

من علمه المكتون ٤٨٣ جاء في التنزيل قطعاً
 من يحمل ومفصل يحلو الهدى أصلاً وفرعاً
 فيه الهدى لمن اختدى بيسانه ووعاه جمعاً
 وحديث خير الخلق من فوقاً يحاشي فيه وضعاً
 يرويه مشفقوناً ينقذ رواته الحفاظ شفعاً
 نقصد الدناير الجيا دترت وجه الزيف دفعاً
 هذا هو الرأي الصحيح - مع وغيره فامنع منه
 ٥ الى ادين الله انك قد ايتت بخير مسي
 فاعمل على هذا السبيل وتخل اهل الله مصرى
 وانا المسود اياه فاصدفعه بلين القول صفعا
 واعلم بان الشافعي ١٥ وقدره المعهود طبعاً
 قد سره ما قد فعلت وقال قد احسنت صنعاً
 وجبالك فضلا حل بيئتنا شانه الساريج رقعا
 لله اجدت عراً يوم تم الأم طبعاً

٦٥ ٥٣ ٤٨٠ ٧٨ ٥٦ ٤٤٠ ٧٣ ٨٢

سنة ١٣٢٦



4724
SIA

قلت وهذا العبد الذي سار في عظمى الدنيا في طلب الحق عليه السلام
فليس محمد معنى العبد الا انما شاهدته في سيرة محمد صلى الله عليه وآله وسلم
عليه لانه اعانته في نفسه قال انه لما افتقد في الدنيا من يدى مالك
ما لا نفسه فيكون ذلك من نفسه ما كان يجرى في الدنيا من يدى مالك
فلكه المقتضى له قال اجل قلت فكيف ايقن بالدين مع الشاهد في شيء
لا الله صلى الله عليه وسلم قال فالتفتع بالشاهد قلت اسأل واقتل بالشاهد
الشاهد حكم خاص قال الشافي رحمه الله تعالى وقلت له رأيت ثعبان
الاشياء دون بعض افرايت الشاهدين الياسمين في كل شيء ناقصين في الزنا
الشاهد والآخر اثنين الياسمين في الاموال ناقصين في الحسد وغيرها قال بلى
في الاستهلال والرياض وعيوب النساء تامة حتى يلحق بها النسب وفيه عظيم
لن شهنته امرأته عند ان فلانة ولدتته والشهود عليه ينكر ان يلحقه
ما قال بلى قلت افرايت اهل الفقه ليست تشهداتهم عندنا فيما ينسبهم على كل شيء
مسلم فليس يجوز قال بلى قلت ولو شهدت رجل امرأته وحدها على احد فليس يجوز قال بلى قلت
فاسجد فباعد الشهود الزمان المسلمين قد جعلت الشهادات كلها تامة حتى ناقصة في غيره
وانما عدا يسترسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعتاها حيث وضعها رسول الله عليه وسلم
حكم الله عز وجل حيث وضعه قال فقال وانا قلتم الرجل مع شاهد فكم زعمتم ان يرد له ولو كانا
عن بلد فشهد به رجل بحق على رجل من وصية او وصية او شهد به نحو وروى شهد الشاهد
صغير وغائب او شهد بحق (١) وليه عبده او وكيل حلف وهو لا يعلم شهد الشاهد بحق ام لا
حلف على ما لا يعلم قال الشافي رحمه الله فقلت له لا ينبغي لرجل ان يحلف على ما لا يعلم ولكن العلم
يكون من وجوه قال وما هي قلت ان يرى الرجل بعينه او يسمع بانه من الذي علمه الحق او يلقوه معا عاب
عنه الخير يصدق نفسه المين على كل واحد من هذا قال اما الرواية وما سمع من الذي علمه الحق فاعرفه
واما ما عابه الشاهد الذي يصدق فقد عكس فيه الكذب فكيف يكون هذا علما لحلفه عليه قال فقلت
له الشهادة على علمه او لا ان لا يشهد بها حتى يسمعهم من المشهود عليه او يراها واليمين قال كل لا ينبغي
الا هكذا وان الشهادة لا ولاها ان لا يشهد بها الا على ما رأى او سمع قلت لان الله عز وجل حكى عن قوم
انهم قالوا وما شهدنا الا بما عاينا او قال الامن شهد بالحق وهم يعلمون قال نعم قلت افشهد الرجل على ان
فلانان ملان وهو غير مسلم برأه فقلت فاعاسعه بنسب هذا النسب ولم يسمع من يافعه عه
ولامن شهد به بان ما قال كما قال قال نعم قلت وبيد ان هذه الدار دار فلان وان هذا التوب توبه وقد
يمكن ان يكون عصب هذه الدار او اعمرها او يمكن ذلك في التوب قال وان امكن اذا برمد افعله والدار
والتوب وكان لا أعلم عليه ان ما شهد به كاشد وسعة الشهادة وان امكن فيه ان يكون ليس على ما شهد به
ولكن يشهد على الاغلب قلت افرايت لو اشترى رجل من رجل عبدا ولد بالمشرق او بالقرب والمشتري ان
ما تامة او اكثر والمشتري ان خمس عشرة سنة ثم يبعه فابق عند المشتري فكيف يحلف البائع قال احلفه
لقد باع العبد بريا من الاثاق قال فقلت يحلف البائع فقال الله هذا مغربي او مشرقى وقد عكس ان يكون
ابن قبل ان يولد بدي قال وان يسئل قلت وكيف عكس المسئلة قال كما كنت قلت فكيف يجوز
هذا قال لان الامان يدخلها هذا قال او رايت لو كان العبد واعد ما كان عكس فيه ان ياتي ولا يدري
به قلت بلى قال فهذا لا يختلف الناس في انهم يحلفون على البتة باع بريا من الاثاق ولكن يسهل ان
اي تولا عبده او وكيل الحق عليه كنهه

الشيخ كرام لم يكلفه العامة
ابن النجاشي يستهزأ بكاه
الاولى وتختلف علم ذلك
من فيه الكفاية العامة
به دون العامة وهذا
مثل ما يكون منه في
الصلوات (١) بحسبه
صعود السهو وما يكون
منهم فيما لا يجب به
صعوده وما يفسد
النجاشي ولا يفسد وما
يجب به البدنة ولا يجب
بما يفعل محال فيه
نص كتاب وهو لوى
على العلم فيه عندنا
والله اعلم قول خبر
الصادق على صدقه
ولا يسعهم رده كما
لا يسعهم رد العدم
الشهود الذين قلوا
شهادتهم وهو حق
صدق عندهم على
الظاهر كما يقال فيما
شده الشهود نفس
ادخل في شيء من قبول
خبر الواحد شأ دخل
عليه في قبول عدد
الشهود الذين لا
نص في كتاب ولا سنة
مثل الشهود على الفتنة
وغيره ان شاء الله
النجاشي
(١) قوله بحسبه وسأله
الخ لعل من يفسد اذا كانوا
به تأمل الله تعالى نفسه

قال قائل فأن الدلالة على قبول خبر الواحد عن رسول الله قبله ان شاء الله كان الناس مستقبلي بيت المقدس ثم حوله الله الى البيت الحرام فأتى أهل قباء وآتوهم في الصلاة فأخبرهم أن الله أنزل على رسوله كتاباً وأن الذلة حوت الى البيت الحرام فاستدروا الى الكعبة وهم في الصلاة وأن أباطلحة وجماعة كانوا يتربون فضيخ بسر ولم يصحروم يومئذ من الاشرية شئ فأتاهم آت فأخبرهم أن الحمر قد حوت فأمروا أناسا فكسروا جدرانها بهم فذلك ولا شك أنهم لا يجدون في مثل هذا الأذكرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله ويشبه أن لو كان قبول خبرين من آخرهم وهو صادق عندهم مما يجوز لهم قبوله أن لهم رسول الله ثم على قبلة ولم كما أن يجوزوا حاضرا لهما

بحلف على البت وانما ذلك على علمه قلت فهل طعنت في الحلف فعلى الحق يصح له بوجه من الوجوه وصية أميرأت أو شئ يصح بعد ما أو كلفه غائب عنه بشئ إلا أن ذلك أكثر منه في الشهادات والأيمان قال ما بعد الناس من هذا بدأوا زال الناس يحيزون ما وصفت لك قلت فإذا أجازوا الشئ فلم يحيزوا مثله وأولى أن يكون عليا يسمع عليه الشهادة واليمين منه قال هذا يلزمنا قال فإن ما رددناه اليه مع الشاهد أن الزهري أنكرها قلت لقد قضى بها الزهري حين ولو كان أنكرها ثم عرفها وكتبت أعاناً فتدبته بها كان ينبغي أن يكون أئمت لها عندك أن يقضى بها بعد انكارها وتعلم أنه أنكرها ثم عرفها وقضى بها مستفداً عليها ولو أقام على انكارها ما كان في هذا ما يشبهه على عالم قال وكيف قلت أرويت أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنكر على معقل بن يسار حديث بروع بنت واشق أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر والمهرات ورد حديثه وقال بخلافه قال نعم قلت وقال بخلاف حديث بروع بنت واشق مع علي زبد بن ثابت وابن عباس وابن عمر قال نعم قلت ورويت عن عمر بن الخطاب أن عمار بن ياسر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الحنبل أن يسمع فأنكر ذلك عليه وأقام عمر على أن لا يسمع الحنبل وأقام على ذلك مع عمر بن مسعود وتأولوا قول الله عز وجل وان كنتم جنساً فاطهروا قال نعم قلت ورويت وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وليس معه من الناس إلا بلال وأسامة وعثمان فأغلقها عليه وكلمهم سمع نصير يص على حفظ فعله والامتداده فخرج أسامة فقال أراد النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة فيها فجعل كلما استقبل منها ناحية اسدبر الأخرى وكره أن يستدبره من البيت شاكراً في نواحيها فخرج ولم يصل فكان ابن عباس يقضي أن لا يصلي في البيت وغيره من أصحاب الحديث أسامة وقال بلال صلى فما تقول أنت قال يصلي في البيت وقول من قال كان أقبح من قول من قال لم يكن لأن الذي قال كان شاهد والذي قال لم يكن ليس بشاهد قلت وجعلت حديث بروع بنت واشق حجة في بطلانها روى رضي الله تعالى عنه وخلاف ابن عباس وابن عمرو زبد بن ثابت حديث بروع قال نعم قلت وجعلت تيمم الحنبل ستة ولم تبطلها روى بخلاف ابن مسعود التيمم وتأولوا ما قول الله عز وجل وان كنتم جنساً فاطهروا والطهور بالاء وقول الله عز ذكره ولا جنساً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا قال نعم قلت له وكذلك تقول لو دخلت أنا أو أنت على نقيع أو قاض فخرجت فقلت حدثنا كذا وقضى بكذا وقلت أنت ما حدثنا ولا قضى بشئ كان القول قولي لا في شاهد وأنت مضى أو عاقل قال نعم قلت فالزهري لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أكثر أصحابه فلو أقام على انكار اليمين مع الشاهد أي حجة تكون فيه ما كان من أنكر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه لا يبطى قول من روى الحديث كان الزهري إذا لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أولي بأن لا يجرى من حديث من حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا كان بعض السنن قد يعبر عن عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يجدوها عند الفضلاء بن سفيان وجعل من مالك قوله حجتها وبعدار كذا وعرى بطلانها من الانصار والهاجرين فلا يجها وان كان لا نكح عندنا وعنده أن من حدث أولى بمن أنكر الحديث فكيف اجتبت بأن الزهري أنكر اليمين مع الشاهد فقال لم لقد علمت ما في هذا حجة قلت فلم اجتبت به قال احتج به أصحابنا وان عطاء أنكرها قلت والزنجي أخبرنا عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا رجعة إلا بشاهد من الآن يكون عند رفاي بشاهد ومختلف مع شاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فضاء بقي باليمين مع الشاهد قبل الايقول به أحسن من أصحابنا ولو أنكرها عطاهل كانت الحققة إلا كهي في الزهري وأضعف منها فبين أنكرها لم يسمع من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) قال لا قلت لو ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها أن كان لا أحد خلافها ورواها التأويل قال لا فذكرت به بعض ما رويناه وقلت له ثبت مثل هذا قال نعم ولكني لم أكن سمعته قلت أنذهب عليك من العلق قال نعم

(١) كذا بالنسخ ولما قال نعم واسقط من هنا تأمل

يسمهم لهم وغيرهم
 أن أحسنه تقوم
 عليهم بمنزلة ما بآل منها
 أن كانت لأشيت عنده
 الواحد والفساد لا يجوز
 عند رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولا عند عالم
 ورافقه حلال فسادوا
 لم تكن الحجة أيضا تقوم
 عليهم بخبرين آخرين
 بقصر ريشه أن يقول
 قد كان لكم حلالا لم
 يكن لكم إفساد حتى
 أعلمكم أن العجل وعز
 حرمه أو أياكم عدد
 بحسبه لهم يتخبرني
 بغيره وأمر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أم
 سلمة أن تعلم امرأة أن
 تعلم زوجها أن قبلها
 وهو صائم لا يحرم عليه
 ولوم برأجه تقوم عليه
 بخبرها إذا صدقها لم
 بأمرها أن يشاء الله به
 وأمر رسول الله أيضا
 الأسلى أن يفدوعلى
 امرأته رجل فإن اعترف
 زوجها فاعترف فرجها
 وفي ذلك أمانة تتسلل
 باعتبارها عند يدق
 وهو واحد من النبي
 ابن أمية عليه وسلم
 أسبق إلى ما كانوا
 إن الله تعالى سمعه

قلت لأجل هذا أجمع قد ذهب عليك وإذا سمعت فصر السه فكذلك يجب عليك قال لأنه قد بلغنا أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (أ) أن خبره من ثابت شهد لصاحب الحق (قال الشافعي) رجه
 الله تعالى فسألت من أخبره فلأخوه يأتي بخبر متعفل لا يشبه مثله عندنا ولا عند غيره فقلت له أرايت لو كان
 خبرك هذا قويا وكان خبره قد شهد لصاحب الحق فأحلفه النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن خالفت خبرك
 الذي به أحصيت قال وأين خالفته قلت أبعده خبره أن يكون يقوم مقام شاهد فهو كخالفنا قال لا
 ولكنه من بين الناس يقوم مقام شاهدين قلت فإن جاء طالب الحق بشاهد من أحلفه معهما قال لا ولكن
 أعطيه حقه بغير عمن قلته فهذا ما دلت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرى خالفتنا لأنه أن كان قضى
 بشاهد آخر فهو يقوم مقام شاهدين فقد أحلف مع شاهدين وإن كان قضى بشاهد آخر فهو شاهد
 فيأرونا عنه فقد قضى قضيتين خالفتنا معا قال ففعل النبي صلى الله عليه وسلم أعافى باليمين ما عمل أن
 حق الطالب حق قلته أنه يجوز في جمع ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى فيه بقضية ما يقرر
 من الذي عليه أو بينة الذي أن يقال له أعافى به أنه علم أن أقر به المقر أو ما فات به البينة حتى فلا
 يجوز لأحد بعد أن يقضى بينة ولا يقرر أن أحد بعده لا يعلم صدق البينة ولا المقر لا هذا إلا من جهة
 الوحي والوحي قد انقطع بعد النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قلت ما قضى به على ما قضى به ولا يسل بلعل
 قال نعم قلت فلماذا ردت البينة مع الشاهد بلعل وقلته وأكل على أهل أفرأيت لو أكل رجل بدعي
 على رجل الفاعل أم عليه ثابت هل تدعون أن تكون من يقضى بعله فتأخذها له منه ولا تكلفه
 شاهدا ولا جنة ومن لا يأخذ بعله فلا تعطيه باهالا لشاهد من سواك قال ما عهدنا قلته فلو كان
 النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد من قبل أنه علم ما ادعى المذبح حق كنت خالفته قال
 ففعل المظالم برضى بين الطالب قلت وقد عدت إلى العمل وقلت أرايت لو جاء حجة من فرضي المظالم
 بين الطالب أكنت تكلفه شاهد أو تحلفه قال لا قلت ولو حلف مع شاهد والمظالم برضى بينة
 لم تعطه شيئا قال لا أعطيه بينة مع شاهد شيئا ولكن إن أقر بحسبه أعطيه قلت أنت تعطيه إذا أقر
 ولا تحلف الطالب قال نعم قلت فهذا منة أخرى إن كنت كخالفنا قلته قال فأتقول أنت في أحكام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت على المسلمين أن يحكموا بها كما حكم وكذلك أزمهم الله قال ففعل النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يحكم من جهة الوحي قلت فاحكم من جهة الوحي فقد منه وذلك مثل ما حل الناس
 ورم وواحكم به بناتاس بالسنة فعلى الظاهر حكمه قال فابدل على ذلك قلت أخبرنا مالك عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال أعاننا بئس وإنك تفتنهمون إلى ففعل بعضهم أن يكون لمن يحميه من بعض فافضى به على نحو ما
 أجمع منه في قضته بشئ من حق أخيه فلا يأخذنه فاعا أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رجه
 الله تعالى قلته فقد أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس أنه أعافى يقضى بينهم بما ظهره وأن الله ولى
 ما غاب عنه وليست به المسلمون فيحكموا على ما يظهر لهم لأن أحد بعد من ولادة المسلمين لا يعرف صدق
 الشاهد بأدلتهم على الظاهر وقد يمكن في التسو والكتب والغلط ولو كان القضاء لا يكون إلا من
 جهة الوحي لم يكن أحد يقضى بعد النبي صلى الله عليه وسلم لأن أحد لا يعرف الباطن بعد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال إذا حلفتم مع شاهد فكيف أحلفتم المظالم والكافر إلى الشهادته قلت أرايت
 الحر بعد أن شهد لنفسه أم يجوز شهادته قال لا قلت ولما جازت شهادته أحلف على شهادته قال لا قلت
 فكيف توجبنا لجناته شاهد لنفسه قال لأنكم أعطيتوه بينة فقامت مقام شاهد فقلت له أعطناه
 بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وحي وإن أعطى بها كيعطى شاهد فليس معناها معنى الشهادة قال

(١) أم من أجل أن خبره الخ فهو خصوصيته تأمل

وهل يجدي ما تقول دلالة قلت نعم إن شاء الله تعالى قلت له أ رأيت أن ادعى عليه حق فها شاهد من
 يشهدان به البراءة مما ادعى عليه أ براء قال نعم قلت فإن حلف ولا ينفعه أ براء قال نعم قلت أفقتوم
 عيته ببراءة مما ادعى عليه مقام شاهد من قال نعم في هذا الموضع قلت أفقيمت شهادتان قال لا وهما إن
 اجتماعا في معنى فقد يغتر فإن في غيره لا وله حلف فأرأته ثم جاء طلب الحق شاهدان أبطلت عيته وأخذت
 لصاحب الحق حقه بشهادته قلنا فها لنا في اليمين وإن أعطيناها كما أعطينا شاهد قلست كالشاهد
 في كل أمرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أ رأيت لو قال قلت قال النبي صلى الله عليه وسلم
 اليمين على المذني عليه في زمان أهله أهل عدل وإسلام والناس اليوم ليسوا كذلك ولأحلف من ادعى عليه
 من مشرك ولا مسلم غير عدل قال ليس ذلك وإذا قال النبي صلى الله عليه وسلم شأفه يوم قلنا وكذلك
 اليمين مع الشاهد لا تقضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لطلب الحق كان الحر العدل وغيره سواء فيها
 والمسلم والكافر كما يكونون سواء فيما يقع عليهم من الأيمان فيكون خبر الناس لو كان يعرف إذا ادعى عليه
 يحلف خبرا والكافر أيضا كذلك فكذلك يحلفان وبأخذان وقلته أ رأيت أهل محلة ومدين وأهلهم
 قتل فأقام وليه شاهدان أنهم قتلوه خطأ قال فإدعية عليهم قلت فلو لم يقيم شاهدان لم يحلفهم وتطعمهم اليد
 قال نعم كما تطعمهم إذا أتى شاهدان قلت فأعينهم بالبرائة منه إذا لم يكن له شاهدان كشاهدان لو شهدا
 عليهم بقتله فقال لا فقتله ولم وقد أعطيت بها كما أعطيت بالشاهدان قال إنما أعطيت بالأثر قلت
 ولا يانك ههنا حجة قال لا قلنا فمن أعطينا السنة التي هي أولى من الأثر فكيف عرفت أن أحفظ ريتنا
 قلته فأعين أهل المحلة وهم مشركون كأعينهم لو كانوا مسلمين قال نعم قلت ولو ادعى رجل على رجل
 حقا فنكحل عن اليمين أنعطى المذني حقه قال نعم قلت أفنكوه كشاهدان لو شهدا عليه قال لا قلت فقد
 أعطيت بنكوه كما أعطى منه شاهدان قال فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال البتة في المذني واليمين على
 المذني عليه فلماذا روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عمرو بن شعيب عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ورواه غيره وثمة وثنا به رواية ابن عباس خاصة وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 قضى باليمين مع الشاهد وروى ذلك عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى
 ذلك أبو هريرة وسعد بن عباد وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم فردته وهو أكثر
 وأثبت وثبتنا بآية معنا الذي هو دونه وقلته أ رأيت أن حكم الله عز وجل في الزنا نار بعينه فهو وحاش
 بنك السنة وقال الله عز وجل شهيد من رجالكم فإن لم يكونوا رجلين فرجل وامرأتان أو ما صار أهل
 العلم إلى الحازة أربع في الزنا اثنين في غير الزنا ولم يقولوا واحد منهم ما نسخ الآخر ولا خلفه وأمضوا كل
 واحد منهم على ما عاينه قال بلى قلت فإذا أجاز أهل العلم شهادة النساء وحدهن في عيوب النساء وغيرها
 من أمر النساء بلا كمال مضي فيه ولا سنة أ يجوز أن يقال إذا حشد الله الشهادات فحصل أقلها شهادتا
 وامرأتين فلا يجوز شهادة النساء لرجل معهن ومن أجازها ما قال القرآن والسنة إذا كان أقل ما روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم شاهد وبعين قال لا يجوز إذا لم يحضر القرآن لا يجوز أقل من شاهد وامرأتين نصا
 ولم تحضر ذلك السنة والمؤمن أعلم معنى القرآن والسنة قلت والسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنتم وما
 قالت الفقه ما من رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بل السنة قلت فلم رددت السنة في اليمين
 مع الشاهد وتاقلت القرآن ولم ترد أ بقاء من شاهد وعين فتاقلت عليه القرآن قال ولو ثبتت السنة
 لم أر دعاو كانت السنة دليل على القرآن قلت فإن عارضك أحد بمثل ما عارضت به فقال لا يثبت عن علي
 رضي الله تعالى عنه أنه أجاز شهادة القابلة ولا عن عمر أنه حكم بالقسمة قال إذا راء الشك فليس له هذا
 قلت فمن روى اليمين مع الشاهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو وأرفق من روى عن عمرو وعلى

قبل أن يأتيه عمرو بن
 أمية وأمر أن يسألو
 عبدالله بن أبيس
 « شئ الربيع » أن
 يقتل خالد بن سفيان
 الهذلي فقتله ومن سنة
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لو أسلم أن
 لا يقتله وكل هؤلاء من
 معاني ولاته وهم واحد
 واحد قصور الحكم
 باخبارهم وبعث رسول
 الله بمائة واحد واحد
 ورسوله واحد واحد
 وأما بعث عماله ليعتبروا
 الناس عما أخبرهم به
 ورسول الله من شرائع
 دينهم وأخذوا منهم
 ما أوجب الله عليهم
 وبطلوا بهم ما لم يقيموا
 عليهم الحدود ويغذوا
 فيهم الأحكام ولم يبعث
 منهم واحدا لا مشهورا
 والصدق عند من بعثه
 إليه ولو لم تقم حجة عليهم
 بهم إذ كانوا كل ناحية
 وجههم إليها أهل
 صلق عندهم ما بعثهم
 نساء الله وبعث أبا بكر
 أعلى الج فكان
 عما شريعت
 بأول سورة
 في جمع
 وأبو

مارويت أفرد القوي وتأخذ بأضعف منه وقته لا يعدو الحكم بالشاهدين أن يكون محرم أن يجوز
أصل منه فانت محرم أو لا يكون محرم ذلك فانت محرم بقولك أنه محرم أن يجوز أو لا منه وقد ينابض
ذلك، وأضعه وسكتنا عن كثير إله أن يكون كدعيائنا اكتفاء بما يتعامل بين وإن ألقه لتقوم بأل
محايينا والله تعالى أعلم

(المدعي والمدعى عليه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال فانتقول في البيعة على المدعي
واليمين على المدعى عليه أي عامة قلت لا لكنها خاصة على بعض الاشهاد وبعض قال فاني أقول إنها عامة
قلت حتى يطل بها جميع ما حلفت عليه قال فان قلت قلت قلت اذا قلت عامة ما في بلد قال وأين قلت
فما البيعة التي أمرت أن لا تعطى بأقل منها قال بشاهدين أو شاهد واحد أو اثنين قلت فما تقول في مولى
وجده قتيلا في عدة أو أقم بيعة على أحد منهم بعينه أم قتله قال يخلف عنهم حسين رجلان حسين عينا ثم
نفى بالدية عليهم وعلى عواقبهم في ثلاثين قلت فقالوا لا زعمت أن كتاب الله يحرم أن يعطى بأقل من
شاهدين أو شاهد واحد أو اثنين وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرم أن يعطى إلا بالبيعة
وهي شاهدان عدلان أو شاهد واحد أو اثنين وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن اليمين
براء لمن حلف فكيف أعلمت بلا شاهد وأحلفت ولم تبرأنا فقلت في حجة قولك الكتاب والسنة قال لم
أخالفهما وهذا عن عروة بن الخطاب قلت أو أنت لو كان ثابتا عن عمر لكان هذا الحكم مخالفا للكتاب والسنة
وما قال عمر من أن البيعة على المدعي واليمين على المدعى عليه قال لا لأن عمر أعلم بالكتاب والسنة ومعنى ما قال
قلت أفذلك هذا الحكم خاصة على أن دونه أن الكتاب يحرم أن يعطى أحد بأقل من شاهدين وأن السنة
تحرمان أن يجوز حكم من أن يعطى فيه بأقل من شاهدين أو يخلف فيه أحد ثم لا يراى ليس بعام على جميع
الاشياء فكيف قلت قال نعم ليس بعام ولكني إنما أخرجت هذا من حجة الكتاب والسنة بطريق عن عمر قلت
أفرا تناقنا باليمين مع الشاهد بأنا أو ناظر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الزمان لو أننا من الناظرين
غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت أو أنت قال قلت أهل الحجة إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم
البيعة على المدعي فلم لا تكف هذا بيعة وقال اليمين على المدعى عليه وقال ذلك عمر أهدى علينا قال كأنكم
قلنا ولا تكلمن أو يعين هذا في القبول لا يزعمنا قتلناه وقد عكر أن يكون غير قتله ولم يحسه علينا
فكيف أحلفتنا وإسماعدي علينا قال فأجلكم كالمدعي عليهم فنتنا فقالوا ولم نجعلنا ولي الدم لا يدعي
علينا وإذا جعلنا إسماعدي عليه أو كنا فقال بل كنتم فنتنا فقالوا فأحلفنا كنا نلعل فنتنا من
يترقب فقط الغرامة بنا وتزعمه قال فلا أحلفكم ذلك إذا حاورتم حسين فنتنا فقالوا وادعي علينا درهما
أحلفنا كلها قال نعم فنتنا فقالوا فانت تعلم في القبول إذا لم تخلف كلها وكنا مدعي علينا وتعلمنا إذا
أحلفنا وإسماعدي علينا ونخص بالعلم خيارتنا ولا تقتصر على عين واحد تدعي انسان لو كان اثنين أحلفت
كل واحد ما حجة وعشرين عينا أو واحد أحلفته حسين عينا وأما الأيمان على كل من حلف من كان
فما سوى هذا عندك وإن عظم بين واحد وتخلفنا وتقرمنا فكيف جاز هذا ذلك قال دويث هذا عن عمر
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه قلت فقالوا لا فاذار وبت أنت الشيء عن عمر الاتهم الغير عن غيره وتركه
بان ظاهر الكتاب بخالفه والسنة وما جاء عنه قال لا يجوز لي أن أزمع أن الكتاب والسنة ولا قوله يخالفه
ولكني أقول الكتاب على خاص والسنة وقوله كذلك قلت فان قيل الله غلط من رواء عن عمر لان عمر
لا يخالف ظاهر الكتاب والسنة وقوله هو نفسه البيعة على المدعي واليمين على المدعى عليه قال لا يجوز أن أهم
من أتى به ولكني أقول أن الكتاب والسنة وقول عمر على خاص وهذا كما جاء فينا عليه واستعمل الاخبار إذا
وجدت في استعمالها سهيلا ولا يطل بعضها ببعض قلت فلم إذا قلنا باليمين مع الشاهد زعمت أن الكتاب

واحد وكلامه
بعشه بغير الذي بعشه
صاحبه ولو لم تكن الخ
تقوم عليهم بعشه كل
واحد منهما إذا كان
مشهورين عنده واهمهم
بالصدق وكان من
جوهلهم من عوامهم
يحسن بشيء من أحوالهم
يعرف صدقهما ما بعث
منهما واحدا فقد بعث
عليهما بطريق نقض بعد
واعطاء مدونة إلى قور
ونهي عن أمور وأمر
بأخرى وما كان لأحدا
من المسلمين بغيره على أن
لهم منها أربعة أنهم
أن يعرض لهم في مدتهم
ولا ما سور بشيء أو
منه عنه برسالة على
أن يقول له أنت واحد
ولا تقوم على الحجة بأن
رسول الله بعثنا إلى
بنقض شيء جعله لي ولا
بأحد أثنى لم يكن
لي ولا لغيري ولا بشيء
عن أمر الله رسول الله
صلى الله عليه وسلم فهو
عنه ولا بأحد أمه
أعلم رسول الله صلى الله
وما يجوز من هذا التي
في شيء فطم عليه وس
برسالة الله صلى الله
إله الله تعالى به

والسنة عام ثم قلت الآن خاص ولم يحجز لنا ما أجزت لنفسك وقلت له أريت أن قال لك هذا الحديث ثابت
عن عمر قال نعم هو ثابت قلت فقال لك فقلت به على ما مضى به عمر ولم تلتفت إلى أن قال في الأصل
الجملة وقلت عمره قال نعم وهو ثابت فقلت له فقال الله خالف الحديث عن عمره قال وأين قلت أخبرنا
سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر رضي الله تعالى عنه كتب في قتل واحد من خياره وادعاء
أن يقاس ما بين القريتين وإلى أيهما كان أقرب أخرج إليهم واحد من رجلا حتى يوافوه بمكة فدخلهم الحجر
فاحلفهم ثم قضى عليهم بالدين فقالوا ما وقت أموالنا ولا أيماننا ولا أموالنا فقال عمر كذلك الأمر وقال
غير سفيان عن عاصم الأحول عن الشعبي قال قال عمر حقتن بآياتكم كداهم كرم ولا يطل دمهم قال وهكذا
الحديث قلنا أفلمعناكم اليوم أن رفع قوما من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندهم ما يجوز حكمه قال لا
ولامن مسيرة ثلاث قلنا فقد دفعهم عشرين مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندهم حكام يحجزون أحكامهم
أقرب إليهم من مكة قلنا أفلمعناكم أن يكتب إلى الحاكم يخرج خمسين رجلا أو عشرين إلى الولي الذي يختارهم
خمسين رجلا قال بل إلى الولي الدم قلنا فمررنا كتب إلى الحاكم برفع خمسين فرفعهم زحمت ولا يصعب رفعهم
إلى الولي الدم ولم يأمره بتخيرهم فرفعهم الحاكم باختار الولي قلنا وألما كرم يحلفهم في الحجر قال لا يحلفهم
حيث يحكم قلنا فمرر لا يحكم في الحجر وقد أحلفهم فيه قلنا وألما كرم لا يحلفوا أن يقتلهم قال لا قلنا فمر
تخبر أنهم أئمان حقوا ادعاهم أئمانهم وهذا يدل على أنه يقتلهم ولم يحلفوا فلهذا أحكامهم أرفع تخالف فيها
عمر لا تخالف الجرح فها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد علمته خافه فها يقتل عنه حكم يخاف
بعض حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل على يهودية وقد
وجد عبد الله بن سهل بينهم فتأخذ بعض ما رويت عن عمر وعن النبي صلى الله عليه وسلم يخالف وتترك
ما رويت عنه مما لا يخالفه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن غيره من أصحابه أربعة أحكام فأي جهل
أين من قولنا هذا قال أفتأبى هو غنك قلت لا أتمار وأما الشعبي عن الحرب الأور والحرب الأعور
مجهول ويحيز ترى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستناد الثابت أنه بدأ المدعين فلما يحلفوا قال
أفتترككم بهم ويخمس بيننا أنا قال أفتترككم لا يكون عليهم غرامة ولما يقبل الانصارون أئمانهم واداه النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على اليهود والقتيل بن أظهرهم شيئا ويرى عن عمر أنه بدأ المدعي عليهم ثم
ردوا الأئمان على المدعين وهذا ان جميعا يخالفان ما روي عنه وقلت له انزعرت أن السكاب يدل على أن
لا يقبل أقل من شاهد وأمر اثنين وأن السنة تدل على أن لا يعطى أحد الأئمة فما تقول في رجل قال لأمراته
ما ولدت هذا الولي عنى وأما السعري عليه السلام في نفسه قال ان مات امرأته واحدة تشهد بأنها ولدت له الحقنة
به إلا أن يلاعنها قلت وكذلك عيوب النساء والولدان يخبر فيه شهادة امرأة واحدة قال نعم قلت فمن رويت
هذا القول قال عن علي رضي الله تعالى عنه بعضه قلت أريدك هذا على ما زعمت من أن القرآن يدل
على أن لا يقبل أقل من شاهد وأمر اثنين والسنة ليس كذلك قلت قال نعم وقد أعطيتك هذا فخذ
القسامة ولكن في هذه العلة أخرى قلت وما هي قال أن الله عز وجل اعما وضع حدوده على ما يصل فلأن
شاهدين عدلان يظن أن الفرج جاحرة تلد لشهد الهانك كائنا ذلك فاسق لا تقبل شهادتهما قلت فهل
في القرآن استثناء إلا بالامرام الرجال قال لا قلت فقد خالف في أصل قولك القرآن قلت أريت شيهود
الزنا إذا كانوا يدعون التنفرو برصدون المرأة والرجل برين حتى يثبتوا ذلك يدخل منه دخول المرء وفي
المكحلة فغيرون الفرج والدر والفخذين وغير ذلك من بدنها (١) إلى ما يصل لهم نظره إلى ما يحرم عليهم
قال لى ما يحرم عليهم قلت فكيف أجزت شهادتهم قال أجازها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه

عنه بأن يقول لم أسعه
من قول الله أو يبعثه
إلى عند أول أهل فيه
خبره وأنت واحد
ولا تكن لأحد وجه
إله رسول الله عسلا
يعرفه أولا يعرفه من
صدقه صدقه أن يقول
له العامل عليك أن
تعلى كذا وكذا أو
نفل بك كذا فيقول
لا قبل هذا منك لألم
واحد حتى أتى رسول
الله فغضب في أن على
خالفناه على فافعله
عن أمر رسول الله لراعن
خبره (١) وقد يمكن أن
يغلط أو يجهل بينة
عامة بشرط في عددهم
وأجمعهم على الجرح
عن رسول الله وشهادتهم
معاً ومفرقين ثم لا يذكر
أحد من خبر العامة
عددا أبدا الأوفى العامة
عددا كثره ولا من
اجتماعهم حين يحجزون
وتفرقهم شيئا إلا أمكن
في زمان التي صلى الله
عليه وسلم أو بعض
له حين كثر أهل
لهم فلا يكون
لاخبار غاية
لها ثم
لهم

(١) لعل الأوضح إلى ما يصل لهم نظره إلى الخ تأمل كتبه معصمه

الناس أجوز منه في
 قال هذا رسول الله
 ظهر آية له قد بدرك
 لقهر رسول الله وبدرك
 ذلك أبو وليد وأخوته
 وقرآنه ومن بعده
 في نفسه ويقض
 صدقه بالنظره فإن
 الكتاب قد صدق نظرا
 له وإذا لم يحجز هذا احد
 يدرك لقهر رسول الله
 وبدرك خبره يصدق
 من أهله والامة عنه
 كان ابن جاهد بعد رسول
 الله من لا يلقاه في الدنيا
 أولى أن لا يحجز
 ومن زعم أن الحجة
 لا تثبت بحجز المنصور
 الصادق عند من أخبره
 فما يقول في معاذ الله
 رسول الله إلى أهل اليمن
 وإليه يحجرون من خلفه
 ودعا قوما لم يلقوا النبي
 عليه السلام إلى أخذ
 الصدقة منهم وغيرها
 فامتنعوا فقاتلهم
 وقال لهم مع من أسلم
 منهم بأمر رسول الله
 ولم يكن عندهم قاتل
 معه أو كثرهم إلا طفق
 معاذ عنهم إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم
 أمره بقتلهم إذا كانوا
 مطيعين لله تعالى فيهم

قلت فإن كان عمر بن الخطاب يجرى في الناس نظر إلى ما يجرى عليه لأية ما نظر لم يشهد لأبي بنسب فكيف
 زعمت أنك ترشدنا من نظر إلى ما يجرى عليه ليشهد وقتته قال ما أردنا قلت قد زعمت ذلك أولا فأنظر
 وإن كاتب امرأته مسلمة صالحة عند فاسق فقلت هو يسكر وادي فخلط وادي ودي عار وأنت زعم أن الكتاب
 والسنة لا يغيران أقل من شاهدوا امرأته فاجلس شاهد من أو شاهدوا امرأته من خلف الباب والنساء
 معي فلا تخرس برأس ودي كشتفي لبر وانحر وجهي فليحني رأسه فهذا نظر تثبت به شاهد على ولولود هو
 من حقوق الناس وأنت تشد في حقوق الناس وليس هذا ينظر بل شاهدان بل هو ينظر ويقدرانه ونظر
 شهودا لا يجمع أمرين أنه أطول من نظرهما إلى ولادتي وأعم لعمامة البسند وأنه نظر لم تحرك الشهوة
 ويدعو إليها فأنجز هؤلاء كما جرت شهادة شهودا لا تارود شهادة شهودا لا تافهم أولى أن يردوا إذا كان ذلك يحوز
 لقولنا أن من نظر إلى ما يجرى عليه فهو بذلك فاسق ترشده أنه إذا كان حده الله عز وجل وأنت تدرأ حده الله
 بالشبهات وتأمر بالسفر على المسلمين قال لا تدرأ هؤلاء لو شهدوا ولا أكفل هذا قلت فقد خالف ما قلت
 أولا من أن الله عز وجل حرم أن يحجز أقل من شاهدين أو شاهدا و امرأته وما ادعيت في السنة وما
 احتجبت به من أن هذا يحرم على الناس أن يشهدوا فيه وقلت أرايت استهلال المولود (١) لم تقبل عليه
 شهادة امرأته أو رجل ربه قال قتها على ما قلت أولا قلت أفلا تدع ذلك عما ادعيت في الكتاب والسنة
 قال لا تخالف الكتاب قلت فالكتاب والسنة هذا والقتل بوجدي الحجة خاص قال نعم قلت لا تختم
 بأنه عام حرمة ونقول أخرى هو خاص وقلته أرايت الرجل والمرأة يتداعيان متاع البيت لم يتحكما فيه بان
 يجعله للنسبة البيت والراثة لأنها الزم البيت ويجعل الزوج مدعا والمرأة مكلفا أي ما جعلت مدعا البينة
 أو يتحكما في أيديهما فيقسمه بينهما وهذا نقول نحن فنقسمه بينهما وأنت تخالف هذا تعطل ما على غيرينة
 ولا معنى أكيونه الشيء أي أيديهما فيقبل متاع الرجل والمرأة والرجال والنساء وما يصلح لهما معا بينهما وقد
 علم الرجل متاع النساء والمرأة متاع الرجل وأرايت الرجلين يتداعيان الجدار معاً لم يجعله بينهما وكذلك
 نقول نحن ولجعلته لمن يليه بمعاقدا القطع وأنصاف البين فتقول هذا كالدلالة على أن من يليه بمعاقدا القطع
 وأنصاف البين مالك الجدار وقد بقي الرجل الجدار ناعثا مختلفا وقد يكونان أقسما المتزل فلم يتبدل القسم إلا
 بأن يجعل هذا الجدار لمن ليس له بمعاقدا القطع وأنصاف البين ويكون أحدهما اشتراة هكذا أرايت
 الرجل يشكاري من رجل يتنافضان في رفاق البيت والرفاق بناء فلم يجعل البيت لصاحب البيت وكذلك
 نقول زعمت أن الرافان كانت ثابتة في الجدار فهي لصاحب البيت وإن كانت ملتصقة فهي الساكن
 وقد بني صاحب البيت رفاقا ملتصقة وبني الساكن رفاقا فيصفر لها في الجدار فتصير فيه ثابتة وأعطيت في
 هذا كلابا يئنه واستعملت فيه أشعاف الدلالة ولم تقم تدفيعه على أن ثابتا ولا جاعل من الناس ثم نسب
 نفسك إلى خلاف كتاب الله ولا سنة ولا قياس وإن كان قول الله عز وجل فيه واستشهدوا شهادتين من
 رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرب رجل واحد أو ثمان محرمان يعني أحد بأقل من هذا فقد أعطيت بأقل من هذا
 وشاهد بلا عذر وتالفت ما ادعيت من أن السنة دلت على أن لا يعطى أحد الابنة فيه فوق غيره مما هذا
 كلف منه وبين عليك كل قول فيه قال فإنه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما جاءكم من شيء
 فأعرضوا عنه إلا أن يأتكم بما تأتوا عنه أو يأتكم بما تأتوا عنه أو يأتكم بما تأتوا عنه أو يأتكم بما تأتوا عنه
 صلى الله عليه وسلم والمرءوف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا خلاف هذا وليس يعرف ما أرادنا خاصا
 وعاما وفرضا وأدما وناسا ومنسوخا لا يستعمله صلى الله عليه وسلم فيما أمره الله عز وجل به فيكون الكتاب
 يحكم الفرض والسنة تبينه قال وما دلت على ذلك قلت قول الله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم
 (١) قوية لم تقبل هي لام التعليل وما الاستفهامية فتبه

عنه فأتوا فقدموا على النبي صلى الله عليه وسلم فسلموا عليه وقالوا يا رسول الله قد صدق الله عز وجل أن الرسول قد بين وفرض الله على الناس طاعته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرني سفيان بن عيينة قال حدثني سالم أو النضر عن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ألفين أحدكم يكتب على أركبته بأية الأمر من أمرى ما نهى عنه أو أمر به فبقول ما ندرى ما وجدناه في كتاب الله اجتهدنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلته لو كان هذا الحديث الذي احتجبت به ثانيا كنت قد تتركت فيها وصفتنا وفيما سنصف بعض ما يحضرنا من شأنه تعالى وقال بعض من يخالفنا في المعنى مع الشاهد قال القعز وجعل ذوى عدل منكم وقال شهيد من رجالكم فكف أجزمت أقل من هذا فقلته لما لم يكن في التزويل أن لا يجوز أقل من شاهدين وكان التزويل محتملا أن يكون الشاهدان اثنين في غير الزانو يؤخذ بهما الحق للطالب ولا عين عليه ثم وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيز اثنين مع الشاهد لصاحب الحق ياخذن حقه ووجدت المسلمين يجيزون شهادة أقل من شاهدين ويعطون به أدلة السنة وعمل المسلمين على أن قول القعز وجعل شهيد من رجالكم ليس محرما أن يجوز أقل منه وأنه تعالى أعلم ونحن نسألك فإن قلت يعمل قولنا لئلا نرجع إلى الذين مع الشاهد وإن خلفته زمك أن تقرأ طاعة قولنا وإن تبين أن ما قلت من هذا ويحتمل على غيره قلت وإنك أولى بما يحتمل من الخطأ في القرآن منا قال قل فقلت حدثني كل حكمي من شهيد من رجالكم قال أن يجوز فؤخذ به الحق بغير بين من الطالب قلت وماذا قال وفيه تحريم أن يؤخذ بالحق بأقل منه قلت وما الشاهدان من رجالنا قال حران سليمان عدلان قلته فالأثنان ذوى عدل كما وصفت يجوزان ومحرمان لا يجوزان إلا ما زعمت ووصفت أنهم شرطوا في الكتاب قال نعم قلت لم أجز شهادة أهل الذمة فيما بينهم والأشيان بينتان أنهما في المؤمنين واتمملت (١) في الأحرار المؤمنين خاصة تناول ونحن بالآيتين لا يجيز شهادة أهل الذمة فيما بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فراجع بعضهم إلى قولنا فقال لا يجوز شهادة أهل الذمة وقال القرآن يدل على ما قلت وأقام كرههم على إجازتها فقلته لو لم يكن عليكم جهة فإدعيم في الآيتين إلا إجازة شهادة أهل الذمة كنتم محجوبين ليس لكم أن تناولوا على أحد ما ظن أنكم ما ظنتموه كنتم أولى بخلاف ظاهر ما تناولتم من غيركم قال فانما أجز شهادة أهل الذمة بأية أخرى فلتناولوا قال قول الله عز وجل حين أوصية اثنين ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم فقلته أناضه هذه الآية عندنا لشهيد من رجالكم أو منسوخة بها قال ليست بأضحة ولا منسوخة ولكن كل فيما زلفه قلت فقولا إذا لا يجوز إلا الأحرار المسلمون ليس كما قلت قال فأنتم تقول بهذا قلست أقول به بل سمعت من أرضي يقول فيه غير ما قلت قال فأنتم تقولون في المشركين فقلت فقل هي في جماعة المشركين أهل الأوثان وغيرهم لأن كلهم شرك وأجز شهادة بعضهم لبعض قال لا قلت فمن قال في أهل الكتاب خاصة أربابنا قال قائل أجز شهادة أهل الأوثان دون أهل الكتاب لأن أهل الأوثان لم يبدلوا كتابنا وإنما وجدوا بأههم على ضلال فتبعهم وأهل الكتاب قد بدلوا كتاب الله عز وجل وكتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا هذا من عندنا فلما بان لنا أن أهل الكتاب عدوا والكذب على الله لم تكن شهادتهم جائزة فأخبرنا الله عز وجل أنهم كذبة وإذا كنا نطيل الشهادة بالكتاب على الأديين كانوا هم أولى فإذا اتفقوا مع أهل الأحرار من هذا أو أقوى جهة منك قلته أقصير شهادة أهل الذمة على وصية مسلم اليوم كما زعمت أنهما في القرآن قال لا طعن في حاله في منسوخة قلت بما إذا قال بقوله ذوى عدل منكم قلت وما نسخ لم يعمل به وعلى يدي نسخته قال نعم قلت فقد زعمت بلسانك أنك ما قلت القرآن أن الله شرط أن لا يجوز إلا المسلم وأجزت كفرا وأناضت فيما زعمت أنها زلت فيه اقتبعت في غير ما زلت فيه قال لا قلت فالجهة في إجازة شهادة أهل الذمة قال إن شريحا

(١) له وأما قلت في الأحرار المؤمنين بين المؤمنين خاصة فالجمل

معاد وتصديقه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكانت الخطبة فأتته على من ردعي معاذ ما جاء به معاذ حتى قلته هاذ وهو محجوج ومعاذ الله مطيع وما يقول فمن كان رسول الله يبعثه في جيوشه وسرايا من بعث فبذعه وهم إلى الإسلام أو أعطاها الخزيه فان أو قائلهم كان أمير الجيش والسريرة والجيش والسريرة مطيعين لله فمن قالوا ومن امتنع ممن دعوه محجوجا وقد كانت سراياه تكون عشرة نفر أو أقل أو أكثر لا فأنزع من أن من جاءه معاذ وأمره سراياه محجوجا بخبرهم فقد زعم أن الجهة تقوم بخبر الواحد وان زعم أن لم تقم عليهم فقد أعظم القول وإن قال لم يكن هذا أمركم خبر العامة عن وصف وصار إلى خبر الخاصة والعامة وما يقول في امرئ يباذله من الله عليه بالإسلام ثم تضي إلى بانه في أخوه وأبوه وهما صادقان عند

حينئذ أنهم قالوا رث المسلم الكافر وقال بعضهم كاتحل لنا أموالهم ولا يرث الكافر المسلم كالاتحل لهم نسأولنا
 فلم يقل به قال ليس لي أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم جهة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يقطع هذا
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا وان قال ذلك هؤلاء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولعله أن أراد بعض الكافرين دون بعض قال يخرج القول من النبي صلى الله عليه وسلم عام فهو على العموم
 ولا نزع من وجه التفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم قول غيره ثم قول من لم يحتمل ذلك الحديث المفسر
 وقد يكون لم يسمعه قلنا هذا كما قلت الآن فكيف زعمت أن المرتد يورثه من المسلمين قال يقول على
 رضى الله تعالى عنه قلنا فقد قلنا أن الاحتج عليك بقول معاذ وغيره فقلت ليس فيه جهة فإن لم تكن فليست
 في حديثك يقول على رضى الله تعالى عنه جهة وإن كانت فيه جهة فقد قلنا لستم أعلم أن هذا غير ثابت عن علي عند
 أهل العلم منك وقلته حديث اليين مع الشاهد أبحث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث لا يرث
 المسلم الكافر فثبتته وردد فضاء النبي صلى الله عليه وسلم بالبين وهو أصح منه وقلته في الحديث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يرث قاتل من قتل حديث يرويه عمرو بن شعيب عن مالك عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يرث قاتل المسلم من المال ولا يرث من الدية ولا يرث قاتل النصراني مال
 ولأبيه وتردد حديثه وتضعفه ثم يحتج من حديثه بأضعف مما أحجبت به وقلته قد قال الله عز وجل
 فإن كان له أخوة فلا له السدس وكان ابن عباس لا يصحبه من الثلث إلا بثلاثة أخوة وهذا الظاهر وجهها
 بأخوين وخالف ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ومعه ظاهر القرآن قال قاله عثمان رضى الله تعالى عنه
 وقال توارث عليه الناس قلنا فإن قيل لك قاتل ما توارثوا عليه إلى ظاهر القرآن قال فقال عثمان أعلم
 بالقرآن مناوقلنا إن حساس أيضا أعلمنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ولكم نصف
 ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كن لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين
 ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كن لهن ولد فلكم الثلث مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين
 فقلت لبعض من يخالف في اليين مع الشاهد أنما ذكره الله عز وجل الموارث بعد الوصية والدين فلم تختلف
 الناس في أن الموارث لا تكون حتى يقضى جميع الدين وإن أخذ ذلك على المال كله أفرأيت أن قال لنا أولئك
 قائل الوصية مذ كورتمع الدين فكيف زعمت أن الميراث يكون قبل أن يقضى من جميع الوصية واقترعت
 بها على الثلث هل ألجبة عليه إلا أن يقال الوصية وان كانت مذكورة تغيرت وقت فإن اسم الوصية يقع على
 القليل والكثير فلما اختلفت الآية أن يكون رادها خاص وإن كان يخرجها عاما استدلنا على ما أريد بالوصية
 بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليين عن الله عز وجل معنى ما أراد الله عز وجل قال ما له جواب
 إلا هذا قلت فإن قال لنا أولئك قائل ما الخبر الذي دل على هذا قال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعد
 الثلث والثلث كثير قلنا فإن قال لك هذا مشهور فليست بحكم ولا أمر لأن لا يحدى الثلث وقد قال غير واحد
 الحسن حبالي في الوصية من غير أن يقول لا تصدوا الحسن مال الحجة عليه قال حديث عمران بن حصين أن
 رجلا أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فأعق اثنين وأرق أربعة قلنا
 فقال ذلك لعلنا نعلم على أن العتق وصية وأن الوصية مجموعة إلى الثلث قال نعم أيين الثلاثة قلنا فقال لك
 أثبت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى دل على أن الوصية في القرآن على خاص قال نعم قلنا فقال لك
 نوجه بان يخرج الوصية كخبر الدين وقد قلت في الدين عام قال لا والسنة تدل على معنى الكتاب
 قلت فأى جهة على أحد أيين من أن تكون تزعم أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الدالة على معنى كتاب
 الله أن أقرع عمن ماله لا أعتقه سمعت فأعق اثنين وأرق أربعة ثم خالفت ما زعمت أن سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مينة فرقها بين الوصية والدين ويخرج الكلام فيها واحد فرقت أن هؤلاء أرقى كلهم يعقون

منذ قبض الله روحه
 اختلافوا في أن خلفتهم
 ورواى المصر لهم وقاضى
 المصر واحد وليس
 من هؤلاء واحد
 عدل يقضى فيقول
 شهد عندى فلان وفلان
 وهما عدلان على فلان
 أنه تسبل فلانا أو أنه
 ارتد عن الإسلام أو أنه
 قذف فلانا أو أنه أتى
 فاحشة مما يحوز فيه
 شاهدان الأجانب بقاء
 عليه ما وصفه هؤلاء ولا
 حاكم يعرف بصدل
 يكتب ما قضى لفلان
 على فلان بكلنا من المال
 وبالدار التي في موضع
 كذا ولا لأحد به ابن
 فلان وورثه ولا شيء من
 حقوق الناس إلا أنفذ
 الحاكم المكتوب إليه
 وكل حاكم به بعد ولا
 يكتب به إلى حاكم يبدل
 من بلدنا أهل الإسلام
 لأحد ولا على أحد إلا
 أنفذه وليس فيه عند
 أحد أنفذه علم لا يقول
 الحاكم الذي قضى به
 ولا عند الحاكم المكتوب
 إليه أن أحدا شهد عند
 القاضي الذى ذكرناه
 شهد عنده لا يخبر ذلك
 القاضي والقاضي

ويسعى كل واحد منهم في خمسة أسداس قيمته قال اني اعاقفته بان التي صلى الله عليه وسلم فتضى في عبد
أعتق ان يعتق ثلثه موسى في ثلثي قيمته قلنا هذا حديث غريب وثابت ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة قال ومن
أمن قلت أرايت المعققة السمس معققة ماله وماله غيره فأنفسه ماله وروى ما غيره قال بلى قلت فكأن
السمسة يخرن وألقى فيها بصرأ اذا اشتد فيه قسم فاعطى كل من له حق نصيبه قال نعم قلت فإذا كان
فيما لا يبرأ لم يقسم مثل العبد الواحد والياف قال نعم قلت وألعيد يخرن فزأهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم أقره انهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خبر لا يخالفه في كل حال أم تحصى كل واحد منهما
كإمام قال بلى أمضى كل واحد منهما كإمام قلت فلم تفعل في حديث عمران بن حصين حين رددته على
ما يخالفه لان ما يبرأ يخالف الحكم ما لا يبرأ ولو جاز أن يكونا مختلفين فنطرح أحدهما لا نطرح
الضعيف القوي وحديث الانساعا ضعيف ولو جاز أن يكون حديث عمران بن حصين في القرعة منسوخا
أو غير ثابت لم يكن لنا في الانتصار الوصايا على الثلث حجة ولا على قومنا القوي معنى آخر من هذا الحديث
قال وما قالوا قلنا قالوا قال الله عز وجل ان امرؤ ظالم ليس له ولده وأخت ظلمنا نصف ما ترك وقال في جميع
الموارد مثل هذا المعنى فانما ملك الله الا حياهما كان ملكاً غيرهم بالبراء بعد موت غيرهم فاما ما كان
مالك المال حافوا فمالك ماله وسواء كان من ماله أو من ماله لا يخلو مال من أن يكون له مال وهذا مال
لا غيره فاذا أعتق جميع ماله أو وهب جميع ماله عتق بنات أو هبة فانما مال العتق واليه وان مات لانه
في المال التي أعتق فهو ماله ويب ماله قال ليس له من ذلك الا الثلث قلنا فقال مالك ما ذلك على هذا قال حديث
التي صلى الله عليه وسلم في رجل أعتق ستة مملوكين لا مال له غيرهم فأقرع التي صلى الله عليه وسلم بينهم
فأعتق اثنين وأرق أربعة قلنا فان قال الثمان كان له حديث شاعرنا بخلافه فلا يجوز أن يكون حكم الحديث
عندك الا ان يكون ضعيفا بالمعارض وما كان ضعيفا عندك من الحديث فهو موقوف لان الشاهد اذا
ضعف في الشهادة لم يحكم بشهادته التي ضعف فيها وكان معناه معنى من لم يشهد والحديث عندك في ذلك
المعنى أو يكون منسوخا بالنسوخ كما لم يكن قال ما هو بضعيف ولا منسوخ قلنا فان قال لك فكيف
جازت تركه في نفس ماله فله لا يجوز ذلك تركه كله قال ما تركه كله قلنا فقال هو لفظ واحد وحكم
واحد وترك بعضه ترك كل كليم أنك تركت جميع ظاهر معانيه وأخذت معنى واحد بدلالة أو رأيت
لوجاز أن تبعضه فأنسخته بشئ وتترك شأواً أخذت رجل بالقرعة التي تركت ترك أن يرد ما صنع المريض
في ماله الى الثلث بالحجة التي وصفت أما كان هذا أولى أن يكون ذهباً لشبهته من القرائن والقياس منك
قال وأمن القياس قلت أنت تقول ما أغرب له لأجني في ماله ولو أحاط بماله جاز وما أتلف من ماله بعق
أو غيره ثم صرح ليرد له أو أتلفه وهو ماله ولو أتلفه وهو غير ماله لم يجزه به وقلته أرايت حين نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع ماليس عندك وأذن بالسلف الى أجل مسمى اليس هو بيع ماليس عندك قال
بلى قلت فان قال فهذان مختلفان عندك قال فاذا اختلفا في الجملة وجبت لكل واحد منهما ما يحضر
فيهما جميعا وكان ذلك عندك أولى من أن اطرح أحدهما بالآخر فيكون لغريبي أن يطرح التي ثبتت
ويثبت التي طرحت فقلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ماليس عندك على بيع العين لا على ماله
وبيع العين بلا ضمان قال نعم قلت والسلف وان كان ليس عندك اليس بيع مضمون عندك فأثبتت
كل واحد منهما ولم تطرحه بالآخر قال نعم قلت فلزم هذا في حديث عمران بن حصين ولا يكون مثل
هذا حجة لك قلت أرايت ان قال قائل قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم
وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم والآباء وأخواتكم من الرضاة وأمهات
نسائكم وربائكم والآباء في جواركم من نسائكم والآباء دخلتم بهم ثم قال كذب الله عليه ولم أحل لكم ما رواه

ذلكم فقال قدسى الحسن حرم ثم أحل ما رواه عن فلاذ عمن أن ماسوى هؤلاء مرام فلا بأس أن يجمع الرجل بين المراموعها ويأكل بين خاتمها لأن كل واحد منهما يصل على الآخر إذا لم يجد في الكتاب تحريم الجمع بينهما قال ليس ذلك وأجمع بينهما مرام لأن النى صلى الله عليه وسلم نهى عنه قلنا فإن قال قلت ثبت نهى النى صلى الله عليه وسلم بخبر آخر برزوى الله تعالى عنه وحده عن الجمع بينهما وفى ظاهر الكتاب عندك المحنة ولو أنه نظر ظاهر الكتاب قال فإن الناس قد أجمعوا عليه قلنا فإذا كان الناس أجمعوا على خبر الواحد يتصدق الخبر عنه ولا يحتجون عليه بمثل ما يحتجون به ويخونونه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما حرموا غير آخرى منه فكيف يجوز أن يخالفوه وكيف جاز أن ثبت ما يخالفونه مما مضى بان خبر عن النى صلى الله عليه وسلم مرة وتعب علينا أن نثبت ما هو أقوى منه وقت بعض من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربى ينظر الوفاء قال قال قلت يجوز الوصية لورث قال روى عن النى صلى الله عليه وسلم قلنا فالحديث لا يجوز الوصية لورث أن ثبت أحد حديث البين مع الشاهد قال بل حديث البين مع الشاهد ولكن الناس لا يحتفلون في أن الوصية لورث منسوخة قلنا ليس بخبر قال بل قلنا فإذا كان الناس يجمعون على قبول الخبر فما خبر عن النى صلى الله عليه وسلم أقوى منه لمجاز لأحد خلافه قلنا أرى أن قال لك قائل لا يجوز الوصية إلا لى قرابة فقد قاله طائوس قال الفتى وصية قد أجازها النى صلى الله عليه وسلم في حديث عمران لما يليك ولأقربائك قلنا أفتصح حديث عمران مرة وتركه آخرى وقلته نصبر إلى ما ليس فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نوجد خبر يخرج جميع ما أحصيت به ويخالفه ظاهر الكتاب عندك قال وأرى قلنا قال الله عز وجل وأن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن وقد فرضت لهن فريضة نصف ما فرضتم وقال الله عز وجل من طلقتموهن من قبل أن يمسوهن فمالكم عليهن من عدة تعتدونها فلعنتم أئمة إذا أغلق بابا وأخرى متروها تصاد فإن أتم عساهما الصداق كل واحد عليهما العدة وقادحنا ناسل من خالد عن ابن جريج عن يثرب عن أبي سلمى عن طائوس عن ابن عباس قال ليس لها إلا نصف المهر ولا عدة عليها وشريح يقول ذلك وهو ظاهر الكتاب قال قاله عمر بن الخطاب وعي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنهما قلنا ونالهما ما فيه ابن عباس وشريح ومعهما عندك ظاهر الكتاب قال هما أعلم بالكتاب منا قلنا وابن عباس وشريح عالمان بالكتاب ومعهما عدد من المفتين فكيف قلت بخلاف ظاهر الكتاب في موضع قد نجد المفتين فيه وافقوا ظاهر الكتاب وأحسبت في ذلك رجلين من أصحاب النى عليه السلام وقد بلغناهما غيرهما وأنت تزعم أن ما خالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتبه أئمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي أئمة الله طاعته والذى جاء عنه من البين مع الشاهد ليس بخلاف حكم الكتاب ومن أين قلنا قال الله عز وجل وأشهدوا ثمة من رجالكم وأشهدوا أولى عدل منكم فكان هذا محتلا أن يكون دلائل من الله عز وجل على ما تم به الشهادة حتى لا يكون على المذبح عين لا حجر عما أن يجوز أقل منه ولم يكن في التنزيل تحريم أن يجوز أقل منه وإذا وجدنا السليبي قد يجيزون أقل منه فلا يكون أن يجوز أقل منه يجوز أقل منه فعليه السليبيون قال ولا تكثر أن تكون السنة تسعين معنى القرآن قلنا ما عبت علينا السنن في البين مع الشاهد وقلت بما هو أضعف منها قال والأثر أيضا يفسر القرآن قلنا والأثر أيضا أضعف من السنة قال نعم قلت وكل هذا جمعة عليك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي منهم قائل إذا نص الله محكمي كاه فلا يجوز أن يكون مكت عنه وقد بقي فيمنع ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس في القرآن قال فقلت قد نص الله عز وجل الوضوء فأحدث فيه ما ليس على النخس وليس في القرآن ونص ما حرم من النساء وأحل ما رواه عن قلنا لا تنكح المرأة على عمتها ولا على ابنتها وسنن الموارث فقلت

من حكى عنه في زمانه
 والناس عليه سقي وجد
 كمال عند آل عروبن
 خرم كبه رسول الله
 لعروبن خرم فيه وفي
 كل اصبع مما هنالك
 عشرين الابل فصار
 الناس اليه وتركوا
 ما قضى به عمر ما وصفت
 وسواها بن النضر التي
 قضى فيها عمر بست
 والاباء التي قضى فيها
 بنس عشره وكذلك
 يجب عليهم ولو عد عمر
 كما جاوز لقبه وتزل
 ما حكره ان شاء الله كما
 فعل في غيره مما عمل
 فيه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم غير ما كان
 هو يقول قل قوله بخبر
 صادق عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وكذلك يجب علمه (قال
 الشافعي) ولا أحسبه
 قال بما قال من ذلك
 وقبل ذلك من قبله من
 المفضله والمفضى عليه
 وغيرهم لأنه واما هم قد
 علوا أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قضى في
 اليد بخمس من الابل
 وكانت اليد خمسة
 أطراف فلهن تدفها
 على قدر منها الجوار حالها

فيه لا يرث قاتل ولا مملوك ولا كافر وإن كانوا أولاداً والداً وصحبت الأم من الثلث بالأخوين وجعل الله الملائكة
 قبل أن تمس نصف المهر ولم يجعل عليها عتمة ثم قلت إن خلاصها وإن لم يمس فلها المهر وعليها العتمة فهذا كله
 عندك خلاف ظاهر القرآن والعين مع الشاهد لا يخالف من ظاهر القرآن شأناً لا يحكم بشاهدين ولا بين
 فإذا كان شاهداً كنباً شاهداً وعين وليس هذا بخلاف ظاهر القرآن وقلته فكيف حكم الله تعالى بين
 المتلاعنين قال أن يبتعن الزوج ثم تلتعن المرأة قلت ليس في القرآن غير ذلك قال نعم قلت فلم يفت الولد
 قال بالسنة قلت فلم قلت لا يتناكح ما كانا على الإهانة قال لا أثر قلت فلم جلده إذا كذب نفسه وألحقت
 به الولد قال يقول بعض التابعين قلت فلم قلت إذا أتت أن تلتعن حبست قال يقول بعض لفقاء قلت
 فتسمع في أحكام منصوصة في القرآن قد أحدثت فيها أشياء ليست منصوصة في القرآن وقلت لبعض
 من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم قل لأحدكم أرواحاً لا يحجز ما على طاعم
 بطعمه إلا أن يكون ميتة الآية وقال في غير ما مثل هذا المعنى فلم زعم أن كل ذي ناب من السباع حرام
 وليس هو عاصي الله منصوصاً صريحاً قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلته ابن شهاب وأبو هريرة
 يضعفوه ويقول لم أسمع حتى حبست الشام قال وإن كان لم يسمع حتى جاء الشام فقد آله على قنقش أهل
 الشام قلنا ولا تورثه بنوه من رواد وخلافه ظاهر الكتاب عندك وابن عباس رضي الله تعالى عنهما مع علمه
 بكتاب الله عز وجل وعائشة أم المؤمنين مع علمها به ورسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد بن عمر مع سنده
 وعلمه بدينهم كل ذي ناب من السباع قال ليس في ما يحترق كل ذي ناب من السباع ولا في باحة أمثالهم جهة
 إذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحترقه وقد تحق عليهم السنة بعلها من هو بعدد أو أقل التي صلى الله
 عليه وسلم يصوبه بعلها منهم ولا يكون ردهم جحشين يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قلنا وتراهم
 يحرق ذلك عليهم وسمعهم رجل من أهل الشام قال نعم قد خفي على عمر والمهاجرين والأنصار ما حفظ الضعفاء
 ابن سفيان وهو من أهل البادية وجعل بن ماق وهو من أهل البادية قلنا يحترق كل ذي ناب من السباع
 مختلف فيه قال وإن اختلف فيه أخذت عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح فرسول الله صلى الله عليه
 وسلم أعلم بعني ما أراد الله وليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم جهة ولا خلاف بخلاف ما روى
 حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا والعين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تحرير
 كل ذي ناب من السباع وليس خلاف ظاهر الكتاب وليس لها تخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فكيف ثبت الذي هو أضعف استدراك أقوى بخلافه أعلم مع خلافه ظاهر الكتاب عندك وردت
 ما لا يخالف ظاهر الكتاب ولا يخالفه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقلته أسمع استعملت
 بقول عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما ولهما تخالف في التي بغلق عليها الباب ويرثها الستة وقول عثمان أن
 حبيت الأم من الثلث بالأخوين وقد ناقضهم ابن عباس في ذلك وغيره أرايت أن أوجدت ذلك قول عمر
 وعبد الرحمن وابن عمر روافق كتاب الله ثم ترك قولهم قال وأين قلت قال الله جل وعز لا تقتلوا الصيد
 وأنتم حرم الآية فلم قلت يحرم من قتله خطأ وظاهر القرآن يدل على أنه إنما يحرم من قتله عبداً قال يحدث
 عن عمر وعبد الرحمن في رجلين أو ثلاثاً قلت قد يوطأ به عامدين قلنا كان هذا عندك هكذا فخذ حكم
 عمر وعبد الرحمن على قاتلي مبيد جزاء واحد وحكم ابن عمر على قتله صيد جزاء واحد وقال الله عز وجل مثل
 ما نزل من النعم والمثل واحد لا أمثال وكبر زعم أن عشرة لوقتا أو صيداً جزؤه بعشرة أمثال قال شبهته
 بالكفار في القتل على الفتر الذين يكون على كل واحد منهم رقبة قلنا ومن قال لا يكون على كل واحد
 منهم رقبة ولوليت ذلك أفتدع ظاهر الكتاب وقول عمر وعبد الرحمن وابن عمر بأن تقبس ثم تحرق أيضاً
 القياس أرايت الكفارات أموات قال نعم قلت جزاء الصيد موت قال لا لا يشبهه قلنا لا جزاء الصيد

ففضل بعضهم على بعض
 ولو لم يكن عن رسول الله
 أن في كل أسبع عشرة
 صرة نافي ما قال عمر أو
 ما شبهه وعلمنا أن نقص
 لاشبهه إلا بهام في الحال
 ولا المنفعة وفي هذا دليل
 على ما قلت من أن الخبر
 عن رسول الله يستغنى
 بنفسه ولا يحتاج إلى
 غيره ولا يزيد غير أن
 وافقه قوة ولا يورثه إن
 خالفه غيره وأن بالناس
 كلهم الملاحقة إليه والخبر
 عنه فانه متبوع لا تابع
 وأن حكم بعض أصحاب
 رسول الله كان يخالفه
 فعلى الناس أن يصيروا
 الخبر عن رسول الله
 وأن يتركوا ما يخالفه
 ويلبس على أن يصروا
 إلى الخبر عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وأن يتركوا ما يخالفه
 ويلبس على أنه يعزب
 على المتقدم الصفة
 الواسع العلم الشيء بعلمه
 غيره وكان عمر بن
 الخطاب يقضي أن الدية
 للعاقلة ولا يورث المرأة
 من دية زوجها حتى
 أخبره الضعفاء بن سفيان
 أن رسول الله كتب
 إليه أن يترك امرأته أشبه

إذا كان قتيبه مبدية القتل أشبه أم بالكفار فائمة عندك لو قتلا رجلا لم يكن عليهم الأدية واحدة فلو لم يكن فيه إلا القليس كان بالدية أشبه وقيل له حكم عمره في البرع بحفرة وفي الأرنب بئناق فلم زعت والله تعالى يقول في جزاء الصيد هذا بالغ الكمية أن هذا لا يكون هذا وقتل لا يجوز رخصة وجزاء الصيد ليس من الضحايا بأبيل جزاء الصيد يكون بدنة والخصم عندك شاة وقيل له قال الله عز وجل فإرامل ما قتل من النعم وسكنم عز وعبد الرحمن وعثمان وابن عباس وابن عمر وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في بلدان مختلفة وأزمان شتى بلثل من النعم حكمها كهم في الضامة بدنة والنعامة لا تسوي بدنة وفي جوار الوحش بقره وهو لا يسوي بقره وفي الضبع بكش وهو لا يسوي كبشا وفي الغزال يسفر وقد يكون أكثر من ثمنها أضعاها ومثلها ودونها وفي الأرنب بئناق وفي البرع بحفرة وعسا لا يسويان عتافا ولا بقره أبادها بديل على أنهم أعانظر والى أقرب ما يقتل من الصيد بها بالبدن لا بالقيمة ولو حكموا بالقيمة لاختفت أحكامهم لاختلاف أسعار ما يقتل في الأزمان والبلدان ثم قلت في القيمة قولنا مختلفا فقلت بجزء إلا مد ولا يعدي به شاة فلم تطرأ بدنة لأنه أعظم من الشاة والقيمة أن كانت قتيبه أكثر من شاة وهذا المكتوب في الج مجبجه قال لي أواله تنكر على قول في اليمين مع الشاهد في خلاف القرآن قلت نعم ليست بخلافه القرآن عز في تكون عام الظاهر وهو إرادته الخاص قال ذلك مثل ما قلنا قلت مثل قول الله عز وجل والسرقة والسارقة فأقطعوا أيديهما الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلما كان اسم السرقة يازم سراقة لا يقطعون مثل من سرق من غير سرقة من سرق أقل من ربع دينار وكانت الثيب ترقى فترجم ولا تجلد والعبد يرقى فيجلد بحسين بالسنة كانت في هذا الدلالة على أنه أعانير يد هذا بعض الزنا دون بعض وبعض السراق دون بعض وليس هذا خلافا لكذب الله عز وجل فكذلك كل كلام احتل معاني فوجد ناسنة تدل على أحد معاني مدون غير معاني استدلتنا بها وكل سنة موافقة للقرآن لا مخالفة وقول خلاف القرآن فمع ما حات فيه سنة تدل على أن القرآن على خاص دون عام جهل قال فانا نزع من النبي عن نكاح المسراة على عتاقها وكما مخالف القرآن فقلت قدأ خطأت من موضعين قال وما هما قلت لو جاز أن تكون سنة تخالف القرآن فتثبت كانت اليمين مع الشاهد تثبت بها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا لم تكن سنة وكان القرآن محتملا فوجدنا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واجماع أهل العلم يدل على بعض المعاني دون بعض قلنا هم على كتاب الله عز وجل وقولهم غير مخالف أن شاء الله تعالى كتاب الله وما لم يكن فيه سنة ولا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا واجماع يدل منه على ما وصفت من بعض المعاني دون بعض فهو على ظهوره وعصومه لاخص من شيء دون شيء وما اختلف فيه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخذت منه بأشبه بظاهر التزيل وقولنا فيما فيه سنة هو خلاف القرآن جهل بين عند أهل العلم وأنت تختلف قولك فيه قال وابن قلنا فيما يتوافقنا بيننا وبيننا أن شاء الله تعالى قلت قال الله عز وجل الطلاق مرتان فإسالة معروف أو ترسج باحسان وقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وإلى قوله أصلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فظاهر هاتين الآيتين يدل على أن كل مطلق فيه الرجعة على امرأته ما تم تنقض العدة لأن الآيتين في كل مطلق عامة لا خاصة على بعض المطلقات دون بعض وكذلك قلنا كل طلاق ابتدأ بالزوج فهو بطلان فيه الرجعة العدة فان قال لا امرأته أنت طالق ملك الرجعة في العدة وان قال لها أنت خلية أو برة أو بأم لم يرد طلاقا ليس بطلاق وان أراد الطلاق وأراد به واحدة فهو طلاق فيه الرجعة وكذلك ان قال أنت طالق البتة لم ينو إلا واحدة فتقضى واحدة وعلى الرجعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت لبعض من يخالفنا ليس هكذا تقول في الرجل يقول لا امرأته أنت طالق قال بلى قلت وتقول في الخلية والبرية والبتة والبائنة ليست بالطلاق إلا أن يرد طلاقا قال نعم قلت

الضبابي من دية زوجها فرجع إليه عمر قال وسأل عمر بن الخطاب من عنده علم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين فأخبره رجل بن مائل أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بقره فقال عمر بن الخطاب ان كذا أن تنقض في مثل هذا رأينا وقال لو لم نسع هذا القضية فيه بقره هذا وفي كل هذا دليل على أنه يقبل خبر الواحد إذا كان صادقا عنده سمعنا أخبره ولو كان لا أحد هذه الجمال حال لعمر بن الخطاب أن يقول للضاحك أنت رجل من أهل نجد ولعل بن مائل أنت ورجل من أهل تهامة لم تر رسول الله ولم تصب إلا قليلا ولم أزل معه ومن بعني من المهاجرين والأنصار فكيف عزى هذا عن جماعة من علمائه أنت وأنت واحد يمكن فيك أن تفلط وتسي بل رأى الحق اتباعه والرجوع عن رأيه في تركه فزيرت المرام من دية زوجها وقضى في الجنين بما أعلم من خبر أنه لو يسع عن القضية شيئا

فرضي فيه بغيره كونه
 برحان كان الخميني حيا
 نفسه مائه من الابل
 وان كل ميتا قلائد
 فيه ولكن الله تعبد
 وانطاسق عيشاه على
 لسان نيسه فلم يكن
 له ولا احسد انال
 لم ولا كيف ولا شيا من
 الرأى على السبعين
 رسول الله ولارده على
 من يعرفه بالسوق في
 نفسه وان كان واحدا
 وقيل عبر بن الخطاب
 خبر عبد الرحمن بن
 عوف في اخذ الخزيمة
 من الجوس ولم يقبل لو
 كانوا اهل كتاب كان
 لنا ان كل ذبايحهم
 ونسك نساهم وان لم
 يكونوا اهل كتاب لم
 يكن لنا ان نأخذ الخزيمة
 منهم وقيل خبر عبد الرحمن
 ابن عوف في الطاعون
 ورجع الناس عن خبره
 وذلك انه يعرف صدق
 عبد الرحمن ولا يجوز له
 عنده ولا عندنا خلاف
 خبر الصادق عن رسول
 الله فان قال قائل فقد
 طلب عبر بن الخطاب
 من مخبر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم فغير
 آخر غير معه عن النبي

واذا قال طالق لزيمه الطلاق وان لم يرد به طلاقا قال نعم قلت فهذا استثنى قوله أنت خليفة أو برية لان هذا
 قد يكون غير طلاق عندك ولا يكون طلاقا لابرأته الطلاق واذا أراد الطلاق كان طلاقا قال نعم قلت فلم
 زعمت أنه ان أراد به طلاقا لم يكن على الرجعة وهذا أضعف عندك من الطلاق لانه قياس على طلاق
 فالطلاق القوي على الرجعة فمعتل والضعف لا يكف فيه الرجعة قال فقد رد بانفس قولنا هذا
 عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجعلنا ما بقي قياسا عليه قلت قص قدر وبناع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه جعل البتة واحدة على الرجعة حين حلف صاحبها انه لم يرد الا واحدة وروى ماثل ذلك عن
 عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومعنا طاهر القرآن فكيف تركه وقلته قال الله عز وجل للذين
 يؤلون من نسائهم تر بصر أو بعة أشهر الى قوله سمع علم قلنا قلنا طاهر كتاب الله تعالى يدل على معنيين أحدهما
 أنه أربعة أشهر ومن كانت أر بعة أشهر أجلاه فلا يبطل عليه فهاشي تنقضي كالأجالتى أر بعة أشهر
 لم يكن لنا أخذ حلفتى حتى تنقضي الأربعة الأشهر فدل على أن عليه انامضت الأربعة الأشهر واحدا
 من الحكيين ما ان بني واما ان يطلق قلنا هذا وقتنا لا يزيمه طلاق بعض أر بعة أشهر حتى يحدث فيه طلاقا
 فرجمت ان اذامضت الار بعة الأشهر فهي مطلقة مائة فلم قلتم هذا وزعمتم أنه لا يشبه الا في الار بعة الأشهر
 (١) فهاقصتموه صاحب الله من الأربعة الأشهر قدر الفسقة ولم يزعم أن الفسقة فيباين أن يولى
 أن تنقضي الار بعة الأشهر وليس عليه عزه الطلاق الا في الار بعة الأشهر وقد ذكرهما الله عز وجل معا
 لا فصل بينهما ولم يزعم أن الفسقة لا تكون الا حتى يحدثه من جماع أو في بلسان ان لم يشد على الجماع
 وأن عزه الطلاق هي مضى الار بعة الأشهر لا حتى يحدثه هو بلسان ولا فعل أ رأيت الايلاء طلاق هو قال لا
 قلت أ رأيت كذا ما قل ليس بطلاق مات عليه ثم فخلته طلاقا قال فلم قلت أنت يكون طلاقا قلت
 ما قلت يكون طلاقا انما قلنا ان كتاب الله عز وجل يدل أنه اذا ألى فسخت الار بعة الأشهر على أن عليه اما
 أن ينزى واما ان يطلق وكلاهما حتى يحدثه بعض الار بعة الأشهر قال فلم قلت ان فاق في الار بعة الأشهر
 فهو قائى قلت أ رأيت لو كان على دين اهل الجحيم قبل عمله ألم كن حسنا ويكون فاضاعى قال
 بلى قلت هكذا الرجل ينزى في الار بعة الأشهر فهو مهمل ماله فيه مهمل قال فلست انا محال في هذا ولكنا
 اتعنا فيه قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود قلنا ما بن عباس فأنك تخطئه في الايلاء قال ومن
 أن قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي يحيى الأعرج عن ابن عباس أنه قال للمولى الذي
 يحلف أن لا يقرب امرأته أبدا وأنت تقول للمولى من حلف على أربعة أشهر فصاعدا فأما ما روى عنه من
 ابن مسعود فربل وحديث على بن زيد لا يستند بغير علمه ولو كان هذا انما نعت فكت انما بقوله
 اعطيت لكان بضعة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ان يؤخذ بقولهم من واحد
 أو اثنين قال فن ابن كعب بضعة عشر قلنا أخبرنا فاني بن عيينة عن يحيى بن معيين سلبن بن يسار
 قال أذكر بضعة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم وقف المولى (قال الشافعي) رجه
 الله تعالى وأقل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الانصار وعثمان بن عفان وعلى وعائشة
 وابن عمر وزيد بن ثابت وغيرهم كلهم يقول وقف للمولى فان كنت ذهبت الى كثرته قال وقف أكثر
 ونهاه القرآن عنهم وقد قال عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا الخ قوله ستين
 مسكنا وقتنا لا يجوز له الا بقعة مؤنة ولا يجوز له الآن يعلم ستين مسكنا ولا اطعم قبل أن ينسا فقال
 يجوز له رتبة غير مؤنة فقلته أذهب في هذا القول الى خبر عن أحسن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

(١) كذا في النسخ ولعله فنقصتموه وأولم نقصتموه تأمل وحرر كتبه عهده

قال لا ولكن اذا سكنت الله عن ذكر المؤمنين في العتق فقال ربيعة ولم يقل مؤمنة كما قال في القتل دل ذلك على أنه لو اراد المؤمن ذكرها قلت له أما تتكى اذا ذكر الله عز وجل الكفارة في العتق في موضع فقال ربيعة مؤمنة ثم ذكر كفارة مثلها فقال ربيعة بأن تعلم أن الكفارة لا تكون الا مؤمنة فقال هل تجد شيئاً يدل على هذا قلت نعم قال واين هو قلت قول الله عز وجل واشهدوا ذوى عدل منكم وقوله حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم فشرط العدل في هاتين الآيتين وقال واشهدوا الخائضين وايضاً كاتب ولا شهيد وقال في القاذف لو لا ما عليه بأربعة شهود وقال وللاثنين الفاحش من نسائك فاستشهدوا عليهن أو بعثنكم فان شهدوا فأسكنوهن في البيوت لم يذكرهن بعد لا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له أرايت لو قال لك فاني أجزئي البيع والقذف وشهودنا زنا غير العدل فكذلك في العتق لأني لم أجدي التنزيل بشرط العدل كما وجدته في غير هذه الأحكام قال ليس ذلك فيه قد يكفي بقول الله عز وجل وذوى عدل منكم فإذا ذكر الشهود فلا يقبلون الا ذوى عدل وإن مكنت عن ذكر العدل فاحتجنا بما في أنها شهادة تدل على أن لا يقبل فيها الا العدل قلت هذا كما قلت فلم تقبل بهذا فتقول اذا ذكر الله ربيعة في الكفارة فقال مؤمنة ثم ذكر ربيعة أخرى في الكفارة فهي مؤمنة لانها مجتمعتان في أنهما كفارتان فإن لم يكن لنا عليهما هذا فجعلنا ليست على أحد لوالله فقال الشهود في البيع والقذف واثنان يقبلون غير عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما أرايت يا فرض الله عز وجل على المسلمين في أموالهم مدق قوطا إلى مسلمين فكيف يخرج رجل من ماله فرضاً عليه فعتق به ذنباً وقلنا زعمت أن رجلاً لو كفر بالطعام فاطم سكتنا عشرين ومائة مدق أقل من ستين يوماً لم يخرج وإن أطعمه ياء في ستين يوماً أجزأ ما يملك فرض الله عز وجل ما يطعم ستين مسكيناً على أن كل واحد منهم غير الآخر وأما أوجه الله تعالى ستين مفرق في كيف قلت يجوز به أن يطعمه مسكيناً يفرقه على سبعين ستين يوماً لم يجزه أن يعلم تسعة وتسعين في يوم طعام ستين أرايت رجلاً وجبت عليه ستون درهماً الستين رجلاً لم يجزه أن يؤدى الستين إلى واحد أو إلى تسعة وتسعين قال لا والفرض عليه أن يؤدى إلى كل واحد منهم حقه قلنا فقد أوجب الله عز وجل لستين مسكيناً طعاماً فزعمت أنه أن أعطاه واحداً منهم أجزأ عنه أرايت لو قال لك فاني قد قال الله عز وجل واشهدوا ذوى عدل منكم أقول أنه اراد أن يشهدوا لطلب بحقه فشرط عدل من يشهد له والشهادة أو أجمعاً اراد الشهادة قال اراد عدد الشهود وشاهد ذوى عدل منكم اثنان قلت ولو شهد بحقه واحد اليوم ثم شهد غداً لم يجزه من شاهدين قال لا لان هذا واحد وهذه شهادة واحدة قلنا فالمسكين اذا رقت عليه الطعام لم يخرج من أن يكون واحداً لستين قلنا فقد سمى ستين مسكيناً فجعل طعامهم لو واحد وقتل أذابه بالطعام أجزأ وسمى شاهدين بخاتمة شاهد منهم امرأتين فقلت لا يجزئ ما فرقت بينهما فرجع بعضهم إلى ما خلفنا في هذا وقال أن لا تجزئ الكفارة الا مؤمنة قال الله عز وجل وللذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم إلى قوله أن غضب الله عليهن كان من الصادقين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين والله أعلم في كتاب الله عز وجل أن كل زوج يلاعن زوجته لان الله عز وجل ذكر الزوجين مطلقين لم يخص أحداً من الأزواج دون غيره ولم تدل سنة ولا أثر ولا جزم من أهل العلم على أن ما أردهما الآية ببعض الأزواج دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان الذين يزوج ولم تتعن المرأتين فانا أرايت أن تتعن بقول الله عز وجل ويدأمنه العذاب أن تشهد فقد أخبر والله أعلم أن العذاب كان عليهما الآن تدأمن بهما وهذا ظاهر حكم الله جل وعز قال فلا فتنا في هذا بعض الناس فقال لا يلاعن إلا الحرة من المسلمين ليس منها لصديق قذف فقلت له وكيف خالفت ظاهر القرآن قال ويدأمن عمرو بن شبيب التي صلى الله عليه وسلم قال أو بعة لالعان بينهم فقلت ان كانت رواية عمرو بن شبيب مما ثبت فقد روى لنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي مع

صلى الله عليه وسلم قيل له ان يقول عمر بن الخطاب واحداً على الأفراد يدل على أنه لا يجوز عليه أن يطلع مع غيره غيرها غيره الاستظهار لا أناطبة تقوم عنده بل حكمة ولا تقوم أخرى وقد يستظهر الحاكم فيقال لا رجل قد شهد عنه الشاهدان العدلان زيادة شهود لأن لم يفعل قبل الشاهدين وإن فعل كان أحب إليه أو أن يكون عمر وحده الخبر وهو ان شاء الله لا يقبل خبر من جهله وكذلك نحن لا نقبل خبر من جهلناه وكذلك لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير وأخبرت الفريضة بنت مالك عثمان بن عفان أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تمكث في بيتها وهي متوفى عنها حتى يبلغ الكتاب أجله فأنجبه وقضى به وكان ابن عمر خباب الأرض بالثلث والرابع لا يرى بذلك بأساً فأشهره رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فقلت فخير ما يقع وكان زيد

الشاهد والقسمه وعدداً حكماً غير قليلة فقلنا ما هو الغلط وزعمت أن لا تنسب روايته فكيف تتجسس مرة روايته
على ظاهر القرآن وتدعها لضعف مرة أما أن يكون ضعيفاً كما قلت فلا ينبغي أن تتجسس به في شيء وأما أن يكون
قوياً فاتباع ما رواه معاقنا به ونالفته وقلته أنت أيضاً قد علمت ما رويت عن عمرو بن شعيب قال وأبى
قلت كان ظاهراً القرآن عاماً على الأزواج ثم ذكر عمرو وأربعة لالعان بينهم فكان يرمى أن يخرج
الأربعة من العان ثم يقول بلاعن غير إلا أربعة لأن قوله أربعة لالعان بينهم يدل على أن العانين غير
الأربعة فليس في حديث عمرو بلاعن المدد وفي القذف قال أجل ولكن قلنا به من قبل أن العان شهادة
لأن الله عز وجل جعلها شهادة فقلته أنا معانها معنى العين ولكن لسان العرب واسع قال وما يدل على
ذلك قلت أرايت لو كانت شهادة لا يجوز شهادة الرمنه قال لا (١) قلت أفستكون شهادة أربع مرات
الاكشادة مرة واحدة قال لا قلت أفصلف الشاهد قال لا قلت فهذا كله في العان قلت أرايت
لو قامت مقام الشهادة لا يجوز المرأة قال بلى قلت أرايت لو كانت شهادة لا يجوز شهادة النساء حد قال لا
قلت ولو جازت كانت شهادتهما نصف شهادة قال نعم قلت فالتعتن عان مرات قال نعم قلت أفستين
أهنا ليست بشهادة قال ما هي بشهادة قلت ولم قلت هي شهادة على معنى الشهادات مرة وأنها تجري
فأنا قلت هي شهادة فلم أتلاع بين الذميين وشهادتهما عندك جائزة كان هذا يرمى وكيف لا يعتن بين
الفساقين الذين لا شهادة لهما قال لا أهنا إذا تبا قبلت شهادتهما فقلته ولو قال قد تبنا أقبل شهادتهما
دون اختيارهما في مدة تطول قال لا قلت أرايت أنه إذا كان من المسلمين الصديقين أو المؤمنين إذا أتت العان بهما
لأنهما في حال عبودية لا يجوز شهادتهما ولو عتقهما ساعة لم يجوز شهادتهما قال نعم قلت أهنا أقرب
إلى جواز الشهادة لذلك لا يختبرهما بكفك هما الأخيرة لهما في السعودية أم الفاسقان الذين لا يجيز شهادتهما
حتى يختبرهما قال بل هما قلت فلم أت العان بهما وهما أقرب من العدل إذا تحولت حالهما ولا يعتن بين
الفساقين الذين هما بعض من العدل ولم أت العان بن المؤمنين وأنت يجيز شهادتهما في الحال التي يقذف فيها
الزوج وقلته أرايت أمعين (٢) فحقن خلقت كذلك يقذف الزوج والمرأة وفي الأمعين ثلثان أحداهما
لا يريان الزنا والآخرى أن لا يجيز شهادتهما بحال أبداً ولا يجوز أن عندك أن يجوز شهادتهما وتواحدتهما أبداً
كيف لا تعتن بهما وفيهما ما وصف من القاذف الذي لا يجوز شهادته أبداً وفيهما كثير من ذلك أن الرجل
القاذف لا يرى زنا امرأته قال فظاهر القرآن أن أهماز وجان قلنا هذه الحجة عليك والذي أتت قوله «نأان
العانين كل زوجين وقال الله عز وجل في ذنقة المحصنات فاحلدهم غائبين جلدوه ولا تسبوا لهم شهادة
أبداً وأولئك هم الفاسقون الذين تابوا وقلنا إذا تاب القاذف قبلت شهادته وذلك بين في كتاب الله عز وجل
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة
القاذف لا يجوز لا تشهد أخبرني سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال لا يكره تب قبلت شهادته أو أن
تب قبلت شهادته قال وسمعت سفيان يحدث به هكذا مراراً ثم سمعته يقول شككت فيه قال سفيان
أشهد لا أخبرني ثم سمي رجلاً فذهب على حفظ اسمه فسألت فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب وكان
سفيان لا يشك أنه ابن المسيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وغيره وروى عن ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب عن عمر «قال سفيان أخبرني الزهري فقلت أقتضت فقال لي عمر بن قيس وحضر المجلس معي هو
سعيد بن المسيب قلت لسفيان أشككت حين أخبرك أنه سعيد قال لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلني الشك
(١) كذا في النسخ وعبارته في العان حكنا «قلت ولو شهد أبى شهادته مرة في أمر واحد كشهادته أربعا
قال بلى» وهي أوضع تأمل (٢) الحق بالتحريك العور بالتحسين المعين وقد تقدمت هذا اللفظة
في العان غير منقوطة وهذا موضعها فكتبه معصمه

ابن ثابت سمع النبي
يقول لا يصدرن أحد
من الجاح حتى يطوف
بالبيت يعني طواف
الذواع بسد طواف
الزبارة فقلنا ابن عباس
وقال تصدرا لخاص
دون غيرها فأنكر ذلك
زيد بن علي ابن عباس
فقال ابن عباس سل أم
سلمة فساها ما أخبرني أن
النبي صلى الله عليه وسلم
أرخص لخاص في أن
تصدر ولا تطوف
فرجع الي ابن عباس
فقال رجعت لأمر كما
قلت وأخبر أبو الدرداء
معاوية أن النبي عليه
السلام نهى عن بيع
ناعه معاوية فقال معاوية
حاربي هذا أسألك
أبو الدرداء من يذوق
من معاوية أخبرني عن
رسول الله ويخبرني عن
رأيه لا أسألك بأرض
نخرج أبو الدرداء من
ولاية معاوية ولم يره
يسعه ما كنته اذ لم
يقبل منه خبره عن النبي
ولو لم تكن الحجة تقوم
عليه عند أبي الدرداء
بخبرهما كان رأي أن
مسألة كتبه عليه ضيقة
ولم أعلم أحد من
التابعين أخبر عنه إلا

قبل خبر واحد وأقرب
 به واتجه إليه
 فإن المسيب يقبل
 خبره في معرفة وجه
 وأبي سعد وحده عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ويجعل منه وعروة يصنع
 ذلك في عائشة ثم يصنع
 ذلك في يحيى بن عبد
 الرحمن بن حاطب وفي
 حديث يحيى بن عبد
 الرحمن عن أبيه عن
 عمر وعبد الرحمن
 ابن عبد الغاري عن
 عمر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ورثت
 كل ذلك سنة وصنع ذلك
 القاسم وسام وجيع
 أتابعين بالمدينة وعطاء
 وطاوس ومجاهد بن
 فضالوا خبره عن جابر
 وحده عن النبي عليه
 السلام وعن ابن عباس
 وحده عن النبي وثبتوه
 سنة وصنع ذلك
 الشيء قبل خبر غيره
 ابن مضر عن النبي
 وثبتوه سنة وكذلك
 قبل خبر غيره وصنع
 ذلك إبراهيم الغساني
 قبل خبر علقمة عن
 عبد الله عن النبي وثبتوه
 سنة وكذلك خبر غيره
 وصنع ذلك الحسن وابن
 سيرين فيمن اتبعوا أعلم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني من أتى به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن عمر لما
 جلد ثلاثة استأمنهم فرفع اثنتان فقبل شهدا وأبى بكرة أن يرفع فرفضه فمات (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وأخبرنا معجل بن علف عن ابن أبي نجيح في القائف إذا تلب قال قبل شهادة قال وكنا
 نفعله عطه وطاوس ومجاهد وقال بعض الناس لا يجوز شهادة الحدود في القائف أبدا قلت أقرأيت القائف
 إذا لم يحد حدا تاما لا يجوز شهادة إذا تلب قال نعم قلته ولا أعلم لا أدخل عليه خلاف القرآن من
 موضعين أحدهما أن الله عز وجل أمر بجلده وأن لا تقبل شهادة فمات أنه أن لم يجلد قبلت شهادته قال
 فانه عندي أنما يجوز شهادته إذا جلد قلت أفقص ذلك في ظاهر القرآن أم في خبر ثابت قال أما في خبره فلا
 وأما في ظاهر القرآن فإن الله عز وجل يقول فاجلدوهم عشرين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا قلت
 أمنا القصف قال الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أما الجلد قال الجلد عندى قلت وكيف كان ذلك
 عندك والجلد أعاجيب بالقصف وكذلك ينبغي أن تقول في رد الشهادة أرايت لو عرضك معارض عمل
 يحتلك فقال أن الله عز وجل قال في القاتل خطأ فصر برقيم ثم منتهى يدية مسلمة إلى أهله فصر برقية الله
 والدية لأهل المقتول ولا يجب الذي لا تميم وهو الذي حتى يؤدى الذي لله عز وجل كافت لا يجب أن ترد
 الشهادة وردها عن الأتمين حتى يؤخذ هذا الذي لله عز وجل ما تقول له قال أليس قبل هذا كافت وإذا
 أوجب الله عز وجل على آدمي شيئين فكان أحدهما لا تدين أخذه من مكان آخر فقبل وعز فينبغي أن
 يؤخذ منه أو يؤده فلو لم يؤخذ منه ولم يؤده لم يسقط ذلك عنه حتى لا دين الذي أوجب الله عز وجل عليه
 قلته فلو رعت أن القائف إذا لم يجلد الحد وجلد بعضه فلم يتم بعضه أن شهادته مقبولة وقد أوجب الله تبارك
 وتعالى في ذلك الحد وردد الشهادة فما علمته رد حرقه إلا أن قال هكذا قال أصحابنا فقلته هذا الذي على
 غيرك أن يقبل من أصحابه وإن سقوا إلى العلم وكانوا عنه نفعا مؤمنين فقلت لا تقبل إلا ما باه فيه كتاب
 أو سنة أو أثر أو أمر أجمع عليه الناس ثم قلت فما يرى خلاف ظاهر الكتاب وقلته أن قال الله عز وجل
 إلا الذين توافوا كيف جازك أو لأحد أن تكلف من العلم بشئ أن يقول لا أقبل شهادة القائف وإن تاب ومن
 قولك وقول أهل العلم لو قال رجل رجل والله لا أكلف أبدا ولا أعطينه وما ولا آتى منزل فلان ولا أعتق
 عبدى فلان لو أطلق امرأتى فلانة إن شاء الله إن الاستثناء واقع على جميع الكلام أبوه وآخره فكيف زعمت
 أن الاستثناء لا يقع على القائف إلا على أن يطرح عنه اسم الفسق فقط فقال أنه شرح فقلنا فمروا بى أن
 يقبل قوله من شرح وأهل دار السنة وحرم الله أبى أن يكونوا أعلم بكذب الله ولسان العرب لا به لسانهم
 زل القرآن قال يقول أبى بكر تأسفهدوا غيرى فإن المسلمين فسقوني فقلته فلما رأيتك تتجسس بشئ
 أو هو عطل قال وما ذلك قلت احتجبت بقول أبى بكر تأسفهدوا غيرى فإن المسلمين فسقوني فإن زعمت
 أن أبى بكره تاب فخذ كرا من المسلمين لم يروا عنه الاسم وأنت زعمت أنى كتاب الله عز وجل أن يزال عنه
 إذا تاب اسم الفسق ولا يجر شهادته وقول أبى بكره أن كان قاله أنهم لم يروا عنه الاسم يدل على أنهم أزموه
 الاسم مع تركهم قبول شهادته قال فمكنا احتج أصحابنا قلت أنتقل عن هروأند تقدمنا في الدرك
 والس والفضل من صاحبك أن يحتج بما إذا كشف كان عندك وما طاهر القرآن أن خلافه قال لا قلت
 فصاحبك أبى أن رد هذا عليه وقلته أتقبل شهادته من تاب من كفر ومن تاب من قتل ومن تاب من نحر
 ومن زنا قال نعم فأت والقائف شر أم هؤلاء قال أبى كثر هؤلاء أعلم ذنبهم قلت فسلم قبلت من
 التائب من الأعظم وأبى القول من التائب بما هو أصغر منه وقلت وقتنا لا يحل نكاح أمه أهل الكتاب
 محال وقال جماعة منا ولا يحل نكاح أمه مسلمة لم يحد طولاً ولا غيره وإن لم يحد طولاً ولا غيره حتى يخاف
 العنت فحصل حينئذ فقال بعض الناس يحل نكاح أمه أهل الكتاب ونكاح الأمه المسلمة لم يحد طولاً

لحرة وإن لم يخف العنت (١) في الإامة فقلته قال الله عز وجل ولا تشكروا للمشركين حتى يؤمن بحرم
المشركات حجة وقال الله عز وجل إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتننوا الله أعلم بما بينهن فإن علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار لأنهن حل لهم ولا هم يحلون لهن ثم قال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب
فاحل صغافوا أحدا من المشركات بشرط أن أحدهما أن تكون المشكوك من الذين أوتوا الكتاب والثاني أن
تكون حرة لأنه لم يخف المسلمون في أن يقول الله عز وجل والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكن
الحرائر وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فهاملكن عاتكم
قرأ الربيع في قوله لمن خشي العنت منكم فدل قول الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أنه إنما
أباح نكاح الآماء من المؤمنين على معينين أحدهما أن لا يجد طولا والآخر أن يخاف العنت وفي هذا
مادل على أنه لم يبع نكاح أمة غير مؤمنة فقلت لبعض من يقول هذا القول قد قلنا ما حكيت عنى كتاب الله
وظاهره فهل قال ما قلت أنت من أباحه نكاح إماء أهل الكتاب أحسن أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو أجمع لى عليه المسلمون فتقدمهم ويقولهم أعلم عنى ما قالوا وإن احتمته الآيات قال لا قلنا قل
نالت فيه ظاهر الكتاب قال إذا أحل الله عز وجل الحرائر من أهل الكتاب لم يحرم الآماء قلنا ولم يحرم
الآماء من جملة المحرمات والمشركات وأنه خص الآماء المؤمنين لم يجد طولا ويخاف العنت قال لما حرم الله
المشركات حجة ثم ذكر من جملة محصنات أهل الكتاب كان كالدال على أنه قد أباح ما حرم فقلته أبايت
لوعرضك جاهل ما قلت فقال قال الله عز وجل ومن حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير قرأ الربيع
التي قرأه وما ذبح على النصب وقال في الآية لا تأكلوا مما اضطررت إليه فلما أباح حال الضرورة ما حرم
حجة لا يكون له أباحه ذلك في غير حال الضرورة فيكون التصريح فيمنسونا والاباحة قائمة قال لا قلنا
وقوله لا تأكلوا مما حرم الله والآبسة على الشرط هي ليكن الشرط فلا تحل قال نعم قلنا فها مثل الذي قلنا
في إماء أهل الكتاب وقلته قال الله عز وجل بين حرم وأمهات فاستكبروا بكم الذي في جهنم ومن
نساكم الذي دخلت منهن فإن لم تكونوا اخترت منهن فلا جناح عليكم أفرأيت لو قال قائل إن الله عز وجل
المرأة بالخول وكذلك الآم وقد غلب غير واحد قال ليس ذلك قلنا لم لأن الله حرم الآم بهيمة والشرط
في الرابسة فأمر بما حرم الله وأحل ما أحل الله خاصة ولا أجل ما أباح وحده مما لا يغيره قال نعم قلنا فها
قلنا في إماء أهل الكتاب والآماء المؤمنات وقلنا أقترض الله عز وجل الوضوء فمن رسول الله صلى الله عليه
وسلم المسح على الخفين لا يكون لنا إذا دخلت السنة على أن المسح يجزئ من الوضوء أن غسغ على البرقع والفازين
والحامة قال لا قلنا لم أنهم الجملة ما فرض الله تبارك وتعالى ويخص ما خصت السنة قال نعم قلنا فهذا
كله حجة عليك وقلنا أبايت حين حرم الله تعالى المشركات حجة ثم استثنى نكاح الحرائر من أهل الكتاب
فقلت يحل نكاح الآماء منهن لأنه ناسخ للحريم حجة وأباحته حرائرهن يدل على أباحه ما بينهن فإن قال
قائل نعم حرائر وآماء المشركات غير أهل الكتاب قال ليس ذلك قلنا لم لأن المستنبت بشرط أنهن
من أهل الكتاب قلنا ولا يمكن من غيرهن قال نعم قلنا هو بشرط أنهن حرائر فكيف حازن يكن إماء
والآماء غير الحرة كالكاتب غير المشركة التي ليست بكاتبة وهذا كله حجة عليه أضاف إماء المؤمنين بانه
فيه أن لا يحل نكاحهن إلا بشرط الله عز وجل فإن الله تبارك وتعالى إنما أباحه بأن لا يجد طولا ويخاف
العنت والله تعالى أعلم وقال الله تعالى حرم عليكم أمهاتكم الآية وقال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراءها
ذلك وقال الله عز وجل ولا تشكروا ما أنعم الله عليكم آيات الله في غير النسا وقال الله عز وجل الرسل قوامون على
النساء ما فضل الله بعضهم على بعض فقلنا بهذا آيات الله في غير النسا والرضاع وما خصت منه
بهذه الآيات إنما هو بالنكاح ولا يحرم الحلال الحرام وكذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فلما

لحرة وإن لم يخف العنت (١) في الإامة فقلته قال الله عز وجل ولا تشكروا للمشركين حتى يؤمن بحرم
المشركات حجة وقال الله عز وجل إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتننوا الله أعلم بما بينهن فإن علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار لأنهن حل لهم ولا هم يحلون لهن ثم قال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب
فاحل صغافوا أحدا من المشركات بشرط أن أحدهما أن تكون المشكوك من الذين أوتوا الكتاب والثاني أن
تكون حرة لأنه لم يخف المسلمون في أن يقول الله عز وجل والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكن
الحرائر وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فهاملكن عاتكم
قرأ الربيع في قوله لمن خشي العنت منكم فدل قول الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أنه إنما
أباح نكاح الآماء من المؤمنين على معينين أحدهما أن لا يجد طولا والآخر أن يخاف العنت وفي هذا
مادل على أنه لم يبع نكاح أمة غير مؤمنة فقلت لبعض من يقول هذا القول قد قلنا ما حكيت عنى كتاب الله
وظاهره فهل قال ما قلت أنت من أباحه نكاح إماء أهل الكتاب أحسن أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو أجمع لى عليه المسلمون فتقدمهم ويقولهم أعلم عنى ما قالوا وإن احتمته الآيات قال لا قلنا قل
نالت فيه ظاهر الكتاب قال إذا أحل الله عز وجل الحرائر من أهل الكتاب لم يحرم الآماء قلنا ولم يحرم
الآماء من جملة المحرمات والمشركات وأنه خص الآماء المؤمنين لم يجد طولا ويخاف العنت قال لما حرم الله
المشركات حجة ثم ذكر من جملة محصنات أهل الكتاب كان كالدال على أنه قد أباح ما حرم فقلته أبايت
لوعرضك جاهل ما قلت فقال قال الله عز وجل ومن حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير قرأ الربيع
التي قرأه وما ذبح على النصب وقال في الآية لا تأكلوا مما اضطررت إليه فلما أباح حال الضرورة ما حرم
حجة لا يكون له أباحه ذلك في غير حال الضرورة فيكون التصريح فيمنسونا والاباحة قائمة قال لا قلنا
وقوله لا تأكلوا مما حرم الله والآبسة على الشرط هي ليكن الشرط فلا تحل قال نعم قلنا فها مثل الذي قلنا
في إماء أهل الكتاب وقلته قال الله عز وجل بين حرم وأمهات فاستكبروا بكم الذي في جهنم ومن
نساكم الذي دخلت منهن فإن لم تكونوا اخترت منهن فلا جناح عليكم أفرأيت لو قال قائل إن الله عز وجل
المرأة بالخول وكذلك الآم وقد غلب غير واحد قال ليس ذلك قلنا لم لأن الله حرم الآم بهيمة والشرط
في الرابسة فأمر بما حرم الله وأحل ما أحل الله خاصة ولا أجل ما أباح وحده مما لا يغيره قال نعم قلنا فها
قلنا في إماء أهل الكتاب والآماء المؤمنات وقلنا أقترض الله عز وجل الوضوء فمن رسول الله صلى الله عليه
وسلم المسح على الخفين لا يكون لنا إذا دخلت السنة على أن المسح يجزئ من الوضوء أن غسغ على البرقع والفازين
والحامة قال لا قلنا لم أنهم الجملة ما فرض الله تبارك وتعالى ويخص ما خصت السنة قال نعم قلنا فهذا
كله حجة عليك وقلنا أبايت حين حرم الله تعالى المشركات حجة ثم استثنى نكاح الحرائر من أهل الكتاب
فقلت يحل نكاح الآماء منهن لأنه ناسخ للحريم حجة وأباحته حرائرهن يدل على أباحه ما بينهن فإن قال
قائل نعم حرائر وآماء المشركات غير أهل الكتاب قال ليس ذلك قلنا لم لأن المستنبت بشرط أنهن
من أهل الكتاب قلنا ولا يمكن من غيرهن قال نعم قلنا هو بشرط أنهن حرائر فكيف حازن يكن إماء
والآماء غير الحرة كالكاتب غير المشركة التي ليست بكاتبة وهذا كله حجة عليه أضاف إماء المؤمنين بانه
فيه أن لا يحل نكاحهن إلا بشرط الله عز وجل فإن الله تبارك وتعالى إنما أباحه بأن لا يجد طولا ويخاف
العنت والله تعالى أعلم وقال الله تعالى حرم عليكم أمهاتكم الآية وقال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراءها
ذلك وقال الله عز وجل ولا تشكروا ما أنعم الله عليكم آيات الله في غير النسا وقال الله عز وجل الرسل قوامون على
النساء ما فضل الله بعضهم على بعض فقلنا بهذا آيات الله في غير النسا والرضاع وما خصت منه
بهذه الآيات إنما هو بالنكاح ولا يحرم الحلال الحرام وكذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فلما

(١) كذلك التسخ ولعلمهم من زيادة التساخ تأمل

ما كتبت في هذا كتابي
 هذا للعلمين المتقدمين
 في العلم بالكتاب والسنة
 واختلاف الناس
 والقياس والمقول وما
 خالف منهم واحد واحد
 وقالوا هذا مذهب أهل
 العلم من أصحاب رسول
 الله والتابعين وتابعي
 التابعين ومذهبنا في
 تأويل هذا المذهب كان
 عندنا مقارن سبيل
 أصحاب رسول الله وأهل
 العلم بعدهم إلى اليوم
 وكان من أهل الجاهلية
 وقالوا ما لا نرى إلا إجماع
 أهل العلم في البلدان على
 تجهيل من خالف هذا
 السبيل وما جوزوا أو
 كرههم فبين متخالف
 هذا السبيل إلى ما لا
 أبالي أن لا أحكيه وقلت
 لصدعني وصفتني
 أهل العلم فإن من هذه
 الطبقة الذين خالفوا
 أصل مذهبنا ومذهبكم
 من قال (١) أن خلافتنا
 (١) قوله أن خلافتنا لما
 زعمت إلى قريه فأتا أول الخ
 كثافي التسع ووصل
 مراده أن خلافتنا لما
 زعمت من القرآن أن
 علي بن أبي طالب هو
 والسيعة كلام عربي
 فأتا أول الخ تأمل

رجلا ناله أمر امرأته عاصيا لله عز وجل لا يحرم عليه امرأته وقال بعض الناس إذا قبل أم امرأته أو نظل
 إلى فرجها بشهوة حرمت عليه امرأته وحرمت على غيره أن يمسها ولو أن امرأته قبلت منه بشهوة
 حرمت على زوجها فقال الله ظاهر القرآن يدل على أن التحريم إنما هو بالنكاح فهل عندك سنة بأن الحرام
 يحرم الحلال قال لا قلت فانت تذكر شيئا ضعيفا لا يقوم عليه حقيقة لأنه من رويته عنه حتى ليس فيه قرآن
 وقال هذا موجود فإن ما حرمه الحلال والحرام له أشد تحريما قلنا أياك ولعنا رضى معارض عقله
 فقال إن الله عز وجل يقول في التي طلقها زوجها إن ثمن الطلاق فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
 زوجا غيره فإن نكحت والنكاح العقد حلت لزوجهما التي طلقها قال ليس ذلك لأن السنة تدل على
 أن لا تحل حتى يجامعا الزوج الذي ينكحها قلنا فقال لك فإن السكاح يكون وهي لا تحل وظاهر القرآن
 يحلها فإن كانت السنة تدل على أن جماع الزوجين يحلها زوجهما الذي فارقه قلنا في أمها هو في أن يجامعا
 غير زوجهما الذي فارقه قلنا جامعا غير زوجها قلنا وتحت ذلك إن جامعها نكاح فاسد يلحق به الواسع
 قال لا وليس واحد من هذين زوجا قلنا فإن قال قائل أوليس قد كان التزويج موجودا وهي لا تحل
 فإنما حلت للجماع فلا يشترط من أين كان الجماع قال لا حتى يجمعت الشرطان معا فيكون جماع نكاح
 صحيح قلنا ولا يحلها الجماع الحرام قياسا على الجماع الحلال قال لا قلت وإن كانت أمة فطلقها زوجها فأصابها
 سبها قال لا قلتها جماع حلال قال وإن كان حلالا فلا يسب زوجها وإن لم يمسها زوجها الأول حتى يجمعت
 أن يكون زوجها وجبها معها الزوج قلنا فأمروا الله بالحلال فقالوا مهات نسألكم وقالوا لا تنكحوا
 ما نكح أبؤكم من النساء فمن أين زعمت أن حكم الحلال حكم الحرام وأنت خلت في المرأة بفارقه زوجها
 والأمة بفارقه زوجها وجها فصبها سبها وثالثه قد أتى الله عز وجل الطلاق من تان فاسألكم به عرف
 أو تريح بأحسن وقال فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وإن قال قائل فلما كان
 حكم الزوج وحده أذا طلق فلا تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره فلما إن رجلا تنكح بالطلاق من امرأته يصبها
 بضره أو فتكون حرم عليه حتى تنكح زوجا غيره لأن الكلام بالطلاق أذا حرم الحلال كان للحرام أشد
 تحريما قلنا ليس ذلك قلنا وليس حكم الحلال حكم الحرام قال لا قلنا فلم زعمت أنه حكمه فيما وصفت
 قال وإن صاحبنا قال أمول ذلك قياسا قلنا فإن القياس قال الكلام بحرم في الصلاة فإذا تنكح حرم الصلاة
 قلنا وهذا أيضا فإذا تنكح في الصلاة حرمت عليه تلك الصلاة إن يعود فيها وحرمت صلاة غيره ما يكلمه فيها
 قال لا ولكنه أفسدها وعليه أن يستأفها قلنا فلو قاس هذا القياس غير ما حكي أي متى كنت تقول له
 لعلي كنت تقول له ما يحل لك تنكح في الفقه هذا وجب قبله استأنف الصلاة لأنها لا تجزئ عنك إذا تنكحت
 فيها ولا تجزئ جامع امرأته فقلت له حرمت عليك أخرى غيرها أبدا فكان يلزم أن تزعم أن صلاة غيرها
 حرام ليس أن يصبها أبدا وهذا لا يقول به أحد من المسلمين وانقلته فها هم يحرمون عليه أن يزعم أنها حرام عليه
 أن يصبها أبدا كما زعمت أن امرأته إذا نظرت إلى فرج أمها حرمت عليه أبدا قال لا أمول هذا ولا تشبه الصلاة
 المرأتان حرمتان لو شبهتا بالصلاة قلته يعود في كل واحدة من الأمرين فينكحها يسألك حلال
 وقلته لا تعتقد واحتمن الصلاة قلنا فلو زعمت قسمة وهو بعد الأمومة قال شي كان قاسه
 صاحبنا قلنا أقصدت قسمة قال لا ما صنع شأ وقال فإن صاحبنا قال لا في المسحول قلنا إذا طلقها الحرام بحسه
 قلنا وهذا أيضا مثل الذي زعمت أنك لما تبين لك علت أن صاحبك لم يصنع فيه شيئا قال فكيف قلت أتحب
 الحرام في الماء مع خطا فلا لعل منه لا خير أبدا قال نعم قلت أقصدت بدني التي زعمت بها خطا بدني أم لا
 منه قال لا قلت ويجعل الله لا يحل أبدا إذا طلقها الحرام لأحد من الناس قال نعم قلت أقصدت الرجل إذا
 زنى بامرأته حرم عليه أن ينكحها أو هي حلال له وحرم عليه أمها أو بنتها قال بل هي حلال له قلت فهما

حلال لغيره قال نعم قلت أفتراد بعبارة الله قال لا قلت أفتراد بك أن خطأ في هذا النص يسيرا
إذا كان بعض الله عز وجل في أمر آخر في غيرها فإذا تكهنا حلت به بالكتاب وإن أرادنا كساحاً بغيره بالحل
فصله التي تروى في بعض النسخ قال تعالى فيها ولو طلقها ثلاثاً لم يكن ذلك طلاقاً لأن الطلاق لا يقع إلا بالزوج
ويحرم عليها ما قبلها التي لبعض الله تعالى في أمرها وأما حرمت عليه بنت امرأته وهذه عندك ليست
بامرأته قال فإنه يقال ملعون من ظلم في فرج امرأته أو بنتها قلت وما أدري لعل من بنى بامرأته ولم يفرج
أبنتها ملعون وقد أورد الله عز وجل على الزنا النار ولعله ملعون من أتى شاعياً يحرم عليه فقبله ملعون
من ظلم في فرج اختين قال لا قلت فكيف زعمت أنه ان بنى بأخت امرأته حرمت عليه امرأته فرجع
بعضهم إلى قولنا وعليه قول أصحابنا في هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجعل الله عز وجل الرجل
قوامين على النساء والطلاق البسم فرجعوا وهم أن المرأة إذا شاعت كان الطلاق إليها إذا كررتها المراتب
قلت ابنه وقالت بنته بشهوة فمرت عليه ففعلوا الأمر بها وقتلنا نحن وهم جميع الناس لا يختفون
في ذلك علم من طلق غيرها مرة أو لى منها أو ظفها منها لم يلزمها من ذلك شيء ولم يلزمها طهار ولا بلاء قال
فقلنا إذا اختلعت المرأة من زوجها طلقها في عدتها لم يلزمها الطلاق إلا أنها ليست به امرأة وهذا يدل على
أصل ما ذهبنا إليه لا يخالفه فقل بعض الناس إذا اختلعت من غير رجعة عنها وإن طلقها بعد الخلع في
العدتها الطلاق وإن طلقها بعد انقضاء العدتها لم يلزمها الطلاق فقلنا قد قال الله عز وجل قلن يؤمن
من نسأهم برص أربعة أشهر إلى آخر الآية وقال الله عز وجل والذين يظاهروا من نساءهم ثم يهتدون
لما قالوا فحصر برصه من قبل أن ينسأوا وقلنا قال الله تبارك وتعالى ولكم نصف ما تراءوا زوجكم إن لم يكن
لهم ولد فإن كنتم لهن والدف لك أربع مائة من من بعد وصية يوصي بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن
لم يكن لكم ولد وفرض الله عز وجل للعدثة في الزوجة في الوفاة فقال يترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً
فما تقول في المختلعة أن أمنا في العددة بعد الخلع أو ظاهر حمل يلزمه الإيلاء والظهار قال لا قلت فإن
ما حل لزوجها أو مات هل يرضى في العددة قال لا قلت لم يرضى نعمتته قال لا وإن اعتدت فهي غير زوجة
وأما يلزمها في الإزواج وقال الله عز وجل والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهادة إلا أن يفتنهم الآية
وإذا روى المختلعة في العددة ببلاعتها قال لا قلت أقبال القرآن تين أنها ليست بزوجة قال نعم قلت فكيف
زعمت أن الطلاق لا يلزم إلا الزوجة وهذا بكل الله تعالى عندنا وعندك غير زوجة ثم زعمت أن الطلاق
يلزمها وأنت تقول إن آيات من كتاب الله عز وجل تدل على أنها ليست بزوجة قال روى شافعي هذا
بحديث شافعي قلنا أفيكون مثله مما ثبت قال لا قلنا فلا يتجرب قال فقال ذلك إبراهيم النخعي وأما
الشعبي قلنا نعم إذا قالوا إن بعض الفقه ما غيرهما جهة قال لا قلنا فهل يتجرب بما على قولنا وهو رواق
ظاهر القرآن ولعلها كآثار يأنه عليها الرجعة فلزمنا أنه الإيلاء والظهار ويحعلان بينهما العراة قال فهل
قال أحد يقول قلنا الكتاب كاف من ذلك وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس
وابن الزبير أنهما قال لا يلحق المختلعة الطلاق في العددة لأنه طلق ما لا عاك فقلنا لو لم يكن في هذا الأول أن
عباس وابن الزبير كليهما كان ذلك خلافه في أصل قولنا وقول الأبا بن يقول بعض أصحابنا النبي صلى الله
عليه وسلم خلافه قال لا قلت فالقرآن مع قولهما وقد خالفهما خالف في قولك عدد من كتاب الله
عز وجل قال فإن قلت أن زعمت أن حكم الله في الإزواج أن يكون بينهم الإيلاء والظهار والعان وأن
يكون لهن الميراث ومنهن الميراث وأن المختلعة ليست بزوجة يلزمها واحسن هذا أنها بآية إذا قلت يلزمها
الطلاق والطلاق لا يلزم إلا الزوجة أنت خالف حكم الله في الزنا الطلاق أو ترك الزنا ما الإيلاء والظهار
والعان والميراث لها والميراث منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإرشاداً لأن قال قال بهذا أصحابنا

لمازعتم في القرآن
والحديث بامرأته
لنافية حجة على أن
القبول أن عربي
والأحاديث بكلام
عربي فأقول كلا
على ما يحتمل اللسان
ولا أنخرج مما يحتمله
اللسان وإذا قلته على
ما يحتمله اللسان فليست
أخالفه فقلت القرآن
عربي كما وصفت
والاحكام فيهما على
ظاهرهما وعموما ليس
لأحد أن يحيل منها
ظاهر إلى باطن ولا عا
الخاص إلى العامة من
كتاب الله فإن لم تكن
فسترسول الله تدل
على أنه خاص دون عام
أو باطن دون ظاهر أو
اجماع من عامة العلماء
الذين لا يعلمون كلهم
كأما ولا سنة وهكذا السنة
وليؤمن في الحديث أن
يحال شيء ممنعه ظاهره
إلى معنى باطن يحتمله
كان أكثر الحديث
يحتمل عدل من المعاني
ولا يكون لأحد ذهب
إلى معنى منها جهة
على أحد ذهب إلى
معنى غيره ولكن الحق
فيها واحد لأنها على
ظاهرها وعموما

فقلت له (١) أتجعل قول الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مرة حجة وليس يدل على موافقة قوله من القرآن شيء وتجعله أخرى حجة وأنت تقول ظاهر القرآن بخالفه كما قلت إذا أرنى سترا وجب المهر ونظاهر القرآن أنه إذا خلفه قبل أن يجها فلها نصف المهر وأغلظ الباب وإنه السرتلس بالمسب ثم تركه قول ابن عباس وابن الزبير ومعهما جسر آيات من كتاب الله تعالى كما يدل على أن المختصة في العدة ليست برجوع ومعهما القياس والمقول عند أهل العلم وتركه قول عمر بن الصديقه ففى فى الشبع بكبش وفى القزال بعز وفى البر بوع بجزء وفى الأرب بعتاق وقول عمر وعبد الرحمن حين حكما على رجلين أو طلقا بيا بشاة والقسر أن يدل على قولهما بقول الله عز وجل فخر مثل ما قل من النسم فرغت أنه يحجز بدواهم ويقولان فى القلى بشاة واحدة والله يقول مثل وأنت تقول جزا أن وقال الله عز وجل وللطقات متاع بالمر وفحقا على المتقين وقال لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما تعرضن فقرأ إلى الحسنين فقال عامر من نفس من أصحاب النعته هي التي لم يدخل بها ولم يفرض لها مهر فطلقت وللطقة المدخول بها المهر وض لها بأب الامة على المطلقات لم يخص منهن واحدندون أخرى بدلالة من كتاب الله عز وجل ولا أثر (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وأخيرنا ما لا نفع عن ابن عمر أنه قال لكل مطلقة شقة الا التي فرض لها صداق ولم يدخل بها فبفسب نصف المهر (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وأحسب ان عمر استدلل بالأية التي تتبع التي لم يدخل بها ولم يفرض لها لأن الله تعالى يقول بعددا وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا به فرأى القرآن أن كالدلالة على أنها غير حقة من جميع المطلقات ولعلوا رأوا أنه أعم إذا كان تكون المطلقة تأخذ بما استتبع به مناز وجماعا عند طلاقها شاةا فلما كانت المدخول بها تأخذ شيئا وغير المدخول بها إذا لم يفرض لها كانت التي لم يدخل بها وقد فرض لها تأخذ بحكم الله تعالى وتعالى نصف المهر وهو أكثر من النعته ولم يستتبع بها فرأى حكمها حكم المطلقات بالقرآن وأن خالفها لها ما لم يكن قد كرت ما وصفت من هذا النقص من بخالفوا قولنا أنه أنت تستدل بقول الواحدين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى الكتاب إذا أحسنه والكتاب يحتدل ما قال ابن عمر وفيه كالدليل على قوة فكيف خالفته ثم لم نعلم بالأية أن المطلقات سواء في النعته وقال الله عز وجل وللطقات متاع بالمر وف لم يخص مطلقندون مطلقة قال استدلنا بقول الله عز وجل فحقا على المتقين أنها غير واجبة وذلك أن كل واجب فهو على المتقين وغيرهم ولا يخص به المتقون (قال الشافعى) رحمه الله تعالى قلنا فقد زعم أن المتقنعتان متعة يجبر عليهما السلطان وهي متعة المرأة لم يفرض لها الزوج ولم يدخل بها فطلقتها وانما قال الله عز وجل فحقا على الحسنين فكيف زعم أن ما كان فحقا على الحسنين حق على غيرهم من هذه الآية وكل واحد منهن الايتين خاصة فكيف زعم أن احداهما عامة والأخرى خاصة فان كان مذاحقا على المتقين لم يكن فحقا على غيرهم هل محل هذا دلالة كتاب أوسنة أو أثر أو إجماع فخاله ردا أكثر ما وصفت في أن قال هكذا قال أصحابنا رحمه الله تعالى (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وقد قال الله عز وجل لتبين صلى الله عليه وسلم في الشركن فان جازؤ فاحكم بينهم وأعرض عنهم الآية وقال الله عز وجل وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواهم واحذرهم أن يقتولوا عن بعض ما أنزل الله اليك وأهواهم يحتدل سبلهم في أحكامهم ويحتدل ما يهرون وأهواهم كان فقد نهى عنه وأمر أن يحكم بينهم بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم فقلنا إذا حكم الحاكم بين أهله الكتاب حكم بينهم بحكم الله عز وجل وحكم الله حكم الإسلام وأعلمهم قبل أن يحكم أنه يحكم بينهم حكم بين المسلمين وأنه لا يجوز بينهم الأشهاد المسلمين لقول الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم فقال بعض (١) أي أتجعل بقول الصحابي وان خالف ظاهر القرآن كما قلت إذا أرنى الخ ثم تركه قول ابن عباس الخ تأمل

الادلة عن رسول الله أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاص دون عام وباطن دون ظاهر اذا كانت اذا صرفت اليه عن ظاهرها محتلة للدخول في معناه (قال) وسمعت عبد الله بن منقذ بن أصفان بن لطف عن عدد من متقدي أهل البلدان في الفقه معنى هذا القول لاخالفه وقال في بعض أهل العلم في هذا الأصل انما اختلفوا في الحال الذين يشتون حديثهم ولا يشتونه في التأويل فقلت لعل بعدو حديث كل رجل منهم حدث عنه لا يخالفه غيره أن يثبت من جهة صدقه وحفظه كما ثبت عند عدل الشاهد بعد الدلالة على ما شهد عليه الأعدل نفسه أو لا يثبت قال لا بعدو هذا قلت فانما ثبت حديث مرة لم يجز أن تطرحه أخرى بحال أبدا لاجبا يدل على نفيه أو غلط فيه لانه لا بعدو في طرحه فيما يثبت في مثله أن يحتل في الطرح أو التثبت قال لا يجوز غير

هذا أباوه العدل
قلت وهكذا كل من فوقه
عن في الحديث لأنك
تحتاج في كل واحد
منهم إلى صدق وحفظ
قال أجل قلت وهكذا
تصنع في الشهود ولا
تقبل شهادة رجل في شيء
وترد في مثله قال أجل
قلت لو شرت إلى غير
هذا قال لمن نال قلت
منهم من أهل الكلام
إذا جاز لك وتحديث
واحد من رجلين حال
فوقه بلا حجة في رده
جاءه جميع حديثه
لأن الحجة بصدقه أو
تهمته بلا دلالة في واحد
الحجة في جميع حديثه
ما يختص حاله في
حديثه واختلافها أن
يحدث مرة ما لا يخالف
له فيه ومرة ما فيه
خلاف فإذا كان هذا
هكذا اختلف حاله في
حديثه بخلاف غيره
له من هو في مثل حاله
في حديثه كاتقبل شهادة
الشهود ويقضي بما
شهدوا به على الكمال
فإننا الفهم غيرهم حال
الحكم بخلاف غيرهم
لهم عنه إذا كانوا شهدوا
غير مخالفين لهم في
الشهادة فقال من قلت

الناس نحو زهادتهم بينهم فقلنا ولم والعز وجل يقول شهد من رجالكم وذوي عدل منكم وأنت
أما تخافني أيهم من الأحرار المسلمين العدل لأن غيرهم فكيف أخرجت عير من أمر الله تعالى به قال يقول
الله عز وجل إن شاء الله عدل منكم أو آخر من غيركم فقلت قد قيل من غير قبلكم والتزويل والله
تعالى أعلم يدل على ذلك قول الله عز وجل يحسبونها من بعد الصلاة والسلامة للقرآن المسلمين ويقول الله
تبارك وتعالى فيصمنا بالله إن فرتهم لا تشعري به تناولوا كان ذا قري وأما القرابين المسلمين الذين كانوا
مع النبي صلى الله عليه وسلم من العرب أو بينهم وبين أهل الأوثان لا ينسبون إلى أهل الأئمة وقول الله تبارك
وتعالى ولا تنكح شهادة الله إننا إننا الآئمة فأنما يتأمن من كتمان الشهادة للمسلمين السلطان لأهل الأئمة
قال فأنقول هي على غير أهل دينكم قلت فأنتم قلنا ما نأولت قالوا من قلت أفصحت شهادة غير أهل
ديننا من المشركين غير أهل الكتاب قال لا ولم يوهب غير أهل ديننا هل يحلف هذه الآية أو في خبر يلزم
منه أن شهادة أهل الكتاب جائزة وشهادة غيرهم غير جائزة وأما لو قال قلت فأنتم قلنا قد خصصت
بعض المشركين دون بعض فأجبت شهادة غير أهل الكتاب لأنهم ضلوا عما وجدوا عليه بأبصارهم ولم يدلو كآبا
كان في أيديهم وأرد شهادة أهل الأئمة لأن الله عز وجل أخبر أنهم يدلو كآبه قال ليس ذلك وفيهم قوم
لا يكذبون قلنا وفي أهل الأوثان قوم لا يكذبون قال فأننا سمعنا عن علي أن لا يجيز شهادة أهل الأوثان
قلنا الذين يمتنع بإجماعهم معل من أصحابنا لم يردوا شهادة أهل الأوثان إلا من قول الله عز وجل وذوي عدل
منكم والآية معها بذلك وشهادة أهل الأئمة قالوا أعطوا فلا تخرج بإجماع الخططين معك وإن كانوا
أصاوباً فاجمعهم فقد اتبعوا الفرق فلم يجز وشهادة من خالف دين الإسلام قال فإن شريحا جائزة شهادة
أهل الأئمة فقلت ونالف شريحا غيرهم من أهل دار السنة والهجرة والنصرة فأجابوا جائزة شهادة من ابن
السبب أو يكر من خرم غيرهما وأنت تخالف شريحا في السبب فيه كتاب ربك قال أفلا تفضل قلت ولم
قال لأنه لا يزي من قوله قلت فأنما يلزم قوله في السبب فيه كتابه ففوقه فيما فيه خلاف الكتاب أولى أن
لا يلزم قال فإذا لم أخرجهم أضررت بهم قلت أنت لم تضربهم لهم حكام ولم يزلوا يسألون ذلك منهم
ولا تمنعهم من حكامهم وإذا حكما لم يحكم إلا بحكم الله من إجازة شهادة المسلمين وقلت أرأيت عبدا
أهل فضل ومروءة وأمانة يشهد بعضهم بعض قال لا يجوز شهادة بعضهم قلت لا يخططهم غيرهم في أرض
رجل أو ضعه فيهم قتل وطلاق وحقوق وغيرهما متى ردت شهادةهم بطلت دعواؤهم وحقوقهم قال فأنما
أبطلها وأما أمرت بإجازة شهادة الأحرار العدل المسلمين قلت وهكذا أعرب كثير من موضع لا يعرف
عدهم وهكذا أهل حنن لا يعرف عدلهم ولا يخطط هؤلاء ولا هؤلاء أحيد بطل أجل السماء والأموال التي
بينهم وهم أحرار مسلمون لا يخططهم غيرهم قال نعم لأنهم ليسوا ممن شرط الله قلنا لأهل الأئمة ممن شرط
الله بل هم لا يمتنع من شرط الله من عبيد عدل لو اعتقوا جازت شهادة من غدوا أو أسلم دهم لم تجز شهادته
حتى يختار إسلامه وقلته إذا احتجبت بآثار ذوا عدل منكم أو آخر من غيركم أفصحت شهادة وعصية المسلم
حدث ذكره الله عز وجل قال لا لأنهم نسوخ قلنا أفتنسوخ فيما نزلت فيه وثبتت في غيره قال هذا غيرك
كنت تبها أن تغر من جوابه إلى شتمه قال ما قلنا فيها إلا أن أصحابنا قالوه وأردنا الرق بهم قلنا الفرق
بالعبد المسلمين العدل والأحرار من الأعراب وأهل المدن كل أولي بلى والزم لمن الرق بأهل الأئمة فلم
ترفق بهم لأن شرط الله في الشهود غيرهم وغير أهل الأئمة فكيف ما وزيت شرط الله تعالى في أهل الأئمة لفرق
بهم ولم يجاوز في المسلمين لفرق بهم وقلت أيضا على هذا الذي إذا تكا كوا لا يوافق في منهم يجب جناه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجهم يهوديين نذيا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع بعضهم إلى هنا القول وقال أرجعهم إذا نذيا لأن

ذلك حكم الاسلام وأقام بعضهم على أن لا يرجعها إلّا نازيا وقالوا جمعنا في الجسد فتحكم عليهم بحكم الاسلام
فقلت لبعضهم أرايت إذا روي فيها بينهم والى باعدهم حلال قال أرايت بالانه حرام عندنا قلت ولا تنسني إلى
ما عندهم من احلاله قال لا قلت أرايت ان اشترى جوسي منهم بين يديك غنما بألف ثم وفدها كلها اليه
فباع بعضها فوذا ربيع وبيع بعضها فمها عليه مسلم أو جوسي فقال له ذما لي وهذا كله عندي وحلال
في ديني وقد تقدمت عنه بين يديك وبع بعضه ربيع والباقي كنت باله ربيع ثم حرقة هذا قال فليس لك عليه
شيء قلت فإن قال لك ولم قال لانه حرام قلت فإن قال لك حرام عندك أو عندى قال أقول له عندى
قلت فقال هو حلال عندى قال وإن كان حلالا عندك فهو حرام عندى على وما كان حراما على فهو حرام
عليك قلت فإن قال فانت تقرى على أن آكله أو أبعه وأنفذ دار الاسلام وتأخذنى عليه الجزية قلت فإن
أقررتك عليه فاقرا له عليه ليس هو الذي يوجب لك على أن أصير لك شريكا بأن أحكم لك به قلته اتقول
ان قتل به خنزيرا أو أراقه نجرا قال يضمن بخته قلت ولم قال لانه ماله قلت أحرأ عليك ما غير حرام
قال بل حرام قلت أقتضى به بقية الحرام ما فرق بينه وبين الربا ونحن الميتة لئلا كانت أولى أن يقتضيه
بمنها لان فيها أهلا قد يسلمها فديها فقتل به وليس في الخنزير عندك ما يملك (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى قلته ما تقول في مسلم وأدعي سلخ جلوده فقلت بغيرها حرقتك الجلود عليه قبل الدباغ مسلم وأدعي
قال لا ضمان عليه قلت ولم وقد تدبغ وتصير نسوي مالا كثيرا ويصل بعضها قال لا تهاجرت (ر) في وقت فلما
اتلفت في الوقت الذي ليست فيه محلا لم أضنها قلت والخنزير شر وأهذه قال بل الخنزير قلت فظلم المسلم
والصائد أعظم أم ظلم الماعذ وحده قال بل ظلم المسلم والماعذ معا قلت فلا جعل لا ظلمت المسلم والماعذ
أو أحدهما عن نقص المسلم بن الأصب وقد تميز حلالا وهي الساعة مال لو غصبه ياباها لسان لم يحله
وكان عليك رذاه الله وظلمت الماعذ حين لم تضمن عن أهيوت عن ميتته وظلمت حين أعطيت عن الحرام من
الخنزير والخنزير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه ومبينا كتبنا بيانها
لم نكتبنا شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال الله تبارك وتعالى عا الصدقات الفقراء
والمساكين قرأ الربع الآية فقلنا ما قال الله عز وجل إذا وجد الفقراء والمساكين وابن قابو والعارف
وابن السبل أعطوا منها كلهم ولم يكن لإمام أن يعطى منها منهم وبمجرهم صنفنا بعدهم لأن حق كل واحد
منهم ثابت في كتاب الله عز وجل فقال بعض الناس ان كانوا موجودين فله أن يعطى منها واحدا ويتبع من
يتق معه فقبل به عن أخذت هذا فذكر بعض من نسب إلى العلم لا أحفظه قال فقال ان وضعها
في صنف واحد (ر) وهو بعد الأصناف أجزأ قلنا فلو كان قول هذا الذي حكيت عنه هذا ما يلزم لم يكن
لشيعه حجة لانه لم يقل فان وضعها والأصناف موجودة أو أجزأ وانما قال الناس انهم يوجد صنفه منارة
حسنة على من معه لانه مال من مال الله عز وجل لا يجدا أحدا أحق به عن ذكره الله في كتابه مع ما
والأصناف موجودة فتع بعضهم لانه يجوز ولو جاز هذا جاز أن يأخذ كله فصره إلى غيره مع أن لا نعلم
أحدا قال هذا القول هو بلز قوه ولم يكن في هذا كتاب الله وكيف نتج على كتاب الله بغير سنة ولا أمر
مجمع عليه ولا أمرين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد ذكرنا من اجتمع على من خالف البين مع الشاهد
أكثرا كتبنا كثرة بعض ما كتبنا ونسأل الله تعالى التوفيق والعصمة وهدينا ان شاء الله تعالى أنهم
لم يحتاجوا إلى ابطال الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمين مع الشاهد بشي رعوأ إلى الخلف
ظاهر القرآن لا لا وقد بينا أنهم خالفوا القرآن بلا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكونوا قالوا يقول
(١) له في وقت لا نعلم فيه تأمل (ر) قوه وهو بعد الأصناف كذا في السنة عنها وعبارته في كتاب
قسم الصدقات قال ان جعلت في صنف واحد جزأ وردا لا ما عليه عما هنا فتنه كتبه معصمه

له هذا من أهل العلم
هذا هكذا قلت
لبعضهم ولو جاز لا غير
ما وصفتنا لغيرك
عليك أن يقول أجعل
نفسى بالخير فأرد من
حديثه ما قبلت وأقبل
من حديثه ما ودعت
بلا اختلاف لخاله في
حديثه وأسل في ردها
طريقا فيكون لوردها
كلها لا تلتقد ردت
منها ما نشت فشت أنا
رذاه كلها وطلب العلم
من غير الحديث ثم عجل
فيها حتى عثت ثم له
أن يكون أنحن بجمته
منك قال ما يجوز هذا
لأحد من الناس وما
القول فيما لا أن يقبل
حديثهم كما وصفت
أولا ما لم يكن له مخالف
أو يختلف الماهم فيه
وقلته واجبة على من
تأول بلا دلالة كتاب أو
ستعلى غير ظاهرها
وعومها وان احتلا
الجمعة على من خالف
مقبول في تأويل
القرآن والحديث فقال
ما بعضا منهم أحدا
تأول شي الأعل ما يجتنه
احتلا حاز في لسان
العرب وان كان ظاهره

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد امر نالقه تعالى أن تأخذ ما آتانا وتنتهي عما نأول لم يجعل لاحد بعده ذلك وينا هم تركوا ظاهر القرآن ومعقول بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بظاهر القرآن في غير موضع أيضا فأى جهل آيين من أن يكون قوم يحتجون بشئ بأنهم أكثر منه لا يرويه حجة تغيرهم عليهم والله تعالى الموفق

(باب العين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من ادعى ما لا مقام عليه شاعدا أو ادعى عليه مال فكانت عليه بين تطرق في قيمة المال فإن كان عشرين دينارا فصاعدا وكان الحكم عكة أحلف بين المقام والبيت على ما يدعى ويدعى عليه وإن كان بالدينه حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن كان عليه بين بالحلف بين المقام والبيت فقال بعض اصحابنا إذا كان هذا هكذا أحلف في الجهر فإن كانت عليه بين في الجهر أحلف عن عين المقام ويكون أقرب إلى البيت من المقام وإن كان ما يحلف عليه أقل من عشرين دينارا أحلف في المسد داخل الحرم ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا إذا كان ما يحلف عليه من أرض جناية وأغيرهما من الأموال كلها ولو قال قائل يحجر على العين بين البيت والمقام وإن حث كما يحجر على العين لوزمته وعليه بين أن لا يحلف كان منجبا ومن كان يلد عكة ولد يمينه أحلف على عشرين دينارا وعلى العظيم من العلم والجراح بعد العصر في مسجد خلد البلد وعلى عليه إن الذين يشرون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف على الطلاق والحدود كلها وجراح المصغر ثم كبرت بين المقام والبيت وعلى جراح الخطأ التي هي أموال البالغ أرشها عشرين دينارا فإن لم يبلغ لم يحلف بين المقام والبيت وكذلك العبد يدعى العتق إن بلغت قيمته عشرين دينارا أحلف سيمد المال لم يحلف قال وهذا قول حكماء المسلمين ومعتنهم ومن عتبتهم فيه إجماعهم أن مسلم بن خالد القداح أخبرنا عن ابن جريح عن عكرمة بن خالد أن عبد الرحمن بن عوف رأى قوما يحلفون بين المقام والبيت فقال أعلى دم قالوا لا قال أنفعي عظيم من الأمر فقالوا لا قال لقد خشيت أن يثأروا من الناس بهذا المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهبوا إلى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين دينارا فصاعدا وقال مالك يحلف على المنبر على ربع دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي ملكة قال كتبت إلى ابن عباس من الطائف حاربتين ضربت أحدهما الأخرى ولا شاهد عليه ما كتب إلى أن أحبسهما بعد العصر ثم أقرأ عليهما أن الذين يشرون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلا فقلت فاعترفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مطرف بن مازن بن سائد أنه رأى ابن الزبير أمر بأن يحلف على الجحف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت مطرفا بصفاة يحلف على الجحف قال ويحلف للمؤمنين في بيعتهم وحيث يعظمون وعلى التوراة والإنجيل وما عظموا من كتبهم قال ومن أحلف على حد أو جراح محقق أرشها أو أكثر أو زوج لآخر فهذا أعظم من عشرين دينارا يحلف عليه كما وصفت بين المقام والبيت وعلى المنبر وعلى المساجد وبعد العصر وما أتوا كدبه الأيمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أخطأ كما في رجل عليه بين بين المقام والبيت فأحلفه ولم يحلفه بين المقام والبيت والقول في ذلك ما نحن قائلين أحدهما أنه إذا كان من ليس بمكة ولا المدينة عن عنده ما لم يحلف إلى المدينة ولا مكة فحلف ببلده فحلفه في حرم الله وفي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم من حلفه في غيره ولا مد عليه البين ولا تحريمه إذا كان من حقه أن يحلف بين المقام والبيت وعلى المنبر والناس الميعين بين البيت والمقام وعلى المنبر أهيب فتعاد البين عليه حتى يؤخذ منه ما عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجب أحسن ببلده ما لم يحرم تركه

على غير ما تأوله عليه
للسبعة لسائر العرب
وبذلك صار من صار
منهم إلى استلال
ما كرهنا نحن وأنت
استلاله وجهل
ما كرهنا لهم جهله قال
أجل وقلت له قد رويتنا
ودرت أن رسول الله
أمرهم أن لا يحج عن
أبهاور رجلا أن يحج
عن أبيه فقلنا نحن
وأنت به وقلنا نحن وأنت
معا لا نوصم أحدهم
أحد ولا نصلي أحد عن
أحد فذهب بعض
أصحابنا إلى أن ابن عمر
قال لا يحج أحد عن
أحد أفرأيت أن استخ
له أحد من خلفائيه
فقال الحج جعل على البدن
كالسلاة والصوم
فلا يجوز أن يصله المرد
الأعز نفسا وأول
قول الله عز وجل وأن
ليس للأفان إلا ما سبي
وتأول في رجل مثقال
ذوقه خيرا ومن يصل
نقته شريرة وقال الدي
العمل والمجروح عنه
غير عامل فهل الجبة
عليه الآن الذي روى
هذا الحديث عن رسول

الله عن يثب أهل
الحديث حديثه وان
الله فرض طاعة رسوله
وان ليس لاحد خلافه
ولا تناول معه لانه
النزل عليه الكتاب
اليمين عن الله معنا وان
الله جعل ثناؤه يعطى
خلفه بفضل ما ليس
لهم وان ليس في أحد
من أصحاب النبي وقال
بخلافه جهة وان عليه
أن يوعظ هذا عن رسول
الله سبحانه قال هذه
الجملة عليه قلت وروينا
ورويت أن رسول الله
قال من أعمر عمره
ولمعه فمضى إلى
يضاها فأخذنا نحن
وأقبله وخالقنا بعض
أهلنا نحننا أن رأيت
ان أحسنه أحد فقال
قد روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه
قال المسلمون على
شروطهم فلا يؤخذ من
رجل الا بما شرط أهل
الجملة عليه الا أن قول
النبي صلى الله عليه وسلم
ان كان قاله المسلمون
على شروطهم جله فلا
يرد بالجملة نص خبر
عن رسول الله فلا رد
الجملة نص خبر يخرج
من الجملة ويستدل على
أن الجملة على غير ما أراد

في العظيم من الأمور والسياسة والى المدينة والى موضع الخليفة ويحكم عليه ما كرمه باليمين ببلده فان كان
الحاكم عليه بغير ما كرمه ببلده عندنا وعرفنا لطلب الخليفة فرفعنا السرايت فرفعنا ان يكن ما كرمه
عليه غيره فان كان بقوى عليه ما كرمه وهو أقرب اليه من الخليفة رأيت أن نرفع إلى النبي هو أقرب اليه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والمسلمون بالاعتون رجالهم ونساءهم ومما يكلمهم وأحرارهم سواء في الأيمان
يحققون كما وصفنا والمشركون من أهل الأئمة والمستأمنون في الأيمان كما وصفنا يحلف كل واحد منهم بما
يعلم من الكتب وحيث يعظم من المواضع بما يعرف المسلمون بما ينظم المستخلف منهم مثل قوله بالله الذي
أنزل التوراة على موسى وبالله الذي أنزل الانجيل على عيسى وما أشبه هذا مما يعرفه المسلمون وان كانوا
يعلمون شيئا يجهله المسلمون اما يجهلون لسانهم فيه واما يشكون في معانيل يحلفونهم به ولا يحلفونهم بما
الايام يعرفون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف الرجل في حق نفسه على البت وفي ما عدا نفسه على
البت وذلك مثل أن يكون له أصل الحق على الرجل فيدعي الرجل منه ابرامه فيحلف بالله ان هذا الحق وبسبه
لشأبه عليه ما اقتضاه ولا شيئاً منه ولا اقتضاء ولا شيئاً منه مقتض بأمره ولا حال به ولا شيء منه على أحد ولا
أبراً فلا تالشك هو دعيه منه ولا من شيء منه بوجه من الوجوه وانه عليه لثابت ان يوم حلفت هذه اليمين فان
كان الحق لا يبعه عليه فموت أباد أحلف على البت في نفسه كما وصفت وعلى علق أبيه ما عدا ما اقتضاه ولا شيئاً
منه ولا أبراً منه ولا من شيء منه بوجه من الوجوه ثم أخذه فان كان شهده عليه شاهد قال في اليمين ان
ما شهده به فلان بن فلان بن فلان بن فلان حق ثابت عليه ما شهد به ثم نسق اليمين كما وصفتك ويحفظ
الذي يحلفه فيقول قل والله الذي لا اله الا هو وان وجبت اليمين لرجل بأخذها أو على أحد يهاها فسواء
في الموضوع الذي يحلف فيه وان بدأ النبي له اليمين والذي هي عليه حلف عندنا كما أوفى موضع اليمين على
ما ادعى وادعى عليه لم يكن لها أن تقبل عنه ولكن اذا نرى به الحكم باليمين وأعليه أحلفه فان قال
قائل ما بالجملة في ذلك فاطاعة فيه أن محمد بن علي بن شافع أخبرنا عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن جبير
ابن عبد ربه أن نكاته بن عبد ربه يطلق امرأته البتة ثم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني طلقت
امرأتي البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة
واقعه ما أردت الا واحدة فتردها اليه قال فقد حلف ركانة قبل خروج الحكم فلم يدع النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم أن أحلفه بحلفه فكان في ذلك دلالة على أن اليمين انما تكون بعد خروج الحكم فاذا كانت
بعد خروج الحكم تعدت ما تعل على صاحبها واذا حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ركانة في الطلاق فهذا يدل
على أن اليمين في الطلاق كما هي في غيره وانما كانت اليمين على الأرت وأه أحلف وكذلك ان كانت على من
بلسانه حبل وبفهم بعض كلامه ولا يفهم بعض فان كانت على امرئ فكان يفهم بالاشارة وبفهم عنه بها
أشهر اليه وأحلفه وعليه فان كان لا يفهم ولا يفهم عنه وكان معنوها وبحولها فكانت اليمين وقفت حقه
حتى يفتق فصلف أو عوت فحلف وارثه وان كانت عليه قبل لمعها انتقرح حتى يفتق ويحلف فان قال بل
أحلف وأخذ حقي فبيل له ليس بذلك انما يكون ذلك ان ارد اليمين وهو لم يردّها وان أحلف الوالي
رجلًا فلا يخرج من بين يدي فقال ان شاء الله أعاد عليه اليمين بأباحت لا يفتق قال والجملة فيما وصفت
من أن يستحلف الناس فيما بين البيت والمقام وعلى منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد العصر قول الله
عز وجل يحبس عنهم لمن بعد الصلاة فيقسمان بالله وقال المفسرون هي صلاة العصر وقول الله عز وجل
في الصلاة من فشهد أن أحدكم أو مع شهادته بالله أنه من الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من
الكاذبين فاستدركنا كتاب الله عز وجل على تأكيد اليمين على الخائف في الوقت الذي تعظم فيه اليمين بعد
الصلاة وعلى الخائف في الدعاء بذكر اليمين وقوله أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وسنبر رسول الله

رسول الله يخالف
جلتها وأن الحديث
الذي روى عن النبي
المسلون على شروطهم
أن قال النبي الأشراف
أحس حراماً أو حرم
حلالاً وهذا من تلك
الشروط وقدرها أهل
بر رت على عائشة أن تعتق
بريرة ولهم ولا مبريرة
فجعل النبي الولاء لمن
اعتق قال فهذا الوجه
عليه وكفى بهذه حجة
وقلت فإن أخرج بان
القاسم بن محمد قال في
البرية ما أدركت الناس
الأعلى شروطهم قال
هذا مذهب ضعيف
والوجه في أحدنا خلف
ما نبينه عن رسول الله
بحال وذكرته بعض
ماروين ورواه من
الحديث وخالفه بعض
أهل ناحيتنا فاحصيت
عليه جعلت شبهة بما
وصفت وأخبرني
ما ذكرت فقلت له
فأقلت فيمن قال
هذا من أهل ناحيتنا
قال قلت له خالف السنن
فما ذكرنا وكان أقل
عند المخالف فيهم
الذين أصل دينهم طريح
الحديث ولم يدخل
أهل الرد للحديث في

صلى الله عليه وسلم في الدم خمسين بمائة الفدية وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعين على النبر ونعل
أعصابه وأهل العلم بلدنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك (١) عن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص
عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا بين
آفة تروا مقعد من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عن الفضالة بن عثمان الخزازي عن نوفل بن
مساحق العامري عن المهاجرين أبي أمية قال كتب إلى أبو بكر الصديق أن ابعت إلى نفسك من مكشوح
في وثاق فأخلفه خمسين بمائة الفدية رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قتل (٢) زاذوي (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن داود بن الحصين أنه سمع أن عطفان بن طسر بف المزي قال اختصم زيد بن ثابت
وإن مطيع إلى مروان بن الحكم في دار فقتل بالعين على زيد بن ثابت على النبر فقال زيد أخلفه مكاني فقال
مروان لا والله إلا عند طامع الحق ففعل زيد بخلف إن حقه ملق وأبى أن يخلف على النبر فجعل مروان
يجبب من ذلك قال مالك كره زيد صبر العين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه حلف على النبر في خصوصه كانت بنمو بين رجل وأن عثمان ردت عليه العين على النبر فأتاها
واقتدى منها وقال أخاف أن وافق مد بلا فيقال بينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واليمين على النبر بما
لا اختلاف فيه عندنا في قديم وأحدث علقه

(اختلاف في اليمين على النبر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعاب علينا الذين على النبر بعض الناس فقال وكيف تختلف الأيمان ففصل
من بالدين على النبر ومن عكس في البت والمقام فكيف يصنع من ليس عكس ولا الدين على النبر فالحجج البهائم
يخلف على غير منبر ولا قرب بيت الله قال فقلت لبعض من يقول هذا القول كيف أخلف الملائع أربعة
أيمان وناسه وهو قاذف لا مراءه وأخلف القاضي لغير امرأته بمائة واحدة وكيف أخلف في الدم خمسين
وأخلف في الحقوق وغيره ولا مراءه وأخلف في الواحدة وكيف أخلف الرجل على فعله ولم يخلفه على غيره فعله
ثم أخلفته في القسامة على فعله وما فعل غير غيره قال أتعاني بعض هذا كتاباً وفي بعضه أن روى بعضه قول
القفهه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ونحن اتبعنا الكتاب بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
والأئمة عن أعصابه واجتماع أهل العلم بلدنا فكيف عت علينا اتباع ما هو أكرم من أحلافك في القسامة
ما قلت ولا عقلت قال قال صاحبنا قال إنما أخذ أهل الدين على النبر عن مروان وخالفوا زيد
فذكرت له ما كتبت في كتابي من قول الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روى عن أبي بكر
وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم فقال لم يذكر صاحبنا هذا وقال إن زيد أنكر اليمين على النبر فقلت له
فصاحبك إن كان سنة فسكت فها هو نصف وإن كان لم يعلمها فقد جعل قبل أن يعلم فقلت له زيد من
أكرم أهل الدين على مروان وأحرامهم أن يقول له ما أراد ويرجع مروان إلى حوله (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك أن زيد أدخل على مروان فقال أحمل بيع الر بافقال مروان أعوذ بالله قال قال
يتابعون الصكوك قبل يمشونها فبعت مروان سريرة فدونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلزم يعرف
زيد أن العين على النبر لم وإن ما هذا على وكيف تشهر يعني على النبر ولكن عند مروان زيد أن لا يعتق
عليه ما ليس عليه ولا عزم على أن يمشه لقال زيد ليس هذا على قال فلم يخلف زيد إن حقه ملق فلما أوما
يخلف الرجل من غير أن يستخلف فأنشهرت بينه كره أن تصبر بيعة وتشهر قال بل قلنا ولو لم يكن على
(١) قوله عن هاشم بن عتبة الذي في الخلاصة هاشم بن هاشم بن عتبة ووقع في الموطأ المطبوع هشام بن
هشام بن عتبة وهو يخبر في قتيبه (٢) كذا في نسخة وفي أخرى زاذوي ولم نعر عليه خرق كسبه معصمه

صاحبه الا ما احتج به من حديث زيد كانت عليه حجة فكف وهو بالسنة والخبر عن أبي بكر وعمر وعثمان ترضى الله تعالى عنهم أثبت قال فكف بحلف من دالامصار على العظيم من الامر قلنا بعد العصر كما قال الله عز وجل يحسبونها من بعد الصلاة وكما أمر ابن عباس ان ابي مليكة بالاطفاء ان يحبس الجارية بعد العصر ثم يقرأ عليها ان الذين يشتركون بعد الله واما ما احتج به من قولنا ليقول فاعتزفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اخبرنا بذلك ابن زويل عن ابن ابي مليكة عن ابن عباس

(باب رد البين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اخبرنا مالك عن ابن ابي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل ابن ابي حنيفة انه اخبر به رجل من كبار قومه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو بعتوه بوجهة وعبد الرحمن يحلفون وتصدقون دم صاحبكم قالوا قال قتصيف هود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واخبرنا عبد الوهاب الثقفي وابن عينة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن ابي حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ الانصارين فلما لم يحلفوا رد الايمان على هود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار ان رجلا من بني لبيث بن سعد اجرى فرسا فوطى اصبع رجل من جهة فخرى فنهاه فقال عمر لذي ادعى عليهم يحلفون تحسن عينا ما مات منها فابوا وتجرعوا من الايمان فقال لا تخرن احلفوا انتم فابوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم البين على الانصار بين يستحقون بها العلم بالحلفوا وحولها على اليهود يبرؤن بها ورأى عمر على البين يبرؤن بها فلما احوالها على الجهتين يستحقون بها فكر هذا فتعويل عين من موضع قدر ثبت فيه الى الموضع الذي يخالفه فبهذا ما ادر كاعليه اهل العلم ببلاتنا في رد البين وقد قال الله عز وجل يحسبونها من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقال الله عز وجل فان عثر على ائمتها استقامت ائمتها ان يعقوبان مقامهما من الذين استحق عليهم الايمان فيقسمان بالله فهذا ما ادر كاعليه اهل العلم ببلدنا يحكونه عن مقتهم وحكامهم قديم واحد شافنا رد البين فاذا كانت الدعوى دما فالسنة فيها ان يبدأ المدعون اذا كانت ما تحب به القسامة وهذا مكتوب في كتاب العقول فان حلفوا اسعوا وان ابا الايمان قبل يحلف لكم المذعي عليهم فان حلفوا رثوا ولا يحلفون ويغرمون والقسامة في الحمد والخطا سواء يبدأ فيها المدعون وان كانت الدعوى غير دم وكانت الدعوى مالا احلف المذعي عليه فان حلف رثوا ونكل عن البين قبل للمذعي ليس النكول باقرار فتأخذه حقل كما تأخذ بالافرار ولا ينفذ تأخذ حقل بغيره فان حلف وخسعت فان اثبت ان تحلف سائلنا عن مالك فان ذكرت انك تأتي بسنة او تدكر معاهة تلث وينه ترك كالحق حتى حثت بشئ تسحق به اعطيك ذلك وان لم تأت به حلفت فان قلت لا وتر ذلك لشيء غيري لا احلف ابطلت عتقت فان طلبت ما بعد لم تطلب هاشا وان حلف المذعي عليه فبرئ اولم يحلف فنكل للمذعي فاطلنا بيته ثم جاء بشاهدين اخذتاه بجمعه واليئة العادلة احمق من البين الفاجرة وقد قيل ان بعض اصحابنا لا ياخذ بالشهود احلف المذعي عليه ويقول قد مضى الحكم بانسال الحق عنه فلا اخذ به بعد ان يطل ولو ابي المذعي البين فاطلنا ان اعطيه بيته ثم جاء بشاهد فقال احلف معه لم ار ان يحلف لاني قد مكمت ان لا يحلف في هذا الحق ولو ادعى عليه حقا فقلت لاني عليه احلف تأييد ورد البين على المذعي فقط المذعي احلف فقال المذعي عليه بل انا احلف لم اجعل ذلك لاني قد اطلت ان يحلف وحوات البين على المذعي فان حلفا استحق وان لم يحلف اطلت حقه بلايين من المذعي عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولزنا رجلان شافيا في ايديهما

معنى الادخسل فيما شافيه في مثله بل هم احسن حجة فيما خافوه منه وتوجبه له منه فقلته فاذا كانت

لنا اول هذه الحجة على من سلك هذه السبل

فهى عليك اذا سلكت في غير هذا الحديث

طريقه فاذا جددك بانواع حديثك لرسول

الله فمكت على رد آخر مثله ولا يجوز ان احلف

عواقفنا حديث وخلافه لانك لا تحلفون لاطل

في احدهما قال اصيل وقلته قد روى اصحابنا

ان النوى قال من وجد عينه عليه منه

فهو احمق به وقالوا قلنا به ونالته وروى

اصحابنا ان النبي قضى بالبين مع الشاهد

وقلنا وقالوا به ونالته وذكرته احاديث

خالفا اخذها اصحابنا وذكرته من الحجة عليه

في تركها شيئا عا ذكرت له عن بعض

اصحابنا فيما اخذنا نحن وهو به من الحديث

ونالته وان كنت أعلم انه الحق بحجته من

أخذ من اصحابنا من

وكان كل واحد منهما يدعي كله أو حلف كل واحد منهما صاحبه فان حلفا معا فالشي بينهما نصفان كما كان في ادبهما فان حلف أحدهما وأبى الآخر أن يحلف قيل الخالف أعني الحلفاء على النصف الذي في يدك فلما حلفت جعلناك وقطعت دعوى المدعي عليك وأنت تدعي نصفك يدعي أن يحلف فأحلف أنه لا يكاد يعتد فان حلف ففوه وان أبى ففوه الذي يدعي ولو كانت دارق يدعي رجل فادعي آخر أنها دارق جعلها وجهه من وجوه المثل وسأل عمن الذي الدارق يدعي أو سأل أن تكون العين بالله ما أشترتها وما وهبت لي فان أبى ذلك الذي الدارق يدعي أحلفناه بالله كما يحلف ما لهذا الذي يسبه باسمه في هذه الدارق عاك ولا غيره بوجه من الوجوه من قبل أنه قد شترتها ثم خرج من يده ويتصدق بها عليه ففرض أن يضماني يده وتوب له ولا يقضها وأنا أحلفناه كما وصفت فقد احتلتنا وعليه في العين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشافنا في ذلك العين بعض الناس وقال من أن أخذتوها فكتبها ما كتب من السنة والأربعين عمر وغيره مما كتبته قلت كيف تصير إلى القول بها مع ثبوتها على عاك قلت قال في أعمار دهم إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الدين على من ادعى وأمين على من أنكر وقاله عمر فقلت وهذا على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن عمر وهو على خاص فبينا بنا في كتاب الدعوى والينات فان كانت يديته أعطى بها المدعي وإذا لم تكن أحلف المدعي عليه وليس فيما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العين على المدعي عليه أنه ان لم يحلف أخذت منه الحق قال فاني أقول هذا بما ولا أعطي مدعي الاستنابة ولا يرى مدعي عليه (١) من عين فاذا لم يحلف لزمه ما ادعى عليه وإذا حلف برئ فقلته أرى بتسولي في وجده فتبلى في محلة فحضر ثلث أنا وأهل المحلة فقالوا لا يدعي هذا يدينه فقلت فاحلفوا وأمرهم فقالوا لا قال النبي صلى الله عليه وسلم العين على الذي ادعى عليه وهذا لا يدعي علينا قال أنكم مدعي عليكم قلنا وقالوا هذا حلفت بك أن تكون مما لا يجوز عندك هي فيما كان فيه ليس كان أفعلينا كننا أو على بعضنا قال بل على كلكم قلت فقالوا فأحلف كننا والأفان فتعلمه إذا قصرت بالأيمان على الحسين وهو يدعي على مائة أو أكثر وهو عندك لو ادعى درهم على مائة أحلفتهم وكلهم وعلقتنا إذا حلفتنا فلم تبرئنا واليمين عندك موضع راءة وأنا أعطيت به بلايت فخرجت من جميع ما احتجبت به عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر رضي الله عنه قال هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر خاصة قلت فان كان عن عمر خاصة فلا يخله بالنبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر ونحى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر في غير ما جفبه نص خبر عن عمر قال نعم قلنا ولا يختلف عندك قال لا قلنا وبذلك خصوصه محكا يخرج من حجة قوله أن حله قوله ليس على كل شيء قال نعم وقلته فالذي احتجبت به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر في نقل الأيمان عن مواضعها التي ابتدئت فيها ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله الدين على المدعي واليمين على المدعي عليه والذي احتجبت به عن عمر ثبت عنه من قول في القسامة عنه فكيف جعلت الولاية للضعفة عن عمر حجة على ما زعمت من عموم السنة التي تخالفه ومن عموم فوه الذي يخالفه وعبت على أن قلت بتسرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رد الدين واستدلت بها على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم الدين على المدعي واليمين على المدعي عليه خاص فأضيفت منه رد الدين على ما حلفت فيه وستمته في الدين على المدعي واليمين على المدعي عليه ولم يكن في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعي عليه بيان أن النكول كالقرار إذا لم يكن مع النكول شيء يصدقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهو يخالف الدين على المدعي واليمين على المدعي عليه بكثير قد كتبنا ذلك في العين مع الشاهد وكتاب الدعوى والينات واكتفينا بالذي حكيت في هذا الكتاب وقلته فكيف زعم أن النكول يقوم مقام الأقرار فان ادعت حقاعي رجل كثيرا وقلت ففأعز غلالي أو قطع يد رجله لم يحلف قضيت عليه بالحق ولجراح كماها فان ادعت أنه قتله قلت القياس إذا لم يحلف

(١) كذا في النسخ وقوله بعدهي فيما كان فيه ليس كان أي هذه القصص ليست مما الخلف فيه كالمثني نامل

الحديث عما قاله قال فحدث القليل وحديث اليمين مع الشاهد أمصف من حديث العمري وحديث أن يحج أحد عن غيره قلت أماها مما ثبتت نحن وأنت مثله قال بلى قلت فأحلف بها لازمة ولو كان غيره أقوى منهما فكانكون الحجة لازمة لتأشهاد رجلين من خير الناس وشهادة رجلين حين نحرهما أن يكونا مجروحين وكما تكون الحجة لنا بأن نقضي بشهادة مائة عدول عامة وشهادة اثنين عدلين وكلاهما دون جميع الغاية في العدل وان كانت النفس على العدل وعلى الأكثر أطلب فأحلف بالعدل إذا كان علينا بقوله نأشده وقلته فتشهد عليك أجمعنا أنا الطحاوي وعلى من ذهب مذاهب في رد هذين الحديثين وفيما رددت مما أخذوا به من الحديث أنكم تركتم السن وأبتدعتم خلافها ولعلمهم قالوا فيكم ما أحب الكف عمن ذكره لأقراطه وشهدت على

أن يقتل ولكن أحسن فأحبسه حتى يقر فيقتل أو يحلف فبشرأ وقال صاحبك بل أحجل عليه الذية
ولا أحبسه وأحلتها جميعا في الحد وهو عندك لا ذية فيه فقال أحدكم هو حكي الخطأ وقال الآخر أحبسه
ونالقتما أصل قولك إن النكول يقوم مقام الإقرار فكيف نعتهم أنك إن لا نعتهم بين زوجين فالتعن الزوج
وأبست المرأة تلتنن حبستوها ولم تحذوها والقرآن يدل على إبطال الحد عليها لأن الله عز وجل يقول ويدأ
عنها العتاب أن تشهد أربع بغير شهادت بالله فين والله تعالى أعلم أن العتلاب لا يزلها إذا التعن الزوج الآن
تشهد ونحن نقول بمحملين لم تلتنن ونالقتما أصل مذهبي فيه فقال فكيف لم تحجزوا بالنكول بحق الحق
للدعي على المدعي عليه وجعلتم بين المدعي بحقه عليه فقلت له حكم الله في من روى امرأته زن أن يأنى بأربعة
شهاداء أو يحد بفعل شهود الزنا أربعة وحكم بين الزوجين أن يلتنن الزوج ثم يبرأ من الحد ويلزم المرأة الحد
الإيان يحلف فإن حلفت برئت وإن تكلمت إن هاما نكحت عنه وليس بشكولها فقط لزنها ولكن بشكولها مع
عنه فلا اجتماع للنكول وعين الزوج لزنها الحد وجدة السنة والخبر برديين فقلنا إذا لم يحلف من عليه
مشتد البين زدنا على الذي يخالفه فإن حلف فاجتمع أن نكل من ادعى عليه وحلف هو أخنقه وإن لم
يحلف لم يأخذنحه لأن النكول ليس باقرار ولم يحد السنة ولا الأثر بالنكول فقط اقرار أو وجدنا حكم
القرآن كما وصفت من أن يقام الحد على المرأة إذا نكحت وحلف الزوج لا إذا نكحت فقط أتباعا وقبلا بل
وجدتها لا تختلف الناس في أن لا حد عليها إلا سنة تقوم أو اعتراف وإن لو عرضت عليها البين فلم تلتنن لم يحد
بترأ البين وإذا حلف الزوج قبلها ثم لم يحلف فاجتمع بين الزوج المدافع عن نفسه الحد والولد الذي
هو خصم يلزمه دون الاجنبي ونكولها عما ألزمتها التعانة وهو عيسته حدثت بالدلالة لقول الله عز وجل
ويدأ عنها العتاب

﴿ في حكم الحاكم ﴾

﴿ قال الشافعي ﴾ رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زب نبت أي سلمة عن
أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن
بجانبه من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له
قطعة من النار ﴿ قال الشافعي ﴾ رحمه الله تعالى فبهذا نقول وفي هذا البيان الذي لا إشكال معه محمد الله
تعالى ونعمته على عالم فنقول وفي السرائر الله عز وجل والحلال والحرام على ما بعله الله تبارك وتعالى والحكم
على ظاهر الأمر وافق ذلك السرائر ونالقتها فلان رجلان زورا ينزع على آخر فشهدوا أنه عليه مائة دينار
فقضى بها القاضي ليحل للمقضي به أن يأخذها إذا علمها باطلا ولا يحل حكم القاضي علم المقضي به والمقضي
عليه ولا يحل الحلال على واحد منهما محرما ولا الحرام لواحد منهما حلالا فلو كان حكمك أبادر بل علم المقضي
له وعليه حتى يكون ماعله أحدهما محرما عليه فأباحتها القاضي وأعله حلالا فزعم عليه القاضي بالظاهر
عنده مائة لا يحكم القاضي عن علم الخصمين كان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى الأحكام أن يكون
هكذا فقد أعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحكم بينهم بالظاهر وأن حكمة لا يحل لهم محرما ثم تعالى
عليهم فاصل هنا ما وصفت لك من أن تنظر ما حل لك فإن حكمك له أباحتها وعلمه ما حل حكمك له به
لم تأخذ ولو طلق رجل امرأته ثلاثا ثم جدد فاحلف لما حكم ثم قضى له بحبس الرجل له وإصابته ولو لاها أن تدعه
يصيبها وعلمها أن تنزع عنه بأكرما تقدر عليه وبسبها إذا أرادها ضرب بها أن أي الضرب على نفسه ولو شهد
شاهدا زور على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا ففرق القاضي بينهما لم يحل لها أن تنكح أبدا إذا علمت أن
ما شهد به باطل ولم يحل له أن ينكح أختها ولا أرباسا وها وكان أن يصدمها حيث تقدر عليها إلا أنكركه

من خالفك منهم فيما
أخذت من حديث
رجل عن غيره
والمرى بالبدعة وخلاف
السنة ورواهاهم ضعف
العقول فاجتمع قولك
وقولهم على أن عاوبك
بما حلفت من الحديث
وعينهم بما قالوا منه
وعامنا ما قلت ونالقتما
حديث رجل واحد أو
اثنين ولا يجوز عليك ولا
عليهم أناعاب كل واحد
منكم صاحب ما خالفه
من حديث الانفراد
الآن يكون العاتب
لغيره بخلاف حديث
الانفراد مصيبا فيكون
شاهدا على نفسه
بالخطأ في ترك ما ثبت
مثل من حديث الانفراد
أو يحفظنا بعينه ترك
حديث الانفراد فيكون
مخطئا في أخذ من بعض
الحالات بمحدث
الانفراد ويجب من
خالفه وقلته وهكذا
قال البصريون فيما
أخذوا به من الحديث
دونكم ودون غيركم
والكوفيون سواكم فيما
أخذوا به من الحديث
دونكم ودون غيركم
فتسبوا من خالف

أن يفعل خوفاً أن يصدر أن يافيد ولم يكن لها أن تتعنت منه وكان لكل واحد منهما أن مات صاحبه قبله أن
يرثه ولم يكن لورثته أن يدفعوه عن حقه في ميراثه إذا علموا أن الشهود كانوا من وان كان الزوج الميت فعلى
المرأة العتق منه والبيع بمجمعة ما وصفناه من الطلاق في الأصل وقد تعلق في وهي في التصريف فمستل
أن يكون معناها لا يفتقران للاجتماع في الأصل ويحتمل أن يفرق بينهما بحيث يفتقران ونسأل الله تعالى
التوفيق بقدرته ولو باع رجل من رجل جارية بحدده البيع خلف كان غني القاضي أن يقول المشتري
بعد البين أن كنت اشتريت منه فأشهد أنك قد فسخت البيع ويقول البائع أشهد أنك قد قبلت الفسخ
ليصل البائع فرجها ما تفسخ البيع فإن لم يفعل فبها أقول بل أحدها لا يحصل فرجها للبائع لأنها في ملك
المشتري وهذا قياس الطلاق ولو ذهبنا إلى أن يحدده البيع وحلفه بمجملها للبائع وقطع عنها ملك المشتري
وأن يقول هذا رد بيع إن شاء البائع حلت به بأن يقبل الرد كان مذهباً ولو ذهب مذهباً آخر قلنا وقال
وجدت السنة إذا أنقص بمثلها كان البائع أحق بها من الغرماء قلنا كانت البيوع غلظ بأخذ العوض فبطل
العوض عن صاحب الجارية بوجه البيع المالك الأول كان مذهبنا نساؤه تعالى أعلم وهكذا القول في
البيوع كلها ينبغي بالأحتمال لقاضي أن أخلف للمدعي عليه الشراء أن يقوله أشهده أنه أن كان يئذ
ويشبه بيع فقد فسخته ويقول البائع قبل الفسخ حتى يعود ملكه إليه بحاله الأول وإن لم يفعل المحاكم يئذ
للبائع أن يقبل فسخ البيع حتى يفسخ في قول من رأى الجود للشراء ففسخ البيع وقول من لم يره وكذلك
لو ادعت امرأة على رجل أنه تكسها بشهود ودعاها أو ما أتوا بخد وحلف كان ينبغي للقاضي أن يطل دعواها
ويقوله أشهده أن أن كنت تكسها فهي طالق أن كان لم يدخل بها وإن كان قد دخل بها أعطاه شيئاً قليلاً
على أن يطلقها واحدة ولا على رجعتها وإن ترك ذلك القاضي ولم يقبل ذلك المدعي عليه الشكاح والمرأة
والرجل يعلنان أن دعواها حق فلا تجعل لغيره ولا يحصل له نكاح أو ختانه حتى يثبت لها طلاقاً قالوها
زويان غيراً لأنكره أصابها خوفاً من أن يصدر أنها يقيم عليه الحد ولها هي منعه نفسها لتركه أعطاها
الصداق وانفقت فإن شرط لها أو منعه نفسها حتى يقر لها بالنكاح خوفاً من الجلب وإن تعدد زانية كان لها
أن شاء الله تعالى لأن حالها في ذلك يخالف حاله هو إذا شرع أن يزوجها في الحال التي يصبها فيها لم يخف وهي
تخاف الجلب أن تعدا صابتاً أو بأصابع غير زانية متحد وماله مخالفة حال الذي يقول لم أطلق وقد شهد عليه
بزور والقول في البعير يباع فيصحب البيع والدار فيصحب المشتري البيع ويحلف كالقول في الجارية
وأحب إلى أن يقول له افسخ البيع والبيع قبل الفسخ فإن لم يفعل فلبائع في ذلك القول يقبل الفسخ
فإن لم يفعل ولم يحصل بالوجه الآخر من أنه كالمفس في إجارة الدار حتى يستوفي ثمنها ثم عليه تسليمها إليه وإلى
وارثه وكذلك يصنع بالبعير وإن وجد من الدار والبعير من مال المشتري كان له أخذه وعليه تسليم ما بعه
إليه إذا أخذته فعلى هذا هذا الباب كله وقباصه في النكاح والبيع وغير ذلك ولو شهدا عدان على رجل أنه
طلق امرأته ثلاثاً وكان الرجل يعلم أنهما كاذبان وفرق القاضي بينهما سمعه أن يصيح إذا قدر أن كانت
تعلم أنهما كاذبان لم يسمعها الاستماع منه وتستر بجهدها ثلاثاً تعدد زانية وإن كانت تملك ولا تدرى أصداقاً
أم كذباً لم يسمعها ترك الزوج الذي شهدا عليه أن يصبها أو أوجب لها الوقوف عن النكاح وإن صدقتا بما جاز
لها أن تنكح ولله ولهما العالم بصدقهما وكذبهما ولو اختصم رجلان في شيء فحكم القاضي لأحدهما فكان
يعلم أن القاضي أخطأ لم يسمع أخذه ما حكم به بعد علمه بخطئه وإن كان من شكل ذلك عليه أحب أن
يقف حتى يسأل فزاد ما أصاب أخذه وإن كان لا امرئ شك في قضائه فالورع أن يقف لأن تركه وهوله
خير من أخذه وليس له والمضي عليه بما لا يقضي به أن علم أن القاضي أخطأ عليه وسمعه حسيه وإن أسكل
عليه أحب له أن لا يحبس ولا يسمع ميسر حتى يعلم أن القاضي أخطأ عليه فعلى هذا هذا الباب كله وقباصه

حدثنا أخوه عنه
رسول الله إلى الجبل إذا
جهله وقالوا كان عليه
أن يتعلمه وإلى البسطة
إذا عرفه فتركه وهكذا
كل أهل بلغها علم
فوجدت أباويل من
حفظت عن من أهل
الفرقة كلها مجمعة على
عيب من خالف الحديث
المفسر دفعل بكن في
تثبت الحديث المنفرد
بجمله أو ما وصفت من
هذا كان تبيينه من
أقوى جهة في طريق
الخاصة لتتابع أهل
العلم من أهل البلدان
عليها وقلت له سمعت
من أهل الكلام من
يسرف ويصنع في عيب
من خالفه منكم بأن يأخذ
من خالفه منكم بحديث
ويترك مثله لأن ذلك
عند داخل في معناه
ونكح كما قال فقال هذا
كما وصفت وأظن بهذا
ثابت لكل من جمع
الأخذ بالحديث ولم
يخالفه على من أخذ
ببعض وترك بعضاً
ولكن من أخصنا من
ذهب إلى شيء من التأويل
فما ألحقه عليه قلت
فسند كمن التأويل

ان شاء الله ما يدل على
أن الحجة فيه ومما سأل فيه
سائل طر يقاتل
الحق عندنا كان أشبه
أن يشبه ٣ على كل من
يسمى منك من أصحابك
لأنكم علم ولكم علم
بذهب الناس وبيان
العقول ولكنه وغيره
من سلك طريقه فيما
تأولوا ورايتهم غفلوا
فيه وغلطوا بوجه شق
أمثل مما حصر في منها
مثال يدل على ما رواها
إن شاء الله وقال الله
الصحة والتوفيق (قال
الشافعي) بأن الله جل
ثناؤه خلقه أنه أنزل
كلامه بلسان نبيه وهو
لسان قومه العرب
فطاب لهم بلسانهم على
ما يعبرون من معاني
كلامهم وكانوا يعرفون
من معاني كلامهم أنهم
يلفظون بالنبي عاما
يريدون به العام وعاما
يريدون به الخاص ثم
دلهم على ما أراد من ذلك
في كتابه وعلى لسان
نبيه وأبان لهم أن ما
قبلا عن نبيه فقتل
ثناؤه قبلوا بما عارض
من طاعة رسوله في غير
موضع من ثابته منها من
يطع الرسول فقد أطاع
الله وقوله فلا وربك

وهذا مثل أن يشهد رجلان أن فلان قاتل وأوصى به ألف ويحسد الوارث فلان صدقهما وسعه أخذها وإن
كذبهما لم يسعه أخذها وإن شك أحبت الوقوف وفي مثل هذا أن يشهد رجلان أن فلان قاذف وإن
صدقهما وسعه أن يحسدوا إن كذبهما لم يسعه أن يحسد وإن شك أحبت أن يقف وحاله فيما غاب عنه
من كل ما يشهد به فكذا وأقره رجل بحق لا يعرفه ثم قال مرحب فإن صدقه بأنه مزاح لم يجل له أخذه
وإن كذبه وكان صادقا بالقرار الأول عند وسعه أخذ ما أقربه وإن شك أحبت الوقوف فيه

(اختلاف في قضاء القاضى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى القاضى بعض الناس في قضاء القاضى فقال غصا ويحجل الأمور عما هي عليه فلوان
رجلان عدا أن يشهدا على رجل أنه طلق امرأته وهما بليان أنهما شهدا بزور فترقا القاضى بينهما وسع
أحدهما فبما يشعرون بين الله أن ينكحها (قال الشافعي) ويدخل عليه أن يشهد رجلان بزور أن فلان قاتل
إنه وهو يعلم أن بانه لا يقتل أو لم يكن له ابن فخك القاضى بالقتل وإن يقتله ولو شهد على امرأته تزوجها
ولي دفع إليها المهر وأشهد على النكاح أن يصيبها ولو وليت جارية تباعها فبحدها فاحلفه القاضى
وقضى بالتمتع جارية حازه أن يصيبها ولو شهد على مال رجل ودمه باطل أن يأخذ ماله ويقتله وقد بلغنا
أنه سئل عن أشنع من هذا وأكثر فقال فيه عاذكر أنه يلزمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم حكى
لنا عنه أنه يقول في موضع آخر خلاف هذا القول يقول ولعل امرأه أن زوجها طلقها فحدها وحلف
وقضى القاضى بأن تفرع عدم بيهما أن يصيبها وكان لها إذا أراد ما تبنته له وهذا القول يصيد من القول
الأول والقول الأول خلاف سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عرفه أهل العلم من المسلمين قال خلفه
صاحبه في الزوجة يشهد الرجلان بزور أن زوجها طلقها فترقا القاضى أحكم بينهما فقال لا يجل لأحد الشاهدين
أن ينكحها ولا يجل القضاء حرم الله قال ثم عاد فقال ولا يجل الزوج أن يصيبها فقبل أنكره ذلك ثلاثا
بقام عليه الحد فمن نكرهه أم لنكره ذلك قال ذلك ولغيره قلنا أي غير قال فدحك القاضى فهو يعمل لغيره
تزوجها وإذا حل لغيره تزوجها حرم عليه هو أصابتها فقبل له أو لم يرض من يقول قوله أرايت قوله يعمل لغيره
تزوجها يعني من جهل أن حكم القاضى إنما كان شهادة تزور ورأى أن حكمه بحق يعمل له نكاحها فهو
لا يحرم هذا عليه على الظاهر ويحرم عليه ما عمل الزوج وكذلك لا يحرم عليه في الظاهر لو نكح امرأه
في عدتها وقد قالت ليست على عدة أم يعني أنه لو عمل ما عمل الزوج والمرأة أن الشاهدين شهدا باطل حل
له أن ينكحها فهذا الذي عت على صاحب خلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحفظ
عنه في هذا جوابا أكثر مما وصفت

(الحكمين من أهل الكذب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أتى أحفظ من قول أصحابنا فبما سألهم لا يظرون فيما بين أهل الكذب
ولا يكشفونهم عن شيء من أحكامهم فيما بينهم وأنهم لا يظنون أنفسهم الحكم بينهم إلا أن يتدارواهم
والمسلون فإن فعلوا فلا يجوز أن يحكم المسلم ولا عليه المسلم فهذا الموضع الذي يلزمون أنفسهم النظر بينهم فيه
فلذا نظر بينهم وبين مسلم حكوا وبحكم المسلمين لا خلاف في شيء منه محال وكذلك لو تدارواهم ومستأمن
لأرضي حكمهم أو أهل ملة وملة أخرى لأرضي حكمهم وإن تناعوا إلى حكمنا لما التنازعون مع ما تراعين
ذلما كما ينبغي أن لا يحكموا وإن شاء لم يحكم وأحب لنا أن لا يحكم فإن أراد الحكم بينهم قال لهم قل أن نظر
فيه أنا أحكم بينكم يحكم بين المسلمين ولا يجوز بينكم إلا شهادة العدل المسلمين وأحرم بينكم ما يحرم
في الإسلام من الربو غنم الخمر والنخير وإذا حكمت في الجنايات حكمت بها على عواقلكم وإذا كانت جناية

لا يؤمنون حتى يحكموا
فما تبصر بينهم ثم
لا يجحدوا في أنفسهم
حربا مما قضيت ويسلوا
تسليما قال وقد
اختصر من تحصيل
مابدل السحاب على أنه
زل من الأحكام عاما
أريده العام وكتبت في
كتاب غير هذا وهو الظاهر
من علم القرآن وتثبت
معه غيره مما أنزل عاما
يراد به الخاص وكتبت
في هذا الكتاب مما زل
عام الظاهر مادل الكتاب
على أن الله أريد به الخاص
لأنه أطلعه من تأويل
ما رأته عفا غائبه
طريق من رضى ناصبه
من أهل العلم بالكتاب
والسنة ذلك قال الله
جل ثناؤه فلذا أبلغ
الإنهر الحرم فافعلوا
المشركين حيث
وجدتموها الآية وقال
وقتلوه حتى لا تكون
فتنة ويكون الدين كله
لله فكان ظاهره ج
هذا عاما على كل مشرك
فأنزل الله فافعلوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا
باليوم الآخر ولا يحجزون
ما حرم الله ورسوله ولا
يدنينون دين الحنيفة
الذين أولوا الكتاب حتى

تكون على الصافى لم يحكم بها إلا الرضا العاقلة فإن رضوا به هذا حكم به إن شاء وإن لم يرضوا لم يحكم قال رضى
بعضهم وامتنع بعض من الرضا لم يحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال في قائل ما ملحة في أن لا يحكم
بينهم الحاكم حتى يمتنعوا على الرضا ثم يكون باختياران شامكم وإن شاء لم يحكم فقلت قول الله عز وجل
لنبيه فإن جازوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن جازوك وما جازك كأنها
على التنازع لا على بعضهم دون بعض وجعل في الشار فقال فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال فانزع
أن اختيار منسوخ بقول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله قلت في ذلك الآية ولا تنزع أو هو أهم
واحد وهما أن يقتلوا عن بعض ما أنزل الله البلاء قال فافعل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمعت من
أرضي عليه يقول وأن احكم بينهم إن حكمت على معنى قوله فاحكم بينهم أو أعرض عنهم فقلت مقسرة وهذه جملة
وفي قوله فإن تولوا دلالة على أنهم إن تولوا لم يكن عليه الحكم بينهم ولو كان قوله وأن احكم بينهم الزامنا
لحكم بينهم أنهم الحكم متولين لأنهم إنما تولوا بعد الاتيان فأما ما يأتي من أن لا يفتلوا بهم وتولوا وهم المسلمون إذا
لم يأتوا أيضا كون لم يحكم بينهم الآية يتقدم من المسلمين ما أقاموا عليه مما يحرم عليهم فغير عليهم وإن كان
أهل الذمة دخلوا بقول الله عز وجل وأن احكم بينهم في معنى المسلمين أني لوالى أن يتقدم منهم ما أقاموا
عليه مما يحرم عليهم وإن تولي عنه زحان على حرام ودهما حتى يفرق بينهما كما ورد بين من المسلمين تولوا
عنموها على حرام حتى يفرق بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والدلالة على ما قال أصحابنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أقام بالمدينة وجهود ويخير وفلدا ووادى القرى والين كانوا وتكثف في زمان
أي بكر وسد من خلافة عمر حتى أحلهاهم وكانوا بالشام والعراق والين ولاية عسرن الخطاب وعثمان
وعلى رضى الله تعالى عنهم ولم يسمع لرسول الله صلى الله عليه وسلم فهم يحكم الأربعة يهودي من يهودين تراضيا
بحكمه بينهم ولا يكر ولا عر ولا عثمان ولا على وهم بشر يتخللون ويتدارون ويتخللون ويحدون فلو لم
الحكم بينهم ولم يحكم بين المسلمين فتقدمهم ما تقدم من المسلمين ولو لم احكم بينهم إذا ما الطالب كان
الطالب إذا كان في حكم المسلمين ما ليس له في حكم حكمه ما لو لم الطالب إذا ما الطالب كان في حكم المسلمين وإذا ما
في بعض الحالات مجتمعين أن شاء الله تعالى ولو حكم فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد من أمة
الهدى بعد لحقت بعض ذلك أن لم يحفظ كله فالدلالة على أن لم يحكموا بما وصفت بيننا من شاء الله تعالى
ولم لو كان الأمر كما تقول فكانت إحدى آيتين ناصفة لا تحرى ولم تكن دلالة من خبر ولا في الآية
جاء أن يكون قول الله عز وجل فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ناصفا لقوله وأن احكم بينهم وكانت عليه دلالة بما
وصفنا في التنازل قال فما جعل في أن لا يحجز بينهم الشهادة المسلمين قلت قول الله عز وجل وإن حكمت
فاحكم بينهم بالقط والقسط حكى الله الذي أنزل على نبيه وقول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله
والذي أنزل الله حكم الإسلام فحكم الإسلام لا يجوز إلا الشهادة العدول المسلمين وقد قال الله وأشهدوا ذوي
عدل منكم وقال تعالى حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم فمختلف المسلمون أن شرط الله في الشهود المسلمين
الحرار العدول إذا كانت المعاني في الخصومات التي تنازع فيها الأديون معبئة وكان فيما تداعوا العامة
والأموال وغير ذلك لم ينبغ أن يباح ذلك إلا بغير شرط الله من المسلمين (١) أو يستقر رسول
الله صلى الله عليه وسلم أو أجمع من المسلمين ولم يستقر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ولا أحسن أصحابه
لم يجع المسلمون على إجازة شهادتهم بينهم وقلته أرايت الكذاب من المسلمين أخبر شهادتهم عليهم قال لا
ولا أحجز عليهم من المسلمين إلا الشهادة العدول التي يجوز على المسلمين فقلت فقد أخبر الله تبارك وتعالى أنهم
بدلوا كتاب الله وكتبوا بأيديهم وقالوا هذان من عند الله ليشرعوا به فمنا قبل لا قول لهم مما كتبت أيديهم

(١) أى والأبسة الخ أى أنه لا يباح الدم وغيره إلا بالشهادة من شرط الله الخ أو يستقر رسول الله الخ تأمل

وويل لهم عما يكسبون قال فالكذاب من المسلمين على الأديمين أخفى في الكذب ذنبان الماخذ الكذب على الله تعالى بلا شبهة تأويل وأذى المسلمين خبير من المشركين فكيف ترتفع شهادتهم هو خير منهم بكتب وتقبلهم وهم شرك بكتب أعظم منه والله أعلم

(الشهادات)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال قال الله تبارك وتعالى لو لا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون وقال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم وقال الله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة أخبرنا مالك عن سهل عن أبي هريرة عن سعد قال قال رسول الله أرايت أن وجدت مع امرأ قد رجلا أمهله حتى آتى بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والكاتب والسند يدلان على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة والكاتب يدل على أنه لا يجوز شهادة غيره عدل قال والأجاء يدل على أنه لا يجوز الأشهاد عدل سماعه قال عليه السلام قال وسواء أي زنا ما كان زنا نهرين أو عذرين أو مشركين لأن كلنا ولو شهد أربعة على امرأه لكانت زنا وعلى رجل أو عليهما معاً مبيع لما كان يقبل الشهادة لأن اسم الزنا يقع على ما دون الجماع حتى يصف الشهادة بالأربعة الزنا فإذا قالوا رأينا ذلك منه تدخل في ذلك منه دخول المرء في المكحلة فأنت متحقق فيجب الحشفة فقد وجب الحد ما كان الحد رجلاً أو جلدًا وإن قالوا رأينا فرجه على فرجها لم تثبت أنه دخل فيه فلا حد ولا عزر فإن شهدوا على أن ذلك دخل في فرجها فقد وجب الحد كوجوبه في القبل فإن شهدوا بذلك على امرأه فأنكرت وقالت أن أعزاه أو رقتة أراها التساهل شهد أربع فحرم على امرأه أن تعزاه أو رقتة فلا حد عليها لأنها لم يكن لها إذا كانت هكذا الزنا الذي وجب الحد ولا حد عليهم من قبل أن أتاوا ولنا شهادة النساء بما يرين على ما يجوز عليه قالنا لا يحدن شهادة النساء وقد يكون الزنا بما دون هذا فإن ذهب ذهب إلى أن عزم الخطاب رضي الله تعالى عنه قال إذا أدرخت السور فقد وجب الصداق (١) فقد عزم ذلك فيما بلغنا وقال ما ذهبن إن جاءه العزم من قبلكم فأخبر أن الصداق يجب بالمسيس وإن لم يكن أرنى سترًا ويجب بأرخاء الستر وإن لم يكن مسيس وذبح إلى أنها إذا خلت منه وبين نفسها فقد وجب له الصداق وجعل ذلك كالقبض في البيوع الذي يجب به الثمن وهو لو أعلق عليها باباً أو أرى سترها أو أهاهم معها حتى تلى ثيابها وتلبت سنة ولم يفر بالاصابة ولم يشهد عليه بها لم يكن عليه حد عند أحد والمسلم من الصداق بسبيل الصداق يجب بالعقبة فلو عقد رجل على امرأه فأنكحها ففكها ثم مات أو ماتت كان له الصداق كله وإن لم يرها وليس معنى الصداق من معنى الحد وبسبيل قال وإذا شهد أربع على محسن ثم عزم في ذميمة هذا المسلم ودعت الغيبة إلى أهل دينها في قول من لا يحكم عليهم إلا أن يرضوا فأما من قال يحكم عليهم رضوا أو لم يرضوا فاحداهما أن كانت بكراً فإثمه ونفي عام وإن كانت ثيباً فالرحم قال وإذا شهد أربع على رجل أنه وطئ هذه المرأة فقال هي امرأتي وقال ذلك وقال هي جارية قال قول قولهما ولا يكسفن في ذلك ولا يخطئان فيه إلا أن يحضرها من يسلم برما لا وتثبت عليه الشهادة ويقران بعد خلاف ما ادعيا فلا يجوز إلا ما وصفت من قبل أن الرجل قد يسيح المرأة بلا ذم وبه وينقل بها إلى غيرها وشكها بالشاهدتين والثلاثة فيقبون ويعوزون ويشترى الجارية بغير نسيئة وينتفسيون فتكون الناس أمانة على هذا لا يجدون وهم يرمونهم أسهم أو أمان أهل الله تعالى لهم ونحن لا نعلمهم كاذبين ولا يجوز أن نقول يحسد كل من وجدناه يجمع (١) لعل هذا هو جواب قوله ذنوب وغرض الامام بالفرق بين العدلين والحد فلا يقارن أحدهما بالآخر فتأمل كتب مصححه

يعطوا الجزية عن يد وهم مغزون فدل أمر الله بحمل ثأوه

بقتال المشركين من أهل الكذب حتى

يعطوا الجزية على أنه إنما أراد بالآيتين القتين

أمرهما بقتال المشركين حبسوا وحدوا حتى

يقبوا الصلاة وأن يشاؤوا حتى لا تكون

فتنة ويكون الذين كله لله من خالف أهل

الكتاب من المشركين وكذلك دلت سنة

رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن أهل الأوثان حتى

يملوا وقتال أهل الكذب حتى يعطوا

الجزية فهذا من العام الذي دل الله على أنما

أراد به التماس لأن واحد من الآيتين

ناصفة للأخرى لأن لا عملهما معاً وجها

بأن كان كل أهل الشرك صفين صنف

أهل الكتاب وصنف غير أهل الكتاب ولهذا

في القرآن فتأروا في السنن مثل هذا قال

والناصح من القرآن الأمر بركة الله من بعد

الامر بخلافه كما هو

الفيلة قال فقلنا بل
قبلة ترضاها وقال
سيعقوب الفهاه من
الناس ما ولاهم عن
قبلتهم التي كانوا عليها
وأشبه له كثيرة في غير
موضع قال ولا ينسخ
كتاب الله الا كتابه لقول
الله ما نسخ من آية

أو نسخا تبخير منها
أو مثلها وقوله وإذا
بدلنا آية مكان آية والله
أعلم بما نزل قالوا إنما
أنت مفتر فأن أن نسخ
القرآن لا يكون الا
بقرآن مثله أو بإذنه
جل ثناؤه أنه فرض على
رسوله اتباع أمره فقال
اتبع ما أوصي اليك من
ربك وشهده بتابعه
فقال جل ثناؤه وإنك
لتهدي الى صراط
مستقيم صراط الله
فأعلم الله خلقه أنه
يهديهم الى صراطه قال
فتقام سنة رسول الله
مع كتابه الله جل ثناؤه
مقام السان عن الله عدد
فرضه كيان ما أراد بما
أنزل علما العام أراد به
أو الخاص وما أنزل
فرضا أو باوإباحة
وارشاد الآن شيامن
سنة رسول الله يخالف

الآن بقية سنة على نكاح أو شراه وقد أخذ الفاسق الفاسقة فقول هذه امرأتى وهذا جاري فإن كنت
أدرا عن الفاسق بأن يقول جبرانه أو ينادي أنها زوجته وتقر بذلك ولا يعلن أصل نكاح جدران عن
الصالح الفاضل يقول هذا جاري لا يدينه بشرا غير بيته ويقول هذه امرأتى على أحسن هذه الوجوه ثم
كان أولى أن يقبل قوله من الفاسق وكل لا يجد إذا ادعى ما وصفت والناس لا يجدون الا بقرآنهم أو بيته
تشهد عليهم بالفضل وأن الفعل محرم فأما بقوله فلا نجد قال وهكذا وجدت حاملا فتدعت تزوجا
أو اكرهاهم تحدد فإن ذهبنا في الحامل خاصة الى أن يقول قال عمر بن الخطاب الرجعي كتاب الله عز
وجبل حتى على من زنا إذا قامت البينة أو كان الحليل أو الاعتراف فإن مذهب عمر فيه بالبيان عنه بالخبر أنه
يرجع للحليل إذا كان مع الحليل اقراوا بالزنا وغيرها دعاء نكاح أو شبهة يبدأ بها الحد

باب اجازة شهادة للحدود

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتقبل شهادة الحدود في القذف وفي جميع المعاصي إذا تناولوا فأما من أتى
بغير ما حد فيه فلا تقبل شهادته إلا بعدة أشهر يختبر فيها بالانتقال من الحال السيئة الى الحال الحسنة والعفاف
عن الذنب الذي أتى وأما من خلف محصنة على موضع الشتم وغيره من غير مواضع الشهادات فلا تقبل
شهادته حتى يختبر هذه المدة في الانتقال الى أحسن الحال والكف عن القذف وأما من حلف أنه شهد
على رجل بالزنا فلم تتم الشهادة فإن كان عدلا يوم شهد فاساعة يقول قدمت وكذب نفسه تقبل شهادته
مكانه لا نلوا من حدناه حد القاذف يكم في معاني القذف الآتري أنهم إذا كانوا أربعة لم يحد بهم ولو كانوا
أربعة شاتين حددناهم وأجبة في قبول شهادة القاذف أن الله عز وجل أمر بضره وأمر أن لا تقبل
شهادته وسماه فاسقا ثم استثنى إلا أن يتوب والاستنطاق في سياق الكلام على أول الكلام وأخره في جمع
ما يذهب اليه أهل الفقه الآن يفرق بين ذلك خبر وليس عند من زعم أنه لا تقبل شهادته وأن الذنب له إنما
هي على طرأ اسم الفسق عنه خبر إلا عن شريح وهم مخالفون بشرحال رأى أنفسهم وقد كلف بعضهم
فكان من جهة أن قال إن أبكره قال الرجل أراد أن يستشهد ما يستشهد غيره فإن السليمن نسقوني فقلت
له لو لم تكن عليك حجة إلا هذه كنت قد أحسن الاحتجاج على نفسك قال وكيف قلت أرايت أبكره
هل تاب من تلك الشهادة التي حد بها قال فإن قلت نعم قلت لم يطرح المسلمون عنه اسم الفسق فأشئ
استثنى به بالتوبة قال فإن علمنا لم تب قلت فحسن لا تخالف في أن من لم تبلم تقبل شهادته قال فأتوب به
إذا كان حسن الحال قلت أكرهه لنفسه كما قال صاحبكم الشعبي قال فهل في هذا خبر قلت ما يحتاج
مع القرآن الى خبر ولا مع القياس إذا كنت تقبل شهادة الزاني والقاذف والمحدود في النجس إذا تاب وشهادة
الزاني إذا تاب والمشر إذا أسلم فأعلم العريق والمطوع واليد والرجل إذا تاب لا تقبل شهادة شاهد بالزنا فلم
تبره الشهادة فعمل قاذفا قال فهل عندك أثر قلت نعم أخبر نفسي أن أسمع الزهري يقول زعم أهل
العراق أن شهادة القاذف لا يجوز وأشهد لأخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
عنه قال لا يكره تب تقبل شهادته وإن تب قبلت شهادته قال فسبغت فذهب على حفص الذي سباه
الزهري فسأل من حضرني فقال لي عمر بن قيس فهو سعيد بن المسيب قال الشافعي رحمه الله تعالى فقلت
لسفيان فهو سعيد قال نعم إلا أني شككت فيه فلما أخبرني لم أشك ولم أتب عنه عن الزهري حفظا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني عن ابن عباس أنه كان يحبر شهادة القاذف إذا تاب وسئل الشعبي عن
القاذف فقال لا يقبل الله توبته ولا يقبلون شهادته أخبرنا ابن علي عن ابن أبي نجيح في القاذف إذا تاب
قبلت شهادته وقال كنا بقوله عطاء وطاوس ويحاجد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقاذف قبل أن
يحد مثله حين يحد لا تقبل شهادته حتى يتوب كما وصفت بل هو قبل أن يحد بشر حاله من حين يحد لان

الحدود كفارات للذنوب فهو بعدما يكفر عنه الذنب خير منه قبل أن يكفر عنه فلا أورد شهادته في خبره إليه وأجيزها في شر حاله وأما ردتها بإعلانه مالا يحل له فلا أقبلها حتى يتقبل عنها وهذا القاذف فأما الشاهد بائنا عننا إلحاحاً كما قلنا بعد إلحاحكم لها بأداة وتبينة فأننا كان عدلاً يوم شهدتم أكلت بنفسه قبلت شهادته مكله لأنه ليس في معاني الصدقة

(باب شهادة الأعمى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا رأى الرجل فأثبت وهو بصير ثم شهد وهو أعمى قبلت شهادته لأن الشهادة إنما وقعت وهو بصير إلا أنه بين وهو أعمى عن شيء وهو بصير ولا علة في رد شهادته فإذا شهد وهو أعمى على شيء قال أئتمته كأن ثبت كل شيء بالصوت والحس فلا يجوز شهادته لأن الصوت يشبه الصوت والحس يشبه الحس فان قال قائل فالأعمى يلاعن امرأته فأجل إنما حدثت في القنفذ غير الأذى واج إذا لم يأتوا بأربعة شهداء فلا جأوا بهم رجوعاً من الحد وحذوا الأذى واج إلا بأن يخرجوا بالاتصاف ففرق بين الأذى واج والأجنبي في هذا المعنى وجع بينهما في أن يحدوا ما إذا لم يأت هؤلاء بيعة وهو لا بد بالاتصاف أو بيعة وسواء قال الزوج رأيت امرأتى ترى أو لم يره كما ساء أن يقول الأجنيون رأيناها ترى أو هي زانية لا فرق بين ذلك فأما أصله الأعمى أهله وجاريتهم فلا يثبت به الشهادات لأن الأعمى وإن لم يعرف امرأته معرفة البصير فقد يعرفها معرفة يكتفي بها وتعرفه هي معرفة البصير وقد يصيب البصير امرأته في الظلمة على معنى معرفة مضمعهما وحسبتهما ولا يجوز له أن يشهد على أحد في الظلمة على معرفة الجسمة والنصع وقد وجد من شهادة الأعمى بذلك أن أكثر الناس غير عي فإذا أطلنا شهادته في نفسه فخص لم نخل عليه ضرراً وليس على أحد ضرر غيره وعليه ضرر ورته نفسه فهو مضطر إلى الجماع الذي يحل لأنه لا يبعد أكثر من هذا ولا يصير أبداً وليس مضطراً إلى الشهادة لا غير مضطراً إلى الشهادة وهو يحل له في ضرر ورته لنفسه مالا يحل لغيره في ضرر ورته الأتري أنه يجوز له في ضرر ورته الميتة ولو صح من لا ضرر ورته كضرر ورته لم يحل للميتة أو لأتري أنه يجوز له اجتنبه في نفسه ولا يجوز له اجتنبه في غيره من أهل زمانه فأما عائشة ومن روى عنها الحديث فالحديث إنما قبل على صدق الخبر وعلى الأغلب على القلب وليس من الشهادات بسبيل الأتري أنا نقبل في الحديث حديثي فلان عن فلان بن فلان ولا نقبل في الشهادات حديثي فلان عن فلان بن فلان عن فلان بن فلان ونقبل حديث المرأة حتى نحل بها ونحرم وحدها ولا نقبل شهادته وحدها على شيء ونقبل حديث العبد الصادق ولا نقبل شهادته ونز حديث العبد إذا لم يضبط الحديث ونقبل شهادته فيما يعرف فالحديث غير الشهادة

(شهادة الولد للوالد والولد للوالدة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى عليه لا يجوز شهادة الولد للوالد ولا البنت لابنها ولا البنت لابنها ولا الأب لابنه وإن بعدوا لأنه من آله وأما شهادتي هومته وإن نبهته فكأنه شهد لبعضه وهذا مما لا أعرف فيه خلافاً ويجوز بهد شهادته لكل من ليس به من أعز ورثته من ربه لا لأحد في الزوجة ولا في الأخ علة أربها شهادته خبراً ولا قاساً ولا معقولا وأما لو رددت شهادته لزوجة له فبغيره ما ردت في حال رددت شهادته لوالده من أسفل إذا لم يكن له ولداً له قدرته في حال ورددت شهادته لعصبته وإن كان بنوه بينهم مائة آفة وليست أحد هذه علة مال امرأته ولا تملك ماله فتكون شهادته لنفسه بشهادته ولا يدفع عنها وهكذا أحمد في أخيه ولو رددت شهادته لأخيه بالقرابة رددتها لأن عمله لا أن حذاً لا أدنى ورددتها لأن حذاً الذي يلبس وردها إلى الجد الذي فوق ذلك حتى أردها على مائة آفة أب أكثر قال ولو شهد أخوان لأخ يفتق

كتاب الله في حال لأن الله جل ثناؤه قد أعلم خلقه أنه أعيا فسبح القرآن بقرآن مثله والسنة تبع للقرآن وقد اختصر من إياته السنة عن كتاب الله بعض ما حضر في عما يدل على ما في مثل معناه إن شاء الله قال الله جل ثناؤه إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً فعدل رسول الله على عبد الصلاة وموافقتها والصل بها وفيها وادل على أنها على العامة الأحرار والمالكيين من الرجال والنساء إلا الخبيث فابن منها المعاني التي وصفت وأنها مرفوعة عن الخبيث وقال الله جل ثناؤه إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية وكان ظاهر مخرج الآية على أن كل قائم إلى الصلاة الوضوء فدل رسول الله على أن فرض الوضوء على القائم إلى

الصلاة في حال دون حال
لأنه صلى صلاتين
وصلوات وضوء واحد
وقد قام إلى كل واحدة
منهن وبذهب أهل العلم
بالضرائر إلى أنها على
القائمين من النوم ودل
رسول الله على أشياء
توجب الوضوء على من
قام إلى الصلاة وذكر

الله غسل القدمين
فحسب رسول الله على
الفتين فدل على أن
الفصل على القدمين
على بعض المتوضئين
دون بعض وقال الله
جل ثناؤه ولنبين مخزن
أموالهم صدقة تطهرهم
وتزكّيهم بها وقال وأقيموا
الصلاة وآؤا الزكاة
فكان لماهر يخرج
الآية بالزكاة عامرا يراد
به الخاص بدلالة سنة
رسول الله على أن من

أموالهم ما ليس فيه
زكاة وأن منها ما فيه
الزكاة ما لا يجب فيه
الزكاة حتى يبلغ وزنا
أو كيلا أو عددا فإذا بلغه
كانت فيه الزكاة ثم دل
على أن من الزكاة شيئا
يؤخذ بعدد وشيئا يؤخذ
بكيل وشيئا يؤخذ بوزن
وأن منها ما كانه خسر

أو شهد عليه أحد حتى فخر ما قبلت شهادتهما ولو رددتها في إحدى الحالتين لرددتها في الأخرى قال وكذلك
لشهادته وهو عاقل أنه اعتق وكذلك لو حوashedن شهادته عليه بحديثهم لأن أصل الشهادة أن
تكون مقبولة أو مردودة فإذا كانت مقبولة لا تخفى في كل شيء فإن قال قائل فقد يجزى أن إلى أنفسهم
المسيرات أنما صاروا قبله أو رأيت أن كانه وقد أحراراً ورأيت أن كان بن عم بعيد النسب قد روي ثوبان
مات ولولده أو رأيت أن كان رجل من أهل العسيرة مراهي النسب أترو شهادتهما في الحد يدفعونه
بحرج من شهدوا على جرحه من شهد عليه أو يعتقدون قال نعم قيل أفرأيت أن كانوا حلفاء فكانوا
يعبرون بها أصاب حلفهم أو كانوا أصحاباً فكانوا يعبرون بها أصاب صهرهم وإن بعد صهرهم وكان من عشرة
صهرهم لأذى أو رأيت أن كانوا أهل صناعة واحدة يعاونون معا ويعسرون معاً من علم وأغبره أن رد
شهادتهم ليل الناس من أن يكون هذا فهم وإن جازها في هذا فقد أجازها وفيها العلة التي أبطلها بها قال
ولا يجوز شهادة أحد غير الأحرار المسلمين البالغين العدول

(شهادة الغلام والعبد والكافر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الغلام قبل أن يبلغ والعبد قبل أن يعتق والكافر قبل أن يسلم
لرجل بشهادة فليس القاضي أن يجزها ولا عليه أن يسمعها وسماعها به تكلف فإذا بلغ العبي والعق العبد
وأسلم الكافر وكانوا عدولاً وشهدوا بما قبلت شهادتهم لالزم ردّها في العبد والعبي بعتة خط في أعمالهما
ولا كذبهما ولا بحال شفق في أنفسهما ولا بتقلد عينا وهما بحالهما قلنا هما أعمار ردّ نكاحهما لهما ليسا من
شرط الشهود الذين أمرنا بإجازة شهادتهم إلا ترى أن شهادتهما وسكتهما في حالهما تلك سواء وأما
لاتسأل عن عدلها ولو عرفنا عدلها كان مثل جرحهما في أن لا تقبل شهادتهما في أن هذا يبلغ وإن هذا
مملوك وفي الكافر وإن كان مأموراً على شهادة الزور في أن ليس من الشرط الذي أمرنا بقبوله فإذا صاروا إلى
الشرط الذي أمرنا بقبوله قلناهم معاً وكانوا كمن يشهدون في تلك الحال فأما الحر المسلم البالغ ترد شهادته
في الشيء ثم يحسن حاله فيشهد بها فلا تقبلها لأننا حكمنا بإبطالها لأنه كان عندنا حين شهد في معاقبة الشهود
الذين يقطع شهادتهم حتى اختبرناه أنه يحرج فيها عمل شيء وكذبها فاختبر فرد شهادته فلا تجزها وليس
هكذا العبد ولا العبي ولا الكافر أو ثبت كانوا عدولاً أو غير عدول ففهم علة أنهم ليسوا من الشرط وهذا
من الشرط إلا بأن يختبر عمله أو قوله والله تعالى الخوف

(شهادة النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز شهادة النساء إلا في موضعين في مال بحسب الرجل على الرجل فلا يجوز
من شهادتهن شيء وإن كثرن إلا ويحرم رجل شاهد ولا يجوز من أقل من اثنتين مع الرجل فصاعداً ولا تجزى
اثنتين بحلف معهما لأن شرط الاعتز وجعل الشيء أجازها فيه مع شاهد يشهد بحلف شهادتهما بالغرة قال الله
عز وجل فإن لم يكنوا رجلين فرب رجل واحد وإن كانا رجل بحلف لنفسه فأخذ فلا يجوز وهذا مكتوب في كتاب
الدين مع الشاهد والموضع الثاني حيث لا يرى الرجل من عورت النساء فانهن يجزى فيه منفردات ولا يجوز
منهن أقل من أربع إذا انفردت قياساً على حكم الله تبارك وتعالى فيمن لانه جعل اثنتين تقوموا مع رجل
مقام رجل وجعل الشهادة شاهدين أو شاهداً وامرأتين فإن انفردت فقام شاهدان أربع وهكذا كان عطاء
يقول أخيراً ناسلم عن ابن حريج عن عطاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز في شيء من المحدود ولا
في شيء من الكالات ولا الوصية ولا ما عدا ما وصف من المال وما لا يطلع عليه الرجال من النساء أقل من

شاهدين ولا يجوز في العلق والولا ولا يحلف المدعي عليه في الطلاق والحسد والعناق وكل شيء بشهادة واحد وبشاهد فان نكل ردت اليمين على المدعي وأخلت له بجهته وان لم يحلف المدعي لم آخذ له شيئاً ولا أفرق بين حكم هذا وبين حكم الأموال

(شهادة القاضي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كان القاضي عدلاً فأقر رجل بين يديه بشيء كان الاقرار عنده أثبت من أن يشهد عنه كل من يشهد لانه قد يمكن أن يشهدوا عنه من زور والاقرار عنده ليس فيمثل وأما القضاء اليوم فلا أحب أن نكلم بهذا كراهية أن أجعل لهم سيلاً إلى أن يجوزوا على الناس والله تعالى اللوفق

(رؤية الهلال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يازم الامام الناس أن يصوموا ولا يشهدها عدلين فأكثر وكذلك لا يظرون وأحب إلى لو صاموا وشهدها العدل لانهم لا مؤنة عليهم في الصيام ان كان من رمضان أو ذواته ان يكن رجوت أن يؤخر واه ولا أحب لهم هذا في الفطر لان الصوم على بر والفطر تركه عمل أخبرنا الراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أم غاطبة بنت الحارث رضي الله تعالى عنه أن شاهداً شهد عند علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه على رؤية هلال شهر رمضان فصام أحسبه قال وأمر الناس بالصيام وقال أصوم يومين شعبان أحب إلى من أن أفطر يومين رمضان أحسبه (قلت الشافعي) قال الربيع رجع الشافعي بعد فقال لا يصام الا بشاهدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان كان على رضي الله تعالى عنه أمر الناس بالصوم فعلى معنى المشورة لا على معنى الازام والله تعالى أعلم

(شهادة الصبيان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز شهادة الصبيان في حال من الأحوال لانهم ليسوا بمن يرضى من الشهادة وانما أمرنا الله عز وجل أن نقبل شهادة من يرضى ومن قبلنا شهادته قبلنا حاجين يشهد بها في الموقف الذي يشهد به فيه وبعد وفي كل حال ولا أعرف مكان من تقبل شهادة قبل أن يعلم ويجرب ويأرق موقفه اذا علم أن عقل الشاهد هكذا فمن أجازنا أن نقبل شهادة من لا يدري بالله تبارك وتعالى اسمع عليه في الشهادة وليس عليه فرض فان قال قائل فان ابن الزبير قبلها قيل فابن عباس وذها والقرآن يدل على أنهم ليسوا بمن يرضى أخبرنا سفيان عن عمرو بن أبي مليكة عن ابن عباس

(الشهادة على الشهادة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز الشهادة على الشهادة ولا يجوز أن يشهد على شهادة الرجل ولا المرأة حيث يجوز للأرجل ولا يجوز أن يشهد على واحد منهما من رجل وان كان ذلك في حال لانهم لا يشهدن على أصل المال انما يشهدن على تبييت شهادة رجل أو امرأة واذا كان أصل مذهبتنا لا يجوز شهادة النساء الا في حال أو فبالايراء الرجال لم يجوزنا أن نجيز شهادتهن على شهادة رجل ولا امرأة

(الشهادة على الجراح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أقام رجل شاهداً على جرح خطأ أو عداً مما لا قصاص فيه بحال حلف مع شاهده عينا واحدة وكانه الأرض وان كان عداً فيه قصاص بحال لم يحلف ولم يقبل فيه الا شاهدان ولو أجزأ البين مع الشاهد القصاص أجزأه في القتل وأجزأه في الحدود وضعتها الموضع الذي لم توضع فيه وسواء كان ذلك في عبده حر أو نصراني قتله حرماً أو محرماً أو حراً قال وشهادة النساء فيما كان خطاً من الجراح وفيما كان عداً لا قصاص فيه بحال جازع مع رجل ولا يجوز انما انفراد ولا يمين لطلب الحق معهن وحدهن (١) فان ذهب داهي إلى أن يقول ان القسامة تجب بشاهدي النفس فيقتل ولي الدم فالقسامة تجب عنده بدعوى المقتول أو القاتل من البينة ولا يجوز له إلا أن يزعم أن الجرح الذي فيه القود مثل النفس فيقضى فيه بالقسامة ويجعلها حجين عينا ولا يفرق بين الشهادة (١) قوله فان ذهب الخ كذا في النسخ وتأمله

وعشرون وعشرون بعد وقال الله والله على الناس حجة البيت من استطاع اليه سبيلاً الآية فدل رسول الله صلى الله عليه وسلم على موافق ما لم يدخل به فهو ما يخرج به منه وما يعل فيه بين الدخول والخروج وقال الله جل شأوه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الزانية والرائي فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وكان ظاهر عمر بن هذا عاما فدل رسول الله على أن الله جليل ثاؤاً أراد به شيئاً بعض السارقين بقوله قطع اليد في ربيع ثار فصاعداً ورجعاً للحرين الزانيتين الثمين ولم يجلدهما فدلنا السنة على أن القطع على بعض السراق دون بعض والجلد على بعض الزناة دون بعض فمقد يكون سارقاً من غير حرز فلا يقطع وسارقاً لا تبلغ سرقته ربيع دينار فلا يقطع ويكون زانياً ينفى فلا يجلد مائة فوجب على كل عال أن لا يشك أن سنة رسول الله اذا قامت

هذا المقام مع كتاب الله
في أن الله أحكم فرضه
بكتابه وبسبب كيف
ما فرض على لسان
نبيه وأمان على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم
ما أراد به العام والخاص
كانت كذلك مسته في
كل موضع لاختلاف
وأن قول من قال تعرض
السنة على القرآن فإن
وافقت ظاهره والا
استعملنا ظاهر القرآن
وتركنا الحديث جهل
لما وصفت فأبان الله لنا
أن سنن رسول الله فرض
علينا بأن نقضى إليها
لأننا نعلمها من الأمر
شأنها التسليم لها وأتباعها
ولأنها تعرض على
قصاص ولا على شيء غيرها
وأن كل ما سواها من
قول الأئمة من تبعها
قال فقد كرت ما قلت
من هذا لعدم أهل
العلم بالقرآن والسنة
والأئمة واختلاف الناس
والقصاص والمعقول
فكلهم قال هذا مذهبنا
ومنصب جميع من
رضينا من أنفسنا وحكي
لنا عنه من أهل العلم
فقلت لأحسن من
خبرتهم منهم عندى
بحقيقة أكثرهم علما

في النفس بحال أو يزعم أن القسامة لا تكون إلا في النفس فأصل حكم الله تعالى في الشهادة شاهداً أو شاهداً
وأمر أن في المال وأصل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا أنه حكم البين مع الشاهد في الأموال
والقصاص ليس بحال قال فلا ينبغي إلا أن لا يجاز على القصاص إلا شاهداً إلا أن يقول قائل في الجراحات
فهي بالقسامة لا بالنفس فإذا أبى من يقول هذا أن يقبل شاهد أو امرأتين ثم يقتص كان ينبغي أن يكون لأن
يقبل عينا وشاهداً أشداه

(شهادة الوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا شهد وارث وهو عدل لرجل أن أباه أو وصيه بالثبوت وما آخر شاهدين
بشهادة أن أباه أو وصيه بالثبوت فهو مثل الرجلين يقيم أحدهما شاهدين على الدار بانهما وبقيم الآخر
شاهداً أنهما لا يختلف بينهما فمن رأى أن يتولى بين شاهدين وبين في هذا بين شاهدين أحلف هذان مع
شاهده وجعل الثلث بينهما نصيب ومن لم يرقك لأن الشهادة لم تترحق بكون المشهود مستغنياً عن
بجانب جعل الثلث لصاحب الشاهدين وأبطل شهادة الوارث إذا كان وحده ولو كان معه وارث آخر
تجوز شهادته أو أجنبي كان الثلث بينهما نصيب في القولين معا قال ولو أن الوارث شهد أن أباه رجع عن
وصيته للمشهود وصيره إلى هذا الآخر حلف مع شاهده وكان الثلث وهذا بخلاف المسئلة الأولى لأنهما
في المسئلة الأولى مختلفان وهذا ثبت ما تبشروا ثبت أن أباه رجع فيه قال ولو مات رجل وترك بين
عدداً فاقسموا أو لم يقسموا ثم شهد أحدهم لرجل أن أباه أو وصيه بالثبوت فإن كان عدلاً حلف مع
شاهده وأخذ الثلث من أبيه جميعاً وإن كان غير عدل أخذت ما في يديه ولم يأخذ من الآخرين شيئاً
وأحلفوا وهكذا لو كان الشاهد امرأتين من الورثة أو عشرين من الورثة لا لرجل معهن أخذت ما في
أيديهن ولم تجز شهادتهن على غيرهن ممن لم يقر ولم يحلف للمشهود مع شهادتهن قال ولو كان الميت
ترك ألقاضاً أو ألقاضاً على أحد الوارثين فشهد الذي عليه الدين لرجل أنه أو وصيه بالثبوت فإن كان عدلاً
أعطاه ثلث الألف التي عليه لأنها من ميراث الميت وأعطى الآخر ثلث الألف التي أخذها حلف (١) وإن
كان مقبلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الوارث بدين على أبيه ثم أقر عليه بدين بعده فسواء
الأقرار الأول والأقرار الآخر لأن الوارث لا يعدو أن يكون امرأ على أبيه يلزمه فيما صار في يديه من ميراث
أبيه كما يلزم ما أقربه في مال نفسه وهو لو أقر اليوم لرجل عليه بدين وغدا لا أقر بدينك كقولهم بدينك
في ماله أو يكون أقراراً مسطراً لأنه لم يقر على نفسه فلا يلزمه وأحدهما وهذا ما لا يقوله أحد علمه بل هما
لا زمان معا ولو كان معه وارث وكان عدلاً حلف مع شاهدهما ولو لم يكن عدلاً كانت المسئلة الأولى
ويلزم ذلك فيما في يديه دون ما في يدي غيره قال وإذا مات رجل وترك وارثاً وورثة فأمر أحد الورثة في
عبد ترك كالميت لرجل بعينه ثم عاهد فقال بل هو لهذا الآخر فهو لا أول وليس له آخر فمضى ولا غرم
على الوارث قال وكذلك لو وصل الكلام فقال بل هو لهذا الآخر فهو لا أول وليس له آخر فمضى ولا غرم
كالمرق في مال غيره فلا يصدق على إبطال الأقرار فقطعه لا آخر بأن يخرجها إلى آخر وليس في معنى الشاهد
الذي شهد بما لا يملك لرجل ثم يرجع قبل الحكم فنشهد لا آخر قال وإذا مات الميت وترك ابنين فشهد
أحدهما لرجل بدين فإن كان ممن تجوز شهادته أخذ الدين من رأس المال عما في يدي الوارثين جميعاً إذا
حلف للمشهود وإن كان ممن لا تجوز شهادته أخذ من يدي الشاهدين من دينه بقدر ما كان يأخذ منه
لو جازت شهادته لأن موجوداً في شهادة أنه اتحاله في يدي المرحق وفي يدي الماحق فاعطيت من المقر

(١) أي وإن كان الآخر مقبلاً لأن عين مال الميت عنده وقد اتفق الوصيه منها كلها تأمل

ولم اعطهم الحطام فاشيا وليس هذا كما هلك من مال الميت ذلك كما لم يترك الا ترى انه لو ترك الفين فهلكت احدهما لو ثبت عليه دين الف اخذت الالف وكنك لو ثبت لرجل وصية بالثلث اخذت الالف وكانت الهلكة كما لم يترك ولو قسم الورثة ماله اتسع أهل الدين وأهل الوصية كل وارث بمصارف يديه حتى يأخذوا من يده بقدر ماصار لهم ولو اقلسوا فاعطى أهل الدين دينهم من يديهم لم يقبل رجع به على من أنلس وهذا الشاهد لا يرجع إنما على أخيه بشئ انما هو أقرب قال ولو ترك المسترجل وارثا واحدا فأقر لرجل أنه هذا العبد بيمينه ثم أقرب به بعد هذا فهو الأول ولا يضمن إلا خريسا وسوا دفع العبد إلى المقر الأول أو لم يدفعه لا يفرق بينهما ولو زعم أنه نادى فعه إلى الأول ثم أقربه إلا خريضا دفع العبد لاه قد استهلكه بدفعه إلى الأول قلت كذلك لو لم يدفعه (١) من قبل أني اذا أقرت اقرا الأول ثم أردت أن أخرج ذلك من يدي الأول إلى الآخر باقرار كنت أقسرت في مال غيري فلا يكون ضمانا ذلك وسواء كان الوارث اذا كان منفردا بالقران عن يجوز شهادته أو لا يجوز في هذا الباب من قبل أن لأقبل شهادته في شئ قد أقرب به لرجل وخرج من ملكه إليه قال وهكذا لو أقر أن أمه أو وصي رجل بشئ لم قال بل أو وصي به لهذا لأقبل قوله من قبل أني قد أقرت أنه أن أخرج من يده ثلث ماله إليه فإذا أقر انما رجعه إلى غير جعلته خصما الذي استحقه أو لا يفراره فلا أقبل شهادته فيما هو فيه خصمه قال ولو انقسم الورثة ثم لقي المصدق أو وصية بشهادة وارث أو غير وارث فذلك كله سواء يقال للورثة ان تطوعتم ان تؤدوا على هذا دينه وتثبتون على القسم فذلك وان يثبت بعد هذا في أحضر ما ترك الميت ونقض القسم بشئ لم تنع على كل واحد منهم بقدر الدين ولا بقدر الوصية الا ترى انه لو ترك دارا ورثا ورقتا وشبابا ودرهم وترك ديننا أعطينا صاحب الدين من الدرهم الحاضرة ولم نجسبه على غائب يباع ولم نعه مال الميت كله وبغضاه من مال الميت بقدر دينه أو وصيته

﴿ الشهادة على الشهادة وكتاب القاضى ﴾

قال الشافعى رحمه الله تعالى ويجوز الشهادة على الشهادة وكتاب القاضى على كل حق إلا كسبه من مال أحد أو فقصا وفي كل حلقته تبارك وتعالى ولان أحدهما أنها يجوز والأخر لا يجوز من قبل دره الحدود بالشهادتين قال يجوز فشهد شاهدان على رجل بالزنا أو بعتى شهادة آخرين بالزنا لم تقبل الشهادة حتى يصفوا زنا واحدا وفي وقت واحد وثبت الشاهدان على رؤية الزنا وتجب الفرج وتثبت الشاهدان على الشاهدتين مثل ذلك ثم يقيم عليه الحد قال وهكذا كل شهادة زنا لا يقبلها الحاكم فصدحها حتى تشهدوا بها على زنا واحد فان شهدوا فأجمعوا ولم يصفوا أنهار رؤية واحدة ثم مات أحدهم أو ماتا أو مات أحدهم أو غابوا لم يصدده ولم يعددهم من قبل أنهم لم يثبتوا عليه ما يوجب عليه الحد وهكذا لو شهد ثمانية على أربعة في هذا القول أو قيم عليه الحد قال وإذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن فلانا على فلان ألف درهم ولم يقل لهما أنها فليس عليهما أن يقوما بهذا الشهادة فان قاما بها فليس للقاضى أن يحكم بها لانه لم يسترعهما الشهادة فيكونا عما شهد به حتى ثابت عنده وقد يجوز أن يقول أشهد أن فلانا عليه ألف درهم وعدمها لهما أو من وجه لا يجب لانه غير مأخوذ بها فانما كان مؤذيا إلى القاضى أو يسترعى من يؤذيها إلى القاضى لم يكن ليفعل الاوى عنده واجبة وأحب للقاضى أن لا يقبل ضمانه وان كان على الصحة حتى يسأله من أين هي فعليه فان قال باقرار ابنه أو يبيع حضرته أو سلف أباه فان قال هذا ولم يباله القاضى كان موضع غيا رواة بغير قرائن قبل انه انما شهد بها على الصحة قال وان أشهد شاهد على شهادة غير فعليه أن يؤذيها وليس للقاضى أن يقبلها حتى يكون معه غيره قال وإذا سمع الرجل الرجل يقرر رجل

(١) هذا تعليل لنفي الضمان فتنبه

فيما علمت أرايت اذا زعمنا نحن وأنت ان الحق عندنا في امر فقول يجوز خلافه قال لا قلت ويجوز استجمل على من ردنا لأحاديث واستعمل ظاهرا القرآن قطع السارق في كل شئ لان اسم السرقة يلزمه وأبطل الرجم لان الله يقول الزانية والرائى فاحلوا كل واحد منهما ما تاحلده وعلى من استجمل بعض الحديث مع هؤلاء وقال لا يجس على الخلفين لان الله قدس القديم بفصل أو سمع وعلى آخرين من أهل الفقه أحلوا كل ذى روح لم ينزل تحريمه في القرآن لقول الله قل لا تجد فيما أوصى الى محرم ما على طاعم بطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير وقالوا قال بما قلنا من أصحاب رسول الله من هو أعلم به من أى تعبلة فمرنا كل ذى نال من السباع يحرم نفعه عن أى تعبلة عن النبي قال نعم هذه جنتنا وكفى بها جنة ولا حاجة في أجمع رسد الله

وعلى وصف ذلك من غضب أو يبيع أو لم يصف ولم يشهد المقر فلا زمة أن يؤيدها وعلى القاضي أن يقبله
 وذلك أن أقرار على نفسه صدق الأمور عليه قال وإذا سمع الرجل الرجل يقول أشهد أن فلان قتل فلان
 حقا لم يزل فلان لأنه لم يقر به وأقر أغربه عليه لا يزمه ولا يزمه شيء من ذلك إلا أن يكون شاهدا عليه والشهادة
 عليه أن يقوم بها عند الحاكم أو يستريحها شاهدا فأما أن ينطق بها هو عنده كالزنا فبمع منته ولا يستريحها
 فهذا ابن أبي مآثر يروي عن غيره ولا يزم غيره وأما لو يكن شاهدا فيزعم غيره شهادته قال وإذا شهد
 الشاهدان على رجل أنه قد سرق مال رجل فوصفا المال ولم يصفاه من حيث سرقه أو وصفاه من حيث سرقه ولم
 يصفاه المال فلا قطع عليه لأنه قد يكون سارقا لا قطع عليه وذلك أن يختلس أو يسرق من غير حرز أو يسرق
 أقل من ربع دينار فإن مات الشاهدان أو غابا لم يقطع وإذا ما تأخى بعد أن يحلف فإذا غابا جالس حتى يحضرا
 ويكتب إلى القاضي البلد الذي هما فيه فقطع هاتم قبل ذلك من قبل كاتب القاضي في السرقة ومن لم يقبل كتاب
 القاضي في السرقة لم يكتب وإن كانا وصفا السرقة ولم يصفاه الحرز أغرمه السارق ولم يقطع قال وإذا شهد
 شهودان زنا على الزنا بقم الحديث يصفوا الزنا كما وصفت فإن فعلوا أقيم الحد وإن لم يفعلوا حتى غابوا
 (١) وأما لو غاب أحدهم حبس حتى يصفه فإن مات أحدهم حتى سبيله ولا يقيم الحد عليه أبد حتى يجمع
 أربعة يصفون زنا واحد أو أحد أفيجب مثله الحد أو يحلف ويخطئه ويكون فيما يسأل الإمام الشهود عليه أزي
 بأمره ألا يسم قد يبعدون الزنا ووقع على جميعه وأعلمهم أن بعدوا الاستثناء فلا يجزمه أبد حتى يشترط الشهادة
 وينتوهاه فيما يجب في مثله الزنا قال وإذا شهد ثلاثة على رجل الزنا فأنتموه فقال الرابع رأيت ما لم يرها
 ولا أدري أعاب ذلك منه في ذلك منها فذهبها كثر المقتن أن يحدا الثلاثة ولا يحذر الرابع ولو كان الرابع قال
 أشهد أنه زان (٢) ثم قال هذا القول أنبي أن يحذف قولهم لأنه فأنتم لم يثبت الزنا الذي في مثله الحد ويحذفوا
 وهكذا لو شهد أربعة فقالوا رأينا على هذه المرأة أن تفر بشتر إلى الحد ويحذفوا ولو قالوا رأينا هذه المرأة أن تفر بشتر
 حدوا بالحد في لانهم قد فقه في خروجها بالشهادة قال وإذا شهد الشهود على السارق بالسرقة لم يكن للإمام أن
 يلقنما خطئة وذلك أنه لو حلف قطع ولكن لو لم يثبت عليه السرقة ولم تقم عليه بنته فكان من أهل الجملة بالحد
 إما بأن يكون مسلما بحضرة سرقته من بلاد حرب وإما أن يكون كافيا بإياديه أهل جهاه لم أو بأبائهم
 يعرض له بأن يقول له لم يسرق فأما أن يقوله أجد فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد
 الشاهدان على سرقة فاختلغا في الشهادة فقال أحدهما سرق من هذا الدار كذا فلان وقال الآخر بل سرقه
 من هذه الدار أو شهد بالبر أو معا وقال الآخر سرق من هذا البيت وقال أحدهما بكرة وقال الآخر عسبة وقال
 أحدهما سرق الكلب وهو أبيض وقال الآخر سرقه وهو أسود أو قال أحدهما كان الذي سرق أقرون وقال
 الآخر أجمع فغير أن أقال أحدهما كان كباشا وقال الآخر كان نجة فهذا الاختلاف لا يقطع به حتى يجمع
 على شيء واحد يجب في مثله القطع ويقال للسرقة منه كل واحد من هذين يكذب صاحبه فأنع شهادة أيهما
 شئت واحلف مع شاهدك فإن قال أحدهما سرق كباشا وصفه بكرة وقال الآخر سرق كباشا وصفه عسبة
 فلم يدع المسر وقال كباشا حلف على أي الكلبين شأوا أو غنمه أن ذلت وإن ادعى كلبين حلف مع
 شهادة كل واحد منهما وأخذ كلبين إذا لم يصكروا وصفا السرقة واحدة واختلفا في حقه فمقتضاه
 سرقتان يحلف مع كل واحد منهما وأخذ قال وكذلك لو شهد عليه شاهد أنه شرب خمر أو يوم وشاهد
 آخر أنه شرب خمر أو أمس لم يحسم قبل أن أمس غير اليوم وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه زنى بفلانة
 في بيت كذا وشهد آخر أنه زنى بها في بيت غيره فلا حلف على المشهود عليه ومن حلف الشهود إذا لم يتوا ربيعة
 حدهم وإذا شهد شاهد على رجل أنه قذف رجلا اليوم وشهد آخر عليه أنه قذفه أمس فلا يحد من قبل أنه
 (١) قوله أو ماتوا لعله مقدم من تأخير الألفوا متوا قبل الوصف حتى سبيل الشهود عليه (٢) لعله ثم قالوا تأمل

ولافي أحدث حديث
 رسول الله بالحديث
 مثله عن رسول الله وقد
 يخفى على العالم رسول
 الله الشيء من سنته يعلمه
 من ليس مثله في العلم
 وهو له وإن أخذوا
 بعض الحديث فقد
 سلخوا في تركه تحريم
 كل ذي ناب من السباع
 ورك المسح على
 النصفين طريق
 من روا الحديث كله
 لانهم إذا استعملوا بعض
 الحديث وتركوا بعضه
 لا تخالفه عن النبي
 فقد عطلوا من الحديث
 ما استعملوه وقلت
 ولا يحلهم يتوهين
 الحديث إذا ذهبوا إلى
 أنه يخالف ظاهر
 القرآن ومجمله إذا
 احتل القرآن أن يكون
 خلافا وقوله يهلن قال
 بالحديث في المسح
 وتحريم كل ذي ناب
 من السباع وغيره إذا
 كان القرآن محتملا لأن
 يكون عاما يراد به
 انخاص ما خلف القرآن
 طمس قال نعم قلت ولا
 تقبل جهنم بأن أنكر
 على بني أبي طالب رضي
 الله عنه المسح على
 النصفين وابن عباس

ليس ثم اثنتان يشهدان على ذنوب واحد وهكذا لو شهدا عليه بالطلاق فقال أحدهما قال لا امرأته أمس أنت طالق وقال الآخر قال لها اليوم أنت طالق فلا طلاق من قبل أن طلاق أمس غير طلاق اليوم وشهادتهما على اعتداء القول الذي يقع به الآن الحد أو الطلاق أو العتق كشهادتهما على الفعل وليس هذا كما يشهدان عليه بأنه أقر بشئ معنى منه قال ويحلف في كل شئ من هذا إذا أبطلت عنه الشهادة استخلفته ولم يكن عليه شئ قال وهكذا لو قال أشهد أنه قال لا امرأته أنت طالق إن دخلت النار فذبحها وقال الآخر أشهد أنه قال لا امرأته أنت طالق إن ركبت البابية فركبها لم تطلق امرأته لأن كل واحد منهما يشهد على بطلاق غير بطلاق الآخر قال وإذا سرق السارق السرقة فشهد عليه أربعة فشهدا اثنتان أنه ثوب كذا وقمته كذا وشهد الآخر أن له ذلك الثوب بعينه وقمته كذا فكانت إحدى الشهادتين بحجب فيها القطع والآخر لا يجب بها القطع فلا قطع عليهم قبل أن نأمر بالحدود بالشبهة وهذا أقوى ما يدبره الحد وأخذ بالأقل من القيمتين في القصر لمصاحب السرقة وليس هذا كالذي يشهد عليه رجلان رجل بالف والآخر بأفمين من قبل أنه قد يكون لذلك ألف من وجهه وألفان من وجهه وهذا لا يكون إلا لأن الثوب الذي اجتمعوا عليه وليس شهودا زائدة وأولى من شهود النقص وأحلف مع الشاهد أو أحلفه القيمة إذا ادعى شهادة الغدر شهدا على أكثر القيمتين قال ومن شهد على رجل بغيرنا فلم تتم الشهادة فلا حد على الشاهد ولا بأس أن يفرق القاصي بين الشهود إذا خشي عنهم أو جهلهم عابشهم عليه ثم يوقعهم على ما شهدوا عليه وعلى الساعة التي يشهدون فيها وعلى الفعل والقول كيف كان وعلى من حضر ذلك معهم وعلى ما يستدل به على صحة شهادتهم وشهادة من شهد معهم قال وهكذا إذا اتهمهم بالتصالح أو الحلف على المشهود عليه والتصالح لمن يشهدونه أو بالحلف فإن صحروا الشهادة قبلها وإن اختلفوا فيها اختلفا فيفسد الشهادتان فاما قال وإذا أتيت لشهود الشهادة على أي حدما كان ثم غابوا أو ماتوا قبل أن يعدلوا ثم عدلوا أقيم عليه الحد وهكذا لو كانوا عدلوا ثم غابوا قبل أن يقام الحد أقيم وهكذا لو نكحوا أو عروا قال وإذا كان الشهود عدولا أو عدلوا بعد الحد كما مر الدمشودي عليه جرحهم وقبله منهم على من كان من الناس لا فرق بين الناس في ذلك لا تارتد شهادة أفضل الناس بالعداوة والخير إلى نفسه والبيع عنها ولا تقبل الجرح من الخارج إلا بتفسير ما يجرح به الخارج الجرح وخاف الناس قد يجرحون بالاختلاف والأهواء يكفر بعضهم بعضا ويضل بعضهم بعضا ويجرحون بالتأويل فلا يقبل الجرح إلا بنص ما يرى هو مثله يجرح كان الخارج قصباً وغيره فقه لما وصفت من التأويل قال وإذا شهد شهود على رجل بمحذوم كان أو حق ما كان فقال الشهود عليه هم عبيد أو لم يقبله خلق على الحاك أن لا يقبل شهادة أحد منهم حتى يثبت عنه بجرمة منهم أو بجنة تقوم عندهم ثم أحرار القوم مسلمون عدول فلذا ثبت هذا عنده أخبر المشهود عليه ثم أطرده جرحهم فإن جاءها قبلها منه وإن لم يأت بها أنفذ عليه ما شهدوا به (قال السافقي) رحمه الله تعالى وليس من الناس أحد ناله إلا أن يكون قسلاً يعض الطاعة والمروءة حتى لا يخطئه بشئ من الطاعة والمروءة فلذا كان الأغلب على الرجل ألا يظهر من أمره الطاعة والمروءة وقيلت شهادة وإذا كان الأغلب ألا يظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة فثبتت شهادته وكل من كان معصياً لمعصية فحاذوا وأخذوا فلا تجزئ شهادته وكل من كان منكشف الكذب مظهره وغير مستتره لم تجزئ شهادته وكذلك كل من جرح بشهادة زور وإن كان غير كذاب في الشهادات ومن كان أماناً بظن به الكذب ولم يخرج منه لم يزره اسم كذاب وكل من تأول فاق شيئا مستحلاً كان فيه حدًا ولم يكن لم يزد شهادته بذلك إلا ترى أن من جعل عنه الدين ونصب على اللسان من قد يستحل التهمة فيفسق بان يتكلم الرجل المرأماً يا ما بدهم سماعة وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من يستحل الدينار

وعائشة وأبو هريرة وهم أعلم بالحديث وأكرم الناس على الله له وسلم وأقرب منهمواً أسقط عنه وإن بعضهم ذهب إلى أن المسح منسوخ بالقرآن وأنه إنما كان قبل نزول سورة المائدة وإن لم يزل في الناس إلى اليوم من يقول ويقولهم قال لا أقل من هذا يا ويس في أحد رخصها عن رسول الله بل أخبر عنه حقه قلته وأما كانت الحجة في الرد لو أوردوا أن رسول الله مسح ثم قال بعد مسحه لا تحسوا قال نعم قلت ولا يقبل أن يقال لهم إذا قال قائلهم لم مسح التي بعد المائدة فاما قاله بعلم أن المسح منسوخ قال ولا قلت وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال إن النبي لم مسح بعد المائدة إذا لم يرو ذلك عن النبي قلته ويجوز أن ينسخ القرآن السنة إلا أحدث رسول الله تسخيرا قال أما هذا فأحب أن تيسر لي قلت أ رأيت لو جاز أن يكون رسول الله من فإذن سائده ثم نسخ الله

بعشر ثانياً يدابيد وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من قد تأول فاستقل بسفك
الدماء ولا تعلم شيئاً أعظم من سفك الدماء بعد الشرك ومنهم من تأول فشرّب كل مسكر غير الخمر وعاب على من
حرّمه وغيره يحرمه ومنهم من أحل اثبات التساقط أديارهم وغيره يحرمه ومنهم من أحل بيعوا غير مئة عند
غيره فإذا كان هؤلاء مع ما مضى وما أشبه أهل ثقة في دينهم وقناعة عند من عرفهم فقد ترك عليهم ما تأولوا
فاخطأوا فيه ولم يحرموا بعظيم الخطأ إذا كان منهم على وجه الاستلال كان جميع أهل الأهرام في هذه الملة
فإذا كانوا هكذا فالغالب بالشرط وإن كرهناهم وألجأناهم وإن كرهناهم أخف حال من هؤلاء على الأصح
ولا يقدر فإما أن قاصر رجل بالجمام أو بالشطرنج رد ذلك لشهادته وكذلك قاصر بغيره فقامر على أن
يعادى إنساناً أو يدايقه أو يناضه وذلك أن لا تعلم أحداً من الناس استحل القمار ولا تأوله ولكنه لو جعل فيها
سبقاتاً ولا كالسبي في الرمي وفي الخيل قيل له قد أخطأ خطأ فاحشاً ولا رد شهادته بذلك حتى يقيم عليه
بعد ما بينه وذلك أنه لا غفلة في هذا على أحد وإن العامة مجمعة على أن هذا محرم قال وبأنه امرئ مردود
الشهادة (١) لأنه لا فرق بين أحسن المسلمين في أن يبيعوا محرم فإما أن عصر عنه أفاعيصه فهو في الحال التي
باعه فيها حلال كالغلب يشترى به كأي كل الصبي وأحب إلى أن يحسن التوفيق فلا يبيعه من يراد منه
نحرافاً عن فعل لم أفسح البيع من قبل أنه باعه حلالاً ونية صاحبه في أحداث الحرم فيه لا تحرم الحلال ولا ترد
شهادته بذلك من قبل أنه قد يقدر أو يتخذ خلافاً فإذا كانت الحال التي باعه فيها حلالاً لا يجل فيها بيعه وكان
قد يتخذ حلالاً وحراماً فليس الحرام بأولى به من الحلال بل الحلال أولى به من الحرام وبكل مسلم قال وإذا
شهد الشهود بشيء لم يحكم به لحاكم حتى يحدث للشهود حال ترد به شهادتهم لم يحكم عليه ولا يحكم عليه
حتى يكونوا عدل أو لم يحكم عليه ولكنه لو حكم بشهادتهم وهم عدول ثم تغيرت حالهم بعد الحكم لم يرد الحكم
لأنه إنما ينظر إلى عدلهم يوم يقطع الحكم بهم قال وإذا شهد الشهود على رجل فدعى جرحهم بأجل
في جرحتهم بالنصر الذي هو به وما يقار به فحينئذ هو بالأول أنفذ عليه الحكم ثم إن جرحهم بعد لم يدع
الحكم وإن باع ببعض ما جرحهم بمثل أن يأتي بشاهد واستأجل في آخر رأيت أن يشر به أجال يبيع
عليه حتى يجرحهم أو يوزن ذلك فيحكم عليه قال وإذا شهد الرجل بشهادة ثم رجع إلى الحاكم فشهد
فيها أو قال قد بان لي أني قد غلطت فها لم يكن الحاكم أن ينفذها ولا يثبته بقوة لأن الخطأ موضوع من بني آدم
فيما هو أعظم من هذا وقاله لقد كنت أحب أن تثبت في الشهادة قبل أن تثبت عليها فإن قال قد غلطت
على المشهود عليه الأول وهو هذا الآخر لم يرد حجتاهن الأول ولم أجزأه على الآخر لأنه قد اطلعني على أنه قد شهد
فقط ولكن لو لم يرجع حتى يعضي الحكم به ثم يرجع بعد يعضي الحكم لم يرد الحكم وقدمضي وأجرهما من
كأن شاهدين على قطع دية بدية القطوع في أموالهما حاله لا نهما قد أخطأ عليه وإن قال بعد أن أنشهد عليه
لقطع وقد علمنا أنه سبق قطع أنشهدنا عليه جعلنا القطوع الجوارن شاء أن يقطع يدهما فاصاوان شاء أن
يأخذهم مديته أو أغبرنا فبقين عن طرف عن الشعي عن على رضي الله تعالى عنه قال وإذا كان
الراجع شاهد أو أحد بعد يعضي الحكم والقول فيه كالقول في الأول ضمن تصدقة بدوان حمد قطع
يدهما فإما أن أقر بعد شهادته أو رضى ليس فيه قصاص فاقطعهم دون الحد ولا يجوز زهادتهما على
شيء يعضي يخطبوا ويجعل حداً إذا تمنى ما يحتاج إلى اختيارها بعد ما نينا أنها أخطأ على من شهدا
عليه فإما لو شهدا ثم قال لا تنفذنا فإنا قد شككنا فيهما لم ينفذها وكان أن ينفذ شهادتهما في غيرها
لأن قولهما قد شككنا ليس هو قولهما أخطأنا قال وإذا شهد الشهود رجل بحق في قصاص أو ذنبي
أموال أو غيره فأكذب الشهود المشهود له لم يكن له بدل كذاهم مرة أن يأخذ شيئاً من ذلك الذي شهدوا
له به وهو أولى بحق نفسه وأحرى أن يبطل الحكم به إذا أكذب الشهود وأعماله شهدوا وهو على نفسه أصدق

(١) لعله لا خلاف أو نحو ذلك تأمل كتبه مصححه

أن الأولى منسوخة والا
دخل هذا كله وكان
فيه تعطيل الأحاديث
قلت وكذلك لا يجوز
أن يقبل قول من قال
إن النبي لم يصح على
الخلفين بعد المائة إذا لم
يرو ذلك خبرا عن النبي
لأنه إنما قاله على علمه
وقد يعلم غيره أنه مسح
بعده ولا ير عليه قول
غيره لم يصح بعدها
اذ لم يروه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لأن هذا الوجه لا يثبت
يقول لا يقبل أبدا أن
رسول الله قال شيئا مثل
هذا إلا بان يقال قال
رسول الله ويجعل
القول قول صاحبه دون
قول النبي ولا يحل في
قوله حجة وإن وافق
ظاهر القرآن إذا لم يعزه
إلى النبي غير مخالفه
قال نعم قلنا أن هذا هو
حاز أن يقال إن
أنبياء إنما تقع يد
السارق في يد دينار
فصاعدا ورجم الثيبين
ثم نزل والسارق والسارقة
فأقطعوا أيديهما ونزل
الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة
جلدة ففسخ وجهه بالجلد
ودلالة أن لا يقطع الا

ولم يكذب الشهود ولا حكمهم رجوعا وقد شهدوا به بقتل أو غيره لم يقض له بشئ منه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى الرجوع عن الشهادات خسران ولا شاهد للشاهد أن والشهود على رجل بشئ يتلقه من يده
أو يتل مثل قطع أو جلد أو قصاص في قتل أو جرح وقضيل ذلك به ثم رجوعا فقالوا أحمد نأ أن يقال ذلك منه
بشهادة تافه أو كلفنا بقلعه ما كان فيه من ذلك قصاص خيرين أن يقض أو يأخذ العقل وما لم يكن فيه
من ذلك قصاص أخذ فيه العقل وعزوا دون الجلد ولو قالوا أحمد نأ بالباطل ولم نعلم أن هذا يجب عليه عزوا
وأخذ منهم العقل وكان هذا عما يشبه الخطأ فيما يقض منه وما لا يقض منه ولو قالوا خطأنا وشكنا
لم يكن في شئ من هذا عقوبة ولا قصاص وكان عليهم في الأرض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهدوا
على رجل أنه طلق امرأته فلا تفرق بينهما الحالك ثم رجوعا أغرمهم الحالك صدق مثلها إن كان دخل بها
وإن لم يكن دخل بها غرمهم نصف صدق مثلها إنهم حرموها عليه ولم يكن لها فدية إلا مهر مثلها ولا ألفت
إلى ما أعطاهما قل أو كثر إنما اتفقت إلى ما اتفقا عليه فاجل به فتمت (قال) وإذا كانوا اثنا عشر أو على الرجل
عمال عاقل آخر حو من يده بشهادتهم إلى غيره عاقبتهم على عيشة ذلك زور ولم أعاقبهم على الخطأ ولم أغرمهم
من قبل أن يوقل قتلهم أو لم الآخر وكانوا شهدوا على دار قاعة أو حرجة فرددته إليه لم يجز أن أغرمهم شيئا
فأما يصنع قد أخرجته من ملك مالكة وقد قال بعض البصريين أنه يقض الحكم في هذا كقصة الدار
إلى الذي أخرجها من يده أولا (١) وإنما منعنا من هذا أن جعلنا عدلا بالاول فأمنينا به الحكم ولم يرجع
قبل مضيه لأن نقض ما جئنا لآخر في غيره موضع عدله فغير شهادته على الرجوع ولم يكن أنقض شيئا لو وجد
إنما أخرج من يد رجل شيئا فكان الحكم أن ذلك حق في الظاهر فلما رجع كان كمن دى شهادة لا يجوز
شهادته وهو لم يأخذ شيئا فسه فأنزع من يده ولم يقض به من آفته وإنما شهد بشئ انتفع به
غيره فلم أغرمه ما أقر بيدي غيره قال وإذا شهد الرجل أو اثنتان على رجل أنه اعتق عبده أو أن هذا العبد
حر الأصل فرددت شهادتهما ملكهما أو أحدهما عتق عليهما على المثلثة منهما إلا أن يراه حر لا يصل
لأحدهما ملكه ولا قبل منه أن يقول شهدت أو لا بإل قال وهكذا قال العبد لا يسه قد عتقه أي في وصية
وهو يخرج من الثلث ثم قال كذب لم يكن له أن يملك شيئا لا يقره بلحرية قال وإذا شهد الرجلان
على رجل بشهادة فأجازها القاضي ثم علم بعد أنهما عبادان أو مشركان أو أحدهما عليه رد الحكم ثم يقضي
بين شاهدين كان أحدهما عدلا وكان مما يجوز فيه الدين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وهكذا لو علم أنهما يوشهدا كانا غير عدلين من جرح بين في أدبتهما أو في أدبهما لا يجد بينهما وبين العبد
فرق أي أنه ليس لأحدهما شهادة في هذه الحال إذا كانوا شريكين في أنفسهم من فسق أو عبودية
أو كفر لا يصل إبداء القضاء بشهادتهم فقصي بها كان القضاء نفسخطا بنا عند كل أحد يعني أن
رد ما قضى على نفسه وورد على غيره بل القاضي يشاهد الفاسق أين خطا من القاضي يشاهد العبد
ونك أن اتعز وجل قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من ترضون من الشهداء وليس الفاسق
وأحد من هذين من قضى بشهادته فقد نال حكم الله عز وجل وعليه رد شهادته ورد شهادة العبد
إنما هو تأويل ليس بين وأتباع بعض أهل العلم ولو كانا شهدا على رجل بقصاص أو قطع فأنقضه القاضي
ثم بان أنه لم يكن عليهما نيل أنهما صادقان في الظاهر وكان على القاضي أن لا يقبل شهادتهما فخطا من
القاضي بحمله عاقلة فيكون للقاضي عليه بلفظ أص أو القطع أرض يد ما كان جاز ذلك خطا وان أقر أنه ساء
ذلك عبدا وهو يعلم أنه ليس ذلك فعليه القصاص فما ساءه قصاص وهو غير محمود قال وإذا مات الرجل ونزل
إنا وارثا لا وارثه غيره فأقر أن هذا مالنا لغيرهم لهذا الرجل وهي ثلث مال أبيه أو أكثر فنعنا إليه

(١) قوله وإنما منعنا إلى قوله بيدي غيره كذا في التبسيط وتأمل

من سرق من حرز ما يبلغ

ربيع دينار قال نسيم

وقلت له ولا يجوز اذا

ذكر الحدب عن النبي

عليه السلام اوسعيد

اوان عمر اوردجل من

أصحاب النبي فقصي

رجل من أصحاب

النبي المتقدي

العصبة بخلاف ماروي

أحد هؤلاء عن النبي

الآن يؤخذ بقول النبي

صلى الله عليه وسلم

(١) قال بخبر صادق عنه

وعلى بان الرجل من

أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم قال بخبر

صادق عنه لعنه من

التابعين وخبر صاحب

النبي أو بلى بان يثبت

من خبر تابعي أو أن

يستوفى أن يشاهدنا

استوفى بان النبي قال

أو أن رجلا من أصحابه

قال ولا يصح سلب أن

يشك في أن الغرض

اتباع قول النبي وطرح

كل ما ناهى كاصنع

الناس بقول عمر في

تفضيل بعض الأصابع

على بعض وكاصنع عمر

بقول نفسه اذ كان

لا يورث المرأة من

دقة زوجها شيئا

حتى وجد ووجدوا

خلاته عن النبي قال

نم هذا هكنا ولا يصح

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحدب أن حدبته تبارك وتعالى إذا أراد من تشكيل من غشيه عنه وما أراد من تطهيره أو غير ذلك مما هو عليه وليس إلا دمين في هذا حق وحده وأوجب الله تعالى على من أتاه (١) من الدمين فذلك اليهم وله ما في كتاب الله تبارك وتعالى اسمه أصل فاما أصل حدبته تبارك وتعالى في ثابته فقوله عز وجل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الى قوله رحيم فأخبر الله تبارك اسمه بما عملهم من الحد الآن بنو ما من قبل أن يقتلهم ثم ذكر حد الزنا والسرقة ولم يذكر فيه الاستنى واحتل ذلك أن لا يكون الاستثناء الا حيث جعل في المحارب خاصة واحتل أن يكون كل حدبته عز وجل فتابعه صاحب قبل أن يقتلهم سقط عنه كما احتل حين قال النبي صلى الله عليه وسلم في حد الزنا في عاجز الاثر كتموه أن يكون كذلك عند أهل العلم السارق اذا اعترف بالسرقة والشارب اذا اعترف بالشرب ثم رجع عنه قبل أن يقام عليه الحد سقط عنه ومن قال هذا قال هذا في كل حدبته عز وجل فتابعه صاحب قبل أن يقتلهم سقط عنه حدبته تبارك وتعالى في الدنيا وأخذ بحق الدمين واجتبه بالمرئ يرتد عن الاسلام ثم رجع الى الاسلام فيسقط عنه القتل في ظل القطع عن السارق ويلزم المال لانه قد اعترف بشيئين أحدهما أنه عز وجل والاخر لا دمين فأخذت على الدمين وأسقطنا عنه ما لله عز وجل ومن ذهب الى أن الاستثناء في المحارب ليس الا حيث جعل الحد على من أتى حد الله متى قدر له وان تقادم فاما حدبته لا دمين من القتل وغيره فتقدم بدل التسقط « قال الربيع » قول الشافعي رحمه الله تعالى الاستثناء في التوبة للمحارب وحده الذي أمّن أنه ذهب اليه « قال الربيع » وأجبت عندي في أن الاستثناء لا يكون الا في المحارب خاصة حديث ما عرجين أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بأمرنا فامر النبي صلى الله عليه وسلم بوجه ولا نكث أن ما عرج الأمان النبي صلى الله عليه وسلم فغضبه لا ياتى الله عز وجل قبل أن ياتيه فلما قام عليه الحد دل ذلك على أن الاستثناء في المحارب خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد الشاهدان على السرقة وشهدا أن هذا سارق لهذا وكذا فقطع السارق اذا ادعى السرقة المتاع لانه قد قدم عليه شاهدان بأنه سارق متاع غير مملوك يدعى أن هذا سارق من بيت هذا كان مثل هذا سارقا اذا ادعى أنه قطع السارق لأنى جعل له ما في يده وما في بيته مما في يده قال ولو ادعى في الحالين معان المتاع متاعه عليه عليه هذا أو باعه أمانا أو وهبه وأذن له في أخذه لم أقطع له لأنى جعله خصمه لا أترى أنه لو نكل عن المين أحلفت المشهود عليه بالسرقة ودفعته اليه ولو أقام عليه سددت عليه ولو أقام عليه بيته في المسئلة الأولى فأقام السارق بيته أنه متاعه جعلت المتاع الذي للمتاع في يده وأبطلت الحد عن السارق لانه قد جاءه بيته أنه فلا أقطع فيه أقدام البيته أنه وإن لم أقض به وأنا أدرك الحد فأقل من هذا ولو أقر السرقة منه بعد ما قامت البيته على السارق أنه نكح بيته وأخرج متاعه أنه أذنه أن ينكح بيته وأخذوا له متاعه لم أقطعهم وكذلك لو شهدا في شهودا كذب الشهود اذا سدد أن ضمنه المتاع بالفرار في المتاع لم أقطع في شيء أنا أقضى به ولا أخرج من يده والشهادة على الفوا وتبين البهائم أربعة لا يقبل فيها أقل منهم لأن كلا جماع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن شهد على رجل بمحد أو قصاص أو غيره فلم يجز شهادته عمى من المعاني اما بان لم يكن معه غيره واما بان لم يكن عدلا فلا حد عليه ولا حقبة الا لشهود الزنا الذين يقدفون بانافان لم يوفوا الاثر عن عمر وقول أكره المقتن أن يحدوا والفرق بين الشاهد والحدود وبين الماشقة التي يعز فيها من ادعى الشهادة أو يحد أن يكون الشاهدان ما يتكلم بهما من الامام الذي يقيم الحدود وعند شهود يتهدهم على شهادته أو عند جمع من ياله ما تاتيه الشهادة وحكاها على معنى الشتم ولكن على معنى الشهادة فاما اذا قالها على معنى الشتم ثم أراد أن يشهد بها لم يقبل منه وأقيم عليه الحدان كان حدنا

(١) أحل لال الدمين فهو من حقوقهم تأمل

(١) يتأمل هذا المقام

أو التعزير أن كان تعزيراً قال ولا يجوز كتاب القاضي إلى القاضي حتى يشهد عليه شاهدان بالكتاب بعد ما يقرأ القاضي عليهما ويعرفانه وكذا به إليه كالصكوك للناس على الناس لا قبلها بغيره وان شهد الشهود أن ما فيها حق وكذلك أن شهد الشاهدان أن هذا كتاب القاضي دفعه لثنا وقال أشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان لم أتقبله حتى يقرأ عليهم وهو يسمعهم ويقر به ثم لا يبالى كل عليه تائماً أو لم يكن فاقبله قال وقد حضرت قاضياً أنه كتب من قاض وشهود عدل عدول فقال الشهود نشهد أن هذا كتاب القاضي فلان دفعه إلينا وقال أشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان فقبله وقصه فأنكر المكتوب عليه ما فيه وجاء بكتاب من يد الخلف فوقف القاضي عنه وكتب إليه فسخطهم فكتب اليه يخبره أن أحدهما صريح وأن الآخر نفع في مكان كذا في جميع دفعه وهو يرى أنه باء وكر الشهود عليه أن ذلك من قبل بعض كتابه أو أعوانه فلذا أمكن هنا هكذا فيبيع أن يكون مقبولاً حتى يشهد الشهود على ما فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقبل إلا الكتاب فاض عدل وإذا كتب الكتاب وأشهد عليه ثمان أو عزل انبى للكتاب إليه أن يقبله قال وكذلك لو مات القاضي المكتوب إليه انبى للقاضي الوالي بعده أن يقبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما نتهى إليه أن لا يجوز شهادتهم على خصمه لأن الخصومة موضع عداوة سبباً كان للخصم يطلب به يتم قال ولو أن رجلاً قذف رجلاً أو جماعة فشهدوا عليه برأى ومجدهم لم تجز شهادته المذدوف لأنه خصمه في طلب الشقاق وحدت الشهود عليه بالقذف بشهادة غير من قذفه ولو كانوا شهدوا عليه قبل القذف ثم ذهبوا كانت الشهادة ما كانت أنفذتها لأنها كانت قبل أن يكونوا له خصماً ولكنهم لو زادوا عليه فيها بعد القذف لم أقبل إلا بانه لا تأمها كانت بعد أن كانوا له خصماً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا انفرد رجل رجلاً وكان المذدوف عبداً فأقام شاهدان أن سيده أعقبه قبل قذف هذا ساعة أو أكثر حذافته وكذلك لو خفي عليه أو خفي هو كانت جنائبه والجنابة عليه جنابة حر قال وكذلك لو أصاب هودجاً كان حذافته حر وطلابه طلاق حر لا تأمها أنظر إلى العتق يوم يكون الكلال لا أنظر إلى يوم يقع به الحكم ولو جحد سيده العتق سنة أعقبه أو عتقه السيد وحكته بأحكام الحر ومثوره وردته على السيد بإجارة مثله ما استغفمه وهكذا نقول في الطلاق فاجده الزوج وقامت به بينة الطلاق من يوم قامت البينة لأن يوم وقع الحكم وهكذا نقول في الفرقة وفي العيب فقيمتهم يوم يقع العتق وهكذا نقول في عتق من التلث فقيمتهم يوم مات المعتق لانه يوم شق العتق ولا التفت إلى وقوع الحكم فأما أن يصكم متصك فيزعم أنه أعتا ينظر إلى يوم تكون البينة لا يوم يقع الحكم ومرمى يوم يقع الحكم فلو شاهد قائل أن يقول له بخلاف قوله (١) فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق لم يكن عليه حجة ولا يجوز رفعه إلا ما قلناه من أن يكون الحكم من يوم وقع العتق ويوم قامت البينة قال وإذا أقام شاهد على رجل أنه غصبه جارية وشاهد أنه أقر أنه غصبها باها فنهت شهادته مختلفة ويخلف مع أحدهما عليه وبأخذها قال وكذلك لو شهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنه غصبها باها قال وإذا شهد شاهدان على رجل أنه غصب جارية أو فدر طهرها وولدت له أولاداً له أخباره ومانعت منها ومهرها وأولاده رقيق فلن أقر أنه غصبها أو طهرها ولا يلحق به الولد وإن زعم أنها له وأن الشهادة وشهدوا عليه بما لم يلاخذه عليه ويلحق به الوالدون يقومون وليس في شهادة الشهود عليه في الجارية أنه غصبها (٢) مسلمة في المذدوف لأنهم لم يشهدوا عليه برأى ما شهدوا عليه فيغصب وإذا شهد الشهود على (١) قوله فيجعل ما جعل يوم كانت البينة الخ كذا في الأصل ولعل فيه سقطاً والأصل فصل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق يوم كان الحكم ويجعل ما جعل يوم كان الحكم يوم كانت البينة أو كان العتق تأمل لعله مسكة تأمل كتبه صحبه

مسلم أن يشك في هذا قلت ولا يقال لا يعزب عن عمر العلم يعلم من ليس به عصبية ولا عن الأكثر من أصحاب النبي قال لا لأتدو جده ناه عزب قلته أعطيت عندنا بجملة هذا القول النصف وزننا الخ جميع جماعة أهل العلم ومنفردا بما علمت من هذا الوجه يجوز الجمع وإن كثيراً قد غلط من هذا الوجه بالجهرلة بكثير ما يلزم من العلم فيه قال أجل قلت فقد وجدت لك أقاويل توافق هذا فحسبناها وأقاول بخلاف هذا لا يجوز أن أجعله على خلاف ما جرت عليه ولا يجوز لنا أن نتنقل عما أقم عليه من خلاف ما زعم الحق فيه قال ذلك الواجب على فهل تعلم شيئاً أثبت عليهم خلاف هذا قلت نعم حديث الرسول الله تركه بأضعف من حجتين احتجبت به في رد المسح على الخفين وغيره قال فذكر من ذلك شيئاً قلت له قلنا إن رسول الله قضى باليمين مع الشاهد

بينهما سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما شهد أجنيبان لعبد أنه أعتق في وصية وشهدوا رثن لعبد أنه أعتقه في وصية ورجع عن العتق الآخر وكلاهما الثالث فشهدا للوارثين مائة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد أجنيبان بالمتأوى لرجل بعد بعته وهو الثالث وشهدوا رثن أنه أوصى بذلك لعبد بعته لا آخر ورجع في وصيته الأولى فشهدا بمائة والرصة لم يشهدا وكذلك لو شهدا بمائة لآخر غيرهما فبمئة مثل قبضتهما لثبتهما ولو كانت أقل من قبضتهما لثبتهما من قبل أنهما يريان إلى أنفسهما فضل ما بين قبضة من شهدا أنه أوصى به وقبضة من شهدا أنه رجع عن الرصة به لا رثن من شهدا معهما إلا ما ردهما على الفضل ولو كانت له مع هذا وصايا بغير هذا من غير مرق الثالث أجزبت شهدتهما من قبل أن الثالث خارج لا بحالة فليسا يردان على أنفسهما من فضل ما بين قبضتهما لأن ذلك الشيء ليس به ما من الموصى لهم به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهدا أجنيبان لعبد أنه ولدا أعتقه من الثالث في وصيته رده وارتثن لعبد آخر أنه رجع في عتق هذا المشهود وأعتق هذا الآخر وهو سدس مال الميت أبطلت وأدتها عن الأول لأنها مجرآن إلى أنفسهما فضل قيمة ما بينهما وأعتقت الأول بغير قرعة وأبطلت عقوبتهما من الآخر لأنها لم يشهدا أنه حر من الثالث ولولم ير على أن يقولوا لشهده على أنه أعتق هذا أجزبت شهدتهما وأقرعت بينهما على أن يوفوا الثالث وإذا شهدا أجنيبان لرجل حي أن ميتا أوصى له ثلث ماله ومردوا رثن أن أباهما أعتق هذا العبد من عبيده عتق ثلث في مرضه فعنى الثالث يبدأ على الوصية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز شهادة الوارثين وليس في هذا شيء يرد به شهادة واحد منهما إذا كانوا عدولا ولو كان العتق عتق وصية فمن بدأ العتق على الوصية بدأ هذا العبد ثلثان فضل منه شيء أعطى صاحب الثالث وإن لم يفضل منه شيء فلا شيء ومن جعل الوصايا والعتق سواء أعتق من العبد بقدر ما يصيبه وأعطى الموصى له بالثلث بقدر ما يصيبه وشهادة الورثة وشهادة غيرهم فيما أوصى به الميت إذا كانوا عدولا لسواهما لم يثبت وإلى أنفسهم شهداتهم أو يدفعوا عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهدا شاهدان لرجل أن الميت أوصى له بالثلث وشهدا شاهدان من الورثة لا آخر غير أن الميت أوصى له بالثلث فشهداتهم سواء وينتسبان الثالث نصفين في قول أكره المقتن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهدوا رثن لوأحده أنه أوصى له بالثلث وشهدا أجنيبان لا آخر أنه أوصى له بالثلث كان حكم الشاهدين أن المشهود به بأخذهما به بين والشاهد أنه لا يأخذ إلا بيمين وكأما حكيم مختلفين والقياس يحتمل أن يعطى صاحب الشاهدين من قبل أنه أوصى سبعا من صاحب الشاهد واليمين وذلك أنه يعطى بلا يمين وقد يحتمل أن يقال إذا أعطيت بشاهد وبعين كما أعطى شاهدين فأجل الشاهد واليمين يقوم مقام الشاهدين فيما يعطى بشاهد وبعين فأما ما رددت بهود وشاهدان وكثير من أربعة وشاهدان وأعدل فسواء من قبل أن يعطى بها عطاء واحد بلا يمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهدا أجنيبان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهدوا رثن أنه أوصى له بالثلث فلقن وجعله لقن فشهدا بمائة والثالث لا آخر وأصل هذا أن شهادة الوارثين إذا كانا عدلين مثل شهادة الأختين فيما لا يجريان إلى أنفسهما ولا يدفعان به عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهدا شاهدان أن الميت أوصى لرجل بالثلث وشهدوا رثن أنه أنزعه منه وأوصى به لا آخر وشهدا أجنيبان أن أنزعه من الشيء شهده الوارثن أن أول المتزعم عنه لا شيء به شهادة الوارثين أنه رجع في الوصية لا أول ثم أنزعه أيضا من الشيء شهده الوارثن أن ميتا أوصى له بالثلث وشهدا شاهدان أن الميت أوصى به وأوصى به لا آخر ثم هكذا كلما ثبتت الشهادة لواحد شهدا آخر أنه أنزعه منه وأغشاه آخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهدا شاهدان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهدا شاهدان أن الميت أوصى به لا آخر وشهدا شاهدان أن الميت رجع عن أحدهما ولا يدرى من هو فشهدتهما باطل وهو بينهما قان

فقد كانت في كفاية تصدق بها وتنصف وتكون للخالفة في ردها لو قلت أنها روي من حديث مقطوع لا نا واليك وأهل الحديث لا يثبت حديثا مقطوعا بنفسه بحال فكيف خبرت بأنها خلاف القرآن فزعت أنك تذهبان حكمهما كما وأنت لا ردهما كما برأه وإن رأيت أنه جورا قال دفع هذا فقلت لم يذهب بالثالث أغفلت أو عدت أنك تشع على غيرك بما تعلم أن ليس شيء عليه فيه حجة وهذا طريق غفلة أو ظلم قال فقول ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ما ساند متصل فأما عرفنا فها حد يشام قطعنا وسد يثاري عن سهيل بن أبي صالح متصلا فيذكر سهيل ويريد به رجل ليس بالخالف فيحصل له مثل هذا قلت ما أخذنا اليمين مع الشاهدين وأحد من هذين ولكن عندنا فيها حديث متصل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فإذا ذكر قلت أخبرنا

عبد الله بن الحارث عن
سفيان بن سليمان عن
قيس بن سعد عن عمرو
ابن دينار عن ابن عباس
أن النبي قضى باليمين مع
الشاهد وأخبرنا إبراهيم
ابن محمد عن ربيعة بن
عثمان عن معاذ بن عبد
الرحمن عن ابن عباس عن
النبي مثله قال ما سمعته
قبل ذلك الآن قلت
أنشئت يمين وأنشئته
قال نعم قلت هل ذلك أن
ترجع إليه قال فأردها
من وجه آخر وهو أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال البيعة على من ادعى
واليمين على المدي عليه
وقد كتبت هذا في
الاحاديث الجدل
والمفسرة وكلته فيها بما
علم من خبره بأنه لم
يحتاج فيه بشئ وقد
وصفت في كتابي هذا
المواضع التي غلط
فيها بعض من جعل
الكلام في العلم قبل
خبرته وأسأل الله التوفيق
والحديث عن رسول الله
كلما خرج مما كان منه
عام الخرج عن رسول الله
كما وصفت في القرآن
يخرج عاماً وهو رادبه
العام ويخرج عاماً وهو

قال وإذا شهد شاهدان أن فلاناً قال أن فلاناً قتل ففلاحي فلان حر وشهد رجلان على قتله وآخرا على أنه قد مات موافقاً لقياس من زعم أنه يقتل به فإنه ثبت العتق للعبد ويقتل القاتل وهذا قياس يقول به أكثر المفتين ومن قال لا لأجل الذين أثبتوا القتل أو لمن الذين طرحوا القتل عن القاتل ولا أخذ القاتل بقتله لأن ههنا من يرون من قتله وأجل البينتين تهازل اليمين العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال رجلان أن تقي مفرى هذا أو في مرضى هذا أوستى هذه أو بلد كذا وكذا لخضر الموت في وقت من الأوقات أو في بلد من البلدان ففلاحي فلان حر فلم يعت في ذلك الوقت ولا في ذلك البلد مات بعد قبل أن يحدث وصية ولا رجعة في هذا العتق فلا يعتق هذا العبد لأنه اعتقه على شرط فلم يكن الشرط فلا يعتق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد رجلان أن رجلاً قال أن مت في رمضان ففلان حر وإن مت في شوال ففلان غير حر فشهد شاهدان أنه مات في رمضان وآخرا أنه مات في شوال (١) فينبغي في قياس من زعم أنه ثبتت الشهادة للأول وتبطل للأخر لأنه إذا ثبت الموت أو لم يمت ثانياً وفي قول من قال أحدهما تهازرا فنطل الشهادتين معا ولا يثبت الحق لواحد منهما معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى عبدان فقال أحدهما قال ما لي كان مت من مرضى هذا أنت حر وقال الآخر قال ان برأت من مرضى هذا فأنت حر فادعى الأول أنه مات من مرضه والثاني أنه مات بعد برأه فالشهادة تضادة شهادة الورثة وغيرهم سواء كانوا عديداً فإن شهدوا الواحد دعوا عتق ورث الآخر قال وإن شهد الورثة الواحد وشهد الأجنبيون الواحد فالقياس على ما وصف أولاً لأن الذي شهد له الوارث يعتق تصيب من شهد به بالعتق منهم على كل حال لأنه يقر أن لورثه عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان لعبد أن سيده قال أن مت من مرضى هذا فأنت حر فقال العبد ما من مرضه فذلك هو قال الوارث لم يعت منه فالقول قول الوارث مع عينه إلا أن يأتي العبد ببينة أن مات من ذلك المرض

(الآيمان والنذور والكفارات في الآيمان)

« أخبرنا الربيع » قال سئل الشافعي فقيل أنا نقول أن الكفارات من أمرين وهما قول الله والأفعال كذا وكذا فاستكون محض برأى فعل ذلك أن كان جازاً ففعله وفي أن تكفر وتذمه وإن كان عاماً لا يجوز ففعله فإنه يؤمر بالكفارة وينهى عن البراءة فعل (٢) ما يجوز له من ذلك ولم تكن عليه كفارة والالتزام والله لا يفعل كذا وكذا فتكون محض برأى فعل ذلك وعليك الكفارة إن كان عاماً لا يجوز ففعله وفيه برأى الإقامة على ذلك ولا ذلك كفارة عليك إلا أن يكون ما حلف عليه ما عاقبه عز وجل فهو مبرء ففعله ويأخذه عن عينه ونقول إن قوله بالله ونأله وأشهد بالله وأقسم بالله وأعزم بالله وأقول وعزائته وأودع بالله أو وكبر بالله إن عليه في ذلك كله كفارة تمثل ما عليه في قوله والله ونقول إنه قال أشهد بالله أقسم بالله أو أقدم ولم يقل بالله وأعزم ولم يقل بالله وأقال الله أنه إن لم يكن أراجه عينا في ذلك كما أنه لا حنث عليه وإن أراجه عينا فحنث عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالله أو بسمن أسماء الله فحنث فعليه الكفارة ومن حلف بشئ غير بالله حلف وعزم مثل أن يقول الرجل والكعبة وأبوكذا وكذا ما كان فحنث فلا كفارة عليه ومثل ذلك قوله لم يركب كمارت عليه وكل يمين بغير الله فهي مكروهة منه في غيرها من قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله نهاكم أن تتحلفوا بأبائكم ومن كان حائفاً فليحلف بالله أو بسكت أخبرنا ابن عيينة قال حدثنا الزهري قال حدثنا سمع عن أبيه قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم عمر يحلف بأبيه فقال إلا أن الله نهاكم

(١) كذا في النسخ ولا يجوز من سقط والمراد ظاهره فأمل (٢) لعله ما لا يجوز تأمل كتبه معجبه

عن رسول الله على
عمومه وظهوره حتى
تأتى دلالة عن النبي
صلى الله عليه وسلم
بأنه أراد به خاصا دون
عامه ليكون الحديث
العام المخرج محتسلا
مقضى بخصوص بقول
علاء أهل العلم فيه أو
من أجل الحديث مما
عن النبي صلى الله عليه
وسلم بمعنى بدل على
أن رسول الله أراد به
خاصا. ونعام ولا يحتمل
الحديث العام المخرج
عن رسول الله خاصا
بغير دلالة عن لم يحمله
ويستبعد لأنه يمكن فهم
جاء أن لا يكونوا علومه
ولا بقول خاصة لأنه
يمكن فهم جهه ولا يمكن
فهم علمه وسمعه ولا في
العامة جعل ما سمع وجاء
عن رسول الله وكذلك
لا يحتمل الحديث زيادة
لست فيه دلالة بها
عليه وكما احتمل حديثان
أن يستحسلا معا استحسلا
معالم يعطل واحدا
منهما إلا أن يخرج كوصف
في أمر الله بقضال
المشركين حتى يؤمنوا
وبما أمر به من قتال
أهل الكتاب من المشركين
حتى يعطوا الجزية

أن تحلفوا بآبائكم قال عمر رضي الله تعالى عنه والله ما حلفت بها بعد ذلك (١) ذكرنا ولا أنزلنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل من حلف بغير الله كرهته وخشيت أن تكون بينه وبينه معصية أو كره الأيمان بالله على كل حال إلا فيما كان له طاعة مثل البيعة على الجهاد وما أشبه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف على عين فرأى خيرا منها فواسع له وأختاره إلا بأن الذي هو خير وليكفر عن عيته لقول النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى غير ما حلف فأبى الذي هو خير وليكفر عن عيته ومن حلف حامدا للكذب فقال والله لقد كان كذا وكذا ولم يكن أو والله ما كان كذا وقد كان كفر وقد أم وأما حيث عهد الحلف بالله بلعلا فإن قال وما الحقة فإن يكفر وقد عهد الباطل قبل أن يقرأ بها قول النبي صلى الله عليه وسلم فلأت الذي هو خير وليكفر عن عيته فقد أمره أن يعد الحلف وقول الله عز وجل ولا تأتوا أولوا الأيمان عليه منكم والمسلمة أن يؤتوا أول القربى في زلف من حلف أن لا ينفع رجلا فأمر الله عز وجل أن ينفعه وقول الله عز وجل وأنهم يسبقون متكلمين القول وزورا ثم جعل فيه الكفارة ومن حلف وهو يرى أنه صادق ثم وجد كاذبا فليس له الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقول الرجل أقسم فلست بين فإن قال أقسم بالله فإن كان يعني حلفا قد عاين بالله فلست بين حادثة وإنما هو خير عن عين ماضية وإن أراد بها عينا فهي عين وإن قال أقسم بالله فإن أراد بها إيقاع عين فهي عين وإن أراد بها موعدا أنه يسبق بالله فلست بين وإنما ذلك كقوله سأحلف أو سوف أحلف وإن قال لعن الله فلان أراد العين فهي عين وإن لم يرد العين فلست بين لأنها لا تحصل غير العين لأن قوله لعن الله لعن هو حق والله وعظمته الله وحلال الله وقدرته الله يرد بها كله العين أو لانهة فهي عين وإن لم يرد بها العين فلست بين لأنه يحتل بحق الله وأوجب على كل مسلم وقدرته الله ماضية عليه لأنه عين وأما يكون عينا بأن لا ينوي شيئا أو بأن ينوي عينا وأما قال الله أو تقاتله في عين فهو كقولك صفت أن نوي عينا أو نكر له نية وإن قال (٢) والله لا أفعل كذا وكذا لم يكن عينا إلا بأن ينوي عينا لأن هذا ابتداء كلام لا عين إلا بأن ينوي وإذا قال أشهد بالله أن نوي العين فهي عين وإن ينوي عينا فلست بين لأن قوله أشهد بالله يحتل أشهد بأمر الله وإذا قال أشهد لم يكن عينا وإن نوي عينا فلا شيء عليه وقول الله أعز عليته ولا نية فلست بين لأن قوله أعز بالله أعز هي أعز بدمه الله وأعز بعون الله على كذا وكذا واستعمله لمصاحبه لا عينه هو مثل قول الرجل أسألت بالله أو أقسم عليك بالله أو أعز عليك بالله فإن أراد المستحلف بهذا عينا فهو عين وإن لم يرد به عينا فلا شيء عليه فإن أراد بعبوة أعز بالله أو أقسم بالله أو أسألت بالله عينا فهي عين وكذلك أن تكلم بها وإن ينوي فلا شيء عليه وإذا قال على عهد الله وميثاقه فقلت أنه ثم حلف فلست بين إلا أن ينوي بها عينا وكذلك ليست بين وتكلم بها لا ينوي عينا فلست بين بشئ من قبل أن الله عليه عهدا أن يؤدي فرائضه وكذلك الله عليه سنن ذلك وأما نه ذلك وكذلك النعمة والكفارة

(الاستثناء في اليمين)

(قبل الشافعي) رحمه الله تعالى فانا نقول في القى يقول والله لا أفعل كذا وكذا ان شاء الله ما به ان كان أراد ذلك الشيا فإلّا يعين عليه ولا كفارة من فعل وان لم يرد بذلك الشيا ونما قال ذلك نقول الله عز وجل ولا تقولن شي إنى فاعل ذلك غدا الآن شاء الله أو قال ذلك هموا أو استهترا فانه لا تنصا عليه الكفارة ان حث وهو قول

(١) أي مشكلها لمن نفسي ولا يخبرها عن غيري كما لو تخلف من لسان العرب وانظرو (٢) كذا في النسخ بالواو والفتحة واستقلها أو يقرأ بالرفع كما يشي إليه قوله ابتداء كلام تأمل كسبه

وفي الحديث ناسخ
ومنسوخ كما وصفت
في القصة المنسوخة
بإستقبال المسجد الحرام
وإذا لم يستل الحديثان
الاختلاف كما اختلفت
القصة نحو بيت المقدس
والبيت الحرام كان
أحدهما ناسخاً والآخر
منسوخاً ولا يستدل
على التامخ والمنسوخ
الاخبر عن رسول الله
أو يقول أو وقت يدل
على أن أحدهما بعد
الآخر فيعلم أن الآخر
هو الناسخ أو يقول من
سمع الحديث أو العامة
كما وصفت أو وجهه
آخر لا بين فيه التامخ
والمنسوخ وقد كتبت
في كتاب وما نسب إلى
الاختلاف من
الاحاديث ناسخ ومنسوخ
فصل في التامخ دون
المنسوخ ومنها ما يكون
اختلاف في الفصل من
جهة أن الأمرين مباحان
كخلاف القسم
والقعود وكلاهما مباح
ومنها ما يختلف ومنها
ما لا يلزم من أن يكون
أحد الحديثين أشبه
بعض ثلث الله أو أشبه
بعض سنن النبي صلى الله
عليه وسلم مما سوى

ما للرجحان الله تعالى وأنه ان حلف فلما فرغ من عبته نسي التثنية أو تدارك العيب بالاستثناء بعد انقضاء
عنه ولم يصل الاستثناء باليمين فانه ان كان نسيها لم ينافها بما عاقد له استثناء وان كان بين ذلك حمت فلا استثناء
له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من قال والله أو حلف بيمين ما كانت بطلاق أو عتاً أو غيره أو وجب على
نفسه شأتم قال ان شاء الله موصولاً بكلامه مفعلة استثنى ولم يتبع بيمينه نسي العيب ان حلف والوصل ان يكون
كلامه نسيها وان كان بينه سكتة كسكتة الرجل بين الكلام لئذ كرا إلى أو لنفس أو انقطاع الصوت
ثم وصل الاستثناء فهو موصول وانما القطع ان يحلف ثم يأخذ في كلام ليس من اليمين من أمر أو نهي أو غيره
أو يسكت السكات الذي يبين أنه يكون قطعاً فإذا قطع ثم استثنى لم يكن له الاستثناء فان حلف فقال والله
لا فعلن كذا وكذا الآن بشا فلان فله أن يفعل ذلك الشيء حتى يشا فلان فله مات فلان أو عتاً لم يفعل
وان قال لا أفعل كذا وكذا الآن بشا فلان فليس له أن يفعل ذلك الشيء إلا أن يشا فلان فان مات فلان
أو عتاً لم يكن له أن يفعل ذلك الشيء حتى يشا فلان فله الاستثناء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان حلف فقال
والله (١) لا فعلن كذا وكذا الآن بشا فلان لم يحث ان شاء فلان وان مات فلان أو عتاً لم ينعنا معنى
فلان حتى يعصى وقت عبته حث لا أنما يخبر جهم من الحث مشبهة فلان ولو كانت المسئلة بمجالها فقال
والله لأف لي كذا وكذا الآن بشا فلان لم يفعل حتى يشا فلان ونعنا بعبته فلان فلم نعرف شاء أو لم يشا
لم يفعل فان فعله لم أحثه من قبل أنه يمكن أن يكون فلان شاء

(في القواعد)

فصل في حلف الله تعالى فإنه يقول ان اليمين التي لا كفارة فيها واحدة وإن حث فيها صاحبها أنها عيب واحدة
الآن لها وجهين وجهه بعد نفي صاحبها ووجهه أن لا يكون عليه شيء لأنه لم يعقد على شيء ولم ينعقد على شيء ولم ينعقد
وهو ان يحلف بالله على الأمر لمقد كان ولم يكن فإذا كان ذلك جهده وبلغ عليه فذلك القول الذي وضع الله
تعالى فيه ما يؤمن العباد وقال لا يؤخذ كونه بالله في القول أو أنكم ولكن يؤخذ كونه عتاً أو عتاً
والوجه الثاني انه ان حلف عتاً بالكذب استصفاً باليمين بالله كاذماً فهذا الوجه الثاني الذي لم يستفد كفاً
لان الذي يعرض من ذلك أعظم من أن يكون نفسه كفارة وأنه ليقال له تقرب إلى الله مما استطعت من خير
أخبر ناسفاً قال حدثنا عمر بن دينار وابن جريح عن عطاء قال ذهبت أنا وعبد بن عمر إلى الله عاتنه وهي
معتكفة في رفسا لنا هاهنا قول الله عز وجل لا يؤخذ كونه بالله في القول أو أنكم فالتقولا والله وبلى والله
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولغو اليمين كما قالت عائشة فرضي الله تعالى عنها والله تعالى أعلم قول الرجل
لا والله وبلى والله وذلك إذا كان على الحاج والغضب والجهل لا يعقد على ما حلف عليه وعقد اليمين أن يشتها
على الشيء بعينه أن لا يفعل الشيء فيقبله أو يفعله فلا يفعله أو لقد كان وما كان فله أن يعم عليه الكفارة
لما وصفت أن الله عز وجل يقبل الكفارات في عتاً ثم فقال تعالى وحرم عليكم صد البر ما دمتم
حرماً وقالوا لا تقولوا للعباد وأثم حرماً باللعن والكعبة ومثل قوله في القهار وانهم يسبقون منكراً من القول
وزوراً ثم أمرهم بالكفارة ومثل ما وصفت من سنن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من نعتني في عيني فإني
خيرها خيرها فهذا الذي هو خير وليكفر عن عبته

(في الكفارة قبل الحث وبعد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن حلف بالله على شيء فأراد أن يحث فأحبالاً لم يكفر حتى يحث وإن
(١) لعل فيسقطا وبعبارة المختصر لا فعلن كذا وكذا لوقت الآن بشا فلان وقال للزني في آخر الكلام قال
يختلف في جامع الإيمان تأمل كتب مصححه

كفر قبل الحنث بأطعام رجوت أن يحزى عنه وإن كفر بصوم قبل الحنث لم يحز عنه وذلك أننا نعلم أن الله تبارك وتعالى حقاقي السادق أنفسهم وأموالهم فخلق الذي في أموالهم إذا قدم وقبل بحله أجزأهم وأصل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف من العاص صفة عام قبل أن يدخل وأن السباين قد قدم وأصدقه الفطر قبل أن يكون الفطر فعملنا الحقوق التي في الأموال قياسا على هذا فأما المال بحال على الأبدان فلا يحزى إلا بعد موافقتها كالصلاة التي لا يحزى إلا بعد الوقت والصوم لا يحزى إلا في الوقت وقضاه بعد الوقت والجماع الذي لا يحزى إلا بعد ولا الصغير من حجة الإسلام لانها ما قبل أن يحب عليها

(من حلف بطلاق امرأته أن تزوج عليها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال لامرأته أنت طالق إن تزوجت عليك فطلقها تطلقه على الرجعة ثم تزوج عليها في الصدة تطلق بالحنث والطلاق الذي وقع وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا لم أنزج عليك قسمي وقتا فإن حدث ذلك الوقت وهي زوجته لم يترجع عليها فمضى طلاق ثلاثا ولأنه طلقها واحدة أو اثنتين ثم جاء ذلك الوقت وهي في عذتها فوضع عليها التغطية الثالثة وإن لم يوقت وكانت المسئلة بحالها فقال أنت طالق ثلاثا لم أنزج عليك فمضى على الأبد لا بحث حتى يموت أو تمت قبل أن يترجع عليها وما تزوج عليها من امرأة تشبهها ولا تشبهها من جهات الحنث دخل بها ولم يدخل ولا يخرجه من الحنث إلا تزوج صحيح ثبت فاما تزوج فاسد فليس بكاح يخرجه من الحنث وإن ماتت برئها وإن مات هو ورثته في قول من يورث الميتة إذا وقع الطلاق في المرض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعد لاثرت الميتة وهو قول ابن الزبير «قال الربيع» صلو الشافعي في قول ابن الزبير وذلك أنهم جمعوا أن الله عز وجل أغورن الزوج من الأزواج وأنه آف من الميتة فلا يكون عليه بلاء وإن طاهر فلا يظهر عليه وإن قذفه لم يكن له أن يلعن ولم يبرأ من الحنث وإن ماتت برئها فلما زعم أنها رجة في هذه الاشياء من معاني الأزواج وأما ورثته لله تعالى الزوج لم يورثها والله تعالى الموفق

(الاطعام في الكفارات في البلدان كلها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحزى في كفارة البين مذبة التي صلى الله عليه وسلم من حنط ولا يحزى أن يكون دقيقا ولا سوبا وإن كان أهل بلد يقتلون الذرة أو الزر أو الثمر أو أجزأ من كل جنس واحد من هذا مذبة التي صلى الله عليه وسلم وأما فلتنا يحزى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بقرى فتردفعه إلى الرجل وأمره أن يطعمه ستين مسكنا والعرق فبما يقدر خمسة عشر صاعا وذلك ستون مدا فكل مسكن مذبة قال قاتل فقد قال سعد بن المسيب أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فبما يقدر خمسة عشر صاعا وعشر من صاعا قبل ما كثر ما قال ابن المسيب دور ربع أو ثلث وأغناه هذا شدا أدخله ابن المسيب والعرق كما وصفت كان يقدر على خمسة عشر صاعا والكفارات ملذبة ونحوه ومصر والقهر وإن البلدان كاهساؤه ما فرض الله عز وجل على العباد فرضين في شيء واحد قط ولا يبرئ في ذلك إلا مأكلة الطعام وما يرى أن يحزى جهدهم وإن كان كثر من قيمة الطعام وما يقبل أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مذبة ويحزى أهل البادية مذاقط وإن لم يكن لأهل بلد قوت من طعام سوى اللحم أو ذواها بما يقتات أقرب البلدان إليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى الكفارات والركاة كل من لا تزيده نفقة من قرابته وهم من عبد الوالد والولد ورجة إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق بهما من غيرهم وإن كان يتفق عليهم متطعرا أعطاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس له إذا كفر باطعام أن يطعم أهل من غيره وإن أمان نعمة وكساوا أحدا كان عليه أن يطعم عاشر أو يكسو تسعة لانهما جعل له أن يطعم عشرة أو يكسو وهو لا يحزى

الحديثين المختلفين
أما فيه القياس فأى
الاحاديث المختلفة كان
هذا فهو أولاها عندنا
أن يصار إليه ومنها
ما عتد بعض من ينظر
في العلم مختلفا بأن الفعل
فيه اختلاف ولم يختلف
الفعل فيه إلا باختلاف
حكمه وأختلف الفعل
فيه بأنه مباح فيه
أن يعمل به بأنه القاتل به
ومنها ما جاء بجملة آخر
مفسرا وإذا جعلت
الجملة على أنها عامة
عليه روي بخلاف
المفسر وليس هذا
اختلافا إنما هذا ما
وصفت من سعة لسان
العرب وإنما تنطق
بالشيء منه عامات ربه
الخاص وهذا يستملان
معا وقد أوضحت من
كل صنف من هذا
ما يدل على ما في مثل
معناه أنه الله وجاع
هذا أن لا يقبل إلا
حديث ثابت كالأقبل
من الشهود الأمن عرف
عنه فانا كل الحديث
مجهولا أو مرغوبين
جعله كان كالم لا نه
ليس بثابت

(باب الاختلاف من جهة المباح)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضأ وجهه وبديه ومسح برأسه مرة أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن جرير بن عوف عن عثمان بن عفان أن النبي صلى الله عليه وسلم وضأ ثلثاً ثلاثاً أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا مالك بن عمرو بن يحيى للشافعي عن أبيه أنه سمع رجلاً يقول لعبد الله بن زيد هل تستطيع أن تربي كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وضأ فطأ بجمه ثم ذكر أنه غسل وجهه ثلاثاً وبديه مرتين ومسح برأسه وغسل رجله (قال الشافعي) ولا يقال لنبي من هذه الأحاديث يختلف مطلقاً ولكن الفعل فيها يختلف من وجه أنه مباح لا اختلاف للحلال والحرام

أن يكسو نسعة ويطعم واحداً أن يمسك ثلثاً أطمع عشرة ولا كساهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً كانت عليه ثلاثة أعان مختلفه فغنى فيها عتق وأطعم وكساه ثوب الكفارة ولا ينوي عن أبيه العتق ولا عن أبيه الأطعم ولا عن أبيه الكسوة أجزاءً غيبة الكفارة وأبهاش أنه أن يكون عتقاً وأطعماً أو كسوياً كان وما لم ينأ النية الأولى تجزئ به فأن عتق وكسا وأطعم ولم يستكمل الأطعم كله وتوابع من أي الكفارة شاء ولو كانت المستهة بها الكفارة عتق وأطعم ولم ينو الكفارة ثم أراد أن ينوي كفارة لم تكن كفارة لا تجزئته حتى يقدم النية قبل الكفارة أو تكون معها أو أماً كان عمله قبل النية فهو تطوع لا يجزئ به من الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أمر الرجل الرجل أن يكفر عنه من مال المأمور واستأذن الرجل الرجل أن يكفر عنه من ماله فأنه أحراز عنه الكفارة وهذه هي قبوضة لأن دفعه بأهالي المسكين بامرهم كقبض وكيله له به وبال كذا قال أعنى غنى فهي هبة فاعتقه عنه كقبضه ما هبه ولولا ذلك لعتق عنه لأنه قبل ملكه قبل العتق وكان العتق مثل القبض كالأشترائه فلم يقبضه حتى اعتقه كان العتق مثل القبض ولو أن رجلاً تطوع فكفر عن رجل بأطعم أو كسوياً وعتق ولم يقدم في ذلك أمر من الخائف لم يجزئه عنه وكان العتق عن نفسه لأنه هو المقتضى لما عتق ما لم يغيره فقبضه وكذا الرجل يعتق عن أبيه بعد الموت فالوفاة إذا لم يكن ذلك وصية منهم أو لا شيء من أموالهما ولو أن رجلاً صام عن رجل بامر لم يجزئه الصوم عنه وذلك أنه لا يعمل أحد عن أحد عمل الأبدان لأن الأبدان تعدت بعمل فلا يجزئ عنها أن يعمل غيره ليس الجواز العزيم الذي جازع النبي صلى الله عليه وسلم بأن فيها نفقة وإن الله فرضها على من وجدها لهما السبيل والسبيل للمال

(من لا يطعم من الكفارات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجزئ أن يطعم في كفارات الأيمان إلا حراماً محتاجاً فإن أطمع منه دنياً محتاجاً أو راسماً غير محتاج أو بعد رجل محتاج لم يجز ذلك وكان حكمه حكم من لم يفعل شيئاً وعليه أن يعبد وهكذا لو أطمع غنياً وهو لا يعمل ثم غناه كان عليه أن يعبد وهكذا لو أطمع من تلزمه نفقته ثم علم أن عاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان له مسكن لا يستغني عنه هو وأهله ونادماً على من كفارة اليقين والصدقة والركاكة ولو كان له مسكن يفضل عن حاجته وحاجة أهله الفضل الذي يكون مثله غنياً لم يطعم

(ما يجزئ من الكسوة في الكفارات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأقل ما يكفي من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو أزاراً ومقنعة وغير ذلك لرجل والمرأة لأن ذلك كله يقع عليه اسم كسوة ولو أن رجلاً أراد أن يستدل بعمله زوجه الصلوات من الكسوة على كسوة المسكين ما لم يغيره أن يستدل بما يكفيه في الشتاء وفي الصيف أو في السفر من الكسوة ولكن لا يجوز الاستدلال عليه بشيء من هذا وإذا أطلق الله فهو مطلق ولا بأس أن يكسو رجلاً أو نساً وكذا يكسو الصبيان وإن كان غنياً وهو لا يطعم رأيت عليه أن يعبد الكسوة

(العتق في الكفارات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أعتق في كفارة اليمين أو في شيء وجب عليه العتق لم يجز إلا رقبة مؤمنة ويعتق فيها الأسود والأحر والسوداء والحر وأقل ما يقبض به اسم الأيمان على العبيد أن نصف الأيمان إذا أمر بصفته ثم يكون به مؤمناً ويجزئ فيه الصبي إذا كان أبواً أو أحدهما مؤمناً لأن حكمهم حكم الأيمان ويجزئ في الكفارات ولو أذن أن لا يكسر كل ذي نفس عيباً لا يضرب بالضرر لا ينال العرج الخفيف والعور وشلل الخنصر والعيوب التي لا تضرب بالضرر لا ينال ويجزئ

ففيه العرج الخفيف ولا يجزئ المقعد ولا الأعمى ولا أشل الرجل باسمه ولا البدن باسمه ولا يجزئ الأصم وأصغى الجيوب وغير الجيوب ويجزئ له بعض الذي ليس به من زمنه مثل الفاعل واللسل وما أشبهه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الحرة حاملًا من زوجها من اشترى أو زوجها أو غيرها فكلت من الزوجات عنه وأما التي تجزئ في قول من لا يبيع أم الولد إذا ولدت بعد نشره إياه أو وضعت له أو غيرها فكلت من الزوجات عنه بذلك أم ولد فأما ما كان جليل ذلك فلا تكون به أم ولد قال ومن كانت عليه رقبة واحدة فأراد أن تكون بشرقة فتعتق عليه أداملكها بغير عتق فلا تجزئ عنه وما كان يجوز له أن عليه بحال آخر أعينه ولا يعتق عليه إلا الآباء وإن بعدوا والبنون وإن سفلوا والذين كلهم أم ولد دون وسوا ذلك من قبل البنات والبنين لأن كلهم ولد ووالد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن اشترى رقبة بشرط عتقها لم يجز عنه من رقبة واجتمع عليه قال ويجزئ للمدبر في الرقاب الواجبة ولا يجزئ عنه المكاتب حتى يجهز يعود رقيقا ليعتقه بعد العتق ويجزئ المعتق المستثنى وهو من أمعتق من حال المدبر ومن اشترى عبدا فاعتقه وهو من لا يجزئ في الرقاب الواجبة فالعتق حاض ويعود رقبة تامة فإن كان الذي يباع مدلسه بعبء عليه فاعذمت قيمته ما بينه وبينه وبينه من الثمن وإن كان مملوكا لم يجز منه في الرقاب الواجبة آخر أمته وعذله على صاحب الذي يباعه بقيمة ما بين العيب والصحة ولم يكن عليه أن تصدق بقيمة العيب إذا أخذ من البايع وهو مال من ماله

(الصيام في كفارات الأيمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل من وجب عليه صوم ليس بمسروط في كتاب الله عز وجل أن يكون متتابعا أجزاء ما أن يكون متفرقا فاعلم على قول الله عز وجل في قضاء رمضان فعدة من أيام أخر والمعدة أن يأتي بعد صوم لآلوه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الصوم متتابعا فافطره بالصائم والمصامت عن غير عذر. تأ قال الصيام الإلحاض إنما الاستئناف

(من لا يجزئ بالصيام كفارة البين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي يجب عليه من الكفارة الأطعمة والكسوة والعتق من كان غنيا فليس له أن يأخذ من الصدقة شيئا فاما ما من كان له أن يأخذ من الصدقة فإنه أن صوم وليس عليه أن تصدق ولا يعتق أن فعل آخر أعينه وإن كان غنيا وكان ماله فأناب عنه لم يكن له أن يكفر بصوم حتى يحضره له أو يذهب المال إلى الأطعمة أو كسوة أو عتق

(من حنت ميسرا ثم أيسر أو حنت ميسرا ثم أعسر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنت الرجل ميسرا ثم أعسر لم يكن له أن يصوم ولا يرى الصوم يجزئ عنه وأمره احتياطاً أن يصوم فإذا أيسر كفر وأما أفطر في هذا الوقت الذي يحنت فيه ولو أنه حنت ميسرا ثم لم يصم حتى أيسر أحببت أن يكفر ولا يصوم من قبل أنه لم يكفر حتى أيسر وإن صام لم يكفر آخر أعينه لأن حكمه من حنت الصيام « قال الربيع » ولما قلنا أن حنته لا ينظر إلى الكفارة يوم يكفره إذا كان ميسرا كان له أن يصوم وإن كان ميسرا كان عليه أن يعتق قال ولا يصام في كفارة البين ولا في شيء وجب عليه من الصوم يلجب يوم من رمضان ولا يوم لا يصلح صومه متطوعا مثل يوم الفطر والأضحية وأيام التشريق ويصام ما سواها من الأيام

(من أكل أو شرب ما هلك في صيام الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويصدق الصوم التطوع وصوم رمضان وصوم الكفارة والتفريطا فسد الصوم ولا خلاف بين ذلك فمن أكل هماً أو شرب ندياً فلا قضاء عليه ومن أكل أو شرب جاهداً فسد الصوم عليه لا يختلف إلا في وجوب الكفارة على من جامع في رمضان وسقطها عن جامع في صوم غيره تطوعاً أو واجباً فإذا كان الصوم متتابعاً فافطره بالصائم من عذر وغير عذر والصائم المتتابع الصيام الإلحاض فإنها الاستئناف

والأمر والنهي ولكن يقال أقل ما يجزئ من الوضوء مرة وأكل ما يكون من الوضوء ثلاثاً ما أخبرنا الشافعي أخبرنا عبد الله بن نافع عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أسامة بن زيد عن بلال أن رسول الله صوماً ومسح على الخفين (قال الشافعي) ولا يقال لمسح رسول الله على الخفين خلاف غسل وجهه على المصلى إنما يقال الفصل كمال والمسح رخصة وكال وأيهما فعل

(باب القراءة في الصلاة)

أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مسعر عن الوليد بن سريع عن عمرو بن حريث قال سمعت النبي يقرأ في الصبح والليل إذا عصى قال الشافعي يعني يقرأ في الصبح إذا الشمس كورت

أخبرنا سفيان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أسامة بن زيد عن بلال أن رسول الله صوماً ومسح على الخفين (قال الشافعي) ولا يقال لمسح رسول الله على الخفين خلاف غسل وجهه على المصلى إنما يقال الفصل كمال والمسح رخصة وكال وأيهما فعل

وأخبرنا مسلم وعبد الحميد
عن ابن جريح قال أخبرنا
محمد بن عباد بن جعفر
قال أخبرنا أبو سلمة بن
سفيان وعبد الله بن عمرو
العاثي عن عبد الله
ابن السائب قال صلى
لنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم الصبح بمكة
فاستفتح بسورة المومنين
حتى إذا ذكر موسى
وهرون أودع كرسيه
أخذ النبي سحله

خلف فرسعه قال
وعبد الله بن السائب
حاضر ذلك قال الشافعي
وليس اقتدياً من هذا
اختلافاً لأنه قد صلى
الصلاة عموه فقط
الرجل قرأه يوماً
والرجل قرأه يوماً
وقد أباح الله في القرآن
بقراءة ما تيسر منه
ومن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يقرأ
بأم القرآن وما تيسر
فعل على أن اللازم في
كل ركعة قراءة أم
القرآن وفي الركعتين
الاوليين ما تيسر منها

(بلى في الشهد)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي أخبرنا
الثقفين الليث بن سعد

(الوصية بكفارة الأيمان وبالزكاة ومن صدق بكفارة ثم اشتراها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن لم يهتد حق السالكين في زكاة المال أو زعمه أو لم يهتد بكفارة عين فذلك كله من رأس المال يحاسبه دون الناس ويخرج عنه في ذلك أقل ما يمكن في مثله أن أوصي بمقتضى كفارة ولم يكن في رأس المال إلا الطعام فإن حل ثلثه الصلوات أعق عنه من الثلث وإن لم يهتد به أطم عنه من رأس المال وإذا اعتق عنه من الثلث لم يطم عنه من رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كفر الرجل بالطعام أو بالكموة ثم اشتري ذلك فنفقه ما في أهله ثم اشتراهم فالبيع جائز ولو تزوج من ذلك كان أحب إلى

(كفارة عين الصدم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنت الصدم فلا يجزئه إلا الصوم لأنه لا عتق شياً وإن كان نصفه عبداً ونصفه حراً ومن في يده مال نفسه لم يجز الصيام وكان عليه أن يكفر بما في يده من المال بما يصيبه فإن لم يكن في يده مال نفسه صام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنت الصدم عتق وكفر كفارة ثم أجزأت عنه لأنه حينئذ مال ولوصام أجزأ عنه لأنه يوم حنت كان حكمه حكم الصيام

(١) (من ندأ أن عني إلى بيت الله عز وجل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن تذر تبرا أو عني إلى بيت الله الحرام لم يهتد أن عني إن قدر على المنى وإن لم يقدرك وأمر أقدم احتياطاً لأنه لم يأت عانداً كأنذر والقياس أن لا يكون عليه صدم من قبل أنه إذا لم يطق شاسط عنه كن لا يطق القيام الصلاة فيسقط عنه ويصلي قاعدة ولا يطبق القعود فيصلي مضطجاً وأما من نابى بطول العروة الصلاة أن الساسطاً أمراً بل بالصيام والصدقة والتصدق ولم يصلوا أمر الصلاة إلا بالصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا عني أحداً إلى بيت الله إلا بما اعتبره لا بد منه قال الربيع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قول آخر أنه إذا حلف أن عني إلى بيت الله الحرام حثت فكفارة عين يجزئه من ذلك أن أراد بذلك العين « قال الربيع » وسعت الشافعي أتى بذلك رجلاً فقال هذا قولنا يا عبد الله فقال هذا قول من هو خير مني قال من هو قال عطين أي يد باع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالمنى إلى بيت الله ففيها قولان أحدهما معقول معنى قول عطاء أن كل من حلف بشئ من التسلط صوم أو حج أو كفارة كفارة عين إذا حث ولا يكون عليه حج ولا عروة ولا صوم وبذهب أن أعمال البرية لا تكون إلا بفرض يؤيده من فرض الله عليه أو تبرأ به بد الله به فأما على غلق الأيمان فلا يكون تبرأ وإما على ل التبرؤ فغير الخلق وقد قال غير عطاء عليه المنى كما يكون عليه إذا تذر متبرداً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والتبرؤ أن يقول لله على الشئني الله فلانا أو قدم فلان من مقره وقتض عني ديناً أو كان كذا أن أجمع له نذراً فمؤاتبر فأما إذا قال إن لم أفعل ففعل الشئني الله ففعل الله ففعلنا من معنى الأيمان لا من معنى النذور وأصل معقول قول عطاء في معنى النذور من هذا أنه يذهب إلى أن من نذر نذراً في معصية الله لم يكن عليه قضاء ولا كفارة فلهذا أوافق السنة وذلك أن يقول لله على أن شغاني أو شئ فلانا أن أخبر أجي أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحصل له أن يفعله فن قال هذا فلا عني عليه فيه وفي السابعة وإنما أبطل الله عز وجل النذور في الصبر والسابعة لا تهاجم معصية ولم يذكر في ذلك كفارة وكان فيه لالة على أن من نذر معصية لله عز وجل لا يني ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأبي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله

(١) فقد تقدم في نسخة البقيتي جل من هذا الباب في وأخر الجزء الثاني في أبواب عقدها وهو على حسب المناسب مع ترك بعض من أوله لكنه بنهاية في الأصول بهذا الموضوع فانتباهت بها

تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يبيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا بيعه
 أخبرنا إسحاق بن إبراهيم عن أبيه عن أبي المطلب عن عمران بن حصين قال كنت بنوعقل خلفاء
 لتخفي في الحاهلية وكانت نصف أسير رجلين من المسلمين ثم إن المسلمين أسر وأرجل من يعقل وبعه
 ثاقمه وكانت ثاقمه قبضت الحاج في الحاهلية كذلك أذاعته وكانت الثاقمة إذا سبقت الحاج في الحاهلية
 لم تمنع من كلا ترتع فيه ولم تمنع من حوض تشرب فيه قال فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد قد
 أخذتني وأخذت سابقا للحاج فقال النبي صلى الله عليه وسلم بجزر فحلفاكت ثقيف قال وحسب حيث
 يمر به النبي صلى الله عليه وسلم فز به النبي صلى الله عليه وسلم لم بعد ذلك فقال يا محمد في مسلم فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم لو قتها وأنت قلت أمره كنت قد أقلت كل الفلاح قال ثم مر به النبي صلى الله عليه وسلم مرة
 أخرى فقال يا محمد في جامع فأطعني وطمأن فاستق فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلكما حدثت ثم إن النبي
 صلى الله عليه وسلم بداه فنادى به الرجلان الذين أسرتهما ثقيف وأسلك الثاقمة ثم أتاه على المدينة عدو
 فأخذوا سرح النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا الثاقمة فيها قال وقد كانت عندهم أمرا من المسلمين قد
 أسروها وكانوا يريدون النعم عشا فقامت المرأة ذات ليلة إلى الخائم فحلفت لا يجي باني بصير إلا راضيت انتهت
 إليها لم ترغ فاستوت عليها فغضب فلما قامت المدينة قال الناس الضباب الضباب فقالت المرأة ما في نذرت
 إن الله أبغى عليا أن أخبرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بشما جزر بها لافها لنذرت في معصية الله
 ولا فيها إلا ابن آدم . أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي خلافة عن أبي المطلب عن عمران بن حصين
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ثاقمه ولم يأمرها أن تضر من أهلها وتضرها ولا
 تكفر قال وكذلك تقول إن من نذرت أن يضر مال غيره فلهذا لا يملك ما يملك غيره فلهذا لا يملك ما يملك غيره
 تقول قيسا على من نذرا لا يملك أن يضره بحال سقط النذر عنه لأنه لا يملك أن يضره فهو كالأهلك مما سواه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر الرجل أن يبيع ماشيا متى حتى يملكه النساء ثم كبر بعد ذلك كمال
 يجر هذا وإذا نذر أن يبيع ماشيا متى حتى يطوف بالبيت ويسبي بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر وذلك
 كالعمره هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر أن يبيع ماشيا متى ففاته الحج فطاف بالبيت وسبي
 بين الصفا والمروة وما شاعل وعليه حج فإلما يكون عليه حج فإلما فاته هذا الحج ألا ترى أن حكمه
 لو كان مطوعا بالحج أو نذر أنه أو كانت حجة الاسلام أو عمرته أن لا يجزئ هذا الحج من حج ولا عمره فإذا كان
 حكمه (١) أن يسقط ولا يجزئ من حج ولا عمره فكيف لا يسقط الشيء الذي أعماه وحشة في الحج والعمره (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر الرجل أن يبيع أو نذر أن يبيع ولم يبيع ولم يضره فأن كان نذرك ماشيا فلا
 عني لانتها جمعا حجة الاسلام وعمرته فان منى فاعاشى حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يبيع ويعمر ماشيا
 من قبل أن أول ما يملك الرجل من حج وعمره إذا لم يبيع ويعمر فاعاشى حجة الاسلام وإن لم يزوج حجة الاسلام
 ونوى به نذرا أو جاعا غيرا وطلوعا فهو كله حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يعود لنذرك فيه كإنما ماشيا
 أو غير ماش (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا إذا كان الشيء لا يضر عن عني فإذا كان مضرا به فبكره ولا شيء عليه
 على مثل ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأل إسرائيل أن يتم صومه وينتج عن التمس فأمره بالذي فيه البر
 ولا يضر به وتمهاده عن تعذيب نفسه لأنه لا حاجة لله في تعذيبه وكذلك الذي عني إذا كان الشيء يضره
 يضره تركه ولا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا قال لا شيء فلا ينفذ على أن
 أمشي لم يكن عليه شيء حتى يكون نوى شيأ يكون مثله أو أن لم يزوج فلا شيء عليه لأنه ليس في الشيء إلى
 غير مواسع البر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر فقال على الشيء إلى أفر شيء أو أن نذر أو غيرهما
 من البلدان لم يكن عليه شيء لأنه ليس لله طاعة في الشيء من البلدان وأما ما يكون الشيء إلى الموضع

عن أبي أيوب عن يعرب بن مسعود
 وطائوس عن ابن عباس
 قال كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يعلمنا الشاهد
 كما يعلمنا السورة من
 القرآن فكان يقول
 الخصبات المباركات
 الصلوات الطيبات لله
 سلام عليك أيها النبي
 ورحمة الله وبركاته سلام
 علينا وعلى عباد الله
 الصالحين أشهد أن
 لا إله إلا الله وأن محمدا
 رسول الله قال
 الربيع ههنا حدثنا
 به يحيى بن حسان
 قال الشافعي وقد روي
 عن ابن نابل باسناد
 عن جابر عن النبي عليه
 السلام شهدنا تحائف
 هذا في بعض حروفه
 وروى البصريون عن
 أبي موسى عن النبي
 عليه السلام حديثا
 يخالفهما في بعض
 حروفهما وروى
 الكوفيون عن ابن
 مسعود في التشهد
 حديثا يخالفها كلها
 في بعض حروفها فهي
 مشبهة متقاربة واحتمل
 أن تكون كلها ثابتة
 وأن يكون رسول الله
 يعلم الجماعة والمفردين
 التشهد فخصلا أحدهم

(١) أي أن يظل ويبلغ وقوله لا يسقط الشيء أي لا يلغو فيجب إعادته ماشيا تأمل

التي صلى الله عليه وسلم
أورأول الليل وأخره في
حديث ثبت مشه
وحديث دونه وذلك
مما وصفت في البياح
أن بور في الليل كله
ويصح في المكتوبة
أن يصلي في أول الوقت
وآخره وهذا في الوتر
أوسع منه « حدثنا
الربيع أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا شفيان قال
أخبرنا أبو بصير عن
مسلم عن مسروق عن
عائشة قالت سن كل
الليل قد أوتر رسول الله
فاتته وتره إلى الصبح

(باب مجزئ القرآن)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا محمد بن اسمعيل
عن ابن أبي ثوب عن
الحريث بن عبد الرحمن
عن محمد بن عبد الرحمن
عن ثوبان عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قرأ البصم
فصبه وسجد الناس
معه إلا جليل قال أراد
الشهر « أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
محمد بن اسمعيل عن
ابن أبي ثوب عن يزيد

الهلالي أن كان تسعة وعشرين وثلاثين فإن صام بالعدد صام عن كل شهر ثلاثين يوما وإذا نذر صام سنة
بصينها صامها كلها إلا رمضان فإنه يصوم ما من يوم من القطر ويوم الصبر وأيام التشريق ولا قضاء عليه كالأول
فقد غفل أن يصوم هذه الأيام لم يكن عليه نذر ولا قضاء « فإن نذر سنة بغير عينا قضى هذا الأيام « ما حقي
وفي صوم سنة كاملة « وإذا قال الله على « أن حج حامي هذا الخال بينه وبينه عدو أو سلطان « ليس فلا قضاء عليه
وإن حال منه ومنه مرض أو خطأ عدو أو نسيان أو توارى قضاءه إذا زمت أهله سهل بالجميع صر بعد وفلا
يكون عليه قضاء كل من نذر بها عنه مثله وما زعمت أنه إذا أحصر فعليه القضاء أمرته أن يقضيه إن نذره
فأحصر وهكذا إن نذر أن يصوم سنة بصينها مرض قضاها إلا الألام التي ليس له أن يصومها « فإن قال
قاتل فلم تأمر المحصر إذا أحصر بالهدى ولا تأمر به هذا « قل أمر به الخروج من الإحرام وهذا لا يحرم
فأمر بالهدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا « كل الصائم أو تتر في رمضان أو نذر أو صوم
كفرا تأمر وأوجب يومه من الوجوه وتطوع ناسيا فومته تام ولا قضاء عليه « وإذا صر بعد الفجر وهو لا يعلم
أو أظفر قبل الليل وهو لا يعلم فليس يصائم في ذلك اليوم وعليه بدله « فإن كان صوم مستتابا فعليه أن يستأنفه
وإذا قال الله على « أن أصوم اليوم الذي تقدم فيه فلا يقدم لئلا فليس عليه صوم صبيحة ذلك اليوم لأنه قدم
في الليل ولم يقدم في النهار وأحب إلى لوصله ولو قدم الرجل نهارا « وقد أظفر الذي نذر الصوم فعليه قضاء ذلك
اليوم وهكذا لو قدم بعد الفجر وهو صائم ذلك اليوم متطوعا أو لم يأكل فليس عليه أن يقضيه لأنه نذر « والنذر
لا يجزئ إلا أن ينوي صيامه قبل الفجر وهذا احتياط « وقد يحتمل القياس أن لا يكون عليه مضاه من
قبل أنه لا يصلي له أن يكون « فيه ما عمن نذره « وأما قلنا الاحتياط أن يماز أن يصام وليس هو كصوم
القطر وإنما كان عليه صومه بعد مقدمه فلا نقتلنا عليه قضاء وهذا أصح في القياس من الأول ولو أصبح
فيه صائم من نذر غير هذا أو قضا رمضان أحببت أن يعود لصومه « ملذذ وقضاؤه « يعود لصومه « ملذذ فلا ن
ولو أن فلا تقدم يوم القطر أو يوم الصبر أو التشريق لم يكن عليه صوم ذلك اليوم وعليه مضاه « لأنه ليس
في صوم ذلك اليوم طاعة ولا يقضى ما لا طاعة فيه « ولو قال الله على « أن أصوم اليوم الذي قدم فيه فلا نأبأ
بقدم يوم الاثنين كان عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه فلا نأبأ « كالتسليم « فإن تركه فيما يستقبل
قضا ما إلا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أضي أو أيام التشريق فلا يصومه ولا يقضيه « وكذلك إن كان في
رمضان لم يقضه وصام من رمضان كالأول إن نذر أن يصوم رمضان صام رمضان بالتسليم « وفيه
بالنذر « ولم يقضه « وكذلك لو نذر أن يصوم يوم الفطر أو أضي أو أيام التشريق « ولو كانت المسئلة بمحاله
وقدم فلا نأبأ الاثنين « وقد وجب عليه صوم شهر من يتأمر صامه « ما هو قضي كل اثنين فهم ما ولا يشبه هذا
شهر رمضان لأن حدثني أسخفه على نفسه بعد ما أوجب عليه صوم يوم الاثنين وشهر رمضان شي « أوجب الله
تعالى لائتي « دخله على نفسه « ولو كانت المسئلة بمحاله « وكان النذر أمرا « فكيف جعل رقتي كل ما مر
عليهما من حيثها « وإذا قالت المرأة على « أن أصوم « كلما حضي أو أيام حضي فليس عليها صوم ولا قضاء
لأنها لا تكون صائغة وهي حائض « وإذا نذر الرجل صوما أو صلا ولم ينوع عدا فاعلم ما ينوع من الصلاة تركت
ومن الصوم يوم لا هذا أقل ما يكون من الصلاة والصوم « قال الربيع « وفيه قول آخر يجزئ
ركعة واحدة « وفيه « يرى عن عمر أنه تغل ركعتان « رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر ركعة بعد عشر
ركعتان « وأن عثمان أوتر ركعة « قال الربيع « فلما كانت ركعة صلاته نذر أن يصلي صلاة ولم ينوع عدا
فصلي ركعة « كانت ركعة صلاته « بما ذكرنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى « وإذا قال الله على « عتي « ربة فأى
ربة أعني أجزاء

(فمن حلف على سبكي دار لا يسكنها)

(مثل الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل له فأناتقول فممن حلف أن لا يسكن هذا الدار وهو فاساكن أنه يومئذ بانفرد بمن ساقه حلف ولا يزعم عليه حنفاً أقل من يوم وليلة إلا أن يكون له نية في قبض الخروج قبل يوم وليلة فإنه حاشا إذا أقام يوماً وليلة أو يقول نويت أن لا أعمل حتى أجد من لا يسكنون ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يسكن الدار وهو فاساكن أخذ في الخروج مكانه فإن تخلف ساعة وهو يمكنه الخروج منها حث ولا يكره يخرج منها بسببه متحولا ولا يضره أن يتردد في محل متاعها وأخرج أهلنا ذلك ليس بسكن قال فأناتقول في الرجل يحلف أن لا يسكن الرجل وهما في دار واحدة ليس لهما مقاصير كل بيت يدخلها سكة أو كانت لهما مقاصير يسكن كل مقصورة منهما سكة وكان الحالف مع المظنون عليه في بيت سكة أو في مقصورة من مقاصيرها وفي حجر المقصورة يدون البيت وصاحبه المظنون عليه في البيت أنه يخرج مكانه حين حلف أنه لا يسكنه في البيت إلى أي بيت الدار شاء وليس له أن يسكنه في المقصورة قال كانت فيها البعير وإن كان معه في البيت وليس له مقصورة وأوله مقصورة وكان في مقصورة يدون البيت والآخر في البيت من المقصورة أنه أن أقام في البيت وفي المقصورة يوماً وليلة كان حاشا أن أقام أقل من ذلك لتفسير المسألة كنهه لم يكن عليه حث إذا خرج إلى أي بيت الدار ومقاصيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يسكن الرجل وهو ساكن معه في سكة أو في دار واحدة يخرج منها مكانه أو يخرج الرجل مكانه فإن أقام جميعاً ساعة بعدما يمكنه أن يتحول عنه حث وإن كانا في بيتين فحلف بينهما جازاً وليس لأحد من الجزئين باب فليست ههنا سكة وإن كانا في دار واحدة والمسألة أن يكونا في بيت أو بيتين يجرهما ويخرجهما واحد فاما إذا اقرق البيتان والجزءان فليست مسأكة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما إذا كانا في دار واحدة كلها إذا حلف لأبنة أو أمة خرجت البعير منه بلا نية فاما إذا كانت البعير نية فالبعير على ما نوى قال فأناتقول إذا نقل أهلها وعملها وترك متاعه فأناسخه أن يتخلل بجميع متاعه وأن لا يخلف شيئاً من متاعه وإن خلف شيئاً منه وأخلفه كله فلا حث عليه فإن خلف أهلها وولده فهو حاشا لأنه ساكن بعدوا المسألة التي حلف عليها المسألة منه ومن عماله لمن حلف أن لا يسكنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والنقطة والمسألة كنهه على البدن دون الأهل والمال والولد المتاع فإذا حلف رجل لتقتل فانتقل بسببه وترك أهلها وولده وماله فقدر وإن قال قائل ما خلفه فليس أرايت إذا سافر بسببه أبغض الصلاة ويكون من أهل السفر أرايت إذا انقطع إلى مكة بسببه أيسكون من حاضري المسجد الحرام الذين اتهموا لم يكن عليهم فلوذا قال نعم قيل فأنما النقطة والحكم على البدن لا على مال ولا على ولد ولا على متاع قال فأناتقول فممن حلف أن لا يسكن هذا الثوب وهو لابس فتركه عليه بعد البعير أن أثار ما شئت لأنه قلبه بعد بعينه وكذلك نقول فممن حلف لا يركب هذه الدابة وهو عليها فإن زلزل مكانه ولا كان حاشا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يسكن الثوب وهو لابس فقل المستثنى إلا ولدين أن لم يزعمه من ساعته إذا أمكنه تركه وحث وكذلك حلف أن لا يركب دابة وهو أركبها فإن زلزل مكانه والاحتشاش وهكذا كل شيء من هذا الصنف قيل فأناتقول فممن حلف أن لا يسكن بيتا ولا بنة له ومن أهل الحضارة فسكن بستان بيت الشعر فإنه أن كان بعينه معنى يستعمل عليه بالأمر الذي حلفه مثل أن يكون مع بقوم أتهدم عليهم بيت ففهم تراه فلا شيء عليه سكتا في بيت شعر وإن لم يكن له بيتين حلف وإن كانا أوجه بعينه أنه قبله أن الشمس محتجة وإن السكنى في السطوح والخروج من البيوت معصية وسرقة فقل أن لا يسكن بيتا فأنراه حاشا أن يسكن بيت شعر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن حلف الرجل أن لا يسكن بيتا وهو من أهل البادية أو أهل القرية ولا بنة فأى

ابن عند الله من قسبط
عن عطاء بن يسار عن
زيد بن ثابت أنه سأل
عند رسول الله بالقيم
فلم يجبهها (قال
الشافعي) وفي هذين
الحدِيثين دليل على أن
مجرد القرآن ليس بحث
ولكن يجب أن لا يترك
لأن النبي عليه السلام
سجد في الصبر وترك
حدثنا الربيع بن سليمان
قال الشافعي وفي التيمم
سبحوا أحب أن يدع
شأن من سجود القرآن
وأن تركه كرهته له
وليس عليه قضاء لأنه
ليس بفرض فإن قال
قائل ما الدليل على أنه
ليس بفرض فليس
السجود صلاة وقد قال
الله تعالى إن الصلاة
كانت على المؤمنين ككافة
موقرة فكان الموقوف
يحمل موقرة بالصدد
وموقرة بالوقت فأبان
رسول الله أن الله جعل
ثناؤه فرض خمس
صلوات فقال رجل
يا رسول الله هل على
غيرها قال لا إلا أن تطوع
فلا كان سجود القرآن
خارجاً عن الصلوات
المكتوبة كان سنة
اختياراً وأحب النيات

لا بدعه ومن تركه تركه
فمن لا يفرضوا غنا
مصدق رسول الله صلى الله
عليه وسلم في النعم لان
فيها مصدرا في حديث
أبي هريرة وفي مصدرو
التي صلى الله عليه في
النعم دليل على ما وصفت
لأن الناس مصدروا معه
الارجلين والرجلان
لا بدعان ان شاء الله
الفرض ولو تركه امرها
رسول الله بالذمة قال
الشافعي وأما حديث
زيد أنه قرأ عند النبي
صلى الله عليه وسلم
النعم فلم يصدقوه
ولله أعلم أن زيدا لم
يصدقوه لأن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يكن عليه
فرضا فأمره النبي به
« حدثنا الربيع »
أخبرنا الشافعي
أخبرنا إبراهيم بن محمد
عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار أن رجلا
قرأ عند النبي السجدة
فصدقها النبي ثم
قرأ آخرها السجدة
فلم يصدقها النبي
فقال يا رسول الله قرأ
فلان عندك السجدة
فصدقت وقرأت عندك
السجدة فلم تصدقها قال

يتشعرا وأدم وأخيه وأما وقع عليه اسم بيت أو حجارة أو مدر من حنث قال فإنا نقول فمن حلف أن
لا يسكن دار فلان فسكن دارا يئسه وبين رجل آخر أنه حنث وكذلك أن كانت الدار كاهله فسكن منها
يتاحنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يسكن دارا فلان ولم يتداركها فسكن
دارا له فيها شرك أو غيرها كان له أو أفلها لم يحنث ولا يحنث حتى تكون الدار كاهله خاصة (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاشترى فلان وأخرجه طعاما ولا يئنه لم يحنث
وأولاؤه يقولون أنكم تقولون فيمن حلف أن لا يأكل من طعاما اشتراه فلان فأكل من طعاما اشتراه فلان
وأخرجه أنكم تحنثونه أن كل منه قبل أن يقتسمه وزعمنا وزعمتم أنهما ان اقتسما فأكل الحالف مما صار
لذي لم يحنث عليه لم يكن عليه حنث والقول فيها على ما أجبتك في صدر المسئلة قال فإنا نقول من حلف
أن لا يسكن دار فلان قبلها فلان أنه ان كان عقد عينه على الدار لانه دار له لم يحنث ان سكنها وهي لنفسه
وان كان عقد عينه على الدار وجعل تسبته صاحبها فحنث من صفاته مثل قوله هذه الدار لى وقتة فذهب
تزوجها فلان ما شأننا سكنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يسكن دار فلان هذه بيتها
وباعها فلان فإن كانت بيته على الدار حنث باي وجه سكنها وان ملكها هو وان كانت بيته ما كانت لفلان
لم يحنث اذا نحرجت من ملكه وان لم يكن له نيته حنث اذا قال دار فلان هذه

(فمن حلف أن لا يسكن هذه الدار وهذا البيت فغير عين حله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإنا نقول لو أن رجلا حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت حتى صارت
طريقا أو حربة ذهب الناس فيها ذاهبين ومائين أنه ان كان في عينه سبب يستدل به على شئ من نيته وما أراد
في عينه حل على ما استدله وان لم يكن في عينه سبب يستدل به على شئ من نيته فإلا لزم عليه حنثا حتى يدخلها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يدخل هذه الدار فهدمت حتى صارت طريقا
دخلها لم يحنث لانها ليست بدار قال فإنا نقول فمن قال والله لا أدخل من باب هذه الدار فدخل
من بابها هذا لم يحنث لأنه حنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يدخل من باب هذه الدار
ولأنه حلف على بابها الى موضع آخر فدخل منه لم يحنث وان كانت نية فتوى من باب هذه الدار في هذا الموضع
لم يحنث قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو نوى أن لا يدخل الدار حنث قال فإنا نقول فمن حلف أن
لا يلبس هذا الثوب وهو قبض فقطعه قباه أو سراويل أو حبة انما شأننا الآن تكون له نية يستدل بها على
أنه لا حنث عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوبا وهو داهية فقطعه قباه
أو ثوبه أو ثوبه أو قطعته فلان أو ثوبا يلبس سراويل أو ثوبا يلبس سراويل أو ثوبا يلبس سراويل أو ثوبا يلبس سراويل
فهذا كله ليس وهو يحنث في هذا كله انما تكن له نية فان كانت نية لم يحنث الا على نيته ان حلف أن
لا يلبس القميص كان يلبس القميص فارتدى به لم يحنث وكذلك ان حلف أن لا يلبس الرداء كان يلبس الرداء
فلبس فيه لم يحنث وإذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوبا ثم ارتدى به لم يحنث بالثوب عليه أو ثوبا يلبس سراويل
من عليه فأصل ما يلبس عليه أن لا ينظر الى سبب عينه أو ثوبا ينظر الى سبب عينه ثم أحنث صاحبها
أو امرأته يحنث بها وان كان لا سبب متقدمة والآ عيان عذبة بعدا فقد حنث على مثاله وعلى خلاف
مثاله فلما كان هكذا كان حنثه على سبب عينه وأحنثه على سبب عينه أبا يتلو أن رجلا قال لرجل قد
نخلت دارى وقد وهنت مالي فحلف ليشر به أما يحنث ان لم يشر به وليس حلفه ليشر به بنية سبب ما
قاله فلا حلف أن لا يلبس هذا الثوب ثوبا ثم ارتدى به لم يحنث بالثوب عليه أو ثوبا يلبس سراويل أو ثوبا يلبس سراويل
ولا يحنث أبدا الا يلبس قال فإنا نقول فمن حلف أن لا يدخل دار فلان ففرق على ظهر بيته انه حنث لانه
دخلها من ظهرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان ففرق ففرقها فلم

ولامن ماعهذا الزهر ولا من ماعهذا الصر فشر بمن شياحت الآن تكون له نية فصنت على قدر نية
 واذا قال والله لا اكلت خبزا وزينا فاكل خبزا ولجأ لمبحث وكذلك كل شيء اكله مع ان يبتوي الزيت وكل
 شيء اكل به الزيت سوى الخبز فله ليس بمحنت وكذلك لو قال لا اكل زينا ولجأ فذلك كل ما اكل مع العلم
 سوى الزيت قال فان تقول لمن قال لا شئ او امرأته أنت طالق أو أنت حر فإن دخلت هاتين الدارين
 فدخلت احدهما ولم تدخل الاخرى له حائث وان قال ان لم تدخلها فانت طالق أو أنت حر فانه لا يخرج
 من بينهما الا بدخولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال لامرأته أنت طالق ان دخلت هاتين
 الدارين أو لا تمتأت حر فإن دخلت هاتين الدارين لم يحسب في واحدة منهما الا بان تدخلهما معا وكذلك كل
 عين حلف عليها من هذا الوجه قال فان تقول فين قال لعبد ربه أنت حر ان شئت ما فان شئت ما أجمع الحرية
 فيما حران وإن شأ أجمعها في حقهما وقان وإن شأ أحدهما الحرية وشأ الآخر الرق فالتى شاء الحرية
 حر ولا ربه عتقه هذا الذى لم يشأ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما قال الرجل لعبد ربه أنت حر ان
 ان شئت ما ليعتقا الا بان يشأ معا ولم يعتقا بان يشأ أحدهما دون الآخر وكذلك قال أنت حر ان شأ
 قلان وفلان لم يعتقا الا بان يشأ وفلان ولم يعتقا بان يشأ أحدهما دون الآخر ولو كان قال لهما يا
 شاه العتق فهو حر فأجاب شاه فهو حر شاء الآخر ولم يشأ قال فان تقول في رجل قال والله لن قسيتى حتى
 في يوم كذا وكذا لأفعلن بك كذا وكذا فقصاه بعض حقه انه لا يلزمه العين حتى يقضيه حقه كذا لانه ارابه
 الاستقصاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لرجل على رجل حق فحلف لن قسيتى حتى في يوم
 كذا وكذا لأفعلن لعبد لمن يومك فقصاه حقه كله الا درهمه أو فلسا في ذلك اليوم كدلم لم يحسب ولا يحسب
 الا بان يقضيه حقه كالمقبل أن يمر اليوم الذى قصاه فيه آخر حقه ولا يلزمه عبدا

(من حلف على غيره أن لا يفارق حتى يستوفى حقه)

« أخبرنا الربيع » قال قيل للشافعي فان تقول فان حلف أن لا يفارق غيره ماله حتى يستوفى حقه ففر
 منه أو أفلس له حائث الآن تكون له نية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يفارق
 غيره حتى يأخذ منه حقه ففر منه غيره لم يحسب لانه لم يفارقه هو ولو كان قال لا أفارق أو هو حنت في قول
 من لا يفرح الخطأ والغلبة عن الناس ولا يحسب في قول من طرح الخطأ والغلبة عن الناس فأما ان حلف
 لا يفارقه حتى يأخذ منه حقه فأفلس فصنت في قول من لا يفرح الخطأ والغلبة عن الناس ولا يحسب في قول
 من طرح الخطأ والغلبة عنهم قال فان تقول فيمن حلف لغيره أن لا يفارقه حتى يستوفى منه حقه
 فأحاله على غيره له آخر انه ان كان فارقه بعد الجمالة فانه حائث لانه حلف أن لا يفارقه حتى يستوفى ففارقه
 ولم يستوفى لمأحاله ثم استوفاه بعد « قال الربيع » الذى يأخذه الشافعي انه ان لم يفرط فحسب قرضه
 فهو مكره فلا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يفارق الرجل حتى يستوفى
 منه حقه فأحاله بعد على رجل غيره فأراه ثم فارقه حنت وان كان حلف أن لا يفارقه وله عتق لم يحسب
 لانه وإن لم يستوفى أو لا الجمالة فقد برى بالحوالة قال فان تقول فيمن حلف على غيره أن لا يفارقه حتى
 يستوفى حقه منه فاستوفاه فلما افترقا أصاب بعضهما بحاسا أو رمصا أو نكسا فانتقضه انه حائث لانه فارقه
 ولم يستوفى وانه ان أخذ حقه عرضا فان كان يسرى ما أخذه به وهو قيمته أو أدا ببيعته بعهده ولم يحسب
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفى منه حقه فأخذ منه حقه فبارى ثم
 وجد دنانير من جابا ونحسا ما حنت في قول من لم يفرح عن الناس الخطأ في الأيمان ولا يحسب في قول من
 يفرح عن الناس ما لم يجدوا عليه في الأيمان لان هذا اليمين بان أخذها أو فاقضه وهو قول عطائه
 يفرح عن الناس الخطأ والتسليم ورءاه عطاء فاذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفى حقه فأخذ حقه عرضا

في كتاب الله أن
 القصر في السفر في
 الخوف وغير الخوف
 معارضة من الله لأن
 الله فرض أن تقصروا
 كما كان ينشأ في كتاب الله
 أن قوله لا جناح عليكم
 ان تطلقتم النساء ما لم
 تحسوهن رخصة لأن
 حتما من الله أن
 يطلقوهن من قبل أن
 يحسوهن وكما كان
 ينشأ في كتاب الله ليس
 عليكم جناح أن تأكلوا
 من بيوتكم أو بيوت
 آباءكم إلى جميعها أو أشتاتا
 رخصة لأن الله تعالى
 حتم عليهم أن يأكلوا
 من بيوتهم ولا من
 بيوت آباءهم ولا جميعا
 ولا أشتاتا وأنا كان
 القصر في الخوف
 والسفر رخصة من الله
 كان كذلك القصر في
 السفر بلا خوف فمن
 قصر في الخوف والسفر
 قصر بخلافه ثم بسنة
 رسول الله ومن قصر
 في سفر بلا خوف قصر
 بنس السنة وان
 رسول الله أخبر أن
 الله تصدق بها على
 عباده فان قال قائل
 فأين الدلالة على
 ما وصفت قيل أخبرنا

مسلم وعبد الجعيد بن
عبد العزيز بن ابن
جريح قال أخبرني ابن
أبي عمار عن عبد الله
ابن براء عن يعلى بن أمية
قال قلنا من نزل الخطاب
أنا قال الله أن تقصروا
من الصلاة أن تقسم
أن يقتلكم الذين كفروا
فقدما من الناس فقال
عمر بن الخطاب ما سمعت منه
فقلت رسول الله فقال
صدقة تنفق الله بها
عليكم فاقبلوا صدقته
فسئل رسول الله على
أن القصير في السفر
بلا خوف صدقة
من الله والصدقة
رخصة لأحم من الله
أن يقصروا ودلت على
أن يقصر في السفر بلا
خوف إن شاء المسافر
وإن عاتبة قالت كل
ذلك قد فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم أتم
في السفر وقصر
«حدثنا الربيع»
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد الوهاب
ابن عبد الجعيد بن أيوب
الضحاقي عن محمد
ابن سيرين عن ابن عباس
قال سافر رسول الله من
مكة إلى المدينة آمنا
لأننا لا نلحق الله فسلمى
ركعتين وحديثنا الربيع

فإن كل المرض الذي أخذ فيه ما له علم من الدين لم يحن وإن كان قيسه أقل مما علم من الدين يحن
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لعمره والله لا أأقرق حتى أخلصق فإن كانت فيه حتى
لا يبقى عليه من حتى شيء فأخذه من عرض أبيسوى ولا يسوى برئ ولم يحن لأنه قد أخذ شيئا ورسمه من حقه
ورئى الغريم من حقه وكذلك إن كانت ينسحق أو استوفى ما أراضى به من جميع حتى وكذلك إن قال
رجل لرجل والله لأفعلنك حقل فوهب صاحب الحق حقه للخالف أو تصدق به عليه أو دفع به إليه سلعة
لم يحن إن كانت تنسحق حلف أن لا يبقى على شيء من حقل لأنه دفع اليه ما رضى به فقد استوفى فإن لم تكن
له نية فلا يراد بالآباء أن يأخذ حقه ما كان إن كانت ذات بر قد تارة وأدراهم قدراهم لأن ذلك حقه ولو أخذ
فيه أضعاف ثمنه لم ير أن ذلك غير حقه وسد الفرق أن ينظر قامن مقامهما الذي كان عليه ومجلسهما

«من حلف أن لا يشكّل بحال فتكفل بنفس رجل»

(قيل الشافعي) رحمه الله تعالى فأنقول فبين حلف أن لا يشكّل بحال أبدأ فتكفل بنفس رجل أنه إن
استثنى في حاله أن لا مال عليه فلا حنث عليه وإن لم يستثن ذلك فخلبه المال وهو حنث (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ومن حلف أن لا يشكّل بحال أبدأ فتكفل بنفس رجل لم يحنث لأن النفس غير المال
قال فأنقول فبين حلف أن لا يشكّل لرجل بكفالة أبدأ فتكفل لو كلف بكفالة عن رجل ولم يعلم أنه
وكيل الذي حلف عليه فإنه إذا لم يكن عليه ذلك ولم يكن ذلك الرجل من وكلائه وحشمه ولم يعلم أنه من سببه
فلا حنث عليه وإن كان من غير ذلك منه فإنه حنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يشكّل
لرجل بكفالة يكون له عليه ما سبل لنفسه فمن نوى هذا فكفل لو كلف في مال المحلوف حنث وإن كان
كفل في غير مال المحلوف لم يحنث وكذلك إن كفل لوالده أو زوجته أو ابنه لم يحنث

«من حلف في أمر أن لا يفعل غدا ففعله اليوم» (قيل الشافعي) رحمه الله تعالى فأن
نقول في رجل قال لرجل والله لأفعلنك حقل غدا ففعله اليوم أنه لا حنث عليه لأنه لم يرد عليه القضاة إذا أراد
وجه القضاة فأنزج القدعة وليس عليه مقدر وهو قول مالك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال
لرجل والله لأفعلنك حقل غدا ففعله اليوم لم يحنث لأنه لم يحنث من قبل أن قضاء غدا ففعله
اليوم كما يقول والله لا كلنل غدا ففعله اليوم لم يحنث وإن كانت تنسحق عن عبد الجعيد أن لا يخرج غد حتى
أفعلنك حقل ففعله اليوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال والله لا كلن هذا الغدا ففعله اليوم فأكمل
بعضه اليوم وبعضه غدا إن حنث لأنه لم يأكله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبالسباط بحال وأما
يقال السبب بساط العين عند أصحاب مالك كأنه حلف أن لا يلبس من غزل أمر أنه فاعت الغزل واشترت
طعاما فأكله فهو عندهم حنث لأن بساط العين عندهم أن لا يتنفع بشيء من غزلها فإذا أكل منه فقد اتنعف
به وهو عند الشافعي بحال «قال الربيع» فتنق الشافعي البساط وعرفه بالنار (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى إذا حلف الرجل فقال والله لا كلن هذا الطعام غدا ولا ألبس هذا الثياب غدا ولا أركب هذا الدواب
غدا فأتى الدواب وسرق الطعام والياب قبل الشدق ذهب إلى طرح الأكرام عن الناس طرح هذا قريبا
على الأكرام فإن قيل فابشهم من الأكرام قبل ما وضع الله عز وجل عن الناس أعظم ما قال أحد الكفرة به
أنهم إذا كرهوا عليه فعل قولهم الكفر مغفور لهم من فوعا عنهم في الله أو آخره ذلك قول الله عز وجل
من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره ما لا يكره ولا يكره ما لا يكره ولا يكره ما لا يكره ولا يكره ما لا يكره
وعقلنا أن الأكرام هو أن يلبس بغير فعل منه فأناتلف ما حلف ليفعل فيمسا فقد غلب بغير فعل منه وهذا
في أكثر من معنى الأكرام ومن أنكره من أنكره عينه ولم يرفعها عنه كان حاتا في هذا كله (قال الشافعي)

حدثنا الشافعي أخبرنا
ابراهيم عن أبي يحيى
عن طلحة بن عمرو عن
عطاء بن عائشة قالت
كل ذلك ففصل رسول
الله آم في السفر وقصر

(باب الخلاف في ذلك)

أخبرنا الربيع قال قال
الشافعي رضي الله عنه
قال في بعض الناس من
آتم في السفر فسدت
صلاته لأن أصل فرض
الصلاة في السفر ركعتان
الا أن يجلس قدر التشهد
في مثنى فيكون ذلك
كالقطع للصلاة أو يدرك
مقبيا بآتمه في صلاته
قبل أن يسلم منها فتم
قال فيقال ما قلت
للسافر أن يتم ولا يصح
عليه قول أن يقصر

قال فكيف قلت أ رأيت
لو كان المسافر إذا صلى
أربعاً كانت اثنتان منها
نافلة أو كانت أن يصلي
خلف مقبياً لقد كان
يلزمك في قولك أن
لا يصلي خلف مقبياً أبداً
الافسد صلاته من
وجهين أحدهما أنه
خطأ عندنا ناقصة
بفرضه والاخر أنك
تقول إذا اختلفت
نية الإمام والمأموم

رجحه الله تعالى وكذلك لو لحق لم يضمنه حقه عند ما فات من التدبيرة أو بغير علم لم يثبت (قال الشافعي)
رجحه الله تعالى وكذلك الأعيان بالطلاق والعناق والأيمان كلها محل البين بالله (قال الشافعي) رجحه الله
تعالى وأصل ما ذهب إليه أن بين المكر غير ثابتة عليه ما أحسب به من الكتاب والسنة (قال الشافعي)
رجحه الله تعالى وإذا لحق لم يضمنه رجلاً حقه إلى أجل بسببه إلا أن يشأه أن يؤخره فبات صاحب الحق أنه
لا يضمن حقه ولا عين عليه لورثة المثل من قبل أن الحلت لم يكن حتى مات الموقوف لم يضمنه وكذلك لو لحق
لم يضمن حقه إلى أجل مما لا أن يشأه فلا نفي في ذلك الذي جعل المشيئة إليه قال فانا نقول فبين حلف
لم يضمن فلا نفيه رأس الشهر أو عند رأس الشهر وإذا أسهل الشهر إلى الشهر أو إلى أسهل الهلال فإنه لم يضمن
الهلال ويومها حتى تقرب الشمس وكذلك الذي يقول في رمضان ليلة الهلال ويومه وكذلك إذا قال في
رمضان وأني هلال شهر كذا وكذا فله حتى يهل هلال ذلك الشهر فإن قاله إلى أن يهل الهلال فله ليلة الهلال
ويومه (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف لم يضمنه حقه إلى رأس الشهر أو عند رأس الشهر وأني
أسهل الهلال أو عند أسهل الهلال وجب عليه أن يقضه حين يهل الهلال فإن حلف ليلة فضمنه ليلة يهل
الهلال فخرجت الليلة التي يهل فيها الهلال حنث كما بحث لو حلف لم يضمنه حقه يوم الاثنين فبانت الشمس
يوم الاثنين حنث وليس حكم الليلة حكم اليوم ولا حكم اليوم حكم الليلة (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا
قال والله لا أقضيتك حقه إلى رمضان فلم يقضه حقه حتى يهل هلال رمضان حنث وذلك أنه حذبا للهلال كما
تقول في ذلك حق فلان على فلان كذا وكذا فإذا هلال كذا وكذا فإذا هلال الهلال ففصل الحق قال فانا نقول
فبين قال والله لا أقضيتك حقه إلى حين أو إلى زمان أو إلى دهر إن ذلك كله سواء وإن ذلك سنة (قال
الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا قال والله لا أقضيتك حقه إلى حين فليس في الحين وقت معلوم يبره ولا بحث
وذلك لأن الحين يكون سنة الدنيا كلها وما هو أقل منها إلى يوم القيامة والقتال قال هذا أن يقال له إنما
حلفت على ما اتصل ولا تعلم قصيره إلى علنا والوعود أن تقضيه قبل انقضاء يوم لأن الحين يقع عليه من
حين حلفت ولا تحنث أبداً لأنه ليس للحين غاية وكذلك الزمان وكذلك الدهر وكذا كل كلمة مفردة ليس لها
ظاهر يدل عليها وكذلك الأحقاب

(من حلف على شيء أن لا يفعله فأمر غيره ففعله)

(قال الشافعي) رجحه الله تعالى فانا نقول فبين حلف أن لا يشتري عبداً فأمر غيره فأشترى له عبداً أنه حانث
لأنه هو المشتري إذا أمر من يشتريه إلا أن يكون له في ذلك نية أو يكون بينه على أمر قد عرف وجهها أنه إنما
أراد أن لا يشتريه هو لأنه قد غبن غير مرتقى اشتراؤه فإذا كان كذلك فليس بحانث وإذا كان غنا كره شراء
العبداً أصلاً فأمر أماناً أو أمر غيره وكذلك لو حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره فباعها أنه يحنث إلا أن
تكون له نية (قال الشافعي) رجحه الله تعالى إذا حلف أن لا يشتري عبداً فأمر غيره فأشترى له عبداً يحنث
الآن يكون نوى أن لا يشتريه ولا يشتريه لأنه لم يكن في عقد شرائه والتي في عقد شرائه أنه غيره عليه
العهدة ألا ترى أن الذي في عقد شرائه لو زاد في غنمه على ما يباع به مثله ما لا يخاف الناس فيه أو يرى من
عسار يبيع وكان لا ضمان لا يأخذ لشراؤه غير شرائه (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف
الرجل أن لا يطلق امرأته ففعل أمرها يدها فطقت نفسها لم يحنث إلا أن يكون جعل لها خلاصاً وكذا
لو جعل أمرها في غير ما طلقها (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف لمضرب عبداً فأمر غيره فضربه لم
يؤثر إلا أن يكون نوى لمضرب بآمره وهكذا لو حلف أن لا يضربه فأمر غيره فضربه لم يحنث إلا أن يكون نوى
أن لا يأمر غيره بضربه « قال الربيع » الشافعي في مثل هذا نقول في موضع آخر فانا حلف لمضرب عبداً
فان كان من يلى الأشياء بيده فلا يبرح يضرب به بيده فإن كان مثل الوالي أو من لا يلى الأشياء بيده فلا غلب

فستحلاصة الأمر
ونسبة الامام والمؤمن
مختلفة ههنا في أكبر
الاشياء وثقل تعدد
الصلاة قال الفأقول
اذا دخل خلف المقيم
حال فرضه قلت بانه
يصير مقبما أو هو
مسافر قال بل هو
مسافر قلت فمن
أين يحول فرضه قال
قلنا اجماع من الناس
أن المسافر اذا صلى
خلف مقيم يتم قلت
وكان ينبغي أن نعلم
في أن المسافر أن يتران
شاكيا ولا سنة أن
يدخل هذا على أنه أن
يتم وقلته قلت فيه
قولا لا حال وما هو قلت
أرايت المصلي المقيم
ان يجلس في مشى من
صلاته فندرك تشهد
أيقطع ذلك صلاته قال
لا ولا يقطعها الا
السلام والكلام أو
العمل الذي يفسد
الصلاة قلت فلم أرعت
أن المسافر ان يجلس
في مشى قلدر
التشهد وهو ينوي حين
دخل في الصلاة في كل
حال أن يصلي أربعا
فصلى أربعا ثم صلاته
الآن الاوتين الفرض

أنت اعم يا مرزا أمر ضرب بقدر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يبيع لرجل شيئا
فدفع الخوف عليه لمصلحة الرجل فدفع ذلك الرجل السلعة الى الخائف فباعها لمحت لا يبيع سبعا الذي حلف
أن لا يبيعه الا الآن يكون نوى أن لا يبيع سلعة على كذا فلان فصحت فلو حلف أن لا يبيع لرجل سلعة
فدفعها الى غيره لبيعها فدفع ذلك الغير الى الذي حلف أن لا يبيع له السلعة لمحت الخائف من قبل أن يبيع
الثالث غير جائز لانه اذا وكل رجلا يبيع له فليس له أن يوكل بالبيع غيره ولو كان حين وكله اجازة له أن يوكل
من رأى فدفعها اليه فباعها فان كان نوى أن لا يبيع في أمرى لم يثبت وان كان نوى أن لا يبيع بحال لمحت
لانه قد باعها

(من قال لا مرا أنه أنت طالق ان خرجت الابناني)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لا مرا أنه أنت طالق ان خرجت الابناني ثم قال له قبل أن
تسأله الاذن أو بعد ما سأله به قد أدنتك فخرجت لم يثبت ولو كانت المسئلة محالة فأذن لها ولم تعلم وأشهد
على ذلك لم يثبت لانها قد خرجت بذاته فان لم تعلم فأبى في الورع أن لو حثت نفسها من قبل أنها عاصية
عند نفسها حين خرجت بفرضه وان كان قد أدنت لها ذلك قال قائل كيف لم تحتنه وهي عاصية ولا تجعله
بارا الا أن يكون شر وحبها عليها بذاته قل أرأيت رجلا غصب رجلا حقا أو كان له عليه من غلبه الرجل
والغاصب اللطيل لا يعلم أمأيرا من ذلك أرأيت أنه لو مات وعلمه دين غلبه الرجل بعد الموت أمأيرا قال
فأنا نقول فمن قال لا مرا أنه ان خرجت الى موضع الابناني فأنت طالق ثم قال لها اخرجي حيث شئت فخرجت
ولم يعلم فانه سواء قال له في بيته ان خرجت الى موضع الابناني أو لم يقل له الى موضع فهو سواء ولا حث عليه
لانه اذا قال ان خرجت ولم يقل الى موضع فأتاها الى موضع وان لم يقله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى مثل
ذلك كله أقول لا حث عليه قال فاننا نقول فمن حلف أن لا يذن لا مرا أنه ان تخرج الا في عيادة مريض
فأذن لها في عيادة مريض ثم عرضت لها حاجة غير العيادة وهي عند المريض فذهبت فيها فانه اذا أذن لها في
عيادة مريض فخرجت الى غير ذلك لم يثبت لانها ذهبت الى غير المريض بفرضه فلا حث (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى مثل ذلك أقول لانه لا حث عليه قال فاننا نقول فمن حلف أن لا يذن لا مرا أنه بانخرج
الى العيادة مريض فخرجت من غير أن يذن لها الى حمام أو غير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال
الرجل لا مرا أنه أنت طالق ان خرجت الابناني أو ان خرجت الى مكان أو الى موضع الابناني ولعين على مرة
فان أذن لها مرة فخرجت ثم عدت فخرجت لم يثبت لانه قد خرجت ثالثة وكذلك ان قال لها أنت
طالق ان خرجت الا ان أدنتك فأذن لها فخرجت ثم عدت فخرجت لم يثبت ولكنه لو قال لها أنت طالق كلما
خرجت الابناني أو طلق في كل وقت خرجت الابناني كل هذا على كل خرجة فأى خرجت خرجت بفرضه
فهو حائث ولو قال لها أنت طالق متى خرجت كان هذا على مرة واحدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا
حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان الا أن يذنه فحلف الذي حلف على انه قد دخلها حث ولو لم يمت والمصلحة
بالحال فأذن له ثم رجع عن الاذن فدخل بعد رجوعه لم يثبت لانه قد أدنت مرة قال فاننا نقول فيمن
حلف بعتق غلام لم يضر منه حال يتهرب يبيع له على حث حتى يضربه (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى يبيع ما شاء ولا يحال يتهرب يبيع له على بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من حث بعتي وله
مكاتيون وأمها وألاد ومدر ون وأشخاص من عبيد لم يثبت فمهم كلهم الا في المكاتب فلا يثبت فيه الا بان
ينوبه في محالته لان الظاهر من الحكم أن مكاتبه خارج عن ملكه بمعنى داخل فيه بمعنى فهو بحال يتهرب

(١) لعله نقوه بالضير أو سقط من الكلام مقول القول تأمل كتيبه مصححه

قلت فاشأن عائشة
كانت تقيم الصلاة قال
انها تأتول ما تأتول
عثمان قال الشافعي
فقال فأتقول في قول
عائشة قلت أقول ان
معناه عندي على غير
ما أردت بالدلالة عنها
قال وما معناه قلت ان
صلاة المسافر أقربت
على ركعتين ان شاء
قال وما دل على أن هذا
معناه عندها قلت انها
أعت في السفر قال فما
قول عروة فانها تأتول
ما تأتول عثمان قلت
لا أدري أتأولت أن لها
أن تتم وتقصير فاختارت
الاحتكام وكذا ثروت
عن النبي وما روي عن
النبي وقالت عائشة أوى
بها من قول عروة انها
ذهبت اليه لو كان
عروة يذهب اليه غير هذا
وما أعرف ما ذهب اليه
قال فلفسه حكاه عنها
قلت فاعلمت حكمها عنها
وان كان حكمها فقد
يقال تأول عثمان أن
لا يقصر الا شاف وما
نقف على ما تأول
عثمان خير اصحبا قال
فعلوها تأولت أمهم
المؤمنين قلت تأول
للمؤمنين أمأوي تقصر

أن الله جعل وعز وضع عن الأمة لخطأ والنسيان وفي قول غيره بحث فانما خلف أن لا يكلم رجلا فأرسل
اليه رسولا أو كتب اليه كتابا أو راع أن يبحث ولا يسير في أن يبحث لأن الرسول والكتب غير الكلام
وأن كان يكون كلاما في حال ومن حشده ذهب إلى أن الله عز وجل قال وما كان ليشتر أن يكلمه الله الا وحيا
أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بذاته ما يشاء الآية وقال ان الله عز وجل يقول في المنافقين قل
لا تعسر وأن تؤمن لكم قد بنا أنا لله من أخباركم وانما بناهم بأخبارهم بالوحي الذي ينزل به جبريل على النبي
صلى الله عليه وسلم ويخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم بوحى الله ومن قال لا يبحث قال ان كلام الأدميين
لا يشبه كلام الله تعالى كلام الأدميين بالوجه الأخرى لو هجر رجل رجلا كانت الهجرة تحرمه عليه فوق
ثلاث فكسب اليه أو أرسل اليه وهو يقدر على كلامه لم يخبره هذا من هجرته التي بآتم بها (قال الشافعي)
رجله الله تعالى وانما خلف الرجل ناقض أن لا يرى كذا وكذا الأربعة اليه فأت ذلك القاضي فزاد ذلك الشيء
بعدمه لم يبحث لأنه ليس ثم أحد يرفعه اليه ولو أقبل موته فإرفعه اليه حتى مات حنت ولو أن قاضيا
بعدمه فرفعه اليه لم يزل لا لم يرفعه اليه القاضي الذي أحلفه لرفعه اليه وكذلك اذا عرل ذلك القاضي لم يكن
عليه أن يرفعه اليه القاضي الذي خلف بعدمه لأنه غير المحلوف عليه ولو عرل ذلك القاضي فان كانت نيته
لرفعه اليه ان كان قاضيا فإرفعه اليه وهو غير قاض لم يكن عليه أن يرفعه اليه ولو لم تكن له نية فبحثت
أن يبحث ان لم يرفعه اليه وإن أهمل لرفعه ساعة أمكنه رفعه فأت يبحث ولا يبحث إلا بان يكتسبه رفعه
فيقرض حتى يموت وان علم جميعا فعليه أن يخبر وان كان ذلك محظرا واحدا وانما خلف الرجل ما له مال وله
عرض أو دين أو مباح لأن هذا مال إلا أن يكون نوى شيئا فلا يبحث الا على نيته (قال الشافعي) رجله الله
تعالى وانما خلف الرجل ليضرب عن عديمه ما تسرو فجميعها فضر به بها فان كان يحيط العلم أنه اذا ضربه بها
حاسته كلها فقدر وان كان يحيط العلم أنها لا تملح كلها لم يبر وان كان الصلح ضيفا فالدعوى ولا تملح
فضر به بها ضربه لم يبحث في الحكم وبحسن في الورع فان قال قائل فما الحق هنا قيل محقول أنه اذا
ما سألته ضربه بها مجموعة وغير مجموعة وقد قال الله عز وجل وخذ بيعة منهم فان ضربه ولا يبحث وضرب
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا نضوا في الزنا باثكال الفضل وهذا في مجموع غير أن اذا ضربه بها ماسته
(قال الشافعي) رجله الله تعالى وانما خلف الرجل ليضرب عن عديمه ما لم يقل ضربه بشيء فأت يضرب ضربه
إياه خفيقا أو شديد لم يبحث لأنه ضارب في هذا كله (قال الشافعي) رجله الله تعالى وانما خلف الرجل لن
فعل عبده كذا ليضربه ففعل ذلك العبد وضربه بالسيد ثم عاد ففعله لم يبحث ولا يكون الخلف الامر واحدة
(قال الشافعي) رجله الله تعالى وانما خلف الرجل لا يهمل رجل هتفت صدق عليه بصدقة فهي هتوه وحادث
وكذلك لو نكله فأنكض هبة وكذلك ان أعزها لها هبة فاما ان أسكنه فلا يبحث انما السكنى عارية لم يملكه
انها لو متى شاء أن يرجع فيها وكذلك ان حبس عليه لم يبحث لأنه لم يملكه ما حبس عليه (قال الشافعي)
رجله الله تعالى وانما خلف الرجل أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عديم حنت وان خلف أن لا يركب
دابة العبد فركب دابة العبد لم يبحث لأنها ليست لعبد ألا ترى أنه اذا علمها مضاف اليه كما يضرب اسمها
المعاشها وان كان حرا أو يضاف للعلمان الى العلم وهم أحرار فيقال علمان فلان وتضاف الدار الى القيم
عليها وان كانت لقيرة « قال الربيع » قلت ألا يضاف العلم الى الدابة والسرور الى الدابة يقال للعلم
الحمار ورجل الحمار وليس علم الدابة العلم ولا السرور (قال الشافعي) رجله الله تعالى وانما خلف العبد
بلفظ غش أو أنه سلبه فخرج فأصاب شيئا عليه فيه قدية أو تظاهرة أو لي غش فلا يجوز في هذا كله
أن تصدق ولو أن لم يسبه من قبل أنه لا يكون ما كماله وأن لما كنه أن يخرج من يده وهو مخالف للسر

بوجهه أثنى فتصدق به لأن الحر عكف على أن تصدقه وعلمه الصام في هذا كله (١) فإن كان هذا شئ منه بل كان مولا فليس له أن يتعصمه وإن كان منه بغير إذن مولا فإن كان الصوم يضرم على المولى كان له أن يتعصمه فإن صام بغير إذن مولا في الحال التي له أن يتعصمها أجزأه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بحسب الناس في الحكم على الظاهر من أبحاثهم وكذلك أمرنا الله تعالى أن نحكم عليهم بما ظهر وكذلك أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك أحكام الله وأحكام رسوله في الدنيا فأما السرائر فلا يعلمها إلا الله فهو يدين بها ويحرم ولا يعلمها غيره ملك مقرب ولا نبي مرسل ألا ترى أن حكم الله تعالى في المنافقين أنه يعلمهم مشركين فأوجب عليهم في الآخر حنهم فقال عز وجل إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وحكم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحكام الإسلام بما أظهر وأمنه فليس غلبهم بما ولا يأخذهم ما لا يؤمهم أن يناكحوا المسلمين ويكفهمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرفهم بأبحاثهم بأثباته الواجبة ومع ذلك منهم من يسلطهم عليهم فظهر من التوبة والرجوع بأثباتهم كأذن بالتوبة ومثل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع الناس أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فأما قالوا عاصم يوم أمي ذمهم وأموالهم إلا بحقوقها وحسابهم على الله وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المذود فأما على رجل حدثاً ثم قام خطيباً فقال أيها الناس قد آن لكم أن تهتروا من محارم الله فمن أصاب منكم من هذه القاذورات شأني فليست بستر الله فإنه من يدلنا صفتهم نعم عليه كآل الله وروى عنه أنه قال تولى الله منك السرائر ودرأ عنك بالنيات وسقط عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أعيا نابسر وانكم تحتمسون إلى ولعل بعضكم أن يكون الخن ينجب من بعض فأقصى له على نحو ما سمع منه فن قضيت بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فأما الأقطع فقطعة من النار ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الجبارين وأمرنا أنه وفدها برجل له بهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنصروها فإن جاءت به كذا فهو الذي ينهمه وإن جاءت بها فلا أراه إلا قد كذب عليها فإلتفت به على التبع المأكروه وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إن أمره ليس بولا ما حكم الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لأحمس الحق أن يحكم على خلاف الظاهر ما كان ذلك لأحد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم عايناه به الواجوب بما جعل الله تعالى فيه مما يجعل في غير من التوفيق فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتول أن يقضي الأعلى الظاهر والباطن بأمره وهو يعرف من الدلائل بتوفيق الله إياه ما لا يعرف غيره فغيره أولى أن لا يحكم الأعلى الظاهر والباطن في هذه الأمان كلها إلا خلف الرجل لأبيه فإنه إذا كانت العين فيه فإعين على ما روى قبل لم يسمع كل ما كان في هذا الكتاب فإنا نقول فهو قول ما قال قال نعم والله أعلم

(باب الأشهاد عند الدفع إلى التأي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وابتلوا النسا حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم بهن مؤثماً فادفعوا إليهم وألهمهم ولا تأكلوا أموالهم أن يتكبروا ومن كان غنيا فليستف ومن كان فقيراً فليأكل مما يملك من المعروف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم الآية (قال الشافعي) ففي هذه الآية معنيان أحدهما الأمر بالأشهاد وهو (٢) في مثل معنى الآية قبله والله تعالى أعلم أن يكون الأمر بالأشهاد لالة لاحتمال وقوع قول الله عز وجل وكفى بالله حسيباً كالدليل على الانحياز في تركه لا الشهاد لأن الله عز وجل

ثم أعت بعد وما لها في آتاهم المؤمنين قبل القصر وبعده سواء وقد نصرت بعد رسول الله وأعت قال أما إن ليست على مثل مسألة بأن أصل ما أذهب إليه وتذهب إليه أن ليس في أحد مع رسول الله جهة وإنما ذهب إلى أن فرض القصر إن أن القصر رخصة لا حتم وكذلك وإن في السنة قلت ما خفي على ذلك ولكني أحببت أن تكون على علم من أتى أوله سلك طريقاً في صلاة السفر الأخطأ في ذلك الطريق فتكون أوفر لجميع فوق قال فقد عاب ابن مسعود على عثمان اتعاصه عنى قلت وقام فصرى بأصحابه في منته فأم قتل في عبت على عثمان الأعام وأعت قال الخلف ثمر قال نعم قلت وهذا ما وصفت من احتج بك بما عكف قال وما في هذا مما عكف قلت أرى أن ابن مسعود كان يتم وهو يرى الأعام ليس له قال ما يجوز أن يكون ابن مسعود أم

(١) لعله فإن كان هذا أثنى منه أي كان ما وجب فيه الذم والحنث أثنى الخ تأمل
(٢) قوله وهو في مثل معنى الآية قبله هي قوله تعالى وأشهدوا ذات أيهم وقد كان قبل هذا الباب باب الشهاد في البيوع فنتقله السراج الملقب إلى كتاب البيوع في الجزء الثالث فأرجع إليه كعبه

يقول وكفى بالله محسباً أي أنتم تشهدوا والله تعالى أعلم والمعنى الثاني أن يكون ولي النبی المأمور بالرفع
 السماعه والأشهاد به عليه يراً بالشهادة عليه أن يحمد الیتم ولا یراً غیره أو یكون مأموراً بالاشهاد عليه
 على الدلالة وقد یراً غیر شهادة إذا صدق الیتم (قال الشافعی) رحمه الله تعالى والآیه بحتمه العنین معاً
 (قال الشافعی) رحمه الله تعالى وليس فی واحد من هاتین الآتین نسمة یهود ونسمة شهدو فی غیرهما
 وثلاث النسمة تدل على ما یجوز فیهما ولی غیرهما وتدل معهما النسمة ثم ما لا أعلم أهل العلم اختلفوا به وفي
 ذكر الله عز وجل الشهادات دلالة على أن لشهادته حکماً وحکماً والله تعالى أعلم أن یقطع بهایین التنازعین
 بدلالة كذب الله تعالى ثم ستر رسول الله صلى الله علیه وسلم ثم إجماع سنذکر فی موضعه قال الله عز وجل
 واللات یأتین الفاحشة من نسائکم فاستشهدوا علیهن أریعة منکم فان شهدوا الآیه فسی الله فی الشهادة
 فی الفاحشة والفاحشة ههنا والله تعالى أعلم الزنا وفي الزنا أریعة تشهدوا لآیه فسی الله فی الشهادة
 لا امرأه فهم لان الظاهر من الشهادة حال صامتدون التسامولت السنة على آیه لا یجوز فی الزنا أقل من
 أریعة تشهدوا على مثل ما دل علیه القرآن فی الظاهر من أنهم رجال محضون فان قال قائل الفاحشة تحتل
 الزنا وغیره فدل على أنها فی هذا الموضع الزنا ودون غیره قبل كذب الله ثمة فیصلی الله علیه وسلم ثم ما
 لا أعلم عالماً خالف فی قول الله عز وجل فی الآتی یأتین الفاحشة من نسائکم عسکن حتى یجعل الله
 لهم سبیلاً ثم زلت الزانية والزانی فاحلوا کل واحد منهما مائة جلدة فقال رسول الله صلى الله علیه وسلم
 قد جعل الله لهم سبیلاً البکر بالبکر جلد مائة وتغیر ببغلم والتیب جلد مائة والرجم ودل الله ورسوله
 صلى الله علیه وسلم أن هذا الحد انما هو على الزنا بدون غیرهم لم أعلم فی خلق عاقل من أهل العلم فان قال قائل
 ما دل على أن لا یقطع الحکم فی الزنا بأقل من أریعة تشهد قال آیه الإنسان من کتاب الله عز وجل بدلان على
 ذلك قال الله عز وجل فی القذف لو اجأوا علیهم باربعة شهداء فاذنم باؤابا شهداء فلو ان عند الله هم
 الکاذبون بقول لو اجأوا علی من قد ذنبا ان باربعة شهداء بما قالوا وقول الله عز وجل والذین یرمون
 المحصنات ثم باؤابا بعد شهادة فاحلدهم بما عانین جلده ودل على ذلك مع الاكتفاء بالتزید السنة ثم الاثر
 ثم الإجماع «أخبرنا الربیع» قال أخبرنا الشافعی قال أخبرنا مالك عن سہیل بن أبی صالح عن أبیہ عن
 أبی هریرة رضي الله تعالى عنه أن سعداً قال بارسول الله أرايت لو وجدت مع امرأتی رجلاً أمهله حتى آتی
 بأریعة تشهد قال رسول الله صلى الله علیه وسلم نعم «أخبرنا الربیع» قال أخبرنا الشافعی قال أخبرنا
 مالك عن یحیی بن سعید عن ابن السبأ أن علی بن أبی طالب رضي الله تعالى عنه سئل عن رجل ورجل وجمع
 امرأته رجلاً فقتله أو قتلها فقال أن لم یأت بأریعة تشهد فلیط رمته وشهد ثلاثة على رجل عند عذر بارنا
 ولم یثبت الرابع فخذ الثلاثة ولم أعلم الناس اختلفوا فی أن لا یقام الحد فی الزنا بأقل من أریعة تشهد

(باب ما جاء فی قول الله عز وجل واللات یأتین الفاحشة من نسائکم حتى ما یقبل یمن من الحبس والآتی)

قال الله جل ثناؤه واللات یأتین الفاحشة من نسائکم فاستشهدوا علیهن أریعة منکم فان شهدوا فامسکوهن
 فی البیوت فیدل على أمور منها أن الله عز وجل سماهن من نساء المؤمنین لان المؤمنین المخاطبون بالقرائن
 یجمع هذا أن لم یقطع العصمة بینناز واجهن وینهن فی الزنا وفي هذا لا یقدل على أن قول الله عز اسمه
 الزانی لا ینکح الا زانیة أو مشرکة والزانة لا ینکحها الا زان أو مشرک كما قال ابن السبأ ان شاء الله تعالى
 منسوخه «أخبرنا الربیع» قال أخبرنا الشافعی قال أخبرنا یحیی بن سعید قال قال ابن
 السبأ ینکحها الا نکحها الا بأبی منکم فمن من آیاه السبلین وقال الله عز وجل فامسکوهن فی البیوت
 یشبه عنی والله تعالى أعلم أن ینکحها الا نکحها الا بأبی منکم فامسکوهن فی البیوت
 یشبه عنی والله تعالى أعلم أن ینکحها الا نکحها الا بأبی منکم فامسکوهن فی البیوت

وبدل اذا تم قطع العصبة بينها وبين زوجها بالزنا باس أن يتكسر امرأته وان ذنت ان خلف لو كان يحرم ثم كاحها
 قطعت العصبة بين المرأة وتزنى عندئذ زوجها بينه وأمر الله عز وجل في الآية بأن يتكسر من النساء
 بأن يحسن في السوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا منسوخ بقول الله عز وجل الزانية والزاني
 في كتاب الله تعالى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل فان ما وصفت من ذلك قيل ان شاء الله
 تعالى أيايت اذا أمر الله في الآية بأن يتكسر من النساء فان قال قائل فان ما وصفت من ذلك قيل ان شاء الله
 سبيلا اليس بينا ان هذا أول ما أمر به في الزانية فان قال هذا وان كان هكذا عندى فقد يحتمل أن يكون
 عندى حذا في القرآن قبل هذا ثم خفف وجعل هذا مكانه الا ان يدل عليه غير هذا قبله ان شاء الله
 تعالى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا عبد الوهاب عن وئس عن الحسن عن
 عباد بن الصامت في هذا الآية حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا قال كانوا يسكنون حتى زلت
 آية الحدود فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني فاجعل الله لهن سبيلا بالسكر جلدهما وثني سنة
 والحب بالنابض جلدهما والرجم (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فلا أدري أسقط من الكتاب حطان الرقائى
 أم لا فان الحسن حدث عن حطان الرقائى عن عباد بن الصامت وقد ثبت غير واحد من أهل العلم عن
 الثقة عن الحسن عن حطان الرقائى عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعى)
 رحمه الله تعالى وهذا حديث يقطع الشك بين أن حد الزانين كان الحبس أو اللطيس والأذى فكان الذى
 بعد الحبس أو قبله وأن أول ما حد الله به الزانين من العقوبة في أديانهم هذا عندنا بقول النبي صلى الله
 عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا السكر بالسكر جلدهما ثم ضرب عام والحد على الزانين الثمين منسوخ
 بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم ما عزم مالك أو يجلده ورجل امرأة أتت بثلثها أيا لم يجلدها
 وكانا بين (١) فان قال قائل ما دل على أن هذا منسوخ قبله أيايت اذا كان أول ما حد الله به الزانين
 الحبس أو اللطيس والأذى ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني فاجعل الله لهن سبيلا بالسكر
 بالسكر جلدهما والتعريب والتب بالثيب بالحد والرجم ليس في هذا دلالة على أن أول ما حد به الله به من
 العقوبة في أديانهم الحبس والأذى فان قال بلى قيل فلما كان هذا أولا فلا يحد ثانيا أبدا لا بعد الأول
 فإذا حد ثلث بعد الأول خفف من حد الأول شيئا فقلل لئلا على ما خفف الأول منسوخ عن الزاني

(باب الشهادة في الطلاق)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل فانما باعثن أجهلهم فأمسكواهم بعروفا وفاروقهم
 بعرف وأشهدوا ذوى عدل منكم (قال الشافعى) فأمر الله عز وجل في الطلاق والرجعة بالشهادة توسى
 فيها بعد الشهادة فأتى إلى شاهدين فدل ذلك على أن كمال الشهادة على الطلاق والرجعة اثنان فلذا كان
 ذلك كمالها يجوز فيها شهادة أقل من شاهدين لان ما كان دون الكمال مما يؤخذ به الحق لبعض الناس من
 بعض فهو غير ما أمر بالأخذ به ولا يجوز أن يؤخذ به غير ما أمرنا بالأخذ به وكذلك يدل على ما دل عليه
 ما قبله من نفي أن يجوز فيه الاكثر رجالا لئلا يسهل معهم لان شاهدين لا يحتمل بحال أن يكونا لرجلين
 فأحتل أمر الله عز وجل بالشهادة في الطلاق والرجعة ما احتل أمره بالشهادة في البيع ودل ما وصفت من
 أن لا أتى بخلافه حفظت عن من أهل العلم أن حرما أن يطلق بغير يمينه على أنه والله تعالى أعلم دلالة اختيار
 لا فرض بعصى به من تركه ويكون عليه أنا وادان فأتى في موضعه واحتفلت الشهادة على الرجعتين هذا
 ما احتفل الطلاق ويشبه أن تكون في مثل معناه لانهما إذا انفكدا على الرجعة في العدة ثبت الرجعة

(١) قوله فان قال قائل الخ الباب كذا في غير نسخة ولا تخلو العبارة من سقط أو تحريف وحرر

عنه وقد اجتزأت أن على
 قوله أولا وهو خلاف
 الكتاب والسنة
 وخلافها اضيق عليك
 من خلاف من امتنع
 من أن تعلى خلافه
 قال فتقول ماذا قلت
 ما وصفت من أنهم
 مصيئون بالاعتماد
 بأصل الفرض ومصيئون
 بالتعصير بقبول الرجعة
 كما أقول في كل رجعة
 وأن لا موضع لعيب
 الاعتماد إلا أن يتم رجل
 يرغب عن قبول الرجعة

(باب الفطر والصوم في السفر)

حد الرابع قال قال
 الشافعى قال الله جل
 ثنا وفي فرض الصوم
 شهر رمضان الذى أنزل
 فيه القرآن هدى
 للناس وبينات من الهدى
 والفقران فمن شهد
 منكم الشهر فليصمه
 ومن كان مريضا أو على
 سفر فعدة من أيام أخر
 فكان يتناق في الآية أنه
 فرض عليهم عدة
 فجعل لهم أن يظفروا
 فيها مريضى وسافر من
 ويصوموا حتى يكملوا
 العمدتوا خبراته

وان أنكرت المرأة فالقول قولها كما إذا تصدق على الطلاق بثبت وان أنكر الرجل فالقول قوله والاختيار في هذا وفي غيره مما أمر به بالمشاهدة والى الذي ليس في النفس من مشيئة الشاهد

(ببإلشهادة في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل إذا تدانتم بين الرجل إلى أجل مسمى فاكسبوا الآية والتي بعدها وقال في سابقها واستشهدوا بشهدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهادة أن تفضل أحدهما فتدكر أحدهما الأخرى الآية فقد ذكر الله عز وجل شهودنا رتبا وذكر شهودنا طلاق والرجعة وذكر شهودنا الوصية فلم يذكر معهم امرأه فتوجدنا شهودنا رتبا وشهودنا طلاق والرجعة يشهدون على رجل بمصر بعد تحليل وتثبيت تحليل لا مال في وليدتهما وذكر شهودنا الوصية ولا مال في الشهود أنه وصى ثم لم أعلم أحدهما أهل العلم خلاف في أن لا يجوز في الزنا لا الرجال وعلت أكرهم قال ولا في الطلاق ولا الرجعة ذاتا ذكر الزنا وقالوا لا في الوصية وكان ما حكيت من أقاويلهم دلالة على موافقة ظاهر كتاب الله عز وجل وكان أولى الأمور أن يصاد إليه ويقاس عليه وذكر الله شهود الدين فذكرهم النساء وكان الدين أخذ من الشهود عليه والأمر على ما فرق الله بينهما من الأحكام في الشهادة أن تطر كل ماشهده على أحد فكان لا يؤخذ منه بالشهادة نفسها ولا وكان إنما يلزم بها حتى غير مال أو شهده لرجل وكان لا يستحق به ما لا لنفسه إنما يستحق به غير مال مثل الوصية والى كلفة والقصاص والحد وما أشبه فلا يجوز فيه إلا الشهادة الرجال لا يجوز فسه امرأه وتطر كل ماشهده عما أخذه المشهود من الشهود عليه ما لا يجوز فيه شهادة النساء على الرجال لأنه في معنى الوضع الذي أحازهن الله فيه فصور قاسا لا يختلف هذا القول فلا يجوز غيره والله تعالى أعلم ومن خالف هذا الأصل تركه عندي ما بقي أن يلزمه من معنى القرآن ولا أعلم لا حنيفة حقه بعبارة ولا غير لازم وفي قول الله عز وجل فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهادة أن تفضل أحدهما فتدكر أحدهما الأخرى دلالة على أن لا يجوز شهادة النساء حيث يجزى من الأمع رجل ولا يجوز منهن إلا امرأه أن تصاد إلا لأن خصاها لا أن يسميهن أقل من اثنين ولم يأمر بهن الله الأمع رجل

(ببإلشهادة في حنا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خالفنا أحد حنا قال شهدت امرأتان رجل حلف معهما فقد نال الله عدد أحفظ عنهن فليس أهل المدعى وغيرهم وهذا اجازة الله بغير رجل ويلزمه في أصل مذهبه أن يجوز أربعا فطعن من خالف في مذهبه فيكون خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب فإن قال أي إنما أجزت شهادتهما أنهم مسمع من رجل فبني أن لا يحلف امرأتان أو طاعت شاهد أو الذي يستحق به الرجل هو الذي يستحق به المرأة لا فرق بينهما وهكذا فبني أن لا يحلف مشرك ولا عبد ولا حر غير عدل مع أمه خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب والله تعالى أعلم وهذا قول لا يجوز لا حنن يغلط إليه فان قال أي أعطى بايعين كما أعطى شاهد فقلت بالنسبة التي صلى الله عليه وسلم الذي من أن تقول بما حكم به لا أنهم من جهة الشهادات ولو كانت من جهة الشهادات ما أحلفنا الرجل وهو شاهد ولا أجزت شهادته لنفسه ولو حازها ما جاز لغير عدل ولا جاز أن تحلف امرأه ولا عبد ولا كافر ولا غير عدل فان قال قائل في ما هي قيل عينا أعطى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطيناها كما كانت يمينان المتلاعنين والتي صلى الله عليه وسلم ستق الذي على عليه فأحلفنا في ذلك المرأة أو الرجل والحر العدل وغير العدل والعبد والكافر لا أنهم من الشهادات بسبيل

أولهم البسر (قال الشافعي) وكان قول الله ومن كان مرضيا أو على سفر فقتة من أيام أخر يحتمل معنيين أحدهما أن لا يحصل عليهم صوم شهر رمضان مرضى ولا مسافرين ويحصل عليهم عددا إذا مضى المرض والسفر من أيام أخر ويحتمل أن يكون إنما أمرهم بالضرط في هاتين الحالتين على الرخصة أن شأوا تسليحخرجوا أن فعلوا وكان فرض الصوم والأمم بالضرط في المرض والسفر في أوقات واحدة ولم أعلم خلافا أن كل أمهاتما أزلت متتابعة لا متفرقة وقد تغزل الآيات في السورة مفترقين فاما آية فلا لأن معنى الآية أنها كلام واحد غير منقطع يستأنف بعده غيره فلم يحتفلوا كما وصفت أن آية لم تنزل إلا معالا مفترقة فقلت سنة رسول الله على أن أمر الله المرض والمسافر بالضرط أن تصالها ثلاثا يخرجوا أن فعلوا لا أنها (ق) لعلة لا أنهم ما لا يجزىهما تأمل

(باباين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد حكيت مما ذكر الله عز وجل في كتابه من الشهادات وكان السكك كالدليل على أنها يحكم بها على ما فرض الله بغير عين عن من كانت له تلك الشهادات وكانت على ذلك دلالة السنة ثم لا تدرى ما أعلم من أحد بقسمه فقلت عنهم من أهل العلم في ذلك مخالفا قال وذكر الله عز وجل في الزنا أربعة في الطلاق والرجعة والوصية اثنين ثم كان القتل والجراح من الحقوق التي لم يذكر فيها عند الشهود الذين يقطع بهم فاحتمل أن تقاس على شهود الزنا وأن تقاس على شهود الطلاق وما مينا معه فلا احتل المعنين معائهم أعلم مخالفا القسم من أهل العلم الواحداني أنه يجوز فميسر الزنا شاهدان فكان الذي عليه أكثر من قسمين من أهل العلم أولى أن يقال به مما انفرد به واحد لا أعرفه متقدما إذا احتل القياس خلاف قوله وإن احتل القياس قوله وكذلك شهادة الشهود على الخمر وغير ذلك وكذلك الشهادة على الشف في الزنا قال قائل فإن الله عز وجل يقول في القذف لولا جأؤا عليه بأربعة تشهد الآيات وقال والذين يرمون المحصنات لم يأتوا بأربعة تشهدوا فليجلبوهن ثمانين جلدة قيل له هذا كما قال الله عز وجل لأن الله حكى في الزنا بأربعة فإذا قذف رجل رجلا بلان لم يخرج من أحد إلا أن يقسم عليه مئة بأنه زان ولا يكون عليه مئة ينقطع أقل من أربعة وما لم يتوا أربعة فمئة وقاذف محدوم وأما ما لا بد لأربعة أن يثبت عليه الزنا فخرج من ذلك القاذف ويحذف الشهود عليه المقدوف وحكمهم مع حكم شهود الزنا لأنهم شهداء على الزنا لا على القذف وإذا قام على رجل شاهدان بأنه قذف رجلا حذله لم يذكر عند شهود القذف فكان قياسا على الطلاق وغيره ما وصفت ولا يخرج من أن يحذفه الأربعة بقرينة الزنا على المقدوف فيصد ويكون هذا صادقا في الظاهر والله تعالى الموفق

(اليمين مع الشاهد)

«أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي فأكثر ما جعل الله عز وجل من الشهود في الزنا أربعة وفي الدين رجلان أو رجل واحد وإن كان نفي الشاهد وجب بين الشهادات على ما حكم الله عز وجل من أنها مفترقة واحتمل أن تكون من أهل ما ذكر قسم من الشهادات شاهدان أو شاهدا واحدان أن يكون أراعاتهم في الشهادة بمعنى لا يكون على المشهود مئة إذا أتى بكامل الشهادة فيعطي بالشاهد دون عنه لأن الله عز وجل حتم أن لا يعطى أحد باقل من شاهدين أو شاهدا واحدان فإنه لا يجرى من أن يجرى أقل من ذلك نصافي كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا قول لأن عليه دلالة السنة ثم لا تدرى بعض الإجماع والقياس فقلنا يقضي باليمين مع الشاهد في الناس أئلا ما رويت منها قلنا أخبرنا عبد الله بن الحرث عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عروة في الأموال «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا أحفظ اسمه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن جعفر بن محمد قال سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي أفضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على رضى الله تعالى عنه من أظهرهم قال سلم وقال جعفر بن حدث بن الدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في كتابا يمين مع الشاهد في الأموال دون ما سواه وما حكى كتابه باليمين مع الشاهد آخر تأليف شهادة التامع الرجال وما لم يحكم فيه باليمين مع الشاهد لم يجز فيه شهادة التامع الرجال استدلالا بمعنى كتاب الله عز وجل الذي وصف في شهادتهم قبل هذا

يجز بها أن يصوم في نيتك الحالين شهر رمضان لأن الضرر في الضرر كان غير مخصص لمن أراد الضرر فلم يصم رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن رسول الله خرج عام الفتح في رمضان فقام حتى بلغ الكعبين ثم أفطر فأفطر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن شعيب عن محمد بن عبد الرحمن أن عبد الله بن سعد بن معاذ قال قال جابر بن عبد الله كما مع رسول الله زمان غزوة بولس رسول الله يسير به أن أضي إذا هو بجماصة في ظل شجرة فقال من هذه الجماعة قالوا رجل صائم أحمله الصوم أو كلمة نحو هذا فقال

(باب الخلاف في اليمين مع الشاهد)

رسول الله ليس من البر
أن تصوموا في السفر
* أخبرنا سفيان عن
الزهري عن صفوان بن
عبد الله عن أم الدرداء
عن كعب بن عامر
الاشعري أن رسول
الله قال للصائم في
السفر ليس من البر
أن تصوموا في السفر
* أخبرنا ما شاء عن أبي
مولى أبي بكر عن أبي بكر
ابن عبد الرحمن عن بعض
أصحاب رسول الله أن
النبي أمر الناس في
سفرهم القبح بالقطر
وقال تقفوا للهدى ومام
النبي قال أبو بكر قال
الذي حدثني لقد رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
بالعرج يصب فوق رأسه
الماء من العطش وأوم
الحرف فيل يارسول الله
إن طائفة من الناس
قد صاموا حين صمت
فلما كان رسول الله
بالكدي بدا يفسدح
فشرب فافطر الناس
* أخبرنا عبد العزيز
ابن محمد عن جعفر
ابن محمد عن أبيه عن
جابر بن عبد الله أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم خرج إلى مكة

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى خالفنا بعض الناس في اليمين مع الشاهد خلافاً أسرف
فعله على نفسه فقال أرشدكم من حكمه إلا أنه خلاف القرآن قلت لا على من نفسي من خالفنا فيها علما
أمر الله بشاهدين أو شاهداً وامرأتين فقال نعم قلت نفسه أن حسان الله عز وجل أن لا يجوز أقل من
شاهدين أو شاهداً وامرأتين فقال فإن قلته قلت فقهه فقال فقد قلته فقلت ويجوز مع الشاهدان اللذان
أمر الله عز وجل بهما فقال حران لمسلم بالغان عدلان قلت ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله قال نعم
قلت إن كان كل ما عرفت خالف حكم الله عز وجل قال وإن قلت إذا جرت شهادة أهل القمتمهم
غير الذين شرط الله ليجعل وعزان يجوز شهادةهم وأجرت شهادة القابلة وحدها على الولادة وهذا وجهان
أعطيت بهما من جهة الشهادة ثم أعطيت بغيره لاختلاف القسمات وغيرها قال فتقول ماذا قلت أقول إن
القضاء باليمين مع الشاهد ليس بخلاف حكم الله عز وجل بل بحكم الله حكمت باليمين مع الشاهد فحضر الله
طاعة رسوله فاتبعت رسوله فمن الله فقلت كملت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعنى الذي وصف
من أن اتباع أمره فرض ولهذا كتاب طويل هنا عتصر منه قد قالوا فيمنعنا أو كثرنا قال أتوجدني لها
تفسير في القرآن قلت نعم أمر الله عز وجل في الوضوء بمسح القدمين أو مسحهما مسحاً وصح على
الخفين بالسنة وقول الله عز وجل قل لأحدكم ما أوحى إلى عمر ما عرفت ما نحن وأنت كل ذي ناب من السباع
بالسنة وقول الله عز وجل ذلك الله عليكم وأحل لكم ما وازدكم غير ما نحن وأنت أن يجمع بين المرأة وعمتها
وبين المرأة وعمتها بالسنة قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الزاينة والزاني
فاجلدا كل واحد منهما مائة جلدة وذلك السنة على أنه إذا قطع بعض السارق دون بعض وجلد مائة
بعض الزناة دون بعض فقلنا نحن وأنت به وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم الميمن مع الله عز وجل معنى
ما إذا خاصوا ما فكذلك اليمين مع الشاهد تازم لمن حيزاً من هذا قل كنت مصيباً باتباع ما وصفتنا من
السنم في القرآن فلم تسلم من أن تكون عظماء تترك اليمين مع الشاهد وان كنت مصيباً ترك اليمين مع الشاهد
لم تسلم من أن يكون عليك ترك المسح على الخفين وترك تحريم كل ذي ناب من السباع وقطع كل سارق
فقد خالفنا في هذا كله بعض أهل العلم ووافقت في اليمين مع الشاهد عوام من أصحابنا ومنهم من خالف
أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم هي أن يمين اليمين مع الشاهد وان كنت العين ثابتة لعله أضعف من
كل علة اعتل بها من رد اليمين مع الشاهد فإن كانت لنا وله هذا حجة على من خالفنا كانت عليه فيما خالف
من الأحاديث

(باب شهادة النساء لرجل معهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الولد وصوب النساء ما لم علم مخالفته في أن شهادة آتية فيه حارة
لأرجل معهن وهذا جعل من زعم أن في القرآن دلالة على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهداً واحد
وامرأتين لأنه لا يجوز على جماعة أهل العلم أن يخالفوا الله وحكماً ولا يجوز في دلائله على أن أمر الله بشاهدين
أو شاهداً وامرأتين حكم لا يمين على من حله مع الشاهد والحكم باليمين مع الشاهد حكم بالسنة بخلاف
لشاهدين لأنه غيرها ثم اختلفوا في شهادة آتية « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال لا يجوز في شهادة آتية لأرجل معهن في أمر النساء أقل من
أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا تأخذ فإن قال قائل فكيف أخذته قلت لأكثره
عز وجل شهادة النساء لرجل معهن قولان مقام رجل في الموضوع الذي أجره الله تعالى فيكون أقل

ما انتهى السمع عدل جال رحلين في الشهادة التي تبث بها الحق ولا يحلف معها الشهود شاهدين أو شاهدوا من أين لم يجر والله تعالى أعلم إذا أجاز السلون شهادة النساء في موضع أن يجوز منهن الأربع عدول لأن خلف معنى حكم الله عز وجل

(الخلاف في اجازة اقل من اربع من النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض الناس يجوز شهادة امرأته وحدها كما يجوز في الخبر شهادة واحد عدل وليس من قبل الشهادات أحزنها وإن كان من قبل الشهادات أحزنها لأجزاء الاما ذكرتم من أربع أو شاهد امرأتين فقبل لبعض من يقول هذا القول وأين الخبر من الشهادة قال وأين يفتقران قلت تقبل في الخبر كافتل امرأته وأحد من رجل واحد وتقول فيه أخيراً فلا تن عن فلان أفتقبل هذا في الشهادات فقال لا قلت والخبر هو ما استوى فيه الخبر والخبر والعامة من حلال وحرام قال نعم قلت والشهادة ما كان الشاهد بها على الواقعة وأما إن لم يشهد عليه قال نعم قلت أتقرى هذا بيدها قال أما في هذا فلا قلت أقرأت لو قال قال إذا قبلت في الخبر فلا تن عن فلان فأقبل في أن تخبرك امرأتان عن امرأتين أن امرأتين رجل ولت هذا الولد قال وأقبل هذا حتى أفق التي شهدت وأشهد عليها من يجوز شهادته بامرأه قاطع قلت وأنت منزهة بالخبر قال أما في هذا فلا قلت في أي شيء أترسمه في الخبر هل عدوت بهذا أن قلت هو عزة الخبر ولم تقسم في شيء غير الأصل الذي قلت فاسمع الآن تضع الأصول لنفسك قال في أصحابك من قال لا يجوز أقل من شهادة امرأتين قلته هل رأيته أن ذكره قولاً لا يقول به قال لا قلت فكيف ذكرته فيما أقول به قال قال أي شيء ذهب (١) من ذهب إلى هذا البسم من أنه خبر بشهادة واحدة ما ذهب البسم من أن يقول به على معنى كتاب الله وما عرفه متقدماً بزم قوله فقلته إن تمتة تنقل عن قوله الذي يلزم فيه عندى أن تنقل عنه وأولى بل من ذكر قول غيره فهذا أمر لم تكلفه نحن ولا أنت ولولا عسر من ترفع قولك وتخطئ من خالفك كتابنا بيان ندع حكاية قولك قال خان شهد على شيء من ذلك رجلان أو رجل واحد وإن قلنا أجزاء الشهادات وتكون أوثق عندى من شهادة النساء لأجل ذلك مهن قال وكيف لم تعدم بالشهادة فساووا بالخبر شهادتهم قلت الشهادة غير المتفق قال فالتى على ما وصفت قلت قال الله عز وجل والذين يأتين أفاضلهم نسائكم فلم يشهدوا عليهم إن رغبتم منكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسبعين قاله أمهله حتى أتى باربعهشدها قال نعم والشهود على الزنا نظر وامرأة المرأة المحرم ومن الرجل المحرم فلو كان الخبر لغير إقامة شهادة كان حراماً فلما كان لأقامة شهادته لم يحرم أن يأم الله عز وجل ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم الإباح لا يحرم فكل من نظر ليست شهادة لله ولناس فليس يحرم من نظر للزوج وغيره شهادة ما كان حراماً لأن الله يقول والله عنة

(بیشتر از آنکه تقبل شهادت هم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اتان ذوا عدل منكم وقال عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل واحد من ثلثهن شهدا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان الذي يعرف من خطوبهم هذا انه اريد به الاحرار المرضيون المسلمون من قبل ان يدخلوا ضمن نساء أهل ديننا لا المشركون لطعن الله الولاية فتناوبهم بالدين ورجال احرار والذين رضى احرارنا

(١) لعل من عرفت عن مخالفة اى مذهب الى مذهبنا اليه فيصير الواحدة والا الى ما ذهبت أنت اليه فلا يحيز اقل من أربع تأمل كتبهم

عام الفتح في رمضان
 فصار حتى بلغ كراع
 القيم فقام الناس معه
 فقبله ياربسول اللّمان
 الناس فلقوا بقدر حسن
 الصيام ففقدوا بعد حسن
 ما بعد العصر ففرب
 والناس بطر ون فاضطر
 بعض الناس وصام
 بعضهم فقلعه أن ناسا
 صاموا فقال أولئك
 العصابة وفي حديث
 الثقة غير الدروي عن
 جعفر عن أبي عمير مابر
 غير جبرسول اللّمان
 الفتح في رمضان قال
 مككصام وأمر الناس
 أن يضطروا وقالوا
 بعد ذلك على عدوك
 فقبله أن الناس أوأ
 أن يضطروا حين صمت
 فقلنا قدس من ماء
 ففربهم ساق الحديث
 أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا الثقة عن أبي
 عن أنس بن مالك قال
 سافرنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 ففنا الصيام ومنا المفطر
 يب الصائم على المفطر
 ولا المفطر على الصائم
 أخبرنا مالك عن هشام
 ابن عسروة عن أبيه عن
 عائشة أن حزنه من رجوعه
 الأسلي قال ياربسول الله

أصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال رسول الله أن شئت قسم وإن شئت فأطسر (قال الشافعي) رحمه الله فقال قائل من أهل الحديث ما تقول في صوم شهر رمضان والواجب فيه والنطوع في السفر والمرض قلت أحيصوم شهر رمضان في السفر والمرض إن لم يكن يجهد المرء ويؤثر في مرضه والمسافر فيصاف منه المرض فلهما مع الرخصة فيه قال فأتقول في قصر الصلاة في السفر واتمامها فقالت قصرها في السفر والخوف رخصة في الكلب والسنة وقصرها في السفر بلا خوف رخصة في السنة اختارها والمسافر أتمها فقال أما قصر الصلاة فبين أن الله أتمها جملة رخصة لقول الله وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يقتلكم الذين كفروا فلما كان يقصر وأتمه فحين

لأهل الكفاية الذين يظلمهم على كثير من أمورهم وأما لا ترضى أهل الفسق متأولوا الرضا عما يقع على الصلوات ولا يقع الأعلى بالعين لأنه أعماخوط بالفراض بالفتون دون من لم يبلغ فإذا كانت الشهادة ليقطع بها الجحيم بينهم أحدها يقطع عن بلوغ أكثر الفراض فإذا لم يرضه أكثر الفراض في نفسه لم يلزم غيره فربما شهدته ولم أعلم عتقا لفتته في أنه أريد بها الأحرار الصلوات في كل شهادة على مسلم غير أن من أجازها من ذهب إلى أن يحجز شهادة الصبيان في الخارج إجماعا لا يتفرقوا ولا تفرقوا لم يحجزوا منهم عنده وقول الله تبارك وتعالى في ذلك بعد على أن لا يجوز شهادة الصبيان والله أعلم في شيء فإن قال قائل أجازها ابن الزبير قال ابن عباس ردها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما في شهادة الصبيان لا يجوز وإذا جرح عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال أردت أن تكون بدلالة جيل وكيف تكون الدلالة بقول صبيان منفردين إذا تفرقوا لم يقبلوا إنما تكون الدلالة بقول البالغين الذين يقبلون بكل حال فأشبه ما وصفت أن يكون دليلا على أن حكم الله فيمن يجوز شهادته هو من وصفت عن يشبه أن تكون الآية على صفته ولا يجوز شهادة جملته في شؤن أو قل ولا شهادة غير عدل

(ببشارة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم غايبين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأمر الله عز وجل أن يضرب القاذف غائبين ولا تقبل لشهادته أبدا وماه فاسدا إلا أن يتوب فقلنا يلزم أن يضرب غائبين وأن لا تقبل لشهادته أن يكون عندنا في حال من سمى بالفسق إلا أن يتوب وإذا تاب قلنا شهادة ونخرج من أن يكون في حال من سمى بالفسق قال وتوبنا كذابه نفسه فإن قال قائل فكيف تكون التوبة إلا بالكذب قبله إنما كان في حد المذنبين بأن نطق بالقذف وترك الذنب هو أن يقول القذف باطل وتكون التوبة بذلك وكذلك يكون الذنب في الرد بالقول بها والتوبة الرجوع عنها بالقول فيها بالإيمان الذي ترك فإن قال قائل فهل من دليل على هذا فصفنا وصفت كناية وفي ذلك دليل عن عمر بن عبد العزيز موضحه فإن كان القاذف يوم عذابي من يجوز شهادته فقبل له مكانه أن يثبت شهادته ولذا أكتب نفسه قبلت شهادته وإن لم يفعل لم تقبل حتى يفعل لأن الذنب الذي ردت به شهادته هو القذف فإذا أكتب نفسه فقد تاب وإن كذب وهو ممن لا يجوز شهادته ثم تاب لم تقبل شهادته من قبل أن ردها كان من وجهين أحدهما هو ما قبل أن يقذف وأما آخر القذف فإذا خرج من أحد الوجهين لم يخرج من الوجه الآخر ولكن يكون تاريخا لمن أن يكون عليه ردالة الشهادة بالقذف فإذا أكتب نفسه ثبت عليه ردالة الشهادة بسوء الحال حتى يختبر حاله فإذا ظهر منه الحسن قبلت شهادته وهكذا لو حذو حسن الحال لم يمتنع من تقبل شهادته إلا كذابه نفسه في القذف وهكذا لو حذو حسن الحال فسلم لم تقبل شهادته إلا كذابه نفسه في القذف فقال قال أفتذكر في هذا حديثنا نقلنا أن الآية لمكتفي بها من الحديث وإن غلب علينا وأخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا يجوز فأشهد لا أخبرني ثم سمى الذي أخبرني عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لا يكره أن تقبل شهادة ذلك أو أن يثبت قبلت شهادته قال سفيان شككت بمسما سمعت الزهري يسمي الرجل فسألت فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب فقيل لسفيان شككت في خبره فقال لا هو سعيد بن شاه الله تعالى (قال الشافعي) وبلغني عن ابن عباس مثل هذا المعنى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال

حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ابن أبي يحيى أنه قال في القاذف اذا تاب قبلت شهادته وقال كنا نقوله فقلت من قال عطا وطاوس ويحاهد

(باب الخلاف في اجازة شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى خالفنا بعض الناس في القاذف فقال اذا ضرب بالحد ثم تاب لم يجز شهادته ابدأ وان لم يضرب بالحد واضربه ولو وقفه جازت شهادته فذكرته ما ذكرته من معنى القرآن والآثار فقال فان اذنه الى قول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا قبل ان تظهر عنهم اسلم الفسق ولا تقبل لهم شهادة فقلت لقاتل هذا أو يجادل الأحكام عندك فبأي شئتي على ما رصفت فيكون مذهبنا في هذا أم لا الأحكام عندك في الاستثناء على غير ما وصفت فقال أوضع هملاني قلت أرى يا شيخنا لو قال والله لا أكل ما ولا أدخل اليك يتناول أكلك طعاماً ولا يخرج معك سفراً وانك لتعير جدي عدي ولا أسكوك فوالله ما شاء الله تعالى أن يكون الاستثناء واقعاً على ما بعد قوله أو على ما بعده غير جدي عدي أو على الكلام كله قال بل على الكلام كله قلت فكيف لم توقع الاستثناء في الآية على الكلام كله واقعتها في هذا الذي هو كدري المين على الكلام كله «أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي قال محمد بن الحسن أن أبا بكره قال رجل أراد استناده استناده غيري فان المسلمين فسقوني قلت والرجل الذي وصفت استمع من أن توب من القذف وأقام عليه وهكذا كل من امتنع أن توب من القذف ولو لم يكن لنا في هذا حجة الاماروب كان حجة علي قال وكيف قلت ان كان الرجل عندك ممن تاب من القذف بالرجوع عنه فقد أخبر عن المسلمين أنهم فسقوه وانت تزعم أنه اذا تاب لم يفسق عنه اسم الفسق وفيما قال دلالة على أن المسلمين لا يلزمونه اسم الفسق الا وشهادته غير جائزة قلت ولا يجوز وشهادته الا ودا سقطوا عنه اسم الفسق لانهم لا يعرفون بين اسقاط اسم الفسق عنه التوبة واجازة شهادته بسقوط الاسم عنه كما تفرق بينه وانما كنت تقبل شهادة القاتل والراي والمستأمن من الرضا اذا تاب فكيف خصصت بها القاذف وهو أيسر ذنباً من غيره قال تأولت فيه القرآن قلت تأولت خطا على لسانك قال قاله شريح قلت أقبل شريح شريحاً حجة على كتاب الله وقول عمر بن الخطاب وابن عباس ومن سبهم وغيرهم والا كثر من أهل المدينة ومكة وكيف زعمت ان لم يطهر بالحد قبلت شهادته واذا طهر بالحد لم تقبل شهادته اذا كان تابياً في الحالفين والله تعالى أعلم

(باب التعمق في الشهادة)

قال الله عز وجل ولا تقبل ما ليس لك به علم ان السبع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً وقال الله عز وجل الا من شهد بالحق وهم يعلمون «أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي وحكي أن اخوة يوسف وصفوا أن شهادتهم كالغيب فبني لهم فحكي أن كبيرهم قال ارجعوا اليكم تقولوا يا ابائنا اننا نلصق ومشهدنا لا اجمع لنا وما كالتسبب حافلين قال ولا سبع شاهد أن يشهد الاعمالم والعلم من ثلاثة وجوه ومنها ما عاينه الشاهد فيشهد بالعاينة ومنها ما سمعه فيشهد بها بمشاهدة من المشهود عليه ومنها ما ظاهرت به الاخبار لا يمكن في أكثرها البيان وتثبت معرفته في القلوب فيشهد عليه بهذا الوجه وما شهد به رجل على رجل أنه فعله أو أمر به لم يجز الا ان يجمع امرين أحدهما أن يكون بينه وبينه عاينة والآخر أن يكون بينه وبينه سمعاً مع اثبات بصريين يكون الفعل وهذا قلت لا يجوز شهادة لا عي الا أن يكون بمشاهدة عاينة أو سمعاً مع عي فتعوز شهادته لان الشهادة انما تكون يوم يكون الفعل الذي راها الشاهد أو قاله الذي أيقنه سمعاً وهو يعرف وجهه

مسافر من فهم اذا قصروا مسافرون بما ذكرت من السنة الأولى أن يكون القصر رخصة لا حتماً أن يقصروا لأن قول الله ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا وخصه بينه وظاهر الآية في الصوم أن الغطر في المرض والسرعة في القول الله ومن كان مريضاً أو على سفر فعذ من أيام أخر كيف لم يذهب الى أن الغطر عزم وأنه لا يجزى شهر رمضان من صام مريضاً أو مسافراً مع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ومع أن الآخر من أمر رسول الله ترك الصوم وأن حصر أمر رجلاً صام في السفر أن يقضى الصيام قال حكيت به قلت في قول الله فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعذ من أيام أخر انها آية واحدة وأن ليس من أهل العلم بالقرآن أحد يختلف في أن الآية الواحدة كلام

واحد وأن الكلام الواحد لا ينزل إلا بمقتضاها وان نزلت الآيات في السورة متفرقتين لأن معنى الآية معنى قطع الكلام قال أجل قلت فإذا صار رسول الله في شهر رمضان وفرض شهر رمضان انما نزل في الآية ليس قد علمنا أن الآية لا يفتقر المريض والمسافر رخصة قال بلى فقلت له وليريق شيء يمرض في نفسه إلا الأحاديث قال نعم ولكن الآخر من أمر رسول الله ليس الفطر قال فقلت له الحديث يبين أن رسول الله لم يفتقر لغير نسخ الصوم ولا اختيار الفطر على الصوم الا ترى أنه يأمر الناس بالفطر ويقسول تقصوا بعد ذكره بصومهم بخبر بأنهم أو أن بعضهم أبي أن يفتروا انصام فافتروا ليفطروا تحلفون عن الفطر لصومهم بفتوره كما صنع عالم الحديث أنه أنه أمر الناس أن يصروا ويحلفوا فأبوا فأنزلني قصص روحلي ففعلوا قال فاقوله ليس من البر الصيام في السفر

صاحبه فلما كان ذلك قبل يحيى ثم شهد عليه ساقطه بعد الذي جاز وإذا كان القول والفعل وهو أي لم يجز من قبل أن الصوت يشبه الصوت وإذا كان هذا هكذا كان الكتاب أحرى أن لا يعمل لأحد أن يشهد عليه والشهادة في ذلك القلب في القلب فيعيب الشهادة عليه وعلى النسب إذا سمعه يتسبب ما نأى وسمع غيره ينسب إلى نفسه ولم يسمع دفاعا ولم ير دلالة يرتبها وكذلك يشهد على عين المرأة إذا قطعت عتقها من يصدق بأنهم أفلاذة وراهاهم بعد عتقهم وهذا كله شاهد على ما وصفت وكذلك يحلف الرجل على ما يعلم بأحد هذه الوجوه فيما أخذ به مع شاهد وفي رد الميتين وغير ذلك والله تعالى الموفق

(باب الخلاف في شهادة الأعمى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخالفنا بعض الناس في شهادة الأعمى فقال لا يجوز حتى يكون بصيرا يومشهد ويومرأى وسمع أو رأى وإن لم يسمع أو شاهد على رؤية فأناتهم فهل من جهة كتاب أو سنة أو أثر يابزم ظم يذكر ومن ذلك شأننا وكانت جهم فيه أن قالوا أنا احتجنا إلى أن يكون يرى يومشهد كما احتجنا إلى أن يكون يرى يومعازن الفعل أو مع القول من الشهود عليهم ولم تكن واحدة من الخالفين أو لم يكن من الأخرى فقلت له أرايت الشهادة أليست يوم يكون القول والفعل وأن يقوم بها بعد ذلك بدهر قال بلى قلت فإذا كان القول والفعل وهو بصير سمع ميث ثم شهد به بعد ذلك أعمى لم يجز شهادته قال فأنزل بغيره الأثر لا يجوز إلا بأمر من قلت أفهون أن شهد على فعل رجل حتى ثم عوت الرجل فيقوم بالشهادة وهو لا يرى الرجل ويقوم بالشهادة على آخر وهو غائب لراه قال نعم قلت فاعلمت تثبت لنفسك جهة الاختفاء ولو كنت لا تحجزها إذا أنها بصيرا وشهد بها أعمى لأنه لا يعان المشهود عليه لأن ذلك حتى عنتك لزم أن لا تحجزها بصيرا على ميت ولا غائب لأنه لا يعان واحد منهما أما الملت فلا يعان في الدنيا وما الغائب بلد فأنتم تحجزها وهو لراه قال فإن رجعت في الغائب فقلت لا حيزها عليه فقلت أفترحم في الميت وهو أشد عليك من الغائب قال لا قال فإن من أصحابنا من يجز شهادة الأعمى بكل حال إذا أنت كاتبت أهله فقلت كان هذا صوابا فهو بعد ذلك من الصواب قال فلم تقبل به قلت ليس فيه أربزم فأنتم ومعا القرآن والمعقول بما وصفت من أن الشهادة فيه لا يكون إلا بصيرا وعيان وإثبات سمع ولا يجوز أن تحجز شهادة من لا يثبت بصيرا لأن الصوت يشبه الصوت قال ويخالفونك في الكتاب قلت وذلك بعد من أن يجوز الشهادة عليه وقولهم فيه متاهض ويزعمون أنه لا يعمل في معرفته كأي ولم أذكر الشهادة أن أشهد إلا وأنا لا ذكر ويزعمون أني أعرفته كأي مستحلي أن أشهد عليه وكأي كان أولى أن أشهد عليه من كتاب غيره ولو جاز أن أفرق بينهما جاز أن أشهد على كأي ولا أشهد على كتاب غيره ولا يجوز واحد منهما لما وصفت من معنى كتاب الله عز وجل قال فما يحتاج عليك في أنك تعطي بالقسمه وتحلف الرجل مع شاهده على ما غاب بأنهم قد يحلفون على ما لا يعلمون قلت يحلفون على ما يعلمون من أحد الوجوه الثلاثة التي وصفتك قلت فإن قال لا يكون إلا بصيرا المعانة والسمع قلت له أنزل هذا القول إذا سالت قال فاذن ذلك قلت أرايت الشهادة على النسب والملك أقبلها من الوجوه التي قبلناها منها قال نعم قلت وقد عكن أن نسب الرجل إلى غيره ينسب له أو يقر به ويمكن أن تكون الباري يدي الرجل وهو لا يعلمها قد عصبها أو أعارها ما غاب ويمكن ذلك في الذنوب والبعد قال فقد أجمع الناس على إجازة هذا فلما وان كانوا أجمعوا فمذلة لا على أن القول كما قلنا دون ما قلت أو أرايت عبد ابن حنبل ومائة سنة اتعاه ابن خمس عشر سنة ثم باعه وأبق عند المشتري فخاصمه فيه فقال أحلفه لقد باعه بأهله من الألق فقلت وقال هذا إله أواله بالشرق وأنا بالمغرب ولا عتني المسئلة عنه لأنه ليس هاهنا أحسن أهل بلد أبق به قال

يخلف على البت وأما يرجع في ذلك إلى علمه قلت ويسعد ذلك ويسع القاضي قال ثم قلت رأيت قوما قتل أبرهم فأسكتهم أن يعترفوا القاتل أو يعانوا أو يتغيرهم من عاينهم من مات أو غاب عن يصدق عندهم ولا يجوز زهادتهم عندي أليسوا أولى أن يقسموا من صاحب العبد الذي وصفها أن يخلف والله تعالى أعلم

(باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين للشهادة ما ألقسظ ولا يحرمكم منها أن لا تعدلوا أو عدلوا هو أقرب للتقوى وقال يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله إلى آخر الآية وقال وإذا قلتم فاعدوا أولوكم كانوا فيكم فمنهم الذين هم بشهادتهم قاعون وقال عز وجل ولا تكلموا بالشهادة من يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم وقال واقبوا الشهادة لله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي أحفظ عن كل من سمعت منه من أهل العلم في هذه الآيات أنه في الشاهد وقدر منه الشهادة وأن فرض عليه أن يقوم بها على والده أو القريب والعبد والبغيض القريب بالعبد ولا يكتم عن أحد ولا يخاف به ولا يخاف بها ولا يخافها أحدًا قال ثم تنفر عن الشهادات فيصنعون ويتخلفون فيما يلزم منها وما لا يلزم ولهذا كتب غير هذا

(باب ما على من دعي بشهادة قبل أن يستلها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل إذا تدافعتم بدني إلى أجل مسمى فاكتموه وليكذب بكم كاتب بالعدل إلى قوله ولا ياب الشهادة إذا مادعوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول الله عز وجل ولا ياب كاتب أن يكذب كما علمه الله دلالة على أن عليه فيما علمه الله من الكتاب حقا في منعة المسلمين ويحتمل ذلك الحق أن يكون كذا دعي لحق كتبه لا بد ويحتمل أن يكون عليه وعلى من هو في مثل حاله أن يقوم به من يكتي حتى لا تكون الحقوق معطلة لأوجبها في الأبدان من يقوم بكفائتها والشهادة عليها فيكون فرضا لازما على الكفاية فإذا قام بها من يكتي أخرج من يتلف من المأثم والفضل الكافي على الخلف فإذا لم يقم به كان حرجا جيعا من دعي إليه فتصنف بلا عذر كما كان الجهاد والصلاة على الجنائز ورضا السلام فرضا على الكفاية لا يصرح المختلف إذا كان فمن يقوم بذلك كفاية فلما احتمل هذين المعنيين معا وكان في سابق الآية ولا ياب الشهادة إذا مادعوا كان فيها كالدليل على أنه نهى الشهادة المدعوى عنهم أن يأنوا قال ولا يبناز كاتب ولا شهيد فأنه أن يكون يجر من ترك ذلك ضارا وفرضا القام بها في الابتداء على الكفاية وهذا يشبه والله تعالى أعلم ما وصفت من الجهاد والجنائز ورضا السلام وقد حفظت عن بعض أهل العلم قريبا من هذا المعنى ولم أحفظ خلافا عن أحد أذكر منه

(اللعوى واليقات) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اليند على المذي

(باب في الأفضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين للشهادة ما ألقسظ ولا يحرمكم منها أن لا تعدلوا أو عدلوا هو أقرب للتقوى وقال يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله إلى آخر الآية وقال وإذا قلتم فاعدوا أولوكم كانوا فيكم فمنهم الذين هم بشهادتهم قاعون وقال عز وجل ولا تكلموا بالشهادة من يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم وقال واقبوا الشهادة لله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي أحفظ عن كل من سمعت منه من أهل العلم في هذه الآيات أنه في الشاهد وقدر منه الشهادة وأن فرض عليه أن يقوم بها على والده أو القريب والعبد والبغيض القريب بالعبد ولا يكتم عن أحد ولا يخاف به ولا يخاف بها ولا يخافها أحدًا قال ثم تنفر عن الشهادات فيصنعون ويتخلفون فيما يلزم منها وما لا يلزم ولهذا كتب غير هذا

قلت قد أتى به جابر مفسرا فذكر أن رجلا أحججه الصوم فلما علم النبي به قال ليس من البر الصيام في السفر فأحتمل ليس من البر أن يبلغ هذا رجل بنفسه في فرضة صوم ولا نافلة وقد أرحس الله له وهو صحيح أن يقتر قلب من البر أن يبلغ هذا بنفسه ويحتمل ليس من البر المقرض الذي من خلفه ثم قال فكعب بن عاصم لم يقل هذا قلت كعب روى حرقا واحدا جابرا ساق الحديث وفي صوم النبي دلالة على ما وصفت وكذلك في آخر من من حبر وان شاهد صام وان شاع فطرو في قول أنس سافرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحنا الصائم ومنا المفطر فلم يصب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم قال فقد روى سعد أن النبي قال خياركم الذين إذا سافروا أفطروا وقصروا والصلوة قلت وهذا مثل ما وصفت خياركم الذين يقضون الرخصة لا يدعونها رغبة عنها لأن يقول

رحمه الله فاعلم الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن فرض عليه وعلى من قبله والناس إذا حكموا أن يحكموا بالعدل والعدل اتباع حكم المنزل قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم حين أمره بالحكم بين أهل الكتاب وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ووضع الله نبيه صلى الله عليه وسلم من دينه وأهل دينه موضع الأمانة عن كتاب الله عز وجل معنى ما أرا دأته وفرض طاعته فقال من طمع الرسول فقد طاع الله وقال فلا يؤمنون حتى يحكموا فيما خبر بينهم الآية وقال ويصدرون الذين يخالفون عن أمره الآية فعمل أن الحق كتاب الله ثم نية صلى الله عليه وسلم فليس لفت ولا لحاكم أن يبقى ولا يحكم حتى يكون علما بهما ولا أن يخالفهما ولا واحدا منهما بمحال فإذا خالفهما فهو عاص لله عز وجل وحكمه مردود فإذا لم يوجد متصوفا فالاجتهاد بان

طلب كما يطلب الاجتهاد بان يتوجه إلى البيت وليس لأحد أن يقول مستصناعي غير الاجتهاد كإليس لأحد إذا غاب البيت عنه أن يصلي حيث أحب ولكنه يجتهد في التوجه إلى البيت وهذا موضوع يجتهد في كتاب

جماع علم الكتاب ثم السنة

(باب في اجتهاد الحاكم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وداود سليمان إذ حكما في الحرب إذ غشقت فيه غم القوم وكذا لحكمهم شاهد من فهمها هاسلين وكلا آتيا حكموا علما قال الحسن بن أبي الحسن ولولا هذه الآية لرأيت أن الحاكم قد حكموا ولكن الله جدهذا الصواب وأتى على هذا الاجتهاد «وأخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا العواردي عن يزيد بن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن بشر بن سعد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أن سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد فحدثت بهذا الحديث بأبكر من حرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة ومن أمر أن يجتهد على مقبب فأعيا كلف الاجتهاد وبسعه فيه الاختلاف فيكون فرضا على المجتهد أن يجتهد برأى نفسه لا برأى غيره وبين أنه ليس لأحد أن يقلد أحدا من أهل زمانه كما لا يكون لأحد علم بالتوجه إلى القبلة يرى أنها في موضع أن يقلد غيره من رأى أنها في غير ذلك للموضع وإذا كلفوا الاجتهاد فيمن أن الاستصان بغير قياس لا يجوز (١) كلف لأحد قال والقياس قياسان أحدهما يكون في مثل معنى الأصل فذلك الذي لا يحل لا يدخله ثم قياس أن يشبه الشيء الشيء من الأصل والشيء من الأصل غير فيشبه هذا الأصل والشيء يشبه غيره بالأصل غيره (قال الشافعي) وموضع الصواب فيه عندنا والله تعالى أعلم أن ينظر فيما كان أولى بشبهه صوره الهان أشبه أحدهما في خصلة والآخر في خصلة الأحقة بالذي هو أشبه في خصلة ومن اجتهد من الحكماء ثم رأى أن اجتهاده خطأ أو قد تلف كتابا أو سنة أو واجبا عا أو شيئا في مثل معنى هذا رده ولا يسعه غير ذلك وإن كان مما يحتمل مذهب إليه ويحتمل غيره لم يرد من ذلك أن على من اجتهد على مقبب فاستيقن الخطأ كان عليه الرجوع وأوصى على جبل من جبال مكة ليل تأتخى البيت ثم يصير فرأى البيت في غير الجهة التي صلى إليها أعاد وإن كان بموضع لا يرام بعد من قبل أنه يرجع في المرة الأولى ومن مقبب إلى يقين وهو في هذه المرة يرجع من مقبب إلى مقبب وهذا موضوع في كتاب جماع العلم من الكتاب والسنة وكتاب القضاء والحق في الناس كلهم وأحد لا يحل أن يترك الناس يحكمون بحكم بلدانهم إذا كانوا يختلفون فيما فيه كتاب أو سنة أو شيء في مثل معناها حتى يكون حكمهم واحدا إنما يتفرقون في الاجتهاد إذا احتمل كل واحد منهم الاجتهاد وأن يكون له وجه

(١) قوله لا يجوز كلف لأحد كذا في النسخ وتأمل

والله أعلم أنه رأى الآية حتما بفطر المسافر والمريض ومن رآها حتما قال المسافر منهى عن الصوم فإذا صامه كان صيامه منهيا عنه فيصيده كالصوم يوم العيد من وجب عليه كفارة وغيرها أعادها فقد بنا دالة السنة أن الآية خصه لاحتم قال فاقول ابن عباس يؤخذ بالآخر فلا يخرج من أمر رسول الله فقلت روى أنه صام وأفسر فقال ابن عباس أو من روى عن ابن عباس هذا براه وما غيره في الحديث بما لم يأت به من أن ففسره كان لا متنازع من أمره بالفتور من الضار حتى أفتور وجاء

وهو مشرك فأسلم بعد
(قال الشافعي) وأخبرني
عند من أهل العلم من
قرش وغيرهم من أهل
المغازي أن رسول الله
أسر النضر بن الحرث
العبدري يوم بدر وقتله
بالبادية أو بين البادية
والأنيل صبرا ، حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال وأخبرني
عند من أهل العلم أن
رسول الله أسر عتبة بن
أبي مسطح يوم بدر فقتله
صبرا وأن رسول الله
أسر سهل بن عمرو وأبا
وأناعه السهمي وغيرهما
فقتلهم بأمر الله بركة
آلاف أو بركة أف
وهذا بعضهم بأقل وأن
رسول الله أسر بأمر
الجعي يوم بدر فقتله
ثم أسره يوم أحد فقتله
صبرا (قال الشافعي)
فكان فيما وصف من
فعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما يدل على
أن كلاما إذا أسر بلا
من المشركين أن يقتل
أو أن يبيع عليه بلائق
أو أن يصادى بمال
ياخذ منهم وأن يصادى
بأن يطلق منهم على أن
يطلق بعض أسرى
المسلمين لأن بعض

(باب ما يحلف فيه المين) (قال الشافعي) كل من أذى على امرئ شيئا ما كان من مال
وقصاص وطلاق وعق وغيره أحلف المذني عليه وأن حلف برئ وإن شك عن المين ذمت المين على المذني
فإن حلف استحق وإن لم يحلف لم يستحق ما أذني ولا يقوم التكاليف مقام إقرار في شيء حتى يكون مع التكاليف
عين المذني فإن قال قائل فكيف أحلف في الحدود والطلاق والتسبب والأموال وجعلت الأيمان كلها
تجب على المذني عليه ويصحبها كلها ثم رد على المذني قيل له إن شاء الله تعالى قلت أسند لا لبك الله ثم سئله
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فإن قال وأين الدلالة من
الكتاب قيل له إن شاء الله قال الذين يرمون المحصنات ثم يأتوا بأربعة عشر شهادة فحلفوا ثم حلفوا فحلفوا
الراي بالزنا ثمانين وقال في الزوج والذين يرمون أزواجه ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم التي حلفوا أن غضب
الله عليها أن كان من الصادقين حكم الله عز وجل على العاقل غير الزوج بالحدود يجعل له مخرجاً منه إلا أن
يأت بأربعة شهداء وأخرج الزوج من الحد بأن يحلف أربعة أيمان ويلعن بخمس أو يسقط عنه الحد
ويؤذنه أن لا يخرج بأربعة أيمان والتعاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتي (الاول) والله وس
بينها الفقرة ودر أن الله تعالى عنها الحد بأيمان مع التعاها وكانت أحكام الزوجين إذا خالف أحكام الأجنبية
في شيء فهي مجامعة في غير ذلك أن المين فيه قد حذر الحد من الرجل والمرأة فرفقه وتنفذ في ذلك كان
الحد والطلاق والعتق معاداً لغيره ولا يحل الحد على المرأة من يحد فيها إلا المين الزوج وتكفل عن المين إلا
تري أن الزوج لو لم يلعن حد بالقتل وتزك الخمر أو يمين منه ولم يكن على المرأة تصدق تلتن أو لا
ري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نصار بين مخلوقين وتصدقون دم صاحبكم فلما لم يحلفوا
الأيمان على اليهود يلبس وأنها فلما لم يقبلها الأنصار يرون تركوا حقهم أو لا ترى أن عمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه بدأ بالأيمان على المذني عليهم فلما لم يحلفوا رد على المذني والله أعلم

(باب ما أخلف فيه أبو يوسف وابن أبي ليلى عن أبي يوسف رحمهم الله تعالى)

(قال) إذا أسلم الرجل إلى الخطاط أو نفاخه فداء فقال رب انثوب أمر تلك بقصص وقال الخطاط أمرني بقباض
فإن أبا يوسف رحمه الله تعالى كان يقول القول قول رب انثوب وضمن الخطاط قيمة الثوب به بأخذ «يعني
أبو يوسف» وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخطاط في ذلك «ولو أن الثوب ضاع من عند الخطاط ولم يختلف
رب الثوب والخطاط في عمله فإن أبا يوسف قال لأخيه عليه ولا على القصار والصاغ وما أسبه ذلك من العمل
الأفحاحيت أيديهم ويلعن عن ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال لأخيه عليه وسلم وكان ابن
أبي ليلى يقول هم ضامنون لما أهلك عندهم وإن لم يمين أيديهم فيه قال أبو يوسف هم ضامنون إلا أن يمين
شيء غالب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا ضاع الثوب عند الخطاط أو القصار أو الصاغ أو جعاً أمر يبيعه
أو جاعاً استوجره على تليفه وصاحبه معه أو تليفه وليس صاحبه معه من غرق أو سرق أو يمين فيه
واحد من الأجرام أو غير ذلك من وجوه الضعفة فواء ذلك كله فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أحدهما
أن من أخذ أجر على شيء ضمنه ومن قال هذا فاعلم على العارية تضمن وقال أبا يوسف العارية بلفظها
للتسليم فهو ضامن لها حتى يؤذيها بالسلامة وهي كالسلف وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له إن العارية
مأذون لك في الانتفاع بها بلا عوض أخذه منك المير وهي كالسلف وهذا كله غير مأذون لك في الانتفاع به
واخذه منك في شيء فله فيه فلا يبيعه هذا العارية وقد وجد تلك تعطى الدابة بكم انتفعت منها بعوض
يؤخذ منك فلا تضمن إن عقلت في يدك وقد ذهب إلى تضمن القصار شريح فضمن قصار الحرق يته فقال
تضمني وقد احترق يني فقال شريح أ رأيت لو احترق يمينه كثر تترك له أ جرتك (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا عن ابن عينة بهذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز إذا ضمن الصانع الأهل وأن يضمن
له بالبعائه تأمل كتبه معصحه

كل من أخذ على شيء أجراً ولا يتخلوا أخذ عليه الأجور أن يكون مضمواً والمضمون شاملاً بكل حال والقول الآخر أن لا يكون مضموناً فلا يضمن بحال كما لا تضمن الوديعة بحال وقدر ورى من وجهه لا يثبت أهل الحديث مثله أنه على من أئبى طالب رضى الله تعالى عنه ضمن الفسار والصباغ وقال لا يضمن الناس الأثقال أخبرنا بذلك إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه علم رضى الله تعالى عنه قال ذلك ورى عن عمر تضمين بعض الصناع من وجه أنه ضمن من هذا لم يضمن واحداً منها يثبت وقدر ورى عن علي بن أبي طالب أنه كان لا يضمن أحداً من الأجر من وجهه لا يثبت مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وثابت عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا ضمان على صانع ولا على أجير فأما ما بحثت في الأجر والصانع فلا مسألة فيه وهم ضامنون كما يضمن المستودع ما بحثت في يدوا الخائفة لا تبطل عن أحد وكذلك لو تعدوا وضمنوا (قال الربيع) «الذي يذهب إليه الشافعي» فيأمر أنه لا ضمان على الصناع إلا ما بحثت أيدهم ولكن يوجب شرك غفران الصناع

(باب الغصب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اغتصب الرجل الحماره فباعها وأعتقها المشتري فإن أبا حنيفة يرضى
أنه تعالى عنه كان يقول البيع والعتق فيها باطل لا يجوز لأنه باع ما لا يملك وأعتق ما لا يملك ولهذا يأخذ
ابن أبي ليلى يقول عتقه جائز على الغاصب القسمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اغتصب الرجل
الحماره فباعها وأبو يعاجين أعتقها واشترأ هاتاهما فأسدا فأعتقها وأبو يعاجين أعتقها فالبيع باطل وإذا
باطل البيع لم يجز عتق المتاع لأنه غير مال وهو مملوك لآل الأول البايع يعا فأسد ولو تراضوا بالانول
مشتريا ثم أعتقها أيهم شاء إذا بيعتهما البايع الأول فالبيع كله باطل ويرادون لأنه إذا كان بيع
المال الأول الصحيح المالك فأسد أفاعها الذي لا يملكها فلا يجوز بيعه بمقابل ولا بيع من باع المالك عنه
والبيع إذا كان فاسدا يملك به ومن أعتق ما لا يملك لم يجز عتقه ، ولذا اشترى الرجل الحماره فوطئها ثم أطلع
المشتري على عيب كان بها لدسه البائع له فان أبا حنيفة يرضى الله تعالى عنه كان يقول ليس أن يردها بعد
الوطء وكذب لمطغان عن ابن أبي طالب رضي الله عنه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولكنه يقول يرجع
عليه بفضل ما بين النصف والعين الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ردها ويردمعهامهره وثلاثا والمهر
في قوله بأخذ العشر من قيمتها ونصف العشر فصل المهر نصف ذلك . ولأن المشتري بباطل الحماره ولكنه
حدث ما عيب عليه لم يكن له أن يردها في قول أبي حنيفة ولكنه يرجع بفضل ما بين العين والنصف وبه
يأخذ صاحبنا وكان ابن أبي ليلى يقول ردها ويرد ناقصها العيب الذي حدث عنه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وإذا اشترى الرجل الحماره ثيابا فباعها ثم ظهر منها عيب كان عند البايع كان له ردّها لأن الوطء
لا ينقصها شيئا وأعاردها من الخلل التي أخذها بها وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنفراج والضمان
وأيضا للخدمة كذلك كان الوطء أقل ضررا عليها من خدمة أو نزع لو أنه بضمان وإن كانت بكرا
فأصابها بداءون الفرج لم يفتنها فكذلك وانقضها لم يكن له ردّها من قبل أنه قد نقصها ببذاء البدنة
فلا يجوز له أن يردها ناقصة كما لم يكن يجوز عليه أن يأخذها ناقصة ويرجع عما نقصها العيب الذي دلس له
من أصل الثمن الذي أعطى فيها إلا أن يشاء البايع أن يأخذها ناقصة فتكون ذلك إلا أن يشاء المشتري أن
يحبسها ميتة فلا يرجع بشيء من العيب ولا تقلة ثبت عن عمر ولا علي ولا خلافهما أنه قال خلاف هذا
القول ، وإذا اشترى الحماره فوطئها فاستحقها رجل فقضى له بها القاضي فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان
يقول على الواطي مهر مثلها على مثل ما يتزوج به الرجل مثلها يحكم به ذواعسل ويرجع بالنث على الذي
باعه ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ . وكان ابن أبي سلمي يقول على الواطي المهر على ما ذكرته من قوله ويرجع

هذا ناسخ لبعض ولا
مخالفة الأمن جهة
أما حته ولا يقال لشي
من الأحكام مختلف
مطلقا إلا ما حل ما كم
حلال وما كم حرم فأما
ما كان واسعا يقال هو
مباح وكل من صنع فيه
شأن وإن خالف فصل
صاحبه فهو فاعل
ما يجوز له كأيكون
النام مخالفا للأعاد
والنامي مخالفا للقائم
وكل ذلك مباح لأن
حتم على الماني أن
يقوم ولا على القائم
أن يقعد

(باب الماء من الماء)

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ
 أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ
 أَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ
 ثِقَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ
 هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ
 عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي
 إِبْنِ كَعْبٍ قَالَ قُلْتُ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جُمِعَ
 أَحَدُنَا كَسَلُ فَقَالَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ لِيُغْسِلَ مِمَّنْ
 الرَّاغِبُ وَلِيَتَوَضَّأَ
 لِيُغْسِلَ (قَالَ الشَّافِعِيُّ)
 وَهَذَا مِنْ ثَبَاتِ اسْتِثْنَاءِ
 الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ أَخْبَرَنَا
 مَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ

عن عبد بن السيب أن
أبا موسى الأشعري أن
عائشة أم المؤمنين فقال
لقد شق على اختلاف
أصحاب محمد في أمر أبي
لأعظم أن استقبلت
به فقالت ما هو ما كنت
سائلته أم غلغلي
عنه فقال لها الرجل
يصيب أهله ثم يسكن
ولا يسكن فقالت إذا
جاوز الختان لثمان فقد
وجب القبل فقال أبو
موسى لا أسأل عن هذا
أحد بعدك إنما
محدثنا لبيع أخبنا
الشافعي قال أخبرني
إبراهيم بن محمد عن
محمد بن يحيى بن زيد
ابن ثابت عن خارجة
ابن زبد عن أبيه
عن أبي بن كعب أنه
كان يقول ليس على من
لم ينزل غسل ثم نزع عن
ذلك أي قبل أن يموت
قال الشافعي وأما حديث
بحديث أبي في قوله
الماء من الماء وزوجه
أن فيه دلالة على أنه
سميع الماء من الماء
عن النسبي ولم يسمع
خلافة فقال به ثم لا
أحسبه تركه إلا لأنه
نبته أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

على البائع بالثمن والمهر لانه قد غفر منها فأدخل عليه بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي السلي عما
أحدث وهو الذي يوعى أرايت لو باعته ثوباً بقرعة أو أهلكه فاستحقه رجل وضمنه بالقيمة اليس أبيع رجوع على
البائع بالثمن وأما كانت القيمة كمنه (قال الشافعي) وجه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الحمارية فوطئها
ثم استحقه رجل أخذها ومهر مثلها من الوطئ لا وقت لمهر مثلها إلا ما سكن به مثلها ويرجع المشتري على
البائع بثلث الحمارية الذي قبض منه ولا يرجع بالهر الذي أخذ من الحمارية منه لانه كسبه فاستحقه هو فان
قال قائل من أين قلت هذا قيل له لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تزوج بغير إذن ولها أن
تلكها باطل وأن لها أن أصيب المهر كانت الاصابة بشبهة توجب المهر ولا يكون للصب الرجوع على
من غره لانه هو الاخذ للاصابة ولو كان يرجع به على من غره لم يكن للراة عليه مهر لانها قد تكون غارت له
فلا يجب لها ما يرجع به عليها (قال الشافعي) وجه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الحمارية فندلس به فيها
يبع عليه البائع أو لم يبعه فسواء في الحكم والبائع أتم في التلخيص إن كان عالماً فان حدث ما عند المشتري
عيب ثم طلع على الصبي الذي دلس له لم يكن له ردّها وإن كان العيب الذي حدث بها عند أقل عيوب الرقيق
وإذا كان مشتر بافكانه أن يردها بأقل العيوب لأن البيع لا يلزم فيه بيع إلا أن يشاء فكذلك عليه
للبيع مثل ما كان له في البائع ولا يكون له أن رد على البائع بعد العيب الذي حدث في ملكه كما لم يكن
للبيع أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه وهذا معنى سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قبض أن
يرد البعد بالعيب واشترى إذا حدث العيب عنده أن يرجع بما قصها العيب الذي دلس له البائع ورجوعه
به كما أصفأ قال أن تقوم الحمارية بالمسلم العيب فقال فيهما ما ثم تقوم وبها العيب فقال فيهما تسعون
وفيها يوم قبضها المشتري من البائع لانه يومئذ تم البيع ثم يقال له يرجع بعشر ثم على البائع كأنما كان
قل أو كثر فلان اشترى ابعدين رجوع بعشرين وإن كان اشترى ابعدين رجوع بخمسة إلا أن يشاء البائع
أن يأخذها معيبة بلا شيء يأخذ من المشتري فيقال اشترى مثلها ان شئت وان شئت فأسكها وان يرجع بشيء
وإذا اشترى الرجلان حمارين فوجدا بهما عيباً فافرض أحدهما بالصبي ولم يرض الآخر فأن باع بغيره رضى الله
تعالى عنه كان يقول ليس لواحد منهما أن رد شي من غيره ما على الرديعاً وكان ابن أبي ليلى يقول لأحدهما
أن رد حصته وإن رد شي الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) وجه الله تعالى وإذا اشترى الرجلان
الحمارية صفقة واحدة من رجل فوجدا بهما عيباً فأراد أحدهما الرد أو آخر التمسك فلذلك أراد الرد أو الذي
أراد التمسك التمسك لأن وجود باقي بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد
كأن لكل واحد باع كل واحد منهما نصفه ولا تخزنصفهما وجداهما عيباً كان لكل واحد منهما رد
النصف والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يمسك وإن رد صاحبه وإذا اشترى
الرجل أرضاً فباعها لغيره ثم لم يشترط شأفاً باع بغيره رضى الله تعالى كان يقول الثمر للبايع إلا أن يشترط
ذلك المشتري وكذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى نخلة ثم غمر ثم رفره
للبيع إلا أن يشترط ذلك المشتري ومن اشترى عبداً فماله البائع إلا أن يشترط ذلك المشتري وبه يأخذ
وكان ابن أبي السلي يقول الثمر لا يشترط وإن لم يشترط لأن غرة الفضل من الفضل (قال الشافعي) وجه الله
تعالى وإذا اشترى الرجل من الرجل الفضل قد ارتفعت ثمنها للبائع إلا أن يشترط ذلك المتاع وإن كانت
لم توفّر ثمنها لا يشترط لأن غمرها عيب من كشف الوقت لا يرد ولا يرجع بدو الانكشاف وما لم يرد
الانكشاف في الثمر فهو كالخبيث في بطن أمه على كل من ملك أمه وإذا باعته الانكشاف كان كالخبيث قد زایل
أمه وهذا كل في معنى السنة فان اشترى عنها أو تبتاً أو غيرها أي غمرها كان بعد ما طلع صغيراً كان أو كبيراً
فالتمه البائع وذلك أهمان كشفه لا حائل دونها في مثل معنى الفضل المذبر وهكذا إذا باع عبداً مال قاله البائع
الآن يشترط المتاع وهذا كملت السنة قصاً وشبهه بمعناها لا يتخلقه

(باب الاختلاف في العيب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل من الرجل الحمارية أو الدابة أو الثوب أو غير ذلك فوجد المشتري به عيبا ولا يفتي بهذا العيب فإنه كذا قال المشتري البينة فإن لم تكن له بينة فعلى البائع العيب بالله لقد باعه وما هذا العيب به فإن قال البائع أنا أراذ البين عليه فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا أراذ البين عليه ولا يجوز لها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أنه إذا اتهم المدعي بذات العيب عليه فيقال ادفع وردها أن أبي أن يحلف لم يقبل منه وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الدابة أو الثوب أو أي شيء ما كان فوجد المشتري به عيبا فاحتلف المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل عندك فإن كان عيبا تحدث مثله بحال فالقول قول البائع مع عينه على البينة بالله لقد باعه وما هذا العيب به إلا أن يأتي المشتري على دعواه بينة فتكون البينة أو من البين وإن شك البائع ورذذ البين على المشتري اتهمناه ولم يتهمه فإن حلف ردذنا عليه بالبيعة والعيب وإن شك عن البين لم ردذنا عليه ولم يعطه بشكول صاحبه فقط أعان عليه بالتكول إذا كان مع التكول عينه فإن قال قائل ملل على ما ذكرت قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأتباع باليمين يتحققون بهاد ما سمعهم فذكروا ورذذوا ليمان على يهود يبرون بهائم رأى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إلا ليمان على المدعي عليهم البرم يبرون بهائم فكلوا فرداه على المدعين ولم يعطهم بالتكول شيئا حتى ردوا ليمان وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النص المفسرة تدل على منه الجلالة وكذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي والبين على المدعي عليه ثم قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ذلك فإذ دل عليها نص حكم كل واحد منهما ما الذي قال لا بعدوا بالبين المدعي عليهم بخلاف هذا فكذلك يحمل الحديث ما ليس فيه وقد وضعنا هذا في كتابنا في القصة والبين بين المتبايعين على الشفعا بما يعاينه ١٠ وإذا باع الرجل بهائم من كل عيب فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول البراءة من كل ذلك حائز ولا يتطبع المشتري أن يرد بهب كانتا ما كان الأثرى أنه لو أبرأ من الشجاج يرى من كل شعبة ولو أبرأ من القروح يرى من كل فرجة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يبرأ من ذلك حتى يرضى العيوب كلها باسمائها ولم يكن أن يضع يد عليها (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا باع الرجل العبد أو شيئا من الحيوان بالبراءة من العيوب فالتى ذهب إليه والله تعالى أعلم قضاء عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنه يرى من كل عيب لم يعلمه ولم يبرأ من عيب عله ولم يسمه البائع ويقفه عليه وأعان أهله إلى هذا تقليدا وإن فيه معنى من المعاني يفرق فيه الحيوان ما سواه وذلك أن ما كانت فيه الخفية فكان يخفى بالصحة والنقص ويحول لمطاعه قلبا يبرأ من عيب يخفى أو يظهر فإذا خفى على البائع أبرأه يبرأه منه فإذا لم يخف عليه فقد وقع اسم العيوب على ماله فله يثل ويكثر ويصغر ويكبر وتقع التسمية على ذلك فلا يبرأه منه إلا أن يقفه عليه وإن أوسع في القياس لولا التقليد وما وصفنا من تفرق الحيوان غير ملائمة لا يبرأ من عيب كان به لم يسمه ولا كان التقليد وما وصفنا أولى مما وصفناه ١١ وإذا اشترى الرجل دابة أو أوداما أو دارا أو ثوبا أو غير ذلك فادعى فيه رجل دعوى ولم يكن للدعي على دعواه بينة فأراد أن يستحلف المشتري الذي في يده ذلك المتاع على دعواه فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول البين عليه التمسك باله ما لوذا فقه حق وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عله أن يحلف بالله ما علم أن لهذا فقه حقا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إلى البين عليه ما لهذا فقه حق ويسعه ذلك إذا لم يكن يعلم لهذا فقه حقا وكذا طاعة الأيمان والشهادات وإذا اشترى المشتري بيعا على أن البائع بالخيار شهر أو على أن المشتري بالخيار شهر أو أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول البيع فاسد ولا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام

قال بعده ما سمعه
* أخبرنا الثقة عن
يونس عن الزهري
عن سهل بن سعد
الساعدي قال بعضهم
عس ابن بن كعب
ووقفه بعضهم على
سهل بن سعد قال كان
الماء من الماء في أول
الاسلام ثم ترك ذلك
بعد وأمر بالفصل
إذا من الختان الختان
* أخبرنا ثقيان عن
علي بن زيد بن جسطان
عن سعيد بن المسيب
أن أبا موسى سأله عائشة
عن النقاء الختانين
فقلت عائشة قال النبي
صلى الله عليه وسلم
إذا اتقى الختانان أو
من الختان الختان
فقد وجب الفصل
* أخبرنا سعيد بن
ابراهيم قال حدثنا علي
ابن زيد بن جسطان
عن سعيد بن المسيب
عن عائشة قالت قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا قعد بين الشعب
الأربع ثم أذن الختان
بالختان فقد وجب
الغسل * أخبرنا الثقة
عن الأوزاعي عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه وعن يحيى بن

بها عند عبد فصار ليس له أن يردها عليه بحال فأما إذا باعها أو باع بعضها فقد يمكن أن يردها وإذا أمكن أن يردها فإن لم يكن له أن يردها أو يرجع بقص العيب كالأب يكون له أن يسكنها به ويرجع بقص العيب (١) « (قال) وإذا اشتري الرجل عبدا واشترط فيه شرط أن يعصيه من فلان أو جهة فقلنا أو على أن يعصيه فان أبطعته فوجه الله تعالى كان يقول البيوع في هذا فاسد به يأخذ وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نحو من ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول البيوع جائز والشرط باطل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل العبد على أن لا يعصيه من فلان أو على أن لا يستقدمه أو على أن يتفق عليه كذا أو على أن يخرج به فالبيوع فيه كله فاسد لأن هذا كله غير تمام ملك ولا يجوز الشرط في هذا إلا في موضع واحد وهو الصلح أو ما عدا السننة ولما راق الصلح لمساواة فنقول إن اشترا منه على أن يعصيه فاعتقه فالبيوع جائز فان قال رجل ما فرق بين العتق وغيره قيل قد يكون في نصف العبد فأبوه وأبوه وأصغر فيه ما شئت غير الصلح فلا يلزم في ضمان تصيب شريك فيه ولا يخرج في تصيب شريك من يده لأن كلاما لمساواة ملك فان اعتقته وأمسر عتق على تصيب شريك الذي لأبائكم ولم أعتق وضعت قبضته وخرج من يدي شريك بغير أمره واعتق الرجل ثلثه لأقل من ستة أشهر فقع عليه العتق ولو بعته لم يجز البيوع مع خلافه لغيره في هذا وفي أم الولد والمكاتب وما سواهما « (قال) وإذا كان لرجل على رجل مال من بيع حلل المال فأعز عنه إلى أجل آخر فان أبطعته رضي الله تعالى عنه كان يقول تأخير ما جاز وهو إلى الأجل الآخر الذي أئتمره عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك الآن يكون ذلك على وجه الصلح منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل على الرجل مال حال من سلف أو من بيع أو أي وجه كان فأظفره صاحب المال بالمال إلى مده من المدد كان له أن يرجع في الظفر متى شاء وذلك أنه ليس بباخرأ شيء من ملكه إلى الذي عليه الدين ولا شيئا أخذه منه به عوضا فانه ما يابله عوض الذي يأخذ منه أو نفسه ويرد العوض ولا فرق بين السلف وبين البيوع إلا أن يتفاضل في البيوع والمبيع قائم فبعضه لا يباع غيره بغيره أو يتداعيان فيه دعوى فبعضه أنه بيعا مستأفالا أجل فانه بينهما البيع الذي أحده . ولو أن رجلا كان له على رجل مال فتعجب عنه المطلوب حتى حط عنه بعض ذلك المال على أن يعطيه بعض ثم ظهر له بعد ذلك أن أبطعته رضي الله تعالى عنه كان يقول ما حط عنه من ذلك المال فهو جائز وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع فيما حط عنه لأنه تعجب عنه وبه يأخذ ولو أن الطالب قال إن ظهر لي فله معاملته كذا وكذا لم يكن قوله هذا واجب عليه شيئا في قولهم جمعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تعجب الرجل عليه الدين من الرجل فحط عنه وهو متعجب شيئا وأخذه البقية ثم قال أخطأ حطت عنه لتعجب فليس له أن يرجع فيما حط عنه ولا يكون هذا من معنى الإكراه التي نلخصها عن كراهه على أن لا تكرر موضوع عن العبد فيما يشه وبين الله وفي الحكم وليس هذا إكراه قد كان يظهره بعد التعجب وبدى عليه في التعجب ويظهر أنه غاب عنه ولم يغيب ولو قال الطالب إن ظهر لي فله وضع كذا فأنظر له لم يكن له وضع

اثنان الختان أو جاوز اثنان الختان فقد وجب القسمل ونقول قلته أن رسول الله فاعتسلنا الأضربا عن رسول الله بوجوب القسمل منه قال فصتمل أن تكون لما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل اغتسل ورأه واجبا ولم تسع من النبي صلى الله عليه وسلم إجابته فقلت نعم قال فليس هذا أخيرا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لأغلب أنه خير عنه قال وأما حدث علي بن زيد فليس مما يشبه أهل الحديث وهو لا تقوم به الحجة فقلت له فان ابن كعب قد رجح عن قوله الماء من الماء بعد قوله به عمرا من عمره وهو يشبه أن لا يكون رجح الأصغر يشبه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن هذا لأقوى فيمن غيره وما هو بالبين وقلته ما أعلم عندنا من جهة الحديث شيئا أكبر من هذا قال فن جهة غير الحديث فقلت نعم قال الله جل ثناؤه لا تقربوا الصلاة وأتم

(١) في بعض التسع هناء يده هذا نصها

« قال الربيع » إذا بعثك عبد على أن لا تمعه أو شأ سواه أو شرطت عليك فيه شرط ليس يلزمك في عبدك إلا أن تشاء فالبيع فيه باطل من قبل أني إذا ملكك عليك العوض منه فلان أن تملكه كما كنت أنا لملكه فإذا بعثك على أن لا تمعه فقد نقصتكم عما كنت أملكه لأنه كان لي أن أبيع وأصغر به ما شئت وإذا نقصتكم عما كنت أنا لملكه فيه فمؤكله ملكا كما كنت أنا لملكه إلا القوي وحده بحديث مرة فان هذا خاص مستخرج من العام الأخرى أفلو وهبت لك نصف عبد لم يكن لك أن أهبطك النصف الآخر وإذا أعتقت نصف عبد لي قوم على عتي الباقي إذا كنت مسورا فالعتق خلاف غير من جميع الأشياء اه

لأنه عطش عطاشاً طرأ .. وأذا باع الرجل الرجل ببيعاً إلى الصلح، فإن أباحني فخرجه الله تعالى كأن يقول في ذلك البيع فاسد وكان ابن أبي ليلى يقول البيوع حازم والمال له .. وكذلك قوله ما في كل بيع إلى أجل لا يعرف فإن استهلك المشتري فعله القسمة في قول أبي حنيفة وإن حدث به عيب رده ورجعنا بقسمه العيب وإن كان قاعاً بعينه فقال المشتري لأرى بعداً لأجل .. وأنا نقول المال جاز ذلك في هذا كله في قول أبي حنيفة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأذا باع الرجل الرجل ببيعاً إلى الصلح فابيع فاسد من قبل أن الله عز وجل أنذرت الدين إلى أجل مسمى والمسي الموقت بالأهلة التي سمي الله عز وجل فانه يقول بآلؤك عن الأهلة قل هي موافق للناس والنج والأهلة متعروقة الموافقة وما كان في معناها من الأيام للعلوم فانه يقول في أيامها معلومات والسنين فانه يقول حولين كاملين وكل هذا الذي لا يتقدم ولا يتأخر والصلح لم يكن قط فيما عرفت ولا نرى أن يكون أبداً لا يتقدم ويتأخر ولو اجتهد الامام غايته في حقه التقدم والتأخر « أخبرنا الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سليمان بن عيسى عن عبد الكريم بن عكرمة عن ابن عباس قال لا يتابعوا إلى الصلح ولا إلى الأند ولا إلى العصر (قال الشافعي) وهذا كله كما قال لأن هذا يتقدم ويتأخر وكل بيع إلى أجل غير معلوم فابيع فاسد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن هلك السلعة التي أتت إلى أجل غير معلوم في يد المشتري رد القسمة وإن نقصت في يده بصيرتها وما قسمها العيب فإن قال المشتري أنا أَرْضِي السلعة بمن حال وبطل الشرط بالأجل لم يكن ذلك إذا انعقد البيع فاسداً لم يكن لأحد من أن يصلحه دون الآخر ويقال لمن قال قول أبي حنيفة رأيت أن أزعجت أن البيوع فاسدة حتى صلح فإن قال صلح بإبطال هذا شرطه قيل فلهذا أن يكون بالعامشتر أو أجماعاً هذا مشتر وبطل السلعة باع فإن قال بل بطل السلعة باع قيل له فهل أخذت بطل السلعة ببيعاً غير البيوع الأول فإن قال لا قيل فقولك متناقض تزعم أن بيعاً فاسداً حكمه كالمصرف فيه يصير بيعاً من غير أن يبيعه ماله

(باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي وإذا اشتري الرجل ثماراً قبل أن يبلغ من أصناف الثمرة كلها فإن أباحني فخرجه الله تعالى قال إذا بشرت بثلث ذلك الثمر إلى أن يبلغ فإن البيوع جاز الأثرى أنه لو اشترى قصباً بفضله على دوله قبل أن يبلغ كان ذلك جائزاً قال ولو اشترى شيئاً من الطلع حين يخرج فقطعه كان جائزاً وإذا اشتراه ولم بشر بثلثه فلهذا أن يستأنس صاحبه في تركه فأنزله في ذلك فلا بأس بذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا خرف في بيع شيء من ذلك حتى يبلغ ولا بأس إذا اشترى شيئاً من ذلك فديعه أن بشرت على البايع تركه إلى أجل وكان أباحني فقضى الله تعالى عنه يقول لا خرف في هذا الشرط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشتري الرجل أصنافاً من الثمار قبل أن يبدو صلاحها فابيع فاسد لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ولو اشتراه لم يسم قطعه ولا تركه قبل أن يبدو صلاحها كان البيوع فيه فاسداً لأنه أجماعاً يشترى ثم يترك إلى أن يبلغ أباه ولا يحل بيعه منفرداً حتى يبدو صلاحها إلا أن يشترى منه شيئاً رابعه منه على أن يقطع مكانه فلا يكون به بأس كما لا يكون به بأس إذا كان موضوعاً بالأرض فليس هذا من المعنى الذي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه أجماعاً التي صلى الله عليه وسلم عن الثمرة أن تباع حتى يبدو صلاحها وقال رأيت أن منع الله الثمرة فم بأخذ أحد كمال أخيه وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى تصوم العاهلة وأجماعاً من الثمرة ما يترك إلى مدة يكون المنع دونها وكذلك أجماعاً التي العاهلة على ما يترك إلى مدة تكون العاهلة دونها فاما ما يقطع مكانه فهو كال موضوع بالأرض وإذا اشتري الرجل أرضاً فيها نخيل فيها جمل فلهذا كره النخل ولا الخيل فإن أباحني فخرجه الله تعالى عنه كان يقول

سكاري إلى قوله حتى تقتسوا فكان الذي يعرفه من خوطب بالجانية من العرب أنها الجماع دون الأزال ولم تختلف العامة أن الزنا الذي يجب به الحد الجماع دون الأزال وأن من غابت حشفته في فرج امرأته وجب عليه الحد وكان الذي يشبه أن الحد لا يجب إلا على من أجنب من حرام وقلت قد يستعمل أن يقال حدثت أبي إذا جامع أحدنا فأكل أن سئل أن يقول إذا صار إلى الجماع ولم يغيب حشفته فأكل فلا يكون حد يث الفسل إذا التفتي اختانان مخالفاً له قال أفتقول بهذا فقلت إن الأغلب أنه إذا بلغ أن يلتقي اختانان ولم يزل وكذلك والله أعلم الأغلب من قول عائشة فقلته أن لو أن النبي صلى الله عليه وسلم فاعسلنا على إيجاب الفسل لأنها توجب الفسل إذا التفتي اختانان قال فإذا التفتاه اختانين قلت إذا صار الاختان حدوا واختان وان لم يمسسا قال

الفصل للشرى تعالارض والشرى البائع الا ان بشرط المشتري بلقناع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال من اشترى غلاما مبرا فثمة البائع الا ان يستثنى المشتري وبه يأخذ . وكان ابن ابي ليلى يقول الثمة
 للشرى (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه . واذا اشترى الرجل ارضا فباعها بخل وفي الغنم فاشترى البائع
 اذا كان قد ابر وان لم يثر فهو للشرى والارض للخل للشرى . (قال) واذا اشترى الرجل مائة ذراع
 مكسرة من دريغ مقسومة او عشر ماجر به من ارض غير مقسومة قلنا يا حنيفة رضى الله تعالى عنه كان
 يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز لانه لا يعلم ما اشترى كهم من الدار وكهم من الارض واين موضع
 من الدار والارض . وكان ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو جائز في البيع وبه يأخذ . وان كانت
 الدار لا تكون مائة ذراع فالشرى بالبيان شامرا وان شاء رجع عما نقصت الدار على البائع في قول ابن
 ابي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى . واذا اشترى الرجل من الدار ثلثا او ربعا وعشرة اسهم من مائة
 سهمين جميعها فالبيع جائز وهو شريك فيها بقدر ما اشترى (قال الشافعي) وهكذا لو اشترى نصف عبد
 او نصف ثوب او نصف شاة ولو اشترى مائة ذراع من دار وعقد ولم يسم اذرع الدار فالبيع باطل من قبل
 ان المائة قد تكون نصف او ثلثا او ربعا او اقل فيكون قد اشترى شيئا غير محدد ولا يحسب بعرف كمن دبره
 من الدار قصيره . ولو سعى ذرع جيع الدار ثم اشترى منها مائة ذراع كان جائزا من قبل ان هذه ايامهم معلوم
 من جميعها وهذا مثل شرائه سهام من اسهمها . ولو قال اشترى منك مائة ذراع اخذها من اى الدار شئت
 كان البيع قاسدا . وان كانت الاجام محظورة فمضطر فيها لمكة فاشترى رجل فان يا حنيفة رضى الله
 تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك بلقناع ابن مسعود رضى الله تعالى عنه انه قال لا شر ولا سهم في المائة فانه
 غرر وكذلك بلقناع عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وابراهيم الحنفي وبه يأخذ . وكان ابن ابي ليلى يقول
 في هذا ان يوجب لراسبه وكذلك بلقناع عمر بن عبدالعزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى . واذا كان
 المثل في ثوب (١) او مابل او اجنة محظورة وكان البائع والمشتري بانه فباعه ماله كاشيانه برأيه وهو
 لا يرضى حتى يصاد فالبيع باطل من قبل انه ليس بيع صفه صفوة ولا بيع عين مقدور عليها حتى يتابع
 فيدفع وقد يمكن ان يموت فينتقل قبل قبض فيكون على مشتريه في موته الاطراف في قبضه . ولكنه لو كان
 في عين ماله لا يتبع فيه ويؤخذ بالسلم كانه جائز بيعه كما يجوز اذا خرج موضع على الارض . واذا حبس
 الرجل في الدار وقله القاضي فباع في السجن واشترى واعتق او تصدق بصدقة او وهب هبة قلنا يا حنيفة
 رضى الله تعالى عنه كان يقول هذا كله جائز ولا يباع شيء من ماله في الدار وليس بعد التمسك شيء الا ترى
 ان الرجل قد بطل اليوم ويصعب عدا مالا . وكان ابن ابي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شرأؤه ولا عقته
 ولا هبته ولا صدقته بعد التمسك فيبيع ماله ويقضه الغرام . وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى مثل قول ابن
 ابي ليلى ما خلا العاقبة في حجر وليس من قبل التمسك ولا يجوز ثبوتى العاقبة من ذلك . يا حنيفة
 رضى الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى . ويجوز بيع الرجل وجع ما احدث في ماله كان ذاد من او غير ذى
 دين وناوفا او غير ذى وفاقضى يستعدي عليه في الدين اذا استعدي عليه فبئت عليه شيء او اقر مندي شيء
 انني انقضى ان يجر عليه مكانه ويقول قد جرت عليه حتى اقصى دينه وفلسه شيء يحصى ماله ويا حنيفة
 بان يحتج في التزوم ويا حنيفة ثم ينفذ القاضي فيه البيع باغلي ما يقدر عليه فيقضى دينه . اذا
 لم يبق عليه دين احضره فاطلق اطرحه وعاد الى ان يجوز له في ماله كل ما صنع الى ان يستعدي عليه في دين
 غيره وبما استلهم ماله في الحالة التي جرحها عليه بيع او هبة او صدقة او غير ذلك فهو مردود . واذا اعطى
 الرجل الرجل متاعا يبيعه ولم يسم بالتقيد ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة فان يا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول
 هو جائز وبه يأخذ . وكان ابن ابي ليلى يقول البيع جائز والمأمور ضمان لقية المتاع حتى يدفعه لمرب المتاع

(١) الماثل كل ما في أصل جبل أو واد والوجه الشجر المثلث فتنبه كسبه صححه

فقال لهذا التفاه قلت
 ثم رأيت اذ انقل التقي
 الفارسان ليس انما
 يعنى اذا توافقا فصار
 أحدهما وبما الآخر
 أو اختلفت دواهما
 فصار أحدهما للرجلين
 وبما صاحبه ويقال
 اذا جاوز بدن أحدهما
 بدن صاحبه فتختلف
 الفارس الفارس قال
 بلى قلت ويقال اذا
 تمسا التقي لانه أقرب
 القام وبعض القاه أقرب
 من بعض قال ان
 الناس يقولونه قلت
 وهذا كله صحيح جائز
 في لسان العرب فانما
 يراد بهذا ان تقيب
 الحشفة في الفرج حتى
 يصبر الختان الذي
 خلف الحشفة حذو
 ختان المرأة وانما يحبل
 هذا من جهل لسان
 العرب

(باب التيم)

حسدنا الربيع قال
 قال الشافعي رضى الله
 عنه نزلت آية التيم
 في غزوة بني المصطلق
 انحل عقد لعائشة فقام
 الناس على التماسع
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وليسوا على

فأنا خرج الثمن من عند المشتري وفيه فضل عن القيمة فإنه رد ذلك الفضل على رب المتاع وإن كان أقل من
القيمة لم يضمن غير القيمة الماضية ولم يرجع البائع على رب المتاع بشئ والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة فقال له ما لم يقل بقدر ولا بنسبة ولا بما رأيت من نقد أو بنسبة
فالبائع على النقد فإن باعها بنسبة كان له نقض البيع بعد أن يحلف بالله ما وكل أن يبيع إلا بقدر فإن
فأنت البائع ضامن لقيمة ما أنشأته أن يضمن المشتري ضمنه فإن ضمن البائع لم يرجع البائع على المشتري وإن
ضمن المشتري رجع المشتري على البائع بأفضل مما أخذت السلعة عما ابتاعها به لأنه لم يؤخذ منه إلا ما رزقه
من قيمة السلعة التي أنفقها إذا كان البيع فباعه بتم (قال) وإذا اختلف البائع فقال البائع بعثوا أنا
بالبخار وقال المشتري بعثي ولم يكن للبخار فإن أباحه فرفض الله عنه كان يقول القول قول البائع بعثوا أنا
بالبخار وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول البائع بعثي وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ابتاع
الرجلان عبدا وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا فقال البائع بعثك على أبي البخار ثلاثا وقال المشتري بعثي ولم
تشتري خيارا لخالكا وكان المشتري بالبخار في فسخ البيع أو يكون للبائع البخار وهذا والله تعالى أعلم
كاختلفهما في الثمن نحن نقض البيع باختلفهما في الثمن ونقضه بذا وهذا أن يكون له البخار وأنه لم يفر
بالبخار للبائع وكذلك لو ادعى المشتري بالبخار كان القول فيه هكذا (قال) وإذا باع الرجل جارية بجارية
وقبض كل واحد منهما ثم وجد أحدهما بالبخار فبقي قبض عينا فإن أباحه فرفضه الله تعالى كان يقول
برذهاء وبأخذ جاريته لأن البيع قد انقضى وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل
وكذلك قوله ما في جمع الرقيق والحياض والعروض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل
الرجل جارية بجارية فوثرها فباعها بالبخار فبقي قبض عينا بالبخار وبأخذ الجارية التي باعها
وانتقض البيع بينهما وهكذا جميع الحيوان والعروض وهكذا إن كانت مع أحدهما دراهم وأعرض
العروض وإن كانت الجارية في يدي أحد الرجلين فوجد الآخر عينا بالبخار فالحق برذهاء وأخذ الجارية
المتبقية لنهاي الثمن الذي دفع كبرذهاء وبأخذ الثمن الذي دفع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل بغيره ما هو فوجده
عينا فإن أباحه فرفضه الله تعالى عنه كان يقول بخاصه المشتري ولا يبالى أحضر الآخر أم لا ولا تكلف
المشتري أن يحضر الآخر ولا يرى على المشتري عينا قال البائع الآخر فرفضه الله تعالى عنه وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن رد السلعة التي بها العيب حتى يحضر الآخر فرفضه الله تعالى
بالعيب ولو كان غائبا فبغير ذلك البلد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل معاملة فبأخذ المال فإن
أباحه فرفضه الله تعالى عنه وكان يقول لا يستطيع المشتري أن رد السلعة عينا فله أن ردوا ولا يفسخ على رضا
الآخر بالعيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن رد السلعة عينا فله أن ردوا ولا يفسخ على رضا
المال فرفضه الله تعالى عنه وبالعيب ولم يرجع البائع على رب المتاع وإن كان غائبا أرايت رجلا أرايت رجلا فباعه متاعا وسلعة
فوجد المشتري به عيبا يخافه البائع فذلك أو تكلفه أن يحضر الآخر برب المتاع ألا ترى أن خصمه
في هذا البائع ولا تكلفه أن يحضر الآخر ولا خصوصية بينه وبينه فذلك إذا أمره فاشترى فهو مثل أمره
بالبائع أرايت لو اشترى متاعا ولم ير ما كان له المشتري بالبخار إذا ما لا يكون له خسار حتى يحضر الآخر
أرايت لو اشترى عبدا فوجد ما عي قبل أن يقبضه فقال لأباحت لي قيمة ما كان له أن رده بهذا حتى يحضر
الآخر لي له أن ردوا لا يحضر الآخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى عنه وإذا وكل الرجل الرجل أن
يشترى سلعة بعينها وموصوفة وأدفع إليه ما أفاض واشترى به تجارة فوجد بها عيبا كان له أن رد ذلك دون
رب المال لأنه المشتري وليس عليه أن يحلف بالله ما فرفضه الله تعالى عنه ولا يكلفه مقام المال في المشتري
رب المال ألا ترى أن رب المال لو قال لأرضي بما اشتري لم يكن له خيار فيما ابتاع وزنه البيع ولو اشترى

ما وليس معهم ماء فأنزل
الله آية التيمم أخبرنا
بذلك عبد الله بن
العلم بالبغداد وغيرهم
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة
قالت كأمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
بعض أسفاره فأنقطع
عقله فقام رسول الله
صلى الله عليه وسلم على
التيمم وليس معهم ماء
فأنزل آية التيمم أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
شيبان عن الزهري عن
عبد الله بن عبد الله بن
عقبة عن أبيه أن حماد
ابن باهر قال سمعت
رسول الله إلى المنكب
قال الشافعي ولا أعلم
نص خبر كيف تيمم
التي صلى الله عليه وسلم
حين نزل آية التيمم
أخبرنا الثقة عن عمر
عن الزهري عن عبيد
الله بن عبد الله عن
أبيه عن عمار بن باهر
قال كأمع النبي صلى
الله عليه وسلم في سفر
فأنزل آية التيمم فقمنا
مع النبي صلى الله عليه
وسلم إلى المنكب (قال
الشافعي) فلو كان لا يجوز

شأني فيه لم يتنقص البيع وكانت التبايع بالمال على الوكيل لأعلى المشتري منه وكذلك تكون التبايع للمشتري على البائع دون رب المال فإن ادعى البائع على المشتري رضا رب المال حلف على عمله لأعلى البتة و إذا باع الرجل ثوباً بمائة على شيء مسمى فباع المشتري الثوب ثم وجد البائع قنصاً فيه في المراجعة وزاد عليه في المراجعة فإن باحسب فترضى الله تعالى عنه كان يقول البيع حائزاً له فباع الثوب ولو كان عنده الثوب كان له أن يردوه يأخذ ما قد أنشأه ولا يحطه شيئاً وكان ابن أبي ليلى يقول تحط عنه ثلث الخانة ومصثمان الرجب وبه يأخذ (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثوباً بمائة فباعه ثم وجد البائع الأول الذي باعه مائة فباعه في الثمن فقد قبل تحط عنه الخانة بمصثمان الرجب ويرجع عليه ولو كان الثوب قائماً لم يكن له أن يردوه وإنما امتنع من أفساد البيع وأن يردوه إذا كان قائماً ويحسبه بالقيمة إذا كان فائتاً أن البيع لم يتعد على محرم علمهما وإنما اتفق على محرم على الثمنين منها فإن قال قائل ما يشبه هذا مما يجوز فيه البيع بحال والبائع فيه حائز قبل بدلس الرجل الرجل العيب فيكون التدليس محرم عليه وما أخذن ثمنه محرم ما كان ما أخذن الخانة محرم ما لا يكون البيع فلهذا فيه ولا يكون للبائع اختيار في ردّه وقبل للمشتري الخيار في أخذه بالثمن الذي سأل أو فسخ البيع لأنه لم يتعد إلا بثن مسمى فإذا وجد غيره فلم يرض به المشتري فسد البيع لأنه يرد إلى من يجوز له عند المشتري أن يرض به البائع وإذا اشترى الرجل للرجل سلعة فظهر فيها عيب قبل أن يتقدا الثمن فإن باحسب فترضى الله تعالى عنه كان يقول له أن يردّها إن أظلم البينة على العيب به يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول لا قبل شهود على العيب حتى يتقدا الثمن (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل السلعة وقضها ونقد ثمنها أولم يتقدم في ظهورها على عيب بقره ابتاع أو يرى أو يشهد عليه الرّد قبل التقد كجمله الرّد بعد التقد وإذا باع الرجل على إنسه وهو كبير دار أو متاعاً من غير حاجته ولا رد فإن باحسب فترضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك على إنسه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يبعه عليه حائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل يبي مال نفسه فباع أو بعه عليه شيئاً من ماله بأكثر مما يسوى أضاعاً أو يضر ما يسوى في غير حاجته أو حاجته زلت بأبيه فالبيع باطل وهو كالأحق في البيع عليه ولا حق له في ماله إلا أن يحتاج فينقضي عليه ما عوف وكذلك ما استلم من ماله وإذا باع الرجل من الرجل حاضراً كسقاء أو باحسب فترضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك عليه وليس كونه أقراراً بالبيع وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يبيع كونه أقراراً بالبيع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل ثوباً للرجل أو خلعاً والرجل المبيع ثوبه أو خلعاً حاضر البيع لم يוכל البائع ولم يمتع من البيع ولم يسله فله ذاليع ولا يكون حمت رضا بالبيع أنما يكون الصمت رضا البكر وأما الرجل فلا (قال) وإذا باع الرجل نصيباً من داره ولم يسم ثلثاً ورعاً أو نحو ذلك أو كذا وكذا سماً فإن باحسب فترضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز البيع على هذا الوجه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الخيار إذا علم أن ثمنه أخذ أو أن ثمنه ترك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول إذا كانت الدار بين اثنين أو ثلاثة أجزت بيع التصب وان لم يسم وإن كانت أسماً كثيرة لم يجز حتى يسمي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار بين ثلاثة فقال أحدهم لرجل بعتك نصيباً من هذه الدار ولم يقل نصيباً فالبيع باطل من قبل أن التصب منها قد يتقدم سهمان أو قسم وأقل ويكون كذا الدار لا يجوز حتى يكون معلوماً عند البائع والمشتري ولو قال بعتك نصيباً لم يجز حتى يتصافا فإنهما قد عرّوا نصيباً قبل عقد البيع وإذا ختم الرجل على ثمنه فإن باحسب فترضى الله تعالى عنه كان يقول ليس ذلك تسليم للبيع حتى يقول ملت وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول ذلك تسليم للبيع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا اشترى الرجل بكتاب فيه شرعاً باسمه وختم عليه ولم يشكلم ولم يهد ولم يكتب فأنتم ليس بأقراراً بما يكون الاقرار بالكلام

أن يكون تيم عماراً إلى المناكب إلا بأمر النبي عليه السلام مع التنزيل كان منسوخاً لأن عماراً أخبر أن هذا أول تيم كان حين نزلت آية التيم فكل تيم كان للنبي صلى الله عليه وسلم بعده محطاه فهو ناسخ له وأخبرنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا إبراهيم ابن محمد عن أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاوية عن الأعرج عن ابن الصمة قال مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسبح بحمد الله ثم وجهه وذاعيم (قال الشافعي) وابن الصمة وبنو الصمة مع رؤوف بن دبرون وأحمد بن وأهل غناء في الإسلام ومكان منه والأعرج وأبو الحويرث ثقة ولو كان حديث ابن الصمة مخالفاً لحديث عمار ابن يسر غير بين أنه نسجه كان حديث ابن الصمة أو لاهما أن يؤخذ به لأن الله جل ثناؤه أمر في الوضوء بغسل الوجه واليدين إلى المرفقين وسحق الرأس والرجلين ثم ذكر التيم فعاجل ثناؤه

عن الرأس والرجلين
وأمر بأن يمسح الوجه
واليسدين وكان اسم
الدين يسع على الكفين
والذراعين وعلى الفراعين
والرفقين فأرسله معنى
أولى أن يؤخذ به مما
فرض الله في الوضوء
من غسل الذراعين
والرفقين لأن التيمم
بدل من الوضوء والبدل
أما يؤتى به على ما يؤتى
به في المبدل عنه (قال
الشافعي) وروى عن
عمار أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمره أن
يمسح وجهه وكفيه قال
فلا يجوز على عمار إذا
كان ذكر تيمم مع النبي
عند نزول الآية أن
المسك أن كان عن
أمر النبي إلا أنه منسوخ
عند ما روى أن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر
بالتيمم على الوجه والكفين
أو يكون برؤيته إلا
تيمما واحدا فاختلقت
روايته عنه فتكون
رواية ابن الصمة التي لم
تختلف أثبت فإلام
تختلف فأولى أن يؤخذ
بها لأنها أقرب لكتاب
الله من الروايتين اللتين
رويتا تختلفتني أن يكون
أغصم آية التيمم عند

« وإذا سبغ الرقيق والمتاع في سكر الخوارج وهو متاع من متاع المسلمين أو رقيق من رقيقهم فغسلهم عليه
فإن أباحه فرضي الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ورد على أهله وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز
وإن كان المتاع قاعا بعينه والرقق قاعا بعينه وقيل الخوارج قبل أن يبعوه ودعى أهله في قولهم جميعا
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر الخوارج على قوم فأخذوا أموالهم مستقلين فباعوها ثم ظهر الإمام
على من هي في يده أخرجهم من يده وقبض البيع وردت بالتمن على من اشتري منه « وإذا باع الرجل المسلم
الذاهب من النصراني فباعها نصراني آخر وأقام عليها بينة من النصراني فإن أباحه فرضي الله تعالى عنه
كان يقول لا يجوز شهادتهم من قبل أنه يرجع بذلك على المسلم وكان ابن أبي ليلى يقول شهادتهم جائزة على
النصراني ولا يرجع على المسلم شيء وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز شهادته أحدنا في
الاسلام ولا يجوز الشهادته في جميع الشاهدان أن يكونا من مسلمين بالعين عدلين غير ظنينين فيايبه الشاهدان
فيه بين المشركين ولا المسلمين ولا أحد ولا على أحد « وإذا باع الرجل بيعا من بعض ورثته وهو مريض
فإن أباحه فرضي الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه ذلك إذا مات من مرضه وكان ابن أبي ليلى يقول بيعه
جائز بالقبض وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل المريض بيعا من بعض ورثته غل
قبضته أو بما يتغلب الناس به ثم مات فباعه جائز والبيع لأهله ولا وصية ففرد « وإذا استهلك الرجل مال الولاة
وولده كبير والرجل غني فإن أباحه فرضي الله تعالى عنه كان يقول هو دين على الأب وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول لا يكون الدين على أبيه وما استهلك أو من شيء لآبائه فلا ضمان عليه فيه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا استهلك الرجل لآبائه مالا ما كان من غير حاجة من الأب يرجع عليه الابن كما يرجع على
الأنجب ولو اعتق له عبدا لم يجز عقده والعق غير استهلاك فلا يجوز بحال عتق غير المالك « وإذا اشتري
رجل بارية بعد نزاد معهما ما درهم ثم وجد بالعبودية وقدمت الجارية عند المشتري فإن أباحه
رضي الله تعالى عنه كان يقول يراد العبد أو يأخذ منه ما درهم وقبض الجارية بخصيصه فإن كانت الجارية بغير
التي وجد بها العبد وقدمت العبد للجارية وقسم قيمة العبد على المائة الدرهم وعلى قيمة الجارية فيكون له
ما أصاب المائة الدرهم (ورد) ما أصاب العبد من قيمة الجارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا إن
وجد بالعبد عيارا ثم أخذ قيمته حصصا وكذلك الدرهم التي هي في يده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا اشتري الرجل جارية بعد نزاد مع الجارية ما درهم فتباعا ثم ماتت الجارية فوجد بالعبد عيارا
فله رد العبد وقبض المائة الدرهم التي دفع وقيمة الجارية التي دفع وأما جعلنا قيمتها على القابض من قبل أنها
لو كانت قائم فردناها بعينها لأنهما عن العبد والمائة الدرهم وكذلك إن مات العبد وجد بالجارية بغير
ردها والمائة الدرهم وأخذ قيمته لأنه لو كان قائما لأخذناه فإذا كانت قيمته تقوم مقامه وكل من ابتاع بها
فأصاب عيارا ثم رجع بها أعطى في نفسه « وإذا اشتري الرجل ثوبين من رجل وقبضهما فله واحد
ووجد الثوب الآخر عيارا فاردده فاختلغا في قيمة الهالك فإن أباحه فرضي الله تعالى كان يقول القول قول
البائع مع عينه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا اشتري الرجل ثوبين صفقة واحدة فله أحد هاهنا في يده ووجد بالآخر عيارا فاختلغا في ثمن الثوب فقال
البائع قيمته عشرة وقال المشتري قيمته خمسة فالقول قول البائع من قبل أن الثمن كله فدلزم المشتري والمشتري
أن أرادوا الثوب رد ما كثر الثمن أو أرادوا الرجوع بالعيب يرجع به أكثر الثمن فلا تعيبه بقوله الزيادة « قال
الرابع « وفيه قول آخر للشافعي أن القول قول المشتري من قبل أنه لا مؤخر منه الثمن وهو أصح القولين

(١) لعله ما أصاب الجارية بغير قيمة العبد تأمل كسبه صحيحه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى ثوبين أو شيتين في صفقة واحدة فهلك أحدهما أو وجد بالآخر عيبا فليس إلى الردييل ويرجع بقيمة العيب لأنه اشتراهما صفقة واحدة فليس له أن ينقضها

(باب المضاربة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعطى الرجل الرجل ثوبا يبيعه على أن ما كان فيه من ربح فينبهما نصفان أو أعطى دارا يبنها أو يؤجرها على أن أجرهما بينهما نصفان فإن باحنيته رضى الله تعالى عنه كان يقول في ذلك كله فاسد ولذئ باع أجر مثله على رب الثوب ولباي الدار أجر مثله على رب الدار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز والاجر والربح بينهما نصفان وكان ابن أبي ليلى يجعل هذا غزاة الأرض للزراعة والغزل للعامة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل ثوبا أو سلعة يبيعها بكذا فإذا زادها فربح بينهما نصفان أو بعبه يبيع على أن يكرها والكر بينهما نصفان فهذا فاسد فإن أدرك قبل البيع والبناء فنقض وإن لم يدرك حتى يكون البيع والبناء كان البايع والباي أجر مثله وكان من الثوب كله لرب الثوب والدار لرب الدار وإذا كان مع الرجل مال مضاربة فأذنه ولم يأمره بذلك لم ينسبه يعني بقوله فأذنه اشترى به وباع فبيته ولم يقرضه ولو أقرضه ضمن فإن باحنيته رضى الله تعالى عنه كان يقول لأضمن على المضارب وما أذن من ذلك فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المضارب ضامن الآن يأتي بالبينة أن رب المال أذنه في النسيئة ولو أقرضه قرضاً ضمن في قوله ما جعلا للقرض ليس من المضاربة أو حنيته عن جدين عبد الله بن عبيد الأصاري عن أبيه عن جده أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أعطى مال تيم مضاربة فكان يعمل به في العراق ولا يدري كيف قاطعه على الربح أو حنيته فرجعه الله تعالى عن عبد الله بن علي عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه أن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أعطى مالاً لمقاربة يعني مضاربة أو حنيته عن جاد عن إبراهيم أن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه أعطى زيد بن خنيس مالاً لمقاربة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالاً لمضاربة ولم يأمره ولم ينسبه عن الذين فأذن في بيعه أو شرا أو سلفه سواء ذلك كله هو ضامن الآن يقره رب المال أو تقوم عليه بيته أنه أذنه في ذلك

(باب السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل على رجل طعام أسلم إليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فإن باحنيته رضى الله تعالى عنه كان يقول هو جائز بقلنا عن عبد الله بن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه قال ذاك المعروف الحسن الجليل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أخذ بعض رأس ماله فقد قسد السلم ويأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكيبة طعام موصوف إلى أجل معلوم قبل الأجل قراضيان تنافحاً البيع كله كان جائزاً وإذا كان هذا جائزاً جزأً تنافحاً نصف البيع ويثبتا نصفه وقسطن عن هذا ابن عباس فلم يره بأساً وقال هذا المعروف الحسن الجليل وقول ابن عباس القياس وخالفه فيه غيره (قال) وإذا أسلف الرجل في اللحم فإن باحنيته رضى الله تعالى عنه كان يقول لا خريف لانه غير معروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به ثم يرجع أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى قول ابن أبي ليلى وقال إذا بين مواضع اللحم فقال أخذ وجنوب ونحو هذه فهو جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلف الرجل الرجل في لحم ووزن وصفة وموضع ومن سن معلوم حتى ذلك الشيء فالسلف جائز

حضور الصلاة فقيموا واحتاطوا فأثروا على غاية ما يقع عليهم من البذلان ذلك لا يضربهم كما لا يضربهم لو فعلوا في الوضوء قبل أصاروا إلى مسئلة النسي أخبرهم أنه يجوزهم من التيمم أقل مما فعلوا وهذا أولى لما عني برباية ابن شهاب من حديث عمر بن الخطاب وصف من الدلائل قال وإنما منعنا أن نأخذ برباية عمر في أن تيمم الوجه والكفين ثوب الخبر عن رسول الله أنه مسح وجهه وذراعيه وأن هذا التيمم أشبه بالقرآن وأشبه بالقناسين البذل من الشيء إنما يكون مثله

(باب صلاة الإمام جالساً ومن خلفه قياماً)

« حدثنا الربيع قال قال الشافعي إذا لم يقدر الإمام على القيام فصلي بالناس جالساً على الناس ورأى ما إذا فدروا على القيام قياماً كما يصلي هو قائماً وصلى من خلفه إذا لم يقدروا على القيام جالساً فصلي كل فرضه وقدرى عن

(باب الشفعة)

التي عليه السلام فيها
 قلشئ منسوخ
 وناسخ • أخبرنا الربيع
 أخبرنا الشافعي أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن
 أنس بن مالك أن رسول
 الله كبر فربما قصر
 فحش شقة الأيمن
 ففصل صلوات
 وهو فاعده فصلنا زوا
 قعود فلما انصرف قال
 أما جعل الامام يؤتم
 به فإذا صلى قائما فصلوا
 قياما وإذا صلى جالسا
 فصلوا جالسا • سمع
 (قال الشافعي) وهذا
 ثابت عن رسول الله
 منسوخ بسنته وذلك
 أن أنس راوى أن النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى
 جالسا من سقط من فرس
 في مرضه وعاشه تروى
 ذلك وأبو هريرة يوافق
 روايتها وأمر من
 خلفه في هذه العلة
 بالجلوس إذا صلى جالسا
 ثم تروى عائشة أن النبي
 صلى في مرضه الذي
 مات فيه جالسا
 والناس خلفه قياما قال
 وهي آخر صلاة صلاها
 بالناس حتى نبي الله
 تعالى وهذا لا يكون
 إلا ناسخا • أخبرنا
 الثقة يحيى بن حسان

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا تزوجت امرأة على شخص من دار فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا شفعة في ذلك لأحد وبه يأخذ • وكان ابن أبي ليلى يقول لا شفعة بالشفع بالشفعة بالشفعة وتأخذ المرأة قبضة ذلك منه وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه كيف يكون ذلك وليس هذا شرا فيكون فيه شفعة إنما هذا انكاح أرايت لو طلقها قبل أن يدخل بها كالمشفع منها وبه يأخذ بالقبضة وأبوالهزم وكذلك إذا اختلفت بشخص من دار في قولهما جميعا (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة بنصيب من دار غير مقسومة فأراد شريك المترزج الشفعة أخذها بقبضة مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامه وكان المترزج الرجوع بنصف من الشفعة وكذلك لو اختلفت بشخص من دار ولا يجوز أن يتزوجها بشخص إلا أن يكون معلوما محسوبا في تزوجها بجاهد علم من الصداق فإن تزوجها على شخص غير محسوب ولا معلوم كان لها صداق مثلها ولم يكن فيه شفعة لأنه مهر مجهول فثبت النكاح وبغض المهر وردا لغيره ويكون لها صداق مثلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل دارا وبني فيها بناء ثم جاء الشفع يطلب بالشفعة فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول بأخذ الشفع الدار وبأخذ صاحب البناء النقص وبه يأخذ • وكان ابن أبي ليلى يجعل الدار والبناء للشفيع ويجعل عليه قبضة البناء وعين الدار الذي اشتراه صاحب البناء أو الأفل شفعه (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا اشترى الرجل نعسيا من دار ثم قاسم فيه وبني ثم طلبه الشفع بالشفعة قيل إن شئت فإذا نعت الذي اشتراه به وقية البناء اليوم وإن شئت فنع الشفعة لا يكون إلا هذا لأنه بني غير متعدي لا يكون عليه هدم ما بني • وإذا اشترى الرجل أرضا وأدارا فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لصاحب الشفعة الشفعة من علم أن طلب الشفعة والأفل شفعه وبه يأخذ • وكان ابن أبي ليلى يقول به بالتأويل ثلاثة أيام بعد عمله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا بيع شخص من الدار والشفيع حاضر عالم بطلب مكانه فله الشفعة وإن أصر الطلب فذو كعدرا من مرض أو اشتاع من وصول إلى السلطان أو حبس سلطان أو ما أشبههم من الصدركان على شفعة ولا وقت في ذلك إلا أن يمكنه وعليه البين ما ترك ذلك رضي بالتسليم للشفعة ولا ترك الحقة فيه فإن كان غائبا قال القول فيه كقول معنى الحاضر إذا أمكنه الخروج أو التوكيل ولم يكن له جاس فإن ترك ذلك انقطعت شفעתه • وإذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من المشتري وتقدمه الثمن فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول العهد على المشتري الذي أخذ المال وبه يأخذ • وكان ابن أبي ليلى يقول العهد على البائع لأن الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري للشفيع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه فإذا أخذ الرجل الشخص بالشفعة من المشتري فهدته على المشتري الذي أخذ منه وعهدته المشتري على بائة انما تكون العهد على من قبض المال وقبض منه المبيع الأتري أن البائع الأول ليس عاكف ولو أبرأ الأخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان تبرا إلى المشتري منه من عب لم يعلم به المستضع فإن علم المستضع بعد أخذ الشفعة كان له رده • وإذا كانت الشفعة للبيم فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الشفعة فإن كان له وصى أخذها بالشفعة وإن لم يكن له وصى كان على شفעתه إذا أدرك فإن لم يطلب الوصي الشفعة بعد عمله فليس للبيم شفعة إذا أدرك • وكذلك القلام إذا كان أبو حنيفة وبه يأخذ • وكان ابن أبي ليلى يقول لا شفعة لأصغير • وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للمترزج الذي لم يقاسم وهي بعد للمترزج الذي قاسم والطريق واحدة بينهما وهي بعد للجار الملاصق وإذا اجتمع الجيران وكان التصاقهم سواء فهم شركاء في الشفعة • وكان ابن أبي ليلى يقول لا يبي حيف حتى كتب إليه أبو العباس أمير المؤمنين بأمره أن لا يقضي بالشفعة إلا للمترزج

أخبرنا جاد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله كان وجعا فامر أبا بكر أن يصلي بالناس فوجدنا نتيحة فغاب فقعد إلى جنب أبي بكر فامر رسول الله أبا بكر وهو قاعد وأم أبو بكر الناس وهو قائم وذكر إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي مثل معناه ه أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمر عن النبي مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) وفي حديث أصحابنا مثل ما في هذا وإن ذلك في مرض النبي صلى الله عليه وسلم الذي مات فيه فصنع ليخالف الأحاديث الأولى لا يعجب علينا من أن نصير إلى التامخ الأولى كانت حقا في وقتها منحت فكان الحق فيما نسوّه وهكذا كل منسوخ يكون الحق ما لم ينسخ فلذا نسخ كان الحق في ناسخه وقد روي في هذا الصنف شيء يغلط فيه بعض من يذهب إلى الحديث وذلك أن

الذي لم يقاسم فأخذ ذلك وكان لا يقضى إلا الشريك الذي لم يقاسم وهذا قول أهل الجواز وكذلك بلغنا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما (١) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وأذابيع النقص من الدار والبيت فيه شفعة أو التلام في حجر أبيه فالولي النيم والأب أن يأخذ الذي يليان بالشفعة كان شفعة فان لم يفعلوا فلذا بلغنا أن يداؤم الوهأ كان لهأ الأخذ بالشفعة فلذا علمنا بعد الخلو فتر كالترك الذي لو أحدث السهم في تلك الحال فتر كما أنقطعت شفعته ما فقدنا نقطعت شفعته وما لا شفعة إلا فيما لم يقسم وإذا وقعت الحدود فلا شفعة وكذلك لو اقتسموا الدار والأرض وتركوا بينهم طر يقاؤز تركوا بينهم مشربا ما تكن شفعة ولا نوجب الشفعة فيما قسم شركا في طر يقين ولا ما وقد ذهب بعض أهل البصرة إلى جلة قولنا فقالوا لا شفعة إلا فيما بين القوم الشركه فلذا بقيت بين القوم طر يق مملوك لهم أو مشرب مملوك لهم فان كانت الدار والأرض مقسومة ففيها شفعة لأنهم شركاء في شيء من الملاك ورو واحد بناعن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم شيها بهذا المعنى أحسبه محتمل شيها بهذا المعنى ويحتمل خلافه قال الجار أحق بشفعة إذا كانت الطريق واحدة وأما منعتان القول بهذا أن أمانة بألار يسر معا جارا وأن بعض الجار ينار ويرى عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفعة شأليس فيه هذا وفيه خلافه وكان اثنين إذا اجتمعا على ال رواية عن جابر وكان الثالث وافقهما أو الأولى بالتثبت في الحديث إذا اختلف عن الثالث وكان المعنى الذي به معنا الشفعة فيما قسم فأعاقب هذا المقسوم ألا ترى أن النبي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشفعة فيما لم يقسم وإذا وقعت الحدود فلا شفعة ولا يجحد أحد قال بهذا القول غير جازم أن يكون قد جعل الشفعة فيما وقعت فيه الحدود فان قال فاني أحتاج جعلها فيما وقعت فيه الحدود ولا نه فدين من الملاك شيء لم تقع فيه الحدود قبل فمحتمل ذلك الباقي أن يجعل فيه الشفعة فان احتمل فأجعلها فيه ولا تجعلها فيما وقعت فيه الحدود فكيف قد أتت الخبر وان لم يتقبل فلا تجعل الشفعة في غيره وقال بعض المشركين الشفعة للجار وللشريك إذا كان الجار ملاصقا أو كانت بين الدار المبيعة والدار التي فيها الشفعة رحبة ما كانت إذا لم يكن فيها طر يق نافذة وإن كان فيها طر يق نافذة وإن ضاقت فلا شفعة للجار قلنا البعض من يقول هذا القول على أي شيء اعتمدت قال على الأثر أخبرنا إسحاق بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي أرفع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعة فقبله فهذا لا يخالف حديثنا ولكن هذا جلة وحيد بناء مفسر قال وكيف لا يخالف حديثكم قلنا الشريك الذي لم يقاسم يسمى جار أو يسمى المقاسم ويسمى من ينسلك ويمنه أو بدون دارا فله يحجز في هذا الحديث إلا ما قلنا من أنه على بعض الجيران دون بعض فلذا قلنا لم ينسلك لنا على غير ذلك إلا لالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فلذا وقعت الحدود فلا شفعة قلنا هذا على أن قوله في الجلة الجار أحق بشفعة على بعض الجيران دون بعض وأنه الجار الذي لم يقاسم فلما قال وتسمى العرب الشريك جارا قيل نعم كل من قارب منه بين صاحبه قبله بار قال فادفعني على هذا قيل له قال حمل بن مالك بن النافسة كنت بين جارتين لي فضربت أحدهما الأخرى

(١) في بعض النسخ ههنا زيادة هذا نصا

(قال الشافعي) عن عبد الله بن محمد بن عباد عن العوام عن يحيى بن سعيد عن عون بن أبي أرفع عن عبيد الله بن عبيد الله بن عمر قال قال عمر بن الخطاب إذا وقعت الحدود فلا شفعة أخبرنا الشافعي عن عبيد الله بن إدريس عن محمد بن عماره عن أبي بكر بن جرير عن ابن بن عثمان قال إذا وقعت الألفة فلا شفعة والألفة للحدود (قال الشافعي) أخبرنا علي بن أسد قال حدثنا عبد الواحد بن زياد عن عجاج عن الحكم قال قال إذا وقعت الحدود فلا شفعة

وفي هذا دليل على ما في
معناها

﴿باب الصوم يوم
عاشوراء﴾

• حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا ابن أبي ذئب
عن ابن أبي ذئب
عن الزهري عن عروة
عن عائشة قالت كان
رسول الله يصوم يوم
عاشوراء وأمر بصيامه
• حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن
عائشة أنها قالت كان
يوم عاشوراء يومًا تصومه

قرش في الحامية
وكان النبي يصوم في
الحامية فلما قدم النبي
صامه وأمر بصيامه
فلما فرض رمضان كان
هو الفريضة وترك يوم
عاشوراء حتى شام صامه
ومن شأه تركه ما أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
حبيب بن عبد الرحمن
ابن عسوف قال
سمعت معاوية بن أبي
سفيان يوم عاشوراء
وهو على المنبر يسمي
رسول الله وقد أخرج
قصة من شهر يقول

فأحلنا المعاملة في الفضل خبرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمان المعاملة في الأرض البضاعة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن يحرم ما حرمتنا بأوجب علينا من إحلالنا ولم يكن لنا أن
نطرح بأحدى سنته الأثرى ولا نحرم ما حرمتنا بأحد من أهل ما حرمتنا ولم أر بعض الناس سلم
من خلاف النبي صلى الله عليه وسلم من واحد من الأمرين لا الذي أحلهم ما جعلوا لا الذي حرمتهم ما جعلوا فاما
ما روى عن سعد وابن مسعود أنهم دفعوا أرضهم ما زارعتا لا يثبت هوشه ولا هلال الحديث ولو ثبت
ما كان في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وأما قايمة وما أجاز من الفضل والأرض على المضاربة
فعهدنا بأهل الفقه يفتون ما جاء عن دون النبي صلى الله عليه وسلم على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
وأما أن يقاس سنة النبي صلى الله عليه وسلم على غير واحد من الصحابة كانه يلحق أن يشبهه بأن توافق الخبر
عن أصحابه فهذا جعل الأحكام على الله عز وجل لخلقنا كلها بالحاجة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو أيضا
يغلط في القياس إنما أجازنا نحن المضاربة وقد حلت عن عمر وعثمان أنها كانت قياسا على المعاملة في الفضل
فكانت تعاقبا لا امتزاجا معقباعلها فلن قال قائل فكيف تشبه المضاربة بالمساقاة قبل الفضل
فاتقرب بالمساقاة فمعا على أن يعمل فيها المساقاة على وجه صلاح ثم غر على أنه بعضها فلما كان المال
المدفوع على المال الربا المدفوع على وجه البه يعمل فيه على وجه البه الفضل جازة أن يكون له بعض ذلك
الفضل على ما تشارط عليه وكان في مثل معنى المساقاة فان قال قائل فلم لا يكون هذا في الأرض قبل الأرض
ليست بالتي تصلح فيؤخذ منه الفضل إنما تصلح فيها شيء من غيرها وليس بشيء قائم ببيع ويؤخذ منه
كالمضاربة ولا شيء ممتزج بالبيع فيؤخذ منه كالمضاربة إنما هو شيء يحدث فيها ثم ينصرف إلى معنى واحد من
هذين فلا يجوز أن تكون قياسا عليها وهو مغاير لما في البلد والتعقب ولو جاز أن يكون قياسا ما جاز أن
يقاس شيء بشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل به شيء حرمه كما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المساقاة يوم الجاهل رقة فليس عليه الفضل لصلح الجاهل وكل أنفسه ما يباح

﴿باب الدعوى والصلح﴾

﴿قال الشافعي﴾ رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل الدعوى قبل رجل في دار أو دين أو غيره ذلك فأنكر ذلك
المدعي عليه الدعوى ثم صالحه من الدعوى وهو منكر ذلك فان بالخصصة رحمه الله كان يقول في هذا جاز
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الانكار وكان أبو حنيفة يقول كيف لا يجوز هذا وأجوزنا
يكون الصلح على الانكار وإذا وقع الأقرار لم يقع الصلح ﴿قال الشافعي﴾ رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل
على الرجل دعوى فأنكر المدعي عليه ثم صالح المدعي من دعواه على شيء وهو منكره فالقياس أن يكون الصلح
بالمال من قبل أن لا يجيز الصلح إلا بما تجوز به اليسوع من الأثمان الحلال المعروفة فإذا كان هذا فاعتدنا
وعند من أجاز الصلح على الانكار كان هذا عذرا لعل العوض كله عن ولا يصلح أن يكون العوض إلا بما تصادقا
عليه العوض والمعوض الآن يكون في هذا أثر يلزم فيكون الأثر أولى من القياس وليست أعرف به أثر
يلزم منه ﴿قال الشافعي﴾ رحمه الله تعالى وبه أقول ، وإذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب والمطوب
متنقب فان بالخصصة رضى الله تعالى عنه كان يقول الصلح جاز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الصلح
مردود لأن المطلوب متنقب عن الطالب وكذلك لو أنكر عنه دينه عليه وهو متنقب كان قواها ما جعلها على
ما وصفت لك ﴿قال الشافعي﴾ رضى الله تعالى عنه وإذا صالح الرجل عن الرجل والصالح عنه غائب أو أظفره
صاحب الحق وهو غائب فذلك كله جاز ولا يطل بالتغيب شيئا أحيز في الحضور لأن هذا ليس من معاني
الأكراء الذي أرده ، وإذا صالح الرجل الرجل أو باع بعا أو أقر دين فأنهم بينة أن الطالب أكرهه

أين علمائكم بأهل
المدينة سمعت رسول
الله ينهى عن مثل هذه
ويقول إنما هلك
بنو إسرائيل حين
اتخذوا نساءهم ثم قال
سمعت رسول الله يقول
في مثل هذا اليوم إلى
صائم من شاء منكم فليصم
• أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن جابر بن
عبد الرحمن أنه سمع
معاوية بن وهب عن
المختار بن عبد الله
المديني عن ابن عباس
سمعت رسول الله يقول
هو - لما اليوم هذا يوم
طاشوا ولم يكسب الله
عليكم صامه وأنصائم
في من شاء منكم فليصم ومن
شاهد فليطهر • أخبرنا
الثقة يحيى بن حسان
عن الثبت بن سعد عن
نافع عن ابن عمر قال
ذكر عند رسول الله يوم
عاشوراء فقال النبي
كان يوم يصومه أهل
الجاهلية فمن أحب
منكم أن يصوم فليصمه
ومن كرهه فليدعه
• أخبرنا شافعي أنه
سمع عبيد الله بن أبي ريد
يقول سمعت ابن عباس
يقول ما علمت رسول

على ذلك فإن بأخينة وجهه الله تعالى كان يقول ذلك كاهنًا ولا أقبل منه بيعة أنه أكرهه وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل البيعة على الأكره أو أرد ذلك عليه وقال أبو يوسف وجهه الله تعالى إذا كان
الأكره في موضع أبطل فيه الدم قلت البيعة على الأكره وتفسير ذلك أن رجلاً أو شهر على رجل سيفاً فقال
لتقرن أو لا تقتل فقال أقبل منه البيعة على الأكره وأبطل عنه ذلك الإقرار (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا أكره الرجل الرجل على بيع أو إقرار أو صدقة ثم أطاق المكره البيعة أنه فعل ذلك كله وهو مكره
أبطل هذا كله عنه والأكره من كان أقوى من المكره في الحال التي يكرهه فيها التي لا مانع له فيها من
الكره ولا يمنع هو بنفسه سلطاناً كان أو لصاً أو نارحباً أو رجلاً في مصر أو في بيت مطلق على من هو أقوى
منه • وإذا اختصم الرجلان إلى القاضي فأقر أحدهما بحق صاحبه بعد ما قاما من عند القاضي وقامت
عليه بذلك بيعة وهو بمحذوف فإن بأخينة وجهه الله تعالى كان يقول ذلك جازاً وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول لا إقرار بين ناهم إلا العدي ولا صلح لهما إلا العدي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
اختصم الرجلان إلى القاضي فأقر أحدهما عند القاضي في مجلس الحكم أو غير مجلسه وأعلم القاضي فإن ثبت
لأحدهما على الآخر حق قبل الحكم أو بعده فالقول فيه واحد من قولين من قال يقضي بالقول يعلم لأنه
إنما يقضي بشاهدين على أنه عالم في الظاهر أن ما شهد به كما شهد القاضي بهذا وكان علمه أولى من شهادة شاهدين
وشبه كثيرة لأنه لا يثبت في علمه وبل في شهادة الشاهدين ومن قال القاضي كرجل من الناس قال
أن حكم بينهما لم يكن شاهداً وكلف انصم شاهدين غيره وكان حكمه كحكم من لم يسمع شأواً ولم يعلم وهذا قول
شريح قد جاء رجل يعلمه حقائقاً أنه يقضي به فقال أنتي بشاهدين إن كنت تريد أن أقضي لك قال
أنت تعلم حتى قال فذهب إلى الأمير فأشهدك ومن قال هذا قال إن القصر وجعل تصديقك بأن تؤخذ
منهم الحقوق إذا تجدوا بعد بيعة فلا تؤخذ ما قبل منها ولا تسل إذا جاورها وليس الحكم على يقين من أن
ما شهدت به البيعة كما شهدت وقد يكون ما هو أقل منها بعد أن ذكر فلا يقبل وما تم الصدقة نقص من الزكاة
فيقولون إذا وقع عليهم أناس المدل ولم يجعل لها أن يأخذ بعلمه كالم يجعل له أن يأخذ بعلم واحد غيره ولا أن
يكون شاهداً كما في أمر واحد كالم يكن له أن يحكم لنفسه لو علم أن حقه حق • قال الربيع • الذي
ذهب إليه الشافعي أنه يحكم بعلمه لأن علمه أكبر من تأدية الشاهدين الشهادة إليه وإنما كرهوا ظهور ذلك
لئلا يكون القاضي غير عدل فيذهب بأموال الناس • وإذا اطلع الرجلان على حكم يحكم بينهما ف قضى
بينهما بشيء مما انفرد رأى القاضي فارتفع إلى ذلك القاضي فإن بأخينة وجهه الله تعالى كان يقول ينبغي
لذلك القاضي أن يطل حكمه ويستقبل الحكم بينهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول حكمه عليه ما جاز
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اطلع الرجلان على أن يحكم الرجل بينهما في شيء تنازع فيه
فحكم لأحدهما على الآخر فارتفع إلى القاضي فرأى خلاف ما رأى الحكم بينهما فلا يجوز في هذا الواحد
من قولين أما أن يكون إذا اطلعوا جميعاً على حكمه ثبت القضاء واثق ذلك قضاء القاضي وأنشأه فلا يكون
للقاضي أن يرد من حكمه إلا ما يرد من حكم القاضي غيره من خلاف كتاب أو سنة أو إجماع أو شيء داخل في
معناه وأما أن يكون حكم بينهما كالقضاء فلا يرد من واحد منهما شيء فيبطل القاضي التخل بينهما كما يثبته
بين من لم يحكم إلى أحد

(باب الصدقة والهبة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا هبت المرأة زوجها هبة أو تصدقت أو ركت له من مهرها ثم قالت
أكرهني وجاءتني ذلك بيعة فإن بأخينة وجهه الله تعالى كان يقول لا أقبل بينها وأمضى عليها ما فعلت

الله صام يوما يصري
صيامه فضله على الأيام
الأحداء اليوم يعني يوم
عاشوراء (قال الشافعي)
وليس من هذا الأحاديث
شيء يختلف عندنا والله
أعلم الأشياء ذكر في
حديث عائشة وهو ما
وصفت من الأحاديث
التي يأتي بها المحدث
بعض دون بعض
تحدث ابن أبي عمير
عن عائشة كان رسول الله
يصوم يوم عاشوراء
وبأمر ناصيهما لو انفرد
كان ناهيهما لو انفرد
كان فرضا وذكر مالك
عن هشام عن أبيه
عن عائشة أن النبي
صامه في الجاهلية وأمر
بصيامه فلما نزل رمضان
كان الفريضة فولد
عاشوراء قال الشافعي
لا يحتمل قول عائشة
تولد عاشوراء معنى
يصبح التولد إيجاب
صومه أذعن أن كذب
الله بن لهم أن شهر
رمضان المقروض صومه
وأما نولهم فليس رسول
الله تولد إيجاب صومه
وهو أوفى الأمور عندنا
لأن حديث ابن عمر
ومعاوية عن رسول
الله أن الله لم يكتب صوم

من ذلك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول أقبل يستأعلى ذلك وأقبل ما صنعت (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وإذا تصدقت المرأة على زوجها بشئ أو وضعت من مهرها ومن دين كان لها عليه فأقامت البتة
أنه أكرهها على ذلك والزوجه في موضع الفهر للراأطلت ذلك عنها كله ، وإذا وهب الرجل هبة وقبضها
الموهوب به وهي دار فبناها بناء أو أعظم الثقبه أو كانت جارية صغيرة فأصلها أو وصنعها حق شئت وأدركت
فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا يرجع الواهب في شيء من ذلك ولا في كل هبة زادت عند
صاحبها غير الأثرى أنه قد حدثت فيها ملك الموهوب به شئ لم يكن في ملك الواهب أرايت أن ولدت
الجارية ولما كان الواهب أن يرجع فيه ولم يهبه ولم يملكه قط وبهذا يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول له أن
يرجع في ذلك كله وفي الولد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل لرجل جارية أو دارا فزاد
الجارية في بيده أو بنى الدار فليس الواهب الذي ذكرناه وهب الثواب ولم يشترط ذلك أن يرجع في الجارية أي
حال ما كانت زادت غيرا أو نقصت كما لا يكون له إذا أصدق المرأت جارية فزادت في دينها ثم طلقها أن يرجع
بنصفها زائدة فأما الدار فإن الباني أعياها ما علق فلا يكون له أن يبطل بناءه ولا يهدمه وبشأنه أن أعطته
قبه البناء أخذت نصف الدار والبناء كما يكون ذلك وعليك في الشفعة بني فإصاحبا ولا يرجع نصفها كما
لو أصدقها دارا فبناها لم يرجع بنصفها لأنه منبأ أكثر قيمة منه غير بني ولو كانت الجارية ولدت كان الولد
للموهوب به لأنه حادث في ملكه بان منها كناية عن الخراج والخدمة لها كما لو ولدت في الدار المأدقة ثم
طلقت قبل الدخول كان الولد للراأ أو يرجع بنصف الجارية أن أراد ذلك . وإذا وهب الرجل جارية لابن أو ابنة
كبير وهو في عياله فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز إلا أن يقبض به يأخذ . وكان ابن أبي
ليلى يقول إذا كان الولد في عياله أبيه وإن كان قد أدركه فهذه الهبة جائز وتكون للرجل إذا وهب لآخر أنه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل لابن جارية وابنة في عياله فإن كان الابن بالغاً لم تكن
الهبة نامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله أو لم يكن وكذلك وى عن أبي بكر وعائشة وعن ابن الخطاب
رضي الله تعالى عنهم في السابقين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يجوز تولده ما كانوا صغاراً وهذا يدل على أنه
لا يجوز لهم إلا في حال الصغر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل هبة تملكه وصدقة غير مكرمة
فهي كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض والتمت الأقبض المعلى . وإذا وهب الرجل دارا لرجلين
أو ساعدا وذلك المتاع مما يقسم فقضاء جميعا فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز ذلك الهبة إلا
أن يقسم لكل واحد منهما منها حصته . وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة به يأخذ . وإذا وهب اثنان
لواحد وقبض فهو جائز وقال أبو يوسف هما سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل
لرجلين بعض دار لا تقسم أو طعنا أو ثوبا أو عبدا لا ينقسم فقضاء جميعا الهبة فالهبة جائزة كما يجوز البيع
وكذلك لو وهب اثنان دارا بينهما تقسم أو عبدا لا تقسم أو عبدا لرجل وقبض جائز الهبة . وإذا كانت الدار
لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه ولم يقسمه فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول الهبة
في هذا باطلة ولا يجوز زوبه يأخذ . ومن جهة في ذلك أنه قال لا يجوز الهبة المأمومة معلومة مقبوضة بلضا
عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه أنه جعل عائشة أم المؤمنين ترضى الله تعالى عنها جاذع عن ريق وسقام نخل
له بالهبة فلما حضر الموت قال لعائشة انك لم تكوفي قبضته وأما هوال الأور فصار بين الورثة لأنها
لم تكن قبضته . وكان إبراهيم يقول لا يجوز الهبة المأمومة زوبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت
الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه للهبة وهذه معلومة وهذه جائزة . وإذا وهب
الرجلان دارا لرجل قبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسد الهبة أيها كانت لاثنتين
وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه

يوم عاشوراء على الناس
ولعل عائشة ان كانت
ذهبت الى أنه كان ولجبا
ثم نسج قائلة لانه يعمل
أن تكون ذات النبي
لمصاصه وأمر يصومه
كان صومه فرضاً ثم نسجه
ترك أمره فمن شاء أن
يدع صومه ولا يحسبها
ذهبت الى أن الذهب
الاول لان الاول هو
موافق القرآن ان الله
فرض الصوم قايماً به
شهر رمضان يدل
حديث ابن عمر
ومعاوية عن النبي
صلى الله عليه وسلم
على مثل معنى القرآن
بأن لا فرض في الصوم
الا رمضان وكذلك
قول ابن عباس ما علمت
رسول الله صام يوماً
يقصر فضله على الأيام
الاهذا اليوم يعني يوم
عاشوراء كأنه يذهب
يقصر فضله في التطوع
يصومه

(باب الطهارة بالماء)

« حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضي الله
عنه قال الله تعالى
وأزنتنا من السماء ماء
لمهوراً وقال في الطهارة

فقبض الربة فلهبها نارة والقبض أن تكون كانت في يد الواهب فصارت في يد الموهوبة له لا وكيل معه
فها أو يسلمها ربهما حتى يتموهما حتى يكون لهما مثل دونهما ولا وكيل له فإذا كان هذا هكذا كان قبضاً
والقبض في الهبات كالقبض في السبع ما كان قبضاً في السبع كان قبضاً في الهبة وما لم يكن قبضاً في السبع لم
يكن قبضاً في الهبة » وإذا وهب الرجل لرجل الهبة وقبضها داراً أو أرضاً ثم عوضه بمثلها منها عوضاً قبض
الواهب فان أمانته رضى الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائز ولا يكون فيه شفعة وبه يأخذ . وليس هذا
بعنزة الشراء وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء يأخذ الشفيع بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع
الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قوله ما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل
الرجل شقصاً من دار فقبضه ثم عوضه الموهوبة له شيئاً فقبضه الواهب مثل الواهب فان قال وهبنا ثوباً
كان فيها الشفعة وإن قال وهبنا الثوب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافاة كابتداء الهبة وهذا كله في قول
من قال لواهب الثوب ان قال أردته فاما من قال لأثوب لواهب ان لم يشترط في الهبة فليس له الرجوع
في شيء وبه ولا الثوب منه « قال الربيع » وفيه قول آخر إذا وهبوا لثوباً واشترطوا فيه الهبة بالطلقة من
قبل أنه اشترط عوضاً صحيحاً وإذا وهب لغير الثوب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وبه وهو
« معنى قول الشافعي » وإذا وهب الرجل لرجل هبة في مرضه فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات الواهب فلن
أمانته رحمه الله تعالى كان يقول الهبة في هذا باطلة لا يجوز وبه يأخذ قال ولا تكون له وسبب الأمان
يكون ذلك في ذكر وصيته وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائز لمن التث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
وهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات لم يكن للوهبة شيء وكانت الطهارة الخارج
أرطلة عن عثمان بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها قال لا يجوز الصدقة المقبوضة إلا بعين
عن إبراهيم قال الصدقة إذا علمت ما جازت والهبة لا يجوز المقبوضة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ
بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس
لواهب أن يرجع في الهبة إذا قبض منها عوضاً قل أو كثر

(باب في الوديعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلاً وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها الى فلان
فدفعها اليه قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه فالقول قول رب الوديعة والمستودع ضمن وهذا يأخذ
يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه البين (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فمصادقاً عليها ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع
الوديعة الى رجل فدفعها اليه وأنكر ذلك قال الوديعة فالقول قول رب الوديعة وعلى المستودع البينة بما ادعى
« وإذا استودع الرجل الرجل وديعة فحاه آخر بدعيها معه فقال المستودع لا أدري أياك استودعني هذه
الوديعة وما بي أن يحلف لهما وليس لواحد منهما بينة فان أمانته رضى الله تعالى عنه كان يقول يعطيهما مثل
الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما لأنه أنلف ما استودع بمجتهالة الأثرى أنه لو قال هذا
استودعنيها ثم قال أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة الى الذي أقر له بها أو لا ويضمن للأخر
مثل ذلك لأن قوله أنلفه وكذلك الأول انما أنلفه هو بجعله وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الأول
ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في يد الرجل
وديعة فادعاه رجلان كلاهما يزعم أنها له وهي مما يعرف بعينه مثل الصديق والعبد والقرابة قال لأحد كما
ولأدري أياك هو قيل لهما هل تدعيان شيئاً غير هذا بعينه فإن قالوا لا وقال كل واحد منهما هو لي أحلف بالله

فلم يحدوا ما بقيوا
صعدا طيافا قسدا على
أن الطهارة بالماء كله
« حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي حدثنا
الثقة عن ابن أبي ثوب
عن الثقة عنه عن
حدثه أو عن عبيد
الله بن عبد الرحمن
العدوي عن أبي سعد
الخدري أن رجلا سأل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال إن برضاة
يطرح فيها الكلاب
والحوض فقال النبي إن
الماء لا ينصبه شيء

« أخبرنا الثقة عن
أصحابنا عن الوليد بن
كثير عن محمد بن عباد بن
جعفر عن عبد الله بن
عبد الله بن عمر عن أبيه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا كان
الماء فلتسين لم يحمل
نجسا « أخبرنا شفيان
عن أبي الزناد عن موسى
ابن أبي عمران عن أبيه
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يولن أحدكم في
الماء الدائم ثم يقتسل
منه وبه عن أبي الزناد
عن الأعمش عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

لا يدري لأيم صاهرو وقف ذلك لهما جميعا حتى يصطلحاه أو يقيم كل واحد منهما البيت على صاحبه أنه له
دونه أو يحلفا أن نكل أحدهما وحلف الآخر كأنه وإن تكلماهما فهو موقوف بينهما وفيها قول آخر
يحتمل وهو أن يحلف الذي في يديه الوديعة ثم يخرج من يديه ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصطلحا
عليه ومن قال هذا القول قال هذا شيء ليس في أيديهما فاقسم بينهما والذي هو في يديهما ثم عزم أنه لا أحدهما لهما
« وإذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فإنما أحسنه فحجه الله تعالى كأن يقول هو ضامن لانه
خالف وهذا يأخذ « وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه « قال الشافعي « رجع الله تعالى وإذا أودع الرجل
الرجل الوديعة فاستودعها غيره ضمن إن تلفت لأن المستودع رضي بامانته لا أمانة غيره ولم يسلط على أن
يودعها غيره « وكان متعدد يا ضمانا إن تلفت « وإذا مات الرجل وعليه دين معروف وقيله وديعة بغير عياد أن
أما حنيفة « رضي الله تعالى عنه كان يقول جيع مائر بين الغرماة وصاحب الوديعة بالمحصص وهذا يأخذ
« وكان ابن أبي ليلى يقول هي للغرماة وليس لصاحب الوديعة لأن الوديعة شيء يعمول ليس بشيء بعينه « وقال
أبو حنيفة « فإن كانت الوديعة بعينها فهي لصاحب الوديعة إذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أبو حنيفة عن
جاء عن إبراهيم « قال في الرجل يموت وعنده الوديعة وعليه دين منهم يصامون الغرماة وأصحاب الوديعة
الطبايع بن أرطاة عن أبي جعفر وعطاء مثل ذلك الطبايع عن الحكم عن إبراهيم « ثلثه « قال الشافعي « رضي
الله تعالى عنه « وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فأتى المستودع وأقر بالوديعة بعينها وأقامت عليه بيعة وعليه
دين يحيط عماله كانت الوديعة لصاحبها فإن لم تعرف الوديعة بعينها بيعة تقوم ولا إفرا من الميت وعرف لها
عند أوقية كان صاحب الوديعة كفر من الغرماة

(باب في الرهن)

« أخبرنا الربيع « قال « قال الشافعي « رجع الله تعالى ولوا رهن الرجل رهنا فوضعه على ربي عدل
برضا صاحبه فهو ماله من عند العدل وقته والدين سواء فإنما أحسنه فحجه الله تعالى كأن يقول الرهن عاقبه
وقد بطل الدين وبه يأخذ « وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الراهن كاهو والرهن من ماله لأنه لم يكن في يدي
المرتهن إنما كان موضوعا على يدي غيره « قال الشافعي « رجع الله تعالى وإذا رهن الرجل الرهن فقبضه
منه أو قبضه عدل رضاه فهو له الرهن في يديه أو في يد العدل فسواء الرهن أمانة والدين كاهو لا ينقص
منه شيء « وقد كتبنا في هذا كتابا طويلا « وإذا مات الرهن وعليه دين والرهن على يد عدل فإنما أحسنه
رضي الله تعالى عنه كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماة وبه يأخذ « وكان ابن أبي ليلى يقول
الرهن بين الغرماة والمرتهن بالمحصص على قدر أموالهم « وإذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق به من
الغرماة وقوله ما جعاقه واحد « قال الشافعي « رضي الله تعالى عنه وإذا مات الرهن وعليه دين وقد
رهن رهنا على يدي صاحب الدين أو يدي غيره فسواء والمرتهن أحق بهذا الرهن حتى يستوفي حقه
منه وإن فضل فيه فضل كان الغرماة شرعاً عليه وإن نقص عن الدين حاص أهل الدين بما سبق له في مال
الميت « وإذا رهن الرجل الرجل دارا ثم استحق منها شقص وقد قبضها المرتهن فإنما أحسنه فحجه الله تعالى
كان يقول الرهن بالحل لا يجوز وبه يأخذ « حفظني عنه في كل رهن فاسد وقع فاسد فاسد صاحب المال
أحق به حتى يستوفي ماله ببيع له « وكان ابن أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهن بالحق « وقال أبو حنيفة
رضي الله تعالى عنه وكيف يكون ذلك وإنما كان رهنه نصيبا غير مقسوم « قال الشافعي « رضي الله تعالى
عنه « وإذا رهن الرجل الرجل دارا فقبضها المرتهن ثم استحق من الدار شيء كان ما بقي من الدار رهنا لجميع
الدين الذي كانت الدار رهنا ولوا بد أن نصيب شقص معلوم مشاع جاز ما جاز أن يكون ببيع ما جاز أن يكون رهنا

والقبض في الرهن مثل القبض في البيع لا يحتلفان وهذا مكتوب في كتاب الرهن * وإذا وضع الرجل الرهن على يدى عدل وسلطه على بيعه عند محل الأجل ثم مات الراهن فإن بائنه ربحه الله تعالى كان يقول للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الراهن يبطل بيعه لأبطل الرهن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يبيع وقد بطل الرهن وصار بين الترمذ والسلط أن يبيع في مرض الراهن ويكون للرهن ثمانية قياس قوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وضع الراهن الرهن على يدى عدل وسلطه على بيعه عند محل الحق فهو فيه وكيل فإذا حل الحق كان له أن يبيعه ما كان الراهن حيا فإذا مات لم يكن له البيع إلا بامر السلطان أو رضاه الوارث لأن الملت وإن رضى بأمانته في بيع الرهن فقد تحول ملك الرهن لغيره من الورثة الذين لم يرضوا بأمانته والرهن بحاله لا يفسخ من قبل أن الورثة أنعموا بملك الراهن ما كان له الراهن مالكا فإذا كان الراهن ليس له أن يفسخه كان كذلك الوارث والوكالة يبيع غير الرهن ولو كالة لم يطل لم يطل الرهن * وإذا ارتهن الرجل دارا ثم أجزأها بذن الراهن فإن بائنه رضى الله تعالى عنه كان يقول قد شرحت من الرهن حين أذنت له أن يؤجرها وصارت غزاة العلوية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي رهن على حالها والفتلة للرهن قضاه من حقه (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا رهن الرجل الرجل دارا ودفعا إلى المرتين أو عدل وأذن بكتاها فأكريت كان الكراه للراهن لأنه مال له دار ولا يخرج هذا من الرهن وإنما منعنا أن يجعل الكراه رهننا أو قصاصا من الدين أن الكراه سكن والسكن ليس هو المهرون الآتري أنه لو باعه دارا فسكنها أو استأجرها لم يرد ما يجب كان السكن والفتلة للثمن ولو أخذ من أصل الدار شيئا لم يكن له أن يرد هذا لأن ما أخذ من أصل البيع والكراه والفتلة ليس أصل البيع فلما كان الراهن أعماه رهن رقبته الدار وكانت رقبته الدار الراهن إلا أنه شرط للرهن فهاضمة لم يجز أن يكون الثمن من الكراه والسكن إلا للراهن المال الرقبته كما كان الكراه والسكن للثمن المال الرقبته في حين ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ارتهن الرجل ثلث دار أو بيعا وقبض الرهن فالرهن جائز ما جاز أن يكون بيعا وقبض في البيع جاز أن يكون رهننا وقبض في الرهن وإذا رهن الرجل الرجل دارا أو دابة فقبض الرهن فأنه له ربه الدابة والداران ينضم بالدار والدابة وانضم بهما لم يكن هذا انضماما من الرهن وبالله ما منعه من الرهن فقبض الرهن ليست في أصل الرهن لأنه شيء ملكه الراهن دون المرتين وإذا كان شيء لم يدخل في الرهن فقبض المرتين الأصل ثم أذنت له في الانتفاع عام لم يرهن لم يفسخ الرهن الآتري أن كراه الدار ونجاس المهر للراهن

﴿باب الحوالة والكفالة في الدين﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان رجل على رجل دين فكفل به عنه رجل فإن بائنه رضى الله تعالى عنه كان يقول الطالب إن يأخذهم ما شاء فإن كانت حوالة لم يكن له أن يأخذ الذي أحاله لأنه قد أبرأه وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الأصل فهما جعلاه حيث قبل منه الكفيل فقد أبرأهم المال الآن يكون المال قد تولى قبل الكفيل فيرجع به على الذي عليه الأصل وإن كان كل واحد منهما كفيلان عن صاحبه كان له أن يأخذ أيهما شاء في قوله ما جعلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل على الرجل المال وكفل به آخر فإبطل المال أن يأخذهما وكل واحد منهما مالا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفى ماله إذا كانت الكفالة مطلقة فإن كانت الكفالة بشرط كان للغير أن يأخذ الكفيل على ما شرطه دون ما لم يشرطه ولو كانت حوالة والحوالة معقول فيها أنها لتحول حق على رجل إلى غيره فإذا تحولت عن رجل لم يجز أن يعود عليه ما تحول عنه الابتعاد عودته عليه ويأخذ المال

قال إذا وبلغ الكلب في إنا أحاذكم فليفسده سبع مرات * حدثنا الربيع أخيه الشافعي أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي عنه ألا ما لك يجعل مكانك ولغ شرب * أخبرنا سفيان عن أبي يعنى ابن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله قال إذا وبلغ الكلب في إنا أحاذكم فليفسده سبع مرات أو لا حسن أو أحداهن بالتراب (قال الشافعي) فهذا الأحاديث كلها نأخذ وليس منها واحد يخالف عندنا واحدا أما حديث بشر بضاعة فإن به بضاعة كثيرة المماوضة كان يطرحها من الأجناس مالا يفسدها لو تاولا طعما ولا يفسده فيها ربح فقيل النبي صلى الله عليه وسلم تنوشان بشر بضاعة وهي بشر يطرح فيها كذا فقال النبي وألفه أعلم بحيل الماء لا ينقصه شيء وكان جوابه يحتمل لكل ماء وإن قل ويدنا أنه في الماء مثله إذا كان حيا عليها

فلما روى أبو هريرة
عن النبي أن يغسل الأتاه
من الوغ الكلب سما
دل على أن جواب رسول
الله في بربضاعة عليها
وكان العلم أنه على مثلها
وأكثر منها ولا يدل
حديث بربضاعة
وحده على أن مادونها
من الماء لا يغسل وكانت
أنتمة الناس صغاراً
انما هي صغون وصغاف
ويخاض الجفارة وما
أشبه ذلك مما يجب
فيه ويشرب ويوشى
وكثيراً بينهم ما يجب
ويشرب فيه فكان
في حديث أبي هريرة
عن النبي إذا ولغ الكلب
في أنه أحذركم فليغسله
سبع مرات دليل على
أن قدر ماء الله يغسل
مخالطة القباصة وان
لم تغيره طمعا ولا ريحا
ولا نواول يمكن فيه بيان
أن ما يجوز وإن لم
يلغ قدماء بربضاعة
لا يغسل فكان البيان
الذي فاست به الحق على
من علم في الفسوق
بين ما يغسل وبين ما لا
يغسل من الماء الذي لم
يتغير عن حاله وانقطع
هو الشك في حديث

عليه دون الخيل بكل حال * وإذا أخذ الرجل من الرجل كقبلا بنفسه ثم أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه فإن
أباح حنيفة رحمه الله كان يقولهما كقبلا جمعا وبه يأخذ * وكان ابن أبي ليلى يقول قد برئ الكفيل الأول
حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) * وإذا أخذ الرجل من الرجل كقبلا بنفسه ثم أخذ منه كقبلا آخر
بنفسه ولم يبرئ الأول فكلها كقبلا بنفسه * وإذا كف الرجل الرجل بدين غير مسمى فإن أباح حنيفة
رضي الله تعالى عنه كان يقول هو له ضامن وهذا يأخذ * وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان
في ذلك لأنه ضمن شيئا مجهولا غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل أضمن ما قضى لك به القاضي عليه من شيء
وما كان لك عليه من حق وما شهد لك به الشهود وما أشبه هذا فهو مجهول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان أو شهد لك به عليه شهودا وما أشبه هذا فأنا له ضامن لم
يكن ضامنا شيء من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى وبشهادة ولا يشهد فلا يزمه شيء مما شهد به بوجوه فلما
كان هذا هكذا لم يكن هذا ضامنا لولا أنما يانم الضمان عاقره الضامن فاما ما لم يعرفه فهو من الخطأ
* وإذا ضمن الرجل دين ميت بعلمه ومما لم يترك الميت فاعا ولا شيئا ولا قتل ولا كثيرا فإن أباح حنيفة
رحمه الله تعالى كان يقول لا ضمان على الكفيل لأن الدين قد توى * وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن
وبه يأخذ * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن ترك ضامنا الكفيل بقدر ما ترك وإن كان ترك وفاء فهو ضامن
لجميع ما تركه به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما يعرفه ويعرف لمن هو
فالضمان له لا يترك الميت شيئا أولم يترك * وإذا كف العبد المأذون له في الصابة فإن أباح حنيفة رحمه
الله تعالى كان يقول كفائته باطلة لأنها معروفة وليس يجوز للمعروف وبه يأخذ * وكان ابن أبي ليلى يقول
كفائته جائزة لأنها من الصابة * وإذا أفلس المحتال عليه فإن أباح حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يرجع
على الذي أحاله حتى يموت المحتال عليه ولا يترك مالا * وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع إذا أفلس وهذا
يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى المحلول لا يجوز له أن يرجع (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا كف العبد المأذون له في الصابة بكفالة أو كفاة لا يملك لأن الكفاة استهلاك مال لا كسب
مال وإذا كان غنمه أن يستهلك من ماله شيئا أو أكثر فكذلك غنمه أن يتكفل فيقرم من ماله شيئا أو أكثر
* وإذا وكل الرجل رجلا في شيء فأراد الوكيل أن يترك ذلك غيره فإن أباح حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليس
له ذلك إلا أن يكون صاحبه أمره أن يترك ذلك غيره وبه يأخذ * وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يترك غيره إذا
أراد أن يغيب أو مرض فأما إذا كان معه صاحباً فلا * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وكيف يكون له أن
يترك غيره ولم يرض صاحبه بخصوصه غيره وانما عارض بخصوصه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل
الرجل الرجل بوكالة فليس للوكيل أن يترك غيره مرض الوكيل أو أراد أن يغيب أو أراد أن يترك له المرض
بوكالة ولم يرض بوكالة غيره فإن قال له أن يترك من رأى كان ذلك له برض الموكل * وإذا وكل رجل رجلا
بخصوصه وأثبت الوكيل وكالة عند القاضي ثم أقر على صاحبه الذي وكله أن تلك الخصوصية حق لصاحبه الذي
يخصه أقر به عند القاضي فإن أباح حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول أقراره جائز وبه يأخذ قال وان
أقر عند غير القاضي وشهد عليه الشهود وأقراره باطل ويخرج من الخصوصية وقال أبو يوسف وأقراره عند
القاضي وعند غيره جائز عليه * وكان ابن أبي ليلى يقول أقراره باطل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
وكل الرجل الرجل بوكالة ولم يقل في الوكالة أنه وكله بأن يقر عليه ولا يصالح ولا يبرئ ولا يجب فليس له أن يقر
ولا يبرئ ولا يجب ولا يصالح فإن فصل فافعل من ذلك كله باطل لأنه لم يملكه فلا يكون وكبلا فليس له بوكالة
* وإذا وكل رجل رجلا في قصاص أو وحد فإن أباح حنيفة رضي الله عنه كان يقول لا تقبل في ذلك وكالة

وبه يأخذ وروي أبو يوسف أن أبا حنيفة قال أقبل من الوكيل البيعة في الدعوى في الحد والقصاص ولا أقبل
 الحد ولا القصاص حتى يحضر المدعى وقال أبو يوسف لا أقبل البيعة إلا من الذي لا أقبل في ذلك وكلاهما
 وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل في ذلك الوكيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولذا وكل الرجل الرجل
 يطلب حدته أو قصاصه على رجل قبلت الوكيله على تبيت البيعة وإذا حضر الحد والقصاص لم أحده ولم
 أقض حتى يحضر الحد وله والمقتض من قبل أنه قد يقربه فيقبل الحق ويكتب البيعة فيقبل القصاص
 ويعفو • وإذا كانت في يد رجل دار فاعاها رجل فقال الذي هي في يديه وكنتي بها فلان رجل غائب
 أقوم له عليها فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أصدق إلا أن يأتي على ذلك بيعة وأجعه خصما
 وبه يأخذ وقال أبو يوسف رحمه الله بعد أن كان منهما يضام أقبل منه بيعة وجعلته خصما إلا أن يأتي بشهود
 أعرفهم وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل منه وأصدق ولا تجعل بينهما خصومة وكان ابن أبي ليلى يعد ذلك
 يقول إذا اتهمته سألت البيعة على الوكيله فان لم يقم البيعة جعلته خصما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 وإن كانت الدار في يد رجل فاعاها رجل فقال الذي هي في يديه ليست لي هي في يدي وديعة أو هي على بكراه
 أو أنا فها على كسبل فن قضى على القاتل سبع من المذمعي البيعة وأحضر الذي هي في يديه فان أبت وكالته قضى
 عليه وإن لم يثبت ما قضى به الذي أقام عليه البيعة وكتب في القضاة أني قضيت بها ولم يحضر في بها خصم وزعم
 فلان أنها ليست له ومن لم يقض على القاتل بسأل الذي هي في يديه البيعة على ما يقول فان جاء بها على أنها
 في يديه بكراه أو وديعة لم يجعله خصما وان جاء البيعة على الوكيله جعلته خصما (قال الربيع) وحفظ
 عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه يقضي على القاتل • قال وإذا كان الرجل على الرجل مال فاحضر الرجل فقال
 قد وكنتي بقبضه منك فلان فقال الذي عليه المال صدقت فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول أحجبه
 على أن يعطيه له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أحجبه على ذلك إلا أن يقرب بيعة عليه وأقول أنت أعلم
 فان شئت فاعطه فان شئت فأتك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل مال وهو عنده
 بخامير جل فذكر أن صاحب المال وكله ومصدق الذي في يديه المال لم أحجبه على أن يدفعه إليه فان دفعه
 لم ير من المال إلا أن يقرر بالمال بأنه وكله وانقوم عليه بيعة بذلك وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكيله
 دين على رب المال لم يحضر الذي في يديه المال على أن يعطيه له وذلك أن إقراره بأنه اقرار من سمع على غيره
 فلا يجوز إقراره على غيره • وإذا وكل الرجل رجلا فمضى فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا تثبت
 وكالته إلا أن يأتي معه بنفسه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل بيعة على الوكيله وتثبتها وليس معه
 خصم وقد كان أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا جاء رجل قنع عرقه برذ أن يغيب فقال هذا وكلي في كل
 حتى يتخاصم فيقبل ذلك وأثبت وكالته وإذا اتهم الخصم وكله وكلاهما قضى عليه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشئ أثبت القاضي بيعة على الوكيله وجعله وكلاهما حضر
 معه خصم أولم يحضر وليس للخصم من هذا بسبل وإنما أثبت له الوكيله على الموكل وقد تثبت له الوكيله
 ولا يلزم للخصم شئ وقد يقضي للخصم على الموكل فتكون تلك الشهادة ما عاها شهادة للخصم تثبت له حقا على
 الموكل • وإذا وكل رجل رجلا بكل فليس وكثير فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه
 لأنه لم يوكله بالبيع إلا أن يقول ما صنعت من شئ فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا وكله في
 كل قليل وكثير فباع دارا أو غير ذلك كان جائزا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الرجل رجل أنه وكله
 بكل قليل وكثير لم يرد على هذا أقل كلمة هذا غير جائز من قبل أنه قد يوكله ببيع القليل والكثير ويوكله
 بحفظ القليل والكثير لا غير ويوكله بدفع القليل والكثير لا غير فلما كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يحجز

الويلدين كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتين لم يجعل نجسا حتى تتأثر الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عمن ابن جريج بأسند لا يحضر في ذكره أن رسول الله قال إذا كان الماء قلتين لم يجعل نجسا وفي الحسد يث بقتل هجر قال ابن جريج وقد رأيت قتال هجر والقتلة ترفع قرنين أو قرنين وشأ (قال الشافعي) وقر ب الحجاز قديما وسد ثنا كبار لعز الما بها فإذا كان الماء نجس فحرب كبار لم يجعل نجسا وذلك قلتان بقتل هجر وفي قول التي إذا كان الماء قلتين لم يجعل نجسا دلالتان أحدهما أن ما بلغ قلتين فأكثر لم يجعل نجسا لأن القلتين إذا لم يتصل بمجس أحدهما وهذاوافق جملة حديث برزاعة والدلالة الثانية أنه إذا كان أقل من قلتين جعل النجاسة لأن قوله إذا كان الماء كذا لم يجعل النجاسة دليل على أنه

أن يكون وكلا حتى بين الوكالات من بيع أو شراء أو دية أو خصومة أو عارة أو غير ذلك ، وإذا وكلت المرأة وكلا بالخصومة وهي حاضرة فإنما يحنق فرجها لله كان يقول لأقبل الآن رضى المصم وكان ابن أبي ليلى يقول نقبل ذلك ونحجز به يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وأقبل الوكالة من الخاضعين النساء والرجال في العذر وغيره وقد كان علي بن أبي طالب رضى الله عنه وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلى بن أبي طالب حاضر فقبل ذلك عثمان رضى الله عنه وكان يוכל قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب ولا أحسبه أنه كان وكله الاعتداع من الخطب رضى الله عنه ولعل عند أبي بكر رضى الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله وكان علي بن أبي طالب رضى الله عنه يقول إن الخصومة قما وإن الشيطان يعضرها

(باب في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان على الرجل دين وكان عند مديونة غير معارفة بعينه فإنما يحنق فرجها لله تعالى كان يقول ما تركه الرجل فهو بين الغرماء وأحبب الوديعة للمصم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لأصاحب الوديعة شي لأن يعرف وديعته بعينه فتكون له خاصة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي دين في ماله ما يرضى قبل الموت قد هلك الأثرى أنه لم يعلم لها سبل ذهبت فيه وكذلك كل مال أمله أمانة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان عند الرجل وديعة بعينه وكانت له مديونة فالوديعة أقرب الوديعة لا تدخل على الغرماء فيها ولو كانت بغير عينها مثل دنانير ودرهم وما لا يعرف بعينه خاص رب الوديعة الغرماء الآن يقول المستودع المبت قبل أن يموت قد هلك الوديعة فيكون القول قوله لأنه أمين . وإذا أقر الرجل في مرضه الذي مات فيه دين وعليه دين بشهود في صحته وليس له وفاة فإنما يحنق فرجها لله تعالى عنه كان يقول يبدأ بالدين المعروف بالدين في صحته فإن فضل عنهم شيء كان للدين أقر لهم في المرض بالمصالح الأثرى أنه حين مرض أنه ليس يملك من ماله شيئا ولا يجوز وصيته فيما عليه من الدين فكذلك إقراره له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مديون فبما أقر به والذي أقره في الصحة والمرض سواء (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت على الرجل ديون مهر وفقرن بزوج أو خنايات أو شيء استهلكه أو شيء أقر به وهذا كله في الصحة ثم مرض فأقر بحق لأنسان فذلك كله سواء ويخاصمون معا لا يقدم واحد على الآخر ولا يجوز أن يقال فيه إلا هذا والله تعالى أعلم أو أن يقول رجل إذا مرض فأقر به داخل كإقرار المحصور وعليه فأما أن يزعم أن إقراره يلزمه ثم لا يخاصم به غرماؤه فهذا تحكم وذلك أن يبدأ بدين الصحة وإقرار الصحة فإن كان عليه دين في المرض يستعصم وإن لم يكن يستعمل بخاص وإذا فرغ الرجل أهل دين العجدة ودين المرض بالنية لم تجز وصيته ولم يورث حتى يأخذها حقيقة فهذا دين مرة يبدأ على الموارث والوصايا وغير دين إختصاصا لا يخاصم به . وإذا استدان المرأة وزوجها غائب فإنما يحنق فرجها لله تعالى عنه كان يقول أفرض لها على زوجها نفقة مثلها في غيبته ثم رجع عن ذلك فقال لا شيء لها وهي مطعومة فبما أنفقت والدين علم خاصة وكان ابن أبي ليلى لا يفرض لها نفقة إلا بما يستقبل وكذلك بالنعان شرع وهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا غاب الرجل عن امرأته فلم ينق عليها فرضت عليه النفقة لما مضى منذ ترك النفقة عليها وإن أنفق ولا يجوز أن يكون لو كان حاضرا الزينة نفقتها وبما لها في ماله ثم يغيب عنها أو عنعها النفقة ولا يجعل لها عليه دين لأن الظلم إذا قطع الحق النائب والظلم لا يقطع حقا والذي يزعم أنه يفرض عليه نفقة في القيصة يزعم أنه لا يقضى على غائب الأزواج فإنه يفرض عليه نفقتها وهو غائب فيضرحهم من ماله فينفقها لها فيجعلها أوكد من حقوق الناس مره في هذا ثم يطررها بغيره إن لم تقم عليه وهو لا يطرر حقا بترك صاحبه القيام عليه ويجب من قول أصحابنا في الحيازة ويقول الحق جدي والترك غير

إذا لم يكن كذا حال الخصامة ومادون القلتين موافق جلة حديث أبي هريرة أن يغسل الأثامن شرب الكلب فيه أو أنه القوم أو أكثر أجنبية الناس اليوم صفار لاتسع بعض قرية فأما حديث موسى بن أبي عثمان لا يولن أحدكم في الماء العام ثم يغسل فيه فلا دابة فيه على شيء يخالف حديث بشر بضاعة وإذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا ولا إذا وقع الكلب في ماء أحدكم فليغسله سبع مرات لأنه إن كان يعني به الماء العام الذي يحمل الخصامة فهو مثل حديث الوليد ابن كثير وأبي هريرة وإن كان يعني به كل ماء دائم دلت السنة في حديث الوليد بن كثير وحديث بشر ضاعة على أنه أتمأسي عن البول في كل ماء دائم يشبه أن يكون على الاختيار لا على أن البول ينحس كما ينهى الرجل أن يتغوط على ظهر الطريق والظلم والمراضع التي يأوى إليها الناس لما

خروج من الحق ثم يجعل الحيازة في الثقة * أخبره الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمي الأجداد في رجل غاوا عن نسائهم فأمرهم بأن يأخذوه بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعنا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) رحمه الله وممن يزعمون أنهم لا يختلفون الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقتلوا حكم عمر ويزعمون أنهم لا يشاؤون من أحد ترك القبس وقد تركوه وقالوا فيه قولاً متناقضاً * وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه منه * فإن باحيفه فرضي الله عنه كان يقول هو قصاص وبه يأخذ * وكان ابن أبي ليلى يقول لا يكون قصاصاً إلا أن يراضيه به وإن كان لأحدهما على صاحبه مال بخلاف ذلك لم يكن ذلك قصاصاً في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه منه لا يختلفان في وزن ولا عدد أو كانا عليهما معاهير وقصاص فإن كانا مختلفين لم يكن قصاص إلا براضٍ أو لم يكن التراضي جائزاً إلا بما تعل به البيع * وإذا أقر وارث بدين وفي نصيبه وماله ذلك الدين * فإن باحيفه فرضي الله عنه كان يقول يستوفي الغريم من ذلك الوارث المقر جميع ماله من نصيبه لأنه لا يرثه حتى يقضى الدين وبه يأخذ * وكان ابن أبي ليلى يقول أعاد يدخل عليه من الدين بقدر نصيبه من الميراث فإن كان هو وأخيه دخل عليه النصف وإن كانوا ثلاثة دخل عليه الثلث والشاهد عندهم وحده غزاة المقر وإن كانوا ثلثة جازت شهادتهم في جميع الميراث في قولهما جميعاً إذا كانا عدلين فإن لم يكونا عدلين كان ذلك في أنصبتهم ما على ما فسرت من قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه إذا مات الرجل وترك ابنين غير عدلين فأقر أحدهما على أبيه بدين فقد قال بعض أصحابنا للغريم المقر له أن يأخذ من المقر المثل الذي كان نصيبه مما في يده لو أقر به الآخر ذلك النصف من دينه مما في يده وقال غيرهم يأخذ جميع ماله من هذا فقي، أقره الآخر ربيع المأخوذ من يده على الوارث معه فقامه حتى يكون في الميراث سواء * وإذا كتب الرجل بقرض في ذكركم ثم أقام بينة أن أصله كان مضاربة * فإن باحيفه رحمه الله كان يقول أخذه ما وأقره على نفسه بالقرض أو صدق من دعواه وبه يأخذ * وكان ابن أبي ليلى يقول أطلقه عنه وأجعله عليه مضاربة وهو فيه أمين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل أن الرجل عليه ألف درهم سلفاً ثم جاءه بالينة أنهم مقارضته سئل النزيل السلف فإن قال نعم هي مقارضة أردت أن يكون له ضامناً أبطلنا عنه السلف وجعلناها مقارضة وإن لم يقر بهذا المال وأدعاهما لشهوده أحلفناه وإن حلف كانت عليه دينا وكان إقراره على نفسه أولى من شهود شهوده بأمر قد يمكن أن يكونوا صدقوا فيه ويكون أصلها مقارضة تعدى فيها فقهين أو يكونوا كذبوا * وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بحال في ذكركم من شيء جاز فقام الذي عليه الدين البينة أن من بواؤه قد أقر أنه قد كسبه كركم من شيء جاز * فإن باحيفه رضي الله عنه كان يقول لا أقبل منه المخرج وبلمزه المال بمقرره أنه من شيء جاز وبه يأخذ * وكان ابن أبي ليلى يقبل منه البينة على ذلك ويرد إلى رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بألف درهم فأقام الذي عليه الألف البينة ما لهم ر * فإن شهد البينة على أصل بيع بإسئل النزيل الألف قبل كان ما قالوا من البيع (١) فإن قالوا لم يكن ينمو بينه وبينه بباطل ولا حق عليه من وجهه من الوجه الأدهم الألف وهي من بيع صحيح قبلت البينة عليه وأبطلت الربا كأنما كان وودعه إلى رأس ماله وإن امتنع من أن يقر بها أحلفته * فإن حلف لم يثبت الغريم الألف وهي في مثل معنى المسئلة قبلها لأنه قد يمكن أن يكون أرى عليه في الألف ويكون له ألف غيرها * وإذا أقر الرجل بحال في ذكركم من شيء ثم قال بعد ذلك لم أقض البيع ولم تشهد عليه بته قبضه * فإن باحيفه فرضي الله عنه كان يقول المال له لازم ولا انتفى القول به (١) قوله فإن قالوا لم يكن إلى آخره فرع كذا في النسخ وتأمله

يتأذى به الناس من ذلك لأن الأرض ممنوعة ولا أن الغنوط محرم ولكن من رأى رجلاً يبول في ماء نافع فله الشرب منه والوضوء به فإن قال قائل فإن جعلت حديث موسى ابن أبي عثمان يضاد حديث برباعية وحديث الوليد بن كثير وجعلته على أن البول ينجس كل ما رايتم قبل فغلبت جهة أخرى مع الجهة بما وصفت فإن قال وما هي قيل أ رأيت رجلاً لا في البصر أن ينجس بوله ماء البصر * إن قال لا قبل ماء البصر ما دائم وقيل له اقتبس المصانع الكبار فإن قال لا قبل نهى ما دائم وإن قال نعم دخل عليه ماء البصر فإن قال وما البصر ينجس فقد خالف قول العامة مع خلافة السنة وإن قال لا هذا كثير قيل له فقل إذا بلغ الماء مشئت لم ينجس فإن حدثت بأقل ما يخرج من النجاسة قيل لك فإن كان أقل منه بقدح ماء فإن قلت ينجس قيل فيعقل أبداً

وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلزم متى من المال حتى يأتي الطالب بالينة أنه قد قبض المتاع الذي به عليه ذكر الحق وقال أبو يوسف رحمه الله سألت الذي له الحق أعت هذا فان قال نعم قلت فأقم البينة على أن لا تقبضه متاعه فان قال الطالب لم أبعه سألت به المال (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ما بذ كرجق وبنة على رجل أن عليه ألف فدرهم من عن متاع أو ما كان فقال الذي عليه البينة باعني هذا المتاع ولم أفضه كلفني الذي له الحق ببنه أنه قد قبضه أو أقر قبضه فان لم يأت بها حلف الذي عليه الحق ما قبض المتاع الذي هذه الألف منه ثم أراه من هذا الألف وذلك أن الرجل يشتري من الرجل الشيء فيبض عليه ثم يسلم البائع ما اشتري منه ويسقط عنه الثمن بهلا الشئ قبل أن يقبضه ولا يلزمه أن يكون دافعا فاشتمن الابن يدفع السلعة إليه ولو كان الذي له الألف أقر بذ كرجق وبشاهدين يشهدان أن عليه ألف فدرهم من عن متاع اشترا منه ثم قال الشهود عليه لم أفضه مثل المشهود له الألف فان قال هذا الألف من عن متاع بعته ما به وقبضه كلف البينة على أنه قبضه وكان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها وان قال قد أقرني بالألف فلقد لم يقراره أخذته به وأحلفته على دعوى المشهود عليه وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف فدرهم وجاء عليه بالينة فشهد أحدهما بال ألف وشهد الآخر بال اثنين فان أباح نفسه رضي الله عنه كان يقول لأشهادتهما قدا خلفا وكان ابن أبي ليلى يجبر من ذلك ألف فدرهم يقضى بها الطالب وبه يأخذ ولو شهد أحدهما بال ألف وشهد الآخر بال ألف ونجمائه كانت الألف بائنة في قولهما جميعا وإنما أجاز هذا أبو حنيفة لأنه كان يقول قد سمى الشاهدين جميعا ألفا وقال الأخر حنيفة قصارت هذه مفضولة من الألف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف فدرهم وجاء عليه بشاهدين شهد أحدهما بال ألف والآخر بال اثنين سألتها فان زعما أنهما شهدا بها عليه بقراره وزعم الذي شهد بال ألف أنه سئل في الاثنين وآب الألف فقد ثبت عليه الألف بشاهدين إن أراد أخذه بلا يمين وإن أراد أن الألف الأخرى التي له عليها شاهد واحد أخذها بيمين مع شاهد وإن كانا خلفا فقال الذي شهد بال ألفين شهدت بهما عليه من عن عبد قبضه وقال الذي شهد عليه بال ألف شهدت بهما عليه من عن ثياب قبضها فقد بين أن أصل الحقين مختلف فلا يأخذ الابيعين مع كل واحد منهما فان أحب حلف معهما وان أحب حلف مع أحدهما وترك الآخر ادعى ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء ألفين أو ألفا ونجمائة وإذا شهد الرجل على شهادة رجل وشهد آخر على شهادة نفسه في دين أو شر أو بيع فان أباح نفسه رضي الله عنه كان يقول لا يجوز شهادة شاهد على شهادة شاهد ولا يقبل على الشاهدين وكذلك نقناع على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادة شاهد على شهادة أحد وكذلك بقناعن شرح وبإبراهيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين لم أقبل على كل شاهد إلا شهادة شاهدين مما «قال الربيع» من قبل أن الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهد لم يحكم به إلما كمال الشاهد آخر فلما شهدا على شهدة الشاهد الآخر كانا متاجرا إلى أنفسهما الجازة شهادتهما الأولى التي أبطلها إلما كالم تجز الشاهدات شاهدين على كل شاهد وإذا شهد الشهود على دار أو أهل فلان مات وتر كها ميرا ثابن فلان وثلان فان أباح نفسه رضي الله عنه كان يقول أن شهدوا أنهم لا يعلمونه وأرانا غيره هؤلاء حازت الشهادة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز شهادتهم إذا قالوا لا نعلمه وأرنا غير هؤلاء حتى يثبتوا ذلك فقولوا لا وأرنته غيرهم وإذا وأرنت غيرهم سبته أدخله معهم في الميراث ولم يطل شهادة الأولين في قولهما (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا شهد الشهود أن هذا الدار فلان مات وتر كها ميرا إلا أنه لم يزل وأرنا فلان وفلان قبل القاضي شهادتهم فان كان الشاهدان من أهل المعرفة بالباطنة

أن يكون ما آن تحالطهما بحجاسة واحدة لا تغير منهما شأ يضمن أحدهما ولا يخص الآخر لا يخبر لازم تصد العباد باتباعه وذلك لا يكون إلا بخبر عن النبي والخبر عن النبي بما وصفت من أن يضمن ما دون نفس قسرب ولا يضمن نفس قريب أو فوها فأمائ قسرب ما يرى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقبل فيه أن يضمن ما ولا يضمن أخروها لم يتغيرا إلا أن يجمع الناس فلا يختلفون فتنع اجاعهم وإذا قدير طرم الماء أولونه أو ويحبه يحرم بحالطه لم يظهر الماء أنما حتى يفرح أو يصبل عليه ماء كثير حتى يذهب منه طعم المحرم أولونه ويحبه فإذا ذهب فعاد بحالطه حتى يذهب الله بها طهورا ذهبت نجاسته ومافلت من أنه إذا قدير طرم الماء أو ويحبه أولونه كان نجس ما يرى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت منه أهل الحديث وهو قول العامة لا أعلم

به قضى لهم بالمراث وان جاورته غيرهم ادخلتهم عليهم وكذلك لوجاه أهل وصة أو دين فلان كانوا من غير أهل
 العرفة الباطنة فطلب احتياط القاضي فسال أهل العرفة فقال هل تعاونت وارتفعتم فلان قالوا نعم قد بلغنا
 فانما انقسم الميراث حتى نعلم كم هم فنقسمه عليهم فلان تطاول ان يثبت ذلك فقال القاضي الوارث بكفى بل بالمال
 ودفعه اليهم ولم يصبر ان لم يأت بكفى ولوقال الشهود لا وارث له غيرهم قبلته على معنى لانهم ولوقالوا ذلك
 على الاصلاح لم يكن هذا صوابا منهم ولم يكن فيهم اشارة لشهادتهم لان الشهادة على البتة قول الى العلم و اذا
 شهد الشهود على زمانهم أو سرقة فدعه فلان بأخشفه رضى الله عنه كان يقول بدر الحذف ذلك وقضى
 بالمال وسطر في المهر لانه قد وطئ فلان يقيم الحذف لوط فلا بد من مهر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه قال
 أيعا قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند من حضر ذلك فاعا شهدوا على ضغن فلا شهادة لهم وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى يقول لا قبل لشهادتهم وأما الحد فاما السكران فان أتبه وهو غير سكران فلا حد عليه
 وان كان أخذ وهو سكران فلم يرتفع الى الوالى حتى ذهب السكر عنه الا أنه في بدى الشرط أو يصل الى الوالى فله
 يحذف (قال الشافعي) رحمه الله واذا شهد الشهود على حد لله أو للناس أو حد فمضى الله عز وجل والناس
 مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر أو اتوا بالشهادة على الشهود عليه أنها بعد أو غف في حال يعقل فمضى الله عليه
 ذلك الحد الا ان يحدث بعده توبة قبله بما للناس ويقط عنه ماله قيسا على قول الله عز وجل في الخمر بن
 الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم الآية فما كان من حد لله تاب صاحبه من قبل أن يقدروا عليه سقط
 عنه والتوبة بما كان ذنبا بالكل ما مثل القذف وما أشبهه الكلام بالرجوع عن ذلك والتمس وعنه والتوبة بما
 كان ذنبا بالفعل مثل الزنا وما أشبهه فقل العقل منه يحذف فما حتى يكون ذلك معروفا وانما يخرج من
 الشيء تركه الذي دخل به فيه « قال الربيع » لشافعي فها قول آخر أنه يقام عليه الحد وان تاب لان
 الذي جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بالحد بآته ان شاء الله تعالى الا تابا وقد أمر النبي صلى الله عليه
 وسلم برجه وليس طرح الحد الذي قاله عز وجل الا في الخمر بين خاصة فأما ما كان ذنبا مدين فهاهم ان كانوا
 قتلا فأوليا الدم يحرقون في قطعهم أو أخذوا لدية أو أن يعفوا وان كانوا أخذوا المال أخذ منهم (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى واذا شهد الشهود عند القاضي شهادة فادعى المشهود عليه أنهم شهدوا زور وقال أنا
 أرحمهم وأقيم البينة أنهم استؤجروا وأتهم قوم فساق فلان بأخشفه رضى الله عنه كان يقول لا قبل المرح
 على مثل هذا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبله فأما غير ذلك من محدوق قذف أو شربك أو بعد فها يقبلان
 في هذا المرح جميعا وحض عن أبي يوسف أنه قال بعد يقبل المرح اذا شهد من أعرفه وأتبه (قال
 الشافعي) رضى الله عنه واذا شهد الشهود على الرجل بشهادة فعدوا النبي للقاضي أن يسبهم وما شهدوا به
 على المشهود عليه ويكفهم من حرمهم فان جاءهم بجرحتهم قبله وان لم يأت بها أمضى عليه الحق ويقبل
 في جرحتهم أن يكونوا له مهاجرين في الحال التي شهدوا فيها عليه وان كانوا عدولا ويقبل جرحتهم بما
 تخرج به الشهود من القسوة وغيره ونفي أن يقبل الشهود على جرحتهم ولا يقبل منهم المرحمة الا بان
 بينوا ما يجرحون به بما يراه هو جرحا فان الشهود من يجرح بالتأويل وبالاثر الى الجرح فمضى فلا
 يقبل المرح حتى يثبتوا ما يراه هو جرحا كجرح الجرح من شاة أن يكون في فقه أو فاضل و اذا شهد الوصى
 لوارث الكبر على الميت بدین أو صدقة فدار أو جبة أو شراء فلان بأخشفه رضى الله عنه كان يقول لا يجوز ذلك
 وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل فأوصى الى
 رجل فشهد الوصى له بالي أمر من وارث كبير رشدا أو أجنى أو وارث يلمع الوصى فشهادة جائزة
 وليس فيها شيء تركه وكذلك اذا شهد بالي أمر على أجنى و اذا شهد الوصى على غير الميت لوارث
 الكبير بشيء خاصة فشهادة جائزة في قوله ما جعيا (قال الشافعي) وكذلك اذا شهد بالي أمره على

بينهم فيه اختلافا
 ومعقول أن الحرام
 اذا كان جزأ في الماء
 لا يبرئ منه كان الماء
 نجسا وذلك أن الحرام
 اذا ماس بالمس فطبعه
 غسله فاذا كان نجس عليه
 غسله بوجوده في الحسد
 لم يجز أن يكون موجودا
 في الماء فيكون الماء
 طهورا والحسد مرام قائم
 موجود فيه وكل ما وصفت
 في الماء الدائم وهو
 الراكد فأما الخارى فاذا
 خالطته النجاسة فزوى
 فلا يابعد ما لم يخالطه
 النجاسة فهو لا ينص
 و يجهه أو لونه أو جيع
 ذلك بلا نجاسة خالطته
 لم ينص أصا ينص
 بالمرح فلما غر المحرم
 فلا ينص به وما وصفت
 من هذنا في كل ما لم
 يصب على النجاسة يرد
 ازالها فانما صب على
 نجاسة يرد ازالها
 فحكمة غير ما وصفت
 استدلالا بالسنة وما لم
 أعلم لم يمتنع فافا واذا
 أصابت الثوب أو البدن
 النجاسة فمس عليها
 الماء مثلا وانما ولكت
 بالماء طهر وان كان
 ما صب عليها من الماء

قليلا فلا ينصب الماء
عمامة الجاسة إذا أراد
به أنزلتها عن الشوب
لأنه لو نجس عمامتها
بهذا الحال لم يظهر
وكان إذا غسل القبلة
الأولى نجس الماد ثم كان
في الماء الثاني عباس
ما نجس ما ينجس والماء
الثالث عباس ما نجس
فينجس ولكنهما تظهر
عبا وصفت ولا يجوز
في الماء غير ما قلت لأن
الماء يزيل الأنجاس
حتى يظهر منها ما ماسه
ولا ينجسه ينجس الأفي
لسال التي أخبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أن الماء ينجس فيها
والدلالة عن رسول الله
بمخلاف حكم الماء
المفسول به النجاسة
أن النبي قال إذا ولغ
الكلب في الماء أحدهم
فليغسله سبع مرات
وهو يغسل سبعاً بأقل
من قدح ما وفي أن
النبي أمرهم بالحضة
بقرص بماء ثم يغسل
وهو يقرص بماء
قليلا وينشع فقال
بعض من قال قد سمعت
قولا في الماشقولة
لا ينصب الماء بحال
لقبيل على ما وصفت

أجني * وإذا دعي رجل دنا على ميت فشهده شاهدان على حقه وشهدهوا آخر على وصية ودين لرجل
عليه فان أحقنفة رضي الله عنه كان يقول شهدتهم حاضرة لأن الغريم يضر نفسه بشهادته وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز شهادته وإذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم لبعض لم يجز لأنهم شركاء في الوصية
الثلاث بينهم وقال أبو يوسف أصحاب الوصايا والقراء سواء لا يجوز شهادة بعضهم لبعض (قال الشافعي)
رضي الله تعالى عنه وإذا كان رجل دين ينع على ميت ثم شهدوا آخر معه لرجل بوصية فشهدتهم حاضرة
ولا شيء فيها مما تركه اختار ديان يجزى إلى أنفسهما وهذا لم يجز إلى أنفسهما (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وإذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم لبعض لم يجز لأنهم شركاء في الوصية الثلاث بينهم . وإذا شهد الرجل
لامرأته فان أحقنفة رضي الله عنه كان يقول لا يجوز شهادته لها وكذلك بلغنا عن شريح وهذا يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول شهدته لها حاضرة (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه زد شهادة الرجل والديه
وأجداده وإن دعوا من قبل أبيه وأمه ولوليه وإن سفلوا ولزاد لأجدادهم وزوجته وأولادهم ولا خال
* وإذا شهد الرجل على شهادة وهو صحيح البصر ثم عي قذهب بصره فان أحقنفة رحمه الله تعالى كان
يقول لا يجوز شهادته ثلاثا شهد بها بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه زد شهادة أعي شهد عنه
وكان ابن أبي ليلى يقول شهدته حاضرة وبه يأخذ إذا كان شيء لا يحتاج أن يقف عليه (قال الشافعي) رحمه
الله وإذا شهد الرجل وهو بصير ثم أدى الشهادة وهو أعي جازت شهادته من قبل أن أكرم في الشهادة
السبع والبصر وكلاهما كان فيه يوم شهد فان قال قائل ليس فيه يوم شهد قبل أنما أحقنفة إلى الشهادة
يوم كانت فاعلم مقام فاعلمها هي تعاد محكي فقد أتته بصيرا ولوردها إذا لم يكن بصيرا لأنه لا يرى المشهود
عليه حين شهدته زن أن لا يجوز شهادة بصير على ميت ولا على غائب لأن الشاهد لا يرى الميت ولا الغائب
والذي يزعم أنه لا يجوز شهادة بعد العي وقد أتته بصيرا لم يجز شهادة البصير على الميت والغائب * وإذا أقر
الرجل بالزنا أربع مرات في مقام واحد عند القاضي فان أحقنفة رحمه الله كان يقول هذا عندي عزيمة
حرمة واحتق لا حد عليه في هذا وبه يأخذ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ما عزم من مالك أناه فأقر
عنده ما زنا فزنته ثم أناه الثانية فأقر عنه فزنته ثم أناه الثالثة فأقر عنه فزنته ثم أناه الرابعة فأقر عنه فزنته
هل تنكر ومن عقله شيئا قالوا لا فأمر به فزوجم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقيم الحد إذا أقر أربع مرات
في مقام واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل بالزنا وصفه بالصفة التي وجب الحد في مجلس
أربع مرات فسواه وهو الذي أقر به في مجلس متفرقة ان كذا إنما أحصا إلى أن يقر أربع مرات فساما على
أربعه شهود فأنى لم يقم عليه في أربع مرات في مقام واحد أو أقامه عليه في أربع مرات في مقامات مختلفة
ترك أسهل قوله لأنه يزعم أن الشهود الأربعة لا يقبلون إلا في مقام واحد * (قال) ولو تفرقوا واحدهم
فكان ينبغي له أن يقول الأربعة أربع مرات في مقام أثبت منه في أربع مقامات فان قال إنما أخسنت
بحديث ما عن فليس حديث ما عن كجوف ولو كان كجوف أماعرا أقر في أربعة أماكن متفرقة
أربع مرات ما كان يقول أقر أربع مرات خلافا لهذا لأننا ننظر إلى المحال إنما ننظر إلى اللفظ
وليس الأمر كما لا يجعوا أقراره مرة عندنا كم وجب الحد أثبت عليه حتى يرجع الأثر إلى القول النبي
صلى الله عليه وسلم غدا أبي إلى امرأته هذا فان أعرفت فزوجها وحديث ما عن بدل حين سأل أنه حنة
أنه رده أربع مرات لا تنكر عقله * وإذا أقر الرجل بالزنا عند غير قاض أربع مرات فان أحقنفة رضي
الله تعالى عنه كان لا يرى خلق شيئا ولا يحجده وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا قامت عليه الشهود بذلك
أحده (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا أقر الرجل عند غير قاض بالزنا نسي للقاضي أن لا يرجع حتى
يقر عنه وذلك أنه يقر عنه وهو يقضي برجه فيرجع فيقبل رجوعه فإذا كان أصل القول في الأقر اهكذا

لم ينح أن يرجه حتى يقر عنه ونفى إذا بعته لم يرج أن يقول لهم متى رجع فإن كونه بعد وقوع الحجارة وقبلها وما قال النبي صلى الله عليه وسلم في ما عرفنا من كونه لا بعد وقوع الحجارة • وإذا رجع الرجل عن شهادته بالزنا وقدرهم صاحبها فإن أحسنه قرضي الله عنه كان يقول يضرب بالحجر ويرجم أربع الدية وبه يأخذ • وكان ابن أبي ليلى يقول أقتله فإن رجعوا أو بعثهم قتلهم ولا تفرجهم الدية فإن رجع ثلاثة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ضروا الحذوم كل واحد منهم أربع الدية (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد أربعة على رجل بالزنا فرجم فرجع أحدهم عن شهادته ماله القاضي عن رجوعه فإن قال عمدت أن أشهد بزور قاله القاضي علمت أنك إذا شهدت مع غيرك قتل فإن قال نعم دفعه إلى وليه القتل فإن شأوا قاتلوا وإن شأوا عاقبوا فإن قالوا ترك القتل وأخذ الدية كان لهم عليه أربع الدية وعليه الحد في هذا كله وإن قال شهدت ولا أعلم ما يكون عليه القتل أو غيره أحلف ما عمد القتل وكان عليه أربع الدية والحد • وهكذا الشهود معه كلهم إذا رجعوا • وإذا شهد الشهود عند القاضي على عبد حلو ومصفو وهو في بلدة أخرى فكتب القاضي شهادتهم على ذلك فإن أحسنه قرضي الله عنه كان يقول لا أقبل ذلك ولا أدفع إليه العبد لأن الحلية قد توافق الحلية وهو يتفق بالعبد حتى يأتي به إلى القاضي الذي كسبه أو أرى لو كانت حلية بيضية والرجل غير أمين • كتب أبعث بهامعه • وكان ابن أبي ليلى يختم في عتق العبد وبأخذ من القضي ما بالكتاب كفيلا ثم يعث به إلى القاضي فإذا جاء العبد والكتاب الثاني دعا الشهود فإن شهدوا أنه عده أرى كفيه وقضى بالعبد أنه له وكسبه ذلك كذبا إلى القاضي الذي أخذ منه الكفيل حتى يبرئ كفيه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد الشهود لرجل على دابة فأنه قوضها وحلها أو قال قاس أن لا يكلف صاحب الدابة أن يدفعها من قبل أن الحلية قد تشبه الحلية وإذا ختم القاضي الذي هو يلدق عتقها وبعث بها إلى القاضي المشهود عنه فإن زعم أن ضمانهم الذي في يديه فقد أخرجهم من يديه ولم يبرئهم من ضمانها ويقطع عنه منفعتها إلى البلد التي تصير له فإن لم يشأ عليه الشهود أو ماتوا قبل أن تصل إلى ذلك البلد فزنت إليه كان قد انقطع منفعتها ولم يعط لها إجازة عوضت تلفا غير مضمون له ولجعل ضمانها من المدفوعة وجعل عليه كراهة ما يقبها أن ردت كان قد أزم ضمانها وأغايض من التعدى وهذا الرشد وأما ذهب ابن أبي ليلى وغيره من ذهب مذهبهم إلى أن قال لا سبيل إلى أخذ هذه الدابة إلا بأن يؤتى بها إلى الشهود أو يذهب بالشهود إليها وليس على الشهود أن يكفوا الذهب من بلدانهم والأتين بالدابة أخف ولرب الدابة في الدابة مثل ما للشهود في أنفسهم من أن لا يكلف الخروج بشئ لم يستحق عليه وهكذا العبد مثل الدابة وجميع الحيوان • وإذا شهد الرجل من أهل الكوفة شهادة فعدل عكة وكتب بها قاضي مكة إلى قاضي مصر غير مصر به بالشهادة تركه ذلك وكتب بذلك إلى قاضي الكوفة فشهد قومه من أهل الكوفة أن هذا الشاهد فاسق • فإن أحسنه قرضي الله عنه كان يقول شهادتهم لا تقبل عليه ما فسق وبه يأخذ • وكان ابن أبي ليلى يقول تريد شهادته ويقبل قولهم وقال أبو حنيفة قرضي الله عنه لا ينبغي للقاضي أن يفعل ذلك لأنه قد غاب عن الكوفة سنين فلا يدري ما أحدث ولعله قد تبدل (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا شهد الرجلان من أهل مصر بشهادة فعدل عكة وكتب قاضي مكة إلى قاضي مصر فسال المشهود عليه قاضي مصر أن يأتيه بشهود على جرحهما فإن كان جرحهما بعد أمة أو ثلثة أو مائة شهادة العدل قبل ذلك ثم ورد بهما عنه وإن جرحهما بسوء محال في أنفسهما نظر إلى المدعى فقد يلائم مصر وصارهما إلى مكة فإن كانت مدة تنغير الحال في مثلها انغير الذي لو كانا مصرهما مجر حين فتقرأ الهالكات شهادتهما قبل القاضي شهادتهما ولم يلق في الخرج لأن الخرج متقدم وقد حدثت لها محال بعد الخرج حصارها غير مجر حين وإن لم تكن أنت عليها مائة تقبل فيها شهادتهما إذا تغير ما قبل عليها الجرح وكان أهل بلدهما

أن الماء يزيل الانحسار كان قولنا لا يستطيع أحدهم ولكن زعمت أن الماء الذي يظهر به يتجس بعضه فقلت له أني زعمته بالعرض من قول رسول الله الذي ليس لأحد فيه الاطاعة الله بالتسليمه فأدخل حديث موسى بن أي عثمان لا يبول أحدكم في الماء الدائم ثم يغسل فيه فادخلت عليه ما وصفت من أبحاح الناس فيها علمته على خلاف ما ذهب إليه منه ومن ما لم يصنع التكبار والصر فيمكن عنده فيه حجة • حدثنا الربيع قال قال الشافعي وقلت له ما علمتكم أبعثتم في الماء سنة ولا إجماعا ولا قسما ولقد قلت فيه ما قول لعله أو قيل لعاقبل تخالفا فقال ما قلتم لكان قد أحسن التقاطع ثم ذكرت فيه الجحج بما ذكرتم من السنة وقلت له أف أحدمع التي حجة فقال لا وقلت أليست تثبت الأحاديث التي وصفت فقال أ ما حديث الوليد ابن كثير وحديث ولويح

أعلمهم به من عذله ما غريباً ومن أهل بلدهما لأن الجرح أول من التعديل (قال الشافعي) رحمه الله قال الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال عن ترمذتين من الشهداء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني مسلم بن خالد عن ابن أبي حنيفة عن مجاهد أنه قال عدلان حرا من مسلمان ثم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن هذا معنى الآية . ولذا لم يختلفوا فعدوا عن الشهادة لآتم الأبا ربيع أن يكون الشاهدان حرا من مسلمان عدلين بالعين وأن عدلاو كل مسلمان عدلا لم تجز شهادته بأنه ناص الحرية وهي أحد الشروط الأربعة فأنازعوا هذا فنقص الإسلام أولى أن لا يجوز مع الشهادة من نقص الحرية فان زعموا أن هذه الآية التي جئت هذا الأربع انحصال حتم أن لا يجوز من الشهود الأمان كانت فيه هذه الخصال الأربعة المحتملة فقد خالفوا ما زعموا من معنى كتاب الله حين أحاز وشهادة كافر بحال . وإن زعموا أنها دلالة أنها غير مائة أن يجوز غير من جمع هذه الشروط الأربع فقد ظلموا من أحاز شهادة العبد وقدس آتهم فكان أعلى من زعموا أنه أحاز شهادة أهل التمة بعضهم على بعض شرح وقد أحاز شرح شهادة العبد فقال له الشهود عليه أن يجز على شهادة عدل قال قم فكلكم سواء عبيد وإمام . فان زعم أنه يخالف شرحاً لقول أهل التفسير في الآية شرط الحرية فليس في الآية بعين بيان الحرية وهي محتملة لها وفي الآية بيان شرط الإسلام فلم وافق شرحاً مرة وخالفه أخرى . وقد كتبنا هذا في كتاب الأفضية . ولا يجوز هنا ذكر ولا أتى في شيء من الدنيا لأحد ولا على أحد حتى يكون بالغا عاقلاً حرا مسلماً عدلاً ولا يجوز شهادة ذمي ولا من خالف ما وصفنا بوجه من الوجوه . وإذا شهد الشاهدان من اليهودي على رجل من النصارى وشهد الشاهدان من النصارى على رجل من اليهود فاناً لم يحتقره في الله تعالى عنه كان يقول ذلك حائزاً لأن الكفر كله مله واحدة وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى لا يجز ذلك ويقول لانهما ملتان مختلفتان وكان أو حنيفة وزعم اليهودي من النصارى والنصارى من اليهودي ويقول أهل الكفر بعضهم من بعض وإن اختلفت ملهم وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى لا يوزن بعضهم ببعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى . وإذا حاكم أهل الملل المتباينة بينهم لم يوزن مسلماً من كافر ولا كافر من مسلم ووزننا الكفار بعضهم بعضاً فنوزن اليهودي النصارى والنصارى اليهودي ويجهل الكفر مله واحدة كما جعلنا الإسلام مله لأن الأصل اتباعها وإعان أو كافر . وإذا شهد الشاهدان قاضي الكوفة على عبد مملوك ومضوء أنه لرجل فإناً لم يحتقره رحمه الله تعالى قال لا كسبه . وقال ابن أبي ليلى أن كتب شهادتهم إلى قاضي البلد الذي فيه العبد فيجمع القاضي الذي العبد فيه بلدين الذي جاءه بالكتب وبين الذي عنده العبد فإن كان الذي عنده العبد حجة ولا نعت بالعبد مع الرجل الذي جاءه بالكتب بخدوما في عتقه وأخذ منه كثيراً ليعيتمه ويكتب إلى القاضي بحواب كتابه . بذلك فيجمع قاضي الكوفة بين الشينتين العبد حتى يشهدوا عليه بعينه ثم يجمع الذي جاءه إلى قاضي البلد الذي كان فيه العبد حتى يجمع بعينه وبين خصمه ثم عرض عليه القضاء ويرأ كسبه وبه يأخذ . قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما لم يجز تهمة أو أمر يستري من الغلام . وإذا سافر الرجل المسلم فحضر الموت فأشهد على وصيته رجلين من أهل الكتاب فاناً لم يحتقره رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز شهادتهما وبه يأخذ . لقول الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم . وكان ابن أبي ليلى يقول ذلك حائزاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى . وإذا سافر المسلم فأشهد على وصيته ذميين لم ينقضهما ما وصفنا من شرط أن تعز وجل في الشهود . وكان أو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى على شاهدان أو تترعر بر غير أنه بعثه إلى سوقه أن كان سوقاً وإلى مسجد قومه أن كان من العرب فيقول القاضي يقرئك السلام ويقول أنا وجد هذا شاهد ورفأخذ . ويحذر وه الناس وذكر ذلك أو حنيفة عن القاسم عن شرح . وكان ابن أبي ليلى يقول عليه التعزير ولا يعتب به ويضرب بحسبة سبعين سوطاً قال أبو يوسف رحمه الله أعزره ولا يطلع به أربعين سوطاً ويطاق به وقال أبو يوسف بذلك بلغ به حسة وسبعين

الكذب في الماء وحديث موسى بن أبي عثمان فتثبت بسنادها وحديث برصاعة فيثبت بشهرته وأنه معروف فقتله لقد خالفتها كلها وقلت قولاً اخترته مخالفاً للأخبار خارجاً من القياس فقال وما هو قلت اذكر القدر الذي إذا بلغه الماء الراكد لم ينحس وإذا نقص منه الماء الراكد نجس قال الذي إذا حرك أدناه لم يضرب أقصاه فقلت قلت هذا خبراً قال لا قلت فقيماً قال لا ولكن معقول أنه يحتلط بتصور ذلك آدميين ولا يختلط قلت أرا بأن حركه الريح فاختلط قال إن قلت أنه ينحس إذا اختلط ما تقول قلت أقول أرا بترجلا من البحر فضطرب أمواجها فتأمن أقصاها إلى أن تفيض على الساحل إذا هلبت الريح اختلط قال نعم فقلت أفتنقص تلك الرجل من البحر قال لا وقلت تنقص تفاحش على قلت فغن

كافسك قولاً يخاف
 السنن والقياس
 ويتفاحش عليك فلا
 تقوم بمعلى شيء أبدا
 قال فان قلت قلت
 فقال لك أعجزني
 القياس أن يكون ما أن
 خالفتهما بحجة لم تغير
 شيأ لأخص أحدهما
 ونقص الآخر كان
 أقل منه بفتح قال لا
 قلت ولا يجوز الآن
 لأخص شيء من المسألة
 إلا بان يتغير بصرام
 خالصة لأنه رزيل
 الأنفاس أو نجس
 كله بكل ما خالفه قال
 ما يتغير في القياس إلا
 هذا ولكن لا قياس مع
 خلاف خبر لازم قلت
 فقد خالفنا خبر لازم
 ولم نقبل معقولاً لم نقس
 وزعمت أن فائدة وقعت
 في غير فئات زح منها
 عشرون أو ثلاثون
 دلوا ثم ظهرت البرهان
 طرحت تلك العشرون
 أو الثلاثون دلوا في غير
 أخرى لم يفتح منها إلا
 عشرون أو ثلاثون
 دلوا وإن كانت ممتنة
 أكبر من ذلك زح
 منها أربعون وأستون
 دلوا فمن وقتاً لهذا
 في المسألة الذي لم يتغير

سوطاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل بأن قسده زور أو علم القاضي يقبضه أو قسده زور وعززه
 ولا يبلغ به أو يعين ويشهر بأمره فان كان من أهل المسجد وقعه في المسجد وان كان من أهل القسبة وقعه
 في قسبته وان كان سوقاً وقعه في سوقه وقال أبو جندنا هذا شاهد زور فاعرفوه واحذروه وإذا أمكن
 بحال أن لا يكون شاهد زوراً وشبه عليه بما يغلط به مثله قبل له لا تقنع على شهادة إلا بعد اثباته بعز
 وإذا شهد شاهدان رجل على رجل بحق فأكدتهما المشهود به دلت شهادتهما إلا أنه بطل حقه في شهادتهما ولم
 يعز ولا واحد منهما إلا أن لا ندري أيهما الكاذب فأما الأولان فقد يمكن أن يكونا صادقين والذي أكدتهما
 كاذب فأنما أمكن أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر لم يعز واحد منهما من قبل أن لا ندري أيهما الكاذب
 (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك لو شهد رجلان رجل بأكدتهما الذي لم يعز إلا أنه قد يمكن أن يكونا صادقين
 وإذا اختلف الشاهدان في الموطن الذي شهداه فان أحاطت بقرينة رضي الله عنه كان يقول لا تعزهما
 ويقول لا لا ندري أيهما الصادق من الكاذب إذا كانا شهدا على فعل فان كانا شهدا على إقرار فانه كان
 يقول لا أدري لمعلم ما صادفان جميعاً وان اختلفا في الإقرار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يرد الشاهدين وربما
 ضربهما عنقهما وكذلك لو اتفقا على الشاهد في قول أي حقيقته رضي الله عنه فبأكدتهما الذي
 فان أحاطت بقرينة رضي الله عنه كان يقول لا يسأل عن الشاهد وكان ابن أبي ليلى يرد عزمها وضربها
 وربما يفعل (قال الشافعي) رضي الله عنه لا تعزهما إذا أمكن صدقهما وإذا لم يطمئن انصهر في الشاهد
 فان أحاطت بقرينة رضي الله عنه كان يقول لا يسأل عن الشاهد وكان ابن أبي ليلى يقول يسأل عنه وهذا يأخذ
 بـ وكان أبو حنيفة رضي الله عنه لا يجيز شهادة الصبيان بعضهم على بعض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجيز شهادة
 الصبيان بعضهم على بعض (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقبل القاضي شهادة ساهق يعرف عدله طعن
 فيه انصهر أو لم يطمئن ولا يجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الإقرار ولا غيره هائل أن يتفرقوا ولا بعد
 أن يتفرقوا لأنهم ليسوا من شرط الله الذي شرطه في قوله ممن ترضون من الشهداء وهذا قول ابن عباس رضي
 الله عنهما وخالفه ابن الزبير وقال بجيز شهادتهم إذا لم يتفرقوا وقول ابن عباس رضي الله عنهما أشبه بالقرآن
 والقياس لا يعرف شاهدان يكون مقبولا على صبي ولا يكون مقبولا على بالغ ويكون مقبولا في مقامه ومردودا
 بعد مقامه والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب في الأيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أذى الرجل على الرجل دعوى بوجه بالينة فان أحاطت بقرينة رضي الله عنه
 كان يقول لا تدعي عليه عينا مع شهوده ومن حتمت ذلك أه قال فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
 البين على المدعي عليه واليئنة على المدعي فلا يجعل على المدعي ما لم يجعل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يجوز البين عن الموضع الذي وضعها عليه النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على
 المدعي البين مع شهوده وإذا لم يكن له شهود لم يخطمه وجعل البين على المدعي عليه فان قال المدعي عليه أنا
 أرد البين عليه فانه لا يراد البين عليه إلا أن يتم فيه البين عليه إذا كان كذلك وهذا في الدين (قال الشافعي)
 رحمه الله وإذا أذى الرجل بشاهد من رجل بحق فلا عين عليه مع شهادته ولو جعلنا عليه البين مع شهادته
 لم يكن لأحلافنا مع الشاهد معنى وكان خلافة القول التي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على
 المدعي عليه وإذا أذى رجل على رجل دعوى ولا يئنة أحلفنا المدعي عليه فان حلف برئ وإن نكل قلنا
 لصاحب الدعوى لسا نعطيك بشكوة شيأ إلا أن تخلف مع نكوة فان حلفنا أعطيناك وإن امتنع لم نعطك
 ولهذا كتاب في كآب الأفضية وإذا وارت الرجل ميراثا داراً أو أرضاً وغير ذلك فدعى رجل فيها دعوى

ولم تكن له بيعة فأراد أن يستخلف الذي خلف في يديه فان أباحني فرضي الله عنه كان يقول المين على عمله أنه لا يعلم لهذا فيه حقا وكذلك كان ابن أبي ليلى يقول أيضا وانما جعل أبوحنيفة رضي الله عنه على هذا البيعة على علمه لأن الميراث لم يزل في يده وأبى والبيع لا يلزمه بالقبول وإذا كان الشيء لا يلزمه إلا بقبوله وقبول منه مثل البيع والهبة والصدقة فاليمين في ذلك البتة والميراث لو قال لأقبله كان قوله ذلك بالطلاق وكان الميراث له لازما فلذلك كانت اليمين على علمه في الميراث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المين عليه على علمه في جميع ما ذكرنا من بيع وغير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ورت الرجل دارا أو غيره فادعى رجل فيها دعوى ما تادعي دعواه فان ادعى شيئا كان في يدي الميت أحلفنا الوارث على علمه ما يعلمه فيها حقا ثم أراه أنه وإن ادعى فيها شيئا كان في يدي الوارث أحلفناه على البتة لحلفه في كل ما كان في يده على البتة وما كان في يدي غيره فوره على العلم وإذا استخلف المذني الذي عليه على دعواه خلفه القاضي على ذلك ثم أتى بالبيعة بعد ذلك على تلك الدعوى فان أباحني فرضه الله كان يقبل منه ذلك لأنه بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وشريح أنهما كانا يقولان المين القابضين أن ترضي البيعة العادلة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لأقبل منه البيعة بعد اليمين وبعد فصل القضاء (قال الشافعي) وإذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى ولم يأت عليه بيعة وأحلفه القاضي لحلف ثم جاهدني بيعة قبيلها وفرضت بها ولم أسمع البيعة العادلة التي حكم المسلمون بالإعطاء بها المين الفاجرة

(باب الوصايا)

وإذا أوصى الرجل الرجل بسكنى دارا وتخلعه عبدا وبغلة بستان أو أرض وذلك ثلثه أو أقل فان أباحني فرضي الله عنه كان يقول ذلك جائزا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك الوقت في ذلك وغير الوقت في قول ابن أبي ليلى سواه (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا أوصى الرجل للرجل بغلة داره أو ثمره بستانه وللثلاث بحملة فذلك جائز وإذا أوصى له بخدمة عبده والثلاث بحمل العبد فذلك جائز وإن لم يحمل الثلث العبيد فإنه منه ما حل للثلاث ورتما لم يحمل وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار ثم ردوا ذلك بعد موته فان أباحني فرضي الله عنه كان يقول لا يجوز زعيم ثلث الوصية ولهم أن ردوها لأنهم أجازوا وهم لا يعلكون إلا جاز قولنا لا يعلكون المال وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وشريح وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أجازت لهم حائزتهم علمهم لا يستطيعون أن يرجعوا إلى شيء منها ولو أجازوا بعد موته ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم وكانت أجازتهم جائزا في هذا الموضع في قولنا جميعا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو من أرادوا الرجوع فيه بعد أن مات فذلك جائز لهم لأنهم أجازوا ما لم يعلكوا ولو مات فأجازوا بعد موته كانت الوصية وصاحبها مريض أو صحيح كان لهم الرجوع لأنهم في الحال جميعا غير ما لم يكن أجازوا ما لم يعلكوا (قال) وإذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وماله كمالا لا تعرف ذلك الورثة كلها في الثلث فان أباحني فرضي الله عنه كان يقول الثلث بينهما فان لا يضرب صاحب الجميع بحصة الورثة من المال وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهما على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم واحد وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أوصى الرجل لرجل بثلث ماله ولا آخر ماله كله ولم يجوز ذلك الورثة أقسم الوصية على أربعة أسهم لصاحب الكل ثلاثة ولصاحب الثلث واحد قياسا على قول القرائض ومقول في الوصية أنه أراد هذا بثلاثة وهذا واحد

بطلب حرام ولولاه ولا ريمه أن ينحبس بعض الله دون بعض أن ينحبس بعضه أم ينحبس كله قال بل ينحبس كله فقلت أو أريت شيئا قط ينحبس كله فيخرج بعضه فذهب التماسه من الباقي منه أقول هذا في من ذائب وغيره قال ليس هذا بقياس ولكننا اتبعنا فيه الأثر عن علي وابن عباس ورحمة الله عليهم فقلت أفضلك ما جاء عن رسول الله إلى قول غيره قال لا قلت فقد فعلت وناقض مع ذلك علي وابن عباس دعت أن عليا قال إذا وقعت الفارة في بئر من حياها سمعة أو خمسة ذلاء وزعت أنها لا تظهر إلا بعشرين أو ثلاثين وزعت أن ابن عباس تزحزح من من زحفي وقع فيها وأنت تقول يكتفي من ذلك أربعون أو ستون دولا قال فقلت البئر تعيرت بدم قلت فمن يقول إذا تعيرت بدم لم تظهر أبدا حتى لا يوجد فيها لحم دمو لا يوحده ولا يحسه وهذا لا يكون في زحزح دولا

موروثة واذ لم يثبت التسبحى يكون موروثة لم يحجز ان يكون وارثا له . وذلك مثل الرجل يقرأه باع داره
 من رجل بألف فحده المقره بالبيع لم ينسب له دار وان كان ياتهم قد كان أقرا بأنها قد صارت ملكا له وذلك
 أنه لم يقرأها كانت ملكا له الا وهو ملوك عليه بها حتى فاقسط أن تكون مملوكة عليه سقط الاقرار له
 وذلك مثل الرجل يبايعان العبد فبعضهما في غنى وقد تصاد قاعلي أنه قد خرج من ملك المالك الى المالك
 المشتري فقام ببيع المشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الاقرار فلا يجوز ان يثبت لقهره بالتسبحى وقد
 أحطنا أنه لم يقره به من دين ولا وصية ولا حق على المقره الا الميراث الذى اذا ثبت له ثبت أن يكون موروثة له
 واذ لم يثبت له أن يكون موروثة بالتسب لم يثبت له أن يكون وارثا له . واذا مات الرجل وترك امرأة وولدها
 ولم يقر بحمل امرأته ثم ماتت فولد بعد موته وماتت بامرأة تشهد على الولادة فان باحسب فرجه الله تعالى
 كان يقول لا قبل هذا ولا أنت نسبه ولا ورثته بشهادة امرأته . وكان ابن ابي ليلى يقول أنت نسبه وأورثته
 بشهادة واحداه وبه يأخذ (قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وترك ولدا ورجعة فولدت
 فأنكر ابنه ولدها فباعت باريبع نسوة يشهدن بأنها ولده كان نسبه ثابتا وكان وارثا ولا قبل فيه أقل من
 أربع نسوة قبل على القران لان الله عز وجل ذكر شاعدين وشاهدا وامرأتين فأقام امرأتين حيث
 أحازهما لمقام رجل قبل أحزنا لثبته فيما يثبت عنه الرجل لم يحجز ان يحجزن من الاربع ما قاس على ما وصفت
 وجعله هذا القول قول على من ائير باع . واذا كان الرجل عبدا ولدا في ملكه كل واحد منهما من أمه
 فأمر في حصته أن أحدهما به ثم مات ولم يبين ذلك فان باحسب فرجه الله تعالى كان يقول لا يثبت نسب
 واحد منهما ويعتق من كل منهما نصفه ويسى في نصف قبضته وكذلك أمهات ما به يأخذ . وكان ابن ابي ليلى
 يثبت نسب أحدهما ورثان ميراث ابن ويسى كل واحد منهما في نصف قبضته وكذلك أمهاتهما (قال
 الشافعى) رحمه الله تعالى واذا كان رجل أمتان لازم واحد منهما فولد تالون فأم ولد السيد أن أحدهما
 ابنه ومات ولا يعرف أيهما أقرب به فانازرهما لثقافة فان أحقرها به أحدهما جعلناه ابنه ووثرته منه وجعلناه أمه
 أم ولد تعقب عنه وورثته الآخر وان لم تكن فأنه أكانت فأسكر عليهم لم يجعل ابنه واحد منهما وأقرعنا
 بينهما فأما ما خرج سهمه أعقبنه وأمهم ولدوا ورثتنا الآخر وأمهم وأصل هذا ما كتب في كتاب العتق
 . واذا كانت الدار في يدى رجل فأقام ابن عمه البيضة أنهما دار جدهما والذى هي في يديه منكر ذلك فان
 باحسب فرجه الله تعالى كان يقول لا أقضى بشهادتهم حتى يشهدوا أن الحدركهما ميراثا لا يورث صاحبه
 لا يعلون وارثا غيرهما ثم توفى أو هذنا وترك نصيبهما ميراثا لهذا لا يعلون له وارثا غيره . وكان ابن ابي ليلى
 يقول أفتنى بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذى هي في يديه ولا يقتسمان حتى تقوم البيضة على الموارث
 كما وصفت في قول ابي حنيفة ولا يقولان لا تعلم قول ابن ابي ليلى لكن يقولان لا وارث له غيرهما في قول
 ابن ابي ليلى وقال أبو يوسف أسكنه ولا يقتسمان (قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار في يدى
 الرجل فأقام ابن عمه البيضة أنهما دار جدهما أي أيهما ولم يقل البيضة كدمن ذلك والذى في يد الدار ينكر
 قضيت بهادار لحدتها ولم أقسم بينهما حتى تثبت البيضة على من ورث جدهما ومن ورث أباهما لا لا أدري
 لعل معهما ورثا أو أحصا بدى أو وصايا وأقبل البيضة اذا قولام جدهما ورث كهما ميراثا ولا وارث له غيرهما
 ولا يكونون بهذا لشهود على ما لا يعلون لاتهم في هذا كما علمنا يشهدون على الظاهر كشهادتهم على التسب
 وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على العلل ولا قبلهم اذا قالوا لا تعلم وارثا غير فلان وفلان إلا أن يكونوا من
 أهل الغيرة والشهود على ما لا يكون الأغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان له وذلك أن يكونوا ذوى
 قرابة أو مودة أو خلطة أو غيرة أو غيرهم فاذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم لان معنى الب معنى العلم ومعنى
 العلم معنى البت . واذا توفى الرجل وترك امرأة وترك في بيته متاعا فان باحسب فرجه الله تعالى كان

ولا تظهر حتى تنزع كلها
 واذا سقطت فيها ميتة
 طهرت بعشرين دلو
 أو ثلاثين دلو فزعت أن
 السرى يدخل الدلقى
 لا تحاسة فيها تنجس
 كلها فلا تظهر أبدا وانما
 تظهر من الميتة بعشرين
 دلو أو ثلاثين دلو رايت
 أحدا فقط زعم أن يد
 من تنجس أكثرهما
 تنجسه الميتة وزعت
 أنه ان أدخل به ولا
 ينزى وضوا طهرت به
 للوضوء ولم تنجس البئر
 أو رايت أن لو أنى فيها
 حقة لا ينزى تنجسها
 أو ينزى أو لا ينزى
 ذلك سواء قال نعم
 النجاسة كلها سواء وثبت
 لا تصنع في الماء شيئا
 قلت وماذا لطلبه اما
 طاهر وما نجس قال
 نعم قلت فلم زعمت أن
 ننته في الوضوء تنجس
 الماء انى لا أحسب كل
 قال هذا غير كل بلقبته
 الى أن تقولوا القلم عنه
 مرفوع فقال لقد سمعت
 أبا يوسف يقول قول
 اغتاز يسين في الماء
 أحسن من قولنا وفولنا
 فيه خطأ قلت وأقام
 عليه وهو يقول هذا فيه

فقال قد رجع أبو يوسف
فيه إلى القول كما نحا من
شهرين ثم رجع عن
قولكم قلت وما زاد
رجوعه إلى قولنا قوة
ولا وهنه رجوعه عنه
ومافيه معنى إلا أنه
تروى عنه ما تقوم عليه
به الحق من أن يقيم على
قوله وهو راسخا قلت
له زعمت أن رجلا
وضاوجه وبديه صلاة
ولا نجاسة على وجهه
ولا يديه في طست
نظيف فإن أصاب الماء
الذي في ذلك الطست
نوبه لم ينسبه وإن صب
على الأرض لم ينسبها
وصلى عليها طرية كاهي
ثم إن صب في برتنين
البتر كاهي ولم تطهر أبدا
الأبتر ينزع ماؤها كله
ولو أن قدر الماء الذي
وضا به وجهه وبديه كان
في إناء فوَقعت فيه ميتة
نَجِسَتْه وإن من قويا
نَجِسْهُ وجب غسله
وإن صب على الأرض
لم يصل عليها بطيوان
صب في برطهرت البر

يحدث عن حماد عن إبراهيم أنه قال ما كان للرجل من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان
للرجل والنساء فهو للرجل والنساء كانت أوالرجل وكذلك الزوجانطلق والباقي الزوج في الطلاق
وه كان يأخذ أوحيفة وأبو يوسف ثم قال بعد ذلك لا يكون للمرأة ما يحجزه مثلها في ذلك لأنه لا يكون
رجل تاجر عند متاع النساء من تجارته أو ماع أو تكون وهو تاجر عند رجل وكان ابن أبي ليلى يقول إذا مات
الرجل أو طلق فمتاع البيت كله متاع الرجل إلا الدرع والجار وشبهه إلا أن تقوم لأحدهما بنته على دعواه
ولو طلقها في دارها كان أمرهما على ما وصفت في قوله ما جمعا (قال الشافعي) وإذا اختلف الزوجان في
متاع البيت يسكنانه قيل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للمرأة والرجل أو بعد ما تفرقا واختلقت
في دار أو رتبهما بعد موتيهما أو ورثة الميت منهما والباقي كان الباقي الزوج أو الزوجة فسواء ذلك كله
في أقام البيت على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقيم بنته فالقياس الذي لا يبعد أن أحدهما عند بنته فله على غيره
الاجماع أن هذا المتاع في أيديهما معا فهو بينهما نصفان كما يختلف الرجلان في المتاع بأيديهما جمعا
فيكون بينهما نصفين بعد الأيمان فان قال قائل كيف يكون للرجل النضوج والنخل والدرع والجار
ويكون للمرأة السيف والرمح والدرع قيل فذلك الرجل متاع النساء والنساء متاع الرجال أرايت لو أقام
الرجل البيت على متاع النساء والمرأة البيت على متاع الرجال أليس يقضى لكل بما أقام عليه البيت فإذا
قال بلى قيل أليس قد زعمت وزعم الناس أن كينونة الشيء في يدي المتنازعين تثبت لكل النصف فان
قال بلى قيل كما تثبته البيت فان قال بلى قيل فلم يجعل الزوجين هكذا وهي في أيديهما فان استعملت
عليهما القنون وزكت الظاهر فليس كذلك فاقول في عطار ودباغ في أيديهما عطر ومتاع الدباغ تداعيا معا
فان زعمت أنك تعطي الدباغ متاع البائعين والمطاور متاع العطارين قيل فما تقول في رجل غر بسور
ورجل موسر تداعيا باقوا ولؤلؤا فان زعمت أنك تجعله للسور وهو بأيديهما معا فالتفت مذهب العامة وإن
زعمت أنك تقسمه بينهما لاستعمل عليهما التلقن فكذلك ينبغي أن تقول في متاع الرجل والمرأة (قال)
وإذا أسلم الرجل على يدي الرجل والولد وعاقده ثمنات ولا ورثته فان أباح نفسه فله الله تعالى كان يقول
ميراثه بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن ابن مسعود
رضي الله عنه وهذا يأخذ ولكن ابن أبي ليلى لا يوزنه شيئا مطرف عن الشعبي أنه قال لا ولا ما لا يذني نعمة
البيت بن أبي سليم عن أبي الأشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يسلم
على يدي الرجل فيموت ويرثه ما لا فهو وإن أبي فليت المال أوحيفة رجاء الله تعالى عن إبراهيم بن محمد
عن أبيه عن مسروق أن رجلا من أهل الأرض والي ابن عمه فأتى وتزله ما لا قالوا ابن مسعود عن ذلك
فقال ما له (قال الشافعي) رجاءه الله تعالى وإذا أسلم الرجل على يدي رجل والولد ثم مات لم يكن له ميراثه
من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فاعلموا لا يملأ أعتق وهذا يدل على معنى أحدهما أن الولد لا يكون
الأب اعق والأخت لا يتوصل الولد اعق وهذا مكتوب في كتاب الولد

(باب في الأوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو أن رجلا أوصى بالرجل فمات الموصى إليه فأوصى الآخر فان أباح نفسه
رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا الآخر وصي الرجلين جمعا وهذا يأخذ وكذلك بلغنا عن إبراهيم وكان
ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هذا الآخر وصي الذي أوصى إليه ولا يكون وصلا لول إلا أن يكون
الآخر أوصى إليه وصية الأول فيكون وصيهما جمعا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد لا يكون وصيا
للاول إلا أن يقول الثاني قد أوصيت بالثاني كل شيء أو يذكرو وصية الآخر (قال الشافعي) رحمه الله

وإذا أوصى الرجل الرجل ثم حضرت الوصي الوفاة فأوصى بعماله وولده وصية الذي أوصى إليه الرجل آخر فلا يكون الآخر وصية الأوسط وصي الأول ويكون وصي الأوسط الوصي إليه وذلك أن الأول رضى بأمانة الأوسط ولم يرض بأمانة الذي بعده والوصي أشفعه باقي كثر أمرهم من الوكيل ولأن رجلا وكل رجلا بنى لم يكن لو كمل أن يوكل غير مطلق وكلهم ليستوجب الحق ولو كان الميت الأول أوصى إلى الوصي أن ذلك أن وصى بعماله وصية الذي آمن رأيت فأوصى الرجل بتركه نفسه لم يكن وصي الأول ولا يكون وصي الأول حتى يقول قد أوصيت الذي بتركه فلا يكون حينئذ وصيها . ولأن وصي الأيتام يحبر لهم بأموالهم ودفعها مضاربة فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول هو حائز عليهم ولهم بلغنا ذلك عن إبراهيم الضبي وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليهم والوصي ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيتام على الثاني بل كاتفق بأموالهم فإن أذاها الوصي عنهم فهو ضامن وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ليس على يمين زكاة حتى يبلغ الأثرى أنه لا ملائمة عليه ولا فريضة عليه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا كان الرجل وصا بتركه تمت على أموالهم كان أحب إلى أن يتركهم بها لم تكن العارية بها عندنا وإذا لم تكن تعد لهم بل يكن ضامنا لنقلت وقد أخرج عمر بن الخطاب رضى الله عنه عمال يمين كان عليه وكانت عائشة رضى الله تعالى عنها تضع أموال ابن محمد بن أبي بكر في الجور وهم أيتام وعليهم وتؤذي منها الزكاة وعلى ولي اليتيم أن يؤذي الزكاة عندي جميع ماله كما يؤذيها عن نفسه لا يفرق بينه وبين الكبير البالغ فيما يجب عليهما كما على ولي اليتيم أن يعطي من ماله اليتيم ما زعم من جنسية ولو جناه أو نفعه له من صلاحه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن معمر بن راشد عن أيوب بن أبي تيمية عن محمد بن مسير بن أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال رجل إن عندنا مال اليتيم قد أمرت فيه الزكاة وذكر أنه دفعه إلى رجل بغيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إما قال مضاربة وإما قال بضاعة وقال بعض الناس لا زكاة في مال اليتيم الناض وفي زرع أو عمار كاتوعليه زكاة الفطر تؤدى عنه وجناباته التي تلزم من ماله واحتج بأنه لا ملائمة عليه وأنه لو كان سقوط الصلاة عنه يسقط عنه الزكاة كان قد خارق قوله أن زعم أن عليه زكاة الفطر وزكاة الزرع وقد كتب هذا في كتاب الزكاة (قال) ولأن وصي ميت ورثته كبر وصغار ولأن على الميت ولم يوص شي باع عقار من عقار الميت فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك بيع مما زرع على الصغار والكبار ولكن ابن أبي ليلى يقول يجوز على الصغار والكبار إذا كان ذلك مالا بدنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبيع على الصغار حائز في كل شيء كان منه سواء لم يكن ولا يجوز على الكبار في شيء من بيع العقار إذا لم يكن الميت أوصى شيء يباع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأن رجلا مات وأوصى إلى رجل وتركه ورثة بالغين أهل رشد وصغار أول يوص بوصية لم يكن عليه دين ببيع الوصي عقار أو ماله المت كان يبيع على الكبار بالطلو نظر في بيعه على الصغار فإن كان يباع عليهم فيما لا صلاح لمعاشهم إلا به أو يباع عليهم نظر لهم يبيع غيلة كان يبيعان أو أن يبيع في واحد من الوجهين ولا أمرهم بهم كان يبيعهم مديونا وإذا أمرهم فإذا كان في يده الناض أن يشتري لهم به العقار الذي هو خير لهم من الناض لم يجزه أن يبيع العقار لبعض ما وصفت من العذر

(باب في الشركة والعقود وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترك الرجلان شركة مفوضة ولا أحدهما انفرد بهم ولا آخر أكثر من ذلك فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليست هذه مفوضة وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هذه مفوضة بل تقول المال بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشركة المفوضة باطلة ولا أعرف

قولكم في الماء قلت أقرجع إلى الحسن فاعلته رجع إليه ولا غيره من رأسهم بل علف من إزدادن قسوتنا في الماء بعدا فقال إذا وقعت غارة في بئر لم تظهر أبدأ إلا بأن يحفر تحتها بغير فرغ ماؤها فيها وينقل طينها وينزع بناؤها وتفسل مرات وهكذا ينبغي لمن قال قولهم هذا في هذا من خلاف السنن وقول أهل العلم مالا يجزئ له عالم وقد خالفنا بعض أهل ناحيتنا فذهب إلى بعض قولهم في الماء واقعة عليها غلة عليهم ونالفنا بعض الناس فقال لا يفسل إلا من الكلب سبعا ويكتفى فيه دون سبع فأطبعه عليه بنبوت الخبر عن رسول الله ووافقنا بعض أهل ناحيتنا في غسل الآله إذا أولع الكلب فيه أو يهرق الماء ثم عاد فقال إن ولع الكلب بالبادية في اللبن شرب اللبن وأكل وغسل الآله لأن الكلاب تزل بالبادية فتغفل العجب من هذا

شيء من الدنيا يكون ماطلان لم تكن شركة المفاوضة باطلة الآن يكون شريك بعدان المفاوضة خلط المال
بالمال والعسل فيه وانقسام الربح فهذا لا بأس به . وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شرك كعتان
فاذا اشترى كفا مفاوضة وتشارطان المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة وما رزق أحدهما من غير
هذا المال الذي اشترى كفاه معامان بخاراً وإجاراً أو كزاً وحباً أو غير ذلك فهو له دون صاحبه . وإن زعموا
بان المفاوضة عندهما بان يكونا شرك بكن في كل ما أضافوا وجهه من الوجوه بسبب المال وغيره فالشركة
فيه فاسدة ولا أعرف القمار الا في هذا أو أقل منه أن يشتري الرجلان عاتق درهم فصيذاً أحدهما كزاً
فيكون بينهما . أريت لو تشارط على هذا من غير أن يضا طاعمال كان يجوز . فان قال لا يجوز لانه عطية
مالم يكن للعطى ولا للعطى وما لم يعله واحد منهما لا يقتضيه على ما أتى درهم اشترى كاهما فان عدوه به فانيصع مالم
يكن لا يجوز . أريت بوجوهه هبة أو أجر نفسه في عمل فأذا لم امن عمل أو هبة أو يكون الا عرفها
شريكاً لقد أنكروا أقل من هذا . (قال) ولو أن عبدان يخرجن عتق أحدهما تصيبه وهو موسر كان
الجار لا يخر في قول أبي حنيفة رضي الله عنه فان شاء أعتق العبد كما أعتق صاحبه وإن شاء استسعى العبد
في نصف قيمته فكأن الولاء بينهما وإن شاء ضمن شرك يكتف بغيره ويرجع الشرك بينهما من ذلك على
العبد ويكون الولاء لشرك بل كله . وهو عبد ما بقي عليه من السعاية متى . وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى
يقول هو شرك يوم أعتقه الأول والأول ضمن نصف القيمة ولا يرجع ماله على العبد والولد ولا يضر
صاحبه في أن يعتق العبد ويستعبه . ولو كان الذي أعتق العبد معسراً كان الجار في قول أبي حنيفة
لشرك بل آخر إن شاء ضمن العبد نصف قيمته يسى فيها والولد بينهما وإن شاء أعتقه كما أعتق صاحبه والولد
بينهما . وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان معسراً سعى العبد لشرك بل الذي لم يعتق في نصف قيمته ويرجع
بذلك العبد على الذي أعتقه والولد كله الذي أعتقه وليس لآخر أن يعتق منه شيئاً . وكان يقول إذا أعتق
شخصاً في عتقه فقد أعتقه كله لا ينعى العبد فيكون بعضه رقيقاً وبعضه حراً به يأخذ . أريت ما أعتق
منه أو يكون رقيقاً فان كان ما أعتق منه يكون رقيقاً فاعتق فكيف يجمع في عتق واحد عتق ورقي
الأخرى أنه لا يجمع في امرأه بعضاً مطلقاً وبعضها غير مطلق . وبعضها امرأه تفرج على حالها . وكذلك
الرقيق . بهذا يأخذ الاختلاف لا يرجع العبد عاسى فيه على الذي أعتقه . وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا يعتق بعضه وبعضه رقيق وهذا كله منزلة العبد ما دام منه رقيق أو يسى في قيمته . أريت لو أن
الشرك قال نسيب شركي منكم وأما نصيبى فلا هل كان يعتق منكم مالا عتق . وإذا أعتق منكم مالا عتق
فكيف يعتق منكم مالا عتق وهل يقع عتق في مالا عتق الرجل . (قال الشافعي) رحمه الله . وإذا كان العبد
بين الرجلين فأعتق أحدهما تصيبه منه فان كان موسراً بان يؤدي نصف قيمته والعبد حر كله والولد لعتق
الأول ولا خيار للعبد إلا آخر وان كان معسراً فالنصف الأول حر والنصف الثاني مالا عتق ولا سعاية
عليه وهذا مكتوب في كتاب العتق بحججه الأنا وجدنا في هذا الكتاب زيادة حرف لم نسمع به في فهمهم كان مما
احتجوا به في هذا الكتاب أن قال قائلهم كيف تكون نفس واحدة بعضها حر وبعضها مملوك لا تكون كما
لا تكون المرأة بعضها مطلقاً وبعضها غير مطلق . فان زعم أن العبد يكون فيه الرق والحر يقاس على المرأة
قيل له يجوز للرجل أن يتكبح بعض امرأه . فان قال لا لا تكون الامنكوسة كلها أو غيرت منكوسة . قيل له
أقصور أن يشتري بعض عبد . فان قال نعم . قيل له فإن العبد من المرأة . وقيل له يجوز أن يشتري المرأة
على الطلاق ويكون ممنوعاً حتى تؤدى الكتابة أو تفر . فان قال لا قيل أقصور هذه في العبد . فان قال
نعم . قيل فلم يجمع بينهما . فان قال لا يجمعان . قيل وكذلك لا يجمعان حيث جعلت بينهما . ويقال له
أيضاً لا تكون المرأة لاثنتين كما يكون العبد مملوك لاثنتين ويكون لزوج المرأة أن يهب للرجل فتكون زوجته

القول عاوصفتان
قول غيره أريت اذ نعم
أن الكلب بلغ في اللان
فتجسس الاناء بمعاينة
الان الذي ماسه لسان
الكلب حتى يفصل
فكيف لا ينص اللان
واذا تجسس اللان فكيف
يؤكل أو يشرب فان
قال لا ينص اللان فكيف
ينص الاناء بمعاينة اللان
واللان غير نجس
أريت قوة ما زالت
الكلاب بالبادية فمن
أخبرها أنها اذا كانت
بالبادية لا تنص وان
كانت بالقرية نجست
أرى أن البادية تطهره
أريت اذا كان الفأر
والوزغان بالقرية أو
من الكلاب بالبادية
وأقدم منها أو في مثل
قدمها أو أخرى ان
لا ينجس منها أريت ان
وقعت قارة أو وزغ أو
بعض حواب البيوت في
سم أولين أو ماء قليل
أينسه قال فان قال لا
ينصه في القرية لانه
لا ينجس أن يموت في
بعض أن يهيم بنصه
في البادية فليسوى
بين قوله وان في الموطأ
وان قال ينصه قيل

تفك لم يقل هذا في
الكتاب البادية وأهل
البادية يضبطون أو عتبه
من الكلاب ضحا
لا يقدّر عليه أهل
القصرية من الضارة
وغيرها لا يسمون كؤن
على ألبانهم القرب
ويقل جسده عندهم
لأنه لا يبقى لهم ولا
يقونه لأنه مما لا يدخر
ويكفون عليه الآنية
ويزرون الكلاب عن
بواضه ويضربونها
فتنجر ولا يستطيعون
من هذا في الفارة ولا
دواب السيوت بحال
وأهل البيوت يدخرون
لأسمهم وألمعتهم
للسنة أو كثر فكيف
قال هذا في أهل البادية
دون أهل القرية وكيف
جاء في قال ما أحكى أن
يعيب أحدا بمخلاته
الحديث عن النبي عيا
يجاوز فيه القدر والقي
طابه ليعيد أن رد الأخبار
ولم يدع من قبولها
ما يكثر به على فائده
أو أراستهم من رد
الأخبار ووجهها ووجهها
تحتلها أو تشبه بها
فصنا منهم وعابه
ثم شركهم في بعض

كما يكون العبد إذا وهب ماله وجمعه . فإن قال لا قيل فما بال المرء يتقاس على الجلول و يقال له
أرايت العبد إذا عتق ماله أن يكون لسيده أن يترقه كما يكون له إذا عتق المرء أمرة أن يكون له رجعتها فإن
قال لا قيل فما لم يشأ أحد مما قبله به منه . (قال) ولو أن عبد ابن رجلين كاتبه أحدهما بغير إذن
صاحبه ولا رضاء فأنكر ذلك صاحبه قبل أن يردى المكاتب شيئا فإن أباحه فحق رضي الله تعالى عنه كان
يقول للمكاتب بالطلوع لصاحبه أن يردّها إلى أهله بشفعة تصل بالمولى ذلك دون صاحبه وبه يأخذ . وكان ابن
أبي ليلى يقول للمكاتب جازت وليس للشرى أن يردّها . ولو أن الشرى أعتق العبد كان العتق باطلا في قول
ابن أبي ليلى حتى يطر ما يصنع في المكاتبه فإن أذاها إلى صاحبها عتقه كان الذي كاتبه شاهة أن نصف القيمة
والوالة كله . وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول عتق ذلك جاز . وبخبر المكاتب فإن شاء ألقى الكتابة وبخر
عنها وإن شأسي البقي نصف قيمته وإن شاء أعتق العبد فإن ضمن الذي أعتق كان له أن يرجع على العبد عما
ضمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد بين رجلين فكتاب أحدهما نسيه بغير إذن شرى به
فألكته مضمومة وما أخذ منه بينهما نصفان ما لم يوجب جميع الكتابة فإن أتى جميع الكتابة عتق نصف
المكاتب وكان كمن أعتق في عبد يشوب بين رجلين أن كان موسرا عتق عليه كله وإن كان معسرا عتق
منه ما عتق ولو ردت الكتابة قبل الأداء كان مملوكا بينهما ولو أعتق ماله نصف الذي لم يكاتبه قبل الأداء
كان نصفه منه فإن كان موسرا ضمن نصفه الباقي لأن الكتابة كانت به باطلة ولا أخبر العبد أن عقد
الكتابة كان فاسدا وإن كان معسرا عتق منه ما عتق وكانت الكتابة بينهما باطلة إلا أن يشأ مالك العبد أن
يحبدها . (قال) ولو أن مملوكا بين رجلين أحدهما كاتبه أحدهما بغير إذن شرى به كان يقول ليس إلا . ثم
أن يبيع له داخل ضمن العتق وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يبيع حصته . وإذا ورث أحد
المتقاضي من ماله فإن أباحه بغير حقه ماله كان يقول هو له خاصة وهذا يأخذ . قال وتقتضى المناوضة إذا
قبض ذلك وكان ابن أبي ليلى . ول هو بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد بين
رجلين فبدر أحدهما فلا يترى بيع نصيبه لأن التدبير عند وصية وكذلك الذي بدره أن يبيعه وهذا مكتوب
في كتاب التدبير ومن زعم أنه ليس للتدبير أن يبيع التدبير لزمه أن يزعم أن على السيد التدبير نصف القيمة
لشرى به أن كان موسرا ويكون مدبرا كله كما يلزمه هنا في العتق إذا جعل هذا عتقا فيكون له بكل حال
فإن قال العتق الذي أرتبه فيه نصف القيمة عتق واقع مكانه قيل فأنتم تزعم في الجارية بين الرجلين بطؤها
أحدهما قلدا أنها لم ولد عليه نصف القيمة وهذا عتق ليس واقع مكانه إنما هو واقع بعد عتق العتق المدبر
بضع بعد مئة . وإن كان العبد بين اثنين فبدر أحدهما ثم أعتقه الآخر البتة فإن أباحه بغير حقه الله تعالى
كان يقول الذي بدره بالخيار أن أعتق وإن شاء استسحق البقي نصف قيمته مدبرا وإن شاء ضمن العتق
نصف قيمته مدبرا أن كان موسرا أو يرجع به العتق على العبد والوالة بينهما نصفان . وكان ابن أبي ليلى يقول
التدبير باطل والعتق جاز والعتق ضامن نصف قيمته أن كان موسرا وإن كان معسرا استسحق فيه العبد
ثم يرجع على العتق والوالة كله للعتق . وقال أبو يوسف إذا بدر أحدهما فهو مدبر كله وهو ضامن نصف قيمته
وعتق الآخر باطل لا يجوز فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد بين اثنين فبدر أحدهما
نصيبه وأعتق الآخر شاتا فإن كان موسرا فالعبد كله وعليه نصف قيمته وله والوالة أن كان معسرا فتمت به
منه حر ونصيب شرى به مدبر ومن زعم أنه لا يبيع المدبر فيلزمه أن يسل العتق الآخر ويحمله مدرا . وقد
إذا كان المدبر الأول موسرا لا تدبر الأول عتق والعتق الأول أولى من الآخر . قال وهكذا قال أهل القسار
الذين لم يبعوا المدبر

ومعها قرن الشيطان
فلذا ارتفعت فارقتها
فلذا استوت فارقتها
فلذا زالت فارقتها
فلذا اذنت
للغروب فارقتها
فلذا غربت فارقتها
فلذا نهى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة
في تلك الساعات وروى
عن اسحق بن عبد الله
عن سعيد بن أبي سعيد
عن أبي هريرة أن رسول
الله نهى عن الصلاة
نصف النهار حتى تزل
النس الا يوم الجمعة
* أخبرنا ما في ابن
شهاب عن ابن السبب
أن رسول الله نام عن
الصبح فصلا بعد ان
طلعت الشمس ثم قال
من نسي صلاة فليصلها
اذا ذكرها فان الله عز
وجل يقول أهم الصلاة
لذكرى * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن عسرون
دينار عن نافع بن جبير
عن رجل من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم
قال كان رسول الله في سفر
فمرس فقال لأرجل
صالح بكثرا لئلا يترك
عن الصلاة فقال بلال

أرأيت لو أن المشتري اشاع وزعم أنه انسه فأبى القاضى نسبه وهو رجل من العرب وجعله ابنه ثم كلم
البائع فلك الرجل الذي حلف عليه أن لا بكلمه أبطل دعوى هذا ونسبه ورجع الولاء الى الأول وكان
ابن أبي ليلى يقول في هذا يرجع الولاء الى الأول ويرد التمن وبطل النسب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
واذا قال الرجل لعبد ان يبعك فأنى حرقا بعه بعالي يسبع خيار بشرط فهو حرجين عقد البيع وانما
زعمت أنه يعق من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال الشافعي)
وتفرقا فماتت فمعا من مقلهما الذي تباعا فيه فلما كان مالك العبد الحالف بعهقه اجازة البيع ورده
كان لم يقطع ملكه عنه الانتطاع كله ولو ابتدأ العتق في هذه الحال لعبد الذي بعهقه عتق بالحنث
ولو كان يسبع خيار كان هكذا عندى لأني أرى أن الخيار انما هو بعد البيع ومن زعم أن الخيار يجوز
مع عقد البيع لم يعق لان الصفة أخرجه من ملك الحالف خروجا لا خيارا فيه فوقع العتق عليه وهو خارج
من ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو قال رجل لعفله أنت حر لو كلف فلا تأد دخل الدار
فباعه وفارق المشتري ثم كلف فلا تأد دخل الدار لم يعق لان الحنث وقع وهو خارج من ملكه وانما قال
الرجل لأمرأته أنت طالق ان كلف فلا تأد طلقها واحدة بائنة أو واحدة عتق الرجعة وانقضت عدتها ثم كلف
فلا تأد فأنما يحنث رحمه الله تعالى كان يقول لا يقع عليه الطلاق الذي حلف به لانها قد خرجت من ملكه
الآثرى أمهالوز وجنن ومغيره ثم كلفه لا تأد فلا تأد هو عنده هذا الرجل لم يسع عليها الطلاق وهي تحت غيره
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها الطلاق لأنه حلف بذلك وهي في ملكه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولو قال لأمرأته أنت طالق ان كلف فلا تأد خاله هام كلف فلا تأد يقع عليها الطلاق من قبل أن الطلاق
وقع وهي خارجة من ملكه وهكذا لو طلقها واحدة فانقضت عدتها ثم كلف فلا تأد يقع عليها الطلاق لان الطلاق
لا يقع الا على زوجة وهي ليست بزوجة ولو نكحها نكاحا جديدا لم يحنث بهذا الطلاق وان كلفه كلاما
جديدا الا أن الحنث لا يقع الا مرة وقد وقع وهي خارجة من ملكه (قال) واذا قال الرجل كل امرأة
أترسها أبدا فهي طالق فلا تأد وكل مملوك أملكه فهو حر لوجه الله تعالى فاشترى مملوكا أو زوج امرأة فان
أباح نفسه رحمه الله تعالى كان يقول يقع العتق على المملوك والطلاق على المرأة الآثرى أنه طلق بعدما ملك
وأعتق بعدما ملك وقد يفتن عن رضى الله عنه أنه كان يقول لا طلاق الا بعد نكاح ولا عتق الا بعد ملك
فهذا انما وقع بعد الملك كله الآثرى أنه لو قال اذا تزوجتها أو ملكتها فهي طالق صارت طالقا وهو بهذا يأخذ
الآثرى أن رجلا لو قال لأمنه كل واحد تدينه فهو حر ثم ولت بعد عشرين كان حرا فهذه اعتق ما لم يملك
الآثرى أن رجلا لو كانت عنده امرأة فقال لها ان تزوجتي فأنى طالق فلا تأد طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها
في العدة أو بعدها ان ذلك واقع عليها لأنه حلف وهو عليها وقع الطلاق وهو عليها كلفها أرأيت لو قال لعبد
ان اشتر بك فأنى حرقا بعه ما اشتراما كان يعق وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقع في ذلك عتق ولا طلاق الا
أن يوت وقتا فان وقتا في سنين معاهمة أو قال معاش فلان أو ثلاثة أو وقت قصير من الأمصار أو دينة
أو قبيلة لا يتزوج ولا يشتري منها مملوكا فان ابن أبي ليلى يوقع على هذا الطلاق وأما قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى فأنه يقع في الوقت وغير الوقت وقد بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه أنه قال اذا وقت
وقتا أو قبيلة أو معاهمة فلا يقع * واذا قال الرجل ان وقتك فلا تقع حرة فاشترىها فوطئها فان أبى
حنيفة رضى الله عنه كان يقول لا تقع من قبل أنه حلف وهو عليها كلفه وبأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله
تعالى يقول نعمتي فان قال ان اشترى بك فلا يوطئ فلا تقع حرة فاشترىها فوطئها فهي حرة في قوله ما جاعلا
* قال الربيع * قال الشافعي رحمه الله تعالى الى هاهنا جواب

(باب في العارية وأكل الفلحة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل أرضاً بين يديها ولم يوقت ثم بداه أن يخرج به بعد ما بين فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول يخرج مو يشال الذي بين انقض بناط وهذا يأخذ ولكن أبا ليلى يقول الذي أعاره من لقمة البناء والبنا المصير وكذلك بلقنا عن شرح فان وقته وقتا فأخرجه قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو من لقمة البناء في قوله ما جعنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل بقعة من الأرض بين يديها فبناه لم يكن لصاحب البقعة أن يخرج من بناه حتى يطمه قيمته فأما يوم يخرج ولو وقته وقتا وقال أعزتها عشرين وأنت لك في البناء مطلقا كان هكذا ولكنه لو قال فان انقضت العشر للسنتين كان عليك أن تنقض ساعة كان ذلك عليه لأنه لم يفرغها مع غيره نفسه (قال) وإذا أعار الرجل البينة على أرض ونخل أو أهله وقد أصاب الذي هي في يديه من غلة النخل والأرض فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الذي كانت في يديه من لبا أخسمن الثروة يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لأصمان عليه في ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الفضل والأرض في يد الرجل فأقام رجل عليها البينة أهله منع عشرين وقد أصاب الذي هي في يديه ثم هاندا عشرين أي خرجت من يديه وفي غيرها وأصاب منها من شيء فدفعه إلى صاحب البينة فان كانت الأرض تزرع فزرعها فان زرع عليه كرام مثل الأرض وان كان لم يزرعها فعليه كرام مثل الأرض (قال) وإذا زرع الرجل الأرض فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الزرع الذي كانت في يديه وهو من لبا نقص الأرض في قول أبي حنيفة ينصدق بالفضل وكان ابن أبي ليلى يقول لا يتصدق بشيء وليس عليه ضمان (قال) وإذا أخذ الرجل أرض رجل حارسته وعلها فأقام فبناستين فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو من لبا نقص الأرض في السنة الثانية ينصدق بالفضل ويسعى أحر السنة الأولى وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أحر مثلها في السنة الثانية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكرر الرجل الأرض لزرعها سنة فزرعها ستين فعليه كرامها الذي تشارط عليه في السنة الأولى وكرام مثلها في السنة الثانية ولو حدث عليها في السنة الثانية حدث بنفسها كان ضمانا وهكذا الدور والعبد والدواب وكل شيء استنجر (قال) وإذا وجد الرجل كترأ قد عمى أرض رجل أو داره فان أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول حارب الدار وعليه الجنس وليس الذي وجده شيء وكان ابن أبي ليلى يقول هو الذي وجده وعليه الجنس ولا شيء لصاحب الدار والأرض فيه وبأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وجد الرجل كترأ حالها في دار رجل فالكترأ لرب الدار وفيه الجنس وأما يكون الكترأ وجده إذا وجد في موضع لا يملكه أحد وإذا كان الكترأ لاسلاما لم يوجد في ملك أحد فهو له بة بعد فمسته ثم هو له

(باب في الأجير والأجرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلف الأجير والمستاجر في الأجرة فان أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول القول قول المستاجر بعينه إذا عمل العمل وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الأجير فيما بينه وبين أجرته إلا أن يكون الذي ادعى أقل فيطعمه وإن لم يكن عمل العمل لمخلفا وإذا في قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف بعدا كان شيء متقارب فقلت قول المستاجر وأحلقته وإذا تفاوت لم أقبل وأجعل العامل أجرته إذا حلق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استأجر الرجل أجراء فاعلى الأجرة وأختلفا كمي فان كان لم يعمل بمخلفا وترأ الأجرة وان كان عمل بمخلفا وترأ أجرته لم كان كترأ ادعى أو أقل مما عقره المستاجر إذا بطلت العقدة وزعمت أنها مفسوخة

أنا يا رسول الله قال قال
فاستند بلال إلى واجته
واستقبل الفجر قال فلم
يفزعوا إلا البحر والنس
في وجوههم فقال
رسول الله يا بلال فقال
بلال يا رسول الله أخذ
بنفسي الذي أخذ
بنفسي قال فتوضأ
رسول الله ثم صلى ركعتي
الفجر ثم اقتادوا
رواحلهم شيئا ثم صلى
الفجر قال الشافعي
وهذا روى عن النبي
متصلا من حديث
أنس وعمران بن حصين
عن النبي يزيد أحدهما
عن النبي من نسي
الصلاة أو نلم عنها
فليصلها إذا ذكرها يزيد
الآخر أي حين ما كانت
حذنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا شعبان عن أبي
الزبير عن النبي عن عبد الله
ابن بلال عن جبير بن
مطم أن رسول الله قال
يا بني عبد مناف من ولي
منكم من أمر الناس
شيئا فلا تمنع أحدا
طاف بهذا البيت
وصلى آية ساعة من
ليل أو نهد (أخبرنا
مسلم وعبد المجيد عن

لمحزن أن أستبدل بالمسوخ على شيء ولو استدلته كنت لم أعمل بالمسوخ ولا الصريح على شيء * (قال)
 وإذا استأجر الرجل بناتاً لم يسكنه فسكنه شهرين أو لستأجره إلى مكان فأورث ذلك المكان فإن أبا حنيفة
 رحمه الله تعالى كان يقول الأجر فيمسي ولا أجر فيمالي بسم لأنه قد خالف وهو ضامن حين خالف ولا يتبع
 علماء الضمان والأجر وهذا يأخذ وكلان ابن أبي ليلى يقول الأجر فيمالي وفيما الضمان سلم وإن لم يسلم
 ذلك ضمن ولا يجعل عليه أجر في الخلاف لذا ضمنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل
 الدابة إلى موضع فأورث ما في غيره فطعمه كرامة الموضع الذي تكاثر أهله الكراء الذي تكاثر أهله وعليه من حين
 تعدى إلى أن ردها كرامة مثلهم ذلك الموضع وإذا عطي ثمة الكراء إلى الموضع الذي عطي نفسه وبهنا
 وهذا مكتوب في كتاب الأجر (قال) وإذا تكاثر الرجل دابة ليصل عليها عشرة شقاتم فحمل عليها
 أكثر من ذلك فطعت الدابة فإن أبا حنيفة قرضي الله عنه كان يقول هو ضامن به الدابة سبب ما زاد عليها
 وعليه الأجر تاماً إذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذ وكلان ابن أبي ليلى يقول عليه ثمانية وأجر عليه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل الدابة على أن يحمل عليها عشرة مكاييل سميت حمل
 عليها أحد عشر مكالاً فطعت هو ضامن لقيمة الدابة كلها وعليه الكراء وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 يجعل عليه الضمان بقدر الزيادة كأنه تكاثر أهله أن يحمل عليها عشرة مكاييل فحمل عليها أحد عشر
 فيضمنه سبها من أحد عشر سبها ويجعل أحد عشر كلها اقتضاها ثم زعم أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه
 تكاثر أهله على أن يحمل عليها مائة ميل أو مائة ميل أو بعض ميل فطعت ضمن الدابة كلها وكان ينفق في أصل
 قوة أن يجعل المائة والزيادة على المائة فقتلها ضمنه بقدر الزيادة لأنه زعم أنه ضامن الدابة حين تعدى
 بها حتى ردها ولو كان الكراء مقبلاً ومدرافاً في المائتين أو في المائة فقتلها ضمنه الملاح ففرق الذي فيها
 وقد جعله بأجر فرق من مده وأعماله السفينة فإن أبا حنيفة قرضي الله عنه كان يقول هو ضامن وبه
 يأخذ وكلان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في المداينة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا فعل من ذلك الفعل
 الذي يفعل بثمنها في ذلك الوقت الذي فعل لم يضمن وإذا تعدى ذلك ضمن والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب القسمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار صغيرة بين اثنين أو شخص فليل في دار لا يكون بها فان
 أبا حنيفة قرضي الله عنه كان يقول أهما يطلب القسمة أو أحدهما منه لا ترى أن صاحب القليل
 يتنفع بتصيب صاحب الكثير وهذا يأخذ وكلان ابن أبي ليلى يقول لا يقسم شيء منها (قال الشافعي) وإذا
 كانت الدار والبيتين شر كل مال أحدهما القسمة ولم يسأل ذلك من بقي فإن كان يصل إليه بالقسم شيء
 يتنفع به وإن قلت النصفه قسمة وإن كرما أصحابه وإن كان يصل إلى النصفه ولا إلى أحد لم يقسم له

(باب الصلاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أتى الرجل إلى الأماح في أيام التشريق وقد سبقه ركعة علم الإمام
 عن شراعه فإن أبا حنيفة قرضي الله عنه كان يقول يقوم الرجل فيقضي ولا يكبر معه لأن التكبير ليس
 من الصلاة ما هو بعدها به يأخذ وكلان ابن أبي ليلى يقول يكبر ثم يقوم فيقضي (قال) وإذا صلى الرجل
 في أيام التشريق وحده أو المرأة فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا تكبير عليه ولا تكبير على من صلى في
 جماعة غير مصر جامع ولا تكبير على المسافرين وكلان ابن أبي ليلى يقول عليهم التكبير أبو يوسف عن
 عبيدة عن إبراهيم قال التكبير على المسافرين وعلى الضميين وعلى الذي يصلي وحده وفي جماعة وعلى المرأة
 ربه يأخذ مجالدين عامي مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبى الرجل بشيء من الأثاث أيام

إن يرجع عن عطائه
 عن النبي مثله أو مثل
 معناه لا يخالفه ورواد
 عطاه بابي عبد المطلب
 أو بابي هاشم أو بابي
 عبيد شافعي أخبرنا
 الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 صفوان بن عبد الله بن
 أبي ليلى قال سمعت أبا
 سلمة قال قدم معاوية
 المدينة فبينما هو على
 المنبر إذ قال يا كثير بن
 الصلت أذهب إلى
 عائشة أم المؤمنين
 فسلمها من صلاة التي
 صلى الله عليه وسلم
 الزكمتين بعد العصر
 فقال أو لمسة فذهبت
 معه وبعث ابن عباس
 عبد الله بن الحر بن
 نوفل معنا فقال أذهب
 واستمع ما نقول أم
 المؤمنين قال يا لها
 فداه الله لك عائشة
 لا صلح لفرقنا كده
 إلى أم سلمة فلما قال
 فذهبتا معه إلى أم سلمة
 فذهبت تدخل على
 رسول الله بعد
 العصر صلى على عدي
 ركعتين لم يكن ربه
 يصلها معه قالت يا رسول
 الله لئلا ياتك صلاة

لم يكن أولئك تصلبها
قال اني كنت أصلي
ركعتين بعد الظهر وانه
قدم على وفد بني عيم
أوصدقه فشقوا
عنهما فهاهاتان
الركعتان • أخبرنا
الرابع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن ابن قيس
عن محمد بن ابراهيم
التيبي عن جده قيس
قال رأيت النبي صلى الله
عليه وسلم وأنا أصلي
ركعتين بعد الصبح
فقال ما هاتان الركعتان
يا قيس فقلت اني لم أكن
صليت ركعتي الفجر
فست عني النبي صلى
الله عليه وسلم قال
الشافعي) وليس بعد هذا
اختلاف في الحديث
بل بعض هذه الاحاديث
يدل على بعض فماع
نهى النبي صلى الله
عليه وسلم والله أعلم
عن الصلاة بعد الصبح

التشريق فسلم الامام وكبر لم يكبر المسبوق بشئ من الصلاة وقضى الذي عليه فاذ سلم كبر وذلك ان التكبير
أمام التشريق ليس من الصلاة انما هو ذكر بعدها وانما يسمع الامام فيما كان من الصلاة وهذا ليس من الصلاة
ويكبر في أيام التشريق المرات بعد والمساافر والمبصر منفردا وغير منفرد والرجل قائما وقاعدا وضطجعا
وعلى حال • وإذا أدرك الامام وهو راكع فذكر معه ثم لم يركع حتى رفع الامام رأسه فان أحسنه
رضي الله عنه كان يقول بسجدة واحدة بعد تلك الركعة • أخبرنا ذلك عن الحسن بن الحكم عن ابراهيم
وبه يأخذ • وكان ابن أبي ليلى يقول يركع ويسجد ويحسب بذلك من صلاته • وكان أبو حنيفة رحمه الله
تعالى ينهى عن القنوت في الفجر وبه يأخذ • ويحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنط الا
شهر واحد حارب حينئذ المشركين فقتل يدعو عليهم • وأن أبابكر رضي الله عنه لم يقنط حتى طلق بالله
عز وجل • وأن ابن مسعود رضي الله عنه لم يقنط في سفر ولا في حضر • وأن عمر بن الخطاب لم يقنط • وأن
ابن عباس رضي الله عنه لم يقنط • وأن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لم يقنط • وقال بأهل العراق اثبت
أن الامام يقوم لا قارئ قرآن ولا راكع يعني بذلك القنوت وأن عليا رضي الله عنه قنط في حرب يدعو على
معاوية فأخذ أهل الكوفة عنه ذلك وقت معاوية بالشام يدعو على رضي الله عنه فأخذ أهل الشام
عنه ذلك • وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يرى القنوت في الركعة الأخيرة بعد القراءة وقبل الركوع في الفجر
وروي ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قنط هاتين (٢) السورتين اللهم إنا نستصلي ونستغفر
ونثني عليك الخير ونشكر ولا نكفر ولا نتكبر ولا نتواضع من يصحرك اللهم إنا نعوذ بك ونصلي ونسجد
والله اعلم السعي ونحصد زجر ورحمتك ونحصى عذابك إن عبدك بالكفر لم يلحق • وكان يحدث عن ابن عباس
رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنه هذا الحديث ويحدث عن علي رضي الله عنه أنه قنط (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى • ومن أدرك الامام ركعا فكافكر ولم يركع حتى رفع الامام رأسه صدمع الامام ولم يعتد بذلك
الصعود لانه لم يدرك ركوعه ولور كع بعد رفع الامام رأسه لم يعتد بتلك الركعة لانه لم يدركها مع الامام ولم
يقرأ لها فيكون صلى لنفسه قفرا • ولا صلى مع الامام فيما أدرك مع الامام • ويقنط في صلاة الصبح بعد
الركعة الثانية قنط رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يترك علمنا القنوت في الصبح قط وانما قنط النبي صلى
الله عليه وسلم حين جاءه قتل أهل يرمونة خمس عشرة ليلة يدعو على قوم من المشركين في الصلوات كلها
ثم ترك القنوت في الصلوات كلها فأما في صلاة الصبح فلا أعلم أنه تركه بل نعلم أنه قنط في الصبح قبل قتل
أهل يرمونة وبعد • وقد قنط بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعلي بن أبي طالب رضي الله
عنهم كلهم بعد الركوع وعثمان رضي الله عنه في بعض أمارته ثم قدم القنوت على الركوع وقال ليدرك من
سبق بالصلاة الركعة

(باب صلاة الخوف)

(قال) وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول في صلاة الخوف يقوم الامام ويقوم معه طائفة فكبر ونعم الامام
ركعة ويسجدتين ويسجدون معه فيقتلون من غير أن يسلكوا حتى يقفوا بأزاء العدو ثم تأتي الطائفة التي
كانت بأزاء العدو فيسجدون التكبير ثم يصلي بهم الامام ركعة أخرى ويسجدتين ويسلم الامام فيقتلون
هم من غير تسليم ولا يسلكوا فيقوموا بأزاء العدو وتأتي الأخرى فيصلون ركعة وحدا ثم يسلمون وذلك
لقول الله عز وجل ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وكذلك بلغنا عن عبد الله بن عباس وابراهيم
الضيبي وكان ابن أبي ليلى يقول يقوم الامام والطائفتان جميعا اذا كان العدو بينهما وبين القبلة فيكبر
ويكبر ونور كع ويركعون جميعا ويسجد الامام والصف الاول ويقوم الصف الآخر فيجود العدو فأذا

رفع الامام رفع الصلوة الأولى رؤسهم وقاموا وبجد الصلوة المؤخر فإذا فرغوا من سجودهم قاموا ثم تقدم
 نصف المؤخر وبتأخر الصلوة الأولى فصل في بهم الامام الركعة الاخرى كذلك ويحدث بذلك ابن أبي ليلى عن
 عطارد بن أبي رياح عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كان العدو
 في ذيل القبيلة قام الامام وصف معه مستقبل القبلة والصلوة الاخرى مستقبل العدو ويكبر ويكبرون جميعا
 ويركع ويركعون . جميعا ثم يجرد الصلوة الذي مع الامام مسجدين ثم يفتلون فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون
 فيسجدون ويصلون بهم الامام الركعة الثانية فيركعون جميعا وبجد الصلوة الذي معه ثم يفتلون
 فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون فيسجدون ويركعون ثم يسلم الامام وهم جميعا (قال الشافعي) واذا صلى
 الامام صلاة الخوف سافر جعل طائفة من أصحابه بينه وبين العدو وصلى بطائفة ركعة ثم بت طائفة يقرأ
 وصلاوا لأنفسهم الركعة التي بقيت عليهم وتشهدوا وسلاوا ثم انصرفوا وقاموا براء العدو وجاءت الطائفة التي
 كانت براء العدو فركعوا لأنفسهم وصلى بهم الركعة التي كانت بقيت عليه فانما جاس في التشهد قاموا فصولا
 الركعة التي بقيت عليهم ثم جلسوا فتنهوا فانما رأى الامام أن قد فتنوا تشهدهم سلم بهم وبهذا المعنى
 صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف يوم ذات الرقاع وقدرى عنه في صلاة الخوف خلاف هذا وهذا
 مكتوب في كتاب الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العدو بينه وبين القبلة لاحال بينه
 وبينهم ولا ستر وحبل لانه النسل وكان العدو قليلا مأمونين وأصحابه كثيرا وكانوا بعد امنه لا يقدر
 في السجود على القارة عليه قبل أن يصيروا الى الركوب والاحتجاج صلى أصحابه كلهم فانما ركع ركعوا كلهم
 وانما رفعوا رفعوا كلهم وانما سجدوا سجدوا كلهم الاصل ما يكونون على رأسه قياما فانما رفع رأسه من السجدين
 فاستوى قائما واقاعا حتى يسجدوا فقاموا بقيامهم وقعدوا بقعودهم وهكذا صلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في غزاة الجندية بعسفان وما بين الوليدية وبين القبيلة وكان خالفه ما في فارس منبذنا
 من النبي صلى الله عليه وسلم في حصر امسلس ليس فيها سبيل ولا شجر والتي صلى الله عليه وسلم في ألف
 وأربعمائة ولم يكن خالفه فيما نرى يطعم يقتالهم وانما كان طليعة يأتي خبرهم . (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وانما جهر الامام في صلاة لا يجهر بها بالقرائة عمدا فانما بأخف جهده الله تعالى كان يقول قد أساء
 وصلاته بانه وكان ابن أبي ليلى يقول يصيبهم الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما جهر الامام
 في الظهر والعصر وانما في المغرب والعشاء فليس عليه اعادة وقد أساء ان كان عمدا . وانما صلى الرجل
 أربع ركعات بالليل ولم يسلم فيها فانما بأخف جهده الله تعالى كان يقول لا بأس بذلك وكان ابن أبي ليلى
 يقول أكره ذلك حتى يسلم في كل ركعتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى صلاة الليل والنهار
 من النافلة سواء يسلم في كل ركعتين وهكذا ما أخرجه عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وقدرى عنه
 خير ثبت أهل الحديث منه في صلاة النهار ولم يثبت كان اذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل
 أن يسلم من كل ركعتين كان معقولا في الخبر عنه أنه أراد الله تعالى أعلم الفرق بين الفريضة والنافلة ولا
 تختلف النافلة في الليل والنهار كاللختلف المكتوبة في الليل والنهار لا هم موصولة كلها . قال وهكذا
 ينبغي أن تكون النافلة في الليل والنهار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والنكبة على الجنائز أربع وما علمت
 أحدا يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه ثبت مثله أنه كبر الا ربعا وكان أبو حنيفة يكبر على
 الجنائز ربعا وكان ابن أبي ليلى يكبر جمعا على الجنائز (قال الشافعي) ويجهر في الصلاة بسم الله الرحمن
 الرحيم قبل أم القرآن وقبل السور ما بقي بعدها فان جمع في ركعتين وسأجره بسم الله الرحمن الرحيم قبل
 كل سورة . وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكبره أن يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وكان ابن أبي ليلى يقول
 اذا جهرت فحسن واذا أخفيت فحسن . قال وقد كره ابن أبي ليلى عن رجل نواها ومسح على خفيه من
 حدث ثم ترك الخفيف قال صلى كما هو وحدث بذلك عن الحكم عن ابراهيم وقد كره أبو حنيفة رحمه الله تعالى

الشمس الا يوم الجمعة
 ليس على كل صلاة ركعت
 المصلي ويصنع الوجه
 أو تصككون الصلاة
 مؤكدة فأمر بها وإن
 لم تكن فرضا أو صلاة
 كان الرجل يصلها
 فأغفلها فإذا كانت
 واحدة من هذه الصلوات
 صليت في هذه الاوقات
 بالدلالة عن رسول الله
 ثم اجماع الناس في
 الصلاة على الجنائز
 بعد الصبح والعصر
 (قال الشافعي) رحمه الله
 فان قال قائل فان
 الدلالة عن رسول الله
 قيل في قوة من نسي
 صلاة أو ناسى فليصلها
 اذا ذكرها فان الله
 يقول أقم الصلاة ذكرى
 وأمره أن لا يمنع أحد
 طاف بالبيت وصلى أي
 ساعة شاء وصلى المسلمون
 على جنازتهم بعد العصر
 والصبح (قال الشافعي)
 وفيما روت أم سلمة عن
 أن النبي صلى في بينها
 ركعتين بعد العصر كان
 يصلها بعد الظهر
 فشغل عنها ما لو قد
 فسلها بعد العصر
 لانه كان يصلها بعد
 الظهر فشغل عنها ما قال
 وروى قيس بن جديحي

عن جاد عن ابراهيم انه قال لا يصلي حتى يغسل رجليه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا صلى الرجل وقد مسح على خفيه ثم زعموا أحبيته أن لا يصلي حتى يستأنف الوضوء لان الطهارة اذا انتقضت عن عضو احتلت أن تكون على الأعضاء كلها فاذا لم يزد على غسل رجليه أجزأه . وقدرى عن ابن عمر أنه تواضخ إلى السوق ثم دعى لجناته فمسح على خفيه ومسلى . وذكر عن الحكم أيضا عن ابراهيم أنه قال لا بأس بهذا في الصلاة . قال ولورثك عدلا في الصلاة كان أحب اليّ وإن كان تابعا لها عذبا ولا يلفظ بعدها لفظا لم يكن عليه شيء وإن لفظ بشيء من ذلك لفظا فقال واحسب وقتان وهوذا كر لصلاته انتقضت صلاته وكان عليه الاستئناف . قال واذا تواضأ الرجل بعض وضوئه ثم لم يمتح حتى جف ما قد غسل فإن أباحنف رحمه الله تعالى كان يقول يتم ما قد بقي ولا يصعد على ما مضى وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول إن كان في طلب الماء وفي الوضوء فانه يتم ما بقي وإن كان قد أخذ في عمل غير ذلك أعاده على ما جف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى . ورأيت المسكين جأوا الوضوء مستأجعا فاعلى مثل ما تواضأه النبي صلى الله عليه وسلم فمن جاءه كذلك ولم يقطعه لغيره عن من انقطاع الماء وطلبه في على وضوئه . ومن قطعه بغير عذر حتى يتناول ذلك فيكون معروفا أنه أخذ في عمل غيره فأحب اليّ أن يستأنف وإن أتم ما بقي أجزأه . ابن أبي ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال لا يمسح وجهه من التراب في الصلاة حتى يشهد ويسلم وبه يأخذ . أبوحنيفة عن جاد عن ابراهيم أنه كان يمسح التراب عن وجهه في الصلاة قبل أن يسلم . وكان أبوحنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بذلك بأسا وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو ترك المصلي مسح وجهه من التراب حتى يسلم كان أحب اليّ أن يفعل فلا نهي عليه

(باب الزكاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان على رجل دين ألف درهم فعلى الناس دين ألف درهم وفي يده ألف درهم فإن أباحنف يرضى الله تعالى عنه كان يقول ليس عليه زكاة فيما في يده حتى يخرج دينه فيزكيه . وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيما في يده الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت في يد رجل ألف درهم وعليه مثله ألف زكاة عليه . وإن كانت المسئلة بحالها وله دين ألف درهم فلو جعل الزكاة كان أحب اليّ أنه أن يترعها حتى يقبض ماله فإن قبضه زكى فيما في يده وإن تلف لم يكن عليه فيه زكاة «قال الربيع» آخر قول الشافعي اذا كانت في يده ألف وعليه ألف فعليه الزكاة «قال الربيع» من قبل أن الذي في يده ان تلف كان منه وان شاء موهبها أو شاء تصدق بها فلما كانت في جميع أحكامها مالا من ماله وقد قال الله عز وجل خزن أموالهم صدقة كنت عليه فيها الزكاة . قال وكان ابن أبي ليلى يقول زكاة الدين على الذي هو عليه فقال أبوحنيفة رحمه الله تعالى بل هي على صاحبه الذي هو له إذا خرج كذلك بلفظنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) واذا كان الرجل دين على أكثر من مال أو قد مال أو قد مال على مال حول في يده الذي هو عليه أو أكثر من حول فإن كان يقدر على أخذه الناس فإن كان حالا وقد مال على مال حول في يده الذي هو عليه أو أكثر من حول فإن كان يقدر على أخذه منه فتركه فعليه فيه الزكاة وهو كماله وديعة في يد رجل عليه أن يزكيه إذا كان قادر عليه وإن كان لا يدري له سبب له بها وكان متخيا عنه فعليه إذا كان حاضر المله منه بالغ ما يقدر عليه وإذا ناض في يده فعليه الزكاة ما مضى في يده من السنين فإن تلف قبل أن يقبضه فلا زكاة عليه فيه . وهكذا إذا كان صاحب الدين متخيا عنه . قال واذا كانت أرض من أرض الخراج فإن أباحنف رحمه الله كان يقول ليس فيها عشر لا يمتنع عشر وخراج . وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيها العشر مع الخراج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا زرع الرجل أرضا من أرض الخراج فعليه في زرعها العشر

ابن سعيد بن قيس أن النبي را يصلي ركعتين بعد الصبح فأنه فأنه بأمرهما ركعتا الفجر فأقره لأن تركه في الفجر مؤكدة لمن أمورهما فلا يجوز أن يكون نهيهم عن الصلاة في الساعات التي نهى عنها على ما وصفت من كل صلاة تأتمن فاما كل صلاة كان يصليها صاحبها فاعقلها واشغل عنها وكل صلاة كدت وإن لم تكن فرضا ركعتي الفجر والكسوف فيكون نهي النبي فيأمرى هذا ثابتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والنهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ونصف النهار ومثله إذا غاب حاجب الشمس وبرز اختلاف فيه لأنه نهي واحد قال وهذا مثل نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة لان من شأن الناس التبحر للجمعة والصلاة التي خروج الامام وهذا مثل الحديث في نهي

التي صلى الله عليه
وسلم عن صيام اليوم قبل
ومضنا لا أن يوافق
ذلك صوم رجل كان
يصومه

باب الخلاف في هذا
الباب

« حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نقلنا
بعض أهل ناحيتنا
وغيرهم فقال صلى على
الحنائز بعد العصر
وبعد الصبح ما تقارب
الشمس أن تطلع وما لم
تتغير الشمس واحتج
في ذلك بشي رواه عن
ابن عمر يشبه بعض
ما قال (قال الشافعي)
وابن عمر أجمع من
النبي أنه لا يضرى
أحد فيصلى عند طلوع
الشمس وعند غروبها
ولم أعلمه روى عنه
التهى عن الصلاة بعد
العصر ولا بعد الصبح
فذهب ابن عمر إلى أن
الهي مطلق على كل
شيء فمضى عن الصلاة
على الحنائز إلا به صلاة
في هذين الوقتين وصلى
عليها بعد الصبح
وبعد العصر لا تأتله
دوى التهى عن الصلاة

كما يكون عليه في زرع أرض رجل تكاراها منه وهي أنفق الرجل أو هي صدقة موقوفة • قال وإذا
كانت الأرض من أرض العشر فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في كل قليل وكثير أخرجت من
الحنطة والشعير والزيب والتمر والذرة وغير ذلك من أصناف الفلأه العشر ونصف العشر والقليل والكثير
في ذلك سواء وإن كانت خربة من بقل وكذلك حدثنا أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى
يقول ليس في شيء من ذلك عشر إلا في الحنطة والشعير والتمر والزيب ولا يكون فيه العشر حتى يبلغ خمسة
أوسق فصاعدا أو الوسق عند ثلثون صاعا والصاع مئتمون بالجاي وهو ربع بالهاشي الكبير وهو ثمانية
أرطال والمدرطالان وبه يأخذ وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس في البقول والخضر أو ثمن عشر ولا يرى
في شيء من ذلك عشر إلا الحنطة والشعير والحبوب وليس في شيء حتى يبلغ خمسة أوسق (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا زرع الرجل أرضا من أرض العشر فلا زرع عليه حتى يخرج منها خمسة أوسق
من كل منفعا أخرجت مما فيه الزكاة وذلك ثلثمائة صاع الذي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
رحمه الله وليس في الخضرة كالأول كانه في القمح وليس وأدوم مثل الحنطة والفزعة والشعير والزيب
والحبوب التي في هذا المعنى التي ثبت الناس • قال وإذا كان رجل أحدى وأربعون بقره فإن أبا حنيفة
رحمه الله تعالى كان يقول إذا خال عليها الحول ففهما ستور بع عشر مئة وما زاد ففصا ب ذلك إلى أن
تبلغ ستين بقره وأعلمته حديثه أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول لأش في الزكاة على
الأربعين حتى تبلغ ستين بقره وبه يأخذ وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لأش في الأوقاص
والأوقاص عند ثلثين ألفي درهمين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في البقر صدقة حتى
تبلغ ثلاثين فإذا بلغت ثلاثين ففيها تسع ثم ليس في الزكاة على الثلاثين صدقة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت
أربعين ففيها مئة ثم ليس في ذلكها شيء حتى تبلغ ستين فإذا بلغت ستين ففيها مئتان ثم ليس في الفحل على
الستين صدقة حتى تبلغ سبعين فإذا بلغت سبعين ففيها مئتان ومئة ثم ليس في الفحل على السبعين صدقة
حتى تبلغ ثمانين فإذا بلغت ثمانين ففيها مئتان ثم هكذا صدقتها وكل صدقة من المائتين فلا شيء فيها
فيما بين الفريضتين وكل ما كان فوق الفريضة الأسفل لم يبلغ الفريضة الأعلى فالفصل فيه عود صدقة
صدقة الأسفل • قال وإذا كان للرجل عشر مثاقيل ذهب ومائة درهم خال عليها الحول فإن أبا حنيفة
رحمه الله تعالى كان يقول في الزكاة يضيف أقل الصنفين إلى أكثرهما ثم يركبهما فيكونان كالثاني أقل
من عشر دراهم بدنيار تقوم الدراهم ذاتي ثم يجمعها جميعا فتكون أكثر من عشرين مثقالا من الذهب
ففيها في كل عشرين مثقالا نصف مثقال فإذا قلص فيه شيء من الزكاة حتى يبلغ أربعة مثاقيل فيكون
فيها عشر مثقال وإذا كانت الدنانير أكثر من عشر دراهم بدنيار تقوم الدنانير بدراهم وأضافها إلى الدراهم
فتكون أكثر من مائة درهم ففي كل مائتين خمسة دراهم ولأش في المائتين حتى يبلغ أربعين
درهما فإذا بلغت في كل أربعين زادت بعد المائتين درهم وكان ابن أبي ليلى يقول لأش في شيء من ذلك
حتى يبلغ الذهب عشرين مثقالا وتبلغ الفضة مائة درهم ولا يضيف بعضها إلى بعض ويقول هذا مال مختلف
بمنزلة رجل له ثلاثون شاة وعشر وبقرة وأربعة أبعرة فلا يضاف بعضها إلى بعض وقال ابن أبي ليلى ما زاد
على المائتين الدرهم والعشرين المثقال من شيء فصا ب ذلك ما كان من قليل أو كثير وهذا يأخذ في الزكاة
وقال أبو حنيفة رضي الله عنه ليس فيما زاد على المائتين شيء حتى يبلغ أربعين درهما وكذلك بلغنا عن
الخطيب رضي الله عنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقرم الذهب ولا الفضة أعلا الزكاة على وزنه
جاءت بذلك السنة أن كان له منها خمسة عشر مثقالا ذهب لم يكن عليه فيها زكاة ولو كان قيمتها ألف درهم لأن
الحديث إنما جاء في عشرين مثقالا ولو كان له مع ذلك أربعون درهما لم يكن عليه زكاة حتى يكون خمسين درهما فإذا

أبي ليلى يقول لا تصله عليه إذا تواضعا لمساكوبة وإن كان ذا كرا الصومه وقد كره عن عطاس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إذا تواضعا لمساكوبة وهو صائم فدخل الماسكوبة فلا تثنى عليه وإن كان تواضعا لمساكوبة فقلعوا عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تواضعا الرجل للصلاة وهو صائم فتمضمض ودخل الماء جوفه وهو ناس لصوم فلا تثنى عليه ولو شرب وهو ناس لم يقض ذلك صومه وإذا كان ذا كرا الصومه فدخل الماسكوبة فاجب أن يعيد الصوم احتياطاً وأما الذي يلزم فلا يلزمه أن يعيد حتى يكون أحدث شيأ من ازدراء أو قفل فعلا ليس له دخله الماسكوبة فأما إذا كان ناساً أراد المضمضة فسبقه شئ في حلقه بلا أحداث ازدراء فعمد الماء لا يدخل النفس وإخراجها فلا يجب عليه أن يعيد الصوم وهذا خطأ في معنى التسيان أو أخف منه

(باب في الج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان أوحشة رحمه الله تعالى يقول لا تشعر البدن ويقول الأشعار مثله وكان ابن أبي ليلى يقول الأشعار في المنام من الجانب الأيسر وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتشعر البدن في استنهاها بالقر في استنهاها بالأسنة ولا تشعر الفم والأشعار في الصفحة اليمنى وكذلك أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه سمعنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أشعر في الشق الأيمن وبذلك تركا قول من قال لا يشعر إلا في الشق الأيسر وقدرى ابن عمر أشعر في الشق الأيسر أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما كان لا يلبس في أي الشقين أشعر في الأيمن والأيسر قال وإذا أهل الرجل بمرقة فافسد ما قدم مكة وقضاه فإن أباح فيغفر في الله تعالى عنه كان يقول يجوز به أن يقضها من التنعيم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز به أن يقضها إلا من ميقات بلاده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أهل الرجل بمرة من ميقات فأفدها فلا يجوز به أن يقضها إلا من الميقات الذي ابتدأ منه المرة التي أفدها ولا نعلم القضاء في شئ من الأعمال إلا بعمل مثله فأما عمل أقله منه فهذا قضاء لبعض دون الكل وأما يجزى قضاء الكل لبعض ومن قال به أن يقضها خارجا من الحرم فدخل عليه خلاف ما وجدنا من القياس وخلاف الآثار وقد ظننت أنه إنما ذهب إلى أن عائشة رضي الله تعالى عنها إنما كانت مهلة بمرة وأما رفقت العرة وأمرها التي صلى الله عليه وسلم بأن يقضها من التنعيم وهذا ليس كما روى إنما أمرها التي صلى الله عليه وسلم أن تدخل على العرة فكانت قارئة وأما كانت عرتها شيأ استجبت فأمرها التي صلى الله عليه وسلم بها فاعتزلت لأن عرتها كانت قضاء وإذا أصاب الرجل من صيد البحر شيأ سوى السك قال المصنف رضي الله تعالى عنه كل يقول لا خير في شئ من صيد البحر سوى السك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس بصيد البحر كله (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ولا بأس بأن يصيد الحرم جميع ما كان معاشه في المأمن السمك وغيره قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعمه مما على السمك والطيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فقال بعض أهل العلم بالتفسير طعمه كل ما كان فيه وهو يشبه ما قال والله تعالى أعلم وقال أبو يوسف رحمه الله سألت أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حبش الحرم فقال أكره أن يرى من حبش الحرم شيأ ويحبش منه قال وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال لا بأس أن يحبش من الحرم ويرى منه قال وسألت الجاهل بن أوطاة فآخبرني أنه سأله عطاء بن أبي رباح فقال لا بأس أن يرى من حبش الحرم ويرى منه قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يرى نبات الحرم ثم يهرقه ويأكله ولا خير في أن يحبش منه لأن الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة أن يدخل خلاها إلا الأذن

بأن يمر من المطاب طاب بعد الصبح ثم تقدر في الشمس طلعت فركب حتى أتاه بنى طوى فصلى (قال الشافعي) رحمه الله فان كان عركه الصلاة في تلك الساعة فهو مثل مذهب ابن عمر وذلك أن يكون علم أن رسول الله نهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر فرأى نهيته مطلقا فقله الصلاة في تلك الساعة حتى طلعت الشمس ويلزم من قال هذا أن يقول لا صلاة في جميع الساعات التي نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها لطواف ولا على جنازة ومكذلك يلزمه أن لا يصلي فيها صلاة فائتة وذلك من حين صلى الصبح إلى أن تبرز الشمس وحين يصلي العصر إلى أن يتأخر منها ونصف النهار إلى أن تزول الشمس (قال الشافعي) وفي هذا المعنى أن أبا أيوب الأنصاري جمع النبي نهي أن تستقبل القبلة أو بيت المقدس بحاجبة الإنسان قال

والاختلاء الاحتشاش تنفوا قطعاً وحرم أن يعسده شجرها ولم يحرم أن يرى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رضي الله عنه قال لا بأس أن يخرج من تراب الحرم ويحارته إلى الخلل وبه يأخذ قال وسعت ابن أبي ليلى يحدث عن عطية عن أبي رباح عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنها كرها أن يخرج من تراب الحرم ويحارته إلى الخلل شيئاً وحديثنا شيخ عن رز بن مولى علي بن عبد الله بن عباس أن علي بن عبد الله كتب إليه أن يعتابه بقطع من المروة يفضدها صلى بصد عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا خير في أن يخرج من حجارة الحرم ولا ترابه شيئاً إلى الخلل لأن الحرم ثبتت بآين بهما مساوها من البلدان ولا أرى والله تعالى أعلم أن ما زل الأحداث يزعمون الموضع الذي بآين به البلدان إلى أن يصير كثيره (قال الشافعي) وقد أخبرني عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأترقي عن أبيه عن عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر قال قدمت مع أبي وأقال حدثني مكة فأتها صفة بنت شبة فأكرمتها ووفت بها فقلت صفة ما أدرى ما أقاتها به فأرسلت إليها بقطعة من الزكك فخرجت بها فزككنا أول منزل فذكر من مرضهم وعلمهم جميعاً قال فقالت أي وأحدثت ما أرا فأنا ابتالاً أنا نحن جناهذه القطعة من الحرم فقالت لي ركنك أمثلهم أنطلق بهذه القطعة إلى حمية فردتها وقال لها إن اتقبل وعلا وضع في حرمه شيئاً فبني أن يخرج منه قال عبد الأعلى فقالوا في شهر الأذان تحت دخول الحرم فكأنما أنشطن من عطل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال غير واحد من أهل العلم لا ينبغي أن يخرج من الحرم شيئاً إلى غيره وإذا أصاب الرجل حماماً من حمام الحرم فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول عليه قينه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول حمام من حمام الحرم وعاصم بن عمر وعطاء بن السب وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وقد زعم الذي قاله قينه أنه لا يخاف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خاف أربعة في حمام مكة * وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الحرم يصيب الصبي فصب عليه فنه عناق وأوفره وأوشده قال لا يجزى في هدى الصيد إلا ما يجزى في هدى المتعة المخذوع من الضأن إذا كان عظماً أو التني من المعز والبقر والأبل فافوق ذلك لا يجزى ما دون ذلك ألا ترى إلى قول الله عز وجل في كآبه في جزاء الصيد هذا بالغ الكعبة * وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال يبعث به وإن كان عظماً أو حلاً قال أبو يوسف رحمه الله أخذ بالأثر في العناق والخفرة وقال أبو حنيفة رحمه الله في ذلك كله قينه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل صيداً صغيراً فاده بشاة صغيرة لأن الله عز وجل يقول مثل والمثل مثل الذي يفدى فإذا كان كبيراً كان كبيراً وإذا كان الذي يفدى صغيراً كان صغيراً ولا أعلم من قال لا يجوز أن يفدى الصيد الصغير بصغير مثله من الغنم إلا الحالف القرآن نوالاً ثار والقياس والمقول وإذا كان زعم أن الصيد يحرم كله فزعم أنه تفدى الجردة بقر أو أقل من تمره بغيرها وقلة قمتها وتفدى بقره أو الوحش بقره لكبرها فكيف لم يزعم أنه يفدى الصغير بالصغير وقد فدى الصغير بصغير والكبير بكبير وقد قال الله عز وجل فزاعمنا مثل ما قتل من النعم وأغراض وخضف للشلل عنده فكيف يفدى بتمره أو يفدى بعناق وما لضحايا وهدى المتعة وجزاء الصيد بل رأيت قيس جزاء الصيد حين أصاب الحرم البقرة بأن قال يكفنه شاة كما يكفي المتنع أو الغنم أو قاسم حين أصاب الحرم جرادة بأن قال لا يجزى الحرم إلا شاة ولا يجزى الغنم والمتنع إلا شاة فان قال لا قبل لأن جزاء الصيد كما قال الله تبارك وتعالى مثل وأغامل صغيراً أو كبيراً على قدر المصاب فان قال نعم قبل فأصلنا عن الجفرة إذا كانت مثل ما أصيب وإن كنت تقلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحديثي أفضيه لأجته في شيء منها لا تقلده فكيف خالفته ومعه القرآن والقياس

أبو يوسف رحمه الله
فوجدنا من أحيض
قد صنعت فتصرف
وئسف الله وعجب
ابن عمر بن يقول
لاستقبل القبلة ولا
بيت المقدس بحاجة
الإنسان وقال رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم على لبنين
مستقبلي بيت المقدس
لحاجته (قال الشافعي)
رحمه الله علم أبو يوسف
النهي فرأى مطلقاً علم
ابن عمر استعمال النبي
صلى الله عليه وسلم
بحاجته ولم يعلم النبي
فرد النبي ومن علمهما
معا قال النبي عن
استقبال القبلة وبنت
المقدس في الصحراء التي
لا ضرورة على ذهاب
فها ولا سفرها لذهاب
لأن الصحراء ساحة
يستقبله المصلى أو
يستدبره فترى عورته
إن كان مقبلاً أو مدبراً
وقال لا بأس بذلك في
اليوت لضيقها
وحاجة الناس إلى المرق
فها وسفرها وإن دا
لا يرى من كان بها إلا
أن يدخل أو يشرق
عليه (قال الشافعي)

والمقول وغيرهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد قضى عمر رضي الله عنه في الأرب بصاق وفي البر بوع بحقرة وقضى في الضيب بحدي فجمع الماء والشجر وقضى ابن مسعود رضي الله عنه في البر بوع بحقرة أو بجر وقضى عثمان رضي الله عنه في أم حنين بحلان من القمح يعني حلا وذ كرعن خضيف أنفرى عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنه قال في بضع النعامة يصيبه المحرم منه داود بن أبي هند عن عامر مثله وسبع بن أبي ليلى يقول عن عطاء بن أبي رباح في الصيد درهم وقال أبو حنيفة رحمه الله فبها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب المحرم بضع نعام أو بضع حمام أو بضع من الصيد ففيه قياس على الجراد وعلى ما يمكن لمثل من النمل

﴿باب الذبائح﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عدوا للقتول ورثة صفار وكان فان باحتيقة رحمه الله تعالى كان يقول للكبير أن يقتلوا صاحبهم نارا وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لهم أن يقتلوا حتى يكبر الأصغر وبه يأخذ حدثنا أبو يوسف عن رجل عن أبي جعفر أن الحسن بن علي رضي الله عنه ما قتل ابن ملجم يعني وقال أبو يوسف وكان لعلي رضي الله عنه وألاد صفار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عدوا له ورثة صفار وكان أو كبار غيب فليس لأحد منهم أن يقتل حتى تبلغ الصفار وتحضر القرب ويحتم من له سهم في مرائه من زوجة أو أم أو أجددة على القتل فإذا اجتمعوا كان لهم أن يقتلوا فإذا لم يجتمعوا لم يكن لهم أن يقتلوا وإذا كان هذا هكذا فلا بهم شاة من الباقين الحضور أن يأخذ حصته من الدية من مال الخالي بقدر ميراثه من المقتول وإذا فعل كان لأولياء القريب وعلى أولياء الصفار أن يأخذوا لهم حصصهم من الدية لأن القتل قد حال وصار ما لا خلاف يكون لولي الصغير أن يدعه وقد مكته أخذه فان قال قائل كيف ذهب إلى هذا دون غيرهم من الأقاويل وقد قال بعض أهل العلم أي ولا مالم قام به قتل وان عفا الآخرون فإنزله بمنزلة الحد وقال غيرهم من أهل العلم يقتل بالتفويت ولا ينتظر والصفار وقال غيرهم يقتل الولد ولا ينتظر وإن زوجة قيل ذهبنا إليه أنه السنة التي لا ينفى أن يخالف أو في مثل معنى السنة والقياس على الإجماع فان قال ابن السنينة قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا فاهله بين خيرين إن أحبا وأخذوا القصاص وإن أحبا فالدية فلما كان من حكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ولادة الدم أن يقتلوا ولهم أن يأخذوا المال وكان إجماع المسلمين أن الدية موروثة لم يعمل لوارث أن يتبع الميراث من ورثته حتى يكون الوارث يتبع نفسه من الميراث وهذا مكتوب في كتاب الديات ووجدنا ما مالقه من الأقاويل لا يحفظه لما وصفت من السنة بخلافهم ووجدت مع ذلك ولهم متناقضا أنزعوا أنهم امتنعوا من أن يأخذوا الدية من القتال لانه لا يعلد دم المال فأنزعوا أن واحدا من الورثة عفا حال الدية مالا ما لم يوافق لهم ولقد نقضوه فأما الذين قالوا هو كالحدي يقوم به أي الورثة شاهوان عفا غيرهم فقد قالوا بينه وبين الحد من أجل أنهم يزعمون أن الورثة السقوع القتل يزعمون أنه لا عفو لهم عن الحد ويزعمون أنهم لو اصطالحوا في القتل على الدية جاز ذلك ويزعمون أنهم لو اصطالحوا على مال في الحد لم يجرى وإذا قتل القوم فالتجاول عن قتل ليدبر أيها أصحابه فان باحتيقة رحمه الله تعالى كان يقول هو على عاقلة القبيلة التي وجد فيها إذا لم يدع ذلك أولياء القتل على غيرهم وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو على عاقلة الذين اقتتلوا جميعا لأن يدعى أولياء القتل على غير أولئك وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اقتتل القوم فالتجاول عن قتل فأدعى أولياءه أو على أحد بنيه أو على مائة بنيه أو قالوا قد قتله أحد

وفي هذا المعنى أن أسيد بن حضير وبار ابن عبد الله صلبا من بطن فاعدين يقوم أحدهما فإياهم بالقتل معهما وذلك أنهم والله أعلم علما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وصلى وراهم فقاما فإياهم بالقتل فأخذ به وكان حقا عليها ولا شك أن قد عزب عليهما أن النبي صلى في مرضه الذي مات فيه جالسا أو بكر إلى جنبه قائما والناس من وراءه قياما فاستفتح هذا أمر النبي بالقتل وراة أوصلي شاكيا جالسا وواجب على كل من علم الأمر من معان يصير إلى أمر النبي الآخر إذا كان نامضا للاول وأولى أمر النبي النال بضعة على بعض (قال الشافعي) وفي مثل هذا المعنى أن علي بن أبي طالب خطب الناس وعثمان بن عفان محصور فأخبرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن امساك لحوم النجا باعد ثلاث وكان يقول به لانه ممعه من

الذي وعبد الله بن واثق
فدروا عن النبي
وغيرهما فلما روت
عائشة أن النبي
عنه عند الباقية ثم قال
كلوا وتزودوا واتزوا
وتصدقوا وروى جابر
ابن عبد الله عن النبي
أنه نهى عن لحوم
الضحايا بعد ثلاث ثم قال
كلوا وتزودوا وتصدقوا
كان يجب على كل من
علم الأمرين معان ية يقول
نهى النبي عنه لمعى
فالذا كان مثله فهو نهى
عنه وإذا لم يكن مثله
لم يكن منبها عنه أو يقول
نهى النبي عنه في وقت
ثم أرخص فيه بعده
والآخر من أمره ناسخ
للأول (قال الشافعي)
وكل قال عامعه
من رسول الله وكان
من رسول الله ما يدل
على أنه قاله على معنى
دون معنى أو نصفه فعمل
الأول ولم يعمل غيره فلو
علم أمر رسول الله فيه
صار إلى الله شاهد الله
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولهذا أشباه
كثيرة في الأسانيد وأما
وضعت هذه الحجة لتدل
على أمور غلط فيها

• وإذا عض الرجل بالرجل فانتزع العضوض بدقه قطع سنان أسنان العاض فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لأصنام عليه في السن لأنه قد كان له أن ينزع يده من فيه وبه يأخذ وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلاً عض يدرجل فانتزع يده من فيه فزغ ثنته فأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبيض أحدكم أعض الفحل وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن لده السن وهما يتفان فيما سوى ذلك مما يجني في الجسد سواء في الضمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا عض الرجل يد الرجل أو رجله أو بعض جسده فانتزع العضوض ما عض منه من في العاض فسقط بعض ثفره أو كله فلا شيء عليه لأنه كان للعضوض أن ينزع يده من في العاض ولم يكن متعباً بالانتزع فيضن وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا (قال الشافعي) أخيراً ناسل من خالد عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه أن رجلاً عض يدرجل فانتزع العضوض يده من في العاض فسقطت ثنته أو ثنته فأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبيض يد في مثل تقضمها كأنها في فحل وإذا نفضت اليد أو رجلها وهي تسير فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لأصنام على صاحبها لأنه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الرجل جبار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن في هذا المأصابت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يضمن قائد اليد وسائقها وكما أمابت سد أو فم أو رجل أو ذنب ولا يجوز إلا هذا (١) ولا يضمن شيئاً إلا أن يجعلها على أن تطأ شاة يضمن لأن وطأها من فعله فتكون حيث شاءت من أدناه حتى بها فأما أن يقول يضمن عن يدها ولا يضمن عن رجلها فهذا تحكم فان قال لا يرى رجلها فهو إذا كان سائقاً لا يرى يدها فينفي أن يقول في السائق يضمن عن الرجل ولا يضمن عن اليد وليس هكذا يقول فأما ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرجل جبار فهو والله تعالى أعلم غلط لأن الحفظ لم يحفظوا هكذا وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول في الرجل إذا قتل العبد ين قيته على عاقلة القاتل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تعقله العاقلة ثم رجع أبو يوسف فقال هو مال لا تعقله العاقلة وعلى القاتل قيته ما بلغ حالا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل العبد سخطا عقله عاقلة لأنها إنما تعقل جناح يحرر نفس مجرمة قد يكون فيها القود قال ويكون فيها الكفارة كما تكون في الحر يكل حال فهو بالنفوس أشبه منه بالأموال عولاً يجمع الأموال في معنى الألفي أن دينه فيمنه فأما ما سوى ذلك فهو مفارق للأموال يجمع بالنفوس في أكثر أحكامه والله تعالى المتوفيق

(بالبسقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة والسرقة تسلاوى عشرة دراهم فصاعداً فان أبا حنيفة رحمه الله كان يقول أقطعوه يقول إن لم أقطعهم جعلته عليه ديناً ولا يقطع في الدين وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقطعهم حتى يقر مرتين وبهذا يأخذ ثم رجع إلى قول أبي حنيفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة وثبت على الإقرار وكانت ما تقطع فيه اليد بدقه وسواء أقر مرة أو أكثر فان قال قائل كمالاً أقطعهم إلا بالشاهدين فهو إذا شهد عليه شاهدان قطعه ولم يثبت على وجوهه لو كان أقروا أو قرعته مائة مرة ثم رجع لم يقطع فان قال قائل فكذلك رجعت الشهود لم يقطع قبل لو رجعت الشهود عن الشهادة عليه ثم عادوا فشهدوا عليه عار جوعا عنه لم تقبل شهادتهم ولو أقر ثم رجع ثم أقر قبل منه فالأقرار مخالف للشهادات في البدن والمعقب وان كان السرقة منه غائباً فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال لا أقطعهم وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقطعهم إذا أقر مرتين

(١) قوله ولا يضمن شيئاً الخ هذا تنقيح لما من قبله أي ان ضمانه لا يكون إلا في هذه الحالة تأمل

بعض من تفرق العلم
ليعلم من علم أن من
متقد في الصفة وأهل
الفضل والدين والأمانة
من يعزب عنه من سنن
رسول الله الذي يعلمه
غيره من أهله لا يقاربه
في تقدم محبته وعلمه
ويعلم أن علم خاص
السنن أعماهم علم خاص
بمن تفرق الله عنه لأنه
عام مشهور كشهرة
الصلاة وحمل الفرائض
التي كلفها العامة ولو
كان مشهوراً وشهرة رجل
الفرائض ما كان الأمر
فيما وصفت من هذا
وأشبهه كما وصفت
ويظهر من الحديث إذا
رواها الثقات عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذلك ثبوته وان لا تعلم
على حديث ليثبت أن
واقفه بعض أصحاب
رسول الله والله لا يردلان
عمل بعض أصحاب
رسول الله على مخالفته
لان بأصحاب رسول الله
والملكين كلهم حاجة
إلى أمر رسول الله
وعليهم اتباعه لان
شيئاً من أأمرهم يتبع
ما روى عنه وواقفه
يزيدونه شدة ولا شيئاً

خالفة من آثارهم
 يوهن ما روي عنه الثقة
 لان قوله المفروض
 اتباعه عليهم وعلى الناس
 وليس هكذا قول بشر
 غير رسول الله (قال
 الشافعي) رحمه الله
 فان قال قائل انهم
 الحديث المروي عن
 النبي اذا خالفه بعض
 اصحابه جاز ان يهتم
 الحديث عن بعض
 اصحابه بخلافه لان كالا
 روى خاصة معاوان
 يهما فمأروى عن
 النبي اولى ان يصار اليه
 ومن قال منهم قول لم
 يرو عن التسبيح لم يجز
 لأحد أن يقول انما قاله
 عن رسول الله لما
 وصفت من أنه يعزب
 عن بعضهم بعض قوله
 ولم يجز أن تذكر عنه الا
 ما قاله ما لم يلقه عن رسول
 الله فاذا كان هكذا لم
 يجز أن نعارض بقول
 أحدهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولو
 قال قائل لا يجوز أن
 يكون الا عن رسول الله
 لم يحل خلاف من
 وضعه هذا الموضع
 وليس من الناس أحد
 بعد رسول الله الا وقد

وان كان المروق منه غائباً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المروق منه غائباً جاز السارق حتى يحضر المروق منه لأنه لو أنه أتى به بخرج يقطع عنه القطع أو يقطع والغصان . وان كانت السرقة تساوى خمسة دراهم فانما يخفى وجه الله تعالى كان يقول لا قطع فيها بل نقنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي رضي الله عنه وعن ابن مسعود أنهم قالوا لا تقطع اليد الا في عشرة دراهم وهذا يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع اليد في خمسة دراهم ولا تقطع في دونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن عبد الله بن عمر بن حفص وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عمر عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعداً وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاما ما ذهب اليه أبو حنيفة من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم التي يخالف هذا فانما هي من وجه ثبت مثله لا ينفرد وأما ما روي عن علي رضي الله عنه وابن مسعود فليست في أحدمع النبي صلى الله عليه وسلم صحة ولا أعلمه ثابتاً عن واحد منهما وقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن حماد الطويل أنه سمع قتادة يسأل أنس بن مالك رحمه الله تعالى عن القطع فقال حضرتنا بأكبر الصدق رضي الله عنه قطع مارقاً في شيء ما يسوي ثلاثة دراهم وأقول ما يسري في أنه في ثلاثة دراهم وثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت القطع في ربع دينار فصاعداً وهو مكتوب في كتاب السرقة . قال وإذا شهد الشاهدان على رجل بالسرقة والمروق منه غائب فانما يخفى وجه الله تعالى كان يقول لا أقبل الشهادة والمروق منه غائب أرايت لو قال ليس في شيء كنت أقطع السارق وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل الشهادة عليه وأقطع السارق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على رجل بسرقة والمروق منه غائب فليست الشهادة وسأتعن الشهود وأحرق القطع الى أن يقدم المروق منه . قال وإذا اعترف الرجل بالسرقة مرتين وبالزنا أربع مرات ثم أنكر بعد ذلك فانما يخفى وجه الله تعالى كان يقول ندر اعتمداً خلفهما جميعاً فنعنهم السرقة وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اعترف عنده ما عزم من مال وأمر به أن يرجع مرتين أصابته عايرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل خلت مني حدة تائبك أو خيفة وجه الله يرفعها التي على الله عليه وسلم وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل رجوعه فيها جميعاً وأمضى عليه الحد (قال الشافعي) وإذا أقر الرجل بالزنا أو شرب الخمر أو بالسرقة ثم رجع قبل رجوعه قبل أن تأخذه السياط أو الخجارة أو الحد يدو بعد جانيب أو لم يأت به غير أول مرة فيسأله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في ما عزم فلا تركوه وهكذا كل حديثه فاما ما كان لا دمن فيه حتى يذنبه ولا يقبل رجوعه فيها وأغرمه السرقة لا تنهاه عن الأكرمين . وإذا دخل الرجل من أهل الحرب إلى أمان فسرقة عند ناسفة فانما يخفى وجه الله تعالى كان يقول يضمن السرقة ولا يقطع لانه لم يأخذ الا ما نجرى عليه الاحكام وكان ابن أبي ليلى يقول يقطع بدو به يأخذ ثم يرجع الى القول أبي حنيفة رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحر يدابر الاسلام بأمان فسرقة ضمن السرقة ولا يقطع ويقال له نذ المحدث عهدك وتبلغك ما أمناك لانه قد صار لا يقطع أن يقيم فيها الا من يجزى عليه الحكم . قال الربيع لا يقطع اذا كان جاهلاً فان كان عالماً قطع (قال الشافعي) رحمه الله لا ينبغي لأحد أن يضطرب أحد أماً على أن لا يجزى عليه حكم الاسلام مادام مقيم في دار الاسلام

(باب القضاة)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أثبت القاضي في ديوانه الاقرار وشهادة الشهود ثم رفع اليه ذلك وهو لا يذكره فانما يخفى وجه الله تعالى كان يقول لا ينبغي أن يجيزه . وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يجيز ذلك وبه يأخذ

أخذ من قوله وتزل
 لقول غيره من أصحاب
 رسول الله ولا يجوز في
 قول رسول الله أن يرد
 لقول أحد غيره فان
 قال قائل فلا تترك في
 هذا ما يدل على ما
 وصفت فيه قبل
 له ما وصفته في
 هذا الباب وغيره
 مفرقا وجعله منه أن
 عبر عن الخطاب امام
 المسلمين والمقدم في
 الميزة والفضل وقدم
 العصبه والورع والفضه
 والثبوت والمنتهى بالمع
 قبل أن يشهد والكشاف
 عنه لان قوله حكم
 يلزم كان يقضي بين
 المهاجرين والانصار ان
 الدية له القاتلة ولاترث
 المرأة من دين زوجها
 شيئا آخره أو كتب
 اليه الفضل بن فضال
 أن النبي كتب اليه أن
 يورث امرأته من الضامن
 من دينه فرجع اليه
 عبر وتزل قوله وكان
 عبر يقضي أن في
 الابهام خمس عشرة
 والوسطى والمسبعة
 عشرا عشرًا وفي السق
 ثلثي الخمصرتسا وفي
 انصهر ستا وفي وجد
 كتاب عند آل عمرو بن حزم

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كان يذكروه ولم يشهدوا بجأزه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجزى
 حتى يشهدوا وان ذكره (قال الشافعي) رحمه الله واذا وجد القاضي في ديوانه خطأ لا يشك أنه خطه
 أو خط كاتبه ما تراه رجلا لا تحراً ويثبت حتى عليه وجهه يمكن أن يقضى به حتى يذكر منه أو يشهد به
 عنده كالايحوزا يعرف خطه ولم يذكر الشهادة أن يشهد * واذا جاء رجل بكتاب قاض القاض
 والقاضي لا يعرف كتابه ولا تقاته فان أباح حنفية رحمه الله كان يقول لا ينبغي للقاضي الذي تأمل الكتاب أن
 يقبله حتى يشهد شاهد عدل على خاتم القاضي وعلى مافي الكتاب كله لا تقرأ عليه عرف القاضي الكتاب
 وان خاتم أو لم يعرفه ولا يقبله الا بشاهدين على ما وصفت لانه حتى وهو مثل شهادة على شهادة ثم رجوع
 أبو يوسف رحمه الله وقال لا يقبل الكتاب حتى يشهد الشهود أنه قرأ عليهم وأعطاهم نسخة معهم
 يحضرون وهذا القاضي مع كتاب القاضي وكان ابن أبي ليلى يقول ان شاهد عدل على خاتم القاضي قبل ذلك
 منهم وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد الشاهدان على كتاب القاضي الى القاضي عرف
 المكتوب اليه كتاب القاضي وانما هو أو لم يعرفه فهو سواء في الحكم ولا يقبل الا بشاهدين عدلين يشهدان أن هذا
 كتاب فلان قاضي بلد كذا الى فلان قاضي بلد كذا ويشهدان على مافي الكتاب بما يحفظه وإما نسخة
 معهم ما وافق مافيه ولا يرى أن يقبله محتوما وهو ما يقولان لا تدرى مافيه لان الخاتم قد يصنع على الخاتم
 ويبدل الكتاب * واذا قال الناصب للقاضي لا أقر ولا أنكر فان أباح حنفية رحمه الله كان يقول لا أجوز
 على ذلك ولكنه يدعو للمدي بشهوده وهذا يأخذ * قال وكان ابن أبي ليلى لا يدع حتى يقرأ ويذكر
 وكان أبو يوسف اذا سكت يقول له احلف مرارا فان لم يحلف فحضر عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 واذا تنازع الرجلان وادعى أحدهما على الآخر دعوى فقال للمدي عليه لا أقر ولا أنكر قيل للمدي ان أردت
 أن تحلف عرضا عليه اليمين فان حلف برئ الا أن تأتي بيته وان نكل قلنا لا احلف على دعواك ونخذ فان
 أبيت لم نعطك بشكوكه شيئا من عندك مع نكوه * واذا أنكر الناصب الدعوى ثم جاء بشهادة الشهود على
 المخرج منه فان أباح حنفية رحمه الله كان يقول أقبل ذلك منه وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
 لا أقبل منه بعد الاتكاف مخرجا وتفسير ذلك أن الرجل يدعى قبل الرجل الدين فيقول ماله في شي ثقيم
 الطالب الينة على ماله ويقسم الا تحالينه أنه قد أوفاه اياه وقال أبو حنيفة الطالب صادق عما قال ليس قبل
 شي وليس قوله هذا كتاب الشهود على البراءة (قال الشافعي) رحمه الله واذا ادعى الرجل على الرجل
 ديناً فأنكر للمدي عليه ما قام عليه المدعي ينتهجا ما المشهود عليه يخرج مما يشهد به عليه فثبت منه وليس
 انكار المدين اكدنا بالينة فهو صادق أنه ليس عليه شيء في الظاهر اذ جاء المخرج منه وعلوه أراد أن لا يقطع
 عنهما المنة * واذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فقال عندي المخرج فان أباح حنفية رحمه الله كان يقول
 ليس هذا عندي بقرار اذ اعيا يقول عندي البراءة وقد تكون عنده البراءة من الحق ومن الباطل وبهذا يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى يقول هذا اقرار فان جاء مخرج ولا أكره الدعوى وأبو حنيفة يقول ان يأت المخرج
 لم تنزه الدعوى الا بينة (قال الشافعي) رحمه الله واذا ادعى الرجل على الرجل حقا فقال للمدي عليه
 عندي منها المخرج فقال للمدي القاضي أن يجعل هذا اقرارا بأخذه الا أن يحيى عنه المخرج فليس هذا
 بقرار لانه قد يكون عنده المخرج بان لا يقربه ولا يوجد عليه بينة ولا بأخذه المدعي الا بينة تثبتها ويقبل من
 للمدي عليه المخرج وان شهد عليه * قال واذا أقر الرجل عند القاضي بشي فإقضى به القاضي عليه ولم
 يشتم في ديوانه ثم جاءه المدعي بعد ذلك فان أباح حنفية رحمه الله قال اذا ذكر القاضي ذلك أمضا عليه
 وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول لا ينبغي ذلك عليه وان كان ذا كراهة حتى يشتم في ديوانه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل عند الحاكم فأن ثبت الحاكم اقراره في ديوانه أو كان ذا كراهة

الذي كتبه النبي صلى
الله عليه وسلم وفي
كل أصبع مما ثلاث

عشر من الأبل فتزله

الناس قول عمر وصاروا

إلى كتاب النبي ففعلوا

في تزله أمر عمر لأمير

النبي ففعل عمر في فعل

تفسد في أنه تزله فعل

نفسه لأمير النبي صلى

الله عليه وسلم وذلك

الذي أوجب الله عليه

وعليهم وعلى جميع

خلقهم (قال الشافعي)

رحمته تعالى وفي هذا

دلالة على أن ما حكمهم

كان يحكم برأيه فيما

أمر رسول الله صلى الله

عليه وسلم يعلموا ولم يكره

ونك يدل على أن علم

خاص الأحكام خاص

على ما وصفت لأعلام

كلام رجل الفرائض

(قال الشافعي) رحمه

الله تعالى وقسم أبو بكر

حتى لقي الله فسوى بين

الحرة والعبد ولم يفضل

بين أحد باباقة

ولاتب ثم قسم عمر

فألقى العبد وفضل

بالنسب والسابقة ثم

قسم على فأنهى العبد

وسوى بين الناس وهذا

أعظم ما يلى الخطأ

وأعنه وأولاه أن لا

لاقرار ولم يثبت فديونه سواء فان كان بمن يأخذ بالاقرار عنده أخذ منه ولا معنى للدون إلا الذكر وإذا
كان القاضي ذاكر لسواء كان في الدون أو لم يكن « قال الربيع » وكان الشافعي يحسب الاقرار عند
القاضي وإنما كرم أن يتكلم ببيان له خلال ظلم بعض القضاة

(باب الغرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال رجل لرجل من العرب يا بني أولست من بني فلان فقبله فلان
أباحنفة رحمه الله كان يقول لأحد عليه في ذلك وأما قوله هذا مثل قوله يا كوفي يا بصري يا شامي حدثنا
أبو يوسف عن حماد عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس بنك وأما قوله لست من بني فلان فهو صديق ليس
هو من ولد فلان لصلبه وإنما هو من ولد آل ولدان القنفذ ههنا أعم وقع على أهل الشر الذين كانوا في الجاهلية
وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول فيهما جميعا الحمد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال رجل لرجل
من العرب يا بني فقلت فلان قال عنت نعلي الدار وبني اللسان أحلفته بالله ما أراذ أن ينهني وينسبني إلى
النبط فلان حلف فيهم عنه أن يقول ذلك القول وأدبته على الأدنى وإن أبي أن يحلف أحلفت المقول له
لقد أراذ نفسي فلان حلف سألت القائل عن نفي فلان قال ما نسفته ولا قلت ما قال جعلت القنفذ وأما
على أم المقول له فلان كانت حرة مسلمة حدثته أن طلعت لحد فلان عنت فلاحدا لها وإن كانت مسلمة فلا ينسبها
للقسام الحمد وإن قال عنت بالقنفذ الأب الجاهلي أحلفته ما عني به أحد من أهل الإسلام وعزته ولم
أحده وإن قال لست من بني فلان لحد ثم قال إنما عنت لست من بني فلان عنت من بني فلان لم أقبل
ذلك منه وجعلته فاذنأله فلان طلعت لحد وهي حرة كان لها ذلك الآن يقول نفيت الحمد لأعلى الذي هو
جاهلي فأعزى لولا أحده لأن القنفذ وقع على شركة وإذا قال الرجل لرجل لسان فلان وأمه أمه
أو نصرانية وأبوهم مسلم فلان أباحنفة رحمه الله تعالى كان يقول لأحد على القنفذ إنما وقع القنفذ ههنا
على الأم وأحد على فاذنأله وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في ذلك عليه الحمد (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا نفي الرجل لرجل من أبيهم أو أمهم التي نسبه لأن القنفذ أعم وقع على من لأحد
ولكنه يشك عن أنى الناس بتعزير لأحد قال وإذا قال رجل لرجل يا ابن الزانية وقد مات
الأبوان فلان أباحنفة رحمه الله تعالى كان يقول إنما عليه حد واحد لأنها كلت واحدة وهذا يأخذ قلت
أن فرق القول أوجه فهو موافق عليه حد واحد ولكن ابن أبي ليلى يقول عليه حدان ويضربه الحدين في
مقام واحد وقد فعل ذلك في الصيد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل لرجل يا ابن الزانية وأبواه
حران مسلمان ففعله حدان ولا يضربهما في وقت واحد ولكن يصحدهم بحبس حتى إذا أراجله
حد حذنا ثانيا وكذلك فرق القول أوجه أو نفي جماعة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فكل واحد
منهم حده ألا ترى أنه لو نفي ثلاثة بالزنا لم يطلب واحد لحدوا فرأى حر بالزنا لطلب الثالث حذنا ثانيا
ولو كانوا شركاء في الحد ما كان ينبغي أن يضرب إلا لثالث حد لأن حدن قد سقط عنه أحدهم لم اعتراف
صاحبه الآخر بترك صاحبه الطلب وعقوه وإذا كان لحد حذنا لم يكف بطل مجال أدأت لو قتل
رجل ثلاثة وعشرين معاً ما كان عليه لكل واحد منهم دية أن قتلهم خطأ وعليه القودان قتلهم عمدا ودية لكل
من لم يقمته لانهم لا يجدون إلى القوم سيلا وإذا قال الرجل لرجل يا ابن الزانية وأبوا قتلتم المرء قتل رجل
يا ابن الزانية والأبوان حيان فلان لم يمتقر رحمه الله تعالى كان يقول إذا كانا حيين بكوفة لم يكن على
فانفهما الحد إلا أن يأتيا بطلب ذلك ولا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وإن وجد عليه جميعا وبه يأخذ
قال ولا يكون في هذا أحد الاحد واحد وكان ابن أبي ليلى يضربهما جميعا حدين في مقام واحد

ويضرب المرأة قاتمة ويضربهم لحدن في كفة واحدة ويقسم الحدون في المسجد لمن أباحه فقصره الله تعالى قال لا ولا يكون على من قذف بكلمة واحدة أو كلمتين أو جماعة أو فرادى الحد واحد فان أخذه بعضهم غفلة كان لجمع ما قذف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم به يأخذ وقال لا تقام الحدون في المساجد (قال الشافعي) ولا يقام على رجل حدان وجبا عليه في مقام واحد ولكنه يحد أحدهما بمسح حتى يبرأ ثم يحد الآخر ولا يحد في مسجد . ومن قذف أباً رجلاً أو أوصى به يحد حتى يكون الأب الذي يطلب وإذا مات كان لابن أن يقوم بالحد وإن كان له عدد بنين فأقيم قاتمة به حده . وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يضرب الرجل حدن في مقام واحد وإن وجبا عليه جميعاً ولكنه يقسم عليه أحدهما بمسح حتى يخف الضرب ثم يضرب الحد الآخر وإنما الحدان في شرب وقذف أو زنا وشرب فأما قذف كله وشرب كله مراراً أو زنا مراراً فأما عليه حد واحد . قال ولو كان الأبوان المقدون حين كانا عترة الميت في قول ابن أبي ليلى وأما في قول أبي حنيفة فتلاخى الوالد حتى يعي الوالدان أو أحدهما يطلب غفلة وإنما عليه حد واحد في ذلك كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتضرب الرجال في أدوية قاتمة وفي التزوير وتزكيت لهم أيديهم يشقون بها لوليط ولا يحدون وتضرب النساء جلوساً وقسم عليهن ثيابهن وبرطن ثلاثاً يشقن ويلين رباط ثيابهن أو تلبسهن امرأة . وإذا قذف الرجل رجلاً ميتاً فإن أباحه فقصره الله تعالى كان يقول لا بأخذ حد الميت إلا الولد أو الولد وهذا يأخذ . وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يأخذ أيضاً الأخ والأخت وأما غير هؤلاء فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يأخذ حد الميت ولده وعصمته من كانوا . وإذا قذف الرجل امرأة وشهد عليه الشهادة وبذلك وهو يحد فان أباحه فقصره الله تعالى كان يقول إذا رفع إلى الإمام خبر مجسبه حتى يلاعق وهذا يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول إذا جحد خبره الحد واحد أخبره على الشاهد من الأماحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه قذف امرأته مسلمة وطلبت أن يحد لها وحدها شهدتهما قبله إن لا عتت خرجت من الحد وإن لم تلعن حدنك

﴿ باب النكاح ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج المرأة بغير مهر مسمى فدخل بها فإن لها مهر مثلها من نساها لا وكس ولا شطط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى نساؤها أخواتها ونسب عها به يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول نساؤها أمهات ونسالاتها (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة بغير مهر فدخل بها فلها صداق مثلها من نساها ونسالاتها عصمتها الأخوات ونسب المهر وليس الأم ولا الأخوات إذا لم يكن نسب عها من الرجال ونسالاتها التي يعتبر عليها من كل مثلها من أهل بلدها وفي نسبها جمالها وماله وأدبها ومهرها وإن كان المهر مختلف باختلاف هذه الحالات . وإذا تزوج الرجل ابنته وهو صغير أو أخاه وهو صغير شرب في حرمه . فان أباحه فقصره الله تعالى كان يقول النكاح جائز وله النكاح إذا أدرك . وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك عليه حتى يدرك ثم يرجع أبو يوسف وقال إذا تزوج الولي فإخيار وهو مثل الأب (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز نكاح الصغار من الرجال ولما من النساء إلا أن يزوجهن إلا به والأجداد إذا لم يكن لهم أباً فأنهم أبه وإذا زوجهم أحد سواهم فلا نكاح مقبوض ولا يتوارثان فيه . وإن كبراً فإن دخل عليها فأصابها فله المهر ويفرق بينهما ولو طلقها قبل أن يفسخ النكاح لم يقع طلاقه ولا طهره ولا يلاؤه إن لم تكن زوجة فقط . وإذا تزوج الرجل المرأة وأمرها بأنها فان أباحه فقصره الله تعالى كان يقول هو جائز . بل ينفك عن عبد الله من جعفر أنه فعل ذلك وبه يأخذ . تزوج عبد الله بن جعفر امرأة على رضا الله عنه وأقسم جميعاً . وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز النكاح وقال كل امرأتين

يختصمون أنفسه وأبناؤه جل وعز في المال ثلاثة أقسام قسم التي وقسم النسبة وقسم الصدقة فالأخت الأم فيها ولم يتمتع أحسب من أخذ ما أعطاء أبو بكر ولا عز ولا على وفي هذا دلالة على أنهم مسلمون لما حكمهم وإن كان رأيهم خلاف رأيه وإن كان حكمهم قد يمتنع بخلاف آرائهم لأن جميع أحكامهم من جهة الإجماع منهم وفيما يرد على من ادعى أن حكمهم إذا كان بين أهلهم ولم يردو عليه فلا يكون إلا قدراً أو رأيهم قبل أنهم لو رأوا رأيهم فيه لم يفتوا به بعد فان قال قائل قد رآه في حياته ثم أباحه وأخلقه بعده قبله لم يدخل عليه في هذا إن كان كالمثل أن جامعهم لا يكون حجة عندهم إذا كان لهم أي جموعاً على قسم أبي بكر ثم يجمعوا على قسم عمر ثم يجمعوا على قسم علي وكل واحد منهم يخالف صاحبه فأجمعهم إذا ليس بحجة عندهم ولا ولا آخراً وكذلك

لو كانت احداهما رجلا لم يحل له ان يتكاح صاحبها فلا يقبل الرجل ان يجمع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا بأس ان يجمع بين امرأتين وحل وانتمن غيرها (قال الشافعي) فان قال قائل لمزعت أن الآباء يزوجون الصغار قبل زواجه أو يكره رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ثمانية أو سبع وبنيها التي صلى الله عليه وسلم وهي بنت تسع فالحال ان الثقات كان فيهما النكاح والنسول كانوا عائشة صغيرة ممن لا امرأته في نفسها وزوج غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بنته صغيرة فان قال قائل فاذا أجزت هذا الآية ولم تلتفت الى الفسق في أنه لا يجوز أن يعقد على حرة صغيرة نكاح ثم يكون لها الخيار لان أصل النكاح لا يجوز أن يكون فيمضار الآق الاما اذا تحوّل حالهن والحرائر لا تحوّل حالهن ولا يجوز أن يعقد عليهن ما لم ينه عن ذلك فليس فيهن فكيف لم يجعل الأولياء قياما على الآية قبل الافتراق الآية والأولياء وإن ألزب علف من العقد على ولده ما لم يملكه منه غيره ألا ترى أنه يعقد على البكر النافعا ولا يرد عنها وان كرهت ولا يكون ذلك للم ولا لاخ ولا ولي غيره فان قال قائل فاما النكاح فلا بأن يعقد على البكر بلاغا وتبعه فيها وفي البنت مثل غيرهن الأولياء قبل فأنتم يجعل بقضاه البكر قبضا ولا يجعل ذلك لولي غيره الا رضي مال ويجعل عقده علم صغيرة جائزا لا خيار لها فيه ويجعل لها الخيار ان يعقد عليها ولي غيره ولو كان مثل سائر الأولياء كنت قد فرقت بينهما وبين الأولياء وهذا مكتوب في كتاب النكاح » واذا نظر الرجل الى الفرج المرأ من شهوة فان أباحني ففرجه الله كان يقول يحرم علي أن يسهو على أبيه ويحرم عليه أمها وأبنتها بلضا فلا يخ عن ابراهيم وبلضا عن عرين الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه خلا بغيره بنة فخردها وأن سانه استوجبهامته فقال له أنها لا يحل لك وبلضا عن عرين الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال ملعون من نظرا الى فرج امرأته وأما به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يحرم من ذلك شيء ما لم يسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى انما ليس الرجل بالخيار في حرمة على أبيه وابنه ولا يحرم عليه بالنظر دون التمس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يزوجه الرجل ابنة الرجل وامرأة الرجل فيجمع بينهما لان الله عز وجل احرم الجمع بين الاثنين وهاتان ليستا باختين وحرم الام والبنت احلهما بعد الاخرى وهذه ليستا بأم ولا بنت وقد جمع عبد الله بن جعفر بين امرأتين على رضاه الله عنه وابنته وعبد الله بن صفوان بين امرأة ورجل وابنته واذا نظر الرجل الى الفرج أمته من شهوة فان أباحني ففرجه الله تعالى كان يقول لا تحل لابيه ولا لابنته ولا تحل له أمها ولا بنتها به يأخذ وكان ابن أبي ليلى رضي الله عنه يقول له حلال حتى يسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا نظر الرجل للبرأة فلا يحرم عليه ان أراد أن يتكاحها ولا أمها ولا بنتها لان الله عز وجل احرم من الحلال والحرام هذا الحلال وهذا مكتوب في كتاب النكاح من أحكام القرآن ، واذا تزوج الرجل المرأة بنشاهدين من غير أن يزوجهما ولي والزوج كفوا فان أباحني ففرجه الله كان يقول النكاح جائز ألا ترى أنه لو دفعت امرأته الى الحاكم وأبى ولها أن يزوجهما كان لها أن ترضعها ولا يسه الا ذلك ولا ينبغي له غيره فكيف يكون ذلك من الحاكم والولي جائزا ولا يجوز ذلك منها وهي قد وضعت نفسها في الكفأة بلضا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن امرأة تزوجت ثوبا له أولياء وانها صموا الزوج الى علي رضي الله تعالى عنه فأجزت على النكاح وكان ابن أبي ليلى لا يجيز ذلك وقال أبو يوسف هو موقوف وان دفع الى الحاكم كرهه كفوا أجزت ذلك كان القاضي هاتوا ولي بلغه أن ابنته قد تزوجت فأجز ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل نكاح بغير ولي فهو باطل لقول النبي صلى الله عليه وسلم إني أبعثكم رجالا يفتكحون بها ما لم يملكها من قبل ولا تأم وقد كان أسير قبل ذلك مهرا أو شهد شهودا عليه وأعلم الشهود أن المهر الذي يظهرونه فهو كذا وكذا وسبعة يسمع بها القوم وأن أصل المهر هو كذا وكذا الذي في السر تزوج فأعلن الذي قال فان أباحني ففرجه

لا يجوز اذا لم يكن عندهم حجة أن يكون على من بعدهم حجة فان قال قائل فكيف تقبول قلت لا يقال شيء من هذا جاع ولكن نسب كل شيء منه الى فاعله فنسب الى أبي بكر فعه والى عرفه له والى علي فعه ولا يقال لغيرهم من أخذ منهم موافق لهم ولا يخالف ولا ينسب اليه ما كنت قول قائل ولا عمل حامل انما ينسب الى كل قسوه وعمله وفي هذا ما يدل على أن ادعاء الاجماع في كثير من خاص الاحكام ليس كما يقول من بعدهم فان قال قائل أفصدمثل هذا قلنا اعتمادنا به لأنه أشهر ماضع الثقة وولي أن لا يتخلفوا فيه وأن لا يجبه العامة ونحن نجد كثيرا من ذلك أن أبابكر جعل الحد بام طرح الا خوفه ثم خلفه عمر وعثمان وعلى ومن ذلك أن أبابكر رأى على بعض أهل الردة فداء وسبيا وحبسهم بذلك فاطلهم عمر وقال لابي ولا فداء

رضى الله عنه كان يقول المهر هو الأول وهو اللهر الذي في السر والسبعة بالمل الذي أظهر لقوم به يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى يقول السبعة هي المهر والذي أمر بالمل أبو يوسف عن مطرف عن عامر قال إذا أسر
 الرجل مهر أو أعلن أكثر من ذلك أخذ بالعلانية . أبو يوسف عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن شريح
 وإبراهيم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج الرجل امرأة غير علانية وأسر قبل ذلك مهرها
 أقل منه فله مهر بالعلانية الذي وقعت عليه عقدة النكاح الآن يكون مهر للمهرين واحد فيثبتون
 على أن المهر مهر السر وأن المرأة والزوج عقدا النكاح عليه وأعلنه الخطبة مهر غيره أو يشهدون أن
 المرأتين العقد أقرب بأن ما شهد به منه سمعة لا مهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز
 النكاح إلا بالولي وشاهدي عدل ورضا المنكوحه والناكح إلا في الأمانة سيدها وزوجها والبركة وإن أباهما
 يزوجهما من أم يبلغ فإن الآية تزوجهنهم وهذا مكتوب في كتاب النكاح . قال وإذا تزوج الرجل ابنته
 وقد أدركت فإن بائنة رجعه الله تعالى كان يقول إذا كرهت ذلك لم يجز النكاح عليها لأنها قد أدركت
 وملكت أمرها فلا تكره على ذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال البكر تستأمر في نفسها
 ولأنها صبيها فلو كانت إذا كرهت أحييت على ذلك لم تستأمر به يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول النكاح
 جائز عليها وإن كرهت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى نكاح الأب نكاحا خاصة جائز على البكر بالغة وغير بالغة
 والله لا تعالى ذلك دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من زوجها والبكر تستأمر في نفسها
 ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما فحصل الأيم أحق بنفسها وأمر في هذه المأثورة والمأثورة قد
 تكون على استنباط النفس لأمه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وأمروا النساء في تاهنهم وأقول الله
 عز وجل وشاورهم في الأمر ولو كان الأمر فيهم واحد القائل الأيم والبكر أحق بنفسها وهذا كله
 مستقصى بحججه في كتاب النكاح . وإذا تزوج الرجل المرأة ثم اختلف في المهر فدخل بها وليس بينهما
 بينة فإن بائنة رجعه الله تعالى كان يقول في ذلك لها مهر مثلها الآن يكون ما دعت أقل من ذلك
 فتكون لها ما دعت . وكان ابن أبي ليلى يقول أعمالها ما هي لها الزوج وليس لها شيء غير ذلك وبه يأخذ ثم
 قال أبو يوسف بعد أن أقر الزوج بما يكون مهر مثلها وأقر سامنه قبل منه والام قبل منه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وإذا تزوج الرجل المرأة تدخل بها أولم يدخل بها فاختلاف في المهر بخلافه وكان لها مهر
 مثلها لكن أقل مما دعت أو أقل مما أقر به الزوج أو أكثر كقول في البيوع الفاتنة الآن لا ترد العقد
 في النكاح بما رده العقد في البيوع ويحكم به حكم البيوع الفاتنة لأن البيوع الفاتنة تحكم فيها القسمة
 وهذا يحكم فيه بالقسمة والقسمه مهر مثلها كما هي في البيوع قيمة مثل السلمة . وإذا اعتقت الأمة
 وزوجها فإن بائنة رجعه الله تعالى كان يجعل لها خيار إن شاعت اختارت نفسها وإن شاعت أقامت
 مع زوجها . وكان ابن أبي ليلى يقول لا خيار لها ومن حجة ابن أبي ليلى في بره أنه يقول كان زوجها عبدا
 ومن حجة أبي حنيفة في ذلك أنه يقول إن الأمة لا تملك نفسها ولا نكاحها . وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم أنه خير برير حين عتقت . وقد بلغنا عن عائشة رضي الله عنها أن زوجها برير كان حرا (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اعتقت الأمة فإن كانت تحت عبد فلها الخيار وإن كانت تحت حر فلا خيار
 لها وذلك أن زوجها برير كان عبدا وهذا مكتوب في كتاب النكاح . وإذا تزوجت زوجة زوجها غائب كان
 قد نكحها بالوفاء من زوجها الآخر ثم طلق زوجها الأول فإن بائنة رجعه الله تعالى عنه كان يقول الولد
 للأول وهو صاحب الفرائض . وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الولد للفراش وللعاهر الحجر
 وكان ابن أبي ليلى يقول الولد لا يخلو له ليس بعاهر والعاهر الزاني لأنه متزوج . وكذلك بلغنا عن
 ابن أبي طالب رضي الله عنه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا بلغ المرأة فوطئ زوجها فاعتقت

مع غير هذا ما سكتنا
 عنه ونكتفي بهذا منه
 • حدثنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي
 قال أخبرنا مسلم بن
 خالد عن ابن جريج عن
 هشام بن عروة عن
 أبيه أن يحيى بن حاطب
 حدثه قال توفي حاطب
 فاعتق من صلبه من
 رقبته وصام وكانت
 له أمة توبة قد صلت
 وصامت وهي أعمى
 لم تنقصه فلم يرعها إلا جملة
 وكانت ثيبا فذهب إلى
 عمر فذمه فقال له عمر
 لانت الرجل الذي
 لا يأتي بخير فأقر بذلك
 فأرسل إليها عمر فقال
 أحببت فقال نعم من
 مخرج من بدرهمين فإذا
 هي تسهل بذلك ولا
 تكتمه قال وصادف
 عليا وعثمان وعبد الرحمن
 ابن عوف فقال أشيروا
 علي قال وكان عثمان
 جالسا فاضطجع فقال
 علي وعبد الرحمن قد وقع
 عليها الحسد فقال أشيروا
 علي يا عثمان فقال قد
 أشير عليك أخوالك
 فقال أشيروا علي أنت قال
 أراها تستهزل به كأنها
 لا تعلم وليس الحد إلا
 على من علمه فقال عمر

ثم نكحت فولدت أولاداً ثم جاء زوجها المنى جافس النكاح الآخر واعتدت منه وكانت زوجة الأولى كما هي وكان الولد لا يرث لأنه نكحها نكاحاً حلالاً في الظاهر حكمه كحكم الفرائس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما الرجل الجارية حرمت على أبيه وابنه ولا تحرم على أبيه وابنه بالنظر دون النكاح

(باب الطلاق)

قال أبو يوسف عن الأشعث بن سوار عن الحكم عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه كان يقول في الحرامان نوى بينا فبين وان نوى طلاقاً فطلاق وهو ما نوى من ذلك . وإذا قال الرجل كل حل علي حرام فإنما حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول الزوج فإن لم ينعن طلاقاً فليس بطلاق وإنما هي بكفرها . وأن عني الطلاق ونوى ثلاثاً فثلاث وإن نوى واحدة فهو واحدة . وإن نوى طلاقاً ولم ينو عند نفسي واحدة بآنة وكذلك إذا قال لامرأته هي علي حرام . وكذلك إذا قال لامرأته خلية أو برية أو بائنة فالقول قول الزوج وهو ما نوى أن نوى واحدة نفسي واحدة بآنة وإن نوى ثلاثاً فثلاث . بل نقاض عن شريح وإن نوى اثنتين نفسي واحدة بآنة وإن لم ينو طلاقاً فليس بطلاق غير أن عليه البين ما نوى طلاقاً به يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول في جميع ما ذكرته هي ثلاث تطلق لآئته في شيء منها ولا يجعل القول قوله في شيء من ذلك (قال الشافعي) رحمه الله . وإذا قال الرجل لامرأته أنت علي حرام فإن نوى طلاقاً فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق والقول في ذلك قوله مع عبته . وإن لم يرد طلاقاً فليس بطلاق . وبكفر كفارة عينين قياساً على الذي يحرم أمته فيكون عليه فيها الكفارة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم أمته فأقر الله عز وجل لم تحرم ما أحل الله لك تنغي مرضاً أو أوجك وجعلها الله عينا فقال عذري ففرض الله لك تحلة أمتك . وإذا قال الرجل لامرأته أمر لي في بلد فقال قد طلقت نفسي ثلاثاً فإنما حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول إذا كان الزوج نوى ثلاثاً فنفسي ثلاث وإن كان نوى واحدة نفسي واحدة بآنة وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول هي ثلاث ولا يستل الزوج عن شيء (قال الشافعي) . وإذا خبر الرجل امرأته أو لم يسمعها أمرها فطلعت نفسها طليقة فهو علي الرجعة فيها كما علكها أو ابتداء طلاقها . وكان أبو حنيفة يقول في الاختار اختارت نفسها أو واحدة بآنة وإن اختارت زوجاً فطلاقاً وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول إن اختارت نفسها فواحدة علكها الرجعة وإن اختارت زوجاً فطلاقاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى . وإذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق انت بالاولى ولم يكن عليها عدة فتزنها اثنتان وإنما أحدث كل واحدة منهما ما هو به من حلال لغيره . وهكذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . وإذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالقت بالطلاق الأولى ولم يقع عليها التلقين بالثبوت وهذا قول أبي حنيفة . بل نقاض عن ابن الخطاب وعن علي وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وإبراهيم بذلك لأن امرأته ليست عليها عدة فقد بانت منه بالطلاق الأولى وحلت له حال الأثرى أنها لو تزوجت بعد التلقين الأولى قبل أن ينكحها الثانية زوجاً كان نكاحها بائناً فكيف يقع عليها الطلاق وهي ليست بأمرأة وهي امرأته غير موبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول عليها الثلاث التلقينات إذا كانت من الرجل في مجلس واحد على ما وصفت . وإذا شهد شاهد على رجل أنه طلق امرأته واحدة وشهد آخر أنه طلقها اثنتين . فإنما حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول شهادتهما باطلة لأنهما اختلفا في مكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليهما من ذلك طليقة لأنهما اختلفا في مكانها . وهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى . وإذا شهد الرجل لسمع رجلاً يقول لامرأته أنت طالق واحدة وشهد آخر أنه سمع يقول لها أنت طالق اثنتين فهذا شاهدان مختلفان فلا يجوز ولو شهدا فافلا يشهد أن طلق امرأته وقال أحدهما قد

صدقت صدقت
والتي نفسي بيده ما
لحد الا على من جلده
بجلدها عسامة
وغزها عاما (قال

الشافعي) تغافل
علياً وعبد الرحمن فلم
يحدّها حدّها عندهما
وهو الرجم وضائف
عثمان أن لا يحدّها
بحدّها وجلدها مائة
وغزها عاما فلم يرو
عن أحد منهم من
خلافه بعد حدّها باها
حرف ولم يحدّها فيهم
له الا يقولهم المتقدم قبل
فعله قال وقال بعض
من يقول ما لا ينبغي له
أخذل حد عمر مولاة
حالب كذا لم يكن
ليحدّها الا باجماع
أصحاب رسول الله
جهالة بالعلم وجرأة
على قول ما لا يعلم ومن
احتراً (١) على أن يقول
ان قول رجل أو عمل
في خاص من الاحكام
ما لم يحل عنده وعنهم
قال عندنا ما لم يعلم
(قال الشافعي) ونفي
عمر أن لا يتابع أمهات
الاولاد وخالفه على

(١) لعله على أن يقول
في قول رجل الخ تأمل

أثبت الطلاق ولم يثبت عدده وقال ألا تنقض أثبت الطلاق وهو ثلثان منه واحدة لانهما يجتمعان عليها
 * وأطلق الرجل امرأته ثلاثا وقد دخل بها فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك لها السكينة
 والنفقة حتى تنقضي عذتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها السكينة وليس له النفقة وقال أبو حنيفة
 لم وقد قال الله عز وجل في كتابه فأنقضوا عليهن حتى يضمن جملهن وبلغن عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
 عنه أنه جعل للطاعة ثلاثا للسكينة والنفقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأطلق الرجل امرأته ثلاثا
 ولا حبس لها فلهما السكينة وليس لها نفقة وهذا مكتوب في كتاب الطلاق * وإذا ألى الرجل من امرأته
 خلف لا يقر بها شهرا أو شهرا أو ثلاثا لم يقع عليه ذلك إلا بدلاء ولا طلاق لأن عنه كانت على أقل من أربعة
 أشهر حدثنا سعد بن أبي عروبة عن عامر الأحمول عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو
 قول أبي حنيفة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مول من أكره أربعة أشهر بانت بالإبلاء والإبلاء
 تطليقة بآنية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل لا يبذلها أو أربعة أشهر أو أقل لم يسم عليه
 حكم إلا بدلاء لأن حكم الإبلاء إنما يكون بعد مضي الأربعة أشهر فيوم يكون حكم الإبلاء يكون الزوج لا يمين
 عليه وإذا لم يكن عليه يمين فليس حكم الإبلاء وهذا مكتوب في كتاب الإبلاء * وإذا حلف الرجل
 لا يقرب امرأته في هذا البيت أربعة أشهر فزكها أربعة أشهر لم يقربها فيه ولا في غيره فإن أبا حنيفة رحمه
 الله سبحانه يقول ليس عليه في هذا الإبلاء الا ترى أنه أن يقربها في غير ذلك البيت ولا يثبت عليه
 الكفارة وإنما الإبلاء كل عين تمتع الجماع أربعة أشهر لا يستطيع أن يقربها إلا أن يكفر عنه وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا هو مول انتزكت أربعة أشهر بانت بالإبلاء والإبلاء تطليقة بآنية (قال
 الشافعي) رحمه الله وإذا حلف الرجل لا يقرب امرأته في هذا البيت أو في هذه القرية أو في موضع بسمه
 فليس على هذا حكم إلا بدلاء إنما حكم الإبلاء على من كان لا يبذل إلى أن يصب امرأته بحال إلا الزمسه الحنف
 فأما من يقدر على أصابه امرأته بلا حنث فلا حكم للإبلاء عليه * وإذا طاهر الرجل من امرأته فقال أنت
 على كذا شهر أي يوما أو وقتا كثر من ذلك فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو مظاهر بها
 لا يقربها في ذلك الوقت حتى يكفر كفارة الطاهر فإذا مضى ذلك الوقت سقطت عنه الكفارة وكان له أن
 يقربها بغير كفارة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مظاهر منها أو من مضى ذلك الوقت فهو مظاهر
 لا يقربها حتى يكفر كفارة الطاهر (قال الشافعي) رحمه الله وإذا طاهر الرجل من امرأته يوما فاراد
 أن يقربها في ذلك اليوم كفر كفارة الطوار وإن مضى ذلك اليوم ولم يقربها فيه فلا كفارة لظاهر عليه كما
 قلنا في المسئلة في الإبلاء إذا سقطت البين سقط حكم البين والظاهر بين الإطلاق * وإذا ارتد الزوج عن
 الإسلام وكفر فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول بانت منه امرأته إذا ارتد لا تكون مسلمة تحت كافر
 وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي امرأته على حالها حتى يستتاب فإن تاب فهي امرأته وإن أبى قتل
 وكان لها مهرها منه (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ارتد الرجل عن الإسلام فنكاح امرأته موقوف
 فإن رجع إلى الإسلام قبل أن تنقضي عذتها فعلى النكاح الأول وإن انقضت عذتها قبل رجوعه إلى
 الإسلام فقد بانت منه واليمنية ففسخ لإطلاق وإن رجع إلى الإسلام قطعا لم يكن هذا خلافا وهذا مكتوب
 في كتاب المرتد * قال وإذا رجعت المرأة من أهل الإسلام إلى الشرك كان هذا الباب الأول سوا في
 قولها مجمعا غير أن أبا حنيفة كان يقول يعرض على المرأة الإسلام فإن أسلمت خلى سبيلها وإن أبى
 حبست في السجن حتى تنوب ولا تقتل بلغنا ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وكان ابن أبي ليلى يقول
 إن لم تنبقت وبه يأخذ ثم رجع إلى قول أبي حنيفة وكيف تقتل وقد نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن قتل النساء في الحرب من أهل الشرك فهذه مثلهم (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ارتدت المرأة

وغيره ونقض عرى
 الضرب بجمل وثلاثة
 غيره بجمل الضرب
 ستانها من الأبل
 وقال عمرو على وابن
 مسعود وأبو موسى
 الأشعري وغيرهم للرجل
 على امرأته الرجعة
 حتى تظهر من الحصة
 الثالثة وخالفهم غيرهم
 فقال إذا طعن في
 الدم من الحصة الثالثة
 فقد انقطعت رجعت
 عنصام أشياء كثرها
 وصفت فدل ذلك على
 أن قاتل السلف يقول
 برأيه ويخالف غيره
 ويقول برأيه ولا يروى
 عن غيره فيما قال به شي
 فلا ينسب الذي لم يرو
 عنه شي إلى خلافه ولا
 موافقه لأنه إذا لم يقل
 لم يعلم قوله ولو جاز أن
 ينسب إلى موافقه حاز
 أن ينسب إلى خلافه
 ولكن كلا كتب إذا لم
 يعلم قوله ولا الصدق فيه
 الآن يقال ما يصرف
 إذا لم يقل قولاً وفي هذا
 دليل على أن بعضهم
 لا يرى قول بعض حجة
 تنبها إذا رأى خلافها
 وأنهم لا يرون الأثر
 إلا الكتاب أو السنة

عن الاسلام فلا فرق بينها وبين الرجل تستأب فان ثابت والاقتل كما يصنع بالرجل لخلافه هذا بعض
 الناس فقال يقتل الرجل اذا ارتد ولا تقتل المرأة واحتمى شذروا عن ابن عباس لا يثبت أهل الحديث مثله
 وقدرى شبهة بذلك الاسناد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قتل نسوة ارتدن عن الاسلام فلم ير أن
 يتخمس به ادا كان اسناده بالابن ميثم أهل الحديث واحتمى من خلفائنا الذين صلى الله عليه وسلم نهى
 عن قتل النساء في دار الحرب وقال انا نهى عن قتل المشركات الا في المؤمنين فلمؤسسة التي ارتدت عن
 الاسلام اولي أن لا تقتل قيل لبعض من يقول هذا القول قد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 عن قتل الكيبر الفاني وعن قتل الاجير وروي أن أبا بكر الصديق نهى عن قتل الرهبان فمرأتان
 ارتد عن دين أو أجزا تدع قتلهما أو ارتد رجل رهابا تدع قتله قال لا قيل ولم لأن حكم القتل على الردة
 حكم قتل حد لا يصح الوالي تعطيله بخلاف حكم المشركين في دار الحرب قال نعم قلت فكيف احضرت
 بحكم دار الحرب في قتل المرأة لم تر رجعة في قتل الكيبر الفاني والاجير والراهب ثم قلت لسان تدع أهل
 الحرب بعد الفدية عليهم ولا تقتلهم وليس لنا أن تدع مرتدنا فكيف ذهب عليك اقراره في حق المرأة فان
 المرأة تقتل حيث يقتل الرجل في الزنا والقتل * واذا قال الرجل كل امرأتين وجهتهن في طلاق فان
 أحسنه كان يقول هو كما قال وأما امرأتين وجهتهن في طلاق واحدة وبهنا يأخذ وكان ابن أبي ليلى
 يقول لا يضع عليه الطلاق لأنه مقيم فقال كل امرأتين وجهتهن في طلاق واحدة وبهنا يأخذ وأجعل ذلك
 إلى أهل فقروهم ما هم سواهم ويقوم به الطلاق «قال الربيع» الشافعي فيه جواب * قال واذا قال الرجل
 لامرأة أن تزوجني فقلت طالق أو قال انا تزوجتني وكذا وكذا من أجل امرأته في طلاق أو قال كل
 امرأتين وجهتهن قربة كذا وكذا فهي طالق أو من بنى فلان فهي طالق فهما جميعا كانا فقولان اذا تزوج
 ثالث فهي طالق وان تدخل بها فان أحسنه كان يقول لها مهر ونصف مهر مهر بالسخول ونصف مهر
 بالطلاق الذي وقع عليها قبل السخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر وبقول فيه منافي
 قولهما جميعا * قال واذا انفذ الرجل امرأته وقد وطئت وطأ حراما قبل ذلك فان أحسنه كان يقول
 لا حد عليه ولا لعان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد * ولو فقهنا غير وجهه لم يكن عليه حد
 في قول أبي حنيفة وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد ينبغي في قول ابن أبي ليلى أن يكون مكان الحد العان
 (قال الشافعي) واذا وطئت المرأة وطأ حراما بعد ما بدأ عنها الحد فيه ففقهنا وجهه لم يكن عليه حد
 واتنى من وادهو عن بينهما لان الولد لا يلقى الابن وان فقهنا غير حامل بالوطء الاول أو برغايه فلا حد
 عليه وعليه التعزير وكذلك ان فقهنا باحني فقال عني ذلك الوطء الذي هو محرم فلا حد عليه وعليه التعزير
 * واذا قال الرجل لامرأته لا حاح لي فيك فان أحسنه كان يقول ليس هذا الطلاق وان أراد به الطلاق
 وبه يأخذ وقال أبو حنيفة وكيف يكون هذا طلاقا وهو بمنزلة الاستنكاح ولا يرسل ولا يهول ولا أحسن
 فليس في شيء من هذا طلاق (قال الشافعي) واذا قال الرجل لامرأته لا حاح لي فيك فان قال لم يرسل طلاقا
 فليس بطلاق وان قال ارتدت طلاقا فهو طلاق وهي واحدة الا أن يكون أراد استنكاحا ولا يكون طلاقا
 الا أن يكون أراد به ايقاع طلاق فان كان انما قال لأحايه فيك سأوقع عليك الطلاق فلا طلاق حتى
 يوقعه بطلاق غيره هذا * واذا انفذ الرجل وهو عبد امرأته وهي حرة وقد اعتق نصف العبد أحد الشريرين
 وهو يبيح الآخر في نصف قيمته فان أحسنه رضي الله تعالى عنه كان يقول هو عبد ماني عليه شيء من
 السعاية وعليه حد العبد وكان ابن أبي ليلى يقول هو حر وعليه العان وبه يأخذ وكذلك لو شهد شهادة
 أبطلها أبو حنيفة وأجازها ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعبد العبد والامة في كل شيء
 حد العبد والامة حتى تكمل فيهما جباة الحرية ولو بقي سهم من أنفسهم فهو رقيق (قال الشافعي)

وأهم لم يذهبوا فدان
 شاء الله أن يكون
 خاص الاحكام كلها
 اجما كما جاعهم
 على الكتاب والسنة
 وجل الفرائض وأهم
 كانوا اذا وجدوا كتابا
 أو سنة اجوا كل واحد
 منه ما تآتوا وما يحتمل
 فقد يحتفظون وكذلك
 اذا قالوا فيما لم يعلموا
 فيه سنة اختلفوا (قال
 الشافعي) رضي الله عنه
 وكفى حجة على أن دعوى
 الاجماع في شكل
 الاحكام ليس كما ادعى
 من ادعى ما وضعت من
 هذا وقتنا له كدونه
 وحجته أنه لم يدع الاجماع
 فيما سوى جل الفرائض
 التي كلفتها العامة أحد
 من اصحاب رسول الله
 ولا التابعين ولا القرن
 الذين بعدهم ولا
 القرن الذين يلونهم
 ولا عالم عتسه على ظهر
 الارض ولا أحد نسبته
 العامة على العلم الا حينا
 من الزمان فان قائلا
 قال فيه عمنى لم أعلم
 أحدا من أهل العلم
 عرفه وقد حفظت عن
 عددهم ابطاله ومضى
 كانت علمت من أهل

وكذلك لا يحسد حتى تكمل فيه الحرية ولا يقص له من جرح حتى يستكمل العبد الحرية ، ولو قل رجل
هذا العبد الذي يسي في نصف قيمته لم يكن عليه حد في قول أبي حنيفة لأنه بمنزلة العبد وكان على قاذفه الحد
في قول ابن أبي ليلى ، وبه يأخذ ، ولو قطع هذا العبد يد رجل يستعمله لم يكن عليه القصاص في قول أبي حنيفة
وبه يأخذ وهو بمنزلة العبد وكان عليه القصاص في قول ابن أبي ليلى وهو بمنزلة الحر في كل قليل ، وكثيراً ما وجد
أشهاداً أو غير ذلك وهو في قول أبي حنيفة بمنزلة العبد ما دام علمه درهم من قيمته وكذلك هو في قولهما
جميعاً لو اعتق خرم من مائة جزء أو بقي عليه خرم من مائة جزء من كتابه ما شاء الله تعالى ، وإذا كانت أمة
بين اثنين ولها زوج عبد أعقها أحد موليا وقضى عليها بالسعاية لا تحرم لم يكن لها خيار في النكاح في
قول أبي حنيفة حتى تفرغ من السعاية ونعتى وكان لها الخيار في قول ابن أبي ليلى يوم يقع العتق علماً وبه
يأخذ ، ولو طلق يومئذ كانت عذتها وطلاقها في قول أبي حنيفة عذرة أمة وطلاق أمة ، وكانت عذتها
وطلاقها في قول ابن أبي ليلى عذرة وطلاق حرة ولو لم يكن لها زوج وأرادت أن تزوج لم يكن لها ذلك
حتى ياذن الذي له عليها السعاية فهي في قول أبي حنيفة بمنزلة الأمة في قول ابن أبي ليلى بمنزلة الحرة (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ، وإذا كانت أمة تحت عبد لم يكن لها الخيار حتى تكمل فيه الحرية فمدم تكل فيها
الحرية فلهما الخيار فإن طلقته لم تكل فيها الحرية كانت عذتها عذرة أمة وحكمها في كل شيء حكم أمة
، وإذا قال الرجل لأمرأته أنت طالق إن شاء فلان وفلان غائب لا يدري أحي هو أم ميت أو فلان ميت
قد علم بذلك ، فإن أباحت في رحمه الله تعالى كان يقول لا يقع عليها الطلاق وبهذا يأخذ ، وكان ابن أبي ليلى
يقول يقع عليها الطلاق ، قال أبو حنيفة وكيف يقع عليها الطلاق ولم يشأ فلان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا قال الرجل لأمرأته أنت طالق إن شاء فلان وفلان ميت قبل ذلك أو مات فلان بعدما قال ذلك وقبل أن
يشأ فلا تكون طالقا أبداً بهذا الطلاق ، إذ لو كان فلان حاضراً حاول أن يشأ لم يطلق وانما يتم الملاق بمشيئة
فإن مات قبل أن يشأ علمنا أنه لا يشأ أبداً ولم يشأ قبل قطعي بمشيئته ، وإذا قذف الرجل امرأته وقامت لها
الجنة وهو يحد فإن أباحت كان يقول لا لعن وبه يأخذ ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا لعن ويضرب
الحدة ، وإذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فإن أباحتها كان يقول ليس هذا بقرار
بالنكاح إنما امرأته بقرارها فكيف يكون هذا بقرار بالنكاح وبه يأخذ ، وكان ابن أبي ليلى يقول هذا
أقرار بالنكاح (قال الشافعي) ، وإذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فلا يس هذا بقرار
بالنكاح من مولاه في قول من يقول إن أحازمه وولاه فالتكاثير يجوز ، وأما في قولنا أو أحازمه فالمولى لم يجز لأن
أصل ما ذهب إليه أن كل عقد نكاح وقعت والجاء لا يحل أن يكون فيها أو أحازمه فلا يس هذا بقرار
لأنه لا يجوز إلا أن يتحد ومن أحازها بإجازة أحد بضعها فإن لم يجزها كانت مقسوخة تحت علمه أن يحرز أن
ينكح الرجل المرأة على أنه بتليار وعلى أنها بتليار والخيار لا يبرأه من ذلك في النكاح كما يجوز في البيع
، وإذا طلق الرجل امرأته طليقة بائة فأراد أن يتزوج في عذتها حاسمة ، فإن أباحت في رحمه الله تعالى
كان يقول لا يجب ذلك وأكرهه ، وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ، وإذا طلق الرجل امرأته بثلث أو بغير نكاح كان له أن ينكحها في العدة ، وكان له أن كان
لا يجد طولاً لحرته وتوافى العتق على نفسه أن ينكح أمة مسلمة لأن الفاروق قال لا رجعة له عليها غير زوجة
، وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وهو مرض فإن أباحت في رحمه الله تعالى كان يقول إن مات بعد
انقضاء العدة فلا ميراث لها منه ، وبه يأخذ ، وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث ما لم تزوج (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ، وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وطلقة لم يكن له في غيرها غير ما عزم مرض ثم مات بعد
انقضاء عدها فإن عامة أصحابنا يذهبون إلى أن لها منه الميراث ما لم تزوج ، وقد شافنا في هذا بعض الناس

العلم في دهر بالبدان
على شيء وعامة قتلهم
قبل يحفظ عن فلان
وفلان كذا ولم يملهم
مخالفوا وأخذ به ولا نزع
أنه قول الناس كاهم
لأننا لا نعترف من قاله
من الناس إلا من
بمعناه منه وأعنه قال
وما وصفت من هذا
قول من حفظ عنه
من أهل العلم نما
واستدللاً (قال
الشافعي) رضي الله
عنه والعلم من وجهين
اتباع واستنباط
والاتباع اتباع كتاب
فإن لم يكن فسنه فإن لم
تكن فقول عامة من
سلفنا لا نعلم له مخالفنا
فإن لم يكن فقياس على
كتاب الله عز وجل فإن
لم يكن فقياس على
سنن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فإن لم
يكن فقياس على قول
عامة سلفنا لا مخالفه
ولا يجوز القول إلا
بالقياس وإذا قاس من
له القياس فاستخفوا
وسم كلاً أن يقول ببلغ
اجتهاده ولم يسعه
اتباع غيره فيما أدى

السه اجتهاده بخلافه
والله أعلم

(باب أكل الضب)

« حدثنا الربيع »

قال أخبرنا الشافعي

قال أخبرنا مالك عن

نافع عن ابن عمر أن

رسول الله صلى الله

عليه وسلم سئل عن

الضب فقال كنت

بأسكنه ولا يحرمه

أخبرنا سفيان بن عيينة

عن عبد الله بن دينار عن

ابن عمر عن النبي نحوه

« أخبرنا مالك عن ابن

شهاب عن أبي أمامة

سهل بن حنيف عن ابن

عباس « قال الشافعي

أشك » قال مالك عن

ابن عباس عن خالد بن

الوليد أو عن ابن عباس

وخالد بن الوليد

أنهما دخلا مع النبي

صلى الله عليه وسلم

بيت ميمونة فأتى بضب

محمود فأهوى إليه

رسول الله بيده فقال

بعض النسوة اللاتي

في بيت ميمونة أخبروا

رسول الله ما ريدان

يا كل فقاهي أو ضب

يا رسول الله فرفع رسول

الله يده فقلت أحرأموه

بأقويل فقال أحدهم لا يكون لها ميراث في عدة ولا في غير عدة وهذا قول ابن الزبير وقال غيره هي ترثه
ما لم تنقض العدة ورواه عمر بن أسناد لا يثبت مثله عند أهل العلم بالحديث وهو مكتوب في كتاب الطلاق
وقال غيره ترثه وإن تزوجت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا ترثه شئونة في عدة كانت أو غير عدة وهو قول
ابن الزبير وعبد الرحمن طلق امرأته أثناء الله على أنها لا ترث وأجمع المسلمون أنه إذا طلقها ثلاثا ثم أتى
منها لم يكن مولى وإن فشاها لم يكن متظاهرا وإذا فشاها لم يكن له أن يلاعها ويبرأ من الحدة وإن ماتت
لم يرثها فلما أجمعوا جمعاً أنها أجنبية من معالي الأزواج لم ترثه وإذا طلق الرجل امرأته في حصة ثلاثا
بغير ذلك الزوج وأدعته عليه المرأة ثم مات الرجل بعد أن استخلفه القاضي فإن أجنبية فرضي الله
عنه كان يقول الميراث لها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول للميراث إلا أن تقر بميمونة أنه كان يطلقها
ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعت المرأة على زوجها أنها طلقها ثلاثا البتة فالحق له القاضي بعد
انكراؤه ودعا عليه ثم مات لم يرثها وإن تزوجت شيا كان تعلم أنها صداقة ولا في الحكم بحال لا مات
أنها غير زوجة فإن كانت تعلم أنها كذبته حل لها فيما بينها وبين الله أن ترثه وإذا خلا الرجل بامرأته
وهي حاضرة أو وحى مرضتها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فإن أجنبية فرض الله تعالى كان يقول لها نصف
المهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها المهر كاملا وإذا قال الرجل لامرأته إن ضمنك البتة امرأته
فأنت طالق واحدة قطعها فبانت منه وانقضت العدة ثم تزوج امرأته أخرى ثم تزوج ثالثة لم أعتلى حلف
عليها فإن أجنبية كان يقول لا يقع عليها الطلاق من قبل أنه لم يضمها لها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول يقع عليها الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته إن ضمنك البتة امرأته
فأنت طالق ثلاثا قطعها وانقضت عذبتها ثم نكحها غيرها ثم نكحها بعد ذلك فأطلقها عليها وهو يضم
إليها امرأته لأنها ضمنها هي امرأته وإذا قال الرجل إن تزوجت فلا نفقة هي طالق فزوجها على مهر سعي
ودخل بها فإن أجنبية فرض الله تعالى على كان يقول هي طالق واحدة وأنه وعليها العدة ولها مهر ونصف
نصف من ذلك بالطلاق ومهر بالخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر بالطلاق وليس
لها بالخول شئ ومن حصة في ذلك أن رجلا أتى من امرأته فقدم بعد أربعة أشهر فدخل بامرأته ثم أتى
ابن مسعود فأمره أن يضبطها فخطبها وأصدقها صداقا فاستقبلها ولم يبلغنا أنه جعل في ذلك الوطء صداقا ومن
جهة أبي حنيفة أنه قال قد وقع الطلاق قبل الجماع فوجب لها نصف المهر وحامها شبهة فعليه المهر ولولم
أجعل عليه المهر جعلت عليه الحد وقال أبو حنيفة كل جامع بدرا فله الحد فبصدق لابن من الصدق إذا
درأت الحد وجب الصدق وإذا لم أجعل الصدق فلا بمن الحد قال أبو يوسف حدثني محمد بن حماد
عن إبراهيم أنه قال فيه لهما مهر ونصف مهر مثل قول أبي حنيفة وإذا قال الرجل لامرأته إن دخلت الدار
فأنت طالق إن شاء الله فدخلت الدار فإن أجنبية وابن أبي ليلى قال لا يقع الطلاق ولوقال أنت طالق إن شاء
الله ولم يقل إن دخلت الدار فإن أجنبية فرض الله عنه قال لا يقع الطلاق وقالوا لا أول وسوا به
يأخذ أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في ذلك لا يقع الطلاق ولا العتاق وأخبرنا عبد الملك بن
أبي سليمان عن عطية بن أبي رياح أنه قال لا يقع الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل
لامرأته أنت طالق إن شاء الله تعالى فلا خلاف ولا عتاق وإذا طلق الرجل امرأته واحدة فانقضت عذبتها
فترجعت وجاؤا بدخل بها ثم طلقها ثم تزوجها الأول فإن أجنبية قال هي على الطلاق كله وبه يأخذ
وقال ابن أبي ليلى هي على ما بقى (قال الشافعي) وإذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فانقضت عذبتها
ونكح زوجا غيره ثم أصابها ثم طلقها أو مات عنها فانقضت عذبتها فكسحت الزوج الأول فمضى عنده على
ما بقى من الطلاق يهدم الزوج الثاني والثالث ولا يهدم الواحدة ولا اثنتين وقولنا هذا قول عمر بن الخطاب

رضي الله تعالى عنه وعدد من كبار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد انفلقوا بعض هذا بعض الناس فقال
أخذهم الزوج ثلاثاً هدموا واحدة واثنين وأخبر يقول ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وأئنا نقول من أين
زعمنا أن الزوج هدم الثلاث ولا يهدم ما هو أقل منها قلنا زعمنا ما لا ينبغي لأحد أن يدفعه قال
ما هو قلنا حرّم الله بعد الثلاث حتى تتكسر زواجره وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل
أن لا تكاح الذي أحله الله به بعد الثلاث أصابة الزوج وكانت محرمة قبل الزوج لا تحل بحال إلا بالزوج
فكان الزوج يحكم هدم الثلاث لهذا المعنى وكانت في الواحدة والثنتين حلالاً فربك الزوج ها هنا حكم
فرعنا أنه يهدم حيث كانت لا تحل له إلا به وكان حكمه قائماً ولا يهدم حيث لا حكم له وحيث كانت حلالاً
بغيره وكان أصل العقول أن أحد الأهل يفعل غير شيء فلما أحل الله بفعله غير ما أحلناه حيث أحل
الله ولم يحرم أن يفسد عليه ما أحله لو كان الأصل للعقول فيه وقد رجع إلى هذا القول محمد بن الحسن
بعد ما كان يقول يقول أبي حنيفة والله أعلم

(باب الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقيم الحد على الكفر وجعل مائة جلدة فإن أبا حنيفة رحمه الله
تعالى كان يقول لأنفسه من قبل أنه يلقن عن علي بن أبي طالب أنه سمى عن ذلك وقال كفى بالثاني فتنة وبه
ياخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يني سنة إلى بلد غير البلد الذي فيه روى ذلك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعن أبي بكر وعلى رضي الله عنهما (قال الشافعي) وينبغي الزايمان بالكران من موضعهما
الذي زياهما إلى البلد غير بعد ضرب مائة وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم الزايم وأبو بكر وعمر وعثمان
وعلى رضي الله تعالى عنهم وقد سأل بعض الناس وهذا مسكوب في كتاب الحدود به جبهه وإذا زاني
المشركان ودعا بيان فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال ليس على واحد منهما الرجم وكان ابن أبي ليلى يقول
عليهما الرجم وروى ذلك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
رجم يهود يابوسودية به يأخذ أبو يوسف قال أبو حنيفة لا تقام الحدود في المساجد وروى ذلك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول تقام الحدود في المساجد وقد فعل ذلك
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نكح السائل أهل الكلب ورضوا أن يحكم بينهم فترافعوا في الزنا وأقرروا
به رجنا للثيب وضرباً بالسكامة ونفي سنة وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين زنا وهو
معنى كتاب الله تبارك وتعالى فإن الله عز وجل يقول لنبيهم صلى الله عليه وسلم وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط
وقال وإن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا يجوز أن يحكم بينهم في شيء من الدنيا إلا يحكم المسلمون لأن حكم الله
واحد لا يختلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تقام الحدود في المساجد وإذا وطئ الرجل حارة
أمة فقال ظننت أنها تحل لي فإن أبا حنيفة كان يقول بدعته الحد فإذا أقر بثلاث في مقام واحد أربع
مرات لم يحسب به يأخذ وعليه المهر وقال ابن أبي ليلى وأنا سمع أقرت على رجل أنه وطئ حارة أمة فقال له
أوطئها قال نعم فقال له أوطئها قال نعم فقال له أوطئها قال نعم قال له أوطئها قال نعم قال له أوطئها
لست فأمرت به فخذ الحد وأمرت بالحلواز فأخذه بيده فخرجهم من باب الجسر فقيا (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا أصاب الرجل حارة أمة وقال ظننتها تحل لي أخلف ما وطئها إلا وهو براها حللاً لا يدرى عنه الحد
وأغرم المهر فإن قال قد علمت أنها حرام على قبل الوطء ثم وطئها أحد ولا يقبل هذا إلا من أسكن فيه أنه
يجهل مثل هذا فأما من أهل الفقه فلا قال أبو حنيفة ليس ينبغي لها أن يقول له أفعلت ولا توجب عليه
الحد بأقرار أربع مرات في مقام واحد ولو قال وطئت حارة أمة في أربعة وألمن لم يكن عليه حد لأن
الوطء قد يكون حلالاً وحراماً فم يقر هذا بأمرنا والله أعلم

قال لا ولكنه لم يكن
بأرض قوسى فأحدث
أعافه قال خالفة فاحترمه
فأكرمه ورسول الله صلى
الله عليه وسلم ينظر
(قال الشافعي) وحديث
ابن عباس موافق
لحديث ابن عمر أن
رسول الله امتنع من
أكل الضب لأنه أعافه
لأنه حرمة وقد امتنع

من أكل العقول ذوات
الرجل لأن جبريل
يكلمه وعلفه أعافه لا يحرم
لها وقول ابن عمر إن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال لست بأكله يعني
نفسه وقد بين ابن عباس
أنه أعافه وقال ابن عمر
إن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ولا يحرمه قال
جاءه عن ابن عباس ينها
وان كان معنى ابن عمر
أين منه قال لست
أحرمه وليس حراماً
ولست آكله نصير
وأكل الضب حلال
وإذا أصابه الحمر فدهاه
لأنه سيديو كل

(باب الجمل والمفسر)

حدثنا الربيع
قال قال الشافعي قال
الله عز وجل فإذا أنزلن

(اختلاف على عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما)

(أبواب الوضوء والغسل والتيمم)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن شعبة عن عمرو بن مرة عن زاذان قال سألت رجلا من بني عبد الله عن الغسل فقال اغتسل كل يوم إن شئت فقال لا الغسل الذي هو الغسل قال يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وهم لا يرون شيئا من هذا وأجاب « أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن خالد بن أبي اسحق أن عبد الله رضي الله عنه قال في التيمم ضربة للوجه وضربة للكتفين هكذا يقولون ضربة للوجه وضربة للكتفين إلى المرفقين »

(باب الوضوء)

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي السواد عن ابن عبد خمر عن أبيه قال توضأ على رضى الله تعالى عنه فغسل ظهر قدميه وقال لا أتدبر أتسترسول الله صلى الله عليه وسلم عسع ظهر قدميه فكتفت أن ما خلفها أحق أو معاوية عن الأعمش عن أبي ثعلبة قال رأيت عبد الله رضي الله عنه يال ثم توضأ ومسح على النعلين ثم دخل المسجد فغسل عليه وصلى ابن مهدي عن سفيان عن حميد بن زيد بن وهب أنه رأى عبد الله رضي الله عنه فغسل ذلك ابن مهدي عن سفيان عن الزبير بن عدي عن أنس بن مالك بن سويد بن غفلة أن عبد الله رضي الله عنه فعل ذلك محمد بن عبد بن محمد بن أبي أسيد عن معقل بن عمرو عن أبيه قال فعل ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولست أؤايلهاهم ولا أحد فعله يقول بهذا من الثقلين خلا بن عبد الله الواسطي عن عطام بن السائب عن أبي بصير عن علي رضي الله عنه في الفأرة تقع في البرفت فتورق قال نزع حتى تغلبهم قال ولست أؤايلهاهم نقول بهذا أما نحن فنقول بغيره وبنوع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الماء قتلين لم يعمل نجسا وأما هم فيقولون يزح منعا عشرة أو ثلاثون دلوا عمرو بن الهيثم عن شعبة عن أبي اسحق عن ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه قال قلت لرسول الله بأبي أنت وأمي إن أرى قذمت قال اذهب فواره فقلت أنه مات مشركا قال اذهب فواره فواره ثم أتته قال اذهب فاعتسل وهم لا يقولون بهذا هم يزعمون أنه ليس على من مس ميتا مشركا غسل ولا وضوء عمرو بن الهيثم عن الأعمش عن إبراهيم بن أبي عبيدة عن عبد الله قال القبلة من الرأس وفيها الوضوء عن شعبة عن حماد عن طارق عن عبد الله مثله وهم يخالفون هذا فيقولون لا وضوء من القبلة ونحن نأخذ بأن في القبلة الوضوء وقال ذلك ابن عمرو وغيره وعن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عبد الله أنه قال الماء من الماء (قال الشافعي) ولست أؤايلهاهم نقول بهذا نقول إذا ما من الحائض الحائض فقد وجب الغسل وهذا القول كان في أول الإسلام ثم نسخ (قال الشافعي) أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال الجنب لا تيمم وليسوا يقولون بهذا ويقولون لا تيمم أحدا يقول به ونحن زعمنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الجنب أن ييمم ورواه ابن علية عن عوف الأعرابي عن أبي بصير عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلا أصابته جنباته أن ييمم ويصلي (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن الحارث بن الأزيم قال سمعت ابن مسعود يقول إذا غسل الجنب رأسه بطمى فلا يصبه غسلا وليسوا يقولون بهذا يقولون ليس الخطمي يظهر وإن نال الماء الطهور إنما الطهور الماء معضا فأما غسل رأسه بالماء بعد الخطمي أو قبله فأما الخطمي فلا يظهر وحده

الاشهر الحرم فاقنوا

المشركين حيث

وجدتوهم الآية

وقال الله جل ثناؤه

وقاتلوهم حتى

لا تكون فتنة ويكون

الدين كله لله » أخبرنا

عبد العزيز بن محمد عن

محمد بن عمرو بن علقمة

عن أبي سلمة عن أبي

هريرة أن النبي قال

لا أزال أقاتل الناس

حتى يقولوا لا إله إلا الله

فإذا قالوها فقد عصوا

معي دماءهم وأموالهم إلا

بحقها وحسابهم على

الله » حدثنا الربيع

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا الثقة عن ابن

شهاب عن عبد الله

ابن عبد الله عن أبي

هريرة أن عمر قال لابي

بكر فبينما منع الصدقة

اليس فقال رسول الله

لا أزال أقاتل الناس

حتى يقولوا لا إله إلا الله

فإذا قالوها فقد عصوا

معي دماءهم وأموالهم

إلا بحقها وحسابهم

على الله فقال أبو بكر

ههنا من حقها

يعني منهم الصدقة

وقال الله قاتلوا الذين

لا يؤمنون بالله ولا باليوم

(أبواب الصلاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد عن عقيب
عن ابن الحنفية أن علياً رضي الله تعالى عنه أخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة
الوضوء وتحريم التكبير وتحليله التسليم وهذا قول نحن لا يحرم الصلاة إلا بالتكبير وقال صاحبهم يحرم
جهاً في التكبير والتسليم ورجع صاحباه إلى قولنا وقولنا لا تنقض الصلاة إلا بالتكبير فمن عمل علاماً
يفسد الصلاة فمباين أن يكبر إلى أن يسلم فقد أفسدها فمباين أن يكبر إلى أن يجلس قدر التسليم (قال
الشافعي) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي إسحق عن عامر بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا
وجد أحدكم في صلاته في بطنه رزاً أو فياً أو رعاء فليصرف فليشوا فأن تكلم مستقبل الصلاة وإن لم يتكلم
احتسب بما صلى وليسوا يقولون بهذا يقولون يصرف من الرز وإن انصرف من الرعاء فصلاة تامة
وبغالب القوة في بعض قوته وبما يقوته في بعضه وإن كانوا يبتنون هذه الآية فليزعمهم أن يقولوا في الرز
ما يقولون في الرعاء لأنه لم يخالفه في الرز غير من أهل البيت صلى الله عليه وسلم علمه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا هشيم عن حصين قال حدثنا أبو ثعلبة قال كان علي رضي الله عنه يخبر رجلاً من بني تميم
التي تأسير الصبي يقول الصلاة فإذا قام الناس قال ثم ساعة التز هذه فإذا طلع النجى صلى ركعتين
ثم أقبلت الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شيبان بن غرقدة عن حبان بن الحرث
قال أئبت علياً رضي الله عنه وهو معسكر بدر أبي موسى فوجدته يلطم فقال إن فعلك قتلني أريد
الصوم فقالوا يا أبا ريد قد نوت فأكلت فلباغ قال يا ابن السباع أهدم الصلاة وهذا خبران عن علي
رضي الله عنه كلاهما ثبت أنه كان يفعل بأقصى غاية التخليص وفيه مخالفة فيقولون يسفر بالقميص أشد
الأسفار ونحن نقول بالتخليص وهو يوافق ما روينا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في التخليص (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا هشيم وغيره عن ابن حبان التميمي عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال
لا صلاة لغير المسجد إلا في المسجد قبل ومن جار المسجد قال من أسمعته المنادي ونحن وهم يقولون يجب
لن لا عذر له أن لا يضاف عن المسجد كان صلى فصلاته تجزئ عنه الأله فترك موضع الفضل (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا وكيع عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن زاذان أن علياً رضي الله عنه
كان يفعل من الجملة ولنا ولا إنهم يقولون بهذا (قال الشافعي) أخبرنا ثوري عن عمران بن سليمان
عن حكيم بن سعد أن رجلاً من الخوارج قال لعلي رضي الله عنه ولقد أوحى إليك والي الذين من قبلك الآية
فقال علي رضي الله عنه فأصبران وعد الله حق ولا يستغفل الذين لا يؤقنون ووراءهم وهم يقولون من
فصل هذا يريد به الجواب فصله فأسد (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي إسحق عن عامر
بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال إذا ركعت فقلت اللهم للركعت والركعتين ولك أسأت وبلغ
أمنت وعليك توكلت فقد تم ركوعك وهذا عندهم كلام يفسد الصلاة وهم يكرهون هذا وهذا عندنا
كلام حسن وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يكرهون هذا ونحن نأمر بالركوع وهم يكرهونه (قال
الشافعي) أخبرنا ابن علية عن عبد الله بن الحنفية عن عبد الله بن الحنفية عن علي رضي الله
تعالى عنه كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي ولرجلي وعاتدي واجبرني وزاد ابن علية عن شعبة عن
أبي إسحق ونسب أسناده وهم يكرهون هذا ولا يقولونه (قال الشافعي) أخبرنا هشيم عن غيرته عن أبي
رزين أن علياً رضي الله عنه كان يسلم عن عينه وعن شماله سلاماً عليك سلاماً عليك (قال الشافعي) أخبرنا
ابن علية عن شعبة عن الأعمش عن أبي رزبن عن علي رضي الله عنه أنه ساء وليسوا يأخذونه وبز يدون

الآخر ولا يجسر من
ما حرم الله ورسوله الآية
أخبرنا الثقة عن
محمد بن أبي عن علقمة
ابن مرثد عن سليمان بن
بريدة عن أبيه أن رسول
الله كان إذا بعث جيشاً
أمر عليهم أميراً وقال
فلذا لقت عدوكم
المشركين فادعهم إلى
ثلاث شلال أو ثلاث
خصال «شك علقمة»
ادعهم إلى الإسلام
فإن أسألك فاقبل
منهم وكف عنهم وادعهم
إلى التحول من دارهم
إلى دار المهاجرين
وأخبرهم أنهم هم أهلها
أن لهم ما للمهاجرين
وأن عليهم ما عليهم فإن
اختاروا الضام في دارهم
فأخبرهم أنهم كأعراب
المسلمين يحرم عليهم
حكم الله كما يحرم على
المسلمين وليس لهم في
التي متى الآن يجاهدوا
مع المسلمين فإن لم
يجيبوك إلى الإسلام
فادعهم إلى أن يعطوا
الحسنة فإن فعلوا
فأقبل منهم ودعهم
وإن أبوا فاستعن
بالله وقتلهم (قال
الشافعي) وليست واحدة

فيه ورجعنا لله وبركاته (قال الشافعي) أخبرنا ابن مهدي عن صفيان عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن معقل أن علياً رضي الله عنه تنقّب القريب يدعو على قوم باسمائهم وأسماعهم فنقلنا أميين هشيم عن رجل عن ابن معقل أن علياً رضي الله عنه كنت بهم فسمعنا على قوم يقول اللهم العن فلاناً بائناً وفلاناً خائناً عذفراً وهم يفسدون صلاة من دعا الرجل باسمه أو دعا على رجل فسماه باسمه ونحن لا نقضيه بهذا أصلاً لأنه يشبه ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن الحباب عن صفيان عن أبي إسحق عن الحرث عن علي رضي الله عنه أن رجلاً قال في حليته لم أقرأ قال أتمسك الركوع والجمود قال نعم قال تمت صلاتك وهم يقولون بهذا ويرجون أن عليه إعادة الصلاة هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه قال أقرأ فيما أدركت مع الإمام وهم لا يقولون بهذا يقولون أعما يقرأ فيما يقضى لنفسه فاما هو ورواه الإمام فلا قراءة عليه ونحن نقول كل صلاة صليت خلف الإمام والإمام يقرأ في الصلاة لا يسمع فيها أقرأها هشيم ويزيد عن حجاج عن أبي إسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه في امام صلى يغير وضوءه قال يعيدون لا يعيدون وهذا ما وقع للسنة ورواه يان عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ماثان عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار إليهم ثم رجع وعلى جلده أثر الماء (قال الشافعي) أخبرنا وكيع عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن زيد يسمو على الأسود بن صفيان عن محمد بن عبد الرحمن بن زويان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا جاحد بن سلمة عن زيد بن الأعمى عن الحسن عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا ابن علي عن ابن عون عن ابن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال في كتب جئنا نبيت (قال الشافعي) أخبرنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا أحدث في صلاة بعد السجدة فقد تمت صلاته ولست أؤاها بهم نقول بهذا أما نحن فنقول انقضاء الصلاة بالسلم لا بدليل الذي رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هم فيقولون كل حدث يفسد الصلاة الأحاديث كان بعد التشهد أو أن يجلس مقدار التشهد فلا يفسد الصلاة (قال الشافعي) أخبرنا هشيم عن أصحابه عن أبي إسحق عن أبي الخليل عن علي رضي الله عنه أنه كان إذا افتتح الصلاة قال لا إله إلا أنت سبحانك فقلت نفسي فاغفر لي لأنه لا يغفر الذنوب إلا أنت وجهت وجهي الذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وقدر وينا من حديثنا عن علي رضي الله عنه عن أبي هريرة عن موسى بن عبيدة عن عبيد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع يقول وجهت وجهي الذي فطر السموات والأرض «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبيد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وهم يخافونه ولا يقولون منه بحرف يقولون إن سبحانك اللهم وبحمدك كلام «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي عن وكيع عن الأعمش عن أبي إسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه كان إذا تشهد قال بسم الله وبالله وليسوا يقولون بهذا وقد روينا عن علي رضي الله عنه فيه كلام كثيرهم يكرهونه «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن صفيان عن السدي عن عبيد الله بن علي رضي الله عنه فقرأ في الصبح بسم اسم ربك الأعلى فقال سبحان ربّي الأعلى وهم يكرهون هذا ونحن نستحبهم وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء يشبهه «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله عنه كره الصلوة في جلود الثعالب ولست أؤاها بهم نقول بهذا بل نقول نحن وإياهم لا بأس بالصلوة

في جلوس الثعالب اذا ديفت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن أبوب
 عن سعيد بن جبر عن علي رضي الله عنه في المسحاة تقتل لكل صلاة ولنا ولا ياهاهم نقول بهذا ولا أحد
 عليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن منصور عن هلال
 عن وهب بن الأحمق عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد العصر إلا أن
 تصلوا الشمس مرتفعة ولنا ولا ياهاهم ولا أحد علماء يقول بهذا بل شكره جمعا الصلاة بعد العصر والصبح
 نافلة ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحق عن عاصم عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي بركل صلاة ركعتين إلا العصر والصبح وهذا مخالف الحديث الأول « أخبرنا الربيع »
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة قال كنا مع علي
 رضي الله تعالى عنه في سفر فمضى العصر ثم دخل فسماطه فضلى ركعتين وعنده الأحاديث بخلاف بعضها
 بعضها كان علي بن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يصلي بعد العصر والصبح فلا يشبه هذا
 أن يكون صلى ركعتين بعد العصر وهو يرى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصليهما

(باب الجمعة والعيد بن)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحق قال رأيت
 علي رضي الله عنه يخطب نصف النهار يوم الجمعة ولنا ولا ياهاهم نقول بهذا نقول لا يخطب إلا بعد زوال
 الشمس وكذلك رويناه عن عمرو بن غيره « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جند
 ابن عبد الرحمن الرؤاسي عن الحسن بن صالح عن أبي إسحق قال رأيت علي رضي الله عنه يخطب يوم الجمعة
 ثم يجلس حتى فرغ ولنا ولا ياهاهم نقول بهذا نقول يجلس إلى بين الخطبتين ويقول يجلس على
 المنبر قبل الخطبة وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا ثمر بن عبد الرحمن بن العباس بن ذريح عن الحرث بن ثور أن علي رضي الله عنه صلى الجمعة ركعتين
 ثم اتفقت إلى القوم فقال أعوا ولنا ولا ياهاهم ولا أحد يقول بهذا ولست أعرف وجهه هذا إلا أن يكون يرى
 أن الجمعة عليه هو ركعتان لأنه يخطب وعليهم أربع لأنهم لا يخطبون فإن كان هذا مذهب فليس يقول
 بهذا أحد من الناس « قال الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي حصين
 عن أبي عبد الرحمن أن علي رضي الله عنه قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها ركعتان
 ولنا ولا ياهاهم نقول بهذا أما نحن فنقول يصلي أربعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن منال عن عباد بن عبد الله أن عليا كان يخطب على منبر من أجزأه
 الأشعث وقد استأهل المسجد وأخذوا بحالهم فجعل يخطب حتى دنا وقال غلبتنا على هذه (١) الجفرا
 فقال على ما بال هذه الضائرة يتخلف أحدهم ثم ذكر كلاما وهم يكرهون إلا لام أن تتكلم في خطبته
 ويكرهون أن تتكلم أحد أو الامام يخطب وقد تكلم الأشعث ولم يهزمه رضي الله عنه وتكلم على وأحسبهم
 يقولون يتدنى الخطبة ولنا ولا ياهاهم الكلام في الخطبة تكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر
 وعثمان رضي الله تعالى عنهما « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة
 عن محمد بن النعمان عن أبي قيس الأودي عن هذيل أن عليا رضي الله عنه أمر رجلا أن يصلي بضعه الناس
 يوم العبد أربع ركعات في المسجد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي أخبرنا أبا جعفر عن سفيان
 عن أبي قيس الأودي عن هذيل عن علي بن مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية

(١) المرادهم القوم والضائرة جمع ضطر وهو الخضم انظر اللسان

عليهم حتى يسلموا ولا
 يجعل أن تقبل منهم
 جزية بقب الله وسنة
 نبيه قال والقرض في
 أهل الكتاب ومن دنا
 قبل زول القرآن كله
 دينهم أن يقاتلوا حتى
 يسطوا الجزية أو يسلموا
 وسواء كانوا عربا أو
 عجماء قال والله كتب
 نزل قبل زول القرآن
 المعروف منها عند
 العامة التوراة والإنجيل
 وقد أخبر الله أنه أنزل
 غيرها فقال أم لم ينزل
 بما في مصف موسى
 وإبراهيم الذي وفي
 وليس تعرف ثلاثة كتب
 إبراهيم وذكر زبور
 داود فقال والله في زبور
 الأولين قال والمجوس
 أهل كتاب غير التوراة
 والإنجيل وقد نسوا
 كتابهم ودلوها فأنزل
 رسول الله في أخذ الجزية
 منهم « حدثنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي
 قال أخبرنا سفيان
 عن عمرو بن دينار
 سمع رجلا يقول ولم
 يكن عمر بن الخطاب
 أخذ الجزية من المجوس
 حتى شهد عبد الرحمن
 ابن عوف أن النبي

صلى لله عليه وسلم
أخذها من محوس
هجر (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ودان
قوم من العرب دين
أهل الكتاب قبل نزول
القرآن فأخذ رسول الله
من بعضهم الجزية فدل
ذلك على أن أهل
الكتاب الذين أمرنا
بقتلهم حتى يعطوا
الجزية عن يد أهل
التوراة وأهل الإنجيل
(١) دون غيرهم فالت قال
قائل هل يحفظ أحد
أن المحوس كانوا أهل
كتاب فقلت نعم أخبرنا
سفيان عن أبي سعد
سعيد بن المرزبان
عمن نصر بن عاصم
قال قال فروة بن نوفل
الاشجعي علام تؤخذ
الجزية من المحوس
وليست بأهل كتاب
فقام إليه المستورد
فأخذ بلبيه فقال يا عدو
الله تطعن على أبي بكر
وعمر وعلى أمير المؤمنين
يعني عليا وقد أخذوا
منهم الجزية فذهب به
إلى القصر فخرج على
عليهما فقال البسدا
فلمنا في ظل القصر
فقال علي أنا أعلم الناس
(١) لعل هتازياد أو
سقطان التاسع تأمل

عن ليث عن الحكم عن حنبل بن العتيق أن علياً رضي الله عنه قال صلا يوم العيدين المسجد أربع ركعات
ركعتان للسنن وركعتان للزوج « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن
سفيان عن أبي إسحق أن علياً رضي الله تعالى عنه أمر رجلاً أن يصلي بضعاً للناس يوم العيدين المسجد
ركعتين وهذا حديثان مختلفان ولسنا نأولاهم بقول واحد منهما ما يؤيدون الصلاة مع الإمام ولا
جماعة إلا حيث هو فإن صلى قوم جماعة في موضع فليست بصلاته المسجد ولا قضاء منها شيء كنافله أو يطوع
بها رجلاً في جماعة ونحن نقول إذا صلاها أحد صلاها وقراً وفعل كما يفعل الإمام في كبري الأولى وسما
قبل القراءة وفي الآخرة تحاقب القراءة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر
ابن عباس عن أبي إسحق عن علي رضي الله تعالى عنه في الفطر إحدى عشرة تكبيرة وفي الأضحية خمس ولسنا
يأخذون بهذا

(باب الوتر والقنوت والآيات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عبد الرحمن عن
زاذان أن علياً رضي الله تعالى عنه كان يوتر بثلاث يقرأ في كل ركعة تسع سور من الفصل وهم يقولون يقرأ
بسم الله الرحمن الرحيم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عثمان بن السائب عن
أبي عبد الرحمن السلي أن علياً رضي الله عنه كان يقتل في الوتر بعد الركوع وهم لا يأخذون بهذا يقولون
يقتل قبل الركوع قال لم يقتل قبل الركوع لم يقتل بعده وعليه مسجدنا السهو « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عثمان بن أبي عبد الرحمن أن علياً رضي الله تعالى عنه كان
يقتل في صلاة الصبح قبل الركوع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن معقل
أن علياً رضي الله عنه قنت في صلاة الصبح وهم لا يرون القنوت في الصبح ونحن نأخذ بالسنن الثابتة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الصبح « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن معقل بن أبي هريرة رضي
الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح فقال اللهم أقم الوليد بن الوليد بن هشام
وعياش بن أبي ربيعة وذكر الحديث ونقول من أوتر أزل الليل صلى متى حتى يصبح « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أبي هريرة القنوي عن حطان بن عبد الله قال قال
علي رضي الله عنه الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء أن يوتر أوتر الليل أو ثم إن استنقظ قضاء أن يشفعها ركعة صلى
ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فقل وإن شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح وإن شاء أوتر آخر الليل
وهم يكرهون أن ينقض الرجل ووتره ويقولون إذا أوتر صلى متى متى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا زيد بن هرون عن جادع عن عاصم عن أبي عبد الرحمن أن علياً رضي الله عنه خرج
حين نوب المؤمن فقال ابن السائل عن الوتر من ساعة الوتر هذه ثم قرأ وأبيل إذا دعس والصبح إذا تنفس
وهم لا يأخذون بهذا ويقولون ليست هذه من ساعات الوتر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا جادع عن عاصم الأحول عن فرقة عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى في ركعة ركعتين في أربع
سجدات خمس ركعات وحسبته في ركعة ركعة وركعة ركعة وركعة ركعة وركعة ركعة وركعة ركعة وركعة ركعة
في شيء من الآيات إلا في كسوف الشمس والقمر ولو ثبت هذا الحديث عندنا عن علي رضي الله تعالى عنه
لقنناه وهم يثبتونه ولا يأخذون به ويقولون يصلي ركعتين في الركعة في كل ركعة ركعة « أخبرنا الربيع »

قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن يونس عن الحسن أن عبد راضي الله تعالى عنه صلى في كسوف الشمس خمس ركعات وأربع مصدات ولست أؤاهاهم بقول بهذا أمانحن فمقول بالذي روي ناعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وأربع مصدات أخبرنا بذلك مالك بن يحيى عن عمرة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين ومصدقين في كل ركعة ركعتين «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة عنه «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عنه وقالوا هم صلى ركعتين كما صلى سائر الصلوات ولا يركع في كل ركعة ركعتين فقالوا ست رسول الله صلى الله عليه وسلم وثلاثون وأرووه عن علي رضي الله تعالى عنه

(الحنان)

«أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن زيد عن اسمعيل عن الشعبي عن عبد الله ابن معقل قال صلى على علي سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابن أبي زبد عن عبد الله بن معقل أن علياً رضي الله تعالى عنه كبر على سهل بن حنيف حين مات التفت البناؤ قال له بدري وهذا خلاف الحديث الأول ولست أؤاهاهم تأخذ بهذا التكبير عنديا وعندهم على الحناني أربع وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن غير بن سعيد أن علياً رضي الله عنه كبر (١) على ابن المكنف أربعاً وهذا خلاف الحديثين قبله «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أشعث عن الشعبي عن قرظة أن علياً رضي الله تعالى عنه أمره أن يصلي على قبر سهل بن حنيف وهم لا يأخذون بهذا ولا يقولون به يقولون لا يصلي على قبر وأمانحن فنأخذ به لأنه موافق لما روي ناعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قبر «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر أمه «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عثمان بن حكيم عن خارجة بن زب عن عمر بن زيد بن ثابت قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر

(مصدق القرآن)

«أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن شعبدة عن عامر عن زر عن علي رضي الله تعالى عنه قال عزائم السجود الم تنزّل وسجود تنزّل واتهم وأقرأهم ربك الذي خلق ولست أؤاهاهم بقول بهذا أنقول في القرآن عدد سجود مثل هذه «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أبي عبد الله الجعفي عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي رضي الله تعالى عنه قال كان يصعد في الحج يصعدتين وهذا أنقول وهذا قول العامة قبلنا بروي عن عمرو بن عمرو وابن عباس وهم يشكرون السجدة الآخرة في الحج وهذا الحديث عن علي رضي الله تعالى عنه يخالفونه «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن محمد بن قيس عن أبي موسى أن علياً رضي الله تعالى عنه لما أتى بالفتح خرج ساجداً ونحن نقول لا بأس بسجدة الشكر ونسبها بروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه محدها وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وهم يشكرونها ويكرهونها ونحن نقول لا بأس بالسجدة لله تبارك وتعالى في الشكر

(١) لله على أبي مكثف وهو كحسن زيد الخليل يحكيه له كتبه صحيحة

بالجوس كان لهم علم
يعلونه ويكتب بدروسه
وان ملكهم مكر فوقع
على انته أو اخته فاطم
عليه بعض أهل ملكته
فلم يصحوا ما يصمون
عليه لحد فاستمع منهم
فدعا أهل ملكته فقال

تعلون ديناً خبيها من
دين آدم قد كان آدم
يشك بنفسه من
بنائه فأناعى دين آدم
ما يرغب بكم عن دينه
فاتبوه وقاروا الذين
خالقوهم حتى قتلوه
فأصبحوا وقد أسرى على
كأهم فرغ من بين
أنظروهم ونهب العلم
الذي في صدورهم وهم
أهل كتاب وقد أخذ
رسول الله وأبو بكر وعمر
منهم الجفرة قال فهل
من دليل على ما وصفت

غير ما ذكرت من هذا
فقلت نعم أرايت أنامر
الله بأخذ الجفرة من
الذين أوتوا الكتاب
أما في ذلك دلاله على
أن لا تؤخذ من الذين
لم يؤتوا الكتاب فقال
بلى لأنه إذا قبل خذ من
صنف كذا فقد منع
من الصنف الذي
يخالفه قلت أرايت

﴿الصيام﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن خبيان عن أبي إسحق عن عبيد بن عمرو أن علياً رضي الله تعالى عنه نهى عن القبلية الصائم فقال ما يريد بالخلق فيها ولست أؤاهاهم بقول بهذا أقول ولا بأس بقبلية الصائم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان وغيره عن اسمعيل عن أبي السرح عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى الصبح ثم قال هذا حين يسين الخطأ الأيسر من الخطأ الأسود ولست أؤاهاهم ولا أحد علمناه يقول بهذا أعماله يورقيل طلوع الفجر فإذا طلع الفجر حرم الطعام والشراب على الصائم

﴿أول باب الزكاة﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن أبي رافع أن علياً رضي الله تعالى عنه كان يركب أموالهم وهم يأتيهم به وبهذا نأخذ وهو موافق لما رونا عن عمر وابن عمر وعائشة في زكاة أموال الناحي وهم يظفرونه فيقولون ليس على مال اليتيم زكاة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه أنه قال في خمس وعشرين من الأبل خمس من القنم ولست أؤاهاهم ولا أحد علمناه تأخذ بهذا والنايب عندنا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في خمس وعشرين بنت مخاض فأنتم تكسب بنت مخاض فابن لبون ذكر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عاصم بن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في خمس وعشرين بنت مخاض فأنتم تكسب بنت مخاض فابن لبون ذكر وكان عمر يأمر به ذلك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل وغيره عن جابر بن سلمة عن ثمامة عن أنس قال أعطاني أبي كتاباً كتبه أبو بكر فقال هذه فريضة الله وسفر رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين بنت مخاض فأنتم تكسب فابن لبون ذكر « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ثابت بن كمال عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا زادت الأبل على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين فمطبلون « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمر بن الوهيب وغيره عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم عن علي رضي الله تعالى عنه مثله وبهذا أقول وهو موافق للسنة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عاصم بن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين فمطبلون « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل عن جابر بن سلمة عن ثمامة عن أنس عن (٢) أبي بكر أنه كتبه السنة فذكر هذا وهم لا يخذلون بهذا يقولون إذا زادت على عشرين ومائة استقبل بالقرائن أولها وكان في كل خمس شاة إلى أن يبلغ بها خمسين ومائة ثم في كل خمسين حقة وهذا قول متناقض لا أثر ولا قياس فيضا لقولنا ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإني بكر وعمر والنايب عن علي عندهم إلى قول إبراهيم بن وهب يظن به عن علي رضي الله تعالى عنه ﴿ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الرحمن بن زيد عن عبد الله بن الحرث أن عثمان أهدى له حمل وهو حرم فأكل القوم إلا علياً فإنه كرم ذلك ولست أؤاهاهم بقول بهذا أمانحن فتقول بحديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يأكلوا لحم الصيد وهم حرم أخبرنا بذلك مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا

حين أمر الله أن يقاتل المشركون حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وأمرنا إذا نسلخ الأشهر الحرم أن يقتل المشركون حين وجدوا ويؤخذوا ويحصوا ويقتلهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإني مغفر رءوف رحيم

إذا داود بن أهل
الكتاب أتاهم
الجزية قال نعم قلت
ويدخلون في معنى الآية
التي زلت في أهل
الكتاب قال نعم قلت
فقد تركت أصل قولك
وزعت أن الجزية على
الذين لا على القسب
قال فلا أقدر أن أقول
الجزية وترك الجزية
وأن يقاتلوا حتى يسلموا
على النسب وقد أخذ
التي الجزية من بعض
العرب فقلت له ذهبت
أولا إلى الفرق بين
العرب والعجم ولست
تجد ذلك في كتاب
ولاسنة قال ذلك من
أصحابك من قال تؤخذ
الجزية من كل من دعا
إياها وفي أوغره أو
أجبي أو عري فقلت
له أجدت قول من قال
هذا قال لا ذلك أن
أكرم من قال رسول
الله العرب فلم يأخذ
الجزية إلا من عربه
دان دين أهل الكتاب
وسأقولهم خالفنا وأياك
من أصحابك بقوة فأقول
إن النبي أخذ الجزية
من الجوسور وأيت
المسلمين لم يحتنقوا في

حديث بروع وقدروا ينام عن ابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وهم يخالفونه ويقولون
لها مصادق ناسها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن عباد عن جابر بن سلمة
عن بديل عن مسرة عن أبي الوضئ أن أخو بن زوحا أختين فأهدت كل واحدة منهما إلى أخوذ زوجها
فأصابا ففضى على رضي الله عنه على كل واحد منهما صدق وجعله يرجع به على الذي غره وهم يخالفونه
ويقولون لا يرجع بالصدق وبه يقول الشافعي لا يرجع بالصدق « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا ابن علقمة عن جرير بن حازم عن عيسى عن عاصم الأسدي عن زاذان عن علي رضي الله
عنه يقول في الخوارن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها ولستأولا يا هم يقول بهذا القول أما
نحن فنقول إن اختارت زوجها فلا نرى ويروي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاختارناه فله بذلك طلاقا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن
منصور عن الحكم بن إبراهيم أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في الخلية والبرية والحرام ثلاثا لانا ولنا ولا
يا هم يقول بهذا أما نحن فنقول أن نوى الطلاق فهو ما نوى من الطلاق إن كانت واحدة فواحدة وإن
أراد اثنين فالتين وعلى الرجعة وأما هم فيقولون إن نوى واحدة فواحدة وإن نوى اثنين فلا يكون اثنين
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علقمة عن داود عن الشعبي عن علي رضي الله عنه
في الحرام ثلاثا ولستأولا يا هم يقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
يزيد ومحمد بن عيسى وغيرهما عن اسمعيل عن الشعبي عن ريش بن عدي الطائي قال أشهد أن عليا رضي الله
عنه جعل السنة ثلاثا ولستأولا يا هم يقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
هشيم وسفيان بن عيينة عن الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة أن عليا رضي الله عنه وقف المولى
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن الشيباني عن بكير بن الأحنس عن مجاهد
عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عليا رضي الله تعالى عنه وقف المولى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا لسفيان بن ليث عن مجاهد عن مروان شهد عليا رضي الله عنه وقف المولى وهكذا
نقول وهو موافق لما روي عن عمر وابن عمر وعائشة وعمان وزيد بن ثابت وبضعة من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم وقفوا المولى وهم يخالفونه ويقولون لا يؤخذ الجزية من أربعة أشهر رأت
منه « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن عبيد عن اسمعيل عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه كان يجمل
التوفى عنها لا يخرجهما « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن
فراس عن الشعبي قال نقل على رضي الله تعالى عنه أم كلثوم بعد قتل عمر سبع ليال ولستأولا يا هم يقول
بهذا فنقول بحديث غير بعضنا ما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ
الكتاب أجله ونحن نقول بهذا وهو في التوفى عنها والميتة وهم يروون عن علي رضي الله عنه أنه نقل
أبنته في عذتها من عمر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أشعث عن الحكم
عن أبي صادق عن دريع بن ناجدة عن علي رضي الله عنه قال العدة من يوم عوت أو يطلق وبهذا يقول
ويقولون بقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سمع الحكم يحدث عن أبي
صادق عن دريع بن ناجدة عن علي رضي الله تعالى عنه قال الحمل المتوفى عنها الفقه من جميع المال
وليسوا يقولون بهذا ويكرهون هذا القول فيقولون ما تقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي الفتي عن علي رضي الله تعالى عنه قال الحمل المتوفى
عنها زوجها اعتد بها الرجال جليلين وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
مالك عن عبد بن نسيعة عن أبي سلمة قال سألت ابن عباس وأبا هريرة عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل

فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة إذا ولدت فقسد حلت قال أبو سلمة قد حلت على أم سلمة أسرتها
عن ذلك فقالت ولدت سبعة أسلية بعد وفاته وبها نصف شهر فظلم أبو حنيفة أحد هاشم وأبو شريح
نقلنا إلى الشلب فقال الكهل لم يحل وكان أهلها غياضاً جالاً أهلكها إن يؤثر وبها غياضات رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فأنكى من شئت فهذا يقول وهم يقولون بقوله لا يؤثر ويؤثر ما روى
عن علي رضي الله عنه وبخالفوه . وعن صالح بن مسلم عن الشعبي أن علياً رضي الله عنه قال في التي تزوج
في عديتها قال تم ما بقي من عديتها من الأول ونسأنا فمن الآخر عديتها وكذلك يقول وهو موافق
لما روي نافع بن عمر وهم يقولون عليها عديتها واحدة ويشكرون ما روى عن علي رضي الله عنه وبخالفوه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم وأبو معاوية وعبد بن بزيع سمعنا
عن الشعبي عن شريح أن رجلاً طلق امرأته فذكرت أنها قد حاضت في شهر ثلاث حاض فقال علي رضي
الله عنه لشرح فقلها فقال إن حاضت بيتمن بطانة أهلها يشهدون صدقت فقال علي قالون وقالون
بارومية أميتت بهم لا يأخذون بهذا وبخالفوه أما بعضهم فيقول لا تنقض العدة في أقل من أربعة
ونجس يوماً « قال الربيع » قول الشافعي أقل ما تنقض العدة ثمن نجس ثلاثة وثلاثون يوماً لأن أهل
الحض يوم وليلة وأقل الطهر خمس عشر ليلة وقال بعضهم أقل ما تنقض منه تسعة وثلاثون يوماً (١) وأما
نحو فتقول عمر بن عبد الله رضي الله عنه لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يحصل
للحيض وقتاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أنه لا تنقض عديتها في أقل من ثلاثة وثلاثين يوماً « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها
قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأت طهر إلا طهر أفاضع الصلاة فقال النبي صلى
الله عليه وسلم إنما ذلك عرق وليست بالحضة وإذا أفلتت بالحضة أركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاعسلي
عنه الماء وصلي فمر وقت النبي صلى الله عليه وسلم لها وقتاً بالحضة فيقول كذا وكذا يوماً ولكنه قال إذا
أفلتت وإذا أدبرت : وروى عن سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود قال قال هو الوالد
انكحوا ولست أقول بهذا إلا برون بالعزل بأساً وروى عن عمرو بن الهيثم عن ثبابة عن عاصم عن زید عن
علي رضي الله عنه أنه كرم العزل وأيسوا يأخذون بهذا ولا برون بالعزل بأساً ونحن زوى عن عبد من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عنه فليذكره نهيها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سليمان بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال كنا نعزل والقرآن ينزل « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن الأشعث عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي
رضي الله عنه قال أكلوا الصبيان السكاح فان كل طلاق حائزاً لطلاق المعتوه ولست بأخذ هذا ونقول
لاطلاق لصغير حتى يبلغ ولا تجبر طلاق المعتوه ولا المبرم ولا التام . وروى عن حماد بن سلمة عن حماد
عن الحسن أن علياً رضي الله عنه قال لا طلاق لمكره وهم يخالفون هذا ويقولون طلاق المكره حائز
وحامد عن قتادة عن خلاص أن رجلاً طلق امرأته فأسهده على طلاقها وراجعها وأشهد على رجعتها
واسكنتم الشاهدين حتى انقضت عديتها فوقع ذلك إلى علي رضي الله عنه ففرق بينهما ولم يجعل له عليها
رجعة وعز الشاهدين وهم يخالفون هذا ويقولون رجعة تامة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا هشيم عن داود بن سماك عن أبي عطية الأسدي أنه تزويج امرأته أخيه وهي ترضع ابن
أخيه فقال والله لا أفر بها حتى تقطعه فقال علياً رضي الله عنه عن ذلك فقال علي أن كنت إنما تريد
الإصلاح لك ولابن أخيك فلا بد عليك وإعالي بلائكما كان في الغضب والله أعلم

(١) كذا في النسخ وليتأمل

أن تؤخذ منهم الجزية
ولا تؤكل ذبايحهم
ولا تنكح نساؤهم
وروى هذا عن النبي
وأهل الكتاب تؤكل
ذبايحهم وتنكح نساؤهم
وفي هذا دليل على أن
المجوس ليسوا بأهل
كتاب (قال الشافعي)
فثلث قلت أن
المجوس ليسوا بأهل
كتاب مشهور عند
العامة باقي في أيديهم
فهبل من جهة في أن
ليسوا بأهل كتاب
كالمجوس قال لا إلا
ما وصفت من أن
لا تنكح نساؤهم ولا
تؤكل ذبايحهم قلت
فكف أنكرت أن
يكون النبي ذلك على
أن قول الله حتى يسلطوا
الجزية من داني
أهل الكتاب قبل نزول
الفرقان وأن يكون
احلال نساء أهل
الكتاب احلال نساء
بإسرائيل دون أهل
الكتاب وما هم فيكونون
مستوين في الجزية
مخلصين في أنفسهم
والباقي كما أمر الله
بقول المشركين حتى
لا تكون فتق يكون

لدين كلمته وأمر
بقتال أهل الكتاب
حتى يسطروا الجزية

عن يدوهم صاغرون
نفسى بينهم في الشك
وحالف بينهم في القتال
على الشرك فقال أوفال

بعض من حضرمافي
هذاما أنكره عالم (قال
الشافعي) قلت له لم

ذهب هذا المذهب
أحده علم بكتاب الله
أوالسة قال ومن أن

قلت السنة لا تكون
أبدا إلا بالقرآن بطل
معناه ولا تخالفه فإذا

كان القرآن نصا فهي
مشه وأذا كان حجة
أبانت ما لا يدب بالمشه

ثم لا تكون إلا بالقرآن
محصلة ما أبانت السنة
منه قال أحجل قلت

فمن ذكر أن الجزية
تؤخذ من كل أحد
نخرج من الأمر من معا

من الكتاب إلى غير كتاب
ومن السنة إلى غير السنة
وذهب إلى الجوسر إلى

أمر به فقلت فهم
بالجملة قال أنه شبه
عليهم في أن لا تؤكل

ذبايحهم قلت لا ولا
ذبايح ما صارى العرب
وتؤخذ الجزية منهم كما

وصفت بأن يجتمعوا
في حلقة من أوقاف الكتاب
والدين أمر به ككاح

« المتعة »

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن اسمعيل عن قيس بن أبي حازم قال سمعت
ابن مسعود يقول كنا نرفع النبي صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فأردنا أن نخضع فيها عن ذلك ثم
رخص لنا أن ننكح المراءى بأجل بالثمن وليسوا يأخذون بهذا ويحلفون بما روى عن عبد الله « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري قال حدثني حسن وعبد الله بن محمد بن عيسى
عن أبيهما عن علي بن رضى الله عنه أنه قال لابن عباس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة
ولحوم الجوار الأهل من خير « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن عبد الله والحسن بن علي بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
متعة النساء يوم خير « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري قال
أخبرني الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وهذا يقول
الشافعي « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا لمغيرة عن إبراهيم عن عبد الله قال بيع
الامة طلاقها وهم يثبون من رجل إبراهيم عن عبد الله وروى عنه أنه قال إذا قلت قال عبد الله فقد حدثني
غير واحد من أصحابه وهم يقولون يقول عبد الله هذا ويقولون لا يكون بيع الامة طلاقها وهكذا يقول
ويتبع به حديث برة أن عائشة رضى الله عنها اشترت لها ولها زوج ثم أعقبتا لعل لها النبي صلى الله عليه
وسلم الخبير ولو كان بيعها طلاقا لم يكن للثمن معنى وكانت قد نكحت زوجها بالشراء وروى عن
عثمان بن عبد الرحمن بن عوف أنها لم يبيع الامة طلاقها أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي
سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن ثمن من عاصم بن عدي جارية فأخير أن لها زوجا فورها « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن الهيثم عن ثنية عن الحكم بن سالم بن أبي الجهم عن أبيه عن ابن
مسعود في الرجل يري امرأة ثم يتردها قال لا يزالان زائنين ولست أؤا إليهم يقول بهذا أعمان حين
زنا بوسيدان الحلال حين تناكحهما زائنين وقد قال عمرو بن عباس نحو هذا « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ثوريك عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله قال إذا
قال الرجل لامرأته استلقي بأهلك أو وهبها لأهلك فاضلها فها هي تطليقة وهو أحق بها وهذا يقول إذا
أراد الطلاق وهم يخالفونه ويرعون أنها تطليقة بآنة . عبد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن طلحة
عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لا يكون طلاق بائن إلا بخلع أو بإبلاء وهم يخالفونه في عامة
الطلاق فيجعلونه بائنا وأما نحن فنعزل الطلاق كله على الرجعة الاطلاق الخلع وروى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب أنها واحدة على الرجعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا يحيى بن محمد بن علي عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عمار عن زكاة أنه طلق
امرأته البتة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أردت فقال والله ما أردت إلا واحدة فرددته عليه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن عبد الله عن الطلب
قال قال لي عمر وطلقت امرأتي البتة أسألك عليك أم أنك ذل الواحد ثبت وروى عن زيد بن ثابت
في التليق وطلقت نفسها واحدة على الرجعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم
عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي ومغيرة عن إبراهيم عن عبد الله في الخبر أن اختارت نفسها فلو واحدة
وهو أحق بها وكذا تقول نحن وهم يخالفونه وروى الطلاق في بائنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا شخص عن الأعشى عن إبراهيم في اختارني وأمره بك سوا وهذا يقول وهم

وأكل ذبائحهم أهل
التوراة والأصحاح
من بني إسرائيل
دون غيرهم

(باب في السور بين
بني المصلى)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي حدثنا
مالك عن الزهري عن
عبيد الله بن عبد الله
عن ابن عباس قال
أقبلت أبا عبد الله
وأنا يومئذ قد راقت
الاحتلام ورسول الله

يصلى بالناس فمرت بين
بني بعض الصف فترأت
فأرسلت حماري يرتع
ودخلت في التشفيل
يتكرر ذلك على أحد
« حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي أخبرنا
سفيان عن كثير بن
كثير عن بعض أهله
عن المطلب بن أبي
دعابة قال رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم (١)

(١) كذا في النسخ ولم
يذكر من الحديث
والذي يروى من قصة
الباب أنه في الصلاة
التي قبل أن يركع
منه أن هناك أحاديث
أحسبقت من هذا
المقام وكما تعلقق
بالمرور بين بني المصلى
إلى سورة وغيرها فتنبه
ومر كعبه

بما لقونه فيفرون بينهما أبو معاوية على بن الأعمش عن إبراهيم عن مسروق أن امرأة قالت زوجها
لأن الأمر الذي يسلك بيدي طلق نفسي فقال قد جئت لأمر الله فطلقت نفسي لأننا فسال عمر
عبد الله عن ذلك فقال هي واحدة وهو آخر بها فقال عمرو أنا أرى ذلك وهذا يقول لأجل الأمر أنها
ثم قال لا أريد إلا واحدة لقول قوله وهي تطبق على الرجعة وهم يخالفون هذا فيصعبون بها واحدة مائة
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سيار بن الحكم عن أبي حنيفة عن الشعبي
أن رجلا قال من يذبح لقوم شاة أو زوجته أول بنت تولى فذبح لهم رجل من القوم فأجاز عبد الله الشكاح
ولسنا ولا إياهم ولا أحسن الناس علمه يقول بهذا يعملون الذناجر حرمته ولا يكون هذا كمالا « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن إبراهيم عن ابن مسعود قال يكره أن
يطار الرجل امرأته إذا فرت أو يطأها وهي مشركة وهم لا يقولون بهذا ويقولون لا بأس أن يطأها قبل
الفجور بعده « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن الشعبي
عن عبد الله بن الحارث الترمذي عن أبيه قال سمعت جميع المال ولسنا ولا أحد يقول بهذا إذا مات الميت وجب
الميراث لأهله وأهله

(ما جاء في السور)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ساجع عن الشعبي عن عبيدة قال قال علي رضي الله
عنه استشارني عمر في بيع أمهات الأولاد فرأيت أنها وهما عتيقة ففوض به عمر حياته وعغان بعده فلما
وليت رأيت أمهات أفرق ولسنا ولا إياهم يقول بهذا يقولون عسر لاتباع « أخبرنا الربيع » قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن نسير بن ذعلوق عن عمرو بن راشد الأشجعي أن رجلا
باع بحبيبه واشترى (١) ثمنها فربحها فاشتبهما إلى عمر فقال أذهبا لي على رضي الله عنه فقال علي
أذهبا لي إلى السوق فإذا بلغت أقصى غنما ما أعطوا بحساب ثمنها من ثمنها وليسا يقولون بهذا وهما عندهم
بيع فأمسكوا فلو علموا أنه خلاف في هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهم يشنون هذه الرواية عن
علي رضي الله عنه فإن بيتوها فليزعمهم أن يقولوا له لا ليس له دافع عندهم ونحن نقول هذا فأفسد « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عتبة عن عثمان بن النخعي عن الحسن بن علي قال سمعت الله عنه
قضى بالطلاق وليسا يقولون بهذا يقولون إن استحق ذلك البائع التي الذي مضى ولم يكن عليه أن
يخلصها منهن ولا غير ذلك وليسا يرون خلاف هذا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيزعمهم
أنما يتوا هذا في أصل قولهم أن يقولوا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جابر بن سلمة
عن عطاء الخراساني عن عبد الله بن خنيس عن علي رضي الله عنه قال كتبنا الجاهل من الصحابة وليسا
ياخذون بهذا ولا يرون بكتب الجاهل بأسا ونحن لا نرى ذلك بأسا وزعمنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
أعطى الجاهل أجره ولو كان حصارا بصله ياب « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم
وحفص وغيرهما عن الجاهل عن ابن عمرو بن حريث عن أبيه ما جاء علي رضي الله عنه من عمنسوجة بالذهب
بأربعة آلاف درهم إلى العطاة وليسا يقولون بهذا عندهم مع منسوخة لا إلى غير أجل « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جابر بن سلمة عن قتادة عن خلاد بن عمرو عن علي رضي الله
عنه فحين اشترى ما أحرز الصدوق قال هو حائر وهم يقولون إن ما جاءه من الجاهل أن أحبا أخاه النبي أخذ
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن أبيه

(١) التباين ضمن من الجور الراس والقوائم أي اشترط أنه رأسها وأرجلها كعبه مصححه

(قال الشافعي) وجهه
الله تعالى وليس بعد
شومن هذا اختلاف وهو
واقعه أعلم من الأحاديث
المؤداة لم ينقص المؤدى
لها أساليبها وبعضها
يدل على بعض وأمر
رسول الله المصلى أن
يستتر بالذنوب من السعة
اختيار لأنه إن لم
يقبل فسدت صلاته
ولأن شياعيرين يديه
يفسد صلاته لأنه صلى
الله عليه وسلم فله صلى
في المصداح الحرام والناس
يطوفون بين يديه
وليس بينه وبينهم سعة
وهذه مسألة افتراء
لجاعة قسوى بالناس
بمجيئ سلة جماعة إلى
غير سعة لأن قول ابن
عباس إلى غير جنار
يعني والله أعلم إلى غير
سعة ولو كانت صلاته
تفسد بمرور يدين
يديه لم يصل إلى غير سعة
ولا أحدوراءه بطله وقد
مر ابن عباس على أمّات
بين يدي بعض الصف
الذي وراء رسول الله
فلما ترك ذلك عليه أحد
وكفلا والله أعر أمره
بالخط في العراء اختيار
وقوله لا يفسد الشيطان
عليه صلاته أن يلهو

عن عبد الله قال لأبأس بالدهم بالدهمين ولنسأولا إياهم فنقول بهذا نقول بالأحاديث التي رويت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن النقطة الفضة الأمثلة وعن الذهب بالذهب الأمثلة وقد
كان عبد الله في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهو فلما رجع قال ما أرى به بأسا وما أنا بأشاعله « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود قال
من أتباع مصر أقفوه فلما ران شامره أو سامعان لمعام وهكذا نقول وبهذا مضت السنة وهم يزعمون
أنه إذا حلبها فليس لمزدها أنه قد أخذت من شأيا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
أبو معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله أنه قال في أم الولد تنق من نصب ولها ولنسأولا
إياهم فنقول بهذا نقول بحديث مرأه أعتق أمهات الأم ولد لأمات ساداتهن ويقولون جميعا تنق من
رأس المال « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علي عن جاد عن إبراهيم عن
علقمة عن عبد الله أنه كسرناه المصاحف ويعها وليسوا يقولون بهذا لارون بأسا ويعها وشراها
ومن الناس من لا يرى بشرائها بأسا ونحن نكره بيعها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا وكيع عن علي بن أبي حمزة عن عبد الله أنه قال لا يحل كل النجوم الأمطونا وليسوا يقولون بهذا بل ينكرونه
ويقولون ما يقول هذا أحد ويرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن
مساجدنا يؤذي نابر ربح النجوم وهذا الذي تأخذ به

(باب الديت)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن صفوان الثوري عن أبي إسحق عن
عاصم بن ضمرة عن علي بن رضى الله عنه قال أنطاشبه العمد بالخشبة والطرا التضم ثلث حقائق وثلث جذاع
وثلث ما بين ثلثة إلى ما بين علمها كلها خلفه وفي الخط الخمس وعشرون فبخط خمس وعشرون حقة
وخمسة وعشرون جذعة وخمس وعشرون شيلون ونحن زوى عن النبي صلى الله عليه وسلم في شبه العمد
أربعون خلفة في بطونها وأولادها وروى عن عمر أنه قضى به ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفة
وبهذا نقول وهم يقولون بخلاف هذا ويقولون في الطرا التضم والخشبة هذا عديم القودو يصيرون
مذهب صاحبهم بأنه يقول هو خطأ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الطنافسى عن
عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن الشعبي عن مسروق قال كنت عند علي بن رضى الله عنه فأنا ثلاثة فشهدوا
على اثنين أنهما غرقا صابيا وشهدا الاثنان على الثلاثة أنهم غرقوه فقضى علي بن رضى الله عنه على الثلاثة بخصى
الدية وقضى على الاثنين بثلاثة أحاس الدية ولنسأولا أحد علمناه يقول بهذا يقولون لولي المأم أن يدعى
على إحدى الطائفتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جرير عن مغيرة عن الشعبي
عن علي بن رضى الله عنه في الرجل يقتل المرأة قال إن أودأ ولها المرأة أن يقتصر الم يكن ذلك لها حتى يصطوا
نصف الدية وليسوا يقولون بهذا يقولون فيها القصص في النفس وينكرون هذا القول ويقولون ما تعلم
أحدنا بقوله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا زيد بن هرون عن هشام عن الحسن أن
علي بن رضى الله عنه قضى بالدية اثني عشر ألفا وهم يقولون بالدية عشرة آلاف « أخبرنا الربيع » قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي زائدة عن مجاهد عن الشعبي عن علي بن رضى الله تعالى عنه أنه قضى
في القلصة والقارصة والواقصة باري بركت باري بقرصتها باري بقرصتها بقرصتها بقرصتها فأنق عتقها
بفعلها أن لا تأت وليسوا يقولون بهذا ينكرون الحكمه ويقولون ما يقول هذا أحدوراءه يزعمون أن ليس على
الموقوفة منى وأن يدعى إلى العاقلة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد بن العوام

وسلم قلناه ونحن نقول ندعو القافة فان الحق هو بأحدهم فهو انه وإن الحق هو بكلهم أو لم يلقوه بأحدهم فلا يكون له ووقف حتى بلغ فينتسب إلى أيهم شاء ولا يكون له أن في الإسلام وهم يقولون هو أبينهم يرثهم ويرثونه وهو الباقي منهم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن سمك عن أبي عبيد بن الأبرص أن رجلاً استأجر بغيره ليعمل له مسارة فأكسر المسمار فخاصمه إلى على رضي الله عنه فقال أعطه درهمك مسكورا وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ونحن لا نقول به ومن ضمن الأجير ضمنه قيمته المسار ولم يجعل له شيئا إذا لم يتم العمل فان تم العمل فله ما استأجره عليه أن كانت الأجرة صحيحة وإن كانت الأجرة فاسدة فله أجره « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر بن عياش عن عبد العزيز بن رفيع عن موسى بن طريف الأسدي قال دخل على رضي الله عنه بيت المال (١) فأمره به وقال لا مسمى وفيه ثلثهم فأمر رجلا من بني أسد فحمله إلى السيل فقال الناس لو عوخته فقال إن شاء ولكنك سحت وهم يخالفون هذا ويقولون لا بأس بالجعل على القسم وهم يقولون قال على سحت وهم يروون عن على رضي الله عنه أن شاء أعطته وهو سحت ونحن وهم يقولون لا يجعل لأحد أن يعطى السحت كالأجل لأحد أن يأخذه ولا يرى على رضي الله عنه يعطى شيئا برأه من أن شاء الله تعالى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علفين عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال أتى على رضي الله عنه في بعض الأيام فقال ما أراءه الأجوراء ولولا أنه صلح لردته وهم يخالفون هذا ويقولون إذا كان جورا فهو مردود ونحن زوى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من اصطاح على شيء غير جائز فهو رد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الحسن بن غث عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن حش أن عليا رضي الله عنه رأى الخلف مع البينة وهم يخالفون هذا ولا يصفون أحدنا مع بنته وهم يروون عن شريح أنه استخلف مع البينة ولا تفهم يروون عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافها

(باب القطة) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن أبي قيس قال سمعت هذا يقول رأيت عبد الله أبا رجل بصرة محتومة فقال فمهرتها ولم أجسم يهرقها فقال استمع بها وهذا قولنا إذا مهر فماسة فمهرت يهرقها أنه أن يستمع بها وهكذا السنة الثانية عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث ابن مسعود أنه بالسنه وقد خالفوا هذا كله ورووا حديثنا عن عامر عن أبيه عن عبد الله أنه اشتري سارية فذهب صاحبها فتصدق بئنها وقال اللهم عن صاحبها أن كره على وعلى التفرع ثم قال هكذا تفعل بالقطة فخالفوا السنة في القطة التي لا حقة فيها وخالفوا حديث عبد الله ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت وأصحابنا هذا الحديث الذي عن عامر وهم يخالفونه فيما هو فيه بعينه يقولون إن ذهب البائع فليس للشري أن يتصدق بئنها ولكن يجب عليه حتى يأتي صاحبها حتى جاء

(باب الفرائض)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلة عن على رضي الله عنه أنه كان يسر له بين الجد والأخوة حتى يكون سادسا وليسوا يقولون بهذا أما أباهم فيقول الجد اب فطر الأخوة وأما هم ونحن فنقول يقول زيد بقاسم الأخوة ما كانت المقاسمة خيرا ولا ينقص من الثلث من رأس المال وهم ينكرون ونقول على « ولون ما يقول هذا أحد » « أخبرنا الربيع »

(١) أي استخف به وضمرته انظر اللسان كتبه مصححه

من كان قال لا قلت
فقد أمرت بأن لاتنزع
العصية بالسفر قال
فان قلت ففسلي ذى
عمرهما ان يسافر معهما
لان في تركه السفر
معهما او جعلى
الوالى منعهما من السفر
بلا حرم قلت فان فيها
أخاها وهو موسى على
من التفقة في السفر
أعلاها أو على أخها قال
فان قلت عليه نفقته
وعلمها نفقتها قلت فقد
جعلتها أن تكلفه
اتراح شيء من ماله
وأنت لا تجزى له عليه أن
ينفق عليها موسرة
ولامسرة صحبة
وتكلفتها المسئلة فأى
الامر من كان أزم أن
أنفق عليها مسرة
صحبة ثم ينفق نصيب
من المسئلة تسعة دراهم
في الشهر أو يكلف
في سفر خصاله درهم
قال فان قلت فنفقته
عليها قلت فأقول لك
فكانت صحبها عليها
أنتفق عليه من مالها
قال بسلا أنتفق على
المحبور عليها الا
ما لا صلاح لها الا به
فكيف أنتفق على آخر
من مالها قلت فقد

اليهم بعض أهل الدار فقتلوه فاصبحوا وقبضت عشارهم الى على رضى الله تعالى عنه فرفعوه اليه فقال
على رضى الله تعالى عنه وما جع هو لا فدار واحد تلبلا وقال بيده فقتلها اطهر البطن ثم قال لصوص قتل
بعضهم بعضا فموا فقتلوا هدرت مدامهم فقال الحسن أنا ما من هذا الماء فقال أنت أعلم بنفسك وليسوا
يقولون بهذا أما نحن نروى عن على رضى الله تعالى عنه أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله فقتل
على رضى الله تعالى عنه فقال ان بابا بركة شهداء فقلط رتمه أخبرنا بذلك مالك عن يحيى بن سعد
عن ابن السيب وبهذا يقول نحن وهم الأنهم يقولون في القص يدخل دار رجل فيقتله ينظر الى المقتول
فان لم يكن يعرف بالصومرية قتل القاتل وان كان يعرف بالصومرية درى عن القاتل القتل وكانت
عليه الدية وهذا خلاف ما روى عن على رضى الله تعالى عنه « ابن مهدي عن سفيان عن الثياقي عن
بعض اصحابه ان رجلا في عليا رضى الله تعالى عنه رجل فقال ان هذا بن عمه احتلم على أمه الاخر فقال
أفقه الشمس واضرب ناله وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع « قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا
يزيد بن هرون عن جابر بن سلمة عن أبي نعيم عن شبيب بن أبي روح أن رجلا كان نوا عبد الله له كانا في
خلوة ففعلت جارية بذلك فأتته فبها باري بنفوسها ثم علم فأتى عمر فقال أنت عليا فسال عليا رضى الله تعالى
عنه فقال أرى أن تضرب بلدي في خلوة وتقتري ربة وعلى المرأة الحد وليسوا يقولون بهذا يقولون بداعنه
الحد بالثبته فاما نحن فنقول في المرام قد كبروا ووا عن على رضى الله تعالى عنه لاهازنت وهي تعلم
« أخبرنا الربيع « قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة عن كميل عن حمزة بن
عدي قال كنت عند على رضى الله تعالى عنه فأتته امرأته فقالت ان زوجي وقع على جارية فقال ان تكوني
صادقة زجه وان تكوني كاذبة تجلدك وهذا أخذ لان زناه بجارية امرأته كزناه بغيرها الا ان يكون من
بعض رايها له ويقول كنت أرى أنها في حلال وهم يخالفون هذا ويدرون عنه الحد كان حلالا أو علما
« وعن عمرو بن شعيب قال رأيت رجلا سقى على برقة قطعت يده وترك ابهامه فقلت من قطعك فقال
على وهم يخالفون هذا ويقولون تقطع من مفصل الكف ويرى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا
الربيع « قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عتبة عن سعيد بن عبد الله عن حسين بن المنذر ان عليا رضى
الله تعالى عنه جلد الولد في النار أربعين وهم يخالفون هذا ويقولون يجلد عاتين ويحرق زوى عن على
رضى الله تعالى عنه أنه جلد الولد بالديعة بسوط فطرقان أربعين فذلك عما نوه يقول « أخبرنا
الربيع « قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بذلك سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي بن علي
رضى الله تعالى عنه « أخبرنا الربيع « قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن
القاسم بن الوليد عن يزيد بن ابراهيم مذكور ان عليا رضى الله تعالى عنه سرجهم لوطا وهذا أخذ زجه لوطى
محصنا كان أو غير محصن وهذا قول ابن عباس وسعيد بن المسيب يقول السنة أن رجلا لوطى أخصن
أو لم يخصن « رجع الشافعي « فقال لا رجح الا أن يكون قد أخصن وعكرمة روى عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبهم يقول ليس على اللوطى حد ولو لوط وهو محرم لم يشد احرامه ولا غسل
عليه ما من عن وقتنا لله بعض اصحابه فقال اللوطى مثل الزانى رجح ان أخصن ويجلدان لم يخصن ولا يكون
الوطى أشد حلالا من الزانى وقديس الله عز وجل فرقا بينهما فاجتمع للنساء بوجهين أحدهما النكاح
والآخر حمل المين وحرم هذان كل الوحوق من ابن شقبة « أخبرنا الربيع « قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا الاعمش عن القاسم بن عداة الرجن عن أبيه قال جارية الى على رضى الله تعالى عنه فقالت انى سرق فطردهم
قال انى سرق فقطع يده وقال انما شهدت على نفسك مرتين وهم يخالفون هذا ويقولون حتى يقول أربع
مرات وانما تركا نحن أن نقول الاعتراف بجنة الشهادة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أيضا بالاسلى

أن يصد على امرأه فلما عرفت رجسها ولم يقل أربع مرث ولو كان الاقرار بشبه الشهادة كان لو أقر أربع مرث ثم جرح بطل عنه الحد وهم يقولون في الزنا لا يحذر الزاني حتى يقر أو يعاقب على الشهادة ويتخالفون مار وواعن على رضي الله تعالى عنه ويقولون في السرقة اقراره مرث أو أكثر سواء ويتخالفون مار وواعن على رضي الله عنه ورويانع النبي صلى الله عليه وسلم ويدعون القياس فيه « وكيع عن سفيان الثوري عن عطاء عن قابوس بن جراح أن محمد بن أبي بكر كسبني على يسأله عن مسلم زني بضمراينة فكتب اليه أن أقم الحد على المسلم وادفع النصرانية إلى أهل دينها وهم يقولون أيضا قيام الحد على النصرانية ويتخالفون هذا الحديث « يزيد بن هرون عن أيوب عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه في حرن باع أحد هام صاحب قطعهما على جميعا وهم يتخالفون هذا وتكون القول فيه « أبو بكر بن عياش قال حدثني أبو حصين عن عامر الكاهلي قال كنت عند علي رضي الله عنه إذ أتى رجل فقال ما شأن هذا فقالوا يا أمير المؤمنين وجدناه تحت فراش امرأه فقال لقد وجدتموه على تقفأ فأنطلقوا به إلى ننت مثله فرغوه فيه فرغوه في عذرتي على سبيله وهم يتخالفون هذا ويقولون يضرب ويرسل وكذلك قول المفتين لا يتخالفون في ذلك « سفيان عن مطرف عن الشعبي عن ابن مسعود أنه كان يقول لا زني على الذي يصب وليده امرأته حد أو لا عقرا « وحصل عن شعبة عن منصور عن دحي بن خراش عن عبد الله أن رجلا أتاه فذكر كره أنه أصاب جارية امرأته فقال استغفر الله ولا تعد وهم يتخالفون هذا ويقولون يعزرو وأما نحن فنقول إن كان من أهل الجاهلية قال قد كنت أرى أنها حلال لي ما أتدأ عنه الحد وعز زناه وإن كان عالما بالحد ما حد الزاني « ابن مهدي عن سفيان عن عيسى بن أيعة عن الشعبي عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا قيمة خمسة دراهم ونحن نأخذ بهذا إلا أن قطع في ربع دينار ونسبة دراهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ربع دينار وهم يتخالفون هذا ويقولون لا قطع في أقل من عشرة دراهم « رجل عن شعبة عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله أنه وجد امرأته مع رجل في ما لها على فراشها فغضب به فحين فذهبوا فاشكوا ذلك إلى عمر رضي الله عنه فقال لم فعلت ذلك قال لاني أرى ذلك قال وأنا أرى ذلك وأما ما يذهبون إلى أنه يبلغ بالتعزير هذا أو أكثر من ذلك ما دون الشانين بقدر الذنوب وهم يقولون لا يبلغ بالتعزير في شيء أرى بعين فضايقون مار وواعن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما « يزيد بن هرون عن ابن أبي عروبة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله في أم الولد تزني بعد موت سيدها لم تحل له وتزني وهم لا يقولون بهذا يقولون لا يبنى أحد زان ولا غيره ونحن نقول نبي الزاني سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مار وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء وعمر ابن عبد العزيز رضي الله عنهم كلهم قد رأوا النبي « جرير عن منصور عن زيد بن وهب أن عبد الله دخل المسجد والامام راكع فركع ثم دبى كما « ابن عينة عن عمرو عن أبي عبيدة عن رجل عن مجاهد عن الشعبي عن عه قيس بن عبد عن عبد الله مثله وهكذا نقول نحن وقد فعل هذا زيد بن ثابت وهم يبنون عن هذا ويتخالفونه « ابن عينة عن عمرو بن دينار عن أبي عبيدة قال كان عبد الله يصلي الصبح نحو خمس صلاة أمر المؤمنين يعني أن الزبير وكان ابن الزبير يفلس « رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي عمر والشيباني قال كان عبد الله يصلي الصبح يسوآد أو قال يفلس فقرا يسورتين وبهذا جابت السنة وهو قولنا وهم يتخالفونه ويقولون بل يسفر ولذا أخذنا به أن سفيان أخبرنا عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح تنصرف النساء تلقاها عمر وطهين ما يعرفن من الفلس « مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو عن عائشة مثله « ابن علية عن عوف عن سيار بن سلمة أبي المنال عن أبي رزنا السلي أنه سمعه يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الصبح

منتهما إذا أكثر مسلح الله قال فكل ما قلت من هذا يخالف قول أهل العلم قلت أجل وقد تركت إجابة ذلك لتعرف أن ما ذهبت إليه فيه كله على غير ما ذهبت إليه وهل علت مخالفا في أن لرجل أن يتبع امرأته مسجدة عشرتها وإن كان على بابها وبابسة التي لا أوجب منها في المصر قال وما علمت قلت فلو لم يكن فيما سألته عنه حجة إلا ما وصفت استدللت بأن أكثر أهل العلم يقولون إذا كان زواج المرأة وفيها منها من الجمعة ومسجدة عشرتها كان معنى لا تمتعوا إمام الله مسلح الله خاص على ما قلت لأن أكثرهم لا يجعل معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فقال خاصة من حضر هذا كما قلت فيها أدخلت على من ذهب إلى أن ليس لأحد أن يتبع امرأته شام من مسلح الله وقد بنى على أن تسلم ما معنى لا تمتعوا إمام الله مسلح الله

ثم يصرّف وما يعرف الرجل متاجلسه وكان يقرأ بالسّتين إلى المائة * ابن ادريس عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر جماعاً قبل أن يذيق الصلاة أو قال أصليت جماعاً فاستقبل القبلة فجدّ جدّين * رجل عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وهذا أخذ وهو واثق ما روينا عن أبي هريرة وثابت عن عمر رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي الدين * وهما يأخذون بهذا ويؤمنون أنه إن لم يكن عليّ في الرابعة قد ارتدّ فسدت صلواته * أو معاوية وحض عن الأعشى عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم ثم جحد صدق السهو بعد الكلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذلك لأنه أخذ كرا السهو بعد السلام فسأل فلما استيقن أنه قد سهو جحد صدق السهو ونحن نأخذ بهذا * مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى أبي أيمن عن أبي هريرة عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر * ابن علقمة وهشيم عن عطاء الخضر عن أبي غلابة عن أبي المولج عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة وابن عمر في ركعتين وقال عمران في ثلاث فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت فقال كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال أياكم قول الدين فقالوا نعم فاستقبل القبلة فأم ما بقي من صلواته ثم جحد صدق السهو وهم يخافون هذا كله ويقولون لا يجحد السهو بعد الكلام * رجل عن الأعشى عن حمارة بن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال ما أبى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاته الا أوتها بالزلفة فله جمع بين المغرب والعشاء وصلى العصر ومثّل قبل وقها (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان صلاحها بعد الضحى قبل قبل وقها وإلّا في وقتها الأوّل * ابن مهدي عن شعبة عن أبي إسحق عن عبد الرحمن بن زيد قال قال عبد الله صلى الصبح يجمع ولو أن تنسحرا تنسحرا بذلك (قال الشافعي) ولم يختلف أحد في أن لا يصلي أحد الصبح غداً جمع ولا في غيرها الا بعد الضحى وهم يخافونه أيضاً في قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم يجمع الا بين المغرب والعشاء فيؤمنون أن الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك نقول نحن لسنة النبي صامت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي ذلك حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال فرأى النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة حين زالت الشمس غلبت شمسي الظهر والعصر معا وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غير ذلك الموضع * مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل به السبر في جمع بين المغرب والعشاء * مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فسفر ما في قوله * أخبرنا الشيخ عتيق بن خالد عن الزهري عن أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزول الشمس أتم الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم ينزل فليصلهما معا * أخبرنا أبو خالد الأحمر عن ابن جعلان عن حسين بن عبد الله عن كريمة مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس وهو في المنزل جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر وإذا ارتحل قبل الزوال أتم الظهر حتى يصلها في وقت العصر وهذه موافق ما قد جمع النبي صلى الله عليه وسلم فيها غير عشرين مرة قبله يجمع * ابن علقمة عن أيوب عن محمد بن جحان أن ابن سعد كان يقرأ في الآخرة بين ضاحكة الكتاب وهذا نقول ولا يخبر به الا أن يقرأها فان نسي أعاد وهم يقولون إن شاء قرأ أو شاء لم يقرأ أو شاء صام * محمد بن عبيد عن محمد بن إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أن عبد الله صلى الله عليه وسلم بعظمت ألقاهم أحداهما عن يمينه والأخر عن يساره وقال هكذا كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا ونحن معهم يكونان خلف الامام فاما نحن فنأخذ بحدّ حديث مالك عن

فقد علمنا أن خاص فاني
 المساجد لا يجوز أن
 يعمسه إمام الله قلت
 لا يجوز أن يعمها
 مسجد الله الحرام
 فرضه الحج وإن
 يتعمهاته قطوعاً ومن
 المسادغرة قال فما
 دخل على ما قلت قلت قال
 الله والله على الناس حج
 البيت من استطاع إليه
 سبيلاً وروى عن النبي
 أنه قال السبيل الزاد
 والركب فإذا كانت
 المرأة من يحدركما
 وزادا وطبق السفر
 للحج فهي من علمه
 فرض الحج ولا يصل أن
 تنزع فرضاً على ما
 لا تنزع فرض الصلاة
 والسيام وغيرهما من
 الفروض قال فهل
 على ولها أن يصبها
 مسن ماله أو كانت
 محجوراً علم قلت نعم
 يوزى أن كان عنها قال
 فهل عليه أن يحج معها
 قلت لا واختاره
 أن يفعل وفي سلم
 يدع ذلك أن شاء الله
 فإن لم يفعل لم يجبر
 عليه وإذا حدث نسوة
 نفقت محبت مسهن
 وأجبرهن ولو لماعلى

تركها واطمع نسوة ثقات اذا كانت طر يقها آمنتم من كان ولها زوجها وأخيه قال فيها معنى نهبا عن السفر قلت نهبا عن السفر فيما لا يابرها قال فادل على ما وصفت من انها اتعنت عن السفر فيما لا يابرها قلت بين رسول الله عن الله أحد الزائنين الكبرن جلد مائة وتغريب سفر وفد والتغريب سفر وفد نهى رسول الله أن يخطى بأمره الأعمى ذى عسرهم وفي التغريب خلوة جامع غيبى محرم وسفر فدل ذلك على أنه اتعنت عن سفرها فيما لا يابرها ولم أعلم مخالفا أن امرأة لو كانت يلد له لاحكم فيه فأحدث حدثا ما يكون عليها فيه حد أو قس - لم أو خضوة له جلبت الى الحاكم فدل هذا على ما وصفت من انها اتعنت عن السفر فيما لا يابرها فاذ اقتضت حجة الاسلام فلا يها من كان منعها من الحج ومن جيع المساجد الاشيا

اصبح بن عبد الله عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قوموا الى صلى لكم فقامت الى حصر فضحت بهما فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا واليتيم وراهم وهو من ورائنا في بنا ركعتين ثم انصرف * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه قال قلت على عمر بالهجرة فوجدته يسبح ففقت وراءه ففرق حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاءه فأنارت ففصفتا وراه * أخبرنا الأعمش عن ابراهيم عن علقمة والأسود قال حدثنا علي بن عبد الله في داره فصرى بنا فلما ركع طبق بين كصفه ففعلها بين يمينه فلما انصرف قال كافي أنظر الى اختلاف أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين يمينه وأعلم أحدنا عن يمينه والآخر عن يساره وليسوا يقولون بهذا ولا نحن أما نحن فناخذ الحديث رواه يحيى القطان عن عبد الجدين جعفر قال حدثني محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي جند الساعدي أنه سمع في عذمت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبوقادة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع وضع يده على ركبته * أخبرنا ابن علفين عن محمد بن اصبغ قال حدثني علي بن يحيى بن خلاد بن رقي عن أبيه عن عمر فاعة بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل اذا ركعت فضع يديك على ركبتيك * أخبرنا ثمة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال صلى الله عليه بأصحابه الجمعة فمضى وقال خذت الحرج عليكم وليسوا يقولون بهذا ولا يقول به أحد صلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان والأمة بمضى كل جمعة بعد زوال الشمس * أخبرنا يحيى بن عبد الله عن شبيب عن ابراهيم عن مهابر عن ابراهيم الضبي عن الأسود عن عبد الله أنه كان يوتر بخمس أو سبع * سفيان عن الأعمش عن ابراهيم عن عبد الله أنه كان يكره أن يكون ثلاثا ووتر ولكن تحسبا أو سبعا وليسوا يقولون بهذا يقولون صلاة الليل متى أتى الوتر فاتها ثلاث موصلات لا يصلى الوتر أكثر من ثلاث وأما نحن فنقول بالسنة الثالثة * أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن جمر أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل متى متى فإذا خشي أحدكم الصبح ركع واحدة توتره ما قد صلى * أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلاة الليل متى متى فإذا خشي أحدكم الصبح فليوتر واحدة * سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * هشيم وأبو معاوية وابن علية وغير واحد عن ابن جمر وعاصم عن ابن سيرين عن يحيى بن الجزار أن طنه عن عبد الله أنه صلى وعلى بطنه قرط ودم وليسوا يقولون بهذا يقولون اذا كان على بطنه مقدارا الدرهم الكبير أعاد الصلاة وان كان أقل لم يعد ولم نعلم أحدا من معنى قال اذا كان الدم في الثوب وعلى الجسد مقدار الدرهم أعاد الصلاة وان كان أقل لم يعد * أخبرنا هشيم عن حصين عن خارجة بن الصلت أن ابن مسعود رجع فمر به رجل فقال السلام عليك يا أبا عبد الرحمن فقال عبد الله صدق الله ورسوله فلما قضى صلاته قبله كان الرجل راكعا قال أجل اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى تتخذ المساجد طرقا وحتى يسلم الرجل على الرجل للعرفه وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم بنقض الصلاة اذا تكلم مثل هذا حين يريد الجواب وهم لا يرون خلاف هذا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابن مسعود روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الكلام في الصلاة ولو كان هذا عن أحد من الكلام الممنوع عنه لم يسكبه * أخبرنا يزيد بن هرون عن محمد بن اصبغ عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال رأيت ابن مسعود إذا مر بين يديه رجلا وهو يصلي التزمه حتى يرتد ونحن نقول بهذا وهو موافق لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم لا يأخذون به وأحسبهم يقولون ان هذا بنقض الصلاة ولا يرون قولهم هذا عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعون قول عبد الله وهو موافق السنة * أخبرنا أبو معاوية

غيلان بن جامع عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عبد الله مثله وليسوا يقولون بهذا يقولون يكبر من صلاة
 الصبح يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق وأما نحن فنقول عار وى عن ابن عمر وابن عباس
 يكبر من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق فنتخذ قول ابن مسعود لقول
 ابن عباس وابن عمر وأما هم فيضالفون قول من سبنا وما رواه ابن مسعود وما الذي قلنا أشبه الأقاويل
 والله تعالى أعلم بما يعرف أهل العلم وذلك أن التلبية وقتها تنقض اليه وذلك يوم النحر وإن التكبير أعيا يكون
 خلف الصلاة أو أول صلاة تكون بعد انقضاء التلبية يوم النحر صلاة الظهر أو صلاة تكون عن صلاة
 الصبح من آخر أيام التشريق • ابن مهدي عن صفيان عن أبي اسحق عن سلم بن حفظة قال قرأت
 السجدة عند عبد الله فظنرت إليه فقال أنت أعلم فإذا وجدت سجدا وهذا نقول ليست السجدة الواجبة
 على من قرأ على من سمع وأحب النيان بسجدة وإذا وجد الفارئ أحبنا له أن يسجد وقد رواهنا هذا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وروا ذلك عن ابن مسعود وهم يخالفون هذا ويؤمنون أنها واجبة
 على السامع أن يسجد وإن لم يسجد الإمام فيضالفون روايتهم عن ابن مسعود وروا شاعن النبي صلى الله عليه
 وسلم وعن عمر • ابن عيينة عن عبد عن زر بن حبیش عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص ويقول
 أمما هي توبة هي • ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد بها
 وهم يخالفون ابن مسعود ويقولون هي واجبة • ابن علقمة عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن
 عبد الله في الصلاة على الخنازير لا وقت ولا عدد • رجل عن شعب بن رجل قال سمعت زر بن حبیش يقول
 صلى عبد الله على رجل ميت فكبر عليه تسعا ونحن زوى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر أربعين
 • ما عمن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر على الضأى أربعين ولم
 يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر على ميت إلا أربعين وهم يقولون قولنا ونقول التكبير على
 الخنازير بعد ما لا يردوا ولا ينقض خالفوا ابن مسعود وأقوا هذا رواهنا • أخبرنا شمع بن زيد بن
 أي زباد عن أبي جعفر عن عبد الله أنه كان إذا رقع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا الحمد ملء السموات
 وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ونحن نسحب هذا ونقول له لأنه موافق ما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وهم يكرهون هذا كراهة شديدة • أخبرنا اسحق بن يوسف الأزرق عن صفيان عن أبي اسحق
 عن علقمة عن عبد الله قال صلى العصر قدر ما يسير إلا كبر فرفضن وهم يقولون تؤثر العصر قدر ما يسير
 إلا كبر فرفضنا فضالفون ما رواه ما يدخل الشمس سفرة وأما نحن فنقول يصلى العصر في أول وقتها
 لا تسير وبيان أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى العصر ثم يذهب إلى قضاء حاجتهم والشمس يشاء نفيته
 • هشيم عن منصور عن الحسن عن رجل من هذيل أن ابن مسعود كان يقرأ بفاتحة الكتاب في الخنازير
 وهم يخالفون هذا ولا يقرؤون على الخنازير وأما نحن فنقول بهذا نقول يقرأ الإمام بفاتحة الكتاب
 • أخبرنا بذلك إبراهيم بن سعد عن أبيه عن طلحة عن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على
 جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسبغنا فلما فرغ أخذت بيدنا فقلت نعم ذلك فقال سنة وحق
 • أخبرنا ابن علقمة عن ابن غيلان عن سعد بن أيوب عن عبد الله بن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على
 الخنازير ويقول أنا ما فعلت لتعلموا أنها تسنة • أخبرنا اسحق بن يوسف عن صفيان الثوري عن أبي اسحق عن
 أبي الأحوص عن عبد الله قال التكبير يحرم الصلاة وانتقضوا التسليم وليسوا يقولون بهذا يزعمون أن
 من جلس مقدار التشهد فقد تمت صلاته ولا شيء عليه وأما نحن فنقول يحرم الصلاة التكبير وانتقضوا
 التسليم لأنه موافق ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم • أخبرنا سعيد بن سالم عن صفيان الثوري عن
 عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء

الجمعة كان فرض غيرها
 من الصلوات المكتوبات
 والتأخلة في المساجد
 عن إسحق قال فقال
 وما فرض اثبات الجمعة
 الأعلى الرجال وليس
 هذا على النساء بفرض
 وما عن في اثبات المساجد
 للصلوات كالأرجال
 فقلت له إن الجمعة
 لتقوم بأقل مما وضعت
 لك وعرفت بنفسك
 وعرف الناس هذا
 وقد كان مع رسول
 الله نساء من أهل
 بيته وبناته وأزواجه
 وسولاته وخدمه
 وخدم أهل بيته فما
 علت منهن امرأة
 شرجت إلى شهود الجمعة
 والجمعة واجبة على
 الرجال باكتسب من
 وجوب الجماعة في
 الصلوات غيرها ما لا إلى
 جماعة غيرها في قبل
 أو نهار ولا إلى مسجد
 فيه فقد كان النبي
 يأتيه ربا وما شأنا
 ولا إلى غيرها من المساجد
 وما أشك أن ابن كثر على
 التكبير مكانه من
 رسول الله أحرم
 وبه أعلم من غيرهم
 وأن النبي لم يكن يلدع

وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وهكذا نقول لا يخرج من الصلاة حتى يسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل حدثا تروج منه التسليم فكل حدث كان يقصد الصلاة فيما بين التكبير الى التسليم فهو يقصد لان من الدخول فيها الى الخروج منها صلاة فلا يجوز ان يكون في صلاة ففعل ما يقصدها ولا تقصد هـ هشيم عن حصين قال اخبرني الهيثم انه سمع ابن مسعود يقول لان اجلس على الرمف احب الي من ان اربع في الصلاة وهم يقولون قيام صلاتنا جلس التربع ونحن نكرو ما نكرو ما بن مسعود من تربع الرجل في الصلاة وهم يخالفون ابن مسعود ويستحبون التربع في الصلاة هـ اخبرنا ابو معاوية عن الاعشى عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد قال صلى عثمان بن عفان قال بعاف قال بعاف الله صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع ابي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ثم تفرقت بهم الطريق قال لا عشي فخذني معاوية ابن قرة ان بعاف الله صلاتها بعد اربع فقبل له بعاف على عثمان ونصلي اربع فاقال الخلفاء شر وهم يقولون لا يصح لاسافران يصلي اربع فاقال صلى الله عليه وسلم اربع فاقال عثمان ومقدار الشهد فصدت صلاته فبرون عن عبد الله انه فعل ما ان فعله احدثت صلاته هـ اخبرنا حفص عن الاعشى عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله بكروا يقرأ القرآن في اقل من ثلاث وهم يستحبون ان يقرأ في اقل من ثلاث هـ اخبرنا وكيع عن صفان الثوري عن ابي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال رأيت عبد الله يصلي المعوذتين من العصف ويقول لا تخطوا به بالنس منه وهم يرون عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قرأهما في صلاة الصبح وهما مكتوبتان في العصف الذي جمع على عهد ابي بكر ثم كان عند عمر ثم عند حفصة ثم جمع عثمان عليه الناس وهما من كتاب الله عن وجعل انا صاحب ان اقرأهما في صلاة هـ اخبرنا ابن مهدي وغيره عن صفان الثوري عن ابي اسحق عن هبيرة بن ابراهيم قال كان عبد الله يبعثنا العطاء في ذبل صغار ثم يخذ منها ركعة وهم يقولون لا ركعة في مال حتى يحول عليه الحال ولا تأخذ من العطاء ونحن زوى عن ابي بكر انه كان لا يأخذ من العطاء ركعة وعن عمرو عفان ونحن نقول بذلك هـ اخبرنا ابن علية وابن ابي زائدة عن بسن عن مجاهد عن ابن مسعود انه كان يقول لولي النبي احص ما مر من السنين فاذا دفعت له ماله قلت له قد اتي عليه كذا وكذا فان شافكي وان شافكي ولو كان ابن مسعود لا يرى عليه ركعة لم يامر حال الاحياء لان من لم يحب عليه ركعة لا يؤمر باحصاء السنين كالا يؤمر بالصبي باحصاء سنه في صغره الصلاة ولكن كان ابن مسعود يرى عليه الركعة وكان لا يرى ان يركبها الولي وكان يقول بحسب الولي السن التي وجبت على الصبي فيها الركعة فاذا بلغ الصبي ودفع له ماله اعله ذلك وهم يقولون ليس في مال الصبي ركعة ونحن نقول بركتي لا تار وبنان ذلك عن عمر وعلى وعائشة وابن عمر وروى بنان ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم هـ اخبرنا بذلك عبد الحميد بن ابراهيم عن يوسف بن ماهك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بشقراق اموال الشياطين ثلاث ذهابا وتسلطها الصدقة

(باب الصيام)

هـ اخبرنا ابن مهدي عن صفان الثوري عن ابي اسحق عن عبيد بن عمران عن علي بن ابي حمزة عن القصة الصائم فقال ما يداني خلوها وليسوا يقولون بهذا يقولون لا بأس بقبلة الصائم هـ اخبرنا اسمعيل بن ابي خالد عن ابي السفر عن علي رضي الله عنه انه صلى الصبح ثم قال هذا حين تبسبب لك الحيط الايض من الحيط الاسود وليسوا لاوله علة يقول بهذا انما الصوم وقبل طلوع الفجر فاذا طلع الفجر فقد حرم الطعام والشراب على الصائم هـ اخبرنا رجل عن الشيباني عن ابي معاوية ان عليا رضي الله عنه خرج يستسقي

(١) يرمي بالثلاثة الحصى المفتوحة كتبه مصححه

يوم عاشوراء فقال من كان منكم أصبح صائما فليتم صيامه ومن كان مفطرا فليأكل كل وليسوا يقولون هذا يقولون من أصبح مفطرا فلياصوم * أخبرنا رجل عن شعبة عن أبي إسحق عن عبد الله بن مرة عن الحرث بن عيسى عن رضى الله عنه أنه كره صوم يوم الجمعة وهم يستحبون صوم يوم الجمعة فقال لعن الله عيارضى الله تعالى عنه * أخبرنا رجل عن شعبة عن منصور عن هلال بن يساف عن عبد الله أنه كره القسلة للصائم وليسوا يأخذون هذا * وأما نحن فنرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل وهو صائم عن غير واحد من أصحابه ونقول لا بأس أن يقبل الصائم * أخبرنا ابن مهدي وأصح الأزرق عن صفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن المتورود بن الأحنف قال جاء رجل فسلمى معه الظهر فقال انى ظلمت اليوم لاصائم ولا مفطر كنت أظننى غيرى فإنا نرى قال ان شئت صمت وإن شئت أفطرت * أخبرنا رجل عن بشر بن البراء بن معمر عن صفيان الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن أن حذيفة بدأه بعد ما زالت الشمس فصام وهم لا يرون هذا ويزعمون أنه لا يكون صائما حتى ينوى الصوم قبل الزوال * أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال أحدكم بالخيار ما لم يأكمل أو يشرب * وأما نحن فنقول التطوع بالصوم حتى شاهوى الصيام فأما من عليه صوم واجب فليس أن ينوبه قبل الفجر والله أعلم

باب الحج

(قال الشافعي رحمه الله) أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله قال الحج أشهر معلومات ليس فيها عرفة وليسوا يأخذون بذلك ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمرة في أشهر الحج * وأما نحن فروينا أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين خرجوا معه في حجة منهم من قرن الحج بالعمرة ومنهم من منع بالعمرة إلى الحج ومنهم من أفرد الحج * أخبرنا بذلك مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت وأفرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج فبهذا قلنا لا بأس بالعمرة في أشهر الحج * وقد كان ابن مسعود فيمن شهد تلك الحجة فبينا علنا * أخبرنا ابن مهدي عن صفيان عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة قال قال لي عمر يا أبا أمية حج واشترط فإنك ما شرطت والله عليك ما شرطت وهم يخافون هذا ولا يرون الشرط شيئا * وأما نحن فنقول بشرط وله الشرط لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بضاعة بنت الزبير بالشرط وما روى عن عائشة * أخبرنا صفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بضاعة بنت الزبير فقال أمارت يدين الحج فقلت انى شاكسة فقال حج واشترطى أن يحج حيث جئتني * أخبرنا صفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة يا ابن أخى هل تستحق أنما حججت قلت ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عتد فإن يسره فقها الحج وإن جئتني جئتني ففى عمر * أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله أنه لم يعل الصفا في عمره بعد ما طاف بالبيت وليسوا ولا أحد من الناس علمه يقول بهذا وأما اختلاف الناس عندنا فمنهم من قال يقطع التلبية في العمر إذا دخل الحرم وهو قول ابن عمر ومنهم من قال إذا استلم الركن مسكنا وهو قول ابن عباس * أخبرنا رجل عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وبه يقولون هم أيضا فأما بعد الطواف بالبيت فلا يلبي أحد * أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي إسحق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال كانت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلك اللهم ليلك لا شريك ليلك ليلك ان الحمد والتعظيم وليسوا ولا أحد علمه يقول هذا فإنا نقول لأن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم تلى المسلمين إلى اليوم زيادة على هذا التلبية والمثل لا شريك ليلك * أخبرنا ابن مهدي عن

فلا يعتنهما فاحتمل أن يجب عليهن واحتمل أن يكون على الاحتجاب فلما كان ما وصفت من الاستدلال بأن يختلف العامة أن ليس على المرأة شهود صلاة جماعة كاهن على الرجل وأن لولها حبها كان هذا اختارا لا فرضا على الولد أن يذن للمرأة للمشاء فقال ما علمت أحدا من المفتين يخالف في أن ليس على الرجل الأذن لاصرائه إلى الجمعة ولا جماعة ولقد قال بعضهم ولا يبيح لانه لا يفوتها في عمرها فقلت في أن لم يختلف المفتون أن كان كما قلت دليل على أن لا يجزئها معنى حديث رسول الله إذا كان معنى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا قال ولقد قال بعضهم زوج المرأة أن يتبعها من الحج قلت أما هذا فلا لانه إذا جازته أن يتبعها الفريضة ففقتعها مساجد الله كلها فإنا نعلم خلاف الحديث فإنا قلنا لا يعتنهما الفريضة من

الجميع أنما للحدث
بل هو ظاهر الحديث
لا تمنعوا إمام الله
مساجد الله كهوايته
والله أعلم دلالة على أن
لهم منع من بعضها قال
وأجبر زوج امرأة
وليها من كان على أن
يسعها والقرى بمن
الجميع والعرة في سفر ولا
أجبره على ما طوعت

به منها فإذا أذن لها إلى
الجميع فلم يمنعها مساجد
الله لأنه قد أذن لها إلى
لفرض إلى مساجد الله
الحرام قال وقدرى
حديث أن يترك النساء
إلى العبدان فإن كان
ثابتاً قلناه

(باب غسل الجمعة)

« حدثنا الربيع قال
قال الشافعي قال الله
جل ثناؤه إذا قسمت إلى
الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وأيديكم إلى
المراشق وأصابع أروئكم
وأرجلكم الآية قال
فقلت السنف على أن
الوضوء من الحدث
وقال الله جل ثناؤه
لا تقربوا الصلاة وأنتم
سكارى حتى تعلموا
ما تقولون ولا اجتنبوا

سفيان الثوري عن أبي إسحق عن عبد الرحمن بن زيد أن عبد الله تغل بن المقرب والعشاء جميع ولمسوا
يقولون بهذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلاهما ولم يصل بينهما « أخبرنا الوليد بن مسلم عن
ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء ولم يتلو
فيهما ولا على آراء واحد منهما وهذا يقول « أخبرنا ابن علية عن أبي حمزة عيون عن إبراهيم عن الأسود عن
عبد الله قال نكحنا أحب إلى أن يكون لكل واحد منهما شئ وسفر وهم يزعمون أن القرآن أفضل وبه
يفتون من استغناهم وعبد الله كان يكره القرآن « أخبرنا شافعي عن عبد الكريم بن الحزري عن أبي عبيدة
عن عبد الله أنه حكى في الر يوم جفرا وأجفرا وهم يخالفونه ويقولون يحكم فيه بيمينته في الوضع الذي
يساب فيه ولو بلغ أن يكون غير حق لم يسل إلا التي فصاعدا ما يكون أنجمة فيضالفونه من وجهين
ولا يقولون علمته في قولهم هذا يقول أحد من السلف وأما نحن فنقول به لأنه مثل ما روينا عن عمر وهو
قول عوام فقهاؤنا والله أعلم

(كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما)

« أخبرنا أبو محمد الربيع بن سليمان المرادي المؤذن صاحب الشافعي رحمه الله قال سألت الشافعي بأشئ
ثبت المبرع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد كتبت هذه الحق في كتاب جامع العلم فقلت أعي من هذا
مذهب ولا يزال أن يكون فيه هذا الوضع فقال الشافعي إذا حدثت الثقة عن الشخصتي يتبني إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فتواتب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تترك رسول الله صلى الله عليه وسلم
الأحدين وجعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفسه وإذا اختلفت إلا حديث عنه فالأخلاق فيها وجهان
أحدهما أن يكون بها شيء ومنسوخ فنعلم بالتابع ونترك المنسوخ والآخر أن تختلف ولاداة على أيها
التابع فنذهب إلى أن الروايتين فإن تكافأنا ذهب إلى أنهما حديثين بخلاف الله وسنة فيه فبما سوى
ما اختلف فيه الحديثان من سنة ولا يعلو حديثان اختلفا عن النبي صلى الله عليه وسلم أن وجد فيهما هذا
أوغره مما يدل على الأئمة من الر واقع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان الحديث عن رسول الله
لما خالفه عنه وكان روى عن دون رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث وفاقه لم يرد قوة وحديث النبي
صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه وإن كان روى عن دون رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث وفاقه لم يكتفى إلى ما خالفه
وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخذ به ولو علم من روى عنه خلاف ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم ستمات بها
أن شاء الله فقلت للشافعي أذهب صاحبنا هذا المذهب قال نعم في بعض العلم وترك في بعض قلت فإذا كرر
ما ذهب إليه صاحبنا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم عما يروى عن الأئمة أي بكر ولا عمر ولا عثمان
ولا علي شيئا وفاقه فقال نعم سأذكر من ذلك أن شاء الله ما يدل على ما وصفت وأذكر أيضا ما ذهب إليه
من حديث رسول الله وفيه عن بعض الأئمة ما يخالفه ليكون أئمة للحجة عليكم في اختلاف أئمة يذكركم
فتستغنون مرة بالحديث عن النبي وغيره ويتردعون له ما قاله ثم تردعون الحديث مرة أخرى فيغير حديث
يخالفه (قال الشافعي) ومن ذلك أنه أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس
قال وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر عن عائشة كلاهما قال أن الشمس خضفت فغسل النبي
صلى الله عليه وسلم ركعتين ووضأهما في كل ركعة ركعتين (قال الشافعي) فأخذنا نحن وأتبره وخالفنا
غيركم من الناس فقال نصلي ركعتين كلاهما للناس وروى حديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قوله
وخالفنا غيرهم من الناس فقال نصلي ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات وأخرج علينا أن ابن عباس صلى

في صلاة ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات واحتج علينا غيره بان علي بن أبي طالب صلى ركعتين في كل ركعة
 أربع ركعات وأحسن وكانت حجتنا عليهم أن الحديث إذا تمتع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في أحد
 بعدهم جملوا حجة متني بحالقه (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن
 يسار بن سعيد وعن الأعرابي عن عذون بن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة
 من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعتين العصر قبل أن تغرب الشمس فقد
 أدرك العصر فقلنا نحن وأتبعنا هذا وخالفنا بعض الناس فيه فقال هو أدرك العصر وصلاته الصبح
 فاتمة من قبل أنه خرج الوقت هي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة (قال الشافعي) فكانت
 حجتنا عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما يبي عمال يلزم من الصلوات وهذه صلاة لازمة فقد أخبرنا
 أنه أدرك في الحالين معا أفرأيت لو احتج عليكم رجل فقال كيف يتم حديث أبي هريرة وحديث النبي
 صلى الله عليه وسلم ولم يروا أحد علمته عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة ثم ردوه بأن هذا لم يرو عن
 أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا أحسن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ما كانت حجتنا
 عليه إلا أنه إذا تمت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغنى به عن سواه (قال الشافعي) أخبرنا
 مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأردوا
 عن الصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم فأخذنا نحن وأنتبه أفرأيت أن قال لنا قائل إن الحر والبرد لم يحدثا
 بعد ولم يذهب بعد فلما يأت عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي أنهم مروا بالبراد ولم يرو عن واحد
 منهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحض على أول الوقت وذلك في الحر والبرد سواء هل الحجة لا يثبت هذا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن حصة على أول الوقت لا يدفع أمره بتأخير الظهر في شدة الحر ولم يرو عن
 أحسن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم استغنى به بل يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
 أخبرنا مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن جعدة بن عبيد بن رفاع عن كعب بن كعب بن مالك
 عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الظهر أنها ليست بنفس قال فأخذنا نحن وأنتبه
 فقالت الألبان بالوضوء بفضل الهرة وخالفنا بعض الناس فكري بالوضوء بفضلها واحتج أن ابن عمر كرهوا الوضوء
 بفضلها أفرأيت أن قال لكم قال حديث جعدة بن كعب لا يثبت مثله والهرة تزل عند الناس بعد النبي
 صلى الله عليه وسلم فمن هوته بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما يوافق ما روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم واحتج أيضا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشرى الكلب من أئاه أحدكم فلفضله
 سبع مرات والكلب لا يؤكل لحمه ولا الهرة فلا يؤمن بأفضلها فهل الحجة عليه الآن للمرائين أن كانتا
 معروفتين ثبت حديثهما وأن الهرة خير الكلب الكلب نجس ما موم بفضل الأئمة مسما ولا تؤمن بأفضلها
 وفي الهرة حديث أنها ليست بنفس فتشروا بفضلها ونكتي بالمبرور التي صلى الله عليه وسلم من أن يكون
 أحد بعدهم قال به ولا يكون في أحد قال بخلاف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة ولا في أن لم يرو ولا من
 وجه واحد إذا كان الوضوء مرفوعا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبيد الله بن أبي بكر عن عروة عن
 مروان عن بسرة بنت مسعود أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا مس أحدكم ذكره فليتشو
 فقلنا نحن وأنتبه وخالفنا بعض الناس فقال لا تشو أمر من الذكر واحتج بحديث واعم النبي صلى
 الله عليه وسلم يوافق قوله فكانت حجتنا عليه أن حديثه مجهول لا يثبت مثله وحديثه لم يروى واحتج
 علينا بأن حذيفة وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وعمران بن الحصين وعمار بن ياسر وسعد بن
 أبي وقاص قالوا ليس في مس الذكر وضوء وقالوا ويروى عن سعد قولكم وروينا عنه اختلافه وروى عنه
 ابن عمر ومن روى عنه أكثر وأتم لا تؤمن لو سئمت أحسن منه فكانت حجتنا ما ثبت عن النبي

عابري سبيل حتى
 تفصلوا قال فكان
 الوضوء ما في كتاب الله
 من الأحداث وكان
 أمر الله الجانب بفضل
 من الجانب دليلًا والله
 أعلم أن لا يجب الفصل
 الأيمن جنبه إلا أن تدل
 السنة على غسل واجب
 فتوجه بالسنة بطاعة
 الله في الأخذ بما دلت
 على وجوب الفصل من
 الجانب ولم أعلم دليلًا
 يتناول أن يجب غسل
 غير الجانب للوجوب
 الذي لا يجزئ غيره
 قال وقد روي في غسل
 يوم الجمعة فذهب
 ذهاب إلى غير ما قلنا
 ولسان العرب واسع
 حدثنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي أخبرنا
 سفيان عن الزهري
 عن سالم عن أبيه أن
 رسول الله قال من
 جاء منكم إلى الجمعة
 فليغتسل أخبرنا
 مالك وسفيان عن
 صفوان بن مسلم عن
 عطاء بن يسار عن أبي
 سعيد الخدري أن رسول
 الله قال غسل يوم الجمعة
 واجب على كل محتلم
 (قال الشافعي) فاحتل

صلى الله عليه وسلم لم يكن في قول أحدنا لله جمعة على قوله فقال منهم قائل أقلا منهم ما راية عن رسول الله
أذا لمع من مثل من وصف وكان من مس ما هو أنجب منه لا يجب عليه عند كوفوه فقلت لا يجوز لعالم
في دينه أن يعتصم بما يرى في غيره قال ولم لا تكون الحق فيه والعلل يمكن فيمن يرى فقلت أرايت
أن قال قائل أنهم جميع ما روى عن ربه وشيئ من غيره فأناف غلط كل محدث منهم عن حديث عنه أذ روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قال لا يجوز أن يثبت حديث أهل الثقة قلت فهل وادع أحد منهم
الأ واحد عن واحد قال نعم قلت وروا عن النبي صلى الله عليه وسلم واحد عن واحد قال نعم قلت فأنافنا
أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله بصدق المحدث عندي وعلنا أن من سمينا قاله بحديث الواحد عن الواحد
قال نعم قلت وعلنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله علمنا أن من سمينا قاله قال نعم قلت فإذا استوى العلمان من
خير الصادقين أيما كان أولى بأن تصير إليه أغير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بأن تأخذه أو أغير
عن دونه قال بل أغير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن ثبت قلت شوتهما واحد قال فغير عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أول أن يصار إليه وإن أدخلت على الخبر من عنه أنهم عكس فهم الغلط دخل عليكم
في كل حديث روى عن خلف الحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قلت ثبت خبر الصادقين
فثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأولى عندنا أن يؤخذ به (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي اليزيد
المكي عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجتمع بين الظهر
والعصر والمغرب والعشاء سفره إلى ثول فأخذنا نحن وأتبعه ونالنا فيه غيرنا فروى عن ابن مسعود
أن النبي صلى الله عليه وسلم ليجمع إلى المغرب فقلت فلو كان كذا أجمع بين الصلواتين إلا من عند
من السكائر فكذلك يجتمع علمنا ابن مسعود أن قال لم يفعل فقال غيره فعل فقول من قال فعل أولى
أن يؤخذ به لأنه شاهدوا النبي قال لم يفعل غير شاهد وليس في قول أحدنا شيء روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم جمعة لما وصفت من أنا إذا علمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شيئا وغيره قال غيره فلا يثبت لم في أن
ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى أن يؤخذ به وإن أدخلت أن الرجال المحدثين يمكن فهم الغلط
في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أدخلنا ذلك في حديث من روى عنه ما يخالف ما جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم وكان ذلك في حديث من روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أمكن لأنه لا روى
عن النبي عليه السلام شيئا مما عدا إلا أحصله وأصحابه خبر من بعدهم وعلمت من روى عنه دونه التابعون
فكيف يثبت حديث الأفضل ولا يثبت حديث الذي هو دونه ولست أنبئهم واحدا ولكنا قبلهم ما عداوا الحق
فيما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما قال غيره ولا يوجب الجمع في السفر بأن يقول رجل سافر
أبو بكر غازيا وما جاء وعمر جازيا وما جاء وأبو بكر غازيا وما جاء وأبو بكر غازيا وما جاء وأبو بكر غازيا
جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يثبت أن لا يثبت أنه على به بصدقه لأن يكون عمل به بعده
ولم يوافق بصدقه وكانت الحق فيما روى عن دون ما قاله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن داود
ابن الحصين عن أبي سفيان بن أبي أيوب عن أبي هريرة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
العصر فسلم من ركعتين فقام ذو اليمين فقال قصرت الصلاة ثم نيت يا رسول الله فقال النبي صلى الله
عليه وسلم كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال أصدق ذو اليمين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما بقي من الصلاة ثم بصدقتين وهو جالس فقلنا نحن وأتبعهم هنا ونالنا غيرنا فقال الكلام
في الصلاة عما بدأ بقطعها وكذلك يقطعها الكلام وإن نزل للصلاة فدا كل ثم تكلم وروى عن ابن
مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله يحدث من أمره ما شاء وإن مما أحدث الله أن لا تكلموا
في الصلاة فقلنا هذا لا يخالف حديثنا نهى عن الكلام علمنا فاما الكلام ما نهى عنه والليل

واجب لا يجوز غيره
وواجب في الأخلاق
وواجب في الاختيار
وفي التظافة ونقي تغير
الرجع عند اجتماع
الناس كما يقول الرجل
للرجل وجب حفظ
على إذا بقي موضوعا
للمحبة وما أشبه
هذا فكان هنا
أولى من غيره
ظاهر القرآن في عموم
الوضوء من الأحداث
وخصوص القبل من
النجاسة والدلالة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في غسل يوم الجمعة
أيضا فإن قال قائل
فأذكر الدلالة فقلت
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن سالم بن عبد
الله قال دخل رجل
من أصحاب رسول الله
المسجد يوم الجمعة وعمر
ابن الخطاب بخطب
فقال همرا يسأله
هذه فقال يا أسير
المؤمنين انقلب من
السوق فسمعت النداء
فأزددت على أن توضأت
فقال عمر والوضوء
أيضا وقد علمت أن
رسول الله كان يأمر
بالفعل (قال الشافعي)

على ذلك أن حديث ابن مسعود عنك قبل الهجرة وحديث أبي هريرة عنه بعد حديث ابن مسعود
 بزمان فلم يفرق بين وأنت هذا الحديث بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا عني أنهم فعلوا مثل هذا
 ولا قالوا من فعل مثل هذا فإنه واكتفينا بالثبوت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يحتج بقوله إلى
 أن يعمل به بعده غيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن الأعمري عن ج عبد الله بن
 يحيى عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فجلس وقام الناس معه فلما قضى صلاته
 ونظرنا إليه كبّر فوجد صديتين وهو جالس قبل التسليم فأخذنا نحن وأتينا بهذا وقتنا بحدس السهو
 في النقص من الصلاة قبل التسليم فالتفتا بعض الناس وقال تصدقان بعد التسليم واخترنا رواية فقال من
 احتج بمالك صحبهما النبي صلى الله عليه وسلم في الزيادة بعد السلام فوجدتهما كذلك وصحبهما في
 النقص قبل السلام فوجدتهما كذلك ولم يفرق هذا بأن لم يرو عن أحد من الأئمة في شيء يخالفه ولا واقع
 واكتفينا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح
 بن خوات عن ج عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة
 وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما قائما لا تنضمهم ثم أصرقوا فاضفوا وجاء العدو وجاءت
 الطائفة الأخرى فغضى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا أو لا تنضمهم ثم سلم بهم (قال
 الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله (١) بن عمر عن أخيه عبد الله بن عمر عن القاسم عن صالح بن
 خوات عن خوات عن جبر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه فأخذنا نحن وهو جالس حتى كنا عنه غير
 ما عرضنا عليه وقالنا بعض الناس فقال فيه خلاف قولنا فقال لا تصلي صلاة الخوف اليوم فكانت هتينا
 عليه ما نث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن من هتته أن قال قد اختلفت الأحاديث في صلاة
 الخوف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم نعلم أن أب بكر ولا عمر ولا عثمان ولا ثوبان عن علي أن واحدا منهم صلى
 صلاة الخوف ولا أمر وأما والصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الفضل ليست كهي خلف غيره
 وبأن لم يرو عن خلفه حديث ثبت بصلاتها ولم يرو إلا بصاريين وخيارا في زمانهم فهذا يدل على أنه كان ثبوت
 صلى الله عليه وسلم خاصة فكانت هتينا عليه أنها ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام الأدلة
 لأنه لا يكون ثم من بعده خلاصتي تأتينا الأدلة من كتب أئمتنا أو إجماع أئمتنا خاص والأدلة اكتفينا بالحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بعده كقولنا فيما قبله

(باب ما جاء في الصدقات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي عبد الله القدرى أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ليس فيمادون نسيئة أو سقي صدقة وليس فيمادون خمس أو أوق صدقة فأخذنا نحن
 وأتينا بهذا وخالفنا فيه بعض الناس فقال قال الله تبارك وتعالى لنبي عليه السلام خزن أموالهم صدقة
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيمادون السبأ الصدقة لم يخص الله ليجعل وعن مالادون مال ولم يخص
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث مالادون مال فهذا الحديث يوافق كتاب الله والقياس عليه
 وقال لا يكون مال فيمادون صدقة وأخر ما صدقة فيه وكل ما أخرجه الأرض من ثمر وإن خرقة بعقل فيه
 الصدقة فكانت هتينا عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم المين عن الله يعني ما أراد إذا كان ما يخدمه
 من الأموال دون ما يرد والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمادون السبأ الصدقة والمفسر يدل
 على الجسدية (قال الشافعي) وقد سمعت من يحتج عنه فيقول كلاما ربه قد قام الأمر بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأخذوا الصدقات في البلدان أخذوا ما زانوا وما يلقاها روى

(١) أي ابن حصن بن عاصم العمري عن أخيه عبد الله الخ فتنه كتبه معصيه

فلما علمنا أن عمر وعثمان
 على أن رسول الله كان
 يأمر بالفضل يوم الجمعة
 فذكر عمر عليه وعلم
 عثمان فذهب عثمان
 تترحم أن يكونا نسيبا
 عليهما عن رسول الله
 في غسل يوم الجمعة إذ
 ذكر عمر عليهما في المقام
 الذي ترضا فيه عثمان
 يوم الجمعة ولم يفضل
 ولم يخص ج عثمان
 ففضل ولم يأمره عمر
 بذلك ولا أحد من
 حضرهما من أصحاب
 رسول الله عن علم أمر
 رسول الله بالفضل
 معهما أو بخلاف عمر
 دل هذا على أن عمر
 وعثمان قد علما أمر
 النبي بالفضل على
 الأخص لأعلى الأيجاب
 لفضل الذي لا يجزئ
 غيره وكذلك والله أعلم
 دل على أن علم من مع
 مخالفة عمر وعثمان
 في مثل علم عمر وعثمان
 أما أن يكون علوه
 علما وأما أن يكون علوه
 بخبر عمر كالأدلة عن
 عمر وعثمان وروى
 عائشة الأثر بالفضل
 يوم الجمعة أخبرنا شافعيان
 عن يحيى بن سعيد عن

عبد الله بن الفضل عن
 نافع بن جبير عن عبد الله
 ابن عباس أن رسول الله
 قال أيام أحق بنفسها
 من ولها والكرتستان
 في نفسها وأنها صامتة
 أخبرنا مالك عن
 عبد الرحمن بن القاسم
 عن أبيه عن عبد الرحمن
 ويصح بن زيد بن جارية
 عن خنساء أنها خدام
 أن أباه زوجها وحى
 ثوب فكرهت ذلك
 فأتت التي فرددت كاحه
 أخبرنا شاذان عن
 هشام بن عمرو عن أبيه
 عن عائشة قالت زوجني
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأنا ثمانية سبع
 وربع وأنا ثمانية تسع
 وكنت ألعب بالبنات
 فكنت جوارياتي
 فلما رأين رسول الله
 تقصين فكان رسول
 الله يسرهن إلى (قال
 الشافعي) وأولى الذي
 قال رسول الله الأيم
 أحق بنفسها من الأب
 خاصة لأنه لا يكون
 لاحد ولا يتبعه وانما
 تكون الولاية نصيره
 انما يمكن أب فهو أولى
 المطلق وحديث ابن
 عباس في الأيم أحق

أنه انتهى عن بيع الرطب بالتمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا ببيع الكرمه لا بيب كيلا (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخص
 لصاحب العربية أن يبيعها بغيرها قال فأخذنا نحن وأتت بالأحاديث كلها حين وجدناها كلها متفرجا
 ففتنا المزابنة ببيع الحزاف كله بشئ من صنفه كيلا والرطب بالتمر إذا كان الرطب ينقص شئ واحد
 متفاضل أو مجهول فقد حرم أن يباع الاستموا وذلك إذا كان موضوعا بالأرض وأحلنا بيع العرايا
 بغيرها تمر أو حي دأخلة في معنى المزابنة والرطب بالتمر إذا كان لهما وجه معا والفتنا في هذا بعض الناس
 فزعم بيع العرايا وردها للحدثين وقال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان فأخذنا
 بأحدهما وكان الذي أخذناه أشبه بستم في النهي عن التمر بالتمر الا كيلا بكيل فربما لنا الحجة ثابته بما
 قلنا من خلافنا وأوجدنا للحدثين وصحا عنهما معهما معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كانت
 لنا حجة كنت عليكم في الحديثين يكونان هكذا اقتسما إلى الاختلاف وقد وجد لهما وجه محتمل فنهى
 فلم ندعه بما وصفتنا من جهة غير ما وجدنا ولا بان لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا عني واستغنينا بالخير
 عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار
 عن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال استلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكرها ته
 ابل فقال أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكره فقلت لم أجدي الأبل
 الا جلا خيارا راعيا فقال اعطه إياه فلن خيار الناس أحسنهم قضاء فأخذنا نحن وأتت بهذا
 أن يستلف الحيوان الا الولائد وأن يسلق في الحيوان كل ما سأل على هذا وناقضنا بعض الناس في هذا
 فقال لا يستلف الحيوان ولا يسلق فيه وروى عن ابن مسعود أنه قال سلقوه عن غيره من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم فلم يروى واحد من النبي صلى الله عليه وسلم جميع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قال الربيع) معنى قول الشافعي في هذا الذي نهى عنه فرفض الامتناع (١) لأنه أخذه عنه فاما
 المصنف فيقول وقال هذا قول الشافعي

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذنا نحن وأتت به وانما أخذنا نحن به من قبل
 آثار وبنات من حديث المكيين متوصلا خصوصا وناقضنا بعض الناس ما الصحيح في منتهى علمنا كدمن
 صححه فيه وفي ثلاث مسائل معه فزعم أن القرآن يدل على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهدين وامرأتين
 وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال واليمين على المدعي عليه وقاله عمر فكان هذا لانه على أن لا يجوز عين الا
 على المدعي عليه ولا يخلع مدفع واحتج ابن شهاب وعطاء موعود وهار جلا ملة والدين في زمانها انكراه
 غاية النكرة واحتج ابن بكير ولا عمر ولا عثمان فيمنعني وإفاده ولا عن علي من وجه يصح
 عنه ولا عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه يصح ولا عن ابن المسيب ولا القاسم
 ولا كثر التابعين وبأننا حلفنا في المال ولم يختلف في غيره وأن أربعة من أبي عبد الرحمن قال إنما أخذنا باليمين
 مع الشاهد أن لو جدد تلقى كتب سعد وقال تأخذون بين شاهدان وجدتموها في كتاب ورتون الأحاديث
 القائمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حتى علمه أن قلت الراية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثابت وما ثبت عن رسول الله لم يوثقه إلا لو جدد عند غيره ولم يتأول معه قرآن ولم يدفعه أن أنكر موعود
 (١) بما راجع لفرد الثالث صفات الحيوان إذا كانت دينيا يعلم المراد اه كسبه معصمه

بفسها من ولها مثل
حديث خنساء اذا كانت
المرأة ما بالها بالثيب
زوجهما أوها نفس
انها فرد رسول الله
نكاحه (قال الشافعي)
والكر نسأذن في نفسها
والله أعلم بآذانها أوها
في نفسها وهذا يحتمل
ما ذهبا الله والله أعلم
فقلنا أمره الآله
بالاستئذان لا لئلا
في الانكاح أطلب
لا نفسن وأمرى كان

من علة في أنفسهن
أولهن علة فبن
بأمرن في انكاحه
أن يذكرها لعل أن
لنن في أنفسهن مع
آبهن أمران ما يذن
أن يشكن لمجز أن
يكنن وهذا في ذلك
أن رسول الله تزوج
عائشه وهي بنت سبع
سنتين وأدخلها عليه وهي
بنت تسع سنين وهي
في حال الترويح والدخول
من لا أمره في نفسه
فلو كان النكاح لا يجوز
على البكر بالذنها لمجز
أن تزوج حتى يكون
لها أمر في نفسها كما
قلنا في المولود يقتل أبوه
بحسب قائله حتى يبلغ
الولد فيصغر أو يصلح

وإن شهاب وعطاء لانه ليس في الانكار جهة إنما الجدة في الخبر لا في الانكار ورأى ناهض الناحية ثالثة فإذا كان
مثل هذا يكون لنا جهة فقلنا مثله وأمرى ما أول أن لا يوجد عليه ما هو عن منته * (قال الشافعي) رحمه الله
أخبرنا مالك عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا حين آتية تومأ مقعد من النار فأخذنا نحن
وأنتم بهذا الحديث وقلنا فيه دلالة على أن امرأ لا يحلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بصحبة
على اليمين لا مستوطعها وأما ما يحلف الناس على الأيمان الحكام وناقلنا بعضنا ناس في هذا وأما حلفه بان
قال هاشم بن هاشم ليس بالشهور بل بالحلف وعبد الله بن نسطاس ليس بالمعروف ولو أحجبنا عليك بحلف هذا
رددناه وليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أحلف على المنبر وقد يتطوع الرجل بفصل على المنبر كما
يتطوع بفصل بطلاق وعتاق ولم يتصل ولم يحفظوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره أنه أحلف أحدا
على منبر غيرهم ولا غيره وأما ما يحلف على النبي صلى الله عليه وسلم لاعتق بين الزوجين حكم المعان ولم يحلف أنه
كان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال وأما أهل البلدان فيحلبون إلى المدينة أو يحلفون
ببلدانهم فكيف تكون الأيمان على الناس مختلفة فلم نزل في هذا جهة وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم
على ظاهر ما لا يحلف أحد على منبر الأصحورا كما وصفتنا

(كتاب العتق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
اعتق شركا له في عبد فكان له مال بلغ من العتق مائة فبها العتق فاعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه
العبد والافتدعت منه مائة فأتخذنا نحن وأنتم بهذا الحديث وأبطالناه الاستسعاء وشركاؤه والحرية
في العبد إذا كان المقتي العتق فبها وناقلنا بعض الناس وروته بأن قال ورأسا عن ابن عمر في رجل يبتل
فيه والافتدعت منه مائة ورأسا أبو يعن نافع عن ابن عمر وقال أبو بوبور عا قال نافع والافتدعت
منه مائة ورأسا يبتل وأكره في شيء كان يقول نافع رأيه وروته بأن قال الحديث بروا ما من عمر وحده
وقد روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وعن غير أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيه الاستسعاء وروته بأن قال لم ير عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما وافقه بل روينا عن عمر خلافه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجة على أن المال وان لم ير وناقلنا نفع وليس في قول أبو بوبور عا قاله
ورأسا يبتل إذا قاله عتقه غيره جهة وما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلافه
فالمعاط برونه لا يخالف حديثا وغيرهم برونه بخلاف حديثا ولو وافقه كان حديثنا أثبت منه والحديث
الذي ذكره مخالف حديثنا لا يثبت ولا يرونه بالمعاط بخلاف حديثنا وإذا كانت لنا جهة جهنا على من
خالقنا فكلنا يثبت لنا أن نأثم أنفسنا في الحديث كله وأن نستقي بغير الصادقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم وإن لم يأت عن أحد من خلفاء ما وافقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأدخلنا عليه ناهضه
أن عبدا يكون نصفه حرا ونصفه عبدا لا يكون له بالحرية أن يوث ولا يورث وتكون حقوق الحرية كلها فيه
معطاة الآله يترك لنفسه وما ثم تركب في يومه فيع أن يهبه الله فقلنا لا نقول الحديث عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بأن يدخلهم القياس ما وصفت ولا أكثر ولا موضع القياس مع السنة فقلنا الشافعي
قد فهمت ما كتبت مما أخذت وأخذنا به من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وجدنا فيها ما وصفت من أثبتنا أحاديث
كثيرة لم تأت إلا من وجه واحد وليس فيه من أحد من خلفاءه شيء يوافق ولا يخالفه ووجدنا فيه ما ثبت
عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه من بعض خلفاءه شيء يخالفه فذهبنا إلى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم

زوج نصيب بن النصار
ابنته فكرهت ذلك
أما هانت رسول الله
فقال أمروهن في بناتهن
وكانت ابنته بكرًا ولا
اختلاف أن ليس للام
شي من انكاح ابنتها
مصح أبها ولو كانت
منفردة ولأم انكاح
نفسها الإبراهيم

(باب النض)

* حدثنا الربيع
ابن سليمان قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن
النض ما أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان عن
ابن شهاب عن ابن
السبب عن أبي هريرة
قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا تساجسوا ما أخبرنا
سفيان ومالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة عن النبي مثله
(قال الشافعي) رحمه
الله والنض أن يحضر
الرجل السلعة يتابع
فيعطى به الشيء وهو
لا يريد الشراء ليقبض

أن هذا كان في صرقة صرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت فما نسخته فقال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس في مرضه الذي مات فيه جالسًا والناس خلفه مقامًا لم يأمرهم بجلوس ولم يجلسوا ولو لانه منسوخ خبره والجلوس يتقدم أمرًا بأمره بالجلوس ولو ذهب خلف عليهم لا أمرهم بالجلوس وقد صلى أبو بكر إلى جنبه بصلاته قائمًا ومرضه الذي مات فيه آخر فعله ولم ينعسقط لأنه لم يكن في مرضه الذي مات فيه حتى قبضه الله بآي هو وأخي قلت فاذكر الحديث الذي رويته في هذا فقال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبابكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كما أنت تجلس رسول الله إلى جنب أبي بكر وكان أبو بكر يصلي بصلاته التي صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاته أي بكر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن جاد بن حلة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بنت عبد الله بن عمر عن أبي بكر إلى جنبه قائمًا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن يحيى بن مسعود عن أبي مليكة عن عبيد بن عمر قال أخبرني الثقة أنه يعني عائشة ثم ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر إلى جنبه عجل معنى حديث هشام بن عروة عن أبيه قال وروى عن إبراهيم النخعي عن الأسود ابن يزيد عن عائشة بنت علي معنى حديث هشام وعبيد بن عمر قال الشافعي فأنقول لا يصلي أحد بالناس جالسًا ويصحب بأمره بآي أن أبكر صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فان كان هذا آثارًا فليس فيه خلاف لما أخذناه ولا ما تركناه من هذه الأحاديث قلت وقال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم أياما وليالي لم يلبثنا الله صلى الله عليه وسلم بالناس إلا صلاة واحدة وكان أبو بكر يصلي بالناس في أيامه ثلاث وصلاته التي صلى الله عليه وسلم بالناس مرة لا تمتع أن يكون صلى أبو بكر غير تلك الصلاة بالناس مرة ومرة واحدة وكذلك لم يصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر مرة ومرة لم يمنع ذلك أن يكون صلى خلفه أبو بكر أخرى كما كان أبو بكر يصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر مرة فقلت للشافعي فقلت ذهبت إلى توهين حديث هشام بن عروة وتحدثت ببيعة قال فأتنا هذين المصلحين بالحديث والجميع حديث ببيعة فمرسل لا يثبت مثله ونحن لم نثبت حديث هشام بن عروة عن أبيه حتى أسنده هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة والأسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وواقعه عبيد بن عمر فكيف احتجبتهم عما لا يثبت من الحديث على ما ثبت وهو إذا تمت حتى يكون أثبت حديث يكون كما وصفت لا يخالف حديث عروة ولأنس ولا موافقه ولا يعنى فهو من حديثنا وهذا منك جملة الحديث وبالجملة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما ما ذهبتم إليه الحديث والجملة فلو كان حديث هشام بن عروة عن أبيه في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بأبي بكر غير ثابت فيكون ناسخًا لحديث أنس وعائشة عن النبي بأمره إذا صلى جالسًا يصلي من خلفه جلوسًا ما كنتم خالفتم حديثين ثابتين عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى غير حديث ثابت عنه وهو لا يحمل خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا إلى حديث عنه ينسخ حديثه الذي خالفه إليه ويكون أثبت منه فلو لم يثبت حديث هشام حتى يكون ناسخًا لحديثين لم يكن أن تأمر ومن صلى خلف الإمام قائمًا أن يجلس إذا جلس كما روى أنس وعائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره وإن كان حديث هشام ناسخًا فقد خالفتم التاميم والمنسوخ إلى قول أنفسكم وخلاف السلفين على كل مسلم فقلت للشافعي فهل خالف في هذا غيرنا فقال نعم بعض الناس روى عن جابر الجعفي عن الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤم أحد بعدى جالسًا قلت فما كانت يجلس عليه فقال الشافعي قد علم الذي احتج بهذا أن ليس فيه حجة وأن هذا حديث لا يثبت مثله بحال على شيء ولو لم يخالفه غيره فقلت للشافعي فإن قلت لم يعمل بهذا أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي قد بينا لك قبل هذا

ولأهل الحديث منهم مثله وأهل الحديث من أهل المشرق يذهبون مذهبنا في دفع الأيدي ثلاث مرات في الصلاة فخالقهم مع خلافكم السنة وأمر العالمين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الجهر بآمين)

سألت الشافعي عن الإمام إذا قال غير المصنوع عليهم ولا الثالين هل يرفع صوته بآمين قال نعم ويرفع يدها من خلفه أصواتهم . فقلت وما الجهة فيما قلت من هذا فقال . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن عبد الرحمن أنها أخبرنا عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين قال وفي قول رسول الله إذا أمن الإمام فأمنوا دلالة على أنه أمر الإمام أن يجهر بآمين لأن من خلفه لا يعرف وقت تأمينه إلا بان يسمع تأمينه ثم يفته ابن شهاب فقال كان رسول الله يقول آمين . فقلت للشافعي فأنكر كلام الإمام أن يرفع صوته بآمين فقال هذا خلاف ما روى صاحبنا وصاحبكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن عندنا وعندكم على هذا الحديث الذي ذكرنا عن مالكنا أني أن نستدل بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر بآمين وأنه أمر الإمام أن يجهر بها فكيف ولم يزل أهل العلم عليه وروى وإثنان من أئمتنا صلى الله عليه وسلم كان يقول آمين يجهر بصوته ويحكى صوته ياها وكان أبو هريرة يقول للإمام لا تسخى بآمين وكان يؤذنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن الحجاج عن ابن جريج عن عطاء قال كنت أسمع الأعمش بن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى إن السجدة (قال الشافعي) رأيت في مسئلة أمامة القاعد ومسئلة وقع الدين في الصلاة ومسئلة قول الإمام آمين نحرمت من السنة والآراء وافقت متفردا من بعض المشركين الذين ترغب فيما يظهر عن آقاويلهم

(باب سجدة القرآن)

سألت الشافعي عن السجدة في إذا السماء انشقت فقال فيها سجدة فقلت وما الحجة أن فيها سجدة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن زيد مولى الأسودين سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رثما لهم إذا السماء انشقت فسجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن ابن عمر بن الخطاب قرأوا النجم إذا هوى فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى (قال الشافعي) وأخبرنا بعض أصحابنا عن مالك عن ابن عمر بن الخطاب قرأوا سورة الفجر فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى (قال الشافعي) وسألت الشافعي عن السجدة في سورة الفجر فقال فيها سجدة قال أخبرنا مالك عن رجل من أهل مصر أن عمر بن الخطاب سجد في سورة الفجر بسجدة . قال الشافعي فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سجد في سورة الفجر بسجدة . قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن رجل من أهل مصر أن عمر بن الخطاب سجد في سورة الفجر بسجدة . ثم قال إن هذه السورة فقلت بسجدة . فقلت للشافعي فأنفقوا لاجتماع الناس على أن سجدة القرآن إحدى عشرة سجدة ليس في الفصل منها شيء فقال الشافعي أنه يجب عليكم أن لا تقولوا اجتمع الناس إلا ما أنالي أهل العلم فقبل لهم اجتماع الناس على ما قلتم أنهم اجتمعوا عليه قالوا نعم وكان أقل قولهم أن يقولوا لا نع من أهل العلم بخلافها فيما قلتم اجتمع الناس عليه قالوا نعم قالوا اجتمع الناس وأهل المدينة معكم يقولون ما اجتمع الناس على ما زعم أنهم اجتمعوا عليه فأمر أن أسأمت النظر بهم لا تفك في التصق في الحديث وأن تجعلوا السبل لمن سمع قولكم اجتمع الناس إلى رد قولكم ولا سيما إذ كنتم أنما أنتم معتقدون على علم مالك رجلا لله وإياه وكنتم

قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض . أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض . أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه . أخبرنا سفيان عن أبي بصير عن ابن عمر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وهذا تأخذ فتنه الرجل إذا اشترى من رجل سلعة ولم يتفرقا عن مضعهما الذي تبايعا فيه أن يبيع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشترى أو لا لأنه له بعد رد السلعة التي اشترى أو لا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للتبايعين خيارا ما لم يتفرقا فيكون البائع الآ خرقة أفسد

تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في إذا السماء انشقت وأن أباهم رجع سجد فيها ثم تروون عن
 عمر بن عبد العزيز أنه أمر من بأمر القرآن بسجودها . قال وأنتم تجعلون قول عمر بن عبد العزيز
 أصلا من أصول العلم فتقولون كان لا يخلف الرجل للذي عليه إلا أن يكون بينهما مخالطة فقد كنتم قول
 النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المذنب واليمين على المذنب عليه لقول عمر ثم يجحدون عمر بأمر بالسجود في إذا
 السماء انشقت ومعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأى أي هريرة رقت في الصلاة ثم رجعوا أحدنا فقلت هذا
 وهذا عندكم العلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم في زمانه ثم أبوه رقت في الصلاة ثم رجعوا أحدنا فقلت هذا
 والعمل يكون عندكم بقول عمر وحده وأقل ما يؤخذ عليكم في هذا أن يقال كيف زعمتم أن أباهم رجع سجد
 في إذا السماء انشقت وأن عمر أمر بالسجود فيها وأن عمر بن الخطاب سجد في التجمعة ثم زعمتم أن الناس
 اجتمعوا أن لا يسجدوا في المفصل وهذا من أصحاب رسول الله وهذا من علماء التابعين فقال قولكم اجتمع
 الناس للمحكوم فيه غير ما قلتم بن في قولكم أن ليس بأكلم ثم رتبتم عن عمر بن الخطاب أنه سجد في التجمعة
 ثم لا تروون عن غير مخالفة ثم رتبتم عن عمر وابن عمر وأبهم سجد في سورة الواقعة وسجدتين وتقولون ليس
 فيها إلا واحدة وترجعون أن الناس أجعوا أن ليس فيها إلا واحدة ثم تقولون أجمع الناس وأنتم ترون خلاف
 ما تقولون وهذا لا يعتد أحد بان يحمله ولا يرضى أحد أن يكون موجودا عليه لما فيه مما لا يخفى على أحد
 يقول إذا سمعتم أرايت أن أقبل لكم أي الناس أجمع على أن لا يسجدوا في المفصل وأنتم تروون عن أئمة الناس
 السجود فيه ولا تروون عن غيرهم خلاف فهم ليس تقولون أجمع الناس أن في المفصل سجودا أولى بكم من أن
 تقولوا أجمع الناس أن لا يسجدوا في المفصل فان قلتم لا يجوز ذلك عليهم أجمعوا أن تقولوا أجمعوا فقد قلتم
 أجمعوا ولم ترووا عن واحد من الأئمة قولكم ولا أدري من الناس عندكم أن خلق كانوا لهم واحد منهم وما
 ذهبنا إلى حكمكم إلا من قول أهل المدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالفة من أهل العلم ولكن قولوا فيما اختلفوا
 لا يجوز أن تقولوا أجمع الناس بالمدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالفة من أهل العلم ولكن قولوا فيما اختلفوا
 فيه اخترنا كذلك ولا ندعوا إلا أجمعهم فتدعوا ما وجد على التمسك بخلافه فما علمه يؤخذ على أحدنا إلى
 علم أقبح من هذا . قلت الشافعي أرايت أن كان قول أجمع الناس عليه أعني من رضى من أهل المدينة
 وإن كانوا عتقتين فقال الشافعي أرايت أن قال من يخالفكم يذهب إلى قول من خالف قول من أعتقت
 بقوله أجمع الناس أيعون صادقا فإن كان صادقا وكان بالمدينة قول ثالث يخالفكم أجمع الناس على قول
 فان كنتم صادقين معا اتوا بل بالمدينة أجمع من ثلاثة وجوه مختلفة وإن قلتم الإجماع هو ضد الخلاف
 فلا يقال إجماع إلا لا خلاف فيه بالمدينة قلتم هذا الصدق المحض فلا تفارقوا ولا تدعوا إلا أجمعوا بما إلا
 فيما لا يوجد بالمدينة فيه اختلافا وهو لا يوجد بالمدينة إلا وجد جميع البلدان عند أهل العلم متفقين فيه لم
 يخالف أهل البلدان أهل المدينة إلا ما اختلف فيه أهل المدينة بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأجعل
 ما وصفتكم على هذا الباب كافي لا لأعلى مساوإذا أردت أن تقول أجمع الناس فان كانوا يختلفون فيه
 فقله وإن كانوا اختلفوا فيه فلا تفتله فان الصدق في غيره

(باب الصلوة والكعبة)

وسألت الشافعي عن الرجل يصلي في الكعبة المكتوبة فقال يصلي فيها المكتوبة والتافلة وإذا صلى الرجل
 وحده فلا موضع يصلي فيه أفضل من الكعبة فقلت أقصى فوق ظهرها فقال أن كان يني فوق ظهرها من
 البناء شيء يكون ستره على فوق ظهرها المكتوبة والتافلة وإن لم يكن شيء عليه بنائه ستره على ليس يصلي إلى غير
 شيء من البيت . فقلت الشافعي فما الحق فيما ذكرتم فقال أخبرنا ما لم نافع عن ابن عمر عن بلال أن

على البائع الأول بعه
 ثم لعل البائع الآخر
 يختار نقض البيع
 فيفسد على البائع
 والمبتاع بيه (قال
 الشافعي) لا انتهى
 رجلين قبل أن يتبايعا
 ولا بعد ما يتفرقا عن
 مكانهما الذي يتبايعا
 فيمن أن يبيع أي
 المتبايعين منه لأن ذلك
 ليس ببيع على بيع غيره
 فنهى عنه (قال) وهذا
 يوافق حديث المتبايعين
 بالتمار ما لم يتفرقا لما
 وصفت فلذا باع رجل
 رجلا على بيع أخيه
 في هذه الحال
 فقد عصى إذا كان
 عالما بالحدث فيه
 والبيع لازم لا يفسد
 فان كان قائل وكيف
 لا يفسد وقد نهى عنه
 قبل بدلالة الحديث
 نفسه أرايت لو كان
 البيع يفسد هل كان
 ذلك يفسد على البائع
 الأول شيئا إذا لم يكن
 لا يشتري أن يأخذ

البيع الآخر قبله به
 الأول بسل كان يقع
 الأول لأنه لو كان يفسد
 على كل بيع بعه كان
 أرغب المشتري فيه
 أرايت أن كان يبيع

الاول اذا لم يتفرق
للتباعين عن مقامهما
لازم بالكلية كلزومه
لوتفرقا ما كان البيع
الاخر يضر البيع
الاول اوريدا يتفرقا
ثم يلزم رجل رجل على
ذلك البيع هل يضر
الاول شيئا أو يجر على
البائع الآخر أن يبيعه
رجل سلعة فاشترى
مثلا وزنه هذا لا يضره
وهذا يدل على أنه أعما

ينهي عن البيع على
بيع الرجل اذا تباع
الرجل وتقبل أن
يتفرقا فاما في غير ذلك
الحال فلا

باب بيع الحاضر
للبائى

• حديثنا الرابع
أخبرنا الشافعى
أخبرنا مالك عن نافع
عن ابن عمر أن رسول
الله قال لا بيع حاضر
لباد • أخبرنا
عن أبي الزبير عن جابر
ابن عبد الله أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا بيع حاضر لباد
دعوا الناس رزق الله
بعضهم من بعض قال
الشافعى ليس في
البيع عن بيع الحاضر

التي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة فقلت لشافعى فهل خالفك في هذا غيرك فقال نعم دخل أسامة
وبلال وعثمان بن طلحة فقال أسامة فأنهوا فإذ صلى في البيت في ناحية ترك أسامة البيت فظهره
فكره أن يدعى شامس البيت فظهره فكبر في نواحي البيت ولم يصل فقال قوم لا تصل الصلاة في الكعبة بهذا
الحديث وهذا ما علمه فقلت لشافعى فاجتهد عليهم فقال قال بلال صلى وكان قال صلى شاهدا ومن قال
لم يصل ليس بشاهد فأخذ يقول بلال وكانت الحلقة التامة عندنا أن المصلي خارجا من البيت أعما يستقبل
منه موضع متوجهه لا كل جدرانه فقلت الذي في بطنه يستقبل موضع متوجهه لا كل جدرانه ومن كان
البيت مستقلا عليه فكان يستقبل موضع متوجهه كما يستقبل الخارج منه موضع متوجهه كان في هذا
الموضع أفضل من موضع الخارج منه أين كان • فقلت لشافعى فأنه يقول يصل في النافلة ولا يصل في
المكتوبة (قال الشافعى) رحمه الله تعالى هذا القول غايه في الجهل أن كان كما قال من خالفنا لأصل في
النافلة ولا تصل في المكتوبة وإن كان كبار يومه فإن النافلة في الأرض لا تصل إلا حيث تصل المكتوبة
ولا المكتوبة إلا حيث تصل النافلة أو أريدت المواضع التي صلى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم التوافل
حول المدينة بين المدينة وسكة والمصلى يصل هناك مكتوبة أيجرم أن يصل هناك مكتوبة وإن
صلاته النافلة في موضع من الأرض تدل على أن الصلاة المكتوبة تجوز فيه

(باب ما جاء في الوتر بركعة واحدة)

سألت الشافعى عن الوتر يجوز أن يوتر الرجل واحد ليس قبلها شيء قال نعم والذي أختار أن أصلي عشر
ركعات ثم أوتر واحدة فقلت لشافعى هذا الخلق أن يجوزوا واحدة فقال الخلف فيه السنة والآثار (قال
الشافعى) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال صلاة الليل متى متى فلا تخشى أحدكم المصباح على ركعة توتره ما قدمنى (قال الشافعى)
أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل إحدى
عشرة ركعة يوتر منها واحدة (قال الشافعى) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر
بركعة • أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسلم من الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر ببعض حاجته
قال وكان عثمان يجي الليل بركعتي وزه وأوتر معاوية واحدة فقال ابن عباس أصابه • فقلت
لشافعى فأنه يقول لا تحب لأحد أن يوتر بأقل من ثلاث يسلم بين الركعة والركعتين من الوتر فقال
الشافعى لست أعرف لما تقول وجها والله المستعان إن كنتم ذهبت إلى أنكم تكرهون أن يسلم ركعة
منفردة قائم إذا صلى ركعتين قبلها تسلم تأمر به بإفراد الركعة لأن من سلم من الصلاة فقد فصلها
بعدها ألا ترى أن الرجل يصلي النافلة ركعتين في كل ركعتين فيكون كل ركعتين يسلم منهما متقطعتين
من الركعتين قبلها وبعدها وأن السلام أفضل لفصل ألا ترى أن رجلا لو فاتت صلوات ففصلها
في مقام فصل بينهما بسلام كانت كل صلاة غير الصلاة التي قبلها وبعدها تسلم من كل صلاة بسلام
فإن كان أعما أردت أنكم كرهتم أن يصلي واحدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى أكرهنا فأنما أنسب
أن يصلي إحدى عشر ركعة يوتر منها واحدة وإن كان أردت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل متى
متى فأقل متى أربع فصاعدا وواحدة غير متى وقد أمر واحد في الوتر كما أمر عتي (قال الشافعى)
رحمته الله تعالى وقد أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم إلا في الآخرة ومنه فقلت لشافعى فأمضى هذا قال
هذه نافلة يسع أن يوتر واحدة أو أكثر ويختار ما وصفت من غير أن تضيق غيره ونولكم والله بغفر لنا

ولمك لاوافق سنة ولا ثرا ولا قبلا ولا معقولا قولكم خار جمن كل شئ من هذا أو أقوا بل الناس اما ان
يقولوا لا يوتر الا ثلاث كما قال بعض المشركين ولا يسلم في واحدة من ثلاث يكون الوتر واحدة (١) وأنتم
تأمرون بالسلم فيها فإذا أمرتم به فهي واحدة وإن قلتم كرهنا لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوتر واحدة
ليس قبلها شئ فلم يوتر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث ليس قبلهن شئ وقد استخسنت أن توتر بثلاث

(باب القرامق العبدن والجمعة)

سألت الشافعي بأى شئ تحب أن يقرأ في العبدن فقال بقاء واقترت الساعة وسأله بأى شئ
تستحب أن يقرأ في الجمعة فقال في الركعة الأولى بالجمعة وأخترت الثانية إذا جاءك المنافقون ولو قرأ
هل أتاك حديث الغاشية أو سمع اسم ربك الأعلى كان حسنا لأنه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قرأها كلها فقلت وما الحجة في ذلك فقال إبراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع
عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أثر سورة الجمعة إذا جاءك المنافقون (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن خزيمة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن التصلب بن قيس
سأل النعمان بن بشير عما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ يوم الجمعة على أثر سورة الجمعة فقال كان يقرأ
بهل أتاك حديث الغاشية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن خزيمة بن سعيد المازني عن
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ماذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ به
في الأضحية والنظر فقال كان يقرأ بقاء والقرآن المجيد واقترت الساعة فقلت للشافعي فأنالنا إلى بأى
سورة قرأ فقال ولم لا يكون وهذا وإنكم عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لانه يحزبه فقال أو رأيت
إذا أمرنا بالنسل للالهلال والصلوات في المرس وغير ذلك أقدها بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لوقال قائل
لانتصية أو لا ينال أن لا تسعه لأنه ليس واجب هل الحجة عليه لا كما هي عليكم أو رأيت إذا استحبنا
ركعتي الفجر والوتر وركعتين بعد المغرب أو أن يطيل في الصبح والطهر ويخفف في المغرب لوقال قائل
لا يأبى أن لا فصل من هذا شأ هل الحجة عليه الآن تقول قولكم لا إلى جهالة وترك السنة فبني أن
تستحبوا ما صنع رسول الله بكل حال

(باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الربيع المكي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جمعاً والمغرب والعشاء جمعاً في غير خوف ولا مطر قال
مالك أرى ذلك في مطر (قال الشافعي) فزعمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالبدنية الظهر
والعصر والمغرب والعشاء ولم يكن له وجه عندكم إلا أن ذلك في مطر ثم زعمتم أنكم تجمعون بين المغرب
والعشاء بالبدنية وتكول بالجماع ولا تجمعون بين الظهر والعصر في المطر (قال الشافعي) وأعذبه الناس في
هذا مذهب قتهم من قال جمع بالبدنية توسع على أمته ثلاثا يخرج منهم أحد أن جمع بحال وليس لأحد
أن يتأول في الحديث ما ليس فيه وقالت فرقة نوهن هذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت في
الصلاة فكان هذا خلافاً له ورواهن أمر المواقيت فردوا أن يجمع أحداً في الحضر في مطر وأغبروا واستعوا
من تنبيهه وقالوا الله ما هو أقوى منه وقالوا لو ثبتنا لما نزل قول من قال يجمع لأنه ليس في الحديث ذكر

(١) كذا في الأصل ويظهر أن فيه سقطاً تأمل وحرر كسبه مصححه

البادي بيان معنى والله أعلم لمنهى عنه إلا أن
أهل البادية يقيمون
جاهلين بالأسواق
وبحاجة الناس إلى
ما قدموا به ومستحقين
المقام فيكون أدنى من
أن يرتخص المشركون
سلهم فلا تولى أهل
القرية لهم البيع ذنب
هذا المعنى فلم يكن على
أهل القرية في المقام
شئ ينقل عنهم فقله
على أهل البادية
فخرجون لهم سلهم
ولم يكن فيهم القرية
بوضع حاجة الناس إلى
ما يبيع الناس من سلهم
ولا بالأسواق غير خصوصها
لهم فلهذا والله أعلم ثلاثا
يكونوا سببا لقطع
حارجي من رزق

للمشركين أهل البادية
لما وصفتم ارتحاضه
منهم فأى حاضر باع
لبادته وعاص إذا علم
الحديث والبيع لازم
غير مفسوخ بدلالة
الحديث نفسه لأن
البيع لو كان يكون
مفسوخاً لم يكن في بيع
الحاضر للبادي إلا
الضرر على البادي
من أن تحبس سلعته

ولا يجوز فيها بيع غيره
حتى يلى هو أو باد
مثله يبعها فيكون
ككسدها لها وأخرى
أن يرقق مستثنيه
سنة بارتخاؤه إياها
بأكساده بالامر الأول
ممن رد البيع وغرة
السادي الآخر فلم يكن
ههنا معنى يخالف متنه
فيه أن يرقق بعض
الناس من بعض فلا يجوز
فيه والله أعلم بالماقات

ممن أن يبيع الحاضر
للبادي جائز غير مردود
والحاضر منه عنه

﴿باب تلقى السلع﴾

«حدثنا الربيع»

قال أخبرنا الشافعي

قال أخبرنا مالك عن

أبي الزناد عن الأشعر

عن أبي هريرة عن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال لتلقوا السلع

(قال الشافعي) وقد

سمعت في هذا الحديث

فمن تلقاها فصاحب

السلعة بالخيار يصد

أن يقدم السوق (قال

الشافعي) وبهذا تأخذ

أن كان تأتوا في هذا

دليل على أن الرجل إذا

تلقى السلعة فاشترها

فالباع حاز غير إن

مطر ولا غيره بل قال من حل الحديث أراد أن لا يخرج أمته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فنهتم
ومن ذهب بمذهبكم المذهب الذي وصفتم من الاحتياج في الجمع في المطر ورأى أن وجه الحديث هو الجمع
في المطر ثم انتموه في الجمع في الظهر والعصر في المطر رأيت أن قال لك قائل بل يجمع بين الظهر والعصر
في المطر ولا يجمع بين المغرب والعشاء في المطر هل الحقيقة عليه إلا أن الحديث إذا كانت فيه حاجة لم يجوز أن يؤخذ
بعضه دون بعض فكذلك هي على من قال يجمع بين المغرب والعشاء ولا يجمع بين الظهر والعصر فليأخذ بكلامك
قولا يصح والله المستعان رأيت أن أوردتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب
والعشاء فأحصى جمعهم على من خالفكم بهذا الحديث في الجمع بين المغرب والعشاء هل تعدون أن يكون لكم
به حاجة فإن كانت لكم به حاجة فليكم فيه حجة في ترككم الجمع بين الظهر والعصر وإن لم تكن لكم بهذا
حجة على من خالفكم فلا تجعوبوا بين ظهر ولا عصر ولا مغرب ولا عشاء لا يجوز غير هذا وأنت خارجون
من الحديث ومن معاني مذاهب أهل العلم كلها والله المستعان أو رأيت أن أوردتهم الجمع في السفر وقال
قائل كملتسم أجمع بين المغرب والعشاء لأن أكثر الأحاديث جاءت فيه ولا أجمع بين الظهر والعصر لأنها
في النهار والليل أهل من النهار هل الحقيقة عليه إلا أن الجمع رخصة فيها فلا يجوز أن يمنع أحدهم بعضه دون
بعض فكذلك هي عليكم والله أعلم

﴿باب إعادة المكتوبة مع الإمام﴾

سألت الشافعي عن الرجل يصلي في سنة ثم يدرك الصلاة مع الإمام قال صلى معه (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدبل يقال له بسر بن جهم عن أبيه أنه كان في مجلس
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الصلاة فقام رسول الله فجلس ويحجج في مجلسه فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما هذا أن تصلي مع الناس ألبتة رجل مسلم قال بلى يا رسول الله ولكنني قد صليت
في أهلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت (قال الشافعي)
وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول من صلى المغرب والصبح ثم أدر كهما مع الإمام فلا يعدلما
«فقلت لشافعي فأنقول بعد كل صلاة لا المغرب فإنه إذا أعادها صارت شفعاً (قال الشافعي) وقد
روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص فيه صلاة دون صلاة فلم يجعل الحديث الأوجهين
أحدهما وهو أظهرهما أن يصد كل صلاة بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم وسعة الله أن يوفيه أجر الجماعة
والانفراد وقد روي مالك عن ابن عمر وابن المسيب أنهما أمر من صلى في سنة أن يعود للصلاة مع الإمام
وقال السائل أيهما أجعل صلاتي فقال أو ذلك البتة أعانك إلى الله وروى عن أبي أويب الأنصاري أنه أمر
بذلك وقال من فعل ذلك فهو مقيم جمع أو من لم يجمع واتفقنا هذا ما وصفنا من أن حديث النبي صلى
الله عليه وسلم حجة وأنه بلغنا أن الصلاة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل أن يعود لها صلاة الصبح
أو يقول رجل أن أدرك العصر أو الصبح يعدلما لأنه لا تأفلة بعد واحد منهما فكذلك قال بعض المشرقيين
وأما ما قلته بخلاف حديث النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وخلاف ابن عمر وابن المسيب وأبن العلق
وقولك إذا أعاد المغرب صارت شفعاً فكيف يصير شفعاً وقد فصل بينهما بسلام أترى العصر من صليت
بعد المغرب شفعاً أو العصر وقرأ أترى كذلك العشاء إذا صليت بعد المغرب أترى ركعتين بعد أو قيل
المغرب تصيران وقرأ أن المغرب قبلها أو بعدها أم كل صلاة فصلت بسلام مفارقة للصلاة قبلها أو بعدها ولو
كنتم قلة يعود للمغرب وبشفعها ركعة فيكون طلوع أربع كان مذهبها فاما ما قلتم فليس له وجه

﴿باب الترافع في المغرب﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن
شباب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالطور في المغرب

والاستظهار خارج من السنة والآثار والمعقول والقياس وأقول: كثر أهل العلم فقلت ومن أن فقال الشافعي أرايتم استظهارها من أيام حضها أم أيام طهرها فقلت هي من أيام حضها فقال فاسمعكم عذمت إلى امرأه كانت أيام حضها تحافظ على علم الدم فقلت يجعلها نيا ورسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها إذا مضت أيام حضها قبل الاستحاضة أن تغتسل وتصلي وجمعتها وقتها الذي كانت تعرف فأمرتوها أن تدع الصلاة في الأيام التي أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل فيها قال أفرأيت أن قال لك فإني لا يعرف السنة تستظهر بساعة أو يوم أو يومين أو تستظهر بعشرة أيام أو ست أو سبع بأي شيء أنتم أولى بالصواب من أحد إن قال بعض هذا القول هل يصلح أن وقت العدد لا يخرج عن رسول الله أو جامع المسلمين ولقد وقته بخلاف ما روينا عن رسول الله وأما قول المسلمين ثم قلتم فيه قولنا متناقضا فزعم أن أيام حضها إن كانت ثلاثا لاستظهرت على أيام حضها وثلاث وإن كانت أيام حضها ثلثا لعشر استظهرت على أربع أيام حضها وثلاث ثلاث وإن كانت أيام حضها خمسة عشر استظهرت بشيء وإن كانت أربع عشرة استظهرت بيوم وإن كانت ثلاثة عشر استظهرت بيومين جعلتم الاستظهار مرة ثلاثا لمرءتين ومررة يوما ومررة ثلاثي فقلت للشافعي فهل روينا في المسحاضة عن صاحبنا شافعي هذا فقال نعم شافعي عن سعد بن المسيب وشافعي عن عروة بن الزبير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن سي مولى أبي بكر أن القعقاع بن حكيم وزيد بن أسلم أراسله إلى سعد بن المسيب ليسأله كيف تغتسل المسحاضة فقال تغتسل من طهر إلى طهر وتوضأ لكل صلاة فإن غلب الدم استغثرت (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال ليس على المسحاضة إلا أن تغتسل غسلا واحدا ثم توضأ بعد ذلك لكل صلاة قال مالك الأمر عندنا على حديث هشام بن عروة فقلت للشافعي فإنا نقول بقول عروة ونضع قول ابن المسيب فقال الشافعي أما قول ابن المسيب فتركوه كلمة ثم أذهبتم قول عروة وأنتم تخالفونه في بعضه فقلت وأين قال قال عروة تغتسل غسلا واحدا يعني فإني تغتسل التطهر وتوضأ لكل صلاة يعني توضأ من الدم صلاة لا تغتسل من الدم إنما التي عنها الفسل بعد الفسل الأول والفسل الثاني يكون من التهور جعل عليها الوضوء ثم زعمت أنه لا وضوء عليها فقلت إن الحديث الذي رواه صاحبنا وصاحبكم عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب وعروة وأنتم تدعون أنكم تبعون أهل المدينة وقد انفقتما روى صاحبنا عنهم كلامه ليعين في قولكم أنه ليس أحد أنزل على أهل المدينة لجمع أقوالهم منكم مع ما نرى في غيره ثم ما علمكم ذهبتم إلى قول أهل بلد غيرهم فإذا انفقتهم من قولهم وقول أهل البلدان ومما روينا عنكم وغيركم والقياس والمعقول فأى موضع تكونون به على ما أنتم تحطون مثل هذا ونحو الفنون فيه أكثر الناس

(باب الكلب يلغ في الأناء وغيره)

سألت الشافعي عن الكلب يلغ في الأناء في الماء لا يكون فيه قتلان أو في اللبن أو المرق قال يهرق الماء والبن والمرق ولا يتفقون به ويقتل إلا ما سمع مرات وما سقى ذلك الماء والبن من ثوب وجب غسله لأنه نجس فقلت وما أطع في ذلك فقال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب في الأناء أو أحدكم فليغسله سبع مرات (قال الشافعي) فكان ينافي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الكلب يشرب الماء في الأناء حتى يجب غسله سبعاً فإنه إنما نجس بعبادة الماء إياه فكان الماء أولى بالنجس من الأناء الذي إنما نجس بعبادته وكان الماء الذي هو ظهور إذا نجس فاللبن والمرق الذي ليس بظهور أولى أن يشرب من ماء الكلب الذي هو ظاهر الماء فقلت للشافعي فإنا نزع أن الكلب إذا شرب في الأناء فيه اللبن بالبادية شرب اللبن وغسل الأناء سبعاً لأن الكلاب لم تزل بالبادية

قال أشهد غيري فهذا يدل على أنه اختار (قال الشافعي) فإذا كان هكذا فسواء أذنان الولد أو زوج رغبة فيها أعطاه أبوه أو لم يذن أو لم يتزوج فيه أن يرجع في جهته متى شاء قال وقد حدث الله جل ثناؤه على أعطاه المال والطعام في وجوه النبي وأمر بهما فقال وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وقال مسكيناً ویتاماً وقال ولا تنفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون وادأ الكتب لهم وقال إن تدوا الصدقات فتعماهي وقال إن تناولوا البر حسبي تتفوقوا بها تصحون فإذا حلز هذا للشافعي وذو القربى فلا أقرب من الولد وذلك أن الرجل إذا أعطى ماله ذاقراً بشيء غيره واده أو أجنبياً ففقد منه ماله وقطع ملكه عن نفسه فإذا كان محموداً على هذا كان محموداً أن يعطيه بعض ولده دون بعض ومنع بعضهم ما أخرج من ماله أقل من منعهم كلهم ويستحب له أن

يسوى بينهم ثلاثا قصر
واحد منهم في برهان
القراءة تنس بعضها
بعضا ما تنس البعانة
« قال الربيع » يريد
العداء وقد فضل أبو
بكر عائشة بن فضل
عمر عاصم بن عمر بن
أعطاهما به وقد فضل
عبد الرحمن بن عوف
ولد أم كلثوم (قال
الشافعي) ولو اتصل
حديث طائوس أنه
لا يحصل لأواب أن
يرجع فيها وهب إلا
الولد فيها وهب لولده
زعمت أن من وهب
هبة لمن يستمته مثله
أولا يستمته وقبضت
الهبة لم يكن لأواب
أن يرجع في هبته
وان لم ينه الموهوب له
والله أعلم

(باب بيع المكاتب)

« حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة أنها قالت
جاءني بريرة فقالت
أني كائنت أهلى على
تسع أواق في كل عام
أقيسه فأعطيني

فقال الشافعي هذا الكلام الهال أعبدو الكلب أن يكون ينص ما يشرب منه ولا يحل شرب التجس
ولاً كله ولا ينسبه فلا يفصل إلا أنه منه ولا يكون بالبادية فرض من النجاسة الأوباءية مثله وهذا
خلاف السنة والقياس والمقول والعللة الضعيفة وأرى قولكم أن تزل الكلاب بالبادية حجة عليكم فأنسى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفصل إلا أنه من شرب الكلب سعال الكلاب في البادية في زمانه وقبله وبعده
إلى اليوم فهل زعمتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك على أهل القرية دون أهل البادية أو أهل البادية دون
أهل القرية أو زعم لكم ذلك أحد من أئمة المسلمين وأفرق الله بين ما ينسب بالبادية والقرية أو رأيت أهل
البادية هل زعموا لكم أنهم يلقون آبائهم بالكلاب ما تكون الكلاب مع أهل البادية إلا لئلا تلتصق بهم
مواشيهم ولهم أشع على آبائهم وأشد لها بقاء من أن يتناولوا ينهلوا بين الكلاب وهل قال لكم أحد من أهل
البادية ليس ينسب بالكلاب وهم أشد تحفظا من غيرهم أو مثلهم أولو قاله لكم منهم قائل أو أخذ الغفقه
من أهل البادية وإن اعتكف أن الكلاب مع أهل البادية أفرأيت إن اعتكف عليكم مثلكم من أهل البادية
بأن يقول الفأر والوزغان والحسكة والدواب لأهل القرية أفرأيت أن الكلاب لأهل البادية وأهل القرية
أقل امتناعا من الفأر ودواب البيوت من أهل البادية من الكلاب فأنما تفتأ في أودية في ما جرح قليل
أو زنت أولنه أو مره قلم تنسبه هل الحق عليه الآن يقال الذي ينسب في الحال التي ينسب فيها ينسب ما وقع
فيه كان كثر ما يقرى أو بادية أو قلنا لا تكتف الكلاب بالبادية والفأر والدواب بالقرية وأولى أن لا تنسب
أن كان فيما ذكرتم حجة وما علمت أحدنا يروى عن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين أنه
قال فيه لا يجزئ قولنا إلا أن من أهل زماننا من قال يفصل إلا أنه من الكلب من تواجدوا وكلهم قال ينسب
جميع ما يشرب منه الكلب من ما يولن ومرق وغيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن من تكلم في العلم
من يحتال فيه فيسبوا الذي أتىكم تحتلونه لا ينسبه فيه ولا مؤفة على من سمع في أنه خطأ أنما يكني سامع
قولكم أن سمع فيعلم أنه خطأ لا يكشف شكك ولا يقاس بآبائه فإن ذهبتم إلى أن النبي صلى الله عليه
وسلم أمر أدامات الفأر في السن الجاهل أن تطرح وما حوله أفضل ذلك على نجاستها فقد أخبر أن النجاسة
تكون من الفأر وهي في البيوت وأنما قال في الفأر قولنا علما وفي الكلب قولنا علما فإن ذهبتم إلى أن الفأر
تنسب على أهل القرية ولا تنسب على أهل البادية فقد سويتم بين قولكم وزدتم في الخطأ وإن قلتم إن ما لم يسم
من الدواب غير الفأر فالكلب لا ينسب فاجعل الوزغ لا ينسب لأنه لم يذكر فأنما تقولوا الوزغ ينسب
ولا خبر في قياسه وزعم أن الكلب ينسب من ولا ينسب أخرى فلا يجوز هذا القول

(باب ما جاز الحناتر)

سألت الشافعي عن الصلاة على الميت القافر على القبر فقال استحبها فقلت له وما الحق فيها قال أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس التباي
اليوم الذي من بعده يخرجهم إلى المعلى فصفوا كبار أربع تكبيرات (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر مسكينه فوفت من القبل قال
وقدر وي عطاف أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قوم بلد آخر قلت للشافعي نحن نكره الصلاة على
ميت غائب وعلى القبر فقال فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على التباي وهو غائب وروي
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على ميت وهو في القبر غائب فكيف كرهتم ما فضل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولقد حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نصوص من وجوده أنه صلى على قبر ووصلت
عائشة على قبر أخيه وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من حديث الثقات غير مالك وأنما

الصلاة على الميت وهو أكل كان ملقفاً يتناول على غيره فأنادى بالصلاة بوجهه علناً فكيف لا ندعوه
تأبوا وهو في القبر بذلك الوجه

(باب الصلاة على الميت في المسجد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي التضرع مولى عمر بن عبد الله عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت ما صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهل بن بضاء إلا في المسجد . قلت لشافعي فأنكره الصلاة على الميت
في المسجد فقال أروني هذا أنه صلى على عرق في المسجد فكيف كرهتم إلا مرفيه . وقد ذكره صاحبكم أذكر
حدوثاً قاله عن النبي صلى الله عليه وسلم فاختارتم أحد الحدين على الآخر . فقلت ماذا كرهتم ما علمناه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكيف يجوز أن تدعوا ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحاب
النبي أنهم فعلوا به وهذا عندكم على جملة عليه لا نألو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحداً
حضر موت عرفه فلفه عن جنازة فتركتهم هذا بغير شيء رويتموه . وكيف أجزم أن نأمر في المسجد بغيره
الجنب طريقاً ولا يجوز أن يصلى فيه على ميت « قال الربيع » مات سعيد بن جريح أبو يعقوب البوابي
وترجمه فصف بناوك كباراً بما وصلينا عليه وكان أبو يعقوب الامام فأنكر الناس ذلك علينا وما بالناس

(باب في غوث الج)

سألت الشافعي هل يحج أحد عن أحد قال نعم يحج عن لا يقدر أن يثبت على المركب والميت قلت
وما الحجة قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن الفضل بن عباس كان
رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فمات أمرأته فماتت فقلت يا رسول الله إن فرضة الله في الحج أدركت
أبي شهاباً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأحج عنه قال نعم وذلك بحجة الوداع (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلاً جعل على نفسه أن لا يبلغ أحداً من
ولده الحلب فيصحب فيشرب ويسقيه الأجاج ويحجبه معه فبلغ رجل من ولده الذي قال الشيخ وقد كبر الشيخ
فمات ابنه الذي قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرنا غيره فقال إن أبي قد كبر ولا يستطيع أن يحج أفأحج عنه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكر مالكاً وأخبره عن أيوب
عن ابن سيرين عن ابن عباس أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أبي يجوز كبيرة
لا يستطيع أن تركها على البعير وإن يبطئها فخت أن توت أفأحج عنها قال نعم . فقلت لشافعي فانا
نقول ليس على هذا العمل فقال قالتم ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم من روايتكم ومن روايت غيره كم
على بن أبي طالب روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب والحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم
مثل معنى هذا إلا حديث وعلى وابن عباس وابن المسيب وابن شهاب وربعة بلديتهم يقولون بأن يحج الرجل
عن الرجل وهذا أشبه شيء يكون مثله عندكم كملحق الفوت كملحق الفوت أحسن خلق الله عليه من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم . وجعل من عدا أهل المدينة من أهل مكة والمشرق واليمن من أهل الفقه يقولون
بأن يحج الرجل عن الرجل . فقلت لشافعي فأن من حجة بعضهم قال هذا القول أنه قال الله روى عن
ابن عمر لا يصوم أحد ولا يصلى أحد عن أحد ففعل الحج معي الصيام والصلاة . فقال الشافعي
وهذا قول الضعيفه بين من كل وجه قال أرايت لو قال ابن عمر لا يحج أحد عن أحد وقد أمر النبي صلى الله
عليه وسلم أحد أن يحج عن أحد كان في قول أحد حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنت تترك قول
ابن عمر أرايت أناسكم ولا رأي مثلكم ولا رأي بعض التابعين فتجعلونه لأحج في قوله إذا شئتم لأنكم لو كنتم

فقال عائشة ان
أحب أهلنا أن أعدها
لهم عددتها ويكون
ولا ولي لي فقلت فذهب
بريرة إلى أهلها فقلت
لهم تلك فأولعها
بغيات من عند أهلها
ورسول الله جالس
فقلت أني عرضت ذلك
عليهم فأولعوا إلا أن يكون
الولد لهم فسمع ذلك
رسول الله فسألها النبي
فأخبرته عائشة فقال
لها رسول الله خذوها
واشترط ليهم الولد
فأعاق الولد لمن أعاق
ففعلت عائشة ثم قام
رسول الله في الناس
فخفد الله وأنى عليه ثم
قال أما بعد فقال لرجال
يشترطون شروطاً
ليست في كتاب الله
ما كان من شرط ليس
في كتاب الله فهو باطل
وإن كان مائة شرط
ف قضاء الله أحق وشرط
الله أوثق وأما الولد
أعق . أخبرنا مالك
عن يحيى بن عبد بن
عمرة عن عائشة (قال
الشافعي) وحديث
يحيى عن عمرة عن عائشة
أثبت من حديث
هشام وأحسبه غلط

في قوله واشتدوا لهم
الولاء واحسب حديث
عمره أن عائشة كانت
شرطت لهم بغير أمر
التي وهي ترى ذلك يجوز
فأعلمها رسول الله أنها
إن اعتقتها فالولاء لها
وقال لا تمتصك منها
ما تقدم فيها من شرطك
ولا أرى أمرها أن
تستطاعهم ما يجوز
(قال الشافعي) وهذا
ناخذ وقد ذهب فيه
قوم مذهب ساذ كرما
حضر في حفظهم من أن
شاهد الله (قال الشافعي)

فقال لي بعض أهل العلم
بالحديث والري يجوز
بيع المكاتب قلت
نعم في حالين قال وماهما
قلت أن يهمل بجم من
نجوم الكعبة فعجز
عن أدائه لأنه إنما اعتقد
له الكعبة على الأداء
فإذا لم يؤد فسقط نفس
الكعبة إلا للولي بجمه
لأنه إذا اعتقد على شيء
فلم يأت به كان البعد
بجمله قبل أن يكاتبه
إن شأسته قال قد
علمت بهذا فما الحال
الثانية قلت أن يرضى
المكاتب بالبيع والبيع
من نفسه وإن لم يجل له

ترى في قوله حجة ثم تعاقبوا رأي أنفسكم ثم يقيمون قوله مقام تردون به السنة والآثار ثم تدعون في قوله
ما ليس فيه من النبي عن الجلباسا والمالحج والصلوة والصلام هذا شريعة وهذا شريعة فان قلت قد
يشبهان لأنه عمل على البدن أفرايتم أن قال لكم قل أنتم تزعمون أن الجلباس معنى الصلاة والصوم وقد أمر
النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أن تصح عن أبيها فأنما أمر الرجل أن يصلي عن الرجل ويصوم عنه مثل الجلباس
عليه لأنه لا تقاس شرع على شريعة فكذلك الحق عليكم أو أرايتم ما فرقت بين السنة مما هو أشد تقابرا
منها فكيف فرقت بينه فان قلت ما هو قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرب بالبر ونهى
عن الزانية وأجاز بيع العرايا وهي داخل في الزانية ودخلت في بيع الرب بالبر ولا يجوز لها أن تهاجرنا
بينهما بالسنة وقلنا يجوز العرايا وهي رطب بئر وكيل بجزاف ولا يجوز ذلك إذا وضع بالارض فسكان التبر
والرطب في الارض معا فهذا أولى أن لا يفرق بينه بأنه شيء واحد (١) بعضه حلال بما أحله به رسول الله
وبعضه منهي عنه بما نهى عن رسول الله وقد خالف هذا بعض المشركين فرأيتنا عليهم بهذا حجة فاجبة
عليكم بجمه أن يصح أحد عن أحد وأنتم تزعمون أنه صلى الله عليه وسلم ولأروون عن أحد من
أصحابه خلافه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكيف تقيدونه بالصوم والصلوة أفرايتم إذا كنتم تجيزون
أن يصح أحد عن أحدنا أوصى بذلك خلفنا ما قلتم من أن لا يصح أحد عن أحدنا حزم مثل ما رددتم
فيه السنة أم يجوز لأوصى أن يصلي عنه أو يصام عنه فان حزمتموه فقد دخلتم فيما كرهتم من أن يكون
عمل آخر لغيره وإن لم تجزوه وقد قدرتم بين الصلاة والصوم والجلباس والله أعلم

(باب الحائض للحرم)

سألت الشافعي عن الحائض للحرم فقال يجتنبه ولا يخلق شعرا ويحتجم من غير ضرورة فقلت وما الحجة
فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم أحضهم وهو محرم وهو
يومئذ بلي جمل (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عرو بن دينار عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما
عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أحضهم وهو محرم فقلت لشافعي فأنشأ يقول لا يجتنبه المحرم إلا
من ضرورة (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا يجتنب المحرم
الآن يضطر إليه عماله منه وقال مالك مثل ذلك قال الشافعي ما روى مالك عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه لم يذكر في حائض النبي صلى الله عليه وسلم هو ولا غيره ضرورة وأولى بآمن الذي وأمن ابن عمر ولعل
ابن عمر كره ذلك ولم يحرمه ولعل ابن عمر أراد لا يكون سمع هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو سمع ما حلقه ان
شأن الله فقال براه فكيف إذا سمعت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت بخلاف ما سمعت عنه لقول ابن
عمر وأنتم تشبهون أن ابن عمر كره ما ليس فيه شرف المرفق نفسه ما لا يكره لغيره وأنتم تتركون قول ابن
عمر لأرى أنفسكم أفرايتم أن كرهتم الحائض إلا من ضرورة أعدوا الحائض من أن تكون مسامحة كل باحالة
الغتسل والامسح والشرب فلا يأتى كيف احتجهم إذا لم يقطع الشعر أو تكون محتجور عليه كحلق الشعر
وغيره فأتى لا يجوز إلا الضرر فهو إذا فصله بحلق الشعر وأفعل ذلك من ضرورة فأتى فينبغي أن
تقولوا إذا احتجهم من ضرورة أن يضطروا فأنتم تخالفون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وتقولون
في الحائض قولاً متناقضاً

(باب ما يقتل المحرم من الدواب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
(١) أي وقد فرق بينه وبينه ما لم تأمل كتيبته محصية

نحس من الدواب ليس على الحصر في قتلهم جناح الغراب والحداة والعقرب والفأرة والكلب العقور
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أخذ وهو عندنا جواب على المسئلة فكل ما جمع من الوحش أن
يكون غير ما عطي الحق بالاحلال وأن يكون مضررا فله الحرم لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر الحرم أن
يقتل الفأرة والغراب والحداة مع ضعف ضررها كانت بحال لا يؤكل منه ما جمع أن لا يؤكل كل له وضرة
أكثر من ضررها أولى أن يكون قتله ما حاق في الاحرام . قلت فقال مالك لا يقتل الحرم من الطير ما ضرر الا
ماحى وقال بعض اصحابه كان قول النبي صلى الله عليه وسلم نحس من الدواب ليس على الحرم في قتلهم جناح
يدل على أن ما سواه من على الحرم في قتله جناح (قال الشافعي) رحمه الله أفرايت الحية أصبحت فقتل زعم
مالك عن ابن شهاب أن عمر أمر بقتل الحيات في الحرم قلت فخرها كلبا عقورا قال أو تعرف العرب أن الحامة
كلب عقور إنما الكلب عنده السبع والكلاب التي خلفها الله متفاربة تتلقى الكلب فان قتلتم انما قتل
ضرة فقتل قبل غير مكارة كإزعاج صاحبكم أن الكلب العقور ما عدا على الناس فاسألهم وهي لا تقدر
مكارة وإن ذهبت إلى أنما تضر هكذا فقد أمر عمر بن الخطاب أن يقتل الزنبور في الاحرام والزنبور إنما هو
كالحصاة فكيف لم تأمر بقتل الزنبور وقد أمر به عمر وأمرتم بقتل الحماة أمر به عمر ما حكم تأخذون
من الأحاديث الاما هو يتم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتل بقتل الحرم الفأرة الصغيرة ولا يقتل الغراب
الصغير ولذا قلتم هذا فقد أباحه النبي صلى الله عليه وسلم ومنعتموه فان قلتم إنما أباح قتله على معنى أنه
يضر والصغير لا يضر في حاله تلك الفأرة الصغيرة لا تضر في حالها تلك فلا بد أن يحالوا النبي صلى الله عليه
وسلم في الغراب الصغير والفأرة الصغيرة وهذا جرح عليكم أكثر من أن الغراب يقتل على ضرره فينبغي أن
تقتل العقاب لأنها أضر منه فان قال لابل الحديث جرحا ليعني قيل فلا يقتل الغراب الصغير لا غراب
سألت الشافعي عن خلق قيل أن يضروا ويحرقوا أن يرى قال يفعل ولائذ لا يدرج وكذلك كل ما كان
يعمل في ذلك اليوم فقد منه شيئا قبل شيء سألوا جرحا ليعمل ما يبيح عليه ولا يدرج فقلت وما الجرح في ذلك
فقال أخبر ما مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمرو بن العاص قال
وقد رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقل فوجدوا للناس غنم يأتونها فجاء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر
بخلقت قبل أن أذبح قال أذبح ولا يدرج فاجل رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فصرحت قبل أن أرى فقال ارم
ولا يدرج فاستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء فقدموا لآخر لا قال اقبل ولا يدرج (قال الشافعي)
رحمه الله وهذا كله أخذ

(باب الشركة في البدنة)

سألت الشافعي هل يشترى البعثة جزوا فاشترى ونها عن هذا حصارا وأنتج قال نعم قلت وما الحبة في
ذلك فقال أخبرني مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم ما بالبدنية
البدنة عن سبعة بالبرقة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واتخذوا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم عام الحديبية بدنة عن سبعة وبقرة عن سبعة والعلم محيط أنهم من أهل يثرب حتى لا من أهل يثرب
واحد فقضى البدنة والبرقة عن سبعة متعينين ومحصورين وعن كل سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة فإذا
لم يجدوا شاة وسواها شترها وأمر ج ل واحد منهم حصصتها أو ملكوها بأى وجه ما كان ملك ومن
زعم أنها تجزى عن سبعة أو هبت لهم أو ملكوها أو بغير الشراء كانت للشراة أولى أن تجزى عنهم . قلت
لشافعي فأتناقول لا تدفع البدنة إلا عن واحد والبرقة وأما بدنة الرجل عن نفسه وأهل بيته فاما أن
يجزى كل إنسان منهم حصصتها أو يكون للصفة من غيرها فلا وأما سبعة لا يشترى في البدنة في التسا

يجمع قال فإن هذا
قلت أفليس في المكاتب
شراة إلى السيد بعه
في أحدهما وهو إذا لم يوف
قال بلى قلت والشريط
الثاني بعبدا أدى
لأنه لم يجزى ج الكتابة
من ماله بعه قال أما
الخروج من ماله بعه
فليس بكتابة (قال
الشافعي) قلت وإذا لم
يجزى من ماله بعه
بالكتابة هل الكتابة
الاشريط للعبدا على
سيده وللسيد على عبده
(١) قال لا قلت أرايت
من كان له شرط فتركه
أليس ينسخ شرطه
قال أما من الاحرام
فبلى قلت ظم لا يكون
هنا في العبد قال العبد
لو كان له مال فعبده لم يجز
له قلت فان عبدا باذن
سيده قال يجوز قلت
أفليس قد اجتمع العبد
والسيد على الرضا بثلث
شرطه في الكتابة قال
بلى قلت ولو اجتمعا
على أن يعتق المكاتب
عبده أو يهبه فله
جاء قال بلى قلت ظم
لا يجوز إذا اجتمعا على
ابطال الكتابة أن
(١) لعله قال نعم تأمل

يطلاها قال وقتل
لغالب بريرة إلى أهلها
مساومة بنفسها
لعائنة ورجوعها إلى
عائنة بحجاب أهلها
بان اشتراطوا ولاها
ورجوعها بقبول
عائنة ذلك بدل على
رضاها بان تباع ورضا
الذي يكاتبها بذلك لأنها
لا تشرى إلا بمن كاتبا
قال أحسن فقلت
فقد كان في هذا ما
يكفي كما سألت عنه
قال فإن قلت فلعلها
عزرت قلت أتقرى من
استعان في كتمانها
قال لا قلت قد نبهنا
بدل على أنها لم تبهرز
وإن كانت قد عزرت
فلم تبهرزها سيدها قال
فلعل أهلها يبيعها قلت
بغير رضاها قال أهل
ذلك قلت أقرها بأرضية
إذا كانت مساومة
بنفسها ورسولا أهلها
والهم قال نعم قلت
فينبغي أن يذهب
توهمهم أنهم يبيعونها
بغير رضا وتعلم أن من
لقتنا من المؤمنين إذا لم
يختلفوا في أن لا يبيع
المكاتب قبل أن يهرز
أو يرضى بالبيع

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يجوز أن يقال لا يشترط في التملك أن وجب الرجل التسكة ثم بشره
فما غيره وليس في هذا أحد حتى لا يكره ولا يجمع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا فعل النبي صلى الله
عليه وسلم وأصحابه أهل الحديث فكان ينبغي أن يكون هذا العمل عندكم لا تخالفونه لأنه فعل النبي صلى الله
عليه وسلم وألف وأرسله من أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا صفوان بن عمرو عن جابر بن عبد الله قال
كنا بالمدينة فنأوئنا رجلا من بني النضير إلى النبي صلى الله عليه وسلم أتته اليوم خيرا أهل الأرض قال ما لركنت
أبصر لا يشكم موضع الشجرة وأتته بمخولون قول الواحد وقعة في بعض الأشياء فأذا وجدتم السنة
وفعل ألف وأرسله من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهو واجب عليكم أن تحملوه حجة

(باب التمتع في الحج)

سألت الشافعي عن التمتع بالحر نال الحج فقال حسن غير مكروه وقد فعل ذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم
وأما أخبرت أنه لا يراد له ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد غير كراهية التمتع ولا يجوز إذا كان فصل
التمتع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون مكروها ٥ فقلت لشافعي وما الحجة فيما ذكرت قال الأحاديث
الثابتة من غير وجه وقد حدثنا مالك بعضها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن محمد بن عبد الله بن الحرث بن نوفل أنه سمع سعد بن أبي وقاص والخصالك بن قيس عام حج معاوية بن أبي
سفيان وهما يتناكران التمتع بالحر إلى الحج فقال الخصالك لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله فقال سعد بن مسعود
قلت بآتي أني فقال الخصالك فإن عمر قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنع رسول الله وصنعنا معه
٥ فقلت لشافعي قد قال مالك قول الخصالك أحب إلى من قول سعد وعمر أعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
من سعد (قال الشافعي) عمر وسعد عليان رسول الله وما قال عمر عن رسول الله شيئا يخالف ما قال سعد
أما روى مالك عن عمر أنه قال أفصولا بين حجه ومهرتك ما أتت على أحدكم وعمرته أن يعترف في غير أشهر الحج
ولم يرو عنه أنه نهى عن العتق في أشهر الحج (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة
أنها قالت خرجنا مع رسول الله عام حجة الوداع فقام أهل يجمع ومنهم أهل يهرز ومنهم جمع الحج والعمرة
وكنتم من أهل يهرز (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة أنها قالت نهي النبي صلى الله
عليه وسلم ما شأن الناس حلوا ولم يحل أنتم من عمرت قال في ليلتي رأسي وقلت هدي فلا أحل حتى أحمر
هدي (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صدق بن يسار عن ابن عمر أنه قال لأن أعتق قبل الحج وأهدي
أحب إلى من أن أعتق بعد الحج في ذمة الحجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا الحديثان من حديث
مالك ووافقنا ما قال سعد بن مسعود أنه عمل بالحر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في أشهر الحج فكيف حالكم
وأنتم ترون هذا أن تكرهوا العمرة فبها وأنتم تشبهون عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما وصفت وأدعيت من
خلاف عمر وسعد وعمر يخالف سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما اختاروا شيئا غير يخالف لما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم وقد تكرر كون أنتم على غير اختياره وحكمه الذي هو أكثر من الاختيار لما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم ثم ترون كونه لساواة عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ترون كونه لقولكم
فأجاز لكم هذا فكيف يجوز لكم أن تحتجبوا بقوله على السنة وأنتم تدعون أنه سألها وهو لا يخالفها وما
روى عنه يدل على أنه لا يخالفها فأدعيت خلاف ما روته وتخالفون اختياره

(باب الطيب المحرم)

سألت الشافعي عن الطيب قبل الإحرام بما بقي ريحه بعد الإحرام وبعد رمي الجمره والخلا قبل الإفاضة

لا يجوز ستر رسول الله وأمه لو كان محملاً معنيين كان لأحما ما ذهب إليه عوام الفقهاء مع أنه ينفى الحديث كما وصفت أن لم يتبع إلا برضاها قال أجهل (قال الشافعي) فقال لي بعض الناس فما معنى إبطال التي شرط عائشة لأهل بيته قلت إن ينال الله أعلم في الحديث نفسه أن رسول الله قد أعلم أن الله فيبقى أن الولد لمن أعتق وقال ادعوه لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فاعصواكم في الدين واصلواكم الآية وأنه نسبهم إلى مواليتهم كما نسبهم إلى آباءهم وكما لم يجوز أن يحولوا عن آباءهم فكان ذلك لا يجوز أن يحولوا عن مواليتهم ومواليتهم الذين ولوا منهم وقال الله واذن تقول الذي أنتم الله عليه وأنت عليه أسكت عليك زوجك وقال رسول الله الولامن أعتق نهي رسول الله عن بيع الولاد وعن هبته وروى عنه أنه قال الولد لجمه كلمة

فقال جاز وأحبه ولا كرهه لثبوت النسخة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأخبار عن غير واحد من أصحابه فقلت وما طبقه فقال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت كتبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرّم ولعله قبل أن يطوف بالبيت فقلت للشافعي فأنكره الطبيب الحرام ونكره الطبيب قبل الإحرام وبعد الإحلال قبل أن يطوف بالبيت وزوي ذلك عن عمر بن الخطاب فقال الشافعي أتأمر أن لا تدرن ما تقولون فقلت ومن أين فقال رأيتهم يحنن وأنت رأيتهم عرفنا أن عرفه ليس أنما عرفنا بأن ابن عمرو وأمن عمر فقلت لي فقال وعرفنا أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب بغيره عائشة فقلت لي قال ولا هماما فقلت نعم فأنما عرفنا أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب وأن عمر نهي عن التطيب علما واحدا هو خير الصادقين عندهما فلا أحسب أحدا من أهل العلم بقدر أن ترك ما ممنع النبي صلى الله عليه وسلم لغيره فإن جاز أن ينهم الغلط على بعض من يتناوب النبي صلى الله عليه وسلم عن حدثنا من قبل ذلك على من يتناوب بين عمر بن عمر من حدثنا بل من روى عن عائشة تطيب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من روى عن ابن عمر نهي عن عمر عن الطبيب روى عن عائشة تستلم والقاسم وعروة والأوس بن يزيد وغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأراكم إذا أصبتم لم تصقلوا من أين أصبتم وإذا أخطأتم لم تعرفوا سنة تذهبون إليها تعذر وبأن تكونوا ذهبت إلى مذهب بل أراكم أتعززون ما جله على السكتكم عن غير معرفة فأنما كان ينبغي أن تقولوا من كره الطبيب الحرام إنما نهي عن الطبيب أنه حضر النبي صلى الله عليه وسلم بالجرعة حين سأله أعرابي أحم وعليه حبة وعلق فامر بزع البلية وغسل الصغرة فقلت للشافعي أقرى لنا هذا حبة وأنعاهما شبهة وما طبقه على من قال هذا قال إن كان فله هذا فقد ذهب عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب فقال معاضر وتطيب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الإسلام سنة عشر وأمر الأعرابي قبل ذلك بسنتين في سنة عثمان فلو كانا متحققين كان ما جله التطيب باسم المتعة وليسما يختلفان إنما نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يترفع الرجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يترفع الرجل (قال الشافعي) وأمر الرجل أن يفسل الزعفران عنه وقد تطيب بعد من أي وقاص وإن عباس الأحرام وكانت القابلة ترى في مفارقة عباس مثل الرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قال عمر بن ربي الجرعة ففعله ما حرم عليه إلا النساء والطيب وقال سالم قالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن أن يتبع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون من أهل العلم فأما ما تذهبون اليه من ترك السنة لغيرها وزك ذلك الغير إلى أي أنتمكم فالعلم إذا اليك تأتون منه ما شئتم وتدعون منه ما شئتم تأخذون بلا يصير لما تقولون ولا حسن وروى عنه أرايت إذا ما لقم السخل عمرت ما لقم كرهتم الطبيب قبل الإحرام لأنه يبقى بعد الإحرام وقد كان الطبيب حلالا فإذا كرهتموه ما كان يبقى بعد الإحرام فلا وجه لقولكم إلا أن تقولوا وجدنا ما كان محرما ممنوعا أن يبتدى طبيبا فإذا تطيب قبل يحرّم فما بقي كان كابتداء الطبيب في الإحرام قلت فأنتم يجوزون بأن يدهن المحرم عابقي لئنه وذهابه الشعر ويحل الشعر قال ما هو قلت ما الطبيب فيه مثل الزيت والشيرق وغيره قال هذا لا يصلح لحرمانه يبتدى الأدهان به ولو فعل وجبت عليه كفارة التطيب عندنا وعندكم وإنما كان ينبغي أن تقولوا لا يدهن بشيء سبق في رأسه لمينه ساعة وتجيزوا الطبيب إذا كان قبل الإحرام ولو لم يكن في هذا سنة تبعنا في أن لا يقال إلا واحدا من هذين القولين

(باب في العمري)

التسبيل بايع ولا يوب
فلما بلغهم هذا كان
من اشترط خلاف
ما قضى الله ورسوله
عاصيا وكانت في المعاصي
حدود وآداب وكان من
آداب العاصين أن
تعطل عليهم شروطهم
لنكولهم عن مثلها وتكسر
بها غيرهم وكان هذا
من أحسن الأدب

﴿باب القضاء﴾

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا اسمعيل
ابن ابراهيم بن عتيق عن
عبد العزيز بن مهيب
عن أنس بن مالك أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال روي
مالك عن يحيى بن
سعيد عن عباد بن
ثعلبة عن عويم بن
أشقر ذبح أخصيتي قبل أن يغتسل
يوم الأضحية وأنه ذكر
ذلك رسول الله فأمره
أن يعود بضمية أخرى
قال روي مالك عن
يحيى بن سعيد عن بشر
ابن يسار أن أبا بردة بن
نزار ذبح قبل أن
يذبح النبي صلى الله عليه
وسلم يوم الأضحية فزعم
أن رسول الله أمره

قال سألت الشافعي عن أمر عمري ولقبه فقال هي الذي يبطأها لا ترجع إلى الذي أعطاها فقلت وما
الجبلة فقال السنة الثانية من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل أعر
عمري ولقبه فأعاهي الذي يبطأها لا ترجع إلى الذي أعطى لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث قال
وبها تأخذ ويأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكبر أهل العلم وقدرى هذا مع جابر
ابن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت لشافعي فأنا عتاقك هذا فقال أعتاقك فونه
وأنت تروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت إن جنتانيه أن مالكا قال أخبرنا يحيى بن سعيد
عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً المثنى قال القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها
فقال له القاسم ما أدركك الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ما أجابه القاسم عن العمري بشئ وما أخبره إلا أن الناس على شروطهم فإن ذهب إلى أن يقول العمري
من المال والشرط فيها جاز فقد شرط الناس في أموالهم شروطا لا يجوز لهم فإن قال قائل وما هي قيل
الرجل يشتري السبد على أن يقتنه والولد البايع فيعتقه فهو حر والولد لا يملك والشرط باطل فإن قال
السنة تدل على إبطال هذا الشرط قلنا السنة تدل على إبطال الشرط في العمري فلم تخف بالسنة مرة
وتركها مرة قول القاسم لو كان قصده قصد العمري فقال انهم على شروطهم فيها لم يكن في ذلك ما رزبه
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل ولم قيل نحن لا ندلم أن القاسم قال هذا لا يجزئ
عن عبد الرحمن عنه وكذلك عتاقك النبي صلى الله عليه وسلم في العمري يقول ابن شهاب عن أبي سلمة عن
جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فإذا قيلنا خبر الصادقين في روي هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم
أرجع عن روي هذا عن القاسم لا شيء علم أن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أول ما يقال به ما
قاله أناس بعده فعدك أن لا يكونوا أصحاب رسول الله ولا بلغهم عندهم وإنهم ناس لا نعرفهم فإن
قال قائل لا يقول القاسم قال الناس إلا جماعة من أصحاب رسول الله أو من أهل العلم لا يجوزون للنبي صلى
الله عليه وسلم سنة ولا يجزمون أبدا من جهة الرأي ولا يجزمون إلا من جهة السنة قبله أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلا كانت عنده مولى تلقوم فقال لأهلها أنتكم بها قرأى الناس
أنها تطلقه وأنتم تزعمون أنها ثلاث فإذا قيل لكم تركون قول القاسم والناس إنما تطلقه فقلت لا ندرى
من الناس الذين يروى هذا عنهم القاسم فإن لم يكن قول القاسم والناس جهة عليكم فدرأى أنفسكم لهو
عن أن يكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم جهة أبدا ولئن كان جهة لعله أخطأكم بخلافكم كما يركم
والتصفا عن ابن عمر في العمري مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار وجدا لا يرجع عن حبيب بن أبي ثابت قال كنت عندنا عن رجل من
أهل البادية فقال لي وهت لا ينفقه حياته وإنما نتجأ إلى الله فقال ابن عمر في حياته وموته فقال لي
نصدقت عليه ما قال ذلك أعلم منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي
نخيع عن حبيب بن أبي ثابت مثله إلا أنه قال أصدقت واضطربت يعني كبرت واضطربت (قال الشافعي)
أخبرنا سفيان عن عمرو بن سلمين بن يسار أن طارفا قضى بالمدينة بالعمري عن قول جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن طار عن جهم الدري عن زيد بن ثابت أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري الموارث (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن حرج عن عطاء بن أبي
رباع عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نمر ولا ترفوا فأن أعرشاً أو أرقبه فمبيله سبيل

فان قلت يمرض عليها الاسلام من ساعته قال الشافعي اقليس يصير بعد اسلامه قبل يفرق بينهما أو رأيت
ان كانت غائبة عن موضع اسلامه أو بكرا لا تكلم أو مضى عليها فان قلت تطلق فقد تركت العرض وان
قلت منظرها فقد أقامت في جباله وهي كفرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والآية في المتخلفين مثلها
قال الله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا تزوجوهن الى الكفار لان حمل لهن ولهن ولاهن يحلون لهن فزوى
بينهما وكيف فرق بينهما (قال الشافعي) هنم الآية في معنى تلك الآية وهما تان الايتان ان تكونا تان لان
على أنه اذا اختلف دين الزوجين فكان لا يحل للزوج جراح وجهه لاختلاف الدين فقد انقطع العصمة
بينهما أو يكون لا يحل له في تلك الحال ويتم انقطاع العصمة ان جاءت عليها مائة لم يسلم المتخلف عن الاسلام
منهما فان كان هذا المعنى لم يصح ان تكون المدة الاجبر يلزم لان رجل لو قال مدته مائة أشهر أو يوم لم
يجز هذا من قبل الرأي انما يجوز زمن جهة الاخبار اللازمة فليس رسول الله صلى الله عليه وسلم في امره
أي سفیان وكان أبو سفیان قد أسلم هو وأمرأته فمضت بمكة وهي دار حرب لم تسلم وأمرت بقتله ثم أملت
بعدها ولم تستقر على النكاح وهرب عكرمة بن أبي جهل وصغوان بن أمية عن الاسلام وأملت زوجتها
ثم أسلمت فاستقر على النكاح وكان ابن شهاب جل أحد الحديثين وأهما معاذ كرمه وقوت السعد بن ذلك
على انقطاع العصمة بين الزوجين ان انقضت العدة قبل يسلم المتخلف عن الاسلام منها لان انقطاع
العصمة هو ان يكون أحدهما مسلما ويكون الفرع ممنوعا عن يسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقبل لبعض من ذهب الى الفرع بين الزوج يسلم قبل المرأة والمرأة تسلم قبل الزوج أمجها من أمرأي
سفیان قالوا لا ولكن كان الذي بين اسلامهما يسما قيل أما علمت ان ألسفیان قد أسلم وقد أقامت عند
على الكفر ثم أسلمت فاستقر على النكاح قال بلى قيل وأليس بقيت عهده عليها وقد أسلم قلها قال بلى
فقبل فلو كان معنى الآية ولا تحكوا بصم الكفار على أمته من أسلم حرمت كنتم فقلت معنى الآية وقولكم
وعلمت ان السنة في هذه على غير ما قلتم وإذا كان لا تحكوا بصم الكفار فجات عليهم مائة لم يسلم فماذا قلتم
لا يجوز الاجبر يلزم منه (قال الشافعي) وأنتم اذا قلتم لا يفسخ بينهما حتى يمرض عليها الاسلام فتأباه فإذا
عرض عليها الاسلام فأنه انفسخ النكاح قيل فإذا كانت بلادنا مائة انقضت عدها انفسخ النكاح
وان لم يمرض عليها الاسلام وهذا خارج من الوجهين والمقول ان كان يقطع العصمة ان يسلم الزوج قبلها
انتهى أن يخبر بهما من يمرض عليها عرض الاسلام وان كان ذلك عبثا فلذلك قال يذهب اليها نحن وأنتم العدة

(باب في أهل دار الحرب)

سألت الشافعي عن أهل الدارين أهل الحرب يقتسمون الدار ويملك بعضهم على بعض على ذلك القسم
ويملكون ثمر بدبعضهم أن يقتض ذلك القسم ويقسمه على قسم الاسلام فقال ليس بذلك قلت ما حاجته
في ذلك قال الاستدلال على الاجماع والسنة قلت وأين ذلك قال رأيت أهل دار الحرب انزاسي بعضهم
بعضا وغصب بعضهم بعضا وقتل بعضهم بعضا أسلوا أهدرت الدماء وأقررت الأرقاء في يدي من أسلوا
وهربوا قبلهم وأموال لانهم ملكوها عليهم قبل الاسلام فانما ملكوا بقسم الجاهلية فانك المالك باحق
وأولى أن يثبت لمن ملكه من ملك القصور والاسترقاق لمن كان حرا مع أنه أخير ما ملك عن نور بن زيد البجلي
أنه قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعماد أراض فسميت في الجاهلية فهي على قسم
الجاهلية وأعماد أراض أدركها الاسلام تقسم فهي على قسم الاسلام (قال الشافعي) نحن نرى
في حديثنا أن يثبت من هذا بطل معناه

واجبة لقول رسول
الله فان أراد أن يضي
ولو كانت الخصية واجبة
أنسبه أن يقول فلا
يخص من شعره حتى
يضي ونامر من أراد
أن يضي أن لا يخص من
شعره شأ حتى يضي
انسابا واختارا فان
قال فاسلم ما دل على
أنه اختار لا واجب
فيل له روى ما بين
أنس عن عبد الله بن أبي
بكر عن عمرة عن عائشة
قالت أنا قتلت قلائد
هدى رسول الله يدي
ثم قلدها رسول الله بيده
ثم بعث بها مع أبي فلم
يحرر على رسول الله شي
أحد الله حتى يحرر
الهدى (قال الشافعي)
في هذا دلالة على
ما وصفت من أن المرأة
لا يحرر بالعتة يهديه
يقول البعثة بالهدى
أكبر من ارادة الخصية

(باب الاختلافات التي
يوجد على ما وجدنا
دليل على غسل القدمين
وصحهما)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نحن نقرأ
آية الوضوء فغسلوا
وجوهكم وأيديكم

﴿باب اليوسع﴾

سألت الشافعي عن الرجل يأتي بذهب إلى دار الضرب فيعطها الضراب بدنانير مضروبة ويريد على وزنها قال هذا الرباعية المجمل قلت وما الحجة قال أخبرنا مالك عن موسى بن أبي تميم عن سعد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن قال لا يسعوا الذهب بالذهب إلا المشلا مثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تشفوا بالورق إلا المشلا مثل ولا تشفوا بعضهما على بعض . قلت لشافعي فأنزعم أنه لا بأس بهذا قال فهذا الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم بعينه فكيف أجزئوه قال هذا من ضرب قولكم في اللحم أنه لا بأس أن يباع بعضه ببعض بغير وزن بالبادية . وحيث ليس موازين فإن كان اللحم من الطعام الذي نهى عنه المشلا غسل ففسد أجزئوه وإن لم يكن منه فلم تحرمونه في القرية وتحبسون في البادية وأنتم لا تحبسون بالبادية بغير إجماع المشلا غسل وإن لم يكن في البادية مكبل وأجزئ هذا في الخبر أن يباع بعضه ببعض بغير وزن إذا تحرى في القرية والبادية وفي البيض وما أشبهه

﴿باب متى يجب البيع﴾

سألت الشافعي متى يجب البيع حتى لا يكون للبائع نقضه ولا للشترى نقضه إلا من عيب قال إذا تفرق المتبايعان بعد عقد البيع من المقام الذي تباعا فيه فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا البيع انبهار . قلت له فالتقول ليس قلت عندنا حذم عرف ولا أمر معمول به فيه (قال الشافعي) الحديث بين لا يحتاج إلى تأويل ولكن أحسبكم التسم العذر من الخروجه من غير جاهل كيف وجه الحديث وإي شيء يضي على غيره عمن عرف قال لما لئن أوس حين اصطفى من طلحة بن عبيد الله عاتة بن نضر فقال له طلحة انظرني حتى يأتي خرفني من الغابة فقال لا والله لا تفرقه حتى تقبض منه فزعم أن الفراق فراق الأبدان فكيف لم تعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أن الفراق فراق الأبدان فان قلتم ليس هذا أردنا إنما أردنا أن يكون عمله به بعده فابن عمر الذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ابتاع الشيء يهيه أن يحبه فارق صاحبه فشي قليل لا يرجع أخبرنا بذلك شفيان عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر وقد قلتم التي صلى الله عليه وسلم وابن عمر جما

﴿باب بيع البرنائج﴾ سألت الشافعي عن بيع الساج المدرج والقطبية وبيع الأعدال على البرنائج على أنه واجب بصفة أو غير صفة قال لا يجوز من هذا شيء إلا أن يشتره الخيار إذا رآه قلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذبة . فقلت لشافعي فالتقول في الساج المدرج والقطبي المدرج لا يجوز بيعهما إلا بما في معنى الملامسة وزعم أن بيع الأعدال على البرنائج يجوز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالأعدال التي لا ترى أدخل في معنى القرام والمهر من القطبية والساج يرى بعضه دون بعض ولا ولا يرى من الأعدال شيء وإن الصفقة تقع منها على ثياب مختلفة . فقلت لشافعي إنما تفرق بين ذلك لأن الناس أجازه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما علمت أحدا يتسدى به في العلم أجازه فان قلتم إنما أجازه على الصفقة في بيع الصفات لا يجوز إلا مضمومة على صاحبها بصفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا بيع البرنائج أرى بتوهمك المبيع أن يكون على بائعه أن يأتي بصفة مثله فان قلتم لا فهذا لا بيع عين ولا بيع صفة

إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين نصب أرجلكم على معنى فأغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤسكم وعلى ذلك عندنا دلالة السنة والله أعلم قال والكعبان اللذان أمر بفصلهما أشرف من مجمع مفصل الساق والقدم والعرب تسمى كل ما أشرف واجتمع كعصا حتى تقول كعب سمن (قال الشافعي) فذهب عوام أهل العلم أن قول الله وأرجلكم إلى الكعبين كقوله وأيديكم إلى السرايق وأن المرافق والكعبين مما يفصل حدنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشر عن سالم بن سليمان مولى التصرين قال خرجنا مع عائشة زوج النبي إلى مكة فكانت تخرج بأبي حتى يصل إلىها قال فاتى عبد الرحمن ابن أبي بكر بوضوء ففالت عائشة أسبغ الوضوء فأتى سمعت

﴿ باب بيع الثمر ﴾

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول ويل للعقاب

من التار يوم القيامة

(قال الشافعي) وأخبرنا

سفيان عن محمد بن

عجلان عن سعد بن أبي

سعد عن أبي ملة عن

عائشة أنها قالت لعبد

الرحمن أسع الوضوء

أعبد الرحمن في سمعت

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول ويل

للعقاب من النار (قال

الشافعي) فلا يجزئ

متوضئا إلا أن يغسل

ظهره وقدميه ويطوئهما

وأعقابهما وكيسهما

(قال) وقد روي أن

رسول الله سمع على

ظهره قدميه وروى

أن رسول الله وش على

ظهره وما واحد

الحديثين وجهه

صالح الاستاد قال فان

قال قائل فلم يجزئ

سمع ظهوره القدمين

أوريشهما ولا يكون

مضادا لحديث النبي

غسل قدميه كما جزأ

المسح على الخفين ولم

يكن مضادا للفصل

القدمين قيل له الخلفان

حائلان دون القدمين

فلا يحسوز أن يقال

سألت الشافعي عن بيع التمر حتى يدو صلاحه فقال أخبرنا مالك عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر حتى يدو صلاحه نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) وبهذا تأخذ وقد لال يئنه منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن عن بيع التمر حتى يدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه الجرأة أو الصفرة لأن الآفة قد تاتي عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذبها وهو في الحال التي نهى عنها ظاهر إراء البائع والمشتري كما كان يله إذا رى بشفه الجرأة وما وصفتان بمعنى أن الآفة قد رعا كانت فقطعه أو نقصته كانت كل غرة مثله لا يحل أن يباع أبد حتى ترعى وينضج منها ذلك وبهذا قلنا وقد قلتم بالجمله وقتنا لا يحل بيع القمام ولا التمر بز وإن ظهر وعظم حتى يرى فيه النضج (قال الشافعي) وقتنا فإذا لا يحل بيع القمام والتمر حتى يرى فيه النضج كان بيع مالم يخر من القمام والتمر بز أحرم لأنه لم يسد صلاحه ولم يتحقق ولا يدري لماله لا يكون فقلت للشافعي فأنقول إذا ظهر حتى من القمام أن يباع غمره تلك وما خلق من القمام مايت أصله (قال الشافعي) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر حتى يدو صلاحه فلم يجز بيع حتى لم يتحقق بعد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين وبيع السنين بيع التمرين فان زعمتم أنه يجوز في الضل إذا طابت العام أن يباع غرة قايلا فقتنا فتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وإن زعمتم أن بيع غرة ثم تات لا يحل فكذلك كان ينبغي أن تقولوا في القمام والتمر سألت الشافعي عن القمام والتمر والفجل يشتري أ يكون لشتره أن يبيع قبل أن يقبضه فقال لا ولا يباع من منتهى متفاضلا بدايد قلت للشافعي وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر فقلت للشافعي فأنقول كما قلنا لا يباع حتى يقبض ولا بأس بالقبض في بعضها على بعض بدايد ولا يخبره فيئنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف السنن في بعض القول قلت ومن أين قال زعمتم أنه لا يباع حتى يقبض وزعمتم أنه لا يباع بعضها بعض نسيته وهذا حكم الطعام من التمر والخضرة ثم زعمتم أنه لا بأس بالقبض في بعضها على بعض بدايد وهذا خلاف حكم الطعام وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس ما أن تكون خارجة من الطعام فلا بأس عندكم أن تباع قبل أن تقبض ويباع منها واحد بشتره من صفته نسيته أو تكون طعاما فلا يجوز الفضل في النصف منها على الآخر من صفته بدايد

﴿ باب ما جاز في الكلب ﴾

سألت الشافعي عن الرجل يقتل الكلب الرجل فله ليس عليه غرم فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي سعيد أن أنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن غن الكلب ومهر البني وحوان الكاهن قال مالك وأعدأ كره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن غن الكلب (قال الشافعي) نحن نجيز الرجل أن يقتل الكلاب الضواري ولا نجيزه أن يبيعها نهى النبي صلى الله عليه وسلم وإذا حرمتهم في الحال التي يحل اتخاذها فبإساعال أمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل أن يكون لها غن محال فقلت للشافعي فأنقول لو قتل رجل رجلا كلبا غرمه عنه فقال الشافعي هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقاس عليه وخلاف أصل قولكم كيف يجوز أن ترموه عنه في الحال التي تقبض فيها فسموا نهي لا يجمعونه غنا في الحال التي يحل أن يتبعض به فيها فان قال قائل ذلك من المشركين من زعم أنه إذا قتل فيه غتمه وروى فيه أزا وأولئك يجيزون ببيع حيوا ويردون الحديث الذي في النهي عن غتمه ويرعون أن الكلب لم ينعمن

السلع يحمل عنه كما يحمل عن الحمار والبغل وإن لم يؤكل كلها للنفقة فيها ويقولون لو زعمنا أن ثمنه لا يحمل زعمنا أنه لا شيء على من قبله ويقولون أشبهوا هذا كثيرة فيزعمون أن ما شقة لرجل لو ماتت كان له أن يسلم بجوده ما يدفعها فإذا دفعت حمل معها ولو استهلكها رجل قبل الدايغ لم يضمن لصاحبها لأنه لا يحمل ثمنها حتى تدفع ويقولون في المسلم رث الخمر وأوجب له الحمل له لأن ما يقصد ما يفعله لا خلا فأنصارت خلا حل ثمنها ولو استهلكها مسلمة أو غيرها بعد ما أقدمت وقبل تصير خلا لم يضمن ثمنها في تلك الحال لأن أصلها حرم ولم تصير خلا لأنهم يقولون ما يقولون وأصلها ربح ويحجبون بخلاف الحديث الذي يثبتنا نحن وأنتم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الكلب وهم لا يثبتونه وأنتم محجبون بانكم لم تبعوه وأنتم تثبتونه ولا يحملون للكل ثمنًا إذا كان حيا ويحملون فيه ثمنًا إذا كان ميتا أو رأيتهم لو قال لكم قائل لا يحمل له ثمنًا إذا قبل لأنه قد ذهب منفعته وأجزان يباع حيا ما كانت المنفعة فيه وكان حلالا لأن يتخذها ليطعمه إلا أن يقال ما كان له مال وكان له ثمن في حياته كان له ثمن وما لم يكن له ثمن في أحدي الحالين لم يكن له ثمن في الآخرى

(باب في الزكاة) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي عبد الله الحنفى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة قال وبهذا نقول وتقولون في الجبل ثمنه لا يضمن في معان وقد زعمت وزعمنا أن لا يضمن من طعام إلى غيره لا إذا ضمتها ما فقد أخذنا ما دون خمسة أوسق فإن في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما بين أنه لا يكون في خمسة أوسق صدقة حتى تكون من صنف واحد ثم زعمت أنكم تضمنون الحنطة والسل والشعير معالان بعد ما يجوز الحنطة بالشعر الامتلاخل (قال الشافعي) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم يبعوا الحنطة بالشعر كيف شئتم بدايد ولم يلق في السل شيئا غلته والسل غير الحنطة والتمر من الزبيب أقرب من السل من الحنطة وأنتم لا تضمنون أحدهما إلى الآخر وزعمت أنكم تضمنون القطنية كلها بعضها إلى بعض وتزعمون أن يحكمكم فيها أن عمرأخذ من القطنية العشر ونحن وأنت تأخذ من القطنية والحنطة والتمر العشر أفقيم بعض ذلك إلى بعض وأخذ عمر من الحنطة والزبيب نصف الشعر أفقيم الزبيب إلى الحنطة إن هذا الحالة عما جاء عن عمر وخلافه هذا قول متناقض أنتم يحملون التفاضل إذ اختلف الصنفان فكيف حمل لكم أن تضموا وهي عندكم مختلفة وكيف ما زلتم أن يحمل فيها التفاضل وهي عندكم طعام من صنف واحد ما علم قولكم في القطنية والسل والشعير الاخلا فالسنة والآثار والقياس

(باب النكاح والى)

سألت الشافعي عن النكاح فقال كل نكاح بغير ولي فهو باطل فقلت وما الحقة في ذلك قال أدبت ثابته فأما من حديث مالك قال ما سألتكم أخبرنا عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من زوجها وإن نكحت ما كانها (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن المسيب كان يقول قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة إلا بالذن ولها أو ذل رأى من أهلها والخلان (قال الشافعي) ويتم هذا قولهم لا يجوز نكاح الأبولى ونحن نقول فيه بأحد من أحاديث الناس أثبت من أحاديثه وأبين (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن مالك وعبد الحميد عن ابن جريح عن سلم بن، وسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أبعاء امرأتك تكف بغير إذن ولها فتنكحها باطل ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم وعبد عن ابن جريح عن عكرمة قال جمع الطريق ركبا فيهما امرأتين ففعلت أمرها يد رجل فزوجه رجل فجلد عمر النكاح

المسح عليهما يضاف غسل القدمين وهو غيرهما والذي قال مسح أو رش ظهور القدمين فقد زعم أن ليس بواجب على المتوضئ غسل بطن القدمين ولا تخليل بين أصابعهما ولا غسل أصابعهما ولا غسل عقبيه ولا كسبه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل لأعقاب من النار وقال ويل للعراقيب من النار ولا يقال ويل لعمدة النار إلا وغسلهما واجب لأن العذاب إنما يكون على ترك الواجب وقال رسول الله لا شيء يتوضأ بطن القدم بطن القدم بفعل الأيم يغسل بطن القدم ولا يصح الذي فسي الصبر فإن قال قائل فما جعل هذه الأحاديث أولى من حديث مسح ظهور القدمين ورشهما قيل أما أحد الحديثين فليس مما ثبت أهل العلم بل حديث لو انفرد وأما الحديث الآخر فحسن الاستدلال

والنكح وقرق بينهما (قال الشافعي) أخبرنا سلم عن ابن خنيم عن سعد بن جبير عن ابن عباس قال لا نكاح إلا بولي ثم شدوا شدي عدل (قال الشافعي) وهذا قول العامة للدين سنة . قلت لشافعي نحن نقول في الدنية لأبأس بأن تنكح بغير ولي ونفسخ في الشريعة فقال الشافعي عدتم المسدسهم أم أولياءهم فقتلواهم لأبأس بأن تنكح الدنية بغير ولي فأما الشريعة فلا (قال الشافعي) السنة والآثار على كل أمر أم لا ثم كنتم تحضون الشريعة بالمعاطلة لها وإتباع الحديث فيها وبخالفون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعده في الدنية أرايتهم لو قال لكم فأنزل بل لا يجوز نكاح الدنية إلا بولي لأنها أقرب من أن تدلس بالنكاح وتضرب إلى المكر ومن الشريعة التي تنص على شرفها وتحاف من غنمها أما كان أقرب إلى أن يكون أصاب منكم فان الخلفاء في هذا القول لأبين من أن يحتاج إلى تعيينها كمن حكاه (قال الشافعي) التسامح من الفروج الإجماع به الفروج من النكاح بالآلية والشهود والرضا ولا فرق بين ما جرم منهن وعليهن في شريعة ولا وضعية وحق الله عليهن وفيهن كلهن ولحد لا يحل الواحدة منهن ولا يجرم منها إلا جماعها لا شري وحرم منها

باب الأسفار
والغلب على الفجر

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سليمان عن محمد

ابن عجلان عن عاصم
ابن عمر بن قنادة عن
محمد بن لبيد عن رافع
ابن خديج أن رسول
الله قال أسفروا بالصبح
فإن ذلك أعظم لأجوركم
أقول للآخر . أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
عروة عن عائشة قالت
كن ناسمن المؤمنات
يصلين مع النبي وهن
متلفعات بجر وهن
ثم يرجعن إلى أهلن
ما يعرفهن أحد من
الناس قال وروى زيد
ابن ثابت عن النبي
ما وافق هذا وروى
مشهله أنس بن مالك
وسمى سعد الساعدي
عن النبي عليه السلام

(باب ما جاز في الصداق)

سألت الشافعي عن أقل ما يجوز من الصداق فقال الصداق من الثمن فإرضى به الأهلون في الصداق بماله قيمة فهو جاز كما رضى به التسامع بماله فإرضى به فقلت وما المصلحة في ذلك قال السنة الثالثة والقياس والمقول والآثار فأما من حديث مالك . فأخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يزوجه امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ولو أعتقت أمي وأبي وأبي أمي وأبي أمي لا أجدر فرجها بأهلها منكم من القرآن . قلت لشافعي فإنا نقول لا يكون صداق أقل من ربع دينار ويحتج فيه أن الله تبارك وتعالى يقول وإن طلقتموهن من قبل أن تكونن فقد فرضت لهن فريضة نصف ما فرضتم وقال وأتوا النساء ذقاتن نحلة فأي شيء يعطيهن لو أصقهن درهما فلنا نصف درهم وكذلك لو أصقهن أقل من درهم كان لها نصفه قلت فهذا قليل (قال الشافعي) هذا شيء خالفتم فيه السنة والعمل والآثار بالدنية ولم يفته أحد قبلكم بالدنية علمناه وعمر بن الخطاب يقول ثلاث خفصات زيب مهر وسعد بن المسيب يقول لو أصقهن سوطا فافقوا فزاور بغير من أبي عبد الرحمن يجوز النكاح على نصف درهم وأقل وأما ما علمت هذا فبإرضاء من أبي حنيفة ثم أخطأتم قوله لأن ما حنيفة قال لا يكون الصداق أقل مما تقطع فيه اليد وذلك عشر دراهم فقبل بعض من يذهب بهذا إلى حنيفة أو ما خالفتم ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده قال قول من ذهبتم فروى عن علي بن عيسى أنه لا يثبت مثله ولو خالفه بغيره لا يكون مهر أقل من عشر دراهم فأنتم خالفتموه فقلت يكون الصداق ربع دينار قال وقال بعض أصحاب أبي حنيفة أنا نستحب أن يباح الفرج بشئ يسير فلنا أرايت أن اشتري رجل جارية بدرهم بحلة فرجها قالوا نعم فلنا فقلت بغيره فرجها ويزيد فبغيره بشئ يسير فقلت موها على شرفها ويباح فرجها بدرهم وأقل وزعم أنه لا يباح فرجها من كونه إلا بعشر دراهم أو أرايت عشر دراهم لسوداء فقيرة تنكحها شريف أليست بأكثر فقلت دراهم عشر دراهم بشرط بغيره غنية تنكحها في فقيرة أو أرايت حين ذهبتم إلى ما تقطع فيه اليد فقلت الصداق فيما سألته أليس الصداق بالصداق أشبهه به بالقطع فقالوا الصداق خير والقطع خير لأن أحد ما يقاس على الآخر ولكنهما اتفعا على العدد هذا تقطع فيه اليد وهذا يجوز زهرها قالوا قال رجل لا يجوز صداق أقل من خمسة دراهم لأن ذلك صداق النبي صلى الله عليه وسلم وما ذاق بناته إلا يكون أقرب بستمكم أو قال رجل لا يحل أن يكون الصداق أقل من ما في درهم لأن الزكاة لا تحب في

أقل من ما تحبهم ألا يكون أقرب إلى الصواب منكم وإن كان كل واحد منكم غير مصيب وإذا كان لا ينبغي هذا وما تفتي فلا يفتي فيه إلا اتباع السنة والقياس أرايت أن كان الرجل يصدق المرء الصدق مثلها عشرة دراهم ألف درهم فيصير ولا يكون له ربه ويصدق المرأة عشرة وصدق مثلها آلاف فيصير ولا يكون لها رزق ذلك كما تكون اليهود بحوزة فيها الثيابين فلم يكون هكذا فيما فوق عشرة دراهم ولا يكون هكذا فيما دون عشرة دراهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة بزوجها الرجل أنه إذا أرخت الستور فقد وجب الصدق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن زبد بن ثابت قال إذا دخل الرجل بامرأته فأرخت عليها الستور فقد وجب الصدق (قال الشافعي) ليس إرخاء الستور بوجوب الصدق عندى لقول الله جل ثناؤه إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ولا وجب الصدق إلا بالمسيس قال وكذا روى عن ابن عباس وشريح وهو معنى القرآن

(باب في الرضاع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر سهلاً بن سهيل أن يضع المانح رضعاً فصهر من (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عائشة أنها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نصف بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع بن سالم بن عبد الله أخيه أنه عايشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلته وهو رضع إلى أختها أم كلثوم فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضع غير ثلاث رضعات فلم يكن يدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكمل له عشر رضعات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين أرسلت بعاصم بن عبد الله ابن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر تزعمه عشر رضعات لم يدخل عليها وهو صغير رضع ففعلت فكان يدخل عليها (قال الشافعي) فروي عن عائشة أنها أنزل كتاباً أن يحرم من الرضاع بعشر رضعات ثم تضمن بخمس رضعات وأن النبي صلى الله عليه وسلم توفي وهي مما يقرأ من القرآن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بأن يرضع المانح خمس رضعات يحرم من رويته عن عائشة وخفصة أم المؤمنين مثل ما روت عائشة وشافتموه وروى عن ابن المسيب أن المصاة الواحدة تحرم فتركت رواية عائشة وأما ما رآه في حفصة بقول ابن المسيب وأنت تترك كون على سعيد بن المسيب ربه رأى أنفسكم مع أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما روت عائشة وابن الزبير ولفظ ذلك رأي أبي هريرة وهكذا ينبغي لكم أن يكون عندكم كما فعل (قال الشافعي) أخبرنا تميم بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله ابن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصتان (قال الشافعي) سمع ابن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم فقال تم وحفظته وكان يوم توفي النبي ابن تسع سنين

(باب ما باقى الولاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبا الولاد لمن أعتق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاد وعن هبته (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أقول

(قال الشافعي) فقلت إذا انقطع الشك في الفجر إلا خروبان معترضا فالتفليس بالصبي أحب النسا وقال بعض الناس الأسفار بالفجر أحب النسا قال وروى حمدين مختلفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذنا بأحدهما ذكر حديث نافع بن خديج وقال أخذناه لأنه كان أرفق بالناس قال وقالى أرايت أن كانا مختلفين فلم صرت إلى التفليس قلت لأن التفليس أولاهما معنى كتاب الله وأنت ما عند أهل الحديث وأنتسبهما يجعل سنن النبي صلى الله عليه وسلم وأعرهما عند أهل العلم قال فاذ كر ذلك قلت قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فذهنا إلى أنها الصبي وكان أقل ما في الصبيان لم تكن هي أن تكون مما أمرنا بالمحافظة عليه فلما دلت السنة ولم يختلف أحد أن الفجر إذا بان معترضا فقد جاز أن

يصلى الصبح علينا أن
مؤذى الصلاة في أول
وقتها أولى بالمحافظة
عليها من مؤخرها
وقال رسول الله أول
الوقت رضوان الله وسئل
رسول الله أى الأعمال
أفضل فقال الصلاة في
أول وقتها ورسول الله
لا يؤزر على رضوان الله
ولا على أفضل الأعمال
شيئا (قال الشافعي)
ولم يختلف أهل العلم
في أمره أراد التقرب
إلى الله بشئ يتجمله

بإدراة ما لا يغلو منه
الأميون من النسيان
والشغل ومقدم الصلاة
أشد فيها تمكنا من
مؤخرها وكانت الصلاة
المقدمة من أعلى أعمال
بنى آدم وأمر نالتغليس
بهمالها وصفا قال فأين
أن حديدك الذي
ذهب إليه أنبهما
قلت حديث عائشة
وزيد بن ثابت وثالث
معها عن النبي صلى
الله عليه وسلم بالتغليس
أثبت من حديث رافع
ابن خديج وحديث
أمره بالامس فأمران
رسول الله لا يأمريان
تصلي صلاة في وقت

فقلت للشافعي أنا تقول في السابعة والأول للمسلمين وفي النصراني يعق المسلم ولاؤه للمسلمين (قال الشافعي)
وتقولون في الرجل يسلم على يد الرجل أو يلقطه أو يلبسه لا يكون لواحد من هؤلاء لأن واحدا
من هؤلاء يعق والعق يقوم مقام النسب ثم تعودون فترجون من الحديثين وأصل قولكم تقولون إذا
أعق الرجل عبدا سببه لم يكن له ولاؤه وإذا أعق الذي عبد المسلم لم يكن له ولاؤه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولا يبدو المعق عبدا سببه النصراني يعق عبده مسلما أن يكون نالما لكن يجوز عقوبته ما فقد
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولدان أعقق فن قال هؤلاء الذين فقدوا خلف ما جاء عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأخرج الولاد للمعق الذي جعله رسول الله أو يكون كل واحد منهما في حكم من لا يجوز له
العق إذا كانا لا يثبت لهما الولاد فإذا أعق الرجل عبدا سببه أو النصراني عبده مسلما لم يكن واحد منهما
حر إلا أنه لا يثبت لهما الولاد وأتم والله يعافينا وما لم لا تعرفون ما نتركون ولا ما نأخذون فقدرتكم على أمر
أنه قال للذي انقطع المنبذ ولاؤه لا وتركم على عبودية ولا على النسي على الله عليه وسلم وابن عباس أنها وهبت
ولا مسلمين بن يسار وتركم حديث عبد العزيز بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يسلم على يد
الرجل له ولاؤه وقلم الولاد لا يكون إلا للمعق ولا زول هبة ولا شرط عن معق ثم عزم في السابعة وله معق
وفي النصراني يعق المسلم وهو معق أن لا ولاؤه ما لو أخذتم ما أميت فيه تبصر كان السابعة والنصراني
أولى أن تقولوا ولا السابعة لمن أعققه والمسلم النصراني إذا أعققه وقد فرقت بينهما كل من أعتقه ومولا خالف
حديث النبي صلى الله عليه وسلم الولاد لمن أعقق أولى أن تبعوه لأن غيبه أثار بما لا أثر فيه

باب الاطفر في شهر رمضان

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جدين عبد الرحمن عن أبي هريرة أن
رجلا أظفر في رمضان فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعقوبة وأما شهرين أو أطعام
سنتين مسكنا فقال لا إلا أحد فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فقال له خذ هذا تصدقه فقال
يا رسول الله ما أحد أوج بني ففضل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنباه ثم قال كله (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب أن أعرابا جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال أميت أهل في رمضان وأصام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصدقوا قال لا قال فهل
تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فأعطاه به (قال الشافعي)
بهذا أقول يعق رقبة لا يجز به غيرها إذا وجدها وكفارتها كفارة الظهار وزعم أن أحب اليكم أن لا تكفروا
الأطعام بإسباغ الله العظيم كفت زون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شأخ الفوهة والخالقون
أقول أحسن خلق الله ما رأيا أحد اذ في شرق ولا غرب قبلكم ولا بلغنا عنه أنه قال مثل هذا وما لا أحد
خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب في القطة) سألت الشافعي عن وجد قطة فقال يعرفها سنة ثم يأكلها ثم شاء موسى
كان أو معسر فإذا صاحبها بنيتها فقتله وما لجة في ذلك قال السنة الثالثة وروى هذا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن بن كعب وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها أو من يمسها الناس
يومئذ وقبل وبعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن
عن يزيد بن أبي السبع عن زيد بن خالد الجهني أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن
القطة فقال اعرف عفاصها وكماها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها أو أفسانك بها (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدير الجهني أن أباه أخبره أنه نزل مثل قوم بطريق الشام

فوجد صدقة فيها ثوبان وثلاثة أرايا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقال له عمر رفعها على أبواب المساجد واذا كرهالمن
يقدم من الشام سنة وأذا مضت السنة فثألك بها (قال الشافعي) فرويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم
ثم عن عمر أنه أباح بعد سنة كل القطعة ثم خالفتم ذلك وقتلتم نكراً كل القطعة (١) للشي والمسكين (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً وجد قطعة فمالا عبد الله بن عمر فقال اني وجدت قطعة فإنا
تري فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال لا تأملك أن تأكلها ولو شئت لم تأخذها
(قال الشافعي) فإن عمر لم يوقت في التمر يفوقوا وتمت وقوتون في التمر يفسنة وابن عمر كره الذي وجد
القطعة كلها غنياً كل أو فقيراً أو أتم ليس هكذا تقولون وابن عمر كره أخذها وابن عمر كره أن يصدق
بها أو أتم لا تتركوه أن أخذها بل تصوبونه وتقولون لو تركها ضاعت

(باب المسح على الخفين)

سألت الشافعي عن المسح على الخفين فقال مسح للسافر والمقيم إذا لم يسأل كمال الطهارة فقلت وما الحجة
قال السنة الثالثة وقد أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن
شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجة في غزوة تبوك ثم توضأ ومسح على الخفين وصلى (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبرا أن عبد الله بن عمر قد علم الكوفة
على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها أن عيسى بن علي الخنفي فأنكر ذلك عليه عبد الله بن عمر فقال له سعد
أبوك لسانه فقال له عمر إذا أخذت رجلك في الخفين وهما طاهران فامسح عليهما قال ابن عمر وإن جاء
أحدنا من الغائط قال وإن جاء أحدكم من الغائط فامسح عليهما قال ابن عمر إن جاء أحدنا من السوق ثم توضأ
ومسح على خفيه ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعد بن عبد الرحمن بن ريش قال رأيت أنس
ابن مالك أتى فيباءة قال توضأ ومسح على الخفين ثم صلى (قال الشافعي) لحالهم ما روى صاحبكم عن عمر بن
الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وعروة بن الزبير وابن شهاب فقلت لا يسح
المقيم وقد أخبرنا مالك عن هشام أنه رأى أباه عسح على الخفين (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن
شهاب قال بلغ الذي مسح على الخفين يداً من فوق الخفين ويداً من تحت الخفين ثم مسح به فقلت الشافعي
فأنكره المسح في الحضر والسفر قال هذا خلاف ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلاف العمل من
أصحابه والتابعين بعدهم فكيف تزعمون أنكم تذهبون إلى العمل والسنة جميعاً (قال الشافعي) أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اليهود حين افتتح خيبر أقر كما أقركم الله
على أن التبريتنا وبيتكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث ابن رواحة فيقرض يده ويمنهم ثم يقول
انتمم فلكم وانتمم فلي

(باب ما جاء في الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أبي سلمة عن أبي حمزة
أبي قتادة الأنصاري عن أبي قتادة الأنصاري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما
انقضى كانت المسلمين جولة فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين قال فاستدركته حتى أتيته
من ورائه فصر بتهمة على جبل عاتقه ضربة فأقبل على قضيته ضعة فوجدت سهاً في الموح ثم أدر كالموت
فأرسلني فلققت عمر بن الخطاب فقلت له ما بال الناس فقال أمر الله ثم إن الناس رجسوا فقال رسول الله
(١) قوله للقي والمسكين كذا في الأصل وانظر مع بقية العبارات ور كبه مصححه

وبصلها في غيره (قال
الشافعي) وأما الخلع
وأولاه ما ذكرنا من
أمر الله بالهاتفة على
الصلوات ثم قول رسول
الله أول الوقت وضوان
الله وقوله انسل أي
الاعمال أفضل قال
الصلوات أول وقتها قال
فقال فضال حديث
رافع بن خديج حديثكم
في التخلس قلنا من
خالقه فأجبت في أخذنا
بعد ينما وأوصفت وقد
يختم أن لا يخالفه
بأن يكون الله أمرنا
بالهاتفة على الصلاة
فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إن ذلك
أفضل الأعمال وأنه
رضوان الله فاصل من
الناس من سعه فقدم
الصلاة قبل أن يتبين
الفجر فأمرهم أن
يسفروا حتى يتبين
الفجر الاثر فلا يكون
مضى حديث رافع
ما أردت من الأسفار
ولا يكون حديثه خالفاً
حديثنا قال فظاهر
حديث رافع قلت
الامر بالأسفار لا
بالتخلس وإذا احتل
أن يكون مسواً

صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاه عليه ينقذه عليه . ففقت فقلت من يشهدني ثم جلست ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاه عليه ينقذ الثالثة ففقت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال يا أبا قتادة فاقصصت عليه القصة فقتل رجل من القوم صدق بارسول الله وسلب ذلك القتل عندي فأرضه منه فقال أبو بكر لا والله أنا لا بعدى إلى أسد من أسد الله يقال عن الله ففقت عليه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطاه إياه قال أبو قتادة فأعطانيه ففقت الفرع فابتعت به عذرا في بئس سلة قاله لا مال ثالثه في الاسلام قال مالك المخرق الضبل (قال الشافعي) وهذا تقول السلب للقاتل في الاقبال وليس الامام أن يمنعه بحال لان اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم السلب حكم منه وقد اعلى رسول الله السلب يوم حنين وأعطاه بسدرا أعطاه في غير موطن . فقلت لشافعي . فانا نقول انما نأخذ على الاجتهاد من الامام فقال تدعون ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يدل على أن هذا حكم من النبي صلى الله عليه وسلم للقاتل فكيف ذهبتم إلى أنه ليس بحكم أو أرى ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه أعطى من حضر أربعة أنجاس القنينة فلولا قاتل هذا من الامام على الاجتهاد هل كانت الحجة عليه الآن يقال اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم على العامة والحكم حتى تأخذ على من النبي صلى الله عليه وسلم بأن قوله خاص فتبطل قول النبي صلى الله عليه وسلم فأما أن يحكم مصكم فيدعي أن قولي النبي صلى الله عليه وسلم أحد هذا حكم والآخرون اجتهاد بلا دلالة . فإن باز هذا حرجت السنن من أيدي الناس . فإن قلتم ليس بقاتل النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا اليوم حنين قال الشافعي ولولم يقم الا يوم حنين أو آخره وغرأها وأولى لكان أولى ما أخذ به والقول الواحد منه يلزم لا قول بل مع أنه قد قال وأعطه بيد رحنين وغيرها وقولكم ذلك من الامام على الاجتهاد فإن لم يكن للقاتل وكان لمن حضر فكيف كان أن يجتهد مدمر فقتله ويجهتد أخرى ففعله غيره وأرى متى يجتهد انترك السنة انما الاجتهاد قياس على السنة فإذا لم الاجتهاد صار ما السنة وكانت السنة الزهية أو كان يجوز في هذا من الامام رسول الله أو أجمع المسلمون عليه أو كان قلنا عليه . فقلت فقول خالف في هذا غيرنا فقال لم بعض الناس قلت هذا حجة (قال الشافعي) قال اذا قال الامام قبل لقاء العدو من قتل قتيلاه سلبه فهو له وإن لم يقم بالسلب من القنينة من من حضر الواقعة اذا أخذ منه . فقلت لشافعي بما كانت تحتك قال الحديث النعدي ونا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله بعد تقضي حرمين لاقبل الواقعة فقلت فقلنا الق حديث (قال الشافعي) وأنتم قلنا فتموه فان كان له عذر بخلافه فهو أقرب العذر منكم فان قلتم تأوله فكيف حازه أن يتأول فيقول فقل النبي انما اعطاه اياه من قبل أنه قال ذلك قبل الواقعة . فقلت هذا تأويل قبل والذي قلت تأويل أسد منه . وقلت لشافعي ما رأيت ما وصفت إلا أنا أخذنا به من الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهو أصح رجلا وأثبت عند أهل الحديث أو ما أنال عنه مما كثر تركه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل نقلنا (قال الشافعي) عقل فيما زعمتم أنكم كنتم تركون من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما هو أثبت من الأثر كثر ما كنتم تأخذون به وأولى في ما تركتم مثل ما أخذتم به والذي أخذتم به لا يثبت أهل الحديث فقلت مثل ما أنال مثل أحداث رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن شعيب وغيره ومثل أحداث منقطعة فقلت فكيف أخذتم بها قال ما أخذتم بها الا لبوهم من غير وجه من روايتكم ورواية أهل الصدق . فقلت لشافعي أرجو أن أكون قد فهمت ما ذكرتم من الحديث وصرت إلى ما أمرت به ورأيت الرشد فيما دعي اليه وعلمت أن الصاد كافتل الحاجة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأيت في هذا هينا ما وصفت من تناقضها والله أعلمه التوفيق وأنا سألت عماد روي كاتنا الذي فتننا على الكتب عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فسل منه عما حضر لك

(باب رفع الأيدي في الصلاة)

* حدثنا الربيع

قال أخبرنا الشافعي

قال أخبرنا سفيان بن

عيينة عن الزهري عن

سالم بن عبد الله بن عمر

عن أبيه قال رأيت

النبي صلى الله عليه وسلم

إذا افتتح الصلاة رفع

يديه حتى يجاذي

منكبسه وإذا أراد

أن يركع وسعدا ورفع

رأسه من الركوع ولا

يرفع بين السجدين

* أخبرنا سفيان عن

عاصم بن كليب قال

سمعت أبي يقول حدثني

والد بن حجر قال رأيت

رسول الله صلى الله

عليه وسلم إذا افتتح

الصلاة يرفع يديه حتى

منكبسه وإذا ركع

وبعد ما رفع رأسه قال

واثل ثم أتيتهم في الشتاء

في السرايس (قال

الشافعي) وروى هذا

الحديث أبو جعيد

الساعدي في عشرة

من أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم

فصدقه معا (قال

الشافعي) رحمه الله

وهذا يقول فتقول

إذا افتتح الصلاة رفع

يده حتى يحاذي بها

منكبها وإذا أراد أن

يركع رفعها وكذلك

أيضا إذا رفع رأسه من

الركوع ولا يرفع يديه

في شيء من الصلاة غير

هذه المواضع (قال

الشافعي) رحمه الله

وهذه الأحاديث تركها

ماتلها من الأحاديث

(قال الشافعي) لأنها

أثبت أسنادها ومنها

عدد والعدد أولى بالخط

من الواحد فان قيل

فانظر إلى المصلى

يرجى يديه فصله أراد

رفعهما فلو كان

رفعهما مباحا لاحتل

حق المنكبين واحتل

ما يجاوزهما ويجاوز

الأس ورفعهما ولا

يجاوز المنكبين وهذا

حذو حتى يحاذي

منكبها وحديثنا عن

الزهري أثبت أسنادا

ومعه عدد ولا يفرقه

وقد قال الله وأبالا لما رضى وعصنا وأبالا بالتقوى وبعثنا نريد عبادة قول ونصحت عنه الله على ذلك قادر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبابكر صلى الصبح فقرأ بآية سورة البقرة في الركعتين كلتهما ٥ فقلت للشافعي فأنكر ما لا مأم أن يقرأ بقرب من هذا لأن هذا ينقل قال أفرأيت أن قال لكم قال أبو بكر يقرأ بسورة البقرة في الركعتين معا وقل أمره أنه قسمها في الركعتين وأنكره هذا فكيف رغب عن قراءة أبي بكر وأصحابه متوافرون صلى الله عليه وسلم وأبو بكر من الإسلام وأهل بلوغه الذي هو به وقد أخبرنا ابن عينة عن ابن شهاب عن أنس أن أبابكر صلى بالناس الصبح فقرأ بسورة البقرة فقال له عمر كرت الشمس أن تطلع فقال لطلعت لم تجد لأفان ورويت عن عمر وعثمان تطويل القراءة وكرهها كلها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك أن عباد بن نسي أخبره أنه سمع قيسا يقول أخبرني أبو عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر فصلى وأما في بكر المغرب فقرأ في الركعتين الأولين بآية القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدونق منه حتى أن ثيابا لشكادان عس نباه فسمعت قرا بآية القرآن وهذه الآية بنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هدانا الآية ٥ فقلت للشافعي فأنكره القراء في الركعتين الأخيرتين والركعة الأخرى بشئ غير القرآن فهل تسحب أنت فقال نعم وقال لي الشافعي فكيف تقرأه ويقرأه ويقرأه عن أبي بكر وروى ابن عينة عن عمر بن عبد العزيز أنه حين بلغه عن أبي بكر أخذه (قال الشافعي) رحمه الله وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الركعتين الأخيرتين بآية القرآن وسورة ويجمع الأحيان السور في الركعة الواحدة فقلت للشافعي فهذا أيضا منكره فقال أرونيهم عن ابن عمر عن عمر أنه قرأ بالجمع فصدقها ثم قام فقرأ سورة أخرى فكيف كرهتم هذا وانتموه معا فقلت للشافعي استسحب أنت هذا قال نعم وأقله

(باب ما حاق بالرقبة) سألنا الشافعي عن الرقبة فقال لا بأس أن يرق في الرجل بكتاب الله وما يصرف من ذكر الله قلت أرق أهل الكتاب المسلمين فقال إنهم إذا رقا عما يصرف من كتاب الله أود الله الله فقلت وما الحقة في ذلك قال غير حجة فأما رواية صاحبنا صاحب كتابنا مالك أخبرنا عن يحيى بن سعيد عن عروة بنت عبد الرحمن أن أبابكر دخل على عائشة وهي تشكى ويهودية تركها فقال أبو بكر أرقها بكتاب الله فقلت للشافعي فأنكره رقية أهل الكتاب فقال ولم وأنت ترون هذا عن أبي بكر ولا أعلمك ورون عن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وقد أحل الله لبلد كرهه طعام أهل الكتاب ونساءهم وأحسب الرقية إذا رقا بكتاب الله مثل هذا أروا خف

(باب في الجهاد)

سألت الشافعي عن القوم يدخلون بلاد الحرب أغير بغير العامر ويقطعون الشجر المتمر ويحرقونه والقفل والبهايم أو يكر ذلك قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما كل مال أروح فسمه من شجر متمر وبنات عامر وغيره فحرقه وهدمونه ويقطعونه وأما ذوات الأرواح فلا يقتل منها شيء إلا ما كان يحمل بالذبح لئلا يكل فقلت وما الحقة في ذلك وقد كره أبو بكر الصديق أن يخرّب عامرا أو يقطع متمر أو يحرق نخلا أو يعرضه أو يعمى إلا ما كلف وأنت أخبرتنا بذلك عن مالك عن يحيى بن عبيدان أبابكر الصديق أو يحيى بن زيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام فقال الشافعي هذا من حديث مالك منقطع وقد يعرفه أهل الشام بأسناد أحسن من هذا فقلت للشافعي وقد روى أصحابنا سوي هذا عن أبي بكر فبأي شيء تخالفه أنت فقال بالثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حرق أموال بني النضير وقطع وهدم لهم وحرق وقطع خيرهم قطع بالطائف

ويحذونه تحسدا
لا يشبه الغلط والله أعلم
أن قبيل أفيوزان
يحاور المسكين قبل
لا يتقص الصلاة ولا
يوسح بهما ولا اختيار
أن لا يحاور المسكين

(باب الخلاف فيه)

حدثنا الربيع
قال قال الشافعي
تخلفنا بعض الناس
في دفع الدين في الصلاة
فقال إذا افتتح الصلاة
المسلي رفع يديه حتى
يحاذي أذنيه ثم لا يعود
يرفعهما حتى يثنى من
الصلاة وأحس حديث
رواه يزيد بن أبي رواد
عن عبد الرحمن بن أبي
ليلى عن البراء بن عازب
قال رأيت النبي صلى
الله عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة رفع يديه قال
سفيان ثم قدمت
الكوفة فقلت يزيد
بها فسمعت يحدث
بهذا وزاد فيه ثم لا يعود
فقلت أنهم يسمونه
قال سفيان هكذا
سمعت يزيد يحدثه
هكذا ويزيد فيه ثم
لا يعود قال وذهب
سفيان إلى أن يخلط
يزيد في هذا الحديث
وشول كأنه لقي هذا

وهي آخر ما عثرنا من إلهام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاتل بها • فقلت لشافعي فكيف كرهت عقروا
الأرواح ويحرق بها الأوثان • فقال بالنسبة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عقورا يضر حقها
حوسب بها قبل وماتها قال يذبحها فأكلها ولا يقطع رأسها فلقية فرأيت الحق في البهائم المأثورة غير
العدو • ثم في الكلب والسنة أنما هو أن تصاد فتؤكل أو تدعى فتؤكل وقد نهى عن تعذيب ذوات الأرواح
(قال الشافعي) رحمه الله (١) فقال فانا نقول شيئا مما عقلت قلت قد نالتم ما رووتم عن أبي بكر فقلت لقد سمع
عما وصفت فما أعرف ما ذهب إليه الذي اتبعناه • فقلت إن كان ما قلتم ما وصفت مما رووتم عن أبي بكر لأنه
رأى أنه ليس لأحد أن يخالف ما رووتم عن النبي صلى الله عليه وسلم فهكذا ينبغي أن يقول أبدا بترك مرة
حدث رسول الله يقول الواحد من أصحاب رسول الله ثم يترك قول ذلك الواحد أي نفسه فالحال إذا لم
يفعل فيه ما شاء وليس ذلك لأحد من أهل ديننا • سألت الشافعي عن الرجل يقرأ بوجهه أمته فتأني يواد
فشيكره فيقول قد كنت أعز عليا ولم أكن أحسها في بيتي فقال يلحق به الولد إذا أقر بالوطع ولم يدع استبراء
بعد الوطع ولا انتفت إلى قوله كنت أعز عليا لأنه قد تجمل وهو يعزل ولا إلى تضعها ما يتركه العين
لها وإن من أصحابنا من يراه القافة مع قوله • فقلت فما الحجة فيما ذكرت قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولا تدعهم ثم يعزلون لأن النبي وولده
يعترف سبهم أن قد أم بها إلا الحجة وبها دعا عمر بن الخطاب وأثر كوا • فقلت لشافعي صاحبنا يقول
لا يلحق ولد الأمة وإن أقر بالوطع بحال حتى يدعى الولد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع
عن صفية عن عكرمة عن إسماعيل بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
رواية صاحبنا وصاحبكم عن عمر بن وهب عن زاذان عن أبيه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
صلى الله عليه وسلم ولا تأتينا من فكيف سألنا أن يترك ما رووتم عن عمر إلى قول أحد من أصحابه • فقلت
لشافعي قولنا قلنا هذا غيرنا قال نعم بعض المشرقين قلت فما كانت حججهم قال كانت حججهم أن
قالوا اتنى عمر بن عبد الجارية وأنتنى زيد بن ثابت بن ولجارية وأنتنى ابن عباس من ولجارية • فقلت فما
حججكم عليهم فقال أما عمر فروى عنه أنه أنكر رجل جارية فأقرت بالمكره وأما زيد بن عباس فأنما أنكرنا
إن كانا فعلا أن ولجارية بن عمر أن ليس منها فقلنا لهما فكذلك ينبغي لهما في الأمة • فكذلك ينبغي
لزوج الجارية أن لا يملكها من زنا أن يدفع ولها ولا يلحق بنفسه من ليس منه وأما قلت هذا فيما بينه
وبين الله فكأنتم المرأة أنزوها فقد طهرها فلا تأكلها فلا ينبغي لها إلا الامتناع منه بمجدها وعلى الإمام أن
يحلها ثم يردّها فالحكم غير ما بين الصديقين الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حججنا عليهم من
قولهم أنهم يزعمون أن ولد الأمة لا يلحق بالابدية حادثة وأن الرجل بعد ما يحسن الامتثال لمنه وألا يقر
بهم أن يثنى بعد ذلك وألا يقر بآخر بعده وأما جعله التي أنهم يزعمون أنه لا يلحق ولد الأمة بحال الابدية
حادثة ثم قالوا أن أقر ولجارية ثم حدث بعد أولادهم مات ولم يدعهم ولم ينههم لمخبره • كان الذي اعتدوا
في هذا أن قالوا القياس أن لا يلحق ولكنها استصفا (قال الشافعي) إذا تركوا القياس فلا يلزم فقد كان
لغيرهم ترك القياس حيث قالوا والقياس حيث تركوا ترك القياس عندنا لا يجوز وما يجوز في ولد الأمة
الأواحد من قولين إما قولنا وما لا يلحق به الابدية فيكون لو حسن سريته وأقر بولدها مات بعد عشرة
عنده ثم مات ولم يثنى بنية ليعترف بهم فتوا معاته

(باب فيمن أحبا أرضا مواتا)

سألت الشافعي عن أحبا أرضا مواتا فقال إذا لم يكن لوات مالاً فمن أحبا من أهل الإسلام فهو دون غيره
(١) قوله فقال فانا نقول إلى قوله سألت كذا في الأصل ولا يتخلو من سقط أو تحريف فقام له

ولأبائي أعطاهما بالسلطان ولم يسهله لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم
أحق أن يتسلم أعطاه من أعطاه السلطان فقلت فلما فتحها فقلت قال ماروا ما لك عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم عن بعض أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من أجار راضية فمؤله وليس لعرق ظالم حق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم
عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال من أجار راضية فمؤله (قال الشافعي) وأخبرنا يسافين وغيره بأسناد
غير هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) وبهنا تأخذ وعطى رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أجار راضيا أو أتاه له أكثر من عطية الوالي ٥ فقلت للشافعي فلأنكره أن يجبي الرجل
أرضامته إلا بالذن الوالي (قال الشافعي) رحمه الله فكيف خالفتم ما روته عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعمر وهذا عندكم كمنه وعمل بعدهما وأنتم لوالي أن يعطي وليس الوالي أن يعطي أحدًا ما ليس له ولا ينعته
ما له ولا يعي أحد حرج أن يأخذ منه وإذا أجار راضية فقد أخفاه ولا دفع عنها فيقال للرجل فيها
لأدافع عنه وله أخذه لا تأخذ إلا بالذن سلطان قال فان قال قائل (١) للرجل فبما لا بد للسلطان أن يكشف أمره
فهو لا يكشف إلا هو ومنه خصم والقاهر عنده أنه لا مال له فإذا أعطاه حرجا لم يخاصم به يستحق أدونه
رد مالي مستحقها وكذلك لو أخذها أو أحياها بغير إرادته فلا أتته السلطان فيها معنى إنما كان له معنى لو كان أتاها
أعطاه لم يكن له حداثتها أخذها من يديه فأما ما كان لا حد لو استحقها بعد إعطائه السلطان إياها
أخذها من يديه فلا معنى له إلا بجبي أخذ الرجل إياها لنفسه (قال الشافعي) وهذا التصديق العلم تدعون
ما رووه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر لا يخالفهما أحد علم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يركم
وتسبقون على غيركم أو عرس من هذا ٥ فقلت الشافعي فهل خالف في هذا غيرنا فقال ما عالت أحد من
الناس خالف في هذا غيركم وغير من يرويه هذا إلا بأجيفة فإني أكره جمع قوله فقلتم به ولقد خالفه أبو
يوسف فقال فيه مثل قولنا لو لم يقل إلا بصفة بخلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبما في معنى
ما خالفتم فسه ما رووه فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعده لا يخالف أن ما ملكا أخبرنا عن عمرو
ابن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار قال ثم أتبعه في كتابه حديثا
كأنه يرى أنه تفسيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرابي عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا تبيع أحدكم كراه أن يفرز خشفه في جسداه قال ثم يقول أبو هريرة ما رأيت أحدا
معرضا لله ولا دين هابينا كالكلم (قال الشافعي) ثم أتبعهما حديثين لم يركه إبراهيم بن إسماعيل
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن الفضل بن خفيف ساق
خيلاه من العرض فأراد أن يرهقه فأرسله فحدثه سنة فأتى محمد بن بكر فحدثه فحدثه فقال عمر بن الخطاب
فقد أصعبت سنة وأمره ما نجلي ميله فقال ابن مسعدة فقال عمر لم تمنع أحدا من ما نفعه وهو لك نافع
تشربه أو لا أو لا تضره فقال محمد بن الفضل قال عمر والله لم يركه ولا يركه ولا يركه (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه كان في حائط جندب سبع لعبد الرحمن بن عوف فأراد عبد الرحمن
أن يحمله إلى النخس من لحائطه فأمره أبو الرب أرضه فقتله صاحب الحائط فحكم عبد الرحمن عمر فقتل عمر أن
يمر به فبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فروي في هذا الكتاب عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا
معيانا أنا وحديثين عن عمر بن الخطاب ثم خالفتموها كلها فقلتم في كل واحد منها لا يقضي به إلى الناس
وليس عليه العمل ولم يروا عن أحد من الناس عليه خلاها ولا خلاف واحدنا فهل من تعني بخلافه سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فنحن أن يكون ذلك العمل مردودا عندنا وبخلاف عمر السنة لا ينفق

(۱) کنا فی الاصل وحرر کتبہ مصححه

خلاف

فان ابراهيم النضي

انكر حديث وائل بن

حجر وقال أترى وائل

ابن حجر أعلم من علي

وعبد الله قلت وروي

ابراهيم عن علي وعبد الله

أنهم روى وائل بن

حجر خلاف ما روى وائل

ابن حجر قال ولا ولكن

ذهب إلى أن ذلك لو كان

رواه أو فسله قلت

أفروي هذا ابراهيم

عن علي وعبد الله فما

قال لا قلت غفي عن

ابراهيم بن روماء

وعبد الله وأفعلاه قال

ما أشك في ذلك قلت

فندري لعلهم قد فعلاه

غفي عنه أو روى ما فلم

يسمعه قال إن ذلك لم يكن

قلت أفسر أيت جميع

ما رواه ابراهيم فأخذه

فأحل به وحرم أرواه عن

علي وعبد الله قال لا

قلت قل أحببت بانه

ذكر عليا وعبد الله

وقد أخذوه ورواه

عن غيرهما ما يأت من

واحد منهما ومن قولنا

وقولنا أن وائل بن حجر

إذا كان نقول وروي عن

التي نسباً فقال عدد

من أصحاب النسب

لم يكن ما روى كان

الذي قال كان أولى أن

يؤخذ بقوله من الذي

قال لم يكن وأصل قولنا

خلاف عمر وحده فإذا كانت معه السنة كان خلافه ما شئت مع أنك أحلت على العمل وما عرفنا ما تريد
بالعمل إلى يومنا هذا وما أرانا نعرفه ما يقينا والله أعلم

(باب في الأفضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب
أن رجلاً طالعاً طالعاً سرقوا ناقلاً رجل من خزنة فأتوه وها فرغ ذلك إلى عمر بن الخطاب فأمر كثير بن الصلت
أن يقطع أيديهم ثم قال عرائي أراكم جميعهم والله لأعز منكم غراماً شق عليكم ثم قال لاري ثم كنتم تقتل
قال أرى بصاة دهرهم قال عمر أعطه ثمانمائة قال مالك في كتابه ليس عليه العمل ولا تضعف عليهم الغرامة
ولا يعضي به على مولا لهم وهي في رأيهم ولا يقبل قول صاحب النافذة فقلت لشافعي عقال مالك
نقول ولا نأخذ بهذا الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا حديث ثابت عن عمر بن الخطاب
بالبدنية بين المهاجرين والأنصار (١) فان خلفه غير لازم لنا فتدعون لقول عمر السنة والآثار لأن حكمه
عندكم حكم مشهور ظاهر لا يكون إلا عن مشورتهم أصحاب رسول الله فإذا حكم كان حكمه عندكم
قولهم وأقول الأكثر منهم فان كان لا تقبلون فقد حكمتم بأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في نافذة
الزني وأنت تقولون حكمه بالبدنية كالأجسام من عاينهم فان كان قضاء عمر رحمه الله عندكم كما تقولون
فقد خالفتموه في هذا وغيره وإن لم يكن كما تقولون فلا ينبغي أن يظهر مشكم خلاف ما تقولون أنتم وأنتم
لا ترون عن أحد أنه خالفه فقالون بغيرهم وتوجعون غيره ولا يمكنكم ولا وضعت أنفسكم موضعاً
تزدون وتقبلون ما شئتم على غير معنى ولا وجه فان كان يجوز أن يعمل بخلاف قضاء عمر فكيف لم يجز لغيركم
ما أجزتم لأنفسكم وكيف أنكرناوا أنكرتم على من خالف قول عمر والواحد من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم في غيره هذا

(باب في الأمة تغرب نفسها)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر أوعثمان قضى أحدهما في أمة غرت بنفسها رجلاً فذكرت
أنها سحر قولت ولا داعي أن يضدي ولده عنكم قال مالك وذلك يرجع إلى القصة فقلت لشافعي فمن
نقول يقول مالك (قال الشافعي) فروى هذا عن عمر أوعثمان ثم خالفتم إيهما قاله ولم نعلمكم رويتم عن
أحد من الناس خلافه ولا ترك به ولا جاع ادعاء فتركتم هذا ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم خلافه أراهم إذ تبعتم عمر في أن في النبيع كذا وفي الغزال عتوا وفيه مخالفاً فيئة النبيع
والغزال فقلتم البدن قريب من البدن فكيف لم تبعوا قول عمر أوعثمان في مثلهم في البدن كما جعلتم المثل
في هذين الموضعين بالبدن

(باب القضاء في المنبذ)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سنان بن
جبله رجل من بني سلمة أنه وجد منبذاً في زمان عمر بن الخطاب فآخه إلى عمر فقال ما جعلت على أخذ هذه
النسمة قال وجدتها شائعة فأخذتها فقال له عريفه يا أبا عبد الله ما هذا قال قال نعم
فقال عمر أخذه فهو حرام ولا يؤمروا بغيره قال مالك الأمر انتمتع عليه عند نافي المنبذة حرام ولا له
للمسلمين فقلت لشافعي فيقول مالك نأخذ (قال الشافعي) تركتم ما روي عن عمر في المنبذ فان كنتم

(١) قوله فان خلفه غير لازم له والله أعلم فان خلفه بالواو أي هو حديث ثابت لازم لنا وإن الخ وحرو

عنه وعبد الله لم يقبل منه لأنه لم يلق واحدا منهم إلا أن يسمى من بينه وبينهما فيكون ثقة لغيرهما ثم أوردت إبطال ما روى وأل من حجر عن النبي بأن يعلم إبراهيم فيقول على وعبد الله قال فلم يسله عنه قلت ولعله لم يكن عنده في حجة بان رواد فان كنت تريد أن توهم من سمعته رواد بلا أن يقول هو رويته بل أن توهم في كل ما لم يرو أنه علم فيه ما لم يقبل لنا علنا ولوروى عنه ما خلافة لم يكن عنده في حجة فقال وأل أعاد رأى فقلت أفرأيت قرنا الضيق وفرقه وسهم من ضباب حين روى إبراهيم عنهم وروى عن عيسى بن فضلة أنهم أولى أن يروى عنهم أم وأل من حجر وهو معروف عندكم بالصحة وليس واحد من هؤلاء فيما زعمتم معروفا عندكم بحديث ولاثنى قال بسل وأل ابن حجر قلت فكيف ترد حديث رجل من الدابة وروى عن دونه ونحن إنما قلنا

(باب القضاء في الهبات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري عن مروان ابن الحكم ابن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لم يترحم أو عصى وجهه صدقة فإنه لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد الثواب فهو على هبته يرجع فيها إن لم يرض منها وقال مالك أن الهبة إذا تفرقت عند الموهوبه لثواب زيادة أو نقصان فإن على الموهوبه أن يعطى الواهب هبتها يوم قبضها . فقلت الشافعي فأننا نقول بقول صاحبنا (قال الشافعي) فقد ذهب عن عرفي الهبة إذا توافها إن الواهب على هبته إن لم يرض منها أن الواهب بالخيار حتى يرضى من هبته ولو أعطى أضعافها في مذهبه والله أعلم مكانه أن يرجع فيها ولو تفرقت عند الموهوبه زيادة كان له أخذها وكان كالرجل يبيع الشيء وله فيه الخيار بعد أو أمانة فزيد عند المشتري فبضار البائع نقض البيع فيكون له نقضه وإن زاد العبد المبيع أو أمانة المبيعة وكثرت زيادته ومذهبه مخالف ما روي عن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن عبدا كان يقوم على رقيق الخمر وأنه استكرهه جاريته من ذلك الرقيق فوقع بها بخله عمر ونفاه ولم يجلد الوليدة لأنه استكرهها قال مالك لا تنفي العبيد . فقلت لشافعي نحن لا تنفي العبيد قال ولم يزل يروا عن أحسن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين علمته خلاف ما روي عن عمر أن يوصولا حدي بصل شأ من الثقة أن يترك قول عمر ولا يعلمه مخالفا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأى نفسه أو مثله ويجعله مرة أخرى حجة على السنة وحجة في البيت فيه سنة وهو إذا كان مرة حجة كان كذلك أخرى فإن جاز أن يكون الخيار إلى من سمع قوله ويقبل منه مرة يترك أخرى فأنظر كيف تركه حيث أخذته وأخذ حيث تركه ثم لم يقبل الناس من العلم على شيء يعرفونه وهذا لا يسمع أحدا عنده والله أعلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أن عبد الله بن عمر والحضرى جاء به بخله إلى عمر بن الخطاب فقال له قطع يدها فإنه سرق فقال له عمر وماذا سرق قال سرق مرآة لأمرأتى غنم استون درهما فقال عمر أرسله فليس عليه قطع

لعله لم يرو عن النبي
صلى الله عليه وسلم
شابط عددا أكثر منهم
غير وائل بن حجر وائل
أهل أن يقبل عنه

(قال الشافعي) وقيل

عن بعض أهل ناحيتنا

(له مروى عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

رفع الدين في الاقتراح

وعند رفعه من الركوع

وما هو بالمعصوم به ثم

قال إن الناس كانوا إذا

نموا من الليل في شهر

رمضان لم يأكلوا ولم

يأفوا حتى زلت

الرخصة فأكلوا وشربوا

وباعوا إلى الفجر فأما

قوله ليس بالمعصوم به

فقد أعيان أن يجد

عند أحد علم هؤلاء

الذين إذا عاوا بالحدث

ثبت عنده فإذا تركوا

العمل به سقط عنه وهو

يرى أن النبي فعله

وأن ابن عمر فعله ولا

يرى عن أحد يسعيه

أنه ترك فليت شعري

من هؤلاء الذين لم

أعلمهم خلفوا ثم يحتاج

بتركهم العمل وغفلتهم

فأما قوله في الناس كانوا

لا يكون بعد النوم

في شهر رمضان حتى

أرخص لهم أن أشاء

قد كانت ثم نسخها الله

خادمكم سرق متاعكم قال الشافعي بهذا تأخذ لأن الصدم لا يسد أخذه من ملكه فلا يقطع ما لم ينسرق من ماله من كان معصيا يشه بامته أو كان خارجا فكذلك لا يقطع من سرق من ماله ما لم ينسرق محظوظا من ماله وهذا معنى قول عمر لأنه يسهأه أو لا تأمنونه أو لا تأمنونه قال وهذا لما تفرقت فيه عمر لا يخالفه علمنا فقلتم بقطع العبد فيما سرق لأمر أسيده ان كان لا يكون معهم في منزل يأمنونه

(باب في إخراج السور)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يترجها الرجل أنها إذا أرخت السور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن يزيد بن ثابت قال إذا دخل بامرأة فأرخت السور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) وروى عن ابن عباس وشريح أن لا صداق إلا باليسر واحتيا أو أحدهما يقول الله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن قال هذا من أهل الفقه فقالوا لا يفتن إلى الإغلاق وإنما يجب المهر كاملا باليسر والقول في المسيس قول الزوج وقال غيرهم يجب المهر بغلق الباب وإرخاء السور وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وإن عمر قال ما ذهبن إن شاء الله من قبلكم فخالقتم ما قال ابن عباس وشريح وما ذهبا اليمن وأويل الأئمة وهذا قول الله تبارك وتعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقوله ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكم عليهن من عدة تمتدونها وثالثهم ما رويهم عن عروزيد وثالث أن نصف المهر يجب بالقدور ونصفه الثاني بالخول ووجه قولهم الذي لا وجهه غير أنها إذا دخلت بيته ونفسها وأدخل بها فهو كالقبض في البيع فقد وجب نصف المهر الآخر ولم يذهب إلى مسيس وعمر بن شريح في المهر وإن لم يدع المسيس لقوله ما ذهبن إن كان الهجرين قبلكم ثم زعمتم أنه لا يجب المهر بالقبض والارضاء إذا لم تدع المرأة جاما وإنما يجب بالجماع ثم عدهم فأطلقوا الجماع ودعوا الجماع فقلتم إذا كان استعجابا حتى تجلى ثيابها وجب المهر ومن حدثكم كسنة ومن حدثكم بالإبالة الثياب وإن بليت الثياب قبل السنة فكيف يجب المهر أرايت أن قال إنسان إذا استعجبها يوما وقال آخر يومين وقال آخر شهرا وقال آخر عشرين أو ثلاثين سنة ما أطع نفسه إلا أن قال هذا أقوم لم يوقته عمر ولا بدوهما إلا أن اتهمت إلى قولهما ولا يوقت إلا بغير يلزم فهكذا أنتم فأعرفوا قولهم من هذا إلا أنه نروج من جميع آخو يل أهل العلم في القديم والحديث وما علمت أحدا سبقكم به فأنه المستعان فان قلتم أنما ينزل العتق سنة فهذا ليس بعين والعين عندكم إنما يؤجل سنة من يوم زفاعةم أنه إلى السلطان ولو أطاعها قبل ذلك دهر

(باب في القسمة والعقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار وعزال بن مالك أن رجلا من بني سعد بن لث أجرى فرسا فوطى على أصبع رجل من جهينة فزأمتها فقات فقال عمر بن الخطاب للذين أذى عليهم تخلفون بالله حسبي عينا ما منمتها فأبوا ويحرجوا من الأيمان فقال لا تحزن إن خلفوا أنتم فأبوا فقضى عمر بن الخطاب بشتر الدية على السعديين (قال الشافعي) فخالقتم في هذا الحكم كله عمر بن الخطاب فقلتم يبدأ المدعون بل زعمتم أنه لا يملك بخلف واحد من القرين فليس فيمن شرطه ولا أقل ولا أكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كنتم ذهبت إلى ما ذهبتا اليمن أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ المدعين فلما خلفوا والأيمان على المدعى عليهم فلما يقبل المدعون أيمانهم لم يجعل لهم عليهم شيئا فإلى هذا ذهبتا وهكذا يجب عليكم في كل أمر وجدتم رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة أن تصيروا إلى

استمر رسول الله دون مخالفتهم من الأشياء كلها وما كان تنهى من الأشياء أولى أن تأخذوا فيه بحكم عمر بن هذا لان الحكم في هذا أشهر من غيره وأنه قد كان عكسكم أن تقولوا هذا من خطأ والذي حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم دم عند فتنة ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم حكمكم في العبد وما حكم به عمر كما حكم في الخطأ وليس واحد منهما خلاف الآخر فان صرت إلى أن تقولوا انهما يجتمعان أنهما قاسما قصيرا إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم وتجعل الخطأ قاسما على المذهب كان لا يتوجه من حديث يخالف ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا على خلافه أولى أن تصير وافية إلى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي أن تختلف أو تأويلكم

(باب القضاء في الضرس والرقوة والصلع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم بن موسى عن ابن الخطاب أن عمر قضى في الضرس بجعل وفي الرقوة بجعل وفي الصلع بجعل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر في الأضراس بغير بيع وقضى معاوية في الأضراس خمسة أبعرة خمسة أبعرة قال سعيد بن المسيب قال في قص في قضاء عمر وفي قضاء معاوية فلو كنت أنا لمخلط في الأضراس بغير بيعين فذلك الدين سواء ٢٠ قلت لشافعي فأن تقول في الأضراس خمس خمس وزعم أنه ليس في الرقوة وفي الصلع حكم معروف وانما فيها حكومة باجتهاد قال فقد خالفتم حديث زيد بن أسلم عن عمر كاه فقائم في الأضراس خمس خمس وهكذا تقول لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في السن خمس كانت الضرس سنا قال فهذا كما قلنا في المسئلة قبلها وقد يحمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال في السن خمس مما قبل من القم مما سمعنا فإذا كانت لنا ولكم حجة بأن نقول الضرس سن ونذهب إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيها بخلاف غيره لظاهر حديث النبي صلى الله عليه وسلم وإن توجه لغيره أن لا يكون خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم فهكذا ينبغي لنا أن لا نزل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا أبدا لقول غيره فأما أن نتركوا قول عمر لقول النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتر كوا قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول عمر مرة فهذا ما لا يحل عالم أنه ليس لا حداثا ما الله قال وخالفتم عمر في الرقوة والصلع فقلت ليس فهم ما نرى موت (قال الشافعي) وأنا أقول بقول عمر فهم ما لا نعلم بخلافه واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيما علمته فلم أر أن أذهب إلى ما يخالفه (قال الشافعي) وروى مالك عن سعيد بن زريق عن عمر في الأضراس بغير بيع وعن معاوية خمسة أبعرة وقال فهم ما يعين بن يعين فإذا كان سعيد يعرف عن عمر شيئا ثم يخالفه ولم يذهب إلى ما ذهب إليه من الحديث ونتم تخالفون عمر ثم تخالفون سعيدا فأين ما تدعون أن سعيدا إذا قال قولاً لم يقل به إلا علم والاعن علم وتخفون بقوله في شيء وهما أنتم تخالفونه في هذا وغيره فأين ما زعمتم من أن العلم بالدين كله روايته لا يختلفون فيه وسكانهم إذا حكموا وحكمكم عنهم اختلافكم في حكمكم غيركم في كذا أنساب أعيان الإجماع عندهم في ما يوجد الإجماع فيه عن غيرهم وإن أولى علم الناس بعلم الصلاة أن يكون عليه إجماع بالدين لا أن يكون طائفة من أئمة ما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم من عقل وصداقة فأنما نزل به الوحي وعمر بن الإسلام بموضعه الذي هو به من الناس فصدنا القتموه في الديات وخالفتم ابن المسيب بعدة فيها ولا يرى دعواكم للموروث كما دعيت وما أراكم قبلتم عن عمر هذا وما أجدكم تقولون العلم إلا عن الله نعم

(باب في النكاح) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا الرجل وامرأته فقال هذا نكاح السر ولا أجزئه ولو كنت تقدمت فيه لرجت (قال الشافعي)

الله ما نسئلهوا وشبهه رسول الله أفصو زان يقال لما قال رسول الله هو منسوخ بلاء خبر عن رسول الله أنه منسوخ فإن قال لا قبل فأين الخبر أن رسول الله رفع اليد في الصلاة فإن قال قلله كان ولم يحفظ قبل أفصو زان كل خبر رواه عن النبي أن يقال قد كان هذا ولعله منسوخ فغير علينا أهل الجاهلية السن بلعله (قال الشافعي) وإن كان تركت أحاديث رسول الله بما عاين وصفت من هذا المذهب الضعيف فكيف لنا ولما ومن ترك من الأحاديث شيئا من أهل الكلام الذين يعتلون في تركها بأحسن وأقوى من هذا المذهب الضعيف

(باب صلات المنفرد)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن حسين بن أبيه عن هلال بن يساف سمع ابن أبي بردة قال أخذ بيدي زيار بن أبي الجعد فوقف بي على شيخ بالرقم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال

له وابصة بن معبد فقال
أخبرني هذا الشيخ أن
رسول الله رأى رجلا
يصل خلف الصف
وحده فأمره أن يعبد
الصلاة (قال الشافعي)

وقد سمعت من أهل
العلم بالحديث من ذكر
أن بعض المحدثين
يدخل بين هلال بن
سنان وابصة فيرجع
ومنه من يرويه عن هلال
عن وابصة سمعته

وسعت بعض أهل
العلم منهم كأنه يرويه عما
وصفت وسعت من
يروي بإسناد حسن أن
أبا بكره ذكر لثني أنه
ركع دون الصف فقال

له النبي زائد أقرر ما
ولا تعد فكانت له أحسنه
الدخول في الصف ولم
عليه الجسلة بل ركع
حتى يعلق بالصف ولم
بأمره بالأعاد بل فيه
دلالة على أنه رأى ركعه

منفردا بمنزلة ومن
حد ثنا حديث ثالث
أن صلاة المنفرد خلف
الامام تجزئ فلا وثقت
الحديث الذي يروى عن

وابصة كان حديثنا
أولى أن يؤخذ به لأن
معه القياس وقول
العامة فإن قال قائل
وما القياس وقول العامة
فيل رأيت صلاة رجل

وقد خالفتم هذا وقتل الشكاح مفسوخ ولا حذله غالفتم عمر وعمر لو تقدم فيه لرجع يعني لو أعلم الناس
أنه لا يجوز الشكاح بشاهدوا امرأته حتى يعرفوا ذلك حتى يهتبه من فعله بعد تنقذ

(باب ما به في النعمة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب
فقال ان ربيعة بن أمية استمتع بامرأته فقلت منه نزع عرج يجر رداءه فزعا وقال هذه النعمة ولو كنت
تقدمت فيه لرجعت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يشبه قوله في الأول ومذهب عمر في هذا أن النعمة إذا
كانت محرمة عندد وكان الناس يفعلونها مستحلين وأجاهلين وهو اسم كاح فبدا عنهم بالاستحلال أنه
لو كان تقدمت فيها حتى يعلم أن حكمها محرمة ففعلوها رجهم وعلهم على حكمه وإن كانوا يستحلونها منها
ما حرم قال قال بسجل قوم قاله نازك بن دينار بن ينادي ففسخه عليهم من راسر اما غالفتم عمر في المستثنى
معا وقتلنا حذلي من نكح بشاهدوا امرأته ولم نكح نكاح نعمة كازعت فيها (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعد بن السبي أن قال قال عمر بن الخطاب أيعاربك تزوج
امرأة وجهان أو عتق أو برص نفسها فلها صداقها كاملا ونكاح وجهان عمر على ولها قال مالك وإنما
يكون ذلك تزوج وجهان ماعلى ولها إذا كان الذي أنكحها هو أوها أو نحوها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها والا
فليس عليه غرم تزوج المرأة إنما أخذت من صداق نفسها ويرك لها قدر ما استحلها به إذا سهاه فقلت للشافعي
فأنا تقول بقول مالك وسألت عن قوله في ذلك فقال إنما حكم عمر أن لها المهر بالميسر وأن المهر على ولها لأنه
خاز والغار على أولم يعلم بغيره أرى أن رجلا باع عبدا ولم يعلم أنه الراسر رجعه عليه بقبضته أو باع متاعا
لنفسه ولغيره فاستحق أو قد البيع أو كان لشتره الخيار فأختر رده أو يرجع بقبضه ما غرم على من غره
على أولم يعلم قال وروى الحديث عن عمر وقال فترو فيه عما وصفته فلو ذهبت فيه إلى أمر يعقل فقلت إذا
كان الصداق عتقا لميسر لم يرجعه الزوج عليها ولا على ولي لأنه قد أخذ الميسر كأنه بعض المشرقيين
الذين هذا كل مذهبا فاما ما ذهبت إليه فليس مذهب وهو خلاف عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه كتب
إلى عمر بن الخطاب من العراق في رجل قال لامرأته حبلى على غاربك فكتب عمر إلى عامله أن امرأته وبني
في الموسم فبينا عمر يطوف بالبيت أنقذه الرجل فسلم عليه فقال من أنت فقال أنا الذي أمرت أن أحلب عليك
فقال عمر أنت سلدك رب هذه البنية هل أردت بقولك حبلى على غاربك الطلاق فقال الرجل واستحلته حتى
في غير هذا المكان ما صدقتك أردت الفراق فقال عمر هو ما أردت (قال الشافعي) فبهذا نقول وفيه دلالة
على أن كل كلام أشبه الطلاق لم يحكم به طلاق حتى يسئل قائله فإن كان أراد طلاقها فوطاها وان لم يرد
طلاقا لم يكن طلاقا ولم تستعمل الأغلب من الكلام على رجل احتمل غير الأغلب فخالفتهم عمر في هذا فزعمتم
أنه طلاق وأنه لا يسئل عما أراد

(باب في المفقود)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعد بن السبي أن عمر بن الخطاب قال أيعا امرأه
فقدت زوجها فلم تدرك هو فاتها فتنظر أربع سنين ثم تنظر أربعة أشهر وعشرا قال والحديث الثابت
عن عمر وعثمان فامرأته المفقود مثل ما روى مالك عن ابن المسيب عن عمرو بن مازن فاذن تزوجت فقدم زوجها
قبل أن يدخل بها زوجها الآخر كان أحق بها فدخل بها زوجها الآخر فالأول المفقود يلتزم بين امرأته
والمهر ومن قال بقوله في المفقود قال بهذا كله أتابع القول عمر وعثمان وأنت تحالفون ما روى عن عمر

منفردا تحریر عنہ

فان قال لهم قلت وصلاة
الامام امام الصف وهو
في صلاة جماعة فان
قال نعم قيل فهل يبدو
المنفرد خلف المصلي
ان يكون كالامام المنفرد
امامه او يكون كرجل
منفرد يصلي لنفسه
منفردا فان قيل فهكذا
سنتموقف الامام
والمنفرد قيل فسنة
موقفهما تاتل على ان

إلى يسار الأضراس ثم
 بفلسد الصلاة فإن قال
 الحاديث فيه فسلك
 الحاديث ماذا كرأ فإن
 يسلك فاذكر حديثك
 قليل أخبرنا مالك عن
 إسماعيل بن عبد الله بن
 أبي طلحة عن أنس بن
 مالك أن حدثه ملكة
 دعت النسي إلى طعام
 فصنعتة فأكل منه ثم
 قال قوما لأفعلن لكم
 قال أنس فقلت إلى
 حصي لائد اسوتعن
 طول الملبس فنضخته
 بليلة فقام عليه رسول
 الله وصفت أنواله
 اللهم

وراءه والجسود من
ورائنا فلي لنا كعتين
ثم انصرف ،، حدثنا
الربيع قال اخبرنا
شافعي قال اخبرنا
سفيان عن اسحق بن
سليمان انه سمع عه

وعثمان مما قترعوا أنها إذا كنتم لم يكن لزوجها الأول فيها خبرا هي من الآخر . فقلت لشافعي قال ما جئت قال أدركت من يتكلم قال بعض الناس عن عمر فقال لشافعي قد رآنا من ينكر قضية عمر كلها في المقبول يقول هذا لا يشبه أن يكون من فضله عمر فهل كانت الحجة عليه الآن التفات هذا جازا قال عن عمر لم يهملوا فكذلك الحجة عليك . وكيف طاز أن يرى التفات عن عمر حديثا واحدا فتأخذ ببعضه وتدع بعضا . أرى بأن قال قال قال أخذ الذي ترك منه وأترك الذي أخذت منه هل الحجة عليه الآن يقال من جعل قوله غاية تهيئها أخذ بقوله . قال قال فاما قولنا فاعلمت الغاية في نفسك لا في عمر روى عنه التفات فكذلك الحجة عليك . لا تلتركن بعض قضية عمر وأخذت بعضها . قال الربيع . لا تتزوج امرأة المقوض حتى يأتي بغير موته لأن الله قال . والذين سوفون منكم ويدون أرواحا جعل على المتوفى عدة . وكذلك جعل على المطلقة عدة . لم يصبها الاوتار وطلاق . وهي متى حدث التي صلى الله عليه وسلم ان قال ان الشيطان سترت عن عمر أحد كحي يخل باله . فقد حدث فلا ينصرف أحدكم حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا فاستبراء . إذا كان على عين من الطهارة فلا تزول الطهارة الا بغير الحديث . وكذلك هذا المرأه لها زوج عين فلا تزول قدس كلهما للثبوت ولازول الا بغير . وهذا قول عن أبي طالب .

(باب فی الزکاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ماعز بن عبد الله عن ابن شهاب عن سبلين بن يسابن عن أهل الشام قالوا لأبي حنيفة الجراح خضعنا من خضعنا من يعضة صدقة فأتى من كسبنا عن عرفا ثم ثم كلفوا أيضا فكتبنا إلى أبي حنيفة فكتبنا إليه أن أجوابنا فلهما منهم وأردعنا عليهم قال ماعز يعني بذلك في فقرائهم (قال الشافعي) وقد أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن السائب بن زياد عن عمار بن أنس عن خديف الفرس شاتين أو عشرة وعشرين درهما فقلت لشافعي فأتوا قول لا يؤخذ في الخيل صدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المملوك عليه ولا فرس صدقة (قال الشافعي) فقد رويته وروي غيره عن عروها فإن كنتم رويتموه ورويتني ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم حلة فهكذا أوصوني في كل من روي عن أحدنا بخلاف ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه وإن كنتم تفانون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها أو بين من هذا يقولون فيه بأن الرجل من أحصله لا يقول ولا يخالفه ويقولون لا ينبغي للرجل من أحصله قوله ثم يأتي موضع آخر فختلف كلامكم ولواش رجل قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس على مملوك عليه وفسر صدقة إذا كان فرسه أو بواحدة فها مملوك فها خنثى فها خنثى كما أخذ عن رجل طاب فقذهب هذا الذهب بعض الغنم ولو ذهب هذا الذهب كان وجه يحصل فإن لم تقولوا صرتم إلى اتباع ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم حلة ووجه كل شيء عليه فهكذا أوصوني كل شيء ولا تختلف أو لا يكون شاة الله

(باب في الصلاة)

(قال الشافعي) أخبرنا قالوا عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب صلى التماس المغرب فقرأها قلنا أنصرف قبله ما قرأ قال فكيف كان الركوع والصعود قالوا أحسن قال فلا بأس . قلت الشافعي فأنقول من نسي القراءة في الصلاة أعاد الصلاة ولا يهرق صلاة إلا قراءته قال فغضروهم فنهض عمر وصلاة بله الجهرين والأنصار فرغمهم أنه لم يركبوا إذا كان الركوع والصعود حسنا بأول الجهرين عن شياخه أخرى أن يكونوا جماعة ومن المهاجرين والأنصار عليه عاتق من هذا إذا كان في الصلاة تلاها فكيف كانت صوته فإن كنت أعاد فبهم إلى أن انتهى صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة إلا بالقراءة

صلت أنا وتسلم لنا
خلف النبي في بيتنا وأمام
سلطه خلفنا (قال الشافعي)
فأنس يحيى أن امرأته
صلت منفردت مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ولافرق في هذا بين امرأته
ورجل فإذا أجزأت
المرأة صلاتها مع الإمام
منفردة أجزأ الرجل
صلاة مع الإمام منفردا
كما تجزئها صلاتها

(باب المقتضات التي
يوجب على ما يؤخذ
منها دليل على صلاة
الخوف)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي قال الله
جل ثناؤه في صلاة
الخوف وإذا كنت معهم
أفعلهم الصلاة الآتية
• حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن يزيد
ابن رومان عن صالح
ابن خواتم عن علي مع
النسبي يوم ذات الرقاع
صلاة الخوف أن طائفة

صفت معه وصفت
طائفة وماء العدو صلى
باليمن معركتهم ثبت
فأما وأتوا لأنفسهم
ركعة ثم انصرفوا
وصفوا وجه العدو
وجاءت الطائفة الأخرى
فصلى بهم الركعة التي
قبضت عليهم ثم ثبت جالسا

فبينما أن تذهبوا في كل شيء هذا المذهب فإذا ما مضى عن النبي صلى الله عليه وسلم لم تدعوا لشئ أن يخالفه
غيره كما قلتم ههنا وهذا موضع لكم فيه شهود لا منبهة لذهبت إليهم بأن تقولوا الصلاة لا أبرأه لمن كان ذا كرا
والنسباني موضوع كان نسبي الكلام عندهم موضوع في الصلاة فإذا ما كنتم أن تقولوا هذا في الصلاة
قلتم تقولوا وصرت إلى جيلة ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وتركتهم ماروي عن عمر ومن خلفه من
المهاجرين ولا تنصرون إلى تحديد النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم تصنعوا هذا فيما بينكم رسول الله
صلى الله عليه وسلم منصوبا بينا لا يحتفل ما لا تحتفل ما لا تحتفل هذا من التأويل بالنسباني

(باب قتل الدواب التي لا جزاء فيها في الج)

سألت الشافعي عن قتل القرد والحملة في الأحرار فقال لا بأس بقتله ولا فدية فيه وإنما يذبح الحرم ما قتل
مما يؤكل لحمه فقلت له ما الج فيه فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن الحرم التي
عن ربيعة بن عبد الله أنه رأى عمر بن عبد العزيز في طين بالسقا فقلت للشافعي فأنسبنا يقول لا ينزع
الحرام فمرا إذا ولا حلة ويحتاج بأن ابن عمر كره أن ينزع الحرم فمرا إذا وحل من بعد قال وكيف تركتم قول
عمر وهو واثق السنة يقول ابن عمر ومع عمر بن عباس وغيره فان كنتم ذهبت إلى التقليد فلهي يمكنه من
الاسلام وفضل علمه ومع ابن عباس وموافقة السنة أولى أن تظلموه قال وقد تركون قول ابن عمر رأى
أنفسكم كراهي غير ابن عمر فأنكرتم ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طيس الحرم لقول عمر وتركتم
على عمر تركتم ما لم يقول ابن عمر وعلى ابن عمر فيما لا يحصى رأى أنفسكم فالعلم اليك عند أنفسكم ما رافلا
تبعون منه لا ما شئتم ولا تشبون إلا ما هو بين وهذا لا يجوز عندنا نحن أهل العلم فإذا زعم أن ابن عمر
يخالف عمر في هذا وغيره فكيف زعم أن الفقهاء بالبدنة لا يختلفون وإنما تركهم الاختلاف
وغيركم يرويه عنهم في أكثر خاص الفقه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا يصدرون
أحمن الحاج حتى يطوف بالبيت فان نحر السلاطوف باليت قال مالك وذلك فيما يرى والله أعلم لقول
الله جل ثناؤه ثم جعلنا إلى البيت العتيق فحل الشعائر وانقضوا ما إلى البيت العتيق (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قد وجلا من مرقطه أن لم يكن وقع البيت
قال وقال مالك من جهل أن يكون آخر عهد السلاطوف باليت لم يكن عليه مني إلا أن يكون غيري فابرجع
فلا أنتم عذرتوه بالجهالة فلا تزعمه من قريب ولا بعيد ولا أنتم أجمعتم قول عمر وما تأول صاحبكم من القرآن
أن الوداع من نسكة فيجعل عليه وما هو قول ابن عباس من نسى من نسك شيئا فلهي قدما وهو يقول في
مواضع كثيرة يقول ابن عباس وحدهم من نسى من نسك شيئا فلهي قدما ثم تركونه حيث شئتم وتدعونه
ومعه وما تأولتم من القرآن

(باب صياحه في الصيد)

سألت الشافعي عن قتل من الصيد شيئا وهو حرم فقال من قتل من دواب الصيد شيئا جزء منه من النمل لأن
الله تبارك وتعالى يقول فمما مثل ما قتل من النمل والمثل لا يكون إلا دواب الصيد فمما الطير فلا مثل له ومثله
قبته إلا أن في حمامة أبا عالا لأشادة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أن أبا جابر حدثه
عن جابر بن عبد الله أنه عن ابن الخطاب غصفي في الضبع يكبش وفي التزال سحر وفي الأرنب يذئق وفي
البروع يحفره • فقلت للشافعي فأنسبنا ماروي عن عمر في الأرنب والبروع تقول لا يذئق إلا يحفره
ولا يذئق (قال الشافعي) هذا الجهل بين وخلاف كتاب الله عندنا وأمر عمر وأمر عثمان بن عفان وابن

بهم . وحدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي قال
وأخبرنا من سمع عبد
الله بن عمر عن حفص
يذكر عن أخيه عبيد الله
ابن عمر عن القاسم بن
محمد عن صالح بن خوات
عن خوات بن جبير عن
النبي مثل معناه لا يخافه
(قال الشافعي) وأخذنا
بهذا في صلاة الخوف
إذا كان العدو في غير
جهة القبلة أو جهتها
غير مأمونين لشبهة عن
النبي وموافقة القرآن
قال دورويان عن عمر بن
النبي في صلاة الخوف
شيئا يخالف فيه هذه
ال صلاة روى أن طائفة
صفتهم النبي وطائفة
وجاه العدو فصلى
بالطائفة التي معه ركعة
ثم استأثروا ولم يتروا
الصلاة فوقفوا بزوا
العدو وحامت الطائفة
التي كانت بزوا العدو
فصلاوا معه ركعة التي
بقت عليه ثم انصرف
وقامت الطائفة معا
فأتموا لأنفسهم (قال
الشافعي) فإن قال
قاتل كيف أخذت
بحديث خوات بن
جبير دون حديث ابن
عمر فليس للمعتين
أحدهما موافقة

مسموع وهم أعلم بحالنا في كتاب الله مع أنه ليس في تنزيل السكت بشي يحتاج إلى تأويل لأن الله حل
ثناؤه أنحكم في الصديقين من التمس بغيره المثل أو بدلها مثل من التمس أن يقتل الصديق إذا قتل بأي
التم كان أقرب بهما في الدين فديبه وهذا إذا كان كذا فدى الكبير بالكبير والصغير بالصغير أو يكون
المثل القيمة كالأل بعض المشرقين وقولكم لا القيمة ولا المثل من البدل بل هو نادر بمنع خروج
عما وصفنا من الآثار وزعمون في كل ما كان فيه ثمة فصاعدا أو مثل التمس فترفعون وتكفون فإذا جاء
مادني فبسة فتمثل من القيمة وهذا قول لا يقبل من أحد بل هو مخالف للآثار فكيف وقفت عليها وكل
مادني فاعلم القدر قيمته والقيمة تكون قليلة وكثيرة وأقول بكم قيمتها فبسة فكيف تجاوزا لثمة التي يجوز
خصيصة في البقرة فتعديها ويكون صيد صيد أصغر دون الثنية فلا تقيده بصغير دون الثنية (قال الشافعي)
فتصيرون إلى قول عرف النبي عن النبي قبل الأحرار كون فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ونصبرون إلى تركه في كثير وتدعون لقوله ما وصفت من سنن زواها عن النبي صلى الله عليه وسلم
تخالفون عمر ولا تخالفه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين بل معهم أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم عثمان وابن مسعود ومن التابعين عطاء وأصحابه (قال الشافعي) وقد سمعت أن أحد أجدادنا يعرف
إلى أي شيء ذهبت في ترككم ما روى عن عمر في العيون والأرباب فوجدت أحد ابن دق علي ابن عمر
قال الضياء والبدن التي فافقه (قال الشافعي) وأنتم أيضا تخالفون في هذا لا تقول ابن عمر لا بدون
يكون لا يجزئ من الضياء والبدن إلا التي فافقه فإن كان هذا فأنتم تحيرون الخلع من الضأن خصية وإن
كان قول ابن عمر أن التي فافقه وفاه ولا يصح ذلك مادونه أن يكون خصية فقد تأخر قول ابن عمر في غير
وجهه وصبرتم على غير كما دخلتم في مثله (قال الشافعي) وقد أخطأ من جعل الصيد من معنى الضياء
والبدن بسبيل ما أحدا منكم يعرف عنه في هذا شيء يجوز لأحد أن يحكمه لضيف مذهبه وخروجه
من معنى القرآن ولا تأخر عن عثمان وابن مسعود والقياس والمعقول ثم تناقضه فإن قال قائل فزاد
الصيد ضياء قلنا معاذ الله أن يكون ضياء لجزء الصيد بدل من الصيد (١) والبدل يكون منه ما يكون
بقرته مثله فأرفع وأخفض منها ثمرة والتميز ونزله أن من جزاء الصيد ما يكون ثمرة ومنه ما يكون بدنة
ومنه ما يكون بين ذلك فإن قال قائل فافرق بين جزاء الصيد والضياء والبدن قيل أرايت الضياء ما يكون
على أحد فيها أكثر من شاة فإن قال لا قيل أرايت البدن ليست تطوعا ونذرا وشا ووجب بأفادج وإن
قال بلى قيل أرايت جزاء الصيد ليس أعلاه وغرمه من قتله بأنه محرم القتل في تلك الحال وحكم الله به
عليه هذا بالغ الكعبة لساكنين الحاضرة الكعبة فإن قال بلى قيل فكيف حكم مالك الصيد على رجل
لو قتله بالبدل منه فإن قال نعم قيل فإذا قتل نعاما كانت غنما بدنة أو بقرة وحش كانت غنما شاة فإن قال نعم
قيل أفرى هذا كالأحاشي أو كالهدي التطوع أو البدن أو أفادج فإن قال قد بقره فإن قيل ليس إذا
أميت نعاما كانت غنما بدنة لأنها أقرب الأشيا من المثل وكذلك البقر والأغزال فإن قال نعم قيل فإذا
كان هذا بالبدن أن أفادج كان على أن أغرم أكثر من الخصية فبلى لا يكون لي أن أعطي دون الخصية فيه
وأنت قد جعل ذلك في قصيل في الحارثة مرة (قال الشافعي) فإن قال فأنما أحمل عليك القيمة إذا كانت
القيمة دون ما يكون خصية قيل فمن قال أن شيا يكون بدلا من شيء فبلى على من قتله المثل ما كان
خصية فاعلى ولا يجعل الخصية تجزئ فيما قتل منه عما هو على منها وإذا كان شيء دون الخصية من نظر عنه بلى
تجعل على بمنزل من التمس لأنه لا يجوز خصية فهو في قول ليس من معاني الضياء فإن قال أفبوز أن يكون

(١) قوله والبدل يكون الخ كذا في السخنة ولا يخفى ما فيه ولعل أصل العبارة والبدل منه ما يكون
بقرته مثله وأرفع وأخفض منها إلى الترميز والتميز وذلك الخ تأمل كسبه معصمه

وتخالفهم الطائفة التي يأتهم أو بعضها وهي في غير صلاة والحارس في غير صلاة أنسوي من الحارس مصليا فكان أن تكون الطائفة الاخرى اذا حرسنا الاولى اذا صارت مصلية والحارسة غير مصلية أشبه من أن تكون الاولى قد أخذت من الاخره ما لم تعطها والمحدث الذي يخالف حديث خوات ابن جبير تكون فيه الطائفتان معاق بعض الصلاة ليس لها حارس الا الامام وحده وانما امر الله احصى الطائفتين بحراسة الاخرى والطائفة الجامعة لا الامام الواحد قال وانما أراد الله أن لا يصب المشركون غر من أهل دينه وحديث خوات ابن جبير كما وصفنا أقوى في المكنة وأحسن لسلك المسلمين من الحديث الذي يخالفه (قال الشافعي) فيهذه الدلائل قلنا يحدث خوات بن جبير (قال الشافعي) وقد روى الحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله أن النبي صلى الله عليه وسلم قد

أنفسكم قال ثم أردتم أن تعبسوا فأخطأتم القياس فالولم تكونوا القتم أحدا كنتم قد أخطأتم القياس قسم بالرجل يقتل النفس فيكون على كل واحد منهما كفارة عتق رقبة وفي النفس شيان أحدهما بدل والبديل كالتن وهو البدن في الحرف والن في البدن والا بدال لا يراد فيه عندنا وعندكم لأن ما تم رجل قتلا رجلا حرا أو عبدا يفرموا الدنيا وربة فان قال قائل فالتن يقتل بالقيمة والدية أشبه أم الكفارة قبل بالقيمة والدية فان قال ومن أين قيل فتدعى القيمة ببدن والحرارة خيرة وهذا مثل قيمة العبد المرتفع والمخفض والكفارة تنفي لا يراد فيها ولا ينقص منها ان كان معلما أو كسوة أو عتقا وقول عمر وعبد الرحمن معنى القرآن لان الله قبل تناؤه يقول فزاه مثل ما قتل من التمن فجعل فيه المثل فن جعل فيه مثلين فقتل ألف قول الله والله أعلم ثم لا تختصمون من رد قول عمر لراى أنفسكم ومعه عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء بن رافع عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن جابر بن سلة عن عمار مولى بني هاشم قال سئل ابن عباس عن نقرأ أصابوا سيدي قال عليهم جزاء قيل على كل واحد منهم جزاء قال لا لغر ربكم بل عليكم كلهم جزاء واحد والله أعلم

(باب الأمان لأهل دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل جيش كان بعثه أنه بلغني أن الرجل منكم يطلب العلي حتى اذا استنفى الجبل وامتنع قال له الرجل مترس يقول لا تخف فلما أدركه قتله وألقى نفسه بيده لا يلقي أن أحدا فعل ذلك الا ضربت عنقه قال مالك وليس هذا بالأمر بالمجتمع عليه ولا يقتل به . فقلت للشافعي فانه يقول ماله (قال الشافعي) قد ضلقتهم مارو بنهم عن عمر بن مروان وأحسن أصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم خلافه علمناه وأما قوله ليس هذا بالأمر بالمجتمع عليه فليس في مثل هذا اجتماع وهو لا يرى شيئا يخالفه ولا يوافقه فان الإجماع قبل الازواجية فان كان ذهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر وهذا كفر زعمنا لما مضى من النبي صلى الله عليه وسلم أن يترك كل ما يخالفه أما أن يترك ما جازع النبي صلى الله عليه وسلم فهو بمنزلة ما مضى من النبي صلى الله عليه وسلم لا أحد

(باب ما روى ماله عن عثمان بن عفان ونالقه في تخيير المحرم وجهه)

سألت الشافعي أيحرم المحرم وجهه فقال نعم ولا يحرم رأسه وسأله عن المحرم يصطاد من أجله الصيد قال لا يا كذا فان أكله فقد أساء ولا فدية عليه فقلت وما طاعة فقال أخبرنا ماله عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عمر بن زبيرة قال رأيت عثمان بن عفان بالمرج في يوم صائف وهو محرم وقد غطي وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلم صيد فقال لا يصحبه كلوا فقالوا لا لأنك أنت قال ائسست كهيتكم انما صيد من أجلي . فقلت انما كره تخيير الوجه للمحرم ويكره ما صحنا ويرى فيه عن ابن عمر أنه قال ما فوق النفر من الرأس فلا يحرمه المحرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا شفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وعمر بن الخطاب كانوا يخبرون وجوههم وهم محرمون فان كنت ذهبت إلى أن عثمان وابن عمارا حلتا في تخيير الوجه فكيف أخذت يقول ابن عمر دون قول عثمان ومع عثمان يد ابن ثابت وعمر بن الخطاب وأقوى من هذا كله قلت وما هو قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم عيت مات محرم أن يكشف عن رأسه دون وجهه ولا يقرب طيبا ويكتفي في ثوبه الذي يأت فيه ما فيها فقلت السنة على أن المحرم تخيير وجهه وعثمان وزيد بن الخطاب وابن عمر واحد ومعهم ما رواه عثمان بن عفان أن يكون هذا أشبه بالعمل وبدا لالة السنة وعثمان الخليفة وزيد بن عمر واحد ومعهم ما رواه عثمان بن عفان أن يكون هذا بايع وثبر أسلم من العيب فضي عثمان على ابن عمر أن يخلف ما كان به عليه وقد رأى ابن عمر أن التبرؤ

يخاف حلقهم فلما
كانوا هكذا صلبت صلاة
الخوف هكذا وليس هذا
مضادا للحديث الذي
أخذناه ولكن الخالدان
مختلفان

باب صلاة كسوف
الشمس والقمر

وقال الربيع أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن زيد بن أسلم
عن عطاء بن يسار عن
إبراهيم قال سئفت
الشمس فصلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أن صلاته ركعتان في
كل ركعة ركوعان ثم
خطبهم فقال إن الشمس
والقمر آتان من آيات
الله لا يخفان لموت
أحد ولا يمانيه فإذا
رأيت ذلك فافزعوا إلى
ذكر الله أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن
عمر بن عائشة وحديثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال وأخبرنا
مالك عن هشام عن
أبيه عن عائشة قالت
خفت الشمس فصلى
النبي صلى الله عليه وسلم
ركعتين في كل ركعة
ركوعان أخبرنا الثقة
عن معمر بن الزهري
عن كثير بن عباس بن
عبد المطلب أن رسول
الله صلى في كسوف

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا والله وبلى والله ٢٢٦ فقلت للشافعي وما الحجة فقلت قال الله أعلم القوف لسان العرب الكلام غير المعهود عليه وجماع القوف يكون انحطاطا (قال الشافعي) فخالفتموه وزعمتم أن القوف حلف الإنسان على الشيء يستحق أنه كما حلف عليه ثم يوجد على خلافه (قال الشافعي) وهذا ضد القوف وهذا الالفاظ في الدين بقصد ما يحلف لا بقصد فعله منع السب لقول الله تبارك وتعالى ولكن إذا أخذتم ما عقدتم الإيمان ما عقدتم به عقدا الإيمان عليه ولو أخذ الإنسان ما ذهبه الممانع احتماله ما ذهب إليه عاشقوا كانت أولى أن تتبع منكم لأنها أعلم باللسان منكم مع علمها بالفتنة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة التمهيد قال خالفتموه وافقه إلى القول عمر

باب بيع المدبر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عن أن عائشة بنت جارية لها فصرتها واعتزفتها بالسر فأمرت بها عائشة أن تبع من الأعراب من يسئ لمسكتها فيبعت قال خالفتموه وافقتم لا يباع مدبر ولا مدبرة ونحن نقول بقول عائشة وغيرها

باب ما جاء في ليس الخنزير فقلت للشافعي فما تقول في ليس الخنزير قال لا بأس به الآن بدعه رجل لما أخذ بأصمته قال لا ليس الخنزير لم فلا (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خنز كانت تلبسه (قال الشافعي) وروى أن القاسم دخل عليه في غداة باردة وعلمه مطرف خنز فلقاه عليه فلم يسره فقلت للشافعي أنا كسر ليس الخنزير قال أو ما رويتم هذا عن عائشة فقلت بلى فقال لا شيء خالفتموه ومعها بشر لا يرون به بأسا في رزل القاسم يلبسه حتى يبع في مرارة فيما بلغنا فإذا أنتم جعلتم قول القاسم حجة وإذا أنتم تركتم ذلك على عائشة والقاسم ومن شتم والله المستعان

باب خلاف ابن عباس في البيوع

قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال سمعت ابن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سائب فأراد أن يبعها فقال ابن عباس ثلث الورق بالورق وكره ذلك قال مالك وذلك غيماز لأنه أراد بيعهما من صاحبه الذي اشتراهما منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعهما به ولو باعها من غير الذي اشتراهما منه لم يكن يبيع به بأس وقتها به وليس هذا قول ابن عباس ولا تأويل حديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا قيس بن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء الامثلة (قال الشافعي) ويقول ابن عباس نأخذ لانه إذا باع شيئا اشترا قبل أن يقبضه فقد باع عضو الله على غيره وأصل البيع لم يبرأ إليه منه أو لا يرجع مال الرضخ وخالفتهم فأنزعتهم بسم مأم يقبض سوى الطعام من غير صاحبه الذي أتبع به (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعلم بين صاحبه الذي أتبع منه وغيره فرق قائم لم يكن ذلك فهل الحجة عليه الآن يقال يخرج قول النبي صلى الله عليه وسلم عام فلا يصلح أن يكون خاصا فكيف نهى عنه ابن عباس وأتت لار وون خلاف هذا عن أحد علمته وعن ابن عباس أن امرأة جعلت على نفسها مياثالي مسجدة فباتت قبل أن تنقض ما رأتها أن تنقض عنها فقلت للشافعي فأنقول لا يمشي أحد عن أحد (قال الشافعي) أحسب ابن عباس انما ذهب إلى أن المشي إلى الجاه نكاح فأمروا أن نسل عنها وكيف خالفتموه ولا أعلمكم ورويت عن أحسن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافة

ركعة ركعتان ما أخبرنا

سفيان عن اسمعيل بن

أبي خالد عن قيس بن

أبي حازم عن أبي سعيد

الأنصاري قال انكسفت

الشمس يوم مات ابراهيم

ابن رسول الله فقال

الناس انكسفت الشمس

لموت ابراهيم فقال النبي

ان الشمس والقمر آياتان

من آيات الله لا ينكسفان

لموت أحد ولجلائته

فانارا يوم ذلك فافزعوا

الذي كره الله والى الصلاة

(قال الشافعي) فهذا

نقول اذا كسفت

الشمس والقمر صلى

الامام بالناس ركعتين

في كل واحد

منهما في كل ركعة

ركعتان فان لم يصل

الامام صلى المراء لنفسه

كذلك (قال الشافعي)

وبلفنا أن عثمان بن

عقمان صلى في كسوف

الشمس ركعتين في كل

ركعة ركعتان

(باب الخلاف في ذلك)

« حدثنا الربيع

قال قال الشافعي

خافنا في ذلك بعض

الناس في صلاة لكسوف

فقال يصلي في كسوف

الشمس والقمر ركعتين

كما يصلي الناس في كل

(باب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن عطاء بن أبي يباح عن ابن عباس أنه سئل عن رجل وقع على أهله وهو محرر وهو يحن قبل أن ينقض أمره أن يصوم بدنة (قال الشافعي) وهذا باطل قال مالك عليه عزة وبدنة وخمسة ثمانية ورواه عن ربيعة قوله قول ابن عباس بخبر ربيعة ورواه عن ثور بن يزيد عن عكرمة بن زكريا عن ابن عباس (قال الشافعي) وهو في القول في عكرمة لا يرى لأحد أن يقبل حديثه وهو يروي عن سفيان عن عطاء بن عباس خلافة وعطاء ثقة عندنا وعند الناس (قال الشافعي) أن يقول في عكرمة ما يقول ثم يحتاج إلى شيء من علمه يوافق قوله ويسمي مرة وروى عنه ثلثا وسكت عنه مرة فبري عن ثور بن يزيد عن ابن عباس في الرضاع وذئب نحاسي والعرب وغيره وسكت عن عكرمة وأما حديثه فهو عن عكرمة وهذا من الأمور التي ينبغي لأهل العلم أن يصفوا ما فيها فأخذ يقول ابن عباس من نسي من نكح شيئا أو تركه فله برء مما في قبض عليه ما شاء الله من الكثرة وتركه قوله في غير هذا منصوصا القيرمعي هل رى أحد حدثا ثم يحمله في الجنبى ما لا ينبغي له فضاء مرة فكيف يعتبر عنه وهو في قبض من حجه فان قلتم فم بعد الجنبى فكيف يكون حج فخرج منه كله وقضى عنه حجة الاسلام فندرج من إجماعنا في كل شيء نقول أحرر مرة عن حج ما عجلت أحدا من معنى الامصار قال هذا قبل ربيعة الاماروى عن عكرمة وهذا من قول ربيعة عطاء بن عذرة عن عكرمة من ضرب من افطر يوما من رمضان ففسي باقى عشر يوما ومن قبل امرأته وهو صائم اعتكف ثلاثة أيام وما أشبه هذا من أحوال ولا كان يقولها قال والجهيلكم وأنتم لا توحشون من التلذذ على ربيعة ما هو أحسن من هذا فكيف تتبعونه فيه

(باب خلاف زيد بن ثابت في الطلاق)

سألت الشافعي عن الرجل علم امرأته أنه ما تطلق نفسها ثلاثا فقال القول قول الزوج فان قال اتما ملكها امرأته واحدة لا في ثلاث كان القول قوله وهي واحدة وهو أحق بها فقلت ما الحق في ذلك قال أخبرنا مالك عن عبيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه أخبره أنه كان بالساجد بن زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعينا تدمعان فقال له زيد ما سألت فقال ملكك امرأتى أمها ففارقني فقال له زيد يا محمد ان شئت فأتها وهي واحدة وأنت أحق بها فقلت للشافعي فانا نقول في ثلاث إلا أن بناكرها وروى شيئا بذلك عن ابن عمر ومروان بن الحكم (قال الشافعي) ما أراكم تبالون من مخالفتهم فان ذهبت إلى قول ابن عمر ومروان دون قول زيد فبأي وجه ذهبت إليه فهل بعد الرجل امرأته أمها إذا طلقت نفسها ثلاثا أن يكون أصل التليل أخرج جميع ما في يمين طلائها لها فانا طلقنا نفسها مرة ولم تنم منها كرتها ألا يكون أخرج جميع فيكون محتملا لأخرج الجميع والبعض فيكون القول قوله فسه وإذا كان القول قول الزوج فلو طلقها واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لم يكن لها أن تطلق الا واحدة وأجمعكم اذا اخترتم والله يفكر لنا ولكم لا تعرفون كيف وضع الاختيار وما موضع لنا كركه الا ما وصفت والله أعلم

(باب في عين الأعور)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت قضى في العين التي أعماه إذا أطلعت وأقال بصفته عمالة دينار قال مالك ليس بهذا العمل أعماهها الاجتهاد لا شئ موقوف (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أنس بن مالك كبر حتى لا يصدر على الصيام فكان يفتدى وخالفه مالك فقال ليس عليه بواجب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة عن أبي بكر بن حزم

يوم وليس في كل ركعة
ركوعان (قال الشافعي)
قد كثره بعض حديثنا
فقال هذا ثابت وأما
أخذنا بحديث لا نغيره
فذكر حديثنا عن أبي
بكر أن النبي صلى
في الكسوف ركعتين
تصومان صلاتكم هذه
وذكر حديثنا عن حمزة
ابن حبيب في معناه
فقلت ألتزمتم
الحديث إذا جاءكم
وهو من أختلافنا وكان
في الحديث زيادة كان
الحاق بالزيادة أولى أن
يقبل قوله لأنه أثبت
ما لم يثبت الذي نقص
الحديث قال بلى فقلت
في حديثنا الزيادة التي
تسمع فقال أصحابه
عليك أن ترجع إليه
وقال فالتعمان بن
بشير يقول صلى النبي
صلى الله عليه وسلم ولا
ذكر في كل ركعة
ركوعان فقلت فالتعمان
يزعم أن النبي صلى
ركعتين ثم نظر فلم يقبل
الشمس فقام فصلى
ركعتين ثم ركعتين ثم
ركعتين فأتاخذنه قال
لا قلت فانت إذا اختلف
حديث التعمان وحديثنا
وليس لك في حديث
التعمان إلا ما لا في

أه كان يصلي في قصص فقلت ألتزمنا فقال كيف كرهتم ما استحب أبو بكر (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن ربيعة أن القاسم يعني ابن محمد كان يبيع تمر حاطه ويستقي منه (قال الشافعي) أخبرنا مالك
عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها كانت تبيع تمر حاطه وتستقي منها (قال
الشافعي) وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلا كان يبيع تمر حاطه ويستقي منه
لا أهلها شأنكم بها فرأى الناس أنها تطلقه قال مالك الأمر بالجمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع تمر حاطه
فلا بأس أن يستقي منه ما يشاء وبين ثلث التمر لا يجاوز (قال الشافعي) أيضا روى عن القاسم وعمرة
الاستثناء ولم يرو عنهم أحدا لا يستأمو لوجاز أن يستقي منه ما من ألف سهم ليعوز تسعة أعشاره أو أكثر
ولا أدري من أجمع لكم على هذا والذي روى خلاف ما يقول (قال الشافعي) ولا يجوز الاستثناء إلا أن
يكون البيع واقعا على شيء والمستقي خارجه من البيع وذلك أن يقول أبيعك تمر حاطي ألا وكذا الخلة
فكفرك الصف خارجه من البيع أو أبيعك تمر ما لا نصفه أو ألتزمه فيكون ما استقي خارجه من البيع (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة أن رجلا أتى القاسم فقال أتي أقتض وأقتض معي بأهلي فعدلت في شعب
فذهبت لأدونيها فقلت امرأتي لم أقصر من شعر رأسى بعد فأخذت من شعر رأسها باسنة ثم وقعت بها
قال ففعل القاسم ثم قال فها فتأخذ من رأسها بالجلدين (قال الشافعي) وهذا كما قال القاسم إذا قصر
من رأسها باسنة أجزأ عنها من الجلدين قال مالك يهرق دما وتالف القاسم لقول نفسه (قال الشافعي)
أخبرنا مالك أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم عن ابن القاسم يهرق جرة العقبه قال من حيث تيسر قال مالك
لا أحب أن يرميها إلا من بطن المسبل ولم يرو فيها خلافا عن أحد

باب خلاف عمر بن عبد العزيز في عسور أهل الذمة

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان وكان زريق على جواز مصر في زمان
الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز فذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن أظلم من مراك من المسلمين فخذ
عما ظهر من أموالهم عبايدر ونلتجارات من كل أربعين ديناراً فإن نقص فصاحب ذلك حتى يبلغ
عشرين ديناراً فإن نقص من عشرين ديناراً ثلث ديناراً فخذها ولا تأخذ منها شيئا ومن مراك من أهل الذمة
فخذ عبايدرون من التجارات من أموالهم من كل عشرين ديناراً فإن نقص فصاحب ذلك حتى يبلغ
عشرين ديناراً فإن نقص ثلث ديناراً فخذها ولا تأخذ منها شيئا أو كسبهم عما تأخذ منهم كتابا في مثله من الخول
(قال الشافعي) ويقول عمر أناخذ لا تأخذ منهم إلا من في الخول ونالقتهم أو اختلقوا في السنة مرارا
ونالقتهم عمر بن عبد العزيز في عشرين ديناراً أن نقص ثلث ديناراً فخذتها وهي ثلث ديناراً أو كذا وأقل لم يؤخذ منها
زكاة وزعم أن الداهمان نقصت عن مائة درهم وهي تجوز جواز الزكاة أخذت منها الزكاة (قال
الشافعي) لستناقول بهذا إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيمادون خمس أواق لم يمدون خمس أواق صدقة فهو
كأقال رسول الله فلو نقصت حمة لم يكن فيها صدقة لأن خلدون خمس أواق وأنت لم تقولوا بحديث النبي صلى
الله عليه وسلم العذر وليس فيمادون خمس أواق صدقة فهو خمسة وأقل يقول عمر بن عبد العزيز (قال
الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن الزبير فقال فيه العشر ونالقتهم مالك فقال لا يؤخذ العشر إلا
من زيت وجواب ابن شهاب على وجه (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى الصدقة
في اليمن والحشر والمثنية قال مالك لا صدقة إلا في عين أو سرت أو ماشية وقال مالك في العرض الذي يدار
صدقة (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن سعيدا يعني ابن السبي وسليمان بن يسار شلاهل في الشفعة

حديث أبي بكره وسورة
وأنت تعلم أن أسنادنا
في حد بن ثمان أثبت
أسناد الناس فقال روى
بعضهم أن النبي صلى
الله عليه وسلم صلى
ثلاث ركعات في كل
ركعة قال فقلت له
فتقول به أنت قال لا
ولكن لم تغفل به أنت
وهو زائد على حديثكم
قلت لم ينشئه قال ولم
لا ينشئه قلت ههههه
وجسمه مستطوع ونحن
لأثبت المنقطع على
وجه الانفراد وجهه
زاده والله أعلم غلط قال
وهل ترى عن ابن
عباس صلاة ثلاث
ركعات قلت نعم
أخبرنا سفيان عن
سليمان الأحول يقول
سمعت طلوس يقول
خفت الشمس فقلت
بنا ابن عباس في صفة
زمنه مستركات في
أربع سجدة (قال
الشافعي) هذا ومع
الحق لا نعدنا عن ابن
عباس حديث عائشة
وأبي موسى وكثير بن
عباس عن النبي موافقة
كلها أن النبي صلى
ركعتين في كل ركعة
ركوعان قال فما جعل
زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن ابن عباس

سنة فقال أجمعنا ثم الشفعة في الور والأرضين ولا تكون الشفعة إلا بين القوم الشراكة (قال الشافعي)
وهذا تأخذ وتأخذون في الحلة وفي هذابني إن تكون الشفعة إلا فيما كانت له أرض فانه قسم وقدر روى
ماثق عن عثمان أنه قال لا شفعة في بئر ولا في بئر ولا في بئر ولا في بئر ولا في بئر ولا في بئر ولا في بئر
القسم وقال قين اشترى شقصا من دارا وحياوان أو عرض الشفعة في الشقص بقدر ما يصيب من الثمن ثم
خالفتم معنى هذا في المكاتب فقلت بمجموعه تباع ويصلتموه حتى يباع منه بالشفعة

(باب خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
سعيد بن أبي السيب وأبي بكر بن عبد الرحمن أنهما كانا يقولان في الرجل يولي من امرأته أنما مضت أربعة
أشهر فهي مطلقة وزوجها عليها الرجعة ما كانت في العدة وقال مالك أن مروان كان يقضي في الرجل إذا
آل من امرأته أنها أنما مضت الأربعة أشهر فهي مطلقة وله عليها الرجعة ما كانت في العدة قال مالك
وعلى ذلك رأي ابن شهاب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعد بن عبد الله السبيعي أنه سئل
عن المرأة تطلق زوجها في بيت بكر أمهلى من الكراه فقال سعيد على زوجها قال فإن لم يكن عند زوجها
قال فلي الأثير

(باب في صود القرآن) سألت الشافعي عن السجود في صور تاج فقال فيها سجدة ثان فقلت
وما الخلف ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع أن رجلا من أهل مصر أخبرنا عن ابن الخطاب صدق في سورة
الحجعة تدن ثم قال أن هذه السورة فقلت بسعد بن (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد عن الزهري
عن عبد الله بن ثعلبة بن صعيبر أن عمر بن الخطاب صلى بهم بالمدينة سورة فاتح فقص فيها بسعد بن ثعلبة
للشافعي فأنالنا صدقها إلا الصدق واحدة (قال الشافعي) فقد خالفنا ما روي عن عمر بن الخطاب بعد الله
ابن عمر ماله في قول أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تخذون قول عمر وسعد بن ثعلبة وابن عمر
وحد بجمعهم ثم روي عن واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تخذون قول عمر وسعد بن ثعلبة وابن عمر
هل تعلمون يستندون على أحد قول العورة فيه ما بين من يعلو مصف من أقوالكم وسألت الشافعي
عمر بن الخطاب ما حدث في المصعب فقال أخبرنا مالك عن ابن عمر قال كان يصلي الظهر والعصر والمغرب
والعشاء بالمصعب ثم يدخل مكنه من الليل فيطوف بالبيت قلت الشافعي نحن نقول لا ينبغي لعامة أن يفعل
(قال الشافعي) ما على العالم من التسلط ليس على غيره قلت هو على العالم والمجاهل (قال الشافعي) فإن
تركاه قلت لا فديني على واحد منهما قال ولكنكم من أصل مذهبيكم أن من ترك من ترك شيئا أهرق دما فإن
كان تركه فقد ترك أصل قولكم وإن كان منزل من منزلنا فلا تأمر بالمال ولا جاهلا بدينه

(باب غسل الجنابة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا اغتسل
من الجنابة تصعب في عينيه الماء قال مالك ليس عليه العمل (قال الشافعي) هذا ما تركه عن ابن عمر ولم
تروا عن أحد خلافه فأنابوا معكم الترتيب على ابن عمر فيقول مثله لم يجز لكم أن تقولوا قوله بجمع مثله وأنتم
تدعون عليه لا تفهم وإن جاز لكم أن تحتجوا به على مثله لم يجز تركه لا تفهم

(باب في الرافع) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رخصا فصرف
فتروا ثم رجع ولم يحكم (قال الشافعي) فقال روى عن ابن السيب وابن عباس مثله (قال الشافعي)
أخبرنا عبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن حزم عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يقول من أصابه
رافع أو من وجد رافعا أو مذى أو في أنصرف فتروا ثم رجع فنفى وقال المسور بن مخرمة يستأنف ثم
زعم أنه إنما يغسل الدم ويعيد الله بن عمر روى عن نافع أنه كان ينصرف في غسل الدم ويتوضأ للصلاة

والوضوء في الظاهر في روايتكم اتماه وضوء الصلاة وهذا شبه الترك لما رويتم عن ابن عمر وابن عباس وابن المسيب في رواية غيركم أنه نفي في المذي وزعمتم أنكم لا تبنيون في المذي

(باب الفصل بفضل الجنب والحائض) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا بأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضا أو جنبا قال مالك لا بأس أن يغسل بفضل الجنب والحائض • قلت لشافعي أنت تقول بقول مالك قال نعم وليست أرى قول أحدكم قول النبي صلى الله عليه وسلم حجة اختار كنهه لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل وعائشة فلا يغسلان معا كان كل واحد منهما يغسل بفضل صاحبه وأنت تجعلون قول ابن عمر حجة على السنة وتجعلون سنة أخرى حجة عليه إن كنتم تركتموه على ابن عمر فقلتم لا تكونون تركتموه عليه إلا بشئ عرفتموه

(باب التيمم) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أنه أقبل هو وابن عمر من الحرم بالحرف حتى إذا كانوا بالمريز لم يزل تقيم صعيدا فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا سليمان عن ابن جلدان عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم بحر بالتميم صلى الصبر ثم دخل المدينة والشمس مرة فقرأ بعد العصر • قلت لشافعي فأنقول إذا كان المسافر يطعم للماء فلا يتيمم إلا في آخر الوقت فإن تيمم قبل آخر الوقت وصلى ثم وجد الماء قبل ذهب الوقت قضا وأعاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف قول ابن عمر المريد بطرف المدينة وقد تيمم به ابن عمر ودخل وعليه من الوقت شئ صالح فلا بعد الصلاة فكيف الصلوة في الأمرين معا ولا أعلم أحدا من أهل خلافه قال بخلافه فلو قلتم بقوله ثم خالفه غيركم كنتم شبهنا أن تقولوا لاختلاف ابن عمر لغير قول من أنه ثم خالفه أيضا في الصلاة وابن عمر أن يصلي ما ليس عليه أقرب منه إلى أن يدع صلاة عليه

(باب الوتر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع قال كنت مع ابن عمر بمكة والسماء متسعة فخطب ابن عمر الصبح فأوتر بواحدة ثم انكشف الغيم فرأى عليه ليل لا تشفع واحدة (قال الشافعي) وأنت تخالفون ابن عمر من هذا موضعين فتقولون لا يوتر بواحدة ومن أوتر لا تشفع وتره ولا أعلمكم تحفظون عن أحاده قال لا تشفع وتره • قلت لشافعي ما تقول أنت في هذا قال يقول ابن عمر أنه يوتر بركعة قلت أنت تقول لا تشفع وتره فقال لا فقلت وما جعل فيه قال روي نافع عن ابن عباس أنه كره لابن عمر أن يشفع وتره وقال أنا وترت فاشفع من آخره ولا تندرت أو لا تشفعه وأنت زعمتم أنكم لا تقولون إلا حديث صاحبكم وليس من حديث صاحبكم خلاف ابن عمر

(باب الصلاة على النافلة في السفر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي وراء الامام حتى أربعا فإذا صلى لنفسه صلى ركعتين (قال الشافعي) هذا يدل على أن الامام إذا كان من أهل مكة صلى على أربع بصلاته لا يستعمل الاهدأ أو يكون الامام من غير أهل مكة يتم على أن الامام في زمان ابن عمر من بني أمية وقد أتموا تمام عثمان قال وهذا يدل على أن المسافر لو أتم بقوم لم يفسد صلاتهم عند ابن عمر لأن صلاته لو كانت تفسد لم يصل معه (قال الشافعي) وهذا يقول وأنت تخالفون ما رويتم عن ابن عمر لغير رأي أحد رويتموه يخالف ابن عمر بل مع ابن عمر غيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ووافقه وتخالفونه ابن مسعود عاب تمام الصلاة حتى تم فأما ما قيل في ذلك فقال لخلاف شرطه لو كان ذلك يفسد صلاته لم يتم ونال فيه ولكنه كبر أو ساقط وان كان الفضل عندكم في القصر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه لم يكن يصلي مع القرية في السفر شيئا قبله ولا بعدها إلا من جوف الليل (قال الشافعي) ومعر وعف عن ابن عمر عيب النافلة في النهار في السفر قال مالك لا بأس بالنافلة في السفر نهارا • قال قلت لشافعي فأنقول بقول صاحبنا فقال الشافعي كيف خالفتم ابن عمر فأجابني أنكم لو أنتم

عن طاووس عن ابن عباس فقلت الدلالة عن ابن عباس موافقة حديث زيد بن أسلم عنه قال فابن الدلالة قيل روي إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرو وصفوان بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوعان قال وابن عباس لا يصلي في الكسوف خلاف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم إن شاء الله قال وإذا

كان عطاء بن يسار وعمر وصفوان بن عبد الله بن يرون عن ابن عباس خلاف ما روي سليمان الأحول كانت رواية ثلاثة أولى أن تقبل وعبد الله بن أبي بكر وزيد بن أسلم أكثر حديثا وأشبه بالعلم بالحديث من سليمان وقد روي عن ابن عباس أنه صلى في صلاة ثلاث ركوعات في كل ركعة قلت لو ثبت حسن ابن عباس أنه كان يكون ابن عباس فسرقي بين خسوف الشمس والقمر والزلزلة وان سوي بينهما فأجابني أنكم لو أنتم

عمار وبنا فاحسنا

بالأكثر الأثنت

وكذلك تقول نحن وأنت

قال ومن أصحابكم من

قال لا يصلي في خسوف

القمر صلاة جماعة كما

يصلي في خسوف

الشمس قلت فقدنا

نحن وأنت فلا يصلي

أن لا ذكر قوله قال فما

الطه عليه قلت حديثه

بحسب عليه وهو روى

عن ابن عباس أن النبي

قال إن الشمس والقمر

آيات من آيات الله

لا يخفان لموت أحد

ولا حياته إذا رأيت ذلك

فافزعوا إلى كراهة الله

كان ذكر كراهة الذي فرغ

البررسول الله الصلاة

لخسوف الشمس وأمره

مثل فعله وقد أمر في

خسوف القمر بالفرع

الذي ذكر الله كما أمر به

في خسوف الشمس

وقد قال الله عز وجل

قد أفزع من تركي وذكر

اسم ربه صلى ولولم يكن

عليه صلاة الأهدا كانت

عليه وفي حديث ابن

عينة أن النبي أمرهم

في الشمس والقمر أن

يفزعوا إلى كراهة الله

والله الصلاة في الحديث

الثابت أن ابن عباس

صلى في خسوف القمر

كلمة في كسوف

واستحبتم ما كروا أعلمكم تحفظون فمما يخالف هذا يدل على أن احتجاجكم بقول ابن عمر استدرك
الأنس لأنه لا ينبغي لأحد أن يخالف ما ثبت

(باب القنوت)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع ابن ابن عن كان لا يقنت في شيء من الصلوات (قال الشافعي) وأتم
ترون القنوت في الصبح (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة أنه سمع عن أبيه «الثلثون
الربيع» أنه كان لا يقنت في شيء من الصلوات ولا في الوتر إلا أنه كان يقنت في صلاة العجرك قبل أن يركع
الركعة الأخيرة فإذا قضى قراءته (قال الشافعي) وأتم يخالفون عروفة فتقولون يقنت بعدد ركوع
.. فقلت للشافعي فأنت تقنت في الصبح بعدد ركوع فقال نعم لا «النبي صلى الله عليه وسلم» فقلت نعم أبو بكر
ثم عمر ثم عثمان قلت فقد وافقنا قال أجل من حيث لا تعلمون وموافقكم في هذا جهة عليكم في غيره
فقلت ومن أين قال أنتم تتركون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجمع عن الرجل يقام على قول ابن
عمر ويقولون لا يصلي ابن عمر قول النبي صلى الله عليه وسلم .. فقلت للشافعي قد يذهب على ابن عمر بعض
السنة ويذهب عليه حفظ ما شاهد منها فقال الشافعي أو يخفى عليه القنوت والنبي صلى الله عليه وسلم يقنت
عمره وأبو بكر وعمر أو يذهب عليه حفظه فقلت نعم (قال الشافعي) أقول يكفكم بخله كيف يحذركم
تروون عنه أنكار القنوت وروى غيركم من المدنيين القنوت عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه فهذا بطل
أن العمل كما تقول في كل أمر وبطل قوله لا ينبغي على ابن عمر سنة وإذا جاز عليه أن يسي أو يذهب عليه
ما شاهد كان أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أمراءه أن يخرج عن أيها من العلم من هذا أول أن يذهب عليه
ولا يصح قوله جملة السنة وأنها عليه في هذا الحديث زعمت أن يكون لا يذهب على ابن عمر (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في التشهد (قال الشافعي) وخالفته إلى قول عروفا أن كان التشهد وهو
من الصلاة وعلم العامة يختلف فيه بلدية بخلاف فيه ابن عمر وعروفاة فإن الاحتجاج والعمل ما كان
ينبغي أن يكون أولى أن يكون حجة عليه من التشهد وما روى فيه ما لا صاحب الإثالة أحاديث
مختلفة كلها حديثان منها يخالفان في فناء عروفاة يعلم التشهد على المبرم يخالف فيها به وعروفاة فكيف
إذا دعي أن يكون الحاك إذا حكمتم قال وأعمل أجمع عليه بلدية وما يجوز ادعاء الأجماع لا يخبر ولذهب
ذهب بغيره كانت الأحاديث رد الأجازة

(باب الصلاة قبل الفطر وبعد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع ابن ابن عن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلاة وبعدها (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم أن أبا له كان يصلي قبل يصدوا إلى المصلي أربع ركعات
(قال الشافعي) والذي يروى الاختلاف فإن الإجماع إذا كانوا يختلفون في مثل هذا من الصلاة وما تقولون
أنتم قالوا لا يصلي ما أن يصلي قبل الصلاة وبعدها (قال الشافعي) فإذا لم تكن ابن عمر وإذا ما خلاف ابن
عمر في هذا القول الرجل من التابعين يجوز تركه كخلافه لقول رجل من التابعين «وتشققون على غيركم
ما توسعون على أنفسكم فتكونون غير مصفين ويكون هذا غير مقبول من أحد ويجوز أن تدعى على ابن عمر
لرجل من التابعين ورأى صاحبنا وتجعل قول ابن عمر جملة على السنة في موضع آخر (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في صلاة الخوف بشئ ما قسموه فيه وما لا يقول لأمره حكى الأعمش النبي

الشمس ثم أهلهم أن
النبي صلى الله عليه
وسلم فعل مثل ذلك
قال فمن أين تراه أنت
قلت ما يعلم كل الناس
كل شيء وما يؤمن في العلم
أن يحمله بعضهم
ينسب إليه

باب من أصبح جنباً
في شهر رمضان

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
عبد الله بن عبد الرحمن
ابن مهران عن
أبي نونس مولى عائشة
عن عائشة أن رجلاً
قال لرسول الله وهو
واقف على الباب وأنا
أسمع بارسول الله أني
أصبح جنباً وأنا أريد
الصوم فقال رسول الله
وأنا أصبح جنباً وأنا
أريد الصوم فأغتسل
وأصوم ذلك اليوم
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
سمي مولى أبي بكر أنه
سمع أبا بكر بن عبد
الرحمن يقول كنت
أنا وأبي عند مروان
ابن الحكم وهو أمير
المدينة فذكر له أن أبا
هريرة يقول من أصبح
جنباً أفطر ذلك اليوم

صلى الله عليه وسلم وابن أبي ذئب روى عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا شئ
فيه (قال الشافعي) فإذا تركت على ابن عمر رأيه وروايته في صلاة الخوف بحديث يزيد بن زبر ومن عن
النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تترك حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت من حديث يزيد بن زبر ومن
لأبي ابن عمر ثم تدعون حديث يزيد بن زبر ومن تقول سهل بن أبي حنيفة فقد عاون السنة لقول سهل فما أعراف
لكفي العلم من هذا يصح والله المستعان

(باب نوم المجلس والمضطجع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان نام وهو قاعد ثم صلى ولا يتوضأ (قال الشافعي)
وهكذا تقول وإن طال ذلك لا فرق بين طوله وقصره إذا كان جالساً مستوياً على الأرض ونقول إذا كان
مضطجعاً أعاد الوضوء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال من
نام مضطجعا وجاب عليه الوضوء ومن نام جالساً فلا وضوء عليه * فقلت لشافعي فأنقول إن نام قليلاً قاعداً
لم ينقض وضوءه وإن تطاول ذلك توضأ (قال الشافعي) ولا يجوز في النوم قاعداً إلا أن يكون حكمه حكم
المضطجع قلبه وكثيره سوداً وأخرجه من ذلك الحكم فلا ينقض الوضوء قلبه ولا كثيره * فقلت لشافعي فأن
نقول إن نام قليلاً قاعداً لم ينقض وضوءه وإن تطاول ذلك توضأ (قال الشافعي) فهذا خلاف ابن عمر
وخلاف غيره وأخبرني من أقاويل الناس قول ابن عمر كما حكى مالك وهو لا يرى في النوم قاعداً وضوءاً وقول
الحسن بن خالد النوم قلبه جالس فعليه الوضوء وقول كبريخ منهما (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في السوق فتوضأ فقبل وجهه وبديه وسبح رأسه ثم دخل المسجد فدى
لنحوه فقسم على خبثه ثم صلى * قال الشافعي فأنقول لا يجوز هذا إنما يصح بحضرة ذلك ومن صنع
مثل هذا استأنف فقال الشافعي أني لا أرى خلاف ابن عمر عليه حكمه خضض رأياً أنفسكم لا ليل لا تطعمكم ترون
في هذا عن أحدنا يخالف قول ابن عمر وإن جاز ذلك ابن عمر عندكم وأنما زعمتم أن الجف في قول أنفسكم فلم
تكلفتم رايه عن غيركم وقد جعلتم أنفسكم بالناس تقبلون ما شئتم بلا حجة

(باب إسرار المني إلى الصلاة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه
سمع الأمامة وهو بالقبعة فأسرع المني إلى المسجد (قال الشافعي) وكرهتم زعمتم إسرار المني إلى المسجد
* فقلت لشافعي نحن نكره الإسراع إلى المسجد إذا أقيمت الصلاة (قال الشافعي) فإن كنتم كرهتموه
لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأنت تسعون وأتوها تسعون وعليكم السكينة فقد
أصبتم وهكذا ينبغي لكم في كل أمر رسول الله فيه سنة فأما ما أن يجعل قياس قول ابن عمر ويحلف
القياس عليه حجة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر امرأته أن تخرج عن أبيها ورجلها يجمع عن أبيه
فقال لا يخرج أحد عن أحد لأن ابن عمر قال لا يصلي أحد عن أحد فكيف يجوز لاسلم أن يدع ما روى عن
رسول الله أني ما روى عن غيره ثم يدع لقياس يحلف فيه وهو هنا يصيب في ترك ما روى عن ابن عمر فدى
عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ثم يتركه فيصير إلى خلاف ابن عمر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
في غير هذا الموضع

(باب رفع الأيدي في التكبير)

سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة فقال رفع المني إليه إذا أقم الصلاة حذو منكبه وإذا أراد
أن يركع وأذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ولا يفضل ذلك في السجود * فقلت لشافعي فما الحجة

فقال عليه السلام ولا كفارة عليه ومن ذرعه التيء فلا قضاء عليه ولا كفارة فقلت وما الحق في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال من استقام فهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه التيء ليس عليه القضاء فقلت للشافعي فأنفق قول ذلك من استقام فعليه القضاء ولا كفارة عليه (قال الشافعي) فما رويتم من هذا عن عمر أنه أفطر وهو يرى الشمس غربت ثم طلعت الشمس فقال الخطيب بسير وقد اجتهدنا يعني قضاء يوم مكان يوم الجف لنا عليكم وأنتم إن وافقتموهما في هذا الموضع تخالفونهما فيما هو مثل معناه قال فقلت للشافعي وما هذا الموضع الذي تخالفهما في مثل معناه فقال روي بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلًا بجمع امرأته نهارًا في رمضان أن يعتق أو يصوم أو يتصدق لا يجزيه إلا بعد أن لا يجد عتقًا ولا يستطيع الصوم فقلت لا يعتق ولا يصوم ويتصدق فلا تقوم في اثنين ووافقتموه في واحدة ثم زعمتم أن من أفطر بغير جاع فعليه كفارة ومن استقام وأفطر وهو يرى أن الليل قد جاء فلم كانا عندكم مطهرين ثم زعمتم أن ليس عليه كفارة إلا بجمع فلم يحسنوا الاتباع ولا القياس والله يعجزنا لو سلم للشافعي كيف كان يكون القياس على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجاع نهارًا فقال لما قلنا من أن لا يقاس عليه شيء غيره وذلك لأنه لم أحدنا نفاق في أن لا كفارة على من تقا ولا من أكل بعد الفجر وهو يرى الفجر لم يطلع ولا قبل تسيب الشمس وهو يرى أن الشمس غربت ويحزن أن يجمع الناس على خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم وليس يجوز فيه إلا ما قلنا من أن لا كفارة إلا في الجاع استدلالًا بما وصفت من الأمر الذي لا أعلم فيه مخالفاً وإن أنظر رأي حال جعلتها الصائم مطهرًا يجب عليه القضاء جعلت عليه الكفارة فأقول ذلك في المحقق والمستطع والمزدر الحصى والمطهر قبل تسيب الشمس والمبصر بعد الفجر وهو يرى أن الفجر لم يطلع والمستقي وغيره وإن لم يكن في ذلك النسي أن يكون عليه كفارة لأننا لم نجعل ذلك فطرًا له وأنت ترك الحديث نفسه ثم تدعي فيه القياس ثم لا تقوم من القياس على شيء تعرفه

(باب في الج)

قال سألت الشافعي هل يغسل الحر رأسه من غير جناية فقال نعم والماء يرد مشعثًا وقال الحق فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل رأسه ثم غسله عمر قلت كيف ذكر مالك عن ابن عمر قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يغسل رأسه وهو حر من الأختلام قال ونحن ومالك لا نرى بأسًا أن يغسل الحر رأسه في غير أختلام وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اغتسل وهو حر قلت فهكذا نقول (قال الشافعي) وإذا ترك قول ابن عمر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر فنهني في حرمة أخرى أن لا تسكروا أن يذهب على ابن عمر التي صلى الله عليه وسلم سنة وقد ذهب عليه وعلى غيره السنن ولو علمنا ما قالها ولا رغب عنها إن شاء الله فلا تغفل في العلم ويختلف آقاؤنا في ذلك بل رجحة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة للحر فقلت للشافعي فإنه يخالف ابن عمر ويقول قول ابن المسيب فقال الشافعي إن من استحب خلافه ابن عمر ولم يرو وروى خلافه إلا عن ابن المسيب حقيق أن لا يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ابن عمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول ما تيسر من الهدى بعيدًا أو بقرة (قال الشافعي) ونحن وإن تقول ما تيسر من الهدى شاة وزو به عن ابن عباس وأجاز لنا أن نترك على ابن عمر ابن عباس كان الترك عليه حتى صلى الله عليه وسلم واجبا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان إذا أفطر من رمضان وهو يريد الحج ما يختم رأسه ولا من طهنته شيئاً

فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به غيره • حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثني يحيى بن موسى أبي بكر عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكره الصبح وهو جنب فغسل ويصوم يومه (قال الشافعي) رحمه الله فأخذنا حديث عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روي أبو هريرة عن رجل عن رسول الله سبحانه منها أنها زوجته وزوجته أعلم بهذا من رجل إنما يصرفه سمعنا أو سمعنا ومنها أن عائشة مقدمة في الحفظ وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد ومنها أن الذي رواه عن النبي المعروف بالمعقول والاشبه بالسنة فإن قال قائل وما يصرف منه في المعقول قيل إذا كان الجاع والطعام والشراب بما في الليل قبل الفجر ومحو ما بعد

التجبر الى مفيد
 الشمس فكان الجماع
 قبل الفجر أما كان في
 الحال التي كان فيها
 صاماً فلا قبل بل
 قبل أفرأيت الفسل
 أحوا الجماع أم هوئ
 وجب بالجماع فان
 قال هوئ وجب
 بالجماع قبل وليس في
 فعله شيء يحرم على صائم
 قبل بل ولا يهرا فان
 قال لا قبل فذلك زعمنا
 أن الرجل يتم صومه
 لانه يحتمل بالتهار فيجب
 عليه الفسل ويتم صومه
 لانه لا يجمع في تها
 وان وجوب الفسل
 لا يوجب افطاراً فان
 قال فهل لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم سنة
 تشبه هذا قبل قال الدلالة
 عن رسول الله والنهي
 عن الطيب للحرم وقد
 كان تطيب حلالاً قبل
 يحرم بمباقي عليه لونه
 وراحتته بعد الاحرام
 لان نفس التطيب كان
 وهو صابح وهذا في
 أكثر معنى ما يجب به
 الفسل من جامع متقدم
 قبل يحرم الجماع (قال
 الشافعي) فان قال قائل
 فأي ترى الذي روى
 خلاف عائشة وأمسلة
 قبل ولله أعلم قد سمع
 الرجل سائلاً يسأل عن

حتى يحج قال ما للبلبس يضيق أن يأخذ الرجل من رأسه قبل أن يحج (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحية وشارب به * قلت فأتقول ليس على أحد إلا أخذ من لحية وشارب به إنما التسليق إلى الرأس (قال الشافعي) وهذا مما ركنتم عليه بغير رواية عن غيره عندكم عليها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان إذا خرج حائماً أو معتبراً قصر الصلاة بذي الحليفة * قلت فأتقول بقصر الصلاة إذا ما زوال يومئذ قال الشافعي فهذا مما ركنتم على ابن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهم غاديان من متى إلى معرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله قال كن بهل المهل منا فلا نترك عليه ويكره المكبر منا فلا نترك عليه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن ابن عمر قال كل ذلك قد رأيت الناس يفعلونه وأما نحن فنكبر * قلت الشافعي فأتقول بل حتى تزل الشمس ويلى وهو غلام من متى إلى معرفة ولا يكبر إذا زالت الشمس من يوم عرفه قال الشافعي فهذا خلاف ما روى صاحبكم عن ابن عمر من اختيار التكبير وكره التكبير مع خلاف ابن عمر خلاف ما زعمناه أنه كان يصنع مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا نترك عليه فقد كانوا يختلفون في التسليق بعده فكيف إذا عبت الإجماع في كل أمر وأنت ترى الاختلاف في التسليق زمان النبي وبعد النبي صلى الله عليه وسلم وترى الاختلاف في الصوم مع النبي صلى الله عليه وسلم بعده فتقول عن أنس ما روى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعب الصيام على المضرب ولا الفطر ونرى الصائمين وقد اختلف بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعده في غيرتي * قلت الشافعي فأتقول أنه في بعض أقوال ابن عمر هذا خبر وأمر يتقرب به إلى الله جل وعز الأمر فيه والاختلاف واسع وليس الإجماع كالأعتيم إذا كان بالبلد سنة إجماع فهو بالبلدان وإذا كان بها اختلاف اختلف البلدان فأما حديث تدعون الإجماع فليس بموجود * قال وسألت الشافعي عن العروة في أشهر الحج فقال حسنة أصحها وهي أحب منها بعد الحج لقول الله عز وجل فمن تخطى إلى الحج ولقول رسول الله دخلت العروة في الحج ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه لم يكن معه هدى أن يجعل أحرامه عمرة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر أنه قال ولله لأن أعتمر قبل أن أحج وأهدى أحب إلى من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة * قلت للشافعي فأتذكر العروة قبل الحج (قال الشافعي) فقد كرهتم ما رويتم عن ابن عمر أنه أحبه منها وما رويتم عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله فنامن أهل بعرة ومنامن جمع الحج والعروة ومنامن أهل يحج فلم كرهتم ما روى أنه فعل مع النبي صلى الله عليه وسلم وما بن عمر استحسنه وما أذن الله فيه من التمتع إن هذا السوء لا اختيار والله المستعان

باب الإحلال من دون الميقات

قال سألت الشافعي عن الإحلال من دون الميقات فقال حسن قلت وما الحجة فيه قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه أهل من إيلياء وإذا كان ابن عمر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه وقت المواقيت وأهل من إيلياء وانما روى عطية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما وقت المواقيت قال يستمع الرجل من أهله ويأبى حتى يأتي ميقاته فدل هذا على أنه لم يحظر أن يحرم من ورائه ولكنه أمر أن لا يجاوز حاج ولا معتبر إلا بالحرام (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطية عن النبي صلى الله عليه وسلم * قال قلت للشافعي فأتذكره أن أهل أحد من وراء الميقات (قال الشافعي) وكيف كرهتم ما أخبرنا ابن عمر لنفسه وقاله معه علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب في رجل من أهل العراق أعام العروة أن يحرم من ديرة أهلاً ما أعله يؤخذ على أحد أكثر مما يؤخذ عليكم من خلاف ما روي ويورى غير ذلك عن السلف

وأقام بجامع بعد الفجر
شياً فمر بان يقضى لان
بعض الجماعة قد كان في
الوقت الذي يحرم فيه
فان قال قائل فكيف
اذا أمكن هنا على
محدث نقضت حديثه

ولزم به حجة قبل كما
يلزم شهادة الشاهدين
الحكم في المال والم
ما لم يعضهما غيرهما
وقد عكس عليها الغلط
والكذب فلا يجوز ان
يتكلم الحكم بشهادتهما
ان كانا عدلين في الظاهر
ولو شهد غيرهما بضد
شهادتهما لم يستل
شهادتهما كما يستلها
اذا انفرد الحكم الحديث
لا تضاعف فيه حكم
الشاهدين لا تضاعفهما
غيرهما ويحول حكمه
اذا انفرد غيره وما وصف
ويؤخذ من الدلائل
على الاحتفاظ بالحديثين
ما وصفت بما لا يؤخذ
في شهادة الشهود معاً
ان كان الاقليل

(باب الجامة للصام)

• حدثنا الربيع
قال حدثنا الشافعي
قال أخبرنا عبد الوهاب
ابن عبد الصمد عن خالد
الخداه عن أبي قابلية
عن أبي الاشعث
الصنعاني عن شاذين

(باب في القنوت من إلى العرفة) قال سالت الشافعي عن القنوت من إلى العرفة يوم عرفة
فقال ليس فيه شيء والذي أختار أن يغدو اذا طلعت الشمس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن
ابن عمر أنه كان يغدو من إلى العرفة اذا طلعت الشمس قال فقلت للشافعي فأتاكوه هذا ونقول يغدو من
منى اذا صلى الصبح قبل طلوع الشمس (قال الشافعي) فكيف لم يتبعوا ابن عمر وقد حج مع النبي صلى الله
عليه وسلم وخلفائه وكان الجميع معاً ناسب ابن عمر عندهم إلى العالم به وقد روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم من وجهاً نراه غداً من منى حين طلعت الشمس وقال محمد بن علي السنة أن يغدو والا ما من منى اذا
طلعت الشمس فمن روى كراهية هذا

(باب قطع التلبية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان
يقطع التلبية في الجا اذا انتهى إلى الحرم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن جعفر التميمي أنه لم
تطر فقال ما أمرها الا واحد أشهدكم أني قد أوجبت الجميع العمرة ونحن لا نرى هذا بأساً • فقلت للشافعي
فأنا نكره أن يقرن الجميع العمرة فقال الشافعي فكيف كرهتم غيركم وهذا نافع من لا ينبغي لكم خلافه
وما رآكم تباينون من ما قلتم فانتقم

(باب النكاح) (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن عباس وابن عمر شذعن رجل
كانت تحته امرأة حرّاً فأراد أن يتكلم عليها أمة فكرها أن يجمع بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن
يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه كان يقول لا تنكح إلا أمة على الحرّة فإن أطاقها فلا الثمن (قال
الشافعي) وهذا ما رآه كثير من غيري وابن عمر وغيره عندكم علمها • فقلت للشافعي فأنا نكره أن يتكلم أحد أمة
وهو بعيد طول الحرّة (قال الشافعي) فقد قلتم ما رويتم عن ابن عباس وابن عمر لا يملكها في روايةكم
الا للجمع بين الحرّة والأمة لا أنهما كرهما كرهتم وهكذا قلتم ما رويتم عن ابن المسيب وهل رويتم في
قولكم شيئاً عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه فقلت ما علمت فقال فكيف استجبرتم
خلاف من شتم لقول أنفسكم

(باب التملك) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان يقول انما ملك الرجل
امرأته بالقضاء ما قضت الا أن بنا كرها الرجل فيقول لها ألم أربا لا تطلق واحدة فليص على ذلك ويكون
ملكها ما كانت في عذتها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن
زيد أنه أخبره أنه كان الساعدي بن زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعيناه تدمعان فقال له زيد ما شأنك قال
ملكك امرأتى أمرها ففارقني فقال له زيد ما جعلك على ذلك فقال له القدر فقال له زيد ما جعلها انشئت
وامنأني واحدة وأنت ملكها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن
محمد بن رجلا من ثقف ملك امرأته أمرها ففارقك أنت الطلاق فكنت ثم قالت أنت الطلاق فقال بئسك
الرجل فقالت أنت الطلاق فقال بئسك الرجل فاختصما إلى مروان بن الحكم فاستخلفه ما ملكها الا واحدة وروى
إليه قال عبد الرحمن فكان القاسم يهيبه هذا القضاء وراه أحسن ما سمع في ذلك • قلت للشافعي اننا نقول
في الحضرة اذا اختارت نفسها في ثلاث وفي التي يجعل أمرها بدها أو تلك أمرها بما عاينك القضاء ما قضت
الا أن بنا كرها زوجها (قال الشافعي) هذا خلاف ما رويتم عن زيد بن ثابت وخلاف ما روي غيركم عن
علي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما فأجعلك اختارت قول ابن عمر في قول من قاله في الملكة قال يقول
من ذهب في الحضرة وعن قولنا اختارني وأمر لي بعل سواه وأنت لا تطلق وبنت في الحضرة عن واحد
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قولنا وفاق قولك فأنكر وبنت في هذا خلافاً عن أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم فكيف ادعت الاجماع واذا حكيت فأكدم ما يحكي الاختلاف

أوس قال كنت مع

النبي زمان الفتح فرأى

رجلا يصحب ثمان

عشرة خلت من رمضان

فقال وهو أخذ يدي

أظفر الحليم والحجوب

« أخبرنا هبة عن

يزيد بن أبي زياد عن

مقسم عن ابن عباس

أن رسول الله أحجم

عمرهما ما شاء (قال

الشافعي) وسماع

ابن أوس عن رسول

الله عام الفتح ولم يكن

يومئذ محرما ولم يصبه

محرم قبل حجة الاسلام

فذكر ابن عباس حجة

النبي عام حجة الاسلام

سنة عشر وحديث

أظفر الحليم والحجوب

في الفتح سنة ثمان قبل

حجة الاسلام يستثنى

(قال الشافعي) فإن

كانا ثمانين فحدث ابن

عباس ناسخ وحديث

أظفر الحليم والحجوب

منسوخ (قال) واستناد

الحديثين معاشبه

وحديث ابن عباس

أشبهه واستنادا فان توفي

رجل الحظمة كان

أحب إلى استئصالها

ولئلا يعرض صومه

أن يصف ففطر

وان أحجم فلا فطره

الحاجة إلا أن يحدث

بعدها يضطره بمال

(باب النكاح)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن عمر أنه كان يقول لكل مطلقته إلا التي تطلق وقد فرض لها الصداق ولم تحسبها مفارضا لها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن القاسم بن محمد أنه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول لكل مطلقته « فقلت للشافعي فأنه يقول خلاف قول ابن شهاب يقول ابن عمر (قال الشافعي) فيقول ابن عمر قلت وأنت مخالفونه « قال فقلت للشافعي وأين قال زعمتم أن ابن عمر قال لكل مطلقته إلا التي فرض لها ولم تحسبها نصف الصداق وهذا يوافق القرآن فيه وقوله فيمن سواها من المطلقات أن له أتمعة ووافق القرآن أن يقول الله جل ثناؤه لا جناح عليكم أن طلقتم النساء ما تمسوهن أو فرضوا لهن فريضة ومتموهن وقال الله جل ذكره والمطلقات متاع بالمعروف قلت فأخبرنا هبة أن هذا إنما هو لمن ابتداء الزوج ملاقته فيها أرايت المختلعة والمسلكة فإن هاتين طلقنا أنفسهما قال ليس الزوج مسلكتها ذلك ومسلكة التي حلف أن لا يخرج فخرجت ومسلكة رجلا يطلق امرأته ثم فرقت بينهما وبين المطلقات في النكاح ثم فرقت بين أنفسهن وكلهن طلقها غير الزوج لأن ابتداء الطلاق الذي به كان من الزوج « قلت لأن الله تعالى ذكر المطلقات والمطلقات المأزونات طلقها زوجها فإن اختلعت عندك فليس الزوج هو المطلق لأنه أدخل قبل الطلاق شيئا زيدا أن تخالف معنى القرآن لأن الله عز وجل يقول والمطلقات يترى من أنفسهن ثلاثة قروء فإن زعمت أن المسلمة والمختلعة ومن سبعتين النساء يترى من أنفسهن ثلاثة قروء ومطلقات لأن الطلاق يأمس الزوج إذا قبل الخلع وجعل بين الطلاق والغير غير فطلقهن فهو المطلق وعليه يحرم فكذلك المختلعات ومن سبعتين مطلقات لهن النكاح في كتاب الله ثم قول ابن عمر والله أعلم

(باب الخلية والبرية)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية ثلاثا ثلاثا (قال الشافعي) مذهب ابن عمر فيه ومن ذهب مذهب ابن الخلية والبرية تقوم مقام قوله لا أمرأته أنت طالق ثلاثا ولا ينويه شيئا من ذلك ومن قال المدخول بها وغيره مدخول بها أنت طالق ثلاثا وقعت عليه عندنا وعند جماعة المفتين وعندكم قال الشافعي لنا قدنا فتمت ابن عمر في بعض هذا القول ووافقتموه في بعض فقامت الخلية والبرية ثلاثا في المدخول بها فلا يدين ويدين في التي لم يدخل بها ثلاثا أرادوا واحدة فلا أنت قلت كما قال ابن عمر ومن قال قسوة فيقول لا أنت أن يدين المطلق واستعمل عليها الأغلب ولا أنت ذهبت إذ كان الكلام منه يحصل معنيين إلى أن يجعل القول قسوة مع عينه ولكنكم خالفتم هذا معاني معنى ووافقتموه معاني معنى ومالك قال فيها قول لا اقدح خرجتم عننا قال الناس قولين أحدهما أن قال بعضهم قول ابن عمر وأنت استأمر إلا « غلب فجعلوا الخلية والبرية والنية ثلاثا كقوله أنت طالق ثلاثا وأخرون قالوا يقول عمر في النية بة فإن أراد ثلاثا فثلاث وإن أراد واحدة فواحدة وأخرون ذهبوا إلى أن الكلمة احتلت معنيين فجعلوا على الأقل فجعلوا الخلية والبرية واحدة إذا أراد بها الطلاق ولو لم تكن خارج من هذا عاقل طارو يتم جميع الآ على نصه وزعم قولنا ثلثه داخل في أحسن القولين وهو أن يملك الرجل امرأته أمرها فروى عن ابن عمر اقتضاه ما قضت إلا أن يتاكرها ثم زعمتم أنه أن ملك امرأته أمرها وهي مدخول بها فكأنها كانت غير مدخول بها ويتو « والنية ليست حذركم إنما أنت متعقب من لا يقع عليها الطلاق إذا احتل الكلام الطلاق وغيره إلا باردا الطلاق كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر وغيرهما

(باب في بيع الحيوان)

قال الشافعي عن بيع الحيوان فقال لارباقي الحيوان ما يبد ونسبة ولا يعدو الراباقي زيادة الذهب والورق والمأكول والمشروب فقلت وما الحقة فيه فقال فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت وعن ابن عباس وغيرهم رواية أهل العمرة ومن حديث مالك الأحاديث (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالربنة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن عليا باع جلاله يقال له عصيفير بعشرين بعيرا إلى أجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب كان يقول لارباقي الحيوان وإنما هي من الحيوان عن ثلاث المضامين والملاغم وحبل الحيلة (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين أو أحدا إلى أجل قال لا بأس به (قال الشافعي) وبهذا كله نقول ونالتم هذا كله ومثل هذا يكون عندكم كالأصل لا تذكر ويتمن وعجلين من أهاب التي صلى الله عليه وسلم ورجلين من التبعين أحدهما أس من الآخر وقلتم لا يجوز بالبيع بالبيعين إلا أن تختلف رحلتهم وبجانبهم فيصير فان أردتم بها قيا على التمر بالتمر فلا يصح إلا كيلا لا كيل ولو كان أحدا لتمرين خير من الآخر لا يصلح شيء من الطعام شيء من الطعام نسيئة وأنتم تجيزون بعض الحيوان بعض نسيئة فلم تتبعوا فيه من رويت عنما حازته من سبب ولم تجعلوه قياسا على غيره وقلتم فيه قولنا متناخرا جازا من السنة والآثار والقياس والمعقول امرى إن حرم البعير بالبيع في الرحلة والنجابة ما يعدو أن يحرم خيرا وأغبر يدل على إحلاله وقتنا الفتوة ولو سرتوه قياسا على ما لا يصدق في بعضه على بعض الر بالقياسنا قلتم القياس وأجزتم البعير بالبيعين مثله وزادنداهم وليس يجوز آخر بالتمر وزادنداهم ولا شيء من الأشياء وما علت أحدا من أهاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولكم وان عامة المفتين بمكة إلا مصارا على خلاف قولكم وان قولكم خلاف من الآثار يخالفها كلها مارو يتمنها وروى غيركم بخلاف من القياس والمعقول فكيف جاز لأحد قول يستدل فيه ما وصفت ثم لا يستدل في قليل من قوله بل في كثير والله المستعان (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن أذينة قال خرجت مع جدة في عليها منى إلى بيت الله حتى إذا كانت ببعض الطريق هجرت فسألت عبد الله بن عمر فقال عبد الله مرها فترك ثم لمش من حيث هجرت قال مالك وعليها الهدى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كان علي منى فأما نسي خاصة فركبت حتى أتيت مكة فسألت عطلة بن أبي رباح وغيره فقالوا لعلي هدى فلما قدمت المدينة سألت فأمروني أن أسمن من حيث هجرت فثبت مرة أخرى (قال الشافعي) فرويت عن ابن عمر أنه أمرها أن تسمى ودونتم قال عن مالك المدينة وأمرهم وأمرها هدى فثقلت في أمرها هدى وهذا عندكم إجماع بل بدت فرويت أن عطلة وغيره أمره هدى ولم يأمروه عسى تخالف في رواية فسه عطاه وابن عمر والذين ولا أدري أين العمل الذي تسعون من قولكم ولا أن الإجماع منه هذا خلافا فيما رويتم وخلاف رواية غيركم عن ابن عمر وغيره وما يجوز من هذا الواحد من قولنا إما قول ابن عمر بنى مارك حتى يكون بالنسي كله وأما أن لا يكون عليه عودة لأنه قد أصبح وأمره وعليه هدى مكان زكوبه وأما أن يمتن ويهدى فقد كلفه الأمر من بها وإنما ينبغي أن يكون عليه أحدهما والله أعلم

(باب الكفارات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال من حلف على شيء فوكده فطليه عتق رقبة (قال الشافعي) فقلت إن عمر قلتم التوكيد وغيره سواء يجز به فيه الطعام عشرة مساكين نراكم تسوحوشون

(قال الشافعي) ومع حديث ابن عباس القياس أن ليس القطر من شيء يخرج من جسد إلا أن يخرج به الصائم من جوفه متقاوان الرجل قد ينزل غير مثله فلا يطل صومه ويعرق ويتوشأ ويخرج منه الخلاء والريح والبول ويفتقل ويتور فلا يطل صومه وإنما القطر من إفعال الغبن أو التسلخ بالمع أو التقي فيكون على هذا إخراج شيء من جوفه كما عهد أحله فيه قال والذي أحفظ عن بعض أصحاب رسول الله والتابعين وطاعة المدنين أنه لا يقطر أحد بالحاجة (باب نكاح الحرم)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب قال أخبرني يزيد بن الأصم أن رسول الله نكح ميسرة وهو حلال قال عمرو قلت لابن شهاب أتجمل يزيد بن الأصم إلى ابن عباس أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن نيسة بن زهد عن أبيان بن عثمان عن

قال الحزم ولا ينكح ولا
يخطب * أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن نبيه
ابن وهب أحد بني
عبد الدار عن أبي بن
عثمان عن عثمان أن
رسول الله قال لا ينكح
المصرم ولا ينكح ولا
يخطب * أخبرنا
مالك عن زبيدة عن أبي
عبد الرحمن عن سليمان
ابن يسار أن رسول الله
بعث أبا رافع مولا
وربلا من الانصار
فروجا ميمونة والنبي
بالمدنية * أخبرنا
الشافعي أخبرنا سعيد
ابن مسعدة عن اسمعيل
ابن أبي عمير عن سعيد بن
السبب قال وهل فلان
مات نكح رسول الله
ميمونة الا وهو حلال
ميتة (قال) وقدر وي بعض
قراية ميمونة أن النبي
صلى الله عليه وسلم نكح
ميمونة محرما (قال
الشافعي) فكان أشبه
الأحاديث أن يكون
ثابتا عن رسول الله
أن رسول الله نكح
ميمونة حلالا فان قيل
ما يدل على أنه أثبتها
قيل وي عن عثمان
عن النبي صلى الله عليه وسلم
أن رسول الله لا ينكح

من خلاف ابن عمر بحال وما نعرف لكم مذهبا غيرنا أنا كما إذا وافقتم قول ابن عمر وأغروه من الجماعة
أومن بعدهم من التابعين قلتم هم أشد تقدما في العلم وأحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه عهدا
فأحرى أن لا تقولوا إلا ما سمعوا وأثبتوا القديسيهم فكيف تخالفونهم وعلمت خلافهم غاية التعظيم ولعل
من تالفهم من جنت عليه خلاف من وافقكم منه أن يكون خلافه لأن من رآه عن مثله لم يعرفه لضييق
علمكم تخالفونهم لغير قول أحد من الناس مثله ولا يسعروا وينكحوا وتركون ما شئتم لغير حجة فبما أخذتم
ولا ما تركتم وما منعتم من هذا غير ما تركتم عندكم وكذلك هو غير ما تركتم عند أحد من المسلمين لأنه إذا
لم يجر من مخالف بعض الأثر فبعض الاحتجاج والقياس كان أن يكون لكم إذا كنتم لا تحسنون عند الناس
حجة ولا قيدا بعد * قلتم إن زكاة الفطر ومدة الطعام وجع الكفارات بدلتني صلى الله عليه وسلم الا
كفارة الطهارة فاتها بعد هشام (قال الشافعي) وما علمته قال هذا القول فليكن أحد من الناس وما أدري
إلى أي شيء ذهبت من عظم ذنب المتظاهر فاقائل أن عظم من المتظاهر ذنبا فكيف يتر أن كفارة القتال بعد
النبي صلى الله عليه وسلم وكفارة المتظاهر بعد هشام ومن شرع لكم مذهب هشام وقد أزل الله الكفارات على
رسوله قبل بولاء أبو هشام فكيف ترى المسلمين كفر وافي زمان النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يكون مد
هشام فان زعمت أنهم كفر وأعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخوابه الصدقات وأنزله الزكاة لأن
الله عز وجل أنزل الكفارات فقد أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم كم قدر كيلها كما أبان ذلك في زكاة
الفطر وفي الصدقات فكيف أخذتم مذهب هشام وهو غير ما أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم لقياس وكفر به
السلف أن كان له شامد وإن زعمت أن ذلك غير معروف فن عرفهم أن الكفارة بعد هشام ومن زعم أن
الكفارات مختلفة أبايت لقال قائل كل كفارة بعد هشام الا كفارة الطهارة فاتها بعد النبي صلى الله عليه
وسلم هل علمه إلا أن يقول لا يفرق بينهما الا كتابا وسنة أو إجماع أو غير لازم * فقلت للشافعي فهل
خالفتك أن الكفارات عند النبي صلى الله عليه وسلم أحد فقال معاذ الله أن يكون زعمنا مسلما غيركم
قال إن شئنا من الكفارات بعد النبي صلى الله عليه وسلم قال فاشئ يقول بعض المشرقيين قلت قول
متوجه وإن خلفناه قال وما هو قلت قالوا الكفارات بدلتني صلى الله عليه وسلم بطم المسكين مدين مدين
قباس على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن جهمر أن يعطى في فدية الأذى كل مسكين مدين مدين ولم
يبلغ جهاتهم ولا جهالة أحد أن يقول أن كفارة بغير بدلتني صلى الله عليه وسلم * فقلت للشافعي فلعن
مذهب هشام مدين بدلتني صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي لا هو مد وثلاث أو مد ونصف * فقلت للشافعي
أفتعرف لمقولنا وجهها فقال لا وجه لكم بعد أحد من العالمين بأن يقول مثله ولا يفرق مسلم غيركم بين مكيلة
الكفارات إلا أن يقول هي بمد بدلتني صلى الله عليه وسلم لكل مسكين وقال بعض المشرقيين مدان
مدان فأما أن يفرق أحد بين مكيلة تتي من الكفارات فلا

(باب زكاة الفطر)

(قال الشافعي) رجعه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يعثر زكاة الفطر إلى الذي يجمع عنده
قبل الفطر يومين أو ثلاثة (قال الشافعي) هذا حسن وأستحسنه من فقهه والوجه ما أتى النبي صلى الله
عليه وسلم تسلف صدقة العباس قبل أن يحل ويقول ابن عمر وغيره * فقلت للشافعي فأنكره لأحد
أن يؤذى زكاة الفطر إلا مع الصدقة يوم الفطر وثلاثين محلا بعد الفجر (قال الشافعي) قد علمتم ابن
عمر في روايته كبرياء وي غيركم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تسلف صدقة عباس بن عبد المطلب قبل مجئها
لغير قول واحد علمتكم ويوعته من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين فليست أدري لأني معنى

يحملون ما حلت من الحديث ان كنتم حلتوه فحلوا الناس اياكم قد عرفتموه فخالقتموه بعد المعرفة فقدوهم
بالذي اوردتم واظهرتم للناس خلاف السلف وان كنتم حلتوه لتأخذوا به فقد اخطأتم ما تركتم منه وما
تركتم منه كثير في قليل ما رويتم وان كانت الحجة عندكم ليست في الحديث فلم تكلفتم روايته واحتجبتم بها
واقفتم منه على من خالفه ما يخرجون من قلة النصفة والخطا فيما صح اذ تركتم مثله واخذتم به بغيره ولا يجوز
ان يكون شيء من هذه حجة ومرة بغير حجة

(باب في قطع المبد)

(قال الشافعي) أخبرنا ما قلت عن نافع عن ابن عمر ان عدله سرق وهو ابي سعيد بن العاص ان يقطعه
فأمر به ابن عمر فقطعت يده « فقلت لشافعي فان تقول لا يقطع السبد بعد عهده اذا أوفى السلطان بقطعه
فقال الشافعي قد كان لعبد بن العاص من ماله ولا أهل المدينة ينقل المأوى يقطع الآتي أمر ابن عمر بقطعه
وفي هذا دليل على أن ولا أهل المدينة كانوا يقضون بأمرهم ويخالفون فقهاءهم وان فقهاء أهل المدينة
كانوا يختلفون فيما أخذوا من رأي بعضهم دون بعض وهذا أيضا العمل لأنكم كنتم ترون أن قضاء
من دوا أسوأ حال من سبده وشله لا يقضى الا بقول الفقهاء وان فقهاءهم زعمت لا يختلفون وليس هو كما ذهبتم
في قول فقهاءهم ولا قضاء أمرائهم وفسنا لنتم رأي سعيد وهو الوالي وابن عمر وهو الخلق فابن العمل ان كان
العمل فيما عمل به الوالي فسد لم يكن يرى قطع الآتي وأنت ترون قطعه وان كان العمل في قول ابن عمر فقد
قطعه وأنت ترون أن ليس لنا أن نقطعه وما دبر بنا معني قولكم العمل ولا تدرون فيما خبرنا وما وجدنا لكم
منه غير هذا الا أن تكونوا سمعتم أو أهلك العمل والاجاع فتقولون على هذا العمل وعلى هذا الاجاع
تعتون أو أهلك وأما غيره هذا فلا يخرج لقولكم فيه عمل والاجاع لان ما وجدتم عنكم من روايتكم ورواية
غيركم اختلاف الاجاع الناس معكم فيه لا يخالفونكم « قلت لشافعي فقدمت ما ذكرت أأنا نصراني
الأخذ من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والأخ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وما تركنا
من الآثار عن التابعين بالمدسة من رواية صاحبنا نفسه وتركنا ما روى وخالفنا فيه فهل تجد فيما روى
غيرنا شأنا تركناه قال نعم أكرم من هذا في رواية صاحبكم كثر قليل فقلت فلنا علم ندخله مع علم المدسبين
قال أي علمهم قلت علم المصريين وعلم غير صاحبنا من المدسبين (قال الشافعي) ولم أدخلتم علم المصريين
دون علم غيرهم مع علم أهل المدينة فقلت أدخلت منه ما أخذوا عن أهل المدينة قال ومن ذلك علم خالد
ابن أبي عمران قلت نعم (قال الشافعي) فقد وجدنا لثري عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سالم بن عبد الله
والقاسم بن محمد وسليمان بن يساف فظنرت فيما ثبت أنت عن هؤلاء الغرر رأيت فيه أو قال بغيره وحديثك
تروى عن ابن شهاب ورواية ويحيى بن سعيد فوجدتك مخالفتهم ولست أدري من تبعنا اذا كنت تروى
أنت وغيرك عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء مخالفتهم عن رويت عنه هذا من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم ثم عن التابعين ثم عن بعدهم فقد أوسعت القرون الخالية والباقية خلاها وضعت نفسك موضع
أن لا تقبل الا اذا ثبتت وأنت تصب على غيرك ما هو أقل من هذا وعندي من عتب عليه عقل صحيح ويعرف فتحجب
بهما يقول ولم يزل عندك وأنت تغفل لثاؤك قال ويدخل علمك من هذا خصلتان فان كان علم أهل
المدينة اجما كاله أو لا كثر منه فقد خالفته لابل فقلنا قلت أعلام أهل المدينة من كل قرن في بعض
أقوالهم وان كان في علمهم افتراق فلم ادعيت لهم الاجماع (قال الشافعي) رجع الله تعالى واحفظت لك
مذهبا واحدا في شيء من العلم استقام لك فيه قول ولا تحفظ أنك ادعيت الحق في شيء الا تركته في مثل الذي
ادعينا فيه وزعمت أنك تثبت السنن من وجهين أحدهما أن تجدنا لا نثبت من أصحاب النبي صلى الله عليه

ومن روى أن النبي
نكحها بمصر ما لم يصبه
الا بصد السفر الذي
نكح فيه سيوة وإنما
نكحها قبل حرة القضية
وفيله وإذا اختلف
الحديثان فالمتصل
الذي لا شك فيه أولى
عندنا ان ثبت لو لم تكن
الحجة الا في نفسه ومع
حديث عثمان ما وافقه
وان لم يكن متصلا اتصاله
فان قيل فان من روى
أن رسول الله نكحها
بمصر ما قرأه يصرف
نكحها قبل ولا بن
أصحاب يزيد بن الاصم
ذلك المكان منها وسليمان
ابن يسار منها مكان
الولاية يشابه ان يعرف
نكحها فاذا كان يزيد
ابن الاصم وسليمان بن
يسار مع مكانها منها
يقولان نكحها حللا
وكان ابن المسيب يقول
نكحها حللا ذهبت
العلة أن أن يثبت من
قال نكحها وهو محرم
بسبب القرابة وبأن
حديث عثمان بالانناد
المتصل لا شك في اتصاله
أولى أن يثبت مع موافقة
ما وصفت فأى محرم
نكح أو أن نكح فنكحه
مفسوخ عما وصفت
من نهي النبي صلى الله

(ب) باسمه يكره في الربا
من الزيادة في البيوع

١ حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا شفيان أنه سمع
عبد الله بن أبي يزيد
يقول سمعت ابن عباس
يقول أخبرني أسامة
ابن زيد أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال إنما
الربا في التيسقة (قال
الشافعي) وروى من
وجه غير هذا ما وافقه
فكان ابن عباس لا يرى
في دينار بدينارين ولا
في درهم بدرهمين بدا
بيد باسار أو في التيسقة
وكذلك عامة أصحابه
وكان يروى مثل قول
ابن عباس عن سعيد
وعروة بن الزبير أو يا
منها لأنه يحفظ عنهما
عن رسول الله (قال
الشافعي) وهذا قول
المكسين ، أخبرنا
عبد الوهاب عن أيوب
ابن أبي تميمة عن محمد
ابن سيرين عن مسلم بن
يسار ورجل آخر عن
عبادة بن الصامت أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تسمعوا
الذهب بالذهب ولا الفوق
بالفوق ولا البر بالبر ولا
الشعير بالشعير ولا التمر

وسلم قالوا بما وافقها والآخرون لا يحبذ الناس اختلافوا فيها وترد هان لم يحبذوا ذلك فتمنعوا قولوا ويحبذ الناس
اختلافوا فيها ثم ثبت تحريم كل ذي ناب من السباع واليمين مع الشاهد والقائمة وغير ذلك مما ذكرنا هذا
كله لا ترى فيه عن أحد من الأئمة ما وافقه بل أنت ترى في القائمة عن عمر خلاف حديثك عن النبي
صلى الله عليه وسلم وتروى في ما عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف حديثك الذي أخبرت به ويختلف فيها
سعيد بن المسيب وأبو رويان ويختلف فيها كثير من أهل المدينة وترد هان على أهل البلدان ردا عنيفا
وكذلك أكثر أهل البلدان وروى عليك اليمين مع الشاهد ويدعون فيها أنها تختلف القرآن وترد هان على
بالمدينة عروة والزهرى وغيرهما وبكدها وغيره ورد كل ذي ناب من السباع عائشة وابن عباس وغيرهما
ثم رددت أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب الأحرار وعنى قبل الطواف ابن أبي وقاص وابن عباس فكانت
النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا أكثر المفتين بالبلدان فتلك هذا لأن رويت أن عمر كذا ولا يجوز
لأنه لا يدع قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد سواه فإن قلت قد يمكن الغلط فيمن روى هذا عن النبي
صلى الله عليه وسلم فكذلك يمكن الغلط فيمن روى ما رويت عن عمر فإن جعلت الروايتين ثابتين معا فإروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم وأولى أن يقال به وإن أدخلت التهمة على الراويين معا فإروى ما رويت عن أحد
أخذت عنه وأنت تهمة فالتشافي أفيضو أن تهم الرواية قال لا الآن يروى حديثان عن رجل واحد
مختلفان فنذهب إلى أحدهما فأما رواية عن واحد لا معارض لها فلا يجوز أن تهم ولو جاز أن تهم لم يجز أن
تحتج بحديث المتهمين بشيء معارض روايته فأما ما يروى عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا
وروى آخر عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم شيئا يخالفه فليس هذه معارضة هذه رواية عن
رجل وهذه عن آخر وكل واحد منهما غير صاحبه ثم ثبتت على ما وصفت من مذهب حق تركت قول عمر
في السبذ وهو مروي لا وهو عينا فتفتت فقلت لا يكون للذي القتل ولا وهو لا أحب جهة لك في هذا إلا
أن تقول قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ولا يملأ عتق وهذا غير معتق ورويت عن عمر أنه بدأ في القائمة
المذمومة فأبوا فرد هان على الدين فأبوا الأيمان فأغرم المذمومة عليهم نصف الدية غفلت أنت فقلت يبدأ
للمذموم ولا تفرم المذمومة إذا لم يخلف من أنه بدأ المذموم ولم يجعل على المذمومة غرامة حين لم يقبل
المذموم أو عمن أنه قال في المؤمن يؤمن العليج ثم يقتله لا يلفي أن أحد فعل ذلك لا يقتله
غفلت أنت فقلت لا يقتل مؤمن بكافر مع ما وصفت ما تركت على عمر والرجل من العصابة ثم تخلص إلى أن
ترك عليه لم أر نفسك ولا يجوز إذا كانت السنة جمعة على قول من تركها أن لا يوافقها إلا أن تكون كذلك
أبدا ولا يجوز هذا القول المختل في المناقض ورويت عن عمر في الضرس جل وعن ابن المسيب في الضرس
جلان ثم تركت عليهم ما قولها ولا أعلم بحجة هذا أقوى من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السن
نخس وإن الضرس قد يسيئنا ثم صرت إلى أن رويت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أمراة أن تنج
عن أبيها وهذا قول علي بن أبي طالب وابن عباس وابن المسيب وبيعة وكل من عرف قوله من كل أهل بلد
غير أصحابك إلا أعلمهم يختلفون فيه فتركه لضعف ما عن علي بن عمر لا يصلي أحسن أمدا ولا يصوم
أحسن أحد فقلت وألجئ إليهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورويت عن ابن عمر أنه سمع الأقامة
فأسرع المشي إلى المسجد فتركه عليه لا أعلم بحجة في تركه عليه إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأوها
تسعون وأوها تمشون وعليك السكينة ورويت عن ابن عمر أنه كان يضح في عينه الماء إذا اغتسل من
الحبابة ونال نفسه ولم يروى عن أحد من الناس خلافه ورويت عن ابن عمر أنه كان يرفع يده إذا رفع رأسه من
الركوع ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في من خلفه وهو وافي مقتر رسول الله صلى الله عليه وسلم
لغيره قول أحسن الناس رويته عنه ورويت عن ابن عمر أنه كان إذا جدد بضع كفيه على الذي يضع عليه

سواهم واعتنا بعين
 يا بيبس ولكن يبعوا
 الذهب بالورق والورق
 بالذهب وبالبر بالنعير
 والنعير بالبرو بالبر
 والمالح بالبريد ابيد كيف
 شئت ونقص احدهما
 المالح او القروا احدهما
 من زاد او زاد فقد اربى
 • حدثنا الربيع قال
 اخبرنا الشافعي قال
 اخبرنا مالك عن موسى
 ابن ابي تميم عن سعيد
 ابن يسار عن ابي هريرة
 أن رسول الله قال الدينار
 بالدينار والدرهم بالدرهم
 لا فضل بينهما • اخبرنا
 مالك عن ثعلب عن ابي
 سعيد التميمي عن ابي
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا يبيعوا
 الذهب بالذهب الا مثلا
 بمثل ولا تشفوا بعضها
 على بعض ولا يبيعوا
 الورق بالورق الا مثلا
 بمثل ولا تشفوا بعضها
 على بعض ولا يبيعوا
 غائباً منها بآخر حتى إذا
 الربيع قال اخبرنا
 الشافعي قال اخبرنا
 مالك أنه بلغه عن جده
 مالك بن ابي عامر عن
 عثمان بن عفان قال
 قال رسول الله لا يبيعوا
 الدينار بالدينارين ولا
 الدرهم بالدرهمين قال

وجهم حتى يخرجهما في شدة البرد وترى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أن يجمع على سبع فيها
 الكفان تخالف ابن عمر فيما وافق فيه النبي صلى الله عليه وسلم فإذا كنت تخالف ما رويت عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في الطب لم تجزمه قول عمر وما رويت عن عمر في تقييد العير وهو محرم لم يقل ابن عمر وما
 رويت عن ابن عمر فيما وصفا وغيره لقول نفسك فلا أسمع هذا إلا أعلم ولا أعلمت بشيء لأشئ
 يحمل الحديث إذا كنت تأخذ منه ما شئت وتقول منه ما شئت وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم
 تغتدوا على أمر تعرفونه • فقلت الشافعي انما ذهبت الى أن ثبت ما اجتمع عليه أهل المدينة والبلدان كلها
 فقال الشافعي هذه طريق الذين ابطالوا الأحاديث كلها وقالوا تأخذ بالاجماع إلا أنهم ادعوا إجماع الناس
 وادعيت أنتم إجماع بلد هم يختلفون على لسانكم والذي يدخل عليهم يدخل عليكم معهم لمصت كان أولى بكم
 من هذا القول قلت ولم قال لأنه كلام رسول الله لا يعرفه فلا سألتم عنه لم تقفوا منه على شيء بنى لأحد
 أن يقبله أراهم انما سألتم من الذين اجتمعوا بالمدينة أهل الذين ثبت لهم الحديث وثبت لهم ما اجتمعوا عليه
 وان لم يكن في محدثين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قلت نعم قلت يدخل عليكم في هذا
 أمران أحدهما أنه لو كان لهما إجماع لم تكونوا وصلى إلى خبريهم إلا من جهة خبر الانفراد الذي رددتم
 مثله في الخبر عن رسول الله فإن ثبت خبر الانفراد فثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يؤخذ به
 والاخر أنكم لا تختلفون في قول واحد غيركم كشيء متفقاً كيف تسبون اجماع الانبياء من غيركم كقولنا
 ولماذا وكيف تقولون أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يختلفون على لسانكم وعند أهل
 العلم • فنقلت اخبرنا قال ابن جهم أن بعض المشركين بان قال ما فاتم وكان حكم الحاكم وقول
 الحكم أن يقول القول فقال الشافعي أنه قد احتج لكم بعض المشركين بأن قال ما فاتم وكان حكم الحاكم وقول
 القائل من إلا أنه لا يكون بالمدينة إلا ما ظهر في غيرهم وهم يجمعون أنهم أعلم الناس بسنن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأعلم الناس بالذهب علمهم منها يسألون عن علي المنبر وعلى المواسم وفي المساجد
 وفي عوام الناس ويشدون فضيرون على الواسع فيقبلون من خبرهم ما خبرهم إذا ثبت لهم فإذا حكم
 أحدهم بالحكم لا يجوز أن يكون حكمه إلا وهو موافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير مخالف لها
 فإن جاء حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالفه من جهة الانفراد منهم لما وصفت • فقلت الشافعي
 هذا المعنى الذي ذهبت اليه بأى شيء احتجبت عليه (قال الشافعي) أول ما يحتج به عليكم من هذا أنكم
 لا تعرفون حكم الحاكم منكم ولا قول القائل الا خبر الانفراد الذي رددتم مثله اذ روي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم الفرض من الله وما روي عن دونه لا يحمل على قول النبي صلى الله عليه وسلم أبداً فكيف أزمتم
 خبر الانفراد عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورددتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم • فقلت
 الشافعي فارد عليك فقال ما كان عندك هذا شيء أكرمن انكروا جمنه وأنا أعلم ان شاء الله أنه يعلم أنه
 يلزمه فهل عندك في هذا حجة فقلت ما يحضر في قال • فقلت الشافعي وما جعلك مسوي هذا فقال
 الشافعي قد وجدكم أن عمر مع فضل علمه وحسنه وطول عمره وكثرة مسئلته وتقواه قد حكم أحكاماً بلغه
 في بعضها عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء فرجع عن حكمه إلى ما بلغه عن رسول الله ورجع الناس عن بعض
 حكمه بعدد إلى ما بلغهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه قد بعز عن الكثير العصة الشيء من العلم يحفظه
 الأقل علماً وحسنه فلا عنده ذلك من قوله واكتفيت من ترددها عما وصفت في كتابي هذا وكذا إجماع
 العلم (قال الشافعي) ولو لم يكن هذا هكذا ما كان على الأرض أحد أعلم ترك ما زعم أن الصواب فيه
 منك قلت فكيف قال قلت ركنتم على غير ما يطلب من روايتكم منها ما تركتموه وزعمتم لان الحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يتخالف ومنها ما تركتموه لان ابن عمر يخالفه ومنها ما تركتموه لأن أنفكم

الا حديث التي توافق
حديث عاتكة وكانت
حجنتا في أخذناهما
وتركتا حديث أسامة
ابن زيد إذا كان ظاهره
يخالفها فنول من قال
أن النقص على حديث
الأكبر أوجب لائهم
أشبه أن يحفظوا من
الأقل وكان عثمان
وعبد الله بن مسعود
حصة من أسامة وكان
أبو هريرة وأبو سعيد
أكثر حفظا من النبي
فما علمنا من أسامة
أن قال قائل فهل
يخالف حديث أسامة
أما بينهم قبل أن كان
يخالفها فأجابه فبأنه
لما وصفا فإن قال فاني
ترى هذا قبل والله أعلم
فدعيت أن يكون سمع
رسول الله يسئل عن
الربا في شئين مختلفين
ذهب بضعة وعمر بجنعة
فقال إنما الربا في النسبة
فحفظه فأدعى قول النبي
ولم يرد مسئلة السائل
فكان ما أدى منه عند
من سمعه أن لا ربا إلا في
النسبة

(باب من أقسم عليه بعد
في شيء أربع مرات
فنهائه)

• حدثنا الربيع قال

لا يخالف عرفه أحد يحفظ عنه فلو كان حكمنا كما
وصفنا ونسأروى الشافعي عن ابن أبي عمير قال قلت كنت خارجا منه
وسقطت أنكرت وروى عن أبي بكر سنة أو لم يتركتم عليه مناجسة اثنين في القراءات الصلاة وأخرى
في نهيم عن عقرب الشجر وتحريم العاصم وعقربوات الأرواح إلا ما كلف وحفظت أنكرت كنت على عثمان
أنه كان يحضر وجهه وهو يحرم من روايتكم وغير ذلك وما تركت عليهم من رواية الشافعي من أهل المدينة
أشعاف ما تركتم عليهم من روايتكم لفظة ولفظة روايتكم وكثير ما بينهم فان ذهبتم إلى غيرهم من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم فلم تروا عن أحد قط شاعلته الأثر كتم بعض ما رويتم وان ذهبتم إلى التابعين فقد
خالفتم كثيرا من أقوالهم وان ذهبتم إلى أبي التابيع فقد خالفتم أقوالهم ما رويتم ما رويتم غيركم
ما كتبنا منه في هذا الكتاب ما يدل على ما رويتم وما تركتم من ما كتبنا فان أنصتتم
بأقوالكم فلا تسكوا أنكم تذهبوا مذهبنا علمنا الأثر فتروا فان كانت حجتكم لازمة فالحكم بغيرها
غير محمود وان كانت غير لازمة دخل عليكم فراقها والضعف في الحجة بما لا يلزم • قال فقلت للشافعي
فقد سمعتك تنهى أن بعض المشركين قام بمجتهابك ما ذكرنا من الإجماع فأجاب أن تنهى لي ما قلت وقال
لأن فقال لي الشافعي فيما حكيت لك ما صنع مما فعله أنت في حجتك • فقلت للشافعي
فقد كنت الذي قام بالصدف في بعض ترك الحديث ووصف أنه منسوب إلى البصرة فقال لي الشافعي هو كما
ذكرت وقد جاءني على ما أتت عليه من نفسه ولم أرف في مذهبه شأنا تقوم به حجة فقلت فاذكرته ما حضر
(قال الشافعي) قلته أرايت أفرض علينا وعلى من قبلنا أن اتباع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أليس واحدا قال لي فقلت إذا كان أبو بكر خليفة النبي صلى الله عليه وسلم والعالم بعده فهو ربيعة خير
واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر لما دعيه بين النبي صلى الله عليه وسلم وعنه فما أن يعمل
بأثر فلا يترك ما تقول فيه قال أقول أنه يقبله ويعمل به فقلت قد ثبت إذا الخبر ولم يتقدمه عمل من أحد
بعد عن النبي صلى الله عليه وسلم يشتهل به لم يكن بينهم ما لم يفعل بالتبعية ولا بدعه وهو مخالف في هذا
حال من بعده (قال الشافعي) فقلت أرايت إذا جاء الخبر في آخر عمره ولا يعمل به ولا يخالفه في أول عمره
وقد عاش أكثر من سنة يعمل فاقول فيه قال يقبله فقلت فقبل خبره يتقدمه عمل (قال الشافعي)
لو أجت إلى النصف على أصل قولك يلزم أن لا يكون على الناس العمل بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
الأب أن يعمل به من بعده وأما إذا كان لا ما الأول أن يعمل به كان جميع من بعده
من الأئمة في مثل حاله لأنه لا بد أن يتدعى العمل به إلا ما الأول والثاني أو من بعده قال فلا أقول هذا
(قال الشافعي) فاقول في عمر وأبو بكر ما فعله إذا ورد عليه خبر الواحد العمل به أو يكره ولم يخالفه
قال يقبله قلت أيقبله ولم يعمل به أو يكره قال نعم ولم يخالفه قلت أيقبلت ولم يتقدمه عمل قال نعم قلت
وهكذا عرفت آخر خلافه وأولها قال نعم قلت وهكذا عثمان قال نعم قلت زعمت أن الخبر عن النبي صلى
الله عليه وسلم يلزم ولم يتقدمه عمل قبله وقد ولي الأئمة ولم يعاوه ولم يدعوه قال فلا يمكن أن تكون النبي
صلى الله عليه وسلم سنة العمل بها الأئمة بعده (قال الشافعي) فقلت وقد حفظ عن النبي صلى الله
عليه وسلم أسماء لا يحفظ عن أحسن خلفائه فيها شئ فقال نعم سن كثيرة ولكن من أين ترك ذلك (قال
الشافعي) فقلت استغني فيها بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بعده وذلك أن بالنقل الخاصة
إلى الخبر عنه وأن عليهم اتباعه ولعل منها ما لم يردعي من بعده قال فقل لما علمت أنه وردعي من بعده
من خلفائه فلم يحكم عنه فبشئ قلت قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوقية صدقة
لا أشد أن قد ورد على جميع خلفائه أنهم كانوا القائلين بأخذ العشرين الناس ولم يحفظ عن واحد منهم فيها

شئ قال صدقت هذا بين قلت وله أمثال كثيرة قد كتبناها في غير هذا الموضع فقلت إذا كان رد علمنا
 لبعض عن بعض خلفاه وردد علمنا الخبر عنه مخالفه فنصر إلى النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن لكل غاية
 وغاية العلم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أنعلم أن السنة ما كانت موجودة مستغنى بها
 عن غيرها قال نعم وقد سمعنا ذكرت ما لا أحجل من أنه قد رجع عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم القول بقوله توحيد السنة بخلافه فإن وجدوا رجع إليها وإن وجدوا من بعدهم صار إليها فهذا
 يدل على ما ذكرت من استثناء السنة عما سواها وبالمذهب من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نحو من ثلاثين
 ألف رجلا إن لم يزيدوا لعل لا ترى عنهم قولاً واحداً عن سنة ثم انما ترى القول عن الواحد والاثنين
 والثلاثة والأربعة متفرقين فيما يحبونهم ولا أكثر للفرق فإن الاجماع (قال الشافعي) رحمه الله قلت
 له ضع لقولك إذا كان إلا كثرتم لا قال نعم كان خمسة نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا قولوا
 متفقين عليه وقال ثلاثة قولوا بخلاف القول لهم قال كذا لو أن تبع فقلت هذا القول بوجد وإن وجدوا يجوز
 أن تعد ما جماعاً وقد تفرقوا موافقة قال نعم على معنى أن إلا كثر جمعون قلت فأن كان أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم من العدد على ما وصفت فهل فيه من إجماع من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم دلالة
 موافقة إلا كثر فيكونون أكثر بعددهم ومن وافقهم وموافقة الثلاثة إلا فليكن تكون إلا كثر من
 عن وافقهم لا تدرى لعلهم متفرقون ولا تدرى أن إلا أقل وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم من أن
 يقول في العلم قال ما أدري كيف قولهم لو قالوا وإن لهم أن يقولوا قلت والصدق فيما أدان لا يقول أحد شيئاً
 لم يقله أحد أنه قتله وقلت وافقوا بعضهم قال غرير بل قالوه قال ولا ليس الصدق أن تقول وافقوا ولا
 مخالفوا بصحت قلت هذا الصدق قلت قد روي ادعاء الاجماع بصحة إداة في شئ من خاص العلم (قال
 الشافعي) وقلت فهكذا التابعون بعدهم وتابعوا التابعين قال وكيف تقول أنت قلت ما علمت بالمدينة
 ولا بأقرب من آفاق الدنيا أحد من أهل العلم أذى طريق الاجماع (١) إلا بالفرض وخاص من العلم الأحاديثنا
 ذلك الذي فيما جماع ووجد فيه الاجماع بكل بلد ولقد ادعاء بعض أصحاب المشرقين أنكر عليه جميع من
 سمع قوله من أهل العلم دعواه الاجماع حيث ادعاء وقالوا أو من قال ذلك منهم لو أن شارباً روى عن نفر من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن نفر من التابعين فلم روى عنهم خلافهم ولا موافقتهم ما دل على
 إجماع من لم روى عنه منهم لأنه لا يدرى مجتمعون أم متفرقون لو قالوا وسعت بعضهم يقول لو كان يتنامن
 السلف مائة رجل واجمع منهم عشرة على قول أبي حنيفة أن نذعي أن التسعين مجتمعون معهم وقد يجدهم
 يختلفون في بعض الأمر ولو لم نلنا إذا قال لنا هائل شيئاً أخذناه لم نحقق عن غيره قولاً بخلافه ولا وافقه أن
 ندعى موافقته جاز غيرنا من خلفنا أن يدعى موافقته وخالفته ولكن لا يجوز أن يدعى على أحد فيما
 لم يقل فيه شئ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي فكيف يصح أن تقول إجماعاً قلت يصح في الفرض
 الذي لا يصح جهله من السلوات والازكاه ونحوه من الحرام وأما علم الخاصة في الأحكام الذي لا يصح روجه على
 العوام والذي إنما علمه عند الخواص من سبيل خبر الخواص وقيل ما يوجد من هذا فنقول فيه واحد من قولين
 نقول لا نعلمهم يختلفوا فيما لا نعلمهم يختلفوا فيه ونقول فيما يختلفوا فيه اختلفوا واحتجوا فأخذنا أشبه
 أقاويلهم بالكتاب والسنة وإن لم يوجد عليه دلالة من واحد منهما وقيل لا يكون إلا أن يوجد أو أحسنه عند
 أهل العلم في ابتداء التصرف والمعقب ويصح إذا اختلفوا كما وصفت أن نقول روى هذا القول عن نفر
 اختلفوا فيه فذهنا إلى قول ثلاثة دون اثنين وأربع دون ثلاثة ولا نهول هذا إجماعاً فإن الاجماع قضاء
 على من لم يقبل عن لا يدرى ما يقول لو قال وأدعى رواية الاجماع وقد يوجد بخلافه ما الذي فيه الاجماع

(١) كذلك في النسخة ولعل أصله كان بالفرض أو خاص الخ تأمل

أخبرنا محمد بن إسماعيل
 عن ابن أبي ذئب عن
 الحارث بن عبد الرحمن
 عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 قال وذكر فاحمدوه
 وذكر الحديث (قال
 الشافعي) وقد بلغني
 عن الحارث بن عبد
 الرحمن فضل وعنده
 أحاديث حسنة ولم
 أحفظ عن أحد من
 أهل العلم بآراءه عنه
 إلا ابن أبي ذئب ولا
 أدري هل كان يحفظ
 الحديث أولاً وقد روى
 من وجهه عن رجلين
 أن النبي قال من أقيم
 عليه حد في شئ
 أربع مرات أو ثلاث
 مرات « قال الربيع
 أنا شككت » ثم أتته
 الرابعة أو الخامسة قتل
 أو ضلع وروى من
 حديث أبي الزبير من
 أقيم عليه حد أربع
 مرات ثم أتته الخامسة
 قتل ثم أتته النبي صلى الله
 عليه وسلم رجل قد أقيم
 عليه الحد أربع مرات
 ثم أتته الخامسة فحده
 ولم يقتله (قال الشافعي)
 رحمه الله فإن كان شئ
 من هذه الأحاديث ثبت
 عن النبي فقد روى عن

التي بعده حديث أبي

الزبير وقد روى عن
النسبي منها ونسخته
مرسلا. حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عيص بن
قريب أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال إن
شرب فالحلوه فإن قال
قائل فصل في هذا جهة
غير ما وصفت قبل فم
• أخبرنا الشافعي عن
جدا عن يحيى بن
سعيد عن أبي أمامة بن
سهل بن حنيف عن
عثمان أن رسول الله
قال لا يحل دم مسلم الا
من احدى ثلاث كفر
بعد ايمان أو زنا بعد
احسان أو قتل نفس
بغير نفس (قال
الشافعي) رحمه الله
وهذا حديث لا يشك
أهل العلم بالحديث
في نبوته عن النبي صلى
الله عليه وسلم فإن كان
قال قائل قد ثبت أن
يكون هذا على خاص
ويكون من أمر بشه
فنتسبه بنسب أمره
فلا يكونان متضادين
ولا أحدهما ناسخا
للاخر لا يدل على
أن أحدهما ناسخ
للاخر قبل إطلا
نصل أحدهما من أهل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قد علمت أنهم اختلفوا في الرأي الذي لا متقدم فيه من كتاب ولا سنة
أفوجد فيما اختلفوا فيه كتاب وسنة قلت نعم قال وأين قلت قال الله عز وجل والخطقات يترس
بأنفسهن ثلاثا ثم روى وقال عمر بن الخطاب وعلى وابن مسعود وأبو موسى الأشعري لا يحل المرأة حتى
تغتسل من الحيضة الثالثة ونهوا إلى الأقران الحاض وقال هذا ابن المسيب وعطاء وجماعة من التابعين
والمفتين بعدهم إلى اليوم وقالت عائشة وزيد بن ثابت وابن عمر الأقراء الأظهار فانا طعننا في الجمع
الحيضة الثالثة فقد خلت وقال هذا القول بعض التابعين وبعض المفتين إلى اليوم وقال الله تعالى وأولات
الاحمال أحملن إن يرضعن حملن فقال علي بن أبي طالب نعم إذا خالجن وروى عن ابن عباس مثل قوله
وقال عمر بن الخطاب انا وضعت ذابطها فقد حلت وفي هذا كتاب وسنة وفي الأقراء قبله كتاب ودلالة من
سنة وقال الله جل ثناؤه الذين يقولون من نساءهم تر بص أربعة أشهر (١) فهي طليقة وروى عن عثمان
وزيد بن ثابت خلافه وقال علي بن أبي طالب وابن عمر ونفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار
لا يقع عليها طلاق ويوقف فاما أن ينهى وأما أن يطلق ومسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخنثى فأنكر
المسمع على بن أبي طالب وعائشة وابن عباس وأبو هريرة وهؤلاء أهل علي بن أبي طالب صلى الله عليه وسلم ومسمع
وسعد وابن عمر وأبو هريرة وهؤلاء أهل علي بن أبي طالب صلى الله عليه وسلم ومسمع وابن عباس
أو كتاب وسنة قال ومن أن يرى ذلك فقلت تحتل الآيات للعندين فيقول أهل اللسان بأحدهما ويقول
غيرهم منهم بالمعنى الآخر التي يخالفه وآية بحمله لقوله ما معا لا تناسع لسان العرب وأما السنة فتذهب
على بعضهم وكل من ثبت عنده السنة قال بها إن شاء الله ولم يخالفها لأن كثير من أصحابنا وأصحابنا فيه
ناويل (قال الشافعي) وذكره مسألته كان عليا وابن عباس وعاصم بن باسرو وحذيفة وابن مسعود
لا يرون فيه الوضوء وابن المسيب وغيره بالبدنية لا يرون منه الوضوء وسعد وابن عمر يرون فيه الوضوء وبعض
التابعين بالبدنية ويعتدل على الله عليه وسلم سنة بأن يرضأ منه أخذناها وقدر وعين سعيدة لا يرى
منه الوضوء (قال الشافعي) رحمه الله وقلت الإجماع من أقوام مما يقدر عليه فكيف تكلف من ادعى
الإجماع من الشريطين حكايته خبر الواحد الذي لا يقره حجة فنظمه فقال حدثني فلان عن فلان ورواه أن
يشكك هذا في الإجماع فيقول حدثني فلان عن فلان لنص الإجماع الذي يلزم وأوليه من نص الحديث
الذي لا يلزم عنده قال أنه يقول بكذا عن أن نص فقلته فنص منه أربعة وجوه وأوجه فقد طلبنا
أن نجد ما يقول فوجدنا كثر من دعواه بل وجدنا بعض ما يقول الإجماع متفرقا فيه (قال الشافعي)
فقال فإن قلت اذا وجدت قرنا من أهل العلم يلدع قولهم فلا يكون أكثرهم متفقين عليه سميت ذلك
إجماعا واقعه من قبله أو خالفه فاما من قبلهم فلا يكون أكثرهم متفقون على شيء صحيحا لما كان
قبلهم ولا يتركون ما قبلهم أبدا إلا أنه منسوخ أو عتدهم ما هو أثبت منهم أو لم يذكره قلت أفأيت اذا
أجرت لهم خلاف من فوقهم وهم لم يحكوا كالأفهم تركوا على قبلهم قولهم لم يثبت منهم أو لم يثبت
عليهم أنهم لا يدعونه إلا بحجة ثابتة وان لم يذكرها وقد يمكن أن لا يكونوا أعلموا قول من قبلهم فقالوا بآرائهم
أجيزان بعدهم أن يدعوا عليهم أو يلزموا قبلهم التي قبلها منهم ثم يقولون لن بعدهم ما قبلهم لم يلدعونا إلا
بحجة وان لم يذكرها قال فان قلت نعم قلت اذا جعل العلم بالأدلة نحن كالتأويل قال فان قلت لا
قلت فلا يجعل لهم أن يخالفوا من قبلهم قال فان قلت أجيز بعض ذلك دون بعض قلت فاما زعمنا أن
(١) كذا في النسخة وفيه سقط ظاهر ولعل أصله روى عن سعد وأبي بكر انما مضت أربعة أشهر فهي
طليقة وروى عن عثمان الخ كأي خذ ذلك مما سجدت فرياً فخر ركنه محصيه

أنت العلم فأجرت مجاز وما رددت ردأ فتجعل هذا القيل في البلدان فامن بلاد المسلمين بلد الاوفيه علم قد صار اهله الى اتباع قول رجل من أهلها في كثرة أقواله أكثرى لأهل مكة جفان قلدوا إعطاءه فها وقع من الحديث واقفوما خالفه فالقوى الأكر من قوله أترى لأهل البصرة جهة مثل هذا الحسن وأبان سير بن لأهل الكوفة في الشهي وإبراهيم ولأهل الشام ولكن من وصفنا أهل علم وإمامة في دهره وفوق من بعدهم وإنما العلم اللازم الكتاب والسنة وعلى كل مسلم اتساعها قال فتقول أنت ماذا قلت أقول ما كان الكذب والسنة موجودين فالعذر عن جمعهم مقطوع الإلتباسهما فإذا لم يكن ذلك صرنا الى أقاويل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد منهم ثم كان قول الأئمة أي بكر أو عمر أو عثمان أناصرنا فيه الى التقليد أحب لنا وذلك إذا لم يجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فتنبع القول الذي معه الدلالة لأن قول الامام مشهور بأنه يلزمه الناس ومن لزموه قوله الناس كان أشهر من بقي الرجل أو الثور وقد يأخذ بشيأه ويدعواوا أكثر المقتنض بقوت الخاصة في يومهم ومجالسهم ولا يعنى العامة بما قالوا واعتابهم بما قال الامام وقد وجدنا الأئمة يثدقون فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة فيما أرادوا أن يقولوا فيه ويقولون فيضربون بخلاف قولهم فيقولون من الخبر ولا يستكفون على أن يرجعوا لقولهم بالله وفضلهم في حالاتهم فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذين في موضع أخذ بقولهم وكان اتباعهم أولى بنام اتباع عن بعدهم والعلم بطبقات شتى الأولى الكتاب والسنة إذا ثبت السنة ثم الثانية الإجماع فيا لبس فيه كتاب ولا سنة والثالثة أن يقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا تعلمه بخلافاتهم والرابعة اختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الخامسة القياس على بعض الطبقات ولا يصار الى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان وإنما يؤخذ العلم من أعلى وبعض ما ذهبت به بخلاف هذا ذهب الى أخذ العلم من أسفل قال فتوجد في بلد يقولون نفر من التابعين متابعي الأئمة كثر من قول من قال فيمن تابعهم وانفلقهم أحد منهم كان أقل عددا منهم فنترك قول الأغلب لا أكثر لتقدم قبله وألا أحد في دهرهم أو بعدهم قلت نعم قال قد كرهنا وأحدنا قلنا إن الفضل لا يحرم قال فن قاله من التابعين والسابقين (قال الشافعي) أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد قال أخبرني مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن الملقى الأنصاري أن رجلا رآه زمته أم ولد رجل من مزنة ولزني امرأة أخرى سوى المرأة التي أرضعت الرجل وأنها ولدت من المزني جارية فلما بلغ ابن الرجل وبلغت بنت الرجل خطبها فقال له الناس ويك أنها أخذت فرقع ذلك إلى هشام بن اسمعيل فكتب فيه الى عبد الملك فكتب اليه عبد الملك انه ليس ذلك برضاع أخبرنا الشافعي أخبرنا البراء ودي عن محمد بن عمرو عن عبد الرحمن بن القاسم أنه كان يقول كان يدخل على عائشة من أرضه بنات أبي بكر ولا يدخل عليها من أرضه نساء حتى أبي بكر (قال) أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عبد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي عبد الله بن زعنة أن أمز بن بنت أبي سلمة أرضعته أسماء بنت أبي بكر امرأة أمز بن ربيعة بنت بنت أبي سلمة فكان الزبير يدخل على وأنا أنشط فباخذ بقرن من قروان راسي فيقول أقبلي على خدي يني أراه أي وما ولد فيهم أخوتي ثم إن عبد الله بن الزبير قال الحرة أرسل الى فخطب أمكم كنوعى على حجرة بن الزبير وكان حرة فلكيسة فقتلت رسول الله وهل تجله لي أنما هي بنت أخنة فارسل الى عبد الله أنما أردت بهذا التعليل لعلك ليس بالباخ أنا وما ولدت أسماء فيهم أخوتك وما كان من ولد الزبير من غير أسماء فليسوا بالباخوة فأرسلني فلي عن هذا فأرسلت فأسألت وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا الهان الرضا عن من قبل الرجال لا يحرم شيئا فأنكحها إياه فلززل عندهم حتى هلك (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن بعض آل رافع بن خديج أن

من أقيم عليه حد شئ أربع مرات ثم أتى به خامسة وأسدسة أقيم ذلك الحد عليه ولم يقتل وفي هذا دليل على أن حاروي عن النيران كان نارا فهو منسوخ مع أن دلالة القرآن بما وصفت بينه فإن قال وابن دلالة القرآن قبل إذا كان الله وضع القتل موضعا والحد موضعا فلا يجوز والله أعلم أن يوضع القتل موضعا للحد لا بشئ ثابت عن النبي لا يختلف له ولا ناسخ

(باب لحوم النصاب)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم النصاب بعد ثلاث ثم قال بعد ذلك كلوا وتزودوا وأذخروا حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن واقد بن عبد الله أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم النصاب

ابن أبي بكر فذكرت ذلك لأمه فقالت صدق سمعت عائشة تقول دفع ناس من أهل المدينة حضرة الأضي في زمان رسول الله فقال رسول الله ادخروا لثلاث وتصدقوا بما بيني قالت فلما كان بعد ذلك فلنا رسول الله لقد كان الناس يتقصون من ضماهم يحمسون منها الولد ويتصنون منها الأسقية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك أوكيا قال قالوا يا رسول الله نهيت عن أكل لحوم النصابا بعد ثلاث فقال رسول الله إنما نهيتكم من أجل الدافئ التي دفعت حضرة الأضي فكوا وتصدقوا وادخروا (قال) فيشبه أن يكون انحتمى رسول الله عن أسالك لحوم النصابا بعد ثلاث إذ كانت النافذة على معنى الاختيار لا على معنى الضرر وإنما قلت شبه الاختيار لقول الله عز وجل في البدن فإذا وجبت جنونها فكوا منها أو اطعموا وهذه الآية في البدن التي تطعم بها أصحابها لا التي وجبت عليهم قبل

رافع بن خديج كان يقول الرضاغة من قبل الرجال لا تحرم شأ (قال الشافعي) وأخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يزيد بن عبد الله بن قيس عن ابن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعن سليمان بن يسار وعن عطاء بن يسار أن الرضاغة من قبل الرجال لا تحرم شأ (قال الشافعي) وأخبرنا عبد العزيز بن محمد عن مروان بن عثمان بن أبي العلي أن عبد الملك كان يرى الرضاغة من قبل الرجال لا تحرم شأ قلت لعبد العزيز عبد الملك قال ابن مروان (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن ابن عباس كان لا يرى الرضاغة من قبل الرجال لا تحرم شأ قال عبد العزيز وذلك كان رأي ربيعة ورأى فيها ثناء أبو بكر حدثت عمرو بن الشريد عن ابن عباس في القحاح واحد وقال حدث رجل من أهل الطائف ومأربن من فقهاء أهل المدينة أحدا يشك في هذا إلا أنه روى عن الزهري خلافه في التغم إليه وهو لا مأ وكروا علم (قال الشافعي) أخبرنا سليمان بن عينة عن الزهري عن عمرو بن عائشة قالت جاءني من الرضاغة أن ابن عباس يستأذن علي بعد ما ضرب الجلب فلم أذن له فلما جاءني صلى الله عليه وسلم أخبرني فقال الله عله فأذناه فقال وما في هذا حديثي أم أبي بكر أرضعته فليس هذا رضاغة من قبل الرجل ولو كان من قبل الرجل لمكانت عائشة أعلم بعني ما تركت وكان أصحاب رسول الله والتابعون ومن أدر كنا متفقين أو أكرههم على ما قلنا ولا يتفق هؤلاء على خلاف سنة ولا يدعون شيئا إلا ما هو أقوى منه قال قال كان القاسم بن محمد يكره حديث أبي القعبس ويدفعه فعا شديدا ويحتج فيه أن رأي عائشة خلافه (قال الشافعي) فقلته أجد بلديتة من علم نفاضة ولي أن يكون علي طاهرا عننا كرههم من تركه يكره لبن الفضل فقد تركناه وتركوه ومن يحتج بقوله إذا كنا نجد في الشريعة النبي صلى الله عليه وسلم كالدلالة على ما تقول أقبضوا لأحد ترك هذا العالم المتصل من سببنا من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين من بعدهم بالمدينة أن يقبل أبا علي كرههم من روى عنه بالمدينة إذا انفك حديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم نصا ليس من هذا الحديث عليهم حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال قال قلت فذكرت أن تحتج بقوله هذا ولا أعلمه بحقيق تركه إلا ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يحرم من الرضاغة ما يحرم من الولاد فقال لي فذلك تركه فقلت نعم فالأختلاف نعمة الله فوق في أنه لا أذهب إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء إلا أن أدعه لا أكراه وأقل مما ألتنا في لبن الفضل وقد يمكن أن تأول حديث النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان من النساء دون الرجال فأخذت بأظهر معانيه وإن أمكن فيه ما لم نترك قول الأكره من روى عنه بالمدينة ولو ذهب إلى لا كره وترك خبر الأولاد عن النبي صلى الله عليه وسلم ما عدت ما قال الأكره من المدينين أن لا يحرم لبن الفضل (قال الشافعي) وقد وصفت حديث القتب بن سعد عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في غنمه كبراح الحرف ذبته وقال الزهري وإن نسا بقولهم يقوم سلعة فالزهري قد جزم قول أهل المدينة أن المسبب ومن خالفه غفر صاحبكم من جميع ذلك وهذا عندكم كالأجاص ما هو بدونه عندكم إجماع بالمدينة وقتلهم ولا خارجا من قول أهل العلم بالمدينة وآقاويل في آدم وذلك أنكم قلتم مرة كما قال ابن المسيب جراحه في غنمه كبراح الحرف ذبته في الموضحة والمأمومة والمنقلة ثم خالفتم ما قال ابن المسيب أخرى فقلتم يقوم سلعة فيكون فيها نقصه فلم تحضوا قول واحد منهم (قال الشافعي) وقد أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رجلا خطب إلى النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالة النبي صلى الله عليه وسلم في صدقها التمس ولو أعتام من حديد وحفظتان عن عمر قال في ثلاث غصنات من زبيب فهو مهر (قال الشافعي) وأخبرنا سليمان بن عينة عن أبو بن موسى عن يزيد بن عبد الله بن قيس عن ابن المسيب أنه قال لم يحل للموهر إلا أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو صدقها سوطا حلتها أخبرنا ابن أبي يحيى قال

أن تملو غواها وانما
أكل النبي صلى الله
عليه وسلم من هديه أنه
كان تطوعاً فاما واجب
من الهدي كله فليس
لصاحبه أن يأكل منه
شأ كلاً يكون له أن
يأكل من ذكاته ولا
من كفارته شأ وكذلك
أن وجب عليه أن
يخرج من ماله شيئاً
فأكل بعضه فلا يخرج
ما وجب عليه بكاه
وأحب أن يهدي نافلة
أن يطعم البائس الفقير
لقبول الله فكلوا منها
وأطعموا البائس الفقير
وقوله وأطعموا القانع
والمعسر والقانع
هو السائل والمعسر
الزائر والمأز بال وقت
فإذا أطعم من هؤلاء
واحداً أو أكثر فهو
من المطعمين فأحب
العلماء أكثر أن يطعم ثلثاً
ويهدي ثلثاً ويدخر ثلثاً
وهيئة بهيمة شاة
والغضائين هذا السبيل
والله أعلم وأحيان
كانت في الناس نخصة
أن لا يدخر أحدهم
أخصيته ولا من هديه
أكثر من ثلاث لأمر
النبي صلى الله عليه
وسلم في الدافعة فإن
ترك رجل أن يطعم من
هدي تطوع أو أخصيته
فقد أساء وليس عليه

سائر أربعة كآكل الصداق قال ماتراضي به الأهلون فقلت وإن كان ذرهما قال وإن كان نصف درهم
قلت وإن كان أقل قال لو كان قبضة حنطة أو حبة حنطة قال فهذا حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه
وسلم وخبر عن عمر وعن ابن السيب وعن أربعة وهذا عندكم كالاجماع وقد سألت الدراودي هل قال
أحد للمدنية لا يكون الصداق أقل من ربع دينار فقال والله ما علمت أحداً قاله قبل مالك وقال الدراودي
أما أخذ من أي نخصة قلت لشافعي فقد فهمت ما ذكرت وما كنت أذهب في العلم إلا في قول أهل
المدنية فقال لشافعي ما علمت أحداً يقول أهل العلم من أهل المدينة أشد خلافاً لأهل المدينة منكم
ولو ثبت أن أعداءكم ما ملأه ورقاً كثيراً ما علمت فيه كثيراً من أهل المدينة عدتها عليكم وفيما ذكرت
لما دلت على ما وادعاهن شاء الله قلت لشافعي إن لنا كتاباً قد صرنا إلى اتباعه وفيه ذكر أن الناس اجتمعوا
وفيه الأمر بالاجتماع عليه عندنا وفيه الأمر عندنا (قال الشافعي) فقد أوقفناكم ما يدلكم على أن ادعاء
الاجماع للمدنية وفي غيرها لا يجوز أن يكون وفي القول الذي ادعيت فيه إجماع اختلاف وأما ما علمت
الأمر بالاجتماع عليه فمختلف فيه وأنتم مثلتكم شأ أجمع وأقصر وأحرى أن تحفظه مما فرغت منه قلت
فأذكر ذلك قال تعرفون أنكم قلتم اجتمع الناس أن مصود القرآن أحد عشر لیس في الفصل منها شيء قلت
نعم (قال الشافعي) وقد روي عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم إذا السماء انشقت وأخبر به أن النبي صلى
عليه وسلم أن عمر بن عبد العزيز أمر بمحدث من القراء أن يصودوا في إذا السماء انشقت وأن عمر صلى الله عليه وسلم
قلت نعم وأن عمر وابن عمر صلى الله عليه وسلم في سورة الحج محدثين قلت نعم قال فقد روي في المصنف عن النبي
صلى الله عليه وسلم عمر وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز عن الناس الذين أجتمعوا على الصلوة في الفصل
وهو إلا أنه الذي انتهى إلى آقاو بلهم ما حفظنا نحن وأنتم في كتابكم عن أحد الأصوف في المصنف ولو
رواه عن رجل أو اثنين أو ثلاثة ما جاز أن يقول أجمع الناس وهم مختلفون قلت فتقول أنت أجمع الناس
أن الفصل في مصود قال لا أقول اجتمعوا ولكن أعز ذلك إلى من قاله وذلك الصديق ولا أدعي الاجماع
الاحتمال لا يدعي أحد أنه إجماع أقترى قولكم اجتمع الناس أن مصود القرآن إحدى عشرة لیس في الفصل
منها شيء يصح لكم أبداً قلت فعلى أي شيء أكثر لفظها قال على أن في الفصل مصوناً وأما أكثر أصحابنا على أن
في سورة الحج محدثين وهم رويون ذلك عن عمر وابن عمر وهذا ما أدخل في قوله اجتمع الناس لأنكم
لا تعتدون في الحج الأصبة ترون أن الناس اجتمعوا على ذلك فأى الناس يجتمعون وهو روي عن عمر
وابن عمر أنهما سجدا في الحج محدثين وتعرفون أنكم اجتمعتم في البين مع الشاهد على من خالفه وقد احتجوا
عليكم بالقرآن فقلتم رأيت الرجل يدعى على الرجل الحق ليس بحلفه فإن لم يحلف رد البين على المدعي
فحلف وأخذ حقه وقلتم هذا ما لا شئ فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فإذا أثر هذا قلتم
البين مع الشاهد وإن لم يكن من هذا بنيت السنة ولكن الإنسان يحب أن يعرف وجه الصواب فهذا
تبيان ما أشكل من ذلك أن شاء الله قال بلى وهكذا نقول (قال الشافعي) أقترع قرون الذين أفكروا في البين
مع الشاهد يقولون عاقلتم قلت بماذا قال أتعرفونهم بخلفون المدعي عليه فإن نكل رد البين على المدعي
فان حلف أخذ حقه قلت لا (قال الشافعي) وأنتم تعلمون أنهم لا يردون البين أبداً أو أنهم يزعمون أن رد
البين خطأ وأن المدعي علمنا ذلك عن البين أخذنا خلقاً قلت بلى قال فقد روي عنهم ما يقولون
قلت نعم ولكن زعم الله (قال الشافعي) أو يجوز الزلل في الرواية عن الناس شعب الناس كأنه وإن جاز الزلل
في إلا أكثر جاز في الأقل وفيما علمت بالاجتماع عليه وقولكم بالاجتماع عليه أكثر من هذا الزلل لأنكم إذا قلتم
في أن تروا عن الناس علمة فعلى أهل المدينة لأنهم أقل من الناس كلهم (قال الشافعي) وقولكم في البين
مع الشاهد نكتفي منها بنيت السنة حجة عليكم أتتم لا ترون فيها الأحاديث جعفر عن أبيه منقطعا

(كتاب جماع العلم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال قال سمع أحدنا من الناس أن أونس نفسه إلى علي بن خلف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لمن بعده الاتباع وأنه لا يلزم قول بكل حال الإكباب لأنه أوستنرؤه صلى الله عليه وسلم وأن ما سواه ما تبع لهما وأن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدهنا في قولنا قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد لا يختلف في أن القرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والفرقة ما صنف قولها إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم تفرق أهل الكلام في تثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقا متباينا وتفرق غيرهم عن نسبتها لمامة إلى الفقه فيه تفرقا أما بعضهم فقد أكثر من التقليد والتضيق من النظر والفقه والاستبصار بالرياسة وسائل المؤمنين قول كل فرقة عرقها مثلا يدل على ما وراءه إن شاء الله تعالى

(باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال في القائل ينسب إلى عالم عذاب أصحاه أنت عربي والقرآن نزل بلسان من أنت منهم وأنت أدري بحفظه وفيه لله فرائض أنزلها الوحي نزل قد نزل عليه القرآن بحرف منها استتبه فان تاب واقتلته وقد قال الله عز وجل في القرآن نينا لكل شيء فكيف حاز عند نفسك ألا حد في شيء فرضه الله أن يقول مرة الفرض فيه عام ومرة الفرض فيه خاص ومرة الأمر فيه فرض ومرة الأمر فيه دلالة وإن شاءت الواجبة وكذا ما فرقت بينهم من هذا عندك حديث ترى عن رجل عن آخر عن آخر أو حديثان أو ثلاثة حتى تبلغ به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وجدته ومن ذهب مذهبا لا يرى أن أحد القسوم قد تمتوه في الصدق والحفظ ولا أحدا لقيت عن لقيت من أن يغفل ويشتي ويخطئ في حديثه بل وجدته يقولون غير واحد منهم أخطأ فلان في حديث كذا وفلان في حديث كذا ووجدته يقولون لو قال رجل لحديث أحاط به وحررت من علم الخاصة لم يقل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخطأتم أو من حدّثكم وكذبتم أو من حدّثكم لم تستثيوه ولم تزيده على أن تقولوا لله بسم الله قلت أفيعوز أن يفرق بين شيء من أحكام القرآن ومظاهره واحد عند من سمع بخبر من هو كأوسم فيه وتقبضون أخبارهم مقام كتاب الله وأنتم تعطون بها وتوعدون بها قال قلت إنما نصلي من وجهه الأساطة ومن وجهه الخبر الصادق وجهه القياس وأسبابها عندنا مختلفة وإن أعطيناها كلها فبعضها أثبت من بعض قال ومثل ما ذا قلنا أعطاني من الرجل بأقراره والبيئة وإياه البيتين وحلف صاحبه والاقترار أقوى من البيئة والبيئة أقوى من إياه البيتين وعين صاحبه ونحن وإن أعطينا بها معا واحدا فأسبابها مختلفة قال وإن ائنا قمنا على أن نقبلوا أخبارهم وفيهم هذا كرت من أمرهم قبول أخبارهم وما حثكم فعله من ردها قال ولا قبل منها يا إذا كان يمكن فيهم الوهم ولا قبل إلا ما شهد به على الله كما شهد بكاتبه الذي لا يسع أحد الشك في حرف منه أو يجوز أن يقوم شيء مقام الأساطة وليس بها فقلت من علم اللسان الذي به كتاب الله وأحكام الله عليه علمه بها على قبول أخبار الصادقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) والفرق بين ما دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينهم من أحكام الله وعلم بذلك مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ كنت لم تشاهد خبر الخاصة وخبر العامة قال نعم قلت فقد رددتها إن كنت تدبر بما تقول قال أفتوجد في مثل هذا ما تقوم به الحاجة في قبول الخبر فإن أوجدته كان أرى في إصباح جئت لأثبت الحقيقة على من خالف وأطبع لنفس من رجع عن قوله أقول قلت إن (١) كذا في النسخة وفيه سقط ويحذف منه تدا لهما قرر وقد قدرت هنا نسخة سقيمة جدا لم نعتز على غير ما بعد البحث والتنقيب ونسبها إلى كتاب القرعة كتبه مصححه

فواحش وقبح عقوبات وأساسا السرقه الذي يسرق مملاته ثم ساق الحديث قال ومثل معنى هذا في كتاب الله قال واللا في تأني الفاشحة من نسيانكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البوت حتى يتوفاهن الموت إلى آخر الآية فكان هذا أول العقوبة للزانية في الدين نسخ هذا عن الزناة كلهم الحر والعبد والبر والنجس لله البكرين الحرين المسلمين فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ثم اذنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك بن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول الرجم في كتاب الله على من زنى إذا أحسن من الرجال والنساء إذا قامت عليه البيئة أو كان الجليل أو الاعتراف * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسلب يقول قال عمر إذا كان منهم لكوا عن آية الرحمن أن يقول قائل لا أحد من بني

كتاب الله فقد رجم
رسول الله ورجنا والذي
نفسى يسده لولان
يقول الناس ذاع رفي
كتاب الله لكتبته الشيخ
والشيخة اذا زينا
فارجوها البتة فاناد
قراناها . حدثنا
الربيع قال اخبرنا
الشافعي قال اخبرنا
مالك وابن عيينة عن
ابن شهاب عن عبد الله
ابن عبد الله عن أبي
هريرة وزيد بن خالد
وزادسان وسئل أن
رجلا ذكر أن ابنه زني
بامرأة رجل فقال
رسول الله لأقضي
بينكما بكاتب الله غلغد
ابنه مائة وغزبه عاما
وأمر أينا أن يصد
على امرأة الآخر فان
اعترفت فارجمها
فاعترفت فرجمها (قال
الشافعي) رجمه الله
كان ابنه بكرا وامراه
الآخر ثيبا قال فذكر
رسول الله عن الله محمد
البكر واليب في الزنا (قال
الشافعي) قال الله
جل ثناؤه في الاما فاذنا
أحصن فان آمن
بفاخته فعليه نصف
مالي المحصنات من
العذاب فعقلنا عن الله

سلكت سبيل النصفة كان في بعض ما قلت دليل على أنكم مقسمين من قولك على ما يجب علينا الانتقال عنه
وأنت تعلم أن قد طالت غفلة غفلت عملا يعني أن تغفل من أمر دينك قال فاذ كر شيئا من حضرك قلت
قال الله عز وجل هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوه عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة
قال فقد علمنا أن الكتاب كتاب الله فما الحكمة قلت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفنصنع
أن يكون يعلمهم الكتاب حلة والحكمة ناصفة وهي أحكامه قلت تعني بأن يبين لهم عن الله عز وجل مثل
ما بين لهم في حلة الفرائض من الصلاة والزكاة والنجو وغيرها فكون الله قد أحكم فرائض من فرائضه بكتاب
وبين كيف هي على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم قال أنه ليصنع ذلك قلت فان ذهبت هذا المذهب
فهو في معنى الأول قبله الذي لا تصل اليه الا بغير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ذهبت مذهب
تكرار الكلام قلت وأوليه انا اذا ذكر الكتاب والحكمة أن يكونا شيئين أو شيئا واحدا قال يحتدل
أن يكونا كما وصفت كتابا بصفة شيئين ويحتدل أن يكونا شيئا واحدا قلت فأظهرهما أولاها وفي
القرآن دلالة على ما قلنا وخلاف ما ذهب اليه قال وأين قلت قول الله عز وجل واذ كرنا ما بيني في
بيوتكم من آيات الله والحكمة أن الله كان ليغفيا فاجابته بتي في بيوتهم شيان قال فهذا القرآن
يتلى فكيف تتلى الحكمة قلت انما معنى التلاوة أن يتلى بالقرآن والسنة كما يتلى بها قال فهذه آيات
أن الحكمة غير القرآن من الأولى وقلت ان فرض الله علينا اتباعه صلى الله عليه وسلم قال وأين قلت
قال الله عز وجل فلا تدركون حتى يحكموا فيما خبير بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت
ويسلو اسلما وقال الله عز وجل من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فلصد الذين يخافون عن أمره أن
نصيبهم فتنة أو يصعب عذاب أليم قال ما من شيء أو شيء ثان نقوله في الحكمة من أنها سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولو كان كما قال بعض أصحابنا أن الله أمر بالتسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحكمه انما هو لما أتوا فكان من لم يسلم له أن يسلم الى التسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فقد
فرض الله جل وعز علينا اتباع أمره فقال وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا قال هل ين
في التنزيل أن علينا فرضا أن نأخذ الذي أمرنا به وننتهي عما نها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت
والفرض علينا وعلى من هو قبلنا ومن بعدهنا واحد قال نعم قلت فان كان ذلك علينا فرضا في اتباع أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم أمحيط أنه اذا فرض علينا شيئا فقد دلنا على الأمر الذي يؤخذ به فرضه قال نعم
قلت فهل تجد السبيل الى تأدية فرض الله عز وجل في اتباع أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحد
قبل أو بعده من لم يشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
في أن لا أخذ ذلك الا بالخبر الذي على أن أتاه واجب على أن أقبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
وقلت أيضا بزمك هذا في ناسخ القرآن ومنسوخه قال فاذ كر من شيئا قلت قال الله تعالى كتب عليكم
اذا حضر أحدكم الموت نزلت خيرا الوصية للوالدين والأقربين وقال في الفرائض ولا يوبى لكل واحد
منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فان كان له إخوة فلأمه
السدس فزعمنا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن آية الفرائض نصت الوصية للوالدين والأقربين
فلو كنا نحن لا يقبل الخبر فقال قائل الوصية نصت الفرائض هل تجدنا عليه الا بالخبر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال هذا شبه الكتاب والحكمة والحق أن ثابت بان علينا قول الخبر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد صرت الى أن يقول الخبر لازم للسلم لما ذكرته وما في مثل معانيه من كتاب الله وليست
تدخلني أنفق من اظهار الانتقال عما كتبت اري في غيره انما باتت الحجة فيه بل أتدبر بان على الرجوع عما

نحسين لاه لا يكون
 النصف الاما يتورا
 فاما لرحم فلا نفسه
 لان المرحوم قد يموت
 بأول حيسر وقد لا يموت
 الا بعد كثير من الحجرة
 * اخبرنا عبد الوهاب
 عن وئس بن عبيد عن
 الحسن عن عباد بن
 الصامت أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال خلقوا
 عني قد جعل الله لهن
 سبيلا البكر بالبكر
 جلد مائة وتفرط بحام
 واليتيم باليتيم جلد مائة
 والرجم (قال الشافعي)
 وجه الله وقد حذني
 الثقة أن الحسن كان
 يدخل بينه وبين
 عبادة حنان الرقاعي
 ولأدري أن أخيه عبد
 الوهاب بينهما قال من
 كتابي حين حوته من
 الاصل أم لا والاصل
 يوم كتب هذا الكتاب
 غائب عني (قال
 الشافعي) فكان هذا
 أول ما سن من حيس
 الرزاقين وأذا دعا وأول
 حذر فيهما وكان فيه
 ما وصفت في أدب
 قبله من أن الله أنزل
 حلالا للبكرين واليتيم
 وان من حد البكرين
 السني على كل واحد
 منهما مائة

كنت أرى السار يشه الحق ولكن أرايت العام في القرآن كيف جعلته عامرة وناسا أخرى قلته
 لسان العرب واسع وقد تنق بالشي عامات بيده التماس فين في لفظها ولست أصبر في ذلك خبر الانجر لازم
 وكذلك أنزل في القرآن فين في القرآن مرة وفي السنة أخرى قال فاذ كرهننا شيئا قلت قال الله عز وجل
 الله نائق كل شيء فكان خبر جابا القول عامرا بديه العام وقال فينا خلقنا من ذكر وأنى وجعلنا كمنشورا
 ونماثل تتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم فكل نفس مخلوقة من ذكر وأنى فهذا عام بديه العام وفيه
 الخصوص وقال أن أكرمكم عند الله أتقاكم والتقوى وخلافها لا تكون الا بالالفين غير المغلوبين على
 عقولهم وقال يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له الذين يدعون من دين الله أن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له
 وقد حاط العلم أن كل الناس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يدعون من دونه شيئا لان فيهم
 المؤمن ويخرج الكلام عام وانما أريد من كان هكذا وقال واسئله من القرية التي كانت حاضرة الجرد
 بعدون في السبيل على أن العادين فيه أهلها دونها وذكرته شاعرا كتبت في كتابي فقال هو كانت
 كله ولكن ينزل العام الذي لا يحصى كتاب الله أنه أريد به خاص قلت فرض الله الصلاة ألست بحجها
 على الناس عامة قال بلى قلت وتجد الحضر غفرات منه قال نعم قلت وتجد الزكاة على الأموال عامة
 وتجد بعض الأمور غير عامتها قال بلى قلت وتجد الوصية لوالدين منسوخة في الرضا قال نعم وفرض
 الخوارب لآباء والأمهات والولد لآبائهم ولم يورث المسلمون كافرين مسلم ولا عدا من حر ولا قاتلا من قتل
 بالسنة قال نعم ونحن نقول بعض هذا فقلت فإدراك على هذا قال السنة لانه ليس فيه نص قرآن
 قلت فقد بينت في أحكام الله تعالى في كتابه فرض طاعت رسوله والموضع الذي وضعه الله عز وجل به من
 الآيات عظمة ما أنزل ناسا وطامنا وناضوا ومنسونا قال نعم وما زلت أقول بخلاف هذا حتى بان لي خطا من
 ذهب هذا المذهب ولقد ذهب فيه أناس مذهبين أحدهما يقين لا يقبل خيرا وفي كتاب الله البسان قلت
 خالزته قال أفضي به ذلك إلى عظيم من الأمر فقال من جاءه ما يقم عليه اسم صلاة وأقل ما يقم عليه اسم
 زكاة فقد أدى ما عليه لا وفي ذلك ولو صلى ركعتين في كل يوم وفي كل أيام وقال ما لم يكن فيه كتاب الله
 فليس على أحد فيه فرض وقال غيره ما كان فيه قرآن يقبل فيه انفسر فقال بقر بيمين قوله فيما ليس
 فيه قرآن قد دخل عليه ما دخل على أقر بيمينه ودخل عليه أن صار إلى قبول الخبر بعد رده وصار إلى أن
 لا يعرف ناسخا ولا منسوخا ولا ناسا ولا عامرا وأخطأ قال ومذهب السلال في هذين المذهبين واضح لست
 أقول واحد منهما ولكن هل من يحق أن يسيح الحرم باحاطة بغير إحاطة قلت نعم قال ما هو قلت
 ما تقول في هذا الرجل الجني أعجم الدم والمال قال نعم قلت فإن شهد عليه شاهدان بأنه قتل رجلا
 وأخذ حمله وهو هذا الذي في يده قال أقتله قودا وأدفع ماله التي في يده إلى ورثة المشهود له قال قلت أو
 يمكن في الشاهدين أن يشهدا بالكذب والغلط قال نعم قلت فكيف أبحث الدم والمال المحرمين باحاطة
 بشاهدين وليسا باحاطة قال أمرت بقبول الشهادة قلت أفتصد في كتاب الله تعالى نصان نقبل الشهادة
 على القتل قال لا ولكن استدلالا به لا بأمرها الا عني قلت أفتصد ذلك العني أن يكون الحكم غير
 القتل ما كان القتل يحتمل القود والدية قال فإن الحق في هذا أن المسلمين إذا اجتمعوا أن القتل بشاهدين
 قلنا الكذب يحتمل له في ما جعوا عليه وإن لا يحتمل عامتهم معنى كتاب الله وإن أخطأ بعضهم فقلته
 أدراك قد رجعت إلى قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والإجماع دونه قال ذلك الواجب على
 وقلته لم تجعلنا أنا أبحث الدم والمال المحرمين باحاطة بشهادة وهي غير إحاطة قال كذلك أمرت قلت
 فإن كنت أمرت بنقل على صدق الشاهدين في الظاهر فقبولها على الظاهر ولا يعلم القبول الا الله وأنا
 لطلب في الحديث أكثر مما طلب في الشاهد في شهادة الشاهد لا نقبل حديث واحد منهم وتجد الدلالة على

ونسخ الحط عن التبيين
وأمر أحدهما الرجوع
فرجع النبي صلى الله
عليه وسلم أمر أتاه الرجل
ورجعه ما عزم من مالك
ولم يجلد أحدا منهما
فإن قال قائل ما دل
على أن أمر امرأة
الرجل وما عزم يقول
النبي صلى الله عليه وسلم
التي بالثيب جلد مائة
والرجم قبل إذا كن
النبي يقول خذوا
عني فجد جعل الله
لهن سبيلاً للثيب
بالثيب جلد مائة والرجم
كان هذا لا يكون إلا
أول حديثه الزانيان
فلذا كان أول فكل شيء
جد بعد مخالفته فاعلم
يحيى بأنه بعد والذي
بعد نسخ ما قبله إذا
كان يخالفه وقد أثبتنا
هذا والذي نضع في
حديث المراتي رجها
أليس مع حديث ما عزم
وغيره فكانت الحدود
ثابتة على المحدثين
ما أتوا الحدود وإن كثر
اثباتهم إلا أنهم في كل
واحد من الأحوال
جانون ما حدوا به وهم
زناة أول مرة وبعد
أربع عشرة وكذا في
الضقة الذين أزال الله
أن يجلدوا وعثمان
وجميع أهل الحدود

صدق الحديث وغلطه من شركه من الحقائق وبالكاتب والاستغنى هذا دلالات ولا يمكن هذا في الشهادات
قال فأما على ما وصفت من التفرق في ذلك الرجوع وقبول بعضه مرة ورفضه أخرى مع ما وصفت من بيان
الخطا فيه وما يلزمهم من اختلاف أقوالهم وفيما وصفنا هاتوا في الكتاب قبل هذا دليل على الحق عليهم
وعلى غيرهم فقال لا نقبلت من أن أقبل الغدير رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلت أن الدلالة على
معنى ما أراد ما وصفت من فرض الله طاعته فأن اذ قبلت خبره فمن الله قبلت ما أجمع عليه المسلمون فلم
يختلفوا فيه وعلت ما ذكرتم من أنهم لا يجمعون ولا يختلفون إلا على حق إن شاء الله تعالى أقرت ما لم
يخبره نافي كتاب الله عز وجل ولا خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما جعلنا نسل عنه نصيب
بالعيب شيء وإطلاه من ابن وسئل القول بما قلت فيه وأنا لا بمعرفة الصواب والخطا فيه وهل تقول فيه
اجتماعي عن مطوية ثمانية عنك أوتقول فيه متعسفان أنا شك أن تحمل وتحرم وتفرق بلامثال موجود
تحتدي عليه فإن أجز ذلك لنفسك لا تفرق أن يقول بما خطر على قلبه بلامثال يصير إليه ولا عبرة
توجد عليه تعرف بها خطا من صوابه فإن من هذا أن قدرت ما تقوم لك به الحق والأحكام قولك بما لا يوجب
فيه مردود عليك فقلت ليس لي ولا لغيري أن يقول في المباح شيء ولا خطر ولا أخذ شيء من أصول إعطائه
الآن بعد ذلك نافي كتاب الله أوسنة أو جراح أو غير يلزم فإما يكن داخل في واحد من هذا الأخبار
فلا يجوز لنا أن نقوله بما أحسننا ولا بما خطر على قلوبنا ولا نقوله إلا ما على اجتنبه (١) على طلب
الأخبار الأزمنة ولو جاز لنا أن نقوله على غير مثال من قياس يعرفه الصوابين الخطا بأكمل أحد أن
يقول بمعنا بما خطر على يده ولكن علينا وعلى أهل زماننا أن لا نقول إلا من حيث وصفت فقال الذي أعرف
أن القول عليك ضيق الأمان تسع قياسا كما وصفت ولي عليك مسئلتان أحدهما أن تذكر كراهية في أن
لأن تقيس والقياس أحاطة كل شيء بما هو اجتنب فكيف خاف أن تقول على غير قياس واجعل جوابك
فيه أن خسر ما يحضر قلت أن الله أنزل الكتاب نينا لا لكل شيء والتبيين من وجوه منها ما بين فرض فيه
ومنها ما أنزه جلة وأمر الاجتهاد في طلبه ودل على ما يطلبه بعلامات خلقها في عبادتهم بها على وجه
طلب ما اقترض عليهم فإذا أمرهم بطلبه اقترض ذلك ذلك والله أعلم دلائل أحدها أن الطلب لا يكون
الامتنعوا بشيء أن توجهه لأن يطلبه المالك متعسفا والأخرى أنه كلفه بالاجتهاد في التأني لم أمره
بطلبه قال فذكر الدلالة على ما وصفت قلت قال الله عز وجل قدرني قلب وجهك في السماء فقدرني
قبله ترشاه فقل وجهك شطر المسجد الحرام وشره مقصده وذلك تلقاؤه قال أجل قلت وقال هو الذي
جعل لكم الصوم وتهدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال (٢) وحضر لكم الصوم والليل والنهار والنس
والفقر وخلق الجبال والأرض وجعل المسجد الحرام حيث وضع من أرضه فكلف خلقه التوجه إليه
فهم من يرى البيت فلا يرعه إلا الصواب بالقدس إليه ومنهم من يعب عنه وتأتي داره عن موضعه فتوجه
إليه بالاستدلال بالصوم والنس والفقر والرياح والجبال والمهاب كل هذا قد يستعمل في بعض الحالات ويدل
فها هو يستغنى بعضها عن بعض قال هذا كما وصفت ولكن على إحاطة أنت من أن تكون ذات وجهت
أصبت قلت أما على إحاطة من أتت ذات وجهت أصبت ما كلف وأن كلف أكثر من هذا فقلت
أفعل إحاطة أنت من صواب البيت بتوجهك قلت فهذا شيء ما كلف لا إحاطة في أصله وإنما كلفت
الاجتهاد قال فما كلف قلت التوجه شطر المسجد الحرام فقد بحث بالكلف وليس يعلم الإحاطة
بصواب موضع البيت أدنى إلا بعين فأما ما عابك عن عينة فلا يحط به أدنى قال فتقول أصبت قلت
تعم على معنى ما قلت أصبت على ما أمرت به فقال ما يصح في هذا جوابا بيا غير ما أحبت به وإن من قال
(١) لعله بعد طلب الأخبار تأمل (٢) مراده أن القرآن دل على ذلك لأن لفظ القرآن هكذا فتنبه

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا زنت أمة أحدكم فتيبن زناها فليجلدها ثم قال فليصمها بعد الثالثة أو الرابعة (قال الشافعي) وروى عن النبي في الشارب يجلد ثلثا أو أربعين يقتل ثم يحفظ عن النبي أنه جلد الشارب العدد الذي قال يقتل بصدقه ثم أقبله فجلده ووضع القتل وصارت رخصة والقتل عن أثم عليه حد في شيء أو بما فات به الخامسة منسوخ بها وصفت وكذلك بيع الأمة بعد زناها ثلاثا أو أربعاً

(باب نكاح المتعة)

١ حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إسحاق عن الزهري عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما أن علياً قال لا نكح عباس أن رسول الله نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الجمر الأهلية

٢ حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي عن اسمعيل عن قيس قال سمعت ابن مسعود قال

كففت الإحاطة بأن أصيب بزم أنه لا يصلي إلا أن يحيط بأن يصيب أبداً وإن القرآن لبديل كما وصفت على أنه إنما أمر بالتوجه إلى المسجد الحرام والتوجه هو الأحيى والاجتهاد لا الإحاطة فقال إذا كسر هذا إن كان عندك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قال الله عز وجل ومن قتلته منكم متعمداً فإماتل ما قتل من التيمم بكم به ذوا عدل على المثل يجتهدون فيه لأن الصفة تختلف فتصغر وتكبر فأمر العدلين أن يجتهدا المثل الأعلى الاجتهاد ولم يجعل الحكم عليهما حتى أمرهما بالمثل وهذا يدل على مثل ما دلت عليه الآية قبله أنه لم يخطو عليه إذا كان في المثل اجتهاداً أن يجتهدا المثل الأعلى المثل ولم يورثه ولا في القبلة إذا كانت مقبلة عنه فكان على غير إحاطة من أن يصيبا بالتوجه أن يكون يصلي حيث شاء من غير اجتهاد بطلب الدلائل فيها وفي الصيد وما يدل على أنه لا يجوز لأحد أن يقول في شيء من العلم إلا بالاجتهاد والاجتهاد فيه كالاجتهاد في طلب البيت في القبلة والمثل في الصيد ولا يكون الاجتهاد إلا أن يعرف المثل عليه من خبر لازم أو كتاب أو سنة أو إجماع ثم يطلب ذلك القياس عليه الاستدلال ببعض ما وصفت كما يطلب ما غالب عنهما من البيت وأثبت عليه من مثل الصيد أماماً من لا آفة فيه فلا يحل له أن يقول في العلم شيئاً ومن هذا إن الله شرط العدل بالشهود والعدل بالعمل بالطاعة والعقل للشهادة فإذا ظهر أنه قد فعل ما شاهد على الظاهر وقد عك أن يكون يستعطن خلافه ولكن لم ينكف القيس فلم يرخص لنا إذا كنا على غير إحاطة من أن يأتى كماله أن يجزئنا من جنة نا إذا لم يكن فيه علامات تبطل العدل هذا يدل على ما دل عليه ما قبله وبين أن لا يجوز لأحد أن يقول في العلم بغير ما وصفتنا قال أفتوجدني بدلالة مما يعرف الناس فقلت نعم قال وما هي قلت أ رأيت التوب يختلف في عبه والرفق وبغيره من السلع من يره الحاكم ليقومه قال لا يره الأهل العلم به قلت لأن حالهم بخلاف حال أهل الجاهلية بأن يعرفوا أسواقهم يوم يرونه وما يكون فيه عيباً يتقصه وما لا يتقصه قال نعم قلت ولا يعرف ذلك غيرهم قال نعم قلت ومعرفتهم فيه بالاجتهاد بأن يقتضوا الشيء بعضهم بعضاً على سوق يومها قال نعم قلت وقصاها باجتهاد الإحاطة قال نعم قلت فإن قال غيرهم من أهل العقول نحن يجتهدون ككنا على غير إحاطة فمن أن هؤلاء أمما أو ليس تقول لهم أن هؤلاء لا يجتهدون علينا وإن يجتهدوا هل أنت متعسف فقال ما لهم جواب غيري وكفى بهذا جواباً تقوم به الجمة قلت وقال أهل العلم به إذ كاعلى غير إحاطة فقص تقول فيه على غير قياس ونكتي في الفن بسر اليوم والتأمل لم يكن ذلك لهم قال نعم قلت فكم كان ليس بما لم يكتب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وبما قال العلماء وغافل ليس له أن يقول إلا من جهة القياس والوقف في التشر ولو جاز لها أن يدع الاستدلال بالقياس والاجتهاد فيه جاز لها حين أن يقولوا نعم لعلمهم أعذر بالقول فيه لأنه باقيا لخطأ عامداً بغير اجتهاد أو بآوته جاهلين قال أفتوجدني حجة غير ما وصفت أن لها من أن يقولوا قلت نعم قال فذكرها قلت لم أعلم مخالفاً في أن من مضى من سلفنا والقرآن بعدهم إلى يوم كافتكم كما كهم وأقمت مقبتهم في أمور ليس بها نص كتاب ولا سنة وفي هذا دليل على أنهم إنما حكموا اجتهاداً أن شاء الله تعالى قال أفتوجدني هذا من سنة قلت نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الله وروى عن زيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم التيمي عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر وقال زيد بن الهادي فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة (قال الشافعي) قال فاسمعوا تروى فإذا اجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر

(باب حكاية قول من رد غير الخاصة)

١ أخبرنا الربيع قال قال محمد بن إدريس الشافعي فوافقتنا لحافة في أن نثبت الأخبار عن النبي

وليس من شأنه فأوردنا
أن يخصه قهاتنا عن
ذلك رسول الله ثم رخص
لأننا نكتفح المرأة إلى
أجل بالشئ (قال
الشافعي) ثم ذكر ابن
سعود الأناض في
نكاح للثمة ولم يوقت
شياً يدل أهوقبل خير
أم بعد ما عايشه مدبت
علي بن أبي طالب في
نهي النبي عن الثمة أن
يكون والله أعلم بخاصة
فلا يجوز نكاح الثمة
بحال وإن كانت مدبت
الرابع من سبعة ثبتت
فهو بين أن رسول
الله أجل نكاح الثمة
ثم قال هي حرام اليوم
القائمة قال فإن ثبت
ولم يكن في حديث علي
بيان أنه ناسخ لحديث
ابن مسعود وغيرهما
روى أحلال الثمة سقط
تحليلها بدلائل القرآن
والسنة والقياس وقد
ذكرنا ذلك حيث مثلنا
عنه

(باب الخلاف في نكاح
الثمة)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي غافنا
مخالفون في نكاح الثمة
فقال بعضهم النبي عن
نكاح الثمة عام خير
على أنهم استعملوا

صلى الله عليه وسلم لازم لا ممة ورأوا ما حكيت عما احتجبت به على من ردلتهم بحجة يشتبهونها يضعفون
على كل أحد أن يخالفها ثم كل جماعة منهم مجتمعين ويترفعون عما أحفظ أن أحكي كلام المتفرعين عنهم
منهم وكلام الجماعة ولما أحسبته كلاً ولا أنه قبل في وقتهم حدثت على تفصي كل ما احتجوا به فثبت أن شاء
قد قلنا ولم نقلهم منهم وذكر بعض أمارتهم بنهم وأما الله تعالى العصمة والتوفيق قال فكانت
حجة توليهم أن قالوا لا يسع أحد من الحكم ولا من المفتين أن يفتي ولا يحكم إلا من جهة الإحاطة والاطاعة
كل علم أنه حق في الظاهر والباطن يشهد به على الله وذلك الكتاب والسنة المجمع عليها وكل ما اجتمع الناس
ولم يفرقوا فيه فالحكم كله واحد بلزنا أن لا نقبل منهم إلا ما قلنا مثل أن الظاهر أربع لأن ذلك الذي لا نزاع
فيه ولا دفعه من المسلمين ولا يسع أحد الشك فيه قلنا له لست أحسبه يفتي عليك ولا على أحد حضرك
أه لا يوجد في علم الخاصة ما يوجد في العامة قال وكيف قلنا العامة على ما وصفت لائق أحد من
المسلمين إلا وجدت علمه عنده ولا ردمتها أحد شأني أحد فيه كما وصفت في حل الفرائض وعدد الصلوات وما
أشبهها وعلم الخاصة لا يجد السابق والتابعين ومن بعدهم إلى من لقيت تختلف أقاد بهم وبنابن تابنا
بما ليس فيه نص كتاب بلون فيه وإن ذهبوا إلى القياس فيحتل القياس الاختلاف فإذا اختلفوا فاقبل
ما عندنا الخالفين أقام علم خلافه أنه غشفي عنده وكذلك هو عندي خالفه وليس هكذا الملة الأولى
وما قبل قاسما فمكن في القياس أن يغشفي القياس لم يجر عندك أن يكون القياس إحاطة ولا تشهده كله
على الله كما عرفت كرت أشياء تارة عندي سوى هذا فقال بعض من حضر يدع المسئلة في هذا وعندنا
أنه قد يدخل عليه كثير مما أدخل عليه ولا يدخل عليه كله قال فأننا حدثت في غير ما قال قلنا ذكره
قال العلم من وجوه منها ما نقلته عامة عن عامة أشهده على الله وعلى رسوله مثل حل الفرائض قلنا هذا
العلم أقدم الذي لا ينزل فيه أحد ومنها ما يحتل التأويل فيقتل فيه فإذا اختلف فهو على
ظاهره وعامة لا يصرف إلى باطن أبداً وإن احتمل الإجماع من الناس عليه فإذا تفرقوا فهو على الظاهر قال
ومنها ما اجتمع المسلمون عليه وسكواعين فليهم الاجتماع عليه وإن يقولوا هذا الكتاب ولا سنة فقد يقوم عندي
مقام السنة المجمع عليها وذلك أن اجتماعهم لا يكون عن رأي لأن الرأي إذا كان تفرقه فيه قلنا فخصلي
ما بعده قال ومنها ما علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط
ثم آخر هذا القياس ولا يقاس منه الشيء بالشئ حتى يكون استدوؤه مصدره ومصرفه ما بين أن يشتد إلى
أن يغشى سوا فتكون في معنى الأصل ولا يسع التفرق في شئ مما وصفت من سبيل العلم والأشياء على
أصولها حتى يجمع العادة على أن اتباعها أصولها والاجماع حجة على كل شئ لأنه لا يمكن فيه الخطأ قال
فقلت أما ما ذكرت من العلم الأول من نقل العوام عن العوام فكذلك أفرأيت الثاني الذي قلت لا يختلف فيه
العوام بل يجمع عليه وتحكي عن قلبها الاجتماع عليه أتعرفه قصفه وأتعرف العوام الذين يقولون عن العوام
أهم كن قلت في حل الفرائض فأوردت العلماء من لا نسب إلى العلم ولا يجادلنا في الإسلام غير مغلوب
على عقله يشك أن فرض الله أن الظاهر أربع أم هو وجه غير هذا قال بل هو وجه غير هذا قلنا فخصه
قال هذا إجماع العلماء دون من لا علم له يجب اتباعهم فيه لأنهم متفردين بالعلم دونهم مجتمعين عليه فأننا
اجتمعوا قامت بهم الحجة على من لا علم له وإذا تفرقوا اتفق بهم على أحد حجة وكان الحق فيما تفرقوا فيه أربعة
إلى القياس على ما اجتمعوا عليه فأي حال وجدتهم به الدلتى على حال من قبلهم أن كانوا مجتمعين من جهة
علت أن من كان قبلهم من أهل العلم مجتمعون من كل قرن لأنهم (١) لا يمتعون من جهوة من جهوة كانوا متفرقين
علت أن من كان قبلهم كانوا متفرقين من كل قرن وسواء كان اجتماعهم من خبر يصحكونه أو غير خبر
لا يستدل أنهم لا يجمعون لا بخبر لازم وسواء إذا تفرقوا حكوا أخبارا وافق بعضهم أو لم يحكوا لاني
(١) في العبارة سقط ولعل الأصل لا يجمعون من جهة الأوامر يجمعون من كل جهة تأمل كتبه مصححه

لا أقبل من إخبارهم إلا ما أجمعوا على قبوله فأما ما ترقوا في قبوله فإن الغلط يمكن فيه فلم تقم حجة بأمر يمكن فيه الغلط قال فقلت له هذا يجوز بإبطال الأخبار وإثبات الإجماع لأننا نرى أن إجماعهم حجة كان فيه خبراً ولم يكن فيه وإن افتراقهم غير حجة كان فيه خبراً ولم يكن فيه وقلت ومن أهل العلم الذين إذا أجمعوا أقامت بإجماعهم حجة قال هم من نصح أهل بلد من البلدان فقبحوا قولهم وقولوا حكمه قلت فقلت للفقهاء الذين إذا أجمعوا كانوا حجة أريبت أن كانوا عشرة فجاب واحد وأحضر ولم يتكلم يجعل التسعة إذا أجمعوا أن يكون قولهم حجة قال فإن قلت لا قلت أريبت أن مات أحدهم وغلب على عقله أن يكون التسعة أن يقولوا قال فإن قلت نعم وكذا لو مات خمسة وتسعة فلو واحد أن يقول قال فإن قلت لا قلت فأى شيء قلت فيه كان متافضاً قال فذيع هذا قلت فقد وجدت أهل الكلام ينسبون في أكثر البلدان فوجدت كل فرق قمتهم تصب منها ما انتهى القول به وتضعه الموضوع الذي وصفت أدخلون في الفقهاء الذين لا يقبل من الفقهاء حتى يجمعوا معهم أم خارجون منهم قال فإن قلت فهم داخلون فيهم قلت فإن شئت فضله قال فقد قلته قلت فأتقول في السج على الخلفين قال فإن قلت لا يجمع أحد لأى إذا اختلفوا في شيء ردت إلى الأصل والأصل الموضوع قلت وكذلك تقول في كل شيء قال نعم قلت فما تقول في إرائي الشيب أرجحه قال نعم قلت كيف ترجمه وقد نص بعض الناس العلماء قال لا يرجع زان لقول الله تعالى إرائة وإرائي فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فكيف ترجمه ولم ترجم إلى الأصل من أن عدمه محرم حتى يجمعوا على مجمله ومن قال هذا القول يجمع بأنه زان داخل في معنى الآية وإن كان يجلد مائة قال أن أعطيتك هذا دخل على فيه شيء تجاوز القدر كثره قلت أجل فلا أعطيتك هذا وأجيبك فيه غير الجواب الأول قلت فقل قال لا أنظر إلى الخلل من المتن وأنظر إلى الأكثر قلت أقصفت القليل الذين لا ينظر إليهم أهم أن كانوا أقل من نصف الناس أو ثلثهم أو ربعهم قال ما أستطيع أن أحدّهم ولكن الأكثر قلت أفسره أكثر من تسعة قال هؤلاء متقلّبون قلت فذهب بهم عاشرت قال ما أقدر أن أحدّهم قلت فكأن أردت أن يجعل هذا القول مطعاً غير محدود فإذا أخذت يقولوا لغيره قلت عليه الأكثر وإذا أردت رد قول قلت هؤلاء الأقل أفترض من غيري مثل هذا الجواب وأنت كذا نصرت إلى أن دخلت في باعيت من التفرق أريبت لو كان الفقهاء كلهم عشرة فرمعت أن لا تقبل إلا من الأكثر قلت أفسره وأخالفهم أربعة أليس قد شهدت لثلاثة بالصواب وعلى الأربعة بالخطأ قال فإن قلت بلى قلت فقال الأربعة في قول غيره فاتفقوا ثلث من السبعة معهم وأخالفهم أربعة قال فأخذ يقول السبعة قلت فتدع قول المصدين بالاثني عشر وتأخذ بقول الخطئين بالاثني عشر وقد أمكن عليهم مره وتنتسك قول ما أمكن فيه الخطأ فهذا القول متناقض وقلت أريبت قولك لا تقوم الحجة إلا بما أجمع عليه الفقهاء في جميع البلدان أتجد السبيل إلى إجماعهم كلهم ولا تقوم الحجة على أحد حتى تلقاهم كلهم أو تغفل عامة عن عامة كل واحد منهم قال ما يوجد هذا قلت فإن قلت عنهم يغفل الخاصة فقد قبلت في باعيت وأن لم تغفل عن كل واحد لا بقل العامة لم تحجب في أصل قولك ما أجمع عليه البلدان إذا لم تغفل الخاصة لأنه لا سبيل إليه ابتداء لأنهم لا يجمعون إلا في موضع ولا يجمعون الخبر عنهم بغفل عامة عن عامة قلت فأسمعت قلت أجل الحديث وهم عندك يحفظون فيها يدينون به من قبول الحديث فكيف تأتهم على الخطأ فيما قلوه والفقهاء ونسبوا إليه فأسمعت قلت من لا ترجمه وأفضه الناس عندنا نؤخذ أكثرهم أتسمهم بالحديث وذلك جهلهم لأن الجهل عندك قبول خبر الأفراد وكذلك أكثر ما يحتاجون فيه إلى الفقهاء وفضلوا بهم به مع أن الذي ينصف غير موجود في الدنيا قال فكيف لا يوجد قال هو وبعض من حضر معه فأى أقول إنما انظر في هذا إلى من يشهد أهل الحديث بالفقهاء فأتأس من ولدا لا يفهم من أهل الدين هم عندك صفه يبعون عن الفقهاء

فكر ذلك لهم لا على محرمه لأن الناس استمتعوا عام الفتح في حديث عبد العزيز بن عمر فقصله الحديث عام الفتح في النسي عن نكاح المتعة على الأبد أين من حديث علي بن أبي طالب وأما ما ثبت فلا حجة فيه بالأشخاص في المتعة وهي منى عنها كالأمر على بن أبي طالب والنبي عندنا يحرم الآن تأتي دلالة على أنه اختصار لا يحصرهم قال أريبت أنكم في النسي عن نكاح المتعة دلالة على ناسخ ولا منسوخ إلا رخص فيها أولى أم التي عنها قلنا بل التي عنها والله أعلم أولى قال فما الدلالة على ما وصفت قلت قال الله جل ثناؤه والذين هم لقروهمهم حافظون إلا على أنواحهم أو ما ملكت أيمانهم فمريم النساء لا ينكح أولاداً بين وقال في المنكوحات إذا نكحت المؤمنات ثم طلقتهن من قبل أن تمسوهن فأحلهن بعد التصريح بالنكاح ولم يحرمهن إلا بالطلاق وقال في الطلاق المطلق

ونفسونه الى الجبل أو الى آله لا يحل له أن يبقى ولا يحل لأحد أن يقبل قوله وعلمت تفرق أهل كل بلد بينهم ثم علمت تفرق كل بلد في غيرهم فقلنا أن من أهل مكة من كان لا يكاد يخالف قول عطاء ومنهم من كان يختار عليه ثم أقرى بها الزيجي بن خالد فكان منهم من يقدمه في آفقه ومنهم من يميل الى قول سعد بن سالم وأصحاب كل واحد من هذين يصفون الآخر ويصاؤونون القصد وعلمت أن أهل المدينة كانوا يقدمون سعد بن المسيب ثم يتركون بعض قوله ثم يحدث في زماننا منهم مالك كان كثير منهم من يقدمه وغيره يسرف عليه وينصفه مذهبهم وقد رأيت ابن أبي الزناد يجاوز القصد في ذم مذهبهم ورأيت القسيرة وابن حازم والدارودي يذهبون من مذاهبهم ورأيت من بينهم ورأيت بالكوفة قومًا يميلون الى قول ابن أبي ليلى يذمون مذاهب أبي يوسف وآخرين يميلون الى قول أبي يوسف يذمون مذاهب ابن أبي ليلى وما نال أبي يوسف وآخرين يميلون الى قول الثوري وآخرين الى قول الحسن بن صالح وبلغني غير ما وصفت من البلدان شبيه بما رأيت مما وصفت من تفرق أهل البلدان ورأيت الكثيرين يذهبون الى تقديم عطاء في العلم على التابعين وبعض المبشرين يذهبون الى تقديم إبراهيم الغضفي ثم لعزل كل صنف من هؤلاء منهم صاحب من يسرف في المبالغة ينهون من قدموا عليهم من أهل البلدان وهكذا رأيتهم فيمن نصبوا من العلماء الذين أدر كنا فإذا كان أهل الأمصار يختلفون بهذا الاختلاف فسمعت بعض من يقف منهم يحلف بالله ما كان لفلان أن يقف لنقص عقله وسهولته وما كان يحل لفلان أن يكتفي بغير آخر من أهل العلم ورأيت من أهل البلدان من يقول ما كان يحل له أن يقف بجهالة به في الذي زعم غيره أنه لا يحل له أن يكتف لنقص عقله وعقله ثم يحدث أهل كل بلد كما وصفت فيما بينهم من أهل زمانهم فأن اجتمع هؤلاء على تفقه واحد وتفقه طامو كما وصفت رأيهم وأراى أكثرهم وبلغني عن غالب من منهم شبه هذا فان أجدوا على نفر من ففعل أولئك التفرع عليه اذا اجتمعوا على شيء فقلته قال وأنهم ان تفرقوا كما زعمت اختلف مذاهبهم أو تأويل أو فقه أو فقه أو فقه من بعضهم على بعض فأنما أقبل منهم ما اجتمعوا عليه مع فضل فان يجمعوا على وعلى واحد منهم أنه في فقه (٢) فكيف جعله علما قال لا ولكن يجمعون على أنه به من العلم قلت ثم يجمعون على أن من لم يتدخله في حجة العلماء من أهل الكلام يعلون من العلم فلم قدمت هؤلاء وتركتهم في أكثر هؤلاء أهل الكلام وما أحمل وطريقتهم لا يبرق التفرق إلا أنك تجمع الخلف أن تدعي الاجماع وإن في دعواك الاجماع لخصا لا يجب عليك في أصل مذاهبهم أن تتقل عن دعوى الاجماع في علم الخاصة قال ففعل من اجماع قلت نعم محمد الله كثير في حجة الفرائض التي لا يسع جهلها فذلك الاجماع هو الذي

أقول أجمع الناس لم يجدوا أحدا يعرف شيئا يقول لا ليس هذا اجماع فهذه الطريق التي يصدق بها من ادعى الاجماع فيها وفي أشياء من أصول المردون فروعه ودون الأصول غيرها فأما ما ادعت من الاجماع حيث قد أدركت التفرق في ذلك وتحكي عن أهل كل قرن فأنظروا يجوز أن يكون هذا اجماعا قال فقال قد ادعى بعض أصحابك الاجماع فيما ادعى من ذلك فأسمعت منهم أحدا كقولهم العاقلان ذلك وإن ذلك عندي يسلب قلت من أين عتبه وطاوعه وأتمم اقتداء إجماع فقرة أخرى أن يدرك من ادعائه الاجماع على الأمة في الدنيا قال فاعتنا ما يتحد في المدينة اختلافا في كل قرن فيما يدعي فيه الاجماع ولا يجوز الاجماع الاعلى ما وصفت من أن لا يكون يخالف فعل الاجماع عنده إلا كثر وإن خالفهم الأقل قلت نعمني أن يقول اجماعا ويقول إلا كثر إذا كان لا يرى عنهم شيئا ومن لم ير وعنهم شيء لم يحز أن ينسب اليه أن يكون يجمع على قوله كالأجور أن يكون منسوب إلى خلافه فقلت إن كان ما قلت من هذا كما قلت فاذن لا ينسب إليه كثر لأن الاجماع في علم الخاصة الذي هو جدي فرقة كان أن يوجب في الدنيا أبعد قال وقلت قولك وقول من قال الاجماع خلاف الاجماع قال فأجبتني ما قلت قلت إن كان

(باب في الجناز)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن سالم عن
أبي عن عامر بن ربيعة
قال قال رسول الله إذا
رأيت الجنازة فقوموا
لها حتى تحلقكم أو
توضع (قال الشافعي)
ورواشيهما بما وافقه

منسونا وأن يكون
التي قام لها العلة قد
رواها بعض المحدثين
من أن حنازة سودي
صرح بها على النبي فقام
لها كراهة أن تطوله
وأيمها كان فقلعه
عن النبي تركه بعد فعله
والجدة في الآخر من أمره
أن كان الأول واجباً
فالآخر من أمره ناسخ
وإن كان استصحاباً
فلا عروا الاستصحاب
وإن كان مباهلاً بأش
بالقيام والقعود أحب
إلى لانه الآخر من فعل
رسول الله أخبرنا
مالك عن يحيى بن
سعيد عن واقد بن عمرو
ابن سعد بن معاذ عن
نافع بن جبير عن سعد
ابن الحكيم عن علي بن
إبي طالب عن رسول الله
كان يقوم في الجنازة ثم
جلس

(باب في الشفعة)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
ابن شهاب عن سعد بن
المسيب وأبي سلمة بن
عبد الرحمن أن رسول
الله قال الشفعة في المثل
بضم فاذن وقعت الحدود
فلا شفعة . أخبرنا

الاجماع قبل إجماع الصحابة وأما تبين أو التفرق الذين يولونهم وأهل زمانك فانت ثبت عليهم أمراً تسميه
اجماعاً قال ما هو أجل له مثلاً لا أعرفه قلت كأنك ذهبت إلى أن جبط ابن المسيب عالم أهل المدينة
وعطاه عالم أهل مكة والحسن عالم أهل البصرة والشعبي عالم أهل الكوفة من التابعين فقلت إجماع
ما أجمع عليه هؤلاء قال نعم قلت زعمت أنهم لم يجتمعوا قط في مجلس علمت أو ما استدللت على إجماعهم
بمثل الخبر عنهم وإنما وجدتهم يقولون في الأشياء ولا يجدها كتاباً ولا سنة استدللت على أنهم قالوا بها
من جهة القياس فقلت القياس العلم الثابت الذي أجمع عليه أهل العلم أنه حق قال هكذا قلت وقلت له قد
يمكن أن يكونوا قالوا ما لم يجدوا أنس في كتاب ولا سنة ولم يذكروه وما روى لم يذكروه وقالوا بالرأي دون
القياس قال إن هذا وإن أمكن عليهم فلا علم لهم علواً شافراً كواذ كره ولا أنهم قالوا لا من جهة
القياس فقلت له لأنك وجدت آفاؤهم يدل على أنهم ذهبوا إلى أن القياس لازم لهم وإنما هذا شيء ظننته
لأنه الذي يجب عليهم وقلت فلعل القياس يحمل عندهم على عندك قال ما رأيت إلا ما وصفتك فقلت له
هذا الذي روته عنهم من أنهم قالوا من جهة القياس توهم فجمعت التوهم جهة قال فمن أين أخذت القياس
أنت ومنعت أن لا يقال إلا به قلت من غير الطريق التي أخذته منها وكتبته في غير هذا الموضع وقلت
أرأيت الذين يقولون أنهم قالوا ما لم يجدوا أنس في خبر افتقرتهم أنهم قالوا قيساً وقلت إذا وجدت
أفعالهم مجتمعة على شيء فهو دليل على إجماعهم أفتلوا إليهم أنهم قالوا من جهة الخبر المنفرد فروي
ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يشاؤ أخذه وله فيه مخالفون من الأمة وعن أبي سعيد
الخدري في الصنف شياً فأخذه وله فيه مخالفون من الأمة وروى عطاف عن جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الفارة شياً وأخذه وله فيه مخالفون وروى الشعبي عن علفمة عن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم أشياء أخذها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقيل اليوم وروى الحسن عن رجل
عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقيل اليوم وروى مالك عنهم
أنهم كانوا يقولون آفاؤهم لا يخالف كل واحد منهم فيما صاحبه وكأني في ذلك حتى ماؤا قال نعم قد رويوا
هذا عنهم فقلت فهو لا جعلهم أئمة في الدين وزعمت أن ما وجد عنهم مجمعا عليه من العامة الأخذ به
وروي عنهم سنننا في ذلك قبول كل واحد منهم الخبر على التفراد وتوسعهم في الاختلاف ثم عبت
ما أجمعوا له لأن فيه مخالفتهم فيه فقلت لا ينبغي قبول الخبر على التفراد ولا ينبغي الاختلاف وتوهمت
عليهم أنهم قالوا فزعمت أنه لا يحمل لأحد أن يبيع القياس ولا يقول إلا بما يعرف أن قولك إجماع خلاف
الاجماع بهذا وأما زعمت أنهم لا يسكنون على شيء علومهم وما أتوا به قبل أحد منهم قط إجماع علمناه
والاجماع كثر العلم لو كان حيث ادعيت أو ما كفك عيب إجماع أنه لم يرو عن أحد بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم يدعى إجماع الأئمة المختلف فيه أحد إلا عن أهل زمانك هذا فقال فساد عام
بعضهم قلت أحمدت ما دعي منه قال لا قلت فكيف صرت إلى أن تدخل بما دعي في كثر ما عبت
ألا تستدل من طرق قل أن إجماع هؤلاء إجماع الاجماع ولا تحسن النظر لنفسك إذا قلت هذا إجماع
غير حسدك من أهل العلم من يقول للمعاذلة أن يكون هذا إجماعاً بل فيما ادعيت أنه إجماع
اختلاف من كل وجه في بلد أو أكثر من يحكي لنا عنه من أهل البلدان قال وقلت لبعض من حضر هذا
الكلام منهم فسريرك إلى المسئلة عما زعم لنا أول من هذا قال وما هو قلت أقرأيت سنن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بأي شيء ثبتت قال أقول القول الأول الذي قاله صاحبنا فقلت ما هو قال زعم أنهم اتبعت
من أخذ ثلاثة وجوه قلت فاذكر الأول منها قال خبر العامة عن العامة قلت أفتقولكم الأول مثل أن
الظهر أربع قال نعم فقلت هذا مما لا يخالف فيه أحد علمته فما الوجه الثاني قال توارى أخبار فقلت له

حدثني توفار الأخبار بأقل مما ثبت الخبر وأجعل له مثالا لنعلم ما يقول وتقول قال نعم إذا وجدت هؤلاء
 النفر الثلاثة الذين جعلتهم مثالا رويون فتقروا وبهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم شيا أو أحل
 شيأ استدل على أنهم شيان ببلدانهم أن كل واحد منهم قبل العلم عن غير الذي قبله عنه صاحبناز وبهم
 إذا كانت بلدان تنفق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالغلط لا يمكن فيها قال فقلت له لا يكون تواتر
 الأخبار عندك عن أربعة في بلد واحد قبل علم أهل بلدتي يكون المدي يروي عن المدني والمكي يروي
 عن المكي والبصري عن البصري والكوفي عن الكوفي حتى ينتهي كل واحد منهم بحديثه إلى رجل من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غير الذي يروي عنه صاحبه ويجمعوا جميعا على الرواية عن النبي صلى الله عليه
 وسلم للعلم التي وصفت قال نعم لأنهم إذا كانوا في بلد واحد أمكن فيهم التوافق على الخبر ولا يمكن فيهم إذا
 كانوا في بلدان مختلفة فقلت له ليسمانت به على من جعلته إماما في ذلك إذا ابتدأت وتفتت قال
 فإذا كرماد على قبه فقلت له أرايت لو لفت رجلا من أهل دروهم المقتدون ومن اتقى الله تعالى عليهم
 في كتابه فأخبرك خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تلقه حجة ولا يكون عندك خبر بحجة لما وصفت
 ليس من بعدهم ولأن لا يكون خبرا واحد منهم بقولنا لتقصم عنهم في كل فضل وأنه يمكن فيهم ما أمكن
 فيهم من خبرين منهم وأكرمته قال بلى فقلت أتصمك فيما ثبتت من صحته رواية وأجعل بأبالة بالبدنية
 يروي لك أنه سمع جابر بن عبد الله يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل أبي سلة وفضل جابر وأجعل
 الزهري يروي لك أنه سمع ابن المسيب يقول سمعت عمر أبا سعيد الخدري يقول سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم وأجعل أبا إسحق الشيباني يقول سمعت الشعبي أوصفت إبراهيم النبي يقول أحدهما سمعت البراء بن
 عازب أوصفت رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بسميه وأجعل أيوب يروي عن الحسن البصري
 يقول سمعت أبا هريرة وأرجل غلام من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول النبي أو تعمر بهما فتقوم هذا حجة قال نعم فقلت له أيكن في الزهري عندك أن يغلط على ابن
 المسيب وابن المسيب على من فوقه وفي أيوب أن يغلط على الحسن والحسن على من فوقه فقال فان قلت نعم
 قلت يلزمك أن تثبت خبر الواحد على ما يمكن فيه الغلط عن لقيت وعن هودون من فوقه ومن فوقه دون
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وترد خبر الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم خبرين من بعدهم فترد خبر بآن يمكن فيه الغلط عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم خير
 الناس وتقبله عن لا يعلهم في الفضل لأن كل واحد من هؤلاء ثبت عن فوقه ومن فوقه ثبت عن فوقه حتى
 ينتهي الخبر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذه الطريق التي ثبت قال هذا هكذا إن قلته ولكن أرايت
 أن لم أعطك هذا هكذا قلت لا تنفع هذا إلا الرجوع عنه أو ترك الجواب بالرواية والانتظام والرواية أجمع
 فإن قلت لأقل من واحد ثبتت عليه خبر الأمان أربعة وجوه متفرقة كالم قبل عن النبي صلى الله عليه
 وسلم إلا عن أربعة وجوه متفرقة قال فقلت له فهذا يلزمك أن تقول به قال إذا نقول به لا يوجد هذا أبدا
 قال فقلت لأجل وتعلم أنت أنه لا يوجد أربعة عن الزهري ولا ثلاثة الزهري إلا عنهم عن الرجل من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أحل ولكن دع هذا قال وقلت له من قال أقل من أربعة دون ثلاثة
 أرايت أن قال الرجل لآب الأمان خمسة أو قال آخر من معين ما جعل علمهم وقتل الأربعة قال
 أعلمتهم قلت أفقص من تقبل منه قال لا قلت أو تعرفه فلا تظهره لما يدخل عليك فتبين أنكاره
 وقلته أو لبعض من حضره فإلواحد الثالث الذي تثبت به عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أثار يروي عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الواحد من أصحاب الحكم حكيم فلم يخلفه غيره استدل على أمرين أحدهما
 أما ما حدثت به في جامعهم والثاني أن تركهم الردي على خبر يخالفه إنما كان عن معرفة منهم بأن ما كان
 لا يؤخذ بالشركة

الثقة عن ممر عن
 الزهري عن أبي سلة
 عن جابر عن رسول
 الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أنه أخبرنا
 الشافعي أخبرنا سعيد
 ابن سالم عن ابن
 جريح عن أبي الزبير
 عن جابر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال
 الشفعة فيما يقسم
 فإذا وقعت الحدود فلا
 شفعة (قال الشافعي)
 وبهذا نأخذ فنقول
 لاشفعة فيما قسم
 اتباعا للسنن رسول الله
 وعلمنا أن الدار إذا كانت
 مشاعة بين رجلين فباع
 أحدهما نصيبه منها
 فليس على أحدهما
 شيأ من قبل الآخر
 نصفه فإذا دخل المشتري
 على الشريك للبائع
 هذا المدخل كان
 الشريك أحق به منه
 بالتمس الذي اتبعه
 المشتري فإذا قسم
 الشريك فباع أحدهما
 نصيبه باع نصيبه لا حظ
 في شئ منه لداره وإن
 كانت طر يقصا واحدة
 لأن الطر يق غير المبيع
 كما لم يكونا شريكتيها
 في الطر يق شريكتي في
 الدار المقسومة فكذلك
 لا يؤخذ بالشركة

كليعتبرهم فكان خبرا عن عامتهم قلت له فلما يتكلم فتقولون ان شي الا احببتم باضعف مما تركتم فقال
 ابن لنا ما قلت قلت له ايكم من اهل البيت صلى الله عليه وسلم يحدث بالدين بغير جلا ونفر قليل
 ما يتبع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكن أن يكون آفة بلبان البلدان فحدث به واحدا ونفرا واحدا
 به في مفر وعنده رواية واحدا أو أكثر قال فان قلت لا يمكن أن يحدث واحدهما بالحديث الا وهو مشهور
 عندهم قلت فقد تجد العدم من التابعين وروى الحديث فلا يسمون الا واحدا ولو كان مشهورا عندهم
 بأنهم معوا من غيره معوا من سبعمائة وقد تجدهم يختلفون في الشيء قد روى فيه الحديث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فيقول بعضهم قولنا في الحديث وغيره ولا يخالفه قال فن أن ترى ذلك قلت لست سمع
 الذي قال بخلاف الحديث الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قال ان شاء الله تعالى بخلافه وقلت له قد
 روى ابن الجين مع الشاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس وغيره ولم يحفظ عن أحد من أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم علمته خلافا فلما لم أن تقول لماعلى أصل مذهبي وتجعلها اجامعا فقال بعضهم
 ليس ما قال من هذا مذهبنا قلت ما زلت أرى ذلك في غيره مما كتبتونه والله المستعان قال فالجواب
 مع الشاهد اجامع بالدين شقة فقلت لاهي مختلف فيها غير ما تأمل على اختلاف فيه اذا ثبت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من الطريق الذي ثبت منها قال وقلت له من الذين اذا اتفقت آقاؤه يلهم في التزمص
 واذا اختلفوا طرحت لاختلافهم الحديث قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) خبرنا خاصة قال لا
 قلت فهل يستدل عنهم العلم باجماع واختلف بغير جملة قال ما لم استدركه بخلاف العامة نظرت الى
 اجماع أهل العلم اليوم فاذا وجدتهم ما اجوعا عليه استدل على أن اختلافهم عن اختلاف من معنى
 قلوبهم قلت له أفرايت استدلالا بأن اجماعهم خبر جماعتهم قال فتقول ماذا قلت أقول لا يكون لأحد
 أن يقول حتى يعلم اجماعهم في البلدان ولا يقبل على آقاويل من ثأنت دار منهم ولا يعرف بالاجماع عن
 الجماعة قال فان قلت قلت فقله ان شئت قال قد يثبت هذا بعدا قلت له وهو مع ضيقه غير موجود
 ويدخل عليك خلافه في القياس اذا زعمت لو احدا من يقيس فقد اجزت القياس والقياس قد يمكن فيه
 انطعا وامتنعت من قبول السنة اذا كان يمكن فيه رواها لخطا فاجزت الاضعف وردت الأقوى وقلت
 لبعضهم أرايت قول اجماعهم يدل لوقالوا لك ما قلناه مجتمعين ومتفرقين ما قبلنا الخبر فيه الذي ثبت له
 عندنا نحن قلنا ونحن مجموعون على أن جاز انما يابى ليس فيه نص ولا سنة أن نقول فيه بالقياس وان اختلفنا
 أفتقبل اخبار الذين زعمت أن اخبارهم وما اجتمع عليه أفعالهم بحجة في شيء وتقبله في غيره أرايت لو قال
 لك قائل أنا أتبعهم في ثبوت اخبار الصادقين وان كانت مفردة وأقبل عنهم القول بالقياس فيما لا يخبر فيه
 فأوسع أن يختلفوا فكون قد تبعهم في كل حال اكل أقوى بحجة أولى بابائهم وأحسن ثناء عليهم أم أنت
 قال بهذا تقول قلت نعم وقلت أرايت قول اجماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما معناه تعني
 أن يقولوا أو أكثرهم قولوا واحدا أو يفعلوا فعلا واحدا قال لا أعني هذا وهذا غير موجود ولكن اذا
 حدث واحد منهم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعارضه منهم معارض بخلافه فقلت لا لا على
 رضاهم به وأنهم حملوا أن ما قال منه كما قال قلنا وليس قد يحدث ولا يسمونه ويحدث ولا يعلمون سمع
 حديثه منهم أن ما قال كما قال وأنه خلاف ما قال وانما على الحديث أن يسمع قال اذا لم يخلفه فلس له رده
 قال قد يمكن هذا على ما قلت ولكن الأعظم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يمكن أن يحدث
 محدثهم بأمر فبعدوا معا لرضاهم الا عن بآه كما قال وقال فلذا حكمنا حكمهم فلا يراكم وهو علم منهم بان
 ما قال الحق وكان عليهم أن يقيموا على ما حكم فيه قلت أفيمكن أن يكونوا صدقوا بصدق في الظاهر كما قبلنا
 (٣) كذا في النسخة ولعل أصله قلت آفي خبرنا خاصة الخ تأمل

على إبراهيم أن يعطيه
البيت بشئ قبل بيعه
أو لم تكن له الشفعة
حتى يبعه قال بل
ليست له الشفعة حتى
يبعه أو رافع قلت
فإن باعه أو رافع فاعما
ياخذ بالشفعة من
المشتري قال نعم قلت
ومثل امرئ الذي اشتراه
له لا ينقصه البائع ولا
أن على إبراهيم أن
يضع من ثمنه شيئا
قال نعم قلت أتعلم أن
ما وصفت عن إبراهيم
كله تنوع قال فقد
رأيت الشفعة في بيت
له فقلت وإن رأى
الشفعة في بيته ما كان
عليه في ذلك شيء عارض
حديثنا بل حديث
التي انما يعارض به حديث
عن النبي فإما رأى رجل
فلا يعارض به حديث
التي قارفعه سمع
من رسول الله قلت
أنت تدعيه حين
حكى عن رسول الله قال
إخبار أخى يسبقه لا
ما أعطى من نفسه قال
بل هكذا حكايته عن
التي قلت ولعله لا يرى
له الشفعة فتطوع
بما لا يرى كإيتسوع
له بالنسب عليه فإن
حلت له أنه أعطاها

شهادة الشاهدين بصدقهما في الظاهر قال فإن قلت لا فقلت إذا قلت لا فيما يمكن الدلالة فيه بأنهم بقوا
خبر الواحد واثبتوا إليه قلت أنت جاهل بما قلنا وإذا قلت فيما يمكن مثله لا يمكن كنت جاهلا بما يجب
عليك قال فتقول ماذا قلت أقول إن منتهى المعارضة قد يكون عن علم بما قال وقد يكون عن غير علم
ويكون قولنا ويكون عن وقوف عنه ويكون كثرهم لم يجعله كما قلت واستدلوا عنهم فاجمعوا
قوله من كان عندهم صادقا قلت فادفع هذا قلت لبعضهم هل علمت أن أبا بكر في أمارة قسم ما لا فسوى
فيه بين الحر والعبد وجعل الحدأ قال نعم قلت فقبول أمته القسم ولم يعارضوه في الجسد في حياته قال نعم
ولو قلت عارضوه في حياته قلت فقد أراد أن يحكم وله مخالف قال نعم ولا أقوله قال فله عر فصل الناس
في القسم على التسبب والسابقة وطرح العبد من القسم ونزل بين الجسد والآخره قال نعم قلت وولي على
فسوى بين الناس في القسم قال نعم قلت فلهما على أخبار العامة عن ثلاثتهم عندك قال نعم قلت فقل فيها
ما أحبيت قال فتقول فيما أنت ماذا قلت أقول إن ما ليس فيه نص كآب ولا تستدل بالاجتهاد فيه
المجتهدون ومع كذا إن شاء الله تعالى أن يفعل ويقول عبار أسفلا على ما قلت فقل أنت ما شئت قال فإني
قلت العمل الأول بلزيمهم كل بني العمل الثاني والثالث أن يكون مثله لا يحالفه ولئن قلت بل لم يكونوا
وأفعلوا أبا بكر على فعله في حياته لينحل على أنه أن يعطيه اجتهاده وإن خالفهم قلت أجل قال فإن
قلت لا أعرف هذا عنهم ولا أقوله حتى أجعل العامة تنقله عن العامة فتقول عنهم حديثا جماعا عن مضى
فيلهم بكذا فقلت ما نعلم أحدا مثل هذا ولا روى عن أحد خلافه فلو لم يجز أن يكون مثل هذا ثابتا
فما جئت على أحد أن عارض في جميع ما زعمت أنه إجماع بأن يقول مثل ما قلت فقلت جماعة من حضر
منهم أن الله عز وجل خذ من في الاختلاف فذمناه فقلت له في الاختلاف سكان أم حكم قال حكم قلت
فأسألك قال فصل قلت أتوسع من الاختلاف شيئا قال لا قلت أتعلم من أدركت من أعلام المسلمين
الذين أنشأوا أو ما تواروا قد يختلفون في بعض أمور يحكون عن قلهم قال نعم قلت فقل فهم ما شئت
فإن قلت قالوا لا يجمعهم قلت فقد نالت اجتماعهم قال أجل فادفع هذا قلت أفسعهم القياس
قال نعم قلت فإن قالوا فاختلافوا يجمعهم انحصار على القياس قال فإن قلت لا قلت فيقولون إلى أي شيء
نصير قال إلى القياس قلت قالوا قد فعلنا أن رأيت القياس بما قلت وراء هذا القياس بما قال قال فلا
يقولون حتى يجمعوا قلت من أقدار الأرض قال فإن قلت نعم قلت فلا يمكن أن يجمعوا ولوا يمكن
اختلفوا قال فلو اجتمعوا لم يختلفوا قلت قد اجتمع اثنان فاختلغا فكيف إذا اجتمع الأكثر قال ينبغي
بعضهم بعضا قلت ففعلوا فزعم كل واحد من المختلفين أن الذي قاله القياس قال فإن قلت يسع الاختلاف
في هذا الموضع قلت قد زعمت أن في اختلاف كل واحد من المختلفين حكيم وتركت قول ليس الاختلاف
الحكما واحدا قال ما تقول أنت قلت الاختلاف وجهان فما كان لله فيه نص حكم أو روى سنة أو للسليبين
فيما جاعل يسع أحدا علم من هذا واحدا أن يخالفه وما لم يكن فيمن هذا واحد كان لاهل العلم الاجتهاد
فيه يطلب الشبهة بأحد هاتين الوجهين الثلاثة فإذا اجتمع من له أن يجتهد وسعته أن يقول بما وجد الدلالة
عليه بأن يكون معنى كتاب أو سنة أو إجماع فإن وردا من شئيه حصل حكيم مختلفين فاجتهدت خالف
اجتهاده اجتهاد غيره وسعته أن يقول بشئ وغيره بخلافه وهذا قليل إذا نظر فيه قال فما جئتكم فيما قلت
قلت له الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع قال فذكر الفرق بين حكى الاختلاف قلته قال الله عز
وجل ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وقالوا متفرقوا الذين أوتوا الكتاب إلا
من بعد ما جاءتهم البينات فاعلمت أن هذا الاختلاف في الموضع الذي أقام عليهم الحق ولم ياذل به لهم فيه
قال يدعرك هذا قال الوجه الذي دلل على أن ما ليس فيه نص حكم وسع فيه الاختلاف فقلت له فرض الله

رأى على نفسه أن

يعطيه يتألم به نصف

ما أعطيه قال لأراد

يرى هذا قلت ولا أدري

عليه أن له شفعة فيما

زى والله أعلم ولكن

أحسن أن يفعل قلت

لهن نعم وأنت تعلم

أن نقول النبي المبار

أحق بسبقه لا يجتمع

الامينين ثالثا لهما

قال فهاهما قلت أن

يكون أجاب عن مسئلة

لم يحصل أكرمها أن

يكون أراد أن الشفعة

لكل جار أو أراد بعض

الجارين دون بعض فإن

كان هذا المعنى فلا

يجوز أن يدل على أن

قول النبي خرج عاما

أراد به خاصا لا بدالة

عن رسول الله أو أجماع

من أهل العلم وقد ثبت

عن رسول الله أن

لا شفعة فيما قسم فدل

على أن الشفعة المبار

التي لم يقاسم دون إجماع

المقاسم وقلته حديث

أما دفع عن رسول الله

بجمله وقولنا عن النبي

منصوص لا يجتمع

ثانيا قال في المعنى

الثاني الذي يحتمله قول

النبي قلت أن تكون

الشفعة لكل من زعم

اسم جوار وأنت تزعم

اسم جوار وأنت تزعم

اسم جوار وأنت تزعم

اسم جوار وأنت تزعم

اسم جوار وأنت تزعم

اسم جوار وأنت تزعم

اسم جوار وأنت تزعم

اسم جوار وأنت تزعم

اسم جوار وأنت تزعم

اسم جوار وأنت تزعم

على الناس التوجه في القبة إلى المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وإنه
الحق من ربك والله بما نفعل عما نفعلون ومن حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وسيت
ما كنتم تقولوا بوجوهكم شطره أفرأيت إذا سافروا واختلفنا في القبة فكان الأغلبي على أنها في جهة والأغلبي
على غيري جهة ما افترض علينا قال الكعبة وإن كانت ظاهرة في موضعها فهي مقببة عننا وأعني فليعلم
أن يطلبوا التوجه لها بما يجهدهم على ما أمكنهم وغلب بالذلات في قلوبهم فإذا فعلوا وسعهم الاختلاف
وكان كل مؤد بالافترض عليه بالاجتهاد في طلب الحق المضى عنه وقلت وقال الله من تزعم من الشهداء
وقال ذوى عدل منكم أفرأيت ما يكن شهد عندهما شاهدان باعياهما فكانا عند أحد المالكين عدلين
وعند الآخر غير عدلين قال فعلى الذى هما عنده عدلان أن يجيزهما وعلى الآخر الذى هما عنده غير عدلين
أن يرزهما قلت فهذا الاختلاف قال نعم فقلت له أراك إذن جعلت الاختلاف حكيم فقال ووجد
في القلب لا هذا وكل وإن اختلف فعله وحكمه فقد أدى ما عليه قلت فكيف كانا قلت والله قال الله عز وجل
ذو العدل منكم كهد بائع الكعبة فإن حكم عدلان في موضع بشي أو آخران في موضع بأ كذا أو أقل منه فكل
قد اجتهد وأدى ما عليه وإن اختلفا وقال واللاتي تخافون نشوزهن فظفوهن وأهجروهن في المضامع
وأضرهوهن فإن أطعنكم الآية وقال عز وجل فإن خفتم أن لا يقام حد لله فلا جناح عليكم فيها أفندت به
أنايت إذا فعلت امرأتان فعلا واحدا وكان زوج احدهما يخاف نشوزها وزوج الأخرى لا يخاف به
نشوزها قال يسع الذى يخاف به النشوز اللفظة والهجر والضرب ولا يسع الآخر الضرب وقلت وهكذا
يسع الذى يخاف أن لا يقام حد لله الأختلما ولا يسع الآخر وإن استوى فعلاهما قال نعم قال
وأى إن قلت هذا فقل غيري يتألفي وأيا ولا يقبل هذا منا فإن السنة التي دلت على صفة الاختلاف
قلت أخبرني عبد العزيز بن محمد بن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعد عن أبي
قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم
فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال بن يزيد بن الهادي غدت بهذا الحديث
أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال وماذا قلت ما وصفنا أن
الحكام والمفتين إلى اليوم قد اختلفوا في بعض ما حكموا فيه وأفتوا وهم لا يحكمون ويفتون إلا بما سمعهم
عندهم وهذا عندك أجماع فكيف يكون أجماعا إذا كان موجودا في أفعالهم لا اختلاف والله أعلم

﴿ بيان فرائض الله تعالى ﴾

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال قال الشافعي فرض الله عز وجل في كتابه من وجهين أحدهما بيان
فيه كيف فرض بعضها حتى استغنى فيه بالتزويل عن التأويل وعن الخبر والآخر أنه أحكم فرضه بكتابه
وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم أتت فرض ما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه
بقوله عز وجل وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وبقوله تبارك اسمك فلا وريل لا يؤمنون
حتى يحكموا فبما نصحهم بينهم إلى قلبها وبقوله عز وجل وما كان المؤمنين ولا مؤمنة أن تظن أن الله ورسوله
أمر أن يكون لهم الخبير فمن أمرهم مع غير آية في القرآن هذا المعنى فمن قبل عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بفرض الله عز وجل قبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالفرض انضمت في أنها تامة على
ما فرضت عليه ثم تفرقت شرائعها بما فرق الله عز وجل ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم فنفرق بين ما فرقها
وتجمع بين ما جمع منها فلا يقاس فرع عشر رخصة على غيرها وأول ما تبدا به من شرائع الصلاة فنصحتها

أن الحوار أو يعون دارا

من كل جانب وأنت
لا تقول بعدتنا ولا عما
تأولت من حديثك ولا
بهذه المعاني قال
ولا يقول بهذا أحد قلت
أجل لا يقول بهذا
أحد وذلك يدل على أن
رسول الله أراد أن
الشفعة لبعض الجيران
دون بعض وأنهم لا
تكون الإطلاق بخاصم
قال أفقع اسم الحوار
على الشريك قلت نعم
وعلى المصالحق وعلى
غير المصالحق قال
فالشريك بقدر باسم
الشريك قلت أجل
والمصالحق بقدر باسم
المصالحق دون غيرهم
الجيران ولا يقع ذلك
واحد منهما أن يقع
عليه اسم حوار قال
أفتوجدني ما يدل على
أن اسم الحوار يقع على
الشريك قلت زوجتك
التي هي قرينتك يقع
عليها اسم الحوار قال
جليل ما كنت البانعة
كنت بين حارتين لي
يعني ضربتين وقال
الأعشى
أجارتنا بنى فالت طلاقه
وموقوفة ما كنت
فينا وواقفة
أجارتنا بنى فالت طلاقه
« كذا » أمورات الناس
تعدو وطارقة

ثابتة على الباقين غير المغلوبين على عقولهم بساطة عن الحضي أم حضيضهم ثم بعد انقضاء منهلها التافهة
مختصتين في أن لا يجوز التحول في واحدة منهما الا بطهارة الماء في الحضر والسفر ما كان موجودا أو التيمم في
السفر إذا كان الماء معدوما وفي الحضر أو كان المرعى يضال بطريق الوضوء ثلثون ثلث في الضوضاء أو زبده
في العلة ويجدها مختصتين في أن لا يصلح معها الامتوجع من إلى الكعبة ما كان في الحضر ونازلين بالارض
ويجدها مانا كالسافر من تفرق حالهما فيكون للصلي طلوعان كان أو كان يتوجه حيث توجهت به دابته
يومي إياه ولا يجزئ ذلك للصلي فرضة بحال أبدا الا في حال واحدة من الخوف ويجزئ للصلي صلاة تجب
عليه إذا كان بطريق ويمكنه القيام لم يجز عنه الصلاة الا قاعما ويجزئ المتنفل بجوزة أن يصلي حاله ويجزئ
الصلي فرضة يؤديها في الوقت قاعما فإن لم يقدر إذا حاله فإن لم يقدر إذا حاله ضابطا ما جازا أن قدر
ومواليا لم يقدر ويجزئ كارة فرضا لجميع الصلاة وتخالفها ولا يجزئ كارة تكون الا ثابته أو ساقطة
فإذا ثبتت لم يمكن فيها الأداء ولها ما وجبت في جميع الحالات استويا ليست يختلف بعد ذلك تختلف تأدية
الصلاة قاعما أو قاعنا ويجزئ المراد أن كان له حال حاصر يجزئ كارة وكان عليه من مثله زالت عنه الزكاة
حتى لا يكون عليه منها شيء في تلك الحال والصلاة لا تزول في حال يؤديها كما لهاها « قال الربيع »
والشافعي قول آخر إذا كان عليه من عشرين دينار أو له مثلها فله الزكاة يؤديها من قبل أن الله عز وجل
قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها فلما كانت هذه العشرة ولو وهبها جازت به ولو صدق بها
جازت حدقه ولو تلفت كانت منه فلما كانت أحكامها كلها تدل على أنها مال من ماله وجبت عليه فيها
الزكاة لقول الله تبارك وتعالى خذ من أموالهم الآية « قال الشافعي » رحمه الله تعالى ويجزئ المراد ذات المال
تزول عنها الصلاة في أيام حضيضها ولا تزول عنها الزكاة وكذلك الصبي والمغلوب على عقله

(باب الصوم) « قال الشافعي » رحمه الله تعالى ويجزئ الصوم فرضا بوقت كان الصلاة فرض
بوقت ثم يجزئ الصوم حصره للسافر إن يدعه وهو مطبق له في وقته ثم يقضيه بعد وقته وليس هكذا الصلاة
لا يخصص في تأخير الصلاة عن وقتها يوم غيره ولا يخصص له في أن يقصر من الصوم شيئا كما يخصص في أن
يقصر من الصلاة ولا يكون صومه مختلفا باختلاف حاله في المرض والجمعة ويجزئ إذا جامع في صياحه شهر
رمضان وهو واحد اعتق وإذا جامع في الحج فحجر بدنه وإن جامع في الصلاة استغفر ولم يكن عليه كفارة والجماع
في هذه الحالات كلها يحرم ثم يكون جماع كثير يحرم لا يكون في شيء منه كفارة ثم يجزئ لجميع في صوم واجب
عليه في قضاء شهر رمضان أو كفارة قتل أو كفارة فلا يكون عليه كفارة ويكون عليه البدل في هذا كله
ويجزي المصلي عليه والمخاض للصوم عليه ما لا حلافة فإذا أطلق المصلي عليه وطهرت المخاض فلهما قضاءه
ما مضى من الصوم في أيام الجماع هذا حضيض هذه وليس على المخاض قضاء الصلاة في قول أحد على المصلي
عليه قضاء الصلاة في قولنا لا ويجزئ ما لم يجز فاعلى خاص وهو من وجد السبيل ثم وجدت الحج لجميع
الصلاة في شيء وبخالفها في غيره فاعلى ما لم يجز فاعلى فان الصلاة يجزئ له فيها أن يكون لا بسا للشباب ويحرم
على الحاج ويحل الحاج أن يكون متكئا ما عدا لا يجزئ ذلك للصلي ويقصد المراد أنه فلا يكون له أن
يمضي فهاو يكون عليه أن يستأنف صلاة غير هادئ منها ولا يكفر ويقصد جهة يقضي فيه فاسد الا يكون
له غير ذلك ثم يبدو ويقصدى والحج وقت والصلاة في وقتها أن أخطأ رجل في وقته لم يجز له الحج ثم وجدت
ما موزن بأن يدخل الصلي في وقت فان دخل الصلي قبل الوقت لم يجز عنه صلاته وإن دخل الحاج قبل الوقت
أمرأعنه وجبت الصلاة أولا وأخر فوجدت أولها التكبير وأخرها التسليم ووجدته إذا عمل
ما فسد فيها بين أولها وآخرها فسدها كلها ووجدت للحج أولا وآخرها أجزاء بعده فأوله الاحرام ثم
أول أجزاء الرمي والحلق والنحر فإذا فعل هذا خرج من جميع احرامه في قولنا ودلالة السنة الامن النساء

خاصة وفي قول غيرنا الامن النساء والطيب والصد ثم وجدته في هذا الحال اذا اصاب النساء قبل بحال له
 نحر بدنه ولم يكن قد سجد له وان لم يصب النساء حتى يطفو حل له النساء وكل شيء حرمة عليه لم يحرمه
 على نفسه من سجدة من التوبة حتى يورى الجدار والوداع يعمل هذا حالاً لا حراماً بل هو لا يعمل شيئاً
 في الصلاة الا احرام الصلاة قائم عليه ومجذبه ما موراً في الجلباشة اذا تركها كان عليه فيها البذل بالكفارة
 من النساء والصوم والصدقة وحجة وما موراً في الصلاة بأشدة لا تعدو واحداً من وجهين إما ان يكون تاركاً
 لشيء منها فيفسد صلاته ولا يجوز به كفارة ولا غير ذلك الاستئناف الصلاة أو يكون اذا ترك شيئاً ما ورأه من
 غير صلب الصلاة كان تاركاً لخلل الصلاة ويجز به عنه ولا كفارة عليه ثم للجمع وقت آخر وهو الطواف
 بالبيت بعد العصر الذي يعمل به النساء ثم لهذا آخر وهو التفرغ من شيء الوداع وهو يخبر في التفرغ أحب
 تفعل في يومين وان أحب أن يـ أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي أخبرنا ابن عينة بأسناده
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يسكن الناس على بشئ فاني لأحل لهم الأما حل الله ولا أحرم
 عليهم الا حرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا منقطع ونحن نعرفه طائوس وروى عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فيمن فيه أنه على ما وصفت ان شاء الله تعالى قال لا يسكن الناس على بشئ ولم يسل
 لا يسكنوا على بل قد أمر أن يسكنوا أمر الله عز وجل بذلك (قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة عن أبي
 النضر عن عبيد الله بن أرفاعة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اثنين أحدم شككاً على
 أو يكتمه بأية الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله عز وجل ابتغناه وقد
 أمرنا باتباع ما أمرنا واجتناب ما نهى عنه وفرض الله ذلك في كتابه على خلقه وما في أيدي الناس من هذا
 تمسكوا به عن الله تبارك وتعالى ثم عن رسوله صلى الله عليه وسلم ثم عن دلالة ولكن قوله ان كان قاله
 لا يسكن الناس على بشئ يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان موضع الفتوة فقد كانت
 خواص أطيع فيها ما لم يبع الناس وحرم عليه منها ما لم يحرم على الناس فقال لا يسكن الناس على بشئ من
 الذي لم يأمر ولا نهى منهم كان على وفي دولهم لا يسكن به وذلك مثل أن الله عز وجل أحل له من عند النساء
 ما شاء وان يستكح المرأة اذا وجدت نفسها قال الله تعالى خالصاً من دون المؤمنين فلم يكن لأحد ان
 يقول قد جع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين كرمين أربع ونكح رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة
 بغير مهر وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم صفيمان المغانم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الله
 عز وجل قد بين في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أن ذلك له دونهم وفرض الله تعالى عليه
 أن يجزأ واحدة في المقام معه والفرق فلم يكن لأحد أن يقول على أن أخبار امرأتي على ما فرض الله عز
 وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ان كان قاله لا يسكن الناس
 على بشئ فاني لأحل لهم الأما حل الله ولا أحرم عليهم الا حرم الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل
 وبذلك أمره واقرض عليه أن يبيع ما أوحى اليه ونشده أن قد اتبعه فيما لم يكن فيه وحى فقد فرض الله عز
 وجل في الرعي اتباع سنته فيمن قبل عنه فاعلم قبل بفرض الله عز وجل قال الله تعالى وما آتاكم الرسول
 فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال عز وجل لا يؤمنون حتى يحكموا فيما نصيبهم ثم لا يجدوا
 في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً وأخبرنا عن صفعة بن باس عن عمر بن عبد العزيز بن أسامة
 فاجتمع على أنه لا يدين حل في أقل من ثلاثة أشهر (قال الشافعي) ان الله عز وجل وضع يده على الله
 عليه وسلم من كتابه ودينه بالموضع الذي بان في كتابه والقرض على خلفه أن يكونوا عاقلين بأنه لا يقول فيها
 أنزل الله عليه الا بما أنزل عليه وأنه لا يخالف كتاب الله وأنه بين عن الله عز وجل وعلماني ما أراد الله وبين ذلك
 في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى واذ أتى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا لئن أتت

ضمت مع الشركة قلت ولا يجعل فيها شفعة انما جعلتها للشفعة وفي احداها شفعة قال لا قلت فكذلك يلزمك ان تقول ان بيعت الطريق وهي ملحوظ بيعه وقسمه ففيها شفعة ولا شفعة فيها قسم من الدار قال فان قال فانما ذهبت فيه الى الحديث نفسه قيل معنا بعض اهل العلم بالحديث يقول بخلاف ان لا يكون هذا الحديث محققا قال ومن اين قلت انما رواه عن جابر بن عبد الله وقد روى ابو سلمة عن جابر مفسرا ان رسول الله قال الشفعة في المثل بقسم فماذا وقت الحدود فلا شفعة وابو سلمة من الحفاظ وروى ابو الزبير وهو من الحفاظ عن جابر ما وافق قول ابو سلمة ويخالف ما روى عبد الملك (قال الشافعي) وفيه من الفرق بين الشركة وبين المقتسم ما وصفت جلته في اول الكتاب فكان اولى الاحاديث ان يؤخذ به عندنا ولا اعلم لانه ائمتنا اسنادا وايضا لفظا عن النبي واعرفها في الفرق بين المقتسم

غير هذا اوبده قل ما يكون ان ابنته من تلقا نفسي ان اتبع الا ما يوحى الي وقال الله عز وجل نبي صلى الله عليه وسلم اتبع ما وحي اليك من ربك وقال مثل هذا في غير آية وقال عز وجل من يطع الرسول فقد اطاع الله وقال فلا دور بك الا تؤمنون الاية (قال الشافعي) أخبرنا الدارودي عن عمرو بن عمرو عن الطيبين خطب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا من امر الله تعالى الا وقد امرتكم به ولا تركت شيئا منها الا وقد نهيتكم عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سالم بن النضر عن عبيد الله بن ابي رافع عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اثنين في احدكم متكاثري اريكنه بائنه الامر بما امرت به او نهيت عنه فيقول لا ادري ما وجدنا في كتاب الله ابتداء ومثل هذا ان الله عز وجل فرض الصلاة والزكاة والحج جلة في كتبه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى ما اراد الله تعالى من عند الصلاة ومواقبتها وعدد ركوعها وسجودها وبين ما يلزمها يعمل الرفعة ويحجب وأي المال تؤخذ منه الزكاة وكروفت ما تؤخذ منه وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقال عز كره الزانية والزاني فاحلداوا كل واحد منهما مائة جلة فلو صرنا الى ظاهر القرآن قطعنا من زمة اسم سرفه وضربنا كل من زمة اسم زنا مائة جلة ولما قطع النبي في بيع دينار ولم يقطع في اقل منه ورحم الله من التبيين ولم يجعلها استدلالا ان الله عز وجل انما اراد القطع والحل على بعض السارقين وبعض وبعض الزاندين وبعض وبمثل هذا الايضافه المسح على الخفين قال الله عز وجل اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسمعوا وركبكم وارجلكم الى الكعبين فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين استدلالا في ان فرض الله عز وجل غسل القدمين انما هو على بعض المترشحين دون بعض وان للسلم ان ادخل رجله في الخفين بكامل الطهارة استدلالا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لا يصح والفرض عليه غسل القدم كالايداء لقطع عن بعض السارق وجعل المائة عن بعض الزناة والفرض ان يجلدوا قطع فان ذهب اذهب الى انه قدر روى عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سقى الكتاب المسح على الخفين فلما سئلت قلت قبل المسح المثل بالجار في غزاة تبوك والمائة قبله فان زعم انه كان فرض وضوء قبل الوضوء الذي مسح فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض وضوء بعده ففسخ المسح فلما تناقض فرض وضوء في القرآن فاما لا تعلم فرض الوضوء الا واحدا وان زعم انه مسح قبل فرض عليه الوضوء فقد زعم ان الصلاة بلا وضوء ولا تعلم كانت قط الوضوء فاي كتاب سبق المسح على الخفين المسح على الخفين كما وصفتنا من الاستدلال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان جميع ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرائض الله تبارك وتعالى مثل ما وصفتنا من السارق والزاني وغيرها (قال الشافعي) ولا تكون سنة ابا بخلاف القرآن والله تعالى الموفق

(كتاب حقة نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اصل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كل ما نهى عنه فهو حرم حتى تأتي عنه دلالة تدل على انه اختصني عنه لم ينفى غير التصريم اما اراد به نهيا عن بعض الامور دون بعض واما اراد به النهي للتنزيه عن النهي والادب والاختيار ولا يفرق بين نهى النبي صلى الله عليه وسلم الا بدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او امر لم يختلف فيه المسلمون فتعلم ان المسلمين كلهم لا يجعلون سنة وقد يمكن ان يجعلها بعضهم فنهى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان على التصريم في اختلاف اكثر العالم فيه انه نهى عن الذهب بالورق الا ما هو دونه والذهب بالذهب الا ما تلاه على ابيد نهى عن بعثتين في بيعه فقلنا والعامة معناه ان تابع المتابعين ذهبوا وروى وذهب بذهب فربما يضاف الى ان يتفرقا فليسع فسوخ وكانت

(باب في بكاء الحى على الميت)

« حدّ الربيع ابن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمه أنها سمعت عائشة وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول إن الميت ليطلب بكاء الحى فقالت عائشة أما أنه لم يكن ولكنه أخطأ أو نسي إنما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية وهي بكى عليها أهلها فقال انهم ليسكون عليها وإنما لتعذب في قبرها حدّثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد بن جريح قال أخبرني ابن أبي مليكة قال قوسية بنت ثعلبة عن عائشة أنها شهدت ما حضرها ابن عباس وابن عمر فقالا أتى الناس فيها فجلست إلى أحد هاتمي إلى الآخر فجلس إلى فقال ابن عمر لم يروى عن عثمان ألا تنهى عن البكاء فإن رسول الله قال إن الميت ليطلب بكاء أهله عليه فقال ابن عباس قد كان عمر يقول بعض ذلك

فجئنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى عنه ما حرّم وما إذا سابع الرجلان يبعثن في بيعة فالبسعتان جميعا فمستوختان ما نصحت وهو أن يقول أبيعك على أن تبعني لأنه إنما انعقدت العقد على أن ملك كل واحد منهما عن صاحبه شأليس في ملكه ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرر ومنه أن أقول سلفي هذا بك بعشرة نفقا أو خمسة عشر إلى أجل فتدوس عليه بأحد الثنتين لأن البيع لم ينعقد بشئ معلوم وبيع القرية أشبه كثيرة فتكفي بهذا منها ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار والمتعة الحرم فأجر ينالها من غير واحد إذا لم يكن عنه دلالة تفرق بينه ففسخنا هذه الأشياء والمتعة والشغار كما فسخنا البعثن وبما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات دون بعض واستدلنا على أنه إنما أراد أن ينهاه عنه أن يكون منها عنه في حال دون حال بسببه صلى الله عليه وسلم وذلك أن أبا هريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه فلو لا الدلالة عنه كان النبي في هذا مثل النبي في الأول فيمر إذا خطب الرجل أمرا أن يخطب ما غيره فلما قالت فاطمة بنت قيس قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خلعت فآذني فلما خلعت من عديتها أخبرته أن أعساو وأبا جهم خطباها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما هو بقصصه أو لاله أو أما أوجههم فلا ينع عصاه عن عاتقه ولكن انكحى أسامة بن زيد قالت فكرهته فقال انكحى أسامة فتكحه فجعل الله فيه خيرا واغتبط به استدلنا على أنه لا ينهاه عن الخطبة ويخطب على خطبة لا ونهيه عن الخطبة حين ترضى المرأة فلا يكون بيني العقد فيكون إذا خطب أو فسذلك على الخطيب الرضى أو عليها وأعلم بما عا وقد عيّن أن يفسد ذلك عليها ثم لا يتم ما ينهوا من الخطيب ولو أن فاطمة أخبرته أنها رضىت واحد منها لم يخطبها إن شاء الله تعالى على أسامة ولكنها أخبرته بالخطبة واستشارته فكان في حد ينهاه لا على أنها لم ترض ولم تذاق كانت المرأة بهذه الحال جاز أن يخطبها وإذا رضىت المرأة الرجل وبها وأمرت بأن تسكحه لم يحرم أن يخطب في الحال التي أوزجها منها الأولى جاز نكاحه فان قال قائل فإن حالها إذا كانت قبل أن ترض يتم مخالفة حالها بعد الخطبة وقبل أن ترض فكذلك حالها حين يخطب قبل الركن مخالفة حالها قبل أن يخطب وكذلك إذا أعيدت عليها الخطبة وقد كانت امتنع فسكت والكاتب قد لا يكون رضا فليس ههنا قول يجوز عندي أن يقال إلا ما ذكرت بالاستدلال ولو لا الدلالة بالسنة كانت إذا خطبت حرم على غير ناطبها الأول أن يخطبها حتى يتركها الخطيب الأول ثم يفرق نهى النبي صلى الله عليه وسلم على وجهين فكل ما نهى عنه مما كان ممنوعا إلا يحدث يحدث فيه محله فأحدث الرجل فيه حاد منها عنه لم يحله وكان على أصل تحريره إذا ما من الوجه الذي يحله وذلك مثل أن أموال الناس ممنوعة من غيرهم وإن النساء ممنوعات من الرجال إلا بأن عاك الرجل مال الرجل بما يحل من بيع أو هبة وغير ذلك وإن النساء ممنوعات إلا بالنكاح صحب أو ملك حين صحب وإذا استرضى الرجل شرا منها عنه فاقصر في ما استرضى قائم بعينه لأنه لا يأنه من الوجه الذي يحل منه ولا يحل الحرم وكذلك إذا نكح نكاحا منها عنه لم يحل المرأة الحرة (١) عنه من فعل شئ في ملكي أو شئ مما يحل لي ليس عاك لاحد فقد نهى اختيار ولا يني أن تركه فإذا عمد فعل ذلك أحد كان عاصيا بالفعل ويكون قد ترك الاختيار ولا يحرم ماله ولما كان مباحا له وذلك مثل ما روى عنه أنه أمر ألا كل أن يأكل مما يليه ولا يأكل من رأس الترد ولا يرض على قارعة الطريق فإن أكل مما يليه أو من رأس الطعام أو عرس على قارعة الطريق أو ثم ما بالفعل الذي فعله إذا كان عالما بهي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحرم ذلك الطعام عليه وذلك أن الطعام غير بالفعل ولو لم يكن محتاج إلى شئ يجعل به

(١) كذلك في التسخنة وفيه سقط ظاهر ولعل الأصل وما نهى عنه من فعل شئ الخ تأمل

فقال صدوت مع عمر
ابن الخطاب من مكنتي
إذا كنا بالسداء إذا
برك تحت ظل شجرة
قال اذهب فانظر من
هو ذا المرك فذهبت
فأصابني قال ادعه
فرجعت إلى صبيب
فقلت أرحمك فالحق
بأسير المؤمنين فلما
أصيب عمر سمعت صبيبا
يسبى ويقول وأخياه
وأصحابه فقال صبر
يا صبيب بسبكى على
وقد قال رسول الله
ان الملت لمذب بكم
أهل عليه قال فلما مات
عمر ذكرت ذلك لعائشة
فقلت يرحم الله عمر
لا والله ما حدث رسول
الله أن الله يعذب المؤمنين
بكم أهل عليه ولكن
رسول الله قال ان الله
يريد الكافر عذابا
بكم أهل عليه وقالت
عائشة حبسكم القرآن
ولا تزروا وزرة وزر
أمرى قال ابن عباس
عند ذلك والله أضل
وأبكى وقال ابن أبي
مليكة فوالله ما قال
ابن عمر من شيء (قال
الشافعي) وما دوت
عائشة عن رسول الله
أشبه أن يكون محقولا
عنه صلى الله عليه وسلم
بدلالة الكتاب ثم السنة

الطعام كان حلالا فلا يحرم الحلال عليه أن يصي في الموضع الذي يأمته إلا كل ومثل ذلك التي
عن التعريس على قارعة الطريق الطريقه ما هو عاصم التعريس على الطريق ومعبته لا يحرم عليه
الطريق وإنما قلت يكون فيها عاصيا إذا قامت الحجة على ارجل بأنه كان علم أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عنه والله أعلم

(كتاب ابطال الاستحسان)

الحمد لله على جميع نعمه بما هو أهله وكما ينبغي. وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا
عبده ورسوله بعنه بكاتب عز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم جيد فهدي
بكتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما أتم عليه وأقام الحجة على خلقه فلا يكون للناس على الله
حجة بعد الرسل وقال وأزنت الباطل الكتاب تبيان لكل شيء وهدي رجعة وقال وأزنت الباطل أكرهين
لناس ما زلت لهم وفرض عليهم اتباع ما أنزل عليه ومن رسوله لهم فقال وما كان المؤمن ولا مؤمنة في أنا
قضى الله ورسوله أمر أن يكون لهم الحجة من أمرهم ومن بعص الله ورسوله فأعلم أن معصيته في ترك
أمره وأمر رسوله ولم يجعل لهم إلا اتباعه وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ولكن جعلناه نورا
نهدي به من نشاء من عبادنا وإنك تهدي إلى صراط مستقيم صراط الله مع ما أعلم نبيه بما فرض من اتباع
كتابه فقال فاستسلبنا الذي أوحى إليك وقال وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم وأعلمهم أنه
أكل لهم دينهم فقال عز وجل اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا
وإنا أن الله عز وجل خلقه أنه تولى الحكم فيما أتاهم وعاقبهم عليه على ما علم من سرائرهم وافقت سرائرهم
علائقهم وأخلفنا وأما جازهم بالسرايا فاحط بحمل كل من كفر به ثم قال تبارك وتعالى فمن قتلهم
دنه إلا من أكرهه قومه مطعون بالامعان فطرح عنهم حطوط أعمالهم والمأثم بالكفر إذا كانوا مكرهين
وقولهم على الطمانينة بالامعان وخلاف الكفر وأمر بقتال الكافرين حتى يؤمنوا أو يأن ذلك جمل وعز
حتى يظهروا الامعان ثم أوجب لنا فتن إذا أسروا وألجأهم فقال ان لنا فتن في الدرك الأسفل من النار
وقال اننا حاطم المنافقون قالوا انشهدنا ذلك رسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان لنا فتن لكاذبون
اتخذوا ايمانهم حجة يعني والله تعالى أعلم من القتل فتنهم من القتل ولم يزل عنهم في الدنيا أحكام الامعان
بما أظهر وامنه وأوجب لهم الدرك الأسفل من النار بعله بسرايرهم وخلافه العلانية بهم بالامعان فأعلم
صادمهم ما أقام عليهم من افعه بأن ليس كنه أحد في شيء أن علمه بالسراير والعلانية واحد فقال تعالى ذكره
ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب اليه من حيث يعلم وقال عز وجل ولا يعلم خائنة
الأعين وما تخفي الصدور مع ما بلغت آخر من الكتاب (قال الشافعي) فعرف جميع خلقه في كتابه لا أعلم
الاماعلهم فقال عز وجل والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا وقال ولا يحيطون بشيء من علمه
إلا بما شاء (قال الشافعي) ثم من عليهم بما آتاهم من العلم وأمرهم بالاعتصام عليه وأن لا يتولوا غيره الا
بما علمهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم وكذلك أوحينا إليك وما من أمرنا ما كنت تدري ما لكاتب
ولا الامعان وقال عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله وقال
لنبيه قل ما كنت ساعدا من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ثم أنزل على نبيه أن قد غفر له ما تقدم من
ذنبه وما تأخر يعني والله أعلم ما تقدم من ذنبه قبل الحي وما تأخر أن يصعب فلا يذنب فعلم ما يفعل به من رضا
عنه وأنه أول شافع ومشفع يوم القيامة وسد الخلال وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تنفم ما ليس لك به
علم وما الذي صلى الله عليه وسلم رجل في أمر أترجل رماها بلزنا فقال له يرجع فأوى الله إليه آية العان

فان قيل قيل في قوله
الكتاب قيل في قوله
عز وجل ولا تزوروا
وزراكم وان ليس
للانسان الاماسى
وقوله في يعمل مقال
في اختيار اربعم يعمل
مقال فاذن شره
وقوله ليمر كل نفس
عائسى (قال السلفي)
رحمه الله تعالى وعمره
احفظ عن عائشة عن
ابن ابي مليكة وحديثها
ان ابنه الحديسن
ان يكون محفوظا فان
كان الحديث على غير
ما روى ابن ابي مليكة
من قول ابي انهم
ليكون عليها وانها
تعتب في قبرها فهو
واضح لامتناع الى
تفسير لامتناع
الكفر وهو لا يكون
ولا بد من ما في
وان كان الحديث
كلاما وان ابي مليكة
فهو يصح لان علي
الكفر عذابا اعلى وان
عذب بدونه فزيف
فما به فاستوجبوا
يل من كفر من عذاب
دفع من اعلى منه وما
بديعه من العذاب
ساستجابا لان
يعرف في بكائه عليه فان
يل بعد ما يبكيه
فله عليه قبل بركه
تستحب فعله بدون

فلاعن بينهما وقال الله تعالى قل لا يعصم من في السموات والأرض نفساً الا الله وقال ان الله عند علم الساعة ويزل الغيث ويعلم ما في الأرحام الآية وقال النبي يسئلونك عن الساعة ايان مرسلها فمهم انفسكم ذكر اهل الفرد بل شتمها فحجب عن نبي علم الساعة وكان من جاور ملكة الله المقربين وياهم المطففين من عباد الله أقصر علمهم ملائكة وآياته لان الله عز وجل فرض على خلقه طاعة نبيه ولم يجعل لهم بعد من الأمراً وأولى أن لا يتعاطوا حكمي غيباً أحدلاً بدلالة ولا ظناً لتقصير علمهم عن علم آياته الذين فرض الله تعالى عليهم الوقف عما ودعبلهم حتى بانهم أمره فله وجه وعز ظاهر عليهم الحجج فيما جعل لهم من الحكم في الدنيا بأن لا يحكموا الا بما ظهر من الحكموم عليه وأن لا يجاوزوا أحسن ظاهره ففرض على نبيه أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا وأن يحقق دماهم اذا أظهروا الاسلام ثم بين الله ثم ربه أن لا يعصم سرائرهم في صدقهم بالاسلام الا الله فقال عز وجل لنبيه اذا جاءكم من المؤمنين مهاجرة فامتنعوهن « قرا الرابع » الى قوله فلا ترجعوهن الى الكفار يعني والله تعالى أعلم بصدقهم بايمانهم قال فان علموهن مؤمنات يعني ما تركن ان يحكموا به فيهن اذا أظهرن الايمان لانكم لا تعلمون من صدقهن بالايمان ما يدله الله فاحكموهن بحكم الايمان في أن لا ترجعوهن الى الكفار اذ هن حل لهم ولا هم يحلون لهن (قال الشافعي) ثم اطلع الله رسوله على قوم ظهر من الاسلام بسرون وغيره ولم يجعل أن يحكم عليهم بخلاف حكم الاسلام ولم يجعل له أن يقضي عليهم في الدنيا بخلاف ما أظهروا فقال لنبيه صلى الله عليه وسلم قالت الأعراب امنا فلو آمنوا ولكن قولوا امنا الآية قال الشافعي امنا يعني اسلمنا بالقول بالايمان مخافة القتل والسياء ثم أخبرناهم بحزمهم ان اطاعوا الله ورسوله يعني ان احدثوا طاعة رسوله وقال في المنافقين وهم صنف ثان انا حاطل المنافقون الى اتخاذوا ايمانهم جنة يعني والله تعالى أعلم ايمانهم عاصم عنهم من الشر لم يصد الظاهر الايمان جنة من القتل وقال في المنافقين سيجفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم الآية فامرهم بقبول ما أظهروا ولم يجعل لنبيه أن يحكم عليهم بخلاف حكم الايمان وكذلك حكم به صلى الله عليه وسلم على من بعدهم بحكم الايمان وهم يعرفون أو بعضهم بأيمانهم منهم من تقوم عليه البيعة بقول الكفر ومنهم من علمه الا لا في أفعاله فذا أظهروا التوبة منه والقول بالايمان حقنت عليهم دماؤهم وجعدهم كراة الاسلام وقد أعلم الله رسوله صلى الله عليه وسلم أنه في الدرء الا سفل من النار فقال ان المنافقين في الدرء الا سفل من النار فجعل حكمه عليهم حل وعز على سرائرهم وحكم به عليهم في النزاع على علانيتهم بطهار التوبة واماطت عليه بنعمة المسلمين بقوله وأما قولهم وما يجدون من قول الكفر مما لم يقرؤا ولم يتقبحه بنفعهم وقد كذبهم على قولهم في كل وكذلك أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مائش عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد البجلي عن عبد الله بن عدي بن الحارث بن حراصة النبي صلى الله عليه وسلم قال قد رما سائر مني جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يشاورني في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بشهدان لالة الا الله قال بل ولشاهدته فقال ليس صلى قال بل ولا صلته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واثن الذين نهى الله تعالى عنهم * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد عن أسامة بن زيد قال شهدت من فارق عبد الله بن أبي ثلثة مجلس * أخبرني عبد العزيز بن محمد عن مجاهد عن عرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا الا الله فلا تقاتلوا الا الله الله فقد عصوا ما نهي دماهم وأموالهم الا بجهنم وحاسبهم على الله (قال الشافعي) فأعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن فرض الله أن يقتلهم حتى يظهر أو أن لا الله فلا تقاتلوا عدا دماهم وأموالهم الا بجهنم حتى الا بما يحكم الله تعالى عليهم فها وحاسبهم على الله بصدقهم وكذبهم وسرائرهم الله العالم بسرائرهم التولى

بكتهم سبباً لأنه يعقب
بكتهم سبباً لأنه يعقب
أن دالة السنة قبل
قال رسول الله لرجل
ابنك هذا قال نعم قال
أما أنه لا ينبغي عليك
ولا ينبغي عليه فأعلم
رسول الله مثل ما أعلم
الله من أن جنايته كل
امرئ عليه كما علمه
لاشبهه وأعلمه

(باب استقبال القبلة
لقائط والبول)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عطاء بن
زيد عن أبي أيوب
الأصاري أن النبي
أن تستقبل القبلة
بغائط أو بول ولكن
شرقوا أو غرروا قال
أبو أيوب يغتسلون
فوجدنا مباحض
قد بنيت من قبل القبلة
فتتحرف ونستغفر الله
أخبرنا الشافعي
أخبرنا مالك عن يحيى
ابن سعيد عن محمد بن
يحيى بن حبان عن عه
واسع بن حبان عن
عبد الله بن عمر أنه كان
يقول إن ناساً يقولون
إذا قعدت على حاجتك
فلا تستقبل القبلة ولا
يت المقدس قال ابن عمر
لقد ارتقت على ظهر

الحكم عليهم دون أنيائه وحكام خلقه وبذلك مضت أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان العباد
من الحسد وجميع الحقوق وأعلمهم أن جميع أحكامهم على ما يظهر من أن الله دين بالسراية أخبرنا
مالك عن هشام بن عروة وجاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الجليل وهو أخير سبط نضوا لخلق فقال
يا رسول الله رأيت شريك بن السهمه يعني ابن عمه وهو رجل عظيم الأيتين أذيع العيين عظيم الأيتين
فلانة يعني امرأته وهي جلي ومقرتها نهمه كذلك صار رسول الله صلى الله عليه وسلم شريكاً جلياً
السراية فحدثت غلاخاً بينها وبين زوجها وهي جلي ثم قال أبصرها فإن جاءت به أذيع عظيم الأيتين فلا
أرام إلا أن تصدق عليها وإن جاءت به أجبر كانه وحرة فلا أراء الأقد كذب فاعت به أذيع عظيم الأيتين
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها لفتان امرأه لين ولا ماضى الله يعني أنه لمن نالوا لا ماضى الله
من أن لا يحكم على أحد إلا بأقرار أو اعتراف على نفسه لا يجعل بدلالة غير واحد منها وإن كانت بنته وقال
ولا ماضى الله لكانت فيها مقاضا غيرة ولم يعرض لسر يك ولا لآراءه والله أعلم وأفضل الحاكم وهو يعلم أن
أحدهما كاذب ثم بعد أن الزوج هو الصادق (قال الشافعي) أخبرني محمد بن محمد عن علي بن شافع عن
عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عمار بن عبد بن ركانة بن عبد بن طارق امرأته سهمه المزينة السنة
ثم أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتى طلق امرأتي سهمه السنة والله ما أردت إلا واحدة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لركانة فقل لركانة فقل لركانة فقل لركانة فقل لركانة فقل لركانة فقل لركانة
النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما (قال الشافعي)
وفي جميع ما وصفت ومع غيره مما استغنى عما كتبت عنه مما فرض الله تعالى على الحاكم في الدنيا دليل
على أن حراماً على حاكم أن يقضي بأعلى أحد من عباد الله إلا بحسن ما يظهر وأخضعه على المكموم عليه
وإنما يحسن ما يظهر منه غيراً أحسنه كانت عليه دلالة بما يحتمل ما يضاف أحسنه وأخضعه على المكموم عليه
لما حكم الله في الأعراب الذين قالوا آمنا وعلمنا أن الإيمان لم يدخل في قلوبهم وما حكم الله تعالى به في
المنافقين الذين أعلم الله أنهم آمنوا ثم كفروا وأتهم كذباً بما أظهروا من الإيمان وما حال رسول الله
صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين حين وصف قبل أن تلدان جاءت به أحصم أذيع العيين عظيم الأيتين
فلا أراء إلا أن تصدق فاعت به على الوصف الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم زوجها فلا أراء إلا أن تصدق وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إن امرأه أين تصدق وتزنيها تترك الذي رماه زوجها بلزنا ثم لم يجعل
الله الهام سبباً لادام بقرا ولم تقم عليها بنته وأبطل في حكم الدنيا عليهما استعمال الدلالة التي لا يوجد في الدنيا
دلالة بعد دالة الله على المنافقين والأعراب أقوى مما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في مولود امرأته
الجهلاني قبل يكون ثم كان كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم والأغلب على من سمع القرآن يقول
لنبي صلى الله عليه وسلم إن امرأته ولدت غلاماً أسود عرض بالقذف أنه ر بالقذف ثم لم يجد النبي صلى الله
عليه وسلم إذا لم يكن التعريض ظاهر فقد ظن بحكم النبي صلى الله عليه وسلم عليه حكم القاذف والأغلب
على من سمع قول ركانة لامرأته أنه طلق السنة أنه بطل أنه قد أوقع الطلاق بقوله طالق وأن السنة أرادة
شعير الأول أنه أراء الأيتان ثلاثاً ولكنك ما كان ظاهراً قوله واحتل غير لم يحكم رسول الله صلى الله
عليه وسلم الأظهار الطلاق وذلك واحدة (قال الشافعي) فمن حكم على الناس بخلاف ما أظهر عليهم استدلالاً
على أن ما أظهر وأبطل غير ما أظهر وبدلالة منهم وأغبر دالة لم يسلم عندي من خلاف التزويل والسنة
وذلك أن يقول قائل من رجع عن الإسلام ممن ولد على الإسلام قتلته ولم استنبه ومن رجع عنه ممن لم يولد
على الإسلام استنبه ولم يحكم الله تعالى على عباده إلا بما أحداً مثل أن يقول من رجع عن الإسلام ممن
أظهر نصرانية أو يهودية أو دينا يظهر كالجوسية استنبه قال أظهر التوبة قبل منه ومن رجع إلى الدين

يخضع لمآبته (قال الشافعي) وكل قد بدله دين الحق ورجع إلى الكفر فكيف يستتاب بعضهم ولا يستتاب بعض وكل باطل فإن قال لا أعرف توبة الذي سربده قبل ولا يعرفها إلا الله وهذا مع خلافه حكم الله ثم رسله كلام محال يسئل من قال هذا هل تدعى لعل الذي كان أخى الشريك يصدق بالتوبة والذي كان أخوه الشريك يكذب بالتوبة فإن قال نعم قيل قد ربي لعل قتل المؤمن الصادق بالإيمان واستصيت الكتاب بالظهار للأيمان فإن قال ليس على إلا الظاهر قيل قال الظاهر فيما واحد وقد جعلته اثنين بعلامة محالة والمناقضون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يظهر وأهودية ولا نصرانية ولا مجوسية بل كانوا يستسرون بينهم فيقبل منهم ما يظهر ومن الأيمان فلو كان قائل هذا القول حين خالف السنة أحسن أن يقتل بشيء له وجه ولكنه يخالفها ويقتل عمال وجهه كأنه يرى النصرانية واليهودية لا تكون إلا بائنان الكنائس أرايت إذا كانوا يبلد لا كنائس فيها أما يصلون في بيوتهم قضى صلاتهم على غيرهم قال وما وصفت من حكم الله ثم حكم رسله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين أن حاتم بن المتلاعنة على الفتى المكروه يطل حكم الدلالة التي هي أقوى من الذرائع فإذا بطل الأقوى من الدلائل أبطل الأضعف من الذرائع كلها وأبطل الحد في التعريض بالهالة فإن من الناس من يقول إذا نشأتم الرجلان فقال أحدهما ما أبى زان ولا أمي زانية حدلناه إذا قاله على المشاعة فالأصل أنما ربه فدف أم الذي يشأم وأبيه وإن قاله على غير المشاعة لم أحدهما إذا قال لم أردد الفسق مع إبطال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم التعريض في حديث الفزارى الذي ولدت امرأته غلاما أسود فإن قال قائل فإن عمر حدث في التعريض في مثل هذا قبل وإنشأ أصحابه مخالفه بعضهم ومع من نافعهما وصفان من الدلالة وبطل مثله من قول الرجل لآخر أنه أتى طالق الشبهة لأن طالق باق طلاق ظاهر والبينة تحتل زنا في حد الطلاق وغير زيادة فعلية الظاهر والقول قوله في الذي يحتمل غير الظاهر حتى لا يحكم عليه أبدا بالظاهر ويجعل القول قوله في غير الظاهر قال وهذا يدل على أنه لا يفسد عقدا أبدا بالفسد نفسه لا يفسد بشيء تقدمه ولا تأخره ولا توهمه ولا أغلب وكذلك كل شيء لا يفسد إلا بعقده ولا يفسد البوع فإن يقول هل يفسد بعة وهذه نسوة ولو جاز أن ينظر من البوع بان يقال متى خاف أن تكون زور يعاقب الذي لا يعمل كأنه أن يكون اليقين من البوع بعقدهما لا يعمل أولى أن ربه من الظن ألا ترى أن رجلا لو اشترى سيفا ونوى بشرائه أن يقتله به كان الشراء حلالا وكانت البعة بالقتل غير جائزة ولم يطل بها البوع قال وكذلك لو باع البائع سفيان رجل براءه أن يقتله به رجلا كان هكذا وكذلك لو اشترى فرسا وهو براءه عوقا لقتاله هو والله ما اشترى بها جماعة إلا لعاقبها وما نسوى لولا العفاق نجس وقال البائع ما أردت منها العفاق لم يفسد البيع بهذه البينة إذا انعقدت صفقة البوع على الفرس ولم يشترط فيها العفاق ولو اشترط فيها العفاق فسد البيع لأنه يبيع ما لا يرى أبكون أولا يكون ألا ترى لو أن رجلا اشترى فنانكم دينية أجمية وأشريفة تكحت ذنبا أجميا فقصا على وجهي على أن لم ينو واحد منهما أن يشتاعلي التنكاح أكثر من ليلة لم يحرم التنكاح بهذه البينة لأن ظاهر عقده كانت حصة أن شاء الزوج حبسها وان شاء طلقها فإذا دل الكتاب ثم السنة ثم عامة حكم الإسلام على أن العقود انما يثبت بالظاهر عقدها لا يفسدها نية العاقدين كانت العقود إذا عقدت في الظاهر حصة أولى أن لا تفسد بتوهم غير عاقد هاعلى عاقد هاعلى ثم سافدا كان توهم خفيفا والله تعالى أعلم

(باب إبطال الاستحسان)

(قال الشافعي) وكل ما وصفت مع ما أنا ذكر وسأكت عنه كفتاح بما ذكرتم عنه عالم إذا كرم حكم الله ثم حكم رسله صلى الله عليه وسلم ثم حكم المسلمين دليل على أن لا يجوز زلن استأهل أن يكون حاكما وقتنا

الله على لبنتين مستقبلا
بيت المقدس لحاجته
(قال الشافعي) وليس
بعد هذا خلافا ولكنه
من الجمل التي تدل
على معنى المد (قال
الشافعي) كان القوم
عربا عاملة مذهبهم
في الصلوات وكثيرين
مذهبهم لا حش فيها
يستمر فكان الذاهب
لحاجته إذا استقبل
القبلة واستديرها
استقبل المعلى بفرجه
أو استديره ولم يكن
عليهم ضرورة في أن
يشرفوا أو يفسروا
فأمرنا بذلك وكانت
السنة مخالفة للصمراء
فإذا كان بين أظهرها
كان من فيه مستترا
لأمره إلا من دخل
أو أشرف عليه وكانت
المناهب بين المنازل
متضاربة لا يمكن من
التصرف فيها ما يمكن
في الصمراء فليذا كان
عمر مارا من رسول
الذين استقبله بيت
المقدس وهو جئذ
مستدير الكعبة دل
على أنه انما انتهى عن
استقبال الكعبة
واستديرها في الصمراء
دون المناسزل (قال
الشافعي) وسمع أبو
أوبى الأنصاري التهي

ما علم ابن عمر من استقباله
بيت المقدس لحاجته
خفاف المائم في أن
يجلس على مرضاه
مستقبل الكعبة
ويحرف ثلثا يستقبل
الكعبة وهكذا يجب
عليه إذا لم يعرف غيره
ورأى ابن عمر النجفي
منه مستقبلا بيت
القدس لحاجته فأكره
على من نهى عن استقبال
القبلة لحاجته وهكذا
يجب عليه إذا لم يعرف
غيره أو لم ير ولمع النبي
خلافه وأصله سمعه
منهم فقرأوا بالهم لا لهم
منه بوزع الحائلي ومن
علم بالأمرين معا وأمرهما
يحتصل أن يستعلا
استموا معا وفارق
بينهما لأن الحال تفرق
فيهما لا قلا وهذا
يدل على أن ناص العلم
لا يوجد الاعتدال القليل
وقليهم علم الخاص
وهذا مثل حديث النبي
في الصلاة والسواقيوم
خلفه قيام وجساوس
فان قيل فقد روى سلة
ابن وهرام عن طاوس
حق على كل مسلم أن
يكرم قبلة الله أن
يستقبلها لتقاطب أو يول
قلبه هذا أمر لم وأهل
الحدوث لا يثبتونه ولو
ثبت كان كحديث أبي
أيوب وحديث ابن عمر

أن يحكم ولأن يبقى الامن جهة شعير لازم وذلك الكلب ثم السنة وأما قال أهل العلم لا يمتثلون فيه وقاس
على بعض هذا ولا يجوز له أن يحكم ولا يبقى بالاستسنان اذ لم يكن الاستسنان واجبا ولا في واحد من هذه
للعاني فان قال قائل فابذل على أن لا يجوز أن يستحسن اذ لم يدخل الاستسنان في هذه المعاني مع ما ذكرت
في كتابك هذا قيل قال الله عز وجل لا يحسبوا الإنسان أن يتركه سدى فلم يختلف أهل العلم القرآن فيما
علت أن السدى الذي لا يؤمر ولا ينهى ومن أفتى أو حكم بغير ما يؤمر به فقد آثر نفسه أن يكون في معاني
السدى وقد أعلم الله أنه لم يتركه سدى ورأى أن قال أقول بما شئت وأدعي ما زل القرآن بخلافه في هذا
وفي السنن خلاف مناهج النبيين وعموم حكم جماعة من روى عنه من العالمين فان قال قائل فماذا ذكرت من
القرآن ومناهج النبيين صلى الله عليهم وسلم أجمعين قيل قال الله عز وجل ثبته عليه الصلاة والسلام أتبع
ما أوحى إلي من ربك وقال وإن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم الآية ثم جاءهم قضاؤه عن
أصحاب الكهف وغيرهم فقال أعلمكم غدا يعني ما لا يجبر بل ثم أعلمكم فانزل الله عز وجل ولا تقولن لشيء
إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله الآية وجاءته أمرا أن أو من الصامت تسكوا إليه أو ما فلم يجبه حتى أنزل الله
عز وجل فسمع الله قول النبي الذي تجادل في وجهها وجاءه البهلائي يقذف امرأته قال لا يتركها فيك ولا تنظر
الوحي فلما نزل دعاها فاعلن بينهما كما أمره الله عز وجل وقال النبيه وإن أحكم بينهم بما أنزل الله
وقال عز وجل يا داود إننا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق الآية وليس يؤمر أحد أن
يحكم بين إلا وقد علم الحق ولا يكون الحق معلوما إلا عن الله نصا أو دلالة من الله فقد جعل الله الحق
في كتابه ثم سئله نبيه صلى الله عليه وسلم فليس تترك بأحد نازلة إلا أو الكلب يدل عليها نصا أو دلالة فان قال
وما النص والجلية قيل النص ما أمره الله وأحل نصا حرم الامهات والجلية والامهات والامهات ومن ذكر
معهم وأباح من سواهم وحرم المستأجر والمعلم والخزير والفواحش ما ظهر منها وما بطن وأمر بالوضوء فقال
اغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية فكان مكتفى بالتزويل في هذا عن الاستدلال فيما زل فيه مع أمثاله فان
قيل قال الجليلة قيل ما فرض الله من صلاة وزكاة وجعفر رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة
وعندها وفتحها والعمل فيها وكيف الزكاة وفي أي المال هي وفي أي وقت هي وكذا قدها وبين كيف الحج والعمل
فيه وما يدخل فيه وما يخرج به منه (قال الشافعي) فان قيل فهل يقال لهذا كما قيل لا قول قيل عن الله
قيل نعم فان قيل فمن أين قيل قبل عن الله لكلامه وقيل تجبيرة عن الله بأن الله فرض طاعة نبيه فقال
عز وجل وما تأتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنها فانتهوا وقال من طمع الرسول فقد أطمع الله مع ما فرض
من طاعة رسوله فان قيل فهذا لا يقبل عن الله كما وصفت فهل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحي قيل
الله أعلم أخبرنا مسلم بن خالد بن طاوس « قال الربيع » هو عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن
عنده كتابا من النقول نزل به الوحي (قال الشافعي) وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط إلا أوحى
فمن الوحي ما يلقى ومنه ما يكون وحيا للرسول صلى الله عليه وسلم فيسبته . أخبرنا عبد العزيز بن محمد
عن عمرو بن أبي عمرو وعن المطلب بن حنبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم
الله به إلا أوفدكم أمرتكم به ولا أنهيكم عن شيء مما أمرتكم به إلا أوفدكم عنه وإن كان في شيء من ذلك
تموت نفس حتى تستوفى رزقا فأنجلوا في الطلب (قال الشافعي) وقد قيل ما لم يترك قرآننا القامع جبريل
في روعة بأمر الله فكان وحيا إليه وقيل جعل الله إليه ما شهد به من أنه يهدي إلى صراط مستقيم أن يسن
وأما كان فقد أنزه الله تعالى خلقه ولم يجعل لهم لتدبر من أمرهم فيعلم لهم وفرض عليهم اتباع سنته
(قال الشافعي) فان قال قائل فالجحف قبول ما اجتبع الناس عليه قيل لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأن يرمي جماعة المسلمين لم يكن لهم رزم وجماعتهم معنى الا زوم قول جماعتهم وكان حقولا أن جماعتهم لا يجعل

الاستاذ اولى ان يثبت منه لو نفاقه فان كان

قال طائوس حق على

كل مسلم ان يكرم قبلة

الله ان يستقبلها فانما

سمع والله اعلم حديث

ابي ايوب عن النبي فانزل

قل على ارام القسبة

وهي اهل ان تكرم

والنساء في العاصري

كما حدث ابو ايوب وفي

البيوت كما حدث ابن

عمر لانهم يحبون

(قال الشافعي) وقد

قبل ان الناس كانوا

ينتون مساجد يحط

بجانبه في الطريق في

ان تستقبل القائط او

البول فيكونت نفوسا

في المساجد واستدبرا

فيكون القائط والبول

بين المصلين البهاوي ينادي

بريحه وهذا في العاصري

منه عن هذا الحديث

وبقريه بان يقال اتقوا

الملاعن وذلك ان يتغوط

في عمر الناس في طريق

من نلال المسجد او

البيوت والنصب والنجارة

وعلى ظهر الطريق

ومواضع حاجه الناس

في الممر والمزل

باب الصلاة في

الثوب ليس على عاتق

الرمعه من

حسنة الربيع

قال فال شافعي

كلها حكم الله والرسول صلى الله عليه وسلم وان الجهل لا يكون الا في خاص واماما اجتمعوا عليه فلا يكون فيه
الجهل في قولهم جاعته قد لاهلته رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل قولهم (قال الشافعي) رحمه الله
وان قال قائل ارايت ما لم يخض فيه كتب ولا سنة ولا يجد الناس اجتماعه فامرت بان يؤخذ بقيا ساعلي
كتاب واستنأى فقال لهذا قبل عن الله قبل تم قبلت جلته عن الله فان قيل ما جلته قبل الاجتهاد فيه على
الكتاب والسنة فان قيل افوجده في الكتاب دليل على ما وصفت قيل نعم نسخ الله قبله بيت المقدس
وفرض على الناس التوجه الى البيت فكان على من رأى البيت ان يتوجه اليه بالعيان وفرض الله على من
غاب عنه البيت ان يولي وجهه منظر المسجد الحرام لان البيت في المسجد الحرام فكان المحط بانه اصاب البيت
للمعاينة والتوجه قصد البيت ممن غاب عنه فابدين عن الله مع التوجه اليه واحدهما على الاحاطة والاخر
متوجه بدلالة فهو على احاطة من صواب جهة ما كلفه على غير احاطة كما حاطة الذي يرى البيت من صواب
البيت ولم يكلف الاحاطة (قال الشافعي) فان قيل فبم توجهه الى البيت قيل قال الله تعالى هو الذي جعل لكم
العبود تهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون وكانت العلامات جبلا يعرفون
مواضعها من الارض وشعرا وقرانا وبجماهم يعرفون من القلث وروبا يعرفون مهاجدا على الهوا وتدل على قصد
البيت الحرام فعمل عليهم طلب الدلائل على شطر المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت قول وجهه منظر
المسجد الحرام وحيثما كنتم قولوا وجوده حكم شطره وكان معقولا عن الله عز وجل انه انما ايامهم بتولية
وجودهم شطره بطلب الدلائل عليه لاجل استحسنوا ولا عمن في فلوهم ولا خطر على اوهامهم بلادالة
جعل الله عليهم لانه قضى ان لا يتركهم سدى وكان معقولا عنه ما اذا امرهم ان يتوجهوا لشطره وغيب عنهم
عينه ان لم يجعل لهم ان يتوجهوا حيث شاءوا الا فاصدين به بطلب الدلائل عليه (قال الشافعي) وقال الله
عز وجل واتخذوا شواذى عدل منكم وقال عز من شجون من الشهداء فكان على الحكام ان لا يقبلوا الا عدلا
في الظاهر وكانت صفات العدل عندهم هم وفقه وقد وصفتها في غير هذا الموضع وقد يكون في الظاهر عدلا
وسريته غير عدل ولكن الله لم يكلفهم ما لم يجعل لهم السبل الى علمه ولم يجعل لهم اذ كان يمكن الان يردوا من
ظهوره خلاف العدل عندهم وقد يمكن ان يكون الذي ظهر منه خلاف العدل خيرا عند الله عز وجل من
الذي ظهر منه العدل ولكن كفوا ان يجتهدوا على ما يعلمون من الظاهر الذي يرونوا كثر منه (قال الشافعي)
وقال الله جل ثناؤه لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاؤه مثل ما قتل من التمر يحكم به ذوا
عدل منكم فكان معقولا عن الله في الصيد العامة وبقرا الوحش وحماره والتبيل والظبي الصغير والكبير
والارنب والبربع وغيره ومعقولا ان النمل الابل والبقرة والغنم وفي هذا ما يصغر عن الغنم وعن الابل وعن
البقرة ولكن المتل في المعقول وفيما حكم به من حكم من صدره هذه الا ان لا يحكموا في الصيد اولى
الاشياء شهامة من التمر ولم يجعل لهم اذ كان المتل يقترب من القتل من الغنم والظبي والضبوع من الكباش ان
يسلطوا البربع معهم من صغير الغنم وكان عليهم ان يجتهدوا كما امكنهم الاجتهاد وكل امر الله حل ذكره
واشياء لهذا تدل على اباحة القياس وحظر ان يعمل بخلافه من الاستحسن لان من طلب امره الله بالدلالة
عليه فاما طلبه بالسبل التي فرضت عليه ومن قال احسن لاجن امر الله ولا عن امر رسوله صلى الله عليه
وسلم فلم يقبل عن الله ولا عن رسوله ما قال ولم يطلب ما قال يحكم الله ولا يحكم رسوله وكان انحطاطا في قول من
قال هذا بينا انه قد قال اقول واعمل بما امر به ولم آت به عنه ولا ملام على ما امرت به ونهيت عنه وقد
قضى الله بخلاف ما قال فلم يترك احدا الا متعبدا (قال الشافعي) في قول الله عز وجل لا تحسب الانسان
ان يترك سدى لان من حكم او اقيى يجتهد لازم او قياس عليه فقد أدى ما كلف وحكم واقفى من حيث امر
فكان في النص مؤديا ما امر به نصا وفي القياس مؤديا ما امر به اجتهادا وكان مطيعا لله في الامرين ثم رسوله

الزناد عن الأعرابي عن
 أبي هريرة أن رسول
 الله قال لأبي بن آدم
 في الثوب الواحد ليس
 على عاتقه من شيء قال
 الشافعي وروى بعض
 أهل المدينة عن جابر أن
 النبي أمر الرجل يصلي
 في الثوب الواحد أن
 يشتمل بالثوب في الصلاة
 فإن ضاق ارتزبه (قال
 الشافعي) وهذا إمارة
 أن يصلي وليس على
 عاتقه من شيء وهو
 يقدر بالبدن على ثوب
 امرأته وعلى العمامة
 والنبي يطره على
 عاتقه أخبرنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي
 قال أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن أبي إسحق
 عن عبد الله بن شداد
 عن مجوبة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم
 قالت كان رسول الله
 يصلي في مرط بهضه على
 ودهضه عليه وأما الض
 (قال الشافعي) وليس
 وأحد من هذين الحديثين
 مخالفاً للأخرين
 رسول الله صلى الله عليه
 في الثوب الواحد ليس
 على عاتقه من شيء والله
 أعلم اختار لأقرض
 بالدلالة عنه صلى الله
 عليه وسلم بحديث جابر

فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بطاعة الله ثم رسله ثم الاجتهاد فيروى أنه قال لما دعيت
 قال بكتك الله قال فإن لم يكن في كتاب الله قال يستقر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فإن لم يكن قال
 اجتهد قال الجاهل الذي وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال إذا حكم الحاكم اجتهد ما بين يديه فأصاب
 فله أجران وإن أخطأ فله أجر فأعلم أن الحكم الاجتهاد والمقتضى في موضع الحكم (قال الشافعي) ومن
 استبان أن يحكم أو يفتي بلا خبر لازم ولا قياس عليه كان محجوباً بأن معنى قوله أفضل ما هو يتوانم وأمر
 به مخاف معنى الكتاب والسنة فكان محجوباً على لسانه ومعنى ما لم أعلم فيه مخالفاً فإن قيل ما هو قيل لا أعلم
 أحد من أهل العلم رخص لأحد من أهل العقول والآداب في أن يفتي ولا يحكم برأى نفسه إذا لم يكن عالماً
 بالذي تدور عليه أمور القياس من الكتب والسنة والاجماع والعقل لتفصيل المشبهة فإذا زعموا هذا قيل
 لهم ولم يحز لأهل العقول التي تفوق كثير من عقول أهل العلم بالقرآن والسنة والفتيان يقولون فما قد زل
 عما يعلمون مع أن ليس فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع وهم و زعموا ولا أحسن إبانة لما قالوا من عاتك فإن
 قلتم لا نعلم لأهل الأصول قيل لكم فما حكمكم في علمكم بالأصول إذا قلتم بلا أصل ولا قياس على أصل
 هل ختمتم على أهل العقول الجهلة بالأصول أكثر من أنهم لا يعرفون الأصول فلا يحسنون أن يقبسوا
 عما لا يعرفون وهل أكتب حكمكم بالأصول القياس عليها وأجاز لكم ركنها فإذا جاز لكم ركنها جاز لكم
 القول بمحكم لأن أكثر ما يخاف عليهم ترك القياس عليها وانطلقاً ثم لا أعلمهم إلا جعل الصواب أن قالوا على
 غير مثال مستحكم وكان أحد يحمي على أن يقول على غير مثال لا نعلم يعرفون مثالاً آخر كونه وأخذ بالمثل مستحكم
 وهم أخطأ فبإيلا؛ لكون ولا أعلمكم إلا أعظم وزاد منهم أذتر كتم ما تعرفون من القياس على الأصول التي
 لا يجهلون فإن قلتم نحن تركنا القياس على غير جهالة بالأصل قيل فإن كان القياس حقا فتمنا قلتم
 الحق طاعة وفي ذلك من المأثم ما أن جهلتموه تستأهلون أن تقولوا في العلم وإن زعمتم أن توسعاً لكم ترك
 القياس والقول بما عساه في أوهمكم وحضر أدعائكم واستصحبته مسامحك حجبت عما وصفنا من القرآن
 ثم السنة وما يدل عليه الاجماع من أن ليس لأحد أن يقول إلا يعلم وما لا يحتقون فيه من أن الحكم لا يرد على
 عند من جاز أن يوب أو عدا بعباد علم يمكن الحكم إذا كان مشكلاً أن يحكم فيه ولكن عليه أن يدعو
 أهل العلم به فيسألهم عما دعا عليه هل هو عيب فإن ظالم القصة عيبه وقد فأت سألهم عن قيمته فلو
 قال أفضلهم بنا وعلى إلى جاهل بسوقه اليوم وإن كنت عالماً به قبل اليوم ولكني أقول فيه لم يسعه أن
 يقبل قوله بجهالة بسوق يومه وقيل قول من يعرف سوق يومه ولو جاز من يعرف سوق يومه فقال إذا قلت
 هذا بغيره بما يعاقب وقومته على ما مضى وكان عيبه دلتى القياس على كذا ولكني استحسن غيره لم يحل له أن
 يقبل استحسانه وسم عليه الآن يحكم بما يقال له بغيره في يومه وكذلك هذا في امرأه أصبت بصدق
 فأستد بقال كصدق مثله في الجمال والمال والعراقة والشباب واللب والادب فلو قيل مائة دينار ولكننا
 ننسفن أن يزيد هارهما ونقصهما لم يحل له وقال الذي يقول استحسن أن أزيد هاراً وأقصها ليس ذلك
 في ولا على الزوج صدق مثلها وإذا حكم مثل هذا في المال الذي تقل رزقه على من أخذ منه ولم يوسع
 فيه الاستحسان وأزيم فيه القياس أهل العلم به ولم يحل لأهل الجهالة تقاسمها في أنهم لا يعلمون ما يقبسون
 عليه فلا قال الله وحرام من الدماء والفرج وعظيم الأمور وأولى بآلها الحكم والمقتضى (قال الشافعي)
 أقرأت إذا قال الحاكم والفتي في النازلة ليس فيها نص خبر ولا قياس وقال استحسن فلا بد أن زعم أن جازاً
 لقهره أن يستحسن خلافه فيقول كل ما كفي ببدن ومقت بما يستحسن فقال في النبي أو أحد يضرب من
 الحكم والفتيان كان هذا حائزاً عندهم فقد أهملوا أنفسهم في كوا حشوا وأن كان ضيقاً فلا يجوز
 أن يدخول فيه وإن قال الذي يرى منهم ترك القياس بل على الناس اتباع ما قلت قيل لمن أمر بملأنا حتى

غيرها الحديث ابن مسعود
عن النبي ثم لا أعلم
فيه مخالفاً من نصيب من
أهل العلم قال ومن
تكلم في الصلاة وهو يرى
أنه قد أكملها أؤذي

أنه في صلاة فتكلم فيها
بشيء على صلاته وحده
سواء وحديث ذي
الدين وإن من تكلم
في هذه الحال فأنما
تكلم وهو يرى أنه في
غير صلاة والكلام في
غير الصلاة سباح وليس
يخالف حديث ابن
مسعود حديث ذي
الدين وحديث ابن
مسعود في الكلام
جاءه وحديث ذي
الدين على أن رسول
الله يفرق بين كلام العابد
والناسي لانه في صلاة
أو التكم وهو يرى أنه
قد أكمل الصلاة

(باب الخلاف في الكلام

في الصلاة - هـ)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض الناس في الكلام
في الصلاة بجمع عيناها
سجدة ما جمعها علينا في
شيء غير الألفيين مع
الشاهد ومثلين
آخرين (قال الشافعي)
فصحته يقول حدث

الشافعي مع أن أحكام الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم تدل على ما وصفت من أنه لا يجوز لنا كما
أن يصح بالظن وإن كانت عليه دلائل قريبة فلا يحكم إلا باليمن حيث أمر الله باليمين تقوم على الذمي عليه
أو إقراره باليمين وكما حكم الله أن ما ظهر فله حكمه كذلك حكم أن ما أظهر فله حكمه لأنه باع الظاهر
بالكفر وإن كان قولاً فلا يجوز في شيء من الأحكام بين العباد أن يصح فيه إلا بالظن لا بالدلائل

(كتاب الرزق على محمد بن الحسن في باب الديارات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال أخبرنا أبو حنيفة رضي الله تعالى
عنه في الديعة على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وزن سبعة وقال أهل المدينة
على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق ثمانمائة ألف درهم وقال محمد بن الحسن بلفظان عن ابن
الخطاب أنه فرض على أهل الذهب ألف دينار في الديعة وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم حدثنا ذلك
أبو حنيفة رضي الله عنه عن أبيه عن المشي عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن أبيه عن أبيه
الفن ألف دينار وأخبرنا سليمان التوري قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي قال على أهل الورق
عشرة آلاف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار وقال أهل المدينة إن ابن عباس رضي الله عنه فرض
على أهل الورق ثمانمائة ألف درهم وقال محمد بن الحسن كالألفين درهمين عن عمر وأخبرنا الربيع بن
أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه
في الديعة ما قال المسلمون في غير هذا فالحق أجمع المسلمون جميعاً لا اختلاف بينهم في القولين كافة أهل
الحجاز وأهل العراق أن ليس في أقل من عشرين ديناراً من الذهب صدقة وليس في أقل من مائتي درهم من
الورق صدقة فعملوا لكل دينار عشرة دراهم ففرضوا الزكاة على هذا فهذا لا اختلاف فيه بينهم فإذا فرضوا
هذا في الصدقة فكيف ينبغي لهم أن يفرضوا الديعة كل دينار بعشرة دراهم ويفرضوا كل دينار بأربع
عشر درهماً إنما ينبغي أن يفرضوا الديعة بما يفرضون عليه الزكاة وقسمنا من على أبي الطبري رضي الله عنه
وعبد الله بن مسعود أنها لا لا لا تقطع اليد إلا في ديناراً وعشرة دراهم فعملوا الدينار بمائة عشرة درهم
فعلوا هذا الأثر ما فرضوا في مثل هذا فإن زاد سعره ونقص لم يتلف في ذلك الأثر لو كان مائة درهم
وعشرة نائير وجب في ذلك الزكاة وجعل في كل صنف مثلاً كانه ديناراً على عشرة دراهم فهذا أمر
واضح ليس ينبغي لهم أن يفرضوا الديعة في الأعلى ما فرضت عليه الزكاة ونحوها ونحن فيما قلنا أعلم
بفرض عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فرض الديعة دراهم من أهل المدينة لأن الدرهم على أهل العراق
وأما كان يؤدي الديعة أهل العراق وقدموا أهل المدينة أن عمر رضي الله عنه فرض الديعة ثمانمائة
درهم ولكنه فرضها ثمانمائة ألف درهم وزن سبعة أخبرنا التوري عن المغيرة عن إبراهيم الضبي قال
كانت الديعة لأهل البعلبعل الصغير والكبير كل بعير مائة وعشرين درهماً وزن سبعة ففرضت عشرة آلاف
درهم (٢) وقيل لشر بن عبد الله بن جهمان بن جهمان قال شر بن جهمان قال أبو إسحق فأقر رجل منا
رجل من المدو وضرب فاصلبر رجلاً منا فكبده على وجهه حتى وقع على حاجبيه وأتفوه وبيته وسدده
فقضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه ثمانمائة ألف درهم وكانت الدرهم ومثله وزن سبعة (قال الشافعي)
روى مكحول وعمر بن شعيب وعبد بن الحجاز بين أن عمر فرض الديعة ثمانمائة ألف درهم لم أعرف بالحجاز
أحد مخالف فيه عن الحجاز بين ولا عن عثمان بن عفان ونحن قال الديعة ثمانمائة ألف درهم من عباس وأبو
هريرة وعائشة ولا أعلم بالحجاز أحد مخالف في ذلك قد عدا ولا حديثاً ولا قدروى عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قضى بالديعة ثمانمائة ألف درهم وزعم عمر بن الخطاب أنه نزل فيه فماتوا قبل أن أغتصبوا الله ورسوله
من فضله فزعم محمد بن الحسن عن عمر حديثين مختلفين قال في أحداهما فرض الديعة عشرة آلاف درهم

في السدين حديث
 ثابت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 لم يرو عن رسول الله
 شيء قط أشهر منه ومن
 حديث الجعاهي جرحها
 جبار وهو ثابت من
 حديث الجعاهي جرحها
 جبار ولكن حديث
 ذي السدين منسوخ
 فقلت ما نصه فقال
 حديث ابن مسعود
 ثم ذكر الحديث الذي
 بذاته الذي فيه ان
 الله يحدث من أمره ما
 يشاء وانما أحدث الله
 أن لا تكلموا في الصلاة
 فقلت له والناسخ اذا
 اختلف الحديثان
 الآخر منهما فقال نعم
 فقلت أولست تحفظ
 في حديث ابن مسعود
 هذا أن ابن مسعود
 مر على النبي بمكة
 قال فوجدته يصلي
 في فناء الكعبة وان
 ابن مسعود هاجر إلى
 أرض الحبشة ثم
 رجع إلى مكة ثم هاجر إلى
 المدينة وتبديدا قال
 بلى فقلت فاذنا كان
 مقدم ابن مسعود على
 النبي صلى الله عليه
 وسلم مكة قبل هجرة
 النبي ثم كان عمران بن
 حصين يرى أن النبي
 آتى جسدنا في مؤثر
 مسجدنا ليس تعلم أن

وقال في الآخر اثني عشر الفا ووزنة قلت لخصمدين الحسن أقول ان الله أنشأ رطل درهم وزن
 ستة فقال لا (١) فقلت من أين زعمت أن كنت أعلم بالدية فيلزم عن أهل الجواز لأن من أهل الورق
 ولائلكم عرق لها فان عرقى فيها بشي لا تقضى به قال لم تكونوا تحسبون قلت أفترى شيا عمله
 أصلا في الحكم فانت زعمت أن من روى عنه لا يعرف غشيه وكيف تقضى بالدية وزن سبعة أفرأيت
 ما جعلت فيه الزكوة وغرضك ما جعلت فيه القطع وبه تسبب دراهم ليس فيها وزن ستة ولا وزن سبعة
 وقال لك قائل بل هي على وزن ستة لا وزن سبعة لأن عرق لا يقرب من الدية ووزن ستة ويقرب فيساوئها
 وزن سبعة ما تقول قال أقول ان الدراهم اذا جاءت جلة فهي على وزن الاسلام فلنأخذ كيف أخرجت الدية
 من وزن الاسلام اذا كان وزن الاسلام عندك وزن سبعة ثم زعمت أن الله أعلم بالدية ثم لانكم من أهلها
 وزعمت ان الدراهم انما كانت صنفين أحدهما الدرهم وزن مثقال والاخر كل عشرة رتوزن مستحق
 ضرب به بدرهم الاسلام فلو قال لك قائل كل درهم حات به الزكوة وفي الدية أوفى القطع أو غير ذلك فهو
 بوزن المثقال وقال آخر بوزن ستة وقال آكل درهم فهو بوزن الاسلام (٢) قبله فهكذا ينبغي لك أن
 تقول في الدية (قال الشافعي) يقال لقائل قوله أرايت لو قال لك قائل قد خرجت من حديث أبي إسحق
 الهمداني ان الله أنشأ رطل ستة ومن حديث الشعبي ان الله عشرة آلاف درهم له لم يذكر فيها
 رتوزن فيها وزن ستة كما حدثنا أبو إسحق لأن أبا إسحق يذكر وزن ستة فهو أولى بها وقال آخر وزن
 المثقال لأن الأكرأولى بها فان قال بل وزن الاسلام فادعى محمد بن علي أهل الجواز أنهم أعلم بالدية منهم وانما
 عرق في الدية من أهل الورق ولم يجعل لهم أنهم أعلم بالدية منه اذ كان منهم فمن كان لما كان منهم أولى بالمعرفة
 بالدراهم منه اذ كان الحكم انما وقع بالماكم وقال محمد بن الحسن فرض المسلمون الزكوة في كل عشرين
 دينار وفي ما قد روى كل دينار بعشرة دراهم فان قيل له ومن أخبرك أنهم فرضوا الزكوة قاسا أو بشارا
 فرضت الزكوة في أربعين من النعم وفي ثلاثين من البقر قاسا أو البقر في النعم فان قاسوها فالقياس لا يصلح
 الا بعدد او بعدد البقر أقل من عدد النعم أو بالقيمة وثلاثين من البقر أكثر من قيمة أربعين من النعم
 وهكذا نحن من الأبل اذ بعدد واحد دراهمنا ولا قيمته قيمة واحدتها قال مال الزكوة بقاس قلنا ذلك
 كانت الله وبسوى البقر والنعم والأبل لا زكوة فيها والتبر سوي الذهب والورق لا زكوة فيه وكل واحد منها
 أصل في نفسه لا يقاس على غيره قال نعم قلنا فكيف زعمت أن الذهب يقاس على الورق والورق يقاس على
 الذهب فان زعمت أن أحداهما يقاس على الآخر فإيهما الأصل فان زعمت أنه الذهب اذ ان تقول
 عشرين دينارا اذا كانت فيها الزكوة فلو كانت أربعين درهما نسوى عشرين دينارا كانت فيها الزكوة وألف
 درهم لا نسوى عشرين دينارا لم يكن فيها الزكوة وان زعمت أن الورق هو الأصل قيل لك فيها كما قيل لك في
 الذهب والورق قال فما هي قلنا كما قلت في الماشية كل واحد منهما أصل في نفسه قال فإدعية قلنا فأصل
 الدية الأبل في ستة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقومها عمر ألف دينار واثني عشر ألف درهم الذهب على
 أهل الذهب والورق على أهل الورق فاتبع في ذلك قضاء عمر بكفافي قال فكيف كان الصرف على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان رضي الله عنهما قيل أما ما روى من الأخبار ينافي ما أنشأه
 درهما دينار وقطع عثمان سارقا في أربعة عشر من ثلاثة دراهم من صرف اثناعشر درهما دينار وقضى في امرأة
 قتلت في الحرم دية وثلاث غنانية ألف درهم (قال الشافعي) أخبرنا بذلك شفيان عن ابن أبي يحيى عن
 أبيه وأما الدلالة في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فبمثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع بالدارق
 في ربع دينار فصاعدا وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في جبن ثمنه ثلاثة دراهم وهذا يشهد
 قضاء عثمان وقيل لخصمدين الحسن من زعمك أن في عشرة دنانير مائة درهم زكوة أرايت من قال في وسقين

(١) في الكلام هتا تحريف فليصرو

التي لم يصل في محبته
الأبعد هجرته من مكة
قال بلى قلت لحديث
عمران يدل على أن
حديث ابن مسعود
ليس بناصح لحديث
ذي الدينار وأبو هريرة
يقول صلى بنارسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال فلا أدري ما فيه
أبو هريرة قلت قد بدا أنا
بغافيه الكفاية من
حديث عمران الذي
لا يشك كل عاقل وأبو
هريرة ما نصيب رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بخير وقال أبو هريرة
صعبت النبي صلى الله
عليه وسلم بالدينة ثلاث
سنين وأربعاً « قال
الربيع « أنا شكت
وقد أقام النبي بالدينة
سنتين سوى ما أقام
بمكة بعد مقدم ابن
مسعود وقبل يعصيه
أبو هريرة فيصوّر أن
يكون حديث ابن
مسعود ناصح لما بعده
قال لا قلت له لو كان
حديث ابن مسعود
مخالفاً لحديث عمران
وأي هجرته كانت
وكان عبد الكلام وأنت
تعلم أنك في صلاة كهو
إذا تكلمت وأنت ترى
أنك « أكلت الصلاة
أونيت الصلاة كان
حديث ابن مسعود

ونصف بن يوسف ونصف بن عروة قال ليس ذلك حتى يكون من كل واحد منهما ما يعصيه الزكاة
قال وكذلك في عشرين شاة فوجس عشرة بقره قال نعم قيل ولم قال لأن كل واحد منهما ما يعصيه غير مصنف
صاحبه قيل وكذلك الحنطة والشعير والبنص واحد منهما ما صاحبه قال نعم قيل فلنقطع من الشعير والتمر
من الزبيب اقرباً والذهب من الورق في القيمة والفلون قال وما تقرب ولهذا وكل واحد منهما ما صنف
فيل فكيف جعلت بين الأبعد المختلف من الفضة والذهب وأبيت أن تجمع ما بين الأقرب المختلف قال
فأنا نقول هذا قلنا فمن قال فذلك هذا هل تجده أترابع قال لا قلنا فاقباس قال لا قلنا فلا قياس ولا أثر
قال لأن بعض أصحابكم يشقوله معنا قلنا فإن كانت الحجة انما هي لأن ذلك الماحب بقوله معلفهم
يجمع بين الحنطة والشعير والست فخصم بعضها إلى بعض ويجمع بين الفطنة قال هذا خطأ قلنا وما ذلك
على خطئه ليس إلا قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون حبة أو سق صدقة فأنما عني من صنف واحد
لأن صنفين قال نعم قلنا أفرايت أن قال لشي صنف واحد قال إذا يقول لي ما يعرف العقل غيره فلا أقبله
منهما فبينما ولا خلفتها واحدة قلنا فذهب أبليس الورق في القيمة والخلفه من الحنطة من الشعير والست
فأنا لا نتخذ قوله إذا فقل حبة وترجم في موضع غيره من قوله أنه يخطئ ويحسب وقلنا لا يثبت عن ابن
مسعود ما ذكرتم القطع في عشرة دراهم وأنت ترى عن التوري عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن
ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في خمسة دراهم قال هذا مقطوع قلنا والذي روي عنه
القطع في عشرة دراهم عن ابن مسعود مقطوع روي عنه عن رجل أخفى الثقة عندك من رواية هذا وأما
روايتنا عن علي بن جعفر بن محمد روي عنه أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار
فصاعداً أخيراً بذلك ما بين من جعل قال هذا منقطع قلنا وقد يشك مقطوع عن رجل لا نعرفه فإن
قال قائل فأنما جعلنا بين الذهب والفضة في الزكاة من قبل أنهما من لكل شيء قبله إن شاء الله تعالى
أفبكون أن نعال كل شيء مجموعين فإن قال ما تفي مجموعين قيل يقال فأرايت من استعمل رجل متاعاً
يترجم قيمته ذهبا وورقا وأرأدهما فإن قال بل أحدهما وأما يقوم الورق على أهل الورق الذين هي أموالهم
والذهب على أهل الذهب الذين هي أموالهم قيل فما جعل جعلت بينهما في قيمة ما استعمل ولا في قيمة وما أنت
الآن ترد كل واحد منهما على حدة فكيف لم تفرد بهما هكذا في الزكاة أرايت إذا كانا والبل والبقر والغنم
تجتمع في أنها لا تحار المقسولين أو تجمع بينهما في الزكاة فإن قلت لا وليس اجتماعاً في شيء يدل على
اجتماعها في غيره قيل فهكذا ما أخرجت الأرض مما فيها الزكاة وفيه العشر كله فهو مجتمع في أنه فيه العشر
كما في الذهب والورق ربع العشر ويفترق في أنه ليس بشئ لكل شيء كما الذهب والورق عندك عن لكل شيء
يفترق في أنه ما كولا كالأذهب والورق عندك غيراً ما كولا فتجتمع بينهما لاجتماعهما في ما صنفنا فإن قال لا
ولا يدل اجتماعه في معنى ولا في معان أن أجمع بينهما في كل شيء قيل فهكذا فاعمل في الجمع بين الذهب
والفضة أخيراً ناضحاً فأنا أخبرنا المصنف عن إبراهيم أنه قال لا يكون شبه العبد إلا في النفس والعبد
ما أصيب بسلاح وانطأ إذا جعدت الشيء فأصيب غيره وشبه العبد كل شيء جعدت فيه به بلا سلاح

﴿القصص بين العبيد والأحرار﴾

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا قود بين العبيد والأحرار إلا في النفس فإن العبد إذا قتل حرامتدا أو
قتله الحر فقتله وقال أهل المذنب ليس بين العبيد والأحرار قود إلا أن يقتل العبد الحر فيقتل العبد
بالحر وقال محمد بن الحسن كيف يكون نفسان تقتل صاحبتهما يقتلهما الأخرى ولا تقتل بها الأخرى إن
قتلها قالوا لنقصان العبد عن نفس الحر فهذا الرجل يقتل المرأة عداود بينهما نصفان الرجل فيقتل بها

وكنف الوجه الأول وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال إذا قتل الحر العبد شهدا قتل به
 أخير بن محمد بن أبيان صالح القرنى عن حماد بن إبراهيم أنه قال ليس بين الرجال والنساء ولا بين الأحرار
 والموكنين فيما بينهم قصاص فيدفع النفس (قال الشافعي) إذا كان الحر القاتل العبد فلا يرد دينهما في
 نفس ولا غيرها وإذا قتل العبد الحر أو حره فلا وليا الحر أن يستقذ منه في النفس والحر أن يستقذ
 منه في الجراح إن شاء أو بأخذ الأرض في عقمنه أو بدفع القود قال محمد بن الحسن إن الذين يذعنونهم
 اغتصوا أكلة العبد من الحر لنقص نفس العبد عن نفس الحر وقد يكون المرأ من الرجل وهي انقص
 نفسانه (قال الشافعي) وجهاته ولا أعرف من قال هذا ولا أحتج به عليهم من الذين إلا أن يقول له
 من نسبوه إلى علم فلتعقبه وأعلمنا من قود العبد من الحر لا اختلاف بينهما والسبب الذي قلناه مع
 الاتباع أن الحر كامل الأمر في أحكام الإسلام والعبد ناقص الأمر في أحكام الإسلام وفي الحد وفيما
 ينصف منها بأن حذنه نصف الحر ويقذف فلا يحل قذفه ولا يورث ولا يرث ولا يجوز شهادته ولا يأخذ
 سهمان حضر القتال وأما المرأة فكاملة الأمر في الحرية والإسلام وحذها وحذر الرجل في كل شيء سواء
 وبما شأنا ثابت لجعل الله لها وشهادتها ما تزوجت أجبرت وليست بمن عليه فرض الجهاد فلذلك لا تأخذ
 سهمها ولو كان المعنى القوي ومحمد بن روى عنه من الذين أنه لنقص العبدية كل الذين قد يحملون
 في نفس العبدية وإن كانت عدد ديات أحرار فكان ينبغي لهم أن لا يقتلوا العبد الذي قيمته ألف دينار بحز
 انما قيمته ألف دينار ولكن العبدية ليست عندهم من معنى القصاص ببطل وقول محمد بن الحسن بنقص
 بعضه بعضا أرى بأن إذا قتله به أو أذا النفس التي هي جامع البدن كله من الحر نفس العبد فكيف لا يقصه
 منه في موضعه إذا كان الكل بالكل بالعض بالعض أولي فإن جاز لأحد أن يفرق بينهم جاز لغيره أن يقصه
 منه في الجراح ولا يقصه منه في النفس ثم جاز لغيره أن يقص من بعض الجراح فيقصه في بعضها ولا يقصه في بعض
 في الموضع الذي ذكره أعز وجل فيه القصاص فقال النفس بالنفس الآية إل قوله والجروح قصاص
 وأصل ما يذهب إليه محمد بن الحسن في القصة أنه لا يجوز أن يقال شيء من القصة الا بغير لازم أو قياس وهذا
 من قوله ليس بخير لازم فيما علمت وضد القياس فاما قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى كيف يكون نفسان
 تقتل أحدهما بالآخرى ولا تقتل الاخرى به فالتقص القاتل فأذا كان القاتل ناقصا الحريمة لم يكن التقص
 بمنعه من أن يقتل إذا قتل من هو أعظم حرمة منه والنقص لا يمنع القود وانما منع الزيادة فان قال قائل
 فأوجدته يقول مثل هذا قيل نعم وأعظم منه زعم أن رجلا يقتل أباه يقتله ولو قتله أو يمل يقتله بفضل
 الابن على الوالد وحرمتها واحدة وزعم أن رجلا يقتل عبدا يقتله به ولو قتله عبده قتله به ولو قتل مستأنا
 لم يقتله ولو قتله المستأمن يقتله به

﴿ الرجلان يقتلان الرجل أحدهما من يجب عليه القصاص ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الصغير والكبير يقتلان الرجل جميعا إذا كان على الكبير نصف الدية في ماله
 وعلى الصغير نصف الدية على عاقبته وقال أهل المدينة يقتل الكبير ويكون على الصغير نصف الدية قال
 محمد بن الحسن وكيف يقتل الكبير وقد شره في الدمن لا قود عليه أرى يتم لو أن رجلا قتل نفسه هو ورجل
 آخر معهما كان على ذلك الرجل القود وقد شره في قدم القاتل نفسه ينبغي لمن قال القول الأول أن يقول
 هذا أيضا أرى يتم لو أن رجلا وجب عليه القود في قلع يده ففعلت يده وسار رجل آخر فقطع رجليه فأت
 من القطعين جميعا يقتل الذي قتل الرجل وقد شره في الدمن من حدوده أرى يتم لو أن رجلا عقره
 سبع ونحو رجل موضوعة عمدا فأت من ذلك كله يقتل صاحب الموضوعة الضارب وقد شره في الدمن ليس

في الصلاة بما ولكنه
 ليس بناسخ ولا منسوخ
 ولكن وجهه ما ذكر
 من أنه لا يجوز الكلام
 في الصلاة على الذكر
 وأن التكلم في الصلاة
 إذا كان هكذا يفسد
 الصلاة وإذا كان التسيان
 والسهو وتكلم وهو
 يرى أن الكلام مباح
 يرى أن قلة قضي الصلاة
 أو نسي أنه فإهم تفسد
 الصلاة قال فأنتم ترون
 أن ذا الدين قتل بغير
 قلت فاجعل هذا كيف
 شئت ألبست صلاة النبي
 بالدينة في حديث
 عمران بن حصين
 والدية إنما كانت
 بعد حديث ابن مسعود
 بمكة قال بلى قلت
 وليست تلك إذا كان كما
 أردت فيه جعلها
 وصفت وقد كانت
 بدو بعد مقدم النبي صلى
 الله عليه وسلم المدينة
 بستة عشر شهرا قال
 أفلا يدين الذي رويتم
 عنه القاتل بغير
 قلت لا عمران بن حبيب
 الحر باق يقول قصير
 الدين أو مد يد الدين
 والمقتول يسد ذو
 الشان ولو كان كلاهما
 ذا الدين كان اسمها
 شبه أن يكون واقف

فقال بعض من ذهب
مذهبه فلما جئنا أخرى
قلنا واهسى قال ان
معاوية بن الحكم حكي
أنه تكلم في الصلاة
فقال رسول الله ان
الصلاة لا يصلح فيها شيء
ممن كلام بني آدم
فقلته فهذا عليك
والأناجير وى مثل
قول ابن مسعود سواء
والوجه فيه ما ذكرت
قال فان قلت هو خلافه
قلت ليس ذلك
وتكلمك عليه فان كان
أمر معاوية قبل أمر
ذي الدين فهو منسوخ
وبلزنسك في قولك ان
يصلح الكلام في الصلاة
كايصلح في غيرها وان
كان أمره معاوية معه أو
بعده فقد تكلم فيها بما
حكيت وهو جاهل بان
الكلام غير محرم في الصلاة
ولم يحك أن النبي أمره
بإعادة الصلاة فهو في
مثل حديث ذي الدين
أو كثر لانه تكلم عامدا
للكلام في حديثه
الآن حكي أنه تكلم
وهو جاهل أن الكلام
لا يكون محرما في الصلاة
قال هذا في حديثه
كأذكرت قلت فهو
عليك ان كان علي
ما ذكرته وليس لك

في فعله قودولا رش يخفي ان قال هذا ان يقول لو ان رجلا وصييا سرقة واحدة قطع الرجل ويترك
الصبي وينبغي له ايضاً ان يقول لو ان رجلين سرقا من رجل ألف درهم لأحدهما فمكشرك قطع الذي لا شرك
له ولا يقطع الذي لا شرك له أرى ثم رجلا وصييا سرقا بأيديهما فمكشرك قطع الذي لا شرك
تلك الضربة أن تكون ضربة واحدة بعضها مذهب القود وبعضها خطأ فان كان ذلك عندك فأما المذهب
وأما الخطأ أرى ثم ان رفع رجلان سيفا فمكشرك بأحداهما متعدي للثقة فمن تلق الضربة وهي
ضربه وضربة صاحبه ولم يفردها بغيره دون صاحبه أن يكون في هذا قود ليس في هذا قود اذا
أشرك في الدم شيء لا قود فيه ولا تبعض في شيء من النفس أرى ثم رجلا ضرب رجلا فمكشرك موصفة خطأ ثم
في فمكشرك موصفة عناءات في مكان من ذلك جميعا يخفي في قولك ان يجملوا على عاتقه نصف الدية بالشجة
الخطا وقتلوه بالشجة المذهب فيكون رجل واحد فعله في نفس واحدة نصف الدية والقتل وينبغي لك ان
تقول لو ان رجلا رجلا على رجل قصاص في شجة موصفة فاقص منه ثم زاد على حقه متداخلات المقتص
منه من ذلك انه يقتل الذي اقص بالزا تاتي عهد أخبر ناعدا بن العوام قال حدثنا هشام بن عمار عن
الحسن بن المصيري أنه سئل عن قوم تقاتلوا رجلا فمكشرك ما أصاب قال تكون فيه الدية أخبر ناعدا بن النوام
قال أخبرنا عمر بن عامر عن ابراهيم النخعي أنه قال اذا دخل خطأ في عدي في دية (قال الشافعي) اذا قتل
الرجل البالغ والصبي معاً والمجنون مع رجلا وكان القتل منهما جميعا فمكشرك زعدي والله أعلم بقتل
اثنين بالغين قتلا رجلا أحد الرجلين يوجب نصف الدية على الصبي والمجنون وأصل هذا ان
يتطرق القتل فاذا كان عمدا كان له بالخطا خطأ فمكشرك فيه اثنان أو ثلاثة فمن كان عليه القود منهم أقيد
منه ومن زال عنه القود أزاله وجعل عليه حصته من الدية « قال الربيع » ترك الشافعي العاقلة لانه
عديته ولكنه مطر وح مع الصغر والمجنون فان قال قائل ما ينسب هذا قبله الرجلان يقتلان الرجل
عمدا فيعفو الوالي عن أحدهما أو يصالحه فلا يكون له سبيل على المعفوع ولا المصلح ويكون له السبيل
على الذي يدفع عنه فيقتله فأخذ من أحد القتلتين بعض الدية أو يعفو عنه ويقتل الآخر فان قال قائل
فهذان كان عليهما القود فزال عن أحدهما ما زالة الوالي قبله أفرأيت ان أزاله الوالي عنه أو لا عن غيره
فان قال لا قبل وفعله ما واحد فان قال نعم قبل ويحكم على كل واحد منهما حكم نفسه لاحد غيره فان
قال نعم قبل فانا كان هذا عديته هكذا في هذين فكيف اذا قتل الرجلان الرجل عمدا أو أحد القتلتين
من عليه القود والآخر ممن لا قود عليه كيف تم تقصين الذي عليه القود وتأخذ الدية من الذي لا قود عليه
مثل الصبي والمجنون والأب (قال الشافعي) ويقال له ان كنت انما رفعت القود في الصبي والمجنون يقتلان
الرجل ومعهما عاقل من قبل ان القلم مرفوع عنهما حكيت بأن أحدهما خطأ فقد تركت هذا الأصل
في الرجل المستأمن بقتله مسلم ومستأمن اذا كنت تحكم على المستأمن لم تقتل المستأمن وتجعل على المسلم
حصته من الدية أو أرايت أن الرجل ورجلا أخيبا قتلا رجلا لم تقتل الاجنبي وتجعل على الأب نصف الدية
اذا كان هؤلاء ممن يعقل ويكون عليه القود ولا يكون القلم عنه مرفوعا وتجعل عليه الدية في ماله لا على
عاقلته وتجعل عمده عمدا لا خطأ وتفرق بينه وبين الصغر والمعنوه فترغم عن عمدا أو ثلث خطأ وان عدهما
على عاقلتهما الخلف في أن يجمع بين مافرق بينهما فانزعج أن يحته أن عد الصبي والمعنوه خطأ فعقله عاقلته
وعمد الأب يقتل ابنه مع غيره أو أبس معه غيره عديز ول عنه القود يلحق فيه ويجعل عليه الدية في ماله دون
عاقلته وكذلك عمد المستأمن يقتل المستأمن مع المسلم اذا حكم عليه فانزعج أن الاجنبي اذا شرك الأب
والمستأمن اذا شرك المسلم في القتل قتل الذي عليه القود فقد ترك الأصل الذي إليه المذهب فأما ما أدخل
على أصحابنا أكثره لا يدخل عليهم وذلك قوله في الرجل تقطع يدي الحدا والقصاص ثم يقطع آخر رجله

تقول قلت أقول انه

مثل حديث ابن مسعود

غير مخالف حديث ذى

السدين فقال ذلكم

خالفتم حين فرعتم

حديث ذى السدين

قلت فقلت فما فى الأصل

قال لا ولكن فى الفرع

قلت فانت خالفته فى

نصه ومن خالف النص

عنه أسوأ مما نحن

ضعف نظره فأخطأ

التفريع قال نعم وكل

غير معذور (قال

الشافعى) فقلت له

فانت خالفته أسوأ

وفرعوه لم يخالف نحن

من أصله ولا من فرعه

حر أو واحد أفعلت

ما عليك خلافه وفيما

قلت من أناته الفتنه ما لم

تخالفه قال فأسألك حتى

أعلم خالفته أم لا قلت

فصل قال ما تقول فى إمام

انصرف من اثنين فقال

له بعض من صلى معه

قد انصرف من اثنين

فسأل آخرهم فقالوا

صدق قلت أما بالأمور

الذى أخبره والذين

شهدوا أنه صدق وهم

على ذكر من أنه لم يقض

صلاته فصلاتهم فأسد

قال فانت ترى أن النبي

صلى الله عليه وسلم قضى

وتقول قد قضى معه

من حضروا لم تذكره

فيموت هذا لأقصاص فيه لأنه مات من جناية بحق وجناية باطل ولأنه لو مات من قطع السد لم يكن له دية لأن يده قطعت فى غير ميعه ما تفرغ وجعل فلما كان لا حاجة فيه موضع لم يجز أن يقتل به من قتله وقتله غير منفرد به ولا شركة فيه بعد وعليه عقل ولا ترد قال وكذلك لو ضربه السبع بطرحه وضربه أحرى لم يكن عليه قود من قبل أن جنايته السبع لا عقل فيها ولا قود فأما جناية المجنون والصبي فتأبته عليهما أن لم تكن بقود ففعل وإذا كانت جنايته بما غفلوا والنفس مقتولة مثل عمد ومن قوه أن تقتل العشرة بواحد إذا قتلوه عمدا ويجعل كل واحد منهم كانه قاتل على الانفراد حتى لو أزال القود عن بعضهم أخذ القود من الباقي لأن أصل القتل كل واحد عد فإذا كان القتل خطأ لم يقتل فان قال قائل فقتل الصبي والمتوه خطأ قبله هذا أصح أن تزعم أنه خطأ وهو عمد ولكن قد كانت فيه ماعلة يمنع بها القصاص فان قال قائل أجمعه على العاقلة كما أجعل خطأ قبل وهذا إن رد عليك وجعل فى أموالهم المالم بمحمد فمعه ولو كانت فيه معة كانت عليك فى الرجل يقتل ابنه مع الأجنبي وأنت لا تجعل الدية إلا فى مال الأب لا على العاقلة وفى المستامن يقتل المستامن مع مسلم والله أعلم

(قال الشافعى) قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى عقل المرأة إن عقل جميع جراحها ونفسها على النصف من عقل الرجل فى جميع الأشياء وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علي بن أبي طالب أنه قال عقل المرأة على النصف من عقل الرجل فى النفس وفيما دونها وقال أهل المدينة عقلا كعقله إلى ثلث الدية فاصبها كاصبها وسنها كسنها وموضعا كوضعتها ومنقلبا كمنقلبا كمنقلبه فإذا كان الثلث أو أكثر من الثلث كان على النصف قال محمد بن الحسن وقد روى الذى قال أهل المدينة عن زيد بن ثابت قال يستوى الرجل والمرأة فى العقل إلى الثلث ثم النصف فيما بقى أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن إبراهيم عن زيد بن ثابت أنه قال يستوى الرجل والمرأة فى العقل إلى الثلث ثم النصف فيما بقى وأخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن إبراهيم عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه فى هذا الأحكام من قول زيد وأخبرنا محمد بن زيد عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب رضى الله تعالى عنهما أنهما قال عقلا المرأة على النصف من دية الرجل فى النفس وفيما دونها فجمع عمر وعلى على هذا فليس ينبغي أن يؤخذ بغيره وبما يستدل به على صواب قول عمر وعلى أن المرأة إذا قطعت أصبعها قطعت على ما قطعت فى قول أهل المدينة عشرة دية الرجل فان قطع أصبعين وجب عليه عشرة الدية فان قطع ثلاث أصابع وجب عليه ثلاثة عشر الدية فان قطع أربع أصابع وجب عليه عشرة الدية فإذا عظمت الجراح عقل العقل (قال الشافعى) رحمه الله تعالى الشياى الذى لا يدفعه أحد يعقل ولا يخطئ به أحد فيما نرى أن نفس المرأة إذا كان ذهبا من الأمور التى لا يجوز لأحد أن يخطئ بها من جهة الرأى وكل من السب يقول فى ثلاث أصابع المرأة ثلاثون وفى أربع عشرة وروى عنه حين علم جرحها نقص عقلها فيقول هى السنة وكان يروى عن زيد بن ثابت أن المرأة تعادل الرجل إلى ثلث دية الرجل ثم تكون على النصف من عقله لم يجز أن يخطئ أحد هذا الخطأ من جهة الرأى لأن الخطأ إنما يكون من جهة الرأى فيما يمكن مثله فيكون رأى الأصم من رأى ما هذا فلا أحسب أن يخطئ بمثله إلا ما عاين لا يجوز خلافه عنده فلما قال ابن المسيبى السنة أنه أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عاتمة من أصحابه ولم يشه زيد أن يقول هذا من جهة الرأى لأنه لا يحتمل الرأى فان قال قائل فقد روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه خلافه قبل فلا يثبت عن علي ولا عن عمر ولو ثبت كان يشهد أن يكون أقالا من جهة الرأى الذى لا ينبغي لأحد أن يقول غيره فلا يكون فله علم من قبل أن كل أحد يعقل ما قال إذا كانت النفس على

قال فقد خالفته قلت
لا ولكن حال إيماننا
مقارفة حال رسول الله
قال فإن افتراق حالهما
في الصلاة والامامة قال
فقلت له إن الله كان
ينزل فرائضه على رسوله

فرضاً بعد فرض فيفرض
عليه ما لم يكن فرضه
عليه ويخفف عنه بعض
فرضه قال أجل قلت
ولاشك نحن ولأنت
ولاسم أن رسول الله لم
ينصرف الا وهو يرى
أن قد أكل الصلاة
قال أجل قلت لما فعل
لم يدركه الدين أقصرت
الصلاة بمحدث من الله
أم نسي التي وكان ذلك
بنسب مسئلة إذ قال
أقصرت الصلاة أم
نسيت قال أجل قلت
ولم يقبل النبي من ذي
الدين إذ سأل غيره قال
أجل قلت ولما سأل
غيره احتمل أن يكون
سأل من لم يسمع كلامه
فككون مثله واحتمل
أن يكون سأل من سمع
كلامه ولم يسمع النبي
عليه فلما لم يسمع النبي
ردعه كان في معنى ذي
الدين من أنه لم يستدل
النبي بقوله ولم يدرك
أقصرت الصلاة أم
نسي التي فأجابه وعنه
معنى ذي الدين من أن

نصف عقل نفسه والدكان كذلك مادونهما ولا يكون فيها قال عبد الله إذا كانت تخالف الناس
والعقل الا عن علم اتباع فيما نرى والله تعالى أعلم وقد كنا نقول به على هذا المعنى ثم وثقت عنه وسأل الله تعالى
الخير من قبل أن نأخذ بحديثهم من يقول السنة ثم لا يحمل قوله السنة نفاذاً بانها عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال قياس أولي أفيها على النصف من عقل الرجل ولا يثبت عن زيد كشيء عن علي بن أبي طالب رضي الله
عنه والله تعالى أعلم

(باب في الجنين)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الرجل يضرب بطن الأمة فتلق جنيناً ميتاً أن كان غلاماً فنه نصف
عشر قيمته ولو كان حياً وإن كان حياً به فضعها عشر قيمته لو كانت حية وقال أهل المدينة فيه عشر قيمة أمه
وقال محمد بن الحسن كيف فرض أهل المدينة في جنين الأمة المذكور والآن شيئا واحداً وانما فرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم في جنين المرأة غرة عبداً أو أمة فقد رد ذلك خمسين ديناراً والخمسون من دية الرجل نصف
عشر دية من دية المرأة عشر ديناراً وبني أن يكون ذلك أيضاً من قيمة الجنين ولو كان حياً ليس من قيمه أمه
أرايم لو ألفت الجنين حياً فأتى كان يكون فيه أليس انما يكون فيه قيمته لا اختلاف بيننا وبينكم في ذلك
قالوا بلى قبل لم يها تفقروا أن كانت قيمته عشرين ديناراً ففرم قاتله عشرين ديناراً ثم ألفت أخرجنا
أليس بفرم في قولكم عشرين أمه وأمه حارة تساوي جسمائة ديناراً قالوا بلى بفرم عشر قيمتها وهو عسرون
ديناراً قبل لهم فكذلك القاتل غرم في الذي أقتنه أقل من الذي غرم فيه ميتاً وبني أن يفرم أكثر
في الذي أقتنه حالاً ثم يفرم في الجنين الحراً إذا أقتنه مصافقات الدية كاملة وإذا أقتنه ميتاً غرم غرة وانما
بني أن يقاس جنين الأمة على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين الحرة ففرم في الميت أقل مما
يفرم في الحي وقد غرمه ثمرة أنت في جنين الأمة إذا أقتنه ميتاً أكثر ما غرمه في جنين الأمة إذا كان حياً فأتى
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أنا ضرب الرجل بطن الأمة فألقت جنيناً حياً في الجنين قيمة نفسه وإذا
أقتنه ميتاً فضع عشر قيمة أمه لأنه لم تعرف فيه حياه فأما حكمه حكم أمه إذا لم يكن حراً في بطنها وهكذا
قال ابن المسيب والحسن وأبراهيم النخعي وأكر من معانته من معني أطهار بين وأهل الآثار بخالفنا محمد
ابن الحسن وأبو حنيفة فجمعوا الله تعالى في جنين الأمة فقالوا به إذا خرج حياً فكفلنا وقالوا به إذا خرج ميتاً
فإن كان غلاماً فنه نصف عشر قيمته ولو كان حياً وإن كان حياً به فضعها عشر قيمته لو كانت حية (قال
الشافعي) وكلني محمد بن الحسن وغيره من يذهب مذهبه عما سألني إن شاء الله تعالى وإن كنت لملي
لا أفرق بين كلامه وكلام غيره وأكره كلامه فقال من أن قلت هذا قلت أنا ما نصنف سعد بن المسيب
والحسن وأبراهيم قال ليس يلزم في قول واحد من هؤلاء ولا يلزمك قلت ولكن ربما غلطت بقول الواحد
منهم وقلت قلته فاسألني السنة قال لا تزعم أن قولنا هو القياس على السنة والمعقول قلت فاشت
فأسأل وإن شئت سألتك قال قل فقلت أليس الأصل جنين الحرة قال بلى قلت فلما قضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم في جنين الحرة بقرعة ولم يذكر عنه أنه سأل عنه أنه ذكر أو أنى فكان الجنين هو الأصل قلنا فلما
كان الجنين واحداً فسواء كان ذكراً أو أنثى قال بلى قلت هكذا قلنا في معنيين جنيناً فقلنا في كل واحد
منهما جسمان الأول وخمسين ديناراً إذا لم تكن غرة قلت أفرأيت لو خرج حياً فأتى قال في الإسلام جماعة
من الأهل وفي الحارة تحسون قلنا سؤلو كانا بنى أم ولد من سيد هاقبة أمهم لعشر وديناراً أو كانا بنى
حرة لا يلتصق إليهما قال نعم أمتاحكمهما حكم أنفسهما مختلفين في الذكركم منهما مائة من الأبل وفي الأنثى
نحسون قلت سموت بينهما إذا لم يكن فيهما حياه أليس هذا يدل على أن حكمهما حكم غيرهما لا الحكم

الآري أن النبي لما

أخبروه وقبيل قولهم لم

يتكلم ولم يتكلموا حتى

بنوا على صلاتهم

قال فلما قبض الله

رسوله تناهت فرائضه

فلا يراد فيها ولا ينقص

منها إذا قال نعم فقلت

هذا فرق بيننا وبينه

فقال من حضره هنا

فرق بين لا يراد عمل لسانه

ووضوحه فقال فإن

من أحباكم بهم قال

ما تكلم به الرجل في أمر

الصلاة لم يفسد صلاته

قال فقلت له إنما طاعة

علينا ما قلنا لا ما قال

غيرنا (قال الشافعي)

وقال قد قلت غير واحد

من أصحابنا لما احتج

بهذا ولقد قال العمل

على هذا فقلت قد

أعلمت أن العمل ليس له

معنى ولا جهة لنا علينا

بقول غيرنا قال أجل

قلت فقدمنا لأجل ذلك

فيه وقلت لقد أخطأت

في خلافك حديثي

الدين مع نبوته وطلعت

نفسك بانه زعمت أنا

ومن قال به نحل الكلام

والجناح والغصاة في

الصلاة وما أحلنا ولا هم

من هذا شياطين وقد

زعمت أن المصلي إذا سلم

قبل أن يكمل الصلاة وهو

ذاكر أنه لم يكملها فسدت

أنفسهما قال فلا أعطي ذلك ولكن أجعل حكمهما حكم أنفسهما بكل حال قلت أذا لم تعط هذا فكيف
فرقت بين حكمهما إذا عرفت حياتهما ولم تعرف قال أتابع قلت في الجنتين من الحرمة دلالة من خبر أن
حكمهما حكم أنفسهما أم إنما قلت يحتمل أن يكون حكمهما حكم أنفسهما قال ما فيه خبر ولكنه يحتمل
قلنا أفيقتل أن يكون حكمهما حكم غيرهما إذا لم تعرف حياتهما وحكم أنفسهما إذا عرفت حياتهما قال نعم
قلنا فإذا كانا يحتملان ما فكيف لم تصر إلى ما قلنا حيث فرقت بين حكمهما ولا تزعم أن أصلهما واحد وأن
حكمهما يفرق وإذا كان يحتمل فرقت أن كل قولين أبدا احتسلا فلا ولاهما بأهل العلم أن يصبروا إليه
أولاهما بالقياس والمعقول فقولنا فيه القياس والمعقول وقولنا خلافهما قال وكيف قلنا بما وصفنا من أنا
إذا لم تفرق بين أصل حكمهما وهو جنين الحرمة لأن الذكر والأنثى فيه سواء يجوز أن تفرق بين فرعي حكمهما وهو
جنين الأنثى في الذكر والأنثى ومن قبل أن أنى وإياك تزعم أن ذرية الرجل ضعفية المرأة وأنت في الجنتين تزعم
أن ذرية المرأة ضعفية الرجل وقلت فكيف زعمت أنهما الوسطا حين فكتا فيهن ما سواء واحتجته كان
فيهما فيهن كما كانت وإن مبين كان في الله كرميهما نصف عشر فيتملو كان صاوق إلا أنى عرفت فيها
لو كانت حصة اليس قد زعمت أن عقل الأنا من أصل عقلها في الحياة ما أعلمك إلا أنك كتبت القياس فقلت
قال فأنت سويت بينهما قلت من أجل أنى زعمت أن أصل حكمهما حكم غيرهما لا حكم أنفسهما كما سويت
بين الذكور والأنثى في جنين الحرمة فلم أفرق بين قياسهما وجعلت كلا حكم فيه حكم أمه إذا كانت مثل أمه
عقبها بعتها وبقربها أو أنت قلت فيما القياس قال يقولنا يحتمل قلنا ما يحتمل إلا التمسك والقياس كما
وصفناك الظاهر حيث القياس والمعقول وزعم أن الحجة تثبت بأقل من هذا وقال محمد بن الحسن يدخل
عليكم في قولكم أن تكون ذرية جنين الأمة ميتة كمن يدمى سائل في بعض الحالات قيل ليس يدخل علينا
من هذا من قبل أن تزعم أن البية إنما هي بغيره كانتا كثر وأقل وأنت تدخل عليكم في غير هذا كثر
من منع ما دخل عليكم من خلاف القياس مع السنة قال وأين ذلك قلت أ رأيت رجلا لو حتى على أطراف
رجل فيها عشر ديت في مقام فبيع قال يكون فيه عشر ديت قلنا لأن حتى هذا الحناية التي فيها عشر ديت
ثم قتله مكانه قال فذية واحدة قلنا قد دخل عليكم إذا زعمت أنه إذا زاد في الحناية الموت نقصت جنايته منه
تسع ديت قال إنما يدخل هذا على من قبل أنى أجعل البدن كله بتمام النفس قلنا فكيف يجعله بتمام النفس
وهو متقدم قبلها وقد أصابه وحكم فإنما ذلك هذا الذي رددت أصعب منه أنهم زعموا أن جنتين الأمة
لم يكن له حكم قط إنما كان حكمه بأمه (قال الشافعي) وكيف يكون الحكم لمن لم يضرح يحافظ

(باب الجروح في الجسد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الشفتين الذية وهما سواء السفلى والعليا
وأيهما قطعت كان فيها نصف الذية وقال أهل المدينة فيها الذية جميعا فإن قطعت السفلى ففيها ثلثا الذية
قال محمد بن الحسن ولم قال أهل المدينة هذا لأن السفلى أنفع من العليا فقد فرض رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الأصبع المنصرم والأبهام فربشة واحدة فجعل في كل واحد عشر الذية وروى ذلك عن ابن
عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المنصرم والأبهام سواء مع آثار كثرية متعروفة قد علمت فيها قال
محمد بن الحسن أخبرنا مالك قال حدثنا داود بن الحصين أن أبا ثعلبة بن جابر عن أنس بن مالك أن أنس بن مالك
أبى الحكم أرسله إلى أبي عباس يسأله ما في السرس فقال ابن عباس فيه خمس من الإبل فرددني مروان
إلى ابن عباس فقال أفضل مقدم الفم كالأضراس فقال ابن عباس لو أنك لا تلتزم ذلك إلا بأصابع عقلها

واحدة منهم ناجسون واذا فقت احداها بعد ذهاب الاخرى كانت فيها مائة ازار تدفقر الحناية في عقلها او خالف تفرق الحناية بهما اوراقا وان رجلا قطع اليد والرجل قطع يده الباقية اليس ان جعلنا فيه تحسين فقد جعلنا في جمع ما في بطنه ووافقت السنة ولم زد على الحناية غير جنايته وان جعلنا فيها مائة من الابل كننا جعلنا عليه ما لم يحسن ونافقنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اليد والله سبحانه اعلم

(باب ما لا يصح فيه ارض معلوم)

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في العين القائمة اذا فقت وفي اليد السلا اذا قطعت وفي كل نافذة في عضون الأعضاء انه ليس في شيء من ذلك ارض معلوم وفي ذلك كحكمه عدى اخبرني ابو حنيفة عن جاد بن ابراهيم انه قال في العين القائمة واليد السلا والرجل المرحا والسان الاخرس وذكر انخصى حكومة عدى وقال بعض أهل المدينة عتل قول أبي حنيفة منهم ما لم ينس قال ترى في ذلك الاجتهاد وقال بعضهم في العين القائمة اذا فقت مائة دينار وكل نافذة من عضون الأعضاء ثلثة ذلك العضو (قال الثاني) وفي ذكر انخصى اليد وكذلك ذكر الرجل قطع اثنائه ويؤخذ كره تاما كما هو فان قال قائل ما الجح في ارايت الذ كرانا كقت فيه دية اعني لازمهي فان قال نعم قيل في الخبر الا لازم انه ذ كر غير خصي فان قال لا قيل فلم اقلتم لتبر فان قال لانه لا يجبل قيل ارايت العصى يقطع ذ كره او الشج الذي يدا انقطع عنه امر النساء والخلق خلقا ضعيفا لا يحرز فان زعم ان في هذه اليد قد جعلها فيها لا يجبل ولا يجامع به وذ كر انخصى يجامع به اشدا كان الجماع قط ولا اعلم في الذ كر نفسه منقعة الا يجرى البول والجماع وهما قاتمان وجماعه اشد من جماع غير انخصى فاما الولد فيش ليس من الذ كر انما هو بمنى يخرج من الصلب قال الله عز وجل يخرج من بين الصلب والترائب ويخرج فيكون ولا يكون ومن اعجب قول أبي حنيفة انه زعم انه ان قطع أولا ثم قطعت الاثنان بعد في الذ كر اليد وفي الاثنان اليد وان قطعت الاثنان قبل ثم قطع الذ كر في الاثنان اليد وفي الذ كر حكومة عدى فان قالوا فانما ابطا اليد في الذ كر اذا ذهب الاثنان لان اداءه التي يجبل بها الاثنان فهل في الاثنان منقعة او حال غير انهم ما اداء الذ كر فان قالوا لا قيل لهم ارايت الذ كر اذا استؤم فعلن انه لا يتي منه شيء يصل في فرج امرأه فصل به لمزعم ان في الاثنان اليد اذا الاثنان اذا كانت اداء الذ كر اولى ان لا يكون فمما دية لانه لا منقعة فيها ولا حال الا ان تكون اداء الذ كر وقد ذهب الذ كر والذ كره منقعة بالجماع فابطلتم فيه الدية وفيه منقعة وهو الذي له الاداة وان شموها في الاثنان للثمن لا منقعة فيها وانما اداء اذ تفسرهما وقد بطلنا ان ذهاب الشيء الذي هما اداءه والذ كر لا بطل بذهاب اداءه بل بجماع به وتال منه فان قالوا فانما جعلنا على الاسماء والايمان قاتمان قيل فهكذا الذ كر قائم وهكذا خصبنا نحن وانثى في النسوة بين الاصابع والشفتين والعينين وكل ما زمة الاسم ولم تلتصق اليه منافعهما كذا كان ينبغي لكم ان تفقروا في الذ كر وهكذا قلنا وانتم اليد اليمنى الباطنة الكتابة الرفيقة كاليد اليسرى الضعيفة التي لا تطاش ولا تكتب فاما العين القائمة فانها كالكا اخبرنا عن زيد بن ثابت انه قضى في العين القائمة بمائة دينار واصل ما ذهبون اليه زعم ان لا يتخلفوا الواحد حسن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو فقت في العين القائمة اذا فقت مائة دينار كنتم واقتم زيد بن ثابت اذ لم نعلم احدا قاله فانما قلتم فيه يحمل قول زيد بن ثابت ان يكون اجتهد فيها فرأى الاجتهاد فيها قدر حسنها قيل فقد يحتمل ذلك ويحتمل ان يكون حكمه فاما كل نافذة في عضو فلا علم احدا قال هذا اكثر من حديد السب وجراح البدن مخالفة جراح الرأس فحكمه حكومة فان قال قائل فما الجح في ان جراح البدن مخالفة جراح الرأس قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الموضحة بحسن من الابل وكان

فاما القنوت في الصبح
محمود عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
قتل أهل يرمعون
وبعد ولم يحفظ عنه
أحد تركه حدثنا

الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
صفوان عن الزهري
عن ابن المسيب عن أبي
هريرة عن النبي لما رفع
رأسه من الركعة الثانية
من الصبح قال اللهم أنج
الويلدين الولد وسلة بن
هشام وعياش بن أبي
ربيعه والمستضعفين
بجدة اللهم اشد وطأتك
على نصر واجعلها
عليهم سنين كفى
يوسف (قال الشافعي)
فاما ما روى ابن مس
ماك من ترك القنوت
فانته أعلم ما أراد فاما
الذي أرى بالادلة فانه
ترك القنوت في أربع
صلوات دون الصبح كما
قالت عائشة فرضت
الصلوات ركعتين فأقرت
صلاة السجود زيد في
صلاة الحضر تعني ثلاث
صلوات دون المغرب وترك
القنوت في الصلوات
سوى الصبح لا يقال له
ناسخ انما يقال الناسخ
والمسوخ ما يختلف
فاما القنوت في غير الصبح
فيحسب ان يفتت وأن

ينح لأن رسول الله لم
يقبض في غير الصبح
قبل قتل أهل بدر معونة
ولم يقبض بعد قتل أهل
بدر معونة في غير الصبح
فدل على أن ذلك حله
صباح كالسقاء المباح في
السلاة لا ناسخ ولا
منسوخ

(باب الطبيب للأحرام)

.. حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مالك عن عبد

الرحمن بن القاسم عن

أبيه عن عائشة قالت

طابت رسول الله

لأحرامه قبل أن يصرم

ولعله قبل أن يطوف

بالبئ . أخبرنا

سفيان عن عبد الله بن

ابن القاسم عن أبيه

قال سمعت عائشة

وبسطت يديها تقول

أطابت رسول الله

بأي هاتين لأحرامه

حين أصرم والله قبل أن

يطوف بالبئ . أخبرنا

سفيان عن عثمان بن

عروة قال سمعت أبي

يقول سمعت عائشة

تقول طابت رسول الله

لحرمه ولعله فقلت لها

بأي الطبيب فقالت

بأي طبيب . أخبرنا

سفيان عن الزهري

عن عروة عن عائشة

قالت طابت رسول الله

الذي أحفظ عن بعض من أحفظ عنه من لقيت أن الموضحة إنما تكون في الوجه والرأس والوجه رأس كله
لأنه إذا قطع قطع معاوان كان يتعرق في الضوء وكان الرأس إذا ذهب وجهه فلو لم يست الموضحة في
الضلع على الموضحة في الرأس فقبض نصف عشر بعير لأن في الضلع إذا كسر بعير وذئب أن في الضلع
في الرأس إذا كسر ولم يكن مأموما بعشرين من الإبل فدخل على أحد أن قال هذا القول أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى في الموضحة من خمس من الإبل فان زعم أن الموضحة في البدن داخله في الموضحة التي قضى فيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الأسبعمهم داخل عليه أن يخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا فاس الموضحة في الجسد ويخالف القياس فيقول قولنا لا يفسد في الموضحة في الضلع نخاس من
الإبل والضلع نفسه لو كسر لم يكن فيه الأبعد وفي البدن السلاء ولسان الأخرس حكومة « قال الربيع »
حفظني عن الشافعي أن في كل ما دون الموضحة من الجراح وفي الضلع والترقوة حكومة

(بابية الأضرار)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في كل ضرر خمس من الإبل مقدم الفم ومؤثره سواء . وقال بعض أهل المدينة
مثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس . وقال بعضهم في كل ضرر بعير . وروى بعضهم أن سعيدا قال
لو كنت ألتحق في الأضرار بعشرين بعيرين فقلت البديع سواء . أخبرنا محمد بن أبي نعيم صالح القرشي عن
جدا عن النضر في الأضرار في كل من نصف العشر مقدم الفم ومؤثره سواء . أخبرنا مالك بن أنس عن
داود بن الحسين أن أبا عثمان بن مرقط لم يروى أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في
الضرر فقال ابن عباس أن فيه خمس من الإبل . قال فردى مروان إلى ابن عباس فقال أقتبعل مقدم الفم
مثل الأضرار فقال ابن عباس لا تأكل لا تضرب ذلك إلا بالأصابع عقلتها سواء . أخبرنا أبو حنيفة عن
جدا عن إبراهيم عن شريح قال الأضرار عقلتها سواء في كل من نصف عشر البديع . وأخبرنا أسيد بن عامر
عن الشعبي أنه قال الأضرار كلها سواء في كل من نصف عشر البديع (قال الشافعي) وفي الأضرار خمس
خمس والأضرار أسنان . فان قال قائل ما الحجة فيما قلت . قيل له قال النبي صلى الله عليه وسلم وفي السن
خمس من الإبل فكانت الضرر منافي فم لا يخرج من اسم السن . فان قيل فقد تسمى باسم دون السن . قيل
وكذلك الثنتان عيران من الرباعين والرباعتان عيران من الثنتين . فان كنت إنما تقرق بينهما التميز
فاجعل أي هذا شئنا واحكم في غيره أقل أو أكثر منه . فان قال لا هي عظام يذية الجبال والمنفعة مجمعة
مخلوقة في الفم . قيل وهكذا الأضرار وهكذا الأصابع مجمعة في كف متباينة الأضراس من إبهام ومضعة
ووسطى وبصر وخضرم استوى بينهما من قبل جاع الأصابع مع تباين منفعتها والضرر أنفع في الماكول
من الثنتين والثنتان أنفع في المسالك الأسنان من الضرر . فاما ما ذهب إليه محمد بن الحسن فيقول تكن فيه
حجة غير قول شريح وإبراهيم والشعبي لم يكونوا عنده حجة . فاما ما روى عن ابن عباس ما ذهب غيره إلى أن
عمر بخالفه . قلت حجة بتقليد ابن عباس والأول عليه بتقليد عمر حجة

(باب جراح العبد)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه كل شيء يسلبه العبد من بدأو رجل أو عين أو موضحة أو متعلقة أو مأموصة
أو غير ذلك فهو من قيمته على مقدار ذلك من الحرفي كل قليل أو كثيره أرض مملوطة من الحران والموضحة
ومأموصة ذلك في موضحة أرضها نصف عشر قيمته وفي بدو نصف قيمته وكذلك عينه في المأموصة والمأموصة
ثلث قيمته وفي متعلقة عشر ونصف عشر قيمته . وقال أهل المدينة في موضحة العبد نصف عشر ثمته وفي متعلقة

سفيان عن عطاء بن

السائب عن ابراهيم

عن الاسود عن عائشة

قالت رأيت وبص

الطيب في مضارب

رسول الله بعد ثلاث

* أخبرنا سفيان عن

عمر بن دينار قال

أخبرنا عطاء عن صفوان

ابن يحيى عن أبيه قال

كنا عند رسول الله

بالجرأة فقام رجل

وعليه مقطعة يعني

جبة وهو مضمخ بالملح

فقال يا رسول الله

اني أحرمت بالجرأة وهذه

علي فقال له رسول الله

ما كنت صانعاً في حملك

فاصنع في عسرك

* أخبرنا اسمعيل بن

ابراهيم بن عيسى عن

عبد العزيز بن صهيب

عن أنس قال نهى

رسول الله أن يتعصر

الرجل (قال الشافعي)

وبهذا كله نأخذ فرى

جائز للرجل والمرأتان

يتطيبا بالثألة وغيرها

مما يحب ريحه بعد الأحرام

إذا كان طيب به قبل

الأحرام وزى إذا زى

الجرء وحلق وقيل أن

يفيض أن الطيب حلل

له ونهى الرجل حللاً

يكل حال أن يتعصر

ونأمره إذا تعصر غير

محرم أن يغسل الزعفران

عشر ونصف العشر من ثمنه ومأمومة وما تشته في كل واحدة منهما ثلث ثمنه فوافقوا ما حنفية في هذه
 الاتصال الرابع وقالوا في سوي ذلك ما نقص من ثمنه قال محمد بن الحسن كيف سأل أهل المدينة أن
 يصكوا في هذا فيستأروا وهذا لصلال الرابع من بين الخصال أرباباً لأن أهل البصرة قالوا فتن يزيد
 خصلتين آخرين وقال أهل الشام: نأخذ ثلاث خصال أحمر الذي يرد به عليهم فينبغي أن ينصف الناس
 ولا يتصكهم فيقول قولوا بقول ما قلت من شيء إلا أن يأتي أهل المدينة فيما قالوا من هذا أثر فتقاده وليس عندهم
 في هذا أثر يقرن به بين هذا الأشبه فلو كان عندهم ما رواه فيما سمعنا من آثارهم فأنال يمكن هذا فينبغي
 الانصاف فاما أن يكون هذا على ما قال أبو حنيفة في الأشبه كلها وأما أن تكون الأشبه كلها شيئاً واحداً
 فيكون في ذلك كما من هذا لصلال وغيرها ما نقص من الصلبي من قيمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان
 ابن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل الصديق ثمنه (قال الشافعي) ويقول ابن المسيب يقول فقال
 ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال عقل الصديق ثمنه (قال الشافعي) ويقول ابن المسيب يقول فقال
 بعض من يخالفني فيه يقول يقوم العبد لصلال ما نقصت جراحته من ثمنه كان في جراحته ما كان في ذلك في
 المتاع أرباباً ذات كنت تزعم أن عقل الصديق ثمنه بالغ ما بلغ لم نقل هكذا في البعير يقتل والمتاع ملك
 قلت قلتم من قبل ما يلزمك مثله زعمت أن دية المرأة نصف دية الرجل وجرأ أن جراحها بقدر دية كراح
 الرجل في قدر دية وقلت لغيره عن مخالفتنا من أصحابنا أنت تزعم أن دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم
 ودية المجوسي ثمانمائة ثم تزعم أن جراحهم في دياتهم كراح الحرفي دية فلما كان كمنح وأتم قول دية العبد
 ثمنه فسرأ لم يكن يجوز أن يقال في جراحها لصلال لأنهم يظن الجراح باختلاف الديات قال فقول بجامع
 الدمير والمتاع وقبته بئنه قلنا نعم دية ثمنه وهي قيمته وهكذا الجراح بجامع البرزون فيكون ثمنه مثل دية
 الحر ولكنه في البرزون بئنه فان قال فارق بينهما ولم يفرق بينهما في الحردون الجاية قلنا على الانصاف فانه مما يدل
 عليه كتاب الله فحق الله في النفس تقتل خطأ بدية مسلمة إلى أهل المقتول ونحوه رقية وقضى على ذلك في
 المعاهد فجلنا نحن وأنت في المسلم والذي رقتين والدائن مختلفتان وكل دية وكذلك جعلنا نحن وأنت
 في المرأة والرجل رقتين ودياتهما مختلفتان فان زعمت أن العبد إذا قتل كان على قاتله رقية مؤمنة بعقوبتها
 فاجعل الله تعالى الرقية في القتل حشدة كراهية الدية وأعمال الرقية في النفس مع القيمة والمتاع فبما رقية
 معها أرباباً لم يلزمك بليمن الدلالة ما وصفت وجهنا هذا وعيناه ففكان بجامع البعير أن فيه قيمة
 وفي المتاع قيمة وجامع الأحرار في أن فيه كفارة وفي أن العبد إذا قتل العبد كان بينهما قصاص وإذا جرحه
 كان بينهما قصاص عندنا وفي أن عليه ما على الحرفي بعض الحد ودان عليه القرائض من الصوم والصلاة
 والكف عن المحارم أم يكن الواجب على العليل إذا كان آتياً أن يقسو على الآدميين ولا يقسو على البهائم
 ولا على المتاع وأصل ما ذهب إليه أهل العلم بالقصاص أن يقولوا كان شيء له إعلان وأخرأصل فيه أشبه
 الذي لأصل فيه أحد الأصلين في معنيين والأخر في معنى كان الذي أشبه في معنيين أولها أن يقاس عليه من
 الذي أشبهه في معنى واحد فهو آدمي بجامع اللائمين فيما وصفت وليس من البهائم ولا المتاع الذي لا فرض
 عليه بسبيل (قال الشافعي) وهذا ملحق على أصحابنا وعلى من يخالفنا من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله في
 بعض هذا وليس من شيء يدخل عليهم في أصل قولهم إلا الجراح ويلزمهم أكثر منه لأنهم يقصون الصلبي من
 الحرفي النفس أمان قال من أصحابنا لموصته ومأمومة ونعتته وماقتته في ثمنه كراح الحرفي دية فهذا
 لا معنى لقوله ولقد خرج فيه من جميع أقوال بني آدم من القياس والمقول والمليان بما قال محمد بن كثير
 منه وأنه خالف ما روى عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب فأنه روى عنه ما وصفتنا من أن عقل الصديق ثمنه
 وروى عن غيره ولا أراد أن الدنين أنهم قالوا يقوم مسلمة فلا هو قومه مسلمة ولا هو جعل عقله في ثمنه
 فخرج من قول المتفقين والمختلفين

(باب انقصاص بين المالك)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا انقصاص بين المالك فيما بينهم الا في النفس وقال أهل المدينة انقصاص بين المالك كعقبة بين الارار نفس الامة بنفس الصدور حرمها كحرمه وقال أبو حنيفة اذا قتل عبد عبد متعبدا فلولي العبد المقتول انقصاص وليس له غير ذلك الا أن يعفو فان عفا رجع العبد القاتل الى مولاه ولا يسأل مولى العبد المقتول عليه وقال أهل المدينة مولى العبد المقتول بالخيار فان شاء قتل وان شاء أخذ العقل فان أخذ العقل أخذ قسمة عبده وان شاء ركب العبد القاتل أعطى عن المقتول وان شاء أسلم عبده فانا أسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد المقتول اذا أخذ العبد القاتل أن يقتله وذلك كله في انقصاص بين العبد في قطع الصدور والرجل وأشباه ذلك بمنزلة في القتل قال محمد بن الحسن اذا قتل العبد العبد عبد واجب عليه انقصاص ينبغي لمن قال (١) هذا الوجه أن يقول في الحرف يقتل الحر عبدان ولي المقتول أن شاء قتل وان شاء أخذ الدية أرى أنه اذا أراد أن يأخذ الدية فقتل القاتل اقتل وأدع ليس له غير ذلك فأبى ولي المقتول أن يقتل أنه أن يأخذ الدية أو رأت لو أن رجلا راقطع يد رجل حر عدا فقتل المخطوعة به أخذ دية البد فقال القاطع اقطع وأدع كان يجزى القاطع على أن يعطيه دية الدليس هذا بنى وليس له الا انقصاص ما أن يأخذ وأما أن يعفو قال الله عز وجل في كتابه أن النفس بالنفس والعين بالعين « قرأ الربيع » الى والبروح قصاص فما استلعب فيه القصاص فليس فيه الا انقصاص كما قال الله عز وجل وليس فيه دية ولا مال وما كان من خطا فعله ماسى الله في الخطا الدية المسألة الى أهله فن حكم بشري هذا فهو مدع فعله البينة في نفس العبد وغير ذلك فمن وجبه القصاص في عبد أو حر لم يكن له أن يصرفه الى عقل ومن وجبه عقل فليس له أن يصرفه الى القود في حر أو مملوك فمن فرق بين المولود في هذا وبين الحر فليأخذ عليه بالبرهان من كتاب الله عز وجل الناطق ومن السنة المعروفة (قال الشافعي) قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاثنى الى العلم تقنون وقال الشافعي فسمعت من أهل العلم بالقرآن يقول كان في أهل الانجيل اذا قتلوا العقل لم يكن فهم قصاص وكان في أهل التوراة انقصاص ولم يكن فهم يدعي في الله عز وجل في هذه الامثلة في العبد الباقين شاه الولي والقصاص ان شاء فآزال الله عز وجل بالها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاثنى بالانفي الحقوية لعلمك تقنون (قال الشافعي) وذلك والله أعلم بين في التنزيل مستغنى به عن التاويل وقد ذكر عن ابن عباس بعضهم لم يحفظ عنه بعضه فقال والله أعلم في كتاب الله عز وجل أنه أزال فيما فيه القصاص وكان بينا أن ذلك هو في الدم لان العفو انما هو لمن له القود وكان بينا أن قول الله عز وجل في حق من أخيه شيء فاتبع بالعرفان أن يعفو ولي الدم القصاص وأخذ المال لانه لو كان ولي الدم اذا عفا القصاص لم يبق له غيره لم يكن له اذا ذهب حقه ولم تكن دية يأخذها حتى يبعه بغير عرف ولا يؤدي اليه باحسان وقال الله عز وجل ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فكان بينا أنه تخفيف القتل بأخذ المال وقال ولكم في القصاص حجة أن منعت هلمس القتل فلم يكن المال (٢) اذا كان الولي في حال يقطع عنه القود اذا أراد قال ورر وسقيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في تفسيره هذه الآية شيها بما وصفت في أحد المقتين وذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معناه أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل له قاتله بين خيرين أن أجوافهم العقل وان أجوافهم القود أخبرنا النعمان عن معمر عن يحيى عن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الكتاب والسنة

(١) أي قول أهل المدينة قوله أن يقول الخ أي وهم لا يقولون ذلك أو ورد عليه ما ورد تأمل

ترفع قبل أن يحرم

ثم أرحم به أو الرزق قرآن

أن ينسل الرزق قرآن

نفسه لا حرام

واغتافله هذا لان

الدلالة عن رسول الله

تشبه أن يكون لم يأمره

ينسل الصفرة لانه

نهي أن يتزعر الرجل

وأن يدري الله أمر غير

محرم أن ينسل الصفرة

عنه ولم يأمره بذكر أهله

الطيب المحرم اذا كان

الطيب وهو حلال لانه

طيب حلالا بما بقي

عليه رحمه محرم (قال

الشافعي) وأما المحرم

اذا هو حلق أن يتطيب

كما نأمره أن ليس على

معنى ان شاءباحقه

لا يحاها عليه وينسج

له الصناديق ترجع من

الحرم

(باب الخلاف في طيب

الحرم لا حرام)

حدثنا الربيع قال

قال الشافعي تخلفنا

بعض أهل ناحيتنا في

الطيب قبل الاحرام

وبعد الرمي والحلاق

وقبل طواف الزبارة

فقال لا يتطيب بما يبي

رحمه عليه ولا بأس أن

يدخن قبل الاحرام بما

لا يبي رحمه عليه وان بقي

لنه في رأسه ولحمته

وأزهاه الشعث قال

أن عمر بن الخطاب أمر

معاوية وأمرهم معه

فوجد منه رجلا طيبا

فأمره أن يغسل الطيب

وأنه قال من رعى الحجرة

وعلق فقد حله ما حرم

الله عليه إلا النساء

والطيب (قال الشافعي)

وسالم بن عبد الله أفقه

وأحد مذهبي قائل

هذا القول ، أخبرنا

سفيان عن عمرو بن

دينار عن سالم بن عبد الله

ورعاه عن أبيه يعرج

لم يشبهه قال قال عمر إذا

رسمت الحجر وذبحتم

وحلقتم فقد غسل لكم

كل شيء حرم عليكم إلا

النساء والطيب قال سالم

وقالت عائشة أنا طيب

رسول الله لأمره قبل

أن يحرم ولعله بعد أن

رعى الحجرة وقبل أن يزور

قال سالم وسنة رسول

الله صلى الله عليه وسلم

أحق أن تتبع (قال

الشافعي) ما دريت

إلى أي شيء ذهب من

خالفتا في تطيب الحرم

اتهم الرواية عن النبي

فهو عن النبي أنت من

الرواية عن عمر بن

عطاء وعروة والقاسم

وغيرهم عن عائشة وأما

قلت الرواية من حديث

رجلين عن ابن عمر

عمر وأن باذان أن تهشم

بدلان دلة لا إشكال فيها أن لولي الدم أن يقتص أو يعفو القتل وأخذ المال أي ذلك شاء أن يفعل ففعل
ليس إلى القاتل من ذلك شيء وإذا كان هذا في النفس كان في بدون النفس من الجراح كذلك وكان ذلك الرجل
في عبده فإذا قتل عبده دخل فسيده بالدار بين أن يقتل أو يكون له قيمة عبده المقتول في عتق العبد
القاتل فإن أتاه سيد العبد المقتول بمطوع فليس لسيد العبد الألف إذا عفا القصاص وإن أتى سيد العبد
القاتل أن يؤديه الجعير عليها وسبع العبد القاتل فإن كان غنمه أقل من قيمة العبد المقتول أو غنمه فليس لسيد
العبد المقتول الألف وإن كان غنمه فضل ودعى سيد العبد القاتل قال وإذا كان الفضل في العبد القاتل خير
سيد العبدين أن يباع بعضهم حتى وفي هذا غنمه وسبق هذا على ما بين من ملكه أو يباع كله فيرد عليه فضله
وأحسبه سخرت لبيعته كله لأن ذلك أكثر لئنه وكل نفسين أنا قتلت أحدهما بالآخر جعلت القصاص
بينهم فبدون النفس لاني إذا جعلت القصاص في النفس التي هي أكثر كان جميع البدن فأنما مضطر إلى أن
أعفو الأقل من البدن لأن أن يكون غنمه خير بزم يخالف هذا ولا يخبر فيه بزم يخالف هذا والكتاب يدل
على هذا وثقل أن الله عز وجل حين ذكر القصاص جملة قال النفس بالنفس والعين بالعين والجرم إلى الجرم
قصاص وقد احتج بهذا محمد بن الحسن على أصحابنا وهو حجة عليه وثقل أنه يقال إن كان العبد من
دخل في هذا الآية فلم يفرق الله بين القصاص في الجرم وحس النفس وإن كان غير داخل في هذه الآية
فاجعل العبد من غنمة البعيرين لا يقص أحد هما من الآخر فأما ما أدخل محمد بن الحسن على من أدخل عليه
من أصحابنا من أنهم جعلوا لسيد العبد الجاني أن يقتل أو يأخذ من عبده ولم يجعلوا ذلك إلا رار ولا
فرق بين السيد والآخر فكذلك قال يدخل عليه من أذنل غير أنهم قد أصابوا في العبد الكتاب والسنة
وإن كانوا قد غفروا عنهم في الأحرار وهو غفل عنه فيما جمعا واحتج محمد بن الحسن بأن الله تبارك وتعالى
ذكر في العبد القصاص وفي النسل الدية ثم زعم أن من جعل في العبد الدية فقد خالف حكم الله فإن كان هذا
كذلك كان من قد دخل في خلاف حكم الله من قبل أنه إذا كان زعم من حكم الله أن لا يكون في عمد مال
فأما أئمة بغيره في الحدود التي يفتن فيها المرء فلا يكون عليه مال بغيره أنما يكون عليه عقوبة في بدنه
فبذمه فيما لا يقيد منه من العمد أن يطله ولا يجعل فيه مالا فإن قال أنما جعل فيه المال إنما استطع فيه
القود فلنا في استثنائي لهذا أن كان أصل حكم الله كما وصفت في العمد والنسل وقد يكون الدين مائة فيعفو
أحدهم أو يصلح فيصير محمدا بغيره فلا يقين بقدر حقوقهم منها فقد جعل أيضا في العبد الذي يستطاع فيه
القصاص مالا رضىه وأولى الدم أول برضوه فإن قال أنما جعلناه مالا حين دخله العفو فكان يذمه
على أصل قوله وأحد من قولين أن يجعله كرجلين فتف أو هو فأما ما بالحد فله الحد ولو عفا الآخر
لم يكن له عفو وزعم أنه إذا كان الأحرار يعفون بشركهم في الدم فحقن الدم يعفوا أحدهم لم يكن للآخرين
مال لأنه لم يكن لهم مال أنما وجب لهم ضربة فلا تتحول مالا فإن قال فأنث تقول مشل هذا
قلت أجل على ما وصفت من حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم على خلاف ما قلت أنت كله
وثقل لا تار

(باب دية أهل الغنم)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضي الله عنه ودية اليهودي والنصراني
والمجوسي مثل دية الحر المسلم وعلى من قتله من المسلمين القود وقال أهل المدينة دية اليهودي والنصراني
إذا قتل أحدهم نصف دية الحر المسلم ودية المجوسي ثمانمائة درهم وقال أهل المدينة لا يقتل مؤمن بكافر
قال محمد بن الحسن فدرى أهل المدينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بكافر وقال أنا
أحق من أوفي بذمته قال محمد أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن السلمي

كثرتهم عن عائشة
عن النبي جاز ذلك
في الرواية عن ابن عمر
عن عمر وليس بشك
عالم الاخصي أن ما روى
عن النبي أولى أن يؤخذ
به وقائل هذا يخالف
بعض ما روى عن عمر
أن الخطاب في هذا عمر
يسمع ما حرمه الاحرام
أذاري وحلق الا للنساء
والطبر وهو يحرم
الصنوبر حاشي الحرم
وهو ما أباح عمر
فيما ثبت مما رآى نفسه
ويتبعه وخالف فيه ما
جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم كونه يختلف
عمر رآى نفسه ورأى
بعض أصحاب النبي قال
ولم أعلم له مذهب الا أن
يكون شبهه عليه حديث
يعلى بن أمية في أن
يفصل الحرم أثر الصفرة
عنه فان قال قائل فهل
يخالف حديث يعلى
حديث عائشة في لا تأم
أمره النبي بالتفصيل فيما
زى والله أعلم بالصفرة
عليه وأما انتهى أن
يقترن الرجل ولا يجوز
أن يكون أمر الأعرابي
أن يفصل الصفرة الا
لما وصفت لانه لا ينهى
عمن الطيب في حال
يتطلب فيها صلى الله
عليه وسلم ولو كان أمره

أن وجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل النخعة فرفع ذلك الرسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن أم من
أوفى بدمته ثم أمر به فقتل فكان يقول هذا القول فقههم ببيعة بن أبي عبد الرحمن وقتله أهل المدينة
إذا قتله قتل غيلة فافرق بين قتل الغيلة وقتل غير الغيلة وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه أمر أن يقتل رجل
من المسلمين يقتل رجل نصراني غيلة من أهل الحيرة فقتله . وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول
إذا قتل المسلم النصراني قتل به . فأما ما قالوا في الآية فقول الله عز وجل أسدق القول ذكر الله البية في
كتابه فقال وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ قصبر رقبته مؤمنا وقد أرسله
إلى أهله ثم ذكر أهل الميثاق فقال وإن كان من قوم يمشون بينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهل الله وتحرم ربيعة
مؤمنة فجعل في كل واحد منهما دية مسلمة ولم يقل في أهل الميثاق نصف الدية كما قال أهل المدينة وأهل الميثاق
ليسوا مسلمين فجعل في كل واحد منهما دية مسلمة إلى أهل الله ولا حديث في ذلك كثيرة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم مشهور ومعروف أنه جعل دية الكافر مثل دية المسلم . وروى ذلك أفقههم وأعلمهم في زمانه
وأعلمهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن شهاب الزهري قد ذكر أن دية المعاهد في عهد أبي بكر وعمر
وعثمان رضى الله عنهم مثل دية الحر المسلم فلما كان سنة أو بة جعلوا مثل نصف دية الحر المسلم فإن الزهري
كان أعلمهم في زمانه بالأحاديث فكيف يدعيون إجماع وأد أفقههم في قول معاوية . أخبرنا ابن المبارك عن
مeyer بن راشد قال حدثني من شهد رجل بذي سبك عن عمر بن عبد العزيز . أخبرنا ابن عباس بن الربيع
عن ابن عباس بن علي بن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله بن ميمون عن أبي الخطاب الأسدي قال
أخبرني عن أبي طالب رضى الله عنه رجل من المسلمين قتل رجلا من أهل النخعة قال فقامت عليه البيعة فأمر
بقتله فإدأه خوف فقال قد عفوت عنه قال فلعلم هذلول أو فرفوق قال لا ولكن قتله لا ورعى أبي
وعوضني فريضة قال أنت أعلم من كانت له مختلفاته كدنا ودينه كدنا . أخبرنا أبو حنيفة عن حماد
عن إبراهيم قال دية المعاهد بية الحر المسلم . حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رجلا من بني بكر
ابن وائل قتل رجلا من أهل الحيرة فكاتبه عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يدفع إلى أولاد المقتول فان
شأوا فقتلوا وإن شأوا فعوفد فمضى الرجل إلى الولي المقتول إلى رجل يقال له حنين من أهل الحيرة فقتله فكاتب عمر
بعد ذلك أن كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه فأروا أن عمر أراد أن يرضيهم من الدية . أخبرنا محمد بن زيد قال
أخبرنا صفوان بن حسين عن الزهري أن ابن شماس الجندبي قتل رجلا من أنباط الشام فرفع إلى عثمان
ابن عفان فأمر بقتله فكله الزبير وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوا عن قتله قال فجعل
دينه ألف دينار . أخبرنا محمد بن زيد قال أخبرنا صفوان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب قال دية
كل معاهد في عهد أبي بكر . وأخبرنا ابن عباس عن أبي حنيفة عن إبراهيم أنه قال دية اليهودي والنصراني
والجوسى سواء . أخبرنا خالد بن مطرف عن الشعبي مثله الا أنه لم يذكر الجوسى (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى لا يقتل مؤمن بكافر ودية اليهودي والنصراني ثلثة دية المسلم ودية الجوسى ثمانية دراهم وقد بلغنا
في هذا غير واحد من بعض الناس وغيرهم وأما بعضهم وأما بعضهم وأما بعضهم وأما بعضهم وأما بعضهم وأما بعضهم
فقال ما جئت في أن لا يقتل مؤمن بكافر فقلت ما لا ينبغي لأحد دفعه مما فرق الله بين المؤمنين والكافرين
ثم ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ثم لا تخار عن بعده فقالوا وإن ما فرق الله بين المؤمنين
والكافرين من من الأحكام فأما أبواب العتق فلا أسأل عنه ولكن أسأل عن أحكام الدنيا فقلت يحضر
المؤمن والكافر وقال الكافر فعلى نعمي نعمي وأنت المؤمن السهم ونعته الكافر وإن كان أعظم غنا منه
وأخذنا أخذنا ثمن مسلم بأمر الله صدقة يظهره الله بماور كره ويؤخذ من الكافر صفارا قال الله
تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فوجدت الكفار في حكم الله ثم حكم رسول الله في موضع العبودية

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مالك عن ابن

شهاب عن عبيد الله

ابن عبد الله بن عتبة بن

مسعود عن عبد الله

ابن عباس عن الصعب

ابن جشامة أنه أهدى

لرسول الله صلى الله

عليه وسلم حمارا

وحيا وهو بالأبواء أو

بوتان فرد عليه رسول

الله قال فإني أرى رسول

الله مافي وجهي قال

إنما لم زده عليك إلا أنا

حرم د أخبرنا سالم

وسعيد عن ابن جريح

قال وأخبرنا مالك عن

أبي النضر مولى عمر بن

عبد الله النبي عن نافع

مولى أبي قتادة عن أبي

قتادة الأنصاري أنه كان

مع النبي صلى الله عليه

وسلم حتى إذا كان ببعض

طريق مكة تخلف مع

أصحابه عشرين وهو

غير محرم فرأى حمارا

وحيا فاستوى على

فرسه فسأل أصحابه

أن يأتوه سوطه فأوا

فألقاهم رجمه فأوا فآخذ

رجمه فشد على الحمار

فقتله ناسا من بعض

أصحاب النبي وأبي

بعض فلما أدركوا النبي

سأوه عن ذلك فقال إنما

هي طعمة أطمعكموها

الله د أخبرنا مالك عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله وإن أحد من المشركين استجارني فأبرحق ببيع كلام الله ثم
أبلغه ما منته فجعل له العهد على سماع كلام الله ولو غم أمته والعهد الذي وصفت على الأبد إنما هو إلى
مدة إلى العهد نفسه استقام بها كانت له فإذا نزع عنها كان حمارا لحلال الدم والمال فأثبت العهد الذي
العهد فيه إلى المشرك ثم أخذ العهد الذي عقده العهد إلى مدة علم ثم هاجعا في الحلال من جموع الدم والمال
عندك معاهد من أقرأت لو قال لك فأقول أقيد العهد الذي عاهدت من قبل أنه جموع الدم والمال وجعل بأن
حكم الإسلام لا يقتل المؤمن به ولا أقيد العهد المقرب بسلام الإسلام لأنه عالم أن لا يقتل مسلم به فقدر في
العهد على ما لم يرضه عليه ذلك ألا يكون أحسن حجة منك قال فأقيد وينام حديث ابن السلمي أن
النبي صلى الله عليه وسلم قتل مؤنبا كافر قلت أقرأيت لو كان مني وأنت نثبت للقطع بحسن الظن عن
رواه فروى حديثان أحدهما منقطع والآ خر متصل بخلافه أيها كان أولى بأن نثبت الذي يشتهر وقد
عرفنا من رواه بالصدق وأولى بشيئا ما ظن قال بل الذي يشتهر متصلا فقلت قد نثبت متصل وحديث ابن
السلمي منقطع وحديث ابن السلمي خطأ وإن مار واد ابن السلمي فيما لقنا أن عمرو بن أمية قتل كافرا
كان له عهد إلى مدة وكان المقتول رسولا لقتله النبي صلى الله عليه وسلم به ولو كان ثابا كنت أنت قد نثبت
الحديثين معا حديث ابن السلمي (٣) والذي قتله عمرو بن أمية قبل بني النضير وقبل الفتح زمان وشطبة
النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر عام الفتح قلت فلو كان كافر قتل كان منسوخا قال فلم يقتل به
وتقول هو منسوخ وقلت هو خطأ قلت عاش عمرو بن أمية بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بدهر أطول بلا
وأنت إنما تأخذ العلم من بعدك لا من مثل معرفة أصحابنا وعمر قتل اثنين وداهما النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يزنا النبي صلى الله عليه وسلم بحراما أن قال قتل رجلين لهما مني عهدا دينهما قال فأنما قلت هذا مع
ما ذكرنا بأن عمر كتب في رجلين من بني شيبان قتل رجلا من أهل الحيرة وكتب أن اقتلوه ثم كتب بعد ذلك
لا تقتلوه قلنا أقرأيت لو كتب أن اقتلوه وقتل ولم يرجع عنه أكان يكون في أحد مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم حجة قال لا قلنا فاحسن حال أن تكون استحسبت بغير حجة أقرأيت لو لم يكن فيمنع النبي
صلى الله عليه وسلم شيء فغير الحجة عليك به ولم يكن فيه إلا ما قال عمر أكان عمر يحكم بحكم عمر يرجع عنه إلا عن
علم بل هو أولى من قوله فهذا عليك أوان يرى أن النبي يرجع إليه الأولى من الذي قال فيكون قوله راجعا
أولى أن تصبر إليه قال فعله أراد أن يرضيه بالله قلنا فعله أراد أن يخضعه بالقتل ولا يقتله قال ليس هذا
في الحديث قلنا وليس ما قلت في الحديث قال فقد روي عن عمرو بن دينار أن عمر كتب في مسلم قتل
نصرانيا كان القاتل قاتلا وقتلوه وإن كان غير قتال فذر وهو لا تقتلوه قلنا فقد رويناه فثبت فقتل هو
ثابت ولا نأخذ فيه قال فإن قلته قلت فابع عمر قال فأن لا تبعه فيما قال ولا فيما قلنا فقتله فثبت
ع عليك قال فثبت عندك عن عمر في هذا شيء قلت لا ولا حرق وهذه أحاديث مقطعات أو ضعفا أو
تجمع الانقطاع والضعف جمعا قال فقد رويناه عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أمر عمر قتل كافرا
أن يقتل فقام إليه الناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعوه وداهه بالفتنار ولم يفته فقات هذا
من حديث من يجهل فإن كان غير ثابت فدم الاحتجاج به وإن كان ثابتا فقتله في حكمه فقتله آخر قتل
به حتى نعلم أنه قد اتبعه على شفعه قال وما هي قبه قلنا زعمت أنه أراقتل فقتله ناس من أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم فرجع إليهم فها عثمان في ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتله
أن لا يقتل مسلم بكافر فكيف حالهم قال فقد أراقتل قلنا فقد رويناه عن عمرو بن أمية قال فقد رويناه
عن الزهري أن دة المعاهد كانت في عهد أبي بكر وعمر وعثمان ورضي الله عنهم به مسلم تامه حتى جعل
معاوية نصف الدية في بيت المال قلنا أقبل عن الزهري مرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم أي بكر

أوعى عمرو بن عثمان قصص علياً عرسه قال ما قبل المرسل من أحوال الزهري إلا يسبح المرسل قلنا
 وإذا أتت أن تقبل المرسل فكان هذا مرسلنا وكان الزهري يقيم المرسل عندك أليس قد رددته من وجهين
 قال فهدل من شئ يدل على خلاف حديث الزهري فيه قلنا إن كنت مصححه عن الزهري ولكنا لا نعرفه
 عن الزهري كما تقول قال وما هو قلت أخيراً فاضيل بن عاصم عن منصور بن المعتمر عن ثابت الجداضي
 ابن المسبان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في دية اليهودي والنصراني باربعة آلاف وفي دية اليهودي
 بنماائة درهم (قال الشافعي) أخيراً أن عمنه عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله
 عن دية المعاهد فقال قضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه باربعة آلاف قال فقلنا في قوله قال فحبنا
 (قال الشافعي) هم الذين سأله آخرنا قال سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب قلنا إنه لم يسمع أنه قد سقط عنه
 ثم يحسنه أتم أنه خاصة وهو عن عثمان بن عفان غير منقطع قال فبهاذا قلت قلت نعم وبغيره قال فلم قال أصحابك
 تصفية المسلم قلت وبناعن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر ودينه
 نصف حية المسلم قال فلم لا تأخذ به أث قلت لو كان من يثبت حديثه لا أخذه وما كان في أحد مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حجة قلنا فيكون لنا مثل ما لهم قال نعم قال فحدثهم فيه رواية غيرك قلت نعم
 شئرووه عن عمرو بن عبد العزيز قال هذا أمر ضعيف قلنا فقد تركناه قال فان من يحتجنا فيه أن الله عز
 وجل قال وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ قصبر رقبته مؤمناً ودية مسلمة إلى
 أهله وقال إن كان من قوم يتركهم بينهم شقاق فدية مسلمة إلى أهله ويحمر رقبته مؤمناً فليسوا يتسويت
 بين قتل المعاهد والمسلم في الرقبة يحكم الله كان ينبغي لنا أن نسوي بينهم في الدية قلنا الرقبة مهر ودية فيها
 والدية حية لا دلالة على عدد حافي نزل الوحي فأعقبنا الدلالة على عددها عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بأمر الله عز وجل طلعت أروعن بعدة إذا لم يكن موجوداً عنه قال ما في كتاب الله عدد الدية قلنا في سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد دية المسلم ما ثمن الأبل وعن عمرو بن الذهب والورق فقلنا نحن وأنت عن
 النبي صلى الله عليه وسلم الأبل وعن عمرو بن الذهب والورق إذا لم يكن فيه النبي صلى الله عليه وسلم شئ قال نعم
 قلنا فهو كذا قلنا عن النبي صلى الله عليه وسلم عدد دية المسلم وعن عمرو بن الذهب وغيره عن مخالف الإسلام إذا
 لم يكن فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ نعرفه أرويت إذا عسوتنا إلى أن كلهم السمية دية أو فرض الله
 من قتل المؤمن والدية والرقبة ومن قتل المؤمنة مثل ذلك لانهما داخل في ذلك قال نعم فرض الله عز وجل على
 من قتلها يحمر رقبته مؤمناً ودية مسلمة قلنا فإذا كان المؤمن يكون فيه يحمر رقبته ودية هبل سوى
 بينهما في الدية المسلمة قال لا قلنا هو أولى عساواة مع الإسلام والحرية فان مؤمناً يحتمل مؤمناً ومؤمنة
 كما يحتمل المؤمنة الرجال والنساء (٣) والكافرين الذين ذكرتم فراديه أرويت الرجل يقتل الجني أليس
 عليه فيه كفارة بعقوبة مؤمنة مسلمة قال بلى قلت لانه داخل في معنى مؤمن قال نعم قلت فلم زعمت أن
 دية منسجون ديناراً وهو مساو في الرقبة أرويت الرجل يقتل العبد أليس عليه يحمر رقبته لانه قتل مؤمناً
 قال بلى قلت فدية دية وهي قيمته قال بل هي قيمته وإن كانت عشرة دراهم أو أكثر قلت فترى الديات إذا
 لزمت وكان عليه أن يؤدي دياتهم إلى أهلهم وأن يعق رقبته في كل واحد منهم سواء فيه أعلاه وأدناهم
 ساوياً بين دياتهم قال لا قلت فلم أردت أن تسوي بين الكافر والمسلم إذا استوفى في الرقبة وأن تازم
 قاتلهما أن يؤدي دية ولم تسو بين المسلمين الذين هم أولى أن تسوي بينهم من الكفار (قال الشافعي) فقال
 بعض من يذهب مذهب بعض الناس أن مما قلناه المؤمن بالكافر والحر بالعبد أيتين قلنا لا ذكر لهما
 فقال أحدهما قول الله عز وجل في كتابه وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس قلت وما أخبرنا الله عز وجل
 أنه حكم به على أهل التوراة حكم بيننا قال نعم حتى بين أن قد نسخه عنا فلما قال النفس بالنفس لم يحجز إلا أن

زيد بن أسلم عن عطاء
 ابن يار عن أبي قتادة
 في الجمار الوحشي مثل
 حديث أبي التمر لا
 أن في حديث زيد أن
 رسول الله قال هل معكم
 من لحمه شئ (قال
 الشافعي) وليس بخلاف
 والله أعلم حديث
 الصعب بن جثامة
 حديث طلحة بن عبيد
 الله وأبي قتادة عن النبي
 وكذلك لا يخالفهما
 حديث جابر بن عبد
 الله وبيان أنه ليس
 مختلف في حديث
 جابر أخيراً إبراهيم بن
 محمد عن عمرو بن أبي
 عمرو مولى الطلب عن
 عمرو بن جابر أن
 رسول الله قال لحم
 الصبيد في الأحرار
 حلال ما لم تصدوه أو
 يصادكم أخبرنا
 من سمع سليمان بن
 بلال يحدث عن عمرو بن
 أبي عمرو بهذا الاسناد
 عن النبي هكذا حدثنا
 الربيع أخبرنا الشافعي
 أخبرنا عبد العزيز بن
 محمد عن عمرو بن أبي
 عمرو عن رجل من بني
 سلمة عن جابر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 هكذا (قال الشافعي)
 وابن أبي يحيى أحفظ
 من عبد العزيز وسليمان
 مع ابن أبي يحيى (قال)

الصعب أهدي الجار
 القبي صلى الله عليه وسلم
 حافليس الحرم ذبح
 حار وحشى حيوان
 كان أهدي له لما فقد
 يحتمل أن يكون علم أنه
 صده فردعه ومن
 سته صلى الله عليه وسلم
 أن لا يحمل الحرم ما صيد
 له وهو لا يحتمل إلا أحد
 الوجهين والله أعلم
 ولو لم يعلم صده
 كان له ردعه ولكن
 لا يحول حشنته إلا أنا
 حرم و جهنا قلنا لا يحتمل
 إلا الوجهين قبله قال
 وأمر أصحاب أبي قتادة
 أن يأكلوا ما صاده
 رفيقهم بهله أنه لم يصبه
 لهم ولا يأمرهم فخل لهم
 أكله (قال الشافعي)
 وأضاحه في حديث سابر
 وفي حديث مالك أن
 الصعب أهدي لابي
 جبار أن يئمن حديث
 من حدث الله أهدي
 له من لحم جبار والله أعلم
 فان عرض في نفس
 امرئ من قول الله وحرم
 عليكم صيد البر ما دمتم
 حرموا قبله إن الله جعل
 تناوم منع الحرم قتل
 الصيد فقال لا تقتلوا
 الصيد وأنتم حرم الآية
 وقال في الآية الأخرى
 أحل لكم صيد البحر
 وطعامه متاع لكم

تكون كل نفس بكل نفس إذا كانت النفس المقتولة محرمة ما تقتل قلنا فلما سائر يد أن تحتج عليك بما ذكر
 من قولك إن هذا مالا به عامة فرغعت أن فيها حاجة أحكام مفردة وحكاسا بما جعلها خالفت جميع الأربعة
 الأحكام التي بعد الحكم الأول والحكم (٣) الخامس والسادس جماعة في موضعين في الحرم يقتل الصيد والرجل
 يقتل المرأة فرغعت أن عينه ليس بعينها ولا عين الصيد ولا أنفسها ولا أنف الصيد لأنه بأذنها ولا أن
 الصيد ولا سنه بينها ولا سن الصيد ولا روحه كلها يعبر وسها ولا روح الصيد وقد بدأت أولا بالذي زعمت
 أنك أخذت به نهالفت في بعض ووافقت في بعض فرغعت أن الرجل يقتل عبده فلا تقتله به ويقتل به
 فلا تقتله به ويقتل المسأمن فلا تقتله به وكل هذه نفوس محرمة قال أتبع في هذا أثرا قلنا فخالفت
 الأثر الكتاب قال لا قلنا الكتاب إذا عني غير ما أولت فلم فرغعت بين أحكام الله عز وجل على ما تأولت
 قال بعض من حضر مدع هذا فهو يلزمه كله قال والآية الأخرى قال الله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد
 جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل ففوقه فلا يسرف في القتل دلالة على أن من قتل مظلوما فلوليه أن يقتل
 فأنه قبله فيعاده عليه ذلك الكلام يصنع في الابن يقتله أو هو الصيد يقتله سيده والمسأمن يقتله المسلم
 قال في من كل هذا أخرج قلت فإذا خرج رجل قال إن الله تبارك وتعالى لما جعل الدم إلى الولي كان
 الأب واليافيل يمكنه أن يقتل نفسه قلنا أفرأيت أن كان له ابن بلغ أن يخرج الأب من الولاية ويجعل الابن
 أن يقتله قال لا أفعل قلت فلا يخرج بالقتل من الولاية قال لا قلت فما تقول في ابن عم رجل قتله وهو
 وليه واربته لم يقتله وكان ابن عمه أو بعد منة أفقتل للأب بعد أن يقتل الأقرب قال نعم قلنا ومن أين
 وهذا وليه وهو قاتل قال القاتل يخرج بالقتل من الولاية قلنا والقاتل يخرج بالقتل من الولاية قال نعم
 قلنا فلم يخرج الأب من الولاية وأنت تخرج من السببات قال أتبع في الأب الأثر قلنا فالأثر يدل على
 خلاف ما قلت قال فأتبع فيه الإجماع قلنا فالإجماع يدل على خلاف ما تأولت فيه القرآن قلنا فالعبد
 يكون له ابن حر فيقتله مولاه أو يخرج القاتل من الولاية ويكون لونه أن يقتل مولاه قال لا بالإجماع
 قلت فلما سئمت يكون معاً أنه يكون له أن يقتل المسلم الذي قتله قال لا بالإجماع قلت أفيمكن الإجماع
 على خلاف الكتاب قال لا قلنا فالإجماع إذا دل على أنه قد أخطأ في تأويل كتاب الله عز وجل
 وقتلنا لم يجمع معه أحد على أن لا يقتل الرجل بعبد الأمان مذهبه أن لا يقتل الحر بالعبد لا يقتل المؤمن
 بالكافر فكيف جعلت إجماعهم حجة وقد زعمت أنهم أخطأوا في أصل ما ذهبوا إليه والله أعلم

(باب العقل على الرجل خاصة)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه تعقل العاقلة من الجنائيات الموضوعة والسن فافوق ذلك وما كان دون ذلك فهو
 في مال الخالي لا تعقله العاقلة وقال أهل المدينة لا تعقل العاقلة شأمن ذلك حتى يبلغ الثلث فأبلغ الثلث
 عقله العاقلة وكذلك ما زاد على الثلث فهو على العاقلة وقال محمد بن الحسن مدجعل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في الأصبع عشرين الأبل وفي السن خمسين الأبل وفي الموضوعة نجسا فجعل ذلك في مال الرجل
 أو على عاقلة وذلك في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم يجمع في العيين والآفة
 والمأمومة والحائفة واليد والرجل فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ذلك من بعض فكيف
 افترق ذلك عند أهل المدينة لو كان في هذا افتراق لأوجب على العاقلة ما وجب عليها وأوجب في مال الرجل
 ما وجب عليه ليس الأمر هكذا ولكن أدنى شيء فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم الموضوعة والسن فجعل ذلك
 على العاقلة وما كان دون ذلك فهو على الخالي في ماله وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرتين
 التي ضربت أحدهما بطن الأخرى قالت جنيتميتا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بغرة

فاحتل أن يصيدوا
صيد البصر وأن يأكوه
ان لم يصيد ووان يكون
ذلك طعامه لم يختلف
الناس في أن للحريم
أن يصيد صيد البصر
وياكل طعامه وقال
في صافيا وحرم عليكم
صيد البر ما دمتم حرموا
فاحتل أن لا تقتلوا صيد
البر ما دمتم حرموا وأنبه
ذلك ظاهر القرآن والله
أعلم ثم دلت السنة على
أن يحرم الله صيد البر
في حالين أن يقتله رجل
وأمر في ذلك الموضع
بأن يبقده وأن لا يأكله
إذا أمر بصيده فكان
أولى المصالح بطلب الله
مادته عليه ستورسول
الله وأولى المصالح بئان
لا تكون الأحاديث
مختلفة لأن عليا قال في ذلك
نصديق خبر أهل
الصدق ما أمكن
تصديقه وخاص السنة
أما هو خبر خاصة لأما

باب خطبة الرجل
على خطبة أخيه

« حد ثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
نافع عن عبد الله بن
عمر أن رسول الله قال
لا يخيب أحدكم على
خطبة أخيه » أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الاجر عن جأهر بن

على العاقلة فقال أولياء المرأة العاقلة من العاقلة كيف ندعى من لا شرب ولا كل ولا تطيق ولا استهل ومثل ذلك
يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أغما هذا من استوان الكهنة فالحسين قضى به رسول الله صلى الله
عليه وسلم على أولياء المرأة ولم يقض به في مالها وأعمالها في الحسين بفرقة فعقل ذلك بحسين بن نزار ليس فيه
اختلاف بين أهل العراق وبين أهل الحجاز فهذا أقل من ثلث الدية وقد جعل ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم على العاقلة فهذا بين ثلث ما قبله مما اختلف القوم فيه » أخبرنا أبو حنيفة يرضى الله عنه عن جادع بن
إبراهيم النخعي قال فعقل العاقلة الخطأ كله إلا ما كان دون الموضوعة والسبب محال ليس فيه أرض معلوم » أخبرنا
محمد بن إبان بن صالح القرشي عن جادع بن إبراهيم قال لا تعقل العاقلة شيئا دون الموضوعة وكل شيء كان دهن
الموضوعة ففقهه حكومتها عدل » أخبرنا محمد بن إبان عن جادع بن إبراهيم أن امرأة ضربت بطن ضرتها
بجوف فسطاط فألفقت جنينا استأوامت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدينها على العاقلة وقضى في
الحسين بفرقة وأما على العاقلة فقالت العاقلة أتكون الدية فبين لا شرب ولا كل ولا استهل فدمعته يطل
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع كصع الجاهلية وأشعر كسهرهم فكلفت لك مغرة تعدد وأما
فهذا قد قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بفرقة وأما وهو أقل من ثلث الدية وهذا
حديث مشهور روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) العقل عقلا نفعقل العمد
في مال الجاني دون عاقلة فعقل أو كثر وعقل الخطأ على عاقلة الجاني فلذلك العقل أو كثر لأن من غرم الأكر
غرم الأقل فان قال قائل فهل من شيء يدل على ما وصفت فبلى له ثم ما وصفت ولا كاف منه إذا كان
أصل حكم المصدق مال الجاني فلم يختلف أحد في أنه فيقول أو كثر ثم كان أصل حكم الخطأ في مال
العاقلة فلهذا بنى أن يكون في الأقل فان قال فهل من خير نص عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل ثم
قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بالدية ولا يجوز زول يمكن عنه خبر هذا الحسن أن دية الخطأ
على العاقلة الآن يكون كل خطأ عليها أو توهم متوهم فيقول كان أصل الجاني باعلى جانبها القاضي رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة في الخطأ فلما بلغ أن يكون دية فعلى العاقلة وما نقص من الدية فعلى
جانيه وأما أن يقول قائل تعقل العاقلة الثلث ولا تعقل دونه أفرأيت أن قال له إنسان تعقل التسعة
الاعشار والثلثين أو النصف ولا تعقل دونه فما حجبته عليه فان قال قائل فهل من خبر يدل على ما وصفت
قيل نعم قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحسين بفرقة وقضى به على العاقلة وذلك نصف عشر الدية
وحديثه في أنه قضى بالحسين على العاقلة أثبت استنادا من أنه قضى بالدية على العاقلة وإذا قضى بالدية على
العاقلة حين كانت دية ونصف عشر الدية لانها ما من الخطأ فكذلك يقضى بكل خطأ والله تعالى أعلم
وان كان درهما واحدا وقال أبو حنيفة يرضى الله عنه يقضى عليهم نصف عشر الدية ولا يقضى عليهم
بمادونه ويلزمه في هذا مثل ما لم يكن قال يقضى عليهم ثلث الدية ولا يقضى عليهم بمادونه فان قال قائل
فانه قد احتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى نصف عشر الدية على العاقلة وأنه لا يحفظ عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قضى بمادون نصف العشر شيء فبلى له فان كنت أعما اتبع الخبر فقلت أجعل الخسائيات
على جانبها إلا ما كان فيه خبر من أحد أن عارضنا أن تقول وإذ جاني جان ما فدية وأما نصف عشر
الدية فمضى على عاقلة وإذ جاني ما هو أقل من دية وأكث من نصف عشر دية في ماله حتى تكون امتعت
من القياس عليه ورددت ما ليس فيه خبر نص إلى الأصل من أن تكون الخسائيات على جانبها وإن رددت القياس
عليه فلا ردى من واحد وجهين أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يقض في مادون الموضوعة شيء أن يكون
ذلك هدر لا عقل فيه ولا قود كما تكون الطمعة والكثرة أو يكون إذ جاني جانيه اجتهدت فيها الرأي فقضت
فيها بالعقل قياسا على الذي قضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم من الخسائيات فإذا كان حتى أن يقضى في الخسائيات

عن النبي صلى الله عليه وآله قال وقد
 زاد بعض اعدائنا شيئا
 يا ابن آدم اوتيه له ما اخبرنا
 ما له عن عبد الله بن يزيد
 مولى الاسود بن سفيان
 عن أبي سلمة بن عبد
 الرحمن عن فاطمة بنت
 قيس أن رسول الله قال
 لها في عتقها من ملاق
 زوجها ما إذا حلت
 فأذنني قالت ما إذا حلت
 فأخبرته أنها معاوية وأبا
 جهضم خطبائي فقال
 رسول الله أما معاوية
 فصالح لاله وأما
 أبو جهضم فلا تضع عصاه
 عن عاتقه انكح أسامة
 ابن زيد قالت فكرهته
 فقال انكح أسامة
 فنكحته أهل الله فنه
 خيرا واغتبط به (قال
 الشافعي) وحديث
 فاطمة غير مخالف
 حديث ابن عمر وأبي
 هريرة رضي الله عنهما
 الله عليه وسلم أن خطب
 المرء على خطبة أخيه
 وحديث ابن عمر وأبي
 هريرة مما خالف جملة
 عامة يراد بها الخاص
 والله أعلم لأن رسول
 الله لا ينهي أن يخطب
 الرجل على خطبة أخيه
 في حال يخطب هو فيها
 على غيره ولكن نهيه
 عنها في حال دون حال
 فإن قال قائل فأي حال
 نهى عن الخطبة فيها

فيمادون الموضوعة بعقل قياسا فالحق أن يقتضي على العاقلة بلخاية لطلما كانت قلت أو كبرت لا يجوز إلا
 ذلك والله تعالى أعلم ولعلما رأيت بعض الناس صاحب الشراك في طرق منه إلا أنه قد يحسن أن يقتض
 يا كرمها يقتضيه بغيره ما عمل فيموت على من جهل موضع الحجة فاما من علمها فليست عليه مؤنة فيها
 ان شاء الله تعالى وقال بعض من ذهب إلى أن تعقل العاقلة الثلث كأنه إنما جعل عليهم الثلث فصاعدا
 لأن الثلث يندرج ومادونه لا يفسد فتألف لم يجعل هناك دم الهدوء أنت تزعم أنه لو زعم مائة دية عدا لم يكن
 عليهم أن يعينوه فيها بقل أو رأيت لو كانت العلة فيها موصوفة في جانب أحدهما مائة دية عدا لم يكن
 والآخر مائة ألف أما يكون الدرهم للعسر به أفدح من ألف ألف دينار لو سربها الذي لا يكون
 جزأ من ألف جزء من ماله فلو كان الأمر كما وصفت كان ينبغي أن يتصرف في حال الجاني فإن كانت جنايته
 درهما فندسه جمعة على العاقلة وإن كانت جنايته الفين ولا تضع لم يجعل على العاقلة مائة دية فإن قال
 لو قلت هذا خرجت من السنة قبل فتخرجت من السنة ولم تقل ذاك ولا شأه وجه قال بعضهم إن عصى
 ابن سعيد قال من الأمر القديم أن تعقل العاقلة الثلث فصاعدا قلنا القديم قد يكون عن يدي به ويترك
 قوله ويكون من الولد الذين لا يقتدي بهم ولا يأن قولهم من أي هذا هو قال أظن أنه أعلاها وأرفعها
 قلت أفترى أن الفين أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى نصف عشر الدية على العاقلة لكن ليس مما أمرنا به
 لولم يكن في هذا إلا القياس ما ترك القياس قلن ولما دخلتم التهمة على الرواية على الرابح المأموين عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فليس ذلك لانتهاجهم مقام الشهادة للتهمة على الذي أتى كل من أول أن تكون
 مدخلة ولعلما رأيت بعض من ذهب لهذا المذهب يذهب إلى أن يمكن عليه مثل ما يمكن فيستوى
 هو وغيره في جرمه ويكون اليقين أساسا من روايتهم رواية أصحابه عليه وكذلك يكون عليه القياس فما
 يحتمل من كان عليه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قطع الله به العذر والقياس والمقول وقول
 عوام أهل البلدان من الفقهاء إلا ما وصفت من تلين هو وغيره يستوي ولو كان قلن بدون غيره
 ما كان قلن وحده بغير مقامها فكيف إذا كان يمكن غيره فيه مثل ما عكته وكان يخالف اليقين من الخبر
 والقياس فإن قال قائل ما التحير بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالمتدين على العاقلة قبل أخيرة الثقة
 « وهو يحيى بن حسان » عن النبي بن سعد عن ابن شهاب عن أبي هريرة

(باب المحر إذا جنى على العبد)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضي الله عنه في العبد يقتل خطأ على عاقلة
 القاتل القصة بالشقة ما بلغت الأمانة لا يجوز بذلك دية المحر المسلم فيقتصر من ذلك ما ينقطع فيه الكف لانه
 لا يكون أحسن العبد إلا في الأحرار من غيره منه ولا يجوز ذبيحة الحر وإن كان خيرا فاضل ما فرض من
 الديات وقال أهل المدينة لا يحمل عاقلة قاتل العبد من قيمة العبد شيئا وإنما ذلك على القاتل في ماله بالتمام لم
 أن كانت قيمة العبد أديا أو كرم ذلك لأن العبد سلعة من السلع وقال محمد بن الحسن إذا كان العبد
 سلعة من السلع بعثته المتاع والشاب فلا ينبغي أن يكون على عبد قتل عدا لانه غزاة لسلعة ما يملكها فلا
 قودها وقد ذكر أهل المدينة أن العبد قيمته بالقيمة ما بلغت وإن كانت القيمة أكثر من ذلك فبني أن
 قتل رجل مولى العبد أن تكون فيه الدية وإن قتل العبد كانت قيمته ثمانمائة عشرين ألفا فيكون
 في العبد من الدية أكثر مما يكون في سيده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في العبد يقتل فيه فدية باقة
 ما بلغت وهذا يرى عن عمرو بن علي ولم يرو عن واحد منهما كأنه ثمانية مائة على من خالفنا فيه بأن
 زعمنا فيه قيمته بجانيته وبين أن يبلغ دية الحرف فيقتصم منها عشر قدرهاهم فإذا كان العبد يقتل وقيمته

قيل والله أعلم أما القى
تدل عليه الأحاديث
فإن نهيهم عن أن يخطب
على خطبة أمه إذا
أذنت المرأة لولها أن
يزوجها لأن رسول الله
رد نكاح خنساء بنت
خنزاد وكانت يثيبا
فزوجها أبوها بلا
رضاها فبطلت السنة
على أن الولي إذا زوج
قبل إذن المرأة المراجعة
كان النكاح باطلا
وفي هذا دلالة على أنه
إذا زوج بعد رضاها
كان النكاح نائبا وتلك
الحال التي أجازوها
فيها الولي تمت عليها
النكاح ولا يجوز فيه
واقفه أعلم غير هذا لأنه
لا حالين لها يختلف
حكمها في النكاح فيها
غيرها وفاطمة لم تعلم
رسول الله أذنها في أن
تزوج معاوية ولا أباجهم
ولم يرو أن النبي
معاوية ولا أباجهم أن
يخطب أحدهما بعد
الأخر ولا أحسبهما
خطبها إلا مستقرين
أحدهما قبل الآخر
قال فإن كانت المرأة
بكرًا يزوجه أبوها أو
أمة يزوجه سيدها
نظمت فلانتي أحدا
أن خطبها على خطبة
غيرتي بعد الولي
أن يزوجه لأن رضا

تسعة آلاف وتسعمائة وتسعون فلا ينقص عن قاتله من شيء أنهم اجتمعوا على أنهم اتعابوا ثون قيمة في بيع
قتل أو استأجر استهلك وسقرا وأربابا يفرم الأكر ويجني جناية فيقتل عنه بعضها فأما ما ذهب إليه مجتهد
الحسن من أن في الأحرار من هو خير من العبيد أفرايت خيرا الأحرار المسلمين منه وشرا المحوس عنه كفى
سوى بين ديتهم فإن زعم أن الديار ليست على الخير ولا على الشر وأنها موقفات فتؤدى في محسوس سابق
خلق منقطع الأطراف في السرقه ما يؤدى في خير مسلم على ظهر الأرض فإن كانت بجته وفي الأحرار من
هو خير من العبيد جته فهي عليه في المحسوس فديكون في العبد من هو خير من الأحرار لأنهم مسلمون
معا والتقوى والخير حيث جعله الله تبارك وتعالى لا يكون كغير أبا خيرا من مسلم فأما قول قتل رجل
مولي العبد فيدخل عليه لوقتل رجل رجلا ويعبره أن عليه أن يؤدى في الحر المسلم المالك للعبد أقل مما يؤدى
في العبد فإن كان هذا يصير العبد خيرا من المسلم فلا ينبغي لأحد أن يزعم أن بهيمة خير من مسلم وإن
كان هذا ليس من الخير ولا من اشرف شيء وكانت دية المسلم موقفة لا ينقص منها شئ للناس ولا يذهبها
خيرهم وكان ما سألته من شيء من المال ففي قيمته بالغة ما يلقت فكيف لم يقل هذا في العبد وكيف إذا
نقص العبد ينقص الأبل وكيف إذا نقص من دية العبد ينقص أقل ما يقع عليه اسم النقصان أرايت
أوقاله رجل آخر أنقصه ثلاثة أرباعه فأجعله نصف امرأة لأن حذنه نصف حذها وأوقاله رجل آخر لأبل
أحصل ديتة موقفة كانت كونه دينا لأحرار موقفة ألا يكون هؤلاء أقرب أن يكون لقولهم على نيتة إذا
كان لأشبه لقوله أنقصه ما تقطع فيه اليد أرايت لو قال آخر بل أنقصه ما تحب فيه الزكاة أوقال آخر
بل أنقصه نصف عشر الدية لأن ذلك أقل ما انتهى إليه التي في المراح ما ملقة عليه الآن هذا كله ليس من
طريق القيمة ولا طريق الدية أرايت لو أن رجلا قتل مكابا وعبد المكاتب وقيمة المكاتب مائة
وقيمة عبده تسعة آلاف اليس يجعل في عبد المكاتب أكثر مما يجعل في سيده ولا أعلم أحسن شيء
وجه ولا شيء الأوهو يخطئ في أكثر من (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كانت بجته بأن أبا ربه القضي
قائه فهو يزعم أن أبا ربه وغيره من التابعين ليسوا بجته على أحد

(باب ميراث القاتل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلا خطأ أو عدا فانه لا يرث من الدية ولا من القود ولا من غيرهما
ورث ذلك أقرب الناس من المقتول بعد القاتل لأن يكون الله ما تل جثثنا وأوصيا فانه لا يحرم الميراث
بقتله إذا لم يفرغ عنهما وقال أهل المدينة يقولون في حنيفة في القتل عدا وقالوا في القتل خطأ لا يرث
من الدية ويرث من ماله وقال مجتهد الحسن كيف فرقوا بين ديتة وماله فيبني أن ورث من ماله أن يرث من
ديته هل رأيت وارتأوت من ميراث رجل ميراث من بعض دون بعض أما إن يرث هو من ذلك كله وأما إن
لا يرث من ذلك شيئا أخبرنا أبو حنيفة عن جاد عن الشافعي قال لا يرث قاتل من قتل خطأ أو عدا ولكن
يرثه أولى الناس به بعد ١٠ أخبرنا عبد بن العوام قال أخبرنا الجاج عن أرطاة عن حبيب بن أبي ثابت عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه سئل عن رجل قتل أمه خطأ فلم يرثه وقال لا يرث قاتل شيئا (قال الشافعي)
يدخل على محمد بن الحسن من قوله أنه ورث الصبي والمغلوب على عقله إذا قتل شيئا بما أدخل على أصحابنا
لأنه هو لا يفرق بينهما في الموضع الذي فرق بينهما فيه هو يزعم أن على عاقلته الدية وعلى عاقله البالغ الدية
وهو يزعم أنه لا يأم على قاتل خطأ إذا قتل غير الذي قتل مثل أن يرمي صيدا ولا يرى إنسانا تعرض الإنسان
فصبيه السهم وهذا عنده مما فرغ عنه العقل لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وضع الله عن أمي إنطأ
والنسيان وما استكرهوا عليه (قال الشافعي) وهو يدخل على أصحابنا ما أدخل عليهم من أنهم يورثون

الابو السعد فيها
رضاهما في أنفسهم
قال فقال لي قائلان
بعض أصحابك ذهب الي
أن قال اغتصبني عن
الخطبة اذ ارتكبت المرأة
فقلت هذا كلام لا معنى

له أقرأيتان كان ذهب
الي انهما اذ ارتكبتا شبه
بالتكسح منها قبل أن
تركن قبيلته أقرأيت
ان خطبا رجل فشمته
وآذنه ثم جفرت كتفه
وسكنت ثم جاد
فقلت أظن البسقي
كل حال من هذه الاحوال
أقرب الي أن تكون
رضيت شكاحه منها
في الحال التي قبلها
لانها اذ ارتكبت الشتم
فكانها يرمي من الرضا
واذا قالت أظن رفقي
أقرب من الرضا منها
اذا ارتكبت الشتم ولم تقل
أظن أقرأيتان قاله
قائل اذا كان بعض هذا
لم يسع غير ما خطبته
الخطبة عليه الا ان يقال
هو راكن وقربة من
الرضا ومستدل على
هو اذ لا يجوز انكاحها
واذا لم يجز انكاحها
فلا حاكم يخالف هذا
منها الا ان تأذن لوليها
أن يزوجه واذا لم تأذن
وليها أن يزوجه بالنس
له أن يزوجه وان

قائل الخطا من المال دون الية وهي لو كانت في مال القاتل لم تعد أن تكون ديناً عليه (قال الشافعي) فلوان
رجلا كان لأبيه عليه دين فمات وهو من ماله وورثه من الدين الذي عليه لانه ماله وليس في الفرق بين
أن يرت قاتل الخطا ولا يرت قاتل العمد غير يسع الاخير رجل فانه يرفع له ولو كان ثابتاً كانت الخطبة فيه ولكن
لا يجوز أن ينبت نسبي ويرد أخراً لمعارضه

(باب جعل القبلة وغيرها وعفو الأولياء)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلاً عدا قتل غيلة أو غرغيلة فذلك إلى أولياء القاتل فان شاؤا قتلوا
وان شاؤا عفووا وقال أهل المدينة اذا قتل غيلة من غير نارة ولا عداوة فانه يقتل وليس لولاء القاتل أن
يعفوا عنه وذلك إلى السلطان يقتل فيه القاتل وقال محمد بن الحسن قول الله عز وجل أهدق من غيره قال
الله عز وجل ومن قتل مغلوباً فقد حبطنا لفلان يسرق في القتل انه كان منصوراً وقال عز وجل
يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والفوقه في غني فمن أخيه نسبي
فاتباع بالمعروف فلم يسع في ذلك قتل القبلة ولا غيرها فمن قتل وليه فهو وليه في دمعدون السلطان ان شاء
قتل وان شاء عفا وليس إلى السلطان من ذلك شيء أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله عن جاد عن ابراهيم أن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى رجل قد قتل عبداً فأمر بقتله فعفا بعض الأولياء فأمر بقتله فقال ابن
مسعود رضي الله عنه كانت لهم النفس فلما عفا هذا أحيا النفس فلا يستطيع أن يأخذ حقها بأخيه
قال غزاري قال أرى أن تجعل الدية عليه في ماله وترفع حصته الذي عفا فقال عمرو أن أرى ذلك أخبرنا
أبو حنيفة عن جاد عن النخعي قال من عفا من ذى سهم فعفوه عفو فقداً جازعاً وإن مسعوداً يعفون
أحد الأولياء لم يسأله أقتل غيلة كان ذلك أو غيره (قال الشافعي) كل من قتل في حراية أو مصرعاً أو مصر
أو مكارة أو قتل غيلة على ماله أو غيره أو قتل نارة القصاص والعفو إلى الأولياء وليس إلى السلطان من ذلك شيء
إلا الأتباع انذاعوا إلى

(باب القصاص في القتل)

قال أبو حنيفة لا قصاص على قاتل إلا قاتل قتل بسلح وقال أهل المدينة القود بالسلاح واذا نزل القاتل
بشيء لا يباح من مثله يقع موقع السلاح أو أشد فهو غزاة السلاح واذا ضرب به فلم يزل يضرب به ولم يقطع
عنه حتى يجي من ذلك شيء لا يعيش هومن مثله أو يقع موقع السلاح أو أشد فهذا إضافة القصاص قال
محمد بن الحسن من قال القصاص في السوط والعصا فقد ترك أحد رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور
المعروف وخطبه يوم فتح مكة حين خطب إلا أن قتل الخطا العمد مثل السوط والعصا فمات من الإلجها
أر بعون في بطونها وأولادها فإذا كان ما قبله من عصا أو حجر فقتله به ففيه القصاص بطل هذا الحديث
فلم يكن له معنى إلا أن قتل الخطا العمد هو ما مضى به بالسوط أو بالعصا ويحذف ذلك في معنى نفسه فان كان
الامر بكفال أهل المدينة فقد بطلت الدية في شبه العمد اذا كان كل شيء تمت به النفس من صغير أو كبير
فقتل به كان فيه القصاص فالدية في شبه العمد في أي شيء فرضت انما هو خطا في قول أهل المدينة أو وعد
ففيه العمد الذي غفلت فيه الدية أي شيء هو في النفس ما ينبغي أن يكون لشبه العمد في النفس معنى في قولهم
أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طلاس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل في عجة فريما
تكون بينهم بحجارة أو جلد بالسوط أو ضرب بعصا فهو خطا عقليه على الخطا من قتل عبداً فهو قوديه من
حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل (قال الشافعي) القاتل ثلاثة وجوه قتل عمد

اَنَا أَذْنُ النَّكَاسِ فَعَلِي

وهو ما عدا المرء بالحد الذي هو أحيى والاتلاف وبما الأغلب أنه لا ماض من مثله بكثر الضرب وتضاعفه
وأظم ما يضرب مثل فسخ الرأس وما أشبه فهذا كله عذر وإشكال لما ضرب الرجل أو رعى بردياً
أصاب غيره فساء كان ذلك بمحبة أو غيره وشبه العمد وهو ما عدا بالضرب بالتصف بغير الحد بمثل الضرب
السلوط والعلماء والبدائي على يد الضارب بهذا العمد الفعل الخطأ في القتل وهو الذي تعرفوا له عامة شبهه
أنهم روى هذا الامة مختلفة فله ثلاثون حقة وثلاثون جذعاً وأربعون خلفة ما بين ثمانية إلى ارباعها (قال
الشافعي) أخبرني ابن عيينة عن علي بن زيد عن جعان عن القاسم بن زبيعة عن عبد الله بن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الآن في قتل العمد الخطأ السلوط والعصامة من الأبل مغلفة منها أربعون خلفة
في بطونها وأولادها (قال الشافعي) فاحتج محمد بن الحسن على من احتج عليه من أصحابنا بمثل الذي صلى
الله عليه وسلم فها هو كان كانت فيه عليهم بحقه في علمه أنه زعم أن دية شبه العمد أربع وخمسون
استغاض وخمسون وثمان مائة وخمسون حقة وخمسون وثمان مائة وخمسون حقة فأول ما يزم
مخداً في هذا أن زعم أن الذي صلى الله عليه وسلم قال في دية شبه العمد أربعون خلفة في بطونها وأولادها هو
لا يجعل خلفة واحدة فإن كان هذا ما سماع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسد فسد خلافه وإن كان
ليس بذاك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس بنصف من احتج بشئ إذا احتج عليه مثله قال هو غير
ثابت عنده وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثل ما قلنا في شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة
وأربعون خلفة من حديث سلام بن مسلم ومن حديث آخر ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة
وأربع وثلاثون خلفة وروى عن عمر بن الخطاب في شبه العمد مثل ما قلنا وشافعي ما روى عن أبي
صلى الله عليه وسلم وما روى عن علي وعن عمر واحتج عليهم بخلافهم ما ذهبنا إليه فأنه كانت عليه
بحقه في علمه

(باب الرجل بمسك الرجل لرجل حتى يقتله)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يسلط الرجل الرجل فضره بسلاح فموت سكا به أنه لا قود على
المسلط والقود على القاتل ولكن المسلط يوجع عقوبة ويستودع السجن وقال أهل المذاهب أن أسكه
وهو يرى أنه لا يردنقه فلا يجعأ وقال محمد بن الحسن كيف يقتل المسلط ومقتل وإذا أسكه وهو يرى
أنه لا يردنقه فنقلون المسلط قالوا لا امتحانته أنظر أنه لا يردنقه قيل لهم فلا ترى القود في قولكم يجب
على المسلط الإبطنة والظن بخفى ويصيب أرايم ربح لادن على رجل قتله والذي يدل على أنه سيقته أن قنر
علما يقتل بالمال والقاتل جعأ ومقل عليه في موضع لا بقدر على أن ينضض منه ينبغي في قولكم أن تقتلوا
البال كما تقتلون المسلط أرايم ربح لادن رجل قتله أقتل القاتل والأمر ينبغي في قولكم أن
يقتل جعأ أرايم ربح لادن جعأ أمر أن رجل حتى زني بها أبحذان جعأ أو يحد الذي فعل الفعل فإن كانا
محصنين أرايم ربح لادن جعأ ينبغي أن قال يقتل المسلط أن يقول يقام الحد علىهما جعأ أرايم ربح لادن رجل
خرج أبحذان جعأ جعأ لادن أرايم ربح لادن جعأ أرايم ربح لادن جعأ أرايم ربح لادن جعأ أرايم ربح لادن جعأ
أبحذان جعأ أرايم ربح لادن جعأ ينبغي في قولكم أن يحد جعأ من هذا ينبغي لا يحد إلا الفاعل
ولا يقتل إلا القاتل ولكن على الآخر العزير والمحبس أخبرنا محمد بن عيسى الجعفي قال أخبرنا
عبد الملك بن حرج عن عثمان بن إبراهيم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في رجل قتل رجلا متعمدا
وأمسكه آخر فقال يقتل القاتل ويحبس الآخر السجن حتى يموت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
حد ذاته الناس على الفعل نفسه وهل فيه القود فقال تارك وتعالى كسب علمه القصاص في القتل وقال

ولها ترجيحها فإنما
يفعل زوجها الحاكم
وإنما يجب بعد الأذن
جواز التكاثر والاتفاق
للحلال أبا إلا الأذن
وما قل من ترك الأذن
وسن قال أنا تركت
خالف الأحاديث كلها
فإنما نظرية بكل حال
لحديث فاطمة وأمها
بكل حال لحدث حديث
ابن عمر وأبو هريرة
بشئيل بعضها على
بعض فإني عني يعرف
(قال الشافعي) وقول
من زاد في الحديث حتى
يأذن أو يتركه لا يصلح
من الأحاديث شيئا وإن
خطبوا رجل فأنشئ
إنكاه ثم تركه كاحكامها
وإن لم يخطبها زاد لغره
أن خطبها وما لم يفعل
يحر (قال الشافعي)
فإن قال قائل فإن ابن
ترى هذا كافي في الرواية
هكذا قيل والله أعلم
أما أن يكون محدث
حضره إلا لرسول
للقن رجل خطب
امرأته فأنشئ فقال
رسول الله لا تخطب
أحدكم على خطبته
يعني في الحال التي قال
فيها على جواب المسئلة
فسمع هذا من النبي
وله بعد ما قال السائل
أوسسته المسئلة ومع

جواب النبي فاكثري به
وأداء ويقول رسول
الله لا تحبب أحدكم على
خطئة أخيه ما إذا أذنت
أو كان حال كذا فأدى
بعض الحديث ولم يؤد
بعضاً وحفظت بعضاً
وأدى ما يحفظه ولم
يحفظ بعضاً فأدى
ما لا يحفظه
ولم يحفظ بعضاً فسكت
عالم يحفظ أو شكي
بعض ما سمع فأدى ما لم
يسكت فيه فسكت عما
سكت فيه من أن يكون
فعل ذلك من دونه ممن
حل الحديث عنه ووجد
اعتزنا عنهم وعلى من
أدركنا أن الرجل
يسأل عن المسئلة عنده
حديث فيها فإني من
الحديث بحرف أو
حرفين يكون فهم ما عنده
جواب لما يسأل عنه
ويترك أول الحديث
وآخره فإن كان الجواب
في أوله ترك ما بقي منه
وإن كان جواب السائل
له في آخره ترك أوله
ورعنا هذا الحديث فإني
بالحديث على وجهه
ولم يبق منه شيئاً ولا يخاف
من روى هذا الحديث
عن النبي عندي والله
أعلم من بعض هذه
الغاي

ومن قتل من لم يقاتل فمسلماً فكان معروفاً عن من خطب بهذا الآية أن السلطان لو لم يقاتل
على القاتل نفسه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من اغتبط مسلماً يقتل فهو قوديد وقال
الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال الذين يرمون المحصنات ثم
لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم يجدوا أدماً من خلق الله تعالى يقتدي به حذاً أحاط على
غير فعل نفسه أو قوله فلا وإن رجلاً جالساً رجلاً جالساً فقتله قتل به القاتل وعوقب الجالس ولا يجوز في حكم الله
تعالى إذا قتلت القاتل بالقتل أن أقتل الجالس بالجلد والجلد غير القتل ومن قتل هذا فقد أحال حكم الله عز
وجل لأن الله أذهال كتب عليكم القصاص في القتل والقصاص أن يفعل بالمرء مثل ما فعل وقلنا رأيت
الجالس إذا قصصنا منته والقصاص هو أن يفعل به مثل ما فعل هل تم قتل فقتل به وإنما تم جسد والجسد
معصية وليس فيها قصاص في غير رجليها وسر وجسده لقتله أو لا يقتله ولو كان الجسد يقوم مقام القتل
إذا نوى الجالس أن يقتل المحبوس أنبى لو لم يقتل أن يقتله لأنه قد فعل الفعل الذي يقيم مقام القتل
مع النية ولكنه على خلاف ما قال صاحبنا وعلى ما قال محمد بن الحسن في الجلدة وعامة ما أدخل محمد على
صاحبنا يدخل وأكرمه ولكن محمد لا يسلم من أن يفعل في موضع آخر فيدخل في أكثر مما جاز على
صاحبنا فيكون جميع ما احتج به على صاحبنا هذا الموضع هجته عليه فإن قال قائل وماذا قيل برغم
أن قوماً قطعوا الطريق فقتلوا ولهم قوم وردت حيث يسمعون الصوت وإن كانوا لا يرون ما فعل هؤلاء من القتل
قتل القاتلون بقتلهم والراذون بأن هؤلاء قتلوا ويقتلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لمحمد بن
الحسن رحمه الله أو رويت في هذا ما لم يذكر رواية فقلت له رأيت رجلاً شديداً أراد رجل ضعيف
أن يقتله فقال لرجل شديداً لا تضعي قتلته فلا تقول أنا أتكلم فكيف فكيفه وجلس على صدره ورفع يديه
حتى أرمي بجمعه وأعطى الضعيف سكتاً فذهب به فرجعت أئمت يقتل الذابغ لأنه هو القاتل ولا تفت إلى مومنة
هذا الذي كان سببه لأن السبب غير القتل وإنما يؤخذ الله الناس على الفعل أكان هذا أعون على قتل هذا
أو الزد على قتل من مرفق الطريق ثم تقول في الرد أو كانوا حيث يسمعون الصوت وإن كانوا يرون والقوم
ويعززونهم ويقودونهم لم يكن عليهم شيء إلا التعزير نحن حدثنا حيث يسمعون الصوت قال صاحبكم يقول
معي مثل هذا في الرد يقتلون قلت تقومون بكذا هجته على غيرك أن كان قولك لا يكون هجته أفحكوا قول
صاحبنا الذي تستدرأ عليه مثل هذا هجة قال فلا تقوله قلت لا ولم أحداً يحاسب عقل بقوله ومن قاله خرج
من حكم الكتاب والقياس والمعقول وزعمه كبر ما احتج به فلو كنت إذا احتجبت في شيء أو عتبت لمحت
منه كان (قال الشافعي) وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يقتل القاتل ويحبس المسلم
حتى يموت وهو لا يجيبه حتى يموت تخالف ما احتج به

(باب القوديين الرجال والنساء)

قال أبو حنيفة لا قوديين الرجال والنساء إلا في النفس وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم
وقال أهل المدينة نفس المرأة نفس الرجل ورحمها بجرحه قال محمد بن الحسن رأيت المرأة التي تقتل
ألبست على النصف من دية الرجل قالوا لم قيل لهم فكيف قطعت يده بيدها وده ضعيفها في العقل
قالوا أنت تقول مثل هذا أنت تقتله بالمرأة ودية المرأة على النصف من دية الرجل قيل لهم ليست النفس
كغيرها ألا ترى أن عشرة قتلوا رجلاً ضربه بأساً فهم حتى قتلوا فقتلوا جميعاً ولو أن عشرة قطعوا يد
رجل واحد لم تقطع أيديهم فلذلك اختلفت النفس والجراح فإن قتلنا أنا قطع يد رجلين بيد رجل
فاخبر ونازع رجلين قطع يد رجل جميعاً جزأ أحد هذان أعلاها والآخري من أسفلها حتى التفت الحديدتان

في النصف منها أن تقطع يد كل واحد منهما أو انما تقطع نصف يده ليس هذا ما ينبغي أن يخفى على أحد (قال الشافعي) رحمه الله إذا قتل الرجل المرأة قتلها أو إذا قطع يدها قطعت يده بيدها فإذا كانت النفس التي هي الأكثر بالنفس فإنني هو أو أولى أن يكون مما هو أو أقل وليس القصاص من العقل بسبيل ألا ترى أن من قتل الرجل بالرمي فقد يقتله بها وعقلها نصف عقله قال محمد بن الحسن بقتل الحر بالحدودية الحر عنده القديتار ولعل يدية العبد خمسة دنانير فلو كان تفاوتت اليد عن العقول لكان يقتل رجل بامرأته ولو لا حر بعد لأنه لا يكون في العبد عندما لا أقل من ديتير ولا بعد بعد إذا كان القاتل أكثر قيمة من المقتول فإن زعم أن القصاص في النفس ليس من معنى العقل بسبيل فكذلك ينبغي له أن يقول في الجراح لأن الله تبارك وتعالى ذكر هذا كراوا حذرا في فرق بينهما في هذا الموضع الذي حكم به فيه فقال جل ثناؤه النفس بالنفس إلى والجروح قصاص فمن وجب في النفس شيئا من القود لا أوجب فيما سمي مثله فإذا زعم محمد أن من جرحه أن عشرة يقتلون رجلا واحدا فيقتلون به ولو قطعوا يده لم تقطع أيديهم فلو قالوا مع قوله لم تكن عليهم جحبل كانت عليه بقوله وذلك أنهم يقدرون على أن يقتلوه فإذا جعلت العشرة كل واحد منهم يقتل كأنه قاتل نفس على الكمال فكذلك فيجعل عليهم عشرين إذا قتلوا إنسانا فإن قلت معنى القصاص غير معنى اليد قلنا وكذلك في النفس أيضا فإن قلت نعم فالوالم لا نسعى ما احتجبت به إلا على مع أنهم يقطعون أو من قطع منهم بدين يبدون أو قطعوا بدين يبدون فأنما يشبه أن يكونوا قاسوا على النفس فقالوا إذا أنالنا الأربعة كافة النفس التي لا ترجع قضينا عليها بائنا كما في الأمانة قضاء كل من فعل فعلا على الانفراد

(باب القصاص في كسر اليد والرجل)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لأقصاص على أحد كسر يدا أو رجلا له عظم ولا فود في عظمه إلا السن وقال أهل المدينة من كسر يدا أو رجلا أفدمنته ولا يعقل ولكنه لا يقاد حتى يبرأ جرح صاحبه وقال محمد بن الحسن الآثار في أنه لا فود في عظمه كد من ذلك أخبرنا محمد بن أبي القزوين عن جراحه عن إبراهيم قال ليس في عظم قصاص إلا السن وقال أبو حنيفة لأقصاص في شيء من ذلك وفي اليد نصف اليد في ماله وفي الكسر حكومة عدل في ماله ولم أكن لأضع الحد في غير الموضع الذي وضعها فيه الساطع ولا أقص من عظم فذلك جعلت في ذلك اليد قال وقد اجتمعنا نحن وأهل المدينة أنه لا فود في أمومة فبنيتي لمن رأى القرد في العظام أن يرى ذلك في المأمومة لأنها عظم كسر فوصل إلى الدماغ ولم يصب الدماغ وينبغي له أيضا أن يجعل في المنقلة القود وإن أقص من عظم اليد والرجل ولم يقتص من كسر عظم الرأس فقد تركه قوله وليس بينهما افتراق وينبغي له أيضا أن يقتص من الهاتمة وهي الشفة التي شمت عظم الرأس فإن لم يقتص من هذا فقد تركه قوله في كسر اليد والرجل وقد قال مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه ذات يوم كالأقص من الأصابع حتى قص من عظم العزير بن المطلب قاص عظمهم فقصصنا منها فليس يعدل أهل المدينة في الأشياء مما عمل به عامل في بلادهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى معقول في كذب الله عز وجل في القصاص إذا قال جمل وعلا النفس بالنفس الآية أنما هو افتتنى بشئ نفسه أسوأ وفي قوله والجروح قصاص أنما هو أن يفعل بالجرح مثل ما فعل بالجروح فلا يقتص من واحد إلا في شيء يغاث من الذي أغاث مثل عين وسن وأذن ولسان وغيره هذا ما يغاث فهنا يغاث فاته النفس أو جرح فؤده من الجرح كما أخذ من الجروح فإذا كان على الابتداء يعلم أنه يقتل على أنه يقتص منه فلا يزدنيه ولا ينقص اقتص منه وإذا كان لا يقدر على ذلك فلا قصاص فيه قال وأولى الأشياء أن لا يقتص منه كسر اليد والرجل لعينين أمدهما أن دون عظمهما حائل من جلد وورق ولحم وعصب ممنوع إلا ما وجب عليه فلو استيقنا أننا كسر عظمه كما كسر عظمه

«حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله قال إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا فإن غم عليكم فافطروا وكان عبد الله بن عمر يصوم قبل الهلال بيوم قبل إبراهيم يتقدمه قال نعم » أخبرنا إسحاق بن عيسى عن حماد بن عمار عن محمد بن جابر عن ابن عباس قال بعثت من شقلم الشهر وقد قال رسول الله لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه » أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقدموا الشهر بيوم ولا يؤمن إلا أن يوافق ذلك صوما كان يصومه أحدكم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين » أخبرنا عسرو ابن أبي علقمة عن سلمة عن الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال قال

يدى رمضان يسوم أو
يومين أو جلا كان
يسوم صياما فليصمه
(قال الشافعي) وبهذا
كله تأخذ والقاهر من
أمر رسول الله والله

أعلم أن لا يصام حتى يرى
الهلال ولا يقطر حتى

يرى الهلال لأن الله

جعل الأهلة مواقيت
لناس وألج وقد رواها

يتم ويتضمن فأمرهم
الله أن لا يسوموا حتى

يروا الهلال على معنى

أن ليس واجب عليكم

أن تساموا حتى تروا الهلال
وان خفتم أن يكون

قدراً غيركم فلا تسوموا
حتى تروا على عليكم

صومه ولا تقطروا حتى
تروا لان عليكم اتعامة

فان غم عليكم فأكلا
العدة ثلاثين يعني فيما

قبل الصوم من شعبان
ثم تكونوا على يقين من

أن عليكم الصوم وكذلك
فانصعوا في عدد رمضان

فتكونون على يقين
من أن يكون لكم القطر

لانكم قد حتمت كمال
الشهر فالأمر عسر

مع الحديث كما وصفت
وكان ابن عمر يتقدم

رمضان يسوم قال
وحدثت الأو زاهي

لا تصوموا الا أن يوافق

لا تزدفه ولا تنقص فعلنا ولكنا اتصل بالعلم حتى نزال جمادونه بما وصفت بما يعرف قدره مما هو
أكثر وأقل مما حال من غيره والشأن أن لا تقدر على أن يكون كسر كسر أبدأ فهو متنوع من الوجهين
والمأمومة والنقطة والهاشية أرى أن يكون فيها قصاص من حيث أن من جناها فقد شق بها اللحم والحلدة
فتشق اللحم والحلدة كجاشقة ونهش العلم أو تخله أو تؤمه فتفرقه فان قال لا يقدر على العلم وهو بارز فهو لم
يتعدونه فكذلك لا يقدر على العلم وهو غيره

(كتاب سير الأوزاعي)

.. أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي محمد بن إدريس قال قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا غنم
جند من المسلمين غنمة في أرض العدو من المشركين فلا تقسموها حتى يخرجوها إلى دار الإسلام ويخرجوها
وقال الأوزاعي لم يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة ما صاب فيه لمغنا لا نجسه وسقه قبل أن يقبل
من ذلك غزوة بني المصطلق وهوازن ويوم حنين وخيبر وتروى رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر حين اقتضاها
صفحة وقتل كنانة بن الربيع وأعطى أخته دحية ثم لم يرزل المسلمون على ذلك بعده وعليه مجموعتهم في أرض
الروم وفي خلافة عمر بن الخطاب وخلافة عثمان رضي الله عنهما في البر والبحر ثم حلجروا وفي أرض الشرك
حين هاجت الفتنة وقتل الوليد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما غزوة بني المصطلق فان رسول الله صلى الله
عليه وسلم افتتح بلادهم وظهر عليهم فصارت بلادهم دار الإسلام وبعث الوليد عقة فأخذها قاتمهم وعلى
هذا الحال كانت خيبر حين اقتضاها وصارت دار الإسلام وعلمهم على الفضل وعلى هذا كانت حنين وهوازن
ولم يقسم في حنين إلا بعد منصرفه عن الطائف حين سأله الناس وهي بالجرأة أن يقسم بينهم فإذا ظهر
الامام على دار أو تخلف أهلها فعرض حكمه على الناس أن يقسم الغنمة فيها قبل أن يخرج وهذا قول أبي
حنيفة أيضا وان كان مغيرا فها لم يظهر عليها ولم يخرج حكمه فأنكره أن يقسم فيها غنمة وأما من قبل أنه
لم يخرج من قبل أنه لو دخل جيش من جيوش المسلمين مدد إليهم شركهم في تلك الغنمة ومن قبل أن
المشركين لو استنقذوا ما في أيديهم ثم غنمهم جيش آخر من جيوش المسلمين بعد ذلك لم يدعى الأولين من شيء
وأما ما ذكر عن المسلمين أنهم لم يروا يقسمون فمأخوذ عن خلافة عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما في أرض
الحرب فان هذا ليس يقبل إلا عن الرجال الثقات فمن هذا الحديث وعن ذكره وشهده وعن روى ونقل
أيضا إذا قسم الامام في دار الحرب فقسمها تروا أن لم يكن معه جولة يحمل علم المغنم وأحتاج المسلمون إليها
أو كانت علة تقسيمها لغنم وراى أن ذلك أفضل فهو مستقيم جائز غير أن أحسن ذلك البناء أفضل أن لا يقسم
شيئا من ذلك إذا لم يكن به اليأس حتى يخرجها إلى دار الإسلام قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد ذلك
الشعبي عن عمر أنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص أني قد أمددتك بقوم فن أنك أمتهم قبل تنقي القتلى فأشركه
في الغنمة قال أبو يوسف وهذا يعلم أنهم لم يروا ذلك في أرض الحرب قال محمد بن إسماعيل شل عبادته
الصامت عن الأنفال فقال فها أحب محمد صلى الله عليه وسلم أنزلت يسألونك عن الأنفال الآية أنذرهم الله
منا حين اختلفنا وصامت أخلنا فها الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم يحجه حيث شاء قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى وذلك عندنا لا أنهم لم يخرجوا زووم ويخرجوها إلى دار الإسلام الحسن بن عمار عن الحكم
عن مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم غنائم بدر إلا من بعدهم المدينة والليل
على ذلك أنه ضرب بالثمان وطلحة في ذلك بسهمهم فقالوا أجزنا فقال وأجر كما ولم يشهدوا وقعة بدر
أشباخا عن الزهري ومكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقسم غنمة في دار الحرب قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى وأهل الحجاز يقضون بالقضاء فيقال لهم عن فيقولون بهذا جرت السنة وعسى أن

أحدكم يحتفل بمعنى
مذهب ابن عسرى
صومه قبل رمضان إلا
أن تصوموا على ما كنتم
تصومون متلوعين
لأن عليكم واجب أن
تصوموا إذا تمزوا الهلال
قال ويحتمل خلافه
من أن نرى أن لا يصوم
رمضان بشئ من الصوم
الآن أن يكون رجل اعتاد
صوما من أيام معاوية
فوافق بعض ذلك الصوم
يوما يصل شهر رمضان
(قال الشافعي) فأختار
أن يفطر الرجل يوم
الثلاث في هلال رمضان
إلا أن يكون يوما كان
يصومه فأختار صيامه
وأسأل الله التوفيق
ولهذا نظير في الصلاة
سنذكر في موضع آخر
شاملته وهو النهي عن
الصلاة في ساعات من
النهار

(باب في الولد)

« حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا شفيان عن
ابن شهاب عن ابن
السبب أو أبي سلمة عن
أبي هريرة «الثلاثين
سفيان» أن رسول الله
قال الولد للفرش والهاجر
الاجر» أخبرنا سفيان

يكون قضى به عامل السوق أو عامل ثامن الجهات
وعثمان رضي الله تعالى عنهما واهل حرا غير مقبول عندنا
عليه وسلم أنه بعث عبد الله بن جحش إلى بطن
وأصابا كان معهما من آدموزيت وتجار من تجارة أهل الطائف فقدم بذلك على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم يقسم ذلك عبد الله بن جحش حتى قدم المدينة وأرسل الله عز وجل في ذلك يستألفونك عن الشهر
الحرام قتال فيه قل قتال فيه كيوم فرغ من الآية فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنم وخسه
محمد بن إصحق عن مكحول عن الحرث بن معاوية قال قيل لعاذ بن جيل أن شرحبيل بن حسنة باع غنما وبقرا
أصابها بقنسر بن تحلة الناس وقد كان الناس يأكلون ما أصابوا من الغنم على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا يبيعونه فقال معاذ (١) شرحبيل إذا لم يكن المسلمون محتاجين إلى لحومها فاقضوا على (٢) خلتها
فليبيعوها فليكن ثمنها في الغنمة والخمس وإن كان المسلمون محتاجين إلى لحومها فاقسم عليهم فيما يكونها
فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب أموال أهل خير وفيها الغنم والبقرة فقسمها وأخذ الخمس وقد
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطم الناس ما أصابوا من الغنم والبقرة إذا كانوا محتاجين (قال الشافعي)
رحم الله تعالى القول ما قاله الأوزاعي وما احتج به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معروف عنه أهل المغازي
لا يتخلفون في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غير مضمين في بلاد الحرب فأما ما احتج به أبو يوسف من
أن النبي صلى الله عليه وسلم ظهر على بئ المصطلق وصارت ديارهم دار إسلام فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أغار عليهم وهم غار وثقى فنهزم فقتلهم وسباهم وقسم أموالهم وسبهم في ديارهم سنة خمس وأغابوا بسددها
بزمان وأغابعت إليهم الوليد بن عقبة مصادقة عشر وقد رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم ودارهم
دار حرب وأما ما احتج به فإنه كان فيها مسلم واحد وما صالح إلا اليهود ودمهم على دينهم وإن ما حول خير كله
دار حرب وما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم سريه فقتل من موضعها حتى تقسم ما ظهرت عليه ولو
كان الأمر كما قال المكان قد أجاز أن يقسم الوالي بلاد الحرب فبذل فيما عاب وأما حديث مجاهد عن الشعبي
عن عمر أنه قال من جاهد منهم قبل تنقي القتلى فأسهمه فهو أن لم يكن ثابتا داخل في ما عاب على الأوزاعي
فإنه عاب عليه غير الثقات المعروفين ما علب الأوزاعي قال عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الأما هو
معروف ولقد احتج على الأوزاعي بحديث رجال وهو يرغب عن الرواية عنهم فإن كان حديث مجاهد ثابتا فهو
بخلافه هو يزعم أن المدد إذا جاهد وما يخبر ح المسلمون من بلاد الحرب والقتلى نظر أوهم لم ينفقوا ولا ينفقون
بعد ذلك بألم لم يكن لهم مع أهل الغنمة فلو كانت الغنمة عندهم أعتاكون لكانوا ولين دون المدد إذا نفقت
القتلى انتهى أن يعلى الدماء بينهم وبين أن تنفق القتلى قال وبلقي عنه أنه قال وإن قسم بلاد الحرب
كان جائزا وهذا لفقوه ودخل فيما عاب على الأوزاعي وبلقي عنه أنه قال وإن قسم بلاد الحرب ثم جاء
المدد قبل تنفق القتلى لم يكن للدين وهذا يناقض قوله ويحتمل عليه بحيث عن عمرا يأخذ به ويحتمل
كل وجه وقد بلقي عنه أنه قال وإن نفقت القتلى وهبط بلاد الحرب لم يخرجوا منها ولم يقسموا ثمرتها للمد
وكل هذا القول خروج عما احتج به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما الغنمة فمن شهد الواقعة لالمد
وكتلته وروى عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وأما ما احتج به من أن النبي صلى الله عليه وسلم يقسم
غنما بدر حتى ووالد بنة وما ثبت من الحديث بأن قال والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أهم
لعنان وطلحة رضي الله تعالى عنهما ولم يشهدا بدار كان كقوله فهو بخلاف سنن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيه لأنه يزعم أن ليس للإمام أن يعلى أحد لم يشهد الواقعة وليس كما قال غنم رسول الله صلى الله عليه

(١) بياض بالاصل

ابن الزبير عن عائشة
زوج النبي صلى الله
عليه وسلم أن عبد بن
زمية وسعدا اختصما
إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ابن أمة
زمية فقال سعد لرسول
الله وصالي أخي إذا
قدمت مكة أن انظر إلى
ابن أمة زمية فأخبرته

فأله أخي فقال عبد بن
زمية أخي وابن أمة أبي

ودعي فراش أبي فرأى
شعباً يتابعه فقال

هولك يا عبد بن زمية
الولد للفراس وأخبرني

منه بسودة ، أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن

عمر أن رسول الله فرق
بين المتلاعنين وأخبرنا

الوليد بن الأبرار ، أخبرنا
سفيان عن عبيد الله بن

أبي يزيد عن أبيه قال
أرسل عمر بن الخطاب إلى

شيخ من بني زهرة كان
يسكن داراً فذهب

معه إلى عمر بن الخطاب
فأله عن ولاد بن ولاد

الجاهلية فقال أما
الفراس فلفلان وأما

الطفعة فلفلان فقال
عمر صدق ولكن رسول

الله قضى بالفراس
، أخبرنا إبراهيم

ابن سعد عن ابن
شهاب عن عبد بن
سعد الساعدي وذكر

وسلم غنم بدر بسر شعب من شعاب الصفر أقر برب بدر وكانت غنم بدر كبار وى عبادة بن الصامت
غنمها المسلمون قبل نزول الآية فسورة الانفال فلما اتساحوا عليها انزعها الله من أيديهم بقوله عز وجل
يستولون على الانفال قل الانفال لله والرسول ولأهل الله وأهلوا ذات بيك فكانت لرسول الله صلى الله عليه
وسلم كلها خالصه وقسمها بينهم وأدخل معهم غنابة نفر لم يشهدوا الواقعة من المهاجرين والأنصار وهم
بالمدن وأما أعطاهم من ماله وأما نزلت وأعلموا أنما غنمت من شيء فإن لله حصة بعد غنمة بدر ولم يهل رسول
الله صلى الله عليه وسلم أسهم لخلق لم يشهدوا الواقعة بعد نزول الآية فمن أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم من
المؤلفة وغيرهم فأنما ماله أعطاهم لا من شيء من أربعة الأجناس وأما ما احتج به من وقعة عبد الله بن
جحش وابن الحضرمي فذلك قبل بدر وقبل زول الآية وكانت وقتها في آخر يوم من الشهر الحرام فوقفوا
فيما صنعوا حتى نزلت يستولون على الشهر الحرام قتال فيه وليس مما حالفه فيه إلا وراعي بسيل

(أخذ السلاح)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس أن يأخذ الرجل السلاح من الغنمة إذا احتاج إليه بغير أن الامام
فيقاتل به حتى يفرغ من الحرب ثم يرد في الغنم وقال أبو زكريا مقاتل ما كان الناس في جمعة القتال ولا
يتنكر برده الفراع من الحرب فيعرضه لاهلها وإنكار سرسته من طول مكنته في دار الحرب وروى أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيها الصلوات أن تركب النابذة حتى يحرس قبل أن يؤدي إلى الغنم
أو تلبس الثوب حتى يتحقق قبل أن ترد إلى الغنم قال أبو يوسف قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما قاله الأوزاعي ولقد يترسل رسول الله صلى الله عليه وسلم معان ووجوه تضيئ ولا يفهم ولا يبصر إلا ما أراه
الله تعالى عليه فهذا الحديث عندنا على من يفعل ذلك وهو عنه غني بقي بذلك على دابته وعلى ثوبه يأخذ
ذلك يريد به الحاجة فاما رجل مسلم في دار الحرب ليس معه دابة وليس مع المسلمين فضل يحملونه الأدواب
الغنية ولا يستطيع أن يمشي فلما كان هذا فلا يحمل المسلمين تركه ولا بأس بتركه إن شافوا وإن كرهوا
وذلك في هذه الحال في السلاح والحال في السلاح أين وأوضح الأثر أن نوما من المسلمين ولو تكررت
سوقهم أو ذهب ولهم غنم في المسلمين أنه لا بأس أن يأخذوا بسوقهم الغنية فيقاتلوا بها ما داموا في الحرب
أرأيت أن لم يحتاجوا إليها في جمعة القتال واحتاجوا إليها بعد ذلك سوين وأغار عليهم العدو يقومون هكذا
في وجه العدو بغير سلاح أرأيت لو كان المسلمون كلهم على حالهم كيف يصنعون يستأثرون هذا الرأي
توهن لكيفة المسلمين ولخودهم وكيف يعمل هذا ما دام في المعنى يحرم بعد ذلك وقد بلغنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن الثقات حديث مستند عن الرجال المعروفين بالفتوة المأمونين عليه أنه كان يضم
الغنية فيها الطعام فيما كل أصحابه منها إذا احتاج الرجل شيئا يأخذوه حاجته الناس إلى السلاح في دار الحرب
والإدواب وإلى الثياب أشتمن حاجتهم إلى الطعام ، أبو إسحق الشيباني عن محمد بن أبي الحلال عن ابن
أبي أرفي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير يأتى أحد ثلثي الطعام من الغنمة فيما خست حاجته
(قال الشافعي) كانت أبو حنيفة تأجيل السلاح والثياب والإدواب في ما على الطعام من غني يجهما يشري به
طعاما أو فقيرا لا يجهما يشري به أهل لهم كله وأكله استلزامه فهو أن أحازل يجهما يشري به طعاما
أن يأكل الطعام في بلاد العدو ففاسد السلاح والدواب عليه جعله أن يستهلك الطعام وينعكس بركوب الإدواب
كما ينفعك الطعام فيما كل فالخداو يا كل البهن والعسل وان اجترأ بالخيال باليس الخ والجن والائن وأن يبلغ
بالدواب استهلاكها وأخذ السلاح من بلاد العدو وقتلته لضرب بها غير العدو كما يملكه الطعام اقتراب الجوع
وكان يلزمه إذا خرج بالدواب والسلاح من بلاد العدو أن يجعله ملكا له في قول من قال يكون ما بقي من

الطعام لكالة ولا أحسب من الناس أحدا يجيز هذا ولكن به بيع سلاحه ودوابه وأخذ سلاح ودواب كما تكون به الصدقة بطعامه وبيته وأكل الطعام من بلاد العدو فقد كان كثير من الناس على هذا يصنعون مثله في دوابهم وسلاحهم وبياتهم وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو زعت سهام من جبل من بلاد العدو ما كنت بأحق به من أخيك وما أعلم ما قال الأوزاعي إلا موافقة السنة معقولا لأنه يحمل في حال الضرورة الشيء فإذا انتقضت الضرورة لم يحمل وما علم قول أبي حنيفة قياسا ولا خبرا

(سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يضرب الفارس بسهمين سهم له وسهم لفارسه ويضرب الراجل بسهم وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الفارس بسهمين ولصاحبه سهم واحد والمسلون بعد لا يختلفون فيه قال أبو حنيفة الفارس والبرذون سواء وقال الأوزاعي كان أئمة المسلمين فيما سلف حتى هاجت الفتنة لا يسهمون للبراذين قال أبو يوسف رضي الله تعالى عنه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يذكره أن تفضل بهيمة على رجل مسلم ويجعل سهمها في القسم أكثر من سهمه فأما البراذين فما كنت أحسب أحدا يجعل هذا ولا يعيز بين الفارس والبرذون ومن كلام العرب المعروف الذي لا يختلف فيه العرب أن تقول خذتم الخيل ولعلها براذين كلها أو جعلها ويكون فيها المقاريض أيضا وما نعرف نحن في الحرب أن السرازين أو فوقي أكثر من الفرس من الخيل فيلن عطفها وقودها وجودتها مما يطل الغاية وأما قول الأوزاعي على هذا كانت أئمة المسلمين فيما سلف فهذا كما وصف من أهل الجاهلية أو رأى بعض مشايخ الشام من لا يحسن الرضوخ ولا التشهد ولا أصول الفقه صنع هذا فقال الأوزاعي بهذا مضت السنة وقال أبو يوسف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن غيره من أصحابه أنه أسهم الفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم وهذا أخذنا أبو يوسف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي في الفارس أن ثلاثة أسهم (قال الشافعي) وأخبرنا عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب الفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما ما حكى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال لا أفضل بهيمة على رجل مسلم فلو لم يكن في هذا خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم كان محجوبا بخلافه لأن قوله لا أفضل بهيمة على مسلم خطأ من وجهين أحدهما أنه كان إذا كان أعطى بسبب الفارس سهمين كان مفضلا على المسلم إذا كان أعطى المسلم سهمين انتهى له أن لا يسوي البهيمة بالمسلم ولا يقرها منه وإن هذا كلام عربي وإنما معناه أن يعطى الفارس سهمه وسهمين بسبب فرسه لأن الله عز وجل ندب إلى اتخاذ الخيل فقال عز وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فإذا أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وضعنا فاعلموا أنها العرسا أركبوا للفارس والفارس لا يعطى شأنا يعطى لغيره فانهما والمؤنة عليه فيه وما ملكه به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما تفضيل الأوزاعي الفارس على الهجين واسم الخيل بهيمتهما فإن سفهاء بن عتبة أخبرنا عن الأسود بن قيس عن علي بن الأقر قال أغارت الخيل بالشام فأدرت الخيل من ومها وأدرت الكواذن ضحى وعلى الخيل المنذر بن أبي حمزة الهمداني ففضل الخيل على الكواذن وقال لا أجعل ما أدرك كما يدرك فيبلغ ذلك جرم قال (أبي حنيفة) الوادعي أنه لقد أدرت به أمضوها على ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهو يرى في هذا أحاديث كلها وبعضها أثبت بها احتجاجه أبو يوسف فإن كان فيما احتج به حجة ففيه عليه ولكن هذه متقطعة والذي ذهب اليه من هذا التسوية بين الخيل والعرب والبراذين والمقاريض ولو كانت ثبت مثل هذا ما خلفناه وقال أبو حنيفة إذا كان الرجل في الديوان واجبلا ودخل أرض العدو غزا يراجلنا نتابع فرسا يقتال عليه وأحرزت النسيمة

(١) جلة نعيمها والعرض منها الأعباء بطله وقوله لقد أدرت به أي ولدت شيئا أه كسبه محصيه

قال النبي انظروها فإن جاءت به أحصم أديج العتس غظيم الأكتين فلا راء الأقد صدق عليها وإن جاءت به أحير كانه ورة فلا راء إلا كاذبا قال فاجتبه على

النتع المكروه أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله ابن عتبة أن رسول الله قال إن جاءت به أبيضر سبطا فهو زجها وإن جاءت به أديج جعدا فهو الذي ينهمه قال فاجتبه أديج (قال الشافعي) وفي حديث إبراهيم بن سعد عن الوجهين عن النبي دلالة على أن رسول الله في الولد الزوج لأنه لم ينفه عنه لم بأس والله أعلم بالنظر إليه ودلالة على أن أحكام الله ورسوله في الدنيا على الظاهر من أمرهم وأحكام الله على الناس في الآخرة على سائرهم لأن الله لا يطلع على السرائر غير وفي ذلك إبطال أن يحكم الناس في شيء إلا بما تغير الظاهر وإبطال أحكام التوهم كلها من الذرائع وما يفتل على سامعه وما سواها ولا في لا أعلم شيئا بعد

أمر المنافقين أين من

أن يقول رسول الله
للاجنة وهي جلى أن
يأتية كذا فهو الذى
يتهمه وإن جاءت
به كذا فلا حسمه
الأسد كتب عليها
قنائيه على ما وصف
انه الذى يتهمه ولا يجد
(قال الشافعى) وفى
حديث ما لم ينفذ
ما فى هذا الحديث من
إلحاق النوى الولد للمرأة
وذلك فقهه عن أبيه وهو
أين من هذا نى الولد
عن أبيه عند من ليس
له نظر (قال الشافعى)
وليس يخالف حديث
نى الولد عن من ولدى
فراشه قول النى الولد
لقراش ولها امرأه
ومعنى قوله الولد لقراش
معتبان أحدهما وهو
أعماه وأولاهما أن الولد
لقراش ما لم يضر به
القراش بالعمان الذى
نفاه عنه رسول الله فإذا
نفاه بالعمان فهو متنى
عنه وغيره لا حق بين
أخيه نولان أشبهه كالم
يلحق النى المولود الذى
نفاه زوج المرأة بالعمان
ولم يفسه إلى رجل
بعضه عن نى نى صلى
الله عليه وسلم شبهه به
لانه ولدى غير قراش
وزل النى أن يطقه به

وهو فارس انه لا يضربه الاسم راجل وقال الأوزاعى لم يكن المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديوان وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم إليهم للفيل ويتابع على ذلك أئمة المسلمين وقال أبو يوسف ليس فيما ذكر الأوزاعى حجة ونحن أيضا نسلمهم لفارس كما قال فهل عنده أثر مستند الثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمهم فارس لرجل غزاه مع إبلانهم واستأجر فارسا فقاتل عليه عند القتال ويضربها هكذا وعليه هذا أشبه أرايت لو قاتل عليه بعض يوم ثم باع من آخر فقاتل عليه ساعة أكل هؤلاء يضرب لهم يسلمهم فارس وإنما هو فارس واحد هذا لا يستقيم وإنما موضع الأوزاعى ما يدخل عليه الحسد فمن دخل فارسا أرض الحرب فهو فارس ومن دخل راجلا فهو راجل على ما عليه الدواوين منذ زمن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه إلى يومنا هذا (قال الشافعى) رحمه الله القول ما قال الأوزاعى وقد زعم أبو يوسف أن النجدة على ما قال وعلى الأوزاعى أن يقول قد حثت السنة بغير رواية ثابتة متضمنة ثم ادعاه بغير رواية ثابتة ولا خبر ثابت ثم قال الأمر كجاري عليه الديوان منذ زمان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وهو لا يخالف أن الديوان محدث في زمان عمر وأنه لم يكن ديوان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يرى بكر ولا مدر من خلافة عمر وأن عمر أعاد ديوان الديوان حين كثر المال والسنة إنما تكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه أسلمهم لفارس ثلاثة أسهم ولما راجل يسلمهم فهذا الجليل على ما قال الأوزاعى لانه لا يسلمهم عنده ولا عنده إلا من حضر القتال فإلام يكن حاضر القتال فارسا فكيف يعطى بغيره ما لا يعطى بيده وأما قوله ان قاتل هذا عنده وما وهذا أو ما يعطى كل واحد منهم فارس فلا يعطى بغيره في موضعين كالأعلى فقاتل في موضعين لأن تكون غنمة فلا يعطى بشئ واحد في موضعين والسهم لفارس المالك لأن استأجر الفرس وما ولا يؤمن إذا حضر المالك فارسا القتال ولو بعضا منهم يسلمهم الفرس ما زدناهم على سهم فرس واحد كالأسمه لراجل وما لم يزد ورثته على سهم واحد وكذلك لو خرج سهمه إلى بعضا فتمسره فقال بعضهم يذهب مذهبه إنما أسلمهم لفارس إذا دخل بلاد الحرب فأول السهم لوفاء النى كانت عليه في بلاد الاسلام قلنا نقول اننا نشتري فرسا قبل أن يضره عليه الديوان في أدنى بلاد الحرب ساعة قال يكون فارسا إذا ثبت في الديوان قلنا نقول في خراسان أو عاتق فاد فرسا من بلاد دمشق أو بلاد العدو فأت فارسه قبل أن تنتهي الدعوة إليه قال فلا يسلمهم سهم فرس قلنا نقصد ما بطلت مؤنة هذين في الفرس وهذا أن كد مؤنة من الذى اشتراه قبل الديوان ساعة . وقال أبو حنيفة في الرجل يوت في دار الحرب أو يقتل انه لا يضربه سهم في التيممة وقال الأوزاعى أسلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل من المسلمين قتل بخير فاجتمعت أئمة الهدى على الاسهام لمن مات وقتل . وقال أبو يوسف حدثنا بعض أصحابنا عن الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يضرب لاحد من أسلمهم معه سهم في شئ من الغنائم قط وأنه لا يضرب لمسلمين من الحرب في غنمية بدر وما لا يضره قبل أن يدخل المدينة . وقال أبو يوسف ما قاله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في التي وغيره حال ليست لغيره وقد أسلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه في بدر ولم يشهدا القتال وأجرى يارسول الله قال وأجره قال وأسهم أيضا لطلحة بن عبيد الله في بدر ولم يشهدا قتال وأجرى فقال وأجره ولوانا ما من أئمة المسلمين أشرك قوما يضر وبيع الجند لم تسع ذلته وكان مسأفه وليس لأئمة في هذا ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لأحد من الغنمية من قتل يوم بدر ولا يوم حنين ولا يوم خيبر وقد قتل جاره ثم معرفون فانه لم أنه أسهم لأحد منهم وهذا لا يختلف فيه فعلم من الحديث بما تعرف العامة وبالله والشأنه فانه حدثنا ابن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه دعا اليهود فسألهم في ذنوبهم كذبوا على عيسى فصدنا نى صلى الله عليه وسلم

المنزلة نخطب الناس فقال ان الحديث يسبقه عنى فما انا كعنى وافق القرآن فهو عنى وما انا كعنى يخالف القرآن فليس عنى ب مسعر بن كدام والحسن بن عماره عن عمرو بن مرتضى البصري عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه قال اذا انا ك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا انه الذي هو احدى والذى هو اثنى والذى هو احيا ب اشعث بن سوار واسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي عن قرظة بن كعب الاصولى انه قال اقبلت في رهط من الانصار الى الكوفة فسمعنا عن ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه عنى حتى انتهينا الى مكان قد سماه ثم قال هل ندر ونلم مشيت معكم بامعشر الانصار قالوا نعم فقلنا قال انكم الحق ولكم ما تاتون قوما لهم دوى بالقرآن كدوى النحل واقتلوا الراوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ثم عكم فقال قرظة لا أحدث حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبدا كان عرفيا بلغنا لا قبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بشاهدين ولو لا طول الكتاب لأسندت الحديث ب وكان علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رواية زناد كتمويه جرحهم ايا لا يعرف ولا يعرفه أهل الفقه ولا يوافق الكل ولا السنة بالة وشاذ الحديث وعلمك بما عليه الجماعة من الحديث وما يعرفه الفقهاء وما وافق الكتاب والسنة فقص الاشياء على ذلك فها قال القرآن فليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان جاءته عن الراوية ب حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في مرضه الذي مات فيه اني لأحرم ما حرم القرآن وان الله لا يسكنون على بشئ فاحصل القرآن والسنة والمعر وفاة اماما قائدا واتبع ذلك وقس عليه ما يرد عليك مما لم يوضح لك في القرآن والسنة ب حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قسمته اوزان ان وفده اوزان سألوه فقال اماما كان لي ولبي عبد المطلب فهو لكم واسأل لكم الناس اذا صلبت الظهر فقوموا وقولوا انما تشفع رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والمسلمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاموا ففعلوا ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اماما كان لي ولبي عبد المطلب فهو لكم فقال المهاجرون وما كان لنا فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت الانصار مثل ذلك وقال عباس بن مرداس اماما كان لي ولبي سلم فلا وقالت بنو سليم اماما كان لنا فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الأقرع بن حابس اماما كان لي ولبي تميم فلا وقال عيينة اماما كان لي ولبي فرادة فلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تملك حصصه من هذا السبي فله بكل رأس ست فرأى من أول في نصيبه فردوا الى الناس ابناءهم ونساءهم فرد الناس ما كان في أيديهم ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا حال لا تشبه حال الناس ولوان اماما أمر جند ان يدفعوا ما في أيديهم من السبي الى اصحاب السبي يستفرائس كل رأس لم يجز ذلك ولم ينفذ ولم يستقم ولا تشبه الا تخفى هذا والناس التي صلى الله عليه وسلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بلغنا فانه من بيع الحيوان بالحيوان نية وهذا حيوان بنيه بحيوان بغير عينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اماما ذكر من أمر بدروان التي صلى الله عليه وسلم ليسم عبيده بن الحرث فهو عليه ان كان كاعزم ان الفتيمة أحرزت وعاش بعد الفتيمة وهو زعم في مثل هذا انه سها فان كان كما قال فقد سهاه وليس كما قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم العينة واعطى عبيده منهم وهو حي ولم يمت عبيده الا بعد قسم العينة فاما ما ذكر من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لعثمان ولطلحة بن عبيد الله فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واسهم لسبعة وعثمان من اصحابه لم يشهد بدرا وانما نزل تخميس الفتيمة وقسم الأربعة الاسم بعد الفتيمة (قال الشافعي) وقد قيل اعطاهم من سهمه كسهمان من شهد فاما ما رواه المتأخر وعندنا فكيف وصفت قال الله عز وجل يستألفون عن الأتفال خل الا تنفال الله والرسول واقفوا الله واصفوا ذات بكم فكانت غنائم يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث يشاء وانما زلت واعلوا انما غنمت من ثي فان الله حسمه والرسول

مثل قوله وللعاهر العاهر
يخلف وللعاهر لا يلف
كان للعاهر لمديعا أو
غيره (قال الشافعي)
ولمضى الناحى اذا تازع
الولد لب الفرائش والعاهر
فالولد لب الفرائش وان
نفي الرجل الولد بلعان
فهو مئى واذا حدث
اقرار بعد البعان فالولد
لاحق به لان المعنى الذى
نفي به عنه ببعائه وكذلك
اذا أقر بكذبه بالاعتان
كان الولد للفرائش كما قال
رسول الله ولواقره مرة
لم يكن له نفيه بعد اقراره
بالبعان لان اقراره بكل
حق لا دى مرة يلزمه
ولا يخرج منه ثى
غيره وقد قال قائل من
غير أهل العلم لا نفي الولد
بالبعان وأجعل الولد
لزوج المرأة بكل حال لان
الذى قال الولد للفرائش
وقوله الولد للفرائش
حديث مجمع عليه ونفى
الولد عن رب الفرائش
حديث يخالف الولد
للفرائش قال وحديث
الولد للفرائش ثابت
وكذلك حديث نفي
الولد باللعان والحديث
ان النبي نفي الولد عن
المتلاعنين واخيه بأمه
أوضح معنى وأحرى
أن لا يكون فيه شبهة
من حديث الولد للفرائش
لانه اذا نص الحديث

بها ما حال يجب عليه
أن تعلم أنه لو جازها
لأحد كان لكل أحد
أن يقض كل حكم
بغير سنة وبغير
اختلاف من أهل العلم
فن صار إلى مثل
ما وصفت من أن لا ينق
الولد بلعان خالف سنة
رسول الله ثم ما أعلم
المسلمين اختلفوا فيه
ثم من أحب أمر فأنزل
هذا القول أنه بدعي
القول بالاجماع وإبطال
غيره فما بعدو أن
يكون رجلا لا يعرف
اجماع ولا افتراق في
هذا أو يكون رجلا
لا يبالي ما قال

(باب في طلاق الثلاث
المجموعة)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
وعبد الحميد عن ابن
جرير عن ابن طاوس
عن أبيه أن أبا الصهباء
قال لابن عباس
إنما كانت الثلاث
على عهد رسول الله
تجعل واحدة وأبي بكر
وثلاث من أمانة عمر
فقال ابن عباس نعم
.. حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم وعبد الحميد

وسلم أنه قال ما عرفنا ما جاء أحدكم إلا من أمرى مما أمر به أو نهى عنه فيقول لا ندرى ما هذا ما
وجدنا في كتاب الله عز وجل أخذناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان كما قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى دخل من رد الحديث عليه ما انتفع به على الأوزاعي فبخره له المسح على الخفين ولا تحريم جمع ما بين المرأة
وعنها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع وغير ذلك . قال أبو حنيفة رحمه الله أن دخل الجيش أو أرض الحرب
فغنموا وغنيمته ثم لفهم جيش آخر قبل أن يخرجوا بها إلى دار الإسلام صدقهم ولم يلقوا عدوا حتى خرجوا
بها إلى دار الإسلام فهم شركاء فيها . وقال الأوزاعي قد كانت تجتمع الطائفتان من المسلمين بأرض الروم
ولا تشارك واحدة منهما صاحبها في شيء أصابته من الغنمة لا ينكر ذلك منهم وإلى جماعة ولا عالم . وقال أبو
يوسف قد نال الكلى وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بعث أبا عامر الأشعري يوم حنين إلى أوطاس
فقاتل من يهين من حنين وأصاب المسلمون ومثلهما ما وغنمهم فلم يلقنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغنمة
وسلم فيما قسم من غنمهم أن أهل حنين بن أهل أوطاس وأهل حنين ولا تعلم إلا أنه حصل ذلك غنمة
واحدة فوفا واحدا وحده تامله عن عمر الشعي وزياد بن علاقة التعللى أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص
قد أمدتكم بقوم من أهلك منهم قبل أن تنفق القتل فأنكر في الغنمة . محمد بن اسحق عن يزيد بن
عبد الله بن قيس أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعث عكرمة بن أبي جهل في جماعة من المسلمين مدنا
لزياد بن مسعود ولهاجر بن أبي أمية فوافقوا الحسد فافتتح الصغرى في البئر فأنكرهم زياد بن مسعود وهو من شهد
بدر في الغنمة . وقال أبو يوسف ما كنت أحسب أحدا يعرف السنة والسيرة بمجمل هذا الأثرى أنه لو غزا
أرض الروم جند فدخل فأقام في بعض بلادهم ثم فرق السرايا وزلج الحسد لهم لولا ما اقتراب السرايا
أن يلقوا حشد بلغوا وما أظنه كان للمسلمين جند عظيم في طائفة أخطأهم أن يكون مثل هذا فقه وما سمعنا
بأحد منهم قسط الغنائم مفترقة على كل سرية أصابت شيئا ما أصابت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخرج
أبو يوسف أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا عامر إلى أوطاس ففتح غنائم ثم فرغ من النبي صلى الله عليه وسلم
بين من كان مع أبي عامر وهذا كما قال وليس مما قال الأوزاعي وخالفه وهو بغير أوطاس كان في جيش
النبي صلى الله عليه وسلم ومعه حنين فبعث النبي صلى الله عليه وسلم في أتباعهم وهذا جيش واحد كل فرقة
منهم ردة لا أخرى وإذا كان الجيش هكذا فلو أصاب الجيش شيئا دون السرية أو السرية شيئا دون الجيش
كأنوا فيه شركاء لا أنهم جيش واحد وبعضهم ردة لبعض وإن تفرقوا فصاروا أيضا في بلاد العدو فكذلك
شركت كل واحدة من الطائفتين الأخرى فيما أصابوا فأما جيشان مفترقان فلا رد واحد منهما على صاحبه
شيئا وليس بجيش واحد ولا أحدهما ردة لصاحبه مع قيامه عليه ولو جاز أن يشرك أهل طرسوس وغذقذوة
من دخل بلاد العدو لأنهم قد يصنونهم أو يفرقوا إليهم حين يتأول نصرتهم في أدنى بلاد الروم وإنما شتر
الجيش الواحد الداخل واحد وإن تفرق في مياد اجتماع في موضع وأما ما استجبه من حديث مجاهد أن عمر
كتب في أنك منهم قبل تنفق القتل فأنكرهم في الغنمة فهذا غير ثابت عن عمر ولو ثبت عنه كناسر على
قبوله منه وهوان كان يشبهه عنقه ومجروح به لأنه يخالفه هوزعهم أن الجيش لو قتلوا قتلى وأحرزوا غنائمهم
بكرة وأخرجوا إلى بلاد الإسلام غنمة وجاهد المد والقتلى فتسحقون في دماءهم لم يشركهم ولو
قتلهم فقتلوا وجأوا إلى جيش في بلاد العدو قد أحرزوا الغنائم بعد القتل يوم وقبل مقدم الجيش إلى بلادهم
شركهم بخلاف عمر في الأول والأخر واستجبه فلما مارى عن زياد بن مسعود أنه أنكر عكرمة فأنزلها
كسبه في إلى أبي بكر فكذب أبو بكر رضي الله تعالى عنه إنما الغنمة كل شهد الواقعة فكل من أداها
فطابوا نفسا أن شركوا عكرمة وأصحابه متطوعين عليهم وهذا قولوا هو بخلافه ويرى عنه خلاف ما رواه
عنه أهل العلم بالقرء . قال أبو حنيفة رحمه الله في المرأة تناوى الجرح وتنتفع الناس لا يسهم لها ويرضخ لها

أخبرني عكرمة بن خالد
أن سعيد بن جبيل أخبره
أن رجلاً من آل أبي
عباس فقال طلقت
أمرأتي ألعاف قال تأخذ
ثلاثاً وتدع تسعة
وسبعاً وتسعين ، أخبرنا
مسلم وعبد الصمد
ابن جريج عن مجاهد قال
رجل لا ين عباس طلقت
أمرأتي مائة فقال تأخذ
ثلاثاً وتدع سبعاً وتسعين
(قال الشافعي) فإن
كان معنى قول ابن عباس
أن الثلاث كانت تحسب
على عهد رسول الله
واحدة يعني أنه باصر
التي قال في شبه والله
أعلم أن يكون ابن عباس
قد علم أن كان شافعي قد
فان قبيل فنادى على
ما وصفت قبيل لا يشبه
أن يكون يروي عن
رسول الله شيئاً بخلافه
بشيء لم يعلمه كان من
التي فيه خلافه قال قيل
فلعل هذا شيء يروي عن
عمر فقال فيه ابن عباس
يقول عمر قيل قد علمنا
أن ابن عباس يخالف
عمر في نكاح المتعة وسبع
الديار بالدينارين وفي
بيع أمهات الأولاد
وغیره فكيف وافقه في
شي يروي عن النبي فيه
خلافه لأن قبيل فلم
يذكره قبل وقد بطل

« وقال الأوزاعي أنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للتسامح وأخذ المسلمون بذلك بعده قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحدًا ينقل الفقه مجهول هذا ما يروى رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنهم النساء في حق من غزوهم وأما في هذا من الأحاديث كثيرة لا أطول ذلك لكتبت لثمن ذلك شيئاً كثيراً
ومحمد بن إسحق وأسمعيل بن أمية عن ابن جريج قال كتب جده إلى ابن عباس كان النساء يجتهدن في الحرب
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب إلي ابن عباس كان النساء يغزون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان يرضيهم من الغنمة ولم يكن يضربهم بسهم والحديث في هذا كثير والسنة في هذا معروفة (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال أبو حنيفة يرضيهم ولا يسهم والحديث في هذا كثير وهذا قول
من حفظت عنه من حماد بننا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا حماد بن إسحاق عن جعفر عن أبيه
عن زيد بن هرم أنه أخبره أن ابن عباس كتب إلى جده كتبت نسائي هل كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغزو بالنساء فقد يغزو بهن ويدان للرؤى وذكر كلمة أخرى وكتب نسائي هل كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يضربهم بسهم فلم يكن يضربهم بسهم ولكن يجزئ من الغنمة وأما ذهب
الأوزاعي إلى الحدوث رجل ثقة وهو متقطع وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا لم يودونه من نساء
المسلمين وضرب اليهود والنساء وجل سهران الرجال والحدوث المتقطع لا يكون جعاً عندنا وأما اعتدنا على
حديث ابن عباس أنه متصل وقد رأيت أهل العلم يغزوا قبلنا أو افقونا ابن عباس قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى فيمن يستعمل به المسلمون من أهل الذمة فيقاتل معهم العدو لا يسهم لهم ولكن يرضيهم وقال
الأوزاعي أنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يغزاهم من يهود أو منهم ولا المسلمين بعد أن استعانوا به على
عدوهم من أهل الكلب والجوس وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً من أهل الفقه
يجعل هذا ولا يشك الحسن بن عمار عن الحكم بن مقسم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال
استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بهن فيقتاتن فرضنهم ولم يسهم لهم والحدوث في هذا معروف مشهور
والسنة فيه معروفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقول ما قال أبو حنيفة وعد الأوزاعي فيه ما وصفت
قبل هذا وقد رأيت أهل العلم يغزوا يرضون أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما رضى عن استعان به من
المشركين وقد روي فيه حديثاً موصولاً لا يختصر ذكره

(سهمان الخيل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكون معه فرسان لا يسهمه إلا الواحد وقال الأوزاعي يسهم الفرسان
ولا يسهم لأكثر من ذلك وعلى ذلك أهل العلم وبه علم الأئمة قال أبو يوسف يلغون عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه أسهم الفرسان الأحاديث واحد وكان الواحد عندنا لا تأخذ فيه
وأما قوله بذلك علمت الأئمة وعليه أهل العلم فهو ما قال أهل الجواز بذلك مضت السنة وليس يقبل هذا
ولا يحمل هذا القول من الإمام الذي عمل بهذا والعالم الذي أخذ به حتى نظر أحوالهم لأن يحمل عنه ما مأمون
هو على العلم أولاً وكيف يقسم الفرسان ولا يقسم ثلاثة من قبل ماذا وكيف يقسم الفرسان المربوط من قبله
لم يقابل عليه وأما قال علي غير فتعظم في الذئذ كذا لو قبل قال الأوزاعي وتدره (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أحفظ عن لقبت من جمعت منهم أصحابنا أنهم لا يسهمون إلا فرس واحد وهذا أخذنا
سنان عن هشام بن عروة عن يحيى بن عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهم كان يضرب
في الغنم بأربعة أسهم سهمه وسهمان لفرسه وسهم في ذئب القري سهم أمه صبية يعني يوم خيبر وكان
سفيان بن عيينة يهاب أن يذكر يحيى بن عبد الله والخاطير ورواه عن يحيى بن عبد الله وروى مسكون أن الزبير

حضر خيرة فأسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم بهم له وأربعة أسهم لفرسيه فذهب الأوزاعي إلى قول هذا عن مكحول منقطعاً وهشام بن عروة وأحمر وأسماء بن زيد لفرسين أن يقول به فأنسبه إذا قاله مكحول أن يكون أثبت حديثاً يسمعه بحضرته على زبده وإن كان حديثه مقطوعاً لا تقوم به حجة فهو كحديث مكحول ولكن ذهبنا إلى أهل المغازي فقلنا أنهم لم يروا أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم لفرسين ولم يختلفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر خيرة بثلاثة أفراس لنفسه السك والظرب والمربح ولم يأخذ منها إلا لفرس واحد . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يسهم لصي في الغنمة . وقال الأوزاعي يسهم لهم وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم بخيرة لصي في الغنمة وأسهم ثمة السليبي لكل مولود ولدى أرض الحرب . وقال أبو يوسف ما سمعنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لصي وإن هذا الصبر وعنه أهل العلم ولو كان هذا في شيء من المغازي ما خفي علينا محمد بن إصحق وأسماعيل بن أمية عن رجل أن ابن عباس كتب إلى محمد بن حبيب كتابه كتبت نسألك عن الصي حتى يضر من اللحم وتني يضر به يسهم فانه يضر من اللحم إذا احتلوا يضر به يسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حدثنا عن عبد الله بن عمر وأبي عبيد الله « شك أبو محمد الرابع » عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة ففرجني وعرضت عليه يوم المشدق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني . قال نافع حدثت بذلك عمر بن عبد العزيز فكتب إلى عماله في المغازي قلو كان هذا . قال الأوزاعي لأجله التي صلى الله عليه وسلم عام أحد . وما أحد من المهاجرين والانصار ولده . ولدى سفر من أسفار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى محمد بن أبي بكر فإن أسماء ولده بذي الحليفة في حجة الإسلام فثبتت من هذه الأحاديث والفتاوى والله أعلم أن فرسهم وقامهم فيه كان أقل من ثمن أن يفرغوا النساء والأولاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ألجفت في هذا مثل الحقبة في المسئلة قبل في النساء وأهل الغنمة يرضع ثغلمان ولا يسهم لهم ولا يسهم للنساء ويرضع . قال أبو حنيفة في رجل من المشركين يسلم ثم يلحق بعسكر المسلمين في دار الحرب به لا يضر به يسهم إلا أن يلقى المسلمون قتالاً مقاتلاً . هم وقال الأوزاعي من أسلم في دار الشرك ثم جوع إلى الله وإلى أهل الإسلام قبل أن يقسموا غنائمهم لحق على المسلمين أسهمه . وقال أبو يوسف فكر في قول الأوزاعي ألا ترى أنه أقي في جيش من المسلمين دخل في دار الحرب مدداً للبيش الذي فيها أنهم لا يشركون في الغنائم . وقال في هذا أشركوا وإنما سلم بعد ما غنموا والجيش المسلمون المدد الذين شددوا ظهورهم وقوا ومن ضعفهم كانوا أرادوا لهم وعونا لا يشركونهم . يشرك الذي قالهم وضعفهم عن الغنمة بمجهودهم وقوته حتى أعان الله عليه فلما رأى خلف أسلم فأخذ نصيبه سبحانه الله ما أشد هذا الحكم والقول وما تسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من السلف أنه أسهم لثل هذا . وبلغنا أن رطها السلوامين بنو قريظة فقتلوا مدافعهم وأموالهم ولم يلقنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لأحد منهم في الغنمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى معلوم عند غير واحد من لقيت من أهل العلم بالفرق والفتاوى أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه قال أعمال الغنمة لمن شهد الواقعة . أخبرنا نافع من أصحابنا عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة ابن الجراح عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال أعمال الغنمة لمن شهد الواقعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا يقول وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فيمن يثبت ما روي عن أبي بكر وعمر لا يحضر حقله في شهد قتالهم أسلم فخر جهن دار الحرب وكان مع المسلمين يشركوا أسلماً وعبداً فاعتق وجاس من حيث جاس شرك في الغنمة ومن لم يأت حتى تنقضي الحرب وإن لم يحز الغنائم لم يشرك في شيء من الغنمة لأن الغنمة إنما كانت لمن حضر القتال ولو جاز أن يشرك في الغنمة من لم يحضر القتال ويكون قد بدأ لاهل القتال غاز يأمعهم جاز أن يسهم لمن قارب بلاد العدو من المسلمين الذين

قسه ولا تنقص فيه الجواب وبأن على النبي ويكون حائله كما يجوز له لو قيل أسلم الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول بيت المقدس أن يقول نعم وإن لم يقل ثم حوالت القبلة قال فان قبيل فقد ذكر على عهد أبي بكر وصدر من خلافة عمر قيل والله أعلم جوابه حين استسقى بخلاف ذلك كما وصفت فان قيل فهل من دليل تقوم به الحقيقة ترك أن تحبس الثلاث وأحد في كتاب أسسنة أو أمراء بين مما ذكرت قبل ثم حدثنا الرابع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فقد رجس إلى امرأته فطلقها ثم أهلها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ثم طلقها وقال والله لا أؤيد إلى ولا تحين إذا أنزل الله التسلط من زمان فليسك بحسروف أو تخرج بأحسن فليقبل الناس الطلاق جدينا من يومئذ من

وذكر بعض أهل التفسير هذا فقل ابن عباس أجاب على أن الثلاث والواحدة سواء وإذا جعل الله عدد الطلاق على الزوج وأن يطلق متى شاء فسواء الثلاث والواحدة وأكثر من الثلاث في أن يقضى بطلاقه (قال الشافعي) وحكم الله في الطلاق أنه مرتان فأسأله عن قول أوسرجه بلسان وقوله فان طلقها بعني والله أعلم الثلاث فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فدل حكمه أن المرأة تنكح بعد الطلاق ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره وجعل حكمه بأن الطلاق إلى الأزواج يدل على أنه إذا حدثت تحرير المرأة بطلاق ثلاث وجعل الطلاق الحيز وجها فطلقها ثلاثا مجموعة ومفرقة حرمت عليه بعد من حتى تنكح زوجا غيره كما كانوا يحكمون حتى رقيقهم فان أعيت واحد أو أمانة في كلمة زهده كما يراه كلها جمع الكلام فيه أو فرقة فقل قوله لتسوته أنتن طوائق والله لا فرق بين وأنتن على كطهر أي وقوله

هم مجموعون على القوم لمن دخل بلادا لم يدخلها المسلمون ١٠ قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في التاجر يكون في أرض الحرب وهو مسلم ويكون فيها الرجل من أهل الحرب قد أسلم فله ثقتان جميعا بالمسلمين بعد ما يصيبون القسمة أنه لا يسهم لهما ذلك بل ياتي المسلمون قتالا لا يسلطهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكيف يسهم لهن ولا يسهم لهن ذلك في عهد مله وموعنة ما أشد اختلاف هذا القول وعلم الله أنه لم يلقنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحسن السلف أنه أسهم هؤلاء وليسوا عندنا بمن يسهم لهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في التاجر المسلم والحري يسلم في بلاد الحرب يلتقيان بالمسلمين لا يسهم لهما جميعا إلا أن يلقيا مع المسلمين قتالا فيفسد كان فيما غنم المسلمون وهذا مثل قولنا الأول وكان ينبغي لآي حنيفة إذا قال هذا أن يقول في المدد فقد قال في المدد خلافه فزعم أن المدد بشر كون الجيش مالم يخرج القسمة من بلاد الحرب فان قال على أولئك عنه لم يكن على هذا فقد ينهون من أقصى بلاد الإسلام بعد الواقعة ساعة ولا يجعل لهم شيئا فلو جعل لهم ذلك بالتمام جعله مالم تقسم القسمة ولوجه به بشهود الواقعة كما جعله في الأولين ليضعه لا يشهد الواقعة فهذا قول متناقض ١١ قال أبو حنيفة في الرجل يقتل الرجل ويأخذ سلبه لا ينبغي للأمام أن ينقله إياه لأنه صار من القسمة قال أبو يوسف مضى السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل علفا له سلبه وعلمت به أئمة المسلمين بعد ما في اليوم وقال أبو يوسف حدثنا أبو حنيفة عن جده عن إبراهيم أنه قال إذا قتل الإمام أصحابه فقال من قتل قتلا فله سلبه فهو مستقيم جائز وهذا النقل وأما أن لا يقتل إلا ما شأ من هذا فلا ينقل أحد دون أحد والقسمة كلها بين جميع الجند على ما وقعت عليه المقاس وهذا وضوح وبين أن سلبه فيمأ حمن أهل العلم (قال الشافعي) القول فيها ما قال أبو يوسف وأقول قوله ١٢ أخبرنا مالك عن يحيى بن معدي عن عمرو بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل منيلا عليه بيته فله سلبه (قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث ثابت صحيح لا يخالفه علمه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قاله بعد تقضي الحرب لانه وجعل سلب قبل أبي قتادة في يد رجل فأمرهم به يديه وهذا يدل على خلاف قول أبي حنيفة لأن الحديث يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا قبل الحرب إنما قاله بعد تقضي الحرب (قال الشافعي) رحمه الله قال سلب بن قتل قبل الحرب مبارزا أو غير مبارز قال الإمام أبو يوسف وهذا حكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم من سبه بعده فقل الله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بمرعونة وقد قاله من بعدهم الأئمة : أخبرنا سفيان بن عيينة عن الأسود بن قيس عن رجل من قومه يسى بشر بن عازمة قال بادرت رجلا يوم القادسية فبلغ سلبه ثمانين ألفا فغنمته مسد ١٣ وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يأخذ علفا فيفضل معه شيء صمما يخرج إلى بلاد الإسلام فان كانت الغنيمت تقسم أعادها وان كانت قد قسمت باعده فمصدق بئنه وقال أبو يوسف كان المسلمون يخرجون من أرض الحرب بفضل العلف والطعام إلى دار الإسلام ويقدمون على أهلهم والقرى ويهدي بعض إلى بعض لا يشكره إمام ولا يصيحه إمام وان كان أحدهم باعده ما قبل أن تقسم الغنائم أتى غنمه في الغنيمه فان باعه بعد القسمة تصدق به عن ذلك الجيش وقال أبو يوسف أنا عرو وما أشد اختلاف عوف في تشدد فيما يحتاج المسلمون إليه في دار الحرب من السلاح والذواب والياب اذا كان من القسمة وتنتهي عن السلاح إلا في مهمة القتال وترخص في أن يخرج بالطعام والعلف من القسمة إلى دار الإسلام فمنه يده إلى صاحبه هذا يختلف فكيف ضاق الأول مع حاجة المسلمين إليه واتسع هذا لهم وهم في يومهم والقابل من هذا الكثير مكره وينهى عنه أشد النهي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لمن فيكم ولا هذه وأخذوا بغير من سنام بغير الإجماع والخمس مردود فيكم

فأدوا الحط وخطف فان الغول عار وشار على أهله يوم القامة فقام إليه رجل بكى من شعر فقال هب هذا الى أخيت ربعة تعبري أدري فقال أمانصبني منه فهلك فقال إذا بلغت هذا افلا حاجة لي فيها وقد بلغتكم من هذا من الآثار والسنة المحفوظة المعروفة وكيف يرخص أبو عمرو في الطعام والعلف يتغيبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما قول أبي يوسف يضي أبو عمرو في السلاح ويوسع في الطعام فان أبو عمرو يأخذ الفرق بين السلاح والطعام من رأيه فيأمره والله تعالى أعلم إنما أخذ من السنة وما لا اختلاف فيه من جوار الطعام في بلاد العدو أن يأكله غنيا كان أو فقيرا وليس لأحد قدر على سلاح وكراع غني عنه أن يركب ولا تسلم السلاح ويكل هذين مضت السنة وعليه الاجماع فان الذي قال الأوزاعي أن يتصرف بفضل الطعام فلو قاس إذا كان يأخذ العدو في بلاد العدو فيكون له دون غيره من الجيش ففضل منه شيء إنما فضل من شيء قد كان له دون غيره والله أعلم ولو لم يجزه أن يحبس ذلك بعد نزع وجه من بلاد العدو لم يضر رحمه الله إلا أن لا يأخذ من المغن لا من الجيش كله ولا من الجنس لا يخرج منه الصدقة لأنه تصدق بحال غيره فان قال لا يأخذ أهل الجيش ووجد أمير الجيش أو الخليفة أدما في أيهم شاء . وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يقع على الجارية من الغنمة أنه يدرا عنه الحد ويؤخذ منه العقر والجارية وتولداه من الغنمة ولا يثبت نسب الولد . وقال الأوزاعي وكل من سلف من علمائنا يقولون عليه أدنى الحد من مائة حلقة ومهر قبة عدل ويحلون بها ولدان له يسكنه الذئبة فيها من الشرب . قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان فيها نصيب على ما قال الأوزاعي فلا حد عليه وفيه العقر بل تغتنع عبد الله بن عمر في جارية بين اثنين وطئها أحدهما أنه قال لا حد عليه وعليه العقر . أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن جابر عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال أدروا الحد ودعوا المسلمين ما استطعتم فان لا إمام أن يخطي في الصغار غير من أن يخطي في الصغرة فإذا وجدتم مسلم يحرم جافادروا عنه الحد . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وبلغناكم من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان هذا الرجل زانيا فطهره الرجلان كان حصنا والبلدان كان غير حصن ولا يلقن الوصية لمبايعته رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولد يقرش والعاهر أجبر والعاهر الزاني ولا يثبت نسب الزاني أبدا ولا يكون عليه المهر وهو زان أرايت رجلا زني بأمرأة شهنت عليه الشهادة بذلك وأضى عليه الإمام الحد أي يكون عليه مهر وهل يثبت نسب الولد منه . وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم غير واحد وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والسلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم أقاموا الحد ودعوا الزناة ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه قضى مع ذلك مهر ولا يثبت منه نسب الولد . حدثنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن جابر عن إبراهيم أنه قال لا يجتمع الحد والصدقة الصدق أدرا الحد وبلغنا عن عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما في غير حديث في المرأة توفى بها وقد فرقت فتقول حجت فأعطينا وتقول الأخرى عشت فحقتي كل واحد منهما يقول هذا وإن كان هذا الذي وطئ الجارية له نصيب فيها فذلك أحرى أن يدرا عنه الحد أرايت هذا الذي وطئ الجارية له فيها نصيب لو أعتق جميع السبي كان يجوز عقبه فهم ولا يكون للمسلمين عليهم سبيل فان كان عقبه يجوز في جامعهم فقد أخطأ السنة حيث جعل غنمة المسلمين مولد لرجل واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما عرفت أن أبو يوسف احتج بحرف من هذا إلا عليه . زعم أن الرجل إذا وقع بالجارية من السبي لا يثبت له نسب ولا يؤخذ منه مهر لأنه زان يدرا عنه الحد ويحتمل بأن ابن عمر قال في رجل وقع على جارية له فيها نصيب يدرا عنه الحد وعليه العقر فان زعم أن الواقع على الجارية له فيها شرب . فان ابن عمر قال في الرجل يقع على الجارية بينه وبين آخر عليه العقر ويدرا عنه الحد ويحتمل وهو تلقى الولد . فلو قاس أبو حنيفة رحمه الله تعالى الواقع على الجارية بمن الجيش على الواقع على الجارية بينه وبين آخر لم يثبت النسب وجعل عليه المهر ودرا عنه الحد وإن جعله زانيا كما قال زمانه إن يحده

في مرة واحدة وبث

ان كان نيا هذا الزنا لم يرم وحده الكفر ان كان يكره فعله زانيا غير زان وقيل اسعى شيئا وافق بينهما
وبين ما قلنا عليه والاوزاعي ذهب في ادنى الحد من الشيء روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
في مولاة لها طهرت فاشتهت بالزنا فرأى انها تبهل وهي تبهل فغضبهما فاشتهت بهما فاشتهت بهما فاشتهت بهما
الرجل من الجيش او عتيق لم يجر عقفه حجة عليه وهو ايضا يقول في عتيق الرجل من الجيش قوله لا يستقيما
فرزعه من الجيش انحرز والقصة فاعتق رجل من الجيش لم يجر عقفه وان كان له فيه شرك لانه استهلا
ويقول فان سموا بين اهل كل راية فاعتق رجل من اهل الرابطة الملتقى لانه شريك في فعله من شريك
يجوز عقفه وامر شريك لا يجوز عقفه

﴿ في المرأة تسبي ثم يسير زوجها ﴾

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في المرأة اذا سببت ثم يسير زوجها بعد ما يرم وهو في دار الحرب استباح على
النكاح وقال الازاعي ما كان في المقام فمعا على النكاح وان اشترى امرا رجل فشه ان يجمع بينهما جاع
وان شاف فرق بينهما واخذها لنفسه او زوجها الفقيه بعد ما يستبرأ بمحضة على ذلك حتى يسلون وتزلبه
القرآن وقال ابو يوسف اعيا بقتان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه انهما صابوا صابا وازواجه
في دار الحرب وازحز وهم دون ازواجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحبا من التي متى
يضعن وغير الحبا من التي يستبرأ بمحضة حبيصة واما المرأة تسبي ثم يسير زوجها صابا لم يكن قبل ان
يخرج النخبة الى دار الاسلام فمعا على النكاح وكيف يجمع المولى بينهما ان شاف في قول الازاعي على
ذلك النكاح فهو اذا كان مصيفا فلا يستطيع ان يزوجه احد اغيرة ولا يطأها هو وان كان النكاح قد
انقض فليس يستطيع ان يجمع بينهما الانكاح مستقبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سي رسول الله
صلى الله عليه وسلم سي اوطاس وفي المصطلق وأسر من رجال هؤلاء هؤلاء وقسم السي وامر ان لا توطأ
حامل حتى تضع ولا حامل حتى تحض ولم يسأل عن ناسه ورج ولا غيرها ولا اهل سي زوج امراته ولا غيره
وقال واذا استؤمن بعد الحرب فاستبرأ برأحاهن بمحضة في هذا دلالة على ان في نصبرهن اما بعد
الحرب فمقتطع العصمة بينهما وبين ازواجهن وليست العصمة بينهما وبين ازواجهن باكثر من استئمان بعد
حربهن (قال الشافعي) واو يوسف قد خالفنا في المقول ارايت لو قال قائل بل أنتظر التي سببت
ان تغل زوجها فان جازف وجهها لم يسلوا وليتبع معها كان على النكاح ولا حلت ولا أنتظر التي سببت
معها زوجها الا لا يشترط ثم اميد الان زوجها قد ارق بعد الحرب في حال حكمه كالحاكم اما كان اولي ان
يقبل قوله لو جاز ان يرق فيها من ابى يوسف قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى وان سببت احداهما فخرج
الحداد الاسلام ثم اخرج الآخر بعد فلا نكاح بينهما وقال الازاعي ان ادركها زوجها في العدة وقد
استرد لها زوجها في عدة تهاجم فيها فله قد كان قد علم على التي صلى الله عليه وسلم من المهارين نسوة ثم
اتعمن ازواجهن قبل ان تنقض العدة فرزعه رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم قال ابو يوسف قول
الازاعي هذا ينقض قوله الاول زعم في القول الاول ان شاف ردها اليه زوجها وان شاف زوجها فغيره وان شاف
وطها هو في دار الحرب بعد وزعم انهم اختاروا الى دار الاسلام فهي مردودة على زوجها وروى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه فعل ذلك فكيف استحل ان يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقع
السب او اخرج من الحداد الاسلام فقد انقضت العصمة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في السبا
ان لا توطأ الحبا من التي يضعن والحبا من التي يستبرأ بمحضة ولو كان عليهن عدة كان ازواجهن احق بهن
فيها ان جازوا لم يامر بوطئهن في عدة والعصمة كثر من ذلك ولكن ليس عليهن عدة ولا حلال ازواجهن فيهن

انما هي ثلاث اذا
احتلت ثلاثا وقال
رسول الله ان يردن ان
ترجعي الى رفاعه لاسي
بذوق حبيل ولو كانت
عائشة حببت طلاقها
بواحدة كان لها ان
ترجع الى رفاعه بلا
زوج فان قبل اطلق
احد ثلاثا على عهد
النبي قبل ثم عور
الصلح اطلق امراته
ثلاثا قبل ان يخبره النبي
انها تحرم عليه باللعان
فلا علم التي نهاها فاطمة
فتدس تحكي للنبي
ان زوجها بت طلاقها
تدس والله اعلم انه طلقها
ثلاثا وقال النبي ليس
للعنة نفقة لانه والله
اعلم لارجعة عليها ولم
اعلم عاب طلاق ثلاث
معا (قال الشافعي)
فما كان حديث عائشة
في رفاعه موافقا لما
القرآن وكان ثابتا كان
اولي الحدتين ان يؤخذ
به والله اعلم وان كان
ليس بالبين فيه جدا
(قال الشافعي) ولو كان
الحديث الاخر مخالفا
كان الحديث الآخر
يكون ناسخا والله
اعلم وان كان ذلك ليس
بالبين فيه جدا

• حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الجديع بن حريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الله بن أبي نعيم قال قال أبو الزبير سمع فقال كفتري في رجل طلق امرأته حائضا فقال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد النبي فقال النبي لا يجتمعان فقال علي ولم ير شيئا فقال إذا طهرت فطلق أو ليسك • أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله فقال عمر رسول الله عن ذلك فقال رسول الله عمره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم يخص حتى تطهر ثم إن شاء أسكت وإن شاء طلق قبل أن يمس فقلت العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء • أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن حريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه هل حبت طليقة ابن عمر على عهد رسول الله قال نعم (قال الشافعي) حديث مالك عن نافع عن ابن عمر أن

الآن المسلمين يستبرئون كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بين واضح ليس فيه اختلاف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا خلافة في جواب المسئلة قبلها • وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العدة المسلم بأن اليد أو الحرب فأصابه المسلمون فأدركه سيده في النسيئة بعد القسمة أو قبلها أنه يأخذ بنسيئة وإن كان المشركون أسروه فأصابه سيده قبل القسمة أخذ بنسيئة وإن أصابه بعد القسمة أخذ بنسيئة وقال الأوزاعي إن كان أبى منهم وهو مسلم استبى فإن رجع إلى الإسلام بركة السيد وإن أبى قتل وإن أبى وهو كافر خرج من سيدهما كان عليه وأمره إلى الامام إن شاء قتله وإن شاء صلبه ولو كان أخذ أسيرا لم يحل قتله وقد روى صاحب البقيعة إن شاء وقال أبو يوسف لم يرجع هذا العبد عن الإسلام في شيء من الوجوه ولم تكن المسئلة على ذلك وإنما كان وجه المسئلة أن يحوز المشركون العبد لهم كما يحوزون العبد الذي اشتروه وأما قوله في الصلب فلم يخص به ناسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحسن أصحابه فيما نعلم ولم يفتنا ذلك مثل هذا وإنما الصلب قطع الطريق إذا قتل وأخذ المال • قال حدثنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد وبصر أحرزها العتق ثم ظفر بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحبها إن أميتتهما قبل القسمة فهما لك • قال عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في عبد أحرز العتق فظفر به المسلمون فرد على صاحبه • قال وحديثنا الطحان بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعي من سواهم تنكاحا فادأوهم ويصبي بينهم أذناهم ويعتد عليهم أولهم ويرد عليهم لقطاتهم قال أبو يوسف فهنا عندنا على العبد ألا يوشهه وقوله ويرتد منهم على قاعدهم فهنا عندنا في الحبس إذا غنيت السيرة ودأب الحبس على الفقراء القديهم بهذا الحديث وقال أبو يوسف الذي بأسره العدو وقد أحرز ويملكه فادأه أصابه المسلمون فالقول فيه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا أبى إليهم فهنا مما يجوز ألا ترى أن عبيد المسلمين لو حاربوا المسلمين وهم على الإسلام لم يلحقوا بالعدو فادأوهم معززون بالإسلام فظهر المسلمون عليهم فأخذوهم منهم ردون إلى مواليهم فأما الصلب فليس يدخل فيها ههنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرقا بوضيعة بين العبد أن أبى إلى العدو والعبد يحزره العدو ولا فرق بينهما وهما السيد ههنا إذا ظفر بها لو حالهم قبل بقتلهم وحالهم بعد القسمة سواء وإن كان السيد أن يأخذها قبل القسم أخذها بعده وقد قال بعض أهل العلم وإن لم يكن له أخذ أحد ههنا إلا بمن لم يكن له أن يأخذ الآخر إلا بمن • قال أبو حنيفة إذا كان السرى رجلا ونساء أو أحرجوا إلى دار الإسلام فاقى كره أن يباعوا من أهل الحرب فيقتلوا قال الأوزاعي كان المسلمون لارون يبيع السبا بأسا وكانوا يسكروهن ببيع الرجال الآن بغاديهم أسارى المسلمين وقال أبو يوسف لا ينبغي أن يباع منهم رجل ولا صبي ولا امرأة لأنهم قد نرجسوا إلى دار الإسلام فأكره أن يردوا إلى دار الحرب ألا ترى أنه لو مات من الصبيان صبي ليس معه أبواه ولأحد ههنا صلبت عليه لأنه في أيدي المسلمين وفي دارهم وأما الرجال والنساء فقد صاروا ألقا للمسلمين فأكره أن يردوا إلى دار الحرب أرايت تاجر أسلم أراد أن يدخل دار الحرب بريق المسلمين كقار وريق من رقيق أهل التمتع بالاونسة كنت تدعه وذلك ألا ترى أن هذا مما يشكرون به وتبر بلادهم ألا ترى أن لا تترك تاجر يدخل إليهم شيء من السلاح والحدود شيء من الكراع مما يشكرون به في القتال ألا ترى أن هؤلاء قد صاروا مع المسلمين ولو سبي ملكهم ولا ينبغي أن يقتلوا ولا يبيع منهم ما يقرر إلى الفتنة وأما مفادات المسلم بهم فلا بأس بذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا سبي المسلمون رجالا ونساء وصبيان منهم فلا بأس أن يباعوا من أهل الحرب ولا بأس في رجل الباقين بأن ينزلهم عليهم ويغاديهم ويؤخذ منهم على أن يخلوا والتي قال أبو يوسف من هذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أسارى يوم بدر فقتل

بعضهم وأخذ القديس من بعضهم ومن على بعض ثم أسر بعضهم بدهر غلمة من أثال فنزل عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك ثم أسلم بعضهم على غير واحد من رجال المشركين ووجه الزبير (١) بن باطنا لثابت بن قيس بن شماس لين عليه فقال الزبير إن يقتله وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يسي بن قرية فله فهم النساء والولدان فبعث بثلاث إلى نجد وثلاث إلى تهامة وثلاث إلى الشام فبقوا في كل موضع من المشركين وفدى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا رجلين هـ أخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثعني عن أبي يعنى رأى قلابة عن أبي الهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا رجلين (قال الشافعي) فأما الصبيان إذا صاروا إلى الناليس مع واحد منهم أخذوا إليه فلا تبعهم منهم ولا يفاديهم لان حكمهم حكم آبائهم ما كانوا معهم فلذا تحقوا النبال والبيع أحسنهم فان حكمهم مالكة وأما قول أبي يوسف يفري بهم أهل الحرب فسد عن الله عليهم بالاسلام ويدعون إليه ففري على غيرهم بهم وهذا محمل لنا أن أيت حلة أهل الحرب بالمال والطعام ليس أقوى لهم في كثير من الحالات من بيع عبد أو عبد من منهم وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأسمه بنت أبي بكر فقالت إن أمي أتي وهي راغبة في عهد فريش فأفصلها قال نعم وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فكساها ثيابا له عكة وقال الله عز وجل ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيمماً وأسراً مع ما وصفت من بيع النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين سي بن قريظة فأما الكراع والسيلاح فلا أعلم أحدا رخص في بيعهما وهو لا يبيعان نعيمهما هـ وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا أصاب المسلمون أسرى فأخرجوهم إلى دار الأسلاب ولا نساء وصبيان ولا وراثة الغنيمة فقال رجل من المسلمين أو أئمان قد كذا أمناهم قبل أن يؤخذوا منهم لا يصنعون على ذلك لأنهم أخيراً فعل أنفسهم وقال الأوزاعي هم مصدقون على ذلك وأما نهبهم جاز على جميع المسلمين لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقعد على المسلمين أذنهم لم يقل إن جاء على ذلك بينة ولا فلا أمان لهم قال أبو يوسف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه ووجوه لا يصيرها إلا من آتاه الله تعالى عليها وهذا من ذلك إنما هي الحديث عندنا بعدد على المسلمين وأولهم وسي بدتهم أذنهم القوم يفرزون وقوماً فيلقون فوهم من رجل من المسلمين المشركين أو يصلحهم على أن يكونوا ذمة فهذا جاز على المسلمين كما أمنت زيب بن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها أبا العاص وأجاز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما غنيمة أحرزها المسلمون فقال رجل منهم قد كنت أمنتهم قبل الغنيمة فإنه لا يصنع ولا يقبل قوله أ رأيت أن كان إذا غزاة فاسقة تغير ما مون على قوله أ رأيت أن كانت امرأة قتلت ذلك تصدق أ رأيت أن قال ذلك عبدا وصي أ رأيت أن قال ذلك رجل من أهل الذمة استعان به المسلمون في حربهم فهم أقره لا يصدق أو كان مسلما فهم قرابة لا يصدق فليس يصدق واحد من هؤلاء وهل جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يعقلهم أذنهم في مثل هذا مقرر هكذا قدمه الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه الذي عن الثقة ادعى رجل وهو في أسارى بدرا كان مسلما فري قبل ذلك متعسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى عليه الفداء وأخذما كان مع في الغنيمة ولم يحسبه من الفداء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بذلك أماما لهم من أمرنا فكان علينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حالهم قبل أن يملكهم المسلمون بخلافه فله بعد ما تكونهم فإذا قال رجل مسلم أو امرأته أقتل منهم قبل أن يصير وفي أيدي المسلمين فأنما هي شهادة تخبرهم من أيدي مالكتهم ولا تقبل شهادة الرجل على فعل نفسه ولكن إن قام شاهدان فشهدا أن رجلا أو امرأة أقر المسلمين (١) أي وهب النبي الزبير بن باطنا لثابت بن قيس عليه جزاءه بعدد فقال الزبير ثابثان يقتله اهـ كتبه مصححه

النبي أمر عمر أن يأمر ابن عمر أن يرجع أمراته دليل بين على أنه لا يقال له راجع إلا ما قد وقع عليه طلاقه لقول الله في الطلاق وبعتن أحق برهن في خلق ولم يقل هذا في ذوات الأزواج وإن مصر وفا في اللسان بأنه لا يقال للرجل راجع أمره أنك إذا افتقر هو وامرأته وفي حديث أبي الزبير شبيهه ونافع أمنت عن ابن عمر من أبي الزبير والأنت من الحديثين أولى أن يقال به إذا خالفه وقد وافق نافعاً غيره من أهل التثبت في الحديث فقبله أحببت تعلقه ابن عمر على عهد رسول الله تعلقه فقال فيه أو أن عجز يعني أنها حبست قال والقرآن يدل على أنها تحبس قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بجمرك أو تسريح باحسان لم يخص طلاقا دين طلاق (قال الشافعي) وما وافق ظاهر كتاب الله من الحديث أولى أن يثبت مع أن الله إذا ملك الأزواج الطلاق وجعله أحداث تحرر

أمنهم قبل أن يصيروا أسرى ففهم آمنون أحرار وإذا أعلننا شهادة الذي آمنهم فحقه منهم باطل لا يكون له أن يحلّه وقد زعم أن لا مال له عليه والله تعالى أعلم

(حال المسلمين يقاتلون العدو ونبيهم أطفالهم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا حصر المسلمون عدوهم فقام العدو على سورهم معهم أطفال المسلمين يتربصون بهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقاتلوا أهل الحرب ولا يتعدون بذلك أطفال المسلمين قال الأوزاعي بكف المسلمون عن ربهم فإن رباً أحدهم بموه فأتى الله عز وجل يقول ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات حتى فرغ من الآية فكيف يرى المسلمون من لا يرى من المشركين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تأول الأوزاعي هذه الآية في غير موضعها ولو كان يحرم يرى المشركين وقتالهم إذا كان معهم أطفال المسلمين لم يقاتلوا إذا كان معهم أطفالهم ونساءهم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والأطفال والصبيان وقد حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف وأهل خيبر وقرى نطفة والتفسير وأجلب المسلمون عليهم فيما بلغنا أشد ما قدر عليه وبلغنا أنه نصب على أهل الطائف المجنبيين فلو كان يجب على المسلمين الكف عن المشركين إذا كان في مسددهم الأطفال لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم لم يقاتلوا لأن مدائنهم وحصونهم لا يتناولها الأطفال والنساء والشيوخ الكبار والغاي والصغير والأسير والتاجر وهذا من أمر الطائف وغيرها محفوظة مشهورة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرة ثم يزل المسلمون والفساد الصالح من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في حصون الأجاج قبلنا على ذلك ليلقنا عن أحد منهم أنه كف عن حصن برقي ولا غير من القوف وكان النساء والصبيان وكان من لا يحل قتلهم لم يقاتلهم منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أماماً حتى به قتل المشركين وفيهم الأطفال والنساء والرجاء من نهى عن قتلهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرأى بن المصلط غازی بن نهم وسئل عن أهل الدار يترجون قيصاب من نساءهم وذرايرهم فقال هم منهم يعني صلى الله عليه وسلم أن الدار مباحة لا تهدأ بشره وقال المشركين مباح وأما يحرم الدم بالاعيان كان المؤمن في دار حرب أو دار اسلام وقد جعل الله تعالى فيه إذا قتل الكفار وتجمع الدار من الفارة إذا كانت دار اسلام وأداراً مان بعدد عقد عقد المسلم لا يكون لأحد أن يغير عليها له أن يقصد قتل من حل حبه بغير غارة على الدار فلبا كان الأطفال والنساء وإن نهى عن قتلهم لا يمنعوا النساء بسلامهم ولا اسلام آياتهم ولا يمنعوا النساء بالدار ممنوعة استندنا على أن النبي صلى الله عليه وسلم أعانهم عن قصد قتلهم باعائهم إذا عرف مكانهم فلن قال قائل ما دل على ذلك قيل فأنظره وأمر بالغاثة ومن أعانهم عن قتالهم من أن يصب وقوله هم منهم يعني أن لا كفارة فيهم أي أنهم لم يحرموا بالاسلام والدار ولا يتخلف المسلمون فيما علمت أن من أصابهم في الفارة فلا كفارة عليه فأما المسلم خرام الدم حيث كان من أصابه أثم بلا صابته من عدو عليه القودان عرفه فعدا إلى أصابته والكفارة أن لم يعرفه فأصابه وسب يحرم دم المسلم غير يحرم دم الكافر الصغير والمرأة لا تها من معان القتل بسانه الله والذي نراه والله تعالى أعلم بمنعنا أن يقتلوا قيصار قيصارين وصبيهم عمارتين نفع من قتلها لانه لا تكاية لهما فيقتلان كشكاية فارتفعوا مثل من قتلها والذي تأول الأوزاعي يحتمل ما تأوله عليه ويحتمل أن يكون كف عنهم عابست في علمهم أنه أسلم منهم طائفة طائعين والذي قال الأوزاعي أحببنا أن لا يكون ناخر ورأى قتال أهل الحصن وإذا كانوا في حصنهم أن لا تقتل أهل حصنهم وغيره وإن لم يكن فيهم مسلمون كان تركهم إذا كان فيهم المسلمون أوسع وأقرب من السلام من المأم في أصابة المسلمين فيهم ولكن الواضطرراً إلى أن يخافهم على أنفان كفنا عن حربهم فأنزلهم ولم يحد قتل مسلم فإن أصابه كمرنا وما لم تكن هذه الضرورة قتلهم أقرب من السلامة وأحب إلى

الأزواج بعد أن كن حلالاً وأمرها أن يطلقوهن في الطهر فطلق رجل في خلاف الطهر لم تكن المحصة إن كان على الطهر عنه التبريم ثم إذا حوت بالطلاق وهو مطيع في وقته كانت حراماً بالطلاق إذ كان عاصياً في تركه الطلاق في الطهر لأن المحصة لا تزيد الزوج خيراً إن تزده شراً فإن قيل فهل لقوله فلم يحسب شيئاً وجه قيل له الظاهر فلم يحسب تطلقه وقد يحتمل أن يكون لم يحسب شيئاً صواباً غير خطأ يؤمر صاحبه أن لا يقبض عليه ألا ترى أنه يؤمر بالراجعة ولا يؤمر بها الذي يطلق طاهراً امرأته كما يقال للرجل أخطأ في قوله أو أخطأ في جواب أجاب به لم يصنع شيئاً صواباً

(باب بيع الرب باليابس من الطعام)

حدثنا الربيع بن سلمين قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان

﴿ما جازى أمان العبد مع مولاه﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان العبد يقاتل مع مولاه أمانه وإلا فآمانه ما سلم وقال الأوزاعي أمانه جائز أجزأه عن الخطب رضى الله تعالى عنه ولم ينظر كل يقاتل أمانه وقال أبو يوسف في العبد يقول ما قال أبو حنيفة ليس لعبد أمان ولا شهادة في قتل ولا كثير الأثرى أنه لا على نفسه ولا على أن يشترى بشأ ولا على أن يتزوج فكيف يكون له أمان يجوز على جميع المسلمين وفعله لا يجوز على نفسه أرايت لو كان عبدا كافرا ومولاه مسلما هل يجوز أمانه أرايت أن كان عبدا لأهل الحرب فخرج إلى دار الإسلام بأمان وأسلم ثم أن أهل الحرب جعلوا له يجوز ذلك أرايت أن كان عبدا مسلما ومولاه يقاتل فأمّن أهل الحرب هل يجوز أمانه ذلك • حدثنا عاصم بن سليمان عن الفضل بن يزيد قال كان عاصم بن حسان قوم فمعه عبد له بعض فرى بهم فيه أمان فاجاز ذلك عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فهنا عندنا لمقاتل على ذلك بقم الحديث وفي النفس من اجاز أمانه أن كان يقاتل ما فيه إلا هذا الأثر ما كان له عندنا أمان قاتل أو لم يقاتل ألا ترى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السلون يدعى من سواههم تكافأ ذماؤهم ويسى بمتهم أدناهم وهو عند نافي الدية أنما هم مولاه ودية العبد ليست بدينار وربما كانت دية له تسلف مائة درهم فهذا الحديث عندنا أنما هو على الأحرار ولا تتكافأ ذماؤهم مع دماء الأحرار ولو أن المسلمين سواي سافوا من صبي منهم بعد ما تكلم بالاسلام وهو في دار الحرب أهل التبرك جاز ذلك على المسلمين فهذا لا يجوز ولا يستقيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وهو معنى سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأثر عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وما قال أبو يوسف لا يثبت إطلاق أمان العبد ولا اجازته أرايت عنه بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السلون يد واحد على من سواههم تكافأ ذماؤهم ويسى بمتهم أدناهم ليس العبد من المؤمنين ومن أدنى المؤمنين أو أرايت عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه حين أجاز أمان العبد ولم يسأل يقاتل أو لا يقاتل ليس ذلك دليل على أنه أجاز على أنه من المؤمنين أو أرايت حينه بأن معه لا يكفي ثمه فإن كان أمانا على أن معنى الحديث أن مكافأة الم بالدية والعبد الذي يقاتل هو عندنا قد بلغ هو بدينه دية الإعرش ودراهم يجعله أكثر من دية المرأة فإن كان الأمان يجوز على الحرية والاسلام فالعبد يقاتل خارج من الحرية وإن كان يجوز على الاسلام فالعبد لا يقاتل داخل في الاسلام وإن كان يجوز على القتال فهو بجبر أمان المرأة وهي لا تقاتل وأمان الرجل المريض والجبان وهو لا يقاتل وما علمته بذلك بحيث لا لا الأوزاعي على نفسه وصاحبه حتى سكت وإن كان يجوز الأمان على الديات أنى أن لا يجوز أمان المرأة لأن ديتها نصف دية الرجل والعبد لا يقاتل يكون أكثر دية عندنا من الحرية أضعا فافان قال هذا لأثره في ذلك عن العبد لدية فإن أرادنا سواها فبما نحن الحرقة فبعد يقاتل يسرى نحن دراهم عندنا جاز الأمان والعبد لا يقاتل عن عشرة آلاف لا عشرة غير جائز وهو أقرب دية الحر عن المرأة

﴿وطه السبايا للثالث﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الامام قد قال من أصلب أشافوه فأصلب رجل جاري لا يطوخوا ما كان في دار الحرب وقال الأوزاعي أن بطلها هو هذا لحلال من الله عز وجل بأن المسلمين ووطنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أصابوا من السبايا في غزاة بني المصطلق قبل أن يصفوا ولا يصلح للامام أن ينقل سرية ما أصابت ولا ينقل سوى ذلك إلا بعد الخمس فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة كان ينقل في البداية أربع وفي الرجعة الثالث قال أبو يوسف ما أعظم قول الأوزاعي في قوله هذا لحلال من

أن زيداً أبا عيش أخبره
أنه سأل سعد بن أبي
وقاص عن البيضاء
بالسنة قال سعد أيها
أفضل فقال البيضاء
فنهى عن ذلك وقال
سمعت رسول الله يشل
عن شراء التمر بالربط
فقال رسول الله أنقص
الربط إذا يس قالوا
نعم فنهى عن ذلك
أخبرنا ما قال عن
نافع عن ابن عمر أن
رسول الله نهى عن
المزانية والمزانية
بيع التمر بالربط
وبيع الكرم بالربط
كلما أخبرنا فبان
عيسى بن سعيد
عن بشير بن يسار عن
سهل بن أبي خنيفة أن
رسول الله أخص
لصاحب العرية أن
يبيعها بثلثيها ثمرا
ياكلها أهلها رطباً
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن سالم بن
عبد الله عن أبيه أن
رسول الله نهى عن بيع
التمر حتى يبدو صلاحه
وعن بيع التمر بالمر قال
عبد الله بن عمر وحدثنا
زيد بن ثابت أن رسول
الله أخص في بيع
العرايا (قال الشافعي)
وسم ذلك ما أخذ وليس

فنه حديث مخالف
صاحبه اعمالي التي عن
المراتبه وهي كل بيع
كان من صنف واحد
من الطعام بيع منه
كيل معلوم بجزاف
وكذلك جزاف بجزاف
لان ينافى سفر رسول
الله ان يكون الطعام
بالطعام من صنف معلوم
عند البائع والمشتري
مشلا مثل ويدا بيد
والجزاف بالكيل
والجزاف بالجزاف
مجهول وأصل نهى
النهي عن بيع الربط
بالربط لان الربط ينقص
اذا بيع في معنى الزاينة
اذا كان ينقص اذا بيع
فهو غير اقل منه
وهو لا يصلح باقل منه
وتعبر لا يدري كم مكيلة
أحدهما من الآخر
الربط اذا بيع فصار
تحررا لم يزل قد رده من
قدر النسر وهكذا قلنا
لا يصلح كل رطب
يباع في حال من الطعام
اذا كان من صنف واحد

(بيع السبي في دار الحرب)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : أكره أن يبيعها حتى يجرها إلى دار الاسلام قال الأوزاعي لم يزل المسلمون يتابعون السبياء في أرض الحرب ولم يختلف في ذلك ثمانين حتى قتل الوليد قال أبو يوسف ليس يؤخذ في الحكم في الحلال والحرام على هذا أن يقول لم يزل الناس على هذا كما يزل الناس عليه مما لا يصلح ولا ينبغي مما لو فسرته لافترقه وأبصرته عليه العامة مما قد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما يؤخذ في هذا بالسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السابقين أصحابه ومن قوم فقهاء وأنا كان وطواها مكرها فكنك ببيعها لاهل يجرها بعد (قال الشافعي) قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال خيبر بخيبر وجعل ما حولها دار شرك وهم غطفان ودفعها لليهود وهم صلح معاملة بالانصف لانهم غنمونها

يختلف لا بدري كم نقص
هذا ونقص هذا فاصبر
بجهول لا يجهول وسواء
كان الربط بالربط من
الطعام من نفس خلقته
أو ربطا بل بغيره بل
(قال الشافعي) وإذا
رخص رسول الله صلى
الله عليه وسلم في بيع
العرايا وهي رطب تمر
كان نهيه عن الربط
بالمز والمرا لا يعتدنا والله
أعلم من الجمل التي
مخرجهما عام وهي براد
بها الخاص والتي عام
على ما عدا العرايا والعرايا
معام يخل في نهيه لانه
لا ينهي عن أمر يامر
به إلا أن يكون منسونا
ولا نعلم ذلك منسونا
والله أعلم (قال الشافعي)
والصرايا أن يشتري
الرجل تمر الضلة ولاكثر
بخرص من التمر بخرص
الرطب ولما ثم بقدركم
نقص ما ليس ثم يشتري
بخرص تمر أبيض التمر
قبل أن يتصرف البائع
والمشتري أن تفرق قبل
أن يتفاضل البيع
كايفسد في الصرف
ولا يشتري رجل من
العرايا إلا ما كان خرصه
تمرا أقل من خمسة
أوسق ولذا كان أقل

بعد صلى الله عليه وسلم وأنفسهم به وقسم بيني المصطلق وما حوله دار كفر ووطى المسلمون ولست انعم
رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل من غزاه حتى يقسم السبي ولذا قسم السبي فلا بأس يا شاعره وما سبته
ولا ابتاع أخف من القسم ولا يحرم في بلاد الحرب بيع رقيق ولا طعام ولا شيء غيره

(الرجل يضمن وحده)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خرج الرجل والرجلان من المدينة أو من المصر فأغاروا في أرض الحرب فما
أصابا بها فهو لهما ولا يخمس قال الأوزاعي إذا غزا بغير إنداء مأم فأنشأ عاقبهما وحرهما وإن شأنا خمس
ما أصابا ثم قسمه بينهما وقد كان حرب نفر من أهل المدينة كانوا أسارى في أرض الحرب بطافهم أموالهم
فغلبهم عمر بن عبد العزيز فباعهم بعد الخس وقال أبو يوسف قول الأوزاعي ناقض بعضه بعضا ذكر
في أول هذا الكتاب أن من قتل قتلا لله سلمه أو ألسنة حانت بذلك وهو مع الجند والجيش إنما هو على قتله
بهم وهذا الواحد الذي ليس معه جند ولا جيش إنما هو على أغار يخمس ما أصاب فالأول أحرى أن يخمس
وكيف يخمس فابع هذا ولم يوجب عليه المسلمون نجيل ولا ركب وقد قال الله عز وجل في كتابه وما أفاء الله
على رسوله منهم فإا أوجفتم عليه من خيل ولا ركب وقال ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فغنيته ورسول
يفعل التي في هذه الآية هو ولا يدون المسلمون وكذلك هذا الذي ذهب وحده حتى أصاب فهو ليس معه فيه
شريك ولا يخمس وقد عايناه قوله عمر بن عبد العزيز هو لا بأسى أرايت قوما من المسلمين نخرجوا بغير
أمر الإمام فأغاروا في دار الحرب ثم انقضوا من أيديهم وخرجوا بغير إنيمة فهل يسلم ذلك لهم أرايت نخرج
قوما من المسلمين يخطبون أو يتصدون أو لعلنا أن يطفأ فأسرهم أهل الحرب ثم انقضوا من أيديهم بغير إنيمة
هل يسلم لهم وإن ظفروا بذلك الفتيمة قبل أن بأسرهم أهل الحرب بخل تسلم لهم فإن قال به فقد نقض قوله
وان قال لا فقد خالف عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث رسول الله صلى الله عليه
وسلم عمرو بن أمية الضمري ورجلان من الأنصار يريه وحدهما وبعث عبد الله بن أبي سريه وحده
فأذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الواحد يشري وحده أو كثر من من العبد ليس بيمين العذوغة
بالحيلة أو يعطى فيعطى في سبيل الله وحكم الله بأن ما أوجب عليه المسلمون فيه الخس ومن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن أربعة أحاساء للوجهين فواء قليل للوجهين وكثيرهم لهم أربعة أحاساء ما أوجفوا
عليه والسلب بقتلهم ونفس بعده حيث وضعه الله ولكن أتكره أن يخرج القليل إلى الكثير بغير
إذن الإمام وسبيل ما أوجفوا عليه بغير إذن الإمام كسبيل ما أوجفوا عليه بإذن الإمام ولو زعمنا أن نخرج
بغير إذن الإمام كان في معنى السابق زعمنا أن جونا خرجت بغير إذن الإمام كانت سراها وأن أهل حصن
من المسلمين لوحدهم العذوغة أو بهم بغير إذن الإمام كانوا سراها أو ليس هو لا بأسى بل هو لا يطعمون لله
المجاهدون في سبيل الله المأذون ما اقترض عليهم من الثمر والجهد والتأولون نافلة الخير والفضل فاما
ما احتج به من قول الله عز وجل فإا أوجفتم عليه من خيل ولا ركب وحكم الله في أن ما أوجفون عليه نجيل
ولا ركب كسبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يحى معه فاعما ولشك قوم كانوا بالمدينة حتى الضير فقاتلهم بين
يوسف لا يوجفون نجيل ولا ركب ولم يكفوا مؤتمنة ولم يقتلوا عتوة وأعمالوا وكان الخس رسول الله صلى
الله عليه وسلم ومن ذكر معهم والأربعة أحاساء التي تكون لجماعة المسلمين لو أوجفوا الخيل والركب رسول
الله صلى الله عليه وسلم خالصا بغيره لم يبع ماله ثم أجمع أئمة المسلمين على أن ما كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم من ذلك فهو لجماعة المسلمين لأن أحدا لا يقوم بعده مقامه صلى الله عليه وسلم ولو كانت
حجة أبي يوسف في الذين دخلوا رقيقا أنهما لم يوجبوا نجيل ولا ركب كان ينبغي أن يقول يخمس ما أصابا

وتكون الاربعة الانحاس لهما لانهم لم يوجفان فان زعم انهما غير موجفين انبغى أن يقول هذا الجماعة المسلمين والذين زعم انهم ذكر واسع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سورة الحشر فقال عاتوا ولا يكاتب في الخس فان الله عز وجل انبتني كل غنمية تصير من شركه اوجب عليها اولم يوجب

(في الرجلين يخرجان من المعسكر فيصيدان جارية فيقتاباها)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا خرج رجلان مشطوعان من عسكر فاصابا جارية والعسكر في دار الحرب فاشتري أحدهما حصة الآخر منه الله لا يجوز ولا يوطؤها المشتري وقال الأوزاعي ليس لأحد أن يهرم ما أحل الله فان وطأها باها مما أحل الله كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد وإن المسلمين غدوا إلى الرسول الله صلى الله عليه وسلم وعضة إلى جانبه فقالوا يا رسول الله هل في بنت حنمي من بيع فقال يا هذا قد أصبحت كنتك فاستدار المسلمون حتى ولوا ظهورهم وقال أبو يوسف أن خبر كانت دار السلام فظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرق عليها حكمه وما علمهم على الأموال فليس يشبه خبر ما ذكر الأوزاعي وما ينبغي به وقد نقض قوله في هذين الرجلين قوله الأول حيث زعم في الأول أنهم باعوا فون ويؤخذ ما معهم ثم زعمهم أنه حارفي الرجلين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد وصفنا آخر خبره وغيره في الوطء في المسائل قبل هذا وليس هذا كآل لاوهو أن الذين أصابا الجارية بئس لهما الخس فيها لمن جعله الله في سورة الانفال وسور الحشر ولهما أربعة أنحاس فافتا قسمها الإمام بالقيمة والبيع كما يفعل الشركاء ثم يكون ووطؤها أن اشتراها بطلت برأتها في بلاد الحرب كان أو غيرها

(أقامة الحدود في دار الحرب) قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا غزى الجند أرض الحرب وعلمهم أمير فله لا يقبض الحدود في عسكره إلا أن يكون ما بهصر والشام والعراق وأما شبهة فيقيم الحدود في عسكره وقال الأوزاعي من أمر على جيش وإن لم يكن أمير مصر من الأصحاب أقام الحدود في عسكره غير القطع حتى يفسخ من الحرب فانما فضل قطع وقال أبو يوسف لا يقبض الحدود في غير القطع وما القطع من بين الحدود اذا خرج من الحرب فقد انقطعت ولا يشعهم لأنه ليس بأمر مصر ولا مدني فاعلموا كان أمير الجند في غزوه فلبا خرجوا إلى دار الاسلام انقطعت العصمة عنهم . أخبرنا بعض أشيخاننا عن مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال لا تقام الحدود في دار الحرب بخلافه أن يلقى أهلها بالهدوء والحدود في هذا كله سواء . حدثنا بعض أشيخاننا عن ثور بن زيد عن حكيم بن عريان عن عمر بن كعب عن أبي بصير بن سعد الانصاري والي عماله أن لا يقبضوا على أحد من المسلمين في أرض الحرب حتى يخرجوا إلى أرض المصلحة وكيف يقبض أمير مرة حدا وليس هو بفاض ولا أمير يجوز حكه أو رأيت القواد الذين على الخيل أو أمراء الاحتداد يقيمون الحدود في دار الاسلام كذلك هم اذا دخلوا دار الحرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقيم أمير الجيش الحدود حيث كان من الأرض اذا ولي ذلك فإن لم يول ففعل الشهود الذين يشهدون على الحد أن يأولوا المشهود عليه إلى الامام أو إلى ذلك بلاد الحرب أو بلاد الاسلام ولا فرق بين دار الحرب ودار الاسلام فيها اوجب الله على خلقهم من الحدود لان الله عز وجل يقول والساير والسارقة فاقطعوا أيديهما والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزاني النيب الرحم وحده الله القاذف ثمانين جلدة لم يستثنى من كل في بلاد الاسلام ولا في بلاد الكفر ولم يضع من أهله شيئا من لفرقه ولم يبيع لهم شأما حرم عليهم بلان الكفر ما هو الا ما قلناه فهو موافق للتنزيل والسنة وهو ما يقبضه المسلمون ويحتعون عليه أن الحلال في دار الاسلام حلال في بلاد الكفر والحرام في بلاد الاسلام حرام في بلاد الكفر فمن أصاب حراما فقد حده الله على ماله منه ولا تقع عنه بلاد الكفر شيئا أو أن يقول قاتل أو الجند وبالامصار وإلى عمال

من نجسة أو سبق بشئ وانقل جاز فيه البيع فان قال قائل كيف يجوز البيع في بلاد نجسة أو سبق ولا يجوز فيما هو أكثر منها قيل يجوز عابجا به رسول الله الذي غرض الله طاعته ولم يجعل لأحد أن يقول معه الا اتباعه ويرد عباد به عليه السلام . حدثنا الربيع أخيرة الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي إسحاق عن مولى ابن أبي اسحق عن أبي هريرة أن رسول الله أرخص في بيع العراق ما دون نجسة أو سبق أو في نجسة أو سبقه الثلث من داود (قال الشافعي) وفي توقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بإجازته بمكة من العراق دليل على منع ما هو أكثر منها فهو ممنوع ببيع في الحديث نفسه ولو قال قائل وأدخله في بيع الربيع ياتر والمزاة لكان مذهبها يصح عندنا والله أعلم ولا تكون الصرايا الا من تحلل أو غنما لا لا يضر من غيرها ما . حدثنا الربيع قال

قال الشافعي ولا يجوز
بيع تمر التمر الا بثلث
كيلو لا بثلث ولا يجوز
وزنا وزن لان أصله
الكيل

باب الخلاف في
المرابح

• حدثنا الربيع قال
(قال الشافعي) ولم يجد
الذين يظهرون القول
بالمسدي شي من
الاحاديث من الشبهة
ما وجدنا في الجمل
مع المفسر وذلك انهم
يقولون بما قولنا من
أهل الحديث ليس لهم
بصر عما فيه فيشربون
علمهم وقد تركنا بعض
ما يدل على ما رواه من
الجمل مع المفسر وقال
بعض الناس في بيع
الربط بالتمر حلال
بخلافه بعض أصحابه
ووافقنا وقال لا يجوز
لهي التي صلى الله عليه
وسلم ثم خلاصه
التي شالته فقال لأبأس
بخطئة بخطئة مبيعة
واحداهما كثيرا تلالا
من الأخرى ولا رطب
برطب ولمزد على أن
أظهر الأخذ بالحديث
جملة ثم خالف معناه فيما
وصفت وقال ولا بأس
بشربة تمرين وثلاث

الامصار في أصاب حدا يادية من بلاد الاسلام فلهذا ما قط عنه وهذا ما أعلم مسلما بقوله ومن أصاب حدا
في المصر ولا والى المصر يوم يصالح الحد كان لوالى الذي يلي بعدما أصاب أن يقيم الحد فكذلك عامل الجيش
أن لولى الحد فأه وان لم يول الحد فأول من يليه يقيم عليه وكذلك هو في الحكم والقطع بلاد الحرب وغير
القطع سواء فأما قوله يلقى للمشركين فإن يلقى بهم فهو أشقى له ومن ترك الحد خوف أن يلقى الحد ويبلاد
المشركين تركه في سواحل السيلين وساحلهم اتى الأصل ببلاد الحرب مثل طرسوس والحرب وما أشبههما
وماروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منكر غير ثابت وهو يصيب أن يحتاج بحديث غير ثابت ويقول
حدثنا شيخ ومن هذا الشيخ يقول مكحول عن زيد بن ثابت

(ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإذا أصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم فيجزى وأعن حله ذهبوا الغنم
وسرقوا المتاع وحرقوا الحمى الغنم كراهية أن تنضم بذلك أهل الشرك وقال الأوزاعي نهى أبو بكر أن تغرق
بهيمة الأملأ كفة وأخذ بذلك أئمة المسلمين وجاعتهم حتى أن كل غنم أوهم ليكرهون الرجل ذبح الشاة والبقرة
لما كل طائفة منها يدع سائرهما وبلغنا أن من قتل بخلاف بيع آخره ومن عقر جوادا ذهب ربيع آخره
وقال أبو يوسف قول الله في كذبه أن تبع قال الله ما قطعتم من لينة أو تركوها فاعطى على أسوأها
فبأن الله يجزى الفاسقين والبنية فيها بلغ الفلحة وكل ما قطع من خبرهم وحرقت من تخلفهم وبتاعهم
فهو من العون عليهم والوقرة وقال الله عز وجل وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وأنما كره المسلمون أن يحرقوا
الفضل والشجر لأن ما طائف كانت تقرو كل عام فيقترون بذلك على عدوهم ولو حرقوا ذلك ما كانوا أن لا يتصلهم
البلاد والذي يخبر بذلك من خزي العمد تركنا بينهم أنفع للمسلمين وأبلغ ما يتقوى به المسلم في القتال
• حدثنا بعض مشايخنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حين حاصر الطائف أمر بكرم بلدى الأسود
أن مسعودا أن يقطع حتى طلب نوال الأسود إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يظلموا إلى التي صلى الله
عليه وسلم أن يأخذها لنفسه ولا يقطعها فكف عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أما كل مال الأرواح فيه للعدو فلا بأس أن يصرفه المسلمون ويحرقه بكل وجه لانه لا يكون معذبا عما
المعذب ما بال مال العذاب من ذوات الأرواح قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال بني الضير وحرقها
وقطع من أغاب الطائف وهي أعز أغز أقرها التي صلى الله عليه وسلم لقي فيها حرا وأما ذوات الأرواح
فإن زعم أن ما يقاس على مال الأرواح فيه ليقبل للمسلمين أن يحرقوها كالجمل أن يحرقوا الفضل والبيوت فإن
زعم أن المسلمين ذبحوا ما يذبح منها فأهنا أحل ذبحها للثقة أن تكون ما كولة (قال الشافعي) وقد
أخبر لسبقين بن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب بن جندب عن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من قتل محمدا أو بغيره حقا حاسبها قبل وما حقه قال أن ذبحها فاحلها ولا يقطع
رأسها فيجزيه (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصورة عن أكلها فقتل أحل أمانة
ذوات الأرواح لعينين أحدهما أن يقتل ما كان فيه ضرر لضرره وما كان فيه المنفعة فلا كله منه وحرم
أن تعذب التي لا تضر بغير منفعة الأكل فإذا ذبحنا غنم المشركين في غير الموضع التي نزل إلى أكل لحومها
فيه فهو قتل بغير منفعة وهم يتقرون بلحومها وجلودها فلم نثبت في أن يتقوى بها المشركون حين ذبحناها
وأنما أراد أن ذبحها فقطع القوتهم فإن قال في ذبحها فقطع للثقة فها في الحياة قبل قد تقطع المنفعة
عنهم بأنهم لو ذبحناهم وشربهم والربان لو ذبحناهم فليس كل ما قطع المنفعة وبلغ غنمهم حل لنا فاحل
لأنه قطعها وحرم علينا تركها وما شكت كذا فيه أنه يحل أو يحرم تركه وإذا كان يحل لنا لو قطعناهم

من ملءنا ما فليس يحرم علينا الوتر كنا أنشأنا لهم إذا لم يفسدوا على جعلها كاليس يحرم علينا أن نترك مسكنهم
أو نخلعهم لا يحرقها فإذا كان مساحاً نترك هذا لهم وكما سمعنا أن نقتل ذالروح لما نكول الالفة بالأسفل
كان الأولى بنا أن نتركه إذا كان يصعب لغير منفعة

(قطع أشجار الصدق)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بقطع شجر المسكرين وتخلعهم وتحرقهم وذلك لأن الله عز وجل يقول
ما قطع من لينة أو تركها فسحقاً على أصولها فبئس عصى الله وقال الأوزاعي أبو بكر بن تاروق هذه الآية وقد
نهى عن ذلك وعلى به أئمة المسلمين وقال أبو يوسف أخبرنا النخعي عن أصحابنا عن أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنهم كانوا وهم محاصرون بني قريظة إذا غلبوا على دارهم حرقوها فكان بنو قريظة يفرجون
فيقتضونها وأخذون بحمارهم إلى رؤسها السبلين ويقطعون السبلون فخللهم قطعهم فأنزل الله عز وجل يحرقون
بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين وأَنْزَلَ اللَّهُ عز وجل ما قطع من لينة أو تركها . قال وأخبرنا محمد بن
إسحق عن يزيد بن عبد الله بن قيس قال لما سمعنا أبو بكر خذ من الولد الذي طلبه حتى يبيع قال أي واد
أودار غشيتها فأمسك عن أن سمعت أدا تاحي تسألهم ما يريدون وما سمعوا من أبي دار غشيتها فلم يسمع منها
إذا فأنشئ عليهم الفاروق وأقتل وحرق ولا ترى أن أبابكر نهى عن ذلك بالشام إلا لعلمه بأن المسلمين يستظهرون
عليها ويبقى ذلك لهم فنهى عنه ذلك فبما رأى لأن تخريب ذلك وتحرقه لا يحل ولكل من مثل هذا توجيه
. حدثنا بعض أشباختنا عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم أنه قيل لحاذن بن جيل أن الروم يحدون
ما حرم من خيلنا فيقتلعونها ويقاتلون عليها أنتم فما حرم من خيلنا قال يسوا بأهل أن ينفصوا منكم
أنهم بعد أرقم وأهل نتمكم . قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنما الكراهة عندنا لأنهم كانوا لا يشكون
في القصر عليهم وإن الأمر في أيديهم لمأروا من الفتح فاما إذا اشتد شوكتهم واستعصموا بأنهم يحرسون السبل
أن بني ثم يحرق لهم النار حتى لا يتفقدوا ولا يتقوا ومنه يثنى وأكره أن نذهب أو نفرقه لأن ذلك مشقة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقطع القتل ويحرقه كل المار فيه كالمسكة قبلها ولعل أمر أبي بكر
أن يكفوا عن أن يقطعوا شجر ما مبرا عما هو لانه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أن بلاد الشام تنفع
على المسلمين فلما كان مساحاً أن يقطع ويترك اختار الترك نذر المسلمين وقد قطع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يومئذ الشجر فلما أسرع في القتل قيل له قد وعدكم الله فلا تسبقتم أنفسكم فكيف قطع أشجاره
لأن القطع حرم فان قال قائل قدر تركه في بني النضير قيل ثم قطع بالطائف وهي بعدهما كله وأخر غزاة
لحق فيها قتالا

(ما باقى صلاة الحرم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الحرم يحرسون دار الإسلام أن يدخلها العدو فكان في الحرم من
يكتفي به فاصلاً أحب إلى قال الأوزاعي بلغنا أن سلاس الحرم يصح وقد أوجب (١) في ما لم يعض
في هذا المعنى مثل هذا الفضل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا احتاج المسلمون الحرم والحرس
أفضل من الصلاة فإذا كان في الحرم من يكفوه ويستغني به فالصلاة لا بد من يحرس أيضاً وهو في الصلاة
حتى لا يعطل عن كثير مما يجب عليهم ذلك فيصعب أجراً جاعلاً أفضل . أخبرنا محمد بن إسحاق والكلبي
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل وادياً فقال من يحرسنا في هذا الوادي البسلة فقالوا جلان نحن
(١) كذلك النسخة بهذا التعريف وغرس الأوزاعي فضيل الحراسة مطلقاً على الصلاة وحرق

باربع لان هذا يكال
فقيل له اذا كان التمر
حرمنا الا كيلا يكيل
فكيف اجزئ منه
قليلاً أكثر فان قال
لا يكال فكلنا كل التمر
انما فرق قليلاً وانما
تجمع شجرة الى اخرى
فتكامل وفي نهى النبي
الا كيلا يكيل دليل على
تحريمه عندا بعد حمله
أو أقل أو أكثر منه فقد
أجزئه متفاضلاً لان
رسول الله نهى عنه الا
مستوي بالكيل به قال
الربيع قال يعضي
الشافعي وشافعيهما
في العرايا فقالوا لا يحيز
بيعهما وقالوا زواجته
بيعهما بنهي النبي عن
الزانية ونهي عن
الربط بالتمر وهي داخله
في المعنيين فقبل بعض
من قال هذا منه فان
أجازنا نسل بسع الزانية
بالعرايا لان النبي قد جاز
بيع العرايا قال ليس
ذلك فلتأهل الجف عليه
الا كهي عليكم في أن
يطاع رسول الله ففصل
ما أحل وتحرم ما حرم
أروايت أو تدخل عليكم
أحمد مثل هذا فقال أنتم
تقولون ان النبي قال
الينسحق من ادعى

واليمين على من أنكر
وتقولون في الحديث
دلالة على أن لا يصلي
الابنينة ومن حلف
بشيء لم تقولون في قبيل
يوجد في محلة يحلف
أهل المحلة ويقرمون
الدية فتفسرون من
حلف وتصلحون من
لم تقم له البيعة تخالفتم

حديث النبي صلى الله
عليه وسلم البيعة على
من ادعى واليمين على
من أنكر قالوا ولكنه
جلة يحتمل أن يراد به
انحاص ولما وجدناهم
يقض في القسامة
فيصلي بغير يمينه ويحلف
ويعزم فلنا جلة البيعة
على المدعي علم يزيد
به انحاص لأن عسر
لا يجعل قول النبي ولا
يخالفه (قال الشافعي)

فقبله أقول رسول
الله أدل على قوله أم قول
غيره قال لا بل قول
رسول الله أدل على قوله
قلت وهو الذي زعنا
تحسن وأنت لانه
لا يستدل على قول
رسول الله ولا
غيره لا يقول نفس
القاتل وأما غيره فقد
ضحي عننا قوله قال
وكيف تقول قلت أهل
ما حل من بيع العرايا

فأبناؤا من الوادي وهما هجرى وأنصارى فقال أحدهما للصلح أيا الليل أحب إليك فاختار أحدهما
أوله الآخر فقام أحدهما وقام الحارس يصلي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان المصلي وجاء
الناسبة التي لا يأتي العدو والأمها وكانت الصلاة لا تشغل طرفه ولا سمعه من رؤية النقص وسماع المس
فالصلاة أولى لأنه متصل حارس وزائد أن يتمتع بالله لا من الناس وإن كانت الصلاة تشغل سمعه بصره
حتى يخاف تضيقه فالمراسة أحب إلى الآن يكون الحرس جماعة فمضى بعضهم دون بعض فالصلاة
أحب إلى أذا بقي من الحرس من يكفى وإذا كان العدو في غير جهة القبلة فكذلك لنا كأثر جماعة أن يصلي
بعضهم أحب إلى لأنهم من يكفيه وإن كان وحده والعدو في غير جهة القبلة فالمراسة أحب إلى من
الصلاة تتمتع من الحراسة

(خراج الأرض)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيناكم أو يؤدى الرجل الجزية على خراج الأرض فقال لا إنما الصغار
خراج الاعتاق وقال الأوزاعي بلغني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من بذل طاعة لمسلم منا وقال
عبد الله بن عمر وهو الرندي على عبده وأجبت العامة من أهل العلم على الكراهة قلها وقال أبو يوسف رحمه
الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة لأنه كان ليعبد الله بن مسعود وتليبين الأرب واليمين بن على وشرع
أرض خراج حدثنا الجاهل عن عامر الشعبي عن عتبة بن فرقد السلي أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه إني اشتريت أرضاً من أرض السواد فقال هو أكل أصحابها أرضت قال لا قال فأنشأت فيها
مثل صاحبها حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة أن دهاقين السواد من عظمائهم أسلوا في زمان عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه وعلى بن أبي طالب فرض عمر على الذين أسلوا في زمانه ألفين ألفين وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى ولم يلقنا من أحسنهم أنه أخرج هؤلاء من أرضهم وكيف الحكم في أرض هؤلاء
أى يكون الحكم لهم أم نغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما الصغار الذي لا تشل في الجزية الرقبة التي
يحقق بها البهيم وهذا لا تكون على مسلم وأما خراج الأرض فلا يمين أنه مسجون قبل أن لا يحسن به البهيم الدم
يحقق بالاسلام وهو يشبه أن يكون كسائر الأرض بالذهب والورق وقد أخذ أرض الخراج قوم من
أهل الورع والدين وكرهه قوم احتياطاً

(شراء أرض الجزية) وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل المسلم يشتري أرضاً من
أرض الجزية فقال هو حائر وقال الأوزاعي رحمه الله تعالى إن أئمة المسلمين يهتدون عن ذلك ولا يكون فيه
وبكره علمائهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وقد اجتمعنا في هذا

(المستأمن في دار الاسلام)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن قوم من أهل الحرب سرعوا مستأمنين للتحاوة فزى بعضهم في دار الاسلام
أو سرق هل يجزئ قال لا حد عليه ويضمن السرقة لأنه لم يصلح ولم تكن له ذمة قال الأوزاعي رحمه الله تعالى
تقام عليه الحدود وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة ليس تقام عليهم الحدود ولا عليهم
ليسوا بأهل ذمة لأن الحكم لا يجري عليهم أربابان كان رسولاً للمسلمين فزى أرباباً من أهل دار الإسلام
بأمر أنفسهم مستأمنة أرباباً أربابان لم أرهم ما حق عدائهم في دار الحرب ثم خرجوا ما من ثانية أمضى
عليهم ما ذل الحد أربابان سبوا أمضى عليهم ما ذل الحد أرباباً من أهل دار الحرب ثم خرجوا ما من ثانية أمضى

لم يضر حائقة فأسلم أهل تلك الدار وأسلمها وأصلها أمة أو فخرنا وان أخفوا بذلك في دار الحرب ثم خرجوا
 إليها فقيم عليهم الحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرج أهل دار الحرب إلى بلاد الإسلام بآمان فأصابوا
 حدودنا فخلدوهم عليهم وجهان فما كان منهم قتلة لاحق فيه إلا كمين فسكون لهم عقوبة وأما ما شهد
 شهدوا عليهم فهو معتل لأنه لاحق فليس له إتمامه ولكن يقال لهم لم تؤمنوا على هذا فان كفتموه والا
 ردنا عليكم الأمان ولحقناكم بما شئتم فان فعلوا الحق فمما شئتم ونقضوا الأمان بينهم وبينهم وكان ينبغي
 لإمام إذا أسلمهم أن لا يؤمنهم حتى يعلمهم أنهم أهل أصاوا أحدا أقام عليهم وما كان من حد إلا كمين أو تم
 عليهم ألا ترى أنهم لو قتلوا وقتلناهم فإذا كانوا مجتمعين على أن يقتلهم من حد القتل لأنه لا كمين كان علينا أن
 نأخذ منهم كل ما كان دونه من حقوق الأكرمين مثل القصاص في السجعة وأرضها ومثل الحد في الغنم
 والقول في السرقة قولان أحدهما أن يقطعوا ويغرموا من قبل أن الله عز وجل منع مال المسلم بالقطع وإن
 المسلم غرموا من أسلمهم لا غير السرقة وهذا مال مستحب فغرمناه قياسا عليه والقول الثاني أن يغرم
 المال ولا يقطع لأن المال لا كمين وللقطع لله فان قال قائل فافرق بين حدود الله وحقوق الأكرمين
 قبل أن رأيت الله عز وجل ذكر الحارب وذكر حدمه ثم قال الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ولم يختلف
 أكثر المسلمين في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غفر قتلين حدود الله عز وجل
 وحقوق الأكرمين بهذا نصه

(بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لو أن مسلما دخل أرض الحرب بآمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن
 بذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم فبأي وجه أخذ أموالهم برضاهم فهو جائز قال الأوزاعي الربا
 عليه حرام في أرض الحرب وغيره لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع من ربا أهل الجاهلية ما ذكره
 الإسلام من ذلك وكان أول ربا وضعه العباس بن عبد المطلب فكيف يسئل المسلم كل الربا في قوم حرم
 الله تعالى عليهم أموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا
 يسئل ذلك وقال أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يحل هذا ولا يجوز وقد بلغتنا أن غزاة في ذكر
 الأوزاعي في الربا وإنما أحل أبو حنيفة هنا لأن بعض المشقة قد ناع من كحول عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه قال لا ربا بين أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الإسلام (٢) في قولهم أنهم لم يتقاضوا ذلك حتى
 يخرجوا إلى دار الإسلام أبطله ولكنه كان يقول إذا تقاضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو
 مستقيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف والحجة كما احتج الأوزاعي
 وما احتج به أبو يوسف لا يوجب حنيفة ليس ثابت فلا حجة فيه

(في أم وأهل الحرب) تسلم وتخرج إلى دار الإسلام
 في دار الحرب ثم خرجت إلى دار الإسلام وليس بها حل انتهز وجان شاعت ولا عذبتها وقال الأوزاعي أي
 امرأته تهربت إلى الله بدنيا فخالها كحال المهلجرات لا تزوج حتى تنقضي عتبتها (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى مثلها استبرأ بحجة ثلاث حيض

(المرأة تسلم في أرض الحرب)
 قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في امرأة أسلمت من أهل
 الحرب ونحوها إلى دار الإسلام وليست بحليلة أنه لا عتبتها ولو أن زوجها لمطلقها بغير علمها فلا ف
 الأوزاعي بلغنا أن المهلجرات قد من على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجهن عكس مشركون فمن أسلم
 منهم فأدرك امرأته في عتبتها ردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على أم
 الولد العدة وعلى المرأة طالع العدة كل واحدة منهن ثلاث حيض لا يزوجن حتى تنقضي عدهن ولا يسئل

وأحرم ما حرم من بيع
 الزانية وبيع الرطب
 بالتمرسوى السرايا
 وأزعم أن لم يرد ما حرم
 ما أحل ولا بجأحل ما
 حرم فإلما عفى الأكرمين
 وما عتقت الأعتل
 نص قوله في العرايا
 وعامة من روى عنه
 النهي في الزانية تروى
 أن التسبيح أخص في
 العرايا فلم يكن التوهم
 ههنا موضع فنقول
 الحدوثان مختلفان
 ولقد ناقته في فروع
 بيع الرطب بالتمرسوى
 ووافقتا بعض أصحابنا
 في جملته فقلت في بيع
 العرايا ثم جاد فقال لا يباع
 إلا من صاحبها الذي
 أعزها إذا نادى ببخول
 الرجل عليه نبرأ إلى
 الحدوث قال فما عتته
 أحلها فله الكل مشتر
 ولا حرمها فيقول قول
 من حرمها وزاد فقال
 تابع بترسيته والتبينة
 عند من الطعام حرام
 ولم يرد عن النبي ولا غيره
 أنه أحل أن يباع بدن
 فكيف جازل أحدان
 يجعل الدين في الطعام
 بلا خبر عن رسول الله
 وأن يحل بيعا من إنسان
 يجرمه من غيره فسرهم
 صاحبنا في رد بيع
 العرايا في حال وزاد عليهم

أنا حلها إلى الجنازة
فجعل طعاما بطعام إلى
أهل وإلى أهل مجهول
لأن الجنازة مجهول
والأهل لا يجهولون إلا
معلومة قال والعرايا
التي أرخص رسول الله
فيها فيذكر محمود بن
لسيد قال سألت زيد بن
ثابت فقلت ما عراياكم
هذه التي يتخونها فقال
فلان وأمهاء شكوا إلى
رسول الله أن الرطب
يحضر وليس عندهم
ذهب ولا ورق يشترون
بها وعندهم فضل عمر
من قوت ستمهم فأرخص
لهم رسول الله أن يشتروا
العرايا بغير صمان التمر
يا كثر نهار طبا

(باب بيع الطعام)

« حدثنا الربيع أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله قال
من ابتاع طعاما فلا يبعه
حتى يشتويه ، أخبرنا
مالك عن عبد الله بن
دينار عن ابن عمر أن
رسول الله قال من ابتاع
طعاما فلا يبعه حتى
يشويه » أخبرنا
شبان عن عمرو بن دينار
عن طلوس عن عمن ابن
عباس قال ما الذي نهى

لأزواجه وللأولاد عليهن آخر الأبد أخبرنا الجاهلي بن أرمط عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله
ابن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه مدّ يده فباع من يده ما كان يبيع من ثوبه
الله تعالى ولا عتقه عليهن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في السبا يوطان إذا استبرئ من بحينة فقال السبا
والإسلام سواء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى حديثنا الجاهلي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله
عنه أن عبد بن خرمال الذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتقه قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أو ثلث عتقائه الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرجت امرأة الرجل من دار الحرب مسلمة
وزوجها كافر مقيم بدار الحرب لم تزوج حتى تنقضي عدتها كمدنا الطلاق فإن قدم زوجها ما جاز مسلما
قبل انقضاء عدتها فباعها على النكاح الأول وكذلك لو خرج زوجها قبلها ثم خرجت قبل أن تنقضي عدتها
مسلمة كانا على النكاح الأول ولأول أحدنا زوجين وهما في دار الحرب فكذلك لا فرق بين دار الحرب ودار
الاسلام في هذا الأثر أي أنها لو كانت في دار الحرب ونداسل أحدهما لم يحل واحد منهما للمصاحبة حتى يسلم الآخر
الآن تكون المرأة كغاية ولا زوج المسلم فيكونا على النكاح لأنه يصلح للسل أن يشهد بالنكاح كغاية
فان قال قائل ما دل على أن الدار في هذا وغير الدار سواء قبل أسلم يوسف بن حرب عن عبيد بن ربيعة
وهي دار اسلام وأمر أنه هند بنت عتبة كافر فمسيمة عكة وهي دار كفر ثم ألبت عندني العدة فأقرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح وأسلم أهل مكة وصارت مسكدة دار اسلام وأسلمت امرأة صفوان
ابن أمية وأمر أن تكون من أبي جهل وهما مقيمان في دار الاسلام هرير بن زوجهما إلى ناحية العرين بن أبي
وهي دار كفر ثم زوجها فأسلم وأزواجهما في العدة فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح الأول
ولا يجوز أن يكون روي حديثا يختلف بعضه وإذا خرجت أم ولد الحرب مسلمة تنكح حتى يقضي استمراءها
وهي حصة لثلاث حض وأهل ولدها فقلت رجة أم ولد علكوكة فلذا خرجت إلى دار الاسلام من دار
الكفر فعتقت أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة عشر عبدا من عبيد الطائف خرجوا مسلمين
وسأل ساداتهم بعد ما أسلموا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أو ثلث عتقائه ولم يردهم ولم يوهبهم منهم
« أخبرنا من أصحابنا من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نزع النكاح من عتقه فهو حر فقال إذا قال
ذلك الإمام أعتقه وإذا لم يقل أحطهم على الرق ومنهم من قال يعتقون قاله الإمام ولم يقله وهذا القول
نقول إذا خرجت أم ولد فهي حرة (١) ولو سبقت سيدها الحرة لأنها تخرج من رق حال المسبية استؤميت
واسترقا فبها الحرة أكرم من انفساخ ما بينها وبين زوجها ونسبها بحصة ولا يسيل زوجها الأول
عليها وكذلك أم رسول الله صلى الله عليه وسلم في حوزة ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها وأولاد
أن الأم تخرج حرة فكيف يجوز أن يجمع بين اثنين مختلفين هذه تنفق بعد الحرة وتلك
تعتق بعد الرق

(الحرية تسلم فتزوج وهي حامل)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كانت المرأة المسلمة التي جاءت من دار الحرب طعاما لا تخرجت فنكاحها
فاسد وقال الأوزاعي خلقت في السبا فأما المسلمات فتقدمت السنة أن أزواجهن أحق بهن إذا أسلموا
في العدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن تزوجهن فاسد وأما قاس أبو حنيفة فقال في السبا على قول
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطن الجاهلي إلى متى يضمن قال فكذلك المسلمات (قال الشافعي)
(١) قوله ولو سبقت سيدها الحرة القول من انفساخ ما بينها وبينه فيسقط واضح ويحرف فليأتمل

رحمته الله تعالى اذا سميت المرأة حاملًا لم توطأ للملك حتى تضع وان خرجت مسلمة فنكحت قبل ان تضع
فلانكاح مفسوخ وان خرج زوجها قبل ان تضع فهو حق بها ما كانت العدة وهذه معتدة وهذه مثل
السئلة الاولى

(في الحربى يسلم وعنده خمس نسوة)

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل من اهل دار الحرب تزوج خمس نسوة في عقدة ثم أسلم هو ومن جيعا
وتزوجوا الى دار الاسلام له يفرق بينهما وبينهن وقال الاوزاعي بلغنا انه قال ايتهن شاء وقال ابو يوسف رحمه
ايعما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال وقد بلغنا من هذا ما قال الاوزاعي وهو عندنا ناساذا والناسا
من الحديث لا يؤخذ به لان الله تبارك وتعالى لم يجعل الانكاح الا رباع فما كان من فوق ذلك كله طهر من
الله في كآبه فالحامسة ونكاح الأم والأخت سوا ما في ذلك كله طهر فلان حربيا تزوج أمًا وابنتها كنت
أدهم ما على النكاح أوزوج أختين في عقدة ثم أسلموا أكت أدعهم ما على النكاح وقد دخل بالأم والبنت
أو بالأختين فذلك النكاح في عقدة ولو كن في عقدة مفرقات جاز نكاح الاربع وفارق الاخرة أخبرنا
الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم انه قال في ذلك ثبت الاربع الاول ونفرق بينهما في الخامسة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة أحسب ابن علي أن لا يكون ابن علي فالتقن معمر بن
الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلة أسلم وبجته عشر نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلك
أربعا وفارق سائرهن أخبرنا الثقة عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد المجيد بن عوف عن نوفل بن معاوية
الدميلي قال أسلمت وعندي خمس نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعا وفارق واحدة
فحدثني الهوزاء فحدثهم عافر عندي منذ خمسين أو ستين سنة فبلغنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقال في قائل كلنا على حديث الزهري وأعضانا حديث نوفل بن معاوية الدميلي قلت ماذا قال فاعل قال
فقد يحتمل أن يكون قاله أسلم الاوائل وفارق الاواخر قلت ويحده في الحديث أو يحده عليه مدالة منه
قال لا ولكن يحتمله قلت ويحتمل أن يكون قاله أسلم أربعا كن شيابا وفارق البعاض وأمسك البعاض
وفارق الشباب قال قل كل كلام أو هو يحتمل ولكن الحديث على ظاهره قلنا قلنا هذا الحديث بخلاف
ما قلتم ولو لم يكن فيه حديث كنت قد أخذت أصل قوئك قالوا أين قلت في النكاح شيان عقدة وتمام
فان زعت أنك تنظر في العقدة وتنظر في التمام فتقول أنظر كل نكاح مضي في الشرك فان كان في الاسلام
أجزته فأجزه وان كان لو كان في الاسلام أجزه فأجزته ترك أصل قوئك قال فانما أقوله وأدع أصل قولي
قلت أفأرأيت غيلان ليس بوثنى ونسأ ووثنيات وشهوده وثنيون قال أجل قلت فلو كان في الاسلام
فتزوج بشهود اثنين أو وثني أو يمجوز نكاحه قال لا قلت فأحسن حاله في النكاح حال لو أشد أفضيا
النكاح في الاسلام رده مع اناروى انهم قد يسهلون بغير شهود وفي العدة وما جاز في أهل الشرك الا الواحد
من قولين اما ما قلت ان خالف السنة فنفسه كله ونكاحه بان يتدين النكاح في الاسلام واما ان لا تنظر الى
العقد ويحمله معفو لهم كما هي لهم ما هو أعظم منه من الشرك والدعوا والتباعات وتنظر الى ما أدركه الاسلام
من الازواج فان كن عددا أكثر من أربع أمرته بفراق الاكثر لانه لا يحل الجمع بين أكثر من أربع وان
كن أختين أمرته بفراق احداهما لانه لا يحل الجمع بينهما وان كن ذوات محارم فرقت بينهما وبينهن فتكون
قد عفوت العقدة وتظرت الى ما أدركه الاسلام منهن فان كان يصلح أن يتدين نكاح في الاسلام أقربته معه
وان كان لا يصلح رده به كما حكم الله وسوله فيما أدرك من المحرم قال الله عز وجل اتقوا الله وذروا ما بقى من

عنه رسول الله فهو
الطعام أن يباع حتى
يستوفى وقال ابن عباس
برأه ولا أحسب كل
شيء الا مثله أخبرنا
سفيان عن ابن أبي نجيح
عن عبد الله بن كثير
عن أبي النبال عن ابن
عباس قال قدم النبي
المدينة وهم يسلفون
في التمر السنة والستين
والثلاث فقال رسول الله
من سلف فليس في
كيل معلوم وزن معلوم
وأجل معلوم وأولى أجل
معلوم أخبرنا الثقة
عن ابي يعين يوسف
ابن ماحك عن حكيم بن
حزام قال نهاني النبي
صلى الله عليه وسلم عن
بيع ما ليس عندي
(قال الشافعي) وليس
شي من هذه الاحاديث
مختلفا ولكن بعضها
من الجبل التي تدل على
معنى الفسر وبعضها
أدى فيما ذكرها أدى
في نفسه قال فسألت
مقدم أهل العلم عن
يكثر خلافا ويبدل
المحصل على الفسر
والفسر على الجبل
فقال أرايت هذه
الاحاديث المختلفة هي
قلت ما يخالف منها واحد
واحد قال فأين من

الربان كنتم مؤمنين الآية الحقوله وهم لا يظلمون ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله كل ربا
أدركه الاسلام ولم يقبض ولم يأمر أحدًا قبض ربا بل جاهلية أن يردده وهكذا حكم في الازواج عفا العقدة
ونظر فيها أدركه ما جاز بالعقد فحاصل فيمن المداد أقروا من المدنى عنه

(في السلم يدخل دار الحرب بآمان فيشتري دارا وغيرها)

سئل أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن رجل مسلم دخل دار الحرب بآمان فاشتري دارا أو أرضا أو رقيقا
أو شيئا فظهر عليه المسلمون قال أما الدور والأرضون فهي في السلمين وأما الرقيق والمتاع فهو للرجل الذي
اشتراه وقال الأوزاعي فمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة تظلي بين المهاجرين وأرضهم ودورهم مكة
ولم يجعلها قايلا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن رسول الله صلى الله عليه وسلم عقابن مكة وأهلها وقال من
أغلق عليه باب فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ونهى عن القتل إلا
نفرأدس منهم لأن يقال أحد قتل وقال لهم حين اجتمعوا في المسجد ما ترون أني صانع بكم قالوا خير الأخ
كرم وابن أخ كرم قال انه بقاء فأتى الطلقاء ولم يجعل شيئا قتيلا ولا كثيرا من متاعهم فأيأخذ خبرك أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في هذا كفره فهذا من ذلك وتفهم فيما أتاك عن النبي صلى الله عليه
وسلم فان ذلك وجوه وأوصاف فاما الرجل الذي دخل دار الحرب فالتقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى المتاع والنياب والرقيق لذى اشتري الدور والآرة ونون في الدور والأرض لا تتحول ولا يجوزها
المسلم والمتاع والنياب والرجل يحرم ويحول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي ولكنه
لم يصنع في عطية بكم ولا أبو يوسف شيئا لم يدخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنوة وإنما دخلها لهما وقد سبق
لهم آمان والذين قاتلوا واذن في قتلهم هم بأعضا قتلته خراعة وليس لهم بكم دور ولا مال إلا ما غنمهم قومهم أو الهيا
فأي شيء يضمن من لأماله وأما غيرهم من خابرين أولي لبداهم بالقتال فلم يعقلهم آمان وأذى خالدهم
بدونه ثم أواله أن يظهر والمهم حتى تفي ومن لم يسلم ماله إلى قول الأمان بالتمام السلاح ودخول داره وقد
تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من أغلق داره فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن فقال من يضمن
مال من له آمان ولا غنمة على مال هذا وما يقتدي فيما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بما صنع أرايت
حين قلنا نحن وهو في رجال أهل الحرب المأمور به أن الامام يخبر من أن يقتلهم أو يقادى بهم أو يمن عليهم
أو يسترقهم أليس إنما قلنا ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سارقهم بهذه السيرة كلها أرايت أن
عارضنا أحد بطل ما عارض به أبو يوسف فقال ليس لا ما بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا شيء
ورسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا ليس لناس أو قال في كل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
من إعطاء السلب وقسم الأربعة إلا أن الناس ليس هذا إلا ما فعل الجفوة عليه لأن يقال أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم المعلم من الحق والباطل فافعل فالحق وعليه أن تفعله فكذلك في أي يوسف ولودخل
رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة قتلهم أموالهم قلنا فبما ظهر عليه عنوة قلنا أن نزل له ماله كالنا
في الأسيارى أن يحكم فيهم أحكاما مختلفة كحكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلان قال قائل قد خصص
لغيره سواه بشيء قيل كاهي ميتة في كتاب الله عز وجل أو يستقر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهله ما معا
ولو جاز أن كان مخصوصا بشيء في بيت الله عز وجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقال في شيء بيت الله عز وجل ثم
رسوله صلى الله عليه وسلم أنه خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم دون الناس لعل هذا من الخاص برسول الله
صلى الله عليه وسلم جاز ذلك في كل حكمه فخرجت أحكامكم من أيدينا ولكن لم يجعل الله هذا لأحد حتى

عليه وسلم وهو كقولك لو ثبت وزعت أن عمرا حدث عن ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجند أن يتيمم فردد عليه عمر وأقام على أن لا يتيمم الجند هو ابن مسعود وتأول ابن مسعود فيه القرآن فرمعت أن قول من قال كان أول من قول من رده وهو يكفل فكيف لم يقل مثل هذا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر وأنت لا ترى عن علي أنه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أخبره عنه وقدر وعين معاذ بن جبل أنه ورثت سليمان ذى فقال رثهم ولا يرثونا كما تحمل لنا نسائهم ولا يحمل لهم نسائنا أفرأيت أن قال قائل هذا وقال لا يذهب على معاذ حتى حمله أسامة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد به ما شرركم أهل الأوثان دون أهل الكلب الألب يكون هذا أولى أن يكون له شبهة منك أفرأيت أن دعيت أن حكم المرتد يختلف في الميراث حكم المسلم غيره لم تورثه هومن ورثتم المسلمين كما ورثهم منه فتكون قد قلت قول واحد أخرجتكم من جملة المشركين بما ثبت من حرمة الإسلام فأنزلت فيه عمارا بيت عن علي رضي الله تعالى عنه أنه لم يقل لا يرث المسلم وإذا ورثت قلنا أنه يورثه ولا يمارى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالقياس لأن المسلمين الذين أدركاكم من وأنت لا تختلفون في أن الكافر لا يرث المسلم والمسلم لا يرث الكافر غير ما دعيت في المرتد وكذلك قالوا في المملوكين وإنما ورواها هذين الوجهين من يورث منه ولم يتصكوا فهو روثون من رجل ولا يورثونه

(ذبيحة المرتد)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تؤكل ذبيحة المرتد وإن كان يهوديا أو نصرانيا لأنه ليس بعزلة لا يرث المرتد حتى يقتل أو يسلم وقال الأوزاعي معنى قول الفقهاء أن من تولى قوما فمعه ومنهم وكان المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أكلوا ما وجدوا في بيوتهم من اللحم وغيره وما هو من حلال وقال أبو يوسف طعام أهل الكلب وأهل الأتمة سواء لا بأس بذبحهم وطعامهم كله فأما المرتد فليس يشبه أهل الكلب في هذا وإن والأهم الأثرى أني أقبل من أهل الكلب جميعا ومن أهل المشرك الجزية ولا أقبل من المرتد الجزية والسنة في المرتد مخالفة للسنة في المشركين والحكم فيه يخالف الحكم فيهم الأثرى أن امرأته لو ارتدت عن الإسلام إلى النصرانية فزوجهما لم يجر ذلك وكذلك لو تزوجها نصراني لم يجر ذلك أيضا ولو تزوج مسلم نصرانية جاز ذلك أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابن عباس عن علي رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن ذبايح أهل الكلب وما حكمهم فكونت كاحسانهم وقال لا بأس بأكل ذبايحهم وقال أبو يوسف فالمرتد أشد من ذلك (قال الشافعي) وجهه الله تعالى ولا تؤكل ذبيحة المرتد

(العبد يسرق من الغنيمة)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن العبد يسرق من الغنيمة وسد في ذلك الجيش أيقطع قال لا وقال الأوزاعي يقطع لأن العبد ليس له من الغنيمة شيء ولأن العبد ملوك أعق شيا من ذلك الشيء وفيه نصيب كل عتقه ما طالا وقيل فلتأخذ من علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قطع رفيقا سرقا من دار الأملية وقال أبو يوسف لا يقطع في ذلك حدثنا بعض أشياخنا عن ميمن بن مهران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عبدان الجيش سرق من الخيل فلم يقطع وقال مال الله بعضه في بعض حدثنا بعض أشياخنا عن مالك بن حرب عن التابعين عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه جلس لسرق مغفر من الغنم فلم يقطعه

أن يطأهما أن تقبلا لهما ولا تنههما ولا تنههما ولا تنههما
والزوج الكافر عاتبة ولها زوج ما كان له أن يطأها حتى يتخلفا عنها ويستمع
كانه وإن لم يسمعها وكانا أملا بمهنته وقال أبو يوسف قول الأوزاعي هنا ينقض بعضه بعضا قال الأوزاعي
في غير هذا المسئلة لأب أن يطأ السبي في دار الحرب وكره أن يطأ أم الولي في دار الحرب في ملكها كيف هذا
قال أبو يوسف كان أبو حنيفة يكره أن يطأ الرجل امرأة أو مديرة أو أمة في دار الحرب لأنها ليست بدار
مقام وكرهه المقام فيها وكرهه أن يكون معها أنسل على قياس ما قال في منا كتهم ولكنه كان يقول أم
الولد والمديرة ليس عليهما العتق وكان يقول أن وطئها في دار الحرب فقد وطئ ما عطف ولم يكن يقول إن كان
لهما زوج هناك بطؤها أن تلواها أن يطأها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى زعم أبو يوسف أن قول الأوزاعي
ينقض بعضه بعضا روى عنه أنه قال لأب أن يطأ السبي بلاد العدو وهو كآمال الأوزاعي وقد وطئ أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاستبراء في بلاد العدو وعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفته الصلابة
وهي غير بلاد السليين ويشهد والسبي قد جرى عليهم الرق وانقطعت العصم بينهم وبين من ملكهم بنكاح
أو شراء وكره الأوزاعي أن يطأ الرجل أم ولد أو مديرة أو زوجة لغيره أو أجنبية كان أو ولي أن يكره هذا في أصل
قوله من الأوزاعي من قبل معين أحدهما ما زعم أن شاهدين أو شاهدا على رجل زوا أو طلق امرأته ثلاثا
ففرق القاضي بينهما كان لا أحدهما أن ينكحها حلالا وهو يعلم أنها زوجة لغيره والثاني أنه يكره أن يطأ
الرجل ما ملكت بمنه في بلاد العدو فهو أولى أن ينسب في تناقض القول في هذا من الأوزاعي وليس هو كما
قال الأوزاعي الرجل أن يطأ أم ولده أو أمة في بلاد العدو وليس على العدوين المسلمين شيئا إلا ترى أن السليين
لو نظر وأبى حرره العدو وحضر صاحبه قبل القسم كان أحق به من السليين الذين أوجروا عليه ولو كان
العدو وليكوه ملكا ما ما كان إلا أن أوجب عليه كما يكون سائر ملكهم غيرا لا ينجس بغيره في بيع
جارية غيره أن يتزوج وطأها الولد

(الرجل يشتري أمته بعد ما يحررها العدو)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشترى الرجل أمته فليس له أن يطأها وقال الأوزاعي بطؤها وقال أبو
يوسف قال أبو حنيفة لا يطؤها وكان ينهى عن هذا أشد النهي ويقول قد أحرزها أهل الشرك ولو اعتقوها
جازعتهم فكيف يطؤها مولاها وليست هذه كالمديرة أو أم الولد لأن أهل الشرك يملكون الأمة ولا يملكون أم
الولد ولا المديرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل أمته من الشركين بعد ما يحرزونها
فأجب إلى أن لا يطأها حتى يستترها كالأوطأها لو نكحت نكاحا فاسدا وأصبحت حتى يستترها بحضرة
وقد صارت إلى من كان يستحلها وكذلك أم الولد والمديرة وليس على العدو على أحد من المسلمين شيئا ملكا حصصا
لما وصفت أنه يوجب على ما أحرزوا والمسلمون فيكونونه ملكا يصح عن المشركين فيأتي صاحبه قبل أن
يقسم فيكون أحق به من الموحدين عليه وكيف على العدو على المسلمين وقد منع الله أموال المسلمين بدنيه
وخولهم عدوهم من المشركين فحلهم يملكون رقابهم وأموالهم حتى قدروا عليها أفبوزان يكون من
يملكونه متى قدر وأعلمه أن على عليهم هنا محال أن على من أملكهم حتى قدروا عليه ولو اعتقوا جميع
ما أحرزوا من رقيق المسلمين لم يحرزهم حتى وإذا كان الفاسق من المسلمين لا يجوز له العتق فما غصب
فالشرك أولى أن لا يجوز له ذلك فان قال قائل قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء فهو له
فهذا محال لا يثبت ولو ثبت كل من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له فان قال قائل ما دل على هذا قبل

وكذلك البقرة لها في معناها (قال) فلنرضى الذي ابتاع المصراة ان يسكنها بعب التصرية ثم جلبها زنا ثم ظهر منها على عيب غير التصرية فان ردها بالعب ردها ولا يرد الممن الذي حله بعد لن التصرية لانه لم يكن في ذلك البائع وانما كان ذاتي ملكا للبائع كما حدثت المراج في ملكه ويرد ما عمن غير لن التصرية فقط (قال الشافعي) واذا ابتاع العبد فاعمالا يتابع بعينه وما حدثت في يد من خدمة أو خارج أموال أقاله فهو ولشترى لانه حدث في ملكه لم تقع عليه صفقة البيع فهو كلب الشاة لحدث بعبد لن التصرية في ملكه شترى بها لا يختلف وكذلك نتائج الماشية بشرها فتنتج ثم يظهر منها على عيب فبردها دون النتائج وكذلك لو أخذها أو أوطأ أو شعور أو أوطأ وكذلك لو أخذ لها ثم غرا انا كانت يوم ردها صالحة يوم أخذها أو أفضل وهكذا لو أمة التيب ففدلس فيها بعب

أرأيت لو استرقوا أحرار من المسلمين فأسلوا عليهم أي كوفون لهم فان قال لا قبل فدل هذا على خلافك الحديث وإن معناه كما قلنا فان قال ما هذا الذي يجوز لهم ملكه قبل مثل ما كان يجوز للمسلمين ملكه فان قال فإن ذلك قبل مثل سبي المسلمين لهم وأخذهم لأموالهم فذلك لهم ما ترحل حال فان سبي بعضهم بعضا وأخذ بعضهم مال بعض ثم أسلم السابق لأخذ فهو له لأنه أخذ بغيره وما لا غير ممنوع وأما مال المسلمين فمأمنه الله تعالى بالاسلام حتى لو أن مسلما أخذ من شيئا كان عليه رده ولم يكن له ملكه فالتشريك أولى لا يعلل على المسلم من المسلم على المسلم

(الحرب يسلم في دار الحرب وله به مال)

قال أبو حنيفة في الرجل من أهل الحرب يسلم في دار الحرب وله به مال ثم يظهر المسلمون على تلك الدار انه يتلوه ما كان في يده من ماله ورققه ومناعه وولده الصغار وما كان من أرض أو دار فهو في وأمراته اذا كانت كافرة فانما كانت حلي في أي يظن فيه وقال الأوزاعي كانت مكة دار حرب ظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون وفهارجال مسلمون فلم يقض لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم دارا ولا أرضا ولا امرأ أو آمن الناس وعقاعهم قال أبو يوسف فدنقض الأوزاعي حجة هذه ألا ترى أنه قد عفا عن الناس كلهم وأنهم الكفار منهم والمؤمن ولم يكن في مكة غنمة ولا في هذه لانتشه الدار التي تكون فيها يقتسمها المسلمون بما فيها (قال الشافعي) الذي قال الأوزاعي كما قال الآلة لم يصنع شيئا في احتجابه بمكة وقد بناها في سنة قبل هذه فمكة كانت كبرها ولكن الجح في هذا أنا في سبعة اقرئين خرجوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محاصر في قريظة فأسلموا فأحرز لهم الاسلام فمأمنهم ما وجع أموالهم من الغنم والودور وغيرها من ذلك فخرجوا في قريظة وكيف يجوز أن يحرز لهم الاسلام لمأمنهم ولم يؤسر وأولم يحرز لهم الاموال وكيف يجوز أن يحرز لهم بعض الاموال دون بعض أرأيت لو لم يكن في هذا خبر ما كان القياس اذا صار الرجل مسلما قبل أن يقد عليه أن يقال ان حكمه حكم المسلم فيما يحرز له الاسلام من دمه وماله أو يقال يكون غير يحرز له من ماله الا ما لم يكن يستطيع تحويه أما ما يستطيع تحويه من ثيابه وماله وما شئت فلا لان تركه له في بلاد الحرب بالباحق فرضا منه بان يكون مباحا اذا أمكنه تحويه فلم يحوزه الا يكون قوله أسلم من قول من قال يحوز به جميع ماله الا ما لا يستطيع تحويه هذا القول نازح من القياس والعقل والسنة

(الحرب المستأمن يسلم في دار الاسلام)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الرجل من أهل الحرب يخرجه مستأمن الدار الاسلام فسلم فيها ثم يظهر المسلمون على الدار التي فيها أهله وعياله هرق أجعون وقال الأوزاعي يتلوه أهله وعياله كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه من المسلمين أهله وعياله حين ظهر على مكة قال أبو يوسف ليس في هذا حجة على أبي حنيفة وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الشرك من أهله بمكة أموالهم وعيالهم وعقاعهم جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هدم مثل المسئلة الأولى بل خروج المسلم الذي كان مشركا إلى دار الاسلام أولى أن يحرز له دمه وماله وعياله الذين لم يلقوا من المسلمين في بلاد الشرك فكيف يتلوه لأول بعض ماله ولا يتلوه لهذا الذي هو خير من الماشية بعض ماله بل جميع ماله كله وكل

مؤولده لم يبلغ متروكه له وكل بالغ من ولدوزوجه يسي لان حكمهم حكم أنفسهم لاحكمه ومن أحرزه الاسلام دمه قبل أن يقدر عليه أحرزه الاسلام ماله وماله أصغر قدر من دمه والحقه في هذا مثل الحقه في الأولى وقد أصاب الاوزاعي فيها وجهه بمكة وأهلها ليست بشي ليست كمكمن هذا بسبيل لافي هذه ولا في المسئلة الأولى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان هذا الرجل أسلم في دار الحرب كان له ولده الصغار لانهم مسلمون على دينه وبأسوى ذلك من أهل وماله فهو فيه وقال الاوزاعي حال هذا كحال المهاجرين من مكة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم برذالهم وأهل وماله كجاءه لا وثلك قال أبو يوسف خذ غرضان القول في هذا والقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول فيه ما قال الاوزاعي والحقه فيه مثل الحقه في الأولى

(المستأمن يسلم ويخرج الى دار الاسلام وقد استودع ماله)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان أخذ من ماله شيئاً واستودع عمر جلا من أهل الحرب كان غنياً أيضاً وقال الاوزاعي لا واحتج في ذلك بمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وقال أحق من اقتدي به وتعملك يستعز رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال شريح ان الاستسقيت فيكم هذا فاتبوا ولا تبندعوا فانكم ان تضلوا ما أخذتم الاثر وقال أبو يوسف ليس شبه الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشبه الحكم في الأعاجيب وأهل الكتاب الحكم في العرب الأثرى ان مشركي العرب من غير أهل الكتاب لا ينفق أن تؤخذ منهم جزية ولا يقبل منهم الا الاسلام والقتل وأن الجزية تقبل من مشركي الأعاجم وأن أماناً لا يظهر على مدينة من مدائن الروم وغيرها من أهل التوراة حتى تصير في أوثق من يده لم يكن له أن يقتل منها شيئاً ولا يصرفها عن الذين اتفقوا على بيعها أو يقسمها بينهم وإن السنة هكذا كان الاسلام على (١) وليس هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم ما لم يحل لأحد قبلي ولا يحل لأحد بعدى وقدمي رسول الله صلى الله عليه وسلم سي هوازن وسي يوم في المصطلق ويوم خيبر في غز واتمن غز وأنه نهر على أهلها وسي ولم يصنع في شيء من ذلك ما صنع في مكة لو كان الأمر على ما صنع في مكة ما جاز لأحد من الناس أن يسي أحد أبداً ولا كانت غنيمته ولا في ولكن الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة في غير ما عليه المقاسم والمقاتم فتقدم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفتح من مكة غنيمته من كافر ولا مسلم ولا سيه نه لامن عيال مسلم ولا من عيال كافر وغضاعهم جميعاً وقبيلته هوازن فكانت مستمداً أخبرت به وقد ارسل الله صلى الله عليه وسلم من غنيمته من السي كل رأس يستفرق ارض فكان القول في هذا غير القول في أهل مكة وما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حتى كما صنع ليس لأحد بعدى في مثل هذا ماله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قد كثر الرد في مكة والأمر فيها على خلاف ما قالوا وقد بيناهذا ولم يختلف سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط ولم يستأمن الاجماع من بعده أن يستأمن الا ما بين الله أنه جعله له خالداً دون المؤمنين وبينه هو عليه السلام ولم يختلف فيه من بعده وأما قول الحكم في العرب غير الحكم في الصميم فقد ادعى أن مكة دار حرب وهي دار عرم فزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بها خلاف حكمه في العرب من هوازن وفي المصطلق ولم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من ذلك ولا غيره بشي اختلف ولكنه سبى من ظفر به عنوة وغمه من عربي ويغني ويحب عربي

(١) بياض بالأصل وأعله على عهد السلف أو يحرقك تأمل كسبه معصمه

ولا عيباً تقدم إسلامه الظفر به ولا قبل أمانه وترك قتاله وأهل مكة أسلوا ومنهم من قبل الأمان ولا شيء لهم بها
فيؤخذوا عندهم قومهم غير أهلها لحوا إليها وأما قوله لا تؤخذوا بالجزية فمن العرب فمن كان على هذا أحرص ولا
أن الحق في غير ما قال فلا يمكن ثلثان نقول إلا الحق وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من أكيدر
السناني وروون أنه صالح رجلاً من العرب على الجزية فأما عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومن
بعده من خلفاءه إلى اليوم فقد أخذوا الجزية من بني قنبر وتوخر وهرة وخليط من خليط العرب وهم إلى
الساعة يقيمون على النصرانية فضعف عنهم الصدقة وذلك جزية وأما الجزية على الأديان لا على الأنساب
ولولا أن تأمّر بني الباطل ودنا أن الذي قال أبو يوسف كما قال وأن لا يجزى مسخاري عري ولكن الله عز
وجل أجل في عيننا من أن نجذب غير ما قضى به والله أعلم

(كتاب القرعة)

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى وما كتبناهم إذ يقولون أملاهم
أيهم يكفل مريم الآية فيختصمون وقال عز وجل وإن يونس لن من المرسلين إذ أنى إلى الفلك المنسجون
فلم يهلك من المنحسين (قال الشافعي) رحمة الله تعالى فأصل القرعة في كتاب الله عز وجل في قصة
المقتربين على مريم والمقارعى يونس بمجتمعة فلا تكون القرعة والله أعلم إلا بين قوم مستورين في الحجة
ولا يبدو والله تعالى أعلم المقترعون على مريم أن يكونوا كلوا سواء في كفايتها فتناقصوها فلما كان أن
تكون عندوا أحدهم أرفق بها لأنها لو صيرت عند كل واحد منهم بوما أو كرو وعندهم مثل ذلك كان أشبه
أن يكون أضر بها من قبل أن الكافل إذا كان واحداً كان أعطفه عليها وأعلم عافيه مصعبته العلم بأخلاقها
وما قبل وما تروى ما يحسن به اغتذاؤها فكل من اعتنف كفايتها كفاها غير خاب بما يصلحها ولعله لا يقع على
صلاحها حتى تصير إلى غير ما يعتنق من كفايتها ما اعتنق غيره وله وجه آخر يصح وذلك أن ولاية واحداً
كانت صبيحة غير متمعة بما اعتنق من عقل يستمر ما ينبغي منه كان أكره لها واعتبر عليها أن يكفلها واحداً
دون الجماعة قال ويجوز أن تكون عند كافل ويغرم من بق مؤنتها بالخصص كما تكون الصبيحة عند
خالها وعند أمها ومؤنتها على من عليه مؤنتها قال ولا يبدو الذين اقترعوا على كفاها مريم أن يكونوا
تساووا على كفايتها وهو أشبه والله تعالى أعلم أو يكونوا نادافوا كفايتها فاقترعوا أيهم تازمه فإذا رضى
من شئ على كفايتها أن يؤتمر بكف غيره أن يعطيه من مؤنتها شأراً رضاه بالتطوع بأخر ذلك من ماله
قال وأي العنين كان فالقرعة تلزم أحدهم ما يدفع من نفسه ويحصل له ما يرغبه لنفسه وتقطع ذلك
عن غيره من هوى مثل حاله قال وهكذا معنى قرعة يونس صلى الله عليه وسلم لما وقفت بهم السفينة
فقالوا ما عندهم أن يتجروا الأيلة بها وما علقها إلا ذو نبل فها فتعاقوا لا يتقرب فاقترعوا فوقع القرعة على
يونس عليه السلام فأنس جوفها وأقاموا فيها وهذا مثل معنى القرعة في الذين اقترعوا على كفاها مريم
لأن حال الركب كان مستوية وإن لم يكن في هذا حكم يلزم أحدهم في ماله شيئاً يلزمه قبل القرعة ويزيل
عن آخرها كان يلزمه فهو ثبت على بعض حداً وبين في بعض أنه يرى منه كما كان في الذين اقترعوا على
كفاها مريم غرم وسقوط غرم (قال الشافعي) وقرعة النبي صلى الله عليه وسلم في كل موضع أقرع عنه
في مثل معنى الذين اقترعوا على كفاها مريم سواء لا يخالفه وذلك أنه أقرع بين عائلته أعتقوا ما فعل العتق
تأماثلهم وأمسق عن ثلثهم بالقرعة وذلك أن المعتق في ماله أعتق ماله وبال غيره فاعتقه في ماله ولم يجز
في ماله غير جمع النبي صلى الله عليه وسلم العتق في ثلثه ولم يعرضه كما يجتمع في القسم بين أهل اللوارث

يكون له منفعة ما لا يحل
له حبسه وكيف يجوز
لذا جعل رسول الله
المنفعة من الماله الذي
يحصل له ملكه الماله
للدنس أن يجعل معناه
أن يحصل لغير ماله
ولن لا يحصل له حبس
الذي فيه المنفعة فيكون
قد أحيل إلى نفسه
وخوف فيه معنى قول
رسول الله صلى الله
عليه وسلم

(باب الخلاف في المصرة)

* حدثنا الربيع قال
قال الشافعي يخالفنا
بعض الناس في المصرة
فقال الحديث فيها
ثابت ولكن الناس كلهم
تركوه فقلت له أفتضى
في عن أحسن أصحاب
رسول الله أنه تركه قال
لا قلت فأنتم تحسبون
عن ابن مسعود أنه قال
في مثل معنى ما روى
عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقلت له
أوتحك عن أحد من
التابعين أنه تركه ف
علمت في مجلس ذلك
أحد منهم يخالفه قال
أما عنت بالناس
المفتين في زماننا وأقبلنا
لأننا بصيرت له أفتى
بأهل البلدان قال البخاري

والعراق فقلت له

فاحسب لي من تركه بالعراق قال أبو حنيفة لا يقول به أصحابي قلت أفتعد أصحاب الأبرار واحدا لأنهم قبلوه عن واحد قال فلا أعلم غيره قال به قلت أنت أخبرتنا عن ابن أبي ليلى أنه قال بردها وقبة اللبن ويشذ قال وهكذا كان يقول ولكن لا تقول به فقلت أجل ولكن ابن أبي ليلى قلنا إذا الحديث فأقول فيه شيئا يحتمله ظاهر معتدا على غيره فقلنا بظاهره وابن أبي ليلى أراد اتباعه لا خلافه قال فما كان حاله يقول فيه قلت أخبرني سمعته يقول فيه بالحديث قال فما كان الزنجي يقول فيه قلت سمعته يفتي فيه بحديث (قال الشافعي) وثله ما كان من يقول بالبصرة يقول فيه قال ما أدري قلت أقرأيت من غاب عنك قوله من أهل البلدان يجوز لي أن أقول على حسن الظن بهم وافقوا أحديث رسول الله قال لا الآن تعمل قولهم (قال الشافعي) فقلت فقد

ولا بعض عليهم وكذلك كان أقرا علمنا أن يقسم لكل واحد منهم في الحضر فلما كان السفر كان منزلة يضيئ فيها النور ويكلمهم فأقرع بينهم فأبين نخرج سهمها نخرج سهمها وسقط حق غيره فأبينة بها فإذا حضرنا فلقسم لغيره وأولهم بحسب عليا أيام سفرها وكذلك قسم خبر فكان أربعة أحاسمهم من خضر ثم أقرع فأبين نخرج سهمهم على حرف مجتمع كان به بكاه وانقطع منه حق غيره وانقطع حقه عن غيره (أخبرنا) ابن عيينة عن اسماعيل بن أمية عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن ابن المسيب أن امرأة أعتقت ستة مملوكين لها عند الموت ليس لها مال غيرهم فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعنت اثنين وأرق أربعة أخيرة لعبد الوهب عن أبيه عن رجل عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا من الانصار ما قال أوصي عند موته فأعنت ستة مملوكين ليس له شيء غيرهم وما قال أعتق عند موته ستة مملوكين ليس له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيقولوا لشدائدكم دعاهم فزارهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعنت اثنين وأرق أربعة (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فذكر كرا الحديث (أخبرنا) ابن أبي ذبيان عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد عن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه قضى في رجل أوصى بعتق رقبة وفهم الكبير والصغيرة لشئاء عمر بن جلالهم خارجة بن زيد بن ثابت فأقرع بينهم قال أبو الزناد حدثني رجل عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فذكره مال يبلغ من العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والأقرب عتق منه ما عتق (قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان العبد بين اثنين فأعنت أحدهما نصيبه فإن كان نوسرأله يقوم عليه بأعلى القيمة ويعتق وربما قال فبما لا وكن فيها ولاشط (أخبرنا) ابن أبي ذبيان عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن رجلا أعتق ثلث رقعة فأقرع بينهم فأبان بن عثمان (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رجلا في زمان أمان بن عثمان أعتق رقبة فبما لا جميعا يكن له مال غيرهم فأمر ابن أبي بن عثمان بذلك الرقيق فقسما أثلاثا ثم أسهم بينهم على أيهم نخرج سهم الميت فعتق نفسهم فخرج السهم على أحد الأثلاث فعتق قال مالك ذلك أحسن ما سمعت (قال الشافعي) وهذا كله ما أخذوا حديث القرعة عن عمران بن حصين وابن المسيب موافق قول بن عمر في العتق لا يختلطان في شيء حكى فيه ما ولا في واحد منهما وذلك أن المعتق أعتق رقبة عند الموت ولما لم لا غيرهم إن كان أعتقهم عتق بنات في حياته فهكذا فيما أرى الحديث فقد حدث الشافعي على معاني منها أن عتق البنات عند الموت إذا لم يصح المريض قبل موته فهو وصية كعتقه بعد الموت فلما أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعنت الثلث وأرق الثلث استدلنا على أن المعتق أعتق ماله وماله غيره فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ماله ودماله غيره كالوكان الرقيق رجل فباع ثلثهم أو وهبه فقسمناهم ثم أقرعنا فاعتب المشتري إذا رضي الثلث حصصهم أو الموهوبه الثلث والشريك الثلثين بالقرعة إذا خرج سهم للمشتري والموهوب كان له ما خرج عليه سهمه وما بقي لشريكه فكان العتق إذا كان فيها ثرى نخرج ما من ملك كما كانت الهبة والبيع نخرج ما من ملك فكان تسليمهم إذا اشتروا منهم القسم (قال) ولو وضع المعتق من مرضه عتقوا كلهم حين صار ما كان لهم غير ممنوع منهم وذلك مرض لا يدري أبعث منه أو يعيش وكل ما لو مات وهو بغير حيوان من ثلثه عتقوا كلهم فليسا مات وأعتق ثلثهم وأرق الثلثين كان مثل معنى حديث ابن عمر لا يخالفه وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شخصه في عبد أو كان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والأقرب عتق منه ما عتق فإذا كان المعتق الشخص له في العبد أدا كان وسرا

زعمت أن الناس كلهم

تركوا القول بحديث

رسول الله في المرأة

وزعمت على لسانه أنه

لا يجوز لك ما قلت ولم

يحصل في يدك من

الناس أحد نسبه غير

صاحبك وأصحابه (قال

الشافعي) وقلت له

وهل وجدتم رسول

الله حديثاً يشبه أهل

الحديث بخالفه عامة

الفقهاء إلا في حديث

رسول الله مثله قال

كنت أرى هذا قلت فقد

علت الآن أن هذا ليس

هكذا قال وكنت أرى

حديث جابر أن أم هانئاً

كانت يصلي مع النبي العتمة

ثم يأتي إلى بيته فحسلي

بقومته العتمة في غافله

ولهم فرصة فوجدنا

أصحابكم المكيين عطاء

وأصحابه يقولون به

وجدنا وهب بن منبه

والحسن وأبا رباح

الطعادي وبعض من

أهل زماننا يقولون به

قلت وغيرهم حيث قال

أجل وفي هذا لاسد

على أن الناس لم يجمعوا

على تركه قلته ولقد

جهدت منذ خلت

وجهدنا أن نجحدنا

واحدنا يشبه أهل

الحديث بخالفه العامة

فدفع العوض من ماله إلى بشر به عتق عليه وإذا لم يدفع العوض عتق منه ما عتق وكان المالك الشر لم يمه
على ملكه وكل واحد من الحديثين موافق لما جحدنا أنا أعسر المعتق يخرج من بشر به ماله بلا عوض
ياخذ وإذا أسير المعتق تم العتق وكان لشربه العوض فأعطى مثل ما خرج منه يوم العتق وكل واحد من
الحديثين يبطل الاستسعاء بكل حال ويتفقان في ثلاثة معان إبطال الاستسعاء وثبوت الرق بعد العتق في
حال عسره المعتق ونفاذ العتق إن كان المعتق موسراً ثم نفرد بحديث عمران بن حصين وابن المسيب عن
أحدهما أن عتق الثالث عند الموت إذا لم يصح صاحبه وصية وأن الوصية يجوز لها الرقابة وذلك أن المالك
ليس بأبوي قرابة لعتق والمعتق عربي والمالك عجم وهذا يدل على خلاف ما قال بعض أهل العلم أن قول الله
تبارك وتعالى الوصية لغير الدين والأقرب من منسوخة بالمواريث والآخرة أن الوصايا إذا جوزها الثلث دون
الحق الثالث وهذا الخلق في أن لا يجوز بالوصايا الثلث وذلك أنه لو شاع رجل أن يقول أنا أمار رسول الله صلى الله
عليه وسلم على سعد ولم يعلم أنه لا يجوز له أن يوصي بأكثر من الثلث وفي هذا جهلنا على من زعم أن من لم يبيع
وارثاً يعرف أوصى عماله كله فحديث عمران بن حصين يدل على خمسة معان وحديث نافع يدل على ثلاثة
كلها في حديث عمران

(باب القرعة في المالك وغيره)

(قال الشافعي رضي الله عنه) كانت قرعة العرب قد اختلفوا بمضومة مستوية ثم يضعون على كل فخذ منها
علامة رجل ثم يخرجونهم يقضون بها على جزم معلوم فأنهم خرج سهمهم عليه كان له (قال) وأحب القرعة
إلى وأبعد لمن أن يقدر المقر فباع على الحليف فيما أرى أن يقطع رقاعاً صغيرة مستوية يكتب في كل رقعة
اسم واحد السهم حتى يستوفى أسماءهم ثم يحصل في ينادي طين مستوية لا تغاوت بها فإن لم يقدر على ذلك إلا
بوزن وزنت ثم تصف غلب لا ثم تأتي في قوس رجل لم يحضر الكتاب ولا أداتها في البنادق وتبسط عليها ثم
يقال أدخل يدك فأخرج بقعة فانا أخرجها ففتت ورقاً اسم صاحبها ثم دفع إليه الجزء الذي أقرع عليه ثم
يقال أقرع على السهم الذي يليه ثم هكذا ما بقي من السهمان حتى ينفذ وهكذا في الرقيق وغيره سواء إذا
ما تمت وترك رقيقاً قد اعتقهم كلهم أو اتهم بعتقه على الثلث أو عتق ثلثهم ولا مال له غيرهم وفيهم سواء
جزوا ثلاثة أجزاء فكتب سهم العتق في واحد وسهم الرق في اثنين ثم أمر الذي يخرج السهم فقبل أخرج
على هذا الجزو يعرف الذي يخرج عليه فإن خرج سهم العتق عتق الجزء الذي أمر أن يخرج عليه وبقي
الجزء الآخر أن أراد الوترة أن يقرع بينهم فكانا اثنين كتبنا اسمهما ثم قلنا أخرج على هؤلاء فأنهم
خرج سهمهم ففوهه والبقى لثاني فان كان ورتته اثنين كتبنا اسميهما فأنهم خرج سهمهم على الرقيق أخذ
جزوا ما فخرج عليه وإن كانوا أكثر وكانت حقوقهم مختلفة أخذنا الثلثين للذين بقضار فبقين وأسأفنا
فقيمهم ثم أقرعنا بينهم قرعة بعدد بقية سائفة وأن خرج سهم الرق أو لأعلى جزوا فقام قبل أخرج فان خرج
سهم العتق على الجزء الثاني عتقوا ورق الثلث وأن خرج سهم الرق على الجزء الثاني عتق على الجزء الثالث وإن
اختلفت قيمهم جحد قامهم على تعدلهم فضم القليل الثن إلى الكثير الثن حتى يعتدوا فان لم يعتدوا لتفاوت
قيمهم فكانوا ستة عمال قيمة واحد منهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة فاعتدوا فاعتدوا فاعتدوا
والثلاثة جحدوا ثم أقرع بينهم فان خرج سهم الواحد منهم في العتق عتق وكذلك أن خرج سهم الاثنين والثلاثة
وأنما التعدل بدليل بينهم القيم استوت قيمهم وأختلف وإن كان الواحد قيمته مائتين والاثنا عشر قيمته مائة
والثلاثة قيمته خمسين أقرع بينهم فان خرج سهم الواحد عتق منه الثلث من جميع المال وذلك نصف العبد
وبقي نصفه والجزء أن رقيقاً فان خرج العتق على الاثنين عتقنا ثم أعيدت القرعة فأقرع بين الواحد والثلاثة

بطل القياس ولكن
 القبول قولان قول
 فرض لا يقال فيه كيف
 وقول تبع يقال فيه
 كيف يشبه بالقول الغاية
 وقال الربيع والقول
 الغاية الكتاب والسنة
 (قال الشافعي) قلت
 له هل تعلم في قضاء رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 انخراج الضمان معنى
 الاثنتين قال ما هما قلت
 ان اخراج حادث جعل
 العبد ولم يكن في ملك
 اليافع ولم يكن فيه
 حصص من الثمن فلا يجوز
 لما كان هكذا في ملك
 المشتري ان يكون الا
 لشترى والله صلى الله
 عليه وسلم قضى به للاث
 ملكا حصصا (١) قال
 لا قلت فأنك لما فرغت
 خالفت بعض منهاهما
 مصا قال وان خالفت
 قلت زعمت ان اخرج
 العبد والامو خدعتهما
 وما ملكهما أو وصية
 أو تزويجا أو غير من
 وجوب الملك بكون لسيده
 الذي اشتراه وليس فيه
 بالسيب وله ردوا الخسنة
 وما ملك العبد بالخراج

في غيره فان قال قائل كيف يقسم الرقيق بالقيمة ثم يقسم القليل الثمن الى كثره أفرأيت اذا فعلت هذا في
 العتق كيف خضع فيما يشترى من الورثة قلنا القيمة قبل فان اختلفت قيمتهم فكان ما بقي منهم متباين
 القيمة ففي عشرين ألف وعشرين ثمن جسماته والورثة رجلان قبل يقرع بينهم فان خرج سهم الارل على
 الواحد ردى على أخيهما اثنين وخمسين وان خرج على اثنين أخذ من صاحبه مائتين وخمسين وان قال
 صاحبه ليس عندى أخذ العبدين وكان شر يكفى في العبد الذى صار فيه بقدر ما بقي له حتى يستوفى نصف
 ميراث الميت وذلك ان يكون له ربع العبد ولا يخرج ثلاثة أرباعه وهكذا قيمة كل ما اختلفت أثمانه من أرض
 ونياب ودار وغير ذلك بين الورثة وفيما قول آخر يصح ان تنظر قيمهم فاذا كانت كما وصفت غسل الورثة ان
 أحببتم ان يقرع على ما وصفتنا فكم يخرج سهمه على كثير الثمن ردما فيه من فضل القيمة وأكم يخرج على
 قليل الثمن أخذ ما يقرع من القيمة فان رضوا معا بهذا أقرعنا وان لم يرضوا قلنا انتم قوم لكم ما لا يتبدل في
 القسم فكم انكم ورثتم ما لا ينقسم فأنتم على موار يشكم فبسي حتى تسطوحو على ما أحببتم أو تبيعوا فقتسما
 الثمن ولا تتركهم على البيع وهذا القول فان قيل وكيف نقل بالقيمة على الرقيق فاذا خرج سهم الكثر الثمن
 عتق كله وصار على ما بقي دسنا للورثة ان رضى ذلك العبد قبل لا يشبه الرقيق الورثة لان الرقيق لا مال لهم
 ولو كان لهم مال كان لملكهم فلا يجوز ان يخرج عبد ابي فيه نصفه رقبته الى الحرية وأصيله وارثا
 ما لكه بدين له لا يأخذ ما يدينه رضاء وأما لو خالفت حديث عمران بن حصين وان عمر وان السب
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ونخلت في الانسعاء أخطأت القياس على ما أقسم بين الورثة فان قيل فكيف
 يخطئ من قال هذا القول قبل انما يقسم على الورثة بالقيمة ويراد عليهم ويرادون رضاهم فاذا أحضروا شتر
 بينهم فيما لا يحتمل القسم وقسم بينهم ما أحله بالقيمة والعبد لا أموال ليس يرضون بان يعطوها ونحن لا نجبر
 من له حق في ميراث من رقيق ولا غيره ان يأخذ شيئا يعطى معه أو يعطى الارضاء وانما يقسم الرقيق بالقيمة
 ما اعتدلت القيمة بالقيمة فاذا اختلفت أقرع بينهم ثم أعتق بالقيمة حتى يستوفى الثلث فان كانوا ستة قيمهم
 سواء وكان خمسة أسداسهم يخرجون أسداسا جزوا لثلاثة أجزاء وأقرع بينهم فاذا خرج سهم الحر على رواق
 بينهم حتى يخرج سهم الرقيق على واحد ويعتق الباقي والجواز ان اذنان لم يخرج عليهما سهم الرقيق وان
 وسواء في الفرقة الرقيق الذين أعتقهم عتق بثان في مرضه ثم مات والذين أعتقهم بعد موته انا كان الرقيق
 معتقن عتق بثان معا أو كانوا معتقن بعد الموت معا ولو كان له رقيق قد أعتقهم عتق بثان في مرضه
 وآخرين أعتقهم بعد موته يدعى الذين أعتقهم عتق بالثان حتى لا يبقى منهم أحد فان لم يفضل من الثلث
 شيء لم يعتق من الذين أعتقهم بعد الموت أحد وسواء كانوا مدبرين أو موصى بعقوبهم وان فضل عن المعتق
 عتق بثان من الثلث حتى أقرع من المدبرين والموصى بعقوبهم فأعتق من خرج عليه سهم العتق كما وصفت
 في الفرع قبل هذا وأما سائر نياين المدبرين والموصى بعقوبهم أنه كان في المدبرين الرجوع وأنه لا يجزى
 فيهم مرة الا بعد موته وخرجهم من الثلث وكانت حال الموصى بعقوبهم بأعتابهم والمدبرين حالهم سواء
 لا يختلفون عندنا لان كلهما يعتق بالثان ولو رقيق ان أحب صاحبه في حياته ولو رجع في المدبرين الموصى
 بعقوبهم قبل موته كان ذلك

(باب عتق المالك مع الدين)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فاذا كان على المبتدين بحيط جماله بيع الرقيق ولا يعتق منهم أحد
 ولو كان عليه دين يحيط ببعض ماله جزى الرقيق أجزأه ثم كتب سهم العتق وسهم الرقيق على قدر الدين عليه فان
 كان الدين ثلثا كتب الدين سهم والعق سهمين ثم أقرع بينهم فأيهم خرج عليه سهم الدين فهو سهم الرقيق

(١) له قال ثم الآن
 يكون في الكلام سقط
 تأمل

غير الخارج فلما قيل لك
 لم يجعل ذلك وهو غير
 الخارج والخارج يكون
 بعلمه وما هو به يكون
 بشيئ له ولا يشغله عن
 خدمته فقلت لانه حدث
 في ملكه ليس بما انعمت
 عليه صفقة البيع
 وزعت ان الابان المشية
 وانتاجها وصوفها وخر
 الفضل لا يكون مثل
 الخراج لان هذا الشيء
 منها والخارج ليس من
 العبد وتعب العبد
 بالخارج اكثر من تعب
 المشية والابان والصوف
 والشعر ونحو خدمتها
 وكلاهما حدث في ملك
 المشتري وزعت ان
 المشتري اذا كان جارية
 فاصالها لم يكن له ودها
 فقبل او تنقصها لاصابة
 قال لا فضل لاصابة
 اكبرا ويحد النديار
 ركازا فباخذها السيد
 وكلاهما حدث في ملكه
 فقلت فلم فرقت بينهما
 قال لانه ولى امته فقلت
 اوليست امته من ودها
 قال بلى قلت ولو لا انها
 امته لم ياخذ كذا
 وحده قال نعم قلت فما
 معنى وطه امته وهي
 عندنا وعندك امته
 حتى يردا قال فرونا
 هذان على قلت آتيت

فيسعون فيوفى ما عليهم من دينه وان وقع على جزء وكانوا اكثر من دينهم عيّنهم بالعق والرق فاهم خرج
 عليه سهم الرق يبيع فيه فان بقي منه شيء جزئ الباقي منهم عيّنهم الباقي ثم استوفى بينهم القرعة كاملة بثلث
 غيرهم وان خرج سهم الرق على جزء اقل من دينه يبعوا ثم اعيدت القرعة على من بقي حتى يباع له بقدر دينه
 وهكذا ان كان دينه اكثر من الثلث زيد في سهام الرق والقرعة حتى يستوفى حقهم ويبدأ بايديهم الرق فان
 قال قائل كيف اقرعت بالعق والرق ثم بعث من خرجت عليه قرعة الرق ولم تعين من خرجت عليه قرعة العق
 قيل ان الذين اولى من العق فلما كانوا مستوفين في العق والرق لم اميز بينهم بالقرعة فلذا خرجت قرعة
 الرق برمي من خرجت قرعته بنبوت الرق من العق فبعته وكان من بقي مستوفين في العق والرق للورثة فاعدت
 القرعة بينهم فن خرجت قرعة العق عتق ومن خرجت عليه قرعة الرق ردق فان ترك عبدا واحدا اعتقه
 وعليه دين يبيع منه بقدر الدين ثم عتق ثلث ما بقي منه ورق ثلثه ولو اعتقه بعد هذا دينه ولم اعلم عليه
 دين باقية الذي قضيت به فاعتقت ثلثهم ثم ظهر عليهم دين يحيط بهم ردقت عتقهم وبعثت في الدين عليه وكذلك
 ابيع من في ديالورته منهم واخذت كل مال في ايديهم اذا اغترقه الدين فان قال قائل كيف ترك الحكم وقد
 كان صوابا قلت كان صوابا على الظاهر عندنا فلما صار الظاهر عندنا ان ما حكنا اولاه على غير ما حكنا
 به ردقناه ولم نرد ظاهر الباطن فمضب وانما ردقنا الحكم لظواهر ظاهر حكم احق منه ولو كان الشيء يظهر عليه
 من الدين لا يحيط برقيقه كلهم عدت فاقرعت بينهم قرعة الرق وقرعة العق وبدأت بقرعة العق فاهم خرج
 عليهم ردقت عتقهم وبعثنا وبعثنا ما يقضي به في المثلث فانا قطعنا حال الحكم في بعض امرهم كما في كذا
 اعتقت اثنين قيمتهما مائة ودفعنا الى الورثة اربعة قيمتهم مائتان ثم ثبت على الميت ما ندين ان كان الوارث
 واحدا فاختارنا خراج المائة فخرجنا من ثلث حال الميت ونقصت من عتق الذين عتقنا فاذ ادعى الثلث
 ثم اقرعت بينهم سبابهم الرق وسهم العق فاهم خرج عليهم سهم الرق اربعة قيمته مائة واو الثلث وثلث انهما
 عتقا وثلث الميت في الظاهر مائة دينار ثم صار لثلث الميت ستة وثلاثين وثلاث دينار والذين لهم الدين خرج لهم
 سهم العق بثلثة حرا واربعة حرة فاهم خرج عليهم سهم الرق حرا واربعة حرة فاهم خرج عليهم سهم الرق حرا واربعة حرة
 الميت وذلك ستة عشر سبابهم من ثلثي سهمها وان كان الورثة اثنين فصاعدا فنقسم الاربعة
 الاسهم وبعثناهم حتى يوفى الغرم حقهم ثم عدنا بالقرعة في الرق والحرية على الاثنين كما وصفت ثم استأنفنا
 القسم بين الورثة على من بقي من كان في ايديهم من الرقيق وعلى من بقي من العبيد المعقب بعضهم المرق بعضهم
 فنقسمناهم قسم استأنفنا القية وكلنا ظهر عليهم من ثلث ما كان وصفت من نقص القسم وغيره في المسئلة
 قبل هذا ولولم يظهر عليهم دين ولكن استحق احد العبيد الذين في ايدي الورثة فنقسمنا القسم وعدنا على
 العق فنقسمنا بعضه بالقرعة لان ثلث حال الميت نقص ولواستحق احد العبيد الذين عتقنا في الآخر
 واقرعنا بين الذين في ايدي الورثة فاعتقنا من خرجت لقرعة العتق ما بقي من الثلث ونقصنا القسم بينهم
 فاستأنفنا جدينا

(باب العتق ثم يظهر لبيت مال)

(قال الشافعي) رضى الله عنه ولو ارققنا لثلثهم واعتقنا الثلث ثم ظهر له مال فخرجون معافيه من الثلث
 اعتقنا من ارققنا منهم ودفعنا الى الورثة ما لهم كان قبل العتق ودفعنا الى المالك ما اكسبوا بعد عتق المالك
 ما لهم وما كان للرقيق المعتق من مال في ايديهم وما ادى غيرهم قبل عتق الميت عتق بنات او قبل موت المعتق
 عتق تديرا ووصية فهو الورثة كله كان الميت تركه ويحسب الرقيق وما اخذ ما في ايديهم من المال ثم عتق منهم
 ثلث يبيع ما تركه الميت فان اكسب الرقيق المعتقون عتق بثلث بعد العتق وقبل القرعة مالا او وهب

عن علي فقال بعض

من حضره من أهل الحديث قال لا خروينا عن عسر ردها ذكر عشرين أو نحوها من ذلك قلت أنت عن عمر قال بعض من حضره لا قلت فكيف جميع عا لم يثبت وأنت مخالف صرول كان فاه قال أفتليس يقبح أن يرد جارية فدونها بالث قلت أيقبح لو باعها قال لا طلت فإذا جعل

له رسول الله صلى الله عليه وسلم ردا العبد بالعيب والامة عندنا وعندك مثل العبد وأنت ترد الامة مالم يطأها فكيف قلت في الوطء مناصه وهو لا ينقصها ليردها اذا وطئها من شراء مرة أو مرتين قال ما انتفع به منها وهو ينفع منها بما وصفت ووردنا معه قال فمن أصحنا من وافقك على أن يرد الحار يا قذا وطئت اذا كانت فيلوانا الفل في نتائج المشية فقلت اطيعه عليه اطيعه عليه

(باب كسب الجلم)

حدثننا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا

لهم أو أؤادوه رجعا والرقيق الموصى بعقده الموت بتدبرا وغيره أحصى جميع ما اكتسب كل واحد منهم ثم نظر الرقما ترك من المال ما يخرج جميع الرقيق من ثلثه عشقوا كلهم وكان لكل واحد منهم ما أؤادوا اكتسب لا يحسب من ميراث الميت وإن لم يحسب فكان الرقيق لا يخرجون معان ثلث مال الميت فأحصى مال كل واحد منهم ووقف ثم حسب قيمة الرقيق والمعتقين وجميع ما ترك الميت فكان الميت ترك ألفا وربع مائة وثلثون ألفا وكان من يعتق من الرقيق ثلثهم وذلك ثلث مال الميت كاملا فأقر عتائهم فاعتقنا ثلثهم وخلصنا بينهم وبين أموالهم لانهال أموالا اكتسبها هو وأهله وأرقتنا ثلث الرقيق واستخرجنا ما في أيديهم مما أؤادوا وأكسبوا فكان مائة ما اكتسبها هو كان فزاد مال الميت فأقر عتائهم الميراث الباقي حتى نستوفى ثلث مال الميت فأدى بها اليه كخرج عليهم منهم العتق عتق كاه أو عتق منه ما حل ما بقي من الثلث واذنعت كله انبني أن أرجع اليه ماله الذي دفعته إلى الورثة وإذا دفعت ذلك السبع فكان ذلك بقص مال الميت حتى لا يخرج من الثلث حسب ماله وقيمه ثم أعتق منه بقدر ما عتق ودفعت له ماله بقدر ما عتق منه فإن عتق نفسه أعطته نصف ماله أو ثلثه أعطته ثلث ماله فكان موقوف في يديه بألفه في يوم الذي يفرغ فيعطى من خدمة مالك وعلى هذا الأصل حساب ما زاد من مال الميت ونقص

(باب كيف قيم الرقيق)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كان الرقيق أعتقوا عتق ثبات في مرض المعتق أو رقيقا أعتقوا بتدبرا أو وصية فان المذبر أو الموصى ولم يرغ إلى الحاكم حتى تقهرت قيم الرقيق زيادة ونقصان فالقول في قيم الرقيق أنهم يقومون في يوم وقع لهم العتق ولا ينظر إلى أديتهم ولا نقصانهم بعد ذلك وذلك أن الرقيق الذين عتقوا عتق ثبات كان العتق لهم تاما لو طاش وتاموا لمات فخرجوا من الثلث وواقع على عتقهم انما يردون بأن لا يبع الميت مالا يخرجونه فيردون أو يرد منهم من رد فذا ثبات عتق بعضهم ورد في بعض فأنما أعتقوا بالعتق المتقدم في حياة المعتق لأن أديهم يعتق بالحكم بالقرعة لأن الحكم بالقرعة حكم كسائف كانهم عتقوا أو مثلا أن القرعة أو وقعت لمعتق عتق لم يكن له ولا زاده مالم يستوجب انما فرقت بين العتق والرق فاما زاده فشيء بأمر لم يكن فلا ولكنه غير بين من رقيق يعتق عن وقع له العتق بالقول المتقدم فلما كان هذا هكذا ينبغي أن تكون القيمة يوم يقع العتق لا يوم يقع الحكم وأما المذبرون والمعتقون وصية فقيمهم يوم عتق الميت لانه وقع لهم يومئذ ومن قال هذا القول انبني أن يقول ان كان المعتقون تاما وكل فهم ما مضى في يوم عتق الميت لانه فان استأخرت قيمتهن إلى أن يلدن فقيمتهن حسالى وأبنت عتقت فوفاها هو معها لانها ما وقعت لها القرعة وهي حامل فكان حكم حملها حكمها يعتقها ورققها ولو كان زايها قبل العتق كان حكمه غير حكمها وهكذا كل من رقيقهن رفق معها وادها لا حكم لها ولا حكمها أمهاتهم ولو ولدت بعد العتق وقبل القرعة ثم عتقت كان ولدها أحرارا ولها ولو ولدت قبل عتق عتق ثبات كان ولدها كغير من رقيق سبها وما كان في أدي هؤلاء الرقيق المعتق عتق ثبات عند الموت أو للمعتق بعد الموت من مال قبل أن يقع العتق على المعتق فهو كله مال تركه الميت فهو خشف يكون معا كاترك من مال سواء وكذلك أرض كل جناية جنبت على أحدهم قبل وقوع العتق (٢) وإن لم يوجد إلا بعد العتق وكل ما هب لهم أو أوصار لهم من أرض وهر جارية وغير ذلك فكله مال من مال الميت لأنه وجب قبل وقوع العتق لهم وهم رقيق ومال الرقيق لما له ولو زوج أمتهن عاتد بنا فلا يدخل بها إلا زوج حتى أعتقها طاملة للسيد إذا دخل بها وأتت عنها والمائة وجبت بالعقد كلمة وهي بما لو كذا لأن يطلق فيكون أنه يرجع نصف المائة ويكون التحسن للسيد (قال) وما أئاد السيد للمعتقون والاماء بعد وقوع العتق من كسب وهدية وأرض جناية وغير ذلك وقف ومنعوه

(٢) قوله وإن لم يوجد له مال يوجد له فخر رتبة معصمه

سفان بن عينة عن
 الزهري عن حرام بن
 سعد بن جعدة أن
 جعدة سأل النبي صلى
 الله عليه وسلم عن كسب
 الخيام فنهاه عنه فلم يزل
 يكلمه حتى قال له
 ألمعمره وقتل وأعداه
 ناضل أخبرنا
 مالك عن الزهري
 عن ابن شهاب عن حرام
 ابن سعد عن أبيه أنه
 أسأله النبي صلى الله
 عليه وسلم في أجرة الخيام
 فنهاه عنها فلم يزل يسأله
 ويستأذنه حتى قال له
 ألمعمره وقتل وأعداه
 ناضل أخبرنا
 مالك عن الزهري
 عن ابن شهاب عن حرام
 ابن سعد عن أبيه أنه
 أسأله النبي صلى الله
 عليه وسلم في أجرة الخيام
 فنهاه عنها فلم يزل يسأله
 ويستأذنه حتى قال له
 ألمعمره وقتل وأعداه
 ناضل أخبرنا

فإن خر جوامن الثلث فبهم حرار وأموالهم التي كسبوا وأقادوا أو صارت لهم بأي وجه ما كان أموال
 حرار يملكها الميت فقط يدفع إلى كل واحد منهم ماله وإن لم يخرجوا كلهم من الثلث أقرع بينهم فأبهم
 وقعة له الحرة عتق وصبر ماله التي صار له بعد وقوع الحرة بمثل الكلام مائة عتق التبت أو موت الملتق
 بموته وصار من معدوقها خذ ما في أيديهم من الأموال وما وجب لهم من أرض الجنبه وصهر المتكوجة
 وغيرهما مما لم يكوها فإذا أخذت من أموال الميت وأذا زاد مال الميت وجب علينا أن نعتق ما جمل ثلث الزيادة
 من الرقيق فليتنا نقض قسم الرقيق الذين قسمناهم من الورثة والأقارب بينهم فأبهم خرج عليه سهم العتق
 اعتقناه وما جمل ما بيني من ثلث مال الميت وصار ما بيني من الرقيق وما بيني من أحدكم إن عتق بعضه مما لم يملك
 فإن أراد الورثة أن ينقسموها أعدنا لهم سهم مستقبلا كانوا وجدنا مال الميت زد ما في أيدي العبد والأماء
 الذين خرج عليهم الرق والقوا ما تبين فكان ثلث مال الميت منها أربعما تقديرا وقيمة الرقيق الذين اعتقهم
 الميت ألفا فصار لهم من العتق الخمس على معنى وذلك لأنهم خرج منهم فخرج سهمهم من العتق من الرقيق
 على واحد قيمته أربعما ولم يكن كسبها فأخذ من يدهم عتق ورق من بقي وضع المعنى فإن خرج سهم
 العتق على واحد قيمته أربعما أو بعتا العتق وإذا قلنا ففكنا فخذنا من ماله شيئا كان علينا أن نرده
 عليه فكانا أخذنا من كسبه أربعما فإذا أردنا رد هاعليه وجدنا مال الميت ينقص فيقتصص عتقهم فنقص
 الأربعما ونعتق منه ثلثا بمخاضة فيكون ثلثه سراو ثلثه مملوكا ثم يكون له ثلثا أربعما ثم نرد بقى العتق
 بقدر ثلثي أربعما فإنما زدنا بقى العتق شيئا ثم ردناه عليه من ذلك بقدر مائة بصرى ماله من كسبه
 وماله بقدر ما يعق منه إن عتق ثلاثة أربعما بصرى ماله بلع صبر ماله ثلاثة أربعما ثم ردنا ما بيني من كسبه ميراثا
 للورث وهذا من الدور وأصل هذا أن ننظر إذا إلى الرقيق أخرج ثلث مال الميت فأعتق نصفهم بالقرعة
 ثم زاد مال الميت بأي وجه ما كان فأحسب ثلث الزيادة ثم أعتق من بقي من الرقيق العتقين بقدر ما زاد
 مال الميت

(باب تبذره بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه ولو أن رجلا قال في مرضه غلامي هذا حر لجماعته ثم قال بعد وغلاني
 هذا حر ثم قال بعد لا تخردك وليس له مال غيرهم وقضاهمهم فأن مات اعتقنا الأول أن كان الثلث كاملا
 عتق كله وإن كان أكثر من الثلث عتق منه ما جمل الثلث دون ما بيني والعبدان معه وإن كان أقل من الثلث
 عتق كله وعتق من الثاني ما جمل الثلث فإن خرج الثاني من الثلث فهو حر كله وإن خرج من الثلث وبقى
 فضل في الثلث عتق الفضل من الثالث ولو كان أربعما أكثر والمسئلة بماله كان القول كما وصفت فإن
 قال معهم وأعتقوا الرابع وصية أو أدامت أو كان الرابع مدبرا كان القول فيها كما وصفت بدعتي عتق التبت
 لأنه وقع في الحياة على كل عتق بعد الموت بتدبير أو وصية والتدبير وصية لأنه إن رجع فيه ما كان حياته
 لا يقع إلا بعد الموت وإن فضل عن ثلثه فضل عن الذين اعتقهم عتق ثلث عتق من المدبر أو من أوصى بعتقه
 ما جمل الثلث ورق ما بيني وكذلك القول سالم حروغهم حروز يدر وقضاهمهم فأنما تبذره ثلث مال الميت
 الحرة فقد كانت وقعت له قبل غانم إن عاش فإن فضل فضل عتق غانم فإن فضل فضل عتق بدأ وما جمل الثلث
 منه وإذا بذرت عتق بعضهم على بعض عتق التبت كان كما وصفت للأقرب عتقنا كان تبذره لأن عتق كل واحد
 منهم يقع بالكل على معنى إن عاش العتق أو يخرج الملتق من الثلث أن مات الملتق وما جمل الرقيق بعد
 وقوع العتق وقبل القرعة من جنايته فمضى موقوفه حتى يرضع بينهم فأبهم خرج سهمه كان حرا وكانت الجناية
 عليه كالجناية على الحر وموقوفة وما أصاب في تلك الحال من حدة فأنما خرج سهمه حذيفة حلالا حرارا فإذا

بالنظر * أخبرنا عبد
الوهاب التقي عن أبي
عن ابن سيرين عن ابن
عباس * أخبرنا شفيان
عن إبراهيم بن مسيرة
عن طاوس قال أعتق
رسول الله وقال لعجم
انصركموه (قال
الشافعي) ليس في شيء
من هذه الأحاديث
مختلف ولا نسخ ولا
منسوخ فهم قد أخبرونا
أنه قد أُرخص في خمسة
أن يعطيه ناضجه ويطعمه
ويقضه ولو كان حراما
ليجزئ رسول الله والله
أعلم بحصة أن عتق
حراما ولا يعطيه ناضجه
ولا يطعمه رقيقه ورققه
من عليه فرض الحلال
والحرام وليربط رسول
الله ما على الخلة أحر
الأنه لا يسطر إلا
ما يحل له أن يعطيه
وما يحل للملكه ملكه
حل له ولأن أطعمه أياه
أكله قال فان قال قائل
فما معنى نهى رسول
الله وأرخصه في أن
يطعمه الناضج والرقيق
قبل لا معنى إلا الواحد
وهو أن من المكاسب
دنيا وسسنا فكان
كسب الحرام دنيا فأحب
له تنزيه نفسه عن الدنياه
لكنه المكاسب التي

شهد في تلك الحال وقت شهادته فإذا عتق حازت وما ورث في تلك الحال وقف فإذا خرج سهمه فكل امر
لا تختلف أحكامه ويجري الولا موروث ويورثنا وصفت من أن الحرة وبعت بالقول المتقدم عتق البنت
والقول المتقدم في موت المعتق في التدبير وعتق الوصية وهكذا إن جانا وقت حنايتهم فأجمع عتق عنه
عاقلته من قرابته فإن لم يجتمعا أو قال به وأيهما رقيق فثانته حنايته عتق بغير سد من أن يقبضه أو يبلغ منه
في الحناية ما تؤذي به أو تأتي على جميع غنمه (قال) ولو كان الحناية بعض هؤلاء المعتقين فعتق بالقرعة فعتقه
قبل المال كان شئت فقل فالتدبير الذي عتق نصف أرض الحناية ببيع بقدر نصف الحناية إلا أن نشاء أن يباع
نصف جميع الحناية فإن كان في نصفه فضل عن نصف الحناية يبيع بقدر نصف الحناية إلا أن نشاء أن يباع
كله ويرد عتق الفضل من غنمه وكان ما بقي من نصف الحناية في مال أن اكسبه في يومه الذي يكون فيه لنفسه
يؤخذ منه الفضل عن مصلحته في نفقته وكسوته وما بقي من غنمه عتق أتبع به فإن عتق ثلاثة عتق ما
ليس له مال غيرهم وما لم يقرع بينهم حتى مات منهم واحدا أو اثنين أقرع على المرقق والأجابه فإن خرج
سهم الحناية عتق وأعطى كل مال فأدمن يوم تكلم سيده بالعتق وكان الملتان رقيقين إن كانت قيمتهما
فإن كان لثنين مال أحصى فكانهما تارة كالفأ كسبا ما بعد كلام السيد بالعتق كل واحد منهما خمسة
فإذا مال الملت فأقرع بينهما فخرج سهم الحناية على أحدهما فحسبنا كعتق منه تلك الخمسة التي كانت
للسيد كأنه قيمة خمسة فوجدناه ثلثه ثم قلنا في الخمسة التي كسبها بعد عتق سيده أعطناه
ثلثها وهو مائة وستون وثلثا درهم وبقي ثلثاها وهو ثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلث فزاد في مال الملت
فكانت زاد في العتق يرجع علينا بفضل ما أخذ من ماله فاقصصناه من العتق (قال) أي يعقوب بقدر
ذلك على أن يعتق منه ما يكون له من ماله بقدر ما عتق منه غير محسوب ذلك من مال الملت لأن ذلك إنما يحسبه
نصيب رقيقه دون السيد (قال الشافعي) وقال بعض من ينسب إلى العلم الرقيق يعتقون فلا يحل لهم
الثلث يقولون يوم يقرع بينهم ولا نظرا في قيمهم يوم يكون العتق لأن العتق إنما يقع بالقرعة كذا ذهب إلى
أنه إذا ما بدراهم عتق ولا يجرى في واحد منهم حرة تامة إنما تتم بالقرعة (قال الشافعي) ومن
مات منهم لم يعتق ومات رقيقا وأخذ ماله ورثه سيده فأقرع بين الأجابه كأنه لم يدع رقيقا غيرهم (قال الشافعي)
وإذا كان العبدان ثلاثة فاعتق أحدهم نصيبه منه وهو موسر ففهم قولان أحدهما أنه وقف عتقه فإن
وجد له مال يبلغ قيمته دفع إلى شريكه من ماله أحب أو كره قيمته وإن عتقه بالبيع (قال) وسواء في العتق
العبد والامة والمرتفع والمتضع من الرقيق والكافر والمسلم لا افتراق في ذلك ومن قال هذا القول ينبغي أن يقول
لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد فقيمة
عبد فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبدوا لا نقد عتق منه ما عتق فبين في سنن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه بعد في بالقول إذا كان له مال والقيمة في ماله وإن مرض شركا له بالعتق استدلنا على أن عتقه
إذا كان ذماما ودفع قيمته إخراجا له من أبيه ما لك به معه أحرأ أو كرهأ فإذا كان هذا هكذا وقع العتق
والولد ثابت للعتق والقرم لازم له في قيمة لشركاه من العبد وإذا كان هذا هكذا فلو عتق واحد من شركائه
أو كلهم بعد ما يقع عليه عتقه بالقول لم يقع عليه لانه خارج عن ملكه تام العتق على المعنى الذي وصفت من
دفع العتق ويقال للثالثين فإن شئت فقله وإن شئت فقله وهو الولاد الذين سبقا للعتق ولو أعقبا جميعا معا
لزمهما العتق وكان الولاد لهما والقرم بشرط أن كان معهما على مساواة فأما إذا قدم أحد المعتقين من
موسر فالعتق تام والولاد وما كان من عتق بعد ما قبل بيجاز وهو عتق ما لا يملك وإن كان أحدهما كانه ثانيا
تم العتق ووقف حكمه حتى يقدم أو يوكل من يقبضه فإن أقام الغائب البينة أنه أعتقه وقت قبل الوقت
الذي أعتقه الحاضر وكان هو موسر فهو حرة وله ولزوجه يبطل عتق الحاضر لانه أعتق حرا وإن كان موسرا

هي أجل فلما زاد فيه

أمره أن يعطيه ناضجه

ونطعمه رقيقة تنزهها

له الآخر عما عليه (قال

الشافعي) رضى الله

عنه وقد روى أن رجلا

ذا قرابة لعثمان قدم

عليه فسأله عن معاشه

فذكر له غلته حمام

وكسب حمام أو حمامين

فقال إن كسبك لو سخر

أوقال الدين ما أوقال دنس

أو كلمة تشبه ذلك

(باب الدهور والينات)

« حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مسلم بن خالد

عن ابن حرج عن ابن أبي

مليكة عن ابن عباس

أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال البينة

على المدهي (قال

الشافعي) وأحسبه

ولا أتته قال والين على

المدهي عليه « أخبرنا

عبد الله بن الحرث عن

سيف بن سليمان عن قيس

ابن سعد عن عمرو بن

دينا عن ابن عباس أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فقهى بالبين مع

الشاهد قال عمرو في

الاموال « حدثنا

الربيع قال أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا

عق نصيبه منه وله ولاؤه وعق الساقى على الحاضر وضمن لشر به قيمته ولو أعتقه واحد ثم آخر وقف
العق منهما فإن كان الأول موسرا دفع عنه وعق عليه وكان عق الآخر باطلا وإن كان معسرا عق على
الساقى نصيبه فإن كان موسرا عق عليه نصيب صاحبه وأعطاه قيمته وكان الأول بينهما على قدم ما عتق
لا ول الثالث ولا آخر الثلثان لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدخل على الذى يعق نصيبه في عبدان
يعتق عليه كذا إذا كان موسرا مدفوعا من ماله إلى المهر كانه قضى على العتق الآخر بذلك القضاء بقتل القرم إذا
أعتق أو ضمن القضاء بكثير ما وفى مثل معناه وفى قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فكان له مال يبلغ
قيمة العبد تقوم عليه ولا تان أحدهما أن على الرضا فاعل فعلا وجعل فيه ما سخر من ماله أن يخرج منه
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل إلا أن يكون له مال لا غير قيمة العبد فأما مال الناس فهذا يصح وقد
يحمل أن يقاس عليه ما جعل الثمن من ماله ويحمل أن يفرق بينه والقول الثاني أنى أنظر إلى العتق شركة
في عبد فإذا كان حيث شئ موسرا ثم وقع عليه بعد ما عسر كان حرا وأتبع ما ضمن منه ولم ألتفت إلى تغير
حاله إنما أنظر إلى الحال التى وقع عليه فيها الحكم فإن كان من ضمن ضمن وهذا القول الذى يصح فيه القياس
ولو أعتق عبد قيمته ألفا وبجده حين أعتق الأمانة أعتقنا منه خمس النصف فعق نصفه وعشره وكان ما بيني
منه رقيقا وهكذا كل قصر من مبلغ قيمة شره عتق منه بقدر ما وجد العتق ووفى ما بيني منه مما لم يعتقه
ماله ولو أعتق رجلا شصا من عبدى فعتقه ثم مات قبل يقوم عليه قوم عليه في جيع ماله إذا كان العتق
وهو موسرا لا يخرج من ماله لانه وجب عليه أن يكون موسرا أو أحد المال يدفع يوم أعتق ولا يمتعه الموت
من حق الزم في الصحة كالوجي جنايته ثم مات لم يمتعه الموت من أن يحكم بها في ماله أو على عاقله وسواء آخر ذلك
أو قدم وكذلك لو كان العبد خالفا أعتق بعينه ثم مات كان حرا كله القول المتقدم منه ولو لم يبع مالا غيره
لأن العتق وقع في الصحة وهو غير مجبور عن ماله وسعى أعتق شركة في عبد و كان له مال يعتق منه قوم عليه
بوشد دفع إليه قيمته وعق كله فإن أعتقه ولا ماله فالعبد رقيق ويعتق منه ما عاكس العتق وإن أيسر
بعد ذلك يقوم عليه وسواء أيسر بعد الحكم أو قبله إنما أنظر إلى الحال التى يعق بها فإن كان موسرا دافعا
عتق في قول من يرى العتق إنما يقع باليسر والدفع ويعتق في قول من يرى العتق إنما يقع باليسر وإن لم يكن
دافعا إذا كان موسرا يوم أعتق وإن كان غير موسر دافع لم يعتق لانه وشد دفع الحكم وإن أيسر بعده وذلك
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال في العتق شركة في عبدان كان موسرا قوم عليه قيمة عدل فأعلى
شركا حصصهم وعق عليه والافتدعت منه ما عتق وانما حله يخرج من ملك الذى لم يعتق بعق شره
بأن يكون شره موسرا دافعا لقيصته وهذا في قول من قال لا يعتق إلا بالدفع والقول الآخر أنه يعتق باليسر
وإن لم يكن دافعا بأن يكون موسرا غير دافع وإذا أخرج من ملك العتق عليه بأمر من اليسر والدفع لم يخرج
يخرج من ملكه بأمر واحد وهو قول يعجزن فلهذه وأصح في القياس أن ينظر إلى العتق حين يقع العتق
فإن كان موسرا بقيته فقد وقع العتق وضمن القيمة وإن أعدم بعد أتبع القيمة ولو كانت القيمة ما رجحى
يوم أعتق بعضها فلم تقوم حتى ولت تقوم حتى وعق ولها معها الاتهام كانت حلى يوم أعتقت فعتق ولها
بقتها ورقتين برهها لنفسه ففصل عنها ولو زعم أن العتق إنما يقع يوم يكون الحكم انتهى أن لا يعتق الولد
معها لانه لم يعتق الولد إلا الأرى له أعتق جارية ساعة ولت لم يعتق ولها معها إنما يعتق ولها بقتها إذا
كانت حلى فالما إذا ولت حكم ولها حكم ولغيرها

(عتق الشرك في المرض)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أعتق شركة في عبد في مرضه الذى مات فيه عتق ثبات ثمرات

ابراهيم بن محمد بن
ديعة بن عثمان عن
معاذ بن عبد الرحمن
التيمي عن ابن عباس
ورجل آخر سمعا
أحفظا من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قفى باليمن
مع الشاهد . حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
عبد الوهاب بن يحيى
ابن سعيد عن بشير
ابن يسار عن سهل بن
أبي حنيفة أن عبد الله
ابن سهل ومحمد بن
مسعود خرجا إلى
خير ففرقا لحاجتهما
فقتل عبد الله بن سهل
فانطلق هو وعبد الرحمن
أخو المقتول وحوصة
ابن مسعود الرسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذكروا له قتل عبد الله
ابن سهل فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
تحفظون تحسبن عينا
وتسقطون دم قتلكم
أوصاحبكم قالوا يا رسول
الله لم نشهد ولم نحضر
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم قتلتمكم يهود
بخمسين يمينا قالوا
يا رسول الله كيف نقبل
أيمان قوم كفار فزعم

كان في ثلثهما أعتق منه نفسه ولغيره إذا حله الثلث فأمر في ثلثه بأمر الصحيح في كل ماله لا يختلف إذا
أعتقه عتق ثلثات وكذلك إذا أعتق من عبده سبعمائة سهيق مرضيه ثم مات وثلثه يجعله عتق
عليه كله لأنه أوقع العتق عليه وهو حي ما لثلاث ماله أو كله وكان كمن أعتق عبده كله ولو أوصى بعتق ثلث
مملوك له بعد موته لم يعتق منه إلا ما عتق وذلك أن العتق إنما يقع بالموت وهو لا يملك شيئا يوم يقوم عليه فيه
كاه ماله كله ولو أرنه إلا ما أخذ من ثلثه فلما لم يأخذ من عبده ماله لثلاثه كان لأماله يوم يقوم عليه فيه البديقتى
بالقيمة والدفع

(اختلاف المقتى وشريكه)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه إذا أعتق رجل شركاه في عبده ولم يرفعها السلطان إلا بعد أشهر حكم عليه
السلطان بالقيمة يوم أعتق واختلفا في القيمة يوم وقع العتق فقال المقتى كانت قيمته ثلاثين وقال المقتى عليه
كانت قيمته أربعين ففها قولان أحدهما أن القول قول المقتى لأنه موسر وأجدد دفع فلذا أعتق العبد
بهذا الم يؤخذ من ماله إلا ما زعم هو أنه لزمه والقول الثاني أن يكون القول قول رب العبد لا يصح بيع ملكه
من يده إلا بعرضي كما يكون إذا اختلفا في الثمن والعبد قائم كان القول قول رب المال والمشاع بالخييار وفي
هذه المسئلة وهو لا يصح قياسا على البيع من قبل أن البيع إذا كان قائما فلا يمنع رد العبد وأخذ بهما قال
السابع وليس للمقتى هونرد العتق ولكن لو قال فائل في هذا إذا اختلفا لمخالفا وكان على المقتى قيمة العبد كما
يكون على المشتري قيمة العائن إذا اختلفا في ثمنه كان مذهبا ولو اختلفا فقال الذي له الغرم العبد خيار أو
كاتب أو يصنع صناعة تز يد في عمله وقال المقتى ليس كذلك فقل فإن وجد كان يصنع تلك الصنعة أيام
بصانته وإن لم يوجد ذلك لم يؤخذ بقول الذي له الغرم وكان القول قول المقتى لأنه مدعى علمه بزيادة القيمة وإن
كانت صناعته مما يحدث في مثل تلك المدة التي رافعا فيها من يوم وقع العتق قال قول المقتى ولو قال المقتى
أعتقت هذا العبد وهو أنى أو سارق أو عيب عيبا لا يرى فيه وقال الذي له الغرم ليس بأق ولا سارق
فالقول قوله وهو على البراءة من العيب حتى يعلم العيب لأن العبد قائم بعينه لا يرى فيه عيب وهو يدعى فيه
عيبا طرح عنه بعض ماله ومن قبل القول قوله في هذا وغيره فقال الذي يخالفه هو يعلم أن ما قلت كما
قلت فالحق هو ما أحلفناه على دعواه قال حلف برى وإن نكل عن اليمين ردنا اليمين على صاحبه فنحلف
استحق وإن لم يحلف أبطلنا حقه في اليمين ولم نعطه إذا تركها على ما دعى وذلك مشل قوله أعتقت العبد وهو
أق فقلنا القول قول الذي له الغرم فإن قال المقتى هو يعلم أنى أحلف كما وصفت وذلك أنه قد يكون يعلم
مالا يوجد عليه يتيقن ما أشبه هذا ولو كان العبد المقتى بعض مائة أو ثمانيا فاختلافه فقال المقتى هو عبد
أو سوزنجى يسوى عشرة دنانير وقال المقتى عليه هو عبد برى وأما يسوى ألف دينار فالقول
قول المقتى الذي يعرفه إلا أن يأتي الذي له الغرم بينه على ما قال ويحلفه المقتى أن أراد ولو تصادقا على
أنه بر برى واختلفا في ثمنه فالقول قول المقتى مع عبده ولو تصادقا على أنه بر برى وقيمته ألف فلما كان ظاهرا
وجسما تلو كان غير ظاهر وأدعى المقتى أنه غير ظاهر فالقول قول الذي له الغرم إلا أن يأتي المقتى بينة
على ما دعى وإن شاء أحلفناه على ما ذكرنا قال هو يعلم ما قلت إنما يصدق المقتى على القيمة إذا لم يذكر عيبا
وقال قيمة السلعة كذا الما يكون مثله قيمة لثلث العبد لا عيب فأما إذا ذكر عيبا فالغرم لازم وهو مدعى
طرحه وأطرح بعضه لأن القيمة إنما هي على البراءة من العيب حتى يعلم عيبا

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ومن ملك أمًا وأبًا وجدًا وأبًا وأب ابنه وإن تباعدوا وجعلنا من قبل أب
 أم أم أو أولاد من ابن أو بنت وإن تباعد من بصرة النسب المالك من أم أم أو بصرة إلى المالك نسبه من
 أم أم حتى يكون المالك ولدا أو والدًا أو حقه على من يصح ملكه ولا يعتق عليه غير من سبب إلا أخ
 ولا أخت ولا زوجة ولا غيرهم من ذوي القرابة ومن ملك من يعتق عليه شخصًا به أو شراه أو أي وجه ما
 ملكه من وجوه المالك سوى المرات عتق عليه الشخص الذي ملكه وقوم عليه ما بقي منه أن كان موسرًا واعتق
 عليه ولا يعتق منه ماله وورق ما بقي لغیره وإذا كان الرجل أذلًا ما أحدًا يعتق عليه المالك فكان حكمه إذا أذل
 ملكه كمن اعتق وهو أذل من يعتق عليه وقد كان قادرًا على أن لا يملك في حكم الملق تركه في عبيد
 لا يخلطان وهو أذل وبه أو أوصى به له أن يردهما أو الوصية وكل ماله غير المرات فقوله في الماله إلى
 له رده فيها كائنته أو شقصه ما وشرا أو وقوله كعتقه ولكنه لو ورث بعض من يعتق عليه لم يكن له رد
 المرات من قبل أن الله عز وجل حكم أن أزم الأحمال الموق على ما فرض لهم نفس لأحد أن يردهما
 المرات ولو ورث عبد أزمنا أو عي كان عليه نفقته وليس هكذا ماله غير المرات ما سوى المرات يدفعه
 المراه المالك عن نفسه وإنما لم يعمى يعتق عليه شخصًا عتق عليه ماله منه ولم يعمى عليه ما بقي منه لأنه لم
 يجر ملكه بنفسه إنما ملكه من حيث ليس له دفعه وسواء كان الذي عتق فيعتق عليه ماله أو كافرا أو
 صفيًا أو كبيرًا للاختلاف في ذلك ولو ورث صبي لم يبلغ أو موهن لا يعقل أو مولى عليه بأب أو من يعتق
 عليه عتق على كل واحد من هؤلاء من ملك بالمرأه وإن ملك أحد هؤلاء شخصًا بالمرأه عتق عليهم الشخص
 ولم يمت غيره بقتله ما وصفت من أهم لم يكونوا يفسدون على رد ذلك الملك (قال الشافعي) ولو أن عبدا
 أو ممتوا أو عبدة أو أمه أو ابنه أو أوصى به أو تصدق به عليه ولا مال له صبي وله ولي كان على وليه قبول
 هذا كله و يعتق عليه حين يقبله ولو تصدق عليه بصفقة أو ثلثة أو وصى به أو وعبه والصبي
 أو الممتومعسر إن كان أوله قبول ذلك عليه وعتق منه ما مال إليه من أبيه أو ولده وإن كان موسرًا فوجب
 له نصف ابنه أو نصف أبيه لم يكن الولي أن يقبل ذلك وذلك أنه يعتق عليه النصف ويكون موسرًا
 فتكون الحكم على الموسر عتق ما بقي وليس الولي أن يقبل هذا كله من قبل أن قوله ضرر على مال
 والصبي والعنود لا تنفع له ما فيه عاجلة وما كان هكذا لم يكن الولي أن يقبله فإن قبله فقبوله مردود
 عنه لأن في قوله ضررًا على الصبي أو ضررًا على شركته الصبي وذلك أنه أضاف رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن يعتق على المالك الشريك بقبضه يأخذ ما قال بأخذ القيمة عتق عليه بغير حق حتى
 يصح ملكه عليه

(أحكام التدبير) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أخبرنا مسلم بن خالد الواعظ عن أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عذرة قال أخبرني أباي إبراهيم مع جابر بن عبد الله يقول أنا محدث كور حلام بن بني عذرة كان له غلام قطبي فاتمعت به درمنه وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ذلك العبد قبض العبد وقال إذا كار أحدكم فقبضاً فليندأ بنفسه فإن كان له فضل فليندأ مع نفسه عن يعول ثم إن أحد بعد بذلك فضلاً فلم يصدق علي غيرهم وقيل زاد مسلم في الحديث شيا هو نحو من سابق حديث الليث بن سعد (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد ورواه ابن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال اعتزل رجل

أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم عقله من عنده

قال بشير قال سهل

لقد ركضتني فريضة

من تلك الغرائض في

حرب بلننا (قال الشافعي)

وہیہ الاحادیث کلہا

تأخذ وهي من الجمل

التي يدل بعضها على

بعض ومن سعة لسان

العرب أو اقتصادا محدث

على بعض ما يسمع دون

بعض اوهلجامعا ان
ادعوا الى...

الذي على الحدسياسوي
الزعر في الفخ

بدايةً من الآن فصلاً

أخذه معه إلى محال فقط

الآن نقيم بضعة عمل.

ادبی فاؤنڈیشن فاؤنڈیشن

عليه ما دون الزنا أو

شاہدنا و امرائے تن علی

الاموال قضى له بدعواه

ولم يكن عليه أن يحلف

معینہ واذالم یقم علی

ما يدعى الشاهد واحدا

فإن كان مالا أحلف

مع شاهسده وأعطى

المال وإن كان الذي

بدعی غیر مال لم یعط به

شیئا وکان حکمہ حکم

من لم يأت بيعة (قال

الشافعي) رضي الله

عنه اليه في دلة

سنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم بفتان يديه

كامله بعدد التسع

لا يختلف مقبها معها
 وبينة خاصة العبد
 يختلف مقبها معها
 (قال) ومن ادعى شيئا لم
 يتم عليه بينة يؤخذ
 بها لحلف المدعي عليه
 فان حلف برئ وان
 شك لم يأخذ الذي ادعى
 منه شيئا حتى يخلف على
 دعواه فباخذ بينة مع
 تكول المدعي عليه
 (قال) والحكم بالله عوى
 بلا بينة ولا ايمان
 (٣) مخالفه البينة
 لسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا يقاس
 به لانهما شئ واحد
 تضادا قال ومن ادعى
 مالا لدلالة الحاكم على
 دعواه لا بدعواه اختلفا
 المدعي عليه كما يختلف
 فيما سوى السهام واذا
 كانت على دعوى المدعي
 دلالة تصدق دعواه
 كالدلالة التي كانت
 في زمان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نقض
 فيها القسامة اعطف
 المدعون تحسبن عنا
 واستصوابه المقتول
 ولا يستحقون دما (قال)
 وكل ما وصفت بين في
 سنة رسول الله صلى الله
 (٢) قوله بلا بينة
 والايمان الخ كذا
 بالنسخة التي بدنا كما
 روى حرره من اصل
 صحيح كتبه معصومه

من بني عذرة عبدالله عن دير فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال آله مال غيره فقال لا فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من يشتره مني فاشتره نعيم بن عبد الله العدوي بشاة ثمانية درهم فباعها النبي صلى الله عليه
 وسلم فدفعها اليه ثم قال آله يا بن نفسك تصدق عليها فان فضل عن نفسك شئ فلا هلك فان فضل شئ فلتدري
 قرابتك فان فضل عن ذوق قرابتك شئ فمكذبا وكذبا يدعي عنك وشاة (قال الشافعي) قول جابر والله
 اعلم جابر بن عبد الله يعني خلفا ما وجرا نافي عداهم في الانصار وقال من رجلا متاعني بالخلف وهو ايضا
 منهم بالنسب ونسبه اخرى الى قبيلة كما سمعته من جابر بن عبد الله (قال الشافعي) اخبرنا يحيى بن حسان
 عن جابر بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله ان رجلا من غلامه عن دبر ولم يكن له مال غيره
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتره مني فاشتره نعيم بن عبد الله بشاة ثمانية درهم واعطاه الف (قال
 الشافعي) اخبرنا يحيى بن حسان عن جابر بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن النبي
 صلى الله عليه وسلم بوضوح حديث جابر بن زيد (قال الشافعي) اخبرنا سليمان بن عيينة عن عمرو بن دينار وعن
 أبي الزبير عن جابر بن عبد الله يقول در رجل منا غلامه ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم من
 يشتره مني فاشتره نعيم بن عبد الله لتمام قال عمرو وسعت جابر يقول عبد اقطعا ما تمام اول في امانة
 ابن الزبير وزاد ابو الزبير يقال له يعقوب (قال الشافعي) هكذا سمعته منه عامة دهرى ثم وجدت في
 كتابي در رجل منا غلامه فالت فاما ان يكون خدام كتابي او خطامن سفيان فان كان من سفيان فلان
 جريم احفظ الحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جريم حديث الليث وغيره وأبو الزبير بهذا الحديث
 بتحديثه بخبره في حياة النبي در جابر بن زيد مع جابر بن زيد مع جابر بن زيد مع جابر بن زيد مع جابر بن زيد مع
 وقد يستدل على حفظ الحديث من خطئه اقل مما وجدت في حديث ابن جريم والليث عن أبي الزبير
 وفي حديث جابر بن زيد عن عمرو بن دينار وغيره جابر بن زيد عن عمرو بن دينار وغيره جابر بن زيد عن عمرو بن دينار وغيره
 واحد من لقي سفيان فذمها له لم يكن يدخل في حديث سمعت وجب بعضهم حين اخبر به أني وجدت في كتابي
 مات فقال لعل هذا خطا منه او زلة منه حفظنا عنه (قال الشافعي) واذا باع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مدبرا ولم يذكر فيه دين لا واجبة لان صاحبه قد لا يكون له مال غيره ولا يحتاج الى منه فالدر ومن
 لم يدر من الميسر يسوا يجوز بيعهم حتى شاعلهم وفي كل حق لم ياتهم يجوز بيعهم حتى شاعلهم
 وفي كل ما باع فيه مال سيدهم اذ لم يوجد له وفاة الا بيعهم وذلك ان التدبير لا يعدوما وصفا من ان لا يكون
 حائل دون البيع فقد باعته بذلك دلالة سفر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يكون حائل فخص لا تبسع للكتاب
 في ذم سيده لتمام من الكتابة فقد يقول الى ان يكون عبد اذا عجز فلما منعاه وقد قول الى ان يكون عبدا
 يساع اذا عجز من البيع وبه المدبر فذلك دلالة على أن التدبير وصية كما وصفا (قال الشافعي)
 ومن لم يبيع أم الولد لم يبيعها بحال واعتقها بصحوت السيد فارغم من المال وكل هذا يدل على أن التدبير
 وصية (قال الشافعي) اخبرنا الثقة عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان باع مدبرا
 احتاج صاحبه الى ثمنه (قال الشافعي) اخبرنا الثقة عن معمر بن عمرو بن مسلم عن طاوس قال يقول
 الرجل في ذميره اخبرنا سفيان عن ابن أبي نعيم عن معمر بن جاهد قال المدبر وصية يرجع صاحبه فيه متى شاء (قال
 الشافعي) اخبرنا الثقة عن معمر بن ابن طاوس قال سألني ابن المنكدر كيف كان يقول يقول في المدبر ان يبيعه
 صاحبه قال قلت كان يقول يبيعه اذا احتاج صاحبه الى ثمنه فقال ابن المنكدر ويبيعه وان لم يحتج اليه (قال
 الشافعي) اخبرنا الثقة عن معمر بن ابي نعيم عن ابن جهم عن عمر بن عبد العزيز باع مدبرا في دين صاحبه (قال
 الشافعي) ولا أعلم بين الناس اختلافا في أن تدبير البعدان يقول له سيده صحبا ومريضا أنت مدبر
 وكذلك ان قال له أنت مدبر وقال أردت عققه بكل حال بعد موتي وأنت عتيق وأنت محرر وأنت حر أنا

قلت لا يقسم المدعون
 الدم إلا بدلالة استدلال
 بما وصفت من سنة
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وذلك أن
 الانصار كانت من
 أعدى الناس لليهود
 لقطعها ما كان بينها
 وقتلها رجالها وإحلالها
 عن بلادها وقد عبد
 الله بعد العصر وبعد
 قبل مغيب الشمس
 قتلا في منزلهم ودارهم
 محصنة لا يخطوهم فيها
 غيرهم فكان فيها
 وصفت دلائل من عليها
 أنهم يقتله اليهود
 لينضمهم فعرض النبي
 صلى الله عليه وسلم على
 الانصار أن يحلفوا
 ويصغروا فأبوا فعرض
 عليهم أن تحلف يهود
 فيبرئهم فخصمينا
 فأبوا فودعنا من عنده
 وذلك عندنا تطوع فإذا
 كان في مثل هذا وما في
 معناه أو أكثر منه مما
 يطلب على من يعله أن
 الجماعة التي فيها القتل
 أو بعضها تقتله كانت
 الساقطة فيه واستحق
 أهله بها العقل لا الدم
 وإذا أبوا حلف لهم من
 ادعوا عليه خصمينا
 ثم يرون لأن يقول
 رسول الله صلى الله

طابق لم يكن كمل الطلاق لأنه أدخل قيمته فلا يكون إلا بان تحتتم المثنو يجمع الطلاق فيتم الطلاق
 بالقلف به وكال المثنو يقول كاله أن تشاء (قال الشافعي) وكذلك قال أن شاء فلان وفلان فغلاى سرعتي
 شأت وأسر بعدموتى تشاء كان حرا وكذلك المذبر مديرا أو شاه أحد هامل وشأ الآخر أو مات الآخر أو غاب
 لم يكن حرا حتى يجمعها قسما أو يقول معا ولو قال لرجلين اعتقا نسلاى ان شئنا ما فاجتمعنا على العتق
 عتق وان اعتقا أحدهما دون الآخر لم يعتق ولو قال للمذبر امان شئنا ما فاعتقا عتق شأت كان العتق
 باطلا ولم يكن مديرا إلا بان يدبره انما تنفذ شئنا ما جعل الهمما لاعتبا بانيه وسواء التدبير في
 النصة والمرض والتدبير وصية لا فرق بينهما وبين غيرهما من الوصايا أن يرجع في تدبيره مريضا وصحيبا بان
 يخرج من ملكه كالأوصى بعد مملو حل أو داره أو غير ذلك كان له أن يرجع في وصيته مريضا وصحيبا وان
 لم يرجع في تدبيره حتى مات من مرضه ذلك فالمدبر من الثلث لأنه وصية من الوصايا (قال الشافعي) أخبرنا على
 ابن سليمان عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر أنه قال المذبر من الثلث (قال الشافعي) قال علي بن
 سليمان كنت أخذته مرفوعا فقال لي أصحابي ليس يرفعوه موقوف على ابن عمر فوقفته (قال الشافعي) والحفاظ
 الذين يحفظونه بقضوه على ابن عمر ولا أعلم من أدركت من الثغين اختلاف في أن المذبر وصية من الثلث (قال
 الرابع) لشافعي في المذبر قولان أحدهما أنه إذا دبره ثم يرجع فيه باللسان لم يخرج من التدبير حتى يخرج
 من ملكه ببيع أو هبة أو صدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج المذبر من ملك صاحبه ولا يخرج من
 تدبيره حتى يخرج به كالأوصى الذي صلى الله عليه وسلم وأقول الثاني أنه وصية من الوصايا يرجع فيه باللسان
 كما يرجع في الوصية وهذا أصح القولين عندى

(أخرج المذبر من التدبير) قال الشافعي وإذا دبر الرجل عبده فله الرجوع في تدبيره بأن يخرج من
 ملكه وإن قاله المذبر جعل لي العتق والعتق على حسن دين لأجل يقول السيد قد رجعت في تدبيره فقال
 السيد ثم فاعفته فهذا عتق على مال وهو حر كله وعلم الحسن وقد بطل التدبير وإذا لم يصد المذبر بربط
 عمله بيع المذبر في دينه كإياع من ليس عبد من رقيقه لا نسدا ما كان مسلطا على إبطال تدبيره البيع
 وغيره فليس فيه مهر شيئا لئلا يكون بيع في دين يسدوه بيه في حياته نفسه وغير ذلك مما يباع فيه المذبر
 المذبر ولو لم يصد من ديني بغير المذبر من ماله فيبيع عليه ولا يباع المذبر حتى لا يوجله قضاء البيعة أو
 بقول السيد قد أطلت تدبيره وهو على التدبير حتى يرجع فيه أو لا يوجله مال يؤدى بغيره (قال الشافعي)
 ولو لم يصد من ديني كان له إبطال تدبيره فإن قال السيد قد رجعت في تدبيره هذا العبد أو أطلته أو نقضته
 أو ما أشبه ذلك مما يكون منه رجوعا في وصيته لم يرد أو وصى به لم يكن ذلك نقضا للتدبير حتى يخرج من
 ملكه ذلك وهو يخالف الوصية في هذا الموضع ويجمع من رالاعان وكذلك لو دبره ثم دبر رجل حبة سلت
 قبضا ولم يقضه أو رجع في الهبة أو ندم عليها أو وصى به لرجل أو تصدق به عليه أو وقفه عليه في حياته أو
 بعد موته أو قال إن أدى بعدموتى كذا فهو حر فهذا كله يرجع في التدبير بإصالة ولو دبر نصفه كان نصفه
 مديرا أو لم يصدق بعدموته منه إلا النصف الذي دبر لانه انما له من الثلث ما أخذ وإذا لم يأخذ إلا نصفه فلا مال
 له بعدموته يترقم عليه فيه لأن العز وجل نقل ملكه إلى أطراف الأحياء الذين ورثهم فلا مال له بعدموته يقوم
 عليه ولو دبره ثم وصى بغيره لرجل كان النصف لوصى به وكان النصف مديرا فان رد صاحب الوصية
 الوصية ومات السيد المذبر لم يعتق من العبد إلا النصف لأن السيد قد أطل التدبير في النصف الذي أوصى
 به وكذلك لو هب نصفه وهو حي أو باع نصفه وهو حي كان قد أطل التدبير في النصف الذي باع وهو حي
 والنصف الثاني مديرا لم يرجع فيه وإذا كان له أن يدبر على الاستدانة نصف عبده كان له أن يبيع نصفه
 ويقر النصف مديرا بحاله وكذلك إن دبره ثم قال قد رجعت في تدبيره ثلث أو ربع أو نصف أو أطلته كان

عليه وسلم قتلهم بعد
يدل على أنهم يريدون
بالإيمان ومثل هذا
وأكثر منه تدخل الجماعة
البيت فيدخل عليهم
وفهم القتل فغلب
على العلم أنهم وبعضهم
قتله أو يوجب الرجل
بالفلاة متطلع النياب
بالدم والأسيف وعنده
القتل ليس برعين
ولا أربعين فغلب على
من علم هذا أنه قتل أو
أخبار من يغلب على
من يسمع خبره أنه
لا يكذب إذا كان ذلك
بضرورة القتل وأنى
واحد من جهة
وأمر آمن أنرى أو
صبي من أنرى أو كافر
من أنرى أو أثبت كلهم
رجلا فقالوا هذا قتل
وغيب فأمر وأمر فقالوا
ليرقتله هذا وأمر أنرى
هذا المعنى إذا لم يكن
واحد من هذه العاني
فادعى أولياء الميت أن
فلا تقاتله وكان جماعة
من وجه واحد ليس فهم
من يجوز شهادته يمكن
أن يكونوا أو أطاعوا على
الباطل بعد القتل فيما
لا يمكن أن يكون الذين
جاؤا من وجه متفرقة
اجتمعوا قتلوا طاعوا على
أن يقولوا أنه لم يكن

ما رجع فيه منه بأمر اجتمع من ملكه خارجا من التديبر وما لم يرجع فيه فهو على تديبره بماله فإذا دبره ثم كاتبه
فليس الكتابة إطلاا للتديبر إنما الكتابة في هذا الموضع عينة الخراج والخراج بدل من الخدمة وإن لم يتقدمه
وأن يخارجه وكذلك يكتبه إذا رضى أن أدى قبل موته على الكتابة وإن مات عتق بالتديبر وإن جملة الثلث
ويطبل ما بقي عليه من الكتابة وإن لم يحمله الثلث عتق ما حله الثلث من أصل عتق من الكتابة بقدره وكان
عليه ما بقي من الكتابة وكان على كتابته إلا أن يجره لانه قد دبره بعهده العتق ويرى بالصدقة العتق في كتاب
(قال الشافعي) ولو دبر رجل عبده ثم قال انخدم فلان الرجل حر ثلاث سنين وأنت حر فلان غلب المدبر القائل
هذا أو خر من عبده قبل ماله لم يعتق العبد إلا بالأن موت السيد المدبر وهو يخرج من الثلث
ويخدم فلان ثلاث سنين فإن مات فلان قبل موت سيد العبد أو بعده ولم يخدمه ثلاث سنين لم يعتق أبدا لانه
اعتقه بشرط لم يطل أحدهما وإن سئل السيد فقال أدبت إطلاا للتديبر وأن يخدم فلان ثلاث سنين ثم هو
حر فالتديبر باطل وأن خدم فلان ثلاث سنين فهو حر وإن مات فلان قبل يخدمه أو وهو يخدمه السيد لم يعتق
وإن أراد السيد الرجوع في الاختيار رجع فيه ولم يكن السيد حر وإن قال أدبت أن يكون مدبر أبيه فخدمته
فلان ثلاث سنين والتديبر بماله لم يعتق إلا بهما كما قلنا في المسئلة الأولى ولو أن جلا دبر عبده قال
قبل موته أن أدى مائة بدموى فهو حر وأعطى خدمته عشرين بدموى ثم هو حر وأقال هو حر بدموى
بسة فإن أدى مائة أو خدم بدموى عشرين أو أتى عليه بدموى ستة فهو حر ولا يعتق وكان هذا
كله ومائة أحدهما وعليه بدموى عشرين أو أتى عليه بدموى ستة فهو حر ولا يعتق وكان هذا
يكن له النصف ولو قال رجل عبدي فلان ثم قال بعد ذلك عبدي فلان إذا دفع العتق في عشرين نائرا وإلى
غيره عشرين نائرا فإن دفع عشرين نائرا فهو له إلا يمكن له أنه أحاط بمائة وعليه بعد الأولى يتنقض
الشرط في الأولى والآخرة إذا نقضت ألقى من الأولى (قال الشافعي) ولو جنى المدبر جناية فلم يتطوع
السيد أن يقدره فباعه السلطان ثم اشتراه ثانية لم يكن مدبرا أو جنى الوصي وكان بيع السلطان عليه فيما
يحب عليه فيه كسعى نفسه وكان إطلاا للتديبر ولو اقتاد السيد متطوعا كان على التديبر ولو اراد السيد
المدبر أن الأسلام وطبق بدار الحرب ثم أخذ السيد مائة الأولى كان على تديبره ولا تنقض الردة ولا الألق لو ألقى
تديبره وكذلك لو أوجب عليه السلطان فأخذ السيد قبل أن يقسم أو بعدما يقسم كان مدبرا فكن على الملك
الأول ما لم يرجع سيد في تديبره بأن يخرج منه من ملكه ولو وقع في المقاسم كان السيد أن يأخذ بكل حال وكان
على التديبر ولو كان السيد هو المراد فوقف ماله لموت أو يقتل أو يرجع نائبا فكن على ماله خلق
بدار الحرب ولم يطبق ثم يرجع إلى الإسلام فهو على ماله والسيد مدبر بماله ولو مات كان ماله فشاو كان
المدبر حر إلا أن المسلمين أنما ملكوا مال المدبر السيد المدبر ولم يكن لقوته أن يملكوا بالبراث شأود بينهم غير دينه
(١) إلا أنهم أنما ملكوا في الحجة وكان التديبر وهو جازا الأحرار ماله ولو قال المدبر قد ردت التديبر في حصة
السيد أو بدموى لم يكن نكته وليس ما يثبت به العبد كما هو في الحر من غير نفسه كل من أوصى به ماله
عليه عن نفسه كان له رد الوصية وكل من أعتق عتق يملكه يمكن له رد العتق لانه متى أخرج من يد
العتق لما عتق به حرمة العتق ويجب عليه الحقوق وكذلك إذا عتق إلى الموت (قال الشافعي) ولو
دبر أمته فوطئه فموتت كانت أمه لم تعتق بعد الموت من رأس المال ولو دبر عبده ثم كاتبه كان كاتبه
وغيره من التديبر لأن الكتابة ليست وجوعا على التديبر (قال الشافعي) ولو دبره ثم قاله أنت حر على أن
تؤدى كذا وكذا كان حرا على الشرط الآخرة إذا قال أدبت هذا رجوعا على التديبر وإن لم يرد به هذا رجوعا
في التديبر عتق أن أدى فإن مات سيد قبل أن يؤدى عتق بالتديبر وإن أراد هذا رجوعا على التديبر فهو رجوع
في التديبر ولا يكون هذا رجوعا على التديبر إلا بقول بين أنه أراد رجوعا على التديبر غير هذا القول فإن
(١) قوله لأنهم أنما ملكوا في الحجة كذا الأصل وراجع ميراث المرء تعلم أن مقصوده رد قوله وكان
التديبر وهو جازا الخلف وذهب لتعليل كون المدبر يصير حرا فذكره محصيه

﴿باب الخلاف في هذه
الاحاديث﴾

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضي الله
عنه فإلغاها بعض الناس
في هذه الاحاديث ففرّد

خلاف حديث البين مع
الشاهد وخالف بعض

معنى البيعة على المدعي
والبين على المدعي عليه
وقد كتبت عليه فيها

سجها اختصرت في هذا
الكتاب بعضها فكان

مما روي بين مسع
الشاهد أن قال قال

الله تبارك وتعالى
شهادتين من رجالكم فان

لم يكونا رجلين فرجل
واحد اثنان قلت له

لست اعلم في هذه الآية
تحريم أن يجوز أقل

من شاهدين بحال قال
فان قلت فهذا دلالة على

أن لا يجوز أقل من
شاهدين قلت فقله

قال فقد قلته قلت فقل
الشاهدان للثان امر

الله جل ثناؤه بما قال
عدلان حوران مسلمان

قلت فلم تجز شهادة
أهل التهمة وقلت

لم تجز شهادة القابلة
وحدها قال لان عليا

دبره ثم طاعه على شيء وتجهل الحق فليس هذا نقضا للتدبير والمطالبة على ما تطالعه عليه فان أداه عتق فان
مات السيد قبل أن يذنيه المدبر عتق بالتدبير (قال الشافعي) واذا دبر الرجل عبده ثم لم يحدث رجوعا
في تدبيره ولا نقضه ولم يحث في عتق المدبر شيء يباع به فهو على تدبيره ولو دبر السيد ثم خرس فلم ينطق حتى
مات كان على تدبيره ولا ينقض التدبير الا بإطالة ايام حياته باخراجه من يديه أو ما وصفت من حق بلزبه
في عتق العبد أو ذمة السيد ولو دبره ثم خرس وكان يكتب أو يشير بشارة فنهض فرجع في تدبيره باشارة أو كتاب
كان رجوعه كرجوع الكلام اذا أخرجه من ملكه ولو دبره ثم خرس غلب على عقله ثم رجوع في التدبير وهو
مغلوب على عقله لم يكن رجوعا وكذلك لو دبره مغلوب على عقله ثم تاب اليه عقله فلم يحدث له تدبرا كان التدبير
وهو مغلوب على عقله باطلا وكذلك لو أعتقه وهو مغلوب على عقله لم يحرر عتقه

﴿جنابة المدبر وما يخرج بعضهم من التدبير وما لا يخرج﴾

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وانا نحن المدبر جنابة فهو كالعبد الذي لم يدبر ان شاء سيده تطوع عنه
باخراج أو شرا الجنابة فان فعل فليس ذلك ينقض التدبير وهو على تدبيره وان لم يفعل فكانت الجنابة تستغرق
عتقه يبيع فيها فدفع الى المني عليه أرض جنابته وان نقص نفسه عن الجنابة فلا غرم على سيده وان كانت
الجنابة قليلة وعين المدبر كثيرا قيل لسيده ان أحب أن يباع كالمودع الى المني عليه أرض الجنابة ويدفع
اليك بقية نفسه بعناه لانه قد كان بك يبيع به الجنابة وان أحب أن لا يباع كله يبيع منه بقدر أرض الجنابة
وكان ما بقي للرق فقام مدبرا كان الذي بقي من العبد الثلث أو أقل أو أكثر ثم لم يباي من العبد ما كان
في كلمين ابطال تدبيره وبيعه وغير ذلك وانما ذلك عترة تدبير ذلك الثلث ابتداء (قال الشافعي) ولو كانت
على سيد العبد أمان لا يرجع في شيء من تدبيره حتى يبيع منه بقدر الجنابة وكان ما بقي منه على التدبير
ولا حث عليه لانه ليس هو الذي باعه (قال الشافعي) واذا غلب على المدبر فهو كعبد غير مدبر حتى عليه وهو
عبد في كل جنابة لانه كمن لم يدبر ما لم يمت سيده فيعتقه فتتم شهادته وحده ودينه ودينه ودينه ودينه ودينه ودينه
وسهمه اذا حضر الحرب وميراثه كل هذا هو فيه عبد وكذلك طلاقه ونكاحه وما سوى ذلك من أحكامه
(قال الشافعي) ولو جنى عليه حر جنابة تلتفه أو تلف بعضه فأخذ سيده قيمته أو أرض ما أصيب منه
كان مالا من ماله ان شاء مبعوله في مثله وان شاء لانه هو يصنع به ما شاء وان كان الجاني عليه عبدا فأسلم اليه
والمدبر المني عليه حتى فهو على تدبيره والقول في العبد المالم في خروج المدبر الى سيده المدبر كالقول فيما
أخس من أرض جنابته من دناير أو دراهم فان شاء مبعوله مدبرا معه وان شاء كان مالا من ماله يتقوله ان شاء
(قال الشافعي) فان أخذ العبد بغير الجاني من أرض الجنابة على مدبره ثم سكت فلم يقل هو مدبر مع
العبد ولا هو رقيق فليس مدبرا الا بان يحدث له تدبرا وكذلك لو قتل مدبرا فأسلم اليه عبدا وعبدا قتلاه لم
يكونا مدبرين الا ان أحدث لهما تدبرا فان قال قائل فلو زعمت ان العبد المهرن اذ جنى عليه فكان أرض
جنابته عبدا أو مالا كانا كما كان العبد هو ناله بدل منه ولا تزعم ان المال المأخوذ في أرض الجنابة على
المدبر والعبد المأخوذ في ذلك يقوم مقام المدبر فيكون مدبرا والمال موضوعا في مدبر أو معتق قبله فرقت
بينهما لاتقارهما فان قال فإين الفرق بينهما قيل أرايت العبد المهرن لسيده يبعه أو هبته أو الصدقة به أو
ابطال الرهن فيه فان قال لا قيل لأن لصاحب الرهن في عتقه مطلقا لا يبطل حتى يستوفيه فان قال نعم قيل
ومالك الرهن مالك لشيء في عتقه فان قال نعم قيل وأعماله لا يمكن له ابطاله لان لغريمين الا كمين فيه ملك
شيء منه فان قال نعم قيل أفصدم مالك المدبر فيه مملكتي من الاشيا من الا كمين غيره فان قال لا قيل

أجازها قلت غفراني

هي القرآن قال لا قلت

فقد زعمت أن من حكم

بأقل من شاهدين خالف

الشرآن وقلت لا يجوز

في شيء من الحديث

أن يخالف القرآن قال

فإن قلته قلت خالف

قلت قال الله تعالى وإن

طلقتوهن من قبل

أن تقسوهن إلى خصف

ما فرضتم وقال ثم

طلقتوهن من قبل أن

تقسوهن فالحكم عليهن

من عدة تعتدونها

فزعمت أن الرجل إذا

خلف المرأة وأغلق بابا

وأرضعها أو خلأها

في حصر أوهما تصادقان

بأن لم يمسها كان لها

المهر وعليها العدة

خالف القرآن قال لا

قال عمر بن الخطاب

ويزيد بن ثابت ما قلت

إذا قال لا لم يجعله

للقرآن خلافا قلت فما

روى عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم

للبن عن الله تعالى

أما تقولوا هذان وهو

أعبد من أن يكون

خلافا لظاهر القرآن

من هاتين الآيتين

وذكرت غيرهما

وقلت إن الله عز وجل

أفبعد ما لا المدر بقدر على جهو إبطال تدبيره فان قال أ ما في قولك فتم قبل فقد فرقت بينهما وإذا أعطيت
أن لا أن أبيع المدر فقد زعمت ليس قبيحتا لازم بكل حال اتفاه به عثمان كان كوصيلته لعلنا أنمت
من مرضنا أو سفرنا فهو سر فانمت كان حرا وان شئت رجعت ولو كانت فيه حرة ثابتة في الحين الذي
يقال له خفافه لم يرق بحال أبدا (قال الشافعي) ويقال لأحدنا قال هذا أ رأيت أم الولد أ ليس تعتق جوت
سيدها من رأس المال فلا يكون سيدها بيعها ولا إخراجها إلى ملك أحد فان قال نعم قيل فهي أ وكذا عقاب
المدر عندنا وعندك فان قتلها بعد واسم السيدها وأمة فأسلمت أو سر قدفع عنها يقوم الثمن مقام أم الولد أو
الأمة المسليقة بها فان قال لا قيل لأن أم الولد لم تعتق وماتت وهي مملوكة والولد الذي كان منها إنما اعتقه به إذا
كانت ولده من سيدها إنما مات سيدها والذي دفع أو دفعت في جنابها لم تلمس سيدها فتعتق عليه الولد فان
قال نعم قيل له وكذلك المدر هو المشروط له العتق بوصيته فلم يبلغ شرطه وقتل مملوك أو ليس أحد له في ذلك
الشرط تلك الوصية فيعتق بها (قال) وإن كانت الأمة الحائض بحلي لحكم ولها حكم خصوصها ما لم
يزالها لأبعت فهو كعتق موتها بالخرج من البيع فان ولدت قبل أن تباع بعد الحائض وقبل الحكم أو بعده
فسواء لا يدخل ولدها في الحائض لأنه إذا ظهر قتلها فارق حكمها في الحائض لأنه غير حائض وكان حكمها كحكم أميحت
ولها ولد فن رأى بيعها والتفرق بينهما وبين ولدها بيعها ومن لم يربعها إلا مع ولدها فلم تطوع السيد بفداها
باعتها ورضع السيدحة الولد من الثمن وأعلى الجني عليه ثمنها كان قد وجب حيايته أو أقل لم يرد عليه وهذا
أشد القولين استقامة على القياس على السنة ومعناها والله تعالى أعلم وبه أقول رذالا أن النبي صلى الله عليه وسلم
رد بيع ولدا مرة فرق بينهما بينه وبين الصغير وليس بيع المالك للبع من هذا المذهب أكثر من بيع الصغير عازم
الام البيع فيه (قال الشافعي) وإذا جنى المدر أو المدر عتقته ببلغ أرشها ما ثمن الأول ولم تكن قيمة
الحائض تحسب من الأول والمدر مال ولد لها مال سيد لها حق للجني عليه وهو كسائر ماله ولا يدخل ولد المدر
ولا ولد المملوك غير المدر في جنابها لا لهم لم يمتوا فادخلوا في جنابها وهم كمال سيد سواهم (قال
الشافعي) وإذا جنى على المدر أو المدر عتقته ببلغ أرشها ما ثمن الأول ولم تكن قيمة
لا تدبر فيهما من جنى عليها بقطع أيديهما فقيمة نصف قيمة كل واحد منهما يدفع إلى سيدها ويقال له هو
كامل من ماله الثالث أن تملكه كالمالك للمدر والمدر ببيعها ما أول أن تصنع فمما شئت وعلى الحائض على المدر
أو المدر فإن كانت حائضه نصف قيمتهما ولو كان يوم تقع الحائض محسبين أو مرضيين كانا وإن كانت
المدر عتق بقتلها فقيمة قيمتهما بحلي ولا شيء في ولدها وإن جنى عليها فالقتل جناية ما ماتت في الجنين
عشر قيمة أمه يوم جنى عليها وفي الأمة قيمتها وقيمة جنينها سيدها يصنع به ما شاء كذا وصفت قبل هذا وإن
أقت جنينا مات ما مات فقتلها قيمتها وفي الجنين قيمته إذا كان حيا حكمه حكم نفسه وإن كان ميتا
حكمه حكم أمه

(كتاب المدر وتدبير المكاتب)

(قال الشافعي) وإذا دبر الرجل عبده ثم كاتبه فليس الكتابة بإبطال التدبير إنما إبطاله أن يخرج من ملكه
قبل الكتابة ويسأل فان قال أردت إتيته على التدبير غير أن أردت أن أبيع العتق فهو مدبر مكاتب وهكذا
إن كاتب أمة فان ولدت ولدها فهو مكاتب معها وإن كانت مدبرة مكاتب فلو أنه مكاتب مدبر (قال) وإذا
كاتب عبده ثم دبره قبل الهرم عجز كان مدبرا وإن شاء الثلث على الكتابة فبئسما عليها فان أدى عتق وإن مات
سيده قبل الأداء عتق بالتدبير إن جله الثلث فان لم يحمله الثلث عتق منه ما حل الثلث بطل عنه من الكتابة

قال شاهدين وشاهدنا
وامرأتين فبفسه دليل
على ما تم به الشهادة
حتى لا يكون على من
أقام الشاهدين عين
لا أنه حزم أن يحكم
بأقل منه ومن جاء
بشاهد يحكم له بشئ
حتى يخلف معه فهو
حكم غير الحكم
بالشاهدين كما يكون أن
يدعي الرجل على الرجل
الحق فيسكن المدعي
عليه عن العين فيلزمه
عند ما نكل عنه
وعندنا إذا حلف المدعي
فموجب غير شاهد
وبين شاهدين قال
فأنا تدخل عليكم فيها
وفي القسامة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال البينة على المدعي
قلت فهذا القول
خاص وأعام قال بل
عام قلت فأنشأ أشد
الناس له خلافا
قال وابن قلت أنت
ترغم لأن قتيلا
وجدي فجاء أخلفت
أهلها نجسين عينا
وغرمتهم باليقوأعطيت
ولي الدم بغير بينة وقد
زعمت أن قول النبي
صلى الله عليه وسلم البينة
على المدعي عام فلا

يقدم ما عتق منه وإن قال أردت الرجوع في التديير فلا يكون وجوبه إلا أن يخرج من ما كنه فهو مدبر
وهو مكاتب والقول الثاني أنه يسأل فإن قال أردت الرجوع في التديير فهو رجوع وهو مكاتب لا تدييره
وإن كاتب عبده ثم دبر قبل العيز ثم عيز كان مدبرا فإن شاء التنازل على الكتابة ثبت علم أوله الكتابة والتديير
وإن دبر عبده ثم كاتبه فلم يؤد حتى مات عتق من الثلث وطلبت الكتابة لأن الكتابة لا تكون إلا بالتديير إنما
يكون إبطاله بأن يقول مالك أنه أردت إبطاله ويخرجه من ملكه قبل الكتابة

(جامع التديير قال الشافعي) وإذا قال الرجل لعبده يوم تدخل الدار فانت حر بعدم وقى فذهب عقل السيد
ودخل العبد البار كان مدبرا ولو أعتقه بدخول الدار صحب العقل ثم ذهب عقله فدخل العبد الدار والسيد
فذهب العقل كان حرا وإن كان السيد قال هذا هو ذهاب العقل ثم دخل العبد الدار والسيد صحب العقل لم
يعتق لأنه قال المصنف وهو ذهاب العقل لو أعتق لم يخرج عتقه ولو أوصى لم يخرج وصيته لأنه لم يعقل عتقا ولا وصية
ولا غيرهما (قال الشافعي) ولو قال يوم تدخل الدار فانت حر بعدم وقى فلم يدخل العبد الدار حتى مات السيد
ثم دخلها لم يعقل لأن العبد قد خرج من ملك السيد ووصل لغيره ولو كان قال متى دخلت الدار فانت حر فانت
السيد ثم دخل العبد الدار لم يعقل لأن العتق وقع وهو في ملك غيره ولو قال رجل لعبده متى فانت حر وأغير
حر ثم مات لم يكن العبد حرا ولو قال متى فانت حر ولم يعبد لم يرد أنهم عتقوا متى فانت حر ولو قال رجل لعبده متى فانت حر وأغير
فأهم خرج سهمه أعتقناه ولو قال رجل لعبده متى فانت حر فانت حر ومتى مت وقد قرأت القرآن كله
فانت حر فانت السيد والعبد عتق وقد قرأت القرآن كله كان حرا وإن مات وليس العبد عتق أومات لم يقرأ
القرآن كله لم يعقل ولو قال له متى ماتت وقد قرأت القرآن فانت حر فانت حر من القرآن شيئا فقد قرأتها فلو حصر
ولو قال له متى فانت حر إن شاء الله فلان فلان فهو حر وإن لم يقرأ القرآن فليس بغير حر وإن مات ابنه فلان
قبل يشاء أو غرس أو ذهب عقله قبل أن يشاء لم يكن حرا إلا أن يبرأ من خرسه أو يرجع عقله فبشأنه
فيكون حرا إن خرج من الثلث (قال الشافعي) وسواء هذا أنه إذا أعتقه على شرط أو اثنين أو أكثر
لم يعتق إلا بأن تكمل الشروط التي أعتقه عليها أو الصفة أو الصفات ولا عتقه بأقل مما شرط أنه يعتقه بها
ومثل هذا الرجل يقول لجاريته أو عبده في وصيته إن مت من مرضي هذا فانت حرا وأنت حرة
ويوصي لناس بوصايا ثم يفتي من مرضه ثم يموت ولم ينقض وصيته فلا يعتق العبد ولا الأمة ولا
ينفذ لواحد من أهل الوصايا بوصية لأنه أعطى ما يفي حال فلا يكون له في غيرها فعلى هذا الباب
كله وقباهه

(العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا كان العبد بين اثنين فيدبره أحدهما فقصده مدبر ولا قيمة عليه
لشريكه لأنه قد أوصى لحد في نفسه بوصية له الرجوع فيها لما يقع العتق بكل حال لم يكن مناسما لشريكه
ولو مات فعق نصفه لم يكن عليه قيمة لأنه وصية ولو أوصى يعتق نصفه لم يقرم عليه التصف الآخر لأنه لا مال له
إلا ما أخذ من ثلثه وهو لم يأخذ من ثلثه شيئا غير ما وصى به وشريكه على شركته من عبده لا يعتق إن مات
شريكه الذي دبره أو عاش ولو قال لعبده متى مت ومات فلان فانت حر لم يعقل إلا الموت الآخر منهما ولو كان
بين اثنين فقال لهما أو متفرقين متى متنا فانت حر لم يعقل إلا الموت الآخر منهما أو قال أنت حبس على الآخر
مناحي عتق ثم أنت حر كان كل واحد منهما قادرا وصى لصاحبه بنصفه بعدم موته ثم هو حر فيكون وصية
في الثلث جائز ويعتق موت الآخر منهما والله أعلم

يعلى أحد الإيمنة
وأحلفت أهل المحلة ولم
تبرهمهم وقد عمت أن
في قول رسول الله صلى
الله عليه وسلم والعين
على المدي عليه أن
المدي عليه إذا حلف
بري بما دعي عليه فإن

قلت هذا بيان عرق قضي به
قلت فمن احتج بقضاء
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الثابت عنه أو على
بالجدة عن احتج بقضاء
غيره فإن قال بل من
احتج بقضاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم قلت
فقد احتججت بقضاء

رسول الله صلى الله
عليه وسلم فرمت أن
قوله البيعة على المدي
والعين على المدي عليه
عام قال ما هو بعام قلنا
فلم تمتنع من أن تقول
بما إذا اكتفت عنه
أعطيت ما بدل على
أن عليك أن تقول به
وقلت بما إذا كشت
عنه ووجدت عليك خلافه

(قال) فقد جعلتم العين
مع الشاهد تأمة في شيء
ناقصة في غيره وكذلك
جعلتم الشاهد من تأمين
في كل شيء إلا الرأى جعلتم
رجلا وأمرأين تأمين في
المال ناقصين في الحدود

(في مال السيد المدي) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا دبر الرجل عبده وترك ما لا غنايا وما ضرا
لم يعتق من المدي بري إلا بحضري أبيه أو رقة وعنت في ثلث ما وصل إلى الورثة ولم يصق في القاتل حتى
يحضر في أخذ أو رقة سهمين ويقت منهمهم وأن حضر قبل قبل أخذ الورثة له كان كالميراث ويقت فيها علم
للسيد ماله دون ما لم يعلم وكان للورثة أخذ جميع ما في يد المدي من مال أو أداه قبل موت سيده فإقامات أو أداه
ما لا بعد موت السيد فإن خرج من الثلث لم يملكه كله وإن خرج من الثلث لم يملك ما له اليمن ماله الذي اكتسب
بعد موت سيده بقدر ما يخرج من ثلثه وسلم البيعة إلى ورثته سيده ولا مال للمدي ولا ماله ولا ولد ولا عبد أموال
هؤلاء السيداتهم إذا اعتقوا أخذت أموالهم من أيديهم لا تكون الأموال إلا للحرار والمكاتب إذا عتق وكان
أعاده إلا في كتابته

(تدبير النصراني) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا دبر النصراني عبدا له نصرانيا فألم العبد
النصراني قبل النصراني أن أدبت الرجوع في التدبير بعنا عليك وإن لم ترد قبل النصراني في تحول يندبونه
وتخارجه وتذوق البيل خراجا حتى تمتعت بعليك ويكون ذلك ولاؤه أو ترجع فتيبته وهكذا يصنع
في المكاتب وأما الولد فمتنع من أمه أو لولته حتى عوت فتيبته وعن المكاتب حتى يهجر فتيبته أو يؤدي فتيبته
وفي النصراني المدي يقول آخراته يباع عليه بكل حال وللنصراني من مال مديرو عبيد ما لم يملكه مسلمين ما لم يملك
من أخذه

(تدبير أهل دار الحرب)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا قدم الحرب دار الإسلام بأمان فدبر عبدا له فالتدبير جائز فإن
أراد الرجوع إلى دار الحرب لم تمنعهما وإن أسلم العبد المدي رقنا للحرب فإن رجعت في التدبير لم تمنع الرجوع
في وصيته ولا بعنا عليك البعد أي ما لم تعلمت لا أن لا تدع لك مسلما لبيعته عليك وإن لم ترجع فأردت
المقام خارج جنة ولا تمنعك خدمتك وإن أدبت الرجوع إلى بلادك فالتدبير في تدبيره بعنا لمون لم ترجع
خارج جنة ولو كنت بخارج جنة من شئت من قبضتك فأنامت فهوور ولودبره في دار الحرب ثم خرج النامقيا
على التدبير كان مديرا ما لم يرجع في التدبير بأن يخرج من ملكه وفيه قول آخر أنه يباع بكل حال وكذلك
لو عتق في دار الحرب ثم خرجا إلى دار الإسلام ولم يحدث ملكا له بنصب بقضبه ما بدسترقه به في دار الحرب بعد
العتق كان حرا فإن قال قائل كيف يكون العتق في دار الحرب جائزا قبل العتق إخراج مملوك إلى صاحبه فهو
إذا أخرج ماله إلى ملك صاحبه يبيع أو مملوك يصح ثم أسلم إلى ماله ما أخرج من ملكه إلى الملك الحكم فيه أن
لا يرد عليه ما أخرج من ماله يحدث أخذه في دار الحرب وإن أخذته في دار الحرب فلا يخرج من يديه
ما غلب عليه في دار الحرب والعتق إخراج شيء من يديه لم يرجع فأخذه بعد إخراج به فلا يكون له أخذه بعد
أن يصير إلى دار الإسلام قال وأحلف في هذا مكتوب في كتاب غير هذا

(في تدبير المرتد) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا دبر المرتد نفسه أو قال أول أحد حاله
موقوف فإن رجع إلى دار الإسلام كان على تدبيره حتى يرجع فيه وهو على أصل ملكه وإن قتل فالتدبير باطل
وماله فيه ومن قال هذا القول قال إنما وقفنا ماله عند ارتداده ليكون فنان مات على الردة ورجع إلى الله
أن يرجع فملكه على الردة عتق أن ردت نفسه هامت ماله فشا والثاني أن التدبير باطل لأن ماله موقوف
يكون في ماله خارج الأمان يعود إليه فالتدبير والعتق باطل كله ومن قال هذا القول قال إن ماله خرج
من يديه الآن يعود وأما عليه بالعودة كالحقن بمه بالعودة فتدبيره كان وهو غير ماله وهذا أشبه الأقاويل

ويعلم شهادة أهل
الذمة تأمة بينهم ناصة
بين غيرهم وشهادة المرأة
تأمة في عيوب النساء
ناقصة في غيرها قال
واستخرج في القسامة بأن
قال أعطيتهم بغير بينة
قلت فكذلك أعطيت
في قسامتك وإحتج بأن
قال أسلفتهم على المالا
يعلمون قلت فقد يعلمون
نفاهسر الأخبار عن
يصدقون ولا تقبل
شهادتهم وأقرأ الفائق
عندهم بلاينة ولا يحكم
بأدعائهم عليه الأقرار
وعز ذلك قال العلم ما
رأوا وأعينهم أو جمعوا
بآذانهم قلت ولا علم ثالث
قال لا قلت فإذا اشترى
ابن خمس عشرة سنة
عبدا أو ابنا بالشرق منذ
تجسين وما تأمست
ثم باعاه فلدن الذي
ابتاعه ما كان أبنا
كيف تحمله قال على
البنة قال يقول ذلك
تطلق وإن هذا ولد
قسي ويلمع غير بلدي
وتحلفني على البنة
وأتعلم أني لا أحيط
بأن لم يأت قط على ما قال
يسئل قلت يقول ذلك
فأنت تحلفني على ما علم
أن لا يرفيه قال واذ

بأن يكون جميعا وبه أقول والثالث أن يكون التدين ماضيا عاش أو مات لأنه لا علم ماله إلا عوته وعوته
بضع العتق ومن قال هذا أجاز عتقه وجع ما صنع في ماله (قال الشافعي) الشافعي فيها ثلاث أقاويل
أصحها أن التدين باطل

(تدبير الصبي الذي يبلغ) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذنبر الغلام الذي يبلغ ول يبلغ ثم
مات فالتدين حارفي قول من أجاز الوصية لأنه وصية ولو لم يصفه حياته بيع مدره في النظره كما يكون له أن وصي
لعبه فيبيعها وإن مات حارفي الوصية وكذلك البالغ المولى عليه من لم ينجز وصيته (قال) ومن لم يبلغ فتدبيره باطل
ولو بلغ ثم مات كان باطلا حتى يحدته تدبيره بعد البلوغ في حياته واذنبر المعتود والمعاوب على عقله لم ينجز
تدبيره وإن كان ينجز ويفيق فقدر في حالة الألفه جاز وإن دبر في غير حال الألفه لم ينجز

(تدبير المكاتب) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذنبر الرجل مكاتبه فأن أدى قبل موت السيد
عتق بأداء الكتابة وإن مات السيد ولم يؤد عتق بالتدبير وطل ما كان عليه من العيومان حله الثلث وإن لم
يحمه الثلث عتق منه بقدر ما حل الثلث وإن شأه اذنبر قبل موت السيد أن يصحر كان له أن يصحر وكان لسيد
أخذ ما كان له من مال ولا تبطل الكتابة بالتدبير من قبل أنه انما زاد دخرا ولم ينقصه ألا ترى أنه لو اعتق جاز
عتقه وسقطت الكتابة عنه ولا يكون التدبير ينقصنا شيء من الكتابة عن من قبل أنه لم يضره بالتدبير عتق
بعد ومضى ونوع سقط ما يبيع من الكتابة (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذنبر السيد
وله مكاتب لم يبيع المكاتب ولا كتابته في دينه ولو أخذ بجمعه في دينه أو أجاز بيع في الدين وكان رفيقا
والمكاتب يتخلف المدير المدير يباع فيه لانه وصيه وبيعه سيد في حياته والمكاتب لا يبيعه سيد في دين ولا
غيره ولا يبيعونه حتى ينجز ولو كان عبيدين اثنين فدبر أحدهما نصيبه ثم اعتق الآخر نصيبه وهو موبر فيه
فولان أحدهما حر كله وعليه نصف قيمته وله ولاؤولان التدبير ليس يعتق بشت ولا يحول بين السيد وبين
بيعه وبه أقول وإن كان مسررا فنصفه حر ونصفه لا يخرج من دبر والقول الثاني أنه لا يعتق منه إلا ما اعتق
والنصف الآخر مدبر بماله يرجع فيه لمصلحة من شأه

(ال مال المدبر) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وما كتب المدبر في تدبيره من شيء ثم عتق بعد
موت سيده فهو مال لورثة سيده لأن المدبر لا علم له بالمال كبيع بعد العتق وما عتق المولى من شيء فأتا عليه
لسيده وكذلك لسيد فبيع جميع ماله قبل الرجوع في تدبيره بأي وجه كان المالك بكسب أو هبة أو وصية
أو جناية جنبه عليه وغير ذلك ولو ثبت المدبر على تدبيره عتق مات سيده فعتق ويده مال بقرانه إنما أفاده
قبل وتسيده كان ميراثا لسيد ولولا أنه أفاده بعد موت سيده كان القول قوله مع عيने وعلى الورثة البينة
أنه كان ملكه قبل موت سيده فإن جاءوا به على المال أو بعضه أخذوا ما أفاده وإليه البينة وإن لم يأتوا بها كان
ما في يديه ولو كان ذلك بعد موت سيده ساعة لأن كثير المال قد ينفق في ساعة ويتغير قلبه في الزمان
الطويل فإذا أمكن بوجه أن علم مثل ذلك المال القول فيه قوله مع عيने (قال الشافعي) ولو اختلف
المدبر ورثته من دبره في مال في يده فأقام المدبر البينة أنه أفاده بعد موت سيده والورثة البينة أنه أفاده ذلك المال
قبل موت سيده كانت البينة بنته المدبر والقول قوله لانه مستور في الدعوى والبينة ولو فضل في كسوته
في يده فهو أخرج منهم ميسرا ولو كان في يده مال فأقام الورثة البينة أنه كان في يده وسيدته حتى قال المدبر كان
في يدي لغيري وإنما ملكه بعد موت سيده كان القول قوله مع عيने ولا يخرج من يديه حتى يقول الشهود
كان في يديه ملكه أو هو ملكه فإذا أتوا عليه هذا أخرجته من يديه وسوا جميع حكم المدبر كان المدبر
صغيرا أو كبيرا مسلما أو كافرا أو امرأة أو رجلا

سئلت وسئل أن تحلف
قلت أقرب رجل قتل أبوه
فجني من ساعته فسأل
أولى أن يعلم قال نعم
قال بعض من حضره
بل من قتل أبوه قلت
فقد سعت بمنه على
القسمتين لأن أمه
أن تحلف الأبعد العلم
والعلم عنك واليمين على
القسمتين سئلت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وقلت برأيك يحلف على
العبد الذي وصف قال
فقد خالف حديثكم
ابن المسيب وابن جبير
قلت فأخبرت حديث
سعيد وابن جبير فتقول
اختلفت أحاديث عن
التي صلى الله عليه وسلم
فأخبرت بأحداهما قال لا
قلت فقد اختلف كل
ماروى عن النبي صلى
الله عليه وسلم في القسمات
قال لا قلت فلم تأخذ
بحديث ابن المسيب
قال هو متقطع والمتصل
أولى أن يؤخذ به
والانصار يرون أعلم
بحديث صاحبهم من
غيرهم قال فكيف
تأخذ بحديث ابن جبير
قلت لايت شئ من
حديث سهل فهم هذا
عزرا إلى الحديث سهل

(والمدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أذنت الرجل لمدير فتكبح قبل التدبير ويعدده
فسواء وما وليه حكم المولى في الحرية والرق حكم المولى ولدت له أن كانت حرة كان حرا وإن كانت أمه كان
عبدًا كما يكون هذا في الحر والعبد والمدبر والمدبر وليس له عبد ولا المدبر ولا من لم تكمل فيه الحرية
أن يتكبح إلا بالنسبة إليه وليس له أن يتسرى بحال وإذا أذنته سيد للتسرى قدسرى دأبا عنه المدبر الشبهة
والحق أنه الولد وفرقتا بينهما حتى علمنا أنه لم نصل إلى حق مات السيد والى المدبر إلا ما لم تكن الأم أمه وليه بذلك
الولد بحال لأنه وليه فأسد لا وليه ملك صحيح ولا تكون الأم أمه وليه حتى يكون المولى الولد من ماله لها
حر كامل الحرية

(والمدبر وتوطؤها) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه ولي المدبر أن يباها لها على الرق (قال)
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه دبر جارية ثم كان يوطئها وهو مدبر ثم إن (قال الشافعي) وإذا دبر
الرجل أمه فولدت بعد تدبيرها في بقية عمرها وهي مدبرة فسواء القول فيهم واحد من قولين كلاهما له مذهب
والله تعالى أعلم فأما إذا كان سيد المدبر تدبيرها ولم يرجع في التدبير فكانت مملوكة موقوفة العتق
مالم يرجع فيها مدبرها بأن يخرجها من ملكه وكلنا الحكم في أن ولد كل ذات رحم بمنزلة أمه كانت حرة كان
حرًا وإن كانت مملوكة كان عبدًا لا وقع فيها غير المالك كان مملوكًا كان ولي المدبر بمنزلة أمه يعقوب يستحقها
ويرقون برقوقها قال هذا بعض أهل العلم ومن قال هذا القول أنى أن يقول فإن رجع السيد ولدها كان
له ولي من ذلك رجوعا في تدبير أمهم وكذلك أن يرجع في تدبيرها لم يكن رجوعا في تدبير من ولدت وهي مدبرة
والرجوع أن يخرج من ملكه فإن قال قائل فكيف يكون له الرجوع في تدبيرها ولا يكون رجوعا في تدبيرها
رجوعا في تدبير ولدها وإنما بلغهم التدبير بأن أمهم مدبرة لحكمة أنهم كمن ابتدئ تدبيره ولي حكم لهم أمهم
كعضو منها فالليل على ذلك قبل ألا ترى أن ختمتهم لو كانت مثل قبيلة أو أقل أو أكثر مات السيد بقوا
كما تقوما أمهم ولي يعقوب بغريمه كالأنتق أمهم بغريمه فأنما حكمنا بهذا جعلنا حكمهم حكم أنفسهم وإن
ثبت ذلك بها ولو جعلت حكمهم حكم أمهم وجعلت القية لها ولهم ولم أجعل له الرجوع فيهم وهو رجوعا إذا
رجع فيها رجعا فيهم وجعلناهم رجعا لما نت قبل موت سيدها أو بطلان تدبيرهم إذا انتق أمهم فهذا لا يجوز
لن يقول هذا القول والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وسواء كان ولدها ذكورا أو أنثى كان ولدت ذكورا أو أنثى
فأولادها أنثى غيرة أمهاتهم سواء القول في الرجوع فيها وفيهم وترك الرجوع والرجوع في أمهاتهم دونهم وفيهم
دون أمهاتهم كالقول في بنات المدبر نفسها ولدها ذكور غيرة أمهاتهم كن حرائر كانوا أحرار وإن كن
أما كانوا أمال من أمهاتهم (قال) وإذا دبر أمته فولدت أولاد بعد التدبير كالقول فيها وفيهم كما وصفت
فإن رجع في تدبيرها لم يولد أولاد الأقل من ستة أشهر من يوم رجع قال في معنى هذا القول مدبر لأن العلم
قد أحاط أن التدبير يقع عليها وإن ولدت ستة أشهر فصاعدا بعد الرجوع قال في ولد مملوك لا تدبره إلا أن
يحدثه السيد تدبيرا (قال الشافعي) وإذا دبر جارية ثم قال تدبرها ثابت وقد رجعت في تدبيره وكل ولدت له
ولا ولد لها فليس هذا بشئ لأنه لا يرجع إلا ما وقع في تدبيره فأما ما علق ولم يقع في تدبيره في أي شئ يرجع
لا شيء يرجع فيه وإذا ولدت المدبرة ولدا فاختلف السيد في المدبرة أو المدبر في المدبرة أو المدبر في المدبرة
السيد فقال السيد أو أوروته ولدت قبل التدبير وقالت المدبرة بل ولدت بعد التدبير فالقول قول السيد وألورته
لأنهم ما يكون وهي مدبرة أخرجهم من ملكهم من أيديهم وعلى من قلت القول قوله البين بما قال فإن أقامت
ينفعها قالت كانت البينة العادلة الأولى من البين القاطرة وإن أقامت بنته وأقام السيد ورزنته بنته بدعواهم
كانت بينهم أولى وكان ولدها يقام من قبل أمهم مملوك في أيديهم فضل كسوتهم في أيديهم المالك في أيديهم
وهم مدعون وعقوبون بنته ولو كانت أمته من اثنين تدبرها ثم ماتت ولدها ذكورا أحدهما كان ابنه وضمن

نصف قيمته ونصف قيمته نصف عمرها بشر يكة ان شامس يكة لان مشيته اخذ قيمته الرجوع في تدبيرها
كانت أم ولده ولوا انفسا لولده الذي ادعى ميتا يكن له قيمة ولو حي انسان حياته فأخذها أو شاكا الأرض
بينهما والقول الذي ان الرجل اذا بر أمته فويلت بعد التدبير ولادافهم مملوكون وذلك انهما انتهى أمته
موصى لها بمقتضاها الصالح الرجوع في عتقها ويضعها فليست مضمرة ثالثة وهذا مقصود لها والوصية
ليست بشي الا زهوت يرجع فيه صلحها ولادافهم مملوكون وقد قال هذا غير واحد من أهل العلم (قال
الشافعي) أخبرنا ابن عيسى عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثة قال ولاد الدبر مملوكون وقال هذا غير أبي
الشعثان من أهل العلم والله سبحانه وتعالى أعلم (قال الشافعي) والعق يتخالف للتدبير عند كل أحد ولو اعتق
رجل أمته لولده لم يعتق ولدها بعتقها بحال الا ان يعتقهم

(في تدبير ما في البطن) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا بر الرجل ما في بطن أمته فليس له
بعضها الا ان يرد ببعضه الرجوع عن التدبير ولو اعتقه لم يكن له بعضها وانما قلنا لا يكون له بعضها لئلا يعلم
مخالفات ان الاماذا بعت أو وهب أو اعتقت حاملا كان ما في بطنها تبعها مالها برأبها كعض بدنها ملكه
من علكها وعتق بعتقها حكمه حكم عضومها مالها برأبها لم يجز ان تباع أمه حامل لان حكم جملها
حكمها ولو باع الذي دبر ولدها أمه وهي حامل به فقال أردت الرجوع في تدبير الولد كان البيع جائزا وقال لم
أرد أن أبيع السهم مردودا ولو باع أمه واستثنى ما في بطنها فإن ولدت لاقل من ستة أشهر فالولد مردود برأبها
وإن كان أعتقه وان لم تلد الا لثة أشهر فصاعدا من يوم كان التدبير والعق لم يكن مبدرا ولا حرا وإن ولدت
ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والاخر لأكثر من ستة أشهر فهم من حمل واحد وحكمه حكم واحد فإذا
كان بعضه لأقل من ستة أشهر كان معتقا ومبدرا وكل من معه في ذلك الحمل ولد بر ما في بطنها أو أعتقه
ثم باعها فولدت قبل ستة أشهر كان الولد معتقا ومبدرا والبيع باطل وإن ولدت بعد ستة أشهر فبها قولان
أحدهما لما كان ممنوعا من البيع بعرف حال الحمل فباع في تلك الحال كان البيع مردودا بكل حال
لا يفي وقت كان فيه ممنوعا والاخر ان البيع جائز ولو قال أمته ولدت ولم يدبر لم يكن هذا تدبرا الا ان
يرد به تدبرا

(في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا بر الرجل في حصته
رققا أو بعضهم قبل بعض وفي مرضه آخر نكث وأوصى بعتق آخرين باعهم فلم يبدى واحلهم
على واحد كالأوصى رجل بوصية صحيحا ولا آخر مرضا لم يبدأ فقدم الوصية على حديثها لانه شئ وقع لهم
في وقت واحد وكانوا انما يدلون في ذلك الوقت معا بصحة واحدة وهي أن الوصية واقعة لهم يوم كان ذلك الوقت
فان خرجوا من الثلث عتقا معا وان لم يخرجوا أفرغ بينهم ما أتق من خرج له سهم العتق حتى يسوعب
ثلث المثلث فباع على الذين أفرغ النبي صلى الله عليه وسلم بينهم حين أعتقهم المريض فاعتق ثلث المثلث
وأرق ثلثي الورثة

(الخلافة في التدبير) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فالحقنا بعض الناس وأجرى في التدبير
خلافا ما سألني بعضهم ان شاء الله تعالى فقال لي بعض من خالفنا فيه على أي شئ اعتدت في قولك التدبير وصية
يرجع فيه صاحب ممتق شاء قلت على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اتق طمع الله بها عذر من علمها
قال فعندنا فيه حجة قلنا فذكرها قال لا أرى أن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثكم ما علم ولم يسله صاحب
بعضه قلت العلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يبيع على أحدهما الا فيملازمه أو بأمره قال
فبأمره باعنا قلت ما الذي يدل عليه آخر الحديث في دفعه اياها الى صاحب الذي دره فانه دبر وهو يرى أنه
لا يجوز له بيعه حين دبر وكان يري بيعه باعنا ما غلبه محتاج فأراد الرجوع فذكر النبي صلى الله عليه وسلم

دونه قال فان صاحبكم
قال لا تحب القسامة الا
بالوف من بينة أو دعوى
من ميت أو موصف
الورث فيه ما وصفت
قلت قدرا يتناثر كنهه
على أصحابنا وصرا الى
أن نقضى فيه بثلث
المعنى الذي نقض به
رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا بشي غير
معناه قال وأعطيت
بالقسامة في النفس
ولم تعطوا بها في الجراح
قلت أعطيتاها حيث
أعطى رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
الجراح عتاقة للنفس
قلت لان الجروح قد
يتمين من جرحه ويدل
على من حمل ذلك ولا
يتمين المثلث قال
فعم قلنا فهذا لم تعط
بها في الجراح كما أعطينا
بها في النفس والقتية
التي خالفوا فيها البنية
على المدعي واليمين على
المدعي عليه أنهم
أحلفوا أهل المحلة
ولم يبرؤهم وانما جعل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم المين موضع رافة
وقد كتبنا الحق في هذا
مع غير ذلك مما كتبناه
في غير هذا الكتاب وما

فباعه وكان في بيعه دلا على أن بيعه جائز له انما اشاعوا أمره ان كان محتاجا أن يبدأ بنفسه فبعت عليه يار ذلك
 للابن يحتاج الى التماس قال فان قال قائل فافلوا بناعن أبي جعفر محمد بن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اغتاياع خدمة المديرة (قال الشافعي) قلت له ما روي هذا احدث عن أبي جعفر فيما عرفت ثبت
 حديثه ولو روي من ثبت حديثه ما كان له فيه حجة من وجوه قال وما هي قلت أنت لا تثبت المصنف
 لو لم يخالفه غيره فكيف تثبت المصنف بخلافه المصلح الثابت قال فهل يخالفه قلت ليس يحدث واحتاج الى
 ذكره فاذكره على ما فيه قال لو ثبت كان يجوز أن أقول باع النبي صلى الله عليه وسلم رقيقه مديرا كحدث جابر
 وخدمة مديرا كحدث محمد بن علي (قال الشافعي) قلت أنت أنه يخالفه قلت هو أدل على أن حديثك حجة
 عليك قال وكف قلت ان كان محمد بن علي قال الدبر الندي وي جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم باع رقيقه
 اغتاياع النبي صلى الله عليه وسلم خدمته كقلت فقلت من قال باع رقيقه عباين لخدمة والرقبة كنت خالفت
 حديثنا وحديث محمد بن علي قال وابن قلت أنت تقول ان بيعه خدمة المديرة جائز قال لا لا تأخر فقلت فقد
 خالفت ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فله باع من نفسه قلت جابر سمى باعه بثمانية درهم من
 نعيم الضام ويقول عبد قبطي يقال به يعقوب مات عام أول في امار تان الربيع فكيف يوهب له باع من نفسه
 وقلت له روي أبو جعفر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمن مع الشاهد فقلت مرسل وقدره معه عند
 فطر حبه وروايته وافقه عليه بعد حديثان متصلان أولانه صحبة ثابت وهو لا يخالف فيه احذر رواية
 غيره ورويت ثبت حديثا رويته عن أبي جعفر بخلافه فيه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما بعد ما بين
 أقاويل وقلت له وأصل قولك أنه لو لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم شيئا لا يخالف فيه غير ذلك وقد باع عاتكة مديرة فكيف خالفته مع حديث النبي صلى الله عليه
 وسلم وأنت تروون عن أبي إسحق عن امرأته عن عائشة شافعي البيوع تزعموا أصحابنا ان القياس غيره وتقول
 لا تخالف عاتكة ثم يخالفها ومهاست رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس والمعقول (قال الشافعي) قلت
 له وأنت تصحجج بما وصفتنا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا عذر لاحد في تركها ولو لم تكن فيها
 نية محجوجا كنت محجوجا بقول عائشة فيما تزعم أنك تذهب اليه ولو لم يكن لعائشة فيه قول كنت محجوجا
 بالقياس ومحجوجا بحجة أخرى قال وما هي قلت هل يكون لك أن تقول الاعلى أصل أو قياس على أصل
 قال لا قلت والاصل كتاب وأنت أقول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو اجاع الناس قال لا يكون
 أصل أبدا الا واحد من هذا الاربعة قلت وقول في المديرة داخل في واحد من هذا الاربعة قال لا قلت
 أقياس على واحد منها قال اما في ساق كل شيء فلا قلت فنع أي شيء هو قياس قال اذا جله الثلث ومات
 سيده عتي قلت نعم وصيته تقتضي غير المديرة قال فهو قول أكثر الفقهاء قلت بل قول أكثر الفقهاء ان يباع
 قال لست ناقول ولا أهل المدينة قلت جابر بن عبد الله وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن الزبير وغيرهم يبيعه
 بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم من المبكين وعندك بالعراق من يبيعه وقول أكثر التابعين يبيعه
 فكيف ادعت نفسه الا اكروا لا تكثر من مضى عليك مع أنه لا حجة لاحد مع السنة وان كنت محجوجا بجابر
 ما ادعت ويقول نفسك قال وابن ذلك من قول نفسي قلت رأيت المديرة أعقمت الثلث وأستعبه
 انما يخبر عن الثلث أرايت لو كان القتله تابيا كهولاء أم تمتهه فارغاس المال ولا تستعبه أبدا
 قال انما فعلت هذا لانه وصية قلت أرايت وصية لا يكون لصاحبها أن يرجع فيها قال لا غير المديرة قلت أفيعوز
 أن تفرق بين الوصايا فتجعل لصاحبها في بعضها الرجوع ولا تجعل له في بعض بلاخير يلزم فبعض عليك أن
 يرجع للموصي في المديرة ولا يرجع في عبد الوصي بعينه غير مديرة قال الناس مجتمعون على أنه يرجع في
 الوصايا ومتفرقون في الوصية في المديرة قلت فان اجتبعوا على أن يكون التسدير وصية على أنه أن يرجع

وأناهم ادعوا الخلفي
 شيء الا تركوه ولا عابوا
 شيئا الا دلهوا في منه أو
 اكثرت (قال الشافعي)
 رضي الله عنه ومن
 كتاب عمر بن حبيب
 عن محمد بن إسحق
 قال حدثني محمد بن
 ابراهيم بن الحارث التيمي
 عن عبد الرحمن بن محمد
 ابن قبطي أحد بني حازنة
 قال محمد بن ابراهيم
 وأبى الله ما كان سهول
 باكثر علمائه ولكنه
 كان أن منه قال والله
 ما هكنا كان الشأن
 ولكن سهلا وأهم ما قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لحظوا على ما أعلم
 لهم به ولكنه كتب الى
 يهود خيبر حين كتبه
 الانصار انه وجد قتل
 بين أيانكم فسدوه
 فكسبوا اليه يحلفون
 بالله ما نكثوه ولا يعلمون
 له قال افروا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من
 عنده (قال الشافعي)
 فقال لي قائل ما عندك
 أن أخذ حديث ابن
 حبيب قلت لأعلم ابن
 حبيب سمع من النبي صلى
 الله عليه وسلم وانما يكن
 سمع من النبي صلى الله
 عليه وسلم فهو مرسل

ولسنا ولا ياله ثبت
المرسل وقد علمت سهلا
محب النبي صلى الله
عليه وسلم ومع من
وصاق الحديث سافا
لا يشبهه الا الاليت
فاخذت به لما وصفت
قال فما منعك ان تأخذ
بحديث ابن شهاب
قلت مرسل والقيل
انصارى والانصارى
أولى بالعناية بالعلم من
غيرهما اذا كان كل ثقة
وكل عندنا بجمعة الله
تعالى ثقة

باب المختلطات التي
لا يثبت بعضها
من مات لم ينجح أو كان
عليه نذر

حدثنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال إنما ألت عن
ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة عن
ابن عباس أن سعدة
عبدًا ستقي رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
ان أهى مات وعليها نذر
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم أقضه عنها قال
الشافعي رضي الله عنه
سن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن تقضى
فريضة الحج عن بلغ
أن لا يستسلك على
الراحلة ومن أن يقضى

في جميع الوساياغ غير ما تفرقوا فيه فكيف لم يجعل القول قول الذين قالوا يرجع فيه فيحتمل على أن من قال
لا يرجع فيه قد ترك أصل قوله في أنه وصية انا كبره قبياسا من الوسايا (قال الشافعي) ثم ذكرت أن
قائل هذا القول يقول لو قال لعبد اذامت أو ما فلان فأتى حر كان له أن يبعده ولو قال بالاجابات السنة فأتى حر
كان له أن يرجع فيه فقلت فكيف زعمت أنه أن يرجع في هذا ولا يرجع في قوله اذامت فأتى حر فقال
ما هما في القياس الاسواء والقياس أن يرجع فيه كله لأن أصل الامر فيه أن هؤلاء يعملوا له أو يصي لهم بالعق
في وقت لم يقع فتثبت لهم به حرة فلتألف هذه الحق على في المبر قال وأخرج المبر اتباعا والقياس
فيه أنه أن يرجع فيه فلتألف أن ثبت فيه ان كان قال فوفا أحد كثر من سعدة المسبب فإذا كره فقد
تألف القياس كما زعمت وخالف السنة والآخر وأنت تقول على سعدة المسبب أو ألو يله لا يخالفه فيها أحد
وزعم أن لا يثبت على فيه حجة والذين احتجبت عواقبهم من أهل ناحيتنا الحق في المبر نفسه فيبعونه
بعلوت سيدنا اذا كان على سعدة من ولم يدع الا قال هؤلاء باعوني العتق الذي صار فيه حر او معومع من البيع
قبل أن يصير حرا قلت ويقولون ايضا اذا كان العبدان اثنين ففد به أحدهما تقاوماه فان صار للذي لم
يدبر بطل التدبير فقال وهذا أعجب من القول الاول لانهم أبطلوا التدبير والسيد لا بد بطله وجبروا
المالكين على التقاوم وهذا لا بد منه ولا واسمنا فما هذا ان يصدقون قالهما أحدهن الصواب قلت فإذا
كانت تحتل بان وافقت هؤلاء في معنى من قولك وأنت تستدرك في قولهم ما تقول فيه هذا القول أقترى فلو
وفهم يجعل أحدهم خالفكم قال ما فيها حجة على أحد قلت ولو لم يكن مع من خالفكم سنة ولا أثر قال ولو قلت
فان اجتزى في السنة قال لطف مع من مع السنة قلت ولو لم يكن مع من خالفكم سنة كانت لطف مع من معه الآخر
قال نعم قلت فهم ما معنا قلت ولو لم يكن أثر كانت لطف مع من معه القياس قال نعم قلت وأنت وغيرك
تسئلنا ان السنة والآخر والقياس معنا فكيف ذهبت عن هذا كله فرجع بعض أهل العلم عنهم
الى قولنا في المبر (قال الشافعي) وأخبرني عن أبي يوسف أنه قال السنة والآخر والقياس والمعقول قول من قال
يسلع المبر وما رأيت أشد تناقضا من قولنا قيمه ولكن أصحابنا غلبوا وكان الغلب من قوله الا كثر لم يرجع
عنهم هذه المقالة وقد حكى لي عنه انه اشترى مديرا وابعه وقال هذه السنة والله تعالى أعلم (قال الشافعي) قال
في قائل منهم لا يسل أهل العلم بالحديث أن ادخل سفيان في حديث عمرو وأبي اليرقات فباع النبي صلى الله
عليه وسلم مديرا غلظ الا أن الحفاظ كما قلت حفظوا عن عمرو بن دينار وعن أبي اليرقات يساق بدل على أن سده
كان حيا ولو لم يعلم أن مثل هذا غلظ لم نعرف غلظا ولا أمرا صحيحا بدا ولكن لو كان صحيحا لا يخالف غيره أن
التي صلى الله عليه وسلم باع المديرا بعمود سيدته الذي يدبر ما كان القول فيه الا واحدا من قولين أحدهما أن
التدبير لا يجوز اذا لم يكن أنه باع في دين على سيدته انقل امره عندنا وعندنا اذا كان التدبير جازا ان يعق ثلثة
ان لم يكن على سعدة من وهذا أشبه بظاهر الحديث الثاني ان الناس اذا اجتروا على اجازة التدبير فلا يكون ان
يجعل عاتقه سنة التي صلى الله عليه وسلم ظم به النبي صلى الله عليه وسلم وثى من غير جمن الثلث ولو لم يكن
ذلك سوى في الحديث قال ولو لم يكن لك حجة في المديرا لكان صحيحا كانت لك الحجة فقلت نعم فقال
وما هي قلت لو باع النبي صلى الله عليه وسلم بعنا الموت استدلت على أن الحرية لم تتم فيه ووصية وأن الوسايا
تكون من الثلث وذلك اني رأيت أم الولد تفتق فارغة من المال والمكاتب لا تطل كتابته بموت سده فلما
بطلت وصية هذا وازياع استدلت على أن يبع في الحلة ما لا له وصية من الوسايا الله الرجوع فيها كما يرجع
في الوسايا وانه خارج من معنى من ثبت له العتق لان المكاتب يرق اذا عجز فلا تبطل كتابته حتى يكون
يطلوا هو قطل بالهرز كان بسبب من حرة فلم تبطل حتى يطلوا هو وبطل تدبير المديرا واستدلت على أن
المديرا وصية وان صار اليه عتق في الوصية لا يعنى حرة ثابتة (قال الشافعي) وزعم آخر قال فحمله قوله لا يباع

المدير لان سيد المدير اذا اذن ديناً يحيط عمله لم يسع مدير في دينه ولا في حنايته لو كان له المديرون لانه محروس على
 ان يموت سيده بعتق عوته فان مات سيده وعلم مدير يسع في دينه وكذلك ان كانت على المدير حناية لم يسع في
 حنايته فنعى من ان يباع وسيده حتى قبل بيعه في العتي وقد عوت المدير قبل سيده فموت عبد الله لا يقع
 عليه العتي عندنا الا عوت سيده فلما مات سيده وانقضى عنه الرق عندنا وقع عتقه باع في حنايته نفسه
 ودين سيده فباعه في أولى حاله ان يتعه قبل من البيع ومنعه البيع في أولى حاله ان يبيعه فيها والله المستعان وياه
 أسأل التوفيق (قال الشافعي) فان قال قائل انما باعت به بعلوت سيده لانه مات ولا مال له وانما هو وصية
 ولا تكون الوصايا الا من الثلث قبل فذلك الوجه عليل ان يجعله كالوصايا في ان ترقه اذا لم يخسر من
 الثلث وتنع من ان يجعله من الوصايا فجعل لصاحبه الرجوع فيه كاي رجوع في الوصايا فان قلت ان فيه حرة
 والحرية لا ترد قلت فقد ردتها حتى وقعت وان اعتقلت فانك لا تسد فقد بفسده أو لم تغلر في دهاو بنفذ
 عتقه او قد بفسده وما كتب قد كان به في نحو من عتقه فلا تنقض كتابته ولا يرقه بعلوته الا ما يرقه في
 حياته وقد قلت في أم ولد النصراني تسلم وهي حرة ولم يعت سيدها فاني الوقت الذي يقع فيه عتقه حين صار
 فرجها من سيدها منوعاً وانما ليرى الاستعمال بالدين قالوا لمطلقا لا يبيع المدير قالوا هو ربي في قيمته
 وكذلك قالوا في أم ولد النصراني فقوله على أصل مذهبي أنما استقامت من قولك على أصل مذهبك
 أفرأيت الرجل ان كان اذا أفلس عبده عزله الميت يباع ماله ويحل ما لم يكن حل من دينه وكيف لم يسع مديره
 كما يباع بعد الموت وأحل دينه بعد الموت فان قال قائل فقد يبيد ماله قبل فلم أرك انتظر دين عليه
 الى مائة سنة وجعلته حلالاً بوجه فان قلت انما أحكم عليه حكم ما عتقه وذلك حكم الموت فكذلك يسع مديره
 بافلاس له وقد عيكن في الموت ان يظهر له مال بعد موته لم يكن عرف فقلت أو أتركه ارقاه بعد الموت بما
 يمكن ولا يبيعه في الحياة في افلاس صاحبه بحكم ما عتقه ولا سوى بين حكمه في موت ولا حياة وقد أركه في
 الحياة نظير افلاس ولا يرجع من صاحبه فيه حيث لم يرق من رقب المدير ولا أحد غيره لا من ارق في الحياة
 انما أركه اذا رجع فيه صاحبه وقال اذا كان العبد بين اثنين قد مرأ أحدهما تقاماً وما كان صالحاً لغيره
 كان مديراً كله وان لم يشتر الذي دبره انتقض التدبير الا ان شاء الذي فيه ارق ان يعطيه الذي دبره ببقية
 فليزيمه ويكون مديراً (قال الشافعي) ولا يجوز في قوله والله تعالى اعلم لا يبيع المدير ما عتق سيده الا ان
 يكون مديراً كله ويضمن الذي دبره وليس يركه نصف قيمته لان التدبير عند عتي وكذلك هو عندنا واعتمده ولا
 يجوز في قوله ان ينتقض التدبير (ق) لانه اذا جعل لسيده المدير انتقض التدبير فكيف جعل له انتقض التدبير انما
 يشتر المدير ان كان اذا انتقض التدبير فقد جعله له فأثبت عليه في موضع غيره وقد ذكرنا وان كان لم يرد نقضه
 فقد جعل له نقضه وهو لا يرد وما عتق يتقاولونه وهما لا يردان التناوب ولا واحد منهما ما اعرف
 لتقاولانه وجهاً في شيء من العلم والله المستعان والقول في معنى قول من لا يبيعه ما وصفت من أنه مديراً كله
 وعلى المدير السيد نصف قيمته وهكذا قال من قال لا يبيع المدير قالما نحن فانما اذا جعلنا لسيده انتقض تدبيره
 وبيعه فتدبيره وصية وهو بحكمه مديراً النصف مرفوق النصف بشرط لانه لم يبعه في شيء بشرط يركه نصف
 قيمة العبد ويعتق عليه

(الكتاب في بسم الله الرحمن الرحيم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال قال الله عز وجل والذين ينفقون
 الكتمان ما ملكت أيمانكم فكما تبوهم ان علمتهم فهم خيرا وأتوهم من مال الله الذي آتاكم أخبرنا عبد الله بن

نفوا على من تنزه وكان
 فرض الله تعالى في
 الحج على من وجد الله
 السبيل ومن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في
 السبيل المركب والزاد
 وفي هذا نفقة على المال
 ومن النبي صلى الله
 عليه وسلم ان يصدق
 عن الميت ولم يجعل الله
 من الحج بلا غير الحج ولم
 يسم ابن عباس ما كان
 نذراً مفسداً فاحتمل
 ان يكون نذراً بلج فاحره
 بقضائه عنها الا من
 سته قضاة عن الميت
 ولو كان نذر صدقة كان
 كذلك والحرة كالحج
 (قال) فاما من نذر
 صياماً أو صلاة شهادت

(ق) قوله لانه اذا جعل
 الحج كتاباً الاصل وسره
 كتبته

الشافعي) وبالله عز وجل الصابرين فيهم ولم أعلم مخالفا في أن لا يخرج العبد من يد سيده إلا بطاعته
فعل (١) هذا بين أن أوجب على السيد أن يكتب عبده وكذلك المذنب والمذنب وأما لولا أن كلا يخرج من
ملك البين قال والصلو لا مطلق هذا سواء لأن كلاهما ملك البين ولو أخرج رجل عبده ثم أهله العبد أن يكتبه
لم يكن ذلك له من قبل حق المستأجر فإجارته فإن العبد ممنوع من الكسب عند مقتضاه ولو كان هو
أجير كانت الكتابة منسوخة ولو فسخ المستأجر الإجارة لم يجر الكتابة حتى يجد السيد كتابته مرضا للعبد
وفي قول الله عز وجل والذين يشترون الكتب مما ملكت أيما ملكتم فكاتبوهم دالة على أنها أذن أن يكتب
من يعقل لامن لا يعقل فأبطلت أن تبقى الكتابة من صبي ولا معتوه ولا غير بالغ بحال وأما بطلان
كتابة غير البالغين والمغلوبين على عقولهم فكاتبوا من أنفسهم أو كاتب عنهم غيرهم بهذه الآية وأما بطلان أن
يكتب المحجور عليه الذي لا أمر له وأن يكتب عنه وليه لأنه لا تفرق الكتابة وأنه عتق وليس له
أن يعتق

(٢) هل في الكتابة شيء تكرهه (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا أراد الرجل كتابة عبده غير
قوي ولا أمين أو لا أمانة كذلك أو غير ذلك صنعت لم أكره ذلك من قبل تطوعه بالكتابة وهي باعقانا أبيع
في القوي الأمين أبيع في غيره والثاني من قبل أن المالك قد يكون قويا عاقرا لله عز وجل له في
الصدقات فإن الله تبارك وتعالى لم يرض بها الرقاب وهم عندنا المكاتبون ولهذا أكره كتابة الأمتة غير
ذات الصنعة لغيرنا الناس في الصدقة مطعون على المكاتبين قال ولم يشبه الكتابة أن تكلف الأمتة الكسب
لأنها لا حق لها إذا كتبت كسبها لكتابة في الصدقات ولا رغبة الناس في الصدقة عليها تطوعين كغيرهم في
الصدقة عليها مكتوبة (قال) وعلى الحاكم أن يمنع الرجل أن يخرج عبدا كان ذائعا من مكاتب إذا كره
ذلك العبد ولكن إذا جرد وتفق عليه أن لا يملك كره لأحد أن يخنس مكاتبه صدقات الناس في رضى
وتأفقه فأما الفرق بصدقة فهي كمال المكاتب وأما التالف فشيء صار به بالعهدة والقبض وقد كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يأكل الصدقة فأكل من صدقة تصدق بها على بريرة وقال هي شاهدة وعليها صدقة
وكذلك الصدقة على المكاتب وهي السيد حتى يحق القريم على رجل تصدق عليه (قال) ومن أين أدى
المكاتب إلى السيد حلالا له فعله أن يقبله ويحبر على قوله إلا أن يعلم أنه أدى اليمن حرام فلا يحل قبول
الحرام (قال) فثبت قال الكاتب كسبتم من حلال جبرالما كسبه على أخنوخ وأبرائمه ولا يحل لسيد
أخذها من حرام فإن سأل سيد العبد الحاكم أخلافه مكاتبه ما أصابه من حرام فعلى الحاكم أن يحلفه فإن
نكل وحلف السيد فقد أصابه من حرام لم يحبره على أخنوخ وقال الكاتب أخنوخ من حلال أو من شيء لا يعرف
حراما فإن فعل جبره على أخنوخ ولا عبرة بشا سيد (قال) ولا يحبره إلا على أخنوخ الذي كتبه عليه أن كاتبه
على ذنابه لم يحبره على أخذها من حرام على عرض لم يحبره على أخذها من حرام على عرض لم يحبره على
أخذ قيمته ولكنه لو كتبه على ذنابه جبره فادى اليمن وأمه مثل جبره جبره على أخنوخ إلا أن اسم الجوده
يقع على ما عدا ما دونهما حتى تصلح لما لا تصلح له الجوده فها من جبره على ما يقع عليه اسم الجوده ولو
كتبه على ذنابه جبره جبره ضرب بسنة كذا فأدى إليه خيرا منها من ضرب بغير تلك السنة فإن كانت الذنابه
التي شرطت تقبيل يبلده ولا ينطق بها الذي أعطاها لم يحبر عليها وإن كتبت خيرا وهكذا هذا في الفر والعروض ولو
كتبه بغير عجو فادى إليه صبيحنا وهو خير من العجوة لم يحبره على أخنوخ ويحبره على عجو ما جرد من شرطه
بجميع صفته ويزيد الفضل على ما بيع عليه صفته الآن يكون بطل شرطه فمما يصلح له ما أعطاها و

ينطق ببلده ولا ينطق به ما أعطاها

بطوقه كانوا يطوقونه
ثم عجزوا عنه فطعهم في
كل يوم طعام مسكين
وأمر بالصلوة ورسن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن لا تقضى
الحائض ولا يقضى عنها

مارتكت من الصلاة وقال
عوام المفتين ولا
المضلوب على عقله ولم
يجعلوا في ترك الصلاة
كفارة ولم يذكر في
كتاب ولا شئ من صلاة
كفارة من صدقة ولا أن
يقوم به أحد عن أحد
وكان عمل كل امرئ
لنفسه وكانت الصلاة
والصوم عمل المرء
لنفسه لا يعمله غيره
وكان يعمل الخ عن

(١) قوله فهل هذا بين
أن أوجب الخ كذا
بالاصل والمقام يعنى
أن يكون الصواب فيها
لربن أن أوجب الخ
أو فهل هذا بين أن لا
أوجب الخ وحزبته

معصية

(تفسير قوله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي آتاكم)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أخبرنا الثقة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كتب عبدالله بن جهمس وثلاثين ألفاً ووضع عنه خمسة آلاف أحسبه قال من آخر بحجومه (قال الشافعي) وهذا والله تعالى أعلم عندي مثل قول الله عز وجل وللطفاة منافع بالعرف فبغير سدا المكاتب على أن يضع عنه مما عقد عليه الكتاب بشياً وإذا وضع عنه شيئاً ما كان لم يجبر على أكثر منه فإن مات قبل أن يضع عنه جبر ورثته على ذلك فإن كانوا صغاراً وضع عنه لما كمل أقل ما يقع عليه اسم الشيء من كتابته وما زاد سدا المكاتب أو ورثته إذا كانت أمورهم جائزة فهم متطوعون به فإن قبل فلم يجبر سدا المكاتب على أن يضع عنه ولم يجبر على أن يكتبه قبل لسان اختلافهما فإنه إذا كتبه ممنوع من ماله وما أعطاه دون ما كان مكاتباً وهو إذا كان يرضى لا يمنع من ماله ولم يخرج من رقه وما ملك العبد فاعلم على سبيله وما ملك العبد بعد الكتابة ملكه المبدونه (قال) وإذا أذى المكاتب الكتابة كها فعل السيد أن يرذله منها شيئاً فإن مات فعلى ورثته وإن كان وارثه مولياً وصحوراً عليه في ماله أو كان على المبتدين أو وصيته فعل للسكاتب أدنى الأشياء مما يصح به وإذا ادعى المكاتب كتابته ثم مات سيده أو مولى إلى أحد دفعه إلى المكاتب فإن لم يكن له ولي فعلى لما كمل أن يوليه من رضى به ويجبر على أن يعطيه أقل الأشياء وإن مات المكاتب وسيده وقد أذى فعلى الورثة من هذا ما كان على سيد المكاتب حتى يود ومن مال سيد المكاتب فإن كان على سيد المكاتب دين لم يكن له من هذا ما يخصوا أهل الدين إلا بقل ما يقع عليه اسم شيء وإن كانوا متطوعين بما هو أكثر منه من أموالهم لم يخص به المكاتب ولم يخرجوه من مال أبيهم لأنه لم يكن يلزمه إلا الأقل الأشياء فإذا أخرجوا الأقل لم يضمنوا لأنه لا شيء له غيره وإن مات سيد المكاتب فاعلى ورثته أن يكتبه أقل ما يقع عليه اسم الشيء وإن بقي من الورثة ردمو كذلك يكون لأهل الدين والوصية لأنه متطوع به بأكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء من مال ليس له دون غيره وهكذا سيد مولف فأما لو أعطاه سيده شيئاً لم يرضى أو وضعه عنه فهو جائزة والشيء كل ماله بمن وإن قل ثم فكأن أقل من درهم وإن كتبه على ذنبيه فأعطاه حبة ذهب أو أقل مما له بمن جاز وإن كتبه على دراهم فكذلك ولو أراد أن يعطيه ورقاً من ذهب أو ورقاً من شيء كتبه عليه جبر العبد على قبوله إلا أن يشاءه يعطيه مما أخذ منه لأن قوله من مال الله الذي آتاكم يشبه والله تعالى أعلم آتاكم منه فإذا أعطاه شيئاً غيره فلم يعطه من الذي أمر أن يعطيه ألا ترى أنه لا أجراً أحله الله حتى في شيء أن يعطاه من غيره

(من يجوز كتابته من المالكين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأما ما طلب الله عز وجل والله تعالى أعلم الفصل في المالكين كان ملكه ثابتاً في المالك وكان غير مجبور فليس يكون هكذا إلا ما بلغ غير مجبور وإذا كتب الحر المجبور عليه ثم أطلق عنه الجبر فإن كتابته باطل إلا أن يكون جديداً بعد إطلاق الجبر وإخراجه بالبقاء في الرشد والجبر كالحرة لا يختلفان ولو كتبه قبل أن يطلق عنه الجبر ثم أطلق عنه الجبر ثم عاد إلى الكتابة كلها باطل إلا أن يكون حين الكتابة بعد إطلاق الجبر أو قال بعد إطلاق الجبر إذا أديت إلى ذلك أفتات حر فيعتق بهذا القول لا إذا كان الكتابة كلها كما لو قال هذا العبد ان دخلت الدار فانت حر فدخلها بعد إطلاق الجبر عن السيد يعق حتى يحدد عبداً وعقفاً بعد إطلاق الجبر ولو ادعى عبداً سيده أنه كاتبه فقال كاتبك وأما مجبور وقال العبد كاتبتي وأنت غير مجبور فالقول قول العبد وعلى السيد البينة وإذا كاتب السيد عبده وهو غير مجبور ثم جبر على السيد أو عبده كاتب الكتابة على السيد فبأنه ويستأدى وليه الكتابة وإذا أذى العبد فهو (قال) ولو كاتب رجل عبده وهو مبرم أو بهلم وأعرض غالب على عقله

الرجل اتباع السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الصلاة والصوم لأن فيه نفق من المال وليس ذلك في صوم ولا صلاة (قال الشافعي) فإن قيل أفروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحد أن يصوم عن أحد قيل نعم روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن قيل فلم لا تخبره قبل حدث الزهري عن عبيد الله ابن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نذر نداء ولم يسمع حفظ الزهري وطول بحال عبيد الله لابن عباس فطلبناه

أو من ربه وإن لم يغلب عليه حين كتابته فالكاتب باطل لأنه في هذا الحال لو اعتقه لم يجز عتقه فإن أضاف فأنتم عليها فالكاتب باطل حتى يحدده الله في الوقت الذي لو اعتقه فيه حاز عتقه أو باعها ببيعته وإذا كاتب الرجل عبده وهو غير مجبور ثم طلب على عقله فالكاتب تائبه إنما أنظر إلى عقده فإذا كان جميعاً تائبته وإذا كان غير صحيح لم أنتم به حال باقي بعده

(كتاب الصبي) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا كاتب الصبي عبده لم يجز كتابته بائناً إليه كانت الكتابة أو فاض أو وليه وكذلك لو اعتقه على مال باعته منه لأن الصبي ممن لا يجوز عتقه وإذا كاتب الصبي عبده قبل البلوغ ثم بلغ فأنتم على الكتابة لم تجز الكتابة إلا أن يحددها بعد البلوغ والرشد

(موت السيد) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وإذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكاتب بها وإذا كاتبه ثم أفلس فالكاتب بحالها ولو كاتب ثم ولد أو دبر عاوى كلهم لم تجز الكتابة ولو أخذوا جميعهم لم يقتل لأنهم ممن لا يجوز بيعه ولا عتقه وإذا كاتب المكاتب عبده لم تجز كتابته ولو أخذ المكاتب لم يقتل لأنه ممن لا يجوز عتقه ولا يبيعه ولا يملكه ولا يملكه لنفسه أو لغيره وكذلك لو أخذ من العبد جلاقي أو أول كتابته لم يقتل قيمته ثم أراد أن يسب عبده وليس له أن يخرج عبده بعتق ولا يمنع نفسه ماله

(كتاب الوصي والأب والولي) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وليس لأب الصبي ولا لولي البتيم وصيا كان أو مولى أن يكتاب عبداً بحال لأن الكتابة لا تنظر فيها الصغير ولا الكبير إلا أن يرى أن العبد المكاتب إذا كان ذماً أو أمانة أو اكتساب كانت رقبته وماله واكتسابه للصبي والمولى وإن كان غير ذي أمانة لم يكن النظر أن يمنع بيعاً وجارته وأرض الجاني عليه ويكاتب على نجوم (١) تمنع في مدها لمن منعت ثم لمعه أن لا يؤذي ماله وإن قيل فقد ينصح ويكسب إذا كوتب نصيحة لا ينصحها عبداً قيل فإن كانت نصيحته حال يؤذي عبده فأقلبه فهو للصبي والمولى عليه ولا يمنع رقبة العبد ولا منعت وإن كانت نصيحته اكتساباً فآجره فإن خبث أوجهه فإن قيل فقد يخاف أن يأتي إن لم يكتاب قبل ولا يؤمن عليه إذا كوتب أن يقيم حتى إذا تقارب حلول محله أو قيل فليست الكتابة نظراً لجل وإعماً أجزأها على من يملك ماله لأنه لو اعتق جاز فإن كاتب أو الصبي أو ولي البتيم أو المولى فالكاتب باطل وإن أدى العبد أو اعتقه فالعبد رقيق بحاله وما يؤذي منه حلال لسيدته وإن أعطى من سهم الرقاب رجوع الوالي عليه فأخذ من ماله إليه لا يس من الرقاب وإذا باعه من أحبي فاستوى قيمته أو أزداد أو باعه بما يتفان الناس عتقه في نظر المولى لعتق أو غيره حاز البيع من قبيل أنه عتق على المشتري من ماله بالعبد الأولي ما لم يكن للمولى عتق وهو لا يملك على المكاتب شيئاً لم يكن للمولى عليه لأن ملكه على رقبته وماله وكسبه فيما يستأنف واحد وهكذا ليس للصبي أو كاتب أو غيره أن يعتق عبده على مال يعطيه ماله العبد إن أعطاه وقبض المال من العبد أو اعتقه عليه فالحال للمولى والعق باطل وليس لولي المولى أن يبيع عبداً أو غيره من بيعهم أحد بدين فإن باعه بدين فليس مفسوخ ولو اعتقه المولى اشتراه كان العتق مردوداً وفي عتق الأب والولي عبداً للمولى عليه على مال أو وكاتبته بمعنى أن لا يجوز أن يكون الولد إلا لعتق والمولى غير ممتنع والعق غير مائل ولا يجوز العتق لغير مالك وإن كان للمولى بالتمام فذلك لولي لا يجوز لأنه ممن لا يجوز بيعه ولا يملكه ولا يملكه لنفسه أو لغيره وإذا كان العبد بدين محصور عليه بالتم أو وصي ويبدل على نفسه لم تجز كتابته أو ذن فيها المحصور ووليها لم يذن وإذا أدى عتق نصيب غير المحصور ويرجع هو والصبي نصف قيمة العبد وعتق كله عليه أن كان موسراً وضمن للمحصور نصف قيمة العبد عاوى كالأرجم على المحصور يئى أخذه منه لأنه أخذ من عبده

غروه عن ابن عباس رضي
مافي حديث عبيد الله
أشبهه أن لا يكون محصوراً
فإن قيل أنكرنا الذي
جاء بهذا الحديث يفظ
عن ابن عباس قيل
نعم روى أصحاب ابن
عباس عن ابن عباس
أنه قال لا يذير
الزير بعل من ممتعه
الحج فروى هذا عن
ابن عباس أنها ممتعة
النساء وهذا غلط
فالحق قال الشافعي
وليس علينا كبير
مؤنة في الحديث الثابت
إذا اختلف أو ظن
معتقاً ما وصفت ولا
مؤنة على أهل العلم
بالحديث والنسفة
(١) قوله تمنع في مده
لها الخ كذا في الأصل
وله الخ تمنع في سعيها
الخ وجوز كسبه معصمه

(من مجوز كتابه من الماليل)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكتب الرجل عبدا مغلوا على عقله ولا عبدا غير بالغ لأنه إذا كان مغلوا عن الله عز وجل أنه أعما على طلب الفرائض البالغين غير المغلوبين على عقولهم فالكاتب إذا كان غفرا بفضله لزمه على سيده والسيدي عليه عبدا فإداء الأمانة والوفاء وليس الصغير ولا المغلوب على عقله ممن يلزمه فرض بقوله كالأبجد بقوله ولا يؤخذ بأقراره على نفسه في شيء لله ولا للناس (قال الشافعي) وكذلك لا يجوز أن يكتب أبا والمعتوم والصبي عنهم ولا أهمما أن كانوا مملوكين وكاتب على أنفسهم وأولادهم دون أنفسهم لأنه لا يجوز أن يحمل العبد لسيده شيء خلا الكتابة التي أذن الله عز وجل بها التي هي مسبب فكذلك وقته فأما أن يحمل عن غيره فلا وكذلك لو كان أبا أو أمما من فكاتباعته على تجوم وضمنها الأوبان فشرط السيد أنهم مملوكون كان حتى يؤدى إليه هذا المال لم تجز الكتابة وإن أدى إليه عنهم معاقتا كما يقتضيه الكتاب بأداء الكتابة الفاسدة وبأخذ السيد قيمة المقتضى منها ويراجعون كما وصفت في الكتابة الفاسدة والعبد كالمرفق في البين وليس لأبيهما إذا اعتقا أن يرجعوا على السيد عما أعطاه على عقوبتهما كالنفس أهمولة لا اعتق عبدا على مائة فاعتقه أن رجعا كالوا أعطاه مائة أو ضمنا له على أن يعتقه فاعتقه لم يكن له أن يرجع ولهم أن يرجعوا الضمان له ما لم يعتقه وكذلك في البلية الأولى يرجعان ما لم يعتقا (قال) وإذا أراد أبا أو أمما أن يجوزوا اشتراها بعتا بدوا ومن إلى أجل وأمال فإذا غفلوا منهم المال وكان الانسان من بين عالة الأوبان لهما وكذلك الأجنيون في هذه المسائل كلها إلا أن الأجنيين إذا اشتروهم لم يعتقوا حتى يدنو لهما اعتقا ولو كاتب رجل على نفسه وإنه صغير كانت الكتابة باطلا وكذلك على نفسه وإنه محتوم وأبلغ غير محتوم غائب وكذلك لو كاتب رجل على نفسه وما واولده من غير أمه لم يجز هذا وإذا كاتب العبد الفاسد صحا ثم غلب العبد على عقله لم يكن للسيد أن يهرم حتى يحمل تبعهم تجوم فإذا حل لم يكن له تهميزه لأنه لا يعرب عن نفسه بحال حتى يأتي الحاكم ولا ينبغي لهما أن يجهر حتى يسأل عن ماله فإن وجدته مالا لا يؤدى إلى سيده عنه الكتابة إذا ما وافق على نفسه وإن لم يجعله ما يؤدى عنه الكتابة أو التهم الذي حل عليه منها هجره فإن هجره ثم أفاق غدا على ماله أو دل عليه الحاكم قبل إفاقته أبطل التهميز عنه وجعله مكاتباً له إذا كان الماله قبل التهميز وأدى ذلك المكاتب فإن كان مالا فأد به على التهميز يجعله السيد ولم يرد التهميز ولو وجد الحاكم أنه في ذهاب عقله ما يؤدى عنه كتابته فإذا ما عتق وإن لم يجده مالا ولم يجعله نفقة أو أحدا يطوع بأن ينفق عليه عجزه وأزم السيد نفقته ولا يلزم السيد نفقته بحال حتى يقضى عليه العجز فإذا وجد له مالا كان قبل التهميز فالتهميز فالتهميز عنه ورد السيد عليه نفقته في ذلك المال مع كتابته (قال) وبين ما وصفت في كتاب تهميزه ما له ولغلب المكاتب على عقله وأدى عنه السلطان كان على الكتابة لأنه يؤدى عنه من حقه فإذا أدى عنه رجل متطوعا فعلى الحاكم قبل ذلك المكاتب حتى يصير مالا ثم يعطيه سيده وليس على السيد قبوله إلا أن يقول المتطوع عنه فملكته إياه فإلزم السيد قبوله عن المكاتب لأن المكاتب لا يعرب عن نفسه فإن أبا السيد أن يقبله عنه وحتى ذلك على القاضي فحيزه ثم علمه وتهميزه وأخذ به ما تطوع به عليه أن أعطاه المتطوع فإن لم يعطه لم يجز الحاكم عليه

في العلم بالحديث الذي يشبه أن يكون غلطاً والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارض صنفان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال بعض محدثيه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت فسألني منهم طائفة تبطل الحديث عن هذا الموضع بضربين أحدهما الجهالة بمسح لا يثبت حديثه والآخر بأن يوجد من الحديث ما يرد فيه قسولون إذا جازى واحده منه جازى كله وصرف في معناها فقلت أرايت الحاكم إذا شهد عنده ثلاثة

(كتاب التصرف)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رضي الله عنه إذا كاتب الرجل التصرفي عبداً على ما يجوز لـ

أن يكتب عبد عليه فالكاتب حائره وإن ترفعنا لنأخذناها فإن كاتب عبد ثم أسلم العبد فهو على الكتابة
 الآن بشأن أن يهره فإن شاء المهر يعناه عليه وكنت أمانته يكاتبها ثم تسلم أن شامت العجز يعناه وإن لم تشاء
 آتينا الكتابة وإن أسلم السيد والعبد نصراني بحله فالحاجة بحاله وكنت لو أسلمنا جميعا ولو كاتب نصراني
 عبده نصراني على خرا أو خنزير أو شيء من عندهم محرر عندنا فإياه السيد يبدأ بطل الكتابة والعبد يبدأ
 ابتداء والعبد يبدأ بطلها والسيد يبدأ ابتداء بطلها لا من بابها أنا (قال) ويطلبها ما لم يزل الكاتب الخمر
 أو الخنزير أو هو نصرانيان فإذا أدى الخمر أو الخنزير وهو نصرانيان ثم ترفعنا لنأخذها أحدها فقد عتق
 ولا رد واحد منهما على صاحبه بشئ لأن ذلك مضى في النصرانية عتقه ثم يبيع عندهم ولو كاتبه في
 النصرانية فمخرها فإياها لا أنفلا ثم أسلم السيد والعبد بحاله فما أنا بطلنا المكاتبه لانه ليس له أن يأخذ
 خرا أو هو مسلم وكنت لو أسلم العبد ثم جاءه السيد العبد بطلنا المكاتبه لانه ليس له أن يؤذي خرا وكنت
 لو أسلمنا جميعا وكنت لو لم يسلم واحد منهما وجاءه أحدهما بطلنا المكاتبه لانه ليس له أن يقتضي خرا (قال)
 ولو أسلم السيد والعبد أحدهما وقد عتق على العبد طرل خرق قبض السيد ما في عليه عتق العبد بقبضه
 آخر كذا ثم يرجع السيد على العبد بجميع قيمته ديناه عليه لانه قبضها وليس له ملكها إن كان هو المسلم
 وكذا إن كان العبد المسلم فليس له قبضها منه ولو أسلم تأدبها له ولو أن نصراني ابتاع عبدا مسلما وإن كان له
 عبد نصراني فأسلم ثم كاتبه بعد إسلام العبد على دينه أو دهرهم أو شئ يحل كتابة المسلمين عليه ولا تحل فيها
 قولان أحدهما أن الكتابة باطل لانها ليست بائنا حرج به من ملكه تالم متى رافوا النازدناها وما أخذ
 النصراني عنه فهو له لأنه أخذ من عبده فإن يترافوا حتى يؤديها العبد المكاتب عتق وتراجعنا بفضل
 قيمة العبدان كان ما قبض منه النصراني أقل من قيمته يرجع على العبد الفضل وإن كان ما أدى إليه العبد
 أكثر من القيمة يرجع على النصراني الفضل عن قيمته ولو كاتبه خمر أو خنزير أو شئ لا يمن في الإسلام
 بعد ما أسلم العبد كانت الكتابة فاسدة وإن أداها العبد عتق بها ويرجع عليه النصراني بقيمة ثلثة لأنه لا يمن
 الخمر الذي دفع إليه ولو كانت المكاتبه لنصراني جارية كانت هكنا في جميع المسائل ما لم يطلها فإن وطئها
 فلم تحصل فله مهر مثلها وإن وطئها لم تحصل فأسلم كاتبها يصبح وهي بالخيار بين العجز وبين أن تحصى على
 الكتابة فإن اختارت المضى على الكتابة فله مهر مثلها وهي مكاتبه بالمهر وإن اختارت العجز أو عجزت
 جبر على بيعها ما لم تلد فإن ولدت فلوليها مسرورا بسلامها لا يبيع عليه لانه من مالها وإن مضى على
 الكتابة فبات النصراني فهي حر فوعده ويطل عنها ما بقي عليها من الكتابة ولها ما له ليس لورثته منه شئ لأنه
 كان ممنوعا من مالها بالكتابة ثم صار حرة فصاروا ممنوعين منه بحريتها وإن ولدت وعجزت أخذت بنفقتها
 وجبل بينه وبين أصنافها فإذا مات فهي حر فقول له ما ألتحق وله ما كذب حتى عليها والقول الثاني أن
 النصراني إذا كاتب عبده المسلم بشئ يحل فالكاتب حائره فإن عجز بيع عليه وكذا إذا اختار العجز
 بيع عليه وإذا أدى عتق وكان لنصراني ولأوله لانه ما لفت عتق وإذا كاتبه كتابة فأسلم تبع ما لم يؤد عتق
 فإن أدى فعتق بالأداء فهو حر ولأوله لنصراني ويتراجعنا بقيمة العبد مملوكا وتكون لنصراني عليه ديننا
 (قال) وحبنا عبد النصراني والحبناية عليه وولده وولم يكاتبه في الحكم إذا ترفعنا لنأخذها جناية مكاتب
 المسلم والحبناية عليه وولده ولا يختصون في الحكم

(كتاب الحرب)

(قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا كاتب الحرب عبد في بلاد الحرب ثم حرم استأمنين أثبت الكتابة بينهما

عبد يعرفه ويحرم ح
 يعرفه ورجل مجهول
 يحرره وعنده اليس
 يحرر شهادة العبد ويزله
 شهادة المهر وح ويوقف
 شهادة المجهول حتى
 يعرفه بعدل فيبصره أو
 يحرر فبرده فإن قال بلى
 قبل المارد المهر وح حتى
 الشهادة الظنية بداره أن
 يرده العبد الذي لا يوجد
 ذلك في شهادة فإن قال
 لا قبل فكذلك الحديث
 لا يختلف وليس بجيز
 لكم خلاف الحديث
 وطائفة تكلمت
 بالجهالة ولم ترض أن
 تنزل الجهالة ولم تقبل
 العلم فقلت منقول ما قالوا
 قد ردون حديثنا

الآن يكون السبأ حدث لعبد قهر اعلى استعداده وإبطال الكتابة فإذ اضعف فالتكاتب باطل ولو كانت مسلم في بلاد الحرب والعبد مسلم أو كافر كانت الكتابة ثابتة كهي في بلاد الاسلام ولو أحدثه المسلم فباطل به الكتابة وأدى الى السلم فأتى والعبد مسلم أو كافر ثم قهر المسلم بنسبه اليه لكن ذلك لو كان حلالا للكتابة أما ان له منه ان كان كافرا وعصى تاما كان مسلما أو كافرا ولو كان العبد كافرا فبقي بكتابه المسلم ثم ساء المسلمون لم يكن رقيقا ولا له أما ان مسلم فأتى بعقده اياه ولو كان اعتقه كافر بكتابة وغير كتابته فساء المسلمون كان رقيقا لانه لا امان له من مسلم فأتى بعقده نفسه يسترق اذا قدر له ولو ان حر ساد داخل الشيا بان فكتب عهده عند ثلوا العبد كافر فأراد ان يخرج به الى بلاد الحرب ونجا كالتنانيم عنتم اخراسه ووكيل من يقض نحوسه فاذا أدى عتقه وكان ولا يظفر ويقله ان اريد القمام في بلاد الاسلام فاسأله وأما الجزية ان كنت ممن تؤخذ منه الجزية وانما تركت كالتق في بلاد الاسلام لانك وانما المال لاجز به عيقل ولو كاتب الحرب عهده في بلاد الاسلام والحرب ثم خرج حاسبا تمنين ثم لم يبق السيد دار الحرب فقتل أو مات فالكاتب بحاله يؤدي نحوجه فاذا قبضت فقتل في ورقة الحرب لانه ماله كان له امان ولو لم يمت السيد لم يقتل ولكنه يسي والمكتب يولد الاسلام بعتى المكتب لم يطل كتابته يسي السيد ولو سي سيدا المكتب لم يطل الكتابة وكان المكتب مكاتب بحاله فان أدى فقتل فطرت الى السيد الذي كاتبه فان كان قتل حين سي أو من عليه أو فردى به فقولوا للسيد الذي كاتبه وان كان استرق فمات رقيقا لم يكن له ولا ووعق المكتب وكان لا لاوله ولا يجوز ان فصل الولا رقيقا واذ لم يجران يكون الولا له يجران يكون الولا لاحد بسببه ولدا بسببه ولو أعتق سيدا للمكتب بعد استرق كان ولاؤه لانه قد اعتقه وصار عن يصلح ان يكونه ولا باخرية فان قيل فكيف يجعل الولا اذا أعتق سيدا له وقدر قبل ابتداء كتابته كالأجل ولا للمكتب كتابته الرجل ثم عوت السيد فعتق المكتب يعلمت سيد بسن السيد لانه عقد كتابته والكتابة حائزة ولو لم يدع المستأغره والميت لأهل شيا فان قيل فكيف لم يطل كتابته ممن استرقه قبل لانه كاتبه والكتابة حائزة ولا يطلعها حدث كان من سيده كالأهل الكتابة عوت السيد لا افلسه ولا اطهره فذا كاتب أطرب عهده في بلاد الاسلام ورجع السيد الى دار الحرب فسي وأدى المكتب الكتابة وأطرب رقيقا وإذا مات رقيقا فالكتابة لماعة أهل التي من المسلمين لانه (٢) لا علق لها اذا اطل ان علق سيدا المكتب واذ لم يجران صار رقيقا بعد الحرب ان علق مال لا يجران علكه عتبه سببه ولا قرابة ولو قتل السيد أو سي فن عليه قبل يجرى عليه رقا أو فوديه لم يكن رقيقا واحد من هذه الاحوال وورعاه الى السيد في بلاد الحرب كان أوفى بلاد الاسلام فان ما ندع على ورثته وان استرق سيدا للمكتب ثم عتق فمات فاولان أحد هذان يدفع اليه اذ مكاتبته وان مات قبل يدفع يدفع اليه ورثته لانه كان مالا موقوفه لم يملكه عليه لانه مال كان له أما ان فلم يجران يطل أماله ولا يملكه ما كان رقيقا ولا سيدونه اذ لم يملكه هو فعلقا كانت الامانة مؤداة العاذا كان المكاتب كان منعوا منها اذا كان اذا ضرب به مملكه اغره عليه كأيور الله عز وجل الايون فلما كان الايون عسوكين لم يجران ورثته لانه علق ماله ما لم يكن موقوف على الايون قبل موت الولا وذا فان قيل فقد ملك بعض هذا المال قبل عتق السيد قبل كان موقوفا ليس لاحد بعته مملكه كأيور مال المرتد لملكه هو وأغبره ما لم يرجع الى الاسلام والقول الثاني أنه اذا جرى عليه الرقا أي المكتب لاهل التي لانهم ملكوا له بان صار رقيقا ملكه الا ان صار رقيقا ولو كان العبد يبق في دار الحرب فلم يحنه السيد قهرها يسترقه حتى خرج الشيا بان فمات فعلق على الكتابة ولو لم يبق في دار الحرب وأدى المكتب هاجم لم يحنه السيد قهرها وخرج الشيا بان كان حرا وودخل الشيا في عهده ما بان فكتبه ثم خرج الحر الى بلاد الحرب ثم خرج عهده ورعا وعهده فحدثه قهر اطلت الكتابة وكذلك أدى اليه ثم استعده ثم املعه

وتأخذون بآخ قلنا
 نرذه عما يحبه ربه
 وتقبله عما يحبه بقوله
 كالقلنا للشهود وكان
 فيه مؤنة وإن غضب
 قوم بعض من ربه
 حذيثه فقالوا له
 يعيرون الفقهاء وليس
 يجوز على الحكام أن
 يقال هؤلاء يرون شهادة
 المسلمين وإن ردا شهادة
 بعضهم ظننا أنه لا على
 غلط أو وجه يجوز به
 رد الشهادة

باب الاختلافات التي
لا يثبت بعضها من
اعتق شركائه في عبده

حَبَدْتُنَا الرِّبِيعَ قَالَ
أَخْبَرْنَا الشَّافِعِي قَالَ
أَخْبَرْنَا مَاكَ عَنْ نَافِعٍ
قَرَأَ إِذَا كَانَ إِذَا ضَرَبَ
إِلَيْهِ الْخُذْ كَذَا بِالْأَصْلِ
أَمْ مَعْصِيَةٍ

في دار الحرب كان عبدا كما يحدث فخر الحرب يلا فكونه عبدا ولو دخل الحرب في النابا ما ثم كاتب عبده ثم خرج الحرب الى بلاد الحرب ثم اغار المشركون على بلاد الاسلام فقبضوا عبدا الحرب ثم استنقذه المسلمون كان على ملائ الحرب لانه كان له امان كالوا غاروا على نصراني فاستبدوه ثم استنقذه المسلمون كان حرا لانه كان له امان وكذلك لو اغاروا على الحرب يلا بلاد الاسلام وقد دخل بامان فقبضوه فاستنقذه المسلمون كلنه امانه ولو اقامهم كاتب الحرب في ايدهم حتى يهربه يحرم لا يؤذيه كان الحرب يان كان في بلاد الاسلام او بلاد الحرب ان يصجره فان عجزه بطلت الكتابة وان لم يصجره فهو على الكتابة وهذا كما اذا كانت كتابته بحصة فاما اذا كانت كتابته فاسدة بشرط فيها او كاتبه على حرام مثل الكتابة على النهر والخزير وما اشبه هذا فاذا صار الى المسلمين فردوه لولا افسدوا الكتابة

(كتابا لربتمن المالكين والمالوكين)

(قال الشافعي) رضي الله عنه اذا ارتد رجل عن الاسلام فكا تب عبده قيل ان يبقا لهما كم ماله مكاتبته جائز وكذلك كل ماضين في ماله فامر به فيه جائزا كما كان قبل الردة فاذا وقف لهما كم ماله حتى يموت او يقتل على الردة قصير ماله يومئذ فلو اوتوب فكون على ملكه لم يقجر كتابته واذا كاتب المرتد عبدا كاتبه قبل رتد ارتد فالكاتب ثابته قال ولا خير كتابة السيد المرتد ولا العبد المرتد عن الاسلام الا على ما اخرج كتابة المسلم وليس لولا واحد منهما كالتصديقين ومن لم يسلم لم يفسد فلو على ما سئل في دينهما كم البنا لو تادى السيد المرتدين مكاتبه المسلم والمترد كاتبه ارماعا حتى يهاو ربع عليه بقبضته وكذلك كل كتابة فاسدة تاذا هانم عتقها وازاجها القسمة كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو لحن السيد دار الحرب وقف لهما كم ماله وتادى مكاتبته حتى يجبر فلما حكم رد في الرق ومضى ادى حتى ولو اطلقى كاتبه وان كان من تدالا المالك العاقل للكتابة واذا عجز لهما كم المكاتبه فاسدة تاها لتعجين نام على المكاتب الا ان يشاء السيد والعبد ان يحدد الكتابة واذا وقف لهما كم ماله نهى مكاتبه عن ان يدفع الى سيده شيئا من نجومه فاذا دفعها اليه لم يبره منها لو اخذها ولو ان رجلا كاتبه عبدا فان تدالمع للمكاتب وهو دار الاسلام او لحن بدارا لم يبر فهو على الكتابة بحاله الا تبطل الردة وكذلك لو كان اعبدا رتدا وان لم كاتبه السيد وهو مرتد كانت الكتابة جائزا فاما المصدق في بلاد الاسلام ولو لحن بدار الحرب حتى ادى الكتابة فهو حر ولا وليه ومن حل بجم منها وهو حاضر او غايب ولم يؤذ فليسده تعجيره كما يكون في المكاتب غير المرتد وانما قتل على الردة وامان قبل اداء الكتابة فانه السيد ولا يكون مال الكاتب فيها بل هو دار الحرب لان ملكه لم يبر عليه وما ملك المكاتب موقوف على ان ردته حتى فيكون له او يموت فيكون ملكا السيد وسواهما كتب يلا الحرب او بلاد الاسلام فان مات او قتل وهو مكاتب فهو ملك السيد الملم الذي كاتبه لا يكون له ولا غنيمته ولو اوقف عليه بخل او ركب لانه ملك السيد المسلم ولو ارتد المكاتب ولو لحن دار الحرب حتى وقع في القاسم او لم يقع فهو لسيده ماله كله وكذلك لو أسر ثم سبي كان لسيده (قال الشافعي) فان ادى فقتل وهو مرتد يلا الحرب فسي فهو ماله غنيمته لانه قد تم ملكه على ماله غير انه ان نظره وهو مكاتب او حرا استتب فلن تاب الاقتل مكاتبه وسواهما للسيد وان عرض قبل ان يقتل ان يدفع الى سيده ماله كله اجبر سيده على قبضه وعتق وقتل وكان ماله قيا وان لم يدفع حتى يقتل فانه كله لسيده اذا كان سيده مسلما ولو كان السيد المرتد والمكاتب المسلم فان عجز المكاتب وقتل السيد وامان على الردة فالمكاتب ماله في لانه مال المرتد واذا ادى فقتل فالاى من الكتابة فقال المرتد يكون فيا وما يبق في يده فقال العبد لا يعتق الكتابة لا يعرضه واذا كاتب الرجل عبده ثم ارتد

عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعققت شركا في عبدي فكان له مال يبلغ عني العبد قوم عليه قسمة العدل فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ماعتي (اخبرنا) سليمان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيمعبد كان بين اثنين فأعتق أحدهما فمضيه فإن كان مومرا فاه يعق عليه بأعلى القسمة أو قسمة عدل ليست وبس ولا شطط ثم يفرم لهذا حصته

عن الاسلام فاقبض في رده من كتابته قبل يحجر عليه فالمكتاب منه مريه وماقبض بعد اخرج منه فلوالى
أخذه بنحوه ولا يبرئه منه فان أسلم الولوى وقد أقر بقبضه منه أرمأ لوالى فحاقبض الولوى منه ان كان قبض منه
في الردة بحماهم ما لوالى ذلك التبع فلم يعطه اياه فعجزه وأسلم المرتد التي التحجر عن المكتاب لانهم لم يكن عاجزا
حين دفع المبيد وهو يخالف المحجور في هذا الموضع لان وقف الحاكم ماله انما كان توفير اعل
المسلمين ان ملكوه عنه بان عوت قبل ينوب ولم يكن عليه ضرر روتابى وقبضه عن ألا ترى أنه يتفق عليه منه
ويقبض منه دينه وتصل من ممتلكاته وهذا دليل على أنه في ملكه وانذا الرد العبد عن الاسلام وكتبه سله
جائز كتابته فان لم يرد في بلاد الحرب ومعه عدد آخر في الكتابة أخلت من الآخر حصته وعق من الكتابة
بقدره ولم يرد من حصته المرتدش وكذلك الامة المرتدة تكتاب فان ولت في الكتابة بقي عجزت فولد هارقيق
وتقى عتقت عتقوا واذا لم يرد مكتاب مسلم فسيده أحق به وفيه في المقاسم أو لم يقع وان اشتراهم رجل في بلاد
الحرب بخلته رجع عليه عاشت رايه إلا أن يكون أكر من قبته وان اشتراه بغير رايته لم يرجع عليه بنى وانذا
كتاب العبد وهو في بلاد الحرب فخرج العبد مسلما أو تركه ولواهم شركا فهو حر ولا كتابته عليه وكذلك
لو خرج مسلما وهو مكتاب فان كان سيده مسلما في بلاد الحرب فلا يعتق بخروجه وهو على ما كان عليه
في بلاد الحرب ولو خرج سيده المكتاب بعينه باع لم يرد في الرق ولم يكن له ولا ولاته لم يعتق ولو كاتب
مسلم عبده مسلما فارتد قبل السيد ثم ارتد السيد أو ارتد السيد ثم ارتد العبد أو ارتد العبد معافوه
ذلك كله والكتابة بجماله فان أدى المكتاب الى السيد قبل أن يوقف ماله عتق وسواء رجع المكتاب الى
الاسلام أو لم يرجع انا أدى الى السيد في أن يعتق السيد بالأدله وكل حال وكذلك سواء رجع السيد
الى الاسلام أو لم يرجع في أن يعتق العبد بالأدله ولو جاء العبد الى الحاكم فقال هذه كتابتي فاقبضها فان
سيدي قد ارتد لم يكن له أن يجعل بقبضها حتى ينظر فان كان مرتدا قبضها أو اعتق موثقها فان
رجع سيده الى الاسلام دفع اليه الكتابة وان لم يرجع حتى مات أو قتل على الردة كانت الكتابة فيا
كسار ماله

(العبد يكون للرجل نصفه في كتابته ويكون له كله في كتاب نصفه)

(قال الشافعي) رضي الله عنه وانذا كان العبد نصفه حر أو نصفه لرجل فكتاب الرجل نصفه فالكتابة جارية لان
ذلك جميع ما ملكه منه وما يتي غير مملوك لقصره ولو كان له نصف عبيد ونصف حر فكتاب العبد على كله
كانت الكتابة باطلا وكان شيها بمعنى لو باعه كله من رجل لانه باعه مملوكا وما عاك فان أدى المكتاب
الكتابة على هذا المكتابة فاسدة عتق وتراجع افي نصفه كما يوسف في الكتابة الفاسدة ولو كان له نصفه
فكتابته على ثلثه كانت الكتابة فاسدة لانه كاتبه على ما لا يملك منه فانذا كاتبه على ما عاك منه وما يتي منه
حر بان عتق جاز نصفه كان أو ثلثا أو أكثر فانذا كاتبه على ما هو أقل مما عاك منه فالكتابة باطل للرجل يكون
له العبد في كتاب نصفه (قال) ولو كان لرجل نصف العبد ورجل نصفه قد دره أو اعتقه إلى أجل أو أخدمه
أو كان في ملكه لم يحد في شيئا فكتابته شره لم تجز الكتابة وانما معنى انذا كان العبد بأكمله لرجل فكتاب
نصفه أو جزء منه ان الكتابة ليست يعتق بنات فاعتقه كله عليه بالنسبة ولا يجوز أن يجعله مكاتب كله وانما
أ كاتب نفسه فله فليس العبد في ملكه بجماله فان ذالك الكتابة لان العبد اذا كوتب منع سيده من ماله وخدمته
وانذا كاتب نصفه لم يستطع منع من ماله وخدمته ونصفه غير مكاتب وانذا قاما للخدمة لم يتم العبد كسب
وليز ما كتسب في يوم سيده الذي يخدمه فيه وفي يومه الذي يترك فملكه هو انذا أراد السفر لم يكن له أن
يسافر لانه منع سيده يومه فلا يكون كسبه تاما فلذلك أبطلت الكتابة بقبه (قال الشافعي) وانذا راعا لنا

(حدثنا) الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد الصمد عن
ابن جريح قال أخبرني
قيس بن سعد أنه سمع
مكحولاً يقول سمعت
سعيد بن المسيب يقول
أعتقت امرأة أو رجلاً
سنة أو عدلها ولم يكن لها
مال غيرهم فأتى النبي
صلى الله عليه وسلم في
ذلك فافرح بينهم فاعتق
ثلثهم (قال الشافعي)
كان ذلك في مرض
المعتق الذي مات فيه
أخبرنا عبد الوهاب عن
أبي بصير أبي غلابة عن
أبي المهلب عن عمران
ابن حصين أن رجلاً من
الانصار أوصى عند موته

قبل أداء الكتابة بطلنا الكتابة وإذا أطلنا ما فإدى منها إلى سبده فهو مال له وإذا لم يرفعنا الحق
يؤدى إلى المكاتب عتق كله ورجع عليه السيد بنصف قيمته لأنه إنما أخرج منه النصف على الكتابة الفاسدة
فلا يرجع بأكثر من النصف لأن النصف الثاني عتق عليه ما بقا عتق على النصف بالكتابة فكان كرجل
قال لعبد نصفك حر إذا أعطيت ما تدبرنا رعا عطاياها عتق العبد كله لأنه ما ليه وإذا أعتق منه شاعتي
كله ولو كانت المسئلة بها هاهنا السيد قبل بأدى منه بطلت الكتابة ولو أذى منه الورثة لم يعتق لأنهم
ليسوا عاكه الذي قال له إذا أديت لى كذا فانت حر وكذا كل كتابة فاسدة مات السيد قبل قبضها فقبضها
الورثة بعد موته لم يعتق المكاتب بها ووصفت وما أخذوا منه فهو مال لهم وهذا كعبد قال له سيد ان دخلت
الدار فانت حر فلم يدخلها حتى مات السيد ثم دخلها فلا يعتق لأنه دخل بعد ما خرج من ملكه وإذا كاتب
الرجل عبده كتابا فغير جائز ثم باعه قبل الأداء فالبيع جائز لأن الكتابة باطل وكذا إذا وهبها ونصدق به
أو أخرج من ملكه بأى وجهما كان وكذا إذا أجره فالأجرة جائزة وكذا إذا أخفى فهو كعبد لم يكتب
يخفى فإن ينفذ بمطوع أو يباع في الجناية

(العبد بين اثنين يكتب له أحدهما)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان العبد بين رجلين فليس لأحدهما أن يكتبه
دون صاحبه أذن أو لم يأن لأنه إذا لم يأن له فشرط السيد لعبد في النصف الذي كاتبه على تحسين بلا يعتق
بأدائها لم يجز له أن يأخذ التحسين حتى يأخسر بكم مثلها فتكون كاتبته على تحسين ولا يعتق إلا بعمارة وإذا
أخذ التحسين فشرط بكم نصفها ولا يعتق العبد بكمه وعشرين وأما عتق تحسين ولا يجوز أن يعتق بأداء
تحسين لم تسلم لسيد الذي كاتبه قال وإذا أذنت له أن يكتبه فهو مثل أن لم يأن له من قبل أن أذنته أن
يكتب نصفه لا تزل ملكه عن نصفه هو وليس لذي كاتبه أن يكتبه أن ينادى منه شيئا إلا
وله نصفه ولو قال له تاداهما شئت ولا شئت فإنه كان له الرجوع فيه من قبل أنه أعطاهما إلا عتق من كتب
العبد فإذا كسبه العبد فإن أعطاه إياه سيئته يعلم شريكه وكهو وأذنته جاز له الرجوع ما لم يقضه شريكه
فأما قبل كسبه أو قبل علم الشريك وتسليمه فلا يجوز ولا يجوز أن يكتبه بذته إلا أن يأنفته في كتابة العبد
كله فيكون الشريك وكلا الشريك في كاتبه في كاتبه كتابة واحدة فتكون بينهما نصيبين فإن كاتب
رجل عبده بغير إذن شريكه على تحسين فأداهما للغير شريكه نصفها ولا يعتق وإن أداهما إلى سيده الذي كاتبه
وأدى إلى سيده الذي لم يكتبه لم يملكه عتق لأنه قد أدى إليه تحسين جلت وراجع السيد الذي كاتبه والمكاتب
بقية نصفه لأنه عتق بكتابة فاسدة فإن كان عن نصفه فل من تحسين رجوع عليه العبد المفضل على التحسين
وإن كان أكثر من تحسين رجوع عليه السيد الذي ادعى التحسين ولو أراضى بكم في العبد الذي لم يكتبه أن
ينع عقبه بأن يقول لأفرض التحسين لم يكن له وقضت عليه لأنه قد أدى اليمين مثل ما أدى إلى صاحبه وإن
كان السيد وموراضين لشريكه نصف قيمته وكان العبد حرا كله لأنه أعتق ماملان عبد ولا تحريمه شرار
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كان معسر أعتق نصيبه منه وكان المالك على نصيبه منه كما كان قبل
الكتابة ولو أن شريكه حين أعتق نصيبه منه كان العتق موقوفا فإن كان للعتق الأول مورسا فأدى
قيمه إليه عتق عليه كله وكان له ولاؤه وإن كان معسر أعتق على الشر يلما أعتق منه وكان ولاؤه بينهما
وهكذا في كان العبد بين ثلاثة أو أربعة أو أكثر وإذا كان العبد بين اثنين فكانت أحدهما بمن صاحبه
أو بغيره أنه تم كاتبه الآخر فالكتابة كلها فاسدة لأن العقد الأول فاسد فكذلك العقد الثاني ولا يجوز كتابة

فأعتق ستة مما لى له
ليس له مال غيرهم أو
أوقال أعتق عند موته
سنة مما لى له ليس له شئ
غيرهم فبلغ ذلك النى
صلى الله عليه وسلم فقال
فيه قولاً شديدا ثم دعاهم
فخرجهم ثلاثة أجزاء
فأفرغ بينهم فأعتق اثنين
وأوق أربعة (قال
الشافعي) وبهذا كله
تأخذ وكل واحد من
هذا ما لا حديث ثابت
عندنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فمن
أعتق شركا في عبد
فكان له مال يبلغ ثمن
العبد وقوم عليه قيمة
العبد فأعلى شركاه
حصصهم وكان حرا يوم

العبدین الاثنین حتی یجمعهما معاً علی کتابته یجعلانها عقداً واحداً ویكونان شریکین فیها مستوفی الشریكة
ولا ینفی فی أن (١) لا یتكون لأحدهما فی الشکاة أكثر مما لا ینخر

(العبدین اثنین یتکاتبهما معاً)

« أخبرنا الربیع » قال أخبرنا الشافعی رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جریج قال
قلت لعطاء مکتب بین قوم فأراد أن یطالع بعضهم قال لا إلا أن یتکاتبوا معاً مثل ما طالع علیه هؤلاء
(قال الشافعی) رحمه الله تعالى وهذا أنا أخذ فلا یتكون لأحدهما فی الشریکة فی المکتب أن یتکاتبوا معاً
شاهدون صاحبیه فإن أخذوه فهو ضمان لنصيب صاحبیه منه وشریکه بالخیار فی أن یتبع المکتب ویتبع
المکتب الذی دفع الیه أو یتبع المدفوع الیه ولا یرى المکتب حتى یتبع کل من له فیمتد جمع حصته
فی کتابته وإذا کان العبدین اثنین فکتابتهما معاً کتابه واحدة فالکتابه مائة لیس لأحدهما أن یأخذ
منه شاهدون صاحبیه وما أخذ أحدهما دون صاحبیه فهو ضمان له حتى یتوبه الی صاحبیه وإن أدى الی أحدهما
جمع نصیبه دون صاحبیه یرتق لانه لم یسلمه ما أدى الیه حتى یتبع صاحبیه منه أو یرى المکتب من
منه فإن فصل عتق المکتب ولو أخذ أحدهما صاحبیه أن یتبع من المکتب دونه فقبض جمع حصته
فصلها قولنا أحدهما أن یرتق المکتب لأن لشریکه الرجوع علیه بما أخذ منه وإنه أن یتبع
ما لم یکن فی بدی السید فیعطیه إیاه اذنه بما لیس علیه الرجوع فیہ والاخر یرتق ویقوم علیه (قال
الشافعی) رحمه الله تعالى وإذا کان المکتب بین اثنین فیه من یجزم من یجزم فإراد أحدهما انظاره وإن
لا یبصره وأراد ألا یرحمه من یبصره فهو عاخر والکتابه کما هم مفسوخة ولا یتكون لأحدهما اثبات الکتابه
والآخر أن یفسخها بالجزء کلا یتکون أن یتکاتب نصیبه من دون صاحبیه ولو أن عبدین رحدن فکتابه
معاً لیتجزأ فیکمل بعضهما قبل بعضه أو علی تجزؤ واحدة بعضهما أكثر من بعض کانت الکتابه فلسفة
ولو أجزت هذا أجزت أن یتکاتبه أحدهما دون الآخر وذلك أنهم ما فی کسبه سواء فإذا لم یأخذ کل واحد منهما
ما یأخذ صاحبیه لم تجز الکتابه وإذا أدى الیهما معاً لیتجزأ فیکمل بعض کل واحد منهما علیه نصف قیمته وورده
الیه فلا یران کان أخذته ویزاحف فی فضل ما أخذ کل واحد منهما من العبد دون صاحبیه وإذا کان العبدین
اثنین فقال أحدهما کتابته معاً علی ألف وقال الآخر علی ألفین وادعی المکتب الفلتا یخالف المکتب
ومدعی الکتابه علی ألفین وفصلت الکتابه ولو وصق المکتب صاحب الألفین والألف فقال کاتبی
أحدهما علی ألف والآخر علی ألفین فصلت الکتابه بلا عین ولو قال المکتب بل کاتبی جمیعاً علی ألفین
فان صدقه صاحب الألف فالکتابه ثانیة وإن قال بل علی ألف وحلف الذی ادعی ألفین فالکتابه مفسوخة
ولو کتابته معاً علی ألف فقال قد أدیتها الی أحد کما وصد فامعاً یرتق حتى یتبع الذی لم یؤد الیه حسماته
من شریکة أو یرثه منها فإذا قبضها أو أبرأه منها برى وعتق العبد وذلك أن القاضی الألف مستوفی لنفسه
حسماته لا تسلم إلا بان یستوفی صاحبیه مثلها وهو فی الخمس المائة الباقية کما رسول لکتاب لا یرى المکتب
الایوم وسلمها الی سیده ولو کتابته علی ألف وادعی أنه دفعها الیه معاً وأقره أحدهما بجمع المال وأنکر
الآخر أحلف المکر فإذا حلف عتق نصیب الذی أقر من العبد ورجع علی شریکة نصف الحسماته ولم
یرجع جمها هو علی العبد لانه یقره أن العبد قد أدى الی صاحبیه ما علیه وأن صاحبیه یأخذها منه فظلم ولا یرتق
علیه النصف الباقی لأن العبد یقر أنه برى من أن یرتق علیه بدعواه أنه عتق علی صاحبیه وإن أدى الی
صاحبیه النصف الباقی عتق وإن تجزأ رد نصفه رقیفاً وكان کعبد لصاحبیه نصفه فکتابه فیه (قال الشافعی)

تکلم بالعق و له ولأولاد
وان لم یکن له مال یتبع
قیمته عتق علیه ما ملک
منه وورق ما بقی لأصحابه
فیه ومن کان له جمالیک
لا یملک غیرهم فاعتقهم
فی مرضه الذی مات
فیه عتق ثلث ثمنه
من مرضه أقر عتقهم
على ثلاثة أجزاء فأبهم
نخرج له سهم العتق عتق
ورق الباقون ولا یستسی
الرقیق ولا العبد یرتق
بعضه فی حال

(١) لعل لا زائدة من قلم النسخ تأمل

رحمه الله تعالى ولو أن مكاتبين رجلين أقر أحدهما أن المكاتب دفع اليهما قصدهما فمضى وانكسر شر يكة
 حلف شر يكة ويرجع على الذي أقر فأخذ نصف ما في يده وتأداه الآخر ما بقي من الكتابة كما وصفت في السئلة
 قبلها فإن أنكر المكاتب أن يكون دفع اليه المنكر شر يكة يحلف ويرجع المنكر على المقر فأخذ نصف ما أسرى
 بقضيه منه ولو ادعى المكاتب مع هذا أنه دفع الكل إلى أحدهما فقال المدعي عليه بدفعه اليه ما حلف
 المدعي عليه وشركه صاحبه فيما أخذوا حلف الذي يدينه المكاتب لشر يكة لا لكتاب فإن حلف برئ
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فأذن أحدهما لصاحبه أن يقبض نصيبه منه
 فقبض منه ثم هرب المكاتب أو مات فسواه ولهما ما في يده من المال نصيبان لم يكن استوفى المأذون له جميع
 حقه من الكتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كان المأذون له استوفى جميع حقه من الكتابة فقبضها
 قولان فمن قال يجوز ما قبض ولا يكون لشر يكة أن يرجع فشر يكة فيه نصيب شر يكة منه حزو ويقوم
 عليه أن كان موسرا وإن كان معسرا فقصيبه منه حزو فإن عجز فجميع ما في يده الذي بقي له فيه الماروق وإنما
 جعلت ذلك لأنه يأخذ عباقي من الكتابة إن كان فيه وفاء فقبضه وإن لم يكن فيه وفاء أخذ عباقي من
 الكتابة وعجز بالمباقي منه وأما مات فالمال بينهما نصفان برئ يده بقدر الحرة التي فيه وأخذ هذا ما بقدر
 العبودية فيه والقول الثاني لا يعتق ولا يكون لشر يكة أن يرجع فشر يكة فيها لأنه به وهو لا عليه فأخذ
 الذي له على الحر وإتته بالقبض غير أنته سواء فإن قبضه ثم تركه فاعطاه حرة وهما له تجوز إذا قبضها

(ما يجوز عليه الكتابة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أذن الله عز وجل للكاتبة وإنه كالمعلى
 ما يصل فلما كانت الكتابة مخالفة حال الرقي فإن السيد يمنع مال مكاتبه وأن مكاتبه يعتق بمشروط له سيده
 إذا أذاه كان يئان الكتابة لا يجوز إلا على ما يجوز عليه البوع والإجازات بأن تكون بين معلوم إلى أجل
 معلوم ويعمل معلوم وأجل معلوم فاحاز بين الحرين المسلمين في الأجرة والبوع جاز بين المكاتب وسيده وما
 رز بين الحرين المسلمين في البيع والأجرة رز بين المكاتب وسيده فيما عدا الكتابة لا يختلف ذلك فقبوز أن
 يكاتبه على مائة دينار موصوفة للوزن والأعيان إلى عشرين وأول السنين سنة كذا أو آخرها سنة كذا
 تؤدي في انقضاء كل سنة من هذه العشر السنين كذا وكذا ديناراً ولا بأس أن يجعل الدينارين في السنين مختلفة
 فتؤدي في سنة ديناراً وفي سنة تحمين وفي سنة مابين ذلك إذا سمي كبر تؤدي في كل سنة ولا خير في أن يقول
 أ كاتبل على مائة دينار تؤديها في عشرين لا نها حيث تلحق بانقضاء العشر السنين فتكون نجما واحدا
 والكتابة لا تصلح على نجم واحد أو تكون تحمل في العشر السنين فلا بد في أولها تحمل أو في آخرها وكذلك
 لا خير في أن يقول أ كاتبل على أن لا تنضي عشرين حتى تؤدي إلى مائة دينار وكذلك لو قال تؤدي إلى
 في عشرين سنة مائة دينار كيف تخلف عليك غير أن العشر السنين لا تنضي حتى تؤديها وذلك أنهم لا يديان
 حيثن كبر تؤدي في كل وقت وكذلك لا خير في أن يقول أ كاتبل على مائة دينار أو على ألف درهم وإن سمي
 لها إلا ما لمعامله لأنه لا بدري حيثن على أي تني الكتابة وكذلك لو قال أ كاتبل على مائة دينار تؤديها إلى
 كل سنة عشرين ديناراً على أن لا تدفع إلى عند رأس كل سنة للعشرة فالدائر ما في درهم وأعرض كذا يجوز من
 قبل أن الكتابة وقعت بعشرة دينار في كل سنة وأنه ابتاع العشرة دراهم والعشرين ديناراً فباع دراهم دينار
 بدنانير من هذا أحرأ من جهاته كلها وكذلك إن قال ابتعت منك إذا حلت عرضاً لأن هذا دين الدين والدرب
 بالدين لا يصلح وزيد فله فساد من وجه آخر ويجوز أن يكاتبه بعرض واحد ويقدر وإذا كاتبه بعرض لم يجوز
 إلا أن يكون العرض موصوفاً أو لأجل معلوماً كالاجور أن يشتري إلى أجل إلا إلى أجل معلوم وصفاً

(باب الخلاف في هذا الباب)

حدثنا الربيع قال قال

الشافعي ومالك ومذهبا

في هذا بعض الناس

فرغم أن الرجل إذا عتق

شركاه في عبد فشر يكة

بالخيار بين أن يعتق أو

يضمه أو يستسي

العبد خلفه أصحابه

وعاوا هذا القول عليه

فقالوا إذا كان العتق

لشخصه في العبد

مؤمرا عتق عليه كله

وإن كان معسرا فالعبد

حروي سعي في حصة

شر يكة وقالوا في ثلاثة

ممالك أعنتهم رجل

لاماله غيرهم عند

معاوله بتمام عليهما وإذا كان العرض في السكابة لم يجز إلا أن يكون كما يكون في أن يسلف في العرض
سواء لا يختلفان فإن كان العرض ثيابا قال ثوب مروى طوله كذا وكذا وعرضه كذا وصفيق أو رقيق
جسد أو قما في موضع كذا فإن ترك من هذا شيئا لم يجز السكابة عليه كالأيجوز أن يسلف فيه الأهلكذا
وهكذا أن كان العرض طعاما أو حيوانا أو رقيقا أو ما كان العرض فإن كان من الرقيق قال عبد أسود قرأتني
من جنس كذا أسود حالك السواد أمر دمر بوع أو طول أو قصير يرى من الصوب وإذا كان من الأبل قال
جل ثي أو رباع من نم بني فلان أحر أو جوف غير مودن يرى من الصوب وبوصه يامق موضع كذا وقت
كذا فإن ترك من هذا شيئا لم يجز السكابة إلا أن يترك قوله يرى من الصوب فأما أنه يرى من الصوب وإن
لم يشترط ذلك وسواء كاتبه على عرض منفرد أو عرض ونقد يجوز ذلك كله كما يجوز أن يبعه دارا
بعرض ونقد إذا كان كل ما باعه معلوما وإلى أجل معلوم والله تعالى الموفق

(السكابة على الإجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله والإجارة تلك ما تملك به السيوغ إذا شرع فيها الإجارة فإذا كاتب الرجل عبده
على أن يعمل له عملا بدين معلوما فأخذ فيه حين يكتبه ويجعل عليه أن يؤدّي معه أو بعد في نعيم آخر لما
كان كانت السكابة جائزة وإن كاتبه على أن يعمل له عملا ما كان العمل ولم يجعل عليه بعد العمل ما يأخذه
لم يجز السكابة عليه وذلك أن العمل إن كان واحدا فهو نعيم واحد والسكابة لا تجوز على نعيم واحد في مال
ولأخيه وإن كاتبه على أن يعمل له من يومه عملا وبعض شهر عملا آخر لم يجز الإجارة بعد وقت من الأوقات
ونحن لا نجيز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له بعد شهر عملا لا قد يحدث عليه بعد الشهر ما يمتعه
العمل من مرض وموت وجس وغيره والعمل بالبدليس بمال مضمون يكافئ ما أتى به وقديرة دعوى المال
مريض ولا يشترط على العمل به ولو كاتبه على أن يتيه دارا وعلى المكاتب جميع محاربه وهي له ذنبا
معلوم الارتفاع والعرض والموضع من الدار وسمى ما يخل فيه من اللبن وقد قال ابن الخطاب كان كاهله يده
لا يجوز إلا أن يكون بائنا في ذلك حين يكتبه ويكون بعده شيء من المال يؤدّي إليه شيئا موصفا من أن
استأجر العمل لا يجوز ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا فأخذ فيه حين يكتبه يؤدّي إليه شيئا بعد الشهر حاز
ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا حين كاتبه وشهرا بعد ذلك لم يجز لأنه ضرب للخدمة أجلا لا يكون على المكاتب
فيه خدمة وهذا كالأيجوز أن يستأجر حرا على أن يؤخر الخدمه شهرا ثم يخدمه ولو كاتبه على أن يخدمه
شهرا حين يكتبه ثم يوفيه لبنا أو حجارة أو طينا معلوما بعد شهر كان هذا جائزا وكان هذا كالمال ولو كاتبه
على أن يخدمه شهرا ثم يعطيه ما لا يبعد فرض ذلك الشهر انتقضت السكابة ولم يكن له أن يعطيه أحدا
يخدمه مكانه ولا عليه لو أراد ذلك السيد كالأستأجر حرا على أن يخدمه شهرا فرض في الشهر لم يكن عليه
ولا أنه يخدمه غير موافقة انتقضت الإجارة ولو كاتبه على أن يخدمه بعد الصوم شهرا أو يعمل له
عمل لا يصدق كانت السكابة فاسدة فإن أدى ما عليه وخدم وأعمل عتق وقرأ جاعا بقية المكاتب وحسب
للمكاتب ما أعطاه وأجر مثله فيما عمل له وقرأ جاعا بقية ولو كاتبه على مائة دينار على أن يؤدّي إليه في كل
شهر عشرة ويعمل له عند أدائه كل نعيم يوما أو ساعة شيئا معلوما كانت السكابة فاسدة لأن آخر العمل ولو كاتبه
على مائة يؤدّي إليه في كل سنة عشرة أو يعطيه خبزة فإن وصف الخبزة فقال مائة ثم من شياء بلد كذا
أو شيء بلان يدينه في اليوم كذا من سنة كذا فهو جائز والشا من السكابة وإن قال أخبزة فلم يصحها
والسكابة فاسدة لأن الخبزة تكون جذعة من الضأن وثنية من المعز وما فوقه ما فلا يجوز هذا كالأيجوز

الموت بعق ثلث كل
واحد منهم وسعى في
ثلثي قيمته (قال
الشافعي) وسمعت
من يحتج بأنه قال
بعض هذا بأن يرى
عن رجل عن سعد بن
أبي عسرة عن قتادة
عن النضر بن أنس عن
بشير بن تميم عن أبي
هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم في العبد
الذين يعتقه أحدهما
وهو مسر سعى وروى
عن رجل عن خالد
الحذاء عن أبي قلابة
عن رجل من بني عذرة

في اليعوق وان كاتبه على مائة دينار في عشرين وعشرين خفية بعدها كل خمسة في سنة ووصف النضام
لم يعق الابداء آخر الكتابة النضام والنضام انجوسم نجوم كاتبه لا يعق الابان فوفيهما قال وان كاتبه على
شيء معلوم ونضام اياه ما بلغ اهلهم عن كل انسان خمسة موصوفة وان زادوا ازدادت عليه النضام وان نقصوا
نقصت النضام فالكتابة فاسدة لانها حثت على غير شيء معلوم وان قال له ابن هذا الدار بنا موصوفا
او علم في هذا الغلام او اخذ من شهر او اخذ من فلان شهر او ابلغ بلد كذا او انسج ثوب كذا وانت حر ففضل
قلت فهو حر وليس عكازت وله ان يبعه قبل ان يفعله وان مات سيد العبد قبل ان يفعله فالعبد مملوك وهذا
مثل قوله ان دخلت الدار فانت حر او قلت فلان فانت حر وهكذا ان قال له اعطني مائة دينار وانت حر فان
اعطاه اياه فهو حر وان اراد يبعه قبل ان يعطيه اياه فاسد لانه ولا يكون شيء من هذا كتابة انما الكتابة
النجوم بعضها بعد بعض ولو كاتبه على ان ضمن له تاندار ويحاط بصفة بانها عليه عارضا حتى يوفيه
ايها فانت على صفته وسي معاهد تاني يعطيه اياه قبله او بعدها كان هذا جائز الا ان هذا ضمان على عمله
بعده ولم يملكه يكلف كما يكلف المال ومعه نجم غيره وكذلك ان كاتبه على ضمان تاندار بنى احدهما
في وقت كذا والاخرى في وقت كذا كانت هذه كتابة جائزة وليس هذا كالمثل يسد الى أجل معلوم وهو
اذا كاتبه او لسانا حررا على ان يعمل بسيد لم يكلف ان ياتي بغيره يعمل له وانما ضمن عملا كلف ان يوفيه اياه
بنفسه وغيره والله تعالى اعلم

(الكتابة على البيع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عتق الرجل كتابة عبده على مائة دينار فخصه في عشرين على ان يباعه
السيد عبده له معروفا فالكتابة فاسدة من قبل ان البيع معها وهكذا لو كاتبه على مائة على ان يهبه الرجل
عبدا كانت الكتابة فاسدة وكان هذا كالتبيع ولا يشبه هذا ان يكتب على ان يعمل له المكاتب جلا فان
ذلك كله شيء يعطيه اياه المكاتب من الكتابة ككتابته على دناتير وعيدوماشية وهذا بيع وكتابة والبيع
لازم لا يشبه الكتابة لان الكتابة لا تانم العبد لزوم الدين الكتابة متى ناه العبد تر كهار فيه ان كان ثمن
العبد حصه من الكتابة غير مملوطة وغير لازمة بكل حال والكتابة حصه (١) معلومة لان لها من ثمن العبد
نصيبا فلم يجوز من جيع هذه الخلفات ولو كان في يدى عبد عبد فكاتبه سيدا عتقته سيدا ومخيمته على ان
يشترى منه ذلك العبد بعشرة دناتير يجوز الكتابة من قبل ان لم يباعه العبد على ان يكتبه كان العبد مالا من
مال السيد لا يجوز له شرائه ولو اطلقت على السيد عنه كما كتبه له لو اشتراه بلا شرط كتابة كتبت
على المكاتب في كتابته لانه لم يرض ان يكتب على مائة الاولة على السيد عشرة ولو اتمت عنه على السيد
كتبت قد اتمت عليه ان اشترى ماله عاه وهذا مما لا يثبت عليه محال ولو كان كاتبه كتابة محصية ثم اشترى
السيد من مكاتبه والمكاتب من سيده كان الشراء جائزا لان السيد حثت مجموع من مال مكاتبه وليس ممنوع
من مال عبده قبل الكتابة الا ترى ان العبد يكتبه سيدا فاختسدهما كان يبد من المال قبل الكتابة
والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتابة العبد كتابة واحدة جميعه)

قال أخبرنا الله من الحرث عن ابن جريج قال قال عطية ان كاتب عبد الله بنون يومئذ
فكاتب على نفسه وعليهم فقات ابوهم وامأت منهم ميت فميتة يوم موت وتوضع من الكتابة وان اعتقته
او بعض شيء فكتلت وقالها عمر وبن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا ان شاء الله تعالى كما قال

(١) له غير معلومة كما يرشد اليه التعليل تأمل

(قال الشافعي) قيل له
او ثابت حديث أبي
قلاية لم يخالف فيه
النير واعد عن خالد
فقال من حضر هو
مرسل ولو كان موصولا
كان عن رجل لم يسم
ولم يصرف ولم يثبت
حديثه فقلت ان ثابت
حديثك عن سعيد
ابن أبي عروبة لو كان
منفردا بهذا الاسناد
فيه الاستعانة وقد
خالفه شعبة وهشام
فقال بعض من حضره
حديثه شعبة وهشام
هكذا ليس فيه استعانة

ورفع عن الكتابين مع حصته من الكتابة وأيسم عزم فليد تبيين وأيسم شاء أن يصير فقلله وأيسم
أعتق السيد فالعق جاز وأيسم أراء بما عليه من الكتابة فهو حر وزرع حصته من الكتابة عن شركائه
وأيسم أدى عن أصحابه منطوقة حقيقة وأما ما لم يكن له أن يرجع عليهم عما أدى عنهم فإن أدى عنهم بما ذنبهم
رجع عليهم عما أدى عنهم فإن أدى عن اثنين بأمر أحدهما أو غيرهما إلا أن يرجع على الذي أدى عنه بأمره
ولم يرجع على صاحبه

﴿ ما يعتق به المكاتب ﴾

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وجاع الكتابة أن يكاتب الرجل عبده أو عبده
على بحمين فأكثر عمل صحيح على بيعه وملكه كاتكون البيوع العصمة بالحلال إلى الأجل المعلوم فإذا
كان هكذا وكان ممن يجوز كتابته من المالكين ومن يجوز كتابته من المملوكين كانت الكتابة صحيحة
ولا يعتق المكاتب حتى يقول في الكتابة فإذا أدبت إلى هذا أو بصفة فأنتم أن أدى المكاتب ما شرط عليه
فهو حر بالأداء وكذلك إذا أراء السيد مما شرط عليه بغيره من المكاتب فهو حر لأن ما فعه من العتق أن
يبقى لسيده عليه من الكتابة فإن قال قد كاتبتك على كذا ولم يقل لهاذا أدبتك فأنتم حر لم يعتق أن أداه
فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول فكاتبهم إن علمتم خيرا قيل هذا مما أحكم الله عز وجل جلته
الاجبة الكتابة بالتزويل فيه أو بأن في كتابه أن عتق السيد عما يكون باعتق سيده إليه فقال فكفار ما علم
عشر مائة من أوسط ما قطعوا أهلك أو كسوتهم أو نحو يرفقة فكان ينفق كتاب الله عز وجل
أن تحسب رعا عتقاها وإن عتقها أو أنما هو بأن يقول المملوك أنت حر كما كان ينفق كتاب الله عز وجل إذا
نكحت المؤمنين ثم لم يتقوهن أن الطلاق أنما هو بأن يقع بكلام الطلاق المصريح لا التعريض ولا ما ينسب
الطلاق هكذا علم من جعل الفرائض أحكمت جلهما في آية أو بنيت أحكامها في كتاب أو سنة أو إجماع فإذا
كاتب الرجل عبده ولم يقل أن أدبت إلى فأنتم حر وأدى فلا يعتق وذلك نراج أداه إليه وكل هذا إجماع
السيد وأخبرس ولم يحدث بعد الكتابة ولا معها قول أن قول قد كاتبتك أنما كان معقودا على أنك إذا أدبت
فأنتم حر فإذا قال هذا فأدى فهو حر لانه كلام ينسب العتق كالأول لاذهب وأعتق نفسك يعني به الحرية
عتق وكالو قال لا مرأته أذهي أو تقني يعني به الطلاق وقع الطلاق ولا يقع في التعريض طلاق ولا عتاق
الابان يقول قد عتقت القول على نية الطلاق والعتاق

﴿ حالة العبد ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال
قلت لعطاء كتب على رجلين في بيع أن يصيبا من بيتك أو يملكك عن محمد بن كمال قال يجوز وقالهما عرو بن دينار
وسلم بن موسى وقال زعانة يعني حالة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال
أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء كاتبت عبد بن كذا وكتب ذلك عليهم ما قال يجوز في
عبيدك وقالها سليمان بن موسى قال ابن جريح قلت لعطاء لم يجوز قال من أجل أن أحدهما أو أثنين
رجع عبد الله على من ملكه فأنما هو مفرق هذا من أجل أنه لم يكن سلفه يجزئ سلفه ما مال قال قلت فقال لي
رجل كاتب غلامك هذا وعلى كاتته ففعلت ثم مات أو جرح قال لا يفرق عنه وهذا مثل قوله في العبد
قال الشافعي وهذا شأن الله كما قال عطاء في كل ما قال من هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز

إن حصين باطلال
الاستعانة (قال
الشافعي) ولقد سمعت
بعض أهل النظر والدين
منهم وأهل العلم بالحديث
يقول لو كان حديث
سعد بن أبي عروبة في
الاستعانة منقردا
لما خالفه غير ما كان
ثابتا (قال الشافعي)
فعارضنا منهم معارض
آخر يحدث آخر في
الاستعانة فقطعه عليه
بعض أصحابه وقال
لا يذكر مثل هذا
الحديث أحد يعرف
الحديث لشقه قال

أن يكاتب الرجل عبده على أن بعضهم جلاء عن بعض لانه لا يجوز للكاتبة أن يثبت على نفسه بتاعلي غيره
لسيده ولا غيره وليس في الجملة شيء عليه العبد ولا شيء يخرجه من أيدهما إذ تهما ويقض فان كاترا على
أن بعضهم جلاء عن بعض فادعوا بتعاقبها فاسد ورجع السيد بفضل ان كان في قيمتهما فهم أذى
منطوقا عن أصحابهم لم يرجع عليهم وأبهم أذى بلاتهم يرجع عليهم ولا يجوز لأحد أن يكاتب عبده على أن
يجعل له رجل بماله من كاتبة حر كان الرجل أو عبدا ما ذنوبه ولا غير ما ذنوبه لانه لا يكون للسيد على
عبده بالكتابة دين يثبت كشون ديون الناس وان الكتابة شيء اذا هجر المكاتب عن أدائه بطل عنه ولم يكن له
ذمة يرجع بها الجبل عليه قال وان عقد السيد على المكاتب كاتبة على أن فلا ناجل بها وفلان حاضر
راض وأعطى أو على أن يعطيه به جلاء رضاه والكتابة فاسدة فان أذى المكاتب الكتابة والمكاتب حر كما
يعتق بالحنث واليمين إلا أنهم ما يراجعان بالقضية وان لم يؤدها بطلت الكتابة وان أراد المكاتب أداءها فالسيد
أن يتعصم من قبوله منه لانه لا يفسد وكذلك ان أراد الجبل أداءها فالسيد الامتناع من قبولها فانذا قبلها
فالصدر واذا أداها الجبل على الجملة له الى السيد فأراد الرجوع بها على السيد فللرجوع بها وانما يرجع
بها أول يرجع فعلى المكاتب قيمة السيد لانه يعتق بكتابه فاسدة ويجعل ما أخذ منه قصاصا من قيمة العبد
وهكذا كلما اعتقت العبد بكتابه فاسدة جعلت على العبد قيمته بالقيمة ما بطلت وحسب للعبد من يوم كاتب
الكتابة الفاسدة ما أخذ منه سيده ولا يجوز للرجل أن يكاتب عبده على أن يجعل له عبده عنه ولا يجوز أن
يجعل له عبده عن عبده ولا عن عبده لشهره ولا عن عبدا جسي لانه لا يكون له على عبده دين ثابت
بكتابه ولا غيرها قال ولا يجوز أن يكاتب العبد كاتبة واحدة على أن بعضهم جلاء عن بعض ولأن
يكاتب الثلاثة على مائة على أنه لا يعتق واحد منهم حتى يؤدوا المائة كلها لان هذه الجملة من بعضهم
عن بعض فانما كاتر الرجل عبده أو عبده على أن بعضهم جلاء عن بعض أو كاترا اثنين على مائة على أنه
لا يعتق واحد منهم حتى يستوفي السيد المائة كلها فالكتابة فاسدة فان زافعاها نقضت وان لم يرافعاها
فهي منقضة وان جاء السيدان بالمال فالسيد رده لهما والأشهاد على نقض الكتابة وتزلف الرضاها فانما
أشهاد على ذلك فله أخذ المال من أيهما شاء على غير الكتابة لانه مال عبده أو عبده وأصله أن يبطل الحاكم
تلك الكتابة وان أخذ من عبده ما كاتره عليه على الكتابة الفاسدة عتقوا وكانت عليهم قيمته بمصاهم
بما أخذ منهم في قيمته ولو كاتر عبدا أو عبده على أرطال خمر أو مئة أو شيء يحرم فادوه اليه عتقوا اذا كان
قال لهم فان أذيتهم إلى كذا وكذا فأنتم أحرار أو يرجع عليهم بقيمتهم حالة وانما الخلفا بين هذا وبين قوله
ان دخلتم الدار وعلتم كذا فأنتم أحرار ان هذه بين لا بيع فيها انجال بينهم وبينه وان كاتهم على الخمر وما
يحصر وكل شرط فاسد في بيع يقع العتق بشرطه أن العتق واقع به وانما وقع به العتق لم يستطرد و كان
كاليصالح الفاسد بقضيه مستثربه ويقوت في يديه ف يرجع على مستثربه بقيمته بالقيمة ما بطلت ويكون شيء ان
أخذ من مستثربه حرام بكل حال لا يقاوم به وان أخذ منه شيئا يجعل ملكه فاص به من عن البيع الفاسد

(الحكم في الكتابة الفاسدة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل كاتبة كتبت أنها فاسدة فاشهد السيد المكاتب
على إبطالها فهي باطلة وكذلك ان دفعها الى الحاكم إبطالها وان أشهد السيد المكاتب على إبطالها أو إبطالها
الحاكم ثم أذى المكاتب ما كان عليه في الكتابة الفاسدة لم يعتق كما يعتق لو لم تبطل فان قال له ان دخلت
الدار فأنتم حررتم قال فقد أبطلت هذا الميطل والكتابة بيع يبطل وأذى ما جعل عليه فقد أدا على غير
الكتابة ألا أي أنه ان قال ان دخلت الدار وأنت لا يس كذا فأنتم حرر أو دخلت الدار على طوع أو نهي

فأنت حر لم يمتق إلا بأن يدخلها الأسماء قال وقيل ملوع الشمس فكذلك لا يمتق للمكاتب لأنه لم يتأدا
أبطاله ما منعني ما شرط له من العتق إذا أبطله ومن أعق على شرط لم يمتق إلا بكامل الشرط وإن كان كاتب
السيد عبده كآلة فأسدة فلا يطلها حتى أذى ما كاتبه عليه فهو حر لأنه أعققه على شرط عليه أداء وإن كان
مادفع إليه المكاتب حر ما لا غير رجوع السيد على المكاتب جميع قيمته عبدًا يوم عتق لا يوم كاتبه لأنه إنما
خرج من يده يوم عتق وإن كان ما أدى إليه مما يحمل وكان مع شرط يفسد الكتابة أقيم رجوع ما أدى
السيد والمكاتب يوم يقع العتق عليه بأي حال كان المكاتب لا يوم الحكم ولا يوم الكتابة ثم تراجمنا بفضل
كان تأدى منه عشرين دينارًا أو قيمتها وهو كآدى عشرين دينارًا وقيمة المكاتب ما تأدى من رجوع عليه السيد
بثمانين دينارًا يكون بها غرض عمن الغرامة يحاص غرامه بها لا يقدم عليهم ولا هم عليه لا مد من على حر كآلة
ولو كانت قيمة المكاتب عشرين دينارًا فأدى إلى السدائة رجوع المكاتب على السيد بثمانين وكان بها غرض
وإذا كان الرجل عبده كآلة فأسد ففقد السيد فتأدى بورثته الكتابة عاين يفسد الكتابة أو جاهل
لم يمتق المكاتب لأنهم ليسوا الخن قالوا أنت حر بأداء كذا فعتق بقولههم وبأن الكتابة فأسد فأتى لهم
عبيدهم وهو غير مكاتب فهو من أموالهم بلا شرط لم يمتق به عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تأداها
السيد بعد ما جرح عليه لم يمتق عليه من قبل أنه إنما يمتق بقوله السيد إذاها فيكون كقوله أنت حر على كذا
فإذا كان محجورًا لم يمتق بهذا القول لأن الشرط الأول في الكتابة فأسد ولو كان محصا له به بعد ما جرح وذهب
العقل وكذلك لو كاتبه كآلة فأسد وهو صحيح ثم خيل السيد أنها هله من مغاير على عقله لم يمتق ولو كان
المكاتب غيبًا لآذاها السيد والسيد جميع عتق بالكتابة وكل في القاضى ولو تراجمنا بالقيمة كما كان
المكاتب راجعًا بها لأن كآلة العبد المحجور فأسد فما تأدى منه السيد فأما تأدى من عبده وبقائه
العتق له واقع

(الشرط الذي يفسد الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شرط الرجل على مكاتبه أو كاتبه أنه إذا أدى إليه ما طاب به نفسه
عتق أو أنه لا يمتق إلا بما طاب به نفس سيده فالكتابة في هذا كله فأسدة ولو كاتبه على تحجور بأعيانها
على أنه إذا أدى فهو حر بعد موت سيده فأذاها كان مديرا وكان السيد بعده وليس هذه كآلة أعاشها
كقوله إذا دخلت الدار فانت حر بعد موتى فله بعد قبل أداها وبعد وإذا كاتبه على ما تأدى من يؤد بها في
عشرين سنة (١) فإن أدى منها حين مجله في سنة فالكتابة فأسدة لأن ما لا غير أجل ولو أدى الخمسين الأخرى
لم يمتق لأنه لم يقل فإن أدبت فأنت حر فإن شاء السيد أعققه وإن شاء لم يمتقه ولم يكن شيء من هذا كآلة فإن
أدى العبد بعد موت سيده لم يمتق السيد على نفي سيده وكان هذا كالخراج وليس به عتق وهذا في كل كآلة
قلت إنها فأسدة وكذلك لو كاتبه على ما تأدى من يؤد بها في عشرين سنة في كل سنة كذا لم يقل فإذا أدبها
فانت حر كان هذا خراجا فإن أداها فليس بحر وكذلك لو قال له إن أدبت إلى ما تأدى من يؤد بها فانت حر وسأق
هذا كله قال إذا أدبت عتقت أو لم يقله فإن أدى المال فإلى فليس بمكاتب لا يجعله مكاتبًا بعد أداء المال
وليس كآلة فكان هذا ليس بكتابة من وجهين ولو قال إن أدبت إلى ما تأدى من يؤد بها فانت حر على ما تأدى من
تؤد بها في ثلاث سنين في كل سنة فلها فأدى إليه ما تأدى من لم يكن مكاتبًا وليس هذا كقوله إن دخلت الدار
فانت حر وإن أدبت إلى ما تأدى من يؤد بها فانت حر لأن الكتابة يبيع السيد العبد نفسه أشبه الأثرى أن رجلا
لو قال لرجل إن أعطيتني عشرين دينارًا فقتل عتقتك داري عتقتك عتقتك داري عتقتك عتقتك داري عتقتك
ولا غير هذا ولا يكون بينهما مبيع حتى يحدد تأجيله بغير رضائيه فكذلك الكتابة لا يكون العبد مكاتبًا
حتى يحدد تأجيله بغير رضائيه

(١) قوله فإن أدى الخ كذا في النسخ وانظره

فصل حفظ الحديث
أصحابه خاصة ولو
استويا في الحفظ فشكل
أحدهما في شيء لم يشك
فيه صاحبه لم يكن في
هذا موضع لأن يغلط به
الذي لم يشك أن يغلط
الرجل بخلاف من هو
أحفظ منه أو أتى بشيء
في الحديث بشره فيه
من لم يحفظ منه ما حفظ
وهو عدد وهو منفرد
وقد وافق ما كان في
زيادته والافتقار عتق
منه ما عتق غيره وزاد
فيه بعضهم ووقعه
مارق قال فقلت له هل

(النداء في الكتابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب الرجل عبده على أن السيد أن يسخن الكتابة متى شاء لم يرد العبد كانت الكتابة فاسدة ولو شرط السيد العبد فسخ الكتابة متى شاء كانت الكتابة جائزة لأن ذلك بيد العبد وان لم يشترطه العبد الا ترى أن العبد لا يفتق بالكتابة دون الاداء ولم يخرج من ملك السيد ولو ما وافق شأنا تركه الكتابة وألا ترى أن الكتابة شرط أثبت السيد على نفسه ليعمدونه فلا يكون السيد نفسه

(اختلاف السيد والمكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تصادق السيد وعبده على أنه كاتبه كاتبة صحيحة فاختلفا في الكتابة فقال السيد كانت على ألفين وقال المبدعي ألف تحالفا كما يصالح النبايعان الحزان ويترادان وكذلك ان تصادقا على الكتابة واختلعا في الاجل فقال السيد تؤذي في شهر وقال العبد في ثلاثة أشهر أو أكثر وسواء كان المكاتب أذن من الكتابة شيئا كثيرا أو قليلا أو لم يؤذ. وإن أقاما جماعة البيت على ما يشاء عان وكانت الينة تشهد في يوم واحد وتصادق المكاتب والسيد أن لم تكن إلا كاتبة واحدة أبطلت الينة وأحفظتها كما ذكرت وكذلك لو شهدت بينة المكاتب على أنه كاتب على ألف فإذا هاروشهدت بينة سيده أنه كاتب على ألفين فأذى أقام يعق المكاتب ويحالفا وترادوا الكتابة من قبل أن كل واحد من البيتين تكذب الأخرى وليست أحدهما بأولى أن تقبل من الأخرى ولو شهدا ما بهذه الشهادة واجتمعا على أن السيد يعمل له العتق وقالت بينة السيد أخرعه أنفا فلهاد بنا عليه أنفذت له العتق لاجتماع عمل عليه وأحفظت كل واحد منهما صاحبه ثم جعلت على المكاتب فبنته سيده كانت أكثر من ألفين أو أقل من الألف لاني طرقتهما حيث تصادقا وأنفذتهما حيث اجتمعا قال ولو تصادقا على أن الكتابة ألف في كل سنة منها مائة أقرت ستون فقال السيد لم تؤذي شيئا وقال العبد قد أدبت اليك جميع النجوم كان القول قول السيد مع عبده وعلى المكاتب الينة فإن لم تقم بينة وحلف السيد قبل لكاتب أن أدبت جميع ما مضى من محمولك الآن والا فلا سيدك فبنتك ولو قال السيد قد هجرته وفسخت كاتبه وأنكر المكاتب أن يكون فسخ كاتبه وأقر بما لم يقربه كان القول قول المكاتب مع عبده ولا يصدق السيد على بغيره إلا بينة تقوم على حاول نجح أو نجحوم على المكاتب فيقول ليس عندى أداءه ويشهد السيد أنه قد فسخ كاتبه فتكون مفسوخة وسواء كان هذا عند ما كرم أو غير ما كرم وإذا كاتب الرجل عبده وله من امرأة حرة فبنتى قال السيد قد كنت قبضت من عبدي الكتابة كاهوا ولا يصحح أو مرضى فالعبد حر وبجر المكاتب ولاه ولدمن المرأة الحرة ولو كانت السئلة لمحالها ومات العبد المكاتب فقال السيد قد كنت قبضت بنجومه كاهاليت عتقه قبل موته وكذبه موالي إلى امرأته وصدهه ولدا المكاتب الاحرار كان القول قول المولى في أن لم يعتقه حتى ماتوا ينسب لهم الولاء على ولدهم ولا تهم وأخذ مال ان كان للمكاتب يدفع إلى ورثته الاحرار بأقرار سيده ما نه قدمت حرا وهكذا لو قذف المكاتب رجل لم يصدق مولا على عتقه ولا يحد إلا بينة تقوم على أنه عتق قبل موته ويصدق سيد المكاتب على ما عليه ولا يصدق على ماله وإذا أقر السيد مرضه أنه قبض ما على مكاتبه حاله كان على المكاتب أو ينادى بصدق وليس هذا بوصية ولا عتق هذا اقرار له ببراءة من دين عليه كما يصدق على اقراره ببراءة من دين له عليه ولو كان لرجل مكاتبان أقر أنه قد استوفى ما على أحدهما ثم مات ولم يبين أيهما الذي قبض ما عليه أقرع بينهما فامهما ترجع سهمه عتق وكاتب على الآخر بنجومه إلا ما أثبت أنه أداه منها ولو كاتب رجل عبده على نجوم يؤدى كل سنة بنجما فترت به سنون فقال قد أدبت بنجوم السنين الماضية وأنكر السيد قال قول له مع عبده وعلى المكاتب أن يؤدى النجوم الماضية مكانه والا فلا سيد بغيره

علت خلفا بخلاف
حدث عمران بن حصين
في حديث القرعة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا قلت فكيف
كان خلافك له وهو كما
وصفت وهو مما ثبت
نحن وأنت أكثر من
خلافك حديث نافع
ومن أين استعبرت أن
تخالقه وقد علمت أن
معارض الوارض فقال
عطية المريض كعطية
العصيح فلم يكن لك
عليه حجة أقوى من
حديث عمران بن حصين
أن النبي صلى الله عليه

وهكذا الوالت سيدة فأتى ورثته أن يحجوه بمجاله كان القول قولهم كما كان القول قول أبيهم مع أمعائهم
 كما تكون أمعائهم على حق لأبهم لان الكاتبة من حقوق أبيهم لا يطله حلول أهل المكاتب حتى تقوم
 بنية باستغفائه إياه ولو قامت بنية باستغفائه بحيا في سنة لم يطل ذلك بحجوه في السن قبله لأنه قد
 يستوفي بحجسته ولا يستوفي ما قبلها ويحلفه وتبطل دعواه فان لم يحلفه أحلف العبد على ما أدى ولزم
 ذلك السيد ولو أدى أن سيده كاتبه وقدمات وأنكر ذلك الورثة فعليه البينة فان لم يقدم بنية حلف الورثة
 ما عملوا بأههم كاتبه وبطلت دعواه ولو كان الوارثان اثنين فأقر أحدهما أن إياه كاتبه أو أن كل عن العين لحلف
 المكاتب وأنكر الآخر وحلف ما علم إياه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه حراً وان كان في يده مال أفاده
 بعد الكاتبة أخذ الوارث الذي لم يقر بالكاتبه نصفه وكان نصفه للكاتب وكان للذي لم يقر بالكاتبه أن
 يتقدمه ولو أقر هو وما للذي أقر بالكاتبه أن يتأدى منه نصف التهم الذي أقر أنه عليه ولا رجمه بل أخوه
 عليه وإذا عتق لم يقوم عليه لانه أقر أنه عتق بشئ فعله الاب كالأورثا عدا الذي عتق فأقر أحد الابن
 أن إياه أعتقه وأنكر الآخر عتق نصيبه منه ولم يقوم عليه لانه أقر بتقدم من غيره وولد نصفه إذا عتق
 لأبيه ولا يقوم في مال أبيه وما لاله و هذا بخلاف العبدين اثنين يتدعى أحدهما كاتبه دون صاحبه
 لان هذا يقر أنه لم ير قط الا كما ساد ذلك المكاتب يتدعى أحدهما كاتبه فلا يجوز لانه ليس له أن يفتني
 منه دون شريكه ولو حلف المكاتب الذي أقره أحدهما جمع رقيقاً بينهما كما كان أولاً فان وجد له مال
 كان له في الكاتبة قبل موت سيده انقسامه فان وجد له مال كان نصفاً بانيات نصف الكاتبة وإبطال نصفها كان
 للذي أقر بالكاتبه دون أخيه اذا كان أخوه يستقدمه يومه قال والقول قول الذي أقر بالكاتبه لا يلحقنا
 أن ماله في يديه ولو أن مكاتباً بان نصفه مكاتباً وأعطى الذي يهدد نصف الكاتبة وقتلناه فقتله يوماً وادعه
 للكسب في كتابته يوماً فمات له سيده استغفاه يومه أو كتب ما لأخطئه السيد وقال كسبتي يومى وقال الذي
 أقره بالكاتبه بل في يومى كان القول قول الذي قاله الكاتبة والذي لم يقره بالكاتبه عليه أحرجه فما مضى
 من الأيام التي لم يستوفها منه رفع منها بقدر نفقة السيد فان هجر عن ذاتها أزالنا الهجر من كاتبة وتطل
 كتابته كذا هجر عن إياه الكاتبة يهرده وأبطلنا كتابته ولو أن عبد أدى على سيده أنه كاتبه أو على
 ابن رجل أن إياه كاتبه وأما ورثته عنه فقال السيد كاتبتك وأما مجبوراً أو كاتبتك أو هو مجبوراً أو غلب
 على عقله وقال المكاتب ما كان ولا كنت مجبوراً ولا مغلوباً على عقلك حين كاتبتك فان كان يعلم أنه قد
 كان في حال مجبوراً أو مغلوباً على عقله فالقول قوله مع عينه وما أدى من الكاتبة باطل وان لم يكن يعلم كان
 مكاتباً وكانت دعواه أنه مجبور ومغلوب على عقله ولا يصح ذلك باطلاً ويحلف المكاتب لقد كاتبته وهو جائز
 الأمر ولو أدى مكاتب على سيده أنه كاتبه على ألف غداً أو عتق وقال مولاه كاتبتك على ألفين وأذيت
 ألفاً ولا عتق إلا بأداء ألف الثانية فان أفاها البينة وقالت بنية العبد كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا
 وقالت بنية السيد كاتبه في شوال من سنة كذا كان هذا كذا لمن كل واحد من البنتين الأخرى وتحالفا
 وهو محمول بمحالة ابن زعماء أن لم تكن كاتبة إلا واحدة ولو قالت بنية السيد كاتبه في رمضان من سنة كذا
 وقالت بنية العبد كاتبه في شوال من تلك السنة جعلت البينة بنية العبد لانهما قد يكونان صادقين فيكون
 كاتبة في شهر رمضان ثم انتقضت الكاتبة وأحدت له كاتبة أخرى قال ولو قالت بنية العبد كاتبة
 شهر رمضان من سنة كذا على ألف ولم تقل عتق ولا أدى وقالت بنية السيد كاتبه في شوال من تلك السنة على
 ألفين كانت البينة بنية السيد وجعلت الكاتبة الأولى منتقضة لانه يمكن فهم أن يكونا صادقين وإذا قالت
 البينة الأولى عتق لم يكن مكاتباً بعد العتق وكانت البنتان باطلتين ولم يكن مكاتباً بحال ولو أفاها العبد البينة
 أنه كاتبه على ألف والسيدة أنه كاتبه على ألفين ولم توف أحدى البنتين أحلفتهما معاً وانتقضت الكاتبة

ولم يحكم في عتق المريض
 عتق بئس أنه وصية
 وعلت أن طواصا قال
 لا يجوز الوصية للأقرباء
 وتاول الوصية للوالدين
 والأقربين فقال نسخ
 الوالدين بالأقارب ولم
 ينسخ الأقربون فلم يكن
 لنا عليه حجة الآن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أزل عتق المالكين
 وصية وأجازها وهم غير
 قرابة العتق لانه كان
 عرباً والرقيق بهم وعلت
 أن هتفتنا وهتكت في
 الاقتصار بالوصايا على
 الثلث من حديث عمران

ورحبت قلت أعلقها فان نكل السيد وحلف الصديق فهو مكاتب على ما ادعى وان لم يحلف كان عبدا وان نكل السيد والعبد كان عبدا لا يكون مكاتب حتى ينكل السيد ويحلف الصديق نكل السيد ولو ادعى عبد على سيده أنه كاتبه وأقام بيته بكتابه ولم ينكل البيعة على كذا وإلى وقت كذا لم يحجز الشهادة وكذلك لو قالت كاتبة على مائة دينار ولم تثبت في كم ثوبها وكذلك لو قالت كاتبة على مائة دينار مضمرة في ثلاث سنين لم تنقل في كل سنة ثلثها أو أقل أو أكثر لا يجوز الشهادة حتى توثق المال والسنين وما يؤدى في كل سنة فإذا قصت البيعة من هذا سقط وحلف السيد وكان الصديق مكاتب ولو كان نكل حلف السيد وكان مكاتب على ما حلف عليه ولو أدام بيته أنه كاتبه فأدى اليه فعتق فقامت له بيعة أن سيده أقر أنه كاتبه على أنه أن أدى فهو حر وأنه أدى الموهب السيد وأدعى أن الكتابة فاسدة أعنته عليه وأحلفت العبد على فساد الكتابة فان حلف برئ ولا حلف السيد ورأى القيمة

(جامع أحكام المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى روى أن من كاتب عبده على مائة أو بقية فأداهها لأعشرا وأق وهو رقيق و أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي ليلى عن جهمان بن زبير بن عباد قال قال المكاتب هو عبد ماني عليه درهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا تأخذ وهو قول عامة من قبلت وهو كلام جمل ومضى قولهم والله تعالى أعلم عبد في شهادته ومبراته وحذره والخنا يعليه وجهه جانيته بأن لا تعطيها عاهلة مولا ولا قرابة العبد ولا يضمن أكثر من قيمته في جنايته ما بلغت قيمة العبد وهو عبد أكثر من أحكامه وليس كالعبد في أن السيد يبعه ولا أخيه له ما كان قائما بالكتابة ولا يعتق المكاتب إلا بإدائه آخر محجوه فلو كاتب رجل عبده على مائة دينار مضمرة في كل سنة على أن يملك أدب بجماعة عتق مثل بقدره فأدى بجماعته كله ورجع عليه سيده بما في من قيمته وكانت هذه الكتابة فاسدة ومن فذق مكاتباً كان كمن فذق عبداً وإذا فلف المكاتب حديد عبد وكذلك كل ما في المكاتب مما يعمل فيه حنف محمد عبد ولا يرث المكاتب ولا يورث بالنسب (١) وإن مات المكاتب ورث ذو بارق ومثل أن يرث المكاتب البارق أن يكون له عبد فموت فباخذ المكاتب مال عبده كما كان يسع رقبة لأنه مال له وإن مات المكاتب وقد بقي عليه من كاتبه شيء قل أو كثر فقد بطلت الكتابة وإن كان المكاتب إذا فلف في حياته قد عجزت بطلت الكتابة لأنه اختار تركها وعجز فجزه السيد بطلت الكتابة كان إذا مات أو لم تنحل الكتابة لأن المكاتب ليس بمكي فيؤدى إلى السيد به عليه وموت أكثر من بجزه (٢) ولا عزية للمكاتب تفصل بين القائم على كاتبه والعتق وإن مات فخرج من الكتابة أحطنا أنه عبد صار ماله لسيده كله وسواء كان ماله في الكتابة بنون ولد أو ماله أو ماله أو بنون بلفوا يوم كاتبه أو كاتبه أو عرابه كاتبه أو ماله بغير ماله لسيده ولو قال سيده بعد موت المكاتب قد وضعت الكتابة عنه أو هبته أو أعنته لم يكن حراً وكان المال ماله بحاله لأنه أعتقه وحبس مال نفسه ولو فذقه رجل وبعده لم يورث له ماله مات لم يعتق فإذا مات المكاتب فحق سيده كفته وقبره لأنه عبده وكذلك لو كان أحضر المال ليدفعه ثم مات قبل قبضه سيده وأدفع المال إلى الرسول ليدفعه إلى سيده فقبضه سيده حتى مات عبداً وكذلك لو أحضر المال ليدفعه فقبضه أجنبي أو ابن لسيده فقتله كانت عليه قيمته عبداً وكذلك لو كان سيده قتله كان ظمالم لنفسه ومات عبداً فليسد ماله ويهرز سيده في قتله ولو وكل المكاتب من يبيع إلى السيد آخر محجوه ومات المكاتب فقال له المكاتب الأحرار فذقهها البك الوكيل وأبو نجي وقال السيد دفعها إلى أبيهم موت أبيكم قال قول السيد المكاتب لأنه ماله ولو أداموا بيتاً على أنه دفعها إليه يوم الاثنين ومات أبوهم يوم (١) أي بل البارق فموت ويورثه فان مات ورثه سيده البارق ومثل أن يرث ذو بارق أن يكون له عبد فلفه فقتله

ابن الحصين دون حديث سعد لأنه ليس بين حديث سعد بن أبي وقاص فكيف يشناه حتى أصلنا منه هذه الأصول وغيرها واحتملنا به على من خالفنا ثم صرفت إلى خلاف شيء منه بلا خبر يخالفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علمت أن الذي احتج (١) عليه بعضهم بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل عطية المريض من الثلث

(١) كذا في النسخ

الاثنين كان القول قول السيد حتى قطع البيعة على أنه دفعها اليه قبل موت المكاتب أو وقت يقول دفعها اليه قبل طلوع الشمس يوم الاثنين ويقرر السيد أن العيانات بعد طلوع الشمس من ذلك اليوم تقوم بيعة بذلك فيكون قد عتق ولوشهد وكيل المكاتب أنه دفع ذلك إلى السيد قبل موت المكاتب فيقبل شهادته ولكن لو وكل السيد رجلاً بأن يقبض من المكاتب آخر نحو مئة فهدوكل سيد المكاتب أنه قبضه منه قبل عتق وقال السيد قبضها بعد مائة من شهادته فهدوكل سيد المكاتب عليه وحلف ورثته المكاتب مع شهادته وكان أبوهم حراً وورثته ورثته الأحرار ومن نصق بعته

(والمالكات وما له)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء بن رجل كاتب عبد الله وقاطعه فحكمه ماله وعيناه وما لا غير ذلك قال هو السيد وقالوا عمرو بن دينار وسليمان بن موسى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء فان كان السيد قد ماله فحكمه ما يقضاه هو السيد فقلت لعطاء فحكمه ولما من أمة ولم يعلمه قال هو السيد وقالوا عمرو بن دينار وسليمان بن موسى قال ابن جريح قلت له أرايت أن كان سيد قد علم واد العبد فلم يذكره السيد ولا العبد عند الكتابة قال فليس في كتابته هو مال السيد وما قالها عمرو بن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال عطاء وعمرو بن دينار في واد العبد المكاتب سواء علمه السيد أو لم يعلمه هو مال السيد وكذلك مال السيد ولا مال للعبد وإذا كاتب الرجل عبده وله مال فليس له أخذ كل مال كان للعبد قبل مكاتبته

(مال العبد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد تاراً أو غير تار في يديه مال فكتب سيده فأمال السيد وليس للمكاتب شيء منه وما اكتسب المكاتب في كتابته فلا يبيع السيد عليه شيء بهز فإذا اختلف العبد والسيد وقد ندعيا الكتابة ولم يكتبها أو لم يتدعياها في مال في يد العبد فأمال السيد ولا موضع للسئلة في هذا ولكن إذا اختلف في المال الذي في يد العبد بعد الكتابة فقال العبد أنه دفعه بعد الكتابة وقال السيد أنه دفعه قبلها أو قال هو مال في أودعته قال القول قول العبد المكاتب مع عبده وعلى السيد البيعة بما أقام عليه شاهدين أو شاهد واحد أو اثنين أو شاهد واحد وحلف أنه كان في يد العبد قبل الكتابة فهو السيد وكذلك لو أقر العبد أنه كان في يد قبل الكتابة فهو السيد ولوشهد الشهود على شيء كان في يد السيد لم يجزوا أحد بل على أن ذلك كان في يد العبد قبل الكتابة كان القول قول السيد حتى يجزوا وقتا يبيع فيه أن المال كان في يد العبد قبل الكتابة وكذلك لو قالوا كان في يده يوم الاثنين لقرت شهر كذا وكانت الكتابة ذلك اليوم كان القول قول السيد حتى تحذف البيعة هذا يعلم أن المال كان في يده قبل تصحيح الكتابة ولوشهدوا أنه كان في يده في رجب وشهدوا له على الكتابة في شعبان من سنة واحدة فقال العبد كاتبني بلاء بيعة قبل رجب أو في رجب أو في وقت قبل الوقت الذي شهدت عليه البيعة كان القول قول العبد وانما قلت هذا أن سيد المكاتب إنما كاتبه على نفسه وماله مال سيده لا مال له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده على نفسه وماله فالكاتبه فليست له مال وأحضره أو لم يعلم لانه يبيع لانه لا يبيع حصته الكتابة من حصته البيع لأن لكل واحد منهما حصته من الكتابة غير متميزة وأنه يجوز فيكون رقيقاً ويغوث المال فان أدى فعتق راجعاً بقيمة العبد فتكون يوم كوتب ورجع سيده عبد الله الذي كاتبه عليه

فان كان حديث عمران ثابتاً فقد نالقه وان كان غير ثابت فلا جنة لثيبه ولكنك وإياه محجوبان به قال فكيف يقتضى بيعة اثنين وبيع أربعة قلت كما يعطى الرجل الرجل داراً أو رقيقاً لثلثهم فقتسمون فنفسد للعتى بالبيعة لثلثهم ويعطى الورثة لثلثهم فلما عتق المريض ماله ولم يبرحها اعتقنا ماله في بعضهم ولم نعتق مال غيره عليه (قال الشافعي) قلت له

أومثله أو وقتته إن فلت في يديه ويجوز أن يكاتبه ثم يبعه بعد الكتابة ما في يديه أو يهبه أو يصدق به عليه فأما إن بعد الكتابة عليه فلا يجوز بحال « قال الربيع » وفيه حجة أخرى بأنه إذا كاتبه على نفسه وماله فالكاتب فاسدة لأنه كاتبه على نفسه وماله الذي في يديه والحال الذي في يديه ليس لبيد ليس للعبد

(ما اكتسب المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ما أقال المكاتب بعد الكتابة بوجه من الوجوه فهو له مال على معنى وليس للسيد أخذ ولا أخذ شيء منه فان قيل فكيف لا يأخذ ماله وهو لم يخرج من ملكه قيل إن شاء الله تعالى لما أمر الله بالكاتبه وكانت المكاتبه ما لا يؤذيه العبد ويعتق به فالوسط السيد على أخف لم يكن للكاتب معنى إذا كان السيد يأخذ ما يكون العبد موقداً كان العبد لا دأماً فليطاع ومنه منوها بالسيد أو كان له غير مطبق فمثل معنى الكتابة للبعضين معا ويجوز للمكاتب ما كان على الظن وغير الاستيلاء له ماله ولا يجوز ما كان استيلاء كماله فهو حدهم من ماله كان مردوداً ولو اشترى شيئاً بما لا يتغابن الناس عنه كان مردوداً أو باع شيئاً من ماله بما لا يتغابن الناس عنه كان مردوداً وكذلك لو جئت عليه شيئاً فمعهما الجارية على غير مال كان عفوه باطلاً لأن ذلك أهلاً له منه ماله ويجوز بيعه بالنظر وأقراري البيع ولا يجوز له أن يتكلم بغير إذن سيده فان تكلم فاصاب المرء فسخ النكاح وله عليه مهر مثلها إذا عتق ولا يكون لها أن تأخذ منه قبل يعتق لانها تكسبه وهي طائعة ولو اشترى جارية شره فاسداً فلت في يديه كان لبيد لها ما لا يشترى من ماله جزاءه بسبب الشر الذي في ماله ولو اشترى جارية فاصابها فاستحقها وجد على أخفها وأخذت مهر مثلها لانها باع ببيع واصل البيع والشراء جاز وأصل النكاح له غير جاز فلذلك لم يأخذ في ماله ما كان مكاتباً صدق المرء أو أئمه هو بعد عتقه فإذا تحمل عن الرجل بحماة وضع عن آخر كان ذلك باطلاً لان هذا ينطوع عني بئزته نصيب في ماله فهو مثل المملوك فيها ولا يلزمه بعد العتق وإذا كان له ولد صغير أو كبير من محتاج أو أب من محتاج بئزته نفقة وتزينة نفقة زوجته إن أذن له سيده في نكاحها قبل الكتابة وبعدها ولو تكلم في الكتابة بغير إذن سيده فلم يعلم سيده حتى عتق فاصابها أو أصابها قبل العتق ثم عتق كان عليه في الحالين مهر مثلها بغيره ويفرق بينه وبينها ولو كان له عديقات كان عليه كنفه ميتا ونفقه مرضاً ولو بيع من قرائته من لا يعتق عليه لو كان حراً كان له شراء على الظن كأنه شراء غيره على النظر وإذا باع منهم عبداً على غير النظر فالبيع مردود وإن أعقته الذي اشتراه فالتق باطل وإن أعتق المكاتب بعد سهم الذي رصقته مردوداً وعتق من ملكهم لهم فعتقهم باطل حتى يحدد فهم بيعاً فإذا حدد فهم عائلته إلا أن يشاء الذي اشتراه من أن يحدد لهم عتقا ولو باع هذا البيع الفاسد فاعتق العبد ثم قضى الامام على ماله بالعقل ثم علم فساد البيع رد ردوا لعائلة بالعقل على من أخذهم منهم وكذلك لو جنى عليه ففرض بالجناية عليه حناية حرق فقتلها وقبضت له رذت على من أخذت منه وليس للمكاتب أن يشتري أحد يعتق عليه لو كان حراً ولا ولا والى ومضى اشتراهم فاشترى منهم مفسوخ فإن ما توفي يديه قبل رذهم ضمن قيمته لانه بسبب الشراء فان لم يردهم حتى يعتق فاشترى باطل ولا يعتقون عليه لانه لا يملكهم بالشراء الفاسد حتى يحدد لهم شراء بعد العتق فإذا حددته عتقوا عليه قال وإنما أبطلت شراهم لانه ليس يبيعهم وإذا اشترى ما ليس يبيعه فليس له بشراء قطارعا هو تلافى لأعمالهم وليس للمكاتب أن يسرى وإن أذن له سيده فان تسرى فوفاه فله بيع سرية وليس له وطؤها لان وطأها بالملك لا يجوز وليس وطؤها باعاً فقتلها كمن قوله لها أنت حرة وهو إذا قال لها أنت حرة لم تعتق والمكاتب أن يشتري جارية بقد كانت ولدت له نكاحاً ويبيعها وله أن يشتري من

كيف قولك في حديث
نبتة نحن وأنت عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عندنا وعندك غير
واسع تركه لغرض الله
علينا قبول ما جاءه عن
النبي صلى الله عليه
وسلم وإذا أعتقنا
عنه شيئاً فالفرض
علينا اتباعه كأعدائنا
وعملت فقلنا في الجنتين
غرة ولو كان حراً كانت
فمما في الإبل أو ميتا
لم يكن فيه منى وهو لا
يعدو أن يكون حراً أو
ميتاً وكافلتنا نحن وأنت
في جميع الجنائيات

لا يفتقر عليه من ذوى رحمه وغيرهم اذا كان شراؤا ما بهم نظرا قال وه ان اوصى له بآبيه وامه وولده
او واهله او وصفت بهم علمان لا قبيلهم واذا قبيلهم امرهم بالانكسار على انفسهم واخذ فضل كسبهم
وما اهدوا من المال لانهم ملأه فاستعان به في كتابته حتى ادى حتى وكثروا احرارا بعقده وما كان لهم من
مال او جنى عليهم من جنسية او ملكوه وهم في ملكه بوجه من الوجوه فهو للكتاب وما ملكوه بعد الحق فهو
لهم دونهم واذا جنى عليهم قبل يعق فهو جنابة على مالك وليس له ان يفتقر عليهم وهم بقدر ون على
الكسب ويعدمهم ان يكسبوا كما لا يكون ذلك في عبيد غيرهم لان هذا اتلاف ماله وعليه ان يفتقر
عليهم ان مرضوا او عجزوا عن الكسب ولو نال العجز لم يكن له بيع واحد من يعق وذلك لواله ون والولد
قال وان عجز ودرقيقا وكانوا مع مالك للسيد لان عبده كان ملكهم على ما وصفت وان جنى واحد منهم
جنابة لم يكن له ان يعق به بنى وكان عليه ان يبيع منه بقدر الجنابة ولم يكن له ان يبيع منه اكثر من قدر
الجنابة لان ما قدر في يديه منه يعق بعقده اذا عتق واذا اشترى احداهن ليس له شراؤه او باع احداهن
ليس له بيعه كان الشراء والبيع متضافين لا يجوز لان صفته كانت فاسدة

(ولد المكاتب من غير سرته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب المكاتب وله ولد لم يدخل ولده معه في الكتابة وان كاتب عليهم
صفارا كانت الكتابة لاسد فلا له لا يجوز ان يحمل عن غيره لاسد ولا غير سيد ولا يجوز كراهة الصفار
واذا ولد واحد كاتبه فحكمهم حكم امهم لان حكم الولد الرق حكم امه فان كانت امهم حرزتهم احرار وان
كانت عموكة فهم بمالك لئلا ياتهم كان سيد للكتاب او غيره وان كانت مكاتبه لغير سيد فليس للاب
فهم سيد اما ان يكونوا موقوفين على ما نصير اليه امهم فان عتقت عتقوا وان رقت رقوا واما ان يكونوا
رققا وان كانت مكاتبه لاسد معه في الكتابة او غير الكتابة فسواء حكمهم امهم دونهم وكاتبه امهم غير
كتابته ان ادت عتقت وان اتت دونها عتق لانه لا يكون جلا عنها ولا هي عنه

(نسرى المكاتب ولده من سرته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للكتاب ان
يسرى باذن سيده ولا يغير ان له فان فعل فوله والى كتابته ثم عتق لم تكن ام ولد والى ولدت بوطه المكاتب
في حكم ام الولد ولا تكون في حكم ام الولد حتى تلد بوطه بعد عتقه لانه لا يتم ملكه له حتى يعق فانما عتق
فولدت بعد عتقه لانه اشهر فاعدا كانت به في حكم ام الولد وان ولدت لاقبل من سنة اشهر لم تكن في حكم ام
الولد واذا ولدت للكتاب جارية في الكتابة او امراته ثم اشترى اهلها ان يبعها لان امراته التي ولدت بالنكاح
لا تكون في حكم ام الولد التي ولدت بوطه فاسد بكل حال لا تكون ام ولد بوطه الفاسد كله ولا تكون
في حكم ام الولد امه الا مقوطا على صحيح لكل والبعض ولو ولدت بوطه المكاتبه ثم ولدت بوطه الحرة
كان بعد عتق سيدها كانت ام ولد بوطه بعد الحرة لا الاول واذا كانت المكاتبه او اعترت جارية
لم يجز عتقها ولم يعق عليه بعقده اياها وهو مكاتب لم يجز ان تكون ام ولد يبيع بها او حكم ام الولد ان يفتقر من
العتق وليس كالحر يطأ الامة على بعضهما لكما يعضا لاهلوا عتق هذه عتق عليه نصيبه ونصيب صاحبان
كان موسرا واذا جنى ام ولد المكاتب فهي كأم من اماته يبعها ان شاموا من شافها كما يبيع رقيقه

(والد المكاتب من امته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ولد المكاتب من جاريته لم يكن له ان يبيع ولده وكان له ان يبيع امته
من شاء فاذا عتق عتق ولده معه واذا عتق لم تكن ام ولد والى حكم ام ولد بذلك كما وصفت فكان له ان يبيعها

ما جنى رجل قفى ماله
الاخطا قفى آدم فعلى
عاقبته وكافنا نحن
وانت في الديات وغيرها
بالامر الذي ليس فيه الا
الابتاع ولا ينبغي ان
يختلف قولك (قال
الشافعي) رضي الله عنه
فقال فاعلمت حديث
ناصح قلت اول كلام
فيه موضع قال انك
خلطت فيه بين حكم
الرق والحسرة قلت
ما فعلنا لقد تركناه
لنفسه وكسبه كاركناه
نفسه سيده ما قدرنا
فيه على غير هذا كما تفعل
لو كان بين اثنين قال
اقتضوا ما اكتسب
في يومه قلتانم قال
وان مات ورثه ورثته
الاحرار قلنا نعم قال
فتورقونهم من مولاهم فونه
قلنا نعم ليخالفنا مسلم

وما جرى على المولود أو كسب أو تفق عليه منه واستعان به الأب في كتابته ان شاء وإذا اشترى ولده أو والده أو والدته الذين يمتصون على من ملكهم من الاحرار لم يجز شراؤهم لأن شراؤهم اتلاف لما له انما يجوز له شراء ما يجوز له بيعه ولو هو له أو أوصى له به أو تصدق بهم عليه لم يجز له بيع أحد منهم ووقفوه ما عتق عتقوا يوم يعتق لانه يوم تصدق به ملكهم وان وقفهم في قبض السيد ولا يباعون وان بقي عليهم درهم عجز عنه ثم مات ردوا رقيقا وان قالوا نحن نؤذي ما عليه لموات لم يكن ذلك لهم وللكاتب أن يأخذ ما لا كان في أيديهم فيؤديه عن نفسه وان جنت عليهم جنايته لم أرش فله أن يأخذها وله أن يستعملهم وبأخذ أجور أعمالهم لا يهمل في مثل معنى ماله حتى يعتق فإذا عتق عتقوا حين يتم عتقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للكاتب أن يعتق من هؤلاء أحدا لأنهم موقوفون على أن يهجز فيكونوا رقيقا السيد ولا السيدان يعتق واحد منهم لأنهم لو جنى عليهم أو كسبوا كان للكاتب الاستعانة به فان أجماعا على عتقهم حازعتهم وانما ولد الكاتب من أمته فقال السيد وله قبل الكتابة وقال الكاتب ولده بعدها فاقول قول الكاتب ما لم يكن أن يعتق وذلك أن تكون الكتابة منسنة وأكثر المولد يسهل أن يكون ولد بعد الكتابة فاما اذا كانت الكتابة لسبق المولد لا يسهل أن يكون ابن سنة ويصط العلم أنه ابن أكثر من الحاطة منه فلا يعتق الكاتب على ما يصل إليه كاذب وان أشكل فامكن أن يكون صدق فاقول قوله الآن بقيم السيد البينة على أنه ولقبيل الكتابة فيكون رقيقا للسيد ولو أقام السيد والمالك البينة على دعواهما أطلت البينة وجعلتهما كالتداعيين لا يسهل لواحد منهما ولو أقام السيد البينة على ولدين ولدا للكاتب في بطن أحدهما وقبل الكتابة ولا يتر بعدهما كأنما لو كان السيد له إذا رقبه أحدهما قرا أن يتر لأن حكم الولدين في البطن حكم واحد وكل ما قبل فيه بينة السيد فقلت ولما كانت البينة رقيقا فافترق الكتاب لتيسر قلة أفراد رقبته لا يقر على أحد عتق ولو أقام السيد البينة على ولادته وفي ملكه لم أقبلها حتى يقولوا ولدا قبل كتابة العبد أو بعد عجز عن الكتابة وان أحدث كتابة بعدها

(كتابة الكاتب على ولده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الكاتب على نفسه ولده كبار حاضر بن رضاهم فلكاتبه جائزة كما يجوز إذا كاتب على نفسه وعبد من بهه وأكثر فان كاتب على نفسه وابن له بالف خال ألف مقسومة على قبة الأب وابنين فان كانت قبة الأب مائة وقبة الابن مائة فعلى الأب نصف ألف وعلى الابن نصفها على كل واحد منهما مائتان ونجسون اذا كانت قيمتهما سواء فان مات الأب رفعت حصته من المكتوبة وان مات أحد الابنين رفعت حصته من المكتوبة مائتان ونجسون وكذلك اذا مات الأب وله مال فاه السيد ولابن له نصفه وهما من ماله كاجنتين كأنما هو ان مات الابن أو أحدهما له مال فاه السيد لأن من مات منهم قبل أدا الكتابة مات عبدا فان أدى أحدهم عنهم فعتقوا فغير أمرهم لم يرجع عليهم وان كل أدى عنهم بالذهب يرجع عليهم وأبهم عجز سقطت حصته من الكتابة وكان رقيقا والقول فهم قالوا في السيد الثلاثة الاجنتين يكابون لا تغفل ولو أدى الأب حصته من الكتابة عتق وكان من معه من ولد مكاتبين اذا ادبعتا وان عجزا رقا وليس للأب من استعمال قيمه في المكتوبة ولا من أم والههم وكذلك ليس للأب من جنايته حنب على واحد منهم ولا على من جنايته اها واحد على واحد منهم في المكتوبة وجنايته والحانة عليه وعليه دون أبيه ولده ولو كانوا مع في الكتابة وجاع هذا أن الرجل اذا كاتب هو ولده واخوته أو كاتب هو وأجنتون فموا على كل واحد منهم حصته من الكتابة دون أصحابه وله أن يهجز وللسيد أن يهجز اذا هجز وهو كالكاتب وحده

علماء في أنه اذا بقي في العبد شيء من الرق فلا يرث ولا يجوز شهادته فقلت لا يرث بحال باجتماعه وبأن لا يجوز شهادته وغير ذلك من أحكامه قال أفصح غيره يورث ولا يرث ويحكمه بعض حكم الحرية ولا يحكم بعض قلت نعم البنين يسقط متاويره ولا يرث والمكاتب يحكمه في منع سيده بيعه وماله بغير حكم العبد ويحكم له فيما سوى ذلك منه

بحكم العبد (قال الشافعي) وقلت له أرايت اذا كان العبد بين اثنين فأعتقه أحدهما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان المقتى موسرا أن يعطى شريكه قيمة حصته ويكون حرا أعجبه أعتقه في هذا

في هذا كله . وله أن يعمل الأداء فمقت إذا كان مباحيوز قصيده . وإذا كاتب وأدوا وأخوت فقات الأب
أو الولد قبل أن يؤدى بمال أو كأخيه بماله أو رقت حصته من الكتابة عن شركته فيها . وكذلك السيد
أن يعتق . أيهم شاة وإذا اعتقه رقت عنهم حصته من الكتابة . وكان على كل واحد منهم حصة نفسه . كما كانت
قبل يعتق . وليس للكاتب أن يكتب على نفسه وإنه مغلوب على عقله . ولا يصح أن هذه حالة . مكاتب
وجالته لا يجوز عن غيره . فإن كاتب على هذا الكتابة فأسفة

(وللإملاكات)

الموضع الآن أعلى
شريكه الذي لم يمتق
قيمة تصييمه اذ خرج
تصميمه من يده قال لا
قلت فاذ انزلت كان
التي صلى الله عليه وسلم
أعتقه على العصر
واستغاه ما خالفت
رسول الله والقباس
على قوله اذا عتقه
فأخرجه من مال ملكه
الذي لم يمتقه بغيره
دفعها اليه قال اجعل
العبد يسعي فيها قلت
فقال قال العبد لآسي
فيها ان كان المولى عتقني
يعتقني والا حاجة لي
في السعاية ما علمت
السيد وخالفت السنة
ولم تلب العبد اذ جعلت
عليه قيمة لم يكن فيها
جناية ولم يرض بالقيمة
منه فدخل علينا ما سمع
مع خلافه سنة السنة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحوز كتابه المراتفا كان له السيد ما هو في فلتد زوج أوز وحت بذن
سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج في المكاتبه فولد ما هو قولنا أدت ففتحت عتق وان ما نت قبل تؤذي
ولها مال تؤذي منه كانت لها أو يفضل أو لا مال لها فتعبدت رقيقا ومالهان كان له السيد ما هو ولد رقيق
لأنهم لم يكن لهم عقد مكتابة فيكون عليهم حصة يؤدونها فيعتقون ولو لم تؤدأهم وليسوا كروا ما لو الطائفة
ترقى بحال المكاتبه قد ترقى بحال وليس كذلك أو الطائفة قول من قال لا ترق أو الولد وقديس ما ولدت
المكاتبه فهو رقيق لأن ما هم لم تكن حر أو قول الأول أحسب أني واخضعي على الطائفة ولدت في المكاتبه
حسبه تأتي على نفسه قبل تؤذي أمه فقبها قولنا أحدهما أن فيه السيد ومن قال هذا قال ليست تلك المرأة
وأدها فلا يكون سبب لها كمالها المكاتبه ولد أمه وان كان ولده (١) كان سبب ماله وكذا
ما اكتسب أو صار له ثم مات قبل يفتق فهو لسيد له ما مات رقيقا وليس لأمه من ماله في حيا متي لأنه ليس
برقيق لها ومن قال هذا أخذ منه فغعه صغيرا ولا يأخذ له أمه لأنها لا تملكه وان عتقت عتق وإذا اكتسب
مالا أو صار له وجسه من الوجود أنفق عليه منه ووقف ولم يكن السيد أخذه فان مات المورث قبل يفتق فهو
مال السيد وان عتق المورث بدعت أمه فهو مال المورث وانما عتقت بشئ من مال المكاتبه أمه لان أمه
لا تملكه ولكن يكون حكمه ما هو ليس ملكا لها وما لك المكاتبه إذا ولدت عار يشه فاولدت عار يشه معلوم
له لو كان يجري على ولد رقيق كرق غير ولده ولو أن مكاتبه ولدت ولد أو أفتعتهم السيد ان عتق أو وصفت
ولو ولد المكاتبه من حاربه ولد فاعتقه السيد لم يجز عتقه وكذلك لو ملكا كتابا فأموا موه ولد فاعتقهم
السيد لم يجز عتقه كالأب يجز له اتلاف شئ من مال مكاتبه وما ولدت المكاتبه بعد كتابتها بساعة أو أقل منها
فهو كما وصفت وما ولدت قبل الكتابة فهو معلوم السيد عار يشه عار يشه عار يشه عار يشه عار يشه عار يشه
لمسكو استعين به لأنه يعني بمقتضى الأول أشبهها وإذا كان مع المكاتبه في مختلف في السيد فيه
فقال ولدت قبل الكتابة وقالت هي بعد الكتابة بالقول قول السيد عتقه وعليها البينة فان جاز بها
قبل وان جازت هي وسيدها بشئ طرح الستين وكان القول قول السيد لم تكن الكتابة متقدمة والمورث
صغير لا يثبت له قبل الكتابة وانما يصدق السيد على ما يمكن مثله وأما ما لا يمكن مثله فلا يصدق عليه
وما ولدت المكاتبه بعد الكتابة من ذكر أو أنثى فسد فان ولد لها في الكتابة فولدتها عتقه وانما ولد
بها عتقه أمهم فأمهم ان كانت أمهم لسيد لا موان كانت رقيقهم فحرار وان كانت مكاتبه فهم
عتقه أمهم وهكذا ولد ولدها ما تأسوا وبقت المكاتبه وليس للكتابة أن تزوج الابن سيدها فان فعلت
نفسه اذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج فولدها عتقها أو سوا ما كانوا أحلا لا شك بأن السيد
أو حر ما بفوز نعترا ان السيد لا حكمه في حكم الولد

(مال المكتبة)

(١) له فكان سبب بلده وقوله وملك المكتبات إذا الخ له وأما المكتبات إذا تأمل

من وطئها كما ينسج من الخنا عليها لانها تلك بوطنها على غير حرام عوضا كما عاكف بطنها عليها وما استهلك
من مالها قال فان وطئها الذي كاتبها طاعة وأكراهة فلا حرج عليه ولا عليها ويصير وهي ان طاعتها بالوطء
الآن يكون أحد ههنا لا يسد أو عنه التعزير بالهواة أو تكون مستكرهة فلا يكون عليها شيء
وعليه في أصابته باهامهم مثلها يؤخذ به يدفع إليها فان حل عليها معالجهم جعل العجم قصاصه وان
لم يحل عليها بهم وكان مغفلا جعل قصاصا معالجهم الآن يورس قبل يحل بهم فيكون لها أخذه وسواء
في أن لها مهر مثلها طاعة ووطئها أو أكراهة لانه لا حرج الوطء كما لو طأ طاعة نكاح فاسد فيكون لها مهر
مثلها ونقص فيكون لها مهر لانه لا حرج عليها فان جلت المكاتبه فولدت من سيدها فالمكاتبه بالخير بين
أخذ المهر وتكون على الكتابة والمهر فان اختارت ذلك فلها المهر وكانت على الكتابة فان أدت عتقت فان
مات السيد قبل الأدمعقت لانها أم ولد في قول من يفتي أم الولد وطلعت عنها الكتابة ومالها لهن الآن مالها
كان ممنوعا من سيدها بالكتابة وليس مالها كمال أم الولد غير المكاتبه لان نكاحه لو كان سيدها غير ممنوع من
مالها وان اختارت المهر كانت أم ولد لو كان مالها السيدها وان مات سيدها كان لورثته بعد موته وطلعت عن
سيدها مهرها لانهم لم يكونوا مالها ما عاكف السيد بهزها نفسها وان أصاب السيد مكاتبته حر أو أمرا
لم يكن لها الصداق وأحسني مخير فقتلار الصداق (١) أو المهر فان غيرت فعدا فاصابها السيد فلها صداق آخر
فإذا خيرت فاختارت الصداق ثم أصابها فلها صداق آخر وكلما خيرت فاختارت الصداق ثم أصابها فلها
صداق آخر كذا في المراءات كذا فاسدا فاصابة حر أو أمرا توجب صداقا واحدا فإذا فرق بينهما قضى
بالصداق ثم تكسحها كذا آخر فلها صداق آخر وأولدت مكاتبه رجل حرة فأصابها الحارة فت
المكاتبه فلها مهرها عليه وان حلت فليست كماها أحلت لانها لا حصه لها في الكتابة إنما عتقت إنما
فتعتق بعتها وأمرت السيد فتعتق بأنها أم ولد وتعتزير الأم فتكون رقيقا وتكون هي أم ولد ولا تخير ذلك
وإذا وطئ أمسه للمكاتبه فليكن عليه مهر الامة كما يكون لها عليه جناية لو جناها على الامة وان حلت
الامقهوى أم ولد له وعليه مهرها وقيمتها بالكتابة سال في ماله تأخذه الان شاء أن يجعله قصاصا من
كاتبها ولو وطئ أمته ولد للمكاتبه في الكتابة لزومه ما وصفت من المهر ان لم تحصل والمهر والقيمة ان حلت
لان كل ذلك مال ممنوع عنه

(باب قتل المؤمن بالكافر)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سالم بن خالد
ابن أبي حسين عن عطاء
وطاوس أخيه قال
وبجاهد والحسن أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال يوم الفتح ولا
يقتل مؤمن بكافر
(قال الشافعي) وهذا
عام عند أهل المغازی
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم تكلم في
خطبه يوم الفتح (قال
الشافعي) وهو يرى

مسند ابن أبي حنيفة
الله عليه وسلم من حديث
عمر بن شعيب وحديث
عمران بن حصين أخيرا
سفيان بن عيينة عن
مطرف عن الشعبي عن

(المكاتب بين اثنين يطوئها أحدهما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت المكاتبه بين اثنين فوطئها أحدهما فلا يحمل فعلى الواطئ لها مهر
مثلها وليس الذي يطأها أخذه شيء منه ما كانت على المكاتبه فان عجزت واختارت العجز قبل تأخذ للمهر كان
لذي يطأها أخذ نصف المهر من شر بكما الواطئ وإن دفعه شره المكاتبه إلى المكاتبه ثم عجزت واختارت
العجز بعد دفعه إياها لم يرجع التبريل على الواطئ بشيء لانه قد أعطاها المهر وهي عتقه وسواء كان ذلك
بأمر سلطان أو غير أمره وإذا عجزت وقد دفع إليها المهر فوجدها في يدها مالا المهر وغيره فأراد الذي يطأها
يأخذ للمهر دون شره المكاتبه لم يكن ذلك لانه كان ملكا لها في كتابتها وكل ما كان ملكا لها فهو بينهما
نصفان ولو حلت فاختارت العجز كان لسيدها الذي لم يطأها نصف المهر ونصف قيمتها على الواطئ ولو
حلت فاختارت المضي على الكتابة مضت عليها وأخذت للمهر من واطئها وكان لها فإذا أخذه ثم عجزت
لم يرجع شره بكه عليه شيء من المهر ورجع عليه نصف قيمتها وكانت أم ولد للواطئ وهكذا لو حلت فاختارت
المضي على الكتابة وأخذت للمهر من واطئها ثم مات السيد قبل أن تؤدي عتقت بموته في قول من يفتي أم
الولد يرجع التبريل على الميت بنصف قيمة الامة في ماله لان الكتابة بطلت بوطنها ولو أن مكاتبين

(١) قوله أو العجز لعله زائمن فلم الناسخ كالأختي وقوله فان خيرت أي واختارت الصداق فتأمل

ولدا صاحبهما ألحق بهما الولدان وأوقف أمرهم الولدان أخذنا بنفقتها فلأزمات الأولى منهم امتنع نصيبه وأخذ الآخر بالنفقة على نصيب نفسه فلأزمات عتقتهم ولاؤها موقوف إذا كان لموسر في قول من يقتضي أم الولدان كان لموسرين أو أحدهما مصر والآخر موسر ولاؤها موقوف بكل حال والله أعلم

(تجصيل الكتابة)

« آخره الرابع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل عبده كتابة معلومة إلى سنتين معلومة فأراد المكاتب أن يجعل السيد الكتابة قبل محل السنتين وامتنع السيد من قبولها فإن كانت الكتابة دنائرا أو داهم جبر السيد على أخذها منه وعق المكاتب وهكذا إن كان عبده ببلد نفسه ببلد غيره فقال لا أنقب مثل في هذا البلد جبر على القبض منه حيث كان إلا أن يكون في طريق فيه حراية أو في ببلد فيه نهب فلا يجبر على أخذها منه في هذين الموضعين إذا لم يكونا بالبلد الذي كاتبه فيه فإذا كان بالبلد الذي كاتبه فيه جبر على أخذها منه في هذين الموضعين ولا تكلف المكاتب أن يعطيه ذلك بغير البلد الذي كاتبه فيه (قال الشافعي) وهكذا ورثة الرجل يكاتب عبده فيقومون مقامه فيما لم يكاتبه وزم المكاتب من الأداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتبه على عرض من العروش فإن كان لا يتغير على طول الحبس كالحديد والخصا والرماس والحجارة وغيرهما لا يتغير على طول الحبس كالدناير والبراهم يلزم السيد أن يقبله منه بالبلد الذي كاتبه فيه أو شرط دفعه به ولا يلزمه أن يقبله ببلد غيره لأن له حوله مؤنة وليس كالدناير والبراهم التي لا مؤنة لها في هذا الوجه وما كتب سارا عليه الرجل له على الرجل الدن أن يأخذ حريته عليه سيد المكاتب وما لم أجبر عليه الرجل لم أجبر عليه السيد المكاتب على قبضه وكل ما شكت فيه لا يتغير إلا ببطل أهل العلم به لأن كان لا يتغير من طول الحبس فهو كالحديد والرماس وما وصفت وإن كان يتغير لم يلزم السيد أن يقبضه منه إلا بعد ما يحل على المكاتب وذلك للحنطة والشعير والأرز والحيوان كلها لا يتغير في نفسه بالنقص فتى حل من هذائي فتأخرت أو أكثر ولم يجز سيد المكاتب ثم قال سيد لا قبضه لأنه في غير وقت مجبر على قبضه إلا أن يبرئه منه لاه حال وانما يأخذ قضاء قال وهذا مكتوب في كتاب البيوع إلى ما جال فإن قال قائل فهل يملك في أن يلزم سيد المكاتب أن يتعجل منه الكتابة إذا تطلع عهدها المكاتب قبل محلها قيل نعم روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن مكاتباً أتى سيده فقال إني أتيت بعبك حتى أتى سيدي فقبلها فقال إن أنسار يد الميراث ثم أمر أنسار أن يقبلها أحسبه قال فأبى فقال أخذها فاشتمها في بيت المال فقبلها أنسار وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه روى شهاباً عن بعض الولد وكانه أعجبه والمكاتب الصبيح والمعروف هذاهو إذا كان الرجل عبده ثم عتقه جبر وليه على أخذها بجبر عليه سيد المكاتب الصبيح وكذلك تجبر ورثة السيد بالقبض على ما أجبر عليه السيد وأولياء الصبيح روى على ذلك وإن تناول على المكاتب بجملة أو أكثر ولم يجزه السيد ثم قال أنا أعجز لم يكن ذلك حتى يقال للمكاتب أن يجمع ما حصل عليه قديماً وحديثاً فإن فصل فهو على الكتابة وإن جازع من ذلك قديم أو حديث فهو عاجز

(بيع المكاتب وشراؤه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع السيد قصاصاً دار للمكاتب فيها شيء فالتمكاته بالشفعة لأن السيد ممنوع من مال المكاتب ما كان حياً ما كاتباً كما يمنع من مال الأجنبية ولو أن المكاتب كان البائع كان سيده فيه الشفعة وسواء كان المكاتب طبع بالذن سيده أو بغيره فإن سيده أبا عياض فإن الناس بشلته

المؤمن الكافر الجبراً والعبيته و إذا قتل المستامن الكافر لم يقتله (قال الشافعي) فقلت فغير واحد منهم أفاو يسل جميعاً كلها جمعها أن قتلن من قتل منهم ما جهل في أن يقتل المؤمن الكافر المعاهد دون المستامن قال روى بريدة عن ابن أبي ليلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مؤمناً بكافر وقال أنا أحق من وفي بنتمه فقتله أرايت لو لم يكن لنا حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالف هذا أيكون هذا مما يثبت عندك قال لا لم يثبت وما ثبت للمسلم قتلوا كان ثابتاً كيف استجرت أن أذعن فيه ما ليس

قال وإذا باع المكاتب بائنه سبده الشخص فقال الذي اشتري بائنه ان السيد يسلم له الشفعة لم يكن ذلك
تسليما للشفعة ألا ترى لو ان أجنبيا كان في دار شخص فأذنه شريكه في الدار ان يبيع نفسه لم يكن
ذلك تسليما للشفعة لان اذنه وصته وامره ان يشفع ولو اذن السيد المكاتب للمكاتب ان يبيع نفسه بما
لا يتغيب الناس عنه فباع به المكاتب بالبيع وكان السيد الشفعة في البيع ولا يكون هذا تسليما للشفعة
فان قال المشتري أطلقه في ما كان اذنه تسليما للشفعة لم تحلفه لانه لو سلم الشفعة قبل البيع كان له ان
يشفع وانما تحلفه اذا قال سلم الشفعة بعد البيع ولو باع المكاتب بالشفعة فمن عرض أو وعد
أو امتاع أو غيره فقال سيدنا أنا أخذنا الشفعة لم يكن ذلك له ولم تكن له الشفعة في شيء باعه مكاتبه الا كما
تكون له الشفعة فيما باع الأجنبي ولا يجوز للمكاتب ان يبيع شيئا من ماله الا بما يتغيب الناس عنه لان بيعه
بما يتغيب الناس عنه اتلاف وهو موثق ممنوع من اتلاف قليل ماله وكثيره اذا باع بما لا يتغيب الناس عنه
بغير اذن سيده فالبيع فيه فاسد فان وجد بعنه مرد فان فاعل مشتره مثله ان كان له مثل وان لم يكن له
مثل فقيمته وان كان الذي باع عبدا فاعقه المشتري فالتحق فيه المثل وهو مردود وكذلك ان كانت
أمة فولدت للشرى فالأمة مردودة وعلى المشتري عقرها وقبضه ولدها ومقدورها ولدها وحار وان
مات فعلى المشتري قيمتها وعقرها وقبضه ولدها وان لم تكن ولدت فوطئها المشتري ففسده عقرها ولدها
وان نقصت فلعنه ولدها وردها نقص من ثمنها ولو اراد السيد في هذا المسائل ان يبيع بغير اذن ولا يجوز اذا
عقد بغير اذنه والبيع مفسوخ بحاله حتى يبعد المكاتب بغير اذن السيد ما يتغيب الناس عنه اذا كان لا يتغيب
الناس عنه أو يبعد بغير اذنه سيده بما يتغيب الناس عنه ولو قال السيد عفوت للمكاتب البيع وأنا
أرضى أن لا رده لم يجز وكذلك لو قال السيد عفوت رد البيع وعفوت ما رزمت المشتري من عقر وقبضه ولدها
وقبضه من فاعل من البيع فقال المكاتب لأعفوه كان ذلك للمكاتب اذا قال لأعفل لان فعله الاول كافيه
غير جائز وكذلك لو قال المكاتب عفوت وقال السيد لأعفوه لم يجز اجمع على عفوش منه فاذا اجتمعا
على احداث بيع فيه جاز بيعهما ما اتفقا ولم يكن العبد المقتى عتقا قولا أم الولي في حكم المهرات الاولاد حتى
يجتمع على بيع جديد أو يبيعه المكاتب وحده بغير اذن فإذا كان ذلك فأحدث المشتري للعبد عتقا حتى
ولام الولد وطأ لئذ منه كانت في حكم أم الولد وان لم يحدث ذلك بعد البيع الحارط للعبد والامة لم يملكوا سيدهما
بيعهما ولو رثته ان مات قبل أن يحدث ذلك لهما مال الكهما وهكذا كل ما باع المكاتب بما لا يتغيب الناس
عنه في هذا لا يختلف فاذا ابتاع المكاتب البيع بائنه سبده على ان يتغيب الناس عنه فالبيع جائز وان اراد
السيد رد البيع بعد اذنه أو اراد ما علم لم يكن له ما ذلك لان البيع كان جائزا فلا رد وان أقر السيد لاذن
للمكاتب ان يبيع شيئا من ماله على ان يتغيب الناس عنه ثم قال قدر جعت في ذاتي بعد مودعه المكاتب أو كذبه
فسواء اذا كان ذلك بعد البيع ورايهما البيع الآن تقوم بشفعة رجوعه عن اذنه قبل البيع فرد البيع
وان باع المكاتب على ان يتغيب الناس عنه فقال المشتري كان ذلك بائنه السيد وانكر السيد في المشتري
البيعة وعلى السيد البيعة وان رغب المكاتب من ماله شيئا قبل أو كره لم يجزه فان أجاز السيد فهو مردود
ولا يجوز هبة المكاتب حتى يتدبها بائنه السيد فاذا ابتاعها بائنه السيد جازت كما يجوز هبة الحر وانما قلت
هذا ان مال المكاتب لا يكون إلا له أو لسيده فاذا اجتمع ما على هبة جاز ذلك وكذلك يجوز ما باع المكاتب
بائنه سيده على ان يتغيب الناس عنه وذلك أقل من الهبة قال وشراء المكاتب كسعه لا يختلفان لا يجوز
أن يشتري شيئا على ان يتغيب الناس عنه فان هلك في يد المكاتب فلعنه قيمته كما قلنا في بيعه فان كان شرأوه
على ان يتغيب الناس عنه بائنه سيده ما رزمت عليه كما يجوز بيعه قال ولو اشترى المكاتب شيئا أو باعه بما
لا يتغيب الناس عنه فعليه رد السيد وله أو لم يسلمه أو لم يعلم به حتى عتق المكاتب في الحالين معا

فيه وجعلته على بعض
الكفار دون بعض
وقلت لمن قلت منهم
أجابت حديثنا قال نعم
حديث على ثابت عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولكن له معنى غير
الذي ذهبتم اليه قلت
وما معناه قال لا يقتل
مؤمن بكافر من أهل
الحرب حتى يسلموا أو
يعطوا الجزية عن يد
قلت أيتوهم أحد أنه
يقال لا يقتل مؤمن
بكافر أمر المؤمنين بقتله
قال أهي من أهل
الحرب مستأمن قلت
أقصد هذا في الحديث
أو في شيء يدل عليه
الحديث يعني من
المعاني فقال أجد في
غيره قلت وأين ذلك قال
قال صديق جبري
الحديث لا يقتل مؤمن

كان للكاتب أخذ من باعه فان فات كان للكاتب تباعه بعينه ان كان مما لا مثله أو مثله ان كان مما له
مثل ولو اشترى المكتاب بارية بما لا يتغاب الناس بعثه فأحبلها أو عتق فقلت فالبيع فيها مردود عليه
وعليه عقروها وقيمة وله حين ولد وولد حار لا يعل كما كان ذلك يكون له في بيع الحارية بما لا يتغاب الناس
بعثه بغير إذن السيد وهكذا لو اشترى عبدا بما لا يتغاب الناس بعثه فلم ير البيع حتى عتق المكتاب ثم
أعتقه كان العتق غير صحيح لبيع لأن أصل البيع كان مردودا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو باع
المكتاب أو اشترى بعاه أو ربا ما راعى على أن المكتاب بالشار أو المكتاب ومبايعه بالشار فلا تأول وأقل فلم تخص
أيام الحار حتى مات المكتاب فأم المكتاب السيد في الحار مقام المكتاب فإذا كان للكاتب الحار فله الرد وامضاه
البيع قال ولو باع المكتاب واشترى بشارا بلا شرط خاير فلم يفرق المكتاب وبيعه عن مقامهما الذي
أما قبضه حتى مات المكتاب وجب البيع لأنه لم يختار الرد حتى مات البيع جائز بالعدا الأول ولا يجوز
للمكتاب أن يهب الثواب لأن من أجاز الهبة للثواب فأنبأ الواهب أقل من قيمته وعتق قبل ذلك لم يجعل
الواهب الرجوع في هبته وجعلها كالرضاء منهم بلزهمته ما رضوا به ولا يجوز ذلك أن يتصدق بقليل
ولا يكتم من ماله ولأن يكفر كفارة عين ولا كفارة تظاهر ولا قتل ولا شب آمن الكفارات في الجواز أنه فيه
سيدة وغير ذلك من ماله ولا يكفر ذلك كله إلا بالصوم ما كان مكتابا فان أخر ذلك حتى يعتق جاز له أن يكفر
من ماله لأنه حينئذ مال له والكفارات خلاف جنائنه لأن الكفارات تكون صياما فلا يكون له أن
يخر من ماله شيئا وغيره ويجزئه والحنايات وما استهلك فلا تمين فيه إلا ما بكل حال وكل ما قلت
لا يجوز كاتب أن يفعله في ماله ففعله بغير إذن السيد فلم ير البيع حتى عتق المكتاب وأجزأ السيد ولم
يجزئه لم يجز لاني أنما أجز كل شيء وأفسده بالعقد لا بحال تأتى بعد العقد وإذا استأنف فبما فعل من ذلك هبة
أو شيا يجوز أو أمر من هوق بيده من كتابته باذن سيده أو بعد عتقه ما زنت ولو أعتق المكتاب عبدا له
بغير إذن سيده أو كاتبه فأدى إليه فلم ير ذلك السيد حتى عتق المكتاب فلم يحد المكتاب للبعد عتق حتى مات
العد العتق فأراد تجديد العتق لئلا يكره عتقا لأن العتق لا يقع على ميت وما أشد المكتاب باذن سيده
من هبة أو بيع بما لا يتغاب الناس بعثه فهو جائز لأنه أنما عتق من اتلاف ماله لئلا يجز فيه رجوع إلى سيده
ذاهب المال فإذا سلم ذلك سيده قبل بفعله ثم فعله فاعتق فيه ما يجوز للرجز له قال وإذا أذن الرجل
لمكتابه أن يعتق عبده فاعتقه وأذن له أن يكاتبه عبده على شيء فكاتبه وأدى المكتاب لا تحرق الأول
الذي كاتبه أو لم يؤد فلا يجوز في هذا إلا الواحد من قولين أحدهما أن العتق والكتابة باطل فان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الولدان أعتق فلما كان المكتاب لا يجوز له ولا لم يجز أن يعتق ولا يكاتب من يعتق
بكتابه وهو لا ولا له ومن قال هذا قال ليس هذا كالبيع ولا الهبة ذلك يخرج من ماله لا يعود عليه
منه بحال والعتق بالكتابة شيء يخرج من ماله فيمضي العتق حق ولاء فلما لم ينعلم مخالفا أن الولد لا يكون
الاطم لم يجز عتقه بحال والقول الثاني أن ذلك يجوز وفي الولد قولان أحدهما أنه إذا عتق عبدا المكتاب
أو كاتبه قبله فالولد لا موقوف أباعلى المكتاب وإن عتق المكتاب الولد لأنه المالك للعتق وإن لم يعتق حتى
يموت فالولد لسيد المكتاب من قبل أنه عد عبده عتق والثاني أنه لسيد المكتاب بكل حال لا عتق باذنه في
حين لا يكون له بعته ولا وفان مات عبد المكتاب العتق أو كاتبه بعدما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف
الميراث كما وصفت وقف ولأوه فان عتق المكتاب الذي أعتقه فهو له فان مات قبل يعتق أو عجز فالمال
لسيد المكتاب العتق إذا كان حيا وموت عتق مكاتبه فان كان ميتا فلورثته من الرجال كما يكون ذلك
لهم من أعتقه بنفسه وميراثه في القول الثاني لسيد المكتاب لأن له ولأمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فأما ما أعطى المكتاب سيده الذي كاتبه ببيع لا يتغاب الناس بعثه أو هبة أو صدقة فذلك جائز لسيده

بكاقر ولا ذو عهد
في عهده قلت أبيت
حديث سعيد بن
جبير وإن كان حديثه
أيسرنا تأويلك لو
قأولته بما لا يدل عليه
الحديث قال فامعنى
قول سعيد قلت لا يزنا
منشوق ففتحا إلى
معناه ولو لمزم ما كان
لث فيه مما ذهب إليه
شي قال كيف قلت لو
فيل لا يقتل مؤمن
بكافر علنا أنه عني غير
حري وليس بكافر غير
حري الأذو عهدا ما
عهد بجزية وأما عهد
بأمان قال أجل قلت
ولا يجوز أن يخص
واحدا من هذين
وكلاهما حرام الدم وعلى
من قتله دية وكفارة
الأبدالة عني رسول الله

كأجورته من حر لوصنعته لانه مال لبعده فأخذته كيف شاء وإذا ما على السيد كما به لم يحل البيع بينهما
الا كما يحل بين سيده وبين حر أجنبي لا يختلف في مال كل واحد منهما ما بعهم من ماله وكذلك ما أخذ
منه في مكانته وكذلك ما باع السيد كما به لم يحل البيع بينهما الا كما يحل بين الحرين من الأجنبيين ويجوز
بينهما التباين فيما باع السيد من المكاتب والمكاتبين السيدون كثرة لانه لا يعدون بأن يكون مالاً أحدهما
وكأجور البائع بين الحرين يتبايعان رضاهما وليس للكاتب أن يبيع شيئاً من ماله دين وإن كرهه فيه
بحال ورهن فيسره رهناء وأخذ به جيل لأن الرهن ههنا والقريم والجيل يقبل ولا يجوز للكاتب في الدين
الا ما يجوز للضارب الا بالذن سيده وليس للكاتب أن يضارب أحداً ولا أن يبيع بضار ثلاثاً إذا قبض الثمن
لأن البيع مضمون على قابضه اما بالثمن واما بالقسيه وللكتاب أن يشتري بالدين وإن لم يذن له سيده
لأن ذلك نظره وغيره نظره الذي أداته وله أن يشتري سلف له أن يرهن في سلف ولا غير ولا يملك له أن
يتلف شيئاً من ماله ولأن الرهن غير مضمون وليس للكاتب أن يسلف طعاماً لأن ذلك دين فدينته
وله أن يسلف في طعام لأن التلف على الذي يسلف وما كرهت من شراء المكاتب وغيره من اليسوع على
غيره التفرق فهو مكره ينمو بين وليسيده ووالده ولا كرهه لسيده

(قناعة المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبداً على شيء معلوم بجوزة فإن أتاه قبل بحل بحجوه
فعرض عليه أن يأخذ منه شيئاً غيره أو يضع عنه شيئاً وبه حل العتق لم يحل له فإن كانت بحجوه غير حالة
فسأله أن يعطيه بعضها حالاً على أن يرهنه من الباقي فيعتق لم يجز ذلك كالأجور في دين المال على حران
بمحل بعضه منه على أن يضعه بعضاً فإن فعل هذا في المكاتب ذكره على المكاتب ما أخذ منه ولم يعق
المكاتب به لانه أراه مما يجوز له أن يرهنه منه وإن فعل هذا على أن يحدث للكاتب عتقاً فأخذ منه
فالمكاتب حرو وجع عليه سيده بالقسيه لانه أعتقه ببيع فليس له بيع فليس له الكتابة الفاسدة ولا
يجوز للسيد على المكاتب من الكتابة شيء لا يهاطلت بالعق ويكون له عليه القسيه كما وصفت فإن أودا
أن يصح هذا لهما فله عرض المكاتب بالهجر ورض السيد منه شيء يأخذ منه على أن يعقته فإن فعل فالكتاب
باطلة والعق على ما أخذ منه ما لا يتراجعان فيه شيء قال ولو كاتبه بعرض فأراد أن يعقده دنانير أقل من
قيمة العرض على أن يعقته لم يجز لأمرين أحدهما أنه وضع عنه لبعده العتق فكان ما به لم يتقسموا على
عتق من لا يملكه بكاله وعلى شيء موصوف به به فلم تعلم حصة كل واحد منهما والثاني أنه ابتاع بنفسه
عليه قبل أن يقبضه السيد منه وهكذا أن كاتبه شيء فأراد أن يأخذ منه به شأغره ولا يختلف ولو حلت
بحجوه كلها وهي دنانير فأراد أن يأخذ منها درهمهم أو عرضاً بتراضان به وبقيته السيد قبل أن يخبره كان
جائزاً وكان حراً إذا قبضه على أن يخبره جاز وعق المكاتب لم يتراجعاً شيء ولو كانت للكاتب
عرضاً وأدراهم بتراضان بها وقبض قبل أن يخبره جاز وعق المكاتب لم يتراجعاً شيء ولو كانت للكاتب
على السيد ما يذبحه بتراضاً والسيد على المكاتب ألف درهمين بحجوه حال فأراد المكاتب والسيد أن يجعل
المائة التي له على سيده قصاصاً بالالف التي عليه لم يجز لانه دين دين وكذلك لو كان منه عليه عرضاً وكاتبه
نقداً ولو كانت كاتبته دنانير ودبته على سيده دنانير حال فأراد أن يجعل كاتبه قصاصاً عليها جاز لانه حينئذ
غير بيع أتمها ومثل القضاء ولو كان للكاتب على رجل ما يذبحه بتراضاً وحل عليه سيده دنانير فأراد أن
يبعه المائة التي عليه بالمائة التي له على الرجل لم يجز ولكن إن أحاله على الرجل فحضر الرجل ورض السيد
أن يتحال عليه بالمائة جاز وبيرته وليس هذا بيعاً وأتمها وحلته والحالة غير بيع وعق العبد إذا أراه السيد

صلى الله عليه وسلم أو
أمر لم يختلف فيه قال
فما سمعنا قلت لو كان
ثابتاً فكان يشبه
أن يكون لما أعلمهم
أنه لا فرق بينهم وبين
الكفار أعلمهم أن دعاء
أهل المهد حرمه عليهم
فقال لا يقتل مؤمن
بكافر غير حربي ولا
يقتل ذو عهد في عهده
قال فانا ذهبنا إلى أن
لا يقتل مؤمن بكافر
حربي ولا يقتل به
ذو عهد وقتله قلت
أفدلالة فاعلمناه
بأنهم ما وصفت قال
بعضهم فأتانا فقلنا قتلنا
بالشر أن قلنا فاذكره
قال قال الله تعالى
وقتلوا من قتل مظلوماً
فصبحتنا أولي سلطانا
فلا يسرف في القتل
فأعلم الله سيده أن أول

ولو أعطاه جاحلًا بغير الحاجة عن المكاتب ولو حلت على المكاتب بنحوه فبأن سبيده أن يعقده ويؤخره عما عليه فاعتقه كان العتق جائزًا ونحوه مما عليه علمينا وكذلك لو كانت التصوم إلى أجل فبأنه أن يعقده ويكون دينه في الكتابة عليه صحاله جاز العتق وكان عليه دينًا بهاله وهذا كعبه قال السيد اشعقني ولك على كذا حاله أو إلى أجل أو أبال

(بيع كتابة المكاتب ورقيقته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل على مكاتبه بنحوه حاله أو لم يحل فلا يجوز له أن يبيع بنحوه ولا شيئا منها حالًا أو غير حال من أحد فلن باعه من أحد فالبيع مفسوخ فيه وإن قبضه المشتري رده فلن استهلكه ردمه أو قبضه ورده عليه البائع التي أخذ منه وإن كانت لرجل على مكاتبه بنحوه ولم تحل فباعها من أجنبي فقبضها الأجنبي من المكاتب أو ما رضى به منها لم يعتق المكاتب لأن أصل البيع باطل وليس هذا كرجل وكله سيد المكاتب يعتق ذلك كعتقه لأنه وكيله وأعماله بأمر سيده وعقته هذا بشئ يأخذه لنفسه دون السيد وبيع كتابة المكاتب بطل من وجوه منها أنه (٣) دين بدن غير ثابت كدين الحر ألا ترى أن المكاتب يبيع فلا يلزم من الكتابة ثمنى أو لا ترى أن من أجاز بيع كتابته فقد أجاز غير ثمنى يأخذه المشتري ولا نمة لازمة للكتاب كلمة لحر وأنه إن قال أنا بغير كان له دخل عليه أقبض من الأول من قبيل أنه يبيع دين على مكاتب فصار ثمنه رقيقه المكاتب ملكا ولم تبع الرقبة قط فان قال في عقد بيع كتابة المكاتب أن أخذ هذا المشتري والأصل به فبأن هذا محال ولو كان كالتف كان حراما من قبل أنه يبيع ما لا يعلم البائع ولا المشتري في خدمة المكاتب هو أو رقيقته أرى أن رجلا قال أبيعك ديني على حرفان أفلس فبيده فلا نكاح يبيع فلن زعم أن هذا باطل فقد أجاز بيع ما لم يعلم وإن زعم أنه غير جائز فبيع كتابة المكاتب أولى أن يرسل أو يصفى وأولى أن لا يعلم المشتري به أو رقيقه المكاتب ولو أجاز هذا ما لم يفسد المكاتب ففعله رقيقا الذي اشترى كتابته فاعتقه لم يكن حرا ورد قضاءه لأنه لا يملكه بالبيع الفاسد والله سبحانه وتعالى أعلم

(هبة المكاتب وبيعها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه ولا يهبه حتى يبعز فان باعه أو وهبه قبل بيعه المكاتب أو يختار العجز فالبيع باطل ولو اعتقه الذي اشتراه كان العتق باطلا لأنه اعتق ما لا يملك وكذلك لو باعه قبل بيعه أو رضى بالعجز ثم رضى بعد البيع بالعجز كان البيع مفسوخا حتى يحدث له بيعا بعد رضاه بالعجز وإذا باع سيد المكاتب المكاتب قبل بيعه أو رضى بالعجز وأخذ السيد ما لا يفسح البيع ورعى المكاتب ما له إلا أن يكون حل بنحوه بنحوه فأخذ بما حل له منه وكذلك لو باعه وماله من رجل تزعم أن المكاتب من يدى المشتري فكان على كتابته فان قال المال في يدى المشتري رجع به المكاتب على سيده ما إن لم تكن حلت عليه الكتابة أو بعضها فان كانت حلت أو بعضها كان قصاصا وكان على الكتابة وإن لم يفت ضمن المكاتب أهم ما شاء أن يشاء الذي امتلك ما له وإن شاء سيده ولو باعه مالا للمكاتب أو له مال قليل فأقام في يدى المشتري منتين وحل عليه نحرمان من بنحوه ثم رددنا البيع فبأن المكاتب أن يتطرسن في يسرى في نحرمان الذي حله عليه ففيه قولان أحدهما لا يصح كونه كالأجير سيده سلطان أو ظالم لم يتطرس بل ليس وكذلك لو مرض أو سبي لم يتطرس بل رضى ولا السبأ ولكنه أن يحسب على سيده قيمة أجارة السنتين التي غلبه فمما على البيع

المقتول ظلمًا أن يقتل قاتله فلنا فلا تعد هذه الآية أن تكون مطلقة على جميع من قتل مظلوما أو تكون على من قتل مظلوما ممن فيه القود بمن قتل ولا يستدل على أنها خاص إلا بسنة أو إجماع فقال بعض ممن حضره ما تعدوا أحد هذين فقلت أعم أيهما شئت قال هي مطلقة قلت أفرأيت رجلا قتل عبده والصيدان حرا يكون ممن قتل مظلوما قال نعم قلت أفرأيت رجلا قتل ابنه ولا ينفه ابن البائع أ يكون الابن المقتول ممن قتل مظلوما قال نعم قلت أفعلى واحد ممن هذين قود قال لا قلت ولم وأنت تفصل الحر بالصيد الكافر قال أما

من نجومه فان أدى ذلك عنه كتابه والاربع عليه السيد عاتق محاسن فأدله والافه عاتق وان كان في اجارته من الستين فضل عن كتابه عتق ورجع الفضل فأخذ وسوانا خصم في ذلك العبد أو لم يخاصم اذا وقع ذلك وكان البيع قبل بصر أو رضى بالصخر وعلى هذا اذا كانت الكتابة منصفة وهكذا كان كتابه السيد ثم عدل عليه خمسة سنة أو أكثر فقبله اجارته مثله في حبه فان كان الخاسر في غيره رجوع عليه فأخذ منه اجارته ولم ينظر المكاتب بشئ من نجومه بعد عمله الا أن يشاء سيده والقول الثاني أنه ينظر بقدر حبس السيد له أو حبه أو حبه بالبيع وهذا اذا كانت الكتابة وليسته فهو كعبد لم يكتب في جميع أحكامه شرأته وبيعوه وغيره

(جنابة المكاتب على سيده)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا خفي المكاتب على سيده عدل فليسته القود فمباينه القود وكذلك خفي لورث سيده ان مات سيده من الجنابة وليسته وارثه فبالس فيه القود الأرض حاله على المكاتب فان أداه فهو على الكتابة ولا تطل الكتابة مات سيده من جنابته أو لم يمت فان أداه فهو على الكتابة وان لم يؤدها فله تصديره ان شاء فاداه بغيره بطلت الجنابة الا أن تكون جنابة في القود فيكون له من القود ما لا الأرض فلا يلزم عبدا السيد أرض واذا لم يلزم السيد أرض لم يلزم لورث سيده واذا خفي المكاتب على سيده أو خفيين السيد أو الأجنبيين سواء في أخذ أرض الجنابة من المكاتب ليس واحدهما أرض أو ليس الا أنهما لم يصحرا فاداه بغيره سقط أرض جنابته على سيده ولزمته جنابته على الأجنبيين يباع فيها اذا هجر أو بقده سيده منقطعا فان هجر عن الجنابتين فأراد سيده تركه على الكتابة كان لا جنابتين تصحيره وبعده في جنابته الا أن بقده السيد أرض الجنابة منقطعا ولو أن كتابين رجلين خفي على أحدهما جنابة ضمن الأقل من أرض الجنابة أو بقيته فان أداه فهو على الكتابة وان هجر عن أدائهما مع الكتابة فلامحى تصحيره فاداه بغيره بطلت نصف الجنابة لانه ما لم تصفه ولا يكون له دين فيما عايشته وكان تركه أن بقده الأقل من نصف أرض الجنابة منقطعا ونصف بقيته فان لم يفعل بيع نصفه في أرض الجنابة ولو كان المكاتب جنى عليهم ما له جنابة كان لكل واحد منهما عليه في الجنابة ما لا أكثر فان هجر المكاتب وهجر أماً وأحدهما فهو عاخر وسقط نصف أرض جنابة كل واحد منهما كأنه جنى على كل واحد منهما موصضة وقسمها عشر من الأبل فيضرب كل واحد منهما بدين أن بقدي نصيبه منه يعبر بن ونصفاً ويسلم نصيبه منه فيباع منه يعبر بن ونصف فأخذ منه صاحبه أو يكون أرض موصضة ما قصاصاً فيكون على الرق ولو جنى على أحدهما موصضة وعلى الآخر ما مومة كان نصف أرض الموصضة للجاني عليه (٣) في نصف ما عايشه تركه منه ونصف أرض الما مومة فيها الجاني عليها مومة فيما عايشه تركه منه فمضى هذا هذا الباب كله وقياسه

(جنابة المكاتب بريقه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا خفي المكاتب جنابة أو عبداً لكتاب أو المكاتب جنابة فقلد كله سواء وعلى المكاتب أو المكاتب في جنابتهما الأقل من قيمة الجاني منهما وجنى أو الجنابة فان قدر على أدائهما مع المكاتب فهو مكاتب عاقل وله أن يؤذيه ما قبل الكتابة اذا كانت حقة فان ماله علم لمحا صحتها الى أهل فلس له تأديتها قبل عملها لان هذا من ياد من ماله وليس له أن يز يد من ماله شيئاً فعرف ان سيده وله أن يؤذيه الكتابة قبل الجنابة وقيل عمل نجوم الكتابة لانه يجوز له فيما بينه وبين سيده من الزيادة ما لا يجوز له فيما بينه وبين الأجنبي وان كان عليه دين وجنابة وكفاة والدين والجنابة حال كان له أن يؤذيه ما قبل

الرجل يقتل عبده فان
السيد وليدم عبده
فليس له أن يقتل نفسه
وكذلك هو وليدم ابنه
أوله فله ولا يغفل يكون
له أن يقتل نفسه مع أن
حديث النبي صلى الله
عليه وسلم يدل على أن
لا يقتل والد الولد فضل
أمر أيت رجلا قتل ابن
عمه أئى أبسه وليس
للقول ولغيره وله ابن
عم يلقاه بعد عشرة آباء
أو أكثر ما يكون لأن
الم أن يقتل القاتل
وهو أقرب الى القاتل
منه بما وصفت قال ثم
قلت وهذا المولى قال
لا ولاية لقاتل وكيف
تكون له ولا يقول امرأت
له بحال قلت لها من
من هذا القول في الرجل
يقتل عبده وفي الرجل
يقتل ابنه قال أما قلت

الكتابة والكتابة قبلها حال كانت أو غير حاله ما لم يقوموا عليه ويقف الحالكه كما يكون الحزن أن يقضى بعض غرامه دون بعض ما لم يقف الحالكه كما له إلا أنه يخالف الحزن عليه الدين فلا يكون أن يؤذى شأه عليه من الدين قبل محله بغير إذن سيده لأن ذلك زيادة من ماله وليس له أن يزعم ماله بغير إذن سيده وله أن يؤذى الحالكه إلى سيده لأن المال ماله وماله لسيده وله أن يؤذى إلى الأجنبي ماله غير حال بلن سيده وإذا وقف الحالكه ماله أدى عنه إلى سيده كذاه وإلى الناس دينهم وحملهم فيه شرعا فان لم يكن عندهما يؤذى هذا كله عجزه في مال الأجنبي وإن كرم ذلك السيد والمكتاتب ما إذا شاع ذلك الأجنبيون وإن شاع سيده أن يدع حقه عليه ويأخذ الأجنبيون حقوقهم واستوفواهم فهو على الكتابة ما لم يهرز سيده وإن شاء الأجنبيون وسيدهما نظاره لم يهرز متى أنظر سيده والأجنبيون فشاه واحدهم أن يقوم عليه حتى يستوفى حقه أو يهرز فذلكه وإن عجزه السيد أو رضى المكتاتب أو عجز الحالكه (١) خير الحالكه سيدهم أن يتطوع أن يقبضه بالأقل من أرض جنايته وكل ما كان في حكم الجنايات من بحر في متاع أو سرقته أو رقبته فان فعل فهو على وقوفه لم يقبل بيع عليه فأعطى أهل الجنايات جميع ما كان في حكمه ما منه حصصا لا يقدم واحدا منهم على الآخر وإن كان عليهم أن أدله ما يدخل من بيع أو غيره لم يحاسبهم لأن ذلك في خسته ومتى تبعه وسواه كان فعله فيما يلزمه أن يباع قيمته فزاد بعضه قبل بعض أو جمعه لا يبدأ بئس قبل شيء وكذلك لو جنى في كذا على رجل وبعد التصريح على آخر تحاصفا جاعلي عنه وإن أراه بعض أهل الجنايات أو صلح سيده أو قضى بعضهم كان الباقيين يبيعهم حتى يستوفوا أو يأوهم ومن بشرهم على غشه وجنايته المكتاتب على ابن سيده ما به وأمراته وكل ما أهلكه سيده كجنايته على الأجنبي لا تختلف وكذلك جنايته على جمع أموالهم وكذلك جنايته على أبنائه سيده وليس لسيده أن يعفو جنايته عن أحد منهم ولا يرضع عنه منها شيئا إن كان الجاني عليه حيا وإن كانت جنايته المكتاتب نفسا خطأ وكان سيده وارث الجاني عليه ولا وارث له غيره فله أن يعفو عن مكاتبه جنايته وإن كان له وارث غيره معه فله أن يعفو حصته من المراثي وليس له أن يعفو حصه غيره منه وإن جنى المكتاتب على مكاتب سيده وكان المكتاتب الجاني عليه حيا فخافته عليه كجنايته على الأجنبيين يؤذى المكتاتب الأقل من أرض جنايته عليه أو قيمته فان عجز عن أدائه خير سيده من أن يؤذى سيده الجاني عليه الأقل من قيمته أو الجناية أو يدع فباعه وعطى المكتاتب أرض جنايته وما بقي رضى سيده وإن لم يبق شيء لم يرضع له سيده شيئا وإن جنى على المكتاتب سيده جناية جاءت على نفسه فالجناية لسيده إن شاء أخذ بها أو يعجز بغير درققا وإن شاعها فان قطع المكتاتب بدينه ثم برأ السيد وأذى المكتاتب إلى سيده فقتل أو أربأ سيده من الكتابة أو عتق بأى وجهه ما كان تسع المكتاتب جناية وإن برأ منها السيد لم يؤذها المكتاتب ثم مات السيد كان لورثته ما كان له من أتباعه بالجناية أو يعجز عنه فباع ولو كاتب عبيده كتابا أو احتفى في أحدهم كاتب الجناية عليه دون الذين كاتبوا معه وكذلك ما لم يرضع من دين أو حتى يوجه من الوجوه ولا نازم أحد من أصحابه ويكون كالمكاتب وحده إن أدى ما يلزمه بالجناية فهو على الكتابة وإن عجز كان رقيقا وطلب الكتابة ثم خير سيده من أن يقبضه متطوعا أو يباع عليه ويرفع عن أصحابه حصته من الكتابة وهكذا كل حق يلزمه ببيع فيه من بحر في متاع أو غيره فأعلمنا من دين أداته به صاحب الدين طاعة لبايع فيه وهو في خسته كما بان أدام الأثره إذا عتق وإن جنى المكتاتب على سيده جناية تأتي على نفسه كانت جنايته عليه كجنايته على غيره لا تطل كتابته فان أدى ما يلزمه فانهو على الكتابة وإن عجز رقيقا إن شاء الورثة وإن كانت عبدا كان لهم عليه فيها القصاص إلا أن يشاءوا الصقل وكذلك لو لم تأت الجناية على نفس سيده المكتاتب كان المكتاتب على كتابته أن اقصر منه في العمد أو أخف عنه الأرض إن كانت خطأ فلذا كاتب الرجلان عبدا لهما فحق على أحدهما جناية فهو كعبد (١) كذا في النسخ والمراد أن يصير الحالكه من أن يقبضه بالأقل من الأرض والقبضة بين أن يسلم رقبته تأمل

ابنه في الحديث قيل
أحمد بن حنبل ثبت
أم الحديث في أن لا
يقتل مؤمن بكافر فقد
ترك الحديث الثابت
(قال الشافعي) وقلت
له فليس في المسلم يقتل
المستأمن علة فكيف
لم يقتله بالمستأمن معه
ابنه ولا ولده غيره
يلقب القود قال هذا
حري قلت وهل كان
الذي أحرى بإفاد على
الحر يفرم دمه وكان
هذا حري يلقب الامان
فجرم دمه قال آخر
منهم يقتل المسلم بالكافر
لأن الله عز وجل قال
وكتبنا عليهم فيها أن
النفس بالنفس الآية
قلته أخيرة والله تعالى
أنه كتب عليهم في التوراة
هذا الحكم أخكم هو
بيننا قال نعم قلت

الرجل كاتبه يحيى فان جنى على أحد هب الحنابة كناية عما به عليه ان أدى فهو على الكتابة وان لم يؤد فهو عاجز وخير سيده الشريك فيه بين أن يفدى نصفه بما يؤد ويدعه فيباع نصفه في الحنابة فان كان في عن نصفه فضل عن نصف الحنابة رد إلى سيده والالم بضمن سيدهما وسقط نصف الحنابة لأنه صار الحنابة إلى السيد مملوك (٣) وصنعوا بالنصف ما شاءوا لأنه رفق لهم إذ عجزوا وأذن يحيى عليه جناية قيمته ما عشرين الأبل قيمة مائة فقال أؤدى تسعين الأبل واكون على الكتابة لم يكن ذلك حتى يؤدى أرض الحنابة كلها إذا كانت قيمته أوا كثر منها ولا يطل عنمن الحنابة متى حتى يصير فإذ عجز بطل عنه نصفها والله أعلم

(جناية عبيد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للمكاتب عبيد جنى أحد منهم جناية خيرا للمكاتب في عبده بين أن يفديه بالأقل من أرض الحنابة أو قيمة عبده يوم جنى عبده إذا كان العبد يوم جنى غبطة أو اشتراه المكاتب بما يفديه به أو يدع فيباع فيبقى مملوك الحنابة أرض حنابته فان فضل شيء كان للمكاتب ولو جنى عبد المكاتب على رجل حر والعبد المملوك أصبح قيمته مائة ثم مرض فصار قيمته عشرين وأجناية قيمته مائة وأكثر فأراد أن يفكه بمائة أو أكثر من عشرين لم يكن ذلك من قبل أنه لو اشتراه حينئذيا أكثر من عشرين لم يجز الشراء وإنما يكون له أن يفكه بأقل من قيمته يوم جنى بما إذا اشتراه به يوم يفكه بما اشتراه به لو باعه الحاكم فأدى إلى المضي عليه قيمته ولا شيء على المكاتب غير ذلك وهو في هذا الموضع مختلف على يحيى عبده ولو جنى عبد المكاتب وهو يسوي مائة جناية بقيت مائة أو أكثر ثم أتى عبد المكاتب لم يكن له أن يفديه بشيء فإذا وجد فشاء أن يفديه بأقل من قيمته يوم يفديه كان ذلك فأن لم يفعل بيع عليه وأدبت الحنابة فان فضل شيء رد عليه والالم يلمن بغيرها وما وجب للمكاتب واشتراه من له مملوك لو كان حرام من ذبيحة أو زوجة أو غيرها جاز شراؤه لأن كل هؤلاء مملوك له يبيعه ولو وجب للمكاتب أبوه وأمه أو ولده أو من يعتق عليه ما ذلك لو كان حرا في جناية لم يكن له أن يفديه بشيء وان قل من الحنابة قيل أن مملوك ليس يتم عليه الأثرى إلى الأبد بل يبيعه إذا فداه وليس له أن يخرج من ماله في غير النظر لنفسه وهكذا أولاد ولد المكاتب من أم ولده وولد المكاتب لا يكون له أن يفديه بهم وسلمه فيباع منهم بقدر الحنابة فقط وما بقي بقي بحاله يعتق يعتق المكاتب ولا يفدى أحد ممن ليس له يبيعه فيجوز له الأبناء السيد ولو أن بعض من ليس للمكاتب يبيعه جنى على السيد أو على مال السيد لم يكن للمكاتب أن يفديه كالجائس له أن يفديه من الأجانبين إلا أن يجتمع هو والسيد على الرضا بأن يفديه فعوض أن يفديه وإن لم يرض السيد بيع من الجاني بقدر الحنابة وأقر بما بقي بحاله حتى يعتق يعتق المكاتب أو يرق بقره وإذا جنى بعض من يعتق على المكاتب على بعض عذابه القتل فان جنى من ليس للمكاتب يبيعه على رقيقه فله أن يبيع منه بقدر الحنابة وأن يصفو وإن كانت الحنابة مما فداه القود إلا أن يكون الشيء جنى وبالل المكاتب فليس له أن يقتل والده بريقه وهو لا يقتل به لوقته وإذا جنى المكاتب جناية فلم يؤد لها حتى يجز خير السيد بين أن يفديه أو يبيع في أرض الحنابة وهكذا عبد المكاتب يحيى ولا يؤدى المكاتب عنه حتى يجز للمكاتب فصيروه له السيد يكون كانه جنى وهو في ذبيحة سيده فأما فداه وما يبيع عليه في الحنابة وإذا كثر في العبد فضل عن الحنابة خير السيد بين أن يبيعه كله فيكون له ما فضل عن الحنابة أو يبيع منه بقدر الحنابة وإذا جنى المكاتب جناية فلم يؤد لها حتى أدى فعتق مضى العتق وكان عليه في الحنابة الأقل من قيمته أو الحنابة لأن الحنابة إذا لم يجز عليه دون مولاة ولو كانت المسئلة بمالها جنى فاعتقه السيد ولم يؤد فعتق إلا إذا ضمن سيده الأقل من قيمته أو الحنابة وإذا جنى المكاتب جناية أخرى ثم أدى فعتق فعتقها قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الحنابة بشر أن كان فيها

أفرأيت الرجل يقتل
العبد والمرأى أما يقتل جهما
قال نعم قلت ففعا عنه
أو جرحه فمأذون
النفس جراحات فيها
القصاص قال لا يقاد
منه واحد منهما قلت
فأخبر الله عز وجل أن
حكاه حيث حكم أن
النفس بالنفس الآية
فقطت هذه الأحكام
الأربعة بين الحر والعبد
والرجل والمرأة وحكما
جامعا كثر منها والجروح
قصاص لمزعت أنه
لا يقص واحد منهما
منه في جرح وزعت أنه
يقتل النفس بالنفس
كل واحد منهما فما
يخالف في هذه الآية
أكره ما وافقها فيه
أما وافقها في النفس
بأنفس ثم خالف في
النفس بالنفس في ثلاثة

والآثر أن عليه في كل واحدة منهما الأقل من قيمته أو الجناية وهكذا إذا كانت الجناية كبيرة

(جاء على المكاتبه) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج وقال عطاه إذا أصيب المكاتب (١) له نذره وقاله عرو بن دينار قال ابن جريج من أجل أنه كاتب من ماله يجره كالجحر زمانه قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هو كإطاع عطاه وعمر بن دينار الجناية عليه مال من ماله لا يكون للسيد أخذها بحال وإن أزاله منه فعجز المكاتب عن العمل لأنه قد يؤدي وهو زمن ولا يكون له مال من الجناية شيء إلا أن يموت قبل يؤدي فتكون الجناية كلها للمولاه لأنه مات رقيقا

(جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل جناية جناها السيد على مكاتبه لا تأتي على نفسه فهي كجناية أجنبي عليه يأخذها المكاتب منه كلها كما يأخذها من الأحرار إلا أن يكون له علمه في حال من كذبه فقصاه بها السيد ولكن لو جنى عليه جناية تأتي على نفسه بطلت السكينة ومات عبدان مات قبل يؤدي ولم ينبع السيد بشيء لا بها جناية على عبده أن لم يعثر ولو جنى السيد على عبده فمقطع يده فقال المكاتب الوالي أن يعطيه أرض الجناية قبل يراقتير ما يصيبه بأداء الجناية وإن كان يعثر به قال إن جعلته قصاصا بما عطلت وكانت كتابك كما وجبت اعتقل وأخلفت منه فضلا أن كان لك فإن اختار ذلك ثم مات المكاتب ضمن السيد من دينه ما ما ضمن هو ولو جنى على عبده غيره فمحق قبل يموت ثم مات ولا قصاص عليه ولو كانت الجناية عبدا إلا أن الجناية كانت ولا قصاص ينسبونه وإن لم يمتد ذلك حتى مات بطلت الجناية لأنه مات رقيقا فإذا جنى على المكاتب شيء من كتابته يخفى عليه السيد جناية يكون له عليه ملها والكتابة ماله فشاء أن تكون قصاصا فهي قصاص أمهات وإن كانت الكتابة غير ماله لم تكن قصاصا إلا أن يشاء المكاتب ذلك دون سيده وإن جنى السيد على المكاتب جناية لا يجزيه بها ما يعثر به فقال المكاتب بطلها ما قبل بر الجناية أعطى ما جازع الجناية الآن تكون الجناية تجاوز عنه لومات فإذا جاوزت عنه لومات لم يعطها إياها حتى يبرأ فموقه إياها لا لا تدرى له يموت فتتقضى الجناية عن سيده وإذا جنى ابن سيد المكاتب أو أبوه أو من عنده سيد المكاتب على المكاتب فحاشا له عليه كجناية الأجنبي لا يختلف بحال ولا يكون للسيد أن يعفوها إلا أن يموت المكاتب بل يستوفى ما فيكون له حينئذ عفوها لأنها صارت له والله أعلم

(الجناية على المكاتب رقيقه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى على المكاتب عبدا جناية عبدا فأراد المكاتب القصاص وأراد سيده الدية فلم يكاتب القصاص لأن سيده نوع من ماله وبشئ « قال الربيع » وفيها قول آخر أنه ليس للكاتب أن يقتض من قبل أنه قد يعجز قصير ذلك السيد فتكون المكاتب قد أطل الأرض الذي كان للسيد أخذها لم يقتض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس لسيد المكاتب أن يزني أن عبده ولا أن أذنب أن يجلده وللكاتب أن يؤذي عبده وليس له أن يحد له لأن الحد لا يكون إلا لغير حر وهكذا إذا جنى على عبد المكاتب جناية (٢) فيها قصاص فأعالمها العقل وليس للكاتب ولا عبده أن يعفو من العقل قليلا ولا كثيرا ولا يصالح فيه إلا على استيفاء جمع أرض ما صالحه أو الأزيد وإذا صالح فلزاد لم يكن له أن يضع الزيادة ولا شأنا له لأنه قد ملكها وليس له أن يلاف شيء ملكه وإذا جنى على المكاتب أو عبده جناية عبدا فله الخيار في أخذ الأرض أو القرد فإن أراد فعوض القود في نفسه أو عبده بلا أرض فعضوه باطل لأنه على الجناية العمد عليه وعلى عبده ما لا أو قصاصا فليس له إبطالهما (١) قوله له نذره أي أرضه وعقله والتذویر لا تكون إلا في الجراح (٢) لعله ليس فيها قصاص ٨١ مصححه

أنفس في الرجل يقتل
أبوه عبده والمستامن
ولم يجعل من هذه نفسا
نفس وقيل بعضهم
لأنه لا يحتاج بشئ إلا
تركته أو تركت منه والله
المستعان قال فكيف
يقتض لعبد من حر
وأمرأة من رجل فيما
دون النفس وعقلها
أقل من عقله قلت أو
يجعل العقل دليلا على
القصاص فإذا استوى
القصص وإذا اختلف
لم يقتض قال فإن قلت
فقد يقتل الحر دينه
مائة من الأبل وهي ألف
دينار هل يبعده قيمته
نحوه دينار وأمرأة
دينار يحسون من الأبل
قال ليس الأسود من
الصقل بسبيل قلت
فكيف احتجبت به
فقال منهم قائل التي قلت

معاً إذا كان ممنوعاً من اتلاف ماله وهذا اتلاف لملكه ولو عفا ثم عتق كان له أخذ المال ولم يكن له القيد لانه عفا وهو لا يملك اتلاف المال كالأول وهو شيئاً مكتوباً أو وضعه ثم عتق كان له أخذه لأنه فضل وهو لا يملك أن يهب ولا يسلب لسيده المكتوب على أن يضع جناية على المكتوب ولا يأخذ من يدى المكتوب شيئاً من أرض الجناية عليه ولا على رقيقه ولو بقي المكتوب من الجناية مقطوع الدين والرحلين أحمى أهم لم يكن له سبيل على أخذ شيء مما صار له حتى يعجز وله السبيل أن ذهب عقل المكتوب على أن يأتي الحاكم فضع مال المكتوب على يدى عدل وبنفق على المكتوب منه ما يؤدى عنه حتى يعتق أو يعجز وهكذا المكتوب وورقيقها لا يختلف فإن كانت الجناية حاصت على نفس رقيق المكتوب والمكتوبة فهكذا لا يختلف وإن كانت الجناية حاصت على نفس المكتوب والمكتوبة قبل أداها فقد بطلت الكتابة وصار لهما لسيدهما فله في مالهما أن يجرى عليهما ما يستوفى المكتوبان الجناية وفي أنفسهما ما يجرى عليهما ما لا يستوفى فماله في الجناية على رقيقه غير مكتوبين ولو جنى على المكتوب نفسه جناية فبها قصاص فبرأ منها أو أخضعف أرشها ثم مات أخذ المولى النصف الباقي ومال المكتوب حيث كان ولو كانت الجناية يدا فصالح منها المكتوب على أقل مما بها وهو النصف فبعض المولى الفضل مما جنى بدمكاته لان مكتابه ترك الفضل فلمولى أخذه كالأول وضع عن إنسان ديناً عليه أو هبته هبة ثم مات قبل يعق كان لولاه أخذ ذلك من الموضوع والموهوبه انما هب المكتوب أو مات من غير ترك الجناية قال والجناية على المكتوب في قيمته وعينه عبد صغير مكتوب بقوم يوم جنى عليه وجناية سيد المكتوب عليه وعلى رقيقه وماله وجناية الأجنبي سواء ويضمن لهم ما يضمن الأجنبي لهم فيبدون أن أنفسهم وأموالهم لا يختلف ذلك إلا أنه ان ضمنه لهم فلم يؤد حق يعجز أو عجز سقط عنه لانه صار ماله وإن جنى عليهم جناية يزن فيها ما يؤدى عن المكتوب كائنته المكتوب أن يجعلها قصاصاً أخذها السيد فإن مات المكتوب والمكتوبة حال قبل يجعلها قصاصاً له مات عبداً وبطلت عنه الكتابة وصار هذا مالاً للسيد وإن جنى السيد على المكتوب فقتله وهو يسوى ألف دينار وأما بقى عليه من كتابته ديناراً أو أقل أو أكثر إلى أجل لم يعق المكتوب مما جنى به ويعجز وكذلك يضمن عليه قطع يده فوجب له تجسمائة بصلح أو غير ولو سبق عليه الدين لم يعق حتى يقول قد جعلت ما يوجب لي قصاصاً فأنا قاله قبل يموت ثم مات كان حراً يوم يقوله فإن لم يشقه حتى مات كان عبداً وهكذا إن جنى سيدا المكتوب على مال المكتوب جناية فله من ألف دينار وأما بقى على المكتوب دينار لم يحل قبل يقتل المكتوب فجعلتها قصاصاً حتى مات مات رقيقاً وإن قال قد جعلتها قصاصاً بما على من الكتابة كان حراً حين يقوله وكذلك إن قال قد جعلت ما بقى على من الكتابة قصاصاً لم يولى كان قصاصاً وكان حراً لو أتبعه فضله وهذا كله إذا لم يحل آخر نجح المكتوب فإن لم يسبق على المكتوب إلا نجح أو بهض نجح أو أكثر إلا أن جيع ما عليه فقتل كله ولم يعجز سيده حتى جنى عليه سيده جناية فيها وهه ما بقى على كتابته أو فيها ذهابه وفضل عتق المكتوب لأن سيده مستوفى بما لم يجيع ما عليه إذا جوب للمكتوب مثل الذى عليه في الكتابة الأثرى أتى لأجر السيد على دفع الجناية إليه إلا أن يكون فيها فضل عن كتابته فأجبر على دفع الفضل إليه وإن وجبت للمكتوب مالاً لأجره على أن يدفع إلى السيد ما بقى عليه وله عند السيد مثله أو أكثر وكذلك لو حل آخر نجح المكتوب فعد السيد على مال المكتوب فأخذته ما بقى له بلا علم من المكتوب عتق المكتوب إن كانت نجحوه ماله وكذلك لو اقضى ديناً بركة المكتوب وجبته على المكتوب بغير إذنه عتق المكتوب وإن كانت نجحوه لم يحل فرد السيد إليه لم يعق إلا أن يشأه أن يجعل ذلك قصاصاً ويجبر السيد على إعطائه إياه إذا لم تكن نجحوه حلت ولم يجبر المكتوب على أن يجعله قصاصاً وهذا كله إذا كانت جناية السيد على

الرجل بالمرأة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلون يسعى من سواهم تنكحاً فأدأهم قلت أفتك هذا عندك في القود قال نعم قلت فهذا عليك أو رأيت ان قال النبي صلى الله عليه وسلم في المسلين تنكحاً فأدأهم أما في هذا دليل على أن دعاء الكفار لا تنكحاً (قال الشافعي) رضى الله عنه فقال قائل قلتهذه آيات الله تعالى ذكر المؤمنين يقتل خطأ فحصل فبدمية مسلمة أتى أهله وكفارة وذكر ذلك الملهد قلت أفرأيت المستأن فيه دية مسلمة إلى أهله وكفارة قال نعم قلت لم يقتل به مسلمة

المكاتب من الصف الذي منه كاتبه كانت قصاصا فان كان يلزم السيد بالكتابة على المكاتب غير الصف
التي هي المكتبات لم يعق بها ولم تكن قصاصا حتى يقبضها ويدفع من ثمنها اليه آخر ما عليه أو يعطى لها
بصل على أنها قصاص وذلك أن يعنى على المكاتب وعلى المكاتب مائة صاع حنطة تسوى بنسبتين ديناراً وأما
لزم السيد بالكتابة غير الصف أو ورقاً أو أبل هي أكثر ثمنها على المكاتب فلا يكون هذا قصاصاً وان كانت
الكتابة مائة لان الذى على المكاتب غير الصف وجب له ولكن لو حرق السيد المكاتب مائة صاع مثل حنطته
والحنطة التي على المكاتب فلا كان قصاصاً وان كرميد المكاتب فان كان خيراً أو شراً من حنطته لم تكن
قصاصاً حتى يرضى المكاتب اذا كانت الحنطة المحرقة خيراً من الحنطة التي عليه أن يجعلها قصاصاً أو يرضى
السيد أن يجعلها قصاصاً اذا كانت الحنطة التي حرق شراً من الحنطة التي لم على المكاتب فلا تكون قصاصاً
الا بان يتحلل بها المكاتب برضاء على السيد وهكذا لو كان مكان الحنطة جنابة على المكاتب لم يختلف هذا
وان جنى السيد على المكاتب جنابة فزعم بها أرض فعله السيد والمكاتب قصاصاً ما عدا على المكاتب أو كان
ما على المكاتب جالزاً السيد بهما على المكاتب أو أكثر برضاء ثم عاد السيد حتى على المكاتب
جنابة ثانية كانت جنابته على حرقها قصاصاً ان كانت بما يقتص منه وأرض الحران كانت مما يقتص
منه وان اعتل بأنه لم يعلم بأنه يعنى بان يصير لكاتبه عليه مثل الذى بقي من كتابه فيكون قصاصاً فيعتق
لم يقبل ذلك منه كما يقبل من رجل علم رجلاً عبداً فقتله بعد ما عتق ولم يعلم بعتقه « قال الربيع » وقبه
قول آخر أنه يؤخذ منه مدية حر ولا قول موضع الشبهة كالقتل حربياً ولم يصل بالسلمة فعد مدية حر ولا قول
وهو يفرق الحرى لانه حلال له على الانتداء قتل الحرى وليس حلاله على الانتداء قتل العبد « قال
الربيع » وقول الشافعي أصح « قال الشافعي » رحمه الله تعالى ولو عتق المكاتب وعاد السيد أو غيره
حتى عليه جنابة بعد عتقه وقد علم الحافى عتقه أو لم يعلم فسواء جنابته عليه بجنابته على حر ولو جنى سيد
المكاتب على المكاتب فقطع يده فزعم نصف قيمته وكان قد حرق عليه مثل ما زعمه وكان آخر مجموعته حتى به
وكذلك لو لم يحصل فعله السيد والمكاتب قصاصاً حتى به فان عاد السيد فقطع يده لا تخرى خطاها لزم
عاقلة نصف مدية حر بالجنابة على اليد الاخرى لانه جنى عليه وهو حر واذا جنى على المكاتب ففعلها بالذات سيده
عن أرض الجنابة فالعقوبات واذاجنى على المكاتب عتق فقال كانت الجنابة وأتزر وقال الحافى كانت
وأنت مكاتب فالقول قول الحافى وعلى المكاتب البينة وسواء صدقه في ذلك مولى المكاتب أو كذبه فان قطع
مولاه الشهادة أن الجنابة كانت وهو حر فبطلت الشهادة لانه ليس في شهادته ما يجز به الى نفسه شيئاً وكشفته
شاهداه فاذاً انبثقت عليه بجنابته حر واذاملك المكاتب أو باه وجنى عليه أو فوله أن يبيع بقدر الجنابة
واذا جنى من ليس للمكاتب أن يبيعه على المكاتب فله أن يبيعه منه بقدر الجنابة ولا يبيع بأكثر منها ولو
جنى عبد المكاتب على المكاتب كانت الجنابة هدر إلا أن يكون فيها قصاص فيكون له أن يقتص فأما اذا
كانت عقلاً أو عداً فأراد أن يبيعه فلا جناحة عليه ولكن به يبيعه على النظر كما يكون له بعهه بالجنابة
جناها واذا جنى المكاتب على عبده بعهه فبأنه هدر إلا أن تكون الجنابة هدرها قصاص فيكون له
القصاص فأما مال فلا يكون للعبد على سيده بحال وكذلك لو ملك المكاتب أو باه أو ما جنى عليها فان
كانت جنابته فيها قصاص فلهما القصاص وليس لهما اختيار المال أن يأخذه منه وهما غير خارجين من ملك
المكاتب ولا أن يأخذ منه مالا لو كانت الجنابة خطأ ولو عتق أو عتق لم يكن لهما أن يبيعهما مال لان ذلك
كان وهما غير خارجين من ملكه ولو جنى عبد المكاتب على ابنه له كاتب بعهه كانت جنابته عليه بجنابته
على أجنبي بأخذها إلا أن لا يكون له أن يعفوها لان الابن ملوك نصيره كمو ولو كانت عبد لم يكن

باب جرح البهائم
جبار

« حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن ابن المسيب
وأبي حنيفة عن عبد الرحمن
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال البهائم حرمها جبار
« حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن حرام بن سعد
ابن عبيدة أن ناقة لابن
ابن مازن دخلت حائطا
لقوم فأفسدت فيه
فقضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن على
أهل الأموال حفظها
بالتلار وما أفسدت
الولوش بالليل فهو ضمان
على أهلها » أخبرنا
أبو يعين مسعود قال

لأن ابن يقطين منه وكان عليه أن يأخذ منه أرشها وليس إلا من ترك الأرض له فإن لم يأخذ منه الأرض حتى عتق
الابن قبل يأخذها منه فله صفوها حتى الاب وأبو يعقوب لأن حقهم مال لا سبيل لأحد عليه فيه

(عقبي سيد الكتاب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبدا فأدى إليه أو لم يؤد حتى أعتقه
فالمعق واقع وقد بطلت عنه الكتابة وماله الذي أهدى في الكتابة كله ليس للسيده شيء ولو كاتبه ثم قال
قد وضعت عنك كتابك كلها كان حرا وكان كقولك أنت حر من قبل أنه قد أعتق في أصل الكتابة بالبراءة
اليمن الكتابة ولو قال قد وضعت عنك الكتابة الإديارا والأعشرة فأنكر كل بر يشان الكتابة إلا ما استثنى
ولا يعق إلا بغير امتن آخر الكتابة والقول في أصل استثناء السليمين الكتابة قول السيد أن قال الذي
وضع من المؤن والذي أخرت من الوضع المقدم فاقول قوله وإن مات السيد فالقول قول ورثته فإن
لم يكونوا يرثون عن أنفسهم أزم الحما لم الكتاب أن يكون الوضع من آخر الكتابة لأنه قائم بذلك من صار
للماله ولا يصح عنه إلا ما يحيط أنه وضع عنه ماله وهذا وضع عنه آخرها على إحاطة وضع الذي
وضع عنه أو ما قبله فكان آخر بدل من الأول وأنا وضع السيد عن الكتاب أو أعتق في المرض فالتعق
موقوف فإن خرج من الثلث الأقل من قيمته أو ما بقي عليه من الكتابة فهو حر والاعتق منه ما حل الثلث
فوضع عنهم من الكتابة بقدر ما عتق منهم وكان الباقي منه على الكتابة ومن أقر سيد الكتاب أنه قبض بحجوم
الكتاب في مرضه الذي عتق فيه أو في صفة فقرار بما ذكر كايحوز إقراره بالإجبي بقبض دين عليه وإذا
كاتب الرجل عبدا على دين أو فقال قد وضعت عنك ألف درهم من كتابك لم يكن وضع عنه شي من قبل أنه
ليس عليه درهم وكذلك لو كاتبه على دراهم فقال قد وضعت عنك من كتابك مائة دينار وأما ما قبله
ما عليه من الدراهم أو أقل أو أكثر لم يكن وضع عنه شي لأنه إنما وضع عنه ما ليس له عليه وكذلك كل
صنف كاتبه عليه فوضع عنهم من صنف غيره ولو قال السيد كاتبته على ألف درهم فقلت قد وضعت عنك
تجسين دينار أعني وضعت عنك ألف وهي قيمة تجسين دينار أو كل وضعا وكان الكتاب حرا ولو لم يقل هذا
السيد فأدى الكتاب على سيده أحلفته ما أراد هذا ولو مات السيد ولم يكن أحلف في الورثة ما علوه أراد وضع
اللقان قال هي قيمة تجسين فالتشهاد للكتاب أن سيده قال قد استوفيت منه وقال للسيدة
ألتست قدوفيتك فقال بلى فقال الكتاب هذا آخر خبري كان القول قول السيد فإن قال لم يوفني إلا درهما
فالمقول قوله مع عيشه وقول ورثته فإذا مات لأنه عبدا باعني بشهادته ودينه وقام جميع كتابته أو كل
كتابته أو كذا وكذا دينار فإلزمه ما ثبت عليه من اليهود وإن شهد اليهود أنه قال قد استوفيت آخر كتابك
ولم يزد على ذلك فالقول فيما بقي من كتابته قول السليق حياته وورثته بعد موته لأن الاستيفاء تم تبثه
ولو شهدوا أنه قد قال استوفيت منك آخر كتابك إن شاء الله أو إن شاء فلان لم يكن هذا استيفاء قد استوفيت
فيه ولو قال قد استوفيت آخر كتابك إن شئت لم يكن استيفاء لأن هذا استثناء

(الكتاب بين اثنين يعتقه أحدهما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كاتب الرجل عبدا لهما فأدى بعض بحجومه أو لم يؤد منهما شيأ حتى
أعتق أحدهما نصيبه من نصيبه من حر كايحوز عتقه أو لم يؤد منه وعبد الذي لا كتابته فإن كان له مال

حدثنا الأوزاعي عن
الزهري عن حرام بن
سعد بن حصينة عن
البراء بن عازب أن ناقة
البراء دخلت حائض رجل
من الأنصار فأفسنت
فيه فغضب رسول الله
صلى الله عليه وسلم على
أهل الحوائض حفظها
بأنهار وعلى أهل المنية
ما أفسنت ما شئهم
البايل (قال الشافعي)
فأخذ نابه بشعره وأتصله
ومعرفة رجائه قال
ولا يخالف هذا الحديث
حديث الهمام برحها
جبار ولكن الهمام
رحمها جبار جازم
الكلام العام الخرج
الذي يراد به الخاص
فلا قال صلى الله
عليه وسلم الهمام
رحمها جبار وقضى
رسول الله صلى الله عليه

قوم عليه المكاتب فمقتله كما يكون الحكم في العبد يكون بن اثنين يعتقه أحدهما فان لم يكن له مال
فالتصف الشافي مكاتبه بحاله وانما اعتقه أحدهما لم يعتقه الآخر فان كان الاول موسرا اداء قيمة نفسه
كان المكاتب حرا وكان على المقتن الاول نصف قيمته وعق الآخر باطل والولد للعق الاول وان لم يكن موسرا
فمقتن الآخر جاز والولد بينهما ولو كان بين اثنين فوضع عنده أحدهما نصيب من الكتابة ولم يعتقه فهو
كعتقه وقوم عليه ان كان موسرا وكذلك اذا أبراه عمله عليه لانه ماله وانه اذا اعتق فالولد له وهو مخالف
للمكاتب يورث

﴿ ميراث المكاتب ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أنكح ابنته ثيابا ضاهما كاتبة أو عبده ثم كاتبه كان النكاح
جائزا فان مات السدا وتمت وارتبه فسد النكاح لانها قد ملكت من زوجها ما ولو ماتت وليست ابنته
وارثه كان على النكاح فان اعتقه واحدا من الورثة فنصيب الذي اعتقه حرا والولد الذي كاتبه وكذلك
اذا أبراه عمله عليه فنصيبه حرا وان لم يكن له في نفسه شيء وكان نصيبه حرا بكل حال ولا يقوم عليه
بحال لان عتقه ماله وارباه منه عتق والولد له انما الولد الذي عقد كاتبه وانما نصيب من تقويمه عليه أنه
لا يجوز أن يكون له الولد ماله بهين فيعتقه بعد الهجر واعتقه عليه بسبب رقه فيه لانه لو لم يكن له فيه رق
فجبر لم يكن له أن يملكه ولو ورثه أو نزل عتقه لم يجز عتقه ماله كانا ورثا ماله عليه ولكن ما ورثا رقه على
معنى انهما اذا اعتقاه عتق والولد الذي عقد الكتابة « أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
حاتم عن نافع عن ابن عمر عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها أرادت أن تشتري جارية فتعتقها فقال أهلها
ينعكها على أن ولدها نافع فكرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يعتل ذلك فانما الولد لمن أعتق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة
ولم يقل عن عائشة وذلك مرسل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة قال وأحب حديث نافع أنها كلها لانه مسند وأنه أشبه وعائشة في حديث نافع كانت
شرطت لهم الولد فأعطاها النبي صلى الله عليه وسلم أنها ان أعتق فالولد لها وان كان هكذا فليس أنها
شرطت لهم الولد بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هشاما وعروة حين جمع أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يعتل ذلك انما رأى أنه أمرها أن تشرط لهم الولد فلم يقف من حفظه على ما وقف عليه ابن عمر
رضي الله عنهما والله أعلم قال فلا حديث الثلاثة متفق في ما سوي هذا الحرف الذي قد يظلم فيمنتهى
اللفظ والله تعالى أعلم فبهذا نأخذ وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس يحتمل أن يجوز بيع
المكاتب والمكاتب أن يهين اقلها لم أعلم مخالفا في أن لا يباع المكاتب حتى يصحر أو يرضى بترك الكتابة
لم يكن هذا معنى الحديث لأنني لم أجد حديثا ناعن النبي صلى الله عليه وسلم ومن عرف من جميع الناس
على خلافه فكان معنى الحديث غير هذا وهو أبراهما أن يكون في الحديث دلالة عليه هو أن الكتابة شرط
للمكاتب على سيده فبقي شاء المكاتب أطل الكتابة لانها وثيقة لم يخرج من ملك سيده ولا يخرجها الا بإذنها
وهذا هو أولى المؤمنين بها والله تعالى أعلم وبه أقول فانما رضى المكاتب والمكاتب ابطال الكتابة فلها
وله ابطالها كما يكون لكل ذي حق ابطاله وكما يقال للعبد ان دخلت الدار فأنت حر فتركه دخولها ويقال له
ان تكلمت بكذا فأنت حر فتركه أن تكلمه فلا يعتق في واحد من الوجهين الا ترى أن برقة تستعين في
الكتابة وتعرض عليها عائشة الشراء والعق وتذهب برقة إلى أهلها بما عرضت عائشة وترجع إلى عائشة

وسلم فيما أنفست
الجماء بنى في حال دون
حال دل ذلك على أن
ما أصابت الجماء من
جرح وغشيرة في حال
جبار وفي حال غير
جبار قال وفي هذا
دليل على أنه اذا كان
على أهل الجماء حفظها
ضموا ما أصابت فاذا
لم يكن عليهم حفظها
لم يضمنوا شيئا مما أصابت
فيضمن أهل الماشية
السائمة بالليل ما أصابت
من زرع ولا يضمنونه
بالنهار ويضمن القائد
والراكب والسائق لان
عليهم حفظها في نال
الحالة ولا يضمنون ولو
انقضت (قال الشافعي)
وما يشبه هذا الحديث
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى أن

بإعراض أهلها وتشريحها أثناء فتحها يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل هذا دليل على ما وصفت من
وضار برتبة تلك الكتابة أو الهجر حتى قال المسكين فخرجت أو أبطلت الكتابة فذلك العمل له مال أو قوته على
الكتابة ولم يعلم وإن قال سيده لا أرى بهجر فيقول ذلك له والمدونك فهو لا يملوك فذلك ما استكان
واستخده وأمره فذلك فضل قوته وحرفه وماله خبرك من أدامه يحومه وكذلك لو كان عبدان أو عبيد في كتابة
واحدة فحضر أحدهم نفسه أو رضى بترك الكتابة ترسبها ورفعت عن معية الكتابة حسنة كإرفع
لومات أو أعتقه سيده وسواء هجر المسكين نفسه عند حلول النجم أو قبله متى هجر نفسه فهو عاجز وإن هجر
نفسه أو أبطل الكتابة ثم قال أعود على الكتابة لم يكن ذلك إلا بتحديد كتابة وتصحيح نفسه عند سيده وفي
غيبه سيده سواء وإن هجر نفسه أو أبطل الكتابة ثم أدى السيد ففتى بالشرط الأول ثم قامت عليه بئنه بأنه
هجر نفسه أو رضى بفسخ الكتابة كان يملوك أو أخذ سيده منه حلاله وإن أحبا أن أحلفه سيده
ما حدد كتابة كان ذلك ولو كانت المسألة لم يحلها فندفع إلى سيده آخر يحومه وقاله أنه ترسب على الأول
ولا علمه بتصحيح نفسه ولا رضى بفسخ الكتابة كان له فيما يشاء وبين الله أن يترقه وعلمه في الحكم أن
يعتق عليه ويرجع عليه بقيته كلها لا تحسبه مما أخذ منه شيئا لأنه أخذ منه وهو يملوك له وأعتقه بسبب
كتابته فرجع عليه بقيته

(هجر المسكين بالرضا)

(قال الشافعي) وإذا رضى السيد والمسكين بالكتابة فليس السيد فسخها حتى يهجر المسكين عن نجمهم
يحومه فإذا هجر ولم يقل قد فسخت الكتابة فالكتابة بحالها حتى يختار السيد فسخها لأن حق السيدون
حق المسكين أن لا يثبت على الكتابة وهو غير مؤتمرا عليه فيها الآن بترك السيد فسخها فيكون له
حيث لا ينهما اجتماعان على الرضا بالكتابة حتى حل نجمهم بنجوم الكتابة ولم يؤد به بطل السيد بالكتابة
فهو على الكتابة فإن أدى بعد حلول النجم من مذهب غيره أو طوله لم يكن للسيد تصحيحه ولا يكون له
تصحيحه أو ينجم أو بعض نجم حاله فلا يؤده وإذا كان المسكين حاضر بالبلد لم يكن للسيد تصحيحه
الا بغيره فإذا حضر فسأه ما حل عليه قل أو أكثر فقال ليس عندي فأشبه أنه قد هجره أو قد أبطل كتابته
أو فسخها فقد بطلت ولو جاء المسكين بما علم مكانه لم يكن مكاتبا وكان لسيد أخذه منه كأي أخذه منه
يملوكا وسواء كان هذا عند سلطان أو غيره فلما جاءه السلطان فسأه فخر مئة يؤدى إليه نجمة أو سال ذلك
سيدهم يكن على السيد على السلطان فأنظره الآن يحضر شيئا يبيع مكانه فيظفره قدر يبعه فإن
قال في شيء غائب أحضره لم يكن للسلطان أن ينظره في القيدوم الغائب لأنه قد نظره في وقت العبد بنفسه ولا
يؤدى إليه ماله وليس هذا كغير راسال النظره في الدين لأن الدين في ختمه لا يسل على وقته وهذا عندنا
يبيع نفسه بأداء ماله فإذا كان غائبا لم ينجبه فأنه عليه سيده أنه قد هجره أو فسخ كتابته فهو عاجز
فإن ما من غيبته أو أقام بينته على سيده أن يفيض منه النجم التي هجره أو أبا راسنه أو نظره كان على الكتابة
وهكذا لو جاء سيد المسكين السلطان فسأه هجره لم ينجبه أن يهجره حتى يثبت عنده على كتابته وحلول نجم
من يحومه ويحلفه ما أبرأ منه ولا قبضه منه ولا فاضله ولا نظره فإذا فعل هجره وجعل المسكين على
جمته أن كانت له جمته قال وإن جاءه السلطان فقال قد أنظرته بنجم من يحومه إلى أجل وتضمني منع فيه
ما صنع في نجم من يحومه محل قال وإن قال قد أنظرته إلى غير أجل أو إلى أجل قبل أن لا أنظره لم يهجره
وكتبه إلى الحاكم فحضره وأعلمه أن صاحب قد جع في نظره وقال إن أدبت إلى وكيله أو إليه نفسه

يخطب الرجل على خطبة
أخيه وذكرت فاطمة
أن معاوية وأبا جهم
خطباها فخطبها على
أسامة فتوزر وجهه فأماط
العلم أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا ينهى
أن يخطب الرجل على
خطبة أخيه في حال
يخطب هو فيها وحديث
جرح الجهاد جسد
مطلق وجرسها فسادها
(١) في حال يقضى فيه
على ربا الجهاد بفسادها
وشبهه نهي عليه السلام
عن الصلاة بعد العصر
وبعد الصبح جملة وهو
يا من نسي صلاة
أن يصليها إذا ذكرها
ولا يمنع من طاق وصل
أي ساعته

(١) كذا في الأصل
وفيمسقط والبراد أنه
مطلق ولا يصل بالظاهرة
لأنه لا يحكم بنفيه مطلقا
فم يقضى فيه في حال
أمل

والأبطلت كتابته ويشتبه إلى به فان استغفرت لم يكن له أن يتفرمان كان لسيدو وكيل حتى يؤدى إليه فان لم يكن له وكيل انظر قدر مسيره إلى مسنده فضر به أجلا فان جاء إلى خلق الأجل والاعجزة ما كمل به الآن يأتيه مكانه بشئ يبعثه من ساعته فخطره قدر بعه لا يحاوز به ذلك أو يأتيه بغير يدفع إليه مكانه أو يسرع على الترميم شيئا حاضرا أيضا فان لم يكن لغيره شئ حاضر حبسه وعجزه وجعل ما على الغريم لسيد لانه مال عبده ومضى فقلت لسيد تعجيزه وعلى السلطان تعجيزه فعجزه السلطان وأول السيد ثم احضر للسائل لم ير ذلك التعجيز فان قال قائل فهل في قولك لسيدان يصعبر بدون السلطان أثر قلت هو معقول بما وصفت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح عن أبيه عن ابن أمية أن نافعنا أخبره أن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما كاتب غلامه على ثلاثين ألفا ثم جاءه فقال اني قد عجزت فقال اذا اصحو كتابتك قال قد عجزت فاجبها أنت قال نافع فاشتري السباعي وهو يتكلم من يمتقه فحاضها العبد له ابنا وابن قال ابن عمر اعتزل جاريي قال فاعتق ابن عمر به بعد (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا بن عيينة عن شيبين غرقدة قال شهدت شريحا بكاتبه في الرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يصعبر السيد والسيّد والمكاتب فاذا حل بهم المكاتب فبأنفسه سيده اداءه فقال قد أدبته اليك وأدبته إلى وكيلك أو إلى فلان بأمره فان كره السيد جعل الحاكم تعجيزه وانظره يوما أو كثيرا فخطره ثلاث فان جاء بشاهد أحلفه معه وأراه عايشه له شاهد وان جاء بشاهد لم يعرفه ادا له لم يجعل حتى يسأل عنه فان عدل أحلفه معه وان لم يعدل دعاه بغيره فان حاض به من يومه أو غدا أو بعده والاعجزة وان ذكر بينه غائبه أشهد أنه ذكر بينه غائبه أو اني قد عجزته الا أن تكون له بينة فبما يدعي من دفع بحمده أو بأمر ماله منه فان جاء بها أثبت كتابته وأخضعه سيده بما أخذ من خراجها وقسم خدمته وان يأت بها من عليه التعجيز وان عجز عن هذا الشرط شتمت بينة بأمره من ذلك القيم وهو آخر تجويعه ومات المكاتب جعل ماله. يرثه لورثته الا ان حار لاه مات حرا أو أخذ السيد بما أخذ من ماله وان لم يكن آخر تجويعه فقدمت رقبا واذا عجز المكاتب سيده والسلطان فقال سيده بعد التعجيز قد أقر رتلي على الكتابة لم يكن عليها حتى يحدده كتابة غيرها ولو تأدى منه على الكتابة الأولى وقال قد أتبك العتق فحقق بانائه العتق وترجع اعبا بقية المكاتب كما يترجعان في الكتابة الفاسدة وكذلك قال قد أتبك الكتابة الأولى ولم يذ كر العتق لان قوله أتبك الكتابة الأولى أتبك العتق بالكتابة الأولى وعلى الاداء ولو عجز ثم تأدى منه كما كان ينادى ولم يقل قد أتبك الكتابة لم يكن حرا بالاداء وكان تأديته كالتراج يا خنسنه واذا كاتب عبيده كاتبوا احده تعجيزا وكلهم عن تجويعهم فليسيدهم ان يعجز ابيهم شاه ويطرق ابيهم شاه فقهره على الكتابة يا خنسنه حصتها وكذلك ان أدى بعضهم ولم يؤد بعض فن أدى على الكتابة عتق ولم يكن له تعجيز ومن لم يؤد فله تعجيز وهم كعبيد كانوا كتابته مفرقة ففجبر وافله ان يصعبر ابيهم شاه ويقر ابيهم شاه على الكتابة وليس له تعجيز من يؤدى واذا عجز المكاتب عن اداء تجويعهم ففجبره سيده وانظره فمات قبل ان يؤدى مات عبدا وليس له ماله واذا كاتب الرجل عبده ففجبر عن تجويعه وانظره السيد ثم مات السيد فلورثته ان يا خنسنه ادا ذلك التجويع مكانه ولو انظر اباهم إلى مدخل مات أخذ حلالا كما كان لا يهم أن يرجع في التفرقة يا خنسنه حلالا فان اداه والا فله تعجيز وهم يقومون في تعجيزه مقام ابيهم وان ورت القوم مكاتب ففجبر عن تجويع اباهم فاد بعضهم تعجيزه كان الذي اراد ففجبره تعجيزه والذي اراد انظاره انظاره فكان نصيبه منه على الكتابة وان كان في يديه يوم عجزه أحدهم ماله أخضعه الذي عجزه بقدر ماله منته وترك له بقدر ما علك الذي لم يعجزه وقبل الذي عجزه ان تأخذه يوما بقدر ما علك منه

باب المختلطات التي عليها دلالة

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة تسع سنين لم يصح ثم أذن في الناس بالبيع فتدارك الناس بالمدينة ليضربوا معه فخرج فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانطلقنا لانصرف الا ابلغ وله خرجنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا يقول عليه القرآن وهو يصرف تأويله وانما يفعل ما أمر به فقدمنا

فتؤا حراً وتخدمه وعليك أن تنفق عليه في ذلك اليوم وكذلك لو مرض كان عليك أن تنفق عليه بقدر
تصيبك منه لأن أصل كتابه كان صحيحاً الكل واحد من كتابه عليه في حسته وله على المكاتب في حسته
ما لا يكتب على سيد له يسد على مكاتبه وليس هذا كالعبدين اثنين يريد أحدهما ابتداء كتابته دون
صاحبه أصل الكتابة في هذا باطل وهي في الأول مصيبة مارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب
رجل عبداً كتابه واحدة فصجز وأقاراد تصجز بعضهم وأقارار بعضهم كذلكه وعلى كل حسته من
الكتابة ولو كاتب رجل عبده فصجز فقال أجز بعضاً وأجز بعضاً لم يكن له ذلك كما لم يكن له أن يكتب
بعضه فإن فعل فادى على هذا عتق ورجع عليه بنصف قيمته وتم عتقه كله لانه إذا عتق نصفه وهو ملكه
عتق كله والله أعلم

(بيع كاتبة المكاتب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجزى بيع كاتبة المكاتب بدين
ولا يتقدم له بالمال من الأحوال لانه ليست بمصونة على المكاتب فانه متى شاع عتق من عتق فليس باطل
وان أدى المكاتب إلى المشتري كتابته بأمر السيد عتق كما يؤدى إلى وكيله فيعتق لأن المكاتب يراهم بأمر
السيد فتي برئهم فهو حر ويرمى إلى الكتابة ما أخفان كان فاعتق بيده ومثلها كان له مثل أو قيمته ان
فات ولم يكن له مثل وكذلك يرد البايع ما أخف من ثمن كاتبة المكاتب

(استحقاق الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كاتب الرجل عبداً على عرض أو ماشية بصفة أو طعام بكل فادى
المكاتب جميع الكتابة وعتق ثم استحق ما أدى المكاتب بعد ما مات المكاتب فاعلم ان رقيقاً وليس بدأخذ
ما كان له وما أخذ ورتته ان كاتوا بنصوه وكذلك لو سقى على المكاتب فأخذنا من حر رجوع الذين دفعوا
الأرض في مال المكاتب بالفضل من أرض عبد وكذلك لو كاتب على دابة فاستحق ما بعياها ولو كانت
هذه المسئلة بحالها فاستحق على المكاتب ثمن من صف ما أدى وعلى صفته كان العتق ما ضا وتابع المكاتب
بما استحق عليه ولم يضر من يدينه ما أخف عنه ولو استحق ما كاتب عليه المكاتب بعد ما أداه وهو
حي أخذ من استحقه فإن كانت بحجر المكاتب كلها فندحت يوم استحق ما أدى إلى المولاه قيل للكاتب
ان أدى بجمع كاتبة إلى المولاه الآن فقد عتقت وان لم تؤد فله تجهيزه ولو استحقف والمكاتب غائب
وليس كاتب مال أو فقه ماله وانتظر كما وصفت في المكاتب تحمل بحجوه وهو غائب فان أدى والا فلا سيد تجهيزه
ومضى مات في غيبته قبل يؤدى مات رقيقاً وهكذا اذا استحق ما أدى من قبل المكاتب فان جاز رجل فاستحقه
على سيده بأقرار من سيده عليه أو على المكاتب وبجد المكاتب ما أقر به عليه السيد وأخرج من ملكه بحال
فالمكاتب حر وهذا اتفاق من سيد ماله ولو استحق ما أدى إلى سيده على المكاتب وقد أنقذه السيد كان
هكذا وكان الذي استحقه أن يرجع على السيد ان شاء لانه تلف ماله أو على المكاتب لانه سلب السيد
اتلافه ولو شهد هو على السيد بدين دفع المكاتب إليه كاتبة التي استحقته أنه قال للمكاتب أنت حر فقال
السيد أعتقت أنت حر أو لقد أدبت ما عليك أخطأ بالله ما أراد احداث عتقه على غير الكتابة وكان
ملوكاً وكذلك لو شهدوا عليه بعد أداء الكتابة وقيل استحقاق المتاع أنه قال هذا حراً وقد قاله أنت حر
فان شهدوا عليه بعد استحقاق ما أدى اليه من الكتابة أنه قال أنت حر كل حراً وكان هذا احداث عتقه
وكذلك لو شهدوا عليه قبل يؤدى الكتابة أنه قال أنت حر أو قال هذا حراً يؤدى الكتابة أو بعد فان ذيل

مكة فلما طاف رسول
الله صلى الله عليه وسلم
باليث والصفاء والمروة
قال من لم يكن معي
فليجعله عسيرة فلو
استقبلت من أمرى
ما استدرت ما سقت
الهدى ولعلتها عسيرة
أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن سعيد بن عبد
الرحمن بن زريق عن
جابر أنه قال ما سمى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حرامه
بها ولا عسيرة أخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد
عن عسيرة أنها سمعت
عائشة تقول خرجنا
مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم لحمل ليل
يقين من ذى القعدة ولا
نرى لانه أبلغ فلما دونا
من مكة أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم من

لم يعق عليه اذا استصقت قبله الا ترى انه حرف الطاهر وان الحاء كيهك بانه حرف وان قول السيد أنت حر
وتركه سواء فاذا قال له هذا حر على أنه قد عتق بالأداء ثم بطل الأداء بطل العتق اذ لم يسلم الذي كان بالأداء لانه
ملك لتحريره وليس هذا كالصديق مبيد على خراؤسته فيؤديه اليه فيعتق ويرجع عليه السيد بيمينته
هذا فاقسم السيد ولم يستحقه أحد عليه بل أنه دونه غير ان حراما على السيد ان يملكه فأقسم السيد بالكتابة أو وقتنا
العتق برضا السيد بالعتق على شيء لم يقره العبد منه ولو استحق انحرأ أحد بملك على السيد لم يعتق العبد في انحر
لانه لم يمتقه الا على أن يملك عليه فلما عتق رجع على المكاتب بيمينته ولو قال لعبد ان قتلت فلانا وضربت
فلانا فانت حر فقتل فلانا أو ضرب فلانا كان حرا ولم يرجع عليه السيد بشيء لانه لم يمتقه على شيء يملك عليه
فكان كمن ابتداء عتق عبده وان كان أمره بقتل أو ضرب لم ينجح بل قتله ولا ضربه واذا أدى المكاتب
الى سيدهما كتابا عليه فاعتقه القاضي ثم استحق رد القاضي بيمينته لانه انما اعتقه على الظاهر كما يقضي للرجل
بالدار يشترطها الرجل بالبعد فاذا استحق العبد رد انحرأ الى مالكها بالملك الاول ولو قال له سيده عند قبضه
منه ما كاتبه عليه أنت حر ثم استحق رد العبد رقيقا وحلف السيد ما أراد بقوله أنت حر احداث عتقه
على غير أداء الكتابة لان قوله أنت حر كعبته هو حرف في الحكم عندنا وعند من استحق الكتابة ولو قال
سيد أنت حر عند أداء الكتابة ثم مات فاستحق ما أدى رد رقيقا وحلف ورثته ما علموا أراد بقوله أنت حر
احداث عتقه على غير كتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال رجل لعلمان ادبنا حتى
دينارا أو عبدا يصغه فانت حر فادى ذلك ثم استحق رد رقيقا ولو قال له عند أدائه أنت حر كان كالموصف
في المكاتب واذا قال لالعبد ان أعطيتني هذا العبد وهذا الثوب فأعطاهما قال فعنت ثم استحق رد رقيقا لان
معنى قوله ان أعطيتني هذا العبد وهذا الثوب فعلى ملكه كقوله لا كاتب ان أدبت الى كذا فانت حر
وهكذا لو قال لفلان من زوجه فانت حر فزوجه تزوجها فلان أو قال ان بعثك فانت حر أو بعث فلانا فانت
حر فباعه أو باع فلانا بغير فاسد لم يكن حرا لان كل هذا انما هو على العتق ولو قال له ان ضربت فلانا فانت
حر فضره كان حرا لان هذا ليس بعتق على شيء يملكه ولو قال ان ضربت فلانا فانت حر فضره فلان بعد
مامات لم يعتق لان الضرب انما يقع على الأحياء الا ترى أن أحدا لو وقع على رجل ثم مات لم يجز ان تضربه
لان الضرب انما يقع على الأحياء واذا كاتب الرجل على شئ في تخمين فأداهما فعتق ثم استحق أحد همارد
رقيقا فان كان قد حل قبل ان أدبت مكانه فانت حر وان لم تؤده فليس ذلك تخميناً وهكذا لو كاتب على أشياء
فادى بعضها فاستحق منها شيء وهكذا لو كاتب على دينار وازنه فادى نقصا لم يعتق الا بما شرط عليه وهكذا
لو كاتب على عبيد فاداهم معينين أو بعضهم معيا وعتق ثم لم يسيده بالعب كان له رد المصيب منهم بعبه فان
اختار رد ردمد العتق وان اختار حبسه ثم العتق لان الكتابة في كثير من أحكامها كالبيع فما كان يكون
لمن دلس له بغير رد المصيب ونقض البيع كان ذلك في الكتابة ولو كاتبه على عبيد فاداهم معينين فاداهم
في ديه أو عتقهم ثم ظهر منهم ما على عبد دلسه المكاتب عليه المكاتب أو لم يعلم قبل المكاتب ان أدبت قيمة
ما بين العبد وحصصا لم يعتق وان لم يؤده فليس ذلك تخميناً لانك لم تؤد ما كوتبت عليه بكتابة كالأدب
السيد انما ينفصل بعتق الابان تؤدها وازنه أو تعطيه نقصاتها وهذا هكذا في الطعام والشراب والعروض
كلها يكاتب عليها لا يختلف

لم يكن معه هدى اذا
طاف بالبيت وسعى بين
الصفاء والمروة أن يحل
قالت عائشة فدخل
عليها يوم العصر فلم يقر
فقلت ما هذا فقالوا انحر
وسل الله صلى الله عليه
وسلم عن أزواجه قال
يحيى فذكرت هذا
الحديث فلما سمع فقال
أنتك بالحديث على
وجهه « أخيراً نسفيان
عن ابن طاوس وأبراهيم
ابن ميسرة أنها سمعا
طابوا يقولون خرج
النبي صلى الله عليه وسلم
لا يسمى بجبال عمرة
ينظر القضاء قال فقلت
عليه القضاء وهو يطوف
بين الصفاء والمروة فأمر
أصحابه أن من كان منهم
أهل بالجو لم يكن معه
هدى أن يجعله عمرة
وقال لو استقبلت من

(الوصية بالمكاتب نفسه)

« أخيراً الرابع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا وصى الرجل بكتابة رجل لم تجز الوصية لانه

وان شتم فأوسطها في الأجل فان ادعى المكاتب أن الذي أوصى به غيب الذي وضع عنه أحلف الوردية ما يلجون ما قال وضوعوا عنه الأوسط من أيها شأوا ولو كانت المسئلة محالها وكانت بقيت عليه ثلاثة نجوم أولها وأخرها أقل قيل لكم أن تضعوا الأوسط من العددا والمال فان أردتم وضع الأوسط من الأجل فضعوه وهو الثالث الذي قبله واحد بعد واحد ولو كانت عليه أربعة نجوم فإرادوا وضع الأوسط من النجوم الموزلة وضوعوا عن أي النجمين شأوا الثاني أو الثالث لأنه ليس واحد أو بسم الأوسط من الآخر ولو كانت خمسة كان لها أوسط وهو الثالث لأن قبله نجمين وبعده نجمين إذا كانت نجومه وقرأ فلها أوسط نجم واحد وإذا كانت شفعانها أوسطان فان كانت نجومه مختلفة عددا لمال فكان منها عدة ومنها مائة ومنها ثلاثة فقال وضوعوا عنه النجمين وضوعوا عنه أيها شأوا فان قال وضوعوا عنه أكثر نجومه أو أقل نجومه وضوعوا عنه ما أوصى به ولا يحتمل هذا إلا العددين وضع عنه إذا قال أكثرها وعددا وإذا قال أقلها عددا وإذا قال أوسط احتل موضع المال وموضع الأوسط وان قال وضوعوا عنه أوسط نجومه من عدد المال وعليه ثلاثة أجمعه وضع عنه الأوسط الذي أقلها وأقل أكثرها وان كانت أربعة واحد عشر وواحد عشر وثمان واحد ثلاثون وواحد أربعون فقال وضوعوا عنه أوسط نجومه عددا وضوعوا عنه شأوا العشرين وان شأوا الثلاثين لأنه ليس واحد منهما أولى بسم الأوسط من الآخر فبطل هذا الباب كله وقياسه ولو قال وضوعوا عنه ثلث كتابته كان لهم أن يضعوا عنه ثلث كتابته في العددين شأوا المئتين وان شأوا ما قبله منها وكذلك ان قال نصفها أو ربعها أو عشرين منها ولو أوصى لمكاتبه بما وصفت من نجم أو ثلث أو أقل أو أكثر ولم يقبل المكاتب الوصية كان ذلك للمكاتب وإذا أوصى به بنى وضع عنه فمجرد قسدا رقيقا ولو أوصى لمكاتب بمال بعينه حازت الوصية فان عجز المكاتب قبل قبض الوصية بطلت الوصية عنه لأنه لا يجوز أن يوصى بعينه (٣) لأن ذلك حلت لورثته لأن الوصية لهم على قدر ملكهم فيه ولو قال ان شاء الله فبيعوه شامكا قبل بئري في الكتابة ببيع وان لم يشر إلى بيع وإذا قال الرجل ان عجز مكاتي فهو حر فقال المكاتب قبل حلوا النجم قد عجزت لم يكن حرا وإذا حل نجمين بنجمه فقال قد عجزت وقال الوردية ليس بها حر طلبوا ما له فان وجدوا ووافوا به لم يكن عاجزا وان لم يوجد له أحلف ما يجد لهم وفيه وكان عاجزا وإذا قال في وصيته ان شامكا في بيعه وفيه بئري قال قد شئت أن تبيعوني قبل الاتباع الارشاك العجز فان قال قد رضى به ببيع وان لم يرض به فالوصية باطله لأنه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة وإذا قال الرجل في مرضه وضوعا من مكاتي بعض كتابته أو بعض ما عليه وضوعوا ما شأوا من كتابته وان قل ولهم ان يضعوا ذلك عنه من آخر نجومه وأولها كما لو أوصى لرجل بنى عليهم دين حال وأجل وضوعوا عنه شأوا من المال وان شأوا من أجل لأن ذلك كمن كتابه المكاتب ودين من الدين ولو قال وضوعوا عنه نجمين بنجمه أو بعض نجومه لم يكن لهم إلا أن يضعوا عنه نجما وذلك لهم ان يضعوا أي نجم شأوا ولو قال وضوعوا عنه من بعض نجومه كان لهم أن يضعوا عنه ما شأوا لأن يثاق قوله ان يضعوا عنه نجما وضع عنه شيء منه فان قال وضوعوا عنه ما تخفف عنه من كتابته أو وضوعوا عنه من كتابته وضوعوا عنه كثير من كتابته ما قبله وقبلا من كتابته أو تمام من كتابته أو غير ذلك من كتابته كان لهم ان يضعوا ما شأوا لأن القليل يخفف عنه من كتابته وكذلك ينقل عليم مع غيره في كتابته وكذلك يكون كثيرا وقبلا وكذلك لو قال وضوعوا عنه المائة الباقية عليم من كتابته سموز ياتق وضعت المائة ولم يكن قوله وزيد شأوا لأنه لا يضيع عنه ما ليس عليه ولو قال وضوعوا عنه أكثر ما بي من كتابته وضوعوا عنه النصف من بئري ما شأوا لأن ذلك أكثر ما بي من كتابته ولو قال وضوعوا عنه أكثر ما بي من كتابته ومثل نصفه وضوعوا عنه أكثر من النصف ما شأوا ومثل نصف الذي وضوعوا

(٣) كذلك بعض النسخ لأن في الموضعين وتأمل

التي صلى الله عليه وسلم
أفردا ج * أخبرنا
سفيان عن ابن شهاب
عن عمرو عن عائشة
قالت وأهل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بايع
« حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن نافع
عن ابن عمر عن حفصة
زوج التي صلى الله عليه
وسلم أنها قالت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ما بال الناس حبالوا
بعمره ولم يحلل أنتم من
عمرته قال اني لبست
رأسي وقلدت هدي
فلأأحل حتى أغفر
(قال الشافعي) وليس
مما وصفت من هذه
الاحاديث المختلفة شيء
أخرى إلا ان يكون متفقا
من وجه أو مختلفا من
وجه لا ينسب صاحبه إلى

عنه وهكذا قال ومثل ثلاثة أرباع موضع عنه قال ولو قال ضوعا عنه أكثر ما علم من الكتابة ومثله معه وضعت عنه الكتابة كلها والفضل عن الكتابة باطل لأنه موضع ما ليس عليه ولو قال ضوعا عنه ما شاء من كتابته فقال قد شئت أن يضعوها كلها لم يكن ذلك لأنه لا يقولون أن ما موضع من الشيء لا يكون الا وديني من الشيء الموضوع عنه شيء ويوضع كل ما قال اذا بقي شيء من الكتابة قل أو كثر لان ذلك شيء من الكتابة

(الوصية لعبد أن يكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل أن يكاتب عبد يخرجه من الثلث حاص أهل الوصايا بجميع قيمته نقد أو كوة على كتابة مثله لا يخبر الورثة على غير ذلك وإن كان لاهماله غيره ولا دين عليه ولا وصية لم يخبر الورثة على كتابته وقيل ان شئت كاتبا في الثلث وان شئت تم كتابته فلن يشأن أن يكاتب ثلثه فهو رقيق وإن شاء أن يكاتب ثلثه كوتبه على ما يكاتب عليه مثله لا ينقص من ذلك شيء عتق فثلث ولأنه ليس له الذي أوصى بكتابته وثلاثة رقيق ولو كانت المسئلة بحالها فقال أنا أهل ثلثي قتيبي لم يكن ذلك لأنه إن كان له مال فله لو رتبه سيده وكذلك إن وهب رجل له مالا كان لو رتبه سيده فإن قال رجل ان شئت بعتكم ثلثي قيتي لم يكن عليهم أن يشاءوا ذلك ولا يتقوموا حلا ولا يخرجوا الثلثين من أيديهم بكتابته ولكنه لا يجتنبه ولو أوصى أن يكاتب وعليه دين يحيط بماله كانت الوصية باطلة ولو أوصى أن يكاتب وهو يخرج من الثلث فقال كاتبوه بالقد يزار وهو لا يسرى عشرو ولا يكاتب مثله على تحسين قيل ان رضيت بالكتابة التي أوصى أن تكاتب بها كوتبت وإن لم ترض أو عجزت فأنترقني وإذا خفي في الكتابة فاختار تركها ثم سأل أن يكاتب لم يكن ذلك لأنه لا قدر كما إذا زار الرجل الوصية وصى به لم يكن له أن يرجع فإخاذه ولو قال كاتبوا عدا من عبيدي كان لهم أن يكاتبوا أي عبيد من عبيدنا وأو ويحرون على ذلك وليس لهم أن يكاتبوا أمة وكذلك قال كاتبوا أحد عبيدي فإن قال كاتبوا أحد رقيق كان لهم أن يكاتبوا عبدا وأمة إن شاءوا لأن العبد ليس بأولي باسم الرقيق من الأمة ولو قال كاتبوا أحدي أماني لم يكن لهم أن يكاتبوا عبدا ولا خفي في هذا الوجه ولأن أوصى أن يكاتب أحد رقيقه إذا كان مشكلا

(الكتابة في المرض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده في المرض وهو يخرج من الثلث على شيء وإن قل جاز لأنه لو أعتقه جاز وعنه عتق بتأثير كثر من كتابته وإن كان لا يخرج من الثلث فكتابته موقوفة فإن أقال السيد ما لا يخرج به المكاتب من الثلث حازب الكتابة بكل حال وإن لم يقد ما لا يخرج من الثلث كاتبه على كتابته مثله لم يخرج من الثلث لانهما يستبيع بشأن وجازت في الثلث وهكذا إذا كانت على أهل من كتابته مثله بطلت في الثلث وإن كانت باقية في الثلث إذا لم يكن عليه دين ولا وصية وإن كان عليه دين يحيط بماله بطلت الكتابة فإن كانت معه وصايا حاص أهل الوصايا ولم يبدأ عليهم

(أفلاس سيد العبد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده ثم أفلس لم تنتقض الكتابة وكان للفرما أخذ ما عليه من الكتابة عند محله ولو عمل المكاتب ما عليه قبل محله لم يكن السيد منه وكان للفرما أخذه منه ولو أذاه السيد عتق به وكان للفرما أخذه منه فإن ذلت فهو كالمثل من ماله ويجوز كتابته حتى يصف الحاكم

القطب باختلاف (١) من

حديث أنس ومن قال

قرن رسول الله صلى الله

عليه وسلم أم عمر قال

كان ابتداء أحرامه بها

لا عرفته لان رسول

الله صلى الله عليه وسلم

ليخرج من المدينة إلا بغير

واحدة قال ولم يختلف

في شيء من السنن

الاختلاف في هذا من

وجه أنه ما حوان كان

القطب فيه حاصلا

من الاختلاف ومن فعل

شأنه ما قبل ان النبي

صلى الله عليه وسلم فعله

كان له وأسماع لان

الكتاب ثم السنة ثم

مالا أعلم فيه خلافا يدل

على أن التمتع بالمرء في

الحواء أفرادا وللقرآن

(١) رواية أنس أن

النبي صلى الله عليه وسلم

لبي بالمرء والعمر معاً

فهو طارن ولم يتكر

رواية أنس في هذا

الموضع فكتبه

مصححه

ماله واذا وقف الحاكم له لم يحجز كتابه فان كاتبه بعد وصف القاضي ماله فالتكاتبه مردودة فان أدى لم يفتق وأخذ ما أدى والعبد فيبيع وكذلك اذا اعتقه لم يفتق ويبيع وان لم يوجده وفاده به لم يفتق واذا اختلف السيد والقرية فقالوا كاتبه بعد وقف القاضي ماله وقال بل كاتبه لم يفتق القاضي ماله ولا ينسب كان القول قول السيد وليس في هذا شيء يحجزه الى نفسه انما هو الحق اقر به للعبد اذا ادعاه العبد وكذلك اذا كاتبه فقال السيد والقرية كانت الكتابة بعد الوقف وقال السيد قبلها فاقول قول العبد بعينه وعلمهم اليقينة واذا كاتب المكاتب كتابه صحبة فافر السيد بعد التفتيش بأنه قبض منه شيئا قبل وصف القاضي ماله فاقول قوله وكذلك ما اقر به القريم له عليه حتى فهو برأته وان اقر أنه قبض منه شيئا بعد وصف القاضي ماله لم يبرأ العبد منه حتى يؤديه السيد وينعوله العبد ينال عليه في خدمته اذا أدى الى القريم ما حقوقهم

(ميراث سيد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالتكاتب به محال فان أدى الى الورثة عتق وكان ولاؤه للسيد واذا لم يكن له ورثة فهو ميراث لهم وان كان المكاتب زوج فنتصف في حياته بعده رضاهم مات السيد والبنت وارثة لا ينفك النكاح لانها قد ملكت مدمر ما ثمانيته وان كانت لا تراث اباها ما اختلف الا بين أولائها فاقول لا ينفك الكتابة به محالها والنكاح به محال ولو اُسلمت بعده لم ينفك النكاح لانها لا تراثه وقام الورثة في المكاتب مقام الميت فلكوا من ماله كان ملكا ولو اُسلمت رقبته بعجز لم يرد رقبته فان قبل فلم لا يبيعونه قبل لم يكن للذي ورثه ماله ان يبيعه فلا بد عن ان يكون ماله اقل من حاله لانهم اعمال لم يبيعونه فان قبل فلم لا يكون لهم ولاؤه دون الذي كاتبه قبل العتق الذي يلزم السيد والعبد ما قام به المكاتب وهو العتق الذي حال بين سيد العبد وبين بيعه وماله ما أدى وكان في العتق ان ولاه ما أدى له فاعتق والولاء لزمه بالشرط ولزم سيده فأى ورثته لم يأتى عتق المكاتب كان نصيبه منه معتقا ولم يقوم عليه من قبل ان ولاه ما اعتق منه قبل بعجز المكاتب حقوقه للذي كاتبه فلو اعتقه معا كان ولاؤه للذي كاتبه فان عجز لم يكن للذي اعتقه أو أبرأ من الكتابة من رقبته شيء وكان يبيع على نصيبه من رقبته وفيه قول آخر ان يقوم عليه فاذا عجز قوم عليه وكان له ولاؤه كله لان الكتابة لا يملك وأعتق غدا عبده ولو أبرأ الورثة أو بعضهم من الكتابة فانه يبرأ من نصيب من أبرأه ويقت نصيبه منه كالأبرأ الذي كاتبه من الكتابة واذا ورث القوم مكاتبه فكل يحجز من حصة فلم يؤده فأراد بعضهم تعجيله ورأى بعضهم ان لا يعجزه ففعلها قولنا أحدهما ان كلهم على نصيبه فمن عجزه فله نصيبه ونصيبه رقبته ومن لم يعجزه فهو على الكتابة فاذا عتق قولنا ما عتق منه للذي كاتبه ولا يقوم على الذي لم يعجزه لان ولاه لغره والقول الثاني انهم ان اجعوا على ترك تعجيله كان على الكتابة وان لم يجعوا عليه وأراد بعضهم تعجيله كان عازرا كله ولم يكن لمن بقي منهم ترك تعجيله وانما ذهب من قال هذا ان قال أحصل هذا كاتبه والكتابة وكان عبدان اثنين فلا يجوز لاحدهما ان يكتبه دون الآخر وهم اذا كانوا معا فتحت على المقتى واذا ورثه فولاؤه ليس لهم وهم يقومون مقام الميت في أخذ الكتابة ورقه فان عجز ولا يقومون مقامه ان لهم الا ولاه ليسوا بعتق كائنه اذا عجز انما هم تاركون حقها لهم في تعجيله ولا يمنع أحد ترك حقه في تعجيله متى أراد تركه واذا مات أحد من ورثته سيد المكاتب فورثته يقومون مقامه ولو مات سيد المكاتب وله ابنان فشهدا ان اباها قبض ماله عليه وانكر ذلك الورثة أو كانوا أصغارا أو نسبه كلهم فان كانوا عبدلين جازت شهادتهما والمكاتب حر ولاؤه للذي كاتبه وان كانا غير عبدلين برئ المكاتب من حصته من الكتابة ولزمته حصته ان شكر وحصة الصغار منها ولا يفتق عليهم

واسع كله (قال الشافعي) وأشبه الرواية أن يكون محظوظا في حج النبي صلى الله عليه وسلم رواية جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج لا يسمى محظوظا عمره وطاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج محظوظا ينتظر القضاء لان رواية يحيى بن سعيد عن قاسم وعصرة عن عائشة توافق روايته وهؤلاء تصفوا الحديث ومن قال أفراد في قبضه والله أعلم ان يكون قاله على ما يعرف من أهل العلم الذين أدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أحدا لا يكون مقبضا على حج الا وقد ابتدأ إحرامه بالحب (قال الشافعي) وأحسب أن عروة حين حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بجمع انما ذهب الى أنه مع عائشة تقول فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حجه

لأن الولد ليس له مالاً منهم هذا أو أمراً يفعل غيرهما إلا أعلم ما فعل شيئاً يلزمه ما به عتق إن كان موصرياً وإذا مات عبد المالك وأراد المالك أن يدفع ما عليه من الكتابة فلا يدفعها حتى ياتي المالك فأن كان لبيت ورثه فصار وكان أمراً للمالك أن يدفع من الكتابة إلى الورثة الكبار بقدر نصيبهم وإلى الولي نصيب الصغار وأعتقه فان كان الورثة الكبار غيباً فمال المالك أن يدفع الكتابة إلى عدل بقضائهم إن لم يكن لهم وكيل كان خلفه فإذا دفعه عتق المالك وليس هذا كدين لهم على رجل ثم ظاهراً عنه فإليه المالك كما يدفعه هذا لا يدفع إلا إليهم أو وكيل لهم وإن لم يكن وكيل تركه المالك كما فعل بأمر بعضهم ما يحبه الذي هو عليه لأن في الكتابة عتقاً للعدل فلا يحبس بالعق وليس في الدين شيء يحبس عنه صاحب الدين فان كان الورثة محجورين دفع المالك ما عليه إلى وصيهم وعلى الميت دين أو لادين عليه وله وصايا ولا وصاية فالمالك حر وإذا هلك ذلك بقي الوصي قبل يصل إلى الورثة الصغار وأهل الدين والوصاية عتق المالك بكل حال لأن الوصي يقوم مقام الميت إذا كان أوصى بالميت وله وصايا وهو كمن ليس فيه بالغ غير محجور وإن كان فيه بالغ غير محجور وكان الميت وصياً فدفع إلى أحدهما ما يصدق حتى يصل إلى الورسين والبالغ وكذلك إن كان الميت مأمراً عن ورثة كبار وليس فهم صبي وعليه دين وله وصايا يبرأ المالك بالدفع إلى الورثة حتى يصل إلى أهل الدين دينهم لأن الميراث لا يكون ثلث حتى يقضى الدين فان قضى الدين حتى يصل إلى أهل الوصايا وصاياهم لأن أهل الوصايا يبرأون بالثلث حتى يستوفوا وصاياهم فان صار إلى أهل الوصايا بعد قسمة أهل الدين حقوقهم وإلى أهل الميراث موارثهم عتق المالك وإذا دفع بأمر المالك ولا وصي جماعة فلا يصدق حتى يصل المال إلى كل من كان له حتى يسبب المالك فان مات المالك قبل يصل ذلك إلى آخره سبهاً عبداً كالمالك بمرجلان دفع جميع الكتابة إلى أحدهما فلم يدفع النفع إليه إلا شريكه حتى قسمة مات عبداً ولو مات به مدفعه إلى شريكه قسمة ماتاً وكان هذا في هذا الموضع كرجل أرسله المالك بمكانه إلى سبب فان دفعها والمالك حتى عتق وإن لم يدفعها حتى عتق المالك مات عبداً ولو لم يدفعها لم يمت المالك لم يكن المالك بريئاً منها ولا حراً بها ولو كان السيد وكل رجلاً يقضي كتابة المالك فدفعها إليه المالك حتى وكان كدفعه إلى سببه وهكذا إذا دفع المالك بأمر المالك أو وصي جماعة كما هم مولى عليه وإذا دفع المالك كتابته إلى قوم أثبتوا على سيدهم عنهم عتق إن لم يكن في كتابته فضل على دهم فان لم يكن عليه دين وله وصايا فدفع إلى الورثة وإلى أهل الوصايا بقدر ما يصيبهم حتى وإن بقي منهم أحد لم يقع إليه حتى يشعروا كلهم ولو تعدى فدفع إلى الورثة وإلى صاحب دين دون أهل الدين لم يصدق حتى يصير إلى كل وارث حقه وإلى كل ذي دين دينه

(موت المالك)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلته يعني عطاء المالك عتق وله ولد أحرار وبدعاً كثر مما بقي عليهم من كتابته قال يقضي عنه ما بقي من كتابته وما كان من فضل قلبه قلت أبلغ هذا عن أحد قال زعموا أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يقضي به « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال أخبرني ابن طاووس عن أبيه أنه كان يقول يقضي عنه ما عليه ثم يلزمه ما بقي قال عمرو بن دينار أن أبا طهينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني أن لسيدته والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقول عمرو وهو قول زيد بن ثابت نأخذ وأما ما روي عطاء أنه بلغه عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو روى عنه

وذكر أن عائشة أهدت
بجرة أنما ذهب إلى أن
عائشة قالت ففعلت في
عمري كذا لأنه خالف
خلفاً بيننا حديث جابر
وأصحابه في قول عائشة
ومنا من جمع الج
والعرة (قال الشافعي)
فان قال قائل قرن الصبي
ابن عبد فقال له عمر
ابن الخطاب هديت
لسنة نيل فيسأل
حكاه أن يوطن قال
له هذا أضل من حله
فقال هديت لسنة نيل
ان من سنة نيل أن
القران والأفراد والعرة
هدى لاضلال فان قال
قائل فإدلى على هذا
فيل أمر عمر بن الفضل
بين الج والعرة وهو
لا يأمر إلا بما يسمع
ويحذر فيستمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لأما يخالف ستم رسول
الله صلى الله عليه وسلم
واستراجه الج (قال
الشافعي) فان قيل فما
قول خصه النبي صلى

أنه كان يقول في المكاتب يعتق منه بدمه أدي فلا أدري أ ثبت عنه أم لا وإنما يقول بقوله زبد بن ثابت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل مذهبننا ومذهب كثير من أهل العلم أن المكاتب لا يعتق إلا بأداء ما عليه من الكتابة أو أن يبرئهم سيدهم من أن كان مورا أو ابدا فإذا كان هذا هكذا لم يجز في قولنا إذا مات المكاتب وله مال فيه وفاء من كتابته وفضل إلا أن تكون كتابته قد انقضت وماله لسيده وقد مات رقيقا لأنه من مات بحال لم يحمل حاله بعد الموت وعلما غير حر فلا يكون بعد الموت حرا إلا ترى لو أن عبد مات فقال سيده هو حر لم يكن حر إلا أن العتق لا يقع على اللوق وإن قد فسر رجل لم يحمله وإن كان مع المكاتب ولد أو ابدا في كتابته وأمه ولده لم يكتب عليهما فهم رقيق وإن كان معه ولد كبير كتب عليه فهم كرقيق كاتب أو معا فرفع عن كاتب معه حصص الميث من الكتابة ويكون عليه حصص من الكتابة ولا يرث المكاتب الميث قبل يؤدي ولد أو حرار ولا ولد ولا ابدا في كتابته ولا كاتبوا معه بحال فإن كان في كتابته ولد بالفقر كاتبوا معه وأجنبون فسواء يأخذ سيده ماله لأنه مات عبدا ورفع عنهم حصص من الكتابة وإذا كان معه ولد أو ابدا في كتابته من أمة لم يكتب عليه الميث قبل يؤدي فهم وأم ولد مرقية وماله لسيده لأنهم إنما كانوا يعتقون بعتقه لو عتق وإذا بطلت كتابته بطلت حصصه من الكتابة ولا يعتق وكذلك لو ملك أباه أو أمه ممتعات أو رقوا فإما من كاتب عليه برضا فعلى الكتابة لأن له حصص من الكتابة ولو كانت له زوجة عموكة لسيده فكاتب عليها برضاها فولدت أو لادافى الكتابة ثم مات قبل يؤدي رفعت حصصه من الكتابة وبقت حصص أمه وأمه وفوف ولد الفري ولد وافي الكتابة مع أمهم فإن عتقت عتقوا وإن عجزت أو مات قبل أن تؤدي رقوا ولو قالوا تؤدي عنها فعتق لم يكن لهم لأنهم لم يترطوا في الكتابة إنما كانوا يعتقون بعتق أمهم فلما بطل عتقها لم يجز أن يعتقوا

(في افلاس المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلته يعني لعطاء أفلس مكاتب وتزك ما لا تزك دينك الناس عليه لم يدع وفاء ابتدئ بعتق الناس قبل كتابتي قال نعم وقالها عمرو بن دينار قال ابن جريح قلت لعطاء أما أحاصهم بضعهم من نجوسه حل عليه أنه قد ملك على حسنة قال لا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أنا أخذ فإذا مات المكاتب وعليه دين بدى بدون الناس لأنه مات رقيقا وبطلت الكتابة ولادين لسيده عليه وما بقي مال السيد وكذلك إذا عجز وقولهم أفلس عجزا لأنه والله تعالى لأنه إذا عجز بطلت الكتابة فأما إذا كان على الكتابة فيؤدي الدين قبل الكتابة لأنه لم يفسد سيده وسيدته حتى في ماله كفر غيرهم فإذا بطلت الكتابة بطل كل ما لسيده عليه من مال استهلكه أو احتاجه جناها عليه وغير ذلك لأنه لا يكون لسيده على عبد من وإذا زعم عطاء أن المكاتب إذا عجز لم يكن لسيده عليه دين لأنه لا يكون له عليه دين إلا ما دام مكاتبه لا ينفقه لأنه إن عتق لان الكتابة تبطل بموته قبل الأداء

(مراث المكاتب ولاؤه) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلته لابن طلوس كيف كان أولك يقول في الرجل يكتب الرجل ثم يموت فقروا أنه ممتك المكاتب فيؤدي كتابته ثم يعتق ثم يموت قال كان يقول ولاؤه وأما يقول ما كنت أظن أن يخالف في ذلك أحسن الناس ويحب من قولهم ليس لها ولاؤه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلته لعطاء رجل توفي عن ابنين له وترك مكاتب أقصا المكاتب لأحدهما ثم قضى كتابته لذي صاره في الميراث ثم مات المكاتب

الله عليه وسلم ماله الناس حلوا ولم يحتل من ميراثه قيل أكثر الناس لم يكن معه هدى وكانت حفصة معهم فأمروا أن يحبسوا أحرارهم عمة ويحلوا فقالت لم يحمل الناس ولم تحمل من ميراثه تعفى من أحرار التي ابتدأه وهم نية واحدة قال عليه السلام لم يدت رأسه وقلدت هدي فلا أحل حتى يخرج ردي

يعنى والله أعلم حتى يحل الخاج لان القضاء زل عليه أن يجعل من كان معه هدى أحرارهم بها وهذا من معة لسان العرب الذي تكاد تصرف ما الجواب فيه فان قال قائل فمن أين ثبت حديث عائشة وبار وابن عمرو طلوس دون حديث من قال قرن قيل لتقدم

حصة جابر وحسن سبابة لا ابتداء الحديث وآخره وقرب عائشة

من النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم وفصل حفظها
عنه وقرأ بها بن عمر بنه
ولان من وصف انتظار
النبي عليه السلام
القضاء إذ لم يصب من
المدينة بعد تزول فرض
الجبل جهته بهذا الاسلا

طلب الاختيار فيما وسع
له نفسه من الجمل والعمرة
بشبهه أن يكون حفظ
عنه لانه قد أتى في
التلحين فانتظر القضاء
فيها وكل ذلك حفظ عنه
في غيره ما والله أعلم

بمحمد الله ثم كتاب
أخلاف الحديث
للإمام الشافعي
محمد بن إدريس محمد
حسب الطاقة على
ما عثرنا عليه من النسخ
وقد راجعنا فيه مواضع
كثيرة من كتاب الأم
ومختصر المزني وغيرهما
حتى ما لمحمد الله حصه
المسائل ربيع العاني
والله نسال القسوز
بالمأمول وصلى الله
على سيدنا محمد خاتم
النبيين وسيد المرسلين
وعلى آله وصحبه
وجميع أتباعه
وحزبه
آمين

من برئه قال يرثه جميعا وقالها عمر وبن دينار وقال عطام رجع ولا يؤلفني كاتب فرددتها عليه فقال خذ غير
مرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول عطام وعمر وبن دينار يقول في المكتاب بكتابة الرجل ثم يموت
السيد ثم يودي المكتاب فيعتق بالكتابة أن ولاه على عقد كتابته لانه لم يعدها لم يكن له أن يراه ما قام
المكتاب بالكتابة فلا يكون ولاؤه له ولا يقول يقول عطاف في الرجل يموت ويدع كتابا وابوين ان لابنين
أن يقتسم مال الميت حتى يصير المكتاب لاحدهما من قبل أن القسمة يبيع المكتاب لا يجوز وتقسيم
أورثه ما أدى المكتاب فلذا عجز المكتاب صار عبد الله أن يقتسموه وان اقتسموا قبل عجز المكتاب فصار
المكتاب إلى حصه أحدهم فالقسمة باطل وما أخذ منه فهو ينعون ورثه أبيه والله أعلم

(باب الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن
أعنت قال وقال الولاء لمنه كلمة النسب لا يباع ولا يوهب فلم يكن يجوز لأحد ولا على أحد الإبان
يتقدمه عتق ومن لم يعتق فهو حر ولاؤه وعقله على جماعة المسلمين والله أعلم

يقول أحد مبشرى نصيحه وتهذيب نتيجته الفقير إليه تعالى نسر بن محمد بن أحمد العادلي غفر الله
ذنبه وستر عيوبه إن الكلام على الولاء قد تقدم في جلة أبواب بأوسع عبارة مع ذكر الخلاف
فيه والمنظرات التي وقعت بين الإمامين في هذه الماهية فارجع إليها في ثلث ههنا وقد فرغنا
من نصيحه ولم نترك شيئا مما عفا إلا مكان على ما في النسخ الأصلية من بعض التصريف
والتغيير والتقديم والتأخير مما كان يذهب في بعض المواضع بمعنى الكلام
ومغزاه ولكن بمحمد الله رجع كل شيء إلى أصله وهذا كل من محض
فيض الله وفضله نسأله تعالى أن يغفر لنا جميع وأن يغفرا
يركات أئمة الدين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأبي
وعلى آله وصحبه وجميع محبيه وحزبه

آمين

﴿يقول خادم التصحيح بدار الطباعة الأديبة محمد بن محمد البليسي الشافعي الحسيني أصلح الله منه الطوبى﴾

الحمد لله الكريم الوهاب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الحليم الأواب القائل من يراد الله به خيرا يقضه في الدين وعلى آله وصحبه والتابعين ﴿وبعد﴾ فقد تم طبع كتاب الأمل لامام الأئمة بالاتفاق وجبر الأمة بحجة الله في الآفاق صاحب المذهب النفيس مولانا ولي نعمتنا الشافعي محمد بن إدريس القائل إذا صح الحديث فهو مذهبي وناهيك بها من هذا الامام القرنين المطلي

فهو الامام به الأئمة تقتدى وله الهدى ولغيره التقليد

وماذا أقول وفرائص وكري ترعد من الوجل وعلبي تصيب عرفان الحجل وغاية ما أقول درس الله روحه ونور ضريحه بما أفادنا وقديبه جيدنا مما استنبطه من الكتاب والسنة وجعله أمانا ولم ينهافر وع ذات ثمار غطت بها علينا المنه طالماتاول منها الأعلام وهدرت بها شفا في الأقوام حتى إذا درجوا مدارج الرياح وطفئ منهم المصباح وخلف من بعدهم خلف أضعوا وفي ذوا بالاهمال وضعوها واستنواعها بما تناوله السلف منها ولم يجعلها أهلا يسامرها ويسونها ولا كفوا يسابرها ويعونها تفترقت أجزاؤها وذابت أوراقها وقدمضي عليها وهي كذلك أحقاب ونفوس العلماء تود أن تراها ولون وراعيها فاندب لنشرها وكشف نقابها العالم الكبير والعلم الشهير نجل الأشراف السيد أحمد بك الحسيني جزاء الله خيرا وأجزله أجزا فلقد صرف همه في جمع ما تفرق من أجزائه في الأقطار وبذل في تحصيلها نفيس النضار والنزاهة ما على نفقه المطبعة الأميرية ذات الطبع الحسن والدقة البهية ووشى منها الخواشي والطرر بثلاثة تكملة كلها غرر أولها مختصر الامام أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المصنف وثانها المستند لامام الشافعي وثالثها كتاب اختلاف الحديث وكلاهما رواية الربيع جعلا الله معهما في حرز المنيع وقدينا الجهد في صحبهما وتهذيبهما من سطات نسخها الخط العارية من الصبغة بل من النقط بحسب ما الله هذا المطبوع أصح منها ومن أرباب في ثلث فليعرض عليها ليكون عاذا في ما عساه لمن عانا والى الله المشتكى من نسخ محسوخة معطلة أحياء هذا السيدون أحياء أرضا مبه فهي له في ظل

الحضرة الفضية الخديوية وعهد الطلعة الميمونة النورية من بلغت به رعيته غايه

الأماني خديونا المعظم ﴿عباس حلى باشا الثاني﴾ أدام الله أيامه بسعده

وأقر عني بولي عهده وأصلح الله في الدارين حاله وأهم العدل

والاصلاح برحاله وذلك في أوائل ربيع الأول من

عام ١٣٢٦ من هجرة خاتم النبيين من عليه

في الشفاعة المعول صلى الله عليه

وعلى آله وأصحابه والتابعين

على منسواه

تم

وقد قرئته مؤرخاً تمام طبعه حضرة الأستاذ الفاضل والأديب الكامل
الشيخ محمود حسن زقاق الفنى أحد أفاضل المحققين فقال

العلم أفضل ما ترو • ح له أنا العليا وتسعى
فاجهد بنفسك فيه طو ل الدهر تحصيلاً وجعا
لا تحسب المال يغنى عنه مهما كان نفعا
ذو المال يغنى ذكره وصفاه من يوم ينسى
والعلم ذكر صفات ما • حبه مدى الأيام يرى
انظر تحجد رب العلو م له الثنا وترأ وشفعا
وكفاه من شرف علا • الذكر أى حل مقعا
وبحسبه ذكر سما • فى الحلقين يلذ سمعا
ان حل فى يوم رأو • هو المقدم وبى
مثل (الحسيني أحمد) من ساد أهل العلم جمعا
الهياشي ابن الحسين ومن زكا خلقا وطبعا
العالم البصر الذى • جمع العلوم فكان أوعى
لله منه أخوبرا • ع صارم كالسيف قطعاً
يا عسرة المختار من • عن ربه عد من شرعا
من ذا يقوم بشكر نعمتك التى أوليت وسعا
انى جهدت له البراء • ع فضاق عند القول ذرعاً
ناديته أهلى عليه من البيان فقال سمعا
فأخذت أذكر بعض ما • فى وصفكم أحكت سمعا
من منة عظمت وقد • جلت لدى العلماء وعلما
أحييت سفر الأمم ير • قل فى ثياب الحسن طبعاً
فاقر بما أحييته • يا (ابن الحسين) قم نفعا
حليت طهرته بأستغفار زهت كالزهر ينعاً
من بعد ما لعبت بها • حقب خلت بترأ وبضعا
جمعت كل أصولها • وشعبت فى الإسلام صدعا
وربعت فقهه الشافعى الى حياة الدين رجى
عبر الأئمة من على • أقواله فى الدين نسى

من عليه المكنون * جاء في التزويل قطعاً
 من مجمل ومفضل * يحاو الهدى أضلاً وقرعاً
 فيه الهدى لمن اهتدى * ييسره ووعاه سمعاً
 وحديث خير انطلق من * قوعاً يحاشي فيه وضعاً
 برويه مشفقاً بنقد رواته الحفاظ شفعاً
 نقد الدلائل الجيا * دترّد وجه الزيف دفعاً
 هذا هو الرأي الصحيح * وغيره فامنع منه
 * انى أدین الله أنك قد آتيت بخير مسعى
 فاعمل على هذا السبيل * واخلّ أهل اللهوصرى
 وانا الحسود أباه فاصفّعه بلين القول صفعا
 واعلم بأن الشافعي * وقدره المعهود طبعاً
 قد سره ما قد فعلت * وقال قد أحسنت صنعاً
 وخباك فضلاً حلّ * يبتا شانه التاريخ رفعا
 لله أحمد نلت عزّاً يوم تم الأم طبعاً

٦٥ ٥٣ ٤٨٠ ٧٨ ٥٦ ٤٤٠ ٧٢ ٨٢

سنة ١٣٢٦

